

of the s

فَرِجُ فِي الْمَامِ اللّهِ اللّهِ المامِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ الللللللللللللللللللللل

وهو شرح العلامة الصنعاني على متن بلوغ المرام للحافظ بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى



قوبلت هذه الطبعة على جملة نسخ مختلفة وصححت وعلق عليها بمعرفة لجنة من العلماء

عُلِكَ عُلِكَ عُلِكَ مُ النِّعَ الْمِعْ الْمِعْ الْمُعْ الْمِعْ الْمُعْ الْمُعْلِقِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّ

الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٩ ه

مَطْبَعَة الاستيقامة بَالفَاهِرَةُ مُطْبَعَة الاستيقامة الماستان ا

893,195 IL53431

المنالية المجالية

باب الخيار

الخيار بكسر الخاء المعجمة اسم من الاختيار أو التخيير وهو طلب خير الأمرين من إمضاء البيع أو فسخه وهو أنواع : ذكر المصنف فى هذا الباب خيار الشرط وخيار المجلس .

١ _ ﴿ عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴾- 3 / قال « إذًا تبايَعَ الرَّجُلاَن ﴾ أي أوقعا العقد بينهما لا تساوما من غير عقد ﴿ فَكُلُّ واحِد مِنْهُمَا بِالْخِيَارِ مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا ﴾ وفي لفظ يفترقا والمراد بالابدان ﴿ وَكَانَا جَمِيعًا ، أَوْ يُخَيَّرُ ﴾ من التخيير ﴿ أَحَدُهُما الْآخَرَ ﴾ فإن خير أحدهما الآخر أي إذا اشترط أحدهما الخيار مدة معلومة فإن الخيار لا ينقضي بالتفرق بل يبتى حتى تمضى مدة الخيار التي شرطها . وقيل المراد إذا اختار إمضاء البيع قبل التفرق لزمه البيع حينتُذ وبطل اعتبار التفرق ويدل لهذا قوله ﴿ فَإِنْ خَيَّرَ أَحَدُّهُمَا الْآخَرَ فَتَبَايَعًا عَلَى ذَٰلِكَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْءُ ﴾ أى نفذ وتم ﴿ وَإِنْ تَفَرَّقَا ﴾ بالأبدان ﴿ بَعْدَ أَنْ تَبَايَعًا ﴾ أى عقدا عقد البيع ﴿ وَلَمْ يِشْرُكُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا ٱلْبَيْعَ فَقَدْ وَجَبَ الْبَيْعِ ، متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ الحديث دليل على ثبوت خيار المجلس للمتبايعين وأنه يمتد إلى أن يحصل التفرق بالأبدان. وقد اختلف العلماء في ثبوته على قولين : الأول : ثبوته وهو لجماعة من الصحابة منهم على عليه السلام وابن عباس وابن عمر وغيرهم وإليه ذهب أكثر التابعين والشافعي وأحمد وإسحاق والإمام يحيى، قالوا: والتفرق الذي يبطل به الخيار ما يسمى عادة تفرقا فني المنزل الصغير بخروج أحـدهما وفي الكبير بالتحوّل من مجلسه إلى آخر بخطوتين

أو ثلاثُ ودل على أن هذا تفرق : فعل ان عمر المعروف فإن قاما معا أو ذهبا مِمَا فَالْحَيَارِ بَاقِ وَهُـذَا الْمُذَهِبِ دَلِيلُهُ هَذَا الْحَدِيثُ الْمُتَفَقِ عَلَيْهِ . القول الثاني : للهادوية والحنفية ومالك والإمامية أنه لايثبت خيار المجلس بل متى تفرق المتبايعان مالقول فلا خيار إلا ماشرط مستدلين بقوله تعالى (تجارة عن تراض) وبقوله (وأشهدوا إذا تبايعتم) قالوا : والإشهاد إن وقع بعمد النفرق لم يطابق الأس وإن وقع قبله لم يصادف محله وحديث ، إذا اختلف البيعان فالقول قول البائع ، ولم يفصل وأجيب بأن الآبة مطلقة قيدت بالحديث وكخيار الشرط وكذلك الحديث وآية الإشهاد يراد بهما عنــد العقد ولا ينافيه ثبوت خيــار المجلس كما لاينافيه سائر الخيارات. قالوا والحديث منسوخ بحديث « المسلمون على شروطهم » والحيار بعد لزوم العقد يفيد الشرط ورد بأن الأصل عدم النسخ ولا يثبت بالاحتمال قالوا. ولانه من رواية مالك ولم يعمل به وأجيب بأن مخالفة الراوى لاتوجب عدم العمل بروايته لان عمله مني على اجتماده وقد يظهر له ماهو أرجح عنده مما رواه وإن لم يكن أرجح في نفس الامر. قالوا وحديث الباب يحمـل على المتساومين فإن استعمال البائع في المساوم شائع . وأجيب عنـه بأنه إطلاق مجازى والاصل الحقيقة وعورض بأنه يلزم أيضاً حمله على المجازى على القول الأول فإنه على تقدر القول بأن المراد التفرق بالأبدان هو بعد تمام الصيغة وقد مضى فهو مجاز في الماضي وردت هذه المعارضة بأنا لانسلم أنه مجاز في الماضي بل هو حقيقة فيه كما ذهب إليه الجمهور بخلاف المستقبل فمجاز اتفاقاً قالوا : المراد التفرق بالأقوال والمراد بالتفرق فيها هو مابين قول البائع بعتك بكذا أو قول المشترى اشتريت. قالوا : فالمشترى بالخيار في قوله اشتريت أو تركه والبائع مالخيار إلى أن يوجب المشترى. ولا يخني ركاكة هـذا القول وبطلانه فإنه إلغاء للحديث عن الفائدة إذ من المعلوم يقينا أن كلا من البائع والمشترى في هـذه الصورة على الخيار إذ لاعقد بينهما فالإخبار به لاغ عن

الإفادة ويرده لفظ الحديث كما لا يخنى فالحق هو القول الأول وأما معارضة حديث الباب بالحديث الآتى؛ وهو قوله:

٢ _ ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنهم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال • الْبَائِـعُ والْمُبْتَاعُ بالْخِيَادِ حَتَّى بَتَفَرَّ قَا إِلَّا أَنْ تَكُونَ صَفْقَةَ خِيَادٍ ، وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يُفَارِقَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقْبِلَهُ * . رواه الخسة إلا ابن ماجة ورواه الدارقطني وابن خزيمة وابن الجارود وفي رواية • حَتَّى يَتَفرَّقَا عَنْ مَكَانهُمَا • ﴾ وبحديث أبي داود عن ابن عمرو بلفظ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارق صاحبه خشية أن يستقبله ، قالوا فقوله أن يستقبله دال على نفوذ البيع فقد أجيب عنه بأن الحديث دليل خيار المجلس أيضاً لقوله • بالخيار ما لم يتفرقا ، وأما قوله ، أن يستقبله فالمراد به الفسخ لانه لو أريد الاستقالة حقيقة لم يكن للمفارقة معنى فتعين حملها على الفسخ وعلى ذلك حمله الترمذي وغيره من العلماء فقالوا معناه لا يحل له أن يفارقه بعد البيع خشية أن يختار فسخ المبيع فالمراد بالاستقالة فسخ النادم وحملوا نغى الحل على الكراهة لآنه لايليق بالمروءة وحسن معاشرة المسلم لا أن اختيار الفسخ حرام. وأما ما روى عن ابن عمر أنه كان إذا بايع رجلا فأراد أن يتم بيعته قام يمشى هنيهة فرجع إليه فإنه محمول على أن ابن عمر لم يبلغه النهى . وقال ابن حزم حمل حديث ابن عمر هـذا على التفرق بالأقوال تذهب معه فائدة الحديث لآنه يلزم معه حل التفرق سواء خشي أن يستقبله أو لا لأن الإقالة تصح قبل التفرق وبعده . قال ابن عبد البرقد أكثر المالكية والحنفية من الكلام برد الحديث بما يطول ذكره وأكثره لا يحصل منه شيء وإذا ثبت لفظ مكانهما لم يبق للتأويل مجال وبطل بطلاناً ظاهراً حمله على تفرق الأقوال.

٣ _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال ذُكِر رجل ﴾ هو حبان بن منقد بفتح الحاء المهملة والباء الموحدة ﴿ للنبي صلى الله عليه وسلم أنه يخدع في البيوع

فقال ﴿ إِذَا مَا يَعْتَ فَقُلْ لاَ خِلاَّ بَهَ ﴾ كِسر الحاء المعجمة وتخفيف اللام وبموحدة أى لا خديعة ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ زاد ابن إسحاق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه • ثم أنت بالخيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث ليال فإن رضيت فأمسك وإن سخطت فاردد فبقى ذلك الرجل حتى أدرك زمان عثمان وهو ابن مائة وثلاثين سنة فكثر الناس في زمان عثمان فكان إذا اشترى شيئًا فقيل له إنك غبنت فيه رجع فيشهد له رجل من الصحابة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قد جعل له الخيار ثلاثًا فيرد له دراهمه، والحديث دليل على خيار الغبن في البيع والشراء إذا حصل الغبن . واختلف فيه العلماء على قولين ، الأوَّل: ثبوت الخيار مالغبن وهو قول أحمد ومالك ولكن إذا كان الغبين فاحشا لمن لا يعـرف ثمن السلعة ، وقيده بعض المالكية بأن يبلغ الغبن ثلث القيمة ولعلهم أخذوا التقييد بما علم مر. أنه لا يكاد يسلم أحمد من مطلق الغمين في غالب الاحوال ولان القليل يتسامح به في العادة وأنه من رضي بالغبن بعد معرفته فإن ذلك لا يسمى غبنا وإنما يكون من باب التساهل في البيع الذي أثني صلى الله عليه وآله وسلم على فاعله وأخبر أن الله يحب الرجل سهل البيع سهل الشراء . وذهب الجاهير من العلماء إلى عدم ثبوت الخيار بالغين لعموم أدلة البيع ونفوذه من غير تفرقة بين الغبن أولا ، قالوا : وحديث الباب إنما كان الخيار فيه لضعف عقـل ذلك الرجل إلا أنه ضَعْفُ لم يخرج به عن حـد التمييز فتصرُّفه كتصرف الصبي المأذون له ويثبت له الخيار مع الغبن . قلت ويدل لضعف عقله ما أخرجه أحمد وأصحاب السنن من حديث أنس بلفظ ؛ إن رجلا كان يبايع وكان في عقله ـ أي إدراكه ـ ضعف ، ولانه لقنه صلى الله عليه وآله وسلم بقوله • لا خلابة • اشتراط عدم الحداع فكان شراؤه وبيعه مشروطا بعدم الخداع ليكون من باب خيار الشرط. قال ابن العربي : إن الحديعة في هذه القصة يحتمل أن تكون في العيب أو في الملك أو في الثمن أو في العين فلا يحتج بها في الغبن بخصوصه وهي قصة خاصة لا عموم

فيها. قلت: فى رواية ابن إسحاق أنه شكا إلى النبى صلى الله عليه وسلم ما يلتى من الغبن وهى ترد ما قاله ابن العربى . وقال بعضهم إنه إذا قال الرجل البائع أو المشترى لا خلابة ثبت الخيار وإن لم يكن فيه غبن ورد بأنه مقيد بما فى الرواية أنه كان يغبن وأثبت الهادوية الخيار بالغبن فى صورتين ، الأولى: من تصرف عن الغير . والثانية: فى الصبى المميز محتجين بهذا الحديث وهو دليل لهم على الصورة الثانية إذا ثبت أنه كان فى عقله ضعف دون الأولى .

باب الربا

الربا _ بكسر الراء مقصورة _ من ربا يربو ؛ ويقال الرماء _ بالميم والمدّ _ بمعناه والريبة _ بضم الراء والتخفيف _ وهو الزيادة ؛ ومنه قوله تمالى (اهترت وربت) ويطلق الربا على كل بيع محرم وقد أجمعت الآمة على تحريم الربا فى الجملة وإن اختلفوا فى التفاصيل . والآحاديث فى النهى عنه وذم فاعله ومن أعانه كثيرة جدا ووردت بلعنه ومنها :

ا _ ﴿ عن جابر رضى الله عنه قال لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم آكل الربا وموكله وكاتبه وشاهديه وقال و هُمْ سَوَاءٌ ، رواه مسلم وللبخارى نحوه من حديث أبى جحيفة ﴾ أى دعا على المذكورين بالإبعاد عن الرحمة وهو دليل على إثم من ذكر وتحريم ما تعاطوه وخص الآكل لآنه الأغلب فى الانتفاع وغيره مثله والمراد من موكله الدى أعطى الربا لآنه ما تحصل الربا إلا منه فكان داخلا فى الإثم . وإثم الكاتب والشاهدين لإعانتهم على المحظور وذلك إذا قصدا وعرفا بالربا وورد فى رواية لعن الشاهد بالإفراد على إرادة الجنس، فإن قلت حديث واللهم ما لعنت من لعنة فاجعلها رحمة ، أو نحوه وفى لفظ و ما لعنت فعلى من لعنت على أنه لا يدل اللعرب منه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم على التحريم وأنه لم يرد به حقيقة الدعاء على من أوقع عليه اللعن؟ قلت ذلك

قيم إذا كان من أوقع عليه اللعن غير فاعل لمحرم معلوم أو كان اللعن فى حال غضب منه صلى الله عليه وســلم .

٢ - ﴿ وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه عن الذي صلى الله عليه وسلم قال و الرِّ بَا ثَلَاثُهُ وسَنْعُونَ بَابًا أَيْسَرُهَا ﴾ في الإثم ﴿ مِثْلِ أَنْ يَنْكِحَ الرَّجُل أَمُّهُ وإنَّ أَرْ بَي الرِّ بَا عَرْضُ الرَّجُلِ الْمُسْلِم ، رواه ابن ماجه مختصرا والحاكم بنامه وصحه ﴾ وفي معناه أحاديث وقد فسر الربا في عرض المسلم بقوله السبتان بالسبة وفيه دليل على أنه يطلق الربا على الفعل المحرم وإن لم يكن من أبواب الربا المعروفة وتشبيه أيسر الربا بإتيان الرجل أمه لما فيه من استقباح ذلك عند العقل .

٣ ـ ﴿ وَعَن أَبِي سَعِيدِ الحَدرِي رَضَى الله عنه أَن رَسُولِ الله صلى الله عليه وسلم قال وَلا تَبِيعُوا الذَّهَبِ اللهِّهِ إِلَّا مِثْلًا مِثْلًا مِثْلًا مِثْلًا وَلا تُشِفُّوا ﴾ بضم المثناة الفوقية فشين معجمة مكسورة ففاه مشددة أَى لا تفضلوا ﴿ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ ولا ولا تَبِيعُوا الْوَرِقَ بِالْوَرِقِ إِلَّا مِثْلًا بِمَثْلِ وَلا تُشِفُّوا بَعْضَهَا عَلَى بَعْضِ ولا تَبِيعُوا مِنْهَا غَاثِمًا بِنَاجِزٍ ، ﴾ بالجيم والزاى أَى حاضر ﴿ مَتَفَق عليه ﴾ الحديث دليل على تحريم بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة متفاضلا سواء كان حاضرا أو غائبا لقوله إلا مثلا بمثل فإنه استثنى من أعم الاحوال كأنه قال لا تبيعوا ذلك في حال من الاحوال إلا في حال كونه مثلا بمثل أَى متساويين قدرا وزاده تأكيدا بقوله ولا تشفوا أَى لا تفاضلوا وهو من الشف بكسر الشين وهي الزيادة هنا . وقوله ولا تشفوا أى لا تفاضلوا وهو من الشف بكسر الشين وهي الزيادة هنا . وإلى ما أفاده الحديث ذهبت الجدلة من العلماء : الصحابة والتابعين والعربة والفقهاه فقالوا يحرم التفاضل فيا ذكر غائبا كان أو حاضرا . وذهب ابن عباس وجماعة من الصحابة إلى أنه لا يحرم الربا إلا في النسيئة مستدلين بالحديث الصحيح وجماعة من الصحابة إلى أنه لا يحرم الربا إلا في النسيئة مستدلين بالحديث الصحيح والمراد نفي الكيال لا نفي الأصل ولانه مفهوم وحديث أي سعيد منطوق ولا فالمراد نفي الكيال لا نفي الأصل ولانه مفهوم وحديث أي سعيد منطوق ولا

يقاوم المفهوم المنطوق فإنه مطروح مع المنطوق وقد روى الحاكم أن ابن عباس رجع عن ذلك القول أى بأنه لا ربا إلا فى النسيئة واستغفر الله من القول به ولفظ الذهبعام لجميع مايطلق عليه من مضروب وغيره وكذلك لفظ الورق. وقوله ولا تبيعوا غائبا منها بناجز ، المراد بالغائب ماغاب عن مجلس البيع مؤجلاكان أو لا والناجز الحاضر.

غ — ﴿ وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • الدَّهَبُ بِالدَّهْبِ والْفِضَّةِ والْلُبُرُ بِالدُبِرِ والشَّمِيرُ بِالشَّعِيرِ والتَّمْرُ بِالدَّهْرِ والْمِلْحُ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَواءً بِسَواءٍ يَدًّا بِيدٍ فإذَا احْتَلَفَتْ هاذِهِ الْأَصْنَافُ فَبِيعُوا كَيْفَ شِئْدُتُمْ إِذَاكَانَ يَدًّا بِيدٍ • رواه مسلم ﴾ لايخني ما أفاده من الأَصْنَافُ فبيعُوا كَيْفَ شِئْدُتُمْ إِذَاكَانَ يَدًّا بِيدٍ • رواه مسلم ﴾ لايخني ما أفاده من التأكيد بقوله مثلا بمثل وسواء بسواء وفيه دليل على تحريم النفاضل فيها اتفقا جنسا من الستة المذكورة التي وقع عليها النص وإلى تحريم الربا فيها ذهبت الامة كافة ولكن واختلفوا فيها اختلافا كثيرا يقوى للناظر العارف أن الحق ما ذهبت إليه الظاهرية من أنه لا يحرى الربا إلا في الستة المنصوص عليها وقد أفردنا الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها • القول المجتبى ، واعلم أنه اتفق العلماء على الكلام على ذلك في رسالة مستقلة سميتها • القول المجتبى ، واعلم أنه اتفق العلماء على جواز بيع ربوى بربوى لا يشاركه في الجنس مؤجلا ومتفاضلا كبيع الذهب بالحنطة والفضة بالشعير وغيره مر المكلل واتفقوا على أنه لا يجوز بيع الشيء بجنسه وأحدهما مؤجل .

٥ - ﴿ وَعَن أَبِي هُرِيرَةَ رَضَى الله عَنه قال : قال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ الذَّهَبُ وِالْفِضَّةُ وَسلم ﴿ الذَّهَبُ وِالْفِضَّةُ وَسلم ﴿ الذَّهَبُ وِالْفِضَةُ وَرْنًا وَالْفِضَةُ وَرْنًا وَالْفِضَةُ وَرْنًا وَالْفِضَةِ وَزْنًا وَمُثَلًا بِمِثْلًا فِمَنْ زَادَ أَوِ اسْتَرَادَ فَهُ وَبًا ، رَواه مسلم ﴾ فيه دليل على تعين التقدير بالوزن لا بالحرص والتخمين بل لا بد من التعيين فيه دليل على تعين التقدير بالوزن لا بالحرص والتخمين بل لا بد من التعيين

الذي يحصل بالوزن وقوله •فنزاد، أيأعطى الزيادة •أو استزاد، أي طلب الزيادة •فقد أربى • أي فعل الربا المحرم اشترك في إثمه الآخذ والمعطى .

7 _ ﴿ وَعَنِ أَنِي سَعِيدُ وَأَنِي هُرِيرَةً رَضِّي اللهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عليه وآله وسلم استعمل رجلا ﴾ اسمه سواد يفتح السين المهملة وتخفيف الواو ودال مهملة ـ ابن غزية ـ بفتح الغين المعجمة وكسر الزاي ومثناة تحتية ـ بزنة عطية وهو من الانصار ﴿ على خيبر فجاءه بتمر جنيب ﴾ بالجيم المفتوحة والنون _ بزنة عظيم يأتى ببان معناه ﴿ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ أَكُلُّ تَمْر خَيْبَرَ هُـكَذَا؟ • فقال لا والله يا رسول الله إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين والثلاثة فقال النبي صلى الله عليه وسلم • لا تَفْعَلْ لِمعِ ٱلْجَمْعَ ﴾ بفتح الجيم وسكون الميم التمر الردىء ﴿ بِالدَّرَاهِمِ ثُمَّ ا ابْتَعْ بِالدَّرَاهِمِ جَنِيبًا ، وقال في الميزان مشل ذلك . متفق عليه . ولمسلم ﴿ وَكَذَلِكَ أَلْمِيزَانَ ﴾ الجنيب : قيل الطيب وقيل الصلب وقيل الذي أخرج منه حشفه ورديئه وقيـل هو الذي لا يختلط بغيره، وقد فسر الجمع بما ذكرناه آنفاً وفسر في رواية لمسلم بأنه الخلط من التمر ومعناه مجموع من أنواع مختلفة والحديث دليـل على أن بيع الجنس بجنسه يجب فيـه التساوى سوا. اتفقاً في الجودة والرداءة أو اختلفا وأن الكل جنس واحد وقوله ﴿ وقال في الميزان مثل ذلك ، أي قال فيما كان يوزن إذا بيع بجنسه مثل ما قال في المكيل إنه لا يباع متفاضلا وإذا أريد مثل ذلك بيع بالدراهم وشرى ما يراد بها بالإجماع قائم على أنه لا فرق بين المكيل والموزون في ذلك الحكم، واحتجت الحنفية بهـذا الحديث على أن ماكان فى زمنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مكيلا لا يصح أن يباع ذلك بالوزن متساوياً بل لا بدّ من اعتبار كيله وتساويه كيلا وكذلك الوزن. وقال ابن عبد البر إنهم أجمعوا أن ماكان أصله الوزن لا يصح أن يباع بالكيل بخلاف ماكان أصله الكيل فإن بعضهم يجيز فيــه الوزن ويقول إن الماثلة تدرك بالوزن في كل شيء وغيرهم يعتبرون الكيل والوزن يعادة البلد ولو خالف

ماكان عليه فى ذلك الوقت فإن اختلفت العادة اعتبر بالأغلب فإن استوى الامران كان له حكم المكيل إذا بيع بالكيل وإن بيع بالوزن كان له حكم الموزون. واعلم أنه لم يذكر فى هذه الرواية أنه صلى الله تصالى عليه وعلى آل وسلم أمره برد البيع بل ظاهرها أنه قرره وإنما أعلمه بالحبكم وعذره للجهل به إلا أنه قال ابن عبد البر إن سكوت الراوى عن رواية فسخ العقد ورده لا يدل على عدم وقوعه وقد أخرج من طريق أخرى وكأنه يشير إلى ما أخرجه من طريق أبى بصرة عن سعيد نحو هذه القصة فقال هذا الربا فرده. قال ويحتمل تعدد القصة وأن التي لم يقع فيها الرد كانت متقدمة ، وفي الحديث دلالة على جواز الترقيه على النفس باختيار الافضل .

٧ - ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصبرة ﴾ بضم الصاد المهملة الطعام المجتمع ﴿ من التمر التي لا يعلم مكيلها بالكيل المسمى من التمر . رواه مسلم ﴾ دل الحديث على أنه لا بد من التساوى بين الجنسين وتقدم اشتراطه وهو وجه النهى .

∧ — ﴿ وعن معمر بن عبد الله رضى الله عنه قال إنى كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و الطّعامُ بِالطّعامِ مِثْلًا بِمثلٍ ، وكان طعامنا يومئذ الشعير رواه مسلم ﴾ ظاهر لفظ الطعام أنه يشمل كل مطعوم ويدل على أنه لا يباع متفاضلا وإن اختلف الجنس والظاهر أنه لا يقول أحد بالعموم وإنما الخلاف في البر والشعير كا سيأتي عن مالك ولكن معمرا خص الطعام بالشعير وهذا من التخصيص بالعادة الفعلية حيث لم يغلب الاسم وقد ذهب إلى التخصيص بها الحنفية والجمهور لا يخصصون بها إلا إذا اقتضت غلبة الاسم وإلا حمل اللفظ على العموم ولكنه مخصوص بما تقدم من قوله فإذا اختلفت الاصناف فبيعواكيف شئتم بعد عده للبر والشعير فدل على أنهما صنفان وهو قول الجاهير . وخالف ذلك مالك والليث واللهور والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم إلى والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم إلى والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم إلى والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم إلى والأوزاعي فقالوا هما صنف واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم إلى المناهد والمنه والمنه واحد لا يجوز بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم إلى المناهد والمنه واحد لا يحور بيع أحدهما بالآخر متفاضلا وسبقهم إلى والمنه و المنه والمنه والم

ذلك معمر بن عبد الله راوى الحديث فأخرج مسلم عنه أنه أرسل غلامه بصاع قمح فقال بعه ثم اشتر به شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعا وزيادة بعض صاع فقال له معمر لم فعلت ذلك؟ انطلق فرده ولا تأخذن إلا مثلا بمثل فإنى سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ساق هذا الحديث المذكور فقيل له فإنه ليس مثله فقال إنى أخاف أن يضارع ، وظاهره أنه اجتهاد منه ويرد عليهم ظاهر الحديث . ونص حديث أبى داود والنسائى من حديث عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دلا بأس ببيع البر بالشعير والشعير أكثر وهما يدا بيد ،

٩ _ ﴿ وَعَنْ فَضَالَةً بِنْ عَبِيدٌ رَضَّى الله عَنْهُ قَالَ : اشْتَرِيتُ يُومُ خَيْبُرُ قَلَادَةً باثني عشر ديناراً فيها ذهب وخرز ففصلتها فوجدت فيها أكثر من اثني عشر ديناراً فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال • لا تُبَاعُ حَتَّى تُفْصَلَ • رواه مسلم ﴾ الحديث قد أخرجه الطبراني في الكبير بطرق كثيرة بألفاظ متعددة حتى قيـل إنه مضطرب وأجاب المصنف أن هـذا الاختلاف لايوجب ضعفا بل النص من الاستدلال محفوظ لااختلاف فيه وهو النهي عن بيع مالم يفصل وأما جنسها وقدر ثمنها فلا يتعلق به فى هذه الحالة مايوجب الاضطراب وحينئذ فينبغى الترجيح بين رواتها وإن كان الجميع ثقات فيحكم بصحة رواية أحفظهم وأضبظهم فتكون رواية الباقين بالنسبة إليه شاذة وهو كلام حسن بجاب به فيها يشابه هذا مثل حديث جابر وقصة جمله ومقدار ثمنه والحديث دليل على أنه لايجوز بيع ذهب مع غيره بذهب حتى يفصل ويباع الذهب بوزنه ذهبأ ويباع الآخر بمـا زاد ومثله غيره من الربويات فإنه صلى الله عليه وسلم قال « لاتباع حتى تفصل، فصرح ببطلان العقد وأنه بجب التدارك له وقد اختلف في هذا الحكم فذهب كثير من السلف والشافعي وأحمد وغيرهم إلى العمل بظاهر الحديث وخالف في ذلك الهـادوية والحنفية وآخرون وقالوا بجواز ذلك بأكثر ممـا فيه مر. الذهب ولا يجوز بمثله ولا بدونه . قالوا : وذلك لانه حصل الذهب في مقابلة الذهب

والزائد من الذهب في مقابلة المصاحب له فصح العقد ، قالوا لأنه إذا احتمل العقد وجه صحة وبطلان حمل على الصحة . قالوا : وحديث القلادة الذهب فيهما أكثر من اثني عشر ديناراً لانها إحدى الروايات في مسلم وصححها أبو على الغساني ولفظها قلادة فها اثني عشر ديناراً وهي أيضاً كرواية الأكثر في الحـكم وهو على التقديرين لايصح لأنه لابد أن يكون المنفرد أكثر من المصاحب ليكون مازاد من المنفرد في مقابلة المصاحب . وأجاب المانعون بأن الحديث فيه دلالة على علة النهبي وهي عدم الفصل حيث قال لاتباع حتى تفصل وظاهره الإطلاق في المساوي وغيره فالحق مع القائلين بعدم الصحة ولعل وجه حكمة النهى هو سد الذريعة إلى وقوع التفاضل في الجنس الربوي ولا يكون إلا بتمييزه بفضل واختبار المساواة بالكيل أو الوزن وعدم الكفاية بالظن في التغليب ولمالك قول ثالث في المسئلة وهو أنه يجوز بيع السيف المحلى بالذهب إذا كان الذهب في البيع تابعاً لغيره وقدره بأن يكون الثلث فما دونه وعلل لقوله بأنه إذا كان الجنس المقابل بجنسه الثلث فما دونه فهو مغلوب ومكثور للجنس المخالف والاكثر ينزل في غالب الاحكام منزلة الكل فكأنه لم يبع ذلك الجنس بجنسه ولا تخني ركته وضعفه وأضعف منه القول الرابع وهو جواز بيعه بالذهب مطلقاً مثلاً بمثل أو أقل أو أكثر ولعل قائله ماعرف حديث القلادة

• ١٠ - ﴿ وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وعلى آله وسلم نهى عن بيع الجيران بالحيوان نسيئة . رواه الجنسة وصححه الترمذى وابن الجارود ﴾ وأخرجه أحمد وأبو يعلى والضياء فى المختارة كلهم من حديث الحسن عن سمرة ، وقد صححه الترمذى وقال غيره رجاله ثقات إلا أن الحفاظ رجحوا إرساله لما فى سماع الحسن من سمرة من النزاع لكن رواه ابن حبان والدارقطنى من حديث ابن عباس ورجاله ثقات أيضاً إلا أنه رجح البخارى وأحمد إرساله وأخرجه الترمذي عن جابر بإسناد لين وأخرجه عبد الله بن أحمد وأحمد إرساله وأخرجه الترمذي عن جابر بإسناد لين وأخرجه عبد الله بن أحمد

في زوائد المسند عن جابر بن سمرة والطحاوي والطبراني عن ابن عمر وهو يعضد بعضه بعضا وفيه دليل على عدم صحة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة إلاأنه قد عارضه رواية أبي رافع أنه صلى الله عليه وآله وسلم استسلف بعيراً بكرا وقضى رباعيا وسيأتى . فاختلف العلماء في الجمع بينه و بين حديث سمرة فقيل المراد بجديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معاً فيكون من بيع الكالئ بالكالئ وهو لا يصح وبهذا فسره الشافعي جمعا بينه وبين حديث أبى رافع وذهبت الهمادوية والحنفية والحنابلة إلى أن هذا ناسخ لحديث أبي رافع . وأجيب عنه بأن النسخ لا يثبت إلا بدليـل والجمع أولى منه وقد أمكن بما قاله الشافعي ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجها البخاري قال: اشتري ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفيها صاحبها بالربذة واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين وأعطاه أجدهما وقال آتيك بالآخر غدا . وقال ابن المسيب لا ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل . واعلم أن الهـادوية يعللون منع بيع الحيوان الموجود بالحيوان المفقود بأن المبيع القيمي لا بدأن يكون موجودا عند العقد في ملك البائع له والحيوان قيمي مبيع مطلقا فيجب كونه موجودا وإن لم يكن حاضرا مجلس العقد فلا بدأن يكون مميزا عند البائع إما بإشارة أو لقب أو وصف وكذلك عللوا منع قرض الحيوان بعدم إمكان ضبطه . وحديث أبي رافع يزعمون نسخه ويأتى تحقيق الكلام في شرح الحديث الرابع عشر.

11 - ﴿ وَعَنَ ابْنَ عَمْرُ رَضَى الله عَهُمَا قَالَ سَمَتَ رَسُولَ الله صَلَى الله عَلَيْهُ وَآلُهُ وَسَلَمْ يَقُولُ مَ إِذَا تَبَا يَعْدُتُمْ إِلِحِينَةِ ﴾ بكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتية ﴿ وَأَخَذْ تُمْ الْذَنَابَ الْبَهَرِ ورَضِيدُتُمْ بِالزَّرْعِ وَتَرَكُّتُمُ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُمْ وَأَخَذْ تُمْ الْجِهَادَ سَلَّطَ اللهُ عَلَيْكُمْ وَلَا يَثَوْعُهُ حَتَى تَرْجِعُوا ذَلاً ﴾ بضم الذال المعجمة والكسر: الاستهانة والضعف ﴿ لا يَثْوَعُهُ حَتَى تَرْجِعُوا إِلَى دِينِكُمْ * رواه أبو داود من رواية نافع عنه وفى إسناده مقال ﴾ لأن في إسناده أبا عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في السناده أبا عبد الرحمن الخراساني اسمه إسحق عن عطاء الخراساني قال الذهبي في

المنزان هـذا من مناكيره ﴿ ولاحمد نحوه من رواية عطاء ورجاله ثقات وصححه ابن القطان ﴾ قال المصنف وعندي أن الحـديث الذي صححه ابن القطان معلول لأنه لا يلزم من كون رجاله ثقات أن يكون صحيحا لأن الاعش مدلس ولم يذكر سماعه من عطاء وعطاء يحتمل أن يكون هو الخراساني فيكون من تدليس التسوية بإسقاط نافع بن عطاء وابن عمر فيرجع إلى الحديث الاول وهو المشهور اه . والحديث له طرق عديدة عقد له البيهقي بابا وبين عللها . واعلم أن بيع العينة هو أن يبيع سلعة بثمن معلوم إلى أجل ثم يشتريها من المشترى بأقل ليبقى الكثير في ذمته وسميت عينة لحصول العين أي النقد فيها ولأنه يعود إلى البائع عين ماله وفيه دليل على تحريم هـذا البيع وذهب إليه مالك وأحمد وبعض الشافعية عملا بالحبديث قالوا ولما فيه من تفويت مقصد الشارع من تؤدى إلى بيع التمر بالتمر متفاضلا ويكون الثمن لغوا وأما الشافعي فنقل عنه أنه قال بجوازه أخذا من قوله صلى الله عليه وسلم فى حديث أبي سعيد وأبي هريرة الذي تقدم • بع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيباً ، قال فإنه دال على جواز بيع العينة فيصح أن يشترى ذلك البائع له ويعود له عين ماله لأنه لما لم يفصل ذلك في مقام الاحتمال دل على صحة البيم مطلقا سواء كان من البائع أو غيره وذلك لأن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال يجرى مجرى العموم في المقال وأيد ما ذهب إليه الشافعي بأنه قد قام الإجماع على جواز البيع من البائع بعد مدة لا لاجل التوصل إلى عوده إليه بالزيادة . وقالت الهـادوية يجوز البيع من البائع إذا كان غـير حيلة ولا فرق بين التعجيل والتأجيل وبأن المعتبر في ذلك وجود الشرط في أصل العقد وعدمه فإذا كان مشروطا عند العقد أو قبله على عوده إلى البائع فالبيع فاسـد أو باطل على الخلاف وإن كان مضمرا غير مشروط فهو صحيح ولعلهم يقولون : حديث العينة فيه مقال قلا ينتهض

دليلا على التحريم . وقوله • وأخذتم أذناب البقر ، كناية عن الاشتغال عن الجهاد بالحرث . والرضا بالزرع كناية عن كونه قد صار همهم وهمتهم وتسليط الله كناية عن جعلهم أذلاء بالتسليط لما فى ذلك من الغلبة والقهر وقوله • حتى ترجعوا إلى دينكم ، أى ترجعوا إلى الاشتغال بأعمال الدين وفى هذه العبارات زجر بالغ وتقريع شديد حتى جعل ذلك بمنزلة الردة وفيه الحث على الجهاد .

١٢ ــ ﴿ وَعَنِ أَنَّى أَمَامَةً رَضَّى الله عَنْهُ عَنْ النَّبِّي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمْ قَالَ : مَنْ شَفَعَ لِأَخِيهِ شَـفَاعَةً فأُهدَى لَهُ هَدِيَّةٌ فَقَبلَهَا فَقَدْ أَتَّى بَابًا عَظِيمًا مِنْ أَبْوَابِ الرِّكَا * رواه أحمد وأبو داود وفي إسناده مقال ﴾ فيه دليل على تحريم الهدية في مقابلة الشفاعة وظاهره سوا. كان قاصداً لذلك عنـد الشفاعة أو غير قاصـد لهــا وتسميته ربا من باب الاستعارة الشبه بينهما وذلك لأن الربا هو الزيادة في المال من الغير لا في مقابلة عوض وهـذا مثله ولعل المراد إذاكانت الشفاعة في واجب كالشفاعة عنه السلطان في إنقاذ المظلوم من مد الظالم أوكانت في محظور كالشفاعة عنـده في تولية ظالم على الرعية فإنهـا في الاولى واجبة فأخـذ الهدية في مقابلها محرم والثانية محظورة فقيضها في مقابلها محظور. وأما إذا كانت الشفاعة في أمر مباح فلعله جائز أخبذ الهدية لانها مكافأة على إحسان غير واجب ويحتمل أنها تحرم لأن الشفاعة شيء يسير لا تؤخذ عليه مكافأة وإنما قال المصنف وفي إسناده مقال لانه رواه القاسم عن أبي أمامة وهو عبـد الرحمن مولاهم الأموى الشامي فيه مقال قاله المنــذري . قلت : في المنزان قال الإمام أحمــد روى عنه على بن زيد أعاجيب وما أراها إلا من قبل القاسم وقال ابن حبان كان ممن يروى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم المعضلات ثم قال إنه وثقه ابن معين وقال الترمذي ثقة انتهى.

١٣ 🔃 ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال: لعن رسول الله

صلى الله عليه وسلم الراشي والمرتشي . رواه أبو داود والترمذي وصححه ﴾ ورواه أحمد في القضاء وابن ماجه في الأحكام والطبراني في الصغير وقال الهيشمي رجاله ثقات . وذكر المصنف هذا الحديث في أبواب الربا لآنه أفاد لعن من ذكر لآجل أخذ المال الذي يشبه الربا كذلك أخذ الربا ، وقد تقدم لعن آخذه أول الباب . وحقيقة اللعن البعد عن مظان الرحمة ومواطنها وقد ثبت اللعن عنه صلى الله عليه وسلم لأصناف كثيرة تزيد على العشرين وفيه دلالة على جواز لعن العصاة من أهل القبلة . وأما حديث «المؤمن ليس باللعان ، فالمراد به لعن من لا يستحق بمن لم يلعنه الله ولا رسوله أو ليس بالكثير اللعرب كما تفيده صيغة فعال ا والراشي هو الذي يبذل المال ليتوصل به إلى الباطل مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الماطل مأخوذ من الرشاء وهو الحبل الذي يتوصل به إلى الباطل المنتحقا اللعنة جميعا لتوصل الراشي بماله إلى الباطل والمرتشي للحكم بغير الحق . وفي حديث ثوبان زيادة الوائش ، وهو الذي مشي بينهما .

الله على الله وسلم أمره أن يجهز جيشا فنفدت الإبل فأمره أن يأخذ على قلائص الصدقة قال فكنت آخذ البعير بالبعيرين إلى إبل الصدقة : رواه الحاكم والبيهق ورجاله ثقات ﴾ ذكر المصنف له هنا لآن الحديث يدل أن لا ربا فى الحيوانات وإلا فبابه القرض وفى الحديث دليل على جواز اقتراض الحيوان وفيه أقوال ثلاثة . الأول : جواز ذلك وهو قول الشافعي ومالك وجماهير العلماء من السلف والحلف علا بهذا الحديث وبأن الاصل جواز ذلك إلا جارية لمن يملك وطأها فإنه لا يجوز ، ويجوز لمن لا يملك وطأها كمحارمها والمرأة . والثاني : يجوز مطلقا للجارية وغيرها وهو لابن جرر وداود . الثالث : للهادوية والحنفية أنه لا يجوز قرض شيء من الحيوانات وهذا الحديث يرد قولهم وتقدم دعواهم النسخ وعدم صحته

واعلم أنه قد وقع فى الشرح أن حديث ابن عمرو فى قرض الحيوان كما ذكرناه وراجعنا كتب الحديث فوجدنا فى سنن البهتي ما لفظه بعد سياقه بإسناده: قال عمرو بن حريش لعبد الله بن عمرو بن العاص: إنا بأرض ليس فيها ذهب ولا فضة أفأبيع البقرة بالبقرتين والبعير بالبعيرين والشاة بالشاتين فقال وأمرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أجهز جيشا – الحديث المصدر فى الكتاب وفى لفظ وفأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يبتاع ظهرا إلى خروج المصدق السياق الأول واضح أنه فى البيع ولفظ الثانى صريح فى ذلك ؛ إذا عرفت هذا لحمله على القرض خلاف مادل عليه من بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وقد عارضه حديث النهى عن بيع الحيوان بالحيوان العاشر وقد علمت ما قيل فيه والأقرب من باب بالحيوان نسيئة كما تقدم فى الحديث العاشر وقد علمت ما قيل فيه والأقرب من باب الترجيح أن حديث ابن عمرو أرجح من حديث الإسناد فإنه قد قال الشافعى فى حديث سمرة إنه غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كما رواه عنه البيهتى وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عنه البيهتى وقرض الحيوان بالحيوان قد صح عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم جوازه أيضا .

10 — ﴿ وعن ابن عمر و رضى الله عنهما ﴾ وكان قياس قاعدة المصنف: وعنه ﴿ قَالَ نَهِى رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة ﴾ وفسرها بقوله ﴿ أَن يبيع ثمر حائطه إِن كان نخلا بتمر كيلا وإن كان كرما أن يبيعه بزبيب كيلا وإن كان زرعا أن يبيعه بكيل طعام . نهى عن ذلك كله . متفق عليه ﴾ تقدم الكلام على تفسير المزابنة واشتقاقها ووجه التسمية • وقوله ثمر بالمثلثة وفتح الميم فشمل الرطب وغيره والمراد ما كان في أصله رطبا من هذه الأمور المذكورة وأراد بالكرم العنب . وقد اختلف العلماء في تفسير المزابنة وتقدم أن المعول عليه في تفسيرها ما فسرها به الصحابي لاحتمال أنه مرفوع وإلا فهو أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر لا مخالف لهم أن مثل أعرف بمراد الرسول صلى الله عليه وسلم قال ابن عبد البر لا مخالف لهم أن مثل أعرف من ابنة وإنما اختلفوا هل يلحق بذلك كل ما لا يجوز بيعه إلا مثلا بمثل مثلا مثلا

17 — ﴿ وعن سعد بن أبي وقاص رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل عرب اشتراء الرطب بالتمر فقال و أَينْقُصُ الرُّطَبُ إِذَا يَبسَ ؟ والوا نع و قنهى عن ذلك . رواه الحنسة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان والحاكم ﴾ وإنما صححه ابن المديني وإن كان مالك علقه عن داود ابن الحسين لأن مالكا لتي شيخه بعد ذلك . فحدث به مرة عن داود ثم استقر رأيه على التحديث به عن شيخه قال ابن المديني إن والده حدث به عن مالك بتعليقه عن داود إلا أن سماع والده عن مالك قديم ثم حدث به مالك عن شيخه فصح من طريق مالك ومن أعله بجهالة خالد أبي عياش فقد رد عليه بأن الدارقطني قال إنه ثبت ثقة وقال المنذري قد روى عنه ثقات وقد اعتمده مالك مع شدة نقده قال الحاكم ولا أعلم أحدا طعن فيه و والحديث دليل على عدم جواز بيع الرطب بالتمر لعدم التساوي كما تقدم .

١٧ → ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن يبع الكالئ بالكالئ يعنى الدين بالدبن . رواه إسحاق والبزار بإسناد ضعيف ﴾ ورواه الحاكم والدارقطنى من دون تفسير لكن فى إسناده موسى بن عبيدة الربذى وهو ضعيف قال أحمد لا تحل الرواية عندى عنه ولا أعرف هذا الحديث لغيره وصحفه الحاكم فقال موسى بن عتبة فصحفه على شرط مسلم وتعجب البهتي من تصحيفه على الحاكم قال أحمد ليس فى هذا حديث يصح لكن إجماع الناس أنه لا يحوز بيع دين بدين . وظاهر الحديث أن تفسيره بذلك مرفوع أ والكالئ من كلا الدين كلوءا فهو كالئ إذا تأخر وكلاته إذا أنسأته وقد لا يهمز تخفيفا . قال فى النهاية هو أن يشترى الرجل شيئا إلى أجل فإذا حل الاجل لم يحد ما يقضى قال فى النهاية هو أن يشترى الرجل شيئا إلى أجل فإذا حل الاجل لم يحد ما يقضى

به فيقول بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء فيبيعه ولا يجرى بينهما تقابض . والحديث دل على تحريم ذلك وإذا وقع كان باطلا :

باب الرخصة في العرايا وبيع أصول الثمار

ا _ ﴿ وعن زيد بن ثابت رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى العرية رخص فى العرية وخص فى العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرآ يأكلونها رطبا ﴾ الترخيص فى الأصل التسهيل والنيسير وفى عرف المتشرعة ما شرع من الأحكام لعذر مع بقاء دليل الإنجاب والتحريم لولا ذلك العذر وهذا دليل على أن حكم العرايا مخرج من بين المحرّمات عضوص بالحكم وقد صرح باستثنائه فى حديث جابر عند البخارى بلفظ «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع التمر حتى يطيب ولا يباع شىء منه إلا بالدنانير والدراهم إلا العرايا ، وفى قوله « فى العرايا ، مضاف محذوف أى فى بيع ثمر العرايا فى المجدب يتطقع أهل النخلة وهى فى الأصل عطية ثمر النخل دون الرقبة كانت العرب فى الجدب يتطقع أهل النخل منهم بذلك على من لا ثمر له كاكانوا يتطقعون بمنيحة الشاة والإبل . وقال مالك : العربة أن يعرّى الرجل الرجل النخلة ثم يتأذى المعرى بدخول المعرى عليه فرخص له أن يشتريها أى رطبها منه بتمر أى يابس وقد وقع اتفاق الجمهور على جواز رخصة العرايا وهو بيع الرطب على رءوس النخل بقدر كيله من التمر خرصاً فيها دون خمسة أوسق بشرط التقابض وإنما قلنا فيا دون خمسة أوسق بشرط التقابض وانما قلنا فيا دون خمسة أوسق بشرط التقابط والميا والميا قلنا فيا دون خمسة أوسق بشرط التقابط والميا والميا والميا والميا قلنا فيا دون خمسة أوسق بشرط التقابض والميا قلنا فيا دون خمسة أوسو والميا وا

ح وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فى بيع العرايا بخرصها من التمر فيما دون خمسة أوسق أو فى خمسة . متفق عليه ﴾ وبين مسلم أن الشك فيه من داود بن الحصين وقد وقع الاتفاق بين الشافعى

ومالك على صحته فيما دون الخسة وامتناعه فيما فوقها والخلاف بينهما فيها والأقرب تحريمه فيها لحديث جابر « سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين أذن لاصحاب العرايا أن يبيعوها بخرصها يقول : الوسق والوسقين والثلاثة والاربعة = أخرجه أحمد وترجيم له ابن حبان : الاحتياط على أن لا يزيد على أربعة أوسق . وأتما اشتراط التقابض فلأن الترخيص إنما وقع فى بيع ما ذكر مع عدم تيقن التساوى فقط . وأما التقابض فلم يقع فيه ترخيص فبقي على الأصل من اعتباره ويدل لاشتراطه ما أخرجه الشافعي من حديث زيد بن ثابت : أنه سمى رجالا محتاجين من الانصار شكوا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقد فى أيديهم يبتاعون به رطباً ويأكلون مع الناس وعندهم فضول قوتهم من التمر فرخص لهم أن يبتاعوا العرايا بخرصها من التمر . وفيه مأخذ لمن يشترط التقابض وإلا لم يكن لذكر وجود التمر عندهم وجه. واعلم أن الحديث ورد فى الرطب بالتمر على رءوس الشجر. وأما شراء الرطب بعد قطعه بالتمر فقال بجوازه كثير من الشافعية إلحاقاً له بما على رءوس الشجر بناء على إلغاء وصف كونه على رءوس الشجر كما بترب بذلك البخارى لان محل الرخصة هو الرطب نفسه مطلقاً أعم من كونه على رموس النخل أو قد قطع فيشمله النص ولا يكون قياساً ولا منع إذ قد تدعو حكمة الترخيص إلى شراء الرطب الحاصل فإنه قد تدعو إليه الحاجة في الحال وقد يكون مع المشترى تمر فيأخذه به فيدفع به قول ابن دقيق العيد إن ذلك لا يجوز وجهاً واحداً لأن أحد المعانى في الرخصة أن يأكل الرطب على التدريج طرياً وهذا القصد لا يحصل مما على وجه الأرض .

٣ ـ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمبتاع . متفق عليه . وفى رواية كان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهتها ﴾ وهى الآفة والعيب . اختلف السلف فى المراد ببدة الصلاح على ثلاثة أقوال : الآول : أنه يكفى بدة الصلاح فى جنس الثمار بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا وهو قول الليث والمالكية . والثانى:

أنه لامد أن يكون في جنس تلك الثمرة المبيعة وهو قول لاحمد . والثالث : أنه يعتبر الصلاة في تلك الشجرة المبيعة وهو قول الشافعية . ويفهم من قوله يبدو أنه لايشترط تكامله فيكفى زهو بعض الثمرة وبعض الشجرة مع حصول المعنى المقصود وهو الأمان من العاهة وقد جرت حكمة الله أن لاتتايب الثمار دفعة واحدة لتطول مدة التفكه بهـا والانتفاع . والحديث دليـل على النهى عن بيع الثمار قبل بدق صلاحها . والإجماع قائم على أنه لايصح بيع الثمار قبل خروجها لأنه بيم معدوم وكذا بعد خروجها قبل نفعها إلا أنه روى المصنف في الفتح أن الحنفية أجازوا بيع الثمار قبل بدق الصلاح وبعده بشرط القطع وأبطلوه بشرط البقاء قبله وبعده وأما بعد صلاحها قفيه تفاصيل فإن كان بشرط القطع صح إجماعا وإن كان بشرط البقاء كان بيعاً فاسداً إن جهلت المدة فإن علمت صح عند الهادوية ولا غرر وقال المؤيد : لايصح للنهي عن بيع وشرط وإن أطلق صح عند الهادوية وأبي حنيفه إذ المتردد بين الصحة والفساد يحمل على الصحة إذ هي الظاهر إلا أن يجرى عرف ببقائه مدة مجهـ ولة فيفسده وأفاد نهى البائع والمبتاع أما البائع فلئلا يأكل مال أخيه بالباطل وأما المشترى فلئلا يضيع ماله . والماهة هي الآفة التي تصيب الثمار وقد بين ذلك حديث زيد بن ثابت قال = كان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتاعون الثمار فإذا جذ الناس وحضر تقاصهم قال المبتاع إنه أصاب الثمر الدمان وهو فساد الطلع وسواده مراد قشام عاهات يحتجون بها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كثرت عنده الخصومة فى ذلك • فأما لا فلا تبتاعوا حتى يبدو صلاح الثمرة كالمشورة يشير بها لكثرة خصوماتهم . انتهى وأفهم قوله كالمشورة أن النهى للننزيه لا للتحريم كأنه فهمه من السياق وإلا فأصله التحريم وكان زيد لا يبيع ثمار أرضه حتى تطلع الثريا فيتبين الاصفر من الاحمر . وأخرج أبو داود من حديث أبى هريرة مرفوعاً ﴿ إِذَا طَلَّعَ النَّجَمِ صَبَّاحًا رفعت العاهة من كل بِلد ﴿ وَالنَّجَمِ الثُّرُّيا وَالْمُراد

طلوعها صباحاً وهو فى أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحر ببلاد الحجاز وابتداء نضج الثمار وهو المعتبر حقيقة وطلوع الثريا علامة .

٤ ــ ﴿ وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بسع الثمار حتى ترهى قبل ﴾ فى رواية النسائى قبل يارسول الله فأفاد أن التفسير مرفوع ﴿ ومازهوها ﴾ بفتح الزاى ﴿ قال ﴿ تَحْمَارُ وَتَصْفَارُ ﴾ متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ يقال أزهى يزهى إذا احمر واصفر وزها النخل يزهو إذا ظهرت ثمرته وقيل هما يمعنى الاحمرار والاصفرار ومنهم من أنكر يزهو ومنهم من أنكر يزهى كذا فى النهاية . قال الخطابي فى هذه الرواية هى الصواب ولا يقال فى النحل يزهو النما يقال يزهى لاغير ومنهم من قال زها إذ طال واكتمل وأزهى إذا احمر واصفر قال الخطابي قوله ﴿ تحار وتصفار » لم يرد بذلك اللون الخالص من الحمرة والصفرة إما أراد حمرة أو صفرة بكودة فلذلك قال تحار وتصفار قالولو أراد اللون الخالص لقال تحمرة وتصفر . قال ابن التين : أراد بقوله تحار وتصفار ظهور أوائل الحمرة والصفرة قبل أن ينضج قال وإنما يقال يفعال فى اللون المتغير إذا كان يزول ذلك وقبل لافرق إلا أنه قد يقال في هذا المحل المراد به ماذكر بقرينة الحديث يزول ذلك وقبل لافرق إلا أنه قد يقال في هذا المحل المراد به ماذكر بقرينة الحديث الآتى وهو قوله :

= _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه ﴾ قياس قاعدته وعنه ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد . رواه الحنسة إلا النسائى وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ والمراد باسوداد العنب واشتداد الحب بدق صلاحه . قال النووى فيه دليل لمذهب الكوفيين وأكثر العلماء فى أنه يجوز بيع السنبل المشتد وأما مذهبنا ففيه تفصيل إن كان السنبل شعيراً أو ذرة أو مما فى معناهما مما ترى حباته خارجة صح بيعه وإن كان حنطة أو نحوها مما يستر حباته بالقشور التي تزال فى الدياس ففيه قولان للشافعى : الجديد أنه لا يصح وهو أصح قوليه والقديم أنه يصح . وأما قبل الاشتداد فلا يصح إلا بشرط الفطع

كا ذكرنا فإذا باع الزرع قبل الاستداد مع الارض بلا شرط ، صح تبعا للارض وكذا الثمار قبل الصلاح إذا بيعت مع الشجر جاز بلا شرط تبعا هكذا حكم الفول فى الارض لا يجوز بيعها دون الزرع إلا بشرط الفطع وكذا لا يصح بيع البطيخ ونحوه قبل بدو صلاحه وفروع المسألة كثيرة وقد نقحت مقاصدها فى روضة الطالبين وشرح المهذب وجمعت فيها جملة مستكثرة وبالله التوفيق .

٦ _ ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لَوْ بَعْتَ مِنْ أَخِيكَ ثَمَرًا فأَصَابَتُهُ جَائِحَةً ﴾ هي آفة تصيب الزرع ﴿ فَلَا يَحِلُّ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا ؛ بِمَ تَأْخُذُ مَالَ أَخِيكَ بِغَيْرِ حَقٍّ ؟ ، رواه مسلم وفي رواية مسلم أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بوضع الجوائح ﴾ الجائحة مشتقة من الجوح وهو الاستئصال ومنه حديث • إن أبي بجتاح مالى • وفي الحديث دليل على أن الثمار التي على رءوس الشجر إذا باعها المالك وأصابتها جائحة أن يكون تلفها من مال البائع وأنه لا يستحق على المشترى في ذلك شيئاً . وظاهر الحديث فيما باعه بيعاً غير منهى عنه وأنه وقع البيع بعد بدو الصلاح لانه منهى عربي بيعه قبل بدوه ويحتمل وروده أى حديث وضع الجوائح قبل النهى ويدل له ما وقع في حديث زيد بن ثابت أنه قال « قدم الني صلى الله عليه وسلم المدينة ونحن نبتاع الثمار قبل أن يبدو صلاحها وسمع خصومة فقال ما هذا ؟ فذكر الحديث وأنه نهى عن بيعها قبل بدو صلاحها ، فأفاد مع ذكر سبب النهى تاريخ ذلك فيكون حديث وضع الجوائح متأخراً ، فيحمل - أى حديث وضع الجوائح - على البيع بعد بدو الصلاح وقد اختلف العلماء في وضع الجوائح فذهب الأقل إلى أن الجائحة إذا أصابت الثمر جميعه أن يوضع الثمن جميعه وأن التلف من مال البائع عملا بظاهر الحديث . وذهب الاكثر إلى أن التلف من مال المشترى وأنه لاوضع لاجل الجائحة إلا ندبا

واحتجوا له بحديث أبي سعيد وأنه صلى الله عليه وسلم أمر الناس أن يتصدقوا على الذي أصيب في ثماره ، وسيأتى . قالوا ووجه تلفه من مال المشترى من التخلية في العقد الصحيح بمنزلة القبض ، وقد سلمه البائع للمشترى بالتخلية فكأنه قبضه . وأجيب عنه بأن قوله وفلا يحل لك أن تأخذ منه شيئاً ، الحديث دال على التحريم وأنه تلف على البائع لقوله مال أخيك إذ يدل أنه لم يستحق منه الثمن وأنه مال أخيه لا ماله ، وحديث التصدق محمول على الاستحباب بقرينة قوله : لا يحل لك ، وفائدة الأمر بالتصدق الإرشاد إلى الوفاء بغرضين جبر البائع وتعريض المشترى لمكارم الاخلاق كما يدل له قوله في آخر الحديث لما طلبوا الوفاء وليس لكم إلا ذلك • فلو كان لازما لامرهم بالنظرة إلى ميسرة .

م بن البتاع تَخْلاً ﴾ هو اسم جنس يذكر ويؤنث والجمع نحيل ﴿ بَعْدَ أَن تُوَ بَرً ﴾ والتأبير التشقيق والتلقيح وهو شق طلع النخلة الآنثى ليذر فيها شيء من طلع النخلة الذكر ﴿ فَشَمَرَ تُهَا الْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا إِلَّا أَنْ يَشْتَرِط الْمُبْتَاعُ ، متفق النخلة الذكر ﴿ فَشَمَرَ تُهَا الْبَائِعِ الَّذِي بَاعَهَا إِلّا أَنْ يَشْتَرِط الْمُبْتَاعُ ، متفق عليه ﴾ دل الحديث على أن الثمرة بعد التأبير البائع وهذا منطوقه ومفهومه أنها قبله المبشترى . وإلى هذا ذهب جمهور العلماء عملا بظاهر الحديث وقال أبو حنيفة هي البائع قبل التأبير وبعده فعمل بالمنطوق ولم يعمل بالمفهوم بناء على أصله من عدم العمل بمفهوم المخالفة . ورد عليه بأن الفوائد المستترة تخالف الظاهرة في البيع فإن ولد الآمة المنفصل لا يتبعها والحمل يتبعها . وفي قوله إلا أن يشترط المبتاع دليل على أنه إذا قال المشترى اشتريت الشجرة بشمرتها كانت الثمرة له . ودل الحديث على أن الشرط الذي لا ينافي مقتضى العقد لا يفسد البيع فيخص النهي عن بيع وشرط وهذا النص في النخل ويقاس عليه غيره من الاشجار

أبواب السلم والقرض والرهن

١ - ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنهما قال قدم الذي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين ﴾ منصوبات بنزع الخافض أي إلى السنة والسنتين ﴿ فقال ﴿ مَنْ أَسْلَفَ فَى ثَمَرٍ ﴾ روى بالمثناة والمثلثة فهو بهـا أَعِم ﴿ فَلْـ يُسْلِفُ فَى كَيْلِ مَعْلُومٍ ﴾ إذا كان مما يكال ﴿ ووَزْنِ مَعْلُومٍ ﴾ إذا كان مما يوزن ﴿ إِلَى أَجَـلِ مَعْلُومٍ * مَتَفَقَ عليه وللبخارى • مَنْ أَسْلَفَ فَ شَيْمٍ ﴾ السلف بفتحتين هو السلم وزنا ومعنى قيـل وهو لغة أهل العراق والسلف لغة أهمل الحجاز وحقيقته شرعا بيع موصوف فى الذمة ببدل يعطى عاجلا وهو مشروع إلا عند أبن المسيب واتفقوا على أنه يشترط فيـه ما يشترط في البيع وعلى تسليم رأس المـال في المجلس إلا أنه أجاز مالك تأجيـل الثمن يوما أو يومين ولا بد من أن يقدر بأحد المقدارين كما في الحديث فإن كان بما لايكال ولا يوزن فقال المصنف في فتح الباري فلا بد فيه من عدد معلوم رواه ابن بطال وادعى عليـه الإجماع وقال المصنف أو ذرع معلوم فإن العدد والذرع يلحقان بالوزن والكيل للجامع بينهما وهو ارتفاع الجهالة بالمقـدار وأتفقوا على اشتراط تعيين الكيل فما يسلم فيه الكيل كصاع الحجاز وقفيز العراق وأردب مصر فإذا أطلق انقلب إلى الاغلب في الجهة التي وقع فيها عقد السلم واتفقوا على أنه لابد من معرفة صفة الشيء المسلم فيـه صفة تميزه عن غيره ولم يتعرّض له في الحديث لانهم كانوا يعلمون به . وظاهر الحديث أن التأجيل شرط في السلم فإن كان حالا لم يصح أو كان الآجل مجهولا وإلى هـذا ذهب ان عباس وجماعة من السلف وذهب آخرون إلى عدم شرطية ذلك وأنه يجوز السلم في الحال والظاهر أنه لم يقع في غصر النبوّة إلا في المؤجل وإلحاق الحال بالمؤجل قياس على ما خالف القياس لأن السلم خالف القياس إذ هو

بيع معدوم وعقد غرر واختلفوا أيضا فى شرطية المكان الذى يسلم فيه فأثبته جماعة قياسا على الكيل والوزن والتأجيل وذهب آخرون إلى عدم اشتراطه وفصلت الحنفية فقالت إن كان لحله مؤونة فيشترط وإلا فلا وقالت الشافعية إن عقد حيث لايصلح للتسليم كالطريق فيشترط وإلا فقولان وكل هذه التفاصيل مستندها العرف .

٧ - ﴿ وعن عبد الرحن بن أبرى وعبد الله بن أبي أوفى ﴾ بفتح الهمزة وسكون الموحدة وفتح الزاي الخزاعي . سكن الكوفة واستعمله على بن أبي طالب عليه السلام على خراسان وأدرك النبي صلى الله عليه وآله وسلم وصلى خلفه ﴿قَالَ كَنَا نصيب المغانم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكان يأتينا أنباط من أنباط الشام ﴾ هم من العرب دخلوا في العجم والروم فاختلطت أنسابهم وفسدت ألسنتهم سموا بذلك لكثرة معرفتهم بإنباط الماء أى استخراجه ﴿ فنسلفهم في الحنطة والشعير والزبيب وفى رواية والزيت إلى أجل مسمى قيـل أكان لهم زرع ؟ قالا ماكنا نسألهم عن ذلك . رواه البخاري ﴾ الحديث دليل على صحة السلف في المعدوم حال العقد إذ لوكان العقد من شرطه وجود المسلم فيــه لاستفصلوهم وقد قالا . ماكنا نسألهم وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال وقد ذهب إلى هـذا الهـادوية والشافعية ومالك واشترطوا إمكان وجوده عند حلول الاجل ولا يضر انقطاعه قبـل حضور الاجل لمـا عرفت مر. ـ ترك الاستفصال كذا في الشرح . قلت : وهو استدلال بفعل الصحابي أو تركه ولا دليل على أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك وأقره . وأحسن منه في الاستدلال أنه صلى الله عليه وسلم أقرّ أهل المدينة على السلم سنة وسنتين والرطب ينقظع فى ذلك ويعارض ذلك حديث ابن عمر عند أبي داود • ولا تسلفوا في النخل حتى يبدو صلاحه ، فإن صح ذلك كان مقيداً لتقريره لأهل المدينة على سلم السنة والسنتين وأنه أمرهم بأن لا يسلفوا حتى يبدو صلاح النخل ويقوى ما ذهب إليـه النــاصر

وأبو حنيفة من أنه يشترط في المسلم فيه أن يكون موجودا من العقد إلى الحلول . ٣ _ ﴿ وَعَنَ أَنِي هُرِيرَةَ رَضَى الله عَنْهُ عَنْ النِّي صَلَّى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آلَهُ وسلمِقال « مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسُ يُرِيدُأْدَاءَهَا أَدَّىاللَّهُ عَنْهُومَنْ أَخَذَهَا يُرِيدُ إِنَّلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللهُ ، رواه البخاري ﴾ التعبير بأخذ أموال الناس يشمل أخذها بالاستدانة وأخذها لحفظها والمراد من إرادته التأدبة قضاؤها فى الدنيا وتأدبة الله عنها يشمل تيسيره تعالى لقضائها في الدنيا بأن يسوق إلى المستدين ما يقضي به دينه وأداؤها عنه في الآخرة بإرضائه غريمه بما شاء تعالى . وقد أخرج ابن ماجه وابن حبان والحاكم مرفوعاً « ما من مسلم يدان دينا يعلم الله أنه يريد أداء، إلا أداه الله عنه في الدنيا والآخرة ، وقوله « يريد إتلافها ، الظاهر أنه من يأخذها بالاستدانة مثلا لا لحاجة ولا لتجارة بل لا يريد إلا إتلاف ما أخذ على صاحبه ولا ينوي قضاءها وقوله ﴿ أَتَلُفُهُ اللَّهُ ۚ الظَّاهُرُ إِنَّلَافُ الشَّخْصُ نَفْسُهُ فَي الدِّنيا بِإِهْلَاكُهُ وهُو يُشْمَلُ ذلك ويشمل إتلاف طيب عيشه وتضييق أموره وتعسر مطالبه ومحق بركته ويحتمل إتلافه في الآخرة بتعذيبه قال ابن بطال فيه الحث على ترك استشكال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية إليهم عند المداينة وأن الجزاء يكون من جنس العمل وأخذ منه الداودي أن من عليه دين فليس له أن يتصدق ولا يعتق وفيه بعد . وفي الحديث الحث على حسن النية والترهيب عن خلافه وبيان أن مدار الاعمال علمها وأن من استدان ناويا الإيفاء أعانه الله عليه وقد كان عبد الله ان جعفر يرغب في الدين فيسأل عن ذلك فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول * إن الله مع الدائن حتى يقضى دينه ، رواه ابن ماجه والحــاكم وإسناده حسن إلا أنه اختلف فيه على محمد بن على " ورواه الحاكم من حديث عائشة بلفظ • ما من عبد كانت له نية في وفاء دينه إلاكان له من الله عون • قالت يعني عائشة فأنا ألتمس ذلك العون. فإن قلت: قد ثبت حديث إنه يغفر للشهيد كل ذنب إلا الدين وحديث * الآن بردت جلدته * قاله لن أدي دينا عن ميت مات عليه دين ، قلت :

يحتمل أن معنى لا يغفر للشهيد الدين أنه باق عليه حتى يوفيه الله عنه يوم القيامة ولا يلزم من بقائه عليه أن يعاقب به فى قبره ومعنى قوله • بردت جلدته • خلصته من بقاء الدين عليه ويحتمل أن ذلك فيمن استدان ولم ينو الوفاء.

■ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت قلت يارسول الله إن فلانا قدم له بَرْ من الشام فلو بعثت إليه فأخذت منه ثوبين نسيئة إلى ميسرة ؟ فبعث إليه فامتنع. أخرجه الحاكم والبهق ورجاله ثقات ﴾ فيه دليل على بيع النسيئة وصحة التأجيل إلى ميسرة وفيه ما كان عليه صلى الله عليه وسلم من حسن معاملة العباد وعدم إكراههم على الشيء وعدم الإلحاح عليهم ؛ وهذا من باب الرهن وهو لغة الاحتباس من قولهم رهن الشيء إذا دام وثبت ومنه (كل نفس بماكسبت رهينة) وفي الشرع جعل مال وثبقة على دين ويطلق على العين المرهونة.

٥ ــ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم • الظَّهْرُ يُرْكُبُ ﴾ بالبناء للمفعول ومثله يشرب ﴿ بِنَقَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونًا ولَبَنُ الدّرِ ﴾ بفتح الدال المهملة وتشديد الراء وهو اللبن تسمية بالمصدر قيل هو من إضافة الشيء إلى نفسه وقيل من إضافة الموصوف إلى صفته ﴿ يُشرَبُ بِنَفَقَتِهِ إِذَا كَانَ مَرْهُونا ، وعَلَى الَّذِي يَرْ كَبُ ويَشْرَبُ النَّفَقةُ ، رواه البخارى ﴾ فاعل يركب ويشرب هو المرتهن بقرينة العوض وهو الركوب وإن كان يحتمل أنه الراهن إلا أنه احتمال بعيد لان النفقة لازمة له فإن المرهون ملكه وقد جعلت في الحديث على الراكب والشارب وهو غير المالك إذ النفقة لازمة له المدالك على كل حال . والحديث دليل على أنه يستحق المرتهن الانتفاع بالرهن في مقابلة نفقته . وفي المسئلة ثلاثة أقوال : الأول : ذهب أحمد وإسحاق إلى العمل بظاهر الحديث وخصوا ذلك بالركوب والدرّ فقالوا ينتفع بهما بقدر قيمة النفقة ولا يقاس غيرهما عليهما . والثاني : للجمهور قالوا لا ينتفع بهما بقدر قيمة المناك والحديث خالف القياس من وجهين أولها تجويز الركوب والشرب لغير الممالك فالهير الممالك فالله بالمهر الحديث خالف القياس من وجهين أولها تجويز الركوب والشرب لغير الممالك في المالك في المالك فير المالك المنه المناك في المالك اله المؤلم المهمور قالوا لا ينتفع المرتهن بشيء قالوا والخديث خالف القياس من وجهين أولها تجويز الركوب والشرب لغير الممالك فير المالك

بغير إذنه وثانهما تضمينه ذلك بالنفقة لا بالقيمة . قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء ترده أصول مجتمعة وآثار ثابتة لايختلف في صحتها وبدل على نسخه حديث ان عمر « لاتحلب ماشية امريَّ بغير إذنه ، أخرجه البخاري في أنواب المظالم قلت : أما النسخ فلا بدله من معرفة التاريخ على أنه لا يحمل عليه إلا إذا تعذر الجمع ولا تعذر هنا إذ يخص عموم النهى بالمرهونة وأما مخالفة القياس فليست الاحكام الشرعية مطردة على نسق واحد بل الادلة تفرق بينها في الاحكام والشارع حكم هنا ركوب المرهون وشرب لينه وجعله قيمة النفقة وقد حكم الشارع ببيع الحاكم عن المتمرِّد بغير إذنه وجعل صاع التمر عوضاً عن اللمن وغير ذلك . وقال الشافعي المراد أنه لايمنع الراهن من ظهرها ودرّها فجعل الفاعل الراهن وتعقب بأنه ورد بلفظ المرتهن فتعين الفاعل . والقول الثالث : للأوزاعي والليث أن المراد من الحديث أنه إذا امتنع الراهن من الإنفاق على المرهون فيباح حينتُذ الإنفاق على الحيوان حفظاً لحياته وجعل له في مقابل النفقة الانتفاع بالركوب أو شرب اللبن بشرط أن لايزيد قدر ذلك أو قيمته على قدر علفه وقوى هذا القول فى الشرح ولا يخني أنه تقييد للحديث بما لم يقيده به الشرع وإنما قيده بالضابط المتصيد من الادلة وهو أن كل عين في مده لغيره بإذن الشارع فإنه ينفق علمها بنية الرجوع على المالك وله أن يؤجرها أو يتصرف في لبنها في قيمة العلف إلا أنه إذا كان في البلد حاكم ولم يستأذنه فلا رجوع بمـا أنفق ويلزمه غرامة المنفعة واللبن فإن لم يكن فى البلد حاكم أوكان يتضرر الحيوان بمدة الرجوع فله أن ينفق ويرجع بمـا أنفق إلا أنه قد بقال إنها قاعدة عامة فتخص بحديث الكتاب

٣ – ﴿ وعنه ﴾ أى أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ « لا يَعْلَقُ ﴾ بفتح حرف المضارعة وغين معجمة ساكنة ولام مفتوحة وقاف يقال غلق الرهن إذا خرج عن ملك الراهن واستولى عليه المرتهن بسبب عجزه عن أداء ما رهنه فيه وكان هذا عادة العرب فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ الرَّهْنُ

مِنْ صَاحِبِهِ النَّذِى رَهَنَهُ لَهُ عُنْمُهُ ﴾ زيادة ﴿ وَعَلَيْهِ غُرْمُهُ * ﴾ ملاكه ونفقته ﴿ رواه الدارقطنى والحاكم ورجاله ثقات إلا أن المحفوظ عند أبى داود وغيره إرساله ﴾ قال الحافظ بن عبد البر اختلف فى قوله له غنمه وعليه غرمه فقيل هى مدرجة من قول سعيد بن المسيب قال ورفعها ابن أبى ذئب ومعمر وغيرهما مع كونهم أرسلوا الحديث على اختلاف على ابن أبى ذئب ووقفها غيرهم وقد روى ابن وهب هذا الحديث فجوده وبين أن هذه اللفظة من قول ابن المسيب وكذا أبو داود فى المراسيل قوى أنه من قوله ومعنى يغلق لا يستحقه المرتهن إذا عجز صاحبه عن فكه والحديث ورد لإبطال ماكان عليه الجاهلية من غلق الرهن عند المرتهن وبيان أن زيادته للمرتهن ونفقته عليه كا سلف فيا قبله وهو من أحاديث باب القرض والاحاديث فى فضله والحث عليه كثيرة .

٧ — ﴿ وَعَن أَبِى رَافِع رَضَى الله عنه أَن النبِي صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكراً ﴾ بفتح الموحدة وسكون الكاف الصغير من الإبل ﴿ فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكره قال لا أجد إلا خياراً رباعياً ﴾ هو بفتح الراء الذي مدخل في السنة السابعة وتبقى رباعيته فقال ﴿ أَعْطِهِ إِيّاهُ فَإِنْ خِيارَ النَّاسِ أُحسَنُهُمْ قَضَاءً * رواه مسلم ﴾ تقدم الكلام على الخلاف في قرض الحيوان والحديث دليل على جوازه وإنه يستحب لمن عليه دبن من قرض أو غيره أن يرد أجود من الذي عليه وأن ذلك من مكارم الاخلاق المحمودة عرفاً وشرعا ولا يدخل في القرض الذي يجر نفعاً لانه لم يكن مشروطاً من المقرض وإنما ذلك تبرع من المستقرض وظاهره العموم للزيادة عدداً أو صفة وقال مالك الزيادة في العدد لا تحل .

ضعيف عن فضالة بن عبيد عند البيهق ﴾ أخرجه البيهق فى المعرفة بلفظ «كل قرض جرّ منفعة فهو وجه من وجوء الربا » ﴿ وآخر موقوف عن عبد الله بن سلام عند البخارى ﴾ لم أجده فى البخارى فى باب الاستقراض ولا نسبه المصنف فى النلخيص إلى البخارى بل قال إنه رواه البيهق فى السنن الكبرى عن ابن مسعود وأبى بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفا عليهم انتهى فلوكان فى البخارى لما أهمل نسبته إليه فى التلخيص والحديث بعد صحته لا بدّ من التوفيق بينه وبين ما تقدم وذلك بأن هذا محمول على أن المنفعة مشروطة من المقرض أو فى حكم المشروطة وأما لوكانت تبرعا من المقترض فقد تقدم أنه يستحب له أن يعطى خيراً مما أخذه .

باب التفليس والحجر

هو لغة مصدر فلسته نسبته إلى الإفلاس الذى هو مصدر أفلس أى صار إلى حالة لا يملك فيها فلساً • والحجر • لغة مصدر حجر أى منع وضيق وشرعا قول الحاكم للمديون حجرت عليك التصرف فى مالك .

ا - ﴿ عَن أَبِي بَكُر بِن عبد الرحمن رضى الله عنه ﴾ أى ابن الحارث بن هشام المخزومي قاضى المدينة تابعي سمع عائشة وأبا هريرة روى عنه الشعبي والزهري ﴿ عن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول • مَنْ أَدْرَكَ مَالَهُ بِعَيْنِهِ ﴾ لم يتغيير بصفة من الصفات ولا بزيادة ولا نقصان ﴿ عِنْدَ وَبُلِ قَدْ أَفْلَسَ فَهُوَ أَحَقُ بِهِ مِنْ عَيْرِهِ ، متفق عليه ورواه أبو داود ومالك من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن مرسلا ﴾ وقد وصله أبو داود من طريق أخرى فيها إسماعيل بن عياش الآنها من روايته عن الشاميين وروايته عنهم صحيحة بلفظ ﴿ • أَيُّهَا رَجُلٍ بَاعَ مَتَاعًا فَأَفْلَسَ الَّذِي ابْتَاعَهُ وَلَمْ يَقْضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثُمَـنِهِ فَهُو أَحَقُ بِهِ وَإِنْ وَلَمْ يَقْضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثُمَـنِهِ شَهْوً أَحَقُ بِهِ وَإِنْ وَلَمْ يَقْضِ الَّذِي بَاعَهُ مِنْ ثُمَـنِهِ شَهْوً أَحَقُ بِهِ وَإِنْ

مَاتَ الْمُشْتَرِى فَصَاحِبُ الْمَتَاعِ أُسْوَةُ الْغُرَمَاء، ووصله البيهق وضعفه تبعأ لابي داود ﴾ راجعنا سنن أبي داود فلم نجد فيها تضعيفا للرواية هذه بل قال في هذه الرواية بعد إخراجه لها من طريق مالك : وحديث مالك أصح ، يريد أنه أصح من رواية أبي بكر بن عبد الرحمن التي ساقها أبو داود فيها قال أبو بكر • قضي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن من توفى وعنده سلعة رجل بعينها لم يقض من ثمنها شيئاً قصاحب السلعة أسوة الغرماء فيها ، ولم يتكلم الشارح رحمه الله على هــذا بشيء ﴿ ورواه أبو داود وابن ماجه من رواية عمر بن خلدة ﴾ يفتح الخاء المعجمة واللام ودال مهملة ﴿ قَالَ أَتَيْنَا أَبَّا هُرِيرَةً فَي صَاحِبُ لِنَا قَدَ أَفْلَسَ فَقَالَ لَاقَضِينَ فيكم بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم • مَنْ أَفْلَسَ أَوْ مَاتَ فَوَجَدَ رَجُلُ مَتَاعَهُ بَعَيْنِهِ فَهُوَ أَحَقُّ به م وصححه الحاكم وضعفه أبو داود وضعف أيضا هـذه الزيادة في ذكر الموت ﴾ سكت عليه الشارح وقد راجعت سنن أبي داود فلم أجد فيها تضعيفا لرواية عمر بن خلدة بل قال البيهتي بعــد رواية حديث أبي بڪر بن عبيد الرحمن المرسلة التي ساق لفظها المصنف هنا بلفظ أيما رجل إلى آخره أنه قال الشافعي رواية عمر بن خلدة أولى من رواية أبى بكر هـذه قال لانهـا موصولة جمع فيها النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الموت والإفلاس قال وحديث ابن شهاب يريد به رواية أبي بكر بن عبيد الرحمن المذكورة منقطع وسياق في ذلك كلاما كثيراً يرجح به رواية عمر بن خلدة فلينظر . هـذا الحديث اشتمل على مسائل : الأولى : أنه إذا وجد البائع متاعه عند من شراه منه وقد أفلس فإنه أحق بمتاعه من سائر الغرماء فيأخذه إذاكان له غرماء وعموم قوله من أدرك ماله يعم من كان له مال عنمد الآخر بقرض أو بيع وإن كان قد وردت أحاديث مصرحة بلفظ البيع فقد أخرج ابن خزيمة وابن حبان وغيرهما الحديث بلفظ ﴿ إِذَا ابْتَاعَ الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنــده بعينها فهو أحق بهــا من الغرما. ، فقــد عرف في الأصول أن الحاص الموافق للعام لا يخصص العام إلا عنــد أبي ثور وقد

زيفوا ما ذهب إليـه من ذلك ولذلك ذهب الشافعي وآخرون إلى أن المقرض أولى بماله في القرض كما أنه أولى به في البيع وذهب غيره إلى أنه يختص ذلك بالبيع للنصريح به في أحاديث الباب لكن قد عرفت أن ذلك لا يخص عموم حديث الباب . المسألة الثمانية : أفاد قوله بعينه أنه إذا وجده وقد تغير بصفة من الصفات أو يزيادة أو نقصان فإنه ليس صاحبه أولى به بل يكون أسوة الغرماء . وقد اختلف العلماء في ذلك فذهبت الهادوية والشافعي إلى أنه إذا تغيرت صفته بعيب فللبائع أخسده ولا أرش له وإن تغير بزيادة كان للمشترى غرامة تلك الزيادة وهي ما أنفق عليه حتى حصلت وكذلك الفوائد للمشترى ولو كانت متصلة لانها إنما حدثت في ملكه ويلزم له قيمة ما لاحد لبقائه كالشجرة إذا غرسها وإبقاء ماله حدّ بلا أجرة كالزرع وكذلك إذا نقصت العين فله أخذ الباقى بجصته من الثمن والحديث يتناوله لأن الباقي مبيع باق بعينه المسألة الثالثة : دلَّ لفظ أنى بكر بن عبد الرحمن المرسل أن البائع إذا كان قد قبض بعض الئمن فليس له حق في استرجاع المبيع بل يكون أسوة الغرما. وبهذا أخذ جمهور العلماء وعند الهادوية وهو راجح قولى الشافعي أنه لا يصير المبيمع بقبض بعض ثمنه أسوة الغرماء بل البائع أولى به وكأن الشافعي ذهب إلى هـذا لأنه لم يصح الحديث عنده بل قال إنه منقطع فمن قال بصحة الحديث وأنه موصول قال إنما قاله الجمهور ومن لا فلا . وفي وصله وعدمه خلاف منهم من رجح إرساله وهم أكثر الحفاظ. المسألة الرابعة : قوله فإن مات المشترى فصاحب المتماع أسوة الغرماء فيبه حذف تقديره فمتماع صاحب المتماع أسوة الغرماء وهـذا دال على التفرقة بين الموت والإفلاس وإلى التفرقة بينهما ذهب مالك وأحمد عملا بهذه الزواية قالوا لأن الميت يرثت ذمته وليس للغرماء محل يرجعون إليـه فاستووا في ذلك بخلاف المفلس وسواء خلف الميت وفاء أو لا . وذهب الهـادوية إلى أنه إذا خلف وفاء فليس البـائع أولى بمتاعه بل يسلم (٣ _ سبل السلام _ ٣)

الورثة الثمن من التركة وحجتهم أنه قد ورد فى حديث أبى بكر بن عبد الرحمن زيادة لفظ الإلا إن ترك صاحبها وفاه ، لكن قال الشافعي يحتمل أن الزيادة من رأى أبى بكر بن عبد الرحمن وقرينة الاحتمال أن الذين وصلوه عنه لم يذكروا قضية الموت وكذلك الذين رووه عن أبى هريرة وذهب الشافعي إلى أنه لافرق بين الموت والإفلاس وأن صاحب المتاع أولى بمتاعه عملا بعموم من أدرك ماله عند رجل الحديث متفق عليه . قال ولا فرق بين الموت والإفلاس والتفرقة بينهما بواية أبى بكر بن عبد الرحمن وقوله فيها فإن مات فصاحب المتاع أسوة الغرماء غير صحيحة لان الحديث مرسل لم يصح وصله فلا يعمل به بل فى رواية عمر بن خلدة التسوية بين الموت والإفلاس وهو حديث حسن يحتج بمثله .

٧ _ ﴿ وعن عمرو بن الشريد رضى الله عنه ﴾ بفتح الشين المعجمة وكسر الراء تابعى سمع ابن عباس وغيره ﴿ عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم • كَنُ ﴾ بفتح اللام ثم مثناة تحتية مشدّدة مصدر لوى يلوى أى مطل أضيف إلى فاعله وهو ﴿ الْوَاجِدِ ﴾ بالجيم يعنى من الواجد بالضم أى القدرة ﴿ يُحِلُ ﴾ بضم حرف المضارعة ﴿ عُرْضَهُ وعُتُوبَيّةُ ۗ وواه أبو داود والنسائى وعلمة البخارى وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه أحمد وابن ماجه والبيهتي وفسر البخارى حل العرض بما علقه عن سفيان قال يقول مطلني وعقوبته حبسه وهو دليل لزيد بن على أنه يحبس حتى يقضى دينه وأجاز الجهور الحجز وبسع الحاكم عنه ماله وهذا أيضا داخل تحت لفظ عقوبته لاسيا وتفسيرها بالحبس ليس بمرفوع . ودل الحديث على تحريم مطل الواجد ولذا أبيحت عقوبته ليس بمرفوع . ودل الحديث على تحريم مطل الواجد ولذا أبيحت عقوبته مرة واحدة أم لا ؟ فذهبت الهادوية إلى أنه يفسق بذلك واختلفوا في قدر ما يفسق به فقال الجمهور منهم إنه يفسق بمطل عشرة دراهم فما فوق قياسا على ما يفسق به فقال الجمهور منهم إنه يفسق بمطل عشرة دراهم فما فوق قياسا على نصاب السرقة وفي كلام الهادى عليه السلام ما يقضى بأنه يفسق بدون

ذلك وكذلك ذهبت إلى هذا المالكية والشافعية إلا أنهم تردّدوا في اشتراط التنكرار ومقتضى مذهب الشافعي اشتراطه ثم يدل بمفهومه على أن مطل غير الواجد وهو المعسر لا يحل عرضه ولا عقوبته والحكم كذلك عند الجماهير وهو الذي دل له قوله تعالى (فنظرة إلى ميسرة) .

٣ - ﴿ وعن أَبِ سعيد الحدرى رضى الله عنه قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم و تَصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه و خذُوا مَا وجَدُّتُم وليْسَ لَكُمُ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه وخذُوا مَا وجَدُّتُم وليْسَ لَكُمُ وقوله و فلا يحل الله أن تأخذ ، بأن هذا على جهة الاستحباب والحث على جبر من حدث عليه حادث . ويدل أيضا قوله وليس لكم إلا ذلك ، على أن الممرة غير مضمونة إذ لوكانت مضمونة لقال وما بق فنظرة إلى ميسرة أو نحوه إذ الدين عليه القضاء .

٤ ... ﴿ وعن ابن كعب بن مالك ﴾ اسمه عبد الرحمن سماه عبد الرزاق ﴿ عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم حجر على معاذ ماله وباعه عن دين كان عليه وواه الدارقطني وصححه الحاكم وأخرجه أبو داود مرسلا ورجح إرساله ﴾ قال عبد الحق المرسل أصح من المتصل وقال ابن الصلاح في الاحكام هو حديث ثابت . كان ذلك في سنة تسع وجعل لغرمائه خمسة أسباع حقوقهم فقالوا يا رسول الله بعه لنا فقال « ليس لكم إليه سبيل » وأخرجه البهتي من طريق الواقدي وزاد أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثه بعد ذلك إلى اليمن ليجبره . والحديث دليل على أنه يحجر الحاكم ، على المدين التصرف في ماله ويبيعه عنه لقضاء غرمائه والقول بأنه حكاية فعل غير صحيح فإن هذا فعل

لا يتم إلا بأقوال تصدر عنه صلى الله عليه وسلم يحجر بها تصرفه وألفاظ يبيع بها ماله وألفاظ يقضي بها غرماءه وما كان بهذه المثابة لا يقال إنه حكاية فعل إنما حكاية الفعل مثل حديث خلع نعله فخلعوا نعالهم كما لا يخنى . ظاهر الحديث أن ماله كان مستغرقا بالدىن فهل يلحق به من لم يستغرق ماله فى الحجر والبيع عنه كالواجد إذا مطل اختلف العلماء في ذلك فقال جمهور الهادوية والشافعي إنه يلحق به فيحجر عليه ويباع ما له لانه قد حصل المقتضى لذلك وهو عدم المسارعة بقضاء الدين وقال زيد بن على والحنفية إنه لا يلحق به فلا يحجر عليه ولا يباع عنه بل يجب حبسه حتى يقضى دينه لحديث ﴿ إنه لا يحل مال أمريّ مسلم إلا بطيبة من نفسه • ولفوله تعمالي (إلا أن تكون تجارة عن تراض) ومقتضى الحجر والبيع إخراج المال من غير طبية من نفسه ولا رضا (والجواب) عنه بأن الحديث والآية عامان خصصا ، بحديث معاذ لا يتم لأن حديث معاذ ليس إلا في المستغرق ماله بدينـه والـكلام في غيره والواجد المـاطل ، فالأولى أن يقال إنهما خصصا بقياس الماطل الواجد ، على من استغرق دينـه ما له إلا أنه لا يخنى عدم نهوض القياس : نعم في حديث • ليَّ الواجد يحل عرضه وعقوبته • دليل على أنه يحجر عليه ويباع عنه ماله فإنه داخل تحت مفهوم العقوبة وتفسيرها بالحبس فقط مجرد رأى من قائله هذا وقد حكم عمر فى أسيفع جهينة كحـكمه صلى الله عليه وآله وسلم في معاذ فأخرج مالك في الموطأ بسند منقطع ورواه الدارقطني في غرائب مالك بإسناد متصل • أن رجلا من جهينـة كان يشتري الرواحل فيغالى فيها فيسرع المسير فيسبق الحاج فأفلس فرفع أمره إلى عمر بن الخطاب فقال " أما بعد أيها الناس فإن الاسيفع أسيفع جهينة قد رضي من دينه وأماننه أن يقال سبق الحاج وفيه إلا أنه أدان معرضا فأصبح وقد دين به ـ أي أحاط به الدين _ فمن كان له عليه دين فليأتنا بالغداة فنقسم ما له بين غرمائه وإياكم والدين فإن أوله هم وآخره حرب، انتهى وأما قصة جابر مع غرماً. أبيه وهي أنه لمــا

قتل أبوه في أحد وعليه دبن فاشتد الغرماء في حقوقهم قال • أتيت النبي صلى الله عليه وسـلم فسألهم أن يقبلوا ثمر حائطي ويحللوا أبى فأبوا فلم يعطهم النبي صلى الله عليه وسلم حائطي وقال سنغدو عليك فغدا علينا حين أصبح فطاف فى النخل ودعا في تمرها بالبركة فجذذتها فقضيتهم وبق لنا من تمرها • فإن فها دليلا على أن انتظار الغلة والتمكن منها لا يعد مطلا قيل ويؤخذ منها أن من كان له دخل ينظر إلى دخله وإن طالت مدته إذ لا فرق بين المدة الطويلة والقصيرة في حق الآدى ومن لادخل له لا ينظر ويبيع الحاكم ماله لأهل الدين . فعم وأما الحجر على البالغ لسفه وسوء تصرف فقال به الشافعي ولم يقل به زيد بن على ولا أبو حنيفة وبوب له البهق في السنن الكبرى « باب الحجر على البالغين السفه ، وذكر فيه بسنده « أن عبد الله بن جعفر اشترى أرضاً بستمائة ألف درهم فهم على وعثمان أن يحجرا عليه قال فلقيت الزبير فقال ما اشترى أحد بيعاً أرخص مما اشتريت قال فذكر له عبد الله الحجر قال لو أن عندى مالا لشاركتك قال فإنى أقرضك نصف المال قال فإنى شريكك فأتاهما على وعثمان وهما يتراوضان قالا ما تراوضان فذكر له الحجر على عبد الله من جعفر قال أتحجران على رجل أنا شريك قالا لا لعمرى قال فإني شريكه • وفي رواية قال غثمان • كيف أحجر على رجل في بيع شريكه فيه الزبير ، قال الشافعي فعلى لايطلب الحجر إلا وهو يراه والزبير أو كان الحجر باطلا لقال لايحجر على بالغ وكذلك عثمان بل كلهم يعرف الحجر ثم ساق حديث عائشة وإرادة عبد الله بن الزبير الحجر علمها وغير ذلك من الأدلة من أفعال السلف ويستدل له بالحديث الصحيح وهو النهى عن إضاعة المال فإن السفيه يضيعه بسوء تصرفه فيجب الإنكار عليه بحجره عنه قال النووى والصغير لا ينقطع عنه حكم اليتم بمجرد عاق السن ولا بمجرد البلوغ بل لابد أن يظهر منه الرشد فى دينه وماله وقال أبو حنيفة إذا بلغ خمساً وعشرين سنة يجب تسليم ماله إليه وإن كان غير ضابط

٥ ـ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال عرضت على النبى صلى الله عليه وسلم يوم أحد وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يجزنى وعرضت عليه يوم الحندق وأنا ابن خمس عشرة سنة فأجازنى . متفق عليه . وفى رواية للبهتى فلم يجزنى ولم يرنى بلغت وصححها ابن خزيمة ﴾ وجه ذكر الحديث هنا أن من لم يبلغ خمس عشرة سنة لاتنفذ تصرفاته من بيع وغيره ومعنى قوله لم يجزنى لم يجعل لى حكم الرجال المتقاتلين فى إيجاب الجهاد على وخروجي معه وقوله فأجازنى أى رآنى فيمن يجب عليه الجهاد ويؤذن له فى الخروج اليه وفيه دليل على أن من استكمل خمس عشرة سنة صار مكلفا بالغاله أحكام الرجال ومن كان دونها فلا ويدل له قوله فلم يرنى بلغت وناقش فى الاستدلال به على البلوغ بعض المتأخرين قائلا إن الإذن فى الحروج للحرب يدور على الجلادة والاهلية فليس له فى رده دليل على أنه لاجل عدم البلوغ ، وفهم ابن عمر ليس بحجة . قلت : وهو احتمال بعيد والصحابي أعرف بما رواه . وفهم دليل على أن الحندق كانت سنة أربع والقول بأنها سنة خمس يرده هذا الحديث والانهم أجموا أن أحداً كانت سنة ثلاث

1 - (وعن عطية القرظى رضى الله عنه) بضم الفاف فراء نسبة إلى بنى قريظة (قال عرضنا على النبى صلى الله عليه وسلم يوم قريظة فسكان من أنبت قتل ومن لم ينبت خلى سبيله فكنت بمن لم ينبت فخلى سبيلى . رواه الاربعة وصححه ابن حبان والحاكم وقال على شرط الشيخين) وهو كا قال إلا أنهما لم يخرجا لعطية . والحديث دليل على أنه يحصل بالإنبات البلوغ فتجرى على من أنبت أحكام المكلفين ولعله إجماع .

٧ - ﴿ وعن عمرو بن شعیب عن أبیه عن جده أن رسول الله صلی الله علیه وسلم قال ، لا یَجُوزُ لِا مُرَأَةٍ عَطِیَّةٌ إِلاَ بِإِذْنِ زَوْجِهَا ـ وفي لفظ ـ لا یَجُوزُ للْمَرْأَةِ أَمْرٌ فی مَا لِهَا إِذَا مَلَكَ زَوْجُهَا عِصْمَهَا . رواه أحمد وأصحاب السنن إلا الترمذی وصححه الحاكم ﴾ قال الخطابی حمله الإكثر علی حسن العشرة واستطابة النفس وصححه الحاكم ﴾ قال الخطابی حمله الإكثر علی حسن العشرة واستطابة النفس

أو يحمل على غير الرشيدة وقد ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال للنساء و تصدقن، في المرأة تلقي الفرط والحاتم وبلال بتلقاه بردائه وهذه عطية بغير إذن الزوج انتهى وهذا مذهب الجهور ومستدلين بمفهومات الكناب والسنة ولم يذهب إلى معنى الحديث إلا طاوس فقال إن المرأة محجورة عن مالها إذا كانت مزوجة إلا فيما أذن لحافيه الزوج وذهب مالك إلى أن تصرفها من الثلث.

باب الصلح

قد قسم العلماء الصلح أقساما ، صلح المسلم مع الكافر والصلح بين الزوجين والصلح بين الفئة الباغية والعادلة والصلح بين المتقاضيين والصلح فى الجراح كالعفو على مال والصلح لقطع الخصومة إذا وقعت فى الأملاك والحقوق وهذا القسم هو المراد هنا وهو الذى يذكره الفقهاء فى باب الصلح.

١ = ﴿ عن عمرو بن عوف المزنى رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال • الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِينَ إلاَّ صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ عليه وسلم قال • الصَّلْحُ جَائِزٌ بَيْنَ الْمُسْلِينَ إلاَّ صُلْحًا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ

حَرَّامًا والْمُسْلِيُونَ ﴾ وفي لفظ أبي داود والمؤمنون ﴿ عَلَى ثُمُرُوطِهُمْ إِلَّا تَمْرُطَا حَرَّمَ حَلَالًا أَوْ أَحَلَّ حَرَامًا ، رواه الترمذي وصححه وأنكروا عليه لانه من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف وهو ضعيف ﴾ كديه الشافعي وتركه أحمد وفي الميزان عن ابن حبان له عن أبيه عن جده نسخة موضوغة وقال الشافعي وأبو داود هو ركن من أركان الكذب واعتذر المصنف عرب الترمذي بقوله • وكأنه اعتبره بكثرة طرقه وقد صححه ابن حبان من حديث أبي هريرة • فيه مسألتان الاولى في أحكام الصلح وهو أن وضعه مشروط فيه المراضاة لقوله جائز أى أنه ليس بحكم لازم يقضي به وإن لم يرض به الخصم وهو جائز أيضا بين غير المسلمين من الكمار فتعتبر أحكام الصلح بينهم وإنما خص المسلمون بالذكر لأنهم المعتبرون في الخطاب المنقادون لاحكام السنة والكتاب وظاهره عموم أصحة الصلح سواء كان قبل اتضاح الحق للخصم أو بعده ويدل للأول قصة الزبير والإنصاري فإنه صلى الله عليه وسلم لم يكن قد أنان للزبير ما استجقه وأمره أن يأخذ يعض ما يستحقه على جهة الإصلاح فلما لم يقبل الأنصاري الصلح وطلب الحق أبان رسول الله صلى الله عليه وسـلم للزبير قدر ما يستحقه كذا قال الشارح والثابت أن هذا ليس من الصلح مع الإنكار بل من الصلح مع سكوت المدعى عليه وهي مسألة مستقلة وذلك لأن الزبير لم يكن عالما بالحق الذي له حتى يدعه بالصلح بل هذا أول التشريع في قدر السقيا والتحقيق أنه لا يكون الصلح إلا هكذا وأما بعد إبانة الحق للخصم فإنما يطلب من صاحب الحق أو يترك لخصمه بعض مايستحق وإلى جواز الصلح على الإنكار ذهب مالك وأحمد وأبو حنيفة وخالف في ذلك الهادوية والشافعي وقالوا لا يصح الصلح مع الإنكار ومعنى عدم صحته أنه لا يطيب مال الخصم مع إنكار المصالح وذلك حيث يدعى عليه آخر عينا أو دينا فيصالح بيعض العين أو الدين مع إنكار خصمه فإن الباقى لا يطيب له بل يجب عليه تسليمه لقوله صلى الله عليه وآله وسلم • لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه " وقوله

تعالى (عن تراض) وأجيب بأنها قد وقعت طيبة النفس بالرضا بالصلح وعقمه الصلح قد صار في حكم عقد المعاوضة فيحل له ما بقي . قلت : الأولى أن يقال إن كان المدعى يعلم أن له حقاً عنــد خصمه جاز له قبض ما صولح عليه وإنكان خصمه منكراً وإن كان مدعى ماطلا فإنه يحرم عليه الدعوى وأخذ ما صولح به والمدعى عليه إن كان عنــده حق يعلمه وإنمــا ينكر لغرض وجب عليــه تسليم ما صولح به عليه وإن كان يعلم أنه ليس عنــده حق جاز له إعطاء جزء مر. _ ماله في دفع شجار غرنيم وأذيته وحرّم على المدعى أخذه ولهـذا تجتمع الادلة فلا يقال الصلح على الإنكار لا يصح ولا أنه يصح على الإطلاق بل يفصل فيه (المسألة الثانية) ما أفادها قوله والمسلمون على شروطهم ـ أى ثابتون عليهـا واقفون عنــدها وفى تعــديته بعلى ووصفهم بالإسلام أو الإيمان دلالة على علق مرتبتهم وأنهم لا يخلون بشروطهم وفيه دلالة على لزوم الشرط إذا شرطه المسلم إلا ما استثناه فى الحديث وللفرعين تفاصيل فى الشروط وتقاسيم منها ما يصح ويلزم حكمه ومنها ما لا يصح ولا يلزم ومنها ما يصح ويلزم منه فساد العقد وهي هنالك مبسوطة بعلل ومناسبات وللبخارى فى كتاب الشروط تفاصيل كثيرة معروفة وقوله ﴿ إِلَّا شَرْطًا حَرْمُ حلالا = وذلك كاشتراط البائع أن لا يطأ الامة «أو أحل حراماً ، مثل أن يشترط وط. الامة التي حرم الله عليه وطأها .

٢ - ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : لا يَمنَعْ ﴾ يروى بالرفع على الخبر والجزم على النهى ﴿ جَارٌ جَارٌهُ أَنْ يَغْرِزَ حَشَبَهُ ﴾ بالإفراد وفى لفظ خشبه بالجمع ﴿ فى جِدَارِهِ ، ثم يقول أبو هريرة مالى أراكم عنها معرضين ؟ والله لارمين بها بين أكتافكم ﴾ بالناء جمع كتف ﴿ متفق عليه ﴾ وفى لفظ لابى داود فنكسوا رءوسهم ولاحمد حين حدثهم بذلك فطأطأوا رءوسهم والمراد المخاطبون وهذا قاله أبو هريرة أيام إمارته على المدينة فى زمن مروان فإنه كان يستخلفه فها فالمخاطبون عن يحوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة فإنه كان يستخلفه فها فالمخاطبون عن يحوز أنهم جاهلون بذلك وليسوا بصحابة

وقد روى أحمد وعبـد الرازق من حديث ابن عباس • لا ضرر ولا ضرار وللرجل أن يضع خشبة في حائط جاره ، والحديث فيه دليل على أنه ليس للجار أن يمنع جاره من وضع خشبة على جداره وأنه إذا امتنع عن ذلك أجبر لانه حق ثابت لجاره ، وإلى هذا ذهب أحمد وإسحاق وغيرهما عملا بالحديث وذهب إليه الشافعي في القديم وقضي به عمر في أيام وفور الصحابة وقال الشافعي : إن عمر لم يخالفه أحد من الصحابة . وهو فيما رواه مالك بسند صحيح : أن الضحاك بن خليفة سأله محمــد ان مسلمة أن يسوق خليجاً له فيجريه في أرض محمد بن مسلمة فامتنع فمكلمه عمر في ذلك فأبي فقال والله لتمرِّنَ به ولو على بطنك . وهـذا نظير قصة حديث أبي هريرة وعممه عمر في كل ما يحتاج الجار إلى الانتفاع به من دار جاره وأرضه . وذهب آخرون إلى أنه لا يحوز أن يضع خشبة إلا بإذن جاره فإن لم يأذن لم يجز . قالوا لأن أدلة أنه لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة مر. نفسه تمنع هذا الحكم فهو للتنزيه وأجيب عنه بما قاله البيهق . لم نجد في السنن الصحيحة ما يعارض هذا الحكم إلا عمومات لا ينكر أن يخصها وقد حمله الراوى على ظاهره من التحريم وهو أعلم بالمراد بدليل قوله • مالى أراكم عنها معرضين ، فإنه استنكار لإعراضهم دال على أن ذلك للتحريم . قال الخطابي معنى قوله • بين أكتافكم • إن لم تقبلوا هذا الحكم وتعملوا به راضين لاجعلنها أي الخشبة على رقابكم كارهين : قال وأراد بذلك المبالغة قلت : والذي يتبادر أنَّ المراد لارمين بها أي هـذه السنة المأمور بها بينكم بلاغا لمــا تحملته منها وخروجا عن كتمها وإقامة الحجة عليكم بها .

٣ - ﴿ وَعَنَ أَبِي حَمِيدِ السَّاعِدِي رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قال رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم • لا يَحِلُّ لِا مُرِئُ أَنْ يَأْخُذَ عَصَا أَخِيهِ بِغَيْرِ طِيبِ نَفْسِ مِنْهُ ، وَاه الحاكم وابن حبان في صحيحيهما ﴾ وفي الباب أحاديث كثيرة في معناه : أخرج الشيخان من حديث عمر • لا يحلبن أحد ماشية أحد بغير إذنه * وأخرج أبو داود والترمذي والبيهق من حديث عبد الله بن السائب بن بزيد عن أبيه

عن جده بلفظ الايأخذ أحدكم متاع أخيه لاعباً ولا جادًا ، والإحاديث دالة على تحريم مال المسلم إلا بطيبة من نفسه وإن قل . والإجماع واقع على ذلك وإيراد المصنف لحديث أبي حميد عقيب حديث أبي هريرة إشارة إلى تأويل حديث أبي هريرة وأنه محمول على التنزيه كما هو قول الشافعي في الجديد ويرد عليه أنه إنما يحتاج إلى التأويل إذا تعذر الجمع وهو هنا بمكن بالتخصيص فإن حديث أبي هريرة خاص وتلك الادلة عامة كما عرفت. وقد أخرج من عمومها أشياء كثيرة كأخذ الزكاة كرها وكالشفعة وإطعام المضطر ونفقة القريب المعسر والزوجة وكثير من الحقوق المالية التي لا يخرجها المالك برضاه فإنها تؤخذ منه كرهاً وغرز الخشبة منها على أنه مجرد انتفاع والعين باقية .

باب الحوالة والضمان

الحوالة بفتح الحاء ـ وقد تكسر ـ حقيقتها عند الفقها، : نقل دين من ذمة إلى ذمة واختلفوا هل هي بيع دين بدين رخص فيه وأخرج من النهي عن بيع الدين بالدين أو هي استيفاه . وقيل هي عقد إرفاق مستقل ويشترط فيها لفظها ورضا المحيل بلا خلاف والمحال عند الآكثر والمحال عليه عند البعض وتماثل الصفات وأن تكون في الشيء المعلوم ومنهم من خصها بما دون الطعام لانه بيع طعام قبل أن يستوفي .

ا _ ﴿ عن أَبِى هُرِيرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَثْلُ الْغَنِيِّ ﴾ إضافة للمصدر إلى الفاعل أى مطل الغنى غريمه وقيل إلى المفعول أى مطل الغريم للغنى ﴿ ظُلْمٌ ﴾ وبالأولى مطله الفقير ﴿ وإذَا أُتبِيعَ ﴾ بضم الهمزة وسكون المثناة الفوقية وكسر الموحدة ﴿ أَحَدُكُمُ عَلَى مَلِي ﴾ مأخوذ من الملا بالهمزة يقال ملؤ الرجل أى صار ملينًا ﴿ فَلْـيُتْبَعْ ﴾ بإسكان المثناة الفوقية أيضا مبنى للبجهول كالأول أى إذا أحبِل فلبحتل ﴿ متفق عليه ﴾ دل الحديث على

تحريم المطل من الغني والمطل هو المدافعة والمراد هنا تأخير ما استحق أداؤه لغس عذر من قادر على الأداء والمعنى على تقدر أنه من إضافة المصدر إلى الفاعل أنه يحرم على الغني القادر أن يمطل بالدين بعد استحقاقه بخلاف العاجز ومعناه على التقدير الثاني أن يجب وفاء الدين ولوكان مستحقه غنيا فلا يكون غناه سببآ لتأخير حقه وإذا كان ذلك في حق الغني فني حق الفقير أولى . ودل الأمر على وجوب قبول الإحالة وحمله الجهور على الاستحباب ولا أدرى ما الحامل على صرفه عن ظاهره . وعلى الوجوب حمله أهـل الظاهر وتقـدم البحث في أن المطل كبيرة يفسق صاحبه فلا نكرره . وإنما اختلفوا هل يفسق قبـل الطلب أو لابد منه والذي يشعر به الحديث أنه لابد من الطلب لأن المطل لا يكون إلا معـه ويشمل المطل كل من لزمه حق كالزوج لزوجته والسيد في نفقة عبـده ودل الحديث بمفهوم المخالفة أن مطل العاجز عن الآداء لا يدخل في الظلم ومن لا يقول بالمفهوم يقول لا يسمى العاجز ماطلا والغني الغائب عنه ماله كالمعدوم ويؤخذ من هذا أن المعسر لا يطالب حتى يوسر . قال الشافعي لوجازت مؤاخذته لكان ظالمًا والفرض أنه ليس بظالم لعجزه ويؤخذ منـه أنه إذا تـــذر على المحال عليه التسلم لفقر لم يكن للمحتال الرجوع إلى المحييل لانه لوكان له الرجوع لم يكن لاشتراط الغني فائدة فلما شرطه الشارع عـلم أنه انتقل انتقالا لا رجوع له كما لو عوض في دينه بعوض ثم تلف العوض في مد صاحب الدين وقالت الحنفية يرجع عند التعذر وشبهوا الحوالة بالضمان وأما إذا جهل الإفلاس حال الحوالة فله الرجوع .

٢ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : توفى رجل منا فغسلناه وحنطناه وحنطناه وكفناه ثم أتينا به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقلنا تصلى عليه فحطا خطا ثم قال * عَلَيْهِ دَيْنَ ؟ • فقلنا ديناران فانصرف ﴾ أى عن الصلاة عليه ﴿ فتحملهما أبو قتادة الديناران على فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

 حَقَّ الْغَرِيمَ ، ﴾ منصوب على المصدر مؤكد لمضمون قوله الديناران على أَى أَحَقَ عَلَيْكُ الْحَقِّ وَثَبِّتَ عَلَيْكُ وكَنتَ غَرَيْمًا ﴿ * وَبَرِّي مِنْهَا الْمَيِّتُ * قال نعم فصلي عليه . رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ وأخرجه البخارى من حديث سلمة بن الاكوع إلا أن حديثه ثلاثة دنانير وكذلك أخرجه أبو داود والطبرانى وجمع بينه وبين قوله ديناران أن فى حديث الكتاب أنهما كانا دينارين وشطرا فمن قال ثلاثة جبر الكسر ومن قال ديناران ألغاه أوكان الاصل ثلاثة فقضي قبل موته دينارا فمن قال ثلاثة اعتبر أصل الدين ومن قال ديناران اعتبر الباقي ويحتمل أنهما قصتان وإنكان بعيدا وفي رواية الحاكم أنه صلى الله عليه وسلم جعل إذا لقي أبا قتادة يقول ما صنعت الديناران حتى كان آخر ذلك أن قال قضيتهما يا رسول الله قال « الآن بردت جلدته ، وروى الدارقطني من حديث على عليه السلام • كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتى بجنازة لم يسأل عن شيء من عمل الرجل ويسأل عن دينه فإن قيل عليه دىن كف وإن قيل ليس عليه دين صلى فأنى بجنازة فلما قام ليكبر سأل هل عليه دين فقالوا ديناران فعدل عنه فقال على: هما على يا رسـول الله وهو برئ منهما، فصلى عليه ثم قال جزاك الله خيرا وفك الله رهانك _ الحديث، قال ابن بطال ذهب الجهور إلى صحة هـذه الكفالة عرب الميت ولا رجوع له في مال الميت وفي الحـديث دليـل على أنه يصح أن يحتمل الواجب غير من وجب عليه وأنه ينفعه ذلك ويدل على شدة أمر الدين فإنه صلى ألله عليه وعلى آله وسلم ترك الصلاة عليه لأنها شفاعة وشفاعته مقبولة لا ترد والدين لا يسقط إلا بالنَّادية . وفي الحديث دليل على أنه لا يكنني بالظاهر من اللفظ بل لا بد للحاكم في الإلزام بالحق من تحقق ألفاظ العقود والإقرارات وأنه إذا ادعى من عليه الحكومة أنه قصد باللفظ معنى يحتمله وإن بعد الاحتمال لا يحكم عليه بظاهر اللفظ وعطف « وبرئ منهما " الميت على ذلك بمـا يؤيد ذلك المعنى المستنبط.

٣ ــ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان يؤتى بالرجل المتوفى عليه الدين فيسأل ﴿ هَلْ تَرَكَ لِدَيْنِهِ مِنْ قَصَاء ﴾ فإن حدث أنه ترك وفاء صلى عليه وإلا قال ﴿ ﴿ صَلُوا عَلَى صَاحِبِكُم ۗ وَلَما فَتح الله عليه الفتوح قال ﴿ أَنَا أَوْلَى بِالْمُوْ مِنِينَ مِنْ أَنْهُسِهُم فَمَنْ ثُوفَى وَعَلَيْهِ دَيْنٌ فعَلَ قَصَاوُهُ ﴾ متفق عليه . وفي رواية للبخارى * فَمَنْ مَاتَ ولَمْ يَثْرُكُ وفاء ﴾ إيراد المصنف له عقيب الذي قبله إشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم نسخ ذلك الحكم لما فتح عليه صلى الله عليه وآله وسلم واتسع الحال بتحمله الديون عن الآموات فظاهر قوله * فعلى قضاؤه » أنه يجب عليه القضاء وهل هو من خالص ماله أو من مال المصالح ؟ محتمل . قال ابن بطال وهكذا يلزم المتولى لأمر المسلين أن يفعله فيمن مات وعليه دين فإن لم يفعل فالإثم عليه وقد ذكر الرافهي في آخر الحديث : قبل يا رسول الله وعلى كل إمام بعدك؟ قال وعلى كل إمام بعدى . وقد وقع معناه في الطبراني الكبير من حديث زاذان عن سلمان قال ﴿ أمرنا رسول الله وعلى طلى الله فلورثته ومن ترك وسلم أن نفدى سبايا المسلين ونعطى سائلهم ثم قال من ترك مالا فلورثته ومن ترك دينا فعلى وعلى الولاة من بعدى في بيت مال المسلين ، وفيه مالا فلورثته ومن ترك دينا فعلى وعلى الولاة من بعدى في بيت مال المسلين ، وفيه مالو متروك ومتهم .

٤ — ﴿ وَعَن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهم قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا كَفَالةً فى حَدٍ ، رواه البيهتي بإسناد ضعيف ﴾ وقال إنه منكر وهو دليل على أنه لا تصح الكفالة فى الحدّ. قال ابن حزم: لا تجوز الضانة بالوجه أصلا لا فى مال ولا حدّ ولا فى شىء من الاشياء لانه شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ومن طريق النظر أن نسأل من قال بصحته عمن تكفل بالوجه فقط فغاب المكفول عنه ماذا تصنعون بالضامن بوجه أتلزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل لانه لم يلتزمه قط .
أم تتركونه فقد أبطلتم الضمان بالوجه ، أم تكلفونه طلبه فهذا تكليف الحرج أم تتكلفونه طلبه فهذا تكليف الحرج

وما لاطاقة له به وما لم يكلفه الله إياه قط . وأجاز الكفالة بالوجه جماعة من العلماء واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم كفل فى تهمة . قال وهو خبر باطل لانه من رواية إبراهيم بن خيثم بن عراك وهو وأبوه فى غاية الضعف لا تجوز الرواية عنهما ثم ذكر آثاراً عن عمر بن عبد العزيز وردّها كلها بأنه لا حجة فيها إذ الحجة فى كلام الله ورسوله لا غيره وهذه الآثار قد سردها فى الشرح .

باب الشركة والوكالة

الشركة بفتح أوله وكسر الراء وبكسره مع سكونها وهى بضم الشين اسم للشيء المشترك والشركة الحالة التي تحدث بالاختيار بين اثنين فصاعدا . وإن أريد الشركة بين الورثة في المال المورث حذفت بالاختيار • والوكالة بفتح الواو وقد تكسر مصدر وكل مشدداً بمنى التفويض والحفظ وتخفف فتكون بمعنى التفويض وهي شرعا إقامة الشخص غيره مقام نفسه مطلقاً ومقيدا .

ا _ ﴿ عن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله تَعَالَى: أَنَا ثَالَثُ الشَّرِيكَيْنِ مَا لَمْ يَخُنْ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ فَإِذَا خَانَهُ خَرَجْتُ مِنْ بَيْنِهِمَا ، رواه أبو داود وصححه الحاكم ﴾ وأعله ابن القطان بالجهل بحال سعيد بن حيان وقد رواه عنه ولده أبو حيان بن سعيد لكن ذكره ابن حبان في الثقات وذكر أنه روى عنه الحارث بن شريد إلا أنه أعله الدارقطني بالإرسال فلم يذكر فيه أبا هريرة وقال إنه الصواب ومعناه أن الله معهما أي في الحفظ والرعاية والإمداد بمعونتهما في مالها وإنزال البركة في تجارتهما فإذا حصلت الخيانة نزعت البركة من مالها وفيه حث على التشارك مع عدم الخيانة وتحذير منه معها .

٢ ـــ ﴿ وعن السائب المخزوى رضى الله عنه أنه كان شريك النبى صلى الله عليه وعلى وآله وسلم قبل البعثة فجاء يوم الفتح فقال « مَرْحَبًا بأَخِى وشَريكى . •

رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه ﴾ قال ابن عبد البر السائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم وعن حسن إسلامه وكان من المعمرين عاش إلى زمن معاوية وكان شريك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فى أول الإسلام فى التجارة فلماكان يوم الفتح قال « مرحبا بأخى وشريكى كان لا يمارى ولا يدارى . وصححه الحاكم • ولابن ماجه ؛ كنت شريكى فى الجاهلية ، والحديث دليل على أن الشركة كانت ثابتة قبل الإسلام ثم قررها الشارح على ماكانت .

٣ ـــ ﴿ وَعَنِ عَبِـدَ اللَّهِ بِنَ مُسْعُودَ رَضَى اللَّهِ عَنْهُ ! قَالَ اشْتُرَكَتَ أَنَا وعمــار وسعد فيها نصيب يوم بدر _ الحديث ﴾ تمامه: فجاء سعد بأسيرين ولم أجئ أنا وعمار بشي. ﴿ رواه النسائي ﴾ فيه دليل على صحة الشركة في المكاسب وتسمى شركة الابدان وحقيقتها أن يوكل كل صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه في قدر معلوم ويعينان الصنعة وقد ذهب إلى صحتها الهادوية وأبو حنيفة وذهب الشافعي إلى عدم صحتها لبنائها على الغرر إذ لا يقطعان بحصول الربح لتجويز تعذر العمل وبقوله قال أبو ثور وابن حزم . وقال ابن حزم لا تجوز الشركة بالأبدان في شيء من الأشياء أصلا فإن وقعت فهي باطلة لا تلزم ولكل واحـد منهما ماكسب فإن اقتسماه وجب أن يقضى له ما أخـذه وإلا بدله لانهـا شرط ليس فى كناب الله فهو باطل . وأما حديث ان مسعود فهو من رواية ولده أبي عبيدة ن عبــد الله وهو خبر منقطع لأن أبا عبيدة لم بذكر عن أبيـه شـيئا فقـد رويناه من طريق وكيم عن شمعبة عن عمرو بن مرة قال قلت لأبى عبيدة أنذكر عرب عبـد الله شيئًا قال لا ولو صح لكان حجة على من قال بصحة هذه الشركة لانه أول قائل معنا ومع سائر المسلمين إن هـذه شركة لا تجوز وإنه لا ينفرد أحـد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر إلا السلب للفاتل على الخلاف فإن فعل فهو غلول من كبائر الذنوب ولأن هذه الشركة لو صح حديثها فقـد أيطلها الله عز وجل وأنزل (قل الأنفال لله والرسول) الآية فأبطلها الله

تعالى وقسمها هو بين المجاهدين . ثم إن الحنفية لايجيزون الشركة فى اصطياد ولا يجيزها المالكية فى العمل فى مكانين فهذه الشركة فى الحديث لا تجوز عندهم اه هذا وقد قسم الفقهاء الشركة إلى أربعة أقسام أطالوا فيها وفى فروعها فى كتب الفروع فلا نطيل بها . قال ابن بطال أجمعوا على أن الشركة الصحيحة أن يخرج كل واحد مثل ما أخرج صاحبه ثم يخلط ذلك حتى لا يتميز ثم يتصرفا جميعاً إلا أن يقيم كل منهما الآخر مقام نفسه وهذه تسمى شركة العنان وتصح إن أخرج أحدهما أقل من الآخر من المال ويكون الربح والحسران على قدر مال كل واحد منهما وكذلك في ذلك أن يأخذ كل من الربح والحسران بمقدار ما أعطى من الثمن وبرهان ذلك أنهما إذا خلطا المالين فقد صارت تلك الجلة مشاعة بينهما فما ابتاع بها فمشاع بينهما وإذ كان كذلك فشمنه وربحه وخسرانه مشاع بينهما ومثله والسلعة التي اشترياها فإنها مدل من الثمن .

٤ ـ ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال أردت الحروج إلى خيبر فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقال ﴿ إِذَا أَتَيْتَ وَكِيلِي بِخَيْبَرَ فَخُذْ مِنْهُ خَمْسَةً عَشَرَ وَسُقًا ، رواه أبو داود وصحه ﴾ تمام الحديث : فإن ابتغى منك آية فضع يدك على ترقوته ، وفي الحديث دلالة على شرعية الوكالة . والإجماع على ذلك ، وتعلق الاحكام بالوكيلوتمام الحديث فيه دليل على العمل بالقرينة في مال الغير وأنه يصدق بها الرسول لقبض العين وقد ذهب إلى تصديق الرسول في القبض جماعة من العلماء وقيده المهدى في الغيث : مع غلبة ظن صدقه وعند الهادوية أنه لا يجوز تصديق الرسول لأنه مال الغير فلا يصح التصديق فيه وقيل عنهم إلا أن يحصل الظن بصدق الرسول جاز الدفع إليه .

وعن عروة البارق أرضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معه بدينار يشترى له أضحية . الحديث رواه البخارى فى أثناء حديث وقد
 (٤ ـ سبل السلام ـ ٣)

تقدم ﴾ أي في كتاب البيم وتقدم الكلام على مافيه من الاحكام

7 ـــ ﴿ وَعَنَ أَنَّى هُرِيرَةَ رَضَّى الله عَنْهُ قَالَ بَعْثُ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهُ وَسَلَّمُ عمر على الصدقة _ الحديث متفق عليه ﴾ تمامه • فقيل منع ابن جميل وخالد بن الوليد والعباس عم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ماينقم ابن جميل إلا أنه كان فقيراً فأغناه الله وأما خالد فإنكم تظلمون خالدا قد احتبس أدراعه وأعتاده في سبيل الله وأما العباس فهيي على ومثلها معها ، والظاهر أنه صلى الله عليه وسلم بعث عمر لقبض الزكاة وان جميل من الأنصار كان منافقاً ثم تاب بعد ذلك قال المصنف وابن جميل لم أقف على اسمه . وقو له «ماينقم» بكسر القاف ما ينكر ﴿ إِلا أَنه كَانَ فَقِيراً فَأَغْنَاهُ الله ، وهو من باب تأكيد المدح بما يشبه الذم لأنه إذا لم يكن له عذر إلا ما ذكر فلا عذر له وفيه التعريض بكفران النعمة والتقريع بسوء الصنيع . وقوله أعتاده جمع عتد بفتحتين وهو ما يعده الرجل من السلاح والدواب وقيل الخيل خاصة وحمل البخاري معناه على أنه جعلها زكاة ماله وصرفها في سبيل الله وهو بناء على أنه يجوز إخراج القيمة عن الزكاة . وقوله « فهي على ومثلها معها " يفيد أنه صلى الله عليه وسلم تحملها عن العباس تبرعا وفيه صحة تبرع الغير بالزكاة ونظيره حديث أبى قتادة فى تبرعه بتحمل الدين عن الميت وهذا أقرب الاحتمالات وقد روى بألفاظ أخر تحتمل احتمالات كثيرة وقد بسطها المصنف في الفتح وتبعه الشارح . وأما حديث أنه صلى الله عليه وسلم كان قد تعجل منه زكاة عامين فقد روى من طرق لم يسلم شيء منها من مقال. وفى الحديث دليل على توكيل الإمام للعامل في قبض الزكاة ولاجل هذا ذكره المصنف هنا وفيه أن بعث العال لقبض الزكاة سنة نبوية ، وفيه أنه يذكر الغافل بما أنعم الله عليه بإغنائه بعد أن كان فقيراً ليقوم بحق الله . وفيه جواز ذكر من منع الواجب في غيبته بما ينقصه . وفيه تحمل الإمام عن بعض المسلمين والاعتذار عن البعض وحسن التأويل

٧ ــ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم نحر ثلاثاً وستين وأمر عليا رضى الله عنه أن يذبح الباقى ـ الحديث رواه مسلم ﴾ تقدم الكلام عليه في كتاب الحج وفيه دلالة على صحة النوكيل في نحر الهدى وهو إجماع إذا كان الذابح مسلماً فإن كان كافراً كتابيا صح عند الشافعي بشرط أن ينوى صاحب الهدى عند دفعه إليه أو عند ذبحه .

٨ _ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه فى قصة العسيف ﴾ بعين وسين مهملتين فثناة تحتية ففاء الاجير وزنا ومعنى ﴿ قال النبى صلى الله عليه وسلم • آ عُدُ يَا أُنيْسُ عَلَى امْرَأَةِ هَلَذا فإنِ اعْتَرَفَتْ فارْجُهُهَا ، الحديث . متفق عليه ﴾ سيأتى فى الحدود مستوفى . وذكر هنا بناء على أن المامور وكيل عن الإمام فى إقامة الحد وبوب البخارى • باب الوكالة فى الحدود • وأورد هذا الحديث وغيره وقال المصنف فى الفتح والإمام لما لم يتول إقامة الحدّ بنفسه وولاه غيره كان ذلك بمنزلة توكيله للغير .

باب الإقرار

الإفرار لغة : الإثبات ، وفي الشرع : إخبار الإنسان بما عليه وهو ضد الجحود .

١ — ﴿ عن أَبِي ذَرّ رضى الله عنه قال ، قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * قُلِ الْحَقَّ ولَوْ كَانَ مُرَّا ، صححه ابن حبان من حديث طويل ﴾ ساقه الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب وفيه وصايا نبوية ولفظه : قال ، أوصاني خليلي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أنظر إلى من هو أسفل مني ولا أنظر إلى من هو فوق ، وأن أحب المساكين ، وأن أدنو منهم ، وأن أصل رحمي وإن قطعوني وجفوني ، وأن أقول الحق ولو كان مرا ، وأن لا أخاف في الله لومة لائم ، وأن لا أسأل أحداً شيئا ، وأن أستكثر من لاحول ولا قوة إلا بالله فإنها من كنوز الجنة ، وقوله قل الحق يشمل قوله على نفسه وعلى غيره وهو مأخوذ من قوله تعالى

(كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم أو الوالدين والأفربين) ومن قوله تعالى : (ولا تقولوا على الله إلا الحق) وباعتبار شموله ذكره المصنف هنا تبعاً للرافعي فإنه ذكره في باب الإقرار وفيه دلالة على أن اعتبار إقرار الإنسان على نفسه في جميع الأمور وهو أمر عام لجميع الاحكام لأن قول الحق على النفس هو الإخبار بما عليما بما عليما بما عليما بما عليما التخلص منه بمال أو بدن أو عرض وقوله ولوكان مرا من باب التشييه لأن الحق قد يصعب إجراؤه على النفس كما يصعب عليما إساغة المرارته ويأتى في باب الحدود والقصاص أحاديث في الإقرار .

باب العارية

العاريّة بتشديد المثناة التحتية وتخفيفها ويقال عارة وهي مأخوذة من عار الفرس إذا ذهب لآن العارية تذهب من يد المعير أو من العار لآنه لا يستعبر أحد إلا وبه عار وحاجة وهي في الشرع عبارة عن إباحة المنافع من دون ملك العين .

ا __ ﴿ عن سمرة بن جندب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم = عَلَى الْبَدِ مَا أَخَدَتْ حَتَى تُوَدِّيَهُ ، رواه أحمد والاربعة وصححه الحاكم ﴾ بناء منه على سماع الحسن من سمرة لان الحديث من رواية الحسن عن سمرة وللحافظ فى سماعه منه ثلاثة مذاهب. الاول أنه سمع منه مطلقاً وهو مذهب على ابن المديني والبخاري والترمذي . والثاني : لا ، مطلقا وهو مذهب يحيي بن سعيد القطان ويحيي بن معين وابن حبان . والشالث : لم يسمع منه إلا حديث العقيقة وهو مذهب النسائي واختاره ابن عساكر وادعى عبد الحق أنه الصحيح والحديث دليل على وجوب رد ماقبضه المره وهو ملك لغيره ولا يبرأ إلا بمصيره إلى مالكه أو من يقوم مقامه لقوله حتى تؤديه ولا تتحقق التأدية إلا بذلك وهو عام في الغصب والوديعة والعارية وذكره في باب العارية لشموله لها وربما يفهم منه الغصب والوديعة والعارية وذكره في باب العارية لشموله لها وربما يفهم منه

أنها مضمونة على المستعير . وفي ذلك ثلاثة أقوال . الأول : أنها مضمونة مطلقا وإلىه ذهب ابن عباس وزيد بن على وعطاء وأحمد وإسحاق والشافعي لهذا الحديث ولما يأتى مما يفيد معناه ، والثاني : للهادي وآخرين معه أن العارية لا بجب ضمانها إلا إذا شرط مستدلين محديث صفوان ويأتي الكلام عليه ١ والثالث للحسن وأبي حنيفة وآخرين أنها لا تضمن وإن ضمنت لقوله صلى الله عليه وسلم « ليس على المستعير غير المغل ولا على المستودع غير المغل ضمان، أخرجه الدارقطني والبهق عن ابن عمر وضعفاه وصححا وقفه على شريح . وقوله المغل بضم الميم فغين معجمة قال في النهاية أي إذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من الإغلال وهو الخيانة وقيل المغل المستغل وأراد به القابض لانه بالقبض يكون مستغلا والاتول أولى -وحينئذ فلا تقوم به حجة . على أنه لا تقوم به الحجة ولو صح رفعه لأن المراد ليس عليه ذلك من حيث هو مستعير لأنه لو النزم الضان للزمه. وحديث الباب كثيرا ما يستدلون منه بقوله " على اليد ما أخذت حتى تؤديه " على النضمين ولا دلالة فيه صر بحا فإن البد الامينة أيضا علما ما أخذت حتى تؤدى ولذلك قلنا وربمـا يفهم ولم يـق دليل على تضمين العاربة إلا قوله صلى الله عليه وسلم عارية مضمونة في حديث صفوان فإن وصفها بمضمونة يحتمل أنها صفة موضحة وأن المراد من شأنها الضمان فيدل على ضمانها مطلقا ويحتمل أنها صفة للتقييد وهو الاظهر لانها تأسيس ولانها كثيرة ثم ظاهره أن المراد عارية قد ضمناها لك وحينتذ يحتمل أنه يلزم ويحتمل أنه غير لازم بل كالوعد وهو بعيد فيتم الدليل بالحديث للقائل إنها تضمن وهو الأظهر _ بالتضمين إما بطلب صاحبها له أو بتبرع المستعير .

٢ _ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنِ اثْتَمَنَكَ وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ ، رواه أبو داود والترمذي وحسنه وصححه الحاكم واستذكره أبو حاتم الرازي وأخرجه جماعة من الحفاظ ﴾ وهو شامل للعارية والوديعة ونحوهما وأنه بجب أداء الإمانة كما من الحفاظ ﴾ وهو شامل للعارية والوديعة ونحوهما وأنه بجب أداء الإمانة كما

أفاده قوله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) وقوله = ولا تخن من خانك ، دليـل على أنه لا يجازى بالإساءة من أساء وحمـله الجهور على أنه مستحب لدلالة قوله تعالى (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ، (وإن عافبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به) على الجواز وهذه هي المعروفة بمسألة الظفر وفيها أقوال للعلماء . هذا القول الأول وهو الأشهر من أقوال الشافعي وسواء كان من جنس ما أخذ عليه أو من غير جنسه . والثاني : يجوز إذا كان من جنس ما أخذ عليه لا من غيره لظاهر قوله (بمثل ما عوقبتم به) وقوله « مثلها ، وهو رأى الحنفية المؤيد . والثالث : لا يحوز ذلك إلا بحكم الحاكم لظاهر النهى فى الحديث ولقوله تعالى (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) وأجيب أنه ليس أكلا بالباطل والحديث يحمل فيه النهى على النفزيه . الرابع : لابن حزم أنه يجب عليه أن يأخذ بقدر حقه سواء كان من نوع ماهو له أو من غيره ويعينه ويستوفى حقه فإن فضل على ما هو له رده له أو لورثته وإن نقص بقى فى ذمة من عليه الحق فإن لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل إلا أن يحلله ويبرئه فهو مأجور فإن كان الحق الذي له لا بينة له عليه وظفر بشيء من مال من عنده له الحق أخذه فإن طولب أنكر فإن استحلف جلف وهو مأجور في ذلك قال وهـذا هو قول الشافعي وأبى سلمان وأصحابهما وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمــال ففرض عليه أخذه وإنصاف المظلوم منه واستدل بالآيتين وبقوله تعالى (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) وبقوله تعالى (والذين إذا أصابهم البغي هم ينتصرون) وبقوله تعالى (والحرمات قصاص) وبقوله تعالى (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليــكم) وبقوله صلى الله تعالى عليه وآله وســلم لهند امرأة أبي سفيان ﴿ خَذَى مَا يَكْفَيْكُ وَوَلِدُكُ بِالْمُعْرُوفِ ﴾ لمنا ذكرت له أن أبا سفيان رجل شحيح وأنه لايعطيني ما يكفيني وبنيّ فهل عليّ من جناح أن آخذ من ماله شيئا ولحديث البخارى ﴿ إِن نزلتم بِقُوم فأمروا لَـكُم بِمَـا يَنْبَغَى للصَّيْف فاقبلوا ، وإن لم يفعلوا فخذوا منهم حق الضيف، واستدل لكونه إذا لم يفعل يكون عاصيا بقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) قال فن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم أو ذى فلم يزله عن يد الظالم ويرد إلى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين ولم يعن على البر والتقوى بل أعان على الإثم والعدوان. وكذلك أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من رأى منكراً أن يغيره بيده إن استطاع فمن قدر على قطع الظلم وكفه وإعطاء كل ذى حق حقه فلم يفعل فقد عصى الله ورسوله ثم ذكر يفعل فقد عصى الله ورسوله ثم ذكر حديث أبي هريرة فقال هو من رواية طلق بن غنام عن شريك وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف قال وائن صح فلا حجة فيه لأنه ليس انتصاف المره من والباطل من لاحق له عنده . قلت ويؤيد ما ذهب إليه حديث و انصر أخاك والباطل من لاحق له عنده . قلت ويؤيد ما ذهب إليه حديث و انصر أخاك وذلك بأخذ ما في يده لغيره ظلما .

٣ - (وعن يعلى بن أمية رضى الله عنه) ويقال منية بضم الميم وفتح النون وتشديد التحتية المثناة : صحابي مشهور (قال قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإذا أَتَتْكَ رُسُلِي فَأَعْطِهِمْ ثَلَا ثِينَ دِرْعًا ، قلت يا رسول الله أعارية مضمونة أو عارية مؤداة ؟ قال • بَلْ عَارِيةٌ مُؤدَّانٌ • رواه أحمد وأبو داود والنسائي وصححه ابن حيان) المضمونة التي تضمن إن تلفت بالقيمة ، والمؤداة التي تجب تأديتها مع بقاء عينها فإن تلفت لم تضمن بالقيمة . والحديث دليل لمن ذهب إلى أنها لا تضمن العارية إلا بالتضمين وتقدم أنه أوضح الاقوال .

٤ _ ﴿ وعن صفوان بن أمية رضى الله عنه ﴾ قرشى من أشراف قريش هرب يوم الفتح واستؤمن له فعاد وحضر مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم حنينا والطائف كافرآ ثم أسلم وحسن إسلامه ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم

استعار منه دروعا يوم حنين فقال أغصب يا محمد ؟ قال وبَلُ عَارِيَةٌ مَصْمُونَةٌ ، رواه أبوداود وأحمد والفسائى وصححه الحاكم وأخرج له شاهدا ضعيفاً عن ابن عباس الفلائين إلى الاربعين ، وللبيهتي في حديث مرسل كانت ثمانين ، وللحاكم من حديث جابر كانت ما ثة درع وما يصلحها ، وزاد أحمد والفسائى في رواية ابن عباس فضاع بعضها فمرض عليه النبي صلى الله عليه وسلم أن يضمنها له فقال أنا اليوم يا رسول الله أرغب في الإسلام ، وقوله مضمونة تقدم الكلام عليها وأن أصل الوصف التقييد وأنه الاكثر فهو دليل على ضمانها بالنضمين كما أسلفنا لا أنه محتمل ويكون مجملا وأنه الاكثر فهو دليل على ضمانها بالنضمين كما أسلفنا لا أنه محتمل ويكون مجملا

باب الغصب

ا _ ﴿وعن سعيد بن زيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال • مَن اقْتَطَعَ شِهُ وَ مِنَ الْأَرْضِ ﴾ أى من أخذه وهو أحد ألفاظ الصحيحين ﴿ ظُلْتًا طَوَّقَهُ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِيَّاهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينِ ، متفق عليه ﴾ اختلف فى معنى التطويق فقيل معناه يعاقب بالحسف إلى سبع أرضين فتكون كل أرض فى تلك الحالة طوقا فى عنقه ويؤيده أن فى حديث ابن عمر خسف به يوم القيامة إلى سبع أرضين وقيل يكلف نقل ما ظلمه منها يوم القيامة إلى المحشر ويكون كالطوق فى عنقه لا أنه طوق حقيقة ويؤيده حديث • أيما رجل ظلم شبراً من الأرض كلفه الله أن يحفره حتى يبلغ آخر سبع أرضين ثم يطوقه حتى يقضى بين الناس ، أخرجه الطبرانى وابن حبان من حديث يعلى بن مرة مرفوعا . ولاحمد والطبرانى • من أخذ أرضاً بغير حقها كلف أن يحمل ترابها إلى المحشر ، وفيه قولان آخران والحديث دليل على تحريم الظلم والغصب وشدة عقوبته وإمكان غصب الأرض وأنه من أراد المكاثر وأن من ملك أرضا ملك أسفلها إلى تخوم الأرض وله منع من أراد

ان محفر تحتما سرما أو شرآ وأنه من ملك ظاهر الأرض ملك ماطنها بما فيه من حجارة أو أبنية أو معادن وأن له أن ينزل بالحفر ماشاء مالم يضر من بجاوره وأن الارضين السبع متراكمة لم يفتق بعضها من بعض لانها لوفتقت لاكتنى في حق هـذا الغاصب بتطويق التي غصبها لانفصالهـا عما تحتها وفيه دلالة على أن الأرض تصير مغصوبة بالاستيلاء علمها وهل تضمن إذا تلفت بعد الغصب ؟ فيه خلاف لا تضمن لانه إنما يضمن ما أخذ لقوله صلى الله عليه وآله وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه . قالوا ولا يقاس ثبوت اليد في غير المنقول على النقل في المنقول لاختلافهما في التصرف وذهب الجمهور إلى أنها تضمن بالغصب قياسا على المنقول المتفق على أنه يضمن بعد النقل بجامع الاستبلاء الحاصل في نقل المنقول وفي ثبوت اليد على غير المنقول بل الحق أن ثبوت اليد استيلاء وإن لم ينقل يقال استولى الملك على البلد واستولى زيد على أرض عمرو . وقوله شبراً وكذا ما فوقه بالاولى وما دونه داخل في التحريم وإنما لم يذكر لأنه قد لا يقع إلا نادرا . وقد وقع في بعض ألفاظه عند البخاري شيئًا عوضًا عن شبراً فعم . إلا أن الفقهاء يقولون إنه لابد أن يكون المغصوب له قيمة فألزموا أنه حينئذ يأكل الرجل صاع تمر أو زبيب على واحدة واحدة فلا يضمن فيأكل عمره من المال الحرام فلا يضمن وإن أثم كأكله من الخبز واللحم على لقمة لقمة من غير استيلاء على الجميع.

٣ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان عند بعض نسائه فأرسلت إحدى أمهات المؤمنين ﴾ سماها ابن حزم زينب بنت جحش ﴿ مع خادم لهما ﴾ قال المصنف لم أقف على اسم الحادم ﴿ بقصعة فيها طعام فضربت بيدها فكسرت القصعة فضمها وجعل فيها الطمام وقال • كُلوا • ودفع الفصعة الصحيحة للرسول وحبس المكسورة _ رواه البخارى والترمذي وسمى الضاربة عائشة وزاد فقال النبي صلى الله عليه وسلم • طعام بطعام وإنّا من إيانام • وصححه ﴾

واتفقت مثل هـذه القصة من عائشة في صحفة أم سلمة فيما أخرجه النسائي عن أم سلمة د أنها أتت بطعام في صحفة إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه فجاءت عائشة متزرة بكسا. ومعها فهر ففلقت به الصحفة ـ الحديث ، وقد وقع مثلها لحفصة وأن عائشة كسرت الإناء . ووقع مثلها لصفية مع عائشة والحديث دليل على أن من استهلك على غيره شيئًا كان مضمونًا بمثله وهو متفق عليـه فى المثلى من الحبوب وغيرها . وأما في القيمي ففيه ثلاثة أقوال . الأول للشافعي والكوفيين أنه بجب فيـه المثل حيوانا كان أو غيره ولا تجزئ القيمة إلا عند عدمه . والثاني للهادوية أن القيمي يضمن بقيمته وقال مالك والحنفية أما مايكال أو يوزن فمثله وما عدا ذلك من العروض والحيوانات فالقيمة . واستدل الشافعي ومر. معه بقول النبي صلى الله غليه وسلم « إنا. بإنا. وطعام بطعام ، ويمـا وقع في رواية ان أبي حاتم « من كسر شيئًا فهو له وعليه مثله ، زاد في رواية الدارقطني فصارت قضية : أي من النبي صلى الله عليه وسلم أي حكما عاماً لكل من وقع له مثل ذلك فاندفع قول من قال إنهـا قضية عين لاعموم فيها ولو كانت كذلك لـكان قوله صلى الله عليه وآله وسلم • طعام بطعام وإناء بإنا. ، كافيا فى الدليل على أن ذكره للطعام واضح في التشريع العام لانه لاغرامة هنا للطعام بل الغرامة للإناء ؛ وأما الطعام فهو هدية له صلى الله عليه وآله وسلم فإن عدم المثل فالمضمون له مخير بين أن ممله حتى بجد المثل وبين أن يأخذ القيمة . واستدل في البحر وغيره لمن قال نوجوب القيمة بأنه صلى الله عليه وآله وسلم قضي على من أعتق شركا له في عبد أن يقوم عليه نافيه لشريكه قالوا فقضى صلى الله عليه وسلم بالقيمة وأجيب بأن المعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئًا ولا غصب شيئًا ولا تعدّى أصلا بل أعتق حصته التي أباح الله له عتقها ثم إن المستهلك بزعم المستدل هنا هو الشقص من العبد ومناظرة شقص لشقص تبعد فيكون النقد أقرب وأبعد من الشجار على أن التقويم لغة يشمل التقدير بالمثل أو بالقيمة وإنميا خص اصطلاحا بالقيمة وكلام

الشارع يفسر باللغة لا بالاصطلاح الحادث واستدل بإمساكه صلى الله عليه وسلم أكسار القصعة فى بيت الني كسرت الهـادوية والحنفية القائلين بأن العين المغصوبة إذا زال بفعل الغاصب اسمها ومعظم نفعها قصير ملكا للغاصب ، قال ابن حزم إنه ليس في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق إذا أردت أخذ قمح يتبم أو غيره أو أكل غنمه أو استحلال ثيابه فقطعها ثياباً على رغمه واذبح غنمه واطبخها وخذ الحنطة واطحنها وكل ذلك حلالا طيباً وليس عليك إلا قيمة ما أخذت وهـذا خلاف القرآن في نهيه تعـالى أن تؤكل أموال الناس بالباطل وخلاف المتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم • إن أموالكم عليكم حرام ، واحتبج المخالف بقضية القصعة وقد تقدم الكلام فيهما . واحتجوا بخبر الشاة المعروف وهو أن امرأة دعته صلى الله عليه وآله وسلم إلى طعام فأخبرته أنها أرادت ابتياع شاة فلم تجدها فأرسلت إلى جارة لها أن ابعثي لى الشاة التي لزوجك فبعثت بها إليها فأمر رسول الله صلى الله تعـالى عليه وآله وسلم بالشاة أن تطعم الأسارى. قالوا فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذا شويت . وأجيب بأن الخبر لايصح فإن صح فهو حجة عليهم لأنه خلاف قولهم إذ فيه أنه صلى الله عليه وسلم لم يتق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير إذن مالكها وهم يقولون إنه للغاصب وقد تصدق بها صلى الله عليه وسلم بغير إذنها وخبر شاة الأسارى قد بحثنا فيه في منحة الغفار

٣ _ ﴿ وعن رافع بن خديج رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ مَنْ زَرَعَ فَى أَرْضِ قَوْمٍ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَلَيْسَ لَهُ مِنَ الزَّرْعِ شَىٰ ۖ وَلَهُ نَفَقَتُهُ ، . رواه أحمد والاربعة إلا النمائى وحسنه الترمذى ويقال إن البخارى ضعفه ﴾ هذا القول عن البخارى ذكره الحطابي وخالفه الترمذى فنقل عن البخارى تحسينه إلا أنه قال أبو زرعة وغيره لم يسمع عطاء بن أبى رباح من رافع ابن خديج وقد اختلف فيه الحفاظ اختلافا كثيراً وله شواهد تقويه وهو دليل على أن

غاصب الأرض إذا زرع الأرض لايملك الزرع وأنه لمالكها وله ما غرم على الزرع من النفقة والبذر وهذا مذهب أحمد بن حنبل وإسحاق ومالك وهو قول أكثر علماء المدينة القاسم بن إبراهيم واليه ذهب أبو محمد بن حزم ويدل له حديث وليس لعرق ظالم حق وسيأتي إذ المراد به من غرس أو زرع أو حفر في أرض غيره بغير حق ولا شبهة ؛ وذهب أكثر الآمة إلى أن الزرع لصاحب في أرض غيره بغير حق ولا شبهة ؛ وذهب أكثر الآمة إلى أن الزرع لصاحب البذر الغاصب وعليه أجرة الأرض واستدلوا بحديث والزرع للزارع وإن كان غاصباً ولا أنه لم يخرجه أحد قال في المنار وقد بحثت عنه فلم أجده والشارح نقله وبيض لمخرجه واستدلوا بحديث وليس لعرق ظالم حق ويأتي ، وهو لاهل القول الأول أظهر في الاستدلال

٤ ـ ﴿ وعن عروة بن الزبير رضى الله عنه قال : قال رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرسل أحدهما فيها نخلا والارض للآخر فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالارض لصاحبها وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله وقال ليس لِعَرَقِ طَالِمٍ ﴾ بالإضافة والنوصيف وأنكر الخطابي الإضافة ﴿ حُقّ ، رواه أبو داود وإسناده حسن وآخره عند أصحاب السنن من رواية عروة عن سعيد ابن زيد واختلف في وصله وإرساله وفي تعيين صحابيه ﴾ فرواه أبو داود من طريق عروة مرسلا ومن طريق آخر متصلا من رواية محمد بن إسحاق وقال فقال رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وأكثر ظنى أنه أبو سعيد . وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود الطيالسي وعن سمرة عند أبي داود والبهتي وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني واختلفوا في تفسدير عرق ظالم وعن عبادة وعبد الله بن عمرو عند الطبراني واختلفوا في تفسدير عرق ظالم واحتفر وغرس بغير حق ؛ وقال ربيعة العرق الظالم يكون ظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما احتفر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن والظاهراً ويكون باطناً فالباطن ما احتفر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن والظاهر ما بناه باطناً فالباطن ما احتفر الرجل من الآبار واستخرجه من المعادن والظاهر ما بناه

أو غرسه . وقيل الظالم من بنى أو زرع أو حفر فى أرض غيره بغير حق ولا شبهة وكل ما ذكر من التفاسير متقارب ودليل على أن الزارع فى أرض غيره ظالم ولاحق له بل يخير بين إخراج ما غرسه وأخذ تفقته عليه جمعا بين الحديثين من غير تفرقة بين زرع وشجر . والقول بأنه دليل على أن الزرع للغاضب حمل له على خلاف ظاهره وكيف يقول الشارع ليس لعرق ظالم حق ويسميه ظالما وينفى عنه الحق ونقول بل الحق له .

٥ ــ ﴿ وعن أبى بكرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال فى خطبته يوم النحر بمنى • إنَّ دِمَاءًكُم ْ وأَمْوَ الْـكُم عَلَيْـكُم ْ حَرَامٌ كَخُرْمَةِ يَوْمِـكُم ْ هَـٰـذَا فى بلدِكُ هـٰـذَا ، متفق عليه ﴾ وما دل عليه واضح وإجماع ولو بدأ به المصنف فى أول باب الغصب لكان أليق أساسا وأحسن افتتاحا .

باب الشفعة

الشفعة بضم الشين المعجمة وسكون الفاء . في اشتقاقها ثلاثة أقوال . قيل من الشفعة وهو الزوج وقيل من الإعانة وهي شرعا انتقال حصة إلى حصة بسبب شرعي كانت انتقلت إلى أجنبي بمثل العوض المسمى . وقال أكثر الفقهاء إنها واردة على خلاف القياس لانها تؤخذ كرها ولان الاذية لا تدفع عن واحد بضرر آخر وقيل خالفت هذا القياس ووافقت قياسات أخر يدفع فيها ضرر الغير بضر الآخر ثم يؤخذ حقه كرها كبيع الحاكم عن المتمرد والمفلس ونحوهما .

١ – ﴿ عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال • قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بِالشَّفْعَةِ فى كُلِّ مَالَم ' يُقْسَمْ فإذَا وقَعَتِ الْخُدُودُ وصُرِّ فتِ ﴾ بضم الصاد المهملة وتشديد الراء ففاء معناه بينت مصارف ﴿ الطُّرُقُ ﴾ وشوارعها ﴿ فلاَ شُفْعَةَ متفق عليه واللفظ للبخارى وفى رواية مسلم ﴾ أى من حديث جابر ﴿ • الشَّفْعَةُ متفق عليه واللفظ للبخارى وفى رواية مسلم ﴾ أى من حديث جابر ﴿ • الشَّفْعَةُ

في كُلُّ شِرْكِ ﴾ أي مشترك ﴿ في أَرْض أَوْ رَاْبِع ﴾ بفتح الراء وسكون الموحدة الدار ويطلق على الأرض ﴿ أَوْ حَالِط لا يَصْلُحُ ﴾ وفي لفظ لا يحل ﴿ أَنْ يَبِيعَ ﴾ الحليط لدلالة السياق عليه ﴿ حَتَّى يَعْرِضَ عَلَى شَرِيكِه • وفي رواية الطحاوي ﴾ أى من حديث جابر ﴿ قضى رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالشفعة فى كل شيء ورجاله ثقات ﴾ الألفاظ في هـذا الحديث قد تضافرت في الدلالة على ثبوت الشفعة للشريك في الدور والعقار والبساتين وهذا مجمع عليه إذا كان بما يقسم ا وفيها لا يقسم كالحمام الصغير ونحوه خلاف وذهب الهادوية ــ وفي البحر العترة -إلى صحة الشفعة في كل شيء ومثله في البحر عر. أبي حنيفة وأصحابه ويدل له حـديث الطحاوى ومثله عن ابن عباس عنــد الترمذي مرفوعا = الشفعة في كل شيء * وإن قيـل إن رفعه خطأ فقـد ثبت إرساله عن ابن عباس وهو شاهد لرفعه على أن مرسل الصحابي إذا صحت عنمه الرواية حجة " وعن المنصور أنه لا شفعة في المكيل والموزون لأنه لا ضرر فيه فأجيب بأن فيـه ضررا وهو إسقاط حق الجوار ولانا لا نسلم أن العلة الضرر وذهب الاكثر إلى عدم ثبوتهـا في المنقول مستدلين بقوله = فإذا وقعت الحـدود وصرفت الطرق فلا شفعة فإنه دل على أنها لا تكون إلا في العقار وتلحق به الدار لقوله في حديث مسلم " أو ربع " قالوا ولان الضرر في المنقول نادر وأجيب بأن ذكر حكم بعض أفراد العام لا يقصره عليه ، قالوا ولأنه أخرج البزار من حديث جابر والبيهق من حديث أبى هريرة يلفظ الحصر فيهما. الأول « لا شفعة إلا في ربع أو حائط ، ولفظ الثاني = لا شفعة إلا في دار أو عقار = إلا أنه قال البهتي بعد سيافه له : الإسمناد ضعيف . وأجيب بأنها لو ثبتت لكانت مفاهم ولا يقاوم منطوق في كل شيء ؛ ومنهم من استثنى من المنقول الثياب فقال تصح فيها الشفعة ومنهم من استثنى منه الحيوان فقال تصح فيه الشفعة . وفي حديث مسلم دليل على أنه لا يحل للشريك بيع حصته حتى يعرض على شريكه وأنه محرم

عليه البيع قبل عرضه ومن حمله على الكراهة فهو حمل على خلاف أصل النهى بلا دليل واختلف العلماء هل للشريك الشفعة بعد أن آذنه شريكه ثم باعه من غيره فقيل له ذلك ولا يمنع صحتها تقدم إبذانه وهذا قول الآكثر . وقال الثورى والحكم وأبو عبيد وطائفة من أهل الحديث تسقط شفعته بعد عرضه عليه وهو الأوفق بلفظ الحديث وهو الذى اخترناه فى حاشية ضوء النهار . وفى قوله أن يبيع ما يشعر بأنها إنما تثبت فيا كان بعقد البيع وهذا يجمع عليه ا وفى غيره خلاف وقوله فى كل شىء يشمل الشفعة فى الإجارة وقد منعها الهادوية وقالوا إنما تكون فى عين لا منفعة وضعف قوله لان المنفعة تسمى شيئا وتكون مشتركة فشملها " فى كل شرك ، أيضا إذ لو لم تكن شيئا ولا مشتركة لما صح التأجير فيها ولا القسمة بالمهايأة ونحو ذلك وهى بيع مخصوص فيشملها « لا يحل له أن يبيع » قالحق ثبوت الشفعة فيها لشمول الدليل لها ولوجود علة الشفعة فيها وظاهر قوله « فى كل شرك ، أى مشترك ثبوتها للذى على المسلم إذا كان شريكا له فى الملك وفيه خلاف . والاظهر ثبوتها للذى فى غير جزيرة العرب شريكا له فى الملك وفيه خلاف . والاظهر ثبوتها للذى فى غير جزيرة العرب شريكا له فى الملك وفيه خلاف . والاظهر ثبوتها للذى فى غير جزيرة العرب شريكا له فى الملك وفيه خلاف . والاظهر ثبوتها للذى فى غير جزيرة العرب لائهم منهيون عن البقاء فيها .

٢ = ﴿ وعن أنس بن مالك رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم = جَارُ الدَّارِ أَحَثُى بِالدَّارِ = رواه النسائى وصحه ابن حبان وله علة ﴾ وهى أنه أخرجه أثمة من الحفاظ عن قتادة عن أنس وآخرون أخرجوه عن الحسن عن سمرة قالوا وهذا هو المحفوظ وقيل هما صحيحان جميعا قاله ابن القطان وهو الأولى وهذا وإن كان فيه علة فالحديث الآتى صحيح وهو قوله :

٣ — ﴿ وعن أبى رافع رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الجَارُ أَحَقُ بِصَقَيهِ » ﴾ بالصاد المهملة مفتوحة وفتح القاف القرب ﴿ أخرجه البخارى وفيه قصة ﴾ وهى أنه قال أبو رافع للسور بن مخرمة ألا تأمر هذا _ يشير إلى سعد أن يشترى منى بيتى اللذين فى داره فقال له سعد والله لا أزيدك

على أربعائة دينار مقطعة أو منجمة فقال أبو رافع: سبحان الله لقد منعتها من خمسمائة نقداً فلولا أنى سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول « الجار أحق بصقبه ما بعتك " والحديث وإنكان ذكره أبو رافع في البيع فهو يعم الشفعة فذهب إلى ثبوتهـا الهـادوية والحنفية وآخرون لهذه الاحاديث ولغيرها كحديث الشريد بن سويد قال قلت يا رسول الله : أرض لى ليس لاحد فيها شرك ولا قسم إلا الجوار قال د الجار أحق بصقبه = أخرجه ابن سعد عن قتادة عن عمرو بن شعيب عن الشريد وحديث جابر الآتي ، وذهب علىَّ وعمر وعثمان والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم إلى أنه لا شفعة بالجوار . قالوا والمراد بالجار في الاحاديث الشريك قالوا ويدل على أن المراد به ذلك حديث أبى رافع فإنه سمى الخليط جاراً واستدل بالحديث وهو من أهل اللسان وأعرف بالمراد والقول بأنه لا يعرف في اللغة تسمية الشريك جاراً غير صحيح فإن كل شيء قارب شيئاً فهو جار وأجيب بأن أبا رافع غير شريك لسعد بل جار له لانه كان يملك بيتين في دار سعد لا أنه كان يملك شقصاً شائعاً من منزل سعد واستدلوا أيضاً بما سلف من أحاديث الشفعة للشريك وقوله = فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة ، ونحوه من الاحاديث التي فيها حصر الشفعة قبـل القسمة وأجيب عنهـا بأن غاية ما فيها إثبات الشفعة للشريك من غير تعرض للجار لا بمنطوق ولا مفهوم . ومفهوم الحصر في قوله • إنما جعل النبي صلى الله عليه وسلم الشفعة – الحديث، إنما هو فيما قبـل القسمة للببيع بين المشترى والشريك فدلوله أن القسمة تبطل الشفعة وهو صريح رواية «وإنما جعل الذي صلى الله عليه وعلى آله وسلم الشفعة في كل ما لم يقسم " وأحاديث إثبات الشفعة للخليط لا تبطل ثبوتها للجار بعـد قيام الأدلة عليها التي منهـا ما سلف ومنها الحديث الآتي :

﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الجَارُ أحَتَى بِشُفْعَةِ جَارِهِ ١ يُنْتَظُرُ بِبَا ، وإن كان غائباً ، إذَا كان طَريقُهُمَا

واحدًا • رواه أحمد والأربعة ورجاله ثقات ﴾ أحسن المصنف بتوثيق رجاله وعدم إعلاله وإلا فإنهم قد تكلموا في هـذه الرواية بأنه انفرد بزيادة قوله . إذا كان طريقهما واحداً " عبد الملك من أبي سلمان العزرمي . قلت : وعبد الملك ثقة مأمون لايضر انفراده كما عرف في الأصول وعلوم الحديث والحديث من أدلة شفعة الجار إلا أنه قيده بقوله « إذا كان طريقهما واحداً ، وقد ذهب إلى اشتراط هذا بعض العلماء قائلا بأنها تثبت الشفعة للجار إذا اشتركا في الطريق قال في الشرح : ولا بيعد اعتباره . أما مر . حيث الدليـل فللنصريح به في حديث جابر هـذا ومفهوم الشرط أنه إذا كان مختلفاً فلا شفعة وأما من حيث التعليل فلأن شرعية الشفعة لمناسبة دفع الضرر والضرر بحسب الأغلب إنما يكون مع شدّة الاختلاط وشبكة الانتفاع وذلك إنما هو مع الشريك في الاصل أو في الطريق ويندر الضرر مع عدم ذلك. وحديث جابر المفيد بالشرط لا يحتمل التأويل المدكور أولا لأنه إذا كان المراد بالجار الشريك فلا فائدة لاشتراط كون الطريق واحداً . قلت : ولا يخني أنه قد آل الكلام إلى الخليط لأنه مع اتحاد الطريق تكون الشفعة للخلطة فبها وهمذا هو الذي قررناه في منحة الغفار حاشية ضوء النهار . قال ابن القم وهو أعدل الأقوال وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية : وحديث جابر هذا صريح فيه فإنه أثبت الشفعة بالجوار مع اتحاد الطريق ونفاها به في حديثه الآخر مع اختلافها حيث قال • فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة . فمفهوم حديث جابر هـذا هو بعينه منطوق حديثه المتقدّم فأحدهما يصدق الآخر ويوافقه لايعارضه ولاينافضه وجأبر ربي اللفظين فتوافقت السنن وائتلفت بحمد الله انتهى بمعناه. وقوله ينتظر بها دال على أنها لا تبطل شفعة الغائب وإن تراخى وأنه لايجب عليه السير حين يبلغه الشراء لاجلها وأما الحديث الآتي وهو قوله :

وعن أبن عمر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال
 (ه _ سبل السلام _ ٣)

والشَّفْعَةُ كَحَلِّ الْعِقَالِ ، رواه ابن ماجه والبزار وزاد ولا شفعة لغائب وإسناده ضعيف ﴾ فإنه لاتقوم به حجة لما ستعرفه ولفظه من روايتهما ■ لاشفعة لغائب ولا لصغير ، والشفعة كحل عقال وضعفه البزار وقال ابن حبان لا أصل له وقال أبو زرعة منكر وقال البهتي ليس بثابت وفى معناه أحاديث كلها لا أصل لها اختلف الفقها، فى ذلك فعند الهادوية والشافعية والحنابلة أنها على الفور ولهم تقادير فى زمان الفور لا دليمل على شىء منها ولا شك أنه إذا كان وجه شرعيتها دفع الضرر فإنه يناسب الفورية يقال كيف يبالغ فى دفع ضرر الشفيع ويبالغ فى ضرر المشترى ببقاء مشتراه معلقاً إلا أنه لايكنى هذا القدر فى إثبات حكم والاصل عدم اشتراط الفورية وإثباتها يحتاج إلى دليل ولا دليل وقد عقد البهتي باباً فى السنن الكبرى لالفاظ منكرة يذكرها بعض الفقهاء وعد منها الشفعة كحل عقال ولا شفعة لصبى ولا لغائب ■ والشفعة لا ترث ولا تورث ، والصبى على شفعته حتى يدرك ولا شفعة لنصراني وليس لليهودى ولا للنصراني شفعة ■ فعد منها حكيث الكتاب .

باب القراض

القراض بكسر القاف وهو معاملة العامل بنصيب من الربح وهذه تسميته فى لغة أهل الحجاز وتسمى مضاربة مأخوذة من الضرب فى الأرض لما كان الربح يحصل فى الغالب بالسفر أو من الضرب فى المال وهو التصرف .

ا _ ﴿ عن صهيب رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال • ثَلَاثُ فِيهِنَّ الْبَرَكَةُ : الْبَيْعُ إِلَى أَجَلِ والْمُقَارَضَةُ وخْلُطُ الْـبُرِّ بِالشَّهِيرِ لْلَبَيْتِ لا للِبَيْع ِ . . رواه ابن ماجه بإسناد ضعيف ﴾ وإنما كانت البركة فى ثلاث لما فى البيع إلى أجل من المسامحة والمساهلة والإعانة للغريم بالتأجيل وفى المفارضة لما فى ذلك من انتفاع الناس بعضهم ببعض وخلط البر بالشعير قوتا لا للبيع

لانه قد يكون فيه غرر وغش

٢ _ ﴿ وعن حكم بن حزام أنه كان يشترط على الرجل إذا أعطاه مالا مقارضة أن لاتجعل مالي في كبد رطبة ولا تحمله في بحر ولا تنزل به في بطن مسيل فإن فعلت شيئاً من ذلك فقد ضمنت مالي . رواه الدارقطني ورجاله ثقات وقال مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب عن أبيه عن جده أنه عمل في مال لعثمان على أن الربح بينهما وهو موقوف صحيح ﴾ لاخلاف بين المسلمين في جواز القراض وأنه بمـا كان في الجاهلية فأفرّه الإســـلام وهو نوع من الإجارة إلا أنه عني فها عن جهالة الأجر وكانت الرخصة في ذلك الموضع الرفق بالناس ولها أركان وشروط فأركانها العقد بالإبجاب أو مافى حكمة والقبول أو مافي حكمه وهو الامتثال بين جائز التصرف إلا مر. _ مال مسلم لكافر على مال نقد عند الجمهور ولها أحكام مجمع علمها منها أن الجهالة مغتفرة فيها ومنها أنه لاضمان على العامل فيها تلف من رأس المال إذا لم يتعد واختلفوا إذا كانب ديناً فالجمهور على منعه قيل لتجويز إعسار العامل بالدين فيكون من تأخيره عنه لاجل الرمح فيكون من الربا المنهى عنه وقيـل لأن مانى الذمة يتحول عن الضمانة ويصير أمانة وقيـل لأن مافى الذمة ليس بحاضر حقيقه فلم يتعين كونه مال المضاربة ومن شرط المضاربة أن تكون على مال من صاحب المال واتفقوا أيضاً على أنه إذا اشترط أحدهما من الربح لنفسه شيئًا زائداً معينا فإنه لايجوز ويلغو . ودل حديث حكم على أنه يجوز لمــالك المال أن يحجر العامل عما شاء فإن خالف ضمن إذا تلف المال وإن سلم المال فالمضاربة باقية فيما إذا كان يرجع إلى الحفظ وأما إذا كان الاشتراط لايرجع إلى الحفظ بل كان يرجع إلى التجارة وذلك بأن ينهـاه أن لايشترى نوعاً معيناً ولا يبيع من فلان فإنه يصير قضوليا إذا خالف فإن أجاز المالك نفذ البيع وإن لم يجز لم ينفذ

باب المساقاة والإجارة

١ - ﴿ وَعَنَ ابْنُ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهِمَا أَنْ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّم عامل أهل خيبر بشطر ما يخرج منها من ثمر أو زرع . متفق عليه وفي رواية لهما فسألوه أن يقرُّهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمرة فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ نُقِرُّكُمْ جَمَّا عَلَى ذَٰلِكَ مَا شِئْنَا ﴾ فقروا بها حتى أجلاهم عمر رضى الله عنه . ولمسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع إلى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولهم شطر ثمرها ﴾ الحديث دليــل على صحة المساقاة والمزارعة وهو قول على عليه السلام وأبي بكر وعمر وأحمد وابن خزيمة وسائر فقهاء المحدثين أنهما تجوزان مجتمعتين وتجدوز كل واحدة منفردة والمسلمون في جميع الأمصار والأعصار مستمرون على العمـل بالمزارعة. وقوله ماشئنا دليـل على صحة المساقاة والمزارعة وإن كانت المدة بجهولة وقال الجهور لاتجوز المساقاة والمزارعة إلا في مدة معلومة كالإجارة وتأولوا قوله • ماشئنا ، على مدة العهد وأن المراد نمكنكم من المقام في خيبر ماشئنا ثم نخرجكم إذا شئنا لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان عازمًا على إخراج اليهود من جزيرة العرب وفيه نظر . وأما المساقاة فإن مدتها معلومة لانها إجارة وقد اتفقوا على أنها لاتجوز إلا بأجل معلوم وقال ابن القيم في زاد المعاد : في قصة خيبر دليل على جواز المساقاة والمزارعة بجزء من الغلة من ثمر أو زرع لأنه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر على ذلك واستمر على ذلك إلى حين وفاته ولم ينسخ البتة . واستمر عمل خلفائه الراشدين عليه وليس هذا من باب المؤاجرة في شيء بل من باب المشاركة وهو نظير المضاربة سواء، فمن أباح المضاربة وحرّم ذلك فقد فرق بين متماثلين فإنه صلى الله عليه وسلم دفع إليهم الارض على أن يعتملوها من أموالهم ولم يدفع إليهم البذر ولا كان يحمل إليهم البذر من المدينة قطعا فدل

على أن هديه عدم اشتراط كون البذر من رب الأرض وأنه يجوز أن يكون من العامل وهذا كان هديه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وهدى الخلفاء الراشدين من بعده وكما أنه هو المنقول فهو الموافق للقياس فإن الأرض بمنزلة رأس المال فى المضاربة والبذر يجرى بجرى ستى الماء ولهذا يموت فى الأرض ولا يرجع إلى صاحبه ولو كان بمنزلة رأس المال فى المضاربة لاشترط عوده إلى صاحبه وهذا يفسد المزارعة فعلم أن القياس الصحيح هو الموافق لهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفائه الراشدين انتهى. وقد أشار فى كلامه إلى ما يذهب إليه الحنفية والهادوية من أن المساقاة والمزارعة لا تصح وهى فاسدة وتأولوا هذا الحديث بأن خيبر فتحت عنوة فكان أهلها عبيدا له صلى الله عليه وآله وسلم فما أخذه فهو له وما تركه فهو له وهو كلام مردود لا يحسن الاعتماد عليه .

٧ - ﴿ وعن حنظلة بن قيس رضى الله عنه ﴾ هو الزرق الانصارى من ثقات أهل المدينة ﴿ قال سألت رافع بن خديج عن كراء الارض بالذهب والفضة فقال لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم على الماذيانات ﴾ بذال معجمة مكسورة ثم مثناة تحتية ثم ألف ونون ثم ألف ثم مثناة فوقية هى مسايل المياه وقيل ما ينبت حول السواق وأقبال الجداول ﴾ بفتح الهمزة فقاف فوحدة أوائل الجداول ﴿ وأشياء من الزرع فيهاك هذا ويسلم هذا ويسلم هذا ويهاك هذا ، ولم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه فأما شىء معلوم فلا بأس به رواه مسلم وفيه بيان لما أجل في المتفق عليه من إطلاق النهى عن كراء الارض ﴾ مضمون الحديث دليل على صحة كراء الارض بأجرة معلومة من الذهب والفضة ويقاس عليهما غيرهما من سائر الاشياء المتقوّمة ويجوز بما يخرج منها من ثلث وربع لما دل عليه الحديث الاول وحديث ابن عمر قال «قد علمت أن الارض كانت تكرى على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما على الاربعاء

وشىء من التبن لا أدرى ما هو ، أخرجه مسلم وأخرج أيضا ابن عمر كان يعظى رضه بالثلث والربع ثم تركه . ويأتى ما يعارضه وقوله على الاربعاء جمع ربيع وهى السافية الصغيرة ومعناه هو وحديث الباب أنهم كانوا يدفعون الارض إلى من يزرعها ببذر من عنده على أن يكون لمالك الارض ما ينبت على مسايل المياه ورءوس الجداول أو هذه القطعة والباقى للعامل فنهوا عن ذلك لما فيه من الغرر فربما هلك ذا دون ذاك .

٣ – ﴿ وَعَنْ ثَابِتَ مِنَ الصَّحَاكُ رَضَّى اللهُ عَنْهُ أَنْ رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة . رواه مسلم ﴾ وأخرج مسلم أيضا أن عبد الله بن عمر كان يكرى أرضه حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصارى كان ينهى عن كراء المزارع فلقيه وعبد الله فقال يا ابن خديج ما ذا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في كراء الارض فقال رافع لعبد الله سمعت عمى وكانا شاهدا بدرا يحدثان أهل الدار أن رسول الله صلى الله تعمالي عليه وآله وسلم نهى عن كراء الارض فقال عبد الله لقد كنت أعلم في عهد رسـول الله صلى الله عليه وسلم أن الارض تكرى ثم خشى عبيد الله أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أحدث في ذلك شيئًا لم يكن فترك كرا. الأرض. وفي النهي عن المزارعة أحاديث ثابتة وقد جمع بينهما وبين الاحاديث الدالة على جوازها بوجوه أحسنها أن النهى كان في أول الامر لحاجة الناس وكون المهاجرين ليس لهم أرض فأمر الانصاري بالتكرم بالمواساة ويدل له ما أخرجه مسلم من حديث جابر قال : كان لرجال من الانصار فضول أرض وكانوا يكرونها بالثلث والربع فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم من كانت له أرض فليزرعها أو ليمنحها أخاه فإن أني فليمسكها _ وهـذا كما نهوا عن ادخار لحوم الاضحية ليتصدقوا بذلك _ ثم بعد توسع حال المسلين زال الاحتياج فأبيح لهم المزارعة وتصرف المالك في ملكه بما شاء من إجارة وغيرها ويدل على ذلك ما وقع

من المزارعة في عهده صلى الله عليه وسلم وعهد الخلفاء من بعده ومن البعيد غفلتهم عن النهى وترك إشاعة رافع له في هذه المدة وذكره في آخر خلافة معاوية . قال الخطابي قد عقل المعنى ابن عباس وأنه ليس المراد تحريم المزارعة بشطر ما تخرجه الارض وإنما أريد بذلك أن يتمانحوا وأن يرفق بعضهم ببعض انتهى . وعن زيد بن ثابت يغفر الله لرافع أنا والله أعلم بالحديث منه ، إنما أناه رجلان من الأنصار قد اختلفا فقال : إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع . كأن زيداً يقول إن رافعاً اقتطع الحديث فروى النهى غير راو أوله فأدخل بالمقصود وأما الاعتذار عن جهالة الاجرة فقد صح في المرضعة بالنفقة والكسوة مع الجهالة قدراً أو لانه كالمعلوم جملة لان الغالب تقارب حال الحاصل وقد حد بجهة الكمية أعني النصف والثلث وجاء النص فقطع الشكلفات .

عليه وسلم وأعطى الذى حجمه أجره ولو كان حراما لم يعطه رواه البخارى ﴾ عليه وسلم وأعطى الذى حجمه أجره ولو كان حراما لم يعطه رواه البخارى ولو علم كراهية لم يعطه وهذا من قول ابن عباس كأنه يريد الرد على من زعم أنه لا يحل إعطاء الحجام أجرته وأنه حرام . وقد اختلف العلماء فى أجرة الحجام فذهب الجمهور إلى أنه حلال واحتجوا بهذا الحديث وقالوا هو كسب فيه دناءة وليس بمحرم وحملوا النهى على التنزيه ومنهم من ادعى النسخ وأنه كان حراما ثم أبيح وهو صحيح إذا عرف التاريخ وذهب أحمد وآخرون إلى أنه يكره للحر الاحتراف بالحجامة ويحرم عليه الانفاق على نفسه من أجرتها ويحوز له الإنفاق على الرقيق والدواب وحجتهم ما أخرجه مالك وأحمد وأصحاب السنن برجال ثقات من حديث محيصة أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الحجام فنهاه فذكر له الحاجة فقال اعلفه نواضحك وأباحوه للعبد مطلقاً . وفيسه جواز التداوى بإخراج الدم وغيره وهو إجماع .

٥ _ ﴿ وعن رافع بن خديج رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلي الله

عليه وسلم «كَسُبُ الْحَبَّام خَبِيثُ » رواه مسلم ﴾ الخبيث ضد الطيب وهل يدل على تحريمه ؟ الظاهر أنه لا يدل له فإنه تعالى قال (ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون) فسمى رذال المال خبيثاً ولم يحرمه وأما حديث * من السحت كسب الحجام » فقد فسره هذا الحديث وأنه أريد بالسحت عدم الطيب وأيد ذلك إعطاؤه صلى الله عليه وسلم الحجام أجرته قال ابن العربي بجمع بينه وبين إعطائه صلى الله عليه وسلم الحجام أجرته بأن محل الجواز ما إذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل الزجر ما إذا كانت الاجرة على عمل معلوم ومحل الزجر ما إذا كانت الاجرة على عمل معلوم والله المناجوزي الما كرهت لانها من الاشياء التي تجب على المسلم للمسلم إعانته بها عند الاحتياج فما كان ينبغي أن يأخذ على ذلك أجراً .

٣ ـ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال الله عَزَّ وجَلَّ الْمَانَةُ أَنَا خَصْمُهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: رَجُلُ الْعَطْيِ مُمَّ غَدَرَ الله عَزَّ وجَلَّ الْمَانَ وَلَمْ الْقِيَامَةِ: رَجُلُ الْعَشْوْفَى مِنْهُ ولَمْ يُعْطِهِ وَرَجُلُ الْمَانَ عُرَهُ الله عَلَى الله على الله الله على على وعاهد أو أعطى الأمان القيامة نيابة عن ظلموه. وقوله أعطى بي أى حلف باسمى وعاهد أو أعطى الأمان باسمى وبما شرعته من ديني وتحريم الغدر والذكث مجمع عليه وكذا بيع الحر مجمع على يحريمه. وقوله استوفى منه أى استكمل منه العمل ولم يعطه الأجرة فهو أكل لماله بالباطل مع قعبه وكده.

٧ __ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْ تُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا كِتَابُ اللهِ ﴾ أخرجه البخارى ﴾ وقد عارضه ما أخرجه أبو داود من حديث عبادة بن الصامت ولفظه ﴿ علمت ناساً من أهل الصفة الكتاب والقرآن فأهدى إلى رجل منهم قوساً فقلت ليست لى بمال فأرمى عليها فى سبيل الله فأتيته فقلت يا رسول الله رجل أهدى إلى قوسا بمن كنت أعلمه الكتاب والقرآن وليست لى بمال فأرمى عليها فى سبيل الله فقال إن

كنت تحب أن تطوق طوقا من نار فاقبلها ، فاختلف العلما. في العمل بالحديثين فذهب الجمهور ومالك والشافعي إلى جواز أخذ الاجرة على تعليم القرآن سواء كان المتعلم صغيرا أو كبيرا ولو تمين تعليمه على المعلم عملا بجديث ابن عباس ويؤيده ما يأتى فى النكاح من جعله صلى الله عليه وسلم تعليم الرجل لامرأته القرآن مهرا لها قالوا وحديث عبادة لا يعارض حديث ابن عباس إذ حديث ابن عباس صحيح وحديث عبادة في رواته مفيرة بن زياد مختلف فيه واستنكر أحمد حديثه وفيه الاسود بن ثعلبة فيه مقال فلا يعارض الحديث الثابت قالوا ولو صح فإنه محمول على أن عبادة كان متبرعا بالإحسان وبالتعليم غير قاصد لاخذ الاجرة فحذره النبي صلى الله عليه وسملم من إبطال أجره وتوعده وفي أخذ الاجرة من أهل الصفة بخصوصهم كراهة ودناءة لأنهم ناس فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس فأخذ المـال منهم مكروه وذهب الهادوية والحنفية وغيرهما إلى تحريم أخذ الاجرة على تعليم الفرآن مستدلين بحديث عبادة وفيه ما عرفت فيه قريباً فعم استطردُ البخارى ذكر أخذ الاجرة على الرقية في هذا الباب فأخرج من حديث أبي سعيد في رقية بعض الصحابة لبعض العرب وأنه لم يرقه حتى شرط عليه قطيعا من غنم فتفل عليه وقرأ عليه (الحمد لله رب العالمين) فكأنما نشط من عقال فالطلق يمشي وما به قلبة أي علة فأوفاه ما شرط ولما ذكروا ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم قال دقد أصبتم اقسموا واضربوا لى معكم سهما، وذكر البخاري لهذه القصة في هذا الباب وإن لم تكن مر. الأجرة على التعليم وإنما فيها دلالة على جواز أخذ العوض فى مقابلة قراءة القرآن لنأييد جواز أخذ الاجرة على قراءة القرآن تعليما أو غميره ، إذ لا فرق بين قراءته للتعليم وقراءته للطب .

٨ ــ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أعُطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلُ أَنْ يَحِفَّ عَرَقُهُ . . رواه ابن ماجه وفى الباب عن أبى هريرة عند أبى يعلى والبهتى وجابر عند الطبراني وكلها ضعاف ﴾ لأن فى

حديث ابن عمر شرقى بن قطامى ومحمد بن زياد الراوى عنه وكذا فى مسند أبى يعلى والبيهق وتمامه عند البيهق = وأعلمه أجره وهو فى عمله = قال البيهق عقيب سياقه بإسناده : وهذا ضعيف .

٩ ــ ﴿ وعن أبى سعيد رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال • مَنِ اسْتَأْجَرَ أَجِيرًا فَلْـُيْسَمِّ لَهُ أُجْرَتَهُ ، رواه عبد الرزاق وفيه انقطاع ووصله البيهق من طريق أبى حنيفة ﴾ قال البيهق كذا رواه أبو حنيفة وكذا فى كنابى عن أبى هريرة وقيل من وجه آخر ضعيف عن ابن مسعود . وفى الحديث دليل على ندب تسمية أجرة الاجير على عمله ، لثلا تكون مجهولة فتؤدى إلى الشجار والخصام .

باب إحياء الموات

الموات بفتح الميم والواو الخفيفة الأرض التي لم قدمر شبهت العارة بالحياة وتعطيلها بعدم الحياة وإحياؤها عمارتها واعلم أن الإحياء ورد عن الشارع مطلفا وما كان كذلك وجب الرجوع فيه إلى العرف لآنه قد يبين مطلفات الشارع كا في قبض المبيعات والحرز في السرقة بما يحكم به العرف ، والذي يحصل به الإحياء في العرف أحد خمسة أسباب تبييض الأرض وتنقيتها للزرع ، وبناء الحائط على الأرض وحفر الخندق القعير الذي لا يطلع من نزله إلا بمطلع هذا كلام الإمام يحى .

1 — ﴿ عن عروة عن عائشة رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من عَمَّرَ أَرْضًا ﴾ بالفعل الماضى ووقع أعمر فى رواية والصحيح الألول ﴿ ليُسَتْ لِأَحَدِ فَهُوَ أَحَقُ بَها ، قال عروة وقضى به عمر فى خلافته ، رواه البخارى ﴾ وهو دليل على أن الإحياء تملك إن لم يكن قد ملكها مسلم أو ذى أو ثبت فيها حق للغير ، وظاهر الحديث أنه لا يشترط في ذلك إذن الإمام وهو قول الجهور ، وعن

أبى حنيفة أنه لابد من إذنه ودليل الجمهور هذا الحديث والقياس على ماء البحر والنهر وما صيد من طير وحيوان وأنهم اتفقوا على أنه لا يشترط فيه إذن الإمام وأما ما تقدم عليه يد لغير معين كبطون الاودية فلا يجوز إلا بإذن الإمام مما ليس فيه ضرر لمصلحة عامة ذكره بعض الهادوية وقال المؤيد وأبو حنيفة لا يجوز إحياؤها بحال لجريها بجرى الاملاك لنعلق سيول المسلمين بها إذهى بجرى السيول وقال الإمام المهدى _ وهو قوى _ فإن تحول عنها جرى الماء جاز إحياؤها بإذن الإمام لانقطاع الحق وعدم تعين أهله وليس للإمام الإذن مع ذلك إلا لمصلحة عامة لا ضرر فيها ولا يجوز الإذن لكافر بالإحياء لقوله صلى الله عليه وسلم ه عارى الارض لله ولرسوله ثم هى لكم * والخطاب للمسلمين ، وقوله وقضى به عمر قيل هو مرسل لان عروة ولد في آخر خلافة عمر .

٧ — ﴿ وعن سعيد بن زيد ﴾ تقدمت ترجمته فى كتاب الوضوء ﴿ عن الذي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ مَنْ أَحْيَا أَرْضا مَيِّتَةً فَهِى له ﴿ . . رواه الثلاثة وحسنه الترمذى وقال روى مرسلا وهو كا قال واختلف فى صحابيه ﴾ أى فى راويه من الصحابة ﴿ فقيل جابر وقيل عائشة وقيل عبد الله بن عمر . والراجح ﴾ من الثلاثة الأفوال . الأول : وفيه أن رجلين اختصا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم غرس أحدهما نخلا فى أرض الآخر فقضى لصاحب الارض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج نخله منها قال فلقد رأيتها وإنها تضرب أصولها بالهؤوس وإنها لنخل عم حتى أخرجت منها . وتقدم الكلام على فقهه وأنه أه ليس لعرق ظالم حق » .

٣ _ ﴿ وَعَنَ ابِنَ عَبَاسَ رَضَى اللّهُ عَنْهِمَا أَنَ الصّعَبِ ﴾ بفتح الصاد المهملة وسكون العين المهملة فوحدة ﴿ ابن جثامة ﴾ بفتح الجيم فثلثة مشدّدة ﴿ أخبره أَن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال • لا حِمَى إلاَّ للهِ ولرِ سُولهِ ، . رواه البخارى الحي يقصر ويمد والقصر أكثر وهو المكان المحمى وهو خلاف المباح ومعناه

أن يمنع الإمام الرعي في أرض مخصوصة لتختص برعيها إبل الصدقة مثلا وكان في الجاهلية إذا أراد الرئيس أن يمنع الناس من محل يريد اختصاصه استعوى كلبا من مكان عال فإلى حيث ينتهي صوته حماه من كل جانب فلا يرعاه أغيره ويرعى هو مع غيره فأبطل الإسلام ذلك وأثبت الحمى لله ولرسوله . وقال الشافعي يحتمل الحديث شيئين أحدهما ليس لاحد أن يحمى للسلبين إلا ما حماه النبي صلى الله عليه وسلم والآخر معناه إلا على مثل ما حماه عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الأول ليس لأحد من الولاة بعد أن يحمى وعلى الثانى يختص الحمي بمن قام مقام رسول اللهصلي الله عليه وسلم وهو الخليفة خاصة ورجح هذا الثانى بمــا ذكره البخارى عن الزهري تعليقا أن عمر حمى الشرف والربذة وأخرج ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن نافع عن ابن عمر أن عمر حمى الربذة لإبل الصدقة . وقد ألحق بعض الشافعية ولاة الاقاليم في أنهم يحمون لكن بشرط أن لا يضر بكافة المسلمين واختلف هل يحمى الإمام لنفسه أو لا يحمى إلا لما هو للسلمين؟ فقال المهدى كان له صلى الله عليه وعلى آله وسلم أن يحمى لنفسه لكنه لم يملك لنفسه ما يحمى لاجله وقال الإمام يحيى والفريقان لا يحمى إلا لحيل المسلمين ولا يحمى لنفسه ويحمى لإبل الصدقة ولمن ضعف من المسلمين عن الانتجاع لقوله « لا حمى إلا لله، الحديث ولا يخني أنه لا دليل فيه على الاختصاص أما قصة عمر فإنها دالة على الاختصاص ولفظها فما أخرجه أبو عبيد وابن أبي شيبة والبخارى والبيهتي عنأسلم أن عمر بن الخطاب استعمل مولی له یسمی هنیا علی الحی فقال له یا هنی اضم جناحك عرب المسلمین واتق دعوة المظلوم فإن دعوة المظلوم مجابة . وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة وإياك ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان فإنهما إن تهلك ما شيتهما يرجعان إلى نخل وزرع وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ما شيتهما يأتيني ببنيه يقول يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبالك فالماء والكلا أيسر على من الذهب والورق وأيم الله إنهم يرون أني ظلمتهم وإنهـا لبلادهم قاتلوا عليها فى الجاهلية وأسلموا

عليها فى الإسلام والذى نفسى بيده لولا المال الذى أحمل عليه فى سبيل الله ما حميت على الناس فى بلادهم انتهى هذا صريح أنه لايحمى الإمام لنفسه

٤ _ ﴿ وَعَنِ ابْنُ عِياسَ رَضِّي الله عَهُما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا ضَرَرَ ولا ضرَارَ ، رواه أحمد وان ماجه وله ﴾ أي لان ماجه ﴿ من حديث أبي سعيد مثله وهو في الموطأ مرسل ﴾ وأخرجه ابن ماجه أيضاً والبهق من حديث عبادة بن الصامت وأخرجه مالك عن عمرو بن يحبي المازني عن أبيه مرسلاً بزيادة د مر فارّ ضارّه الله ومن شاقّ شاقّ الله عليه ، وأخرجه بها الدارقطني والحاكم والبهتي عن أبي سعيد مرفوعا وأخرجه عبد الرزاق وأحممه عن ابن عباس أيضاً وفيه زيادة « وللرجل أن يضع خشبته في حائط جاره والطريق الميتاء سبعة أذرع، وقوله لا ضرر : الضرر ضد النفع يقال ضره يضره ضرآ وضراراً وأضر به يضر إضراراً ومعناه لايضر الرجل أخاه فينقصه شيئًا من حقه والضرار فعال مر. _ الضر أي لابجازيه بإضراره بإدخال الضر عليه فالضر ابتداء الفعل والضرر الجزاء عليه . قلت : يبعده جواز الانتصار لمن ظلم (ولمن انتصر بعد ظلمه) الآية (وجزاء سيئة سيئة مثلها) وقيل الضرر ما تضر مه صاحبك وتنتفع أنت به والضرار أن تضره من غير أن تنتفع وقيل هما بمعنى وتكرارهما للتأكيد وقد دل الحديث على تحريم الضرر لأنه إذا نني ذاته دل على النهى عنه لأن النهي لطلب الكف عن الفعل وهو يلزم منه عدم ذات الفعل فاستعمل اللازم فى الملزوم وتحريم الضرر معلوم عقلا وشرعا إلا ما دل الشرع على إياحته رعاية للبصلحة التي تربو على المفسدة وذلك مشل إقامة الحدود ونحوها وذلك معلوم في تفاصيل الشريعة ويحتمل أن لا تسمى الحدود من الفتل والضرب ونحوه ضرراً من فاعلها لغيره لأنه إنما امتثل أمر الله له بإقامة الحد على العاصى فهو عقوية من الله تعالى لا أنه إنزال ضرر من الفاعل ولذا لا يذم الفاعل لإقامة الحد بل مدح على ذلك

٥ _ ﴿ وعن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم د مَنْ أَحاط حَاثِظًا عَلَى أَرْضٍ فهِيَ لَهُ ، رواه أبوداود وصححه ابن الجارود ﴾ وتقدم أن من عمر أرضاً ليست لاحد فهي له . وهذا الحديث بين نوعا من أنواع العارة ولا بد من تقييد الارض بأنه لاحق فها لاحد كما سلف

٦ _ ﴿ وَعَن عبد الله بِن مَغْفُل رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال • مَنْ حَفَرَ بِشُرًا فَلَهُ أَرْبُعُونَ ذِرَاعًا عَطَنًا • ﴾ بفتح العين المهملة وفتح الطاء فنون. في القاموس العطن محركة وطن الإبل ومبركها حول الحوض ﴿ لِمَاشِيَتِهِ › رواه ان ماجه بإسناد ضعيف ﴾ لأن فيه إسماعيل بن سلم وقد أخرجه الطبراني من حديث أشعث عن الحسن وفي الباب عن أبي هريرة عند أحمد «حريم البئر البدى. خمسة وعشرون ذراعا وحريم البثر العادى خمسون ذراعا ، وأخرجه الدارقطني من طريق سعيد أن المسيب عنه وأعله بالإرسال وقال: من أسنده فقد وهم ، وفي سنده محمد بن يوسف المقرى شيخ شيخ الدارقطني وهو متهم بالوضع ورواه البهتي من طريق يونس عن الزهرى عن ابن المسيب مرسلا وزاد فيه • وحريم بئر الزرع ثلثمائة ذراع من نواحمًا كلها • وأخرجه الحاكم من حديث أبي هربرة موصولا ومرسلا والموصول فيه عمر بن قيس ضعيف والحديث دليل على ثبوت الحريم للبئر والمراد بالحريم مايمنع منه المحيي والمختفر لإضراره وفي النهاية سمى بالحريم لآنه يحرم منع صاحبه منه ولآنه يحرم على غيره التصرف فيه والحديث نص في حريم البئر وظاهر حديث عبد الله أن العلة في ذلك هي مايحتاج إليه صاحب البئر عند سقى إبله لاجتماعها على الماء وحديث أبي هربرة دال على أن العلة في ذلك هو مايحتاج إليه البيّر لثلا تحصل المضرة عليها بقرب الإحياء منها ولذلك اختلف الحال فى البدى. والعادى والجمع بين الحديثين أنه يقدم مايحتاج إليه إما لاجل الستى للماشية أو لاجل البئر وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب الهادي والشافعي وأبو حنيفة إلى أن حريم

البثر الإسلامية أربعون وذهب أحمد إلى أن الحريم خمسة وعشرون وأما العيون فذهب الهادى إلى أن حريم العين الكبيرة الفوارة خمسائة ذراع من كل جانب استحساناً قيل وكأنه نظر إلى أرض رخوة تحتاج إلى ذلك القدر وأما الارض الصلبة فدون ذلك والدار المنفردة حريمها فناؤها وهو مقدار طول جدار الدار وقيل ما تصل إليه الحجارة إذا انهدمت وإلى هذا ذهب زيد بن على وغيره وحريم النهر قدر ما يلقى منه كسحه وقيل مثل نصفه من كل جانب وقيل بل بقدر أرض النهر جميعاً وحريم الارض ما تحتاج إليه وقت عملها وإلقاء كسحها وكذا المسيل حريمه مثل البئر على الخلاف وكل هذه الاقوال قياس على البئر بجامع الحاجة وهذا في الارض المباحة وأما الارض المملوكة فلا حريم في ذلك بل كل يعمل في ملكه ماشاء .

∨ __ ﴿ وعن علقمة بن وائل عن أبيه رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أفظعه أرضا بحضرموت ، رواه أبو داود والترمذى وصححه ابن حبان ﴾ وصححه أيضاً الترمذى والبهتي ومعناه أنه خصه ببعض الارض الموات فيختص بها ويصير أولى بها بإحيائه بمن لم يسبق إليها بالإحياء واختصاص الإحياء بالموات متفق عليه في كلام الشافعية والهادوية وغيرهم وحكى القاضى عياض أن الإقطاع تسويغ الإمام مر مال الله شيئاً لمن يراه أهلا لذلك . قال وأكثر مايستعمل في الارض وهو أن يخرج منها لمن يراه مايحوزه إما بأن يملكه إياه فيعمره وإما بأن يجعل له غلتها مدة . قال والثاني هو الذي يسمى في زماننا هذا إقطاعا ولم أر أحداً من أصحابنا ذكره وتخريجه على طريقة فقهية مشكل والذي يظهر أنه يحصل للمقطع بذلك اختصاص كاختصاص المتحجر ولكنه لايملك الرقبة بذلك انتهى وبه جزم الحب الطبرى وادعى الاوزاعي الخلاف في جواز تخصيص الإمام بعض الجند بغلة أرض إذا كان مستحقا لذلك قال ابن التين إنما يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق يسمى إنها عليه الماء به على طريقة فقيا من النيء ولا يقطع من حق يسمى إقطاعا إذا كان من أرض أو عقار وإنما يقطع من النيء ولا يقطع من حق الميا يقطع من النيء ولا يقطع من حق المده المناه المناه المناه الميسم الميناه الميناء الميا يقطع من الميناه الميناء الميناء

مسلم ولا معاهد قال وقد يكون الإقطاع تمليكا وغير تمليك. وأما ما يقطع فى أرض البين فى هذه الازمنة المتأخرة من إقطاع جماعة من أعيان الآل قرى من البلاد العشرية يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غناهم فهذا شيء محرم لم تأت به الشريعة المحمدية بل أتت بخلافه وهو تحريم الزكاة على آل محمد وتحريمها على الاغنياء من الامة فإنا لله وإنا إليه راجعون.

٨ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم أقطع الزبير حضر ﴾ بضم الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة فراء ﴿ فرسه ﴾ أى ارتفاع الفرس فى عدوه ﴿ فأجرى الفرس حتى قام ثم رمى بسوطه فقال و أعطوهُ حَيْثُ بلَغَ السَّوْطُ ، رواه أبو داود وفيه ضعف ﴾ لأن فيمه العمرى المكبر وهو عبد الله بن عمر بن عضم بن عمر بن الخطاب وفيمه مقال وأخرجه أحمد من حديث أسماء بنت أبي بكر وفيمه أن الإقطاع كان من أموال بني النضير. قال في البحر: وللإمام إقطاع الموات الإقطاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم الزبير حضر فرسه ولفعل أبي بكر وعمر .

ه - ﴿ وعن رجل من الصحابة قال غزوت مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فسمعته يقول و النَّاسُ شُرَكاء في ثلاثة : في الكلّا ﴾ مهموز ومقصور ﴿ والماء والنَّارِ ، رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ﴾ وروى ابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعا و ثلاث لا يمنعن : الكلا والماء والنار ، وإسناده صحيح وفي الباب روايات كثيرة لا تخلو عن مقال ولكن الكل ينهض على الحجية ويدل للماء بخصوصه أحاديث في مسلم وغيره والكلا النبات رطباً كان أو يابسا وأما الحشيش والهشيم فمختص باليابس وأما الحلا مقصور غير مهموز فيختص بالرطب ومثله العشب والحديث دليل على عدم اختصاص أحد من النباس بأحد الثلاثة وهو إجماع في الكلا في الارض المباحة والجبال التي لم يحرزها أحد فإنه لا يمنع من أخذ كلئها أحد إلا ماحماه الإمام كما سلف وأما النابت

في الأرض المملوكة والمتحجرة ففيه خلاف بين العلماء فعند الهادوية وغيرهم أن ذلك مباح أيضاً وعموم الحديث دليل لهم . وأما النار فاختلف فى المراد بها فقيل أربد مها الحطب الذي يحطبه الناس وقيل أريد بها الاستصباح منها والاستضاءة بضوئها وقيـل الحجارة التي توري منهـا النار إذا كانت في موات والاقرب أنه أرمد بها النار حقيقة فإن كانت من حطب مملوك فقيل حكمها حكم أصلها وقيــل يحتمل أنه يأني فيها الخلاف الذي في الماء وذلك لعموم الحاجة وتسامح الناس في ذلك وأما الماء فقـد تقدم الكلام فيه وأنه يحرم منع المياه المجتمعة من الامطار في أرض مباحة وأنه ليس أحد أحق بها من أحد إلا لقرب أرضه منها ولو كان في أرض مملوكة فكذلك إلا أن صاحب الارض المملوكة أحق به يسقمها ويسق ماشيته ويجب بذله لما فضل من ذلك فلوكان في أرضه أو داره عين نابعة أو بئر احتفرها فإنه لا يملك المـا. بل حقه فيه تقديمه في الانتفاع به على غيره وللغير دخول أرضه كما سلف فإن قيـل فهل يجوز بيع العين والبئر نفسهما قيل بجوز بيع العين والبئر لأن النهي وارد عن بيع قضل المـاء لا البئر والعيون في قرارهما فلا نهي عن بيعهما والمشتري لها أحق بمائهما بقدر كفايته وقد ثبت شراء عثمان لبئر رومة عن اليهودي بأمره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وسبلها للمسلمين . فإن قيـل إذا كان الماء لا يملك فكيف تحجر البهودي البئر حتى باعها من عثمان؟ قيل هذا كان في أوَّل الإسلام حين قدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم المدينة وقبل تقرَّر الاحكام على اليهودي والنبي صلى الله عليه وآله وسلم أبقاهم أوّل الامر على ماكانوا عليه وقرّرهم على ما تحت أبديهم .

باب الوقف

الوقف لغة الحبس يقال وقفت كذا أى حبسته وهو شرعا جنس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح .

(7 _ سمل السلام _ 7)

١ _ ﴿ عن أَبَّى هُرَيْرَةَ رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ أَنْ النِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ قَالَ ۗ ﴿ إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَنْهُ عَلَّهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثِ ؛ صَدَّقَةٍ جَارِيَةٍ أَوْ عِلْم يُنْتَفعُ يهِ أَوْ وَلَدِ صَالِح يَدْعُو لَهُ ، رواه مسلم ﴾ ذكره في باب الوقف لانه فسر العلما. الصدقة الجارية بالوقف وكان أوّل وقف في الإسلام وقف عمر رضي الله عنه الآتي حديثه كما أخرجه ابن أبي شيبة أن أوّل حبس في الإسلام صدقة عمر قال الترمذي لا نعلم بين الصحابة والمتقدمين مر. أهل الفقه خلافا في جواز وقف الارضين وأشـار الشافعي أنه من خصائص الإسلام لا يعلم في الجاهلية. وألفاظه وقفت وحبست وسبلت وأبدت فهذه صرائح ألفاظه ا وكنايته تصدقت وأختلف في حرمت فقيــل صريح وقيــل غير صريح . وقوله أو علم ينتفع به : المراد النفع الاخروى فيخرج ما لا نفع فيـه كعلم النجوم من حيث أحكام السعادة وضـدها ويدخل فيـه من ألف علمـا نافعا أو نشره فبتى من يرويه عنه وينتفع به أوكتب علما نافعاً ولو بالاجرة مع النية أو وقف كتباً . ولفظ الولد شامل للانثي والذكر وشرط صلاحه ليكمون الدعاء مجاباً والحديث دليـل على أنه ينقطع أجركل عمل بعــد الموت إلا هذه الثلاثة فإنه يجرى أجرها بعــد الموت ويتجدد ثوامها . قال العلماء لأن ذلك من كسبه وفيه دليـل على أن دعاء الولد لأبويه بعــد الموت يلحقهما وكذلك غير الدعاء من الصدقة وقضاء الدين وغيرهما . واعلم أنه قد زيد على هذه ثلاثة ما أخرجه ابن ماجه بلفظ « إن مما يلحق المؤمن من عمله وحسناته بعمد موته علما نشره وولداً صالحا تركه أو مصحفا ورثه أو مسجداً يناه أو بيتا لان السبيل بناه أو نهراً أجراه أو صدقة أخرجها من ماله فى صحته وحياته تلحقه بعد موته • ووردت خصال أخر تبلغ عشراً ونظمها الحافظ السموطي رحمه الله تعالى قال:

إذا مات ابن آدم ليس يجرى عليه من فعال غير عشر عساوم بثها ودعاء نجـــل وغرس النخل والصدقات تجرى

وراثة مصحف ورباط ثغر وحفر البئر أو إجراء نهر وبيت للغرب نساه يأوي إليه أو بنياء محل ذكر ٢ _ ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قال أصاب عمر أرضا بخير ﴾ في رواية النسائى أنه كان لعمر مائة رأس فاشترى بهـا مائة سهم من خيبر ﴿ فأَتَى النبي صلى الله عليه وسلم يستأمره فيها فقال يارسول الله إنى أصبت أرضا بخيير لم أصب مالا قط هو أنفس عندى منه فقال • إنْ شِئْتَ حَبَسْتَ أَصْلَهَا وتَصَدَّقْتَ بِهَا ، قال فتصدق بها عمر ، وأَنْهُ لا يُبَاعُ أَصْلُهَا ولا يُورَثُ ولا يُوهَبُ فَتَصَدَّقَ بِهَا عَلَى الْفُقَرَاءَ وَفَى الْقُرْ لِي ﴾ أي ذوى قربي عمر ﴿ وَفَي الرِّقَابِ وَفَي سَـبيلِ اللهِ وَاثْبِنِ السَّـبيلِ وَالضَّيْفِ لَا يُجِنَاحَ عَلَى مَنْ وَلَيْهَـا أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا بِالْمَعْرُوفِ أَو يُطْعِمَ صَدِيقًا غَيْرَ مُتَمَوَّل مَالًا . متفق عليه واللفظ لمسلم وفي رواية للبخاري • تَصَدَّقْ بأَصْلِه لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ ولكِنْ يُنْفَقُ ثَمَرُهُ ﴾ أفادت رواية البخارى أن كونه لا يباع ولا يوهب من كلامه صلى الله عليه وسلم وأن هذا شأن الوقف وهو يدفع قول أبى حنيفة بجواز بيع الوقف. قال أبو يوسف إنه لو بلغ أبا حنيفة هذا الحديث لقال به ورجع عن بيع الوقف قال القرطبي: رد الوقف مخالف للإجماع فلا يلتفت إليه وقوله = أن يأكل منها من وليها بالمعروف ، قال القرطى جرت العادة أن العامل يأكل من ثمرة الوقف حتى لو اشترط الواقف أن لا يأكل منه لاستقبح ذلك منه . والمراد بالمعروف القدر الذي جرت به العادة وقيل القدر الذي يدفع الشهوة وقيل المراد أن يأخذ منه بقدر عمله والاول أولى وقوله « غير متمول ، أى غير متخذ منها مالا أى ملكا والمراد لايتملك شيئًا من رقابها ولا يأخذ من غلمها مايشتري بدله ملكا بل ليس له إلا ما ينفقه وزاد أحمد في روايته أن عمر أوصى بهـا إلى حفصة أم المؤمنين ثم إلى الاكابر من آل عمر ونحوه عند الدارقطني

٣ _ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال بعث رسول الله صلى الله عليه

وسلم عمر على الصدقة ــ الحديث. وفيه دوأمّا خَالِدٌ فقد احْتَبَسَ أَدْرَاءَ وأعْتَادَهُ وأعْتَادَهُ فَ سَبِيلِ اللهِ ، متفق عليه ﴾ تقدم تفسير الاعتاد والحديث دليل على صحة وقف العين عن الزكاة وأنه يأخذ بزكاته آلات للحرب للجهاد في سبيل الله وعلى أنه يصح وقف العروض وقال أبو حنيفة لايصح لان العروض تبدل وتغير والوقف موضوع على التأبيد والحديث حجة عليه ودل على صحة وقف الحيوان لانها قد فسرت الاعتاد بالخيل وعلى جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد من الثانية وتعقب ابن دقيق العيد جميع ماذكر بأن القصة محتمله لما ذكر ولغيره فلا ينتهض الاستدلال بها على شئ مما ذكر قال ويحتمل أن يكون تحبيس خالد إرصادا وعدم قصرف ولا يكون وقفا .

باب الهبة

الهبة _ بكسر الهاء _ مصدر وهبت وهي شرعاً تمليك عين بعقد على غير عوض معلوم في الحياة ويطلق على الشئ الموهوب ويطلق على أعم من ذلك

1 — ﴿ عن النعان بن بشير أن أباه أتى به النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنى غلت ابنى هذا غلاما كان لى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَكُلَّ وَلَدِكَ خَلْتَهُ مِثْلَ هُذَا ؟ ، فقال لا : فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ فَأَرْجِعْهُ * وَفَى لَفَظُ فَافَطْلَقَ أَبِي إِلَى رسول الله صلى الله عليه وسلم ليشهده على صدقتى فقال ﴿ أَفَعَلْتَ هُذَا يُولِدُكُ كُلِّهُمْ ؟ قال لا : قال اتّقُوا الله واعدلُوا بيْنَ أولادِكُمْ * فرجع أبي فرد تلك الصدقة . متفق عليه وفي رواية لمسلم قال ﴿ فَأَنْهُم عَلَى هُذَا عَيْرِي مُوا لَنَ قُول الله قال ﴿ فَأَنْهُم عَلَى هُذَا عَيْرِي دُلِيل على وجوب المساواة بين الاولاد في الهبة وقد صرح به البخارى وهو قول أحمد وإسحاق والثوري وآخرين وأنها باطلة مع عدم المساواة وهو الذي تفيده ألفاظ الحديث من أمره صلى الله عليه وسلم بإرجاعه ومن قوله اتقوا الله تفيده ألفاظ الحديث من أمره صلى الله عليه وسلم بإرجاعه ومن قوله اتقوا الله تفيده ألفاظ الحديث من أمره صلى الله عليه وسلم بإرجاعه ومن قوله اتقوا الله

وقوله اعدلوا بين أولادكم وقوله فلا إذن وقوله لا أشهد على جور واختلف في كيفية التسوية فقيل بأن تكون عطية الذكر والأنثى سواء وهو ظاهر قوله في بعض ألفاظه عند النسائى و ألا سويت بينهم ، وعند ابن حبان و سووا بينهم ولحديث ابن عباس و سووا بين أولادكم في العطية فلو كنت مفضلا أحداً لفضلت النساء ، أخرجه سعيد بن منصور والبيهقي بإسناد حسن وقيل بل التسوية أن يجعل للذكر مشل حظ الانثيين على حسب التوريث وذهب الجهور إلى أنها لا تحدب التسوية بل تندب وأطالوا في الاعتذار عن الحديث وذكر في الشرح عشرة أعذار كلها غير ناهضة وقد كنبنا في ذلك رسالة جواب سؤال أوضحنا فيها قوة القول بوجوب التسوية وأن الهبة مع عدمها باطلة .

٣ ـــ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الْقَائِدُ في هِبَيّهِ كَالْكُلْبِ يَقِيْءٌ ثُمّ يَعُودُ في هَبِيّه كَالْكُلْبِ يَقِيْءٌ ثُمّ يَرْجِعُ للبخارى ﴿ لَيْسَ لِنَا مَثَلُ السَّوْءَ الَّذِي يَعُودُ في هِبَيّه كَالْكُلْبِ يَقِيْءٌ ثُمَّ يَرْجِعُ في قَيْمِيهِ ﴾ فيه دلالة على تحريم الرجوع في الهبة وهو مذهب جماهير العلماء وبوب له البخارى باب لايحل لاحد أن يرجع في هبته وصدقته ، وقد استثنى الجهور ما يأتي من الهبة للولد ونحوه وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى حل الرجوع في الهبة دون الصدقة إلا الهبة لذي رحم. قالوا والحديث المراد به النغليظ في الكراهة قال الطحاوي قوله كالعائد في قيئه وإن اقتضى التحريم لكن الزيادة في الرواية الآخرى وهي قوله كالحكاب تدل على عدم التحريم لأن الحكاب غير متعبد فالقء ليس حراما عليه والمراد النيزه عن فعل يشبه فعل الكلب وتعقب باستبعاد الناويل ومنافرة سياق الحديث له وعرف الشرع في مثل هذه العبارة الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن إفعاء الحكاب ونقر الغراب والنفات الزجر الشديد كما ورد النهي في الصلاة عن إفعاء الحكاب ونقر الغراب والنفات على التحريم الحديث الآتي وهو:

٣ ـ ﴿ وعن ابن عمر وابن عباس رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ، لا يَحِلُّ لِرَ جُلِي مُسْلِمِ أَنْ يُعْطِى الْمَطِيَّةَ ثُمَّ يَرْجِعَ فِيها إِلَّا الْوَالِدُ فِيها يُعْطِى وَلَدَهُ ، رواه أحمد والآربعة وصححه الترمذى وابن حبان والحاكم ﴾ فإن قوله لايحل ظاهره وقوله إلا الوالد دليل على أنه يجوز للاب الرجوع فيما وهبه لابنه كبيرا كان أو صغيرا واختصه الهادوية بالطفل وهو خلاف ظاهر الحديث وفرق بعض العلماء فقال يحل الرجوع في الهبة دون الصدقة لان الصدقة يراد بها ثواب الآخرة وهو فرق غير مؤثر في الحكم وحكم الام حكم الاب عند أكثر العلماء " وخص الهادى ماوهبته الزوجة لزوجها من صداقها بأنه ليس للما الرجوع في ذلك ومشله رواه البخارى عن النخعى وعمر بن عبد العزيز لما الرجوع في ذلك ومشله رواه البخارى عن النخعى وعمر بن عبد العزيز منقطع و أن النساء يعطين رغبة ورهبة فأيما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن منقطع و أن النساء يعطين رغبة ورهبة فأيما امرأة أعطت زوجها فشاءت أن شرجع رجعت "

٤ ـــ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقبل الهدبة ويثيب عليها . رواه البخارى ﴾ فيه دلالة على أن عادته صلى الله عليه وآله وسلم كانت جارية بقبول الهدية والمكافأة عليها . وفي رواية لابن أبي شيبة ، ويثيب عليها ماهو خير منها ، وقد اســـتدل به على وجوب الإثابة على الهدية إذ كونه عادة له صلى الله عليه وسلم مستمرة يقضى لزومه ولا يتم به الاستدلال على الوجوب لانه قد يقال إنما فعله صلى الله عليه وسلم مستمرا لل جبل عليه من مكارم الاخلاق لا لوجوبه . وقد ذهبت الهادوية إلى وجوب المكافأة بحسب العرف قالوا لان الاصل في الاعيان الاعواض قال في البحر وبحب تعويضها حسب العرف وقال الإمام يحيى المثلى مثله والقيمى قيمته البحر وبحب تعويضها حسب العرف وقال الإمام يحيى المثلى مثله والقيمى قيمته ويجب له الإيصاء بها وقال الشافعي في الجديد الهبة للثواب باطلة لاتنعقد لانها

بيع بثمن مجهول ولأن موضع الهبة النبرع فلو أوجبناه لكان فى معنى المعاوضة وقد فرق الشرع والعرف بين الهبة والبيع فما يستحق العوض أطلق عليه لفظ البيع بخلاف الهبة قيل وكأن من أجازها للثواب جعل العرف فيها بمنزلة الشرط وهو ثواب مثلها وقال بعض المالكية يجب الثواب على الهبة إذا أطلق الواهب أو كان عما يطلب مثله الثواب كالفقير للغنى بخلاف ما يهبه الأعلى للأدنى فإذا لم يرض الواهب بالثواب فقيل تلزم الهبة إذا أعطاه الموهوب له القيمة وقيل لا تلزم إلا أن يرضيه والأول المشهور عن مالك رحمه الله ويرده الحديث الآتى وهو:

ه _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال وهب رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم نافة فأثابه عليها فقال ﴿ رَضِيتَ ؟ ، قال لا ، فزاده ، فقال ﴿ رَضِيتَ ؟ ، قال لا ، فزاده ، فقال ﴿ رَضِيتَ ؟ ، قال لا فزاده فقال ﴿ رَضِيتَ؟ ، قال نعم رواه أحمد وصححه ابن حبان ﴾ ورواه الترمذى وبين أن العوض كان ست بكرات وفيه دليل على اشتراك رضا الواهب وأنه إن سلم إليه قدر ما وهب ولم يرض زيد له وهو دليل الاحد القولين الماضيين وهو قول ابن عمر قالوا فإذا اشترط فيه الرضا فليس هناك بينع انعقد .

7 - ﴿ وَعَن جَابِر رَضَى الله عنه قال : قال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم الْعُمْرَى ﴾ بضم المهملة وسكون الميم وألف مقصورة ﴿ لِمَنْ وُهِبَتْ لَهُ ، مَنْفَقَ عليه ولمسلم ﴾ أى من حديث جابر ﴿ ﴿ أَمْسِكُوا عَلَيْكُمُ أَمُوالَـكُمُ وَلا تُفْسِدُوهَا فَإِنّهُ مَنْ أَعْمَرَ عُمْرَى فَهِي لِلَّذِي أُعْرَهَا حَيًّا ومَيِّتًا ولعَقِبِهِ ، ﴾ وفي لفظ ﴿ ﴿ إِنَّمَا الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَهَا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنْ بقُولَ : هِي لَكَ الْعُمْرَى الَّتِي أَجَازَهَا رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنْ بقُولَ : هِي لَكَ وَلَعَقِبِكَ ، فأمّا إذَا قَالَ : هِي لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِكَ ، ولا بِي ولا بُوقَبِهُ والله الله عليه على الله عليه والله أنْ يَقُولَ : هَي لَكَ مَا عِشْتَ فَإِنَّهَا تَرْجِعُ إِلَى صَاحِبِكَ ، ولا بِي الله والله الله عليه على المحرى والرقبي أنه كان في الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول أعرتك إياها أي أبحتها لك مدة عمر لك الجاهلية يعطى الرجل الرجل الدار ويقول أعرتك إياها أي أبحتها لك مدة عمر لك

فقيل لها عمرى لذلك كما أنه قبيل لها رقبي لأن كلا منهما يرقب موت الآخر وجاءت الشريعة بتقرير ذلك ففي الحـديث دلالة على شرعيتها وأنها مملكة لمن وهبت له وإليه ذهب العلماء كافة إلا رواية عن داود أنها لا تصح واختلف إلى ماذا يتوجه التمليك فالجمهور أنه يتوجه إلى الرقبة كغيرها مر. الهبات وعند الشافعي ومالك إلى المنفعة دون الرقبة وتكون على ثلاثة أقسام مؤبدة إن قال أبدا ومطلقة عند عدم التقييد ومقيدة بأن يقول ما عشت فإذا مت رجعت إلى. واختلف العلماء في ذلك والاصم أنها صحيحة في جميع الاحوال وأن الموهوب له يملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع وغيره من التصرفات وذلك لتصريح الاحاديث بأنها لمن أعمرها حيا وميتاً وأما قوله • فإذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها ، فلأنها بهذا القيد قد شرط أن تكون إلى الواهب بعد موته فيكون لهـا حكم ما إذا صرح بذلك الشرط وهي كما لو أعمره شهرا أو سنة فإنها عارية إجماعا وقوله • أمسكوا عليكم أموالكم وقوله لا ترقبوا ، محمول على الكراهة والإرشاد لهم إلى حفظ أموالهم لأنهم كانوا يعمرون ويرقبون ويرجع إليهم إذا مات من أعمروه وأرقبوه فجاء الشرع بمراغمتهم وصح العقد وأبطل الشرط المضاد لذلك فإنه أشبه الرجوع في الهبة وقد صح النهي عنه وأخرج النسائي من حديث ابن عباس يرفعه « العمرى لمن أعمرها والرقبي لمن أرقبها والعائد في هبته كالعائد في قيئه . وأما إذا صرح بالشرط كما في الحديث وقال ما عشت فإنها عاربة مؤقتة لاهبة ومرحديث « العائد في هيته كالعائد في قيئه ، ومثله الحـديث الآتي وهو:

٧ - ﴿ وعن عمر رضى الله عنه قال حملت على فرس فى سبيل الله فأضاعه صاحبه فظننت أنه بائعه برخص فسألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال دلا تَبْتَعْهُ وإنْ أعْطَاكُهُ بِدِرْهُم ، الحديث . متفق عليه ﴾ تمامه « فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قبيه ، وقوله فأضاعه أي قصر في مؤننه وحسن القيام

به وقوله لا تبتعه أى لا تشتره ، وفي لفظ ولا تعد في صدقتك فسمى الشراء عوداً في الصدقة قيل لأن العادة جرت بالمسامحة في ذلك من البائع للمشترى فأطلق على القدر الذي يقع به التسامح رجوعا ويحتمل أنه مبالغة وأن عودها إليه بالقيمة كالرجوع _ وظاهر النهى التحريم وإليه ذهب قوم وقال الجهور إنه التنزيه وتقدم أن الرجوع في الهبة محرم وأنه الأقوى دليلا إلا ما استثنى قال الطبرى يخص من عموم هذا الحديث من وهب بشرط الثواب وما إذا كان الواهب الوالد لولده والهبة التي لم تقبض والتي ردها الميراث إلى الواهب لثبوت الإخبار باستثناء ذلك وبما لا رجوع فيه مطلقا الصدقة يراد بها ثواب الآخرة . قلت : هذا في الرجوع في الهبة فأما شراؤها وهو الذي فيه سياق هذا الحديث فالظاهر أن النهى للتنزيه وإنما التحريم في الرجوع فيها ويحتمل أنه لا فرق بينهما النهى وأصله التحريم .

٨ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال و تَهادُوا تَحَابُّوا ◘ . رواه البخارى فى الادب المفرد وأبو يعلى بإسناد حسن ﴾ وأخرجه البهتى وغيره وفى كل رواته مقال والمصنف قد حسن إسناده وكأنه لشواهده التي منها الحديث: وإن كان ضعيفاً وهو قوله:

ه _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تَهادُوا فَإِنَّ أَلْهَدِيَّةَ تَسُلُّ السَّخِيمَةَ » ﴾ بالسين المهملة مفتوحة فخاء معجمة فثناة تحتية في القاموس السخيمة والسخيمة بالضم: الحقد ﴿ رواه البزار بإسناد ضعيف ﴾ لآن في روايته من ضعف وله طرق كلها لا تخلو عن مقالوفي بعض ألفاظه: تذهب . وحر الصدر بفتح الواو والحاء المهملة وهو الحقد أيضاً والاحاديث وإن لم تخل عن مقال فإن للهدية في القلوب موقعاً لا يخني .

 مضاف إلى المسلمات من إضافة الصفة وقيل غير هذا ﴿ لا تَحْقِرَنَ ﴾ بالحاء المهملة ساكنة وفتح القاف وكسرها ﴿ جَارَةٌ لِجَارَبّهَا ولو فرْسِنَ شَاةٍ ﴾ بكسر الفاء وسكون الراء وكسر السين المهملة آخره نون وهو من البعير بمنزلة الحافر من الدابة وربما استعير للشاة ﴿ متفق عليه ﴾ في الحديث حذف تقديره لاتحقرن جارة لجارتها هدية ولو فرسن شاة والمراد من ذكره المبالغة في الحث على هدية الجارة لجارتها لاحقيقة الفرسن لانه لم تجر العادة بإهدائه وظاهر النهى للمهدى المجارة المراد لا يحقرن ما أهدى إليه ولو كان حقيراً ويحتمل أرادة الجمع وفيه الحث على التهادى سيا بين الجيران ولو بالشيء الحقير لما فيه من جلب المحدة والتأنيس.

ال الله عليه وآله وسلم قال : « مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ احَقْ بِهِا مَا لَمْ يُنَبَ عَلَيْهَا ، رواه الحاكم وصححه والمحفوظ من رواية ابن عمر عن عمر قوله ﴾ قال المصنف صححه الحاكم وابن حزم وفيه دليل على جواز الرجوع في الهبة التي لم يثب عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي لم يثب عليها وعدم جواز الرجوع في الهبة التي أثاب عليها الموهوب له الواهب وتقدم الكلام في ذلك وفي حكم الهبة للثواب والمكافأة . وما أحسن ما قيل في ذلك إن الفاعل لا يفعل إلا لغرض فالهبة للأدنى كثيراً ما تكون كالصدقة وهي غرض مهم وللساوى معاشرة توهم الصدقة والعرف جار بتخالف الهدايا باعتبار حال المهدى والمهدى إليه فإذا كان الفحل في الغرض الطمع والنحصيل كما يهدى المتكسب للملك يتحفه بشيء يرجو فضله فلو اقتصر الملك على قدر قيمتها لذم والذم دليل الرجوع بل إما أن يردها أو يعطيه خيراً منها وإن كان غرض المهدى تحصيل الاتصال بينهما والخالفة الحسنة وتصفية ذات البين أجزأه من المكافأة أدني شيء قل أو كثر بل الآقل الحسنة وتصفية ذات البين أجزأه من المكافأة أدني شيء قل أو كثر بل الآقل

أنسب لإشعاره بأن ليس الغرض المعاوضة بل تكميل المودّة وأنه لافرق بين ماتملكم أنت وما أملكه أنا .

باب اللقطة

اللقطة بضم اللام وفتح القاف قيل لا يجوز غيره وقال الخليل القاف ساكنة لاغير وأما بفتحها فهو اللاقط. قيل وهذا هو القياس إلاأنه أجمع أهل اللغةوالحديث على الفتح ولذا قيل لا يجوز غيره.

ا _ ﴿ عن أنس رضى الله عنه قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم بتمرة في الطريق فقال و تو لا أنى أخاف أنْ تكُونَ مِن الصَّدَقة لا كُمْتُهَا ، متفق عليه الله على جواز أخد الشيء الحقير الذي يتسامح به ولا يجب التعريف به وأن الآخذ يملكه بمجرد الآخد له وظاهر الحديث أنه يجوز ذلك في الحقير وإن كان مالكه معروفا وقيل لا يجوز إلا إذا جهل وأما إذا علم فلا يجوز إلا بإذنه وإن كان يسيراً وقد أورد عليه أنه صلى الله عليه وسلم كيف تركها في الطريق مع أن على الإمام حفظ المال الضائع وحفظ ماكان من الزكاة وصرفه في مصارفه وبجاب عنه بأنه لا دليل على أنه صلى الله عليه وسلم لم يأخذها للحفظ وإنما ترك أكلها تورّعا أو أنه تركها عمداً ليأخذها من يمر ممن تحل له الصدقة ولا يجب على الإمام إلا حفظ المال الذي يعلم طلب صاحبه له لا ما جرت الهادة بالإعراض عنه لحفارته . وفيه حث على التورّع عن أكل ما يجوز فيه أنه حرام .

 عِفَاصَهَا ﴾ بكسر العين المهملة ففاء وبعد الآلف صاد مهملة وعاءها ووقع في رواية خرقتها ﴿ ووكاءَها ﴾ بكسر الواو بمدوداً ما يربط به ﴿ ثُمّ عَرِّفَها ﴾ بتشديد الراء ﴿ سَنةٌ فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُها وَإِلَّا فَشَأْنُكَ بِها ، قال : فضالة الغنم ﴾ الضالة تقال على الحيوان . وما ليس بحيوان يقال له لقطة ﴿ قال هِيَ لَكَ أَوْ لِلَّخِيكُ أَوْ لِلذِّرْبِ ، قال فضالة الإبل قال ، مَالكَ ولها مَعَهَا سِقَاوُهَا ﴾ أي جوفها وقيل عنقها ﴿ وحِذَاوُهَا ﴾ بكسر الحاء المهملة فذال معجمة أي خفها ﴿ تَرِدُ الْمَاء وتأكُلُ الشَّجَرَ حَتَى يلْمَقاهَا رَبُها همتفق عليه ﴾ اختلف العلماء في الالتقاط هل هو أفضل أم الذك يلمقال أبو حنيفة الافضل الالتقاط لآن من الواجب على المسلم حفظ مال أخيه ومثل قال الشافعي وقال مالك وأحمد تركه أفضل لحديث ، ضالة المؤمن حرق النار ، ولما يخاف من التضمين والدين وقال قوم بل الالتقاط واجب وتأولوا الحديث بأنه فيمن أراد أخذها للانتفاع بها من أول الأمر قبل تعريفه بها ؛ هذا وقد اشتمل الحديث على ثلاثة مسائل : الأولى : في حكم اللقطة وهي الضائعة التي ليست بحيوان فإن ذلك يقال له ضالة فقد أم صلى الله عليه وسلم الملتقط أن يعرف وعاه ها وما تشد به وظاهر الآمر وجوب التعرف لما ذكر ووجوب التعريف ويزيد وما تشد به وظاهر الآمر وجوب التعرف لما ذكر ووجوب التعريف ويزيد الأخير عليه دلالة قوله :

٣ - ﴿ وعنه ﴾ أى عن زيد بن خالد رضى الله عنه ﴿ قال : قال رسول الله على الله عليه وسلم • مَنْ آوَى ضَالَةً فَهُو ضَالُ مَا لَمْ يُعَرِّفْهَا ، رواه مسلم ﴾ فوصفه بالضلال إذا لم يعرف بها . وقد اختلف فى فائدة معرفتهما فقيل لترة للواصف لها وأنه يقبل قوله بعد إخباره بصفتها وبجب ردها إليه كا دل له ما هنا وما فى رواية البخارى • فإن جاء أحد يخبرك بها وفى لفظ بعددها ووعائها ووكائها فأعطها إياه • وإلى هذا ذهب أحمد ومالك واشترطت المالكية زيادة صفة الدنانير والعدد قالوا لورود ذلك فى بعض الروايات وقالوا لا يضره الجهل بالعدد إذا عرف العفاص والوكاء فأما إذا عرف إحدى العلامتين المنصوص عليهما من إذا عرف العفاص والوكاء فأما إذا عرف إحدى العلامتين المنصوص عليهما من

العفاص والوكا. وجهل الآخرى فقيل لاشيء له إلا بمعرفتهما جميعاً وقيل تدفع إليه بعد الإنظار مدة. ثم اختلف هل تدفع إليه بعيد وصفه لعفاصها ووكائها بغير عينه أم لابد من اليمين فقيل تدفع إليه بغير يمين لأنه ظاهر الاحاديث وقيل لاترد إليه إلا بالبينه . وقال من أوجب البينة إن فائدة أمر الملتقط معرفتها لئلا يلتبس بماله لا لأجل ردها لمن وصفها فإنها لاترد إليه إلا بالبينة قالوا وذلك لأنه مدّع وكل مدّع لايسلم إليه ما ادعاه إلا بالبينة وهـذا أصل مقرر شرعاً لايخرج عنـه بمجرد وصف المدعى للعفاص والوكاء . وأجيب بأن ظاهر الاحاديث وجوب الرد بمجرّد الوصف فإنه قال صلى الله عليه وسلم « فأعطها إياه » وفي حديث الباب مقدر بعـد قوله فإن جا. صاحبها أي فأعطه إياها وإنما حذف جواب الشرط للعلم به وحديث « البينة على المدعى ، ليست البينة مقصورة على الشهادة بل هي عامة لكل مايتبين به الحق ومنهـا وصف العفاص والوكاء على أنه قد قال من اشترط البينة : إنها إذا ثبتت الزيادة وهي قوله فأعطها إياه كان العمل علمها والزيادة قد صحت كما حققه المصنف فيجب العمل بها ويجب الرد بالوصف وكما أوجب صلى الله عليه وسلم التعريف بها فقد حدّ وقته بسنة فأوجب التعريف بهما سنة وأما ما بعدها فقيــل لايجب التعريف بها بعد السنة وقيل بجب والدليل مع الأول ودل على أنه يعرف مها سنة لاغير حقيرة كانت أو عظيمة ثم التعريف يكون في مظان اجتماع الناس من الاسـواق وأبواب المساجد والمجامع الحافلة . وقوله • وإلا فشأنك ما ، نصب شأنك على الإغراء وبجوز رفعه على الابتداء وخبره بها وهو تفويض له في حفظها أو الانتفاع بها واستدل به على جواز تصرف الملتقط فيها أي تصرف إما بصرفها على نفسه غنيا كان أو فقيراً أو التصدق بها إلا أنه قد ورد من الأحاديث ما يقتضي أنه لايتملكها فعند مسلم «ثم عرفها سنة فإن لم بجئ صاحبها كانت وديعة عندك ، وفي رواية ، ثم عرفها سنة فإن لم تعرف فاستنفقها

ولتـكن وديعة عندك فإن جاء طالبها نوماً من الدهر فأدَّها إليه = ولذلك اختلف العلماء في حكمها بعد السنة قال في نهاية المجتهد : إنه انفق فقهاء الامصار مالك والثوري والاوزاعي والشافعي أن تملكها له ومثله عر. ﴿ عَمْرُ وَابِنُهُ وَانْ مُسْعَرُدُ وقال أبو حنيفة ليس له إلا أن يتصدق بها ومثله يروى عن على وابن عباس وجماعة من التابعين وكلهم متفقون على أنه إن أكلها ضمنها لصاحبها إلا أهل الظاهر فقالوا تحل وتصير بعد السنة له مالا من ماله ولا يضمنها إن جاء صاحبها قلت : ولا أدرى ما يقولون فى حديث مسلم ونحوه الدال على وجوب ضمانها وأقرب الاقوال ماذهب إليه الشافعي ومن معه لآنه أذن صلى الله عليه وسلم فى استنفافه لهـا ولم يأمره بالتصدق بها ثم أمره بعد الإذن فى الاستنفاق أن يردها إلى صاحبها إن جاء نوماً من الدهر وذلك قضمين لهـا . المسألة الثانية : في ضالة الغنم فقد اتفق العلماء على أن لواجد الغنم في المكان القفر البعيد من العمران أن يأكلها لقوله صلى الله عليه وسلم « هي لك أو لاخيك أو للذَّتِب ، فإن معناه أنها معرضة للهلاك متردّدة بين أن تأخذها أو أخوك والمراد به ماهو أعم من صاحبها أو من ملتقط آخر والمراد من الذئب جنس ما يأكل الشاة من السباع وفيه حث على أخذه إناها وهل بجب عليه ضمان قيمتها لصاحبها أولا فقال الجهور إنه يضمن قيمتها والمشهور عن مالك أنه لايضمن واحتج بالتسوية بين الملتقط والذئب. والذئب لاغرامة عليه فكذلك الملتقط، وأجيب بأن اللام ليست للتمليك لالن الذئب لايملك وقد أجمعوا على أنه لو جاء صاحبها قبل أن يأكلها الملتقط فهي باقية على ملك صاحبها . والمسألة الثالثة : في ضالة الإبل وقد حكم صلى الله عليه وسلم بأنها لاتلتقط بل تترك ترعى الشجر وترد المياه حتى يأتى صاحبها قالوا وقد نبه صلى الله عليه وسلم على أنها غنية غير محتاجة إلى الحفظ بما ركب الله في طباعها من الجلاد على العطش وتناول المـا. بغير تعب لطول عنقها وقوتها على المشي فلا تحتاج إلى الملتقط بخلاف

الغنم. وقالت الحنفية وغيرهم الأولى التقاطها قال العلماء: والحمكمة فى النهى عن التقاط الإبل أن بقاءها حيث ضلت أقرب إلى وجدان مالكها لها من تطلبه لها فى رحال الناس.

٤ ـ ﴿ وعن عياض ﴾ بكسر المهملة آخره ضاد معجمة ﴿ ابن حمار رضى الله عليه ﴾ بلفظ الحيوان المعروف صحابي معروف ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، مَن وَجَدَ لُقَطَةً فَلْهُشَهِدٌ ذَوَى عَدْل وَلْيَحْفَظُ عِفَاصَهَا وَوِكَاءَهَا وَكَاءَهَا لا يَحْلُمُ وَلا يُعْيَّبُ فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا فَهُوَ أَحَقُ بِهِا وَإِلاَّ فَهُوَ مَالُ اللهِ يُوْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ * رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ﴾ يُوْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ * رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ﴾ وابن حبان ﴾ تقدّم الكلام في اللقطة والعفاص والوكاء وأفاد هذا الحديث زيادة وجوب الإشهاد بعدلين على التقاطها وقد ذهب إلى هذا أبو حنيفة وهو أحد قولى الشافعي فقالوا : يجب الإشهاد على اللفطة وعلى أوصافها وذهب المادي ومالك وهو أحد قولى الشافعي إلا أنه لا يجب الإشهاد قالوا لعدم ذكره في غيره من الإحاديث في الأحاديث الصحيحة فيحمل هذا على الندب . وقال الأولون هذه الزيادة بعد صحتها يجب العمل بها فيجب الإشهاد ولا ينافي ذلك عدم ذكره في غيره من الاحاديث والحق وجوب الإشهاد وفي قوله * فهو مال الله يؤتيه من يشاء * دليل الظاهرية في أنها تصير ملكا للملتقط ولا يضمنها وقد يجاب بأن هذا مقيد بما سلف من إيجاب في أنها تصير ملكا للملتقط ولا يضمنها وقد يجاب بأن هذا مقيد بما سلف من إيجاب الضان ، وأما قوله صلى الله عليه وسلم يؤتيه من يشاء فالمراد أنه يحل انتفاعه بها بعد مرور سنة النعريف .

 لمنشد و وتقدم أنه حمل الجمهور على أنه نهى عن التقاطها للتملك لا للتعريف بها فإنه يحل قالوا وإنما اختصت لفطة الحاج بذلك لإمكان إيصالها إلى أربابها لأنها إن كانت لمكى فظاهر وإنكانت لآفاق فلا يخلو أفق فى الغالب من وارد منه إليها فإذا عرفها واجدها في كل عام سهل التوصل إلى معرفة صاحبها قاله ابن بطال. وقال جماعة هى كغيرها من البلاد وإنميا تختص مكة بالمبالغة فى التعريف لان الحاج يرجع إلى بلده وقد لا يعود فاحتاج الملتقط إلى المبالغة فى التعريف بها والظاهر القول الأول وأن حديث النهى هذا مقيد بحديث أبى هريرة بأنه لا يحل التقاطها إلا لمنشد فالذى اختصت به لقطة مكة بأنها لا تلتقط إلا للتعريف بها أبدا فلا تجوز للتملك ويحتمل أن هذا الحديث فى لقطة الحاج مطلقا فى مكة وغيرها لانه هنا مطلق ولا دليل على تقييده بكونها فى مكة .

٣ ـ ﴿ وعن المقدام بن معديكرب قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • ألا لا يَحِلُ ذُو لَابٍ مِنَ السَّبَاعِ ولا الْحِمَارُ الْأَهْلِيُّ ولا اللَّهَطَةُ مِنْ مَال مُعَاهَدِ إِلّا أَنْ يَسْتَغْنِي عَنْهَا » . رواه أبو داود ﴾ يأتى المكلام على تحريم ماذكر فى باب الاطعمة وذكر الحديث هنا لقوله • ولا اللقطة من مال المعاهد " فدل على أن اللقطة من ماله كاللقطة من مال المسلم وهذا محمول على التقاطها من محل غالب أهله أو كلهم ذميون وإلا فاللقطة لاتعرف من مال أى إنسان عند التقاطها . وقوله " إلا أن يستغنى عنها " مؤول بالحقير كما سلف فى التمرة وتحوها أو بعدم معرفة فى الاغلب فإنه لولم يستغن عنها لبالغ فى طلبها أو نحو ذلك ﴿ فائدة ﴾ قال النووى فى شرح المهذب: اختلف العلماء فيمن من ببستان أوزرع أو ماشية فقال الجمهور لا يأخذ منه شيئاً إلا فى حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف منه شيئاً إلا فى حال الصرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعي والجمهور وقال بعض السلف فى أصح الروايتين ولو لم يحتج إلى ذلك وفى الاخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه في أصح الروايتين ولو لم يحتج إلى ذلك وفى الاخرى إذا احتاج ولا ضمان عليه

فى الحالين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث قال البيهق يعنى حديث ابن عمر مرفوعا وإذا مر أحدكم بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة ، أخرجه الترمذي واستغربه قال البيهق لم يصح وجاء من أوجه أخر غير قوية قال المصنف والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح وقد احتجوا في كثير من الاحكام بما هو دونها وقد بينت ذلك في كتابي والمنحة فيا علق الشافعي القول به على الصحة ، اه وفي المسئلة خلاف وأقاويل كثيرة قد نقلها الشارح عن المذهب ولم يتخلص البحث لتعارض الاحاديث في الإباحة والنهي ، فيلم يقو نقل أحاديث الإجابة على نقل الاصل وهو حرمة مال الآدي وأحاديث النهي أكدت ذلك الاصل.

باب الفرائض

الفرائض جمع فريضة وهي قعيلة بمعنى مفروضة مأخوذة من الفرض وهو القطع وخصت المواريث باسم الفرائض من قوله تعالى (نصيبا مفروضا) أي مقدارا معلوما وقد وردت أحاديث كثيرة في الحث على تعلم غلم الفرائض وورد أنه أول علم يرفع.

ا _ ﴿ عن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأَلْحِقُواالْفَرَائِضَ بِأَهْلِيهَا ﴾ والمراد بها الست المنصوص عليها وعلى أهلها في القرآن ﴿ فَمَا بِقَي فَهُوَ لِأَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرٍ ، ﴾ اختلف في فائدة وصف الرجل بالذكر والاقرب أنه تأكيد ونقل في الشرح كلاما كثيرا وفائدته قليلة ﴿ متفق عليه ﴾ والفرائض المنصوصة في القرآن ست : النصف ونصفه ونصف نصفه والثلثان ونصفهما ونصف نصفهما والمراد من أهلها من يستحقها بنص كتاب الله قال ابن بطال المراد بأولى رجل أن الرجال من العصبة بعد أهل الفرائض إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استووا إذا كان فيهم من هو أقرب إلى الميت استحق دون من هو أبعد فإن استووا

اشترگوا ولم يقصد من يدلى بالآباء والآمهات مثلا لآنه ليس فيهم من هو أولى من غيره إذا استووا في المنزلة. وقال غيره المراد به العمة من العم وبنت الآخ مع ابن العم وخرج من ذلك الآخ والآخت لآبوين أو لآب فإنهم برثون بنص قوله تعالى (وإن كانوا إخوة رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الآنثيين) وأقرب العصبات البنون ثم بنوهم وإن سفلوا ثم الآب ثم الجد أبو الآب وإن علوا وتفاصيل العصبات وسائر أهل الفرائض مستوفى في كتب الفرائض ؛ والحديث مبنى على وجود عصبة من الرجال فإذا لم توجد عصبة من الرجال أعطى بقية الميراث من لا فرض له من النساء كما يأتى في بنت و بنت ان وأخت .

٢ ـ ﴿ وعن أسامة بن زيد رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

« لا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ ولا يَرِثُ الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ » متفق عليه ﴾ المسلم في صدر الحديث فاعل والكافر مفعول وفي آخره بالعكس وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجاهير وروى خلافه عن معاذ ومعاوية ومسروق وسعيد بن المسيب وإبراهيم النخعي وإسحاق وذهب إليه الإمامية والناصر قالوا : إنه يرث المسلم من الكافر من غير عكس واحتج معاذ بأنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول « الإسلام يزيد ولا ينقص ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسدد أنه اختصم يزيد ولا ينقص ، أخرجه أبو داود وصححه الحاكم وقد أخرج مسدد أنه اختصم فنازعه المسلم فورث معاذ المسلم . وأخرج ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن مغفل قال : ما رأيت قضاء أحسن من قضاء معاوية نرث أهل الكتاب ولا يرثوننا كا يحل لنا النكاح منهم ولا يحل لهم منا . وأجاب الجهور بأن الحديث المتفق عليه نص في منع التوريث وحديث معاذ ليس فيه دلالة على خصوصية الميراث إنما فيه الإخبار بأن دين الإسلام يفضل غيره من سائر الاديان ولا يزال يزداد ولا ينقص .

٣٠ ـ ﴿ وعن أَبِن مسعود رضى الله عنه فى بنت وبنت ابن وأخت قضى النبى صلى الله عليه وسلم ﴿ لِلا بنيةِ النَّاسُفُ ولا بنةِ الإبنِ السُّدُسُ تكُمِلةَ الشُّلُكُيْنِ وَمَا بنِي فَلِيدُلَّا خَتِ م رواه البخارى ﴾ فيه دلالة على أن الآخت مع البنت وبنت الابن عصبة تعطى بقية الميراث وهو مجمع على أن الآخوات مع البنات عصبة وقد كان أفتى أبو موسى أن للآخت النصف ثم أمر السائل أن يسأل ابن مسعود فقضى ابن مسعود بقضاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أبو موسى لا تسألونى ما دام هذا الحبر فيكم . ضبط أثمة اللغة الحبر بكسر الحاء وفتحها ورواية المحدثين جميعاً له بفتحها قال أبو عبيد هو العالم بتحبير الكلام وتحسينه وقيل سمى حبراً لل يبقى من أثر علومه _ زاد الراغب _ في قلوب الناس ومر. آثار أفعاله الحسنة المقتدى مها .

عليه وسلم « لا يتَوَارَثُ أَهْلُ مِلْسَتِيْنِ » رواه أحمد والاربعة والترمذى وأخرجه عليه وسلم « لا يتَوَارَثُ أَهْلُ مِلْسَتِيْنِ » رواه أحمد والاربعة والترمذى وأخرجه الحاكم بلفظ أسامة وروى النسائى حديث أسامة بهذا اللفظ ﴾ والحديث دليل على أنه لا توارث بين أهل ملتين مختلفتين بالكفر أو بالإسلام والكفر وذهب الجهور إلى أن المراد بالملتين الكفر والإسلام فيكون كحديث « لا يرث المسلم الكافر الحديث ، قالوا وأما توريث ملل الكفر بعضهم من بعض فإنه ثابت ولم يقل بعموم الحديث للملل كلها إلا الاوزاعى فإنه قال لا يرث اليهودى من النصرانى ولا عكسه وكذلك سائر الملل والظاهر من الحديث مع الاوزاعى وهو مذهب الهادوية والحديث مخصص للقرآن فى قوله (يوصيكم الله فى أولادكم) فإنه عام فى الاولاد فيخص منه الولد الكافر بأنه لا يرث من أبيه المسلم والقرآن يخص بأخبار الآحاد كا عرف فى الاصول .

وعن عمران بن الحصين رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى النبي
 صلى الله عليه وسلم فقال : إن ابن ابنى مات فالى من ميراثه ؟ قال « لكَ السُّدُسُ =

فلما ولى دعاه فقال « لك سُدُسُ آخُرُ ، فلما ولى دعاه فقال « إنَّ السُدُسَ الْإَخِرَ طُعْمَة ، رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وهو من رواية الحسن البصري عن عمران وقيل إنه لم يسمع منه ﴾ قال قتادة لا أدرى مع أى شيء ورثه وقال أقل شيء ورث الجد السدس . وصورة هذه المسألة أنه ترك الميت بنتين وهذا السائل وهو الجد فللبنتين الثلثان وبتي ثلث فدفع النبي صلى الله عليه وسلم إلى السائل السدس بالفرض لأنه فرض الجد هنا ولم يدفع إليه السدس الآخر الئلا يظن أن فرضه الثلث وتركه حتى ولى أي ذهب فدعاه فقال لك سدس آخر وهو بقية التركة فلما ذهب دعاه فقال إن الآخر _ بكسر الخاء _ طعمة أي زيادة على الفرض الذي له فله سدس على الفريضة والمراد من ذلك إعلامه بأنه زائد على الفرض الذي له فله سدس فرضاً والباقي تعصيبا .

7 _ ﴿ وعن ابن بريدة عن أبيه رضى الله تعالى عنهما ﴾ هو بريدة بن الحصيب ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم جعل للجدة السدس إذا لم يكن دونها أم . رواه أبو داود والنسائى وصححه ابن خزيمة وابن الجارود وقواه ابن عدى ﴾ فيه عبد الله العتكى مختلف فيه وثقه أبو حاتم . والحديث دليل على أن ميراث الجدة السدس سواء كانت أم أم أو أم أب ويشترك فيه الجدتان فأكثر إذا استوين فإن اختلفن سقطت البعدى من الجهتين بالقربي ولا يسقطهن إلا الام والاب كل منهما يسقط من كان من جهته .

٧ ـــ ﴿ وعن المقدام بن معديكرب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « النّحالُ وارِثُ مَنْ لا وارِثَ لهُ ، أخرجه أحمد والأربعة سوى الترمذى وحسنه أبو زرعة الرازى وصححه الحاكم وابن حبان ﴾ فيه دليل على توريث الحال عند عدم من يرث من العصبة وذوى السهام والحال من ذوى الأرحام . وقد اختلف العلماء فى توريث ذوى الأرحام فذهب طائفة كثيرة من علماء الآل وغيرهم إلى توريثهم فمن خالف عمته وخالته ولا وارث له سواهما كان

للعمة النائان وللخالة الثاث واستدلوا بهذا الحديث وبقوله تعالى (وأولو الارحام بعضهم أولى ببعض) وخالفه طائفة من الأئمة وقالوا لايثبت لذوى الارحام ميراث لان الفرائض لاتثبت إلا بكتاب الله أو سنة صحيحة أو إجماع والكل مفقود هنا وأجابوا عن حديث الباب أنه نص فى الخال لا فى غيره والآية بحملة ومسمى أولى الارحام فيهما غير مسماه فى عرف الفقها، وقد وردت أحاديث بأنه لاميراث للعمة والخالة وإن كان فيها مقال لكنها معتضدة بأن الاصل عدم الميراث حتى يقوم الدليل الناهض عما ذكرناه والقائلون بأنه لاميراث لذوى الارحام يقولون يكون مال من لا وارث له لبيت المال إذا كان منتظماً وهو إذا كان فى يد إمام عادل يصرفه فى مصارفه أو كان فى البلد قاض قائم بشروط القضاء مأذون له فى النصرف فى مال المصالح دفع إليه ليصرفه فيها وتفاصيل بقية مواريث ذوى الارحام على القول به مستوفى فى كنب هذا الفن فلا نطول بها

٨ — ﴿ وعن أبى أمامة بن سهل رضى الله عنه قال كتب عمر إلى أبى عبيدة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « الله ورسوله مولى من لا وارث من لا وارث له عليه وسلم قال إن المراد بالخال فى حديث المقدام السلطان ولو كان كذلك لقال أنا وارث من لاوارث له وقد أخرج أبو داود وصححه ابن حبان ﴿ أنا وارث من لاوارث له أعقل عنه وأرثه ، فالجمع بينه وبين حديث المقدام وحديث أبى أمامة الدالين على ثبوت ميراث الحال حيث لا وارث من لا وارث له فى جميع الجهات من له أنه أراد به أنه صلى الله عليه وسلم وارث من لا وارث له فى جميع الجهات من العصبات وذوى السهام والحال والمراد من إرثه صلى الله عليه وسلم أنه يصير المال من الحال وغيره من الحال وغيره .

ه _ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴾ :

الإنا السّهَلَّ الْمَوْلُودُ ورِثَ ، رواه أبو داود وصححه ابن حبان ﴾ والاستهلال روى في تفسيره حديث مرفوع ضعيف و الاستهلال العطاس ■ أخرجه البزار وقال ابن الأثير ، استهل المولود إذا بكى عند ولادته وهو كناية عن ولادته حيا وإن لم يستهل بل وجدت منه أمارة تدل على حياته ، والحديث دليل على أنه إذا استهل السقط ثبت له حكم غيره في أنه يرث ويقاس عليه سائر الاحكام من الغسل والتكفين والصلاة عليه ويلزم من قتله القود أو الدية واختلفوا هل يكنى في الإخبار باستهلاله عدلة أو لابد من عدلتين أو أربع الأول الهادوية والثاني للهادى والثالث الشافعي وهذا الخيلاف يجرى في كل ما يتعلق بعورات النساء وأفاد مفهوم الحديث أنه إذا لم يستهل لايحكم بحياته فلا يثبت له شيء من الاحكام التي ذكرنا .

١٠ - ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • ايْسَ الْقاتِلِ مِنَ الْمِيرَاثِ شَيْءٌ * وواه النسائى والدارقطنى وقواه ابن عبد البر وأعله النسائى والصواب وقفه على عمرو ﴾ والحديث له شواهد كثيرة لاتقصر عن العمل بمجموعها وإلى ما أفاده من عدم إرث القاتل عمداً كان أو خطأ ذهب الشافعي وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر العلماء قالوا لايرث من الدية ولا من المال وذهبت الهادوية ومالك إلى أنه إن كان القتل خطأ ورث من المال دون الدية ولا يتم لحم دليل فاهض على هذه التفرقة بل أخرج البيه عن عرب خلاس أن رجلا رمى بحجر فأصاب أمه فاتت من ذلك فأراد نصيبه من ميراثها فقال له إخوته لاحق لك فارتفعوا إلى على عليه السلام فقال له على عليه السلام فقال له على عليه السلام فقال أله على عليه السلام فقال أله على عليه السلام فقال أو غرج أيضاً عن جابر بن زيد قال وأيما رجل قتل رجلا أو امرأة عمداً أو خطأ عن يرث فلا ميراث له منهما وأيما المرأة قتلت رجلا أو امرأة عمداً

أو خطأ فلا ميراث لها منهما ، وإن كان القتل عمداً فالقود إلا أن يعفو أولياء المفتول فإن عفوا فلا ميراث له من عقله ولا من ماله قضى بذلك عمر بن الخطاب وعلى وشريح وغيرهم من قضاة المسلمين .

الم الله والله وسلم يقول و مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَوِ الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَدَتِهِ مَنْ كَانَ ، رواه عليه وآله وسلم يقول و مَا أَحْرَزَ الْوَالِدُ أَو الْوَلَدُ فَهُوَ لِعَصَدَتِهِ مَنْ كَانَ ، رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن المديني وابن عبد البر ﴾ المراد بإحراز الوالد أو الولد أن ما صار مستحقا لحما من الحقوق فإنه يكون العصبة ميراثا والحديث فيه قصة ولفظه في السنن و أن رئاب بن حذيفة تزوج امرأة فولدت له ثلاثة غلة في انت أمهم فورثوها رباعها وولاء مواليها وكان عمرو بن العاص عصبة بنيها فأخرجهم إلى الشام فماتوا فقدم عمرو بن العاص ومات مولى لها وترك مالا فخاصمه إخوتها إلى عمر بن الخطاب فقال عمر قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما أحرز _ الحديث _ قال فكتب له كتاباً فيه شهادة عبد الرحمن بن عوف وزيد ابن ثابت ورجل آخر = والحديث دليل على أن الولاء لايورث وفيه خلاف وتظهر فائدة الخلاف فيها إذا أعتق رجل عبداً ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو ابنين فائدة الخلاف فيها إذا أعتق رجل عبداً ثم مات ذلك الرجل وترك أخوين أو ابنين بالتوريث ميراثه بين الابن وابن الابن أو الآخ وابن الآخ وعلى القول بعدمه يكون بالابن وحده =

17 _ ﴿ وعن عبد الله بنعمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الولاء لحمّة كاحْمة النّسبِ لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ الرواه الحاكم من طريق الشافعي عن محمد ابن الحسن عن أبي يوسف وصححه ابن حبان وأعله البيهق ﴾ وللعلماء كلام كثير في طرق الحديث وصحته وعدمها وقد تقدّم في كتاب البيع ودل على أن الولاء لا يكتسب ببيع ولا هبة ويقاس عليها سائر التمليكات من النذر والوصية لانه قد جعله كالنسب والنسب لا ينتقل ولا بغير عوض .

17 — ﴿ وعن أبى قلابة ﴾ بكسر الفاف وتخفيف اللام بعد ألفه موحدة تابعى جليل ﴿ عن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأفرَضُكُم وَيُدُ بنُ ثابتٍ ، أخرجه أحمد والآربعة سوى أبى داود وصححه والترمذى وابن حبان والحاكم وأعل بالإرسال ﴾ بأن أبا قلابة لم يسمع هذا الحديث من أنس وإن كان سماعه لغيره من الاحاديث عن أنس ثابتاً وهذا الذى ذكر قطعة من الحديث فإنه حديث طويل فيه ذكر سبعة من الصحابة يختص كل منهم بخصلة خير فذكر المصنف منه ماله تعلق بباب الفرائض لانه شهادة لزيد بن ثابت بأنه أعلم المخاطبين بالمواريث فيؤخذ منه أنه يرجع إليه عند الاختلاف واعتمده الشافعي في الفرائض ورجحه على غيره .

باب الوصايا

الوصايا جمع وصية كهدايا وهدية وهي شرعا عهد خاص يضاف إلى ما بعد الموت .

ا - ﴿ عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

« مَا حَق امْرِئ مُسْلِم له مَا ، نافية بمعنى ليس وحق اسمها وخبرها مابعد الاوالواو زائدة فى الخبر لوقوع الفصل بإلا ، قال الشافعى : معناه ما الحزم والاحتياط للسلم إلا أن تكون وصيته مكنوبة عنده إذا كان له شيء يريد أن يوصى فيه لانه لايدرى متى تأتيه منيته فتحول بينه وبين مايريد من ذلك . وقال غيره الحق لغة الشيء الثابت ويطلق شرعاً على ما يثبت به الحكم والحكم الثابت أعم من أن يكون واجباً أو مندوبا ويطلق على المباح بقلة فإن اقترن به " على " ونحوه كان ظاهراً فى الوجوب وإلا فهو على المحتمال وفى قوله « يريد أن يوصى » مايدل على أن الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند إرادته وقد أجمع المسلمون على أن الوصية ليست بواجبة عليه وإنما ذلك عند إرادته وقد أجمع المسلمون

على الأمر بها وإنما اختلفوا هل هي واجبة أم لا فذهب الجماهير إلى أنهـا مندوية وذهب داود وأهل الظاهر إلى وجومها وحكى عن الشافعي في القديم وادعي ابن عبـد البر الإجماع على عدم وجومها مستدلًا من حيث المعنى بأنه لو لم يوص لقسم جميع ماله بين ورثته بالإجماع فلوكانت الوصية واجبية لاخرج من ماله سهم ينوب عن الوصية والأقرب ما ذهب إليه الهادوية وأبو ثور من وجوبها على من عليه حق شرعى يخشى أن يضيع إن لم يوص به كوديعة ودين الله تعالى أو لآدى ومحل الوجوب فيمن عليه حق ومعه مال ولم يمكنه تخليصه إلا إذا أوصى به وما انتني فيـه واحـد من ذلك فلا وجوب ، وقوله • ليلتين ، للتقريب لا للتحديد وإلا فقـد روى ثلاث ليال وقال الطيى فى تخصيص الليلتين والثلاث تسامح فى إرادة المبالغة أى لا ينبغي أن يبيت زمانا وقد سامحناه فى الليلتين والثلاث فلا ينبغي أن يتجاوز ذلك. وروى مسلم عن ابن عمر راوى الحديث أنه قال ولم أبت ليـلة إلا ووصرتي مكنوبة عندى. وأما ما أخرجه ابن المنذر بسند صحيح عن نافع أنه قيل لان عمر في مرض موته ألا توصى قال أما مالي فالله أعلم ماكنت أصنع فيمه فيجمع بينه وبين ما قبله بأنه كان يكتب وصيته ويتعاهدها وينجز ماكان نوصي به حتى وقد عليه الموت ولم يكن له شيء يوصي به . وفي قوله « أما مالى فالله أعلم ما كنت أصنع فيه » ما يدل لهذا الجمع واستدل بقوله « مكتوبة عنــده • على جواز الاعتماد على الكتابة والخط وإن لم يقترن بشهادة وقال بعض أثمة الشافعية إن ذلك خاص بالوصية وأنه بجوز الاعتماد على الخط فيها من دون شهادة لثبوت الخبر فمها ولأنّ الوصية لما أمر الشارع بها وهي تكون بما يلزم من حقوق ولوازم كان حقها أن تجدد في الأوقات واستصحاب الإشهاد في كل لازم بريد أن يتلخص منه خشية مفاجأة الآجل متعسر بل متعبدر في بعض الأوقات فيلزم منه عدم وجود الوصية أو شرعيتها بالكتابة من دون شهادة إذ لا فائدة في ذلك وقد ثبت الأمر المذكور في الحديث بها فدل على قبولهــا من

غير شهادة وقال الجماهير : المراد مكنوبة بشرطها وهو الشهادة واستدلوا بقوله تعالى (شهادة بينكم إذا حضر أحدكم الموت) فإنه دال على اعتبار الإشهاد في الوصية وأجيب بأنه لا يلزم من ذكر الإشهاد في الآية أنها لا تصح الوصية إلا به والتحقيق أن المعتبر معرفة الخط فإذا عرف خط الموصى عمل به ومثله خط الحاكم وعليه عمل الناس قديما وحديثاً وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يبعث الكتب يدعو فيها العباد إلى الله تعالى وتقوم عليهم الحجة بذلك ولم يزل الناس يكتب بعضهم إلى بعض في المهمات من الدينيات والدنيويات ويعملون بها وعليه العمل بالوجادة كل ذلك من دون إشهاد والحديث دليل على الإيصاء بشيء يتعلق بالحقوق ونحوها لقوله «له شي. يريد أن يوصي، وأماكنب الشهادتين ونحوهما عا جرت به عادة الناس فلا يعرف فيه حديث مرفوع وإنما أخرج عبـد الرزاق بسند صحيح عن أنس موقوفًا قال : كانوا يكتبون في صدور وصاياهم : بسم الله الرحمن الرحيم . هذا ما أوصى به فلان بن فلان أنه يشهد أن لا إله إلا الله وحــده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله وأن الساعة آتية لا ريب فيها وأن الله يبعث من في القبور وأوصى من ترك من أهله أن يتقوا الله ويصلحوا ذات بينهم ويطيعوا الله ورسوله إن كانوا مؤمنين وأوصاهم بمأ أوصى به إبراهيم بنيـه ويعقوب إن الله اصطنى لـكم الدين فلا تموتن إلا وأنتم مسلمون ١ وضمير كانوا عائد إلى الصحابة إذ المخبر صحابي اختلف العلماء هل أوصى رسول الله صلى الله عليه وسلم أو لم يوص لاختلاف الروايات في ذلك فني البخاري عن ابن أبي أوفى أنه لم يوص قالوا لأنه لم يترك ما لا وأما الارض فقـد كان سبلها وأما السلاح والبغلة فقـد كان أخبر أنهـا لا تورث كا ذكره النووى وفي المغازي لابن إسحاق أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يوص عنــد موته إلا بثلاث لكل من الدراسين والرهاويين والاشعربين بجاد مائة وسق من خيسر وألا يترك في جزيرة العرب دينان وأليب ينفيذ بعث أسامة ؛ وأخرج مسلم من

حديث ابن عباس «أوصى صلى الله عليه وسلم بثلاث: أجيزوا الوفد بمثل ماكنت أجيزهم ــ الحديث ، وفى حديث ابن أبى أوفى «أوصى بكتاب الله » وفى حديث أنس عند النسائى وأحمد وابن سعد «كانت وصيته صلى الله عليه وسلم حين حضره الموت الصلاة وما ملكت أيمانكم » وقد ثبتت وصيته بالانصار وبأهل بيته ولكنها ليست عند الموت وروى غير ذلك وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أراد فى مرضه أن يكنب كنابا وهو وصيته للامة إلا أنه حيل بينه وبينه كا أخرجه المخارى .

٢ _ ﴿ عن سعد بن أبي وقاص قال قلت يا رسول الله أنا ذو مال ﴾ وقع في رواية : كثير ﴿ وَلَا يُرْثَنَى إِلَّا ابْنَةَ لَى وَاحْدَةَ أَفَانُصَدَقَ بِثُلَّتُي مَالَى قَالَ : • لا • قلت :أَفَأَتُصدق بشطر مالى ؟ قال ﴿ لا ، قلت أَفَأَتَصدق بثلثه قال : ﴿ الثُّلُثُ والثُّلْثُ كثيرٌ إنَّكَ إنْ ﴾ يروى بفتح الهمزة وكسرها فالفتح على تقــدير لام التعليل والكسر على أنهـا شرطية وجوابه خـير على تقدير فهو خـير ﴿ تَذَرُّ ورَثْتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً ﴾ جمع عائل هو الفقير ﴿ يَتَكَفَّفُونَ ﴾ يسألون ﴿ النَّاسَ ، ﴾ بأكفهم ﴿ متفق عليه ﴾ اختلف متى وقع هذا الحكم فقيل في حجة الوداع يمكة فإنه مرض سعد فعاده صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك وهو صريح في رواية الزهري وقيـل في فتح مكه أخرجه الترمذي عرب ابن عيينة واتفق الحفاظ أنه وهم وأن الأول هو الصحيح وقيل وقع ذلك فى المرتين معا وأخذ من مفهوم قوله كثير أنه لايوصي من مال قليـل روى هـذا عن على وابن عباس وعائشة وقوله • لا يرثني إلا ابنة لي • أي لا يرثني من الأولاد وإلا فإن سعدا كان من بني زهرة وهم عصبته وكان هـذا قبل أن يولد له الذكور وإلا فإنه ذكر الواقدى أنه ولد لسعد بعـد ذلك أربعة بنين وقيـل أكثر من عشرة ومن البنات ثنتا عشر بنتا وقوله ﴿ أَفَا تُصدقَ ﴾ يحتمل أنه استأذنه في تنجيز ذلك في الحال أو أراد بعد الموت إلا أنه في رواية بلفظ أوصى وهي نص في

الثاني فيحمل الأول عليه وقوله • بشطر مالي " أراد به النصف وقوله والثلث كثير يروى بالمثلثة وبالموحدة على أنه شك من الراوى وقع ذلك في البخاري ومثله وقع في النسائي وأكثر الروايات بالمثلثة ووصف الثلث بالكثرة بالنسبة إلى ما دونه . وفي فائدة وصفه بذلك احتمالان الأول بيان أن الأولى الافتصار عليه من غير زيادة وهـذا هو المتبادر وفهمه ابن عباس فقال : وددت أن الناس غضوا من الثلث إلى الربع في الوصية ؛ والثاني بيان أن التصدق بالثلث هو الأكمل أي كثير أجره ويكون من الوصف بحال المتعلق وفي الحديث دليل على منع الوصية بأكثر من الثلث لمن له وارث وعلى هـذا استقر الإجماع وإنما اختلفوا هـل يستحب الثلث أو أقل؟ فذهب ان عباس والشافعي وجماعة إلى أن المستحب ما دون الثلث لقوله والثلث كثير قال قتادة أوصى أبو بكر بالخنس وأوصى عمر بالربع والخنس أحب إلى وذهب آخرون إلى أن المستحب الثلث لقوله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ إِنَ اللَّهِ جَعَلَ لَكُمْ فَى الوصية ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم ، وسيأتي قريبا أنه حديث ضعيف والحديث ورد فيمن له وارث قأما من لا وارث له فذهب مالك إلى أنه مثل من له وارث فلا يستحب له الزيادة على الثلث وأجازت الهادوية والحنفية له الوصية بالمال كله وهو قول ابن مسعود فلو أجاز الوارث الوصية بأكثر من الثلث نفذت لإسقاطهم حقهم وإلى هـذا ذهب الجهور وخالفت الظاهرية والمزنى وسيأتي في حديث ابن عباس ﴿ إِلا أَن يَشَاءُ الوَرْثَةِ ، وأَنْهُ حَسَنَ يَعْمُلُ بِهُ نَعْمُ فَلُو رَجْعُ الوَرْثَةُ عَن الإجازة فذهب جماعة إلى أنه لا رجوع لهم فى حياة الموصى ولا بعد وفاته وقيل إن رجعوا بعد وفاته فلا يصح لأن الحق قد انقطع بالموت بخلاف حال الحياة فإنه يتجدد لهم الحق وسبب الخلاف الاختلاف في المفهوم من قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ إنك إن تذر إلى آخره ، هل يفهم منه علة المنع من الوصية بأكثر من الثلث وأن السبب في ذلك رعاية حق الوارث وأنه إذا انتني ذلك انتني الحكم

بالمنع أو أن العلة لاتتعدى الحكم أو يجعل المسلمون بمنزلة الورثة كما هو أحد قولى الشافعي والاظهر أن العلة متعدية وأنه ينتني الحديم في حق من ليس له وارث معين ٣ – ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن رجلا ﴾ جاء مبينا أنه سعد بن عبادة ﴿ أَنّي النّبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن أى افْتُلِـتَتُ ﴾ بضم المثناة بعد الفاء الساكنة وكسر اللام ﴿ نفسها ﴾ أخذت فلتة ﴿ ولم توص وأظنها لو تدكلمت تصدقت أفلها أجر إن تصدقت عنها؟ قال ﴿ نَعَمْ * متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ في الحديث دليل على أن الصدقة من الولد تلحق الميت ولا يعارضه قوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) لثبوت حديث ﴿ إن أولادكم من كسبكم ، ونحوه فولده من سعيه وثبوت ﴿ أو ولد صالح يدعو له * وقدمنا الكلام في ذلك في آخر كتاب الجنائز

٤ ــ ﴿ وعن أَبِي أَمَامَةُ البَاهِلِي رَضَى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و إِنَّ الله قد ُ أَعْطَى كُلَّ ذِى حَقِّ حَقَّهُ فَلَا وَصِيَّةً لِوَارِثٍ . . رواه أحمد والآربعة إلا النسائي وحسنه أحمد والترمذي وقواه ابن خزيمة وابن الجارود ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس وزاد في آخره : أن يشاء الورثة وإسناده حسن ﴾ وفي الباب عن عمرو بن خارجة عند الترمذي والنسائي وعن أنس عن ابن ماجه وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عند الدارقطني وعن جابر عنده أيضاً وقال الصواب إرساله وعن على عند ابن أبي شيبة ولا يخلو إسناد كل واحد منها عرب مقال لكن مجموعها ينهض على العمل به بل جزم الشافعي في الأم أن هذا المتن متواتر فإنه قال إنه نقل كافة عن كافة وهو أقوى من نقل واحد . قلت : الاقرب وجوب العمل به لتعدد طرقه ولما قاله الشافعي وإن نازع في تواتره الفخر الرازي ولا يضر ذلك بثبوته فإنه متلق بالقبول من الامة كما عرف وقد ترجم له البخاري فقال و باب لاوصية لوارث ، وكأنه لم يثبت غلى شرطه فلم يخرجه ولكنه أخرج بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن يثبت غلى شرطه فلم يخرجه ولكنه أخرج بعده عن عطاء بن أبي رباح عن ابن

عباس موقوفا في تفسير الآية وله حكم المرفوع. والحديث دليل على منع الوصية للوارث وهو قول الجماهير من العلماء وذهب الهادي وجماعة إلى جوازها مستدلين بقوله تعالى (كتب عليكم إذا حضر أحدكم الموت) الآية قالوا ونسخ الوجوب لاينافى بقاء الجواز قلنا نعم لو لم يرد هذا الحديث فإنه ناف لجوازها إذ وجوبها قد علم نسخه من آية المواريث كما قال ابن عباس كان المال للولد والوصية للوالدين فنسخ الله سبحانه من ذلك ما أحب فجعل الذكر مثل حظ الانثمين وجعل للأبوين لكل واحد منهما السدس وجعل للمرأة الثمن والربع وللزوج الشطر والربع وقوله • إلا أن يشاء الورثة ، دل على أنها تصح وتنفيذ الوصية للوارث إن أجازها الورثة وتقدم الكلام في إجازة الورثة مازاد على الثلث هل ينفذ بها أو لا وأن الظاهرية ذهبت إلى أنه لا أثر لإجازتها والظاهر معهم لانه صلى الله عليه وآله وسلم لما نهى عن الوصية للوارث قيدها بقوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءُ الْوَرُّنَّةِ ، وأَطْلَقَ لَمَا منع عن الوصية بالزائد على الثلث وليس لنا تقييد ما أطلقه ومن قيد هنالك قال إنه يؤخذ القيد من التعليل بقوله : إنك إن تذر الخ. فإنه دل على أن المنع من الزيادة على الثلث كان مراعاة لحق الورثة فإن أجازوا سقط حقهم ولا يخلو عن قوة. هذا في الوصية للوارث . واختلفوا إذا أقرّ المريض للوارث بشيّ من ماله فأجازه الأوزاعي وجماعة مطلقا وقال أحمد لايجوز إقرار المريض لوارثه مطلقا واحتج بأنه لايؤمن بعد المنع من الوصية لوارثه أن يجعلها إقراراً واحتج الاول بما يتضمن الجواب عن هذه الحجة فقال إن التهمة في حق المحتضر بعيدة وبأنه وقع الاتفاق أنه لو أقر بوارث آخر صح إقراره مع أنه يتضمن الإقرار بالمال وبأن مدار الأحكام على الظاهر فلا يترك إقراره للظن المحتمل فإن أمره إلى الله . قلت : وهذا القول أقوى دليلا واستثنى مالك ما إذا أقر لبنته ومعها من يشاركها من غير الولد كابن العم قال لأنه يتهم في أنه يزيد لابنته وينقص ابن العم وكذلك استثنى ما إذا أقر لزوجته المعروف بمحبته لها وميله إليها وكان بينه وبين ولده

من غيرها تباعد لاسيما إذا كان له منها ولد فى تلك الحال . قلت : والاحسن ماقيل عن بعض الممالكية واختاره الروياني من الشافعية أن مدار الامر على التهمة وعدمها فإن فقدت جاز وإلا فلا وهى تعرف بقرائن الاحوال وغيرها وعن بعض الفقهاء أنه لايصح إقراره إلا للزوجة بمهرها .

■ _ ﴿ وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " إنَّ اللَّهَ تَصَدَّقَ عَلَيْكُم ْ بثُلُثِ أَمْوَالِكُم ْ عِنْـدَ وَفَاتِكُم ْ زَيَادَةً في حَسَناتِكُمْ ، رواه الدارقطني وأخرجه أحمد والبزار من حديث أبي الدرداء وابن ماجه من حديث أبي هربرة وكلها ضعيفة لكن قد يقوى بعضها بعضا ﴾ وذلك لأن في إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان وإن كان لهم في رواية إسماعيل تفصيل معروف. والحديث دليل على شرعية الوصية بالثلث وأنه لا يمنع منه الميت وظاهره الإطلاق في حق من له مال كثير ومن قل ماله وسواء كانت لوارث أو غيره ولكن يقيده ما سلف مر. ﴿ الْاحاديث الَّتَّي هَيِّ أصح منه فلا تنفذ للوارث وإليه ذهب الفقهاء الاربعة وغيرهم والمؤبد بالله وروى عن زبد بن على وذهبت الهـادوية إلى تفوذها للوارث وادعى فيــه إجماع أهل البيت ولا يصح هـذا . واعـلم أن قوله تعـالي (من بعد وصية يوصي بهـا أو دين) يقتضي ظاهره أنه يخرج الدين والوصية من تركة الميت على سواء فتشارك الوصية الدين إذا استغرق المال وقد اتفق العلماء على أنه يقدّم إخراج الدن على الوصية لما أخرجه أحمد والترمذي وغيرهما من حديث علىّ عليه السلام مر. _ روانة الحارث الاعور عنه قال • قضي محمد صلى الله عليه وسلم أن الدين قبـل الوصية وأنتم تقرءون الوصية قبـل الدين ، وعلقه البخارى وإسناده ضعيف لكن قال الترمذي العمل عليه عند أهـل العـلم وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتصاده بالاتفاق على مقتضاه وقد أورد له شاهداً ولم يختلف العلماء أن الدين يقدم على الوصية . فإن قيل فإذا كان الأمر مكذا فيلم قدمت الوصية على الدين في الآية . قلت : أجاب السهيلي بأنها لما كانت الوصية تقع على وجه البر والصلة والدين بقع بتعدى الميت بحسب الاغلب بدأ بالوصية لكونها أفضل وأجاب غيره بأنها قدمت الوصية لانها شيء يؤخذ بغير عوض والدين يؤخذ بعوض فكان إخراج الوصية أشق على الوارث من إخراج الدين وكان أداؤها مظنة التفريط بخلاف الدين فقدمت الوصية لذلك ولانها حظ الفقير والمسكين عالماً والدين حظ الغريم يطلبه بقوة وله مقال ولان الوصية ينشها الموصى من قبل نفسه فقدمت تحريضاً على العمل بها بخلاف الدين فإنه مطلوب منه ذكر أو لم يذكر أو لان الوصية عكنة من كل أحد تتعلق بذمته إما ندباً أو وجوباً فيشترك فيها جميع المخاطبين وتقع بالمال وبالعمل وقل من يخلو عن ذلك بخلاف الدين وما يكثر وقوعه أهم بأن يذكر أولا عما يقل وقوعه .

باب الوديعــة

الوديعة هي العين التي يضعها مالكها أو نائبه عند آخر ليحفظها وهي مندوبة إذا وثق من نفسه بالامانة لقوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى) وقوله صلى الله عليه وآله وسلم والله في عون العبد مهاكان العبد في عون أخيه ، أخرجه مسلم وقد تكون واجبة إذا لم يكن من يصلح لها غيره وخاف الهلاك عليها إن لم يقبلها .

ا _ (عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: « مَنْ أُودعَ ودِيعَةً فلَـيْسَ عَليْهِ ضَمَانٌ ، . أخرجه ابن ماجه وإسناده ضعيف ﴾ وذلك أن فى رواته المثنى بن الصباح وهو متروك وأخرجه الدارقطنى بلفظ ، ليس على المستعير غير المغل ضمان ولا على المستودع غير المغل ضمان ، وفى إسناده ضعيفان . قال الدارقطنى وإنما يروى هذا عن شريح غير مرفوع وفسر المغل فى رواية الدارقطنى بالخائن وقيل هو المستغل . وفى الباب

آثار عن أبي بكر وعلى وابن مسعود وجابر أن الوديعة أمانة وفي بعضها مقال. ويغنى عن ذلك الإجماع فإنه وقع على أنه ليس على الوديع ضمان إلا ما يروى عن الحسن البصرى أنه إذا اشترط عليه الضمان فإنه يضمن وقد تؤول بأنه مع النفريط والوديعة قد تكون باللفظ كاستودعتك ونحوه من الالفاظ الدالة على الاستحفاظ ويكنى القبول لفظا وقد تكون بغير لفظ كأن يضع في حانوته وهو حاضر ولم يمنعه من ذلك أو في المسجد وهو غير مصل وأما إذا كان في الصلاة فلا لانه لا يمكنه إظهار الكراهة. وفي باب الوديعة تفاصيل في الفروع كثيرة. قوله (وباب قسم الصدقات) بين الاصناف الثمانية (تقدم في آخر الزكاة) وهو أليق بالاتصال به (وباب قسم الفي، والغنيمة يأتي عقب الجهاد إن شاء الله) وهو أولى بأن يلي الجهاد لانه من توابعه وإنما ذكر المصنف هذا لانها جرت عادة كتب فروع الشافعية على حمل هذين البابين قبيل كتاب النكاح والمصنف خالفهم فألحقهما بما هو أليق بهما.

كتاب النظاح

النكاح لغة الضم والتداخل ويستعمل فى الوطء: وفى العقد قيل مجاز من إطلاق اسم المسبب على السبب وقيل إنه حقيقة فيهما وهو مراد من قال إنه مشترط فيهما وأكثر استعاله فى العقد فقيل إنه فيه حقيقة شرعية ولم يرد فى الكتاب العزيز إلا فى العقد .

١ – ﴿ عَنِ أَنِ مُسْعُودُ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ ! قَالَ لَنَا رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ يَا مَعْشَرَ الشَّبَابِ مَنِ الْمُتطاعَ مِنْكُمُ ۖ الْبَاءَةَ ﴾ بالباء والموحدة والهمزة والمد ﴿ فَلْسَتَزَوَّجُ فَإِنَّهُ أَغَضَّ لِلْبَصِرِ وأَحْصَنُ لِلْفَرْجِ وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَعَلَيْهِ بِالصُّوْمِ فَإِنَّهُ لَهُ وَجَاءٌ ، ﴾ بكسر الواو والجيم والمد ﴿ مَتْفَقَ عَلَيْهِ ﴾ وقع الخطاب منه للشباب لأنه مظنة الشهوة للنساء . واختلف العلماء في المراد بالباءة والأصح أن المراد بها الجماع فتقديره من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة النكاح فليتزوج ومرن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنته فعليه بالصوم ليدفع شهوته ويقطع شر مائه كما يقطع الوجاء ووقع في رواية ابن حبان مدرجا تفسير الوجاء بأنه الإخصاء وقيـل الوجاء رض الخصيتين والإخصاء سـلبهما . والمراد أن الصوم كالوجاء والامر بالتزوج يقتضي وجوبه مع القدرة على تحصيل مؤنته وإلى الوجوب ذهب داود وهو رواية عن أحمد وقال ابن حزم وفرض على كل قادر على الوطء إن وجد أن يتزوج أو يتسرى فإن عجز عن ذلك فليكثر من الصوم وقال إنه قول جماعة من السلف وذهب الجهور إلى أن الامر للندب مستدلين بأنه تصالى خبير بين النزوج والتسرى بقوله (فواحدة أو ما ملكت أيمانكم) والتسرى لا بحب إجماعا فكذا النكاح لأنه لا تخيير بين واجب وغير واجب إلا أن دعوى الإجماع غير صحيحة لحلاف داود وابن حزم وذكر ابن دقيق العيد أن من الفقهاء من قال بالوجوب على من خاف العنت وقدر على النكاح وتعذر عليه التسرى وكذا حكاه القرطى فيجب على من لا يقدر على ترك الزنا إلا به ثم ذكر من يحرم عليه ويكره ويندب له ويباح فيحرم على من يخل بالزوجة في الوطء والإنفاق مع قدرته عليه وتوقانه إليه ويكره في حق مثل هذا حيث لا إضرار بالزوجة والإباحة فيما إذا انتفت الدواعي والموانع وينبدب في حق كل من يرجى منه النسل ولو لم يكن له في الوطء شهوة لفوله صلى الله عليه وسلم · فإنى مكاثر بكم الامم ، ولظواهر الحث على النكاح والامر به وقوله · فعليه بالصوم " إغراء بلزوم الصوم وضمير عليه يعود إلى " من ، فهو مخاطب في المعني وإنما جعل الصوم وجاء لانه بتقليل الطعام والشراب يحصل للنفس انكسار عن الشهوة ولسر جعله الله تعالى في الصوم فلا ينفع تقليل الطعام وحده من دون صوم واستدل به الخطابي على جواز النداوي لقطع الشهوة بالادوية وحكاه البغوي في شرح السنة ولكن ينبغي أن يحمل على دواء يسكن الشهوة ولا يقطعها بالأصالة لآنه قد يقوى على وجدان مؤن النكاح بل قد وعد الله من يستعف أن يغنيه من فضله لانه جعل الإغناء غاية للاستعفاف ولانهم اتفقوا على منع الجب والإخصاء (١) فيلحق بذلك ما في معناه وفيـه الحث على تحصيل ما يغض به البصر ويحصن الفرج وفيـه أنه لا يتكلف للنكاح بغير الممكن كالاستدانة واستدل به العراقي على أن التشريك في العبادة لا يضر بخلاف الرياء لكنه يقال إن كان المشرك عبادة كالمشرك فيه فإنه لا يضر فإنه يحصل بالصوم تحصين الفرج وغض البصر وأما تشريك المباح كما لو دخل إلى الصلاة لترك خطاب من يحل خطابه فهو محل نظر يحتمل القياس على ما ذكر ويحتمل عدم صحة القياس نعم إن دخل في الصلاة لترك الخوض في الباطل أو الغيبة وسماعها كان مقصداً صحيحاً . واستدل به بعض المــالـكـة على تحريم الاستمناء لأنه لوكان مباحا لارشد إليه لأنه أسهل وقد أباح الاستمناء بعض الحنابلة وبعض الحنفية .

⁽١) قوله الإخصاء محرف والتصويب الخصاء كنذا في المختار اه.

٣ _ ﴿ وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم حمد الله وأثنى عليه وقال « لَكِلِّني أَنَا أُصَلِّي وأَنَامُ وأَصُومُ وأُفْطِرُ وأَ تَزَوَّجُ النِّسَاء فَمَنْ رَغْبَ عَنْ سُنَّتَى فَلْيُسَ مِنِّي . مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ هذا اللفظ لمسلم وللحديث سبب وهو أنه قال أنس • جاء ثلاثة رهط إلى بيوت أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسألون عن عبادته صلى الله عليه وآله وسلم فلما أخبروا كأنهم تقالوها فقالوا أين نحن من رسـول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر الله له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر فقال أحدهم أما أنا فإنى أصلى الليل أبدأ وقال آخر وأنا أصوم الدهر ولا أفطر وقال آخر وأنا أعتزل النساء فلا أتزوج فجاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إليهم فقال أنتم قلتم كذا وكذا؟ أما والله إنى لاخشاكم لله وأتقاكم له ولكني أنا أصلي وأنام وأصوم ـ الحديث ، وهو دليل على أن المشروع هو الاقتصاد فى العبادات دون الانهماك والإضرار بالنفس وهجر المألوفات كلها وأن هـذه الملة المحمدية مبنية شريعتها على الاقتصاد والتسهيل والتيسير وعـدم التعسـير (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) قال الطبرى: في الحديث الرد على من منع استعال الحلال من الطبيات مأكلا وملبساً . قال القاضي عياض : هـذا ممـا اختلف فيه السلف فمنهم من ذهب إلى ما قاله الطبرى ومنهم من عكس واستدل بقوله تعالى (أذهبتم طيباتكم في حياتكم الدنيا) قال والحق أن الآية في الكفار وقد أخذ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالأمرين والاولى التوسط فى الامور وعـدم الإفراط في ملازمة الظيبات فإنه يؤدي إلى الثرفه والبطر ولا يأمن من الوقوع في الشبهات فإن من اعتاد ذلك قد لا يجده أحيانًا فلا يستطيع الصبر عنه فيقع فى المحظور كما أن من منع مرب تناول ذلك أحيانًا قد يفضى به إلى التنطع وهو التكلف المؤدى إلى الخروج عن السنة المنهى عنه ويرد عليـه صريح قوله تعالى (قل من حرّم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق) كما أن الآخذ بالثشديد في العبادة يؤدي إلى الملل القاطع لأصلها وملازمة الاقتصار على

الفرائض مثلا وترك النفل يفضى إلى البطالة وعدم النشاط إلى العبادة وخيار الأمور أوسطها وأراد صلى الله عليه وسلم بقوله • فمن رغب غن سنتى ، عن طريقتى • فليس من أهل الحنيفية السهلة بل الذى يتعين عليه أن يفطر ليقوى على الصوم وينام ليقوى على القيام وينكح النساء ليعف نظره وفرجه وقيل إن أراد من خالف هديه صلى الله غليه وسلم وطريقته أن الذى أتى به من العبادة أرجح عما كان غليه صلى الله عليه وسلم فعنى «ليس منى» أى ليس من أهل ملتى لأن اعتقاد ذلك يؤدى إلى الكفر

٣ - ﴿ وعنه ﴾ أى عن أنس ﴿ قال كان الذي صلى الله عليه وسلم يأمرنا بالباءة وينهى عن التبتل نهيا شديدا ويقول • تَزَوَّجُوا الْوَلُود الْوَدُودَ فَإِنِّى مُكَاثِرٌ بِكُمُ اللَّانَبِيَاء يَوْمَ الْقِيَامَةِ • رواه أحمد وصححه ابن حبان وله شاهد عند أبى داود والنساق وأبن حبان أيضاً من حديث معقل بن يسار ﴾ التبتل الانقطاع عن النساء وترك النكاح انقطاع إلى عبادة الله وأصل البتل القطع ومنه قيسل لمربم البتول ولفاطمة عليها السلام البتول لانقطاعهما عن نساء زمانهما دينا وفضلا ورغبة في الآخرة . والمرأة الولود كثيرة الولادة ويعرف ذلك في البكر بحال قرابها والودود المحبوبة بكثرة ماهي عليه من خصال الخير وحسن الخلق والتحبب إلى زوجها . والمكاثرة المفاخرة وفه جوازها في الدار الآخرة ووجه ذلك أن من أمته أكثر فثوابه أكثر لآن له مثل أجر من تبعه

٤ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال " تُنكَحُ الْمَرْأَةُ ﴾ أى الذي يرغب في نكاحها ويدعو إليه خصال أربع ﴿ لمَالَهَا ولِحَسَمِا ولِجَمَالَهَا ولِدِينِهَا فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَربَتْ يَدَاكَ " متفق عليه ﴾ بين الشيخين ﴿ مع بقية السبعة الذين تقدّم ذكرهم في خطبة الكتاب ﴾ الحديث إخبار أن الذي يدعو الرجال إلى النزوج أحد هذه الاربع وآخرها عندهم ذات الدين فأمرهم صلى الله عليه وسلم أنهم إذا وجدوا ذات الدين فلا يعدلوا عنها وقد ورد النهي

عن نكاح المرأة لغير دينها فأخرج ابن ماجه والبزار والبيهق من حديث عبد الله بن عمرو مرفوعا « لاتنكحوا النساء لحسنهن فلعله يرديهن ولا لمالهن فلعله يطغيهن وانكحوهن للدين ، ولامة سودا، خرقاء ذات دين أفضل و وورد في صفة خير النساء ما أخرجه النسائي عن أبي هريرة رضى الله عنه أنه قال ، قيل يارسول الله أى النساء خير ؟ قال التي تسره إن نظر وتطيعه إن أمر ولا تخالفه في نفسها وما لها يما يكره ، والحسب هو الفعل الجميل للرجل وآبائه وقد فسر الحسب بالمال في الحديث الذي أخرجه الترمذي وحسنه من حديث سمرة مرفوعا « الحسب المال ؛ والكرم التقوى ، إلا أنه لا يراد به المال في حديث الباب لذكره بجنبه فالمراد فيه المعنى الاول ودل الحديث على أن مصاحبة أهل الدين في كل شيء هي الأولى لأن مصاحبهم يستفيد من أخلاقهم وبركتهم وطرائقهم ولا سيا الزوجة فهي أولى من يعتبر دينه لانها ضجيعته وأم أولاده وأمينته ولا سيا الزوجة فهي أولى من يعتبر دينه لانها ضجيعته وأم أولاده وأمينته على ماله ومنزلته وعلى نفسها وقوله «تربت يداك ، أى التصقت بالتراب من الفقر وهذه الكلمة خارجة مخرج ما يعتاده الناس في الخاطبات لا أنه صلى الله عليه وسلم قصد بها الدعاء

- ﴿ وعنه ﴾ أى أبي هريرة رضى الله عنه ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا رفا ﴾ بالراء وتشديد الفاء فألف مقصورة ﴿ إنسانا إذا تزوج قال • بَارَكَ اللهُ لك وبَارَكَ عَلَيْكَ وَجَمَعَ بَيْنَكُما في خَيْرِ * رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن خزيمة وابن حبان ﴾ الرفاء الموافقة وحسن المعاشرة وهو من رفأ الثوب وقيل من رفوت الرجل إذا سكنت مابه من روع فالمراد إذا دعا صلى الله عليه وسلم للمتزوج بالموافقة بينه وبين أهله وحسن العشرة بينهما قال ذلك وقد أخرج بتى بن مخلد عن رجل من بني تميم قال : كنا نقول في الجاهلية بالرفاء والبنين فعلمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال قولوا : - الحديث وأخرج مسلم من حديث جابر : أنه صلى الله عليه وسلم قال له تزوجت قال وأخرج مسلم من حديث جابر : أنه صلى الله عليه وسلم قال له تزوجت قال

نعم قال بارك الله لك = وزاد الدارى • وبارك عليك = وفيه أن الدعاء للمتزوج سنة فيسن له أن يفعل ويدعو بما أقاده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم • إذا أفاد أحدكم امرأة أو خادما أو دابة فليأخذ بناصيتها وليقل اللهم إنى أسألك خيرها وخير ماجبلت عليه وأعوذ بك من شرها وشر ماجبلت عليه = رواه أبو داود والنسائى وابن ماجه .

7 _ ﴿ وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم • التشهد في الحاجة ﴾ زاد فيه ابن كثير في الإرشاد في السكاح وغيره ﴿ إِنَّ الْحَمْدَ للهِ تَحْمَدُهُ و نَسْتَغِينُهُ و نَسْتَغْفِرُهُ و نَعُوذُ بِاللهِ مِنْ شُرُورٍ أَ نَفُيسنا مَنْ مَهْدِ اللهُ فَلَا مُصِلًا لَهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ اللهُ وَاللهُ وَاللهُ اللهُ فَلَا مَادِي لَهُ وَأَشْهَدُ أَنْ لا إِلهَ إِلّهَ اللهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ لا إِللهَ الله وَأَشْهَدُ أَنَّ وَللهِ وَسِنه الترمذي والحالم ﴾ والآيات (يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة _ إلى رقيبا) والثانية (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته _ إلى آخرها) والثالثة وفي الإرشاد لابن كثير عد الآيات في نفس الحديث وقوله * في الحاجة ، عام لكل حاجة ومنها النكاح وقد صرح به رواية كا ذكرناه وأخرج البهتي أنه قال شعبة قلت لابي إسخاق هذه في خطبة النكاح وغيرها قال في كل حاجة وفيه دلالة على سفية وذهبت الظاهرية إلى أنها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو عوانة وترجم في صحيحه وذهبت الظاهرية إلى أنها واجبة ووافقهم من الشافعية أبو عوانة وترجم في صحيحه عدم الوجوب الخطبة عند العقد * ويأني في شرح الحديث التاسع ما يدل على عدم الوجوب .

٧ ـــ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إِذَا خَطَبَ أَحَدُكُم الْمَرْأَةَ فإن اسْتَطاعَ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْنُحُوهُ إِلَى نِيْظُرَ مِنْهَا إِلَى مَا يَدْنُحُوهُ إِلَى نِيْطُرِجَهَا فَا يَنْعُمَلُ * ﴾ وتمامه: قال جابر فخطبت جارية فيكنت أتخبأ لها حتى رأيت

منها ما دعاني إلى نكاحها فتزوجتها ﴿ رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات وصححه الحاكم وله شاهد عند الترمذي والنسائي عن المغيرة ﴾ ولفظه أنه قال له وقد خطب امرأة وانظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما ، ﴿ وعند ابن ماجه وابن حبان من حديث محمد بن مسلمة ولمسلم عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل تروج امرأة : أي أراد ذلك • أَنْظَرْتَ إليْهَا ؟ ، قال لا قال • آ ذُهَبْ فَانْظُرْ إليْهَا ، ﴾ دلت الاحاديث على أنه يندب تقديم النظر إلى من يريد نكاحها وهو قول جماهير العلماء والنظر إلى الوجه والكفين لآنه يستدل بالوجه على الجمال أو ضده والكفين على خصوبة البدن أو عدمها وقال الاوزاعي ينظر إلى مواضع اللحم وقال داود ينظر إلى جميع بدنها والحديث مطلق فنظر إلى ما يحصل له المقصود بالنظر إليه ويدل على فهم الصحابة لذلك ما رواه عبد الرزاق وسعيد بن منصور أن عمر كشف عن ساق أم كلثوم بنت على لما بعث بها إليه لينظرها ولا يشترط رضا المرأة بذلك النظر بل له أن يفعل ذلك على غفلتها كما قعله جابر قال أصحاب الشافعي ينبغي أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى إن كرهها تركها من غير إيذا. بخلافه بعد الخطبة وإذا لم يمكنه النظر إليها استحب له أن يبعث امرأة يثق بها تنظر إلبها وتخبره بصفتها فقد روى أنس أنه صلى الله عليه وسلم بعث أم سليم إلى امرأة نقال • انظرى إلى عرقوبها وشمى معاطفها ، أخرجه أحمد والطبراني والحاكم والبيهتي وفيه كلام وفي رواية «شمي عوارضهــا ، وهي الاستنان التي في عرض الفم وهي ما بين الثنايا والاضراس واحدها عارض والمراد اختبار رائحة النكهة. وأما المعاطف فهي ناحيتا العنق ويثبت مثل هذا الحكم للمرأة فإنها تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه ما يعجبه منهاكذا قيل ولم يرد به حديث. والاصل تحريم نظر الاجنى والاجنبية إلا بدليل كالدليل على جواز نظر الرجل لمن ريد خطبتها .

٨ ــ ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

« لاَ يَغْطُبُ أَحَدُكُمْ عَلَى خِطْبَةِ أَخِيهِ » ﴾ تقدم أنها بكسر الخا. ﴿ حَتَّى بِنْرُكُ الخاطِبُ قَبْلَهُ أَوْ يَأْذَنَ لَهُ ، مَنْفَقَ عليه واللَّفظ للبخاري ﴾ النهي أصله التحريم إلا لدليل يصرفه عنه وادعى النووى الإجماع على أنه له وقال الخطابي النهي للتأديب وليس للتحريم وظاهره أنه منهى عنه سواء أجيب الحاطب أم لا وقدمنا في البيع أنه لا يحرم إلا بعد الإجابة والدليلحديث فاطمة بنت قيس وتقدم ، والإجماع قائم على تحريمه بعد الإجابة والإجابة من المرأة المكلفة في الكفء ومن ولى الصغيرة وأما غير الكفء فلابد من إذن الولى على القول بأن له المنع وهذا فى الإجابة الصريحة وأما إذا كانت غير صريحة فالاصح عدم التحريم وكذلك إذا لم يحصل ردٌّ ولا إجابة ، ونص الشافعي أنسكوت البكر رضا بالخاطب فهو إجابة. وأما العقد مع تحريم الخطبة فقال الجهور يصح وقال داود يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده وقوله « أو يأذن له = دل على أنه يجوز له الخطبة بعد الإذن وجوازها للىأذون له بالنص ولغيره بالإلحاق لأن إذنه قد دل على إضرابه فتجوز خطبتها لكل من يريد نكاحها وتقدم الكلام على قوله • أخيه ، وأنه أفاد التحريم على خطبة المسلم لا على خطبة الكافر وتقدم الخلاف فيه . وأما إذا كان الخاطب فاسقا فهل يجوز للعفيف الخطبة على خطبته قال الأمير الحسين في الشفاء إنه يجوز الخطبة على خطبة الفاسق ونقل عن ابن القاسم صاحب مالك ورجحه ابن العربي وهو قريب فيما إذاكانت المخطوبة عفيفة فيكون الفاسق غير كف. لها فتكون خطبته كلا خطبة ولم يعتبر الجمهور بذلك إذا صدرت عنها علامة القبول.

وعن سهل بن سعد الساعدى رضى الله عنه قال جاءت امرأة ﴾ قال المصنف فى الفتح لم أقف على اسمها ﴿ إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله جئت أهب لك نفسى ﴾ أى أمر نفسى لان الحرّ لا تملك رقبته ﴿ فنظر إليها رسول الله صلى الله عليه وسلم فصعد النظر فيها وصوّبه ﴾ فى النهاية : ومنه الحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلاى وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة الحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلاى وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة الحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلاى وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة الحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلاى وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة الحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلاى وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة الحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلاى وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة المحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلان وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة المحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلان وأسفلى وتأملنى وهو من أدلة المحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلان وأسفل وتأملنى وهو من أدلة المحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلان وأسفل المحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلان وأسفل الله وحرّب الله وحرّب الله وحرّب المحديث فصعد في النظر وصوّبه أى نظر أعلان وأسفل وتأملنى وأسفل الله وحرّب الله وحرّب الله وحرّب الله وحرّب الله وحرّب اله وحرّب الله وحرّب اله وحرّب الله وحرّب اله وحرّب الله وحرّب

جواز النظر إلى من يريد زواجها وقال المصنف إنه تحرر غنده أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان لا يحرم عليه النظر إلى المؤمنات الاجنبيات بخلاف غيره ﴿ ثُمَّ طأطأ رأسه فلما رأت المرأة أنه لم يقض فيها شيئًا جلست فقام رجل من الصحابة قال المصنف لم أقف على اسمه ﴿ فقال يا رسول الله إن لم يكن لك بها حاجة فزوّجنيها فقال ﴿ فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ ، فقال : لا والله يا رسول الله قال ﴿ ٱ ذْهَبْ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا ؟ ، فذهب ثم رجع فقال : لا والله ما وجدت شيئًا . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ انْظُرْ ولَوْ خَاتَّمَـًا ﴾ أي ولو نظرت خاتمـًا ﴿ مِنْ حَدِيدٍ ، قَدْهُب ثُم رَجْع فقال : لا والله يارسول الله ولاخاتما من حديد﴾ أي موجود فحاتم مبتدأ حذف خبره ﴿ ولكن هذا إزاري قال ﴾ سهل بن سعد الراوي ﴿ ماله ردا. فلها نصفه . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَا تَصْنُعُ بِإِزَارِكَ ؟ إِنْ لبسته ﴾ أي كله ﴿ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا مِنْهُ شَيْ ۖ وإنْ لبستُهُ ﴾ أي كله ﴿ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ مِنْهُ شَيْءٌ ﴾ ولعله بهذا الجواب بين له أن قسمة الرداء لا تنفعه ولا تنفع المرأة ﴿ فجلس الرجل حتى إذا طال مجلسه قام فرآه رسول الله صلى الله عليه وسلم موليا فأمر به فدعى به فلما جاء قال « مَاذَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، قال معي سورة كذا وسورة كذا عدَّدها فقال « تَقْرَؤُكُهُنَّ عَنْ ظَهْرِ قَلْبِكَ ؟ ، قال : نعم . قال • ٱذْهَبْ فَقَدْ مَلَّكُتُكُهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، متفق عليه واللفظ لمسلم وفى رواية قال ﴿ الْنَطَلِيْقُ فَقَـدٌ زَوَّ جُتُكَهَا فَعَلِّمَا مِنَ الْقُرْآنِ ، وَفَى رَوَايَةَ للبخارِي ﴿ أَمْكَنَّا كَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ولا بي داود عن أبي هريرة قال ﴾ أي رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ﴿ مَا تَحْفَظُ ؟ ، قال سورة البقرة والتي تليما قال ﴿ قُمْ فَعَلَّهَا عِشْرِينَ آيةً ، ﴾ دل الحديث على مسائل عديدة وقد تتبعها ابن التين وفال هـذه إحـدى وعشرين فائدة بؤب البخاري على أكثرها . قلت ولنأت بأنفسها وأوضحها . الاولى : جواز عرض المرأة نفسها على رجل من أهل الصلاح وجواز النظر من الرجل وإن لم يكن خاطبًا لإرادةِ البَرْقِجِ يريد أنه ليس جوازِ النظرِ خاصا للخاطب بل يجوز لمن تخطبه المرأة فإن نظره صلى الله عليه وسلم إليها أنه أراد زواجها بعد عرضها عليه نفسها وكأنها لم تعجبه فأضرب عنها . والثانية : ولاية الإمام على المرأة التي لاقريب لها إذا أذنت إلا أن في بعض ألفاظ الحديث أنها فوضت أمرها إليه وذلك توكيل وأنه يعقد للمرأة من غير سؤال عرب ولها هل هو موجود أو لا ، حاضر أو لا ، ولا سؤالها هل هي في عصمة رجل أو عدمه . قال الخطابي وإلى هذا ذهب جماعة حملا على ظاهر الحال . وعند الهادوية أنها تحلف الغريبة احتياطاً . الثالثة : أن الهبة لا تثبت بالقبول . الرابعة : أنه لابد من الصداق في النكاح وأنه يصح أن يكون شيئاً يسيراً فإن قوله ولو خاتمًا من حديد مبالغة فى تقليله فيصح بكل ماثراضي عليه الزوجان أو من إليه ولانة العقد بمـا فيه منفعة وضابطه أن كل مايصلح أن يكون قيمة وثمنا لشيء يصح أن يكون مهرا ونقل القاضي عياض الإجماع على أنه لايصح أن يكون بما لاقيمة له ولا يحل به النكاح وقال ابن حزم يصح بكل ما يسمى شيئاً ولو حية من شعير لقوله صلم الله عليه وسلم هل تجد شيئًا وأجيب بأن قوله صلى الله عليه وسلم ولو خاتمـاً من حديد مبالغة في التقليل وله قيمة وبأن قوله في الحديث من استطاع منكم الباءة ومن لم يستطع دل على أنه شيء لايستطيعه كل واحد وحبة الشعير مستطاعة لكل أحد وكذلك قوله تعالى (ومن لم يستطع منكم طولا) وقوله تعالى (أن تبتغوا بأموالـكم) دال على اعتبار المـالية في الصداق حتى قال بعضهم أقله خمسون وقيل أربعون وقيل خمسة دراهم وإن كانت هذه التقادير لا دليل على اعتبارها بخصوصها والحق أنه يصح بما يكون له قيمة وإن تحقرت والاحاديث والآيات يحتمل أنها خرجت مخرج الغالب وأنه لايقع الرضآ هنا من الزوجة إلا بكونه مالا له صورة ولا يطيق كل أحد تحصيله . الحامسة : أنه ينبغي ذكر الصداق في العقد لأنه أقطع للنزاع وأنفع للبرأة فلو عقد بغير ذكر صداق صع العقد ووجب لها مهر المثل بالدخول وأنه يستحب تعجيل المهر . السادسة : أنه يجوز الحلف وإن لم يكن عليه اليمين

وأنه بجوز الحلف على مايظنه لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال له بعد يمينه اذهب إلى أهلك فانظر هل تجد شبئاً فدل أن يمينه كانت على ظنه ولو كانت لاتكون إلا غلى العلم لم يكن للأمر يذهابه إلى أهله فائدة . السابعة : أنه لايجوز للرجل أن يخرج من ملكه مالابد له منه كالذي يستر عورته أو يسد خلته مر. الطعام والشراب لأنه صلى الله عليه وآله وسلم علل منعه عن قسمة ثوبه بقوله إن لبسته لم يكن عليك منه شيء . الثامنة : اختبار مدعى الإعسار فإنه صلى الله عليه وسلم لم يصدقه في أول دعواه الإعسار حتى ظهر له قرائن صدقه وهو دليـل على أنه لايسمع اليمين من مدعى الإعسار حتى تظهر قرائن إعساره . التاسعة ١ أنها لاتجب الخطبة للعقد لانها لم تذكر في شيء من طرق الحديث وتقـدم أن الظاهرية تقول بوجوبها وهمذا يرد قولهم وأنه يصح أن يكون الصداق منفعة كالتعليم فإنه منفعة ويقاس عليه غيره ويدل عليه قصة موسى مع شعيب. وقد ذهب إلى جواز كونه منفعة الهادوية وخالفت الحنفية وتكلفوا لتأويل الحديث وادّعوا أن النزوج بغير مهر من خواصه صلى الله عليه وآله وسلم وهو خلاف الاصل. العاشرة : قوله بما معك من القرآن؛ يحتمل كما قاله القاضي عباض وجهين أظهرهما أن يعلمها ما معه من القرآن أو قدرا معينا منه ويكون ذلك صداقًا ويؤيده قوله في بعض طرقه الصحيحة • فعلمها من القرآن ، وفي بعضها تعيين عشر من الآيات، ويحتمـل أن الباء للتعليل وأنه زوجه بهـا بغير صداق إكراما له لكونه حافظاً لبعض من القرآن ويؤيد هـذا الاحتمال قصة أم سلم مع أبي سليم وذلك ﴿ أَنَّهُ خَطِّهِا فَقَالَتَ وَاللَّهِ مَا مِثْلُكَ يُرِدُ وَلَكُنْكُ كَافَرُ وَأَنَا مُسْلَمَةً ولا يحل لى أن أنزوجك فإن تسلم فذلك مهرك ولا أسألك غيره فأسلم فـكان ذلك مهرها . أخرجه النسائى وصححه عن ابن عباس وترجم له النسائى • باب التزويج على الإسلام • وترجم على حديث سهل هـذا بقوله • باب التزويج على سورة البقرة ، وهذا ترجيح منه للإحتمال الثاني والاحتمال الاول أظهر كما قاله

القاضى لئبوت رواية فعلمها من القرآن . الحادية عشرة : أن النكاح ينعقد بلفظ التمليك وهو مذهب الهادوية والحنفية ولا يخنى أنها قد اختلفت الالفاظ في الحديث فروى بالتمليك وبالترويج وبالإمكان قال ابن دقيق العيد هذه لفظة واحدة في قصة واحدة اختلفت مع اتحاد خرج الحديث والظاهر أن الواقع من النبي صلى الله تمالى عليه وسلم لفظ واحد فالمرجع في هذا إلى الترجيح وقد نقل عن الدارقطني أن الصواب رواية من روى قد زوجتكها وأنهم أكثر وأحفظ وأطال المصنف في الفتح الكلام على هذه الثلاثة الالفاظ ثم قال فرواية الترويج والإنكاح أرجح وأما قول ابن التين إنه اجتمع أهل الحديث على أن الصحيح رواية زوجتكها وأن رواية ملكتكها وهم فيه فقد قال المصنف إن ذلك مبالغة منه وقال البغوى الذي يظهر أنه كان بلفظ الترويج على وفق قول الخاطب زوجنها إذ هو الغالب في لفظ العقود إذ قلما يختلف فيه لفظ المتعاقدين وقد ذهبت الهادوية والحنفية والمشهور عن المالكية إلى جواز العقد بكل لفظ يفيد معناه إذا قرن به الصداق أو قصد به النكاح كالتمليك ونحوه ولا يصح بلفظ العارية والوصية .

خلاف الإسرار وعلى الآمر بضرب الغربال وفسره بالدف والاحاديث فيه واسعة وإن كان فى كل منها مقال إلا أنها يعضد بعضها بعضا ويدل على شرعية ضرب الدف لانه أبلغ فى الإعلان من عدمه وظاهر الامر الوجوب ولعله لاقائل به فيكون مسنونا ولكن بشرط أن لا يصحبه محرم من التغنى بصوت رخيم من امرأة أجنبية بشعر فيه مدح القدود والخدود بل ينظر الاسلوب العربي الذي كان فى عصره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فهو المأمور به وأما ما أحدثه الناس من بعد ذلك فهو غير المأمور به ولا كلام فى أنه فى هذه الاعصار يقترن بمحرمات كثيرة فيحرم لذلك لا لنفسه .

11 — ﴿ وعن أبي بردة بن أبي موسى عن أبيه قال اقال رسول الله صلى الله عليه وسلم * لا ينكاح إلا يوليّ ، رواه أحمد والأربعة وصححه ابن المديني والترمذي وابن حبان وأعله بإرساله ﴾ قال ابن كثير قد أخرجه أبو داود واا مذى وابن ماجه وغيرهم من حديث إسرائيل وأبو عوانة وشريح القاضي وقيس بن الربيع ويونس بن أبي إسحاق وزهير بن معاوية كلهم عن أبي إسحاق كذلك قال الترمذي ورواه شعبة والثوري عن أبي إسحاق مرسلا قال والأول عندي أصح هكذا صححه عبد الرحمن بن مهدى فيا حكاه ابن خزيمة عن أبي المثني عنه وقال على بن المديني حديث إسرائيل في الذكاح صحيح وكذا صححه البيهتي وغير واحد من الحفاظ المديني حديث إسرائيل في الذكاح صحيح وكذا صححه البيهتي وغير واحد من الحفاظ رحاله كلهم ثقات قلت ويأتي حديث أبي هريرة * لا ترقيج المرأة المرأة ولا ترقيج المرأة نفسها ، وحديث عائشة وإن النكاح من غير ولى باطل * قال الحاكم وقد صحت الرواية فيه عن أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم عائشة وأم سلة وزينب بنت جحش قال وفي الباب عن على وابن عباس ثم سرد ثلاثين صحابيا . والحديث دل على أنه لا يصح الذكاح إلا بولى لان الاصل في النفي نفي الصحة لا الكال والولى هو الاقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها . واختلف العلماء والولى هو الاقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها . واختلف العلماء والولى هو الاقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها . واختلف العلماء والولى هو الاقرب إلى المرأة من عصبتها دون ذوي أرحامها . واختلف العلماء

في اشتراط الولى في النبكاح فالجمهور على اشتراطه وأنها لا تزوّج المرأة نفسها وحكى عن ابن المنذر أنه لايعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك وعليه دلت الاحاديث. وقال مالك يشترط في حق الشريفة لا الوضيعة فلها أن تزوّج نفسها وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً محتجين بالقياس على البيع فإنها تستقل ببيع سلعتها وهو قياس فاسد الاعتبار إذ هو قياس مع نص ويأتي الكلام في ذلك مستوفى في شرح حديث أبي هريرة « لا تزوّج المرأة المرأة ـ الحديث » وقالت الظاهرية يعتبر الولى في حق البكر لحديث « الثيب أولى بنفسها » وسيأتي ، ويأتي أن المراد منه اعتبار رضاها جمعاً بينه وبين أحاديث اعتبار الولى وقال أبو ثور: للمرأة أن تنكح نفسها ، بإذن وليها لمفهوم الحديث الآتي :

١٢ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و أَيْمَا امْرَأَةٍ نَسَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنِ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ فَإِنْ دَخَلَ بِهَا فَلَهَا الْمُهُرُ بِمَا الْسَتَحَلَّ مِنْ فَرْجِهَا فَإِنِ اشْتَجَرُوا فَالشَّلْطَانُ ولِيُّ مَنْ لا ولِيَّ لَهَا الله وَرجه الاربعة إلا النسائى وصححه أبو عوانة وابن حبان والحاكم ﴾ قال ابن كثير وصححه يحيي بن معين وغيره من الحفاظ قال أبو ثور فقوله * بغير إذن وليها يفهم منه أنه إذا أذن لها جاز أن تعقد لنفسها وأجيب بأنه مفهوم لا يقوى على معارضة المنطوق باشتراطه ، واعلم أن الحنفية طعنوا فى هذا الحديث بأنه رواه سليان بن موسى عن الزهرى وسئل الزهرى عنه فلم نعرفه والذى روى هذا القدح هو اسماعيل بن علية الفاضى عن ابن جريج الراوى عن سليان أنه سأل الزهرى له عنه أى عن الحديث فلم يعرفه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهرى له أن يكون سليان بن موسى وهم عليه لا سيا وقد أنني الزهرى على سليان بن موسى وهم عليه لا سيا وقد أنني الزهرى على سليان بن موسى وهم عليه لا سيا وقد أنني الزهرى على سليان بن موسى وقم عليه لا سيا وقد أنني الزهرى على المنان الكبرى وقد عاضدته أحاديث اعتبار الولى وغيرها مما يأتى في شرح حديث أبى هويرة ، وقد عاضدته أحاديث دايل على اعتبار إول ف فالنكاح بعقده لها أو عقد وفي الحديث دايل على اعتبار إذن الولى في النكاح بعقده لها أو عقد

وكيله وظاهره أن المرأة تستحق المهمر بالدخول وإن كان النكاح باطلا لقوله « فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ، وفيـه دليـل على أنه إذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل مع العلم والجهل وأن النكاح يسمى باطلا وصحيحاً ولا واسطة وقد أثبت الواسطة الهـادوية وجعلوها العقـد الفاســد قالوا وهو ما خالف مذهب الزوجين أو أحـدهما جاهلين ولم تكن المخـالفة في أمر جمع عليه وترتب عليـه أحكام مبينة في الفروع والضمير في قوله • فإن اشتجروا ، عائد إلى الأولياء الدال عليهم ذكر الولى والسياق والمراد بالاشتجار منع الاوليا. من العقـد عليهـا وهـذا هو العضل وبه تنتقـل الولاية إلى السلطان إن عضل الاقرب ، وقيل بل تنتقل إلى الابعدد وانتقالها إلى السلطان مبنى على منع الاقرب الابعد وهو محتمل ودل على أن السلطان ولى من لا ولى لهــا لعدمه أو لمنعه ومثلهما غيبة الولى ويؤيد حديث الباب ما أخرجه الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعا « لا نكاح إلا بوليّ والسلطان وليّ من لا وليّ له ، وإن كان فيه الحجاج بن أرطاة فقد أخرجه سفيان في جامعه ومن طريقه الطبراني في الأوسط بإسناد حسن عن ابن عباس بلفظ « لا نكاح إلا بولى مرشد أو سلطان ، ثم المراد بالسلطان من إليه الامر جائراً كان أو عادلا لعموم الاحاديث القاضية بالامر لطاعة السلطان جائراً أو عادلا وقيل بل المراد به العادل المتولى لمصالح العباد لا سلاطين الجور فإنهم ليسوا بأهل لذلك .

۱۳ _ (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تُشكَّمُ ﴾ مغير الصيغة مجزوما ومرفوعا ومشله الذي بعده ﴿ الْأَتِيمُ ﴾ التي فارقت زوجها بطلاق أو موت ﴿ حَتَّى تُسْتَأْمَرَ ﴾ من الاستثار طلب الام ﴿ ولا تُنكَّمُ البيكُرُ حَتَّى تُسْتَأْذَنَ ، قالوا يا رسول الله وكيف إذنها قال ، أَنْ تَسْكُتَ ، متفق عليه ﴾ فيه أنه لا بدّ من طلب الامر من الثيب وأمرها فلا يعقد عليها حتى يطلب الولى الامر منها بالإذن بالعقد والمراد من ذلك اعتبار فلا يعقد عليها حتى يطلب الولى الامر منها بالإذن بالعقد والمراد من ذلك اعتبار

رضاها وهو معنى أحقيتها بنفسها ومن وليها في الاحاديث وقوله «البكر» أراد بها البكر البالغة وعبر هنا بالاستئذان وعبر في الثيب بالاستئار إشارة إلى الفرق بينهما وأنه يتأكد مشاورة الثيب ويحتاج الولى إلى صريح القول بالإذن منها في العقد عليها والإذن من البكر دائر بين القول والسكوت بخلاف الأمر فإنه صريح في القول وإنما اكنفي منها بالسكوت لانها قد تستحى من التصريح وقد ورد في رواية أن عائشة قالت يا رسول الله: إن البكر تستحى قال « رضاها صماتها » أخرجه الشيخان ولكن قال ابن المنذر يستحب أن يعلم أن سكوتها رضا وقال ابن شعبان: يقال لها ثلاثاً إن رضيت فاسكنى وإن كرهت فافطق فأما إذا لم تنطق ولكنها بكت عند ذلك فقيل لا يكون سكوتها رضا مع ذلك وقيل لا أثر لبكائها في المنع إلا أن يقترن بصياح ونحوه وقيل يعتبر الدمع هل هو حار فهو يدل على المنع أو بارد فهو يدل على الرضا والاولى أن يرجع إلى القرائن فإنها لاتخنى والحديث أو بارد فهو يدل على الرضا والاولى أن يرجع إلى القرائن فإنها لاتخنى والحديث عام للاولياء من الاب وغيره في أنه لابد من إذن البكر البالغة وإليه ذهب الهادوية والمجنية وآخرون عملا بعموم الحديث هنا وبالخاص الذي أخرجه مسلم بلفظ «والبكر يستأذنها أبوها «ويأتى ذكر الخلاف في ذلك واستيفاء الكلام عليه في شرح الحديث الآتى:

18 – ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبى صلى الله عليه وسلم الشّيبُ أَحق بِنَفْسِهَا مِنْ ولِيّهَا والْبِكُرُ تُسْتَأْمَرُ وإِذْنُهَا سُكُوتُهَا ، رواه مسلم وفي لفظ ﴾ أى من رواية ابن عباس ﴿ لا ليْسَ للْوَلِيِّ مَعَ الثّيبِّبِ أَمْلٌ ، والْيَتِيمَةُ تُسْتَأْمَرُ ، رواه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان ﴾ تقدم الكلام على أن المراد بأحقية الثيب بنفسها اعتبار رضاها كما تقدم على استثار البكر وقوله وليس للولي مع الثيب أمر ، أى إن لم ترض لما سلف من الدليل على اعتبار رضاها وعلى أن المولى مع الثيب أمر ، أى إن لم ترض لما سلف من الدليل على اعتبار رضاها وعلى أن العقد إلى الولى وأما قوله ﴿ واليتيمة تستأمر ﴾ فاليتيمة في الشرع الصغيرة التي لا أب لها وهو دليل للناصر والشافعي في أنه لا يزوج الصغيرة إلا

الأب لانه صلى الله عليه وآله وسلم قال وتستأمر اليتيمة ، ولا استثمار إلا بعد البلوغ إذ لا فائدة لاستثمار الصغيرة وذهبت الحنفية إلى أنه يجوز أن يزوجها الاولياء مستدلين بظاهر قوله تعالى (وإن خفتم ألا تقسطوا فى اليتامى) الآية ، وما ذكر فى سبب نزولها فى أنه يكون فى حجر الولى يتيمة ليس له رغبة فى نكاحها وإنما يرغب فى مالها فيتزوجها لذلك فنهوا وليس بصريح فى أنه ينكحها صغيرة لاحتمال أنه يمنعها الازواج حتى تبلغ ثم يتزوجها، قالوا ولها بعد البلوغ الحيار قياسا على الامة فإنها تخير إذا أعتقت وهى مزوجة والجامع حدوث ملك التصرف ولا يخنى ضعف هذا القول وما يتفرع منه من جواز الفسخ وضعف القياس ولهذا قال أبو يوسف : لاخيار لها مع قوله بجواز تزويج غير الاب لها كأنه لم يقل بالخيار لضعف القياس فالارجح ما ذهب إليه الشافعى .

10 — ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم ولا تُرَوِّجُ الْمَرْأَةُ نَفْسَهَا ، رواه ابن ماجه والدارقطنى ورجاله ثقات ﴾ فيه دليل على أن المرآة ليس لها ولاية في الإنكاح ليفسها ولا لغيرها فلا عبرة لها في النكاح إيجاباً ولا قبولا فلا ترقيج نفسها بإذن الولى ولا غيره ولا تروج غيرها بولاية ولا بوكالة ولا تقبيل النكاح بولاية ولا وكالة وهو قول الجهور وذهب أبو حنيفة إلى ترويج العاقلة البالغة نفسها وابنتها الصغيرة وتتوكل عن الغير لكن لو وضعت نفسها عند غير كف، ؛ فلاوليائها الاعتراض وقال مالك : تروج الدنية نفسها دون الشريفة كما تقدم واستدل الجهور بالحديث وبقوله تعالى (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) قال الشافعي هي أصرح وبقوله تعالى (فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن) قال الشافعي هي أصرح زوج أخته فطلقها زوجها طلقة رجعية وتركها حتى انقضت عدتها ورام رجعتها فلف أن لايزوجها قال ففيه نزلت هذه الآية . رواه البخاري زاد أبو داود فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه فلو كان لها ترويج نفسها لم يعاتب أخاها على فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه فلو كان لها ترويج نفسها لم يعاتب أخاها على فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه فلو كان لها ترويج نفسها لم يعاتب أخاها على فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه فلو كان لها ترويج نفسها لم يعاتب أخاها على فكفرت عن يميني وأنكحتها إياه فلو كان لها ترويج نفسها لم يعاتب أخاها على

الامتناع ولكان نزول الآية لبيان أنها تزوّج نفسها . وبسبب نزول الآية يعرف ضعف قول الرازى إن الضمير للأزواج وضعف قول صاحب نهاية المجتهد : إنه ليس في الآية إلا نهيم عن العصل ولا يفهم منه اشتراط إذنهم في صحة العقد لاحقيقة ولا مجازاً بل قد يفهم منه ضد هذا وهو أن الأولياء ليس لهم سبيل على من يلونهم أه ويقال عليه قد فهم السلف شرط إذنهم في عصره صلى الله عليه وآله وسلم و مادر من نزلت فيه إلى التكفير عن بمينه والعقد ولوكان لاسبيل للأولياء لأبان الله تعالى غاية البيان بلكرر تعالى كون الأمر إلى الاولياء في عدة آيات ولم يأت حرف واحد أن للمرأة إنكاح نفسها ودلت أيضا أن نسبة النكاح إلهن في الآيات مثل (حتى تتكم زوجا غيره) ومراد به الإنكاح بعقد الولي إذ لو فهم صلى الله عليه وسلم أنها تنكح نفسها لامرها بعد نزول الآية بذلك ولابان لاخيما أنه لا ولاية له ولم يبح له الحنث في يمينه والتكفير . ويدل لاشتراط الولى ما أخرجه البخاري وأبو داود من حديث عروة عن عائشة أنها أخبرته أن النكاح في الجاهلية كان على أربعة أنحاء منها نكاح الناس اليوم يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها ثم قالت في آخره فلما بعث محمد بالحق هدم نكاح الجاهلية كله إلا نكاح اليوم فهذا دال أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك النـكاح المعتبر فيه الولى وزاده تأكيدا بمـا قد سمعت من الاحاديث ويدل له نـكاحه صلى الله عليه وآله وسلم لأم سلمة وقولها إنه ليس أحد من أوليائها حاضراً ولم يقل صلى الله تمالى عليه وعلى آله وسـلم أنـكحي أنت نفسك مع أنه مقام البيان وبدل له قوله تعالى (ولاتنحكوا المشركين) فإنه خطاب للأوليا. بأن لا ينكحوا المسلمات المشركين ولو فرض أنه بجوز لهـا إنـكاح نفسها لمـاكانت الآبة دالة على تحريم ذلك عليهن لأن القائل بأنها تنكح نفسها يقول بأنه ينكحها وليها أيضا فيلزم أن الآية لم تف بالدلالة على تحريم إنكاح المشركين المسلمات لانها إنما دلت على نهى الأولياء عن إنكاح المشركين لا على نهى المسلمات أن ينكحن أنفسهن منهم

وقد علم تحريم نكاح المشركين المسلمات فالآمر للأولياء دال على أنه ليس للمرأة ولاية في النكاح؛ ولقد تكلم صاحب نهاية الجتهد على الآية بكلام في غاية السقوط فقال : الآية مترددة بين أن تسكون خطابا للأولياء أو لأولى الأمر ثم قال: فإن قيل هو عام والعام يشمل أولى الآمر والاولياء قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع والمنع بالشرع فيستوى فيه الأولياء وغيرهم وكون الولى مأمورا بالمنع بالشرع لا يوجب له ولاية خاصة بالإذن ، ولو قلنا إنه خطاب للأوليا. يوجب اشتراط إذنهم في النكاح لكان مجملا لا يصح به عمل لأنه ليس فيه ذكر أصناف الاولياء ولا مراتبهم والبيان لا يجوز تأخيره عن وقت الحاجة اه والجواب أن الأظهر أن الآية خطاب لكافة المؤمنين المكلفين الذين خوطبوا بصدرها أعنى قوله (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) والمراد لا ينكحهن من إليه الإنكاح وهم الأولياء أو خطاب للأوليا. ومنهم الأمراء عند فقدهم أو عضلهم لما عرفت من قوله • فإن اشتجروا فالسلطان ولى من لا ولى لهما ، فبطل قوله إنه متردد بين خطاب الاولياء وأولى الامر . وقوله قلنا هذا الخطاب إنما هو خطاب بالمنع بالشرع ﴿ قلنا ، نعم قوله والمنع بالشرع يستوى فيه الاولياء وغيرهم • قلنا ، هذا كلام في غاية السقوط فإن المنع بالشرع هنا للأولياء الذين يتولون العقد إما جوازا كما تقوله الحنفية أو شرطا كما يقوله غيرهم فالاجنبي بمعزل عن المنع لأنه لا ولاية له على بنات زيد مثلا فما معنى نهيه عن شيء ليس من تكليفه فهذا تكليف يخص الاولياء فهو كمنع الغني من السؤال ومنع النساء عن التبرج؛ فالتكاليف الشرعية منها ما يخص الذكور ومنها ما يخص الإناث ومنها ما يخص بعضا من الفريقين أو فردا منهما ومنها ما يعم الفريقين وإن أراد أنه يجب على الاجنبي الإنكار على من يزوج مسلمة بمشرك فخروج من البحث وقوله : ولو قلنا إنه خطاب للأولياء لمكان جملا لا يصح به عمل ؛ جوابه أنه ليس بمجمل إذ الأولياء معروفون في زمان من أنزلت عليهم الآية وقد كان معروفا عندهم.

ألا ترى إلى قول عائشة : يخطب الرجل إلى الرجل وليته فإنه دال على أن الاولياء معروفون وكذلك قول أم سلمة له صلى الله عليه وآله وسلم ليس أحد من أوليائي حاضراً . وإنما ذكرنا هذا لانه نقل الشارح رحمه الله كلام النهاية وهو طويل وجنح إلى رأى الحنفية واستقواه الشارح ولم يقو في نظرى ما قاله فأحببت أن أنبه على بعض ما فيه ، ولولا محبة الاختصار لنقلته بطوله وأبنت ما فيه ، ومن الادلة على اعتبار الولى قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم والثيب أحق بنفسها من وليها ، فإنه أثبت حقا للولى كما يفيده لفظ اأحق ، وأحقيته هى الولاية وأحقيتها رضاها فإنه لا يصح عقده بها إلا بعده فحقها بنفسها آكد من حقه لتوقف حقه على إذنها .

17 — ﴿ وعن نافع عن ابن عمر قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشغار ه والشَّفَارُ ﴾ فسره بقوله ﴿ أَنْ يُرَوِّجَ الرَّجُلُ ا بُلَتَهُ عَلَى اَنْ يُزَوِّجَ الرَّجُلُ ا بُلَتَهُ عَلَى اَنْ يُزَوِّجَ الْآخِرُ ا الشَّافِي: لا أدرى التفسير عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك ؟ حكاه عنه البيهي في المعرفة . وقال الحنطيب : إنه ليس من كلام النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وإنما هو قول مالك وصل بالمتن المرفوع وقد بين ذلك ابن مهدى والقعنبي ويدل أنه من كلام مالك أنه أخرجه الدارقطني من طريق خالد بن مخلد عن مالك قال : سمعت أن الشغار أن يزوّج الرجل . . . الح . . فالم وأما البخاري فصرح في كتاب الحيل أن تفسير الشغار من قول نافع قال القرطبي وأما البخاري فصرح في كتاب الحيل أن تفسير الشغار من قول نافع قال القرطبي الشفار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو تفسير الشغار بما ذكر صحيح موافق لما ذكره أهل اللغة فإن كان مرفوعا فهو وإما المقود وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضاً لآنه أعلم بالمقال وأفقه بالحال اه المقادوية والشافعي ومالك إلى أنه باطل للنهي عنه وهو يقتضي البطلان والفقهاء الهادوية والشافعي ومالك إلى أنه باطل النهي عنه وهو يقتضي البطلان والفقهاء خلاف في علة النهي لا نطول به فيكلها أقوالها تخميقية ويظهر من قوله في الحديث

 لا صداق بینهما ، أنه علة النهی وذهبت الحنفیة وطائفة إلى أن النكاح صحیح ویلغو ما ذکر فیه عملا بعموم قوله تعالی (فانكحوا ما طاب لكم من النساء)
 ویجاب بأنه خصه النهی .

١٧ _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن جارية بكراً أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فذكرت أن أناها زوجها وهي كارمة فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وأعل بالإرسال ﴾ وأجيب عنه بأنه رواه أنوب ن سويد عن الثورى عن أبوب موصولا وكذلك رواه معمر ابن سلمان الرقى عن زيد بن حبان عرب أبوب موصولا وإذا اختلف في وصل الحديث وإرساله فالحكم لمن وصله قال المصنف الطعن في الحديث لا معنى له لأن له طرقاً يقوى بعضها بعضاً اه . وقد تقــدّم حديث أبي هربرة المتفق عليه وفيه • ولا تنكح البكر حتى تستأذن • وهذا الحديث أفاد ما أفاده فدل على تحريم إجبار الآب لابنته البكر على النكاح وغيره من الأولياء بالأولى ؛ وإلى عدم جواز إجبار الآب ذهبت الهادوية والحنفية لما ذكر ولحديث مسلم • والبكر يستأذنها أبوها ، وإن قال البيهقي : زيادة الآب في الحديث غير محفوظة فقد ردّه المصنف بأنها زيادة عدل يعني فيعمل سها وذهب أحمد وإسحاق والشافعي إلى أن للَّابِ إجبار بنته البكر البالغة على النكاح عملا بمفهوم ﴿ الثيبِ أَحَقَّ بِنَفْسُهَا ﴾ كما تَقَدُّم فَإِنَّهُ دَلَ أَنَ البِّكُرُ بِخَلَافُهَا وَأَنَ الولى أَحَقَّ بِهَا ، ويردُّ بأنه مفهوم لا يقاوم المنطوق وبأنه لو أخـذ بعمومه لزم في حق غير الاب من الاولياء وأن لا يخص الآب بجواز الإجبار ، وقال البهرق في تقوية كلام الشافعي : إن حديث ابن عباس هذا محمول على أنه زوجها من غير كفء قال المصنف جواب البهتي هو المعتمد لأنها واقعة عين فلا يثبت الحكم بها تعمما . قلت :كلام هذين الإمامين محاماة عن كلام الشافعي ومذهبهم وإلا فتأويل البيهتي لا دليــل عليه فلوكان كما قال لذكرته المرأة بل قالت : إنه زوجها وهي كارهة فالعلم كراهتها فعلمها علق

التخيير لأنها المذكورة فكأنه قال صلى الله عليه وسلم إذا كنت كارهة فأنت بالخيار وقول المصنف وإنها واقعة عين، كلام غير صحيح بلحكم عام لعموم علته فأينها وجدت الكراهة ثبت الحكم وقد أخرج الفسائى عن عائشة أن فتاة دخلت عليها افقالت الن أبى زوّجنى من ابن أخيه يرفع بى خسيسته وأنا كارهة قالت : اجلسى حتى يأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته فأرسل الله أبيها فدعاه فجعل الأمر إليها فقالت يا رسول الله : قد أجزت ما صنع أبى ولكن أردت أن أعلم النساء أن ليس للآباء من الامر شيء اوالظاهر أنها بكر ولعلها البكر التى فى حديث ابن عباس وقد زوجها أبوها كفئا ابن أخيه وإن كانت ثيباً فقد صرحت أنه ليس مرادها إلا إعلام الفساء أنه ليس للآباء من الامر شيء ولفظ الفساء علم للثيب والبكر وقد قالت هذا عنده صلى الله عليه وسلم فأقرها عليه والمراد بنني الآمر عن الآباء نني التزويج للكراهة لان السياق في ذلك فلا يقال هو عام لمكل شيء.

1۸ — ﴿ وعن الحسن رضى الله عنه ﴾ هو أبو سعيد الحسن بن أبى الحسن مولى زيد بن ثابت ولد لسنتين بقيتا من خلافة عمر بالمدينة وقدم البصرة بعد مقتل عثمان وقيل إنه لتى عليا بالمدينة وأما بالبصرة فلم تصح رؤيته إياه وكان إمام وقته علماً وزهداً وورعاً مات فى رجب سنة عشرة ومائة ﴿ عن سمرة عن النبي صلى الله عليه وسلم • أَيْمَا امْرَأَةٍ زُوَّجَهَا وليّانِ فهي لِلْأُوّل مِنْهُمَا ، رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي ﴾ تقدم ذكر الخلاف فى سماع الحسن من سمرة ورواه الشافعي وأحمد والنسائي من طريق قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامي قال الترمذي : الحسن عن سمرة فى هذا أصح ، قال ابن المديني لم يستمع الحسن عن عقبة شيئا ، والحديث دليل على أن المرأة إذا عقد لها وليان لرجلين وكان العقد مترتبا أنها للأول منهما سواء دخل بها الثاني أو لا ، أما إذا دخل بها عالما فاجاع أنه زنا ، وأنها للأول ، وكذلك إن دخل بها جاهلا إلا أنه لاحد عليه ، فإجماع أنه زنا ، وأنها للأول ، وكذلك إن دخل بها جاهلا إلا أنه لاحد عليه ،

للجهل فإن وقع العقدان فى وقت واحد بطلا وكذا إذا علم ثم النبس فإنهما يبطلان إلا أنها إذا أقرت الزوجة أو دخل بها أحد الزوجين برضاها فإن ذلك يقرر العقد الذى أقرت بسبقه إذ الحق عليها بإقرارها صحيح وكذا الدخول برضاها فإنه قرينة السبق لوجوب الحمل على السلامة.

19 — ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأيما عبد تروّج بِغير إذْنِ مَوَالِيهِ أَوْ أَهْلِهِ فَهُوَ عَاهِرْ ، ﴾ أى زان ﴿ رواه من أحمد وأبو داود والترمذى وصححه وكذلك صححه ابن حبان ﴾ ورواه من حديث ابن عمر موقوفا وأنه وجد عبدا له تزوج بغير إذنه ففرق بينهما وأبطل عقده وضربه الحدّ. والحديث دليل على أن نكاح العبد بغير إذن مالكه باطل وحكمه حكم الزنا عند الجهور إلا أنه يسقط عنه الحد إذا كان جاهلا التحريم ويلحق به النسب وذهب داود إلى أن نكاح العبد بغير إذن مالكه صحيح لان النكاح عنده فرض عين فهو كسائر فروض العين لا يفتقر إلى إذن السيد وكأنه لم يثبت لديه الحديث وقال الإمام يحبي إن العقد الباطل لا يكون له حكم الزنا هنا ولو كان عالما بالتحريم لان العقد شبهة يدرأ بها الحدّ وهل ينفذ عقده بالإجازة من على الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عاهرا وأجيب بأن المراد إذا لم تحصل الإجازة إلا أن الشافعي لا يقول بالعقد الموقوف أصلا. والمراد بالعاهر أنه كالعاهر وأنه ليس بان حقيقة .

• ٢٠ - ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ لا يُجْمَعُ ﴾ بلفظ المضارع المبنى للمجهول و ﴿ لا ، نافية مرفوع ومعناه النهى وقد ورد فى إحدى الروايات الصحيح بلفظ : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يجمع ﴿ بيْنَ الْمَرْأَةِ وعَمِّمِا ولا بيْنَ الْمَرْأَةِ وخَالِمًا ، . متفق عليه ﴾ فيه دليل على تحريم الجمع بين من ذكر قال الشافعي يحرم الجمع بين من

ذكر وهو قول من لقيته من المفتين لاخلاف بينهم فى ذلك ومشله قال الترمذى وقال ابن المنذر لست أعلم فى منع ذلك اختلافا اليوم وإنما قال بالجواز فرقة من الحوارج ونقل الإجماع أيضاً ابن عبد البر وابن حزم والقرطبى والنووى ولا يخفى أن هذا الحديث خصص عموم قوله تعالى (وأحل لكم ماوراء ذلكم) الآية قيل ويلزم الحنفية أن يجوزوا الجمع بين من ذكر لان أصولهم تقديم عموم الكناب على أخبار الآحاد إلا أنه أجاب صاحب الهداية بأنه حديث مشهور والمشهور له حكم القطعى سيا مع الإجماع من الامة وعدم الإعتداد بالمخالف

٢١ - ﴿ وعن عثمان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله يشكر عثم و لا يُشكر عثم و لا يَشكر و و لا يَشكر و و لا يَشكر و و لا يُشكر و و لا يضل و المراد أنه لا يخطب أحد منه وليته .

۲۲ ـ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ميمونة وهو محرم . متفق عليه ﴾ الحديث قد أكثر الناس فيه الكلام لمخالفة ابن عباس لغيره . قال ابن عبد البر : اختلف الآثار فى هذا الحكم لكن الرواية أنه تزوجها وهو حلال جاءت من طرق شتى وحديث ابن عباس صحيح الإسناد لكن الوهم إلى الواحد أقرب من الوهم إلى الجاعة فأقل أحوال الخبرين أن يتعارضا فتطلب الحجة من غيرهما وحديث عثمان صحيح فى منع نسكاح المحرم فهو المعتمد انتهى . وقال الآثرم قلت لاحمد : إن أبا ثور يقول بأى شىء يدفع حديث ابن عباس أى مع صحته قال : الله المستعان . ابن المسيب يقول يدفع حديث ابن عباس وميمونة تقول تزوجني وهو حلال انتهي . بريد بقول ميمونة ما رواه عنها مسلم وهو : _

٢٣ — ﴿ ولمسلم عن ميمونة نفسها أن النبي صلى الله عليه وسلم تروجها وهو حلال ﴾ وعضد حديثا حديث عثمان وقد تؤول حديث ابن عباس بأن معنى وهو محرم » أى داخل فى الحرم أو فى الاشهر الحرم جزم بهذا التأويل ابن حبان فى صحيحه وهو تأويل بعيد لاتساعد عليه ألفاظ الاحاديث . وقد تقدم الكلام فى هذا فى الحج .

٢٤ ــ ﴿ وَعَنَ عَقَّبَةً بِنَ عَامَرَ قَالَ : قَالَ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ ﴿ إِنَّ أُحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ يُوَفَّى بِهِ مَا اسْتَحْلَلْـتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ ، : مَنْفَقَ عَلَيْهِ ﴾ أى أحق الشروط بالوفاء شروط النكاح لان أمره أحوط وبابه أضيق والحديث دليـل على أن الشروط المذكورة في عقد النـكاح يتعين الوفاء بهـا وسوا. كان الشرط عرضا أو مالا حيث كان الشرط للمرأة لأن استحلال البضع إنما يكون فيما يتعلق بها أو ترضاه لغيرها. وللعلماء في المسألة أقوال : قال الخطابي : الشروط في النكاح مختلف فيها ، فمنها ما يجب الوفاء به اتفاقا وهو ما أمر الله تعالى به من إمساك بمعروف أو تسريح بإحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث ، ومنها مالا يوفى به اتفاقاً كطلاق أختما لمـا ورد من النهى عنه . ومنها ما اختلف فيه كاشتراط أن لايتزوج عليهـا ولا يتسرى ولا ينقلها من منزلها إلى منزله . وأما مايشترطه العاقد لنفسه خارجًا عن الصنداق فقيل هو للبرأة مطلقاً وهو قول الهـادوية وعطاء وجماعة • وقيـل هو لمن شرطه وقيـل يختص ذلك بالأب دون غيره من الأولياء . وقال مالك : إن وقع في حال العقد فهو من جملة المهر أو خارجا عنه فهو لمرز وهب له ودليله ما أخرجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه بلفظ ﴿ أَيَّا امرأة نكحت على صداق أو حباء أو عدة قبل عصمة النكاح فهو لها وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه وأحق ما أكرم عليه الرجل ابنته أو أخته، وأخرج نحوه الترمذي من حديث عروة عن عائشة ثم قال : والعمل على هذا عند بعض

أهل العلم من الصحابة منهم عمر قال : إذا تزوج الرجل المرأة بشرط أن لا يخرجها لزم وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق إلا أنه قد تعقب بأن نقله عن الشافعي غريب والمعروف عن الشافعية أن المراد من الشروط هي التي لاتنافي النيكاح بل تكون من مقتضياته ومقاصده كاشتراط حسن العشرة والإنفاق والكسوة والسكني وأن لا يقصر في شيء من حقها من قسمة ونفقة وكشرطه عليها ألا تخرج إلا بإذنه وأن لا تتصرف في متاعه ونحو ذلك . قلت : هذه الشروط إن أرادوا أنه يحمل عليها الحديث فقد قللوا فائدته لآن هذه أمور لازمة للعقد لا تفتقر إلى شرط وإن أرادوا غير ذلك فما هو ؟ نعم لو شرطت ما ينافي العقد كأن لا يقسم لها ولا يتسرى عليها فلا يجب الوفاء به قال الترمذي : قال على رضي الله عنه ؛ سبق شرط الله شرطها . فالمراد في الحديث الشروط الجائزة لا المنهي عنها فأما شرطها أن لا يخرجها من منزلها فهذا شرط غير منهي عنه فسعين الوفاء به .

 حجة الوداع ، فهذه التي وردت إلا أن في ثبوت بعضها خلافا قال النووى : الصواب أن تحريمها وإباحتها وقعاً مرتين فكانت مباحة قبل خيبر ثم حرمت فيما ثم أبيحت عام الفتح وهو عام أوطاس ثم حرمت تحريماً مؤبداً وإلى هذا التحريم ذهب أكثر الامة وذهب إلى بقاء الرخصة جماعة من الصحابة وروى رجوعهم وقولهم بالنسخ ومن أولئك ابن غباس روى عنه بقاء الرخصة ثم رجع عنه إلى القول بالتحريم قال البخارى : بين على رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه منسوخ وأخرج ابن ماجه عن عمر بإسناد صحيح أنه خطب فقال : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أذن لنا في المنعة ثلاثاً ثم حرمها والله لا أعلم أحداً تمتع وهو محصن إلا رجمته بالحجارة ، وقال ابن عمر : نهانا عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وما كنا مسافين . إسناده قوى والقول بأن إباحتها قطعي ونسخها ظنى غير صحيح لان الراوين لإباحتها رووا نسخها وذلك إما قطعي في الطرفين أو ظنى في الطرفين كذا في الشرح . وفي نهاية المجتهد أنها تواترت الآخبار في الطرفين أو ظنى في الطرفين كذا في الشرح . وفي نهاية المجتهد أنها تواترت الآخبار في تحريمها في حواشي ضوء النهار

٢٦ - ﴿ وعن على رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المتعة عام خيبر. متفق عليه ﴾ لفظه فى البخارى • أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المتعة وعن الحمر الاهلية زمر خيبر ، بالخاء المعجمة أوله والراء آخره وقد وهم من رواه عام حنين بمهملة أوله ونون آخره أخرجه النسائى والدارقطنى ونبه على أنه وهم . ثم الظاهر أن الظرف فى رواية البخارى متعلق بالامرين معاً المتعة ولحوم الحمر الاهلية . وحكى البهتى عن الحميدى أنه كان يقول سفيان بن عيينة : فى خيبر يتعلق بالحمر الاهلية لا بالمتعة قال البهتى وهو محتمل ذلك ولكن أكثر الروايات يفيد تعلقه بهما . وفى رواية الاحمد من طريق معمر بسنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص فى متعة النساء فقال له : إن رسول الله صلى الله بسنده أنه بلغه أن ابن عباس رخص فى متعة النساء فقال له : إن رسول الله صلى الله

عليه وسلم نهى عنه يوم خيبر وعن لحوم الحر الاهلية إلا أنه قال السهيلي : إنه لايعرف عن أهل السير ورواة الآثار أنه نهى عن النكاح المتعة يوم خيير قال : والذي يظهر أنه وقع تقديم وتأخير وقد ذكر ان عبد البر أن الحميدي ذكر عن ابن عيينة أن النهى زمن خيبر عن لحوم الحمر الاهلية وأما المتعة فسكان في غير يوم خيير وقال أبو عوانة في صحيحه : سمعت أهل العلم يقولون : معنى حديث على أنه نهى يوم خيير عن لحوم الحمر ؛ وأما المتعة فسكت عنها وإنما نهى عنها يوم الفتح والحامل لهؤلاء على ما سمعت ثبوت الرخصة بعد زمن خيبر ولا تقوم لعلى الحجة على ابن عباس إلا إذا وقع النهى أخيراً إلا أنه يمكن الانفصال عن ذلك بأن عليا رضى الله عنه لم تبلغه الرخصة فيها يوم الفتح لوقوع النهى عن قرب ويمكن أن عليها عرف بالرخصة يوم الفتح ولكن فهم توقيت الترخيص وهو أيام شدة الحاجة مع العزوية وبعـد مضى ذلك فهيي ياقية على أصل النحريم المتقدم فتقوم له الحجة على ابن عباس . وأما قول ابن القيم : إن المسلمين لم يكونوا يستمتعون بالكنابيات يريد فيقوى أن النهى لم يقع عام خيبر إذ لم يقع هناك نـكاح متعة فقد بجاب عنه بأنه قد يكون هناك مشركات غير كتابيات فالن أهل خيبر كانوا يصاهرون الاوس والخزرج قبل الإسلام فلعله كان هناك من نساء الاوس والخزرج من يستمتعون منهن .

۲۷ _ ﴿ وغن ابن مسعود رضى الله عنه قال : لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحلل له . رواه أحمد والنسائى والترمذى وصححه . وفى الباب عن على رضى الله تعالى عنه ﴾ ولفظه عن على أنه صلى الله عليه وسلم و لعن المحلل والمحلل له ، ﴿ أخرجه الاربعة إلا النسائى ﴾ وصحح حديث ابن مسعود ابن الفطان وابن دقيق العيد على شرط البخارى . وقال الترمذى حديث حسن صحيح والعمل عليه عند أهل العلم منهم عمر وعثمان وعبد الله بن عمر وهو قول الفقهاء من النابعين . وأما حديث على رضى الله عنه فني إسناده مجالد وهو ضعيف وصححه النابعين . وأما حديث على رضى الله عنه فني إسناده مجالد وهو ضعيف وصححه

أبن السكن وأعله الترمذى ورواه ابن ماجه والحاكم من حديث عقبة بن عامر ولفظه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ألا أخبركم بالتيس المستعار ؟ قالوا بلى يا رسول الله قال : فهو المحلِّل ، لعن الله المحلِّل والمحلَّل له ، والحديث دليل على تحريم التحليل لانه لا يكون اللعن إلا على فاعل المحرم وكل محرّم منهى عنه والنهى يقتضى فساد العقد واللعن وإن كان ذلك للفاعل لكنه علق بوصف يصح أن يكون علة الحمكم وذكروا للتحليل صوراً منها أن يقول له فى العقد إذ أحللتها فلا نكاح وهذا مثل نكاح المتعة لاجل التوقيت ، ومنها أن يقول فى العقد إذا أحللتها طلقتها ومنها أن يكون مضمراً عند العقد بأن يتواطآ على التحليل ولا يكون النكاح المتعة في التعليل على التعليل على التعليل على التحليل على النكاح الدائم هو المقصود ، وظاهر شمول اللعن فساد العقد لجميع الصور وفى بعضها خلاف بلا دليل ناهض فلا يشتغل بها

٢٨ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و لا يَشْكِح الزَّانِي الْمَجْلُودُ إِلّا مِشْلَهُ * رواه أحمد وأبو داود ورجاله ثقات ﴾ الحديث دليل على أنه يحرم على المرأة أن تروج بمن ظهر زناه ولعل الوصف بالمجلود بناء على الاغلب فى حق من ظهر منه الزنا وكذلك الرجل يحرم عليه أن يتروج بالزانية التى ظهر زناها . وهذا الحديث موافق قوله تعالى (وحُرِّم ذلك على المؤمنين) إلا أنه حمل الحديث والآية والاكثر من العلماء على أن معنى لاينكح لايرغب الزانى المجلود إلا فى مثله والزانية لاترغب فى نكاح غير العاهر هكذا تأولوهما . والذى يدل عليه الحديث والآية النهى عن ذلك الإخبار عن مجرد الرغبة وأنه يحرم نكاح الزانى العقيفة والعقيف الزانية ولا أصرح من قوله (وحرم ذلك على المؤمنين) أى كاملى الإيمان الذين هم ليسوا بزناة وإلا فإن الزانى لا يخرج عن مسمى الإيمان عند الاكثر

 وسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم عن ذلك فقال • لا = حَتَى يَدُوقَ الْآخَرُ مِنْ عُسَيْلَتَهَا ﴾ مصغر عسل وأنث لأن العسل مؤنث وقيل إنه يذكر ويؤنث في ما ذَاقَ الْأَوْلُ ، متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ اختلف في المراد بالعسيلة فقيل إنزال المنى وأن النحليل لا يكون إلا بذلك وذهب إليه الحسن . وقال الجمهور ذوق العسيلة كناية عن المجامعة وهو تغييب الحشفة من الرجل في فرج المرأة ويكنى منه ما يوجب الحد ويوجب الصداق . وقال الازهري الصواب أن معني العسيلة لمنه ما يوجب الحد ويوجب الصداق . وقال أبو عبيد العسيلة لذة الجماع والعرب مسمى كل شيء تستلذه عسلا والحديث محتمل . وأما قول سعيد بن المسيب إنه يحصل التحليل بالمقد الصحيح فقال ابن المنذر لا نعلم أحداً وافقه عليه إلا الخوارج ولعله لم يبلغه الحديث فأخذ بظاهر القرآن وأما رواية ذلك عن سعيد بن جبير فلا يوجد مسنداً عنه في كناب إنما نقله أبو جعفر النحاس في معاني القرآن وتبعه عبد الوهاب المالكي في شرح الرسالة وقد حكى ابن الجوزي مثل قول ابن المسيب عن داود .

باب الكفاءة والخيار

الكفاءة المساواة أو المائلة والكفاءة فى الدين معتبرة فلا يحل تزوج مسلمة بكافر إجماعاً .

ا _ ﴿ عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « الْعَرّبُ بَعْضُهُمْ أَكُفَاءُ بَعْضِ وَالْمَوَالِي بَعْضُهُمْ أَكُفَاءُ بَعْضِ إلَّا حَاثِكا أَوْ حَجَّامًا ، رواه الحاكم وفى إسناده راو لم يسم واستنكره أبو حاتم وله شاهد عند البزار عن معاذ بن جبل بسند منقطع ﴾ وسأل ابن أبى حاتم عن هذا الحديث أباه فقال : هذا كذب لا أصل له وقال فى موضع آخر باطل ورواه ابن عبد البرفى فى التمهيد قال الدارقطنى فى العلل : لا يصح . وحدّث به هشام بن عبيد الراوى

فَرْ أَدْ فَيْهُ بَعْدُ أُو حَجَامًا : أَوْ دَبَاغًا ؛ فاجتمع عليه الدَّباغون وهموا به قال ابن عبد البر : هذا منكر موضوع وله طرق كلها واهية . والحديث دليل على أن العرب سواء في الكفاءة بعضهم لبعض وأن الموالي ليسوا أكفاء لهم . وقد اختلف العلماء في المعتبر مر. الكفاءة اختلافا كثيراً والذي يقوى هو ما ذهب اليه زيد بن على ومالك ويروى عن عمر وابن مسعود وابن سيرين وعمر بن عبد العزيز وهو أحد قولى الناصر أن المعتبر الدين لقوله تعـالى (إن أكرمكم عند الله أتقاكم) ولحديث « الناس كلهم ولد آدم » وتمامه « وآدم من تراب » أخرجه ابن سعد من حديث أبي هريرة وليس فيه لفظ كلهم والناس كأسنان المشط لافضل لاحد على أحد إلا بالتقوى ، أخرجه ابن لال بلفظ قريب من لفظ حديث سهل بن سعد . وأشار البخاري إلى نصرة هذا القول حيث قال: باب الاكفاء في الدين وقوله تعالى . (وهو الذي خلق من المـا. بشراً) الآية ، فاستنبط من الآية الـكريمة المساواة بين بني أدم ثم أردفه بإنكاح أبي حذيفة من سالم يابنة أخيه هند بنت الوليد بن عتبة ابن ربيعة وسالم مولى لامرأة من الانصار وقد تقدم حديث و فعليك بذات الدين • وقد خطب النبي صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة فقال • الحمد لله الذي أذهب عنكم عبية _ بضم المهملة وكسرها _ الجاهلية وتكبرها له يا أيها الناس إنما الناس رجلان : مؤمن تقي كريم على الله ، وفاجر شقي هين على الله ، ثم قرأ الآية ، وقال صلى الله عليه وسلم • من سره أن يكون أكرم الناس فليتق الله = فجعل صلى الله عليه وسلم الالتفات إلىالانساب من عبية الجاهلية وتكبرها فكيف يعتبرها المؤمن ويبني عليها حكما شرعيا ؟ وفي الحديث • أربع من أمور الجاهلية لايتركها الناس . ثم ذكر منها الفخر بالانساب، أخرجه ابن جرير من حديث ابن عباس وفي الاحاديث شيء كثير في ذم الالتفات إلى الترفع بها وقد أمر صلى الله عليه وسلم بني بياضة بإنكاح أبي هنــد الحجام وقال « إنمـا هو امرؤ من المسلمين " فنبه على الوجه المفتضى لمساواتهم وهو الاتفاق في وصف الإسلام وللناس في هذه المسألة

عجائب لا تدور على دليل غير الكبرياء والترفع ولا إله إلا الله كم حرمت المؤمنات النكاح لكبرياء الاولياء واستعظامهم أنفسهم اللهم إنا نبراً إليك من شرط ولده الهوى ورباه الكبرياء؛ ولقد منعت الفاطميات فى جهة البين الحال الله لهن من النكاح لقول بعض أهل مذهب الهادوية إنه يحرم نكاح الفاطمية إلا من فاطمى من غير دليل ذكروه وليس مذهبا لإمام المذهب الهادى عليه السلام بل زوج بناته من الطبريين وإنما نشأ هذا القول من بعده فى أيام الإمام أحمد , سلمان وتبعهم بيت رياستها ففالوا بلسان الحال تحرم شرائفهم على الفاطميين إلا من مثلهم وكل ذلك من غير علم ولا هذى ولا كناب منير بل ثبت خلاف ما قالوه عن سيد وللشركا دل له:

٢ - ﴿ وعن فاطمة بنت قيس رضى الله عنها أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال لها « آ نُكِحِى أُسَامَةَ » رواه مسلم ﴾ وفاطمة قرشية فهرية أخت الضحاك ابن قيس وهى من المهاجرات الأول كانت ذات جمال وفضل وكال جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بعد أن طلقها أبو عمرو بن حفص بن المغيرة بعد انقضاء عدّتها منه فأخبرته أن معاوية بن أبى سفيان وأبا جهم خطباها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « أما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه وأما معاوية فصعلوك لا مال له انكمى أسامة بن زيد _ الحديث ، فأمرها بنكاح أسامة مولاه ابن مولاه وهي قرشية وقدمه على أكفائها بمن ذكر ولا أعلم أنه طلب من أحد من أوليائها إسقاط حقه وكأن المصنف رحمه الله أورد هذا الحديث بعد بيان ضعف الحديث الأول للإشارة إلى أنه لا عبرة في الكفاءة بغير الدين كما أورد لذلك قوله :

٣ ـــ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال:
 • يَا بَنِي بِيَاضَةَ أُنْكِحُوا أَبَا هِنْدٍ ﴾ اسمه يسار وهو الذى حجم النبى صلى الله عليه وآله وسلم وكان مولى لبنى بياضة ﴿ وأَنْكِحُوا إليهِ وكان حجاما ، رواه أبو داود (١٠ ــ سبل السلام ــ ٣)

وألحاكم بسند جيد ﴾ فهو من أدلة عدم اعتبار كفاءة الانساب وقد صح أن بلالا نكح هالة بنت عوف أخت عبد الرحمن بن عوف وعرض عمر بن الخطاب ابنته حفصة على سلمان الفارسي .

🛚 🗕 ﴿ وَعَنَ عَائشَةَ رَضَّى الله عَنْهَا قالت خيرت بربرة على زوجها حين عتقت . متفق عليه في حديث طويل . ولمسلم عنها أن زوجها كان عبدا . وفي رواية عنهـا كان حرا والاول أثبت ﴾ لأنه جزم البخارى أنه كان عبدا ولذا قال ﴿ وصح عن ابن عباس رضى الله عنه عند البخارى أنه كان عبدا ﴾ ورواه علماء المدينة وإذا روى علماء المدينة شيئا ورأوه فهو أصح وأخرجه أبو داود من حديث ابن عباس بلفظ " إن زوج بربرة كان أسود يسمى مغيثًا فخيرها الني صلى الله عليه وآله وسلم وأمرها أن تعتد، وفي البخاري عن ابن عباس ﴿ ذَاكُ مَغْيَثُ عبد بني فلان يعني زوج بريرة ، وفي أخرى عند البخارى «كان زوج بريرة عبدا أسود يقال له مغيث ، قال الدارقطني لم تختلف الرواية عن عروة عن عائشة أنه كان عبداً . وكذا قال جعفر بن محمد عرب أبيه عن عائشة قال النووى : يؤيد قول من قال كان عبدا قول عائشة كان عبدا فأخبرت وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً . فصح رجحان كونه عبدا قرّة وكثرة وحفظاً . والحديث دليل على ثبوت الخيار للمعتقة بعد عتقها في زوجها . إذا كان عبداً وهو إجماع . واختلف إذا كان حرًّا فقيل لا يثبت لهـا الحيار . وهو قول الجمهور قالوا : لأن العلة فى ثبوت الخيار . إذا كان عبدا هو عدم المكافأة من العبد للحرة فى كثير من الاحكام فإذا عتقت ثبت لها الخيار من البقاء في عصمته . أو المفارقة لانها في وقت العقد علمها لم تكن من أهل الاختيار . وذهبت الهادوية والشعبي وآخرون إلى أنه يثبت لها الخيار . وإن كان حرا . واحتجوا بأنه قد ورد في رواية أن زوج بريرة كالن حرا . ورده الأولون بأنهـا رواية مرجوحة لا يعمل بها ، قالوا : ولانها عند تزويجها لم يكن لها اخيتار . فإن سيدها يزوجها

وإن كرهت فإذا أعتقت تجدد لها حال لم يكن قبل ذلك ، قال ابن القيم : في تخميرها ثلاثة مآخذ وذكر مأخذين وضعفهما ثم ذكر الثالث وهو أرجحها وتحقيقه أن السيد عقد علمها بحكم الملك حيث كان مالكا لرقبتها ومنافعها والعتق يقتضى تمليك الرقبـة والمنافع للمعتق وهذا مقصود العتق وحكمته فإذا ملكت رقبتها ملكت بضعها ومنافعها ومن جملتها منافع البضع فلا يملك عليها إلا باختيارها فخيرها الشارع بين الامرين البقاء تحت الزوج أو الفسخ منــه وقد جاء في بعض طرق حدیث بربرة « ملکت نفسك فاختاری ، قلت و هو مر تعلیق الحکم وهو الاختيار على ملكها لنفسها فهـو إشارة إلى علة التخبير وهـذا يقتضي ثبوت الخيار وإن كانت تحت حر وهـل يقع الفسخ بلفظ الاختياري ؟ قيـل نعم كما يدل له قوله في الحديث « خيرت ، وقيمل لابد من لفظ الفسخ ثم إذا اختارت نفسها لم يكن للزوج الرجعة علمها وإنما يراجعها بعقد جديد إن رضيت به ولا يزال لها الخيار بعد علمها مالم يطأها لما أخرجه أحمد عنه صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا عَتَقَتَ الْآمَةَ فَهِي بِالْخِيَارِ مَالَمْ يَطَأُهَا إِنْ تَشَأُ فَارْقَتُهُ وَإِنْ وطُهُمَا فَلا خيار لهما وأخرجه الدارقطني بلفظ ه إن وطئك فلا خيـار لك، وأخرجه أبو داود بلفظ • إن قاربك فلا خيار لك • فدل أن الوطء مانع من الخيار واليه ذهب الحنابلة . واعلم أن هذا الحديث جليل قد ذكره العلما. في مواضع من كتبهم فى الزكاة وفى العتق وفى البيع وفى النكاح وذكره البخارى فى البيع وأطال المصنف في عدة ما استخرج منه مر. الفوائد حتى بلغت مائة واثنتين وعشرين فائدة فنذكر ماله تعلق بالباب الذي نحن بصدده (منها) جواز بيمع أحد الزوجـين الرقيقين دون الآخر ، وأن بيع الامة المزوجة لايكون طلاقا وأن عتقها لا يكون طلاقا ولا نسخا ، وأن للرقيق أن يسعى في فكاك رقبته من الرق ، وأن الكفاءة معتبرة في الحرية . قلت : قد أشار في الحديث إلى سبب تخييرها وهو ملكها نفسها كا عرفت فلا يتم هـذا وأن اعتبارها يسقط برضا المرأة التي لا ولى لها ومما ذكر في قصة بريرة أن زوجها كان يتبعها في سكك المدينة يتحدر دمعه لفرط محبته لهما قالوا فيؤخذ منه أن الحب يذهب الحياء وأنه يعذر من كان كذلك إذا كان بغير اختيار منه فيعذر أهل المحبة في الله إذا حصل لهم الوجد عند سماع ما يفهمون منه الإشارة إلى أحوالهم حيث يغتفر منهم مالا يحصل عن اختيار كالرقص ونحوه . قلت : لا يخفي أن زوج بريرة بكي من فراق محبه فحب الله يبكي شوقاً إلى لقائه وخوفا من سخطه كما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبكي عند سماع القرآن وكذلك أصحابه ومن تبعهم بإحسان. وأما الرقص والتصفيق فشأن أهل الفسق والحلاعة لا شأن من يحب الله ويخشاه فاعجب لهذا الماخذ الذي أخذوه من الحديث وذكره المصنف في الفتح ثم سرد فيه غير ما ذكرناه وأبلغ فوائده إلى العدد الذي وصفناه وفي بعضها خفاء و تكلف لايليق مثل كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

■ _ ﴿ وعن الضحاك ﴾ تابعى معروف روى عن أبيه ﴿ ابن فيروز رضى الله عنه ﴾ بفتح الفاء وسكون المثناة التحتيه وضم الراء وسكون الواو آخره زاى هو أبو عبد الله ﴿ الديلى ﴾ ويقال الحميرى لنزوله حمير وهو من أبناء فارس من فرس صنعاء كان بمن وفد على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو الذى قتل العنسى الكذاب الذى ادعى النبوة في ستة إحدى عشرة وأتى حين قتله النبي صلى الله عليه وسلم وهو مريض مرض موته وكان بين ظهوره وقتله أربعة أشهر ﴿ عن أبيه رضى الله عنه قال: قلت يا رسول الله إلى أسلمت وتحتى أختان فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ طَلِقٌ أُيَّتَهُما شِئْتَ ، رواه أحمد والآربعة فقال: رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ طَلِقٌ وأعله البخارى ﴾ بأنه رواه الضحاك عن أبيه ورواه عنه أبو وهب الجيشاني ـ بفتح الجيم وسكون المثناة التحتية والشين المعجمة فنون ـ قال البخارى ؛ لا نعرف سماع بعضهم من بعض . والحديث دليل على اعتبار أنكحة الكفار وإن خالفت نكاح الإسلام وأنها لاتخرج دليل على اعتبار أنكحة الكفار وإن خالفت نكاح الإسلام وأنها لاتخرج

المرأة من الزوج إلا بطلاق بعد الإسلام وأنه يبقى بعد الإسلام بلا تجديد عقد وهذا مذهب مالك وأحمد والشافعي وداود وعند الهادوية والحنفية أنه لايقر منه إلا ماوافق الإسلام وتأولوا هذا الحديث بأن المراد بالطلاق الاعتزال وإمساك الاخت الاخرى التي بقيت عنده بعقد جديد ولا يخني أنه تأويل متعسف وكيف يخاطب رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل في الإسلام ولم يعرف الاحكام بمثل هذا وكذلك تأولوا مثل قوله ا

٦ ـ ﴿ وعن سالم عن أبيه رضي الله عنه ﴾ عبد الله بن عمر ﴿ أن غيلان بن سلمة ﴾ هو ممن أسلم بعد فتح الطائف ولم يهاجر وهو من أعيان ثقيف ومات في خلافة عمر ﴿ أَسلَم وله عشر نسوة فأسلن معه فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يتخير منهن أربعا . رواه أحمد والترمذي وصححه ابن حبان والحاكم وأعله البخاري وأبو زرعة ﴾ قال الترمذي: قال البخاري هذا الحديث غير محفوظ وأطال المصنف في التلخيص الكلام على الحديث وأخصر منه وأحسر. إفادة كلام ان كثير في الإرشاد . قال عقب سياقه له رواه الإمامين أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي وأحمد بن حنبل والترمذي وابن ماجه وهـذا الإسناد رجاله على شرط الشيخين إلا أن الترمذي يقول سمعت البخاري يقول : هذا حديث غير محفوظ والصحيح ما روى شعيب وغيره عن الزهرى قال : حدثت عن محمد بن شعيب الثقني أن غيلان فذكره. قال البخاري : وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه أن رجلًا من ثقيف طلق نساءه فقال له عمر لتراجعن نساءك الحديث : قال ان كثير قلت قد جمع الإمام أحمد في روايته لهذا الحديث بين هذىن الحديثين مهذا السند فليس ما ذكره البخاري قادحا وساق روانة النسائي له برجال ثقات إلا أنه يرد على ابن كثير ما نقله الاثرم عن أحمد أنه قال هذا الحديث غير صحيح والعمل عليه . وهو دليل على ما دل عليه حديث الضحاك . ومر. _ تأول ذلك تأول هـِذَا ﴿ فَأَنَّدَةً ﴾ سبقت إشارة إلى قصة تطليق رجل من ثقيف نساءه . وذلك

أنه اختار أربعاً فلما كان في عهد عمر طلق نساءه وقسم ماله بين بنيه فلما بلغ ذلك عمر قال وإني لاظن الشيطان بما يسترق من السمع سمع بموتك فقذفه في نفسك وأعلمك أنك لاتمكث إلا قليلا وايم الله التراجعن نساءك ولترجعن مالك أو لاورثهن منك ولآمرن بقبرك فليرجم كا رجم قبر أبي رغال الحديث ووقع في الوسيط ابن غيلان وهو وهم بل هو غيلان وأشد منه وهما ما وقع في مختصر ابن الحاجب ابن عيلان بالعين المهملة وفي سنن أبي داود وأن قيس ابن الحرث أسلم وعنده ثمان نسوة فأمره النبي صلى الله عليه وسلم أن يختار أربعا وروى الشافعي والبيهتي عن نوفل بن معاوية أنه قال أسلمت وتحتي خمس نسوة فسألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ا فارق واحدة وأمسك أربعا فعمدت إلى أقدمهن عندي عاقر منذ ستين سنة ففارقتها وعاش نوفل بن معاوية مائة وعشرين سنة ستين في الإسلام وستين في الجاهلية وفي كلام عمر مايدل على إبطال الحيلة لمنع التوريث وأن الشيطان قد يقذف في قلب العبد ما يسترقه من السمع من أحواله وأنه يرجم الفبر عقوبة للعاصي وإهانة وتحذيراً عن مثل ما فعله .

وجه هذا الحديث يشير إلى أنه كيف ردها عليه بعد ست سنين أو ثلاث أو سنتين وهو مشكل لاستبعاد أن تبتى عدَّتها هذه المدة ولم يذهب أحد إلى تقرير المسلمة تحت الكافر إذا تأخر إسلامه عن إسلامها . نقل الإجماع في ذلك ابن عبد البر وأشار إلى أن بعض أهل الظاهر جوزه ورد بالإجماع وتعقب بثبوت الخلاف فيه . عن على والنخعي أخرجه ابن أبي شيبة عنهما وبه أفتى حماد شيخ أبي حنيفة فروى عن على أنه قال « فى الزوجين الكافرين يسلم أحدهما « هو أملك لبعضها ما دامت في دار هجرتها ، وفي رواية « هو أولى بها ما لم تخرج من مصرها ، وفي رواية عن الزهرى أنه إن أسلت ولم يسلم زوجها فهما على نكاحهما ما لم يفرق بينهما سلطان . وقال الجمهور إن أسلمت الحربية وزوجها حربى وهي مدخول بها فإن أسلم وهي في العدة فالنكاح باق وإن أسلم بعد انقضاء عدتها وقعت الفرقة بينهما وهذا الذي ادَّعي عليه الإجماع في البحر . وادَّعاه ان عبد البركما عرفت وتأول الجمهور حديث زينب . بأن عدتها لم تكن قد انقضت وذلك بعد نزول آلة التحريم لبقاء المسلمة تحت الكافر وهو مقدار سنتين وأشهر لان الحيض قد ينأخر مع بعض النساء فردّها صلى الله عليه وسلم عليه لمــا كانت العدة غير منقضية وقيل المراد بقوله بالنكاح الاول : أنه لم يحدث زيادة شرط ولا مهر ورد هذا ابن القيم وقال ا لا نعرف اعتبار العدة فى شيء من الاحاديث ولا كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا . ولا ريب أن الإسلام لو كان بمجرده فرقة لكانت فرقة باثنة لارجعية فلا أثر للعدة في بقاء النكاح. وإنما أثرها في منع نكاحها للغير . فلو كان الإسلام قد نجز الفرقة بينهما لم يكن أحق بها فى العدة ولكن الذى دل عليه حكمه صلى الله عليه وآله وسلم أن النكاح موقوف فإن أسـلم قبل انقضاء عدتهـا فهي زوجته . وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت . وإن أحبت انتظرته فإن أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح ولا يعلم أحد جدّد بعد الإسلام نكاحه البتة بل كان الواقع أحد الإمرين

إما افتراقهما ونكاحها غيره وإما بقاؤهما عليه . وإن تأخر إسلامه وأما تنجيز الفرقة ومراعاة العدة فلا يعلم أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى بواحد منهما مع كثرة من أسلم فى عهده . وقرب إسلام أحد الزوجين من الآخر وبعده منه قال ولولا إقراره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزوجين على نكاحهما وإن تأخر إسلام أحدهما عن الآخر بعد صلح الحديبية وزمن الفتح لفلنا بتعجيل الفرقة بالإسلام من غير اعتبار عدة لقوله تعالى (لاهن حل لهم ولا هم يحلون لهن) وقوله تعالى (ولا تمسكوا بعصم الكوافر) ثم سرد قضايا تؤكد ما ذهب إليه وهو أقرب الاقوال فى المسألة .

۸ — ﴿وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال رد النبي صلى الله عليه وسلم ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع بنكاح جديد قال الترمذي حديث ابن عباس أجود إسنادا والعمل على حديث عمرو بن شعيب ﴾ قال الحافظ ابن كثير في الإرشاد قال الإمام أحمد هذا حديث ضعيف وحجاج لم يسمعه من عمرو بن شعيب إنما سمعه من محمد بن عبد الله العرزي والعرزي لا يساوي حديثه شيئا، قال والصحيح حديث ابن عباس يعني المتقدم، وهكذا قال البخاري والترمذي والدارقطني والبيهتي وحكاه عن حفاظ الحديث. وأما ابن عبد البر فإنه جنح إلى ترجيح رواية عمرو بن شعيب وجمع بينه وبين حديث ابن عباس فحمل قوله في حديث ابن عباس بالنيكاح الأول أي بشروطه ومعني لم يحدث شيئا أي لم يرد على ذلك شيئا. وقد أشرنا إليه آنفا ومهر جديد . والاخذ بالصريح أولى من الاخذ بالمحتمل انتهي . قلت يرد تأويل حديث ابن عباس قي رواية و فلم يحدث شهادة ولا صداقاً والعمل على حديث عمرو بن شعيب فإنه يريد عمل أهل العراق ولا يخفي أن عملهم والعمل على حديث عمرو بن شعيب فإنه يريد عمل أهل العراق ولا يخفي أن عملهم والعمل على حديث عمرو بن شعيب فإنه يريد عمل أهل العراق ولا يخفي أن عملهم والعمل على حديث عمرو بن شعيب فإنه يريد عمل أهل العراق ولا يخفي أن عملهم والعمل على حديث عمرو بن شعيب فإنه يريد عمل أهل العراق ولا يخفي أن عملهم والعمل على حديث وهو القوي لا يقوى الضعيف بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل بالحديث الضعيف وهم القوي لا يقوى الضعيف بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل بالحديث الضعيف وهم القوي لا يقوى الضعيف بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل بالحديث الضعيف وهم القوي لا يقوى الضعيف بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل بالحديث الضعيف بل يضعف ما ذهبوا إليه من العمل بالحديث المنت المنت المنت بالمنازية و المنازية و المنازية و المن العمل المنازية و الم

٩ — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال أسلمت امرأة فتزوجت لجاء زوجها فقال يا رسول الله إنى كنت أسلمت وعلمت بإسلامى فانتزعها رسول الله عليه فسلم من زوجها الآخر وردها إلى زوجها الأول. رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ الحديث دليل على أنه إذا أسلم الزوج وعلمت امرأنه بإسلامه فهى فى عقد نكاحه وإن تزوجت فهو تزوج باطل تنتزع من الزوج الآخر وقوله «وعلمت بإسلامى» ويحتمل أنه أسلم بعد انقضاء عدتها أو قبلها وأنها ترد إليه على كل حال وأن علمها بإسلامه قبل تزوجها الذى قدمناه لأن تركم صلى الله عليه وسلم الاستفصال هل علمت بعد انقضاء العدة أو لا : دليل على أنه لاحكم للعدة إلا أنه على كلام ابن القيم الذى قدمناه أنها بعد انقضاء عدتها تزوج من شاءت لا تتم هذه القضية إلا على تقدير تزوجها فى العدة كذا قاله الشارح رحمه الله. ولا يخنى أنه مشكل لأنه إن كان عقد الآخر بعد انقضاء عدتها من الأول فنسكاحها صحيح وإن كان قبل انقضاء عدتها فهو باطل إلا أن يقال باطل لانها باقية فى عقد نكاحها فهذا أقرب

١٠ - ﴿ وعن زيد بن كعب بن عجرة عن أبيه قال تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم العالية من بنى غفار ﴾ بكسر الغين المعجمة ففاء خفيفة فراء بعد الآلف قبيلة معروفة ﴿ فلما دخلت عليه ووضعت ثيابها رأى بكشحها ﴾ بفتح الكاف فشين معجمة فحاء مهملة هو ما بين الخاصرتين إلى الضلع كما فى القاموس ﴿ بياضاً فقال ﴿ آ لَكِسِي ثِيّا بَكُ والْحَقِي بِأَهْلِكِ ، وأمر لها بالصداق ، رواه الحاكم وفى اسناده جميل بن زيد وهو مجهول واختلف عليه فى شيخه اختلافاً كثيراً ﴾ اختلف فى الحديث عن جميل فقيل عنه كما قال المصنف وقيل عن ابن عمر وقيل عن كعب ابن عجرة وقيل عن البرص منفي ابن عجرة وقيل عن كعب بن زيد والحديث فيه دليل على أن البرص منفي

ولا يدل الحديث على أنه يفسخ به النكاح صريحاً لاحتمال قوله صلى الله عليه وسلم الحقى بأهاك ، أنه قصد به الطلاق إلا أنه قد روى هذا الحديث ابن كثير بلفظ أنه صلى الله عليه وسلم تزوج امرأة من بني غفار فلما دخلت عليه رأى بكشحها وضحا فردها إلى أهلها وقال «دلستم على" • فهو دليـل على الفسخ وهـذا الحديث ذكره ابن كثير في باب الخيار في النـكاح والرد بالعيب . وقد اختلف العلمـا. فى فسخ النكاح بالعيوب فذهب أكثر الامة إلى ثبوته وإن اختلفوا فى التفاصيل فروى عن على وعمر أنها لاترد النساء إلا من أربع من الجنون والجذام والبرص والداء في الفرج وإسناده منقطع وروى البيهتي بإسناد جيد عن ابن عباس رضي الله عنه • أربع لايجزن في بيمع ولا نـكاح : المجنونة والمجذومة والبرصاء والعفلاء ، والرجل يشارك المرأة في ذلك ويرد بالجب والعنة على خلاف في العنة وفي أنواع من المنفرات خلاف. واختار ابن القيم أن كل عيب ينفر الزوج الآخر منه ولا يحل به مقصود النكاح من المودة والرحمة يوجب الخيار وهو أولى من البيع كما أن الشروط المشروطة في النكاح أولى بالوفاء من الشروط في البيع قال ومن تدبر مقاصد الشرع في مصادره وموارده وعدله وحكمته وما اشتملت عليه من المصالح لم يخف عليه رجحان هذا القول وقربه من قواعد الشريعة قال وأما الاقتصار على عيبين أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة أو ستة أو سبعة أو ثمـانية دون ماهو أولى منها أو مساويها فلا وجه له فالعمى والخرس والطرش وكونها مقطوعة البدن أو الرجلين أو إحداهما من أعظم المنفرات والسكوت عنه من أقبح التدليس والغش وهو مناف للدين والإطلاق إنما ينصرف إلى السلامة فهو كالمشروط عرفا. قال وقد قال أمير المؤمنين عمر بن الخطاب لمن تزوج امرأة وهو لايولد له أخبرها أنك عقبم فماذا تقول في هذا العيب الذي عندها كمال لانقص انتهى . وذهب داود وابن حزم إلى أنه لايفسخ النكاح بعيب البتة وكأنه لما لم يثبث الحديث به ولا يقولون بالقياس لم يقولوا بالفسخ ١١ _ ﴿ وعن سعمد من المسيب أن عمر من الخطاب رضي الله عنه قال: أيما رجل تزوّج امرأة فدخل بها وجدها برصاء أو مجنونة أو مجذومة فلها الصداق بمسيسه إناها وهو له على من غزه منها . أخرجه سعيد بن منصور ومالك وابن أبي شيبة ورجاله ثقات ﴾ تقدم الكلام في الفسخ بالعيب . وقوله «وهو » أي المهر له أى الزوج على من غرّه منها . أى يرجع عليه وإليه ذهب الهادى ومالك وأصحاب الشافعي وذلك لآنه غرم لحقه بسببه . إلا أنهــم اشترطوا علمه بالعيب فإذا كان جاهلا فلا غرم عليه . وقول عمر « على من غرّه ، دال على ذلك إذ لا غرر منه إلا مع العلم . وذهب أبو حنيفة والشافعي إلى أنه لارجوع إلا أن الشافعي قال مهذا في الجديد قال ان كثير في الإرشاد وقد حكى الشافعي في القديم عن عمر وعلى وابن عباس في المغرور يرجع بالمهر على من غرّه ويعتضد يما تقدم من قوله صلى الله عليه وآله وسلم « من غشنا فليس منا » ثم قال الشافعي في الجديد وإنما تركنا ذلك لحديث « أيما امرأة نكحت بغير إذن ولها فنكاحها باطل فإن أصامها فلها الصداق بما استحل من فرجها، قال فجعل لها الصداق في النكاح الباطل وهي التي غرّته فلأن يجعل لها الصداق بلا رجوع على الغاز في النكاح الصحيح الذي الزوج فيه مخير بطريق الأولى انتهى . وقد يقال هذا مطلق مقيد يحدث الباب .

1۲ — ﴿ وروى سعيد أيضا ﴾ يعنى ابن منصور ﴿ عن على رضى الله عنه نحوه وزاد وبها قرن ﴾ بفتح الفاف وسكون الراء هو العفلة بفتح العين المهملة و فتح الفاء واللام وهى تخرج فى قبل النساء وحيا الناقة كالادرة فى الرجال ﴿ فزوّجها بالخيار فإن مسها فلها المهر بما استحل من فرجها ﴾.

۱۳ → ﴿ وَمِنْ طَرِيقَ سَعِيدُ بِنَ الْمُسَيِّبِ أَيْضًا ﴾ أَى وأُخْرِجَ سَعِيدُ بِنَ مُنْصُورُ مِنْ طَرِيقَ ابْنِ الْمُسَيّبِ ﴿ قَالَ قَضَى عَمْرَ رَضَى الله عَنْهُ فَى الْعَنْيِنِ أَنْ يُؤْجِلُ سَنَةً وَرِجَالُهُ ثَقَاتٍ ﴾ بالمهملة فنون فمثناة تحتية فنون بزنة سكين هو من لا يأتي النساء

عجزاً لعدم انتشار ذكره . ولا يريدهن والاسم العنانة والتعنين والعنينة بالكسر ويشدُّد والعنة بالضم الاسم أيضًا من عنن عن امرأته حكم عليــه القاضي بذلك أو منع بالسحر . وهذا الآثر دال على أنهـا عيب يفسخ بها النـكاح بعد تحققها . واختلفوا في ذلك والقائلون بالفسخ اختلفوا أيضا في إمهاله . ليحصل التحقيق فقيل يمهل سنة وهو مروى عرب عمر وابن مسعود وروى عن عثمان أنه لم يؤجمله وعن الحارث بن عبد الله يؤجل عشرة أشهر وذهب أحمد والهادى وجماعة إلى أنه لا فسيخ في ذلك . واستدلوا بأن الاصل عدم الفسخ وهو أثر لاحجة فيه وبأنه صلى الله عليه وسلم لم يخير امرأة رفاعة وقد شكت منه ذلك وهو في موضع التعليم . وقد أجاب في البحر بقوله : قلنا لعل زوجهـا أنكر والظاهر معه . قلت : لا يخنى أن امرأة رفاعة لم تشك من رفاعة فإنه كان قد طلقها فتزوّجها عبد الرحمن بن الزبير فجاءت تشكو إليه صلى الله عليه وآله وسلم وقالت إنما معه مثل هدبة الثوب فقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم و أثريدين أن ترجعي إلى رفاعة ؟ لا حتى يذوق عسيلتك وتذوقي عسيلته ، وفي رواية الموطأ = أن رفاعة طلق امرأته تميمة بنت وهب فى عهد رسول الله صلى الله عليــه وآله وســـلم ثلاثًا فنكحت عبد الرحمن بن الزبير فأعرض عنها فلم يستطع أن يمسها ففارقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الاؤل ؛ فقال صلى الله عليه وآله وسلم أتريدين ـ الحديث ، وبهذا يعرف عدم صحة الاستدلال بقصة رفاعة فإنها لم تطلب الفسخ بل فهم منها صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنها تريد أن يراجعها رفاعة فأخبرها أن عبد الرحمن حيث لم يذق عسيلتها ولا ذاقت عسيلته لا يحالهـا لرفاعة . وكيف يحمل حديثها على طلبها الفسخ وقد أخرج مالك في الموطأ وأن عبد الرحمن لم يستطع أن يمسها فطلقها فأراد رفاعة أن ينكحها وهو زوجها الاول . فجاءت تستفتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأجابها بأنها لا تحل له ، وأما قصة أبي ركانة وهي « أنه نكح امرأة من مزينة فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت :

مايغني عنى هذه إلاكما تغنى عنى هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسهالـ ففرق بيثي وبينه فأخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية فدعا بركانة وإخوته ثم قال لجلسائه أترون فلانا _ يعنى ولدا له _ يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد وفلانا لابنه الآخر يشبه منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله عليه وسلم لعبد يزيد طلقها ففعل ـــ الحديث ، أخرجه أبو داود عن ابن عباس والظاهر أنه لم يثبت عنده صلى الله عليه وسلم ما ادعته المرأة من العنة لانها خلاف الاصل ولانه صلى الله عليه وسـلم تعرف أولاده بالفيافة وسأل عنها أصحابه صلى الله عليه وسلم فدل أنه لم يثبت له أنه عنين فأمره بالطلاق إرشاداً إلى أنه ينبغي له فراقها حيث طلبت ذلك منه لا أنه بحب عليه ﴿ فَائْدَةً ﴾ قال ابن المنذر اختلفوا في المرأة تطالب الرجل بالجماع فقال الاكثرون إن وطئها بعد أن دخل بها مرة واحدة لم يؤجل أجل العنين وهو قول الاوزاعي والثورى وأبي حنيفة ومالك والشافعي وإسحاق وقال أبو ثور إن ترك جماعها لعلة أجل لهـا سنة وإن كان لغير علة فلا تأجيل. وقال عياض اتفق كافة العلماء أن للرأة حقا في الجماع فيثبت الخيار لهـا إذا تزوجت الجبوب والممسوح جاهلة بهما ويضرب للعنين أجل سنة لاختيار زوال ما به انتهى . قلت : ولم يستدلوا على مقدار الأجل بالسنة بدليل ناهض إنما يذكر الفقهاء أنه لاجل أن تمر به الفصول الاربعة فيتين حينتذ حاله.

باب عشرة النساء

بكسر العين وسكون الشين المعجمة أى عشرة الرجال أى الأزواج النساء أى الزوجات .

١ = ﴿ عن أَبِى هريرة رضى الله عنه فال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم م مَلْعُونُ مَنْ أَتَى امْرَاةً فى دُبُرِهَا ■ رواه أبو داود والنسائى واللفظ له ورجاله ثقات لكن أعـل بالإرسال ﴾ روى هـذا الحديث بلفظه من طرق

كثيرة عن جماعة من الصحابة منهم على بن أبي طالب رضي الله عنــه وغمر وخزيمة وعلى بن طلق وطلق بن على وابن مسعود وجابر وابن عباس وابن عمر والبراء وعقبة بن عامر وأنس وأبو ذرّ وفي طرقه جميعها كلام ولكنه مع كثرة الطرق واختــلاف الرواة يشدّ بعض طرقه بعضاً ويدل على تحريم إتيان النساء في أدبارهن وإلى هذا ذهبت الامة _ إلا القليل _ للحديث ، هذا ولان الاصل تحريم المباشرة إلا ما أحله الله ولم يحل تعمالي إلا القبل كما دل له قوله (فأنوا حرثكم أنى شئتم) وقوله (فأنوهن من حيث أمركم الله) فأباح موضع الحرث والمطلوب من الحرث نبات الزرع فكذلك النساء الغرض من إتياتهن هو طلب النسل لا قضاء الشهوة وهو لا يكون إلا في القبـل فيحرم ما عدا موضع الحرث ولا يقاس عليه غيره لعدم المشابهة في كونه محملا للزرع. وأما حل الاستمتاع فيما عدا الفرج فمأخوذ من دليـل آخر وهو جواز مباشرة الحائض فيها عدا الفرج وذهبت الإماميـة إلى جواز إتيان الزوجة والامة بل المملوك في الدبر . وروى عرب الشافعي أنه قال لم يصح في تحليـله ولا تحريمه شي. والقياس أنه حلال؛ ولكن قال الربيع: والله الذي لاإله إلا هو لقــد نص الشافعي على تحريمه في ستة كتب ويقال إنه كان يقول بحله في القديم . وفي الهـدى النبوى عن الشافعي أنه قال لا أرخص فيــه بل أنهى عنه وقال إن من نقل عن الأئمة إباحته فقد غلط علمهم أفحش الغلط وأقبحه وإنما الذي أباحوه أن يكون الدبر طريقاً إلى الوط. في الفرج فيطأ من الدبر لا في الدبر فاشتبه على السامع انتهى . ويروى جواز ذلك عن مالك وأنكره أصحابه وقد أطال الشارح القول في المسألة بمـا لا حاجة إلى استيفائه هنا وقرر آخراً تحريم ذلك ، ومن أدلة تحريمه قوله :

٢ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا يُنظُرُ اللهُ إلى رَجُلٍ أَتَى رَجُلاً أَوِ امْرَأَةً فى دُبْرِهَا ، رواه الترمذى

والنسائى وابن حبان وأعل بالوقف ﴾ على ابن عباس ولكن المسألة لامسرح للاجتهاد فيها سيما ذكر هذا النوع من الوعيد فإنه لايدرك بالاجتهاد فله حكم الرفع .

٣ _ ﴿ وَعَنِ أَنَّى هُرَيْرَةً رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبَّى صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلَهُ وَسَلَّمُ قَالَ « مَنْ كَانَ ۚ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْ مِ الْآخِرِ فَلَا يُؤْذِي جَارَهُ وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ مِنْ ضِلَعٍ ﴾ إبكسر الضاد المعجمة وفتح اللام وإسكانها واحد الاصلاع ﴿ وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ مِنَ الصَّلَعِ أَعْلاَهُ فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ وإِنْ تَرَكْتُهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ فَاسْتَوْصُوا بِاللِّسَاءُ خَيْرًا ، ﴾ أي اقبلوا الوصية فيهن والمعنى أنى أوصيكم بهن خيراً أو المعنى يوصى بعضكم بعضا فيهن خيرا ﴿ مَتَفَقَ عليه واللفظ للبخارى ، ولمسلم « فإن اسْتَمْتَعْتَ بها اسْتَمْتَعْتَ بها وبها عِوَجْ ﴾ هو بكسر أوله على الارجح ﴿ وإنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهَا كَسَرْتُهَا وكَشُرُهَا طَلَاقُهَا ﴾ ﴾ الحديث دليل على عظم حق الجار وأن من آذي الجار فليس بمؤمن بالله واليوم الآخر وهـذا إن كان يلزم منه كفر من آذى جاره إلا أنه محمول على المسالغة لأن مر. حق الإيمان ذلك فلا ينبغي لمؤمن الاتصاف به وقد عدّ أذى الجار من الكيائر فالمراد من كان يؤمن إيمانا كاملا وقد وصي الله على الجار في القرآن ، وحدّ الجار إلى أربعين داراً كما أخرج الطبراني أنه وأتى النبي صلى الله عليه وآله وسلم رجل فقال يارسول الله إنى نزلت في محل بني فلان وإن أشدَّهم لى أذى أقربِهم إلىَّ داراً فبعث النبي صلى الله عليه وآله وسلم أبا بكر وعمر وعليا رضى الله عنهم يأتون المسجد فيصيحون على أن أربعين داراً جار ولا يدخل الجنة من خاف جاره بواثقه " وأخرج الطبراني في الكبير والاوسط " إن الله ليدفع بالمسلم الصالح عن مائة بيت من جيرانه ، وهـذا فيـه زيادة على الأول والاذنة للبؤمن مطلقاً محرمة قال تصالى ؛ ﴿ وَالذِّن يُؤْذُونَ المؤمنينَ وَالمؤمناتِ بغير ما اكتسبوا فقــد احتملوا بهتانا وإثمـا مبيناً) ولكنه في حق الجار أشدّ تحريمًا فلا يغتفر منه شيء وهوكل ما يعدّ في العرف أذى حتى ورد في الحديث

«أنه لأيؤذيه بقتار قدره إلا أن يغرف له من مرقته ولا يحجز عنـه الريح إلا بإذنه وإن اشترى فاكهة أهدى إليه منها ، وحقوق الجار مستوفاة في الإحياء للغزالي وقوله (واستوصوا) تفدّم بيان معناه وعلله بقوله فإنهن خلقن من ضلع يريد خلقن خلقا فيه اعوجاج لانهن خلقن من أصل معوج والمراد أن حواء أصلها خلقت من ضلع آدم كما قال تعالى ؛ (وخلق منها زوجها) بعد قوله : (خلقه كم من نفس واحدة) وأخرج ابن إسحاق من حديث ابن عباس ﴿ إلَـٰ حواء خلقت من ضلع آدم الأقصر الايسر وهو نائم ، وقوله ، وإن أعوج مافي الضلع ، إخبار بأنها خلقت من أعوج أجزاء الضلع مبالغة فى إثبات هذه الصفة لهن وضمير قوله • تقيمه وكسرته • للضلع وهو يذكر ويؤنت وكذا جا. في لفظ البخاري: تقيمها وكسرتها ، ويحتمل أنه للمرأة ورواية مسلم صريحة في ذلك حيث قال • وكسرها طلاقها ، والحديث فيه الامر بالوصية بالنساء والاحتمال لهن والصبر على عوج أخلاقهن وأنه لاسبيل إلى إصلاح أخلاقهن بل لابد من العوج فيها وأنه من أصل الخلقة وتقدم ضبط العوج هنا . وقد قال أهل اللغة ؛ العوج : بالفتح في كل منتصب كالحائط والعوذ وشبههما وبالكسر ما كان فى بساط أو معاش أو دين ويقال فلان فى دينه عوج بالكسر .

٤ — ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : كنا مع النبى صلى الله عليه وآله وسلم في غزوة فلما قدمنا المدينة ذهبنا لندخل فقال صلى الله عليه وآله وسلم في أُمهِلُوا حَتَى تَدْخُلُوا لَيْسِلًا لِيسِلًا لِيهِيَّهُ ﴾ بفتح الشين المعجمة وكسر العين المهملة فمثلثة ﴿ و تَسْتَحِدُ ﴾ بسين وحاء مهملتين ﴿ الْمُغِيبَةُ ﴾ بضم الميم وكسر المعجمة بعدها مثناة تحتية ساكنة فموحدة مفتوحة التى غاب عنها زوجها ﴿ متفق عليه ﴾ فيه دليل على أنه يحسن النأني للقادم على أهله حتى يشعروا بقدومه قبل وصوله بزمان يتسع لما ذكر من تحسين هيئات من غاب عنهن أزواجهن من الامتشاط وإزالة الشعر بالموسى مثلا من المحلات التي يحسن إزالته منها وذلك لئلا يهجم وإزالة الشعر بالموسى مثلا من المحلات التي يحسن إزالته منها وذلك لئلا يهجم

على أهله وهم في هيئة غير مناسبة فينفر الزوج عنهن والمراد إذا سافر سفراً يطيل فيه الغيبة كما دل له قوله ﴿ وَفَى رَوَايَةَ البِّخَارِي ﴾ أي عن جابر ﴿ ﴿ إِذَا أَطَالَ أَحَدُكُمُ ۗ الْغَسْمَةَ فَلَا يَطْرُقُ أَهْلَهُ لَيْلا ، ﴾ قال أهل اللغة الطروق المجيء بالليل من سفر وغيره على غفلة ويقال لكل آت بالليل طارق ولا يقال في النهار إلا مجازاً وقوله · ليلا ، ظاهره تقييد النهى بالليل وأنه لا كراهة فى دخوله إلى أهله نهـاراً من غير شعورهم واختلف في علة التفرقة بين الليل والنهار . فعلل البخارى في ترجمة الباب بقوله " ماب لا يطرق الرجل أهله ليلا إذا أطال الغيبة مخافة أن يتخونهم أو يتلمس عثراتهم = فعلى هذا التعليل يكون الليل جزء العلة لأن الريبة تغلب في الليل وتندر في النهـار وإن كانت العلة ما صرح به . وهو قوله « لكي تمتشط إلى آخره، فهو حاصل في الليل والنهار . قيل ويحتمل أن يكون معتبراً على كلا التقديرين ، فإن الغرض منه التنظيف والتزيين وتحصيل لكمال الغرض من قضاء الشهوة وذلك في الاغلب يكون في الليل فالقادم في النهار يتأنى ليحصل لزوجته التنظيف والنزيين لوقت المباشرة ، وهو الليــل بخلاف القادم في الليل وكذلك يخشى منه من العثور على وجود أجنى ، هو فى الاغلب يكون فى الليل وقد أخرج ابن خزيمة عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تطرق النساء ليلا فطرق رجلان كلاهما فوجد ـ يريد كل واحد منهما ـ مع امرأته ما يكره . وأخرج أبو عوانة في صحيحه من حديث جابر = أن عبد الله تن رواحة أتى امرأته ليلا وعندها امرأة تمشطها فظنها رجلا فأشار إليها بالسيف، فلما ذكر ذلك ، للنبي صلى الله عليه وآله وسلم نهي أن يطرق الرجل أهله ليلا = وفي الحديث الحث على البعد عن تتبع عورات الآهل ، والحث على ما يجلب التودّد والتحاب بين الزوجين وعدم التعرض لما يوجب سوء الظان بالأهل، وبغيرهم أولى. وفيه أن الاستحداد ونحوه بميا تنزين به المرأة لزوجها محبوب للشرع ، وأنه ليس من تغيير خلق الله المنهى عنه . و _ ﴿ وعن أَبِي سعيد الحندري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * إِنَّ شَرَّ النَّاسِ عِنْدَ اللهِ مَ مُنزِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ يُفْضِي إِلَى الْمَرَأَةِ فَا اللهِ مَ الْفَضِي الْمَ الْمَعْفِي اللهِ مُنْ الْفَضِي الرجل إِلِى المرأة جامعها أو خلا بها جامع أو لا ، كما في القاموس ﴿ وَتُفْضِي اللهِ مُنَمَّ يَنْشُرُ سِرَّ هَا ﴾ أى وتنشر سره ﴿ أخرجه مسلم ﴾ إلا أنه بلفظ * إن من أشر الناس ، قال الفاضي عياض وأهل النحويقولون لا يجوز أشر وأخير وإيما يقال هو خير منه وشر منه قال وقد جاءت الاحاديث الصحيحة باللفتين جميعاً وهي حجة في جوازهما جميعاً وأنهما لغتان . والحديث دليل على تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته من أمور الوقاع ووصف تفاصيل ذلك ، وما يحري من المرأة فيه من قول أو فعل ونحوه وأما مجرد ذكر الوقاع فإذا لم يكن لحاجة فذكره مكروه لانه خلاف المروءة وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم * من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، فإن دعت إليه حاجة أو ترتبت عليه فائدة ، بأن كان ينكر على الله تعالى عليه وعلى آله وسلم * إنى لافعله أنا وهذه ، وقال لابي طلحة ، أعرستم الليلة ، وقال لابي طلحة ، أحرستم الليلة ، وقال لجابر ، الكيس الكيس ، كذلك المرأة لا يجوز لها إفشاء سره ؛ وقد ورد نص أيضاً .

٣ - ﴿ وعن حكيم بن معاوية ﴾ أى ابن حيدة بفتح الحاء المهملة فشاة تحتية ساكنة فدال مهملة ومعاوية صحابي روى عنه ابنه حكيم وروى عن حكيم ابنه بهز بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاى ﴿ عن أبيه رضى الله عنه قال : قلت يا رسول الله ما حق زوج أحدنا ﴾ هكذا بعدم الناء هي اللغة الفصيحة وجاء زوج أبالناء ﴿ عليه؟ قال : ولا تَشْرِبِ الْوَجْهَ ولا تُقَبِّح ، ولا تَشْرِبِ الْوَجْهَ ولا تُقبِّح ولا تَشْرِبِ الْوَجْهَ ولا تُقبِّح ولا تَشْرِبِ الْوَجْهَ ولا تُقبِع الله في البخارى بعضه ﴾ حيث قال : • باب هجر النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فساءه في غير بيوتهن ، ويذكر عن معاوية بن حيدة رفعه • ولا تهجر إلا في البيت • والأول

أصح ﴿ وصححه ان حبان والحاكم ﴾ دل الحديث على وجوب نفقة الزوجة وكسوتها وأن النفقة بقدر سعته لابكلف فوق وسعه لقوله ﴿ إِذَا أَكُلْتِ ﴾ كذا قمل وفي أخذه من هذا اللفظ خفاء فتي قدر على تحصل النفقة وجب علمه أن لايختص مها دون زوجته ولعله مقيد بمـا زاد على قدر سدّ خلته لحديث • ابدأ ينفسك ، ومثله القول في الكسوة وفي الحديث دليل على جواز الضرب تأديباً إلا أنه منهي عن ضرب الوجه للزوجة وغيرها وقوله لاتقبح أى لاتسمعها ماتكره وتقول قبحك الله ونحوه من الكلام الجاني ومعنى قوله « لاتهجر إلا في البيت ، أنه إذا أراد هجرها في المضجع تأديباً لهــا كما قال تعــالي : ﴿ وَالْحِمْرُوهُنَّ فِي الْمُضَاجِعِ ﴾ فلا مجرها إلا في البيت ولا يتحوّل إلى دار أخرى أو يحوّلها إلها إلا أن رواية البخاري التي ذكرناها دلت أنه صلى الله عليه وسلم هجر نساءه في غير بيوتهن وخرج إلى مشربة له وقد قال البخارى إن هذا أصح من حديث معاوية . هـذا وقد يقال دل فعله على جواز هجرهن في غير البيوت وحديث معاوية على هجرهن في البيوت ويكون مفهوم الحصر غير مراد واختلف في تفسير الهجر فالجمهور فسروه بترك الدخول علمهن والإقامة عندهن على ظاهر الآية وهو من الهجران يمعني البعد وقيل يضاجعها ويوليها ظهره وقيل يترك جماعها وقيل بجامعها ولا يكلمها وقيل منالهجر الإغلاظ في القول وقيل من الهجار وهو الحبل الذي بربط به البعير أي أوثقوهن في البيوت قاله الطبري واستدل له ووهاه ابن العربي .

٧ — ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : كانت اليهود تقول إذا أتى الرجل امرأته من دبرها فى قبلها كان الولد أحول فنزل (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم) متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ ولفظ البخارى سمعت جابراً يقول اكانت اليهود تقول إذا جامعها مر وراثها _ أى فى قبلها كما فسرته الرواية الأولى _ جاء الولد أحول فنزلت (نساؤكم حرث لكم فأتوا حرثكم أنى شئتم واختلفت الروامات فى سبب نزولها على ثلاثة أقوال . الاول: ماذكره المصنف واختلفت الروامات فى سبب نزولها على ثلاثة أقوال . الاول: ماذكره المصنف واختلفت الروامات فى سبب نزولها على ثلاثة أقوال . الاول: ماذكره المصنف واختلفت الروامات فى سبب نزولها على ثلاثة أقوال . الاول: ماذكره المصنف المنته الهورية المنتف المنتفل المنتف

من رواية الشيخين أنه في إتيان المرأة من ورائها في قبلها وأخرج هذا المعنى جماعة من المحدّثين عن جابر وغيره واجتمع فيه ستة وثلاثون طريقاً صرح في بعضها أنه لا يحل إلا في القبل وفي أكرها الردّ على اليهود . الثانى : أنها نزلت في حل إتيان دبر الزوجة أخرجه جماعة عن ابن عمر من اثنى عشر طريقاً . الثالث : أنها نزلت في حل العزل عن الزوجة أخرجه أثمة من أهل الحديث عن ابن عباس وعن ابن عمر وعن ابن عمر وعن ابن المسيب ولا يخني أن مافي الصحيحين مقدّم على غيره فالراجح هو القول الأول وابن عمر قد اختلفت عنه الرواية والقول بأنه أريد بها العزل لا يناسبه لفظ الآية هذا وقد روى عن ابن الحنفية أن معني قوله تعالى : (أني شدّتم) إذا شدّتم فهو بيان للفظ وأني وأنه بمعني الإولى على شيء مما ذكر أنه سبب النزول على أن إنيان الزوجة موكول إلى مشيئة الزوج .

٨ ـ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • لَوْ أَنَّ أَحَدَكُم الْآلَاءَ انْ يَأْتِى أَهْلَهُ قَالَ بِسْم اللهِ اللّهُمَّ جَنِّمْنَا اللّهَيْطَانَ وَجَنِّبِ الشَّيْطَانَ مَا رَزَقْتَنَا فَإِنّهُ إِنْ يُقدَّرْ بَيْنَهُمَا ولَد فى ذلك لَم يَضَرّهُ الشَّيْطَانُ أَبَدًا • متفق عليه ﴾ هذا لفظ مسلم والحديث دليل على أنه يكون القول قبل المباشرة عند الإرادة وهذه الرواية تفسر رواية • لو أن أحدكم يقول حين يأتى أهله ، _ أخرجها البخارى _ بأن المراد حين يريد وضمير جنبنا للرجل وامرأته وفى رواية الطبرانى جنبنى وجنب ما رزقتنى بالإفراد . وقوله لم يضره الشيطان أبداً أى لم يسلط عليه قال القاضى عياض : ننى الضرر على جهة العموم فى جميع الاحوال من صيغة النبى مع التأبيد وذلك لما ثبت فى الحديث من أن كل ابن آدم يطعن الشيطان فى بطنه حين يولد إلا مريم وابنها فإن فى هذا الطعن نوع ضرر فى الجلة مع أن ذلك سبب صراخه . قلت هذا من الفاضى مبنى على عموم الضرر الدينى والدنيوى وقبل ليس المراد إلا الدينى وأنه يكون من جملة العباد الذين قال تعالى والدنيوى وقبل ليس المراد إلا الدينى وأنه يكون من جملة العباد الذين قال تعالى والدين قال تعالى والمها واله يكون من جملة العباد الذين قال تعالى والديني والد الما المها واله يكون من جملة العباد الذين قال تعالى والديني والديني واله يكون من جملة العباد الذين قال تعالى

فهم (إنّ عبادى ليس لك عليهم سلطان) ويؤيد هذا أنه أخرج عبد الرزاق عن الحسن وفيه : فكان يرجى إن حملت به أن يكون ولدا صالحا وهو مرسل ولكنه لا يقال من قبل الرأى . قال ابن دقيق العيد يحتمل أنه لا يضره في دينه ولكن يلزم منه العصمة وليست إلا للأنبياء . وقد أجيب بأن العصمة في حق الانبياء على جهة الوجوب وفي حق من دعى لاجله بهذا الدعاء على جهة الجواز فلا يبعد أن يوجد من لا يصدق منه معصية عمدا الوان لم يكن ذلك واجبا له وقيل لم يضره لم يفتنه في دينه إلى الكفر ، وليس المراد عصمته عن المعصية وقيل لم يضره ملم يفتنه في دينه إلى الكفر ، وليس المراد عصمته عن المعصية أن الذي يجامع ولا يسمى يلتف الشيطان على إحليله فيجامع معه قيل ولعل هذا أقرب الاجوبة. قلت إلا أنه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد ثم هوم سل ثم الحديث أقرب الاجوبة . قلت إلا أنه لم يذكر من أخرجه عن مجاهد ثم هوم سل ثم الحديث سيق لفائدة تحصل المولد ولا تحصل على هذا ولعله يقول إن عدم مشاركة الشيطان ألا يبه في جماع أمه فائدته عائدة على الولد أيضاً . وفي الحديث استحباب التسمية وبيان بركتها في كل حال وأن يعتصم بالله وذكره من الشيطان والتبرك باسمه والاستعاذة به من جميع الاسواء . وفيه أن الشيطان لا يفارق ابن آدم في حال من الاحوال من الاحوال

٩ - ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال:
 و إذا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأْ تَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَأَبِتْ أَنْ تَجِيءَ فَبَاتَ غَضْبَانَ لَعَنَتُهَا الْمَلَا يُكَةً حَتّى تُصْبِيحَ ﴾ أى وترجع عن العصيان فنى بعض ألفاظ البخارى حتى ترجع ﴿ متفق عليه واللفظ للبخارى ولمسلم • كانَ الَّذِى فى السَّماء سَاخِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا ﴾ الخبار بأنه بجب على المرأة إجابة زوجها أى إذا دعاها للجاع لان قوله إلى فراشه كناية عن الجماع كا فى قوله • الولد للفراش • ودليل الوجوب لعن الملائكة فل إذ لا يلعنون إلا عن أمر الله ولا يكون إلا عقوبة ولا عقوبة إلا على ترك واجب وقوله • حتى تصبح • دليل على وجوب الإجابة فى الليل . ولا مفهوم له

لانه خرج ذكره مخرج الغالب وإلا فإنه يجب عليهـا إجابته نهارا . وقد أخرج غير مقيد بالليل ابن خزيمة وابن حبان مرفوعاً • ثلاثة لا تقبل لهم صلاة ولا تصعد لهم إلى السماء حسنة « العبد الآبق حتى يرجع والسكران حتى يصحو والمرأة الساخط عليها زوجها حتى يرضى ، وإن كان هذا في سخطه مطلقاً ولو لعدم طاعتها في غير الجماع وليس فيه لعن إلا أن فيه وعيداً شديدا يدخل فيه عدم طاعتها له في جماعها من ليل أو نهار . وزاد البخاري في روايته في بدء الخلق = فبات غضبان عليها ، أي زوجها وقيل هذه الزيادة يتجه وقوع اللعن عليهــا لأنها حينتُذ يتحقق ثبوت معصيتها بخلاف ما إذا لم يغضب من ذلك فإنها لا تستحق اللعن . وفي قوله • لعنتها الملائكة ، دلالة على أن منع من عليه الحق عمن هو له وقد طلبه يوجب سخط الله تعالى على المانع سوا. كان الحق في بدن أو مال قيل وبدل على أنه يجوز لعن العاصي المسلم إذا كان على وجه الإرهاب عليه قبل أن يواقع المعصية فإذا واقعها دعى له بالنوبة والمغفرة . قال المصنف في الفتح بعد نقله لهذا عن المهلب ليس هذا التقييد مستفادا من الحديث بل من أدلة أخرى . والحق أن منع اللعن أراد به معناه اللغوى وهو الإبعاد من الرحمة . وهذا لا يايق أن يدعى به على المسلم بل يطلب له الهداية والتوبة والرجوع عر. _ المعصية والذي أجازه أراد معناه العرفي وهو مطلق السب ولا يخني أن محله إذا كان بحيث برتدع العاصي به وينزجر . ولعن الملائكة لا يلزم منـه جواز اللعن منا فإن التـكليف مختلف انتهى كلامه . قلت : قول المهلب إنه يلعن قبل وقوع المعصية للإرهاب كلام مردود فإنه لا يجوز لعنه قبل إيقاعه لهـا أصلا لآن سبب اللعن وقوعهـا منه فقبل وقوع السيب لا وجه لإيقاع المسبب. ثم إنه رتب في الحديث لعن الملائكة على إماء المرأة عن الإجامة وأحاديث ﴿ لَعَنَ اللَّهُ شَارِبِ الْحَرِّ ، رَبِّبُ فيها اللعن على وصف كونه شاربا وقول الحافظ بأنه إن أريد معناه العرفى جاز لا يخفى أنه غير مراد للشارع إلا المعنى اللغ,ي. والتحقيق أن الله تعمالي أخبرنا

أن الملائمكة تلعن من ذكر وبأنه تعالى لعن شارب الخرولم يأم نا بلعنه فإن ورد الآمر بلعنه وجب علينا الامتثال ولعنه مالم تعلم توبته وندب لنا الدعاء له بالتوفيق للتوبة والاستغفار وقد أخبر الله تعالى أن الملائكة تلعن من ذكر ومعلوم أنه عن أمر الله وأخبر أنهم يستغفرون لمن فى الآرض وهو عام يشمل من يلعنونهم من أهل الإيمان وهم المرادون فى الآية إذ المراد من عصاة أهل الإيمان لأنهم المحتاجون إلى الاستغفار لا أنها مقيدة بقوله: (ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين تابوا _ الآية) كا قيل؛ لأن التاثب مغفور له وإنما دعاؤهم له بالمغفرة تعبد وزيادة تنويه بشأن التائبين. وأما شمول عمومها للكفار فعلوم أنه غير مراد وبهذا يعرف أن الملائكة قاموا بالآمرين كما أشرنا إليه فعلوم أنه غير مراد وبهذا يعرف أن الملائكة قاموا بالآمرين كما أشرنا إليه أعظم من رعاية الله لعبده ولعن من عصاه فى قضاء شهوته منه وأى رعاية أعظم من رعاية الملك الكبير للعبد الحقير ؟ فليكن لنعم مولاه ذاكراً ولاياديه شاكراً ومن معاصيه محاذراً ولهذه النكتة الشريفة من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم مذكرا .

10 _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم لعن الواصلة ﴾ بالصاد المهملة ﴿ والمستوصلة والواشمة ﴾ بالشين المعجمة ﴿ والمستوشمة متفق عليه ﴾ الواصلة هي المرأة التي تصل شعرها بشعر غيرها سواء فعلته لنفسها أو لغيرها والمستوصلة التي تطلب فعل ذلك وزاد في الشرح ويفعل بها ولا يدل عليه اللفظ والواشمة فاعلة الوشم وهو أن تغرز إبرة ونحوها في ظهر كفها أو شفتها أو نحوهما من بدنها حتى يسيل الدم ثم تحشو ذلك الموضع بالكحل والنورة فيخضر والمستوشمة الطالبة لذلك والحديث دليل على تحريم الاربعة الاشياء المذكورة في الحديث فالوصل بحرم للمرأة مطلقاً بشعر بحرم أو غيره آدمي أو غيره سواء كانت المرأة ذات زينة أو لا مزوجة أو غير مزوجة وللهادوية والشافعي خلاف وتفاصيل لا بنهض عليها دليل بل الإحاديث قاضهة بالتحريم والشافعي خلاف وتفاصيل لا بنهض عليها دليل بل الإحاديث قاضهة بالتحريم

مطلقاً لوصل الشعر واستيصاله كما هي قاضية بتحريم الوشم وسؤاله ودل اللعن أن هذه المعاصي من الكبائر . هذا وقد علل الوشم في بعض الاحاديث بأنه تغيير لخلق الله ، ولا يقال إن الخضاب بالحناء ونحوه تشمله العلة وإن شملته فهو مخصوص بالإجماع وبأنه قد وقع في عصره صلى الله عليه وآله وسلم بل أم بتغيير بياض أصابع المرأة بالخضاب كما في قصة هند فأما وصل الشعر بالحرير ونحوه من الخرق فقال القاضي عياض : اختلف العلماء في المسألة فقال مالك والطبري وكثيرون أو قال الاكثرون الوصل عنوع بمكل شيء سواء وصلته بصوف أو حرير أو خرق ، واحتجوا بحديث مسلم عن جابر أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم و زجر أن قصل المرأة برأسها شيئا ، وقال الليث بن سعد النهي مختص بالوصل بالشعر ولا بأس بوصله بصوف أو خرق وغير ذلك وقال بعضهم بحوز بكل شيء وهو مروى عن عائشة ولا يصح عنها قال القاضي وأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها عما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لآنه ليس بوصل خيوط الحرير الملونة ونحوها عما لا يشبه الشعر فليس بمنهي عنه لآنه ليس بوصل فلا لمغني مقصود من الوصل وإنما هو التجمل والتحسين انتهي ، ومراده من المعني المناسب هو مافي ذلك من الخداع الزوج فيا كان لونه مغايراً للون الشعر فلا خداع فيه .

11 - (وعن جذامة بنت وهب رضى الله عنها) بضم الجيم وذال معجمة ويروى بالدال المهملة قيل وهو تصحيف هى أخت عكاشة بن محصن من أمه هاجرت مع قومها وكانت تحت أنيس بن قتادة مصغر أنس ﴿ قالت : حضرت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى أناس وهو يقول : لقَدْ هَمَمْتُ أَنْ أَنْهلى عَنِ الْغِيلَةِ ﴾ بكسر الغين المعجمة فثناة تحتية « فَنَظرْتُ فى الرُّوم وفارسَ فإذَا هُمْ يُغِيلُونَ أَوْ لادَهُمْ فَلا يُضَرِّ ذٰلِكَ أَوْ لادَهُمْ شَيْئًا ، ثم سألوه عن العزل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « ذٰلِكَ الْوَأْدُ الْخَنِيُ » رواه مسلم ﴾ اشتمل الحديث على مسألتين « الأولى الغيلة ، تقدم ضبطها ويقال لها الغيل بفتح الغين مع فتح

المثناة التحتية والغيال بكسر الغين المراد بها بجامعة الرجل امرأته وهي ترضع كما قاله مالك والأصمعي وغيرهما وقيـل هي أن ترضع المرأة وهي حامل والاطياء يقولون إن ذلك دا. والعرب تكرهه وتتقيه ولكن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رد ذلك عليهم وبين عدم الضرر الذى زعمه العرب والاطباء بأن فارساً والروم تفعـل ذلك ولا ضرر يحدث مع الأولاد. وقوله = فإذا هم يغيلون ، من أغال يغيل ﴿ والمسألة الثانية العزل = وهو بفتح العين المهملة وسكون الزاى وهو أن ينزع الرجل بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج وهو يفعل لاحد أمرين أما في حق الامة فلئلا تحمل كراهة لمجيء الولد من الامة لأنه مع ذلك يتعذر بيعها وأما في حق الحرة فكراهة ضرر الرضيع إن كان أو لئلا تحمل المرأة . وقوله في جواب سؤالهم عنه • إنه الوأد الخني • دال على تحريمه لأن الوأد دفن البنت حية وبالتحريم جزم ابن حزم محتجا بحديث الكتاب هـذا وقال الجهور بجوز عن الحرة بإذنهـا وعرب الامة السرية بغير إذنهـا ولهم خلاف في الأمة المزوِّجة بحر قالوا : وحديث الكتاب معارض بحديثينا : الأول عن جار قال « كانت لنـا جوار وكنا نعزل فقالت الهود تلك الموءودة الصغرى فسئل رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عن ذلك فقال كذبت اليهود « ولو أراد الله خلفه لم تستطع ردّه ، أخرجه النسائي والترمذي وصححه ، والثاني أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة نحوه قال الطحاوي والجمع بين الصحابي بحمل النهي في حديث جذامة على التنزيه ورجح ابن حزم حديث جذامة وأن النهى فيه للتحريم بأن حديث غيرها مرجح لاصل الإباحة وحديثها مانع فمن ادّعي أنه أبيح بعد المنع فعليه البيان ونوزع ابن حزم فى دلالة قوله صلى الله عليه وآله وسلم " ذلك الوأد الخني ، على الصراحة بالتحريم لان التحريم للوأد المحقق الذي هو قطع حياة محققة والعزل وإن شبهه صلى الله عليه وآله وسلم به فإنما هو قطع لما يوَّدى إلى الحياة والمشبه دون المشبه به وإنما سماه وأداً لما تعلق به من قصد منع الحمل وأما علة النهى عن العزل فالاحاديث دالة على أن وجهه أنه معاندة للقدر وهو دال على عدم التفرقة بين الحرة والامة ﴿ فَانْدَة ﴾ معالجة المرأة لإسقاط النطفة قبل نفخ الروح يتفرع جوازه وعدمه على الخلاف فى العزل ومن أجازه أجاز المعالجة ومن حرّمه حرّم هذا بالاولى ويلحق بهذا تعاطى المرأة ما يقطع الحبَل مر أصله وقد أفتى بعض الشافعية بالمنع وهو مشكل على قولهم بإباحة العزل مطلقا .

17 — ﴿ وعن أبى سعيد الحدرى رضى الله عنه أن رجلا قال يارسول الله إن لى جارية وأنا أعزل عنها وأنا أكره أن تحمل وأنا أريد ماريد الرجال وإن البهود تحدّث أن العزل الموءودة الصغرى قال : « كذّبَتِ الْيَهُودُ لَوْ اْرَادَ اللهُ أَنْ الْعَرْلُ الموءودة الصغرى قال : « كذّبَتِ الْيَهُودُ لَوْ اْرَادَ اللهُ أَنْ يَعْلُمُهُ مَا اسْتَطَعْتَ أَنْ تَصْرِفُهُ ، . رواه أحمد وأبو داود واللفظ له والنسائى والطحاوى ورجاله ثقات ﴾ الحديث قد عارض حديث النهى وتسميته صلى الله عليه وسلم العزل الوأد الحنى وفى هذا كذب اليهود فى تسميته الموءودة الصغرى وقد جمع بينهما بأن حديث النهى حمل على التنزيه وتسكذيب اليهود لانهم أرادوا التحريم الحقيق ، وقوله لو أراد أن يخلقه _ إلى آخره _ معناه أنه تعالى إذا قدر خلق نفس فلا بد من خلقها وأنه يسبقكم الماء فلا تقدرون على دفعه ولا ينفعكم الحرص على ذلك فقيد يسبق المياء من غير شعور العازل لتمام ما قدّره الله وقد أخرج أحمد والبزار من حديث أنس وصححه ابن حبان = أن رجلا سأل عن العزل فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو أن المياء يكون منه الولد أهرقته على صخرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم : لو أن المياء يكون منه الولد أهرقته على صخرة كان معاورة الله منها ولداً وله شاهدان فى الكبير للطبراني عن ابن عباس وفى الاوسط له عن ابن مسعود .

17 − ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : كنا نعزل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والقرآن ينزل لوكان شيء ينهى عنه لنهانا عنه القرآن . متفق عليه ﴾ إلا أن قوله لوكان شيء ينهي عنه إلى آخره لم يذكره البخارى وإنما رواه مسلم

من كلام سفيان أحد رواته وظاهره أنه قال استنباطا . قال المصنف في الفتح تتبعت المسانيد فوجدت أكثر رواته عن سفيان لا يذكرون هذه الزيادة اه . وقد وقع لصاحب العمدة مثل ما وقع للمصنف هنا فجعل الزيادة من الحديث وشرحها ابن دقيق العيد واستغرب استدلال جابر بتقرير الله لهم ﴿ ولمسلم ﴾ أي عن جابر ﴿ فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلم ينهنا عنه ﴾ قدل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على جوازه وقد قيل : إنه أراد جابر بالقرآن ما يقرأ أعم من المتعبد بتلاوته أو غيره عما يوحى إليه فكأنه يقول فعلنا في زمن التشريع ولو كان حراماً لم نقر عليه قيل : فيزول استغراب ابن دقيق العيد إلا أنه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فيزول استغراب ابن دقيق العيد إلا أنه لا بد من علم النبي صلى الله عليه وآله وسلم أحاديث دليل على جواز العزل ولا ينافيه كراهة الننزيه كا دل له أحاديث النهي .

البنسل واحد . أخرجاه واللفظ لمسلم الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه بغسل واحد . أخرجاه واللفظ لمسلم القدم الكلام عليه في باب الغسل واستدل به على أنه لم يكن الفسم بين نسائه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليه واجبا وقال ابن العربي : إنه كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه فيها الفسم وهي بعد العصر فإن اشتغل عنها كانت بعد المغرب وكأنه أخذه من حديث عائشة الذي أخرجه البخاري وأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان إذا الصرف من العصر دخل على نسائه فيدنو من إحداهن ، فقولها فيدنو يحتمل أنه الوقاع الإ أن في بعض رواياته من غير وقاع فهو لا يتم مأخذاً لابن العربي . وقد أخرج البخاري من حديث أنس وأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يطوف على نسائه في الليلة الواحدة وله يومئذ تسع نسوة ، ولا يتم أن يراد بالليلة بعد المغرب كا قاله لا يتسع ذلك الوقت سيا مع الانتظار لصلاة العشاء لفعل ذلك ، كذا قيل : وهو بجرد استبعاد وإلا فالظاهر اتساعه لذلك فقد كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العشاء أو لانه أعطى قوة في ذلك لم يعطها غيره . والحديث دليل أنه كان لا يجب

القسم عليه المسائه وهو ظاهر قوله تعالى (ترجى من تشاء منهن الآية) وذهب إليه جماعة من أهل العلم والجمهور يقولون يجب عليه القسم وتأولوا هذا الحديث بأنه كان يفعل ذلك برضا صاحبة النوبة وبأنه يحتمل فعله عند استيفاء القسم ثم يستأنف القسمة وبأنه يحتمل أنه فعل ذلك قبل وجوب القسم . وقوله = وله يومئذ تسع نسوة ، فيرواية البخارى « وهن إحدى عشرة ، ويجمع بين الروايتين بأن يحمل قول من قال تسع نظراً إلى الزوجات التي اجتمعن عنده ولم يجتمع عنده أكثر من تسع وأنه مات عن تسع كا قال أنس أخرجه الضياء عنه في المختارة . ومن قال إحدى عشرة أدخل ما رية القبطية وريحانة فيهن ويطلق عليهما لفظ نسائه تغليبا . وفي الحديث دلالة على أنه صلى الله عليه وسلم كان أكمل الرجال في الرجولية حيث كان له هذه القوة وقد أخرج البخارى أنه كان له قوة ثلاثين رجلا وفي رواية الإسمعيلي قوة أربعين ومثله لابي نعيم في صفة الجنة وزاد من رجال أهل الجنة = وقد أخرج أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث زيد بن أرقم « أن الرجل في الجنة ليعطي قوة مائة في الأكل والشرب والجماع والشهوة » .

باب الصـــداق

الصداق بفتح الصاد المهملة وكسرها مأخوذ من الصدق لإشعاره بصدق رغبة الزوج فى الزوجة وفيه سبع لغات وله ثمانية أسماء يجمعها قوله:

صداق ومهر نحلة وفريضة حباء وأجر ثم عقر علائق

وكان الصداق فى شرع من قبلنا الأولياء كما قال صاحب المستعذب على المذهب.

١ — ﴿ عن أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه أعتق صفية وجعل عتقها صداقها . متفق عليه ﴾ هى أم المؤمنين صفية بنت حيى بن أخطب من سبط هرون بن عمران كانت تحت ابن أبى الحقيق وقتل يوم خيبر ووقعت صفية فى السبي فاصطفاها رسول الله صلى الله عليه وسلم فأعتقها وتزوّجها وجعل

عتقها صداقها وماتت سنة خمسين وقبل غير ذلك . والحديث دليل على صحة جعل العتق صداقاً أي عبارة وقعت تفيد ذلك . وللفقهاء عدّة عبارات في كيفية العبارة في هذا المعنى . وذهب إلى صحة جعل العتق مهراً الهادوية وأحمد وإسحاق وغيرهم واستدلوا لهذا الحديث وذهب الاكثر إلى عدم صحة جعل العتق مهرا وأجابوا عن الحديث بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتقها بشرط أن يتزوّجها فوجب له عليها قيمتها وكانت معلومة فتزوّجها بها، ويرد هذا التأويل أنه في مسلم بلفظ = ثم تزوّجها وجعل عتقها صدافها ، وفيه أنه قال عبد العزيز راويه . قال ثابت لانس بعد أن روى هذا الحديث: ما أصدقها ؟ قال نفسها وأعتقها فإنه ظاهر أنه جعل نفس العتق صداقا وأما قول من قال إن هـذا شيء فهمه أنس فعبر به ويجوز أن فهمه غير صحيح فجوابه أنه أعرف باللفظ وأفهم له وقد صرح بأنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم جعل العتق صداقاً فهو راو لفعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وحسن الظن به لثقته يوجب قبول روايته للأفعال كما يجب قبولها للأقوال وإلا لزم ردّ الأقوال والأفعال إذ لم ينقل الصحابة اللفظ النبوى إلا في شيء قليل وأكثر ما يروونه بالمعني كما هو معروف ورواية المعني عمدتهـا فهمه. وقوله إنه لم يرفعه أنس بل قاله تظننا خلاف ظاهر لفظه قانه قال : جعل _ يريد الني صلى الله عليه وآله وسلم ـ صداقها عتقها . وقد أخر جالطبرانى وأبو الشيخ من حديث صفية قالت • أعتقني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعل عتق صداقي ، وهو صريح فيها رواه أنس وأنه لم يقل ذلك . تظننا كما قيل : وإنما خالف الجمهور الحديث وتأولوه قالوا لانه خالف القياس لوجهين أحدهما أن عقدها على نفسها إما أن يقع قبل عتقها وهو محال وإما بعده وذلك غير لا زم لها والثاني أنا إن جعلنا العتق صداقا فإما أن يتقرّر العتق حالة الرق وهو محال أيضاً لتناقضهما أو حالة الحرية فيلزم سبقها على العقد فيلزم وجود العتق حال فرض عدمه وهو محال لأنّ الصداق لا بد أن يتقدّم تقرره على الزوج إما نصا وإما حكما حتى تملك الزوجة طلبه

ولا يتأتى مثل ذلك فى العتق فاستحال أن يكون صداقاً وأجيب أولا: أنه بعد صحة القصد لا يبالى بهذه المناسبات. وثانيا: بعد تسليم ما قالوه فالجواب عن الاتول أن العقد يكون بعد العتق وإذا امتنعت من العقد لزمها السعاية بقيمتها ولا محذور فى ذلك وعن الثانى بأن العتق منفعة يصح المعاوضة عنها والمنفعة إذا كانت كذلك صح العقد عليها مثل سكنى الدار وخدمة الزوج ونحو ذلك. وأما قول من قال إنّ ثواب العتق عظيم فلا ينبغى أن يفوت بجعله صداقاً وكان يمكن جعل المهر غيره فجوابه أنه صلى الله عليه وآله وسلم يفعل المفضول لبيان التشريع ويكون ثوابه أنه صلى الله عليه وآله وسلم يفعل المفضول لبيان التشريع عائشة فى شوابه أكثر من ثواب الأفضل فهو فى حقه أفضل. وأما جعل حديث عائشة فى قصة جويرية مؤيداً لحديث صفية ولفظه «أنه صلى الله عليه وسلم قال لجويرية قطا جاءت تستعيته فى كتابتها: هل لك أن أقضى عنك كتابتك وأتزوجك قالت قد فعلت « أخرجه أبو داود فلا يخنى أنه ليس فيه تعرض للهر ولا غيره فليس عاض فيه .

٢ - ﴿ وعرب أبي سلمة بن عبد الرحمن رضى الله عنه ﴾ هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهرى القرشى أحد الفقهاء السبعة المشهورين بالفقه بالمدينة في قول من مشاهير التابعين وأعلامهم يقال إن اسمه كنيته وهو كثير الحديث واسع الرواية سمع عن جماعة من الصحابة وأخذ عنه جماعة مات سنة أربع وسبعين وقيل أربع ومائة وهو في سبعين سنة ﴿ قال سألت عائشة زوج النبي صلى الله تعمل عليه وعلى آله وسلم ؟ كان صداق رسول الله صلى الله تعمل عليه وعلى آله وسلم؟ قالت : كان صداقه الازواجه اثنتي عشرة أوقية ﴾ بضم الهمزة وتشديد المثناة التحتية ﴿ ونشا ﴾ بفتح النون وشين معجمة مشددة . ﴿ وقالت : أندرون ما النش؟ قلت لا . قالت : نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم فهذا صداق رسول الله صلى الله عليه وسلم الازواجه . رواه مسلم ﴾ المراد في الحديث أوقية الحجاز وهي أربعون درهما وكأن كلام عائشة هذا بناء على الاغلب وإلا فإن صداق صفية عتقها قيل درهما وكأن كلام عائشة هذا بناء على الاغلب وإلا فإن صداق صفية عتقها قيل

ومثلها جويرية . وخديجة لم يكن صداقها هذا المقدار وأم حبيبة أصدقها النجاشي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأربعة آلاف درهم وأربعة آلاف دينار إلا أنه كان تبرعا منه إكراما لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن عن أمره صلى الله عليه وسلم . وقد استحب الشافعية جعل المهر خمسمائة درهم تأسيا وأما أقل المهر الذي يصح به العقد فقد قدمناه أما أكثره فلا حد له إجماعا قال تعالى (وآنيتم إحداهن قنطاراً) والقنطار قيل إنه ألف ومائنا أوقية ذهباً وقيل مل مسك ثور ذهباً وقيل سبعون ألف مثقال وقيل مائة رطل ذهباً وقد كان أراد عمر قصر أكثره على قدر مهور أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ورد الزيادة إلى بيت المال وتدكلم به في الخطبة فردت عليه امرأة محتجة بقوله تعالى (وآنيتم إحداهن قنطاراً) فرجع وقال : كلكم أفقه من عمر .

٣ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال: لما تزوّج على فاطمة رضى الله عنها ﴾ هى سيدة نساء العالمين تزوّجها على رضى الله عنه فى السنة الثانية من الهجرة فى شهر رمضان و بنى عليها فى ذى الحجة ولدت له الحسن والحسين والمحسن وزينب ورقية وأم كلثوم وماتت بالمدينة بعد موته صلى الله عليه وآله وسلم بثلاثة أشهر وقد بسطنا ترجمتها فى الروضة الندية ﴿ قال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقتح الطاء شيئًا ، قال ما عندىشى ، قال ، فأين دِرْعُكَ الْحُطَمِيَّةُ ؟ ، ﴾ بضم الحاء المهملة وقتح الظاء نسبة إلى حطمة من محارب بطن من عبد القيس كانوا يعملون الدروع ورواه أبو داود والنسائى وصححه الحاكم ﴾ فيه دليل على أنه ينبغى تقديم شى الزوجة قبل الدخول بها جبرا لحاطرها وهو المعروف عند الناس كافة ولم يذكر فى الرواية هل أعطاها درعه المذكور أو غيرها وقد وردت روايات فى قميين ما أعطى على فاطمة رضى الله عنهما إلا أنها غير مسندة .

٤ _ ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و أثيمًا امْرَأَةٍ نكمَتْ عَلَى صَدَاق أوْ حِبَامٍ ﴾ بكسر الحاء المهملة

فموحدة فهمزة ممـدودة العطية للغير أو للزوجة زائد على مهرها ﴿ أَوْ عِدَّةٍ ﴾ بكسر العين المهملة وما عدَّ به الزوج وإن لم يحضر ﴿ قَبْلَ عِصْمَةِ النَّـكَاحِ فَهُوَ لَمَا وَمَا كَانَ بَعْدَ عِصْمَةِ النِّكَاحِ فَهُوَ لِمَنْ أُعْطِيَهُ وَأَحَقُّ مَا أَكْرَمَ الرَّجُلُ عَلَيْهِ ا بْنَتَهُ أَوْ أُخْتُهُ ، رواه أحمد والأربعة إلا الترمذي ﴾ الحـديث دليل على أن ماسماء الزوج قبل العقد فهو المزوجة . وإن كان تسميته لغيرها من أب وأخ كذلك ماكان عند العقد وفي المسألة خلاف، فذهب إلى ما أفاده الحديث: الهادي ومالك وعمر بن عبد العزيز والثورى . وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكر من أخ أو أب والنكاح صحيح. وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون فاسدة ولها صداق المثل . وذهب مالك إلى أنه إن كان الشرط عند العقد فهو لابنته وإن كان بعد النكاح فهو له قال فى نهاية المجتهد وسبب اختلافهم تشبيه النكاح في ذلك بالبيع ، فمن شبهه بالوكيل ببيع السلعة وشرط لنفسه حباء قال لا يجوز النـكاح كما لا يجوز البيع. ومن جعل النـكاح في ذلك مخالفا للبيم قال بجوز وأما تفريق مالك فلأنه اتهمه إذا كان الشرط في عقد النـكاح أن يكون ذلك اشتراط لنفسه نقصانا على صداق مثلها ولم يتهمه إذا كان بعد العقاد النكاح والاتفاق على الصداق انتهى وإنما علل ذلك بما سمعت ولم يذكر الحديث لان فيه مقالاً . هذا وأما ما يعطى الزوج فى العرف مما هو الإتلاف كالطعام ونحوه فإن شرط فى العقد كان مهراً وما سلم قبل العقد كان إباحة فيصح الرجوع فيـه مع بقائه إذا كان في العادة يسـلم للنلف وإن كان يسـلم للبقاء رجع في قيمته بعد تلفه إلا أن يتمنعوا من تزويجه رجع بقيمته في الطرفين جميعا وإذا ماتت الزوجة أو امتنع هو من التزويج كان له الرجوع فيما بتى وفيما سلم للبقاء وفيها تلف قبل الوقت الذي يعتاد التلف فيه . لا فيها عدا ذلك وفيها سلمه بعد العقد هبة أو هدية على حسب الحال أو رشوة إن لم تسلم إلا به - وإن كان الطعام الذي يفعل في وليمة العرس مما ساقه الزوج إلى ولى الزوجة وكان مشروطا

مع العقد لصغره وفعل ذلك جاز التناول منه لمن يعتاد لمثله كالقراية وغميرهم لأن الزوج إنما شرطه وسلمه ليفعل ذلك لا ليبتي ملكا للزوج والعرف معتبر في هذا ﴿ وعن علقمة ﴾ أى ابن قيس أبى شبل بن مالك من بنى بكر بن النخمى روى عن عمر وابن مسعود وهو تابعي جليل اشتهر بحديث ابن مسعود وصحبته وهو عم الأسود النخعي مات سنة إحدى وستين ﴿ عرب ابن مسعود سئل عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لهـا صداقا ولم يدخل بها حتى مات ققال ابن مسعود لهـا مثل صداق نسائها لا وكس ﴾ بفتح الواو وسكون الكاف وسين مهملة هو النقص أي لاينقص من مهر نسائها ﴿ ولا شطط ﴾ بفتح الشين وبالطاء المهملة وهو الجور أي لايجار على الزوج بزيادة مهرها على نسائها ﴿ وعلمها العدة ولهـــا الميراث فقام معقل ﴾ بفتح الميم وسكون العين المهملة وكسر القاف ﴿ بن سنان ﴾ بكسر السين المهملة فنون فألف فنون ﴿ الْأَشْجَعَى ﴾ بفتح الهمزة وشين معجمة ساكنة ومعقل هو أبو محمد شهد فتح مكة ونزل الكوفة . وحديثه في أهل الكوفة وقتل يوم الحرة صبراً ﴿ فَقَالَ : قَضَى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ فَ بَرُوعَ ﴾ بفتح الباء الموحدة وسكون الراء وفتح الواو فعين مهملة ﴿ بنت واشق ﴾ بواو مفتوحة فألف فشين معجمة فقاف ﴿ امرأة منا ﴾ بكسر الميم فنون مشددة فألف ﴿ مثل ما قضيت ففرح بها ابن مسعود . رواه أحمد والأربعة وصححه الترمذي وحسنه جماعة ﴾ منهم ابن مهدى وابن حزم وقال لامغمز فيه لصحة إسناده ومثبله قال البيهتي في الخلافيات وقال الشافعي لا أحفظه من وجه يثبت مثله وقال لو ثبت حديث بروع لقلت به. وقال في الأم إن كان يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فهو أولى الامور ولا حجة فى أحد دون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإن كبر ولا شي. في قوله إلا طاعة الله بالتسليم له ولم أحفظه عنه من وجه يثبت مثله مرة يقال عن معقل بن سنان ومرة عن معقل بن يسار ومرة عن بعض أشجع ولا يسمى هـذا تضعيف الشافعي بالاضطراب وضعفه

(۲۷ _ سيل السلام _ ۳)

الواقدي بأنه حديث ورد إلى المدينة من أهـل الكوفة فمـا عرفه أهل المدينــة وقد روى عن على رضى الله عنه أنه رده بأن معقل بن سنان أعرابي بوّال على عقبيه وأجيب بأن الاضطراب غير قادح لأنه متردد بين صحابي وصحابي وهذا لايطعن به في الرواية وعن قوله أنه يروى عن بعض أشجع فلا يضر أيضاً لابه قد فسر ذلك البعض بمعقـل فقد تبين أن ذلك البعض صحـابي وأما عدم معرفة علماء المدينة له فلا يقدح بها مع عدالة الراوى وأما الرواية عن على رضي الله عنه فقال في البدر المنير لم يصح عنه وقد روى الحاكم من حديث حرملة بن يحيي أنه قال سمعت الشافعي يقول إن صح حديث بروع بنت واشق قلت به . قال الحاكم : قلت صح فقل به " وذكر الدارقطني الاختلاف فيه في العلل ثم قال وأنسها إسادا حديث قتادة إلا أنه لم يحفظ لمسم الصحابي قلت لا يضر جهالة اسمه على رأى المحـدثين وما قال المصنف، من أن لحديث بروع شـاهدا من حديث عقبة ابن عامر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم زوج امرأة رجلا قدخل بهـا ونم يفرض لها صداقا فحضرته الوفاة فقال أشهدكم أن سهمي بخيير لها . أخرجه أبو داود والحاكم فلا يخني أن لاشهادة له على ذلك لأن هذا في امرأة دخل بهما زوجها نعم فيه شاهد أنه يصح النمكاح بغير تسمية والحديث دليل على أن المرأة تستحق كال المهر بالموت وإن لم يسم لهـا الزوج ولادخل بها وتستحق مهر مثلها. وفي المسألة قولان؛ الأول: العمل بالحديث وأنها تستحق المهر كما ذكر وقول ابن مسعود اجتهاد موافق الدليل وقول أن حنيفة وأحمد وآخرين والدليـل الحديث وما طعن به فيه قد سمعت دفعه . والثاني : لاتستحق إلا الميراث لعلي وابن عبــاس وابن عمر والهادي ومالك وأحد قولى الشافعي رحمه الله قالوا لآن الصداق عوض فإذا لم يستوف الزوج المعوض عنه لم يلزم قياسا على ثمن المبيع قالوا والحديث فيه تلك المطاعن قلنا المطاعن قد دفعت فنهض الحديث للاستدلال فهـو أولى من القياس. ٣ - ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال من أَعْطَى فى صَدَاقِ امْرَأَةٍ سَوِيقًا ﴾ هو دقيق القمح المقلو أو الذرة أو الشعير أو غيرها ﴿ أَوْ تَمْدَرًا فَقَدِ السَّتَحَلَّ ، أخرجه أبو داود وأشار إلى ترجيح وقفه ﴾ وقال المصنف فى التلخيص فيه موسى بن مسلم بن رومان وهو ضعيف وروى موقوفا وهو أقوى انتهى فكان عليه أن يشير إلى أن فيه ضعفا على عادته وأخرجه الشافعى بلاغا . والحديث دليل على أنه يصح كون المهر من غير الدراهم والدنانير وأنه يجزى مطلق السويق والتمر وظاهره وإن قل وتفدّمت أقاويل العلماء فى قدر أقل المهر فى شرح حديث الواهبة نفسها .

٧ _ ﴿ وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة ﴾ العنزى بفتح العين المهملة وسكون النون وبالزاى وفى نسبه خلاف كثير قبض النبى صلى الله عليه وآله وسلم وهو فى أربع سنين أو خمس مات عبد الله المذكور سنة خمس وثمانين وقيل سنة تسعين ﴿ عن أبيه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم أجاز نكاح امرأة على نعلين أخرجه الترمذى وصححه وخولف ﴾ أى الترمذى * فى ذلك * أى فى التصحيح. لفظ الحديث أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، رضيت من نفسك ومالك بنعلين * قالت نعم فأجازه والحديث دليل على صحة جعل المهر أى شى اله ثمن وقد أسلف أن كل ما صح جعله ثمنا صح جعله مهراً وفيه مأخذ لما ورد فى غيره من أنها لا تتصرف المرأة فى مالها إلا ورجها .

۸ - ﴿ وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال زوّج النبى صلى الله عليه وسلم رجلا امرأة بخاتم من حديد . أخرجه الحاكم ﴾ قد تقدم حديث سهل فى الواهبة نفسها بطوله وفيه أنه صلى الله عليه وسلم أمر من خطبها أن يلتمس ولو خاتما من حديد فلم يجده فزوّجه إياها على تعليمها شيئا من القرآن فإن كان هـذا هو ذلك الحديث فلم يتم جعل المهر خاتما من حديد كما عرفت وإن أريد غيره فيحتمل وهو

بعيد لقول المصنف ﴿ وهو طرف من الحديث الطويل المتقدم فى أوائل النكاح ﴾ وعلى تقدير أنه أريد ذلك الحديث فتأويله أنه صلى الله عليه وسلم أذن فى جعل الصداق خاتمـا من حديد وإن لم يتم العقد عليه .

٩ _ ﴿ وعن على رضى الله عنه قال لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم. أخرجه الدارقطنى موقوفا وفى سنده مقال ﴾ أى موقوف على على رضى الله عنه وقد روى من حديث جابر مرفوعا ولم يصح والحديث معارض للأحاديث المتقدمة المرفوعة الدالة على صحة أى شىء يصح جعله مهراً كما عرفت . والمفال الذى فى الحديث هو أن فيه مبشر بن عبيد قال أحمد كان يضع الحديث .

10 — ﴿ وعن عقبة بن عامر رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ خَيْرُ الصَّدَاقِ أَيْسَرُ ﴾ ﴾ أى أسهله على الرجل ﴿ أخرجه أبو داود وصححه الحاكم ﴾ فيه دلالة على استحباب تخفيف المهر وأن غير الأيسر على خلاف ذلك وإن كان جائزاً كما أشارت إليه الآية الكريمة فى قوله ا (وآتيتم إحداهن قنطاراً) وتقدم أن عمر نهى عن المفالاة فى المهور فقالت امرأة ليس ذلك إليهك ياعمر إن الله يقول: (وآتيتم إحداهن قنطاراً من ذهب) قال عمر امرأة خاصمت عمر فخصمته . أخرجه عبد الرزاق وقوله فى الرواية من ذهب هى قراءة ابن مسعود وله طرق بألهاظ مختلفة وتحتمل أن الخيرية بركة المرأة فني الحديث الركهن أيسرهن وؤنة » .

11 _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن عمرة بنت الجَوْن ﴾ بفتح الجميم وسكون الواو فنون ﴿ تعوّذت من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حين أُدخلت عليه _ يعنى لما تزوجها _ فقال * لقَدْ تُحـدْتِ بِمَعَاذٍ * ﴾ بفتح الميم ما يستعاذ به ﴿ فطلقها وأمر أسامة يمتعها بثلاثة أثواب . أخرجه ابن ماجه وفى إسناده راو متروك وأصل القصة فى الصحيح من حديث أبى أسيد الساعدى ﴾ وقد سماها فى الحديث عمرة ووقع مع ذلك اختلاف فى اسمها ونسبها كثير لكنه لا يتعلق به حكم شرعى

واختلف في سبب تعوَّذها منه فني رواية أخرجها ابن سعد ﴿ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وسلم لما دخل عليها وكانت من أجمل النساء فداخل نساءه صلى الله تعمالى عليه وسلم غيرة فقيل لها إنمـا تحظى المرأة عند رسول الله صلى الله عليه وسـلم أن تقول إذا دخلت عليه أعوذ بالله منك ، وفي رواية أخرجها ابن سعد أيضا بإسناد البخاري « أن عائشة وحفصة دخلتا عليه أول ما قدمت مشطناها وخضبتاها وقالت لهــا إحداهما إن النبي صلى الله قعـالى عليه وسلم يعجبه من المرأة إذا دخل علمها أن تقول أعوذ بالله منك " وقيل في سببه غير ذلك . والحديث دليل على شرعية المتعة للمطلقة قبل الدخول واتفق الاكثر على وجوبها في حق من لم يسمَّ لهـا صداقاً إلا عن الليث ومالك وقد قال تعالى (لا جناح عليكم إن طلقتم النساء مالم تمسوهن أو تفرضوا لهنّ فريضة ومتعوهن على الموسع قَدَره وعلى المقتر قَدَره) وظاهر الأمر الوجوب، وأخرج الببهتي في سننه عن ابن عباس قال « المس النكاح والفريضة الصداق ومتعوهن قال هو على الزوج يتزوّج المرأة ولم يسم لهــا صدافاً ثم يطلقها قبـل أن يدخل بها ، فأمره الله أن يمتعهـا على قدر عسره ويسره _ الحديث ، وقد أخرج عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم • متعة الطلاق أعلاها الخادم ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة ، نعم هذه المرأة التي متعها صلى الله عليه وسلم يحتمل أنه لم يسم لها صداقاً فمتعها كما قضت به الآية ويحتمل أنه كان سمى لها فمتعها إحسانًا منه وفضلا وأما تمتيع من لم يسم الزوج لها مهرا ودخل بها ثم فارقها فقد اختلف فى ذلك فذهب على وعمر والشافعي إلى وجوبها أيضا عمـلا بقوله تعالى (وللمطلقات متاع بالمعروف) وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجب إلا مهر المثل لا غير. قالوا وعموم الآية مخصوص بمن لم يكن قد دخل بها والذي خصه الآبة الآخرى التي أوجب فيها المنعة لأنه شرط فيها عدم المس وهذا قد مس وأما قوله تعالى (فتعالين أمتعكن) فإنه يحتمل نفقة العدّة ولا دليل مع الاحتمال . هذا وقد سبقت إشارة إلى أن الليث لا يقول بوجوب المتعة مطلقاً

واستدل له بأنها لو كانت واجبة لكانت مقدرة ودفع بأن نفقة القريب واجبة ولا تقدر لها .

باب الولي_ة

الوليمة مشتقة من الولم بفتح الواو وسكون اللام وهو الجمع لأن الزوجين يحتمعان قاله الأزهرى وغيره والفعل منها أولم تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث ووليمة العرس ما يتخذ عند الدخول وما يتخذ عند الإملاك.

١ – ﴿ عن أنس رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رأى على عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة فقال « مَا هُـٰذًا ؟ ، قال يا رسول الله إنى تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب قال بَارَكَ اللَّهُ لَكَ أُوْ لِمْ ولَوْ بَشَاةٍ ، : متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ جاء في الروايات بيان الصفرة بأنها ردغ من زعفران وهو بفتح الراء ودال مهملة وغين معجمة أثر الزعفران (فإن قلت) قد علم النهي عن النزعفر فكيف لم ينكره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (قلت) هذا مخصوص. للنهى بحوازه للعروس وقيل يحتمل أنها كانت فى ثيابه دون بدنه بناء على جوازه فى الثوب وقد منع جوازه فيـه أبو حنيفة والشافعي ومن تبعهما والقول بجوازه في الثياب مروى عرب مالك وعلماء المدينة واستدل لهم بمفهوم النهى الثابت في الأحاديث الصحيحة كحديث أبي موسى مرفوعاً « لا يقبل الله صلاة رجل في جسده شيء من الحلوق، وأجيب بأن ذلك مفهوم لا يقاوم النهي الثابت في الأحاديث الصحيحة وبأن قصة عبد الرحمن كانت قبل النهبي في أول الهجرة وبأنه يحتمل أن الصفرة التي رآها رسولالله صلى الله تعالى عليه وسلم كانت من جهة امرأته علقت به فكان ذلك غير مقصود له ، ورجح هـذا النووى وعزاه للمحققين وبني عليـه البيضاوي . وقوله على وزن نواة من ذهب قيل المراد واحدة نوى التمر قيــل كان قدرها يومئذ ربع دينار ، ورد بأن نوى التمر يختلف فكيف يجعل معيارا

لما يوزن وقيل إن النواة من ذهب عبارة عما قيمته خمسة دراهم من الورق وجزم به الخطابي واختياره الازهري ونقله عياض عن أكثر العلماء ويؤمده أن في رواية البيهتي وزن نواة من ذهب قومت خمسة دراهم وفي رواية عنمد البيهني عن قتادة قومت ثلاثة دراهم وثلثاً وإسناده ضعيف لكن جزم به أحمد وقيل فى قدرها غير ذلك وعن بعض المالكية أن النواة عند أهل المدينة ربع دينـــار . والحديث دليل أنه مدعى للعروس بالبركة وقد نال غبد الرحمن بركة الدعوة النبوية حتى قال فلقد رأيتني لو رفعت حجراً لرجوت أن أصيب ذهباً أو فضة . رواه البخاري عنه في آخر هذه الرواية وفي قوله «أولم ولو بشاة » دليل على وجوب الوليمة في العرس وإليه ذهب الظاهرية قيل وهو نص الشافعي في الام وبدل له ما أخرجه أحمد من حديث بريدة أنه صلى الله عليه وسلم قال لما خطب على فاطمة " لا بد من وليمة " وسنده لا بأس به وهو يدل على لزوم الوليمة وهو في معنى الوجوب وما أخرجه أبو الشيخ والطبراني في الاوسط من حديث أبي هريرة مرفوعاً • الوليمة حتى وسنة فمن دعى ولم يجب فقد عصى ، والظاهر من الحق الوجوب. وقال أحمد الوليمية سنة وقال الجهور مندوية وقال ابن بطال لا أعلم أحدا أوجها وكأنه لم يعرف الخلاف واستدل على الندبية بمـا قال الشافعي لا أعلم أمر بذلك غير عبد الرحمن ولا أعلم أنه صلى الله عليه وسلم ترك الوليمة رواه عنه البيهقي فجعل ذلك مستندا إلى كون الوليمية غير واجبة ولا يخني مافيه واختلف العلماء في وقت الوليمة هل هي عند العقد أو عقبه أو عند الدخول وهي أقوال في مذهب المـالـكية ومنهم مر. قال عند العقد وبعد الدخول وصرح الماوردي من الشافعية بأنها عند الدخول قال ابن السبكي والمنقول من فعل النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنها بعد الدخول وكأنه يشير إلى قصة زواج زينب بنت جحش لقول أنس ـ أصبح ـ يعني النبي صلى الله عليه وآله وسلم : عروسا بزينب فدعا القوم وقد ترجم عليه البيهق « باب وقت الوليمة » وأما مقدارها

فظاهر الحديث أن الشاة أقل ماتجزئ إلا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم أولم على أم سلمة وغيرها بأقل من شاة وأولم على زينب بشاة وقال أنس لم يولم على غير زينب بأكثر بما أولم عليها إلا أنه أولم على ميمونة بنت الحارث لما تزوجها بمكة عام القضية ـ وطلب من أهل مكة أن يحضروا فامتنعوا ـ بأكثر من وليمته على زينب وكأن أنسا يريد أنه وقع في وليمة زينب بالشاة من البركة في الطعام مالم يقع في غيرها فإنه أشبع الناس خبزا ولحما فكأن المراد لم يشبع أحداً خبزاً ولحماً في وليمة من ولائمه صلى الله عليه وآله وسلم أكثر بما وقع في وليمة زينب رضى الله عنها .

٣ – (وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، إذا دُعى أحدُ كُم الله عليه ولله والمحالة المن عمر مرفوعا ﴿ وَذَا دَعَا أَحدُ كُم الْحَابَة الى الوليمة والشانى دال على وجوبها الم كل الحديث الأول دال على وجوبها الإجابة إلى الوليمة والشانى دال على وجوبها إلى كل دعوة ولا تمارض بين الروايتين وإن كانا عن راو واحد وقد أخذت الظاهرية وبعض الشافعية بظاهره فقالوا تجب الإجابة إلى الدعوة مطلقا وزعم ابن حزم أنه قول جمهور الصحابة والتابعين ومنهم من فرق بين وليمة العرس وغيرها فنقل ابن عبد البر وعياض والنووى الانفاق على وجوب إجابة وليمة العرس وغيرها وصرح جمهور الشافعية والحنابلة بأنها فرض عين ونص عليه مالك وعن البعض فرض كفاية وفي كلام الشافعي مايدل على وجوب الإجابة في وليمة العرس وعدم الرخصة في غيرها فإنه قال إتيان دعوة الوليمة حق والوليمة التي تعرف وليمة العرس وكل دعوة دعى إليها رجل وليمة فلا أرخص الاحد في تركها ولو وليمة العرس وفي وليمة البحر للمهدى حكاية إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولائم كلها . هذا وعلى الفول بالوجوب إجماع العترة على عدم وجوب الإجابة في الولائم كلها . هذا وعلى الفول بالوجوب فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام وقد يسوغ ترك الإجابة الاعذار : منها فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام وقد يسوغ ترك الإجابة الاعذار : منها فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام وقد يسوغ ترك الإجابة الاعذار : منها فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام وقد يسوغ ترك الإجابة الاعذار : منها فقد قال ابن دقيق العيد في شرح الإلمام وقد يسوغ ترك الإجابة العذار : منها

أن يكون في الطعام شمة أو يخص مها الاغنماء أو يكون هناك من يتأذي بحضوره معه أو لا يليق لمجالسته أو بدعوه لخوف شره أو لطمع في جاهه أو ليعاونه على ماطل أو يكون هناك منكر من خمر أو لهو أو فراش حرير أو ستر لجدار البيت أو صورة في البيت أو يتعذر إلى الداعي فيتركه أوكانت في الثالث كما يأتي فهذه الاعذار ونحوها في تركها على القول بالوجوب وعلى القول بالندب بالأولى وهـذا مأخوذ مما علم من الشريعة ومن قضايا وقعت للصحابة كما في البخاري أن أما أبوب دعاء ابن عمر فرأى فى البيت ستراً على الجدار فقال ابن عمر غلبنا عليه النساء فقال من كنت أخشى عليه فلم أكن أخشى عليك والله لا أطعم لك طعاما فرجع ، أخرجه البخارى تعليقاً ووصله أحمـد ومسدّد فى مسنده. وأخرج الطبرانى عن سالم بن عبد الله بن عمر قال عرست في عهد أبي فأذنا الناس فكان أبو أبوب فيمن أذنا وقد ستروا بيتي ببجاد أخضر فأقبل أبو أيوب فاطلع فرآه فقال يا عبد الله أتسترون الجدر فقال أبي واستح إنه غلمنا عليه النساء يا أبا أبوب فقال من خشيت أن تغلبه النساء فذكروه وفى رواية فأقبل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم يدخلون الأوَّل فالآوِّل حتى أقبل أبو أبوب وفيه فقال عبد الله أقسمت عليك لترجعن فقال وأنا أعزم على نفسي أن لا أدخل يومي هذا ثم الصرف . وأخرج أحمد في كتاب الزهد أنَّ رجلًا دعا ابن عمر إلى عرس فإذا بيته قد ستر بالكرور فقال ابن عمر يا فلان متى تحوّلت الكعبة في بيتك ثم قال لنفر معه مر. أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ليهتك كل رجل ما يليه . والحديث وما قبله دليل على تحريم ستر الجدران وقد أخرج أبو داود وغيره من حديث ان عباس مرفوعاً • لا تستروا الج<mark>در</mark> بالثياب • وفيه ضعف وله شاهد . وأخرج البيهتي وغيره من حديث سلمان موقوفًا أنه أنكر ستر البيت فقال محموم بيتمكم أو تحوّلت الكعبة ثم قال لا أدخله حتى يهتك. والمسألة فيهما خلاف: جزم جماعة بالتحريم لستر الجدار وجمهور الشافعية على أنه مكروه ، وقد أخرج مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال « إنَّ الله لم يأمرنا. أن نكسو الحجارة والطين، وجذب السترحتى هتكه فى قصة معروفة! وقد كنا كتبنا فى هذا رسالة جواب سؤال فى مدّة قديمة وأخرج الطبرانى فى الاوسط من حديث عمران بن حصين نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن إجابة طعام الفاسقين وأخرج النسائى من حديث جابر مرفوعا ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقعد على مائدة يدار عليها الخر، وإسناده جيد وأخرجه الترمذى من وجه آخر عن جابر وفيه ضعف وأخرجه أحمد من حديث عمر وبالجلة الدعوة مقتضية للإجابة وحصول المنكر مافع عنها فتعارض المافع والمقتضى والحكم للمافع .

٣ ــ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْـنَعَها مَنْ يَأْتِيها ﴾ وهم الفقراء كما يدل له حديث ابن عباس عند الطبرانى * بئس الطعام طعام الوليمة يدى إليها الشبعان ويمنع عنها الجيعان ، اه . فلو شملت الدعوة الفريقين زالت الشربة عنها ﴿ وُبدْعَى إليها مَنْ يَأْ بَاهَا ﴾ يعنى الاغنياء ﴿ ومَنْ لَمْ مُبحِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللهَ ورَسُولَهُ * يَأْ بَاهَا ﴾ يعنى الاغنياء ﴿ ومَنْ لَمْ مُبحِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللهَ ورَسُولَهُ * الحرجه مسلم ﴾ المراد من الوليمة وليمة العرس لما تقدّم قريباً من أنها إذا أطلقت من غير تقييد انصرفت إلى وليمة العرس وشرية طعامها قد بين وجهه قوله يدعى إليها من يأباها فإنها جملة مستأنفة بيان لوجهة شرية الطعام والحديث دليل على أنه يجب على من يدعى الإجابة ولو كانت إلى شر طعام وأنه يعصى الله ورسوله من لم يجب وتقدّم الكلام على ذلك .

٤ - ﴿ وعنه ﴾ أى أبي هريرة ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذَا دُعِيَ أَحَدُكُم وَ فَلْ يُحِبُ فَإِنْ كَانَ صَاعِمًا فَلْ يُصَلِّ وإنْ كَانَ مُفْطِرًا فَلْ يَطْعَم م أَخْرجه مسلم ﴾ فيه دليل على أنه بجب على من كان صائمًا أن لا يعتذر بالصوم ثم إنه قد اختلف في المراد من الصلاة فقال الجمهور المراد فليدع الأهل الطعام بالمغفرة والبركة وقبل المراد بالصلاة. المعروفة أي يشتغل بالصلاة ليحصل فضلها المحدولة أي المدروفة أي المدروفة أي المحدولة المح

وينال بركتها أهل الطعام والحاضرون وظاهره أنه لايلزمه الإفطار ليجيب فإن كان صومه فرضا فلا خلاف أنه يحرم عليه الإفطار وإن كان نفلا جاز له وظاهر قوله فليطعم وجوب الاكل وقد اختلف العلماء فى ذلك والاصح عند الشافعية أنه لايجب الاكل فى طعام الوليمة ولا غيرها وقيل يجب لظاهر الامر وأقله لقمة ولا تجب الزيادة. وقال من لم يوجب الاكل الامر للندب والفرينة الصارفة إليه قوله ﴿ وله ﴾ أي لمسلم ﴿ من حديث جابر رضى الله عنه نحوه وقال « فإنْ شَاءَ طَعِمَ وإنْ شَاء تَلَيمَ وَإِنْ شَاء تَلَيمَ وَالله غيره والتخيير دليل على عدم الوجوب للاكل ولذلك أورده المصنف عقيب حديث أبى هربرة .

٥ - ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " طَعَامُ الْوَلِيمَةِ أَوَّلَ يَوْمٍ حَقَى ﴾ أى واجب أومندوب ﴿ وطَعَامُ يَوْمِ الشَّانِي سُمْعَة ومَر نُ سَمَّعَ سَمَّعَ الله به ، رواه الترمذى واستغربه ﴾ وقال لا نعرفه إلا من حديث زياد بن عبد الله البكائى وهو كثير الغرائب والمناكير . قال المصنف كالراد على الترمذى ما لفظه ﴿ ورجاله رجال الصحيح ﴾ إلا أنه قال المصنف إن زيادا مختلف فيه وشيخه عطاء بن السائب اختلط وسماعه منه بعد اختلاطه انتهى . قلت ١ وحيئذ فلا يصح قوله إن رجاله رجال الصحيح ثم قال ﴿ وله شاهد عن أنس عند ابن ماجه ﴾ وفى إسناده عبد الملك ابن حسين وهو ضعيف وفى الباب أحاديث لاتخلو عن مقال . والحديث دليل على شرعية الصيافة فى الوليمة يومين فنى أول يوم واجبة كا يفيده لفظ حق لأنه الثابت اللازم وتقدم الكلام فى ذلك وفى اليوم الثانى سنة أى طريقة مستمرة يعتاد النياس فعلها لا يدخل صاحبها الرياء والتسميع وفى اليوم الثالث رياء يعتاد النياس فعلها لا يدخل صاحبها الرياء والتسميع وفى اليوم الثالث رياء وسمعة فيكون فعلها حراما والإجابة إليها كذلك وعليه أكثر العلماء قال النووى إذا أولم ثلاثا فالإجابة فى اليوم الثالث مكروهة وفى اليوم الثانى لاتجب مطلقا ولا يكون استحبابها فيه كاستحبابها فى اليوم الأول

وذهب جماعة إلى أنها لانكره في الثالث لغير المدعو في اليوم الأول والثاني لانه إذا كان المدعوون كثيرين ويشق جمعهم في يوم واحد فدعا في كل يوم فريقا لم يكن في ذلك رياء ولا سمعة وهذا قريب، وجنح البخاري إلى أنه لا بأس بالضيافة ولو إلى سبعة أيام حيث قال « باب حق إجابة الوليمة والدعوة ومن أولم سبعة أيام ونحوه » ولم يوقت النبي صلى الله عليه وسلم يوما ولا يومين وأشار بذلك إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق حفصة بنت سيرين قالت لما تزوج أبي دعا الصحابة سبعة أيام وفي رواية ثمانية أيام » وإليها أشار البخاري بقوله » أو نحوه » وفي قوله « ولم يوقت » مايدل على عدم صحة حديث الباب عنده . قال الفاضي عياض استحب أصحابنا لأهل السعة كونها أسبوعا فأخذت المالكية عما دل عليه كلام البخاري .

7 - ﴿ وعن صفية بنت شيبة ﴾ أى ابن عثمان بن أبي طلحة الحجي من بنى عبد الدار قيل إنها رأت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل إنها لم تره و وجزم ابن سعد بأنها تابعية ﴿ قالت أولم النبي صلى الله عليه وآله وسلم على بعض نسائه بمدّين من شعير . أخرجه البخارى ﴾ قال المصنف لم أقف على تعيين اسمها يعنى بعض نسائه المذكورة هنا قال وفي الباب أحاديث تدل على أنها أم سلمة وقيل إنها وليمة على بفاطمة رضى الله عنهما وأراد ببعض نسائه من تنسب إليه من النساه في الجلة وإن كان خلاف المتبادر إلا أنه يدل له ما أخرجه الطبراني من حديث أسماء بنت عميس قالت لفد أولم على بفاطمة فيا كانت وليمة في ذلك الزمان أفضل من وليمته رهن درعه عند يهودي بشطر شعير ولعله المراد بمدّين من شعير لأن المدّين نصف صاع فيكأنه قال شطر صاع فينطبق على القصة التي في الباب ويكون نسبة الوليمة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم مجازية إما لكونه الذي وفي البهودي من شعيره أو لغير ذلك . قلت : ولا يخفي أنه تكلف ولا مانع أن يولم مصلى الله عليه وسلم بمدّين ويولم على أيضاً بمدين والمذكور في الباب

وليمته صلى الله عليه وآله وسلم .

إين خيبر والمدينة ثلاث ليال يبنى مغير الصيغة ﴿ عليه بصفية ﴾ أى يبنى عليه عبيه خياء جديد بسبب صفية أو بمصاحبتها ﴿ ودعوة المسلمين إلى وليمته فياكان فيها من خبز ولا لحم وماكان فيما إلا أن أمر بالانطاع فبسطت فألق عليها التمر والاقط ﴾ وفي الفاموس الأقط ككتف وإبل شيء يتخذ مر المخيض الغنمي ﴿ والسمن * ﴾ وجموع هذه الأشياء يسمى حيسا ﴿ متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ فيه إجزاء الوليمة بغير ذبح شاة والبناء بالمرأة في السفر وإيثار الجديدة بثلاثة أيام وإن كانوا في السفر .

٨ — ﴿ وعن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال • إذَا اجْتَمَعَ دَاعِيَانِ فَأَجِبُ أَقْرَبَهُما بَا با ﴾ زاد في التلخيص فإن أقربهما إليك بابا أقربهما إليك بابا أقربهما إليك جواراً ﴿ فَإِنْ سَبَقَ أَحَدُهُما فَأَجِبِ الَّذِي سَبَقَ ، رواه أبو داود وسنده ضعيف ﴾ ولكن رجال إسناده موثقون ولا يدرى ما وجه ضعف سنده فإنه رواه أبو داود عن هناد بن السرى عن عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالاني عن أبي العلاء الأودى عن حميد بن عبد الرحمن الحميرى عن رجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكل هؤلاء وثقهم الأثمة إلا أبا خالد الدالاني فإنهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم وقال أحمد وابن معين لابأس به وقال ابن حبان ؛ فإنهم اختلفوا فيه فوثقه أبو حاتم وقال أحمد وابن معين لابأس به وقال ابن حبان ؛ لا يحوز الاحتجاج به وقال ابن عدى حديثه لين وقال شريك كان مرجئا والحديث على سياق المصنف ظاهره الوقف وفيه دليل على أنه إذا اجتمع داعيان فالاحق بلاجابة الاسبق فإن استويا قدم الجار . والجار على مراتب فأحقهم أقربهم باباً فإن استويا أقرع بينهم .

٩ - ﴿ وعن أبى جحيفة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا آكُلُ مُتَّكِئًا ، رواه البخارى ﴾ الانكاء مأخوذ من الوكاء والناء بدل عن الواو والوكاء

هو ما يشد به الكيس أو غيره فكأنه أوكا مقعدته ويشدها بالفعود على الوطاء الذى تحمد ومعناه الاستواء على وطاء متمكنا قال الخطابي المشكئ هنا هو المتمكن في جلوسه من التربع وشبهه المعتمد على الوطاء تحمد قال ومن استوى قاعداً على وطاء فهو متكئ والعامة لا تعرف المشكئ إلا من مال على أحد شقيه ومعنى الحديث إذا أكلت لا أقعد متكما كفعل من يريد الاستكثار مر الاكل ولكن آكل بلغة فيكون قعودي مستوفزا من حمل الاتكاء على الميل على أحد الشقين ، تأول ذلك على مذهب أهل الطب بأن ذلك فيه ضرر فإنه لا ينحدر في مجارى الطعام سهلا ولا يسيغه هنيمًا وربما تأذى به .

• ١٠ _ ﴿ وعن عمر بن أبي سلمة قال : قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم

• يَا عُكَلَّمُ سَمِّ الله وَكُلْ بِيَمِينِكَ وَكُلْ مِنَا يلِيكَ . متفق عليه ﴾ الحديث دليل على
وجوب التسمية للامر بها وقيل إنها مستحبة في الآكل ويقاس عليه الشرب قال
العلماء ويستحب أن يجهر بالتسمية ليسمع غيره وينبهه عليها فإن تركها لأى سبب
نسيان أو غيره في أول الطعام فليقل في أثنائه : بسم الله أوله وآخره . لحديث أبي داود
والترمذي وغيرهما قال الترمذي حسن صحيح أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال • إذا
أكل أحدكم فليذكر اسم الله فإن نسى أن يذكر الله في أوله فليقل بسم الله أوله
وآخره ، وينبغي أن يسمى كل واحد من الآكلين فإن سمى واحد فقط فقد حصل
بتسميته السنة قاله الشافعي ويستدل بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن الشيطان
يستحل الطعام الذي لم يذكر اسم الله عليه فإن ذكره واحد من الآكلين صدق
عليه أنه ذكر اسم الله عليه . وفي الحديث دليل على وجوب الآكل باليمين للأمر به
أيضاً ويزيده تأكيدا • أنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر بأن الشيطان يأكل بشماله
ويشرب بشماله وفعل الشيطان يحرم على الإنسان ويزيده تأكيدا أن رجلا أكل
عنده صلى الله عليه وسلم بشماله فقال كل بيمينك فقال لا أستطيع قال لا استطعت
ما منعه إلا الكبر في ارفعها إلى فيه • أخرجه مسلم ولا يدعو صلى الله عليه وآله وسلم
ما منعه إلا الكبر في ارفعها إلى فيه • أخرجه مسلم ولا يدعو صلى الله عليه وآله وسلم
ما منعه إلا الكبر في ارفعها إلى فيه • أخرجه مسلم ولا يدعو صلى الله عليه وآله وسلم
ما منعه إلا الكبر في ارفعها إلى فيه • أخرجه مسلم ولا يدعو صلى الله عليه وآله وسلم
ما منعه إلا الكبر في اله فيه • أخرجه مسلم ولا يدعو صلى الله عليه وآله وسلم
منه منه و من الله عليه وسلم بشماله في ها وحوب المنه و المنه عليه وآله وسلم
منه عليه وسلم بشماله فيه • أخرجه مسلم ولا يدعو صلى الله عليه وآله وسلم
منه عليه وسلم بشماله فيه • أخرجه مسلم ولا يدعو صلى الله عليه وآله وسلم
منه عليه وسلم بشماله وله عليه وسلم به والم وسلم الله عليه و اله وسلم الشه عليه و اله وسلم الله عليه و اله و اله و اله و الهربية و اله و اله و الهرب و اله و الهوسلم الله و الميا الله و الهوسلم الله و الهوسلم الله و ال

إلا على من ترك الواجب وأماكون الدعاء لتكبره فهو محتمل أيضاً ولا ينافي أن الدعاء عليه للأمرين معاً وفي قوله وكل مما يليك دليل أنه يجب الأكل بمما يليه وأنه ينبغي حسن العشرة للجليس وأن لا يحصل من الإنسان ما يسوء جليسه مما فيه سوء عشرة ، وترك مروءة فقد يتقذر جليسه ذلك لاسما في الثريد والإمراق ونحوها إلا في مثل الفاكهة فإنه قد أخرج الترمذي وغيره من حديث عكراش ان ذؤيب قال أتينا بحفنة كثيرة الثريد والوذر وهو بفتح الواو وفتح الذال المعجمة فراء جمع وذرة قطعة مر اللحم لاعظم فيها فخبطت بيدي في نواحيها وأكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من بين يديه فقبض بيده اليسرى على يدى اليمني ثم قال يا عكراش كل من موضع واحد فإنه طعام واحد ثم أتينا بطبق فيه ألوان التمر فجعلت آكل من بين يدى وجالت يد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الطبق فقال يا عكراش كل من حيث شئت فإنه غير لون واحد فهذا يدل على التفرقة بين الأطعمة والفواكه بل يدل على أنه إذا تعدّد لون المأكول من طعام أو غيره فله أن يأكل من أي جانب وكذلك إذا لم يبق تحت يد الآكل شيء فله أن يتبع ذلك ولو من سائر الجوانب. فقد أخرج البخاري ومسلم من حديث أنس أن خياطاً دعا النبي صلى الله عليه وسلم لطعام صنعه قال فذهبت مع النبي صلى الله عليه وسلم فقرب خبز شعير ومرقاً فيه دباء وقديد فرأيت النبي صلى الله عليه وسلم يتتبع الدباء من حوالى القصعة أي جوانبها فلم أزل أتتبع الدباء من يومئذ وفي الحديث قال أنس فلما رأيت ذلك جعلت ألفيه إليه ولا أطعمه وهو دليل على تطلبه له من جميع القصعة لمحبته له.

هـذا وبمـا نهى عنه الاكل من وسط القصعة كا يدل له الحـديث الآتى . وهو قوله :

ال حرف وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم أتى بقصعة من ثريد فقال : « كُلُوا مِنْ جَوَانِهِا ولا تأْكُلُوا مِنْ وسَـطِهَا فإنَّ الْـبَرَكَة

تُنْزِلُ في وسَطِهَا . رواه الاربعة وهذا لفظ النسائي وسنده صحيح ﴾ دل على النهى عن الاكل من وسط القصعة وعلله بأنه تنزل البركة في وسطها وكأنه إذا أكل منه لم تنزل البركة على الطعام والنهى يقتضى التحريم وسواء كان الآكل وحده أو مع جماعة .

17 — ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : ما عاب رسول الله صلى الله عليه وسلم طعاما قط ، وكان إذا اشتهى شيئًا أكله وإن كرهه تركه ، متفق عليه ﴾ فيه إخبار بعدم عيبه صلى الله عليه وآله وسلم للطعام وذمه له فلا يقول هو مالح أو حامض أو نحو ذلك وحاصله أنه دل على عدم عنايته صلى الله عليه وآله وسلم بالاكل بل ما اشتهاه أكله وما لم يشتهه تركه وليس فى تركه ذلك دليل على أنه يحرم عيب الطعام .

١٣ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تأكُوا بِالشّمالِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشّمالِ ، رواه مسلم ﴾ تقدم أنه من أدلة تحريم الأكل بالشمال وإن ذهب الجماهير إلى كراهته لا غير وقد ورد فى الشرب كدلك أيضا وهو دايل على أن الشيطان يأكل أكلا حقيقيا .

15 — ﴿ وَعَن أَبِي قَتَادَةً رَضَى اللّه عَنه أَن الّذِي صَلَى الله عليه وسلم قال * إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمُ * فَلَا يَتَنَفَّسْ فَي الإِنَاءَ * ثلاثًا * متقق عليه ﴾ وقد أخرج الشيخان من حديث أنس أنه صلى الله عليه وسلم كان يتنفس في الشراب ثلاثاً أي في أثناء الشراب لا أنه في إناء الشراب وورد تعليل ذلك في رواية مسلم أنه أروى أي أقم للعطش وأبرأ أي أكثر برأ لما فيه من الهضم ومن سلامته من التأثير في برد المعدة وأمراً أي أكثر مراءة لما فيه من السهولة وقيل العلة خشية تقذيره على غيره لانه قد يخرج شيء من الفي فيتصل بالماء فيقذره على غيره .

10 _ ﴿ وَلَا بِي دَاوِدَ عَنَ ابْنَ عَبَاسَ رَضَى اللهَ عَنْهِمَا ﴾ أي مرفوعا ﴿ وَزَادَ ﴾ على ما ذكره ﴿ * وَيَنْفُخْ فِيهِ ، وصححه الترمذي ﴾ فيه دلالة على تحريم النفخ في الإناه

وأخرج الترمذي من حديث أبي سعيد أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم نهيي عن النفخ في الشراب فقال رجل: القذاة أراها في الإناء ، فقال: أهرقها ، قال: فإني لا أروى من نفس واحد ا قال : فأبن القدح عن فيك ثم تنفس وفى الشرب ثلاث مرات من حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا تشربوا واحداً ، أي شرباً واحداً كشرب البعير « ولكن اشربوا مثني وثلاث وسموا إذا أنتم شربتم واحمدوا إذا أنتم رفعتم، وأفاد أنَّ المرَّتين سنة أيضاً ؛ نعيم وقد ورد النهى عن الشرب من فم السقاء فأخرج الشيخان من حديث ابن عباس أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الشرب من في السقاء . وأخرجا من حديث أبي سعيد قال : نهيي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن اختناث الأسقية زاد في رواية واختنائها أن يقلب رأسها ثم يشرب منه وقد عارضه حديث كبشة قالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فشرب من في قرية معلقة قائمًا فقمت إلى فها فقطعته أي أخذته شفاء نتبرك به ونستشني به . أخرجه الترمذي وقال : حسن غريب صحيح . وأخرجه ابن ماجه : وجمع بينهما بأنّ النهى إنما هو في السقاء الكبير والقربة هي الصغيرة أو أن النهي للتنزيه لئلا يتخذه الناس عادة دون الندرة وعلة النهي أنها قد تكون فيه داية فتخرج إلى في الشارب فيبتلعها مع الماء كما ورد أنه شرب رجل من في السقاء فخرجت منه حية وكذلك ثبت النهى عن الشرب قائماً فأخرج مسلم من حديث أبي هريرة قال ١ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يشرس أحدكم قائمًا فمن نسى فليستقئ " أى يتقيأ ، وفي رواية عن أنس زجر عن الشرب قائمًا ؛ قال قتادة : قلنا فالأكل ، قال : أشدّ وأخبث . ولكنه عارضه ما أخرجه مسلم من حديث ابن عباس قال : سقيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من زمزم فشرب وهو قائم . وفى لفظ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم وهو قائم . وفي صحيح البخاري أن عليًّا رضى الله عنه شرب قائمًا وقال : رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كما (۱۳ _ سبل السلام _ ۲)

رأيتمونى. وجمع بينهما بأن النهى للتنزيه فعله صلى الله عليه وسلم بياناً لجواز ذلك فهو واجب فى حقه صلى الله عليه وسلم لبيان التشريع وقد وقع منه صلى الله عليه وسلم مثل هذا فى صور كثيرة وأما النقيق لمن شرب قائماً فإنه يستحب للحديث الصحيح الوارد بذلك وظاهر حديث النقيق أنه يستحب مطلقاً لعامد وناس ونحوهما وقال الفاضى عياض إنه من شرب نامسياً فلا خلاف بين العلماء أنه ليس عليه أن يتقيأ ا نعم ومن آداب الشرب أنه إذا كان عند الشارب جلساء وأراد أن يعمم الجلساء أن يبدأ بمن عن يمينه كا أخرج الشيخان من حديث أنس أنه أعطى صلى الله عليه وسلم القدح فشرب وعن يساره أبو بكر وعن يمينه أعرابي فقال عمر: آعط أبا بكر يا رسول الله فأعطى الأعرابي الذي عن يمينه ثم قال: الأيمن فالأيمن. وأخرجا من حديث سهل أن سعد قال: أتى الذي عن يمينه ثم قال: الأيمن فالأيمن. وأخرجا من حديث سهل أصغر القوم هو عبد الله بن عباس والأشياخ عن يساره فقال يا غلام أتأذن أعطيه الأشياخ فقال ما كنت لاوثر بفضل منك أحداً يا رسول الله فأعطاه أن أعطيه الأشياخ فقال ما كنت لاوثر بفضل منك أحداً يا رسول الله فأعطاه من حديث أبي سعيد الخدرى نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من ثلمة القدح لما أخرجه أبو داود من محديث أبي سعيد الخدرى نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الشرب من ثلمة القدح لما أخرجه أبو داود من ثلمة القدح الما القد عن الشرب من ثلمة القد قاله وسلم عن الشرب من ثلمة القدح الما القد عن الشرب من ثلمة القدال الله عليه وآله وسلم عن الشرب

ا _ ﴿ عن عائشة رضى الله عنها قالت : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم بين نسائه ويعدل ويقول • اللهُمَّ هلذَا قَسْمِى ﴾ بفتح القاف ﴿ فِيمَا أُمْلِكُ ﴾ وهو المبيت مع كل واحدة فى نوبتها ﴿ فَلَا تَلُمْنِى فِيها تَمْسَلِكُ ولا أَمْلِكُ ، ﴾ قال الترمذى يعنى به الحب والمودّة ﴿ رواه الاربعة وصحه ابن حبان والحاكم لكن رجح الترمذى إرساله ﴾ قال أبو زرعة لا أعلم أحداً تابع حماد بن سلمة على وصله لكن صححه ابن حبان من طريق حماد بن سلمة عن أبوب السختياني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد عن عائشة موصولا والذى رواه مرسلا هو حماد أبن يزيد عن عائشة ، قال الترمذى ؛ المرسل أصح . قلمت بعد أبن يؤيد عن أبي قلابة عن عائشة ، قال الترمذى ؛ المرسل أصح . قلمت بعد

تصحيح ابن حبان الوصل فقد تعاضد الموصول والمرسل. دل الحديث على أنه صلى الله عليه وسلم كان يقسم بين نسائه ، وتقدمت الإشارة إلى أنه هل كان واجبا عليه أم لا؟ قيل وكان القسم عليه صلى الله عليه وسلم غير واجب لقوله تعالى (ترجى من تشاء منهن) الآية قال بعض المفسرين إنه أباح الله له أن يترك التسوية والقسم بين أزواجه حتى إنه ليؤخر من شاء منهن عن نوبتها ويطأ من يشاء في غير نوبتها وأن ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم بناء على أن الضمير في «منهن الازوجات وإذا ثبت أنه لا يجب القسم عليه صلى الله عليه وسلم فإنه كان يقسم بينهن من حسن عشرته وكمال حسن خلقه وتأليف قلوب نسائه والحديث يدل على أن المحبة وميل القلب أمر غير مقبول للعبد بل هو من الله تعالى لا يملكه العبد ويدل له (ولكن الله ألف بينهم) بعد قوله (لو أنفقت ما في الارض جميعا ما ألفت بين قلوبهم) وبه فسر (واعلموا أن الله يحول بين المرء وقلبه)

٧ — ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَ تَانِ فَمَالَ إِلَى إِحْدَاهُما دُونَ الْأُخْرَى جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وشِقْهُ مَا ثِلْ » رواه أحمد والاربعة وسنده صحيح ﴾ الحديث دليل على أنه يجب على الزوج التسوية بين الزوجات ويحرم عليه الميل إلى إحداهن وقد قال تعالى (فلا تميلوا كل الميل) والمراد الميل فى القسم أو الإنفاق لا فى المحبة لما عرفت من أنها بما لا يملك العبد ومفهوم قوله (كل الميل) جواز اليسير ولكن إطلاق الحديث ينفى ذلك ويحتمل تقييد الحديث بمفهوم الآية .

س _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال من السنة إذا تزوج الرجل البكر على الثيب أقام عندها ثلاثا ثم قسم . متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ يريد من سنة النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فله حكم الرفع ولذا قال أبو قلابة راويه عن أنس ولو شئت لقلت إن أنسا رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم يريد فيكون رواية بالمعنى إذ معنى من السنة هو الرفع إلا

أنه رأى المحافظة على قول أنس أولى وذلك لأن كونه مزفوعا إنما هو بطريق اجتهادي محتمل والرفع نص وليس للراوي أن ينقل ماهو محتمل إلى ماهو نص غير محتمل كذا قاله ابن دقيق العيد وبالجملة إنهم لا يعنون بالسنة إلا سنة النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد قال سالم وهل يعنون _ بريد الصحابة _ بذلك إلا سنة الذي صلى الله عليه سلم ؟ والحديث قد أخرجه أئمة من المحدثين عن أنس مرفوعا من طرق محتلفة عن أبي قبلابة والحديث دليل على إيثار الجديدة لمن كانت عنــده زوجة وقال ابن عبد البر جهور العلماء على أن ذلك حق للمرأة بسبب الزفاف سواء أكانت عنده زوجة أم لا واختاره النووي لكن الحديث دل على أنه فيمن كانت عنـده زوجة وقد ذهب إلى التفرقة بين البكر والثيب بمـا ذكر الجهور فظاهر الحديث أنه واجب وأنه حق للزوجة الجديدة وفى الكل خلاف لم يقم عليه دليل يقاوم الأحاديث والمراد بالإيثار البقاء عندها ماكان متعارفا حال الخطاب والظاهر أن الإيثار يكون بالمبيت والقيلولة لا استغراق ساعات الليل والنهار عندها كما قاله جماعة حتى قال ابن دقيق العيد إنه أفرط بعض الفقهاء حتى جعل مقامه عندها عذرا في إسقاط الجمعة وتجب الموالاة في السبع والثلاث فلو فرق وجب الاستثناف ولا فرق بين الحرة والآمة فلو تزوج أخرى فى مدة السبع أو الثلاث فالظاهر أنه يتم ذلك لأنه قد صار مستحقا لها •

٤ ــ (وعن أم سلة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما تزوجها أقام عندها ثلاثا وقال « إنّهُ ليْسَ بِك عَلَى أَهْلِك ﴾ يريد نفسه ﴿ هَوَان : إِنْ شِئْتِ سَبَعْتُ لَكِ ﴾ أى أتممت عندك سبعا ﴿ وإِنْ سَبَعْتُ لَكِ ﴾ أَمَ أتممت عندك سبعا ﴿ وإِنْ سَبَعْتُ لَكِ ﴾ أَمَ أتممت عندك سبعا ﴿ وإِنْ سَبَعْتُ لَكِ الله سبعا و إِنْ سَبَعْتُ لَكِ الله عليه وسلم الله عليه وسلم الله وحاسبتك الخذت بثوبه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله والثيب ما ذكر من العدد للبكر سبع وللنيب ثلاث الله على استحقاق البكر والثيب ما ذكر من العدد ودلت الاحاديث على أنه إذا تعدى الزوج المدة المقدرة برضا المرأة سقط حقها من

الإيثار ووجب عليه القضاء لذلك وأما إذا كان بغير رضاها فحقها ثابت وهو مفهوم قوله صلى الله عليه وآله وسلم الله على أهلك هوان التحقيد الله على أهلك هوان الله الله عليه وأله وسلم على أستحقينه شيئا بل تأخذينه كاملا ثم أعلمها أن إليها الاختيار بين ثلاث بلا قضاء وبين سبع ويقضى فساءه وفيه حسن ملاطفة الإهل وإبانة ما يجب لهم وما لا يجب والتخيير لهم فيا هو لهم الهم وما لا يجب والتخيير لهم فيا هو لهم الهم وما لا يجب والتخيير المهم فيا هو المهم و التخيير المهم و التخيير المهم و الم

 ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن سودة بنت زمعة ﴾ بفتح الزاى والميم وعين مهملة وكان صلى الله عليه وسلم تزوج سودة بمكة بعد موت خديجة وتوفيت بالمدينة سنة أربع وخمسين ﴿ وهبت يومها لعائشة وكان النبي صلى الله عليه وســلم يقسم لعائشة يومها ويوم سودة . متفق عليه ﴾ زاد البخاري • وليلتما ، وزاد أيضا في آخره « تبتغي بذلك رضا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، أخرجه أبو داود وذكر فيه سبب الهبة بسند رجاله رجال مسلم • أن سودة حين أسنت وخافت أن يفارقها رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت يارسول الله يومي لعائشة فقبل ذلك منها ، ففيها وأشباهها نزلت (وإن امرأة خافت من بعلها نشوزا أو إعراضا) الآية وأخرج ابن سعد برجال ثقات من رواية القاسم بن أبي بزة مرسلا ﴿ أَنِ الَّذِي صلى الله عليه وسلم طلقها يعني سودة فقعدت على طريقه وقالت والذي بعثك بالحق مالى فى الرجال حاجة ولكنى أحب أن أبعث مع نسائك يوم القيامة فأنشدك بالذى أنزل عليك الكتاب هل طلقتني بوجدة وجدتها على ؟ قال لا . قالت فأنشدك الله لما راجعتني فراجعها فالت فإني جعلت يومي لعائشة حبة رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفي الحديث دليل على جواز هبة المرأة نوبتها لضرتها ويعتبر رضا الزوج لان له حقاً في الزوجة فليس لهـا أن تسقط حقه إلا برضاه واختلف الفقهاء إذا وهبت نوبتها للزوج فقال الأكثر تصح ويخص بهـا الزوج من أراد وهذا هو الظاهر وقيل ليس له ذلك بل تصير كالمعدومة وقيل إن قالت له خص بها من شئت جاز ، لا إذا أطلقت له ، قالوا ويصح الرجوع للمرأة فيها وهبت من

نوبتها لأن الحق يتجدد .

7 — ﴿ وعن عروة قال قالت عائشة يا ابن أختى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفضل بعضا على بعض فى القسم فى مكثه عندنا وكان قل يوم إلا وهو يطرق علينا جميعا فيدنو من كل واحدة من غير مسيس ﴾ وفى رواية بغير وقاع فهو المراد هنا ﴿ حتى يبلغ التى هو يومها فيبيت عندها . رواه أحمد وأبو داود واللفظ له وصححه الحاكم ﴾ فيه دليل على أنه يجوز للرجل الدخول على من لم يكن فى يومها من نسائه والتأنيس لها واللمس والتقبيل وفيه بيان حسن خلقه صلى الله عليه وسلم وأ نه كان خير الناس لاهله . وفى هذا رد لما قاله ابن العربى وقد أشرنا إليه سابقا أنه كان له صلى الله عليه وسلم ساعة من النهار لا يجب عليه القسم فيها وهى بعد العصر قال المصنف لم أجد لما قاله دليلا وقد عين الساعة التى كان يدور فيها الحديث الآتى وهو قوله :

٧ __ ﴿ ولمسلم عن عائشة رضى الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى العصر دار على نسائه ثم يدنو منهن ﴾ أى دنو لمس وتقبيل من دون وقاع كما عرفت .

۸ — ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يسأل فى مرضه الذى مات فيه ﴿ أَين أنا غدا؟ › يريد يوم عائشة فأذن له أزواجه يكون حيث شاء فكان فى ببت عائشة . متفق عليه ﴾ وفى رواية وكان أول مابدئ به من مرضه فى ببت ميمونة أخرجها البخارى فى آخر كتاب المغازى وقوله فأذن له أزواجه ووقع عند أحمد عن عائشة أنه صلى الله عليه وسلم قال إلى لا أستطيع أن أدور بيوتكن فإن شئتن أذنتن لى فأذن له ووقع عند ابن سعد بإسناد صحيح عن الزهرى أن فائمة أستأذن صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت له بإسناد صحيح عن الزهرى أن أنه أستأذن صلى الله عليه وآله وسلم واستأذنت له فاطمة رضى الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع فى رواية أنه دخل بيت عائشة فاطمة رضى الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع فى رواية أنه دخل بيت عائشة فاطمة رضى الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع فى رواية أنه دخل بيت عائشة فاطمة رضى الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع فى رواية أنه دخل بيت عائشة فاطمة رضى الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع فى رواية أنه دخل بيت عائشة فاطمة رضى الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع فى رواية أنه دخل بيت عائشة فاطمة رضى الله عنها فيجتمع الحديثان ووقع فى رواية أنه دخل بيت عائشة بالمحتمدة و الله و

يوم الاثنين ومات يوم الاثنين الذي يليه والحديث دليـل أن المرأة إذا أذنت كان مسقطا لحقها من النوبة وأنه لاتكفى القرعة إذا مرض كما تكفى إذا سافر كما دل له قوله :

٩ _ ﴿ وعنها ﴾ أي عائشة ﴿ رضى الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه فأيتهن خرج سهمها خرج بها معه . متفق عليه ﴾ وأخرجه ابن سعد وزاد فيـه عنها « فـكان إذا خرج سهم غـيرى عرف فيه الكراهية ، دل الحديث على القرغة بين الزوجات لمن أراد سفرا وأراد إخراج إحداهن معه وهـذا فعل لا يدل على الوجوب وذهب الشـافعي إلى وجوبه وذهبت الهادوية إلى أن له السفر بمن شا. وأنه لاتلزمه القرعة قالوا لانه لابجب عليه القسم في السفر وفعله صلى الله عليه وسلم إنما كان من مكارم أخلاقه ولطف شمائله وحسن معاملته فإن سافر بزوجة فلا بجب القضاء لغير من سافر بها وقال أبو حنيفة بجب القضاء سواء كان سفره بقرعة أو بغيرها وقال الشافعي إن كان بقرعة لم يجب القضاء وإن كان بغيرها وجب عليه القضاء ولا دليل على الوجوب مطلقاً ولا مفصلاً. والاستدلال بأن الفسم واجب وأنه لايسقط الواجب بالسفر جوابه أن السفر أسقط هذا الواجب بدليـل أن له أن يسافر ولا يخرج منهن أحدا فإنه لابجب عليه بعمد عوده قضاء أيام سفره لهن اتفاقا والإقراع لايدل الحديث على وجوبه لما عرفت أنه فعل وفى الحديث دليل على اعتبار القرعة بين الشركاء ونحوهم والمشهور عن المالكية والحنفية عـدم اعتبار القرعة قال القاضي عياض هو مشهور عن مالك وأصحابه لأنه من ماب الحظ والقار وحكى عن الحنفية إجازتها اه واحتج من منع من القرعة بأن بعض النساء قد تكون أنفع في السفر من غيرها فلو خرجت القرعة للتي لانفع فيها في السفر لاضر بحال الزوج وكذا قد يكون بعض النساء أقوم برعاية مصالح بيت الرجل في الحضر فلو خرجت الفرعة عليها بالسفر الاضر بحال الزوج من رعاية

مصالح بيت الرجل فى الحضر وقال القرطى تختص مشروعية القرعة بما إذا اتفقت أحوالهن لئلا يخص واحد فيكون ترجيحا بلا مرجح قيل هذا تخصيص لعموم الحديث بالمعنى الذى شرع لاجله الحكم. والجرى على ظاهره كما ذهب إليه الشافعي أقوم.

١٠ ــ ﴿ وَعَنَ عَبِدَ اللَّهِ بِنَ زَمِعَةَ رَضَى اللَّهِ عَنَّهُ ﴾ هو ابن الأسود بن عبد المطلب ابن أسد بن عبد العزى صحابي مشهور وليس له في البخــاري سوى هذا الحديث وعداده في أهل المدينة ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لاَ يُحْلِدُ أَحَدُكُمُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ، ﴾ بالنصب على المصدرية ﴿ رواه البخارى ﴾ وتمامه فيه • ثم يجامعها ، وفي رواية " ولعله أن يضاجعها " وفي الحديث دليـل على جواز ضرب المرأة ضربا خفيفا لقوله جلد العبد ولقوله في رواية أبي داود « ولا تضرب ظمينتك ضربك أمتـك » وفي لفظ للنســائي « كما تضرب العبد أو الامة ، وفي رواية للبخـاري : ضرب الفحل أو العبد ، فإنها دالة على جواز الضرب إلا أنه لا يبلغ ضرب الحيوانات والماليك وقد قال تعالى (واضربوهن) ودل على جواز ضرب غير الزوجات فيما ذكر ضربا شديداً . وقوله «ثم بجامعها » دال على أن علة النهى أن ذلك لايستحسنه العقلاء في مجرى العادات لأن الجماع والمضاجعة إنما تليق مع ميل النفس والرغبة في العشرة والمجلود غالبا ينفر عن جلده بخلاف التأديب المستحسن فإنه لاينفر الطباع ولا ريب أن عدم الضرب والاغتفار والساحة أشرف من ذلك كما هو أخلاق رسـول الله صلى الله عليه وسلم وقد أخرج النسائي من حديث عائشة ما ضرب رسـول الله صلى الله عليه وسلم امرأة له ولا خادما قط ولا ضرب بيده قط إلا في سبيل الله أو تنتهك محارم الله فينتق_م لله .

باب الخلع

بضم المعجمة وسكون اللام هو فراق الزوجة على مال ، مأخوذ من خلع الثوب لأن المرأة لباس الرجل مجازا وضم المصدر تفرقة بين المعنى الحقيق والمجازى والاصل فيه قوله تعالى: (فإن خفتم ألا يقيا حدود الله فلا جناح عليهما فما افتدت به) .

١ - ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنهما أن امرأة ثابت بن قيس ﴾ سماها البخارى جميلة ذكره عن عكرمة مرسلا وأخرج البهتي مرسلا أن اسمها زينب بنت عبد الله بن أبيّ بن سلول وقيــل غير ذلك ﴿ أتت النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يارسول الله ثابت بن قيس ﴾ هو خزرجي أنصاري شهد أحدا وما بعدها وهو من أعيان الصحابة كان خطيباً للأنصار ولرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وشهد له النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالجنة ﴿ مَا أَعَيْبٍ ﴾ روى بالمثناة الفوقية مضمومة ومكسورة مرس العثب وبالمثناة التحتية ساكنة من العيب وهو أوفق بالمراد ﴿ عليه في خلق ﴾ بضم الخاء المعجمة وضم اللام ويجوز سكونها ﴿ ولا دين ولكني أكره الكفر في الإسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * أَ تَرُدُّينَ عَلَيْهِ حَدِيقَتَهُ ؟ ، فقالت نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " ٱ قُبَـل الْحَدِيقَةَ وَطَلَّـقْهَا تُطْلِـيقَةً ، رواه البخارى وفي رواية له وأمره بطلاقها ولابي داود والترمذي ﴾ أي من حديث ابن عباس ﴿ وحسنه أن امرأة ثابت بن قيس اختلعت منه فجمل الني صلى الله عليه وآله وسلم عدَّتُها حيضة ﴾ قولها أكره الكفر في الإسلام أى أكره من الإقامة عنــده أن أقع فيما يقتضي الكفر والمراد ما يضاد الإسلام من النشوز وبغض الزوج وغير ذلك أطلقت على ما ينــافى خلق الإسلام الكفر مبالغة ويحتمل غير ذلك وقوله • حديقته • أى بستانه فني الرواية أنه كان تزوجها على حديقة نخل . الحديث فيه دليـل على شرعية الخلع وصحتـه وأنه يحل أخذ

العوض من المرأة واختلف العلماء هل يشترط في صحتـه أن تـكون المرأة ناشزة أم لا فذهب إلى الأول الهـادي والظاهرية واختاره ابن المنذر مستدلين بقصة ثابت هـذه فإن طلب الطلاق نشوز وبقوله تعـالى : (إلا أن يخافا أن لايقما حدود الله) وقوله : (إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) وذهب أبو حنيفة والشافعي والمؤيد وأكثر أهل العلم إلى الثانى وقالوا يصح الخلع مع التراضي بين الزوجين وإن كانت الحال مستقيمة بيتهما ويحل العوض لقوله تعالى : (فإن طبن لكم عن شيء منـه نفساً) الآنة ولم تفرق ولحديث • إلا بطيبة من نفسه = وقالوا إنه ليس في حديث ثابت هـذا دليل على الاشتراط والآية يحتمل أن الخوف فها وهو الظنّ والحسبان يكون في المستقبل فيـدل على جوازه وإن كان الحال مستقيما بينهما وهما مقيمان لحدود الله في الحال ويحتمل أن يراد أو يعلما ألا يقيما حدود الله ولا يكون العـلم إلا لتحققه في الحال كذا قيـل وقد يقال إن العـلم لا ينافي أن يكون النشوز مستقبلا والمراد إني أعلم في الحال أني لا أحتمل معه إقامة حدود الله في الاسـتقبال وحينئذ فلا دليـل على اشـتراط النشوز فى الآية على التقديرين ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منها ما أعطاه مر. غير زيادة واختلف هل تجوز الزيادة أم لا فذهب الشافعي ومالك إلى أنها تحل الزيادة إذا كان النشوز من المرأة قال مالك لم أزل أسمع أن الفدية تجوز بالصداق وبأكثر منه لقوله تعالى : (لا جناح عليهما فيما افتدت به) قال ابن بطال ذهب الجهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ في الخلع أكثر بما أعطاها وقال مالك لم أر أحداً بمن يقتدى به منع ذلك لكنه ليس من مكارم الآخلاق. وأما الرواية التي قيها أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ أَمَا الزِّيَادَةُ فَلا ﴾ فسلم يثبت رفعها وذهب عطاء وطاوس وأحمد وإسحاق والهادوية وآخرون إلى أنها لا تجوز الزيادة لحديث البـاب ولمـا ورد من رواية " أما الزيادة فلا " فإنه قد أخرجها في آخر حديث الباب البيهتي وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء

مرسلا ومثله عند الدارقطني وأنها قالت لما قال لها النبي صلى الله عليه وسلم • أتردّين عليه حديقته ، قالت : وزيادة " قال النبي صلى الله عليه وسلم • أما الزيادة قلا ، الحديث ورجاله ثقات إلا أنه مرسل وأجاب من قال بجواز الزيادة أنه لا دلالة في حديث الياب على الزيادة نفياً ولا إثباتاً وحديث • أما الزيادة فلا ، تقدّم الجواب عنه بأنه لم يثبت رفعها وأنه مرسل وإن ثبت رفعها فلعله خرج مخرج المشورة عليها والرأى وأنه لا يلزمها لا أنه خرج مخرج الإخبار عرب تحريمها على الزوج وأما أمره صلى الله عليه وسلم بتطليقه لها فإنه أمر إرشاد لا إبجاب كذا قيل والظاهر بقاؤه على أصله من الإبجاب وبدل له قوله تعالى (فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) فإن المراد بجب عليه أحد الأمرين وهنا قد تعذر الإمساك بمعروف لطلمها للفراق فيتعين عليه التسريح بإحسان ثم الظاهر أنه يقع الخلع بلفظ الطلاق وأن المواطأة على ردّ المهر لأجل الطلاق يصير بها الطلاق خلعاً واختلفوا إذا كان بلفظ الخلع فذهبت الهادوية وجمهور العلماء إلى أنه طلاق وحجتهم أنه لفظ لا يملكه إلا الزوج فكان طلاقاً ولوكان فسخاً لمـا جاز على غير الصداق كالإقالة وهو بجوز عند الجهور بما قل أوكثر فدل أنه طلاق وذهب ابن عباس وآخرون إلى أنه فسخ وهو مشهور مذهب أحمد ويدل له أنه صلى الله عليه وسلم أمرها أن تعتد بحيضة قال الخطابي : في هذا أقوى دليل لمن قال إن الخلع فسخ وليس بطلاق إذ لوكان طلاقاً لم يكتف بحيضة للعدّة واستدل القائل بأنه فسخ أنه تعالى ذكر فى كتابه الطلاق فقال (الطلاق مرتان) ثم ذكر الافتداء ثم قال (فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره) فلوكان الافتداء طلاقاً لكان الطلاق الذي لا تحل له إلا من بعد زوج هو الطلاق الرابع وهذا الاستدلال مروى عن ابن عباس فإنه سأله رجل طلق امرأته طلقتين ثم اختلعها قال نعم ينكحها فإن الخلع ليس بطلاق ، ذكر الله الطلاق في أوَّل الآية وآخرها رالخلع فيما بين ذلك فليس الخلع بشيء ثم قال (الطلاق مرَّمَان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) ثم قرأ ﴿ فَإِنْ طَلَقَهَا فَلَا تَحَلُّ لَهُ مَنِ بَعْدَ حَتَّى

تسكح زوجا غيره) وقد قررنا أنه ليس بطلاق فى منحة الغفار حاشية ضوء النهار ووضحنا هناك الادلة وبسطناها ثم من قال إنه طلاق يقول إنه طلاق بائن لأنه لوكان للزوج الرجمة لم يكن للافتداء بها فائدة. وللفقهاء أبحات طويلة وفروع كثيرة فى الكنب الفقهية فيا يتعلق بالخلع ومقصودنا شرح ما دل عليه الحديث على أنه قد زدنا على ذلك ما يحتاج إليه.

٢ - (وفى رواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عند ابن ماجه أن ثابت ابن قيس كان دميا وأن امرأته قالت ؛ لولا مخافة الله إذا دخل على لبصقت فى وجهه) وفى رواية عن ابن عباس أن امرأة ثابت أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت : يا رسول الله لا يجتمع رأسى ورأس ثابت أبداً إنى رفعت جانب الخباء فرأيته أفبل فى عدّة فإذا هو أشدهم سواداً وأقصرهم قامة وأفبحهم وجها . الحديث فصرح الحديث بسبب طلبها الخلع .

٣ _ ﴿ وَلاحمد من حديث سهل بن أبى حشمة ﴾ بفتح الحاء المهملة فشلشة ساكنة ﴿ وَكَانَ ذَلِكَ أَوّلَ خَلْعَ فَى الْإِسلام ﴾ أنه أول خلع وقع فى عصره صلى الله عليه وسلم وقيل أنه وقع فى الجاهلية وهو أن عامر بن الظرب بفتح الظاء المعجمة وكسر الراء ثم موحدة زوج ابنته من ابن أخيه عامر بن الحارث فلما دخلت عليه نفرت منه فشكا إلى أبيها فقال : لا أجمع عليك فراق أهلك ومالك وقد خلعتها منك بما أعطيتها . وعم بعض العلماء أن هذا كان أول خلع فى العرب .

كتاب الطهوق

هو لغة حل الوثاق . مشتق من الإطلاق وهو الإرسال والترك وفلان طلق اليدين بالخير أى كثير البذل والإرسال لها بذلك وفى الشرع حل عقدة التزويج قال إمام الحرمين هو لفظ جاهلي ورد الإسلام بتقريره .

ا _ ﴿ عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَ ابْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللهِ الطَّلَاقُ ، رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح أبو حاتم إرساله ﴾ وكذا الدارقطنى والبيهتى رجحا الإرسال : الحديث فيه دليل على أن فى الحلال أشياء مبغوضة إلى الله تعالى وأن أبغضها الطلاق فيكون مجازا عرب كونه لاثواب فيه ولا قربة فى فعله ومثل بعض العلماء المبغوض من الحلال بالصلاة المكتوبة فى غير المسجد لغير عذر والحديث دليل على أنه يحسن تجنب إيقاع الطلاق ما وجد عنه مندوحة وقد قسم بعض العلماء الطلاق إلى الاحكام الخسة فالحرام الطلاق البدعى والمكروه الواقع بغير سبب مع استقامة الحال وهذا هو القسم المبغوض مع حله .

٢ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه طلق امرأته وهي حائض فى عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال : • مُرْهُ فلْـيُرَاجِعْها ثُمَّ لْيُمْسِكُها حَتَى تَطْهُرَ ثُمَّ آيَّةِ مَنَّ الْعَدَّةُ اللَّي الله عليه وعلى أَنْ يَمسَ فَيْلُكَ الْعَدَّةُ اللِّي المَ الله الله أَنْ يَمسَ فَيْلُكَ الْعَدَّةُ اللَّي المَ الله أَنْ تُطلَق فَيْل الله على أن الآمر الله أن تُطلق فَا النّساء • متفق عليه ﴾ فى قوله مره فليراجعها دليل على أن الآمر لابن عمر بالمراجعة النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإن عمر مأمور بالتبليغ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى ابنه بأنه مأمور بالمراجعة فهو نظير قوله تعالى (قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة) فإنه صلى الله عليه وسلم مأمور بأن مأمور من بأمور من الله تعالى وابن عمر كذلك مأمور من بأمور من الله تعالى وابن عمر كذلك مأمور من الله تعالى وابن عمر كذلك مأبه و الله تعالى وابن عمر كذلك مأبه و الله تعالى و الله و الله تعالى و الله تع

النبي صلى الله عليه وسلم فلا يتوهم أن هذه المسألة من باب مسألة هل الامر بالامر بالشيء أمر بذلك الشيء وإنما تلك المسألة مثل قوله صلى الله عليه وسلم • مروا أولادكم بالصلاة لسبع ، الحديث لامثل هذه وإذا عرفت أنه مأمور منه صلى الله عليه وآله وسلم بالمراجعة فهل الأمر للوجوب فتجب الرجعة أم لا ؟ ذهب إلى الأول مالك وهو رواية عن أحمد وصحح صاحب الهداية من الحنفية وجوبها وهو قول داود ودليلهم الامر بها قالوا فإذا امتنع الرجل منها أدَّبه الحاكم فإن أصر على الامتناع ارتجع الحاكم عنه وذهب الجمهور إلى أنها مستحبة فقط قالوا لأن إيتاء النكاح لايجب استدامته كذلك فكان القياس قرينة على أن الامر للندب وأجيب بأن الطلاق لما كان محرما في الحيض كانت استدامة النسكاح فيه واجبة وفي قوله حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر دليل على أنه لايطلق إلا في الطهر الثاني دون الاول وقد ذهب إلى تحريم الطلاق فيه مالك وهو الاصح عند الشافعية وذهب أبو حنيفة إلى أن الانتظار إلى الطهر الثاني مندوب كذا عن أحمد مستدلين بقوله ﴿ وَفَى رَوَايَةً لَمُسَلِّمُ ﴾ أي عن ابن عمر ﴿ مُنْهُ فَلْمُيْرَاجِنْهَا ثُمَّ لَيُطَلِّمُهَا طَاهِرًا أَوْ حَامِلًا * ﴾ فأطلق الطهر ولان التحريم إنما كان لاجل الحيض فإذا زال زال موجب التحريم فجاز طلاقها في هذا كما جاز في الذي بعده وكما بجوز في الطهر الذي لم يتقدمه طلاق في حيضة و لا يخفي قرب ما قالوه . وفي قوله قبل أن يمس دليل على أنه إذا طلق في الطهر بعد المس فإنه طلاق بدعي محرم وبه صرح الجهور. وقال بعض المالكية إنه يجبر على الرجعة فيه كما إذا طلق وهي حائض. وفي قوله ثم تطهر وقوله طاهراً خلاف للفقهاء هل المراد به انقطاع الدم أو لابد من الغسل فعن أحمد روايتان والراجح أنه لايد من اعتبار الغسل لمــا مر في رواية النسائي فإذا اغتسلت من حيضتها الآخرى فلا بمسها حتى يطلقها وإن شاء أن بمسكها أمسكها وهو مفسر لقوله طاهراً . وقوله ثم تطهر وقوله فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لهــــا النساء أى أذن في قوله (فطلقوهن لعدَّتهن) وفي رواية مسلم قال ابن عمر وقرأ النبي

صلى الله عليه وسلم (يا أيها النبي) الآية وفى الجديث دليل على أن الأفراء الاطهار للأمر بطلاقها فى الطهر وقوله (فطلقوهن لعدتهن) أى وقت ابتداء عدتهن وفى قوله أو حاملا دليلا على أن طلاق الحامل سنى وإليه ذهب الجمهور .

وإذا عرفت أن الطلاق البدعي منهسي عنه محرم فقد اختلف فيه هل يقع ويعتد به أم لا يقع فقال الجمهور يقع مستدلين بقوله في هذا الحديث ﴿ وَفِي أَخْرَى ﴾ أي في رواية أخرى للبخاري ﴿ ﴿ وَحُسِبَتْ تَطْلِيقَة ۦ ﴾ وهو بضم الحاء المهملة مبنى للمجهول من الحساب والمراد جعلها واحدة من الثلاث التطليقات التي بملكها الزوج ولكنه لم يصرح بالفاعل هنا فإن كان الفاعل ابن عمر فلا حجة فيــه وإن كان النبي صلى الله تعـالى عليه وعلى آله وسـلم فهو الحجة إلا أنه قد صرح بالفاعل في غير هـذه الرواية كما في مسند ابن وهب يلفظ وزاد ابن أبي ذئب فى الحديث عن النبي صلى الله عليه وسـلم وهي واحـدة وأخرجه الدارقطني من حـديث ابن أبي ذئب وابن إسحــاق جميعا عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال هي واحدة وقد ورد أن الحاسب لهــا هو النبي صلى الله عليه وســلم من طرق يةوَى بعضها بعضا ﴿ وَفَى رَوَانَةَ لَمُسَلِّمَ قَالَ أَنْ عَمْرٌ ﴾ أي لمـا سأله سائل ﴿ أَمَا أَنت طَلْفَتُهَا وَاحْدَةَ أَوَ اثْنَتَيْنَ فَإِنْ رَسْـُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّم أَمْنِي أَن أراجعها ثم أمسكها حتى تحيض حيضة أخرى ثم أمهلها حتى تطهر ثم أطلقها قبـل أن أمسهـا وأما أنت طلقتها ثلاثًا فقد عصيت ربك فيها أمرك به من طلاق امرأتك ﴾ دل على تحريم الطلاق في الحيض وقد مدل له . أمرني أن أراجعها ، على وقوع الطلاق إذ الرجعة فرع الوقوع وفيه بحث وخالفه فيه طاوس والخوارج والروافض وحكاه فى البحر عن الباقر والصادق والناصر قالوا لا يقع شي. ون<mark>صر</mark> هـذا القول ابن حزم ورجحه ابن تيمية وابن القيم واسـتدلوا بقوله ﴿ وَفَى رُوايَةً أخرى ﴾ أى لمسلم عن ابن عمر ﴿ قال عبد الله بن عمر فردَّها عليَّ ولم يرها شيئًا وقال إذا طهرت فليطلق أو ليمسك ﴾ ومثله في رواية أبي داود فردها علىّ ولم

يرها شيئًا وإسناده على شرط الصحيح إلا أنه قال ابن عبد البر في قوله ولم يرها شيئًا منكر لم يقله غـير أبي الزبير وليس بحجة فيما خالفه فيه مثله فكيف بمن هو أثبت منه ولو صح لكان معناها والله أعلم ولم يرها شيئا مستقيما لكونها لم تقع على السنة وقال الخطابي قال أهل الحـديث لم يرو أبو الزبير حديثًا أنـكر من هـذا ويحتمل أن معناه لم يرها شيئا تحرم معه المراجعة أو لم يرها شـيئا جائزا فى السنة ماضيا في الاختيار وإن كان لازما له . ونقل البيهق في المعرفة عن الشافعي أنه ذكر رواية أبي الزبير فقال: نافع أثبت من أبي الزبير والأثبت من الحــديثين أولى أن يؤخذ له إذا تخالفًا . وقد وافق نافعًا غـيره من أهل النثبت قال وحمل قوله ولم يرها شبتًا على أنه لم يعدها شيئًا صوابًا غير خطأٍ بل يؤمر صاحبه ألا يقيم عليه لأنه أمره بالمراجعة ولوكان طلقها طاهرا لم يؤمر بذلك فهو كما يقال للرجل إذا أخطأ فى فعله أو أخطأ فى جوابه إنه لم يصنع شيئًا أى لم يصنع شيئًا صوابًا وقد أطال ابن القيم الكلام على نصرة عدم الوقوع ولكن بعد ثبوت أنه صلى الله عليه وسلم حسبها تطليقة تطيح كل عبارة ويضيع كل صنيع وقد كنا نفتى بعـدم الوقوع وكتبنا فيه رسالة وتوقفنا مدة ثم رأينا وقوعه ﴿ تنبيه ﴾ ثم إنه قوى عندى ماكنت أفتى به أولا من عدم الوقوع لأدلة قوية سقتهـا في رسالة سميناها : الدليل الشرعي في عـدم وقوع الطلاق البدعي ، ومن الآدلة أنه مسمى ومنسوب إلى البدعة وكل بدعة ضلالة والضلالة لا تدخل في نفوذ حكم شرعي ولا يقع بهـا بل هي باطلة ولأن الرواة لحديث ان عمر اتفقوا على أن المسند المرفوع في هـذا الحديث غـير مذكور فيه أن الني صلى الله عليه وسلم حسب تلك التطليقة على ابن عمر ولا قال له قد وقعت ولا رواه ابن عمر مرفوعا بل فى صحيح مسلم ما دل على أن وقوعها إنمــا هو رأى لابن عمر وأنه ســـئل عن ذلك فقال ومالى لا أعتد بها وإن كنت قد عجزت واستحمقت وهمذا يدل على أنه لا يعلم فى ذلك نصا نبويا لأنه لوكان عنده لم يترك روايته ويتعلق بهذه العـلة العليلة فإن العجز والحمق لا مدخل لهما فى صحة الطلاق

ولو كان عنده نص نبوى لقال ومالى لا أعتد بها وقد أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أعتد بها وقد صرح الإمام الكبير محمد بن إبراهم الوزير بأنه قد اتفق الرواة على عدم رفع الوقوع في الرواية إليه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وقد ساق السيد محمد ست عشر حجة على عدم وقوع الطلاق البدعي ولخصناها في رسالتنا المذكورة وبعد هذا تعرف رجوعنا عما هنا. وأما الاستدلال على الوقوع بقوله فليراجعها ولا رجعة إلا بعـد طلاق فهو غير ناهض لأن الرجعة المقيدة ببعد الطلاق عرف شرعى متأخر إذ هي لغة أعم مر. ذلك . ودل الحديث على تحريم الطلاق في الحيض وبأن الرجعة يستقل بهـا الزوج من دون رضا المرأة والولى لأنه جعـل ذلك إليـه ولقوله تعـالى : (وبعولتهن أحق بردِّهن في ذلك) وبأن الحامل لا تحيض لقوله طاهراً أو حاملا فدل على أنها لا تحيض لإطلاق الطلاق فيه وأجيب بأن حيض الحامل لما لم يكن له أثر في تطويل العدّة لم يعتبر لان عدّتها بوضع الحمل وأن الأقراء في العدة هي الأطهار . قال الغزالي ويستثني من تحريم طلاق الحائض طلاق المخالعة لأن الني صلى الله عليه وآله وسلم لم يستفصل حال امرأة ثابت هل هي طاهرة أو حائض مع أمره له بالطلاق. والشافعي يذهب إلى أن ترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

▼ — ﴿وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأبى بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة فقال عمر بن الحطاب إن الناس قد استعجلوا فى أمركان لهم فيه أناة ﴾ بفتح الهمز أى مهلة ﴿ فلو أمضيناه عليهم فأمضاه عليهم . رواه مسلم ﴾ الحديث ثابت من طرق عن ابن عباس وقد استشكل أنه كيف يصح من عمر مخالفة ما كان فى عصره صلى الله عليه وآله وسلم ثم فى عصر أبى بكر ثم فى أول أيامه وظاهر كلام ابن عباس أنه كان الإجماع على ذلك وأجيب عنه بستة أجوبة :

(١٤ - سبل السلام - ٣)

الأول : أنه كان الحم كذلك ثم نسخ في عصره صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج أبو داود من طريق يزيد النحوى عن عكرمة عن ابن عباس قال كان الرجل إذا طلق امرأته فهو أحق برجعتها وإن طلقها ثلاثا فنسخ ذلك اه إلا أنه لم يشتهر النسخ فبق الحكم المنسوخ معمولاً به إلى أن أنكره عمر. قلمت: إن ثبتت رواية النسخ فذاك وإلا فإنه يضعف هذا قول عمر: إن النـاس قد استعجلوا في أمركان لهم فيمه أناه الخ. فإنه واضح في أنه رأى محض لا سنة فيه وما في بعض ألفاظه عند مسلم أنه قال ابن عباس لابي الصهباء لما تتابع النياس في الطلاق في عهد عمر فأجازه عليهم . ثانيها : أن حديث ابن عباس هـذا مضطرب قال القرطى فى شرح مسلم وقع فيـه مع الاختلاف على ابن عباس الاضطراب في لفظه فظاهر سياقه أن هـذا الحكم منقول عن جميع أهل ذلك العصر والعادة تقتضي أن يظهر ذلك وينتشر ولا ينفرد به ابن عباس فهـذا يقتضي التوقف عرب العمل بظاهره إذ لم يقتض القطع ببطلانه اه. قلت : وهـذا مجرّد استبعاد فإنه كم من سنة وحادثة انفرد بهـا راو ولا يضر سما مثل ابن عباس بحر الامة ويؤيد ما قاله ابن عباس من أنها كانت الثلاث واحدة ما يأتى من حديث أبي ركانة وإن كان فيـه كلام وسيأتي . الثالث : أن هـذا الحديث ورد في صورة خاصة هي قول المطلق أنت طالق أنت طالق وذلك أنه كان في عصر النبوة وما بعده وكان حال الناس محمولًا على السلامة والصدق فيقبل قول من ادّعي أن اللفظ الشاني تأكيد اللَّاول لا تأسيس طلاق آخر ويصدق في دعواه فلما رأى عمر تغير أحوال النـاس وغلبة الدعاوى البـاطلة رأى من المصلحة أن بجرى المشكلم على ظاهر قوله ولا يصدق في دعوى ضميره وهـذا الجواب ارتضاه القرطى قال النووى هو أصح الاجوبة . قلت : ولا يخنى أنه تقرير لكبين نهى عمر رأياً محضاً ومع ذلك فالنــاس مختلفون فى كل عصر فيهم الصادق والكاذب وما يعرف مافى ضمير الإنسان إلا من كلامه فيقبل قوله

وإن كان مبطلاً في نفس الامر فيحكم بالظاهر والله يتولى السرائر مع أن ظاهر قول ابن عباس طلاق الثلاث واحدة أنه كان ذلك بأية عبارة وقعت . الرابع : أن معنى قوله كان طلاق الثلاث واحـدة : أن الطلاق الذي يوقع في عهـده صلى الله عليه وسـلم وعهـد أبي بـكر إنمـا كان يوقع في الغالب واحـدة لا يوقع ثلاثاً فمراده أن هـذا الطلاق الذي توقعونه ثلاثاً كان يوقع في ذلك العهد واحدة فيكون قوله فلو أمضيناه عليهم بمعنى لو أجريناه على حكم ما شرع من وقوع الثلاث وهـذا الجواب يتـنزل على قوله استعجلوا في أمر كان لهم فيــه أناة تنزلا قريبًا من غير تبكلف ويكون معناه الإخبار عن اختلاف عادات الناس في إيقاع الطلاق لا في وقوعه فالحكم متقرّر وقد رجح هذا التأويل ابن العربي ونسبه إلى أبى زرعة وكدا البيهتي أخرجه عنمه قال معناه أن ما تطلقون أنتم ثلاثا كانوا يطلقون واحدة . قلت : وهـذا يتم إن اتفق على أنه لم يقع في عصر النبؤة إرسال ثلاث تطليقات دفعة واحدة وحديث أبى ركانة وغيره يدفعه وينبو عنه قول عمر « فلو أ مضيناه ، فإنه ظاهر في أنه لم يكن مضى في ذلك العصر حتى رأى إمضاءه وهو دليل وقوعه في عصر النبَّوة لكنه لم يمض فليس فيه أنه كان وقوع الثلاث دفعة واحدة نادراً في ذلك العصر . الخامس : أن قول ابن عباس كان طلاق الثلاث ليس له حكم الرفع فهو موقوف عليه . وهذا الجواب ضعيف لما تقرّر في أصول الحديث وأصول الفقه أن كنا نفعل وكانوا يفعلون له حكم الرفع . السادس : أنه أريد بقوله طلاق الثلاث واحدة هو لفظ البتة إذا قال أنت طالق البتة وكما سيأتى في حديث ركامة فكان إذا قال الفائل ذلك قبـل تفسيره بالواحدة وبالثلاث فلما كان في عصر عمر لم يقبل منه التفسير بالواحدة : قيـل وأشار إلى هـذا البخارى فإنه أدخل في هـذا الباب الآثار التي فيها البتة والاحاديث فيهـا التصريح بالشلاث كأن يشير إلى عدم الفرق بينهما وأن البتة إذا أطلقت حملت على الثلاث إلا إذا أراد المطلق واحـدة فيقبـل فروى بعض الرواة البتة بلفظ

الثلاث يريد أن أصل حديث ابن عباس كان طلاق البتة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعهد أبى بكر إلى آخره . قلت : ولا يخنى بعد هذا التأويل وتوهيم الراوى فى التبديل ويبعده أن الطلاق بلفظ البتة فى غاية الندور فلا يحمل عليه ما وقع ؛ كيف وقول عمر قد استعجلوا فى أمركان لهم فيه أناة يدل أن ذلك واقع أيضاً فى عصر النبرة والاقرب أن هذا رأى من عمر ترجح له كما منع من متعة الحج وغيرها وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك غير رسول الله صلى الله عليه وسلم وكونه خالف ماكان على عهده صلى الله تعالى عليه واله وسلم فهو نظير متعة الحج بلا ريب والتكلفات فى الاجوبة ليوافق ما ثبت فى عصر النبرة لا يليق فقد ثبت عن عمر اجتهادات يعسر تطبيقها على ذلك نعم إن أمكن التطبيق على وجه صحيح فهو المراد .

٤ - ﴿ وعن محمود بن لبيد رضى الله عنه ﴾ ابن أبى رافع الانصارى الاشهلى ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخارى له صحبة وقال أبو حاتم لا نعرف له صحبة وذكره مسلم فى التابعين وكان من العلماء مات سنة ست وتسعين وقد ترجم له أحمد فى مسنده وأخرج له أحاديث ليس فيها شىء صرح فيه بالسماع ﴿ قال أُحبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث تطليقات جميعاً فقام غضبان ثم قال ﴿ أَيُسْعَبُ بِكِتَابِ الله وأنا بين أَظُهُركُ ١٤، حتى قام رجل فقال يا رسول الله ألا أقتله . رواه النسائى ورواته موثقون ﴾ الحديث دليل على أن جمع الثلاث التطليقات بدعة واختلف العلماء فى ذلك قدهب الحادوية وأبو حنيفة ومالك إلى أنه بدعة وذهب الشافعي وأحمد والإمام يحيي إلى أنه ليس بسدعة ولا مكروه . واستدل الأولون بغضبه صلى الله عليه وسلم وبقوله أيلعب بكتاب الله وبما أخرجه سعيد بن منصور بسند صحيح عن أنس أن عمر كان إذا أتى برجل طلق امرأته ثلاثاً أوجع ظهره ضرباً وكأنه أخذ تحريمه من قوله صلى الله عليه وسلم «أيلعب بكتاب الله» استدل ضرباً وكأنه أخذ تحريمه من قوله صلى الله عليه وسلم «أيلعب بكتاب الله» استدل

الآخرون بقوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) وبقوله (الطلاق مرتان) وبمـا يأتى في حديث اللعان أنه طلقها الزوج ثلاثًا بحضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه وأجيب بأن الآيتين مطلقتان والحديث صريح بتحريم الثلاث فتقيد به الآيتان وبأن طلاق الملاعن لزوجته ليس طلاقا في محله لانها بانت يمجرد اللعان كما يأتي واعلم أن حديث محمود لم يكن قيه دليل على أنه صلى الله عليه وسلم أمضى عليه الثلاث أوجعلها واحدة وإنما ذكره المصنف إخباراً بأنها قد وقعت النطليقات الثلاث في عصره ه _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال طلق أبو ركانة ﴾ بضم الراء وبعد الألف نون ﴿ أم ركانة فقــال النبي صلى الله عليه وســلم = رَاجــع امْرَأْتَكَ فقال : إنى طلقتها ثلاثاً قال : ﴿ قَدْ عَلْتُ رَاجِعْهَا ، رواه أبو داود وفى لفظ لاحمد ﴾ أي عن ابن عبـاس = طلق أبو ركانة امرأته في مجلس واحد ثلاثاً فحزن عليها فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ﴿ فَإِنَّهَا وَاحِدَٰتُمْ ، وَفَي سندهما ﴾ أى حديث أبي داود وحديث أحمد ﴿ ابن إسحاق ﴾ أي محمد صاحب السيرة ﴿ وفيه مقال ﴾ وقد حققنا في تمرات النظر في علم أهل الآثر وفي إرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد عدم صحة القدح بما يجرح روايته ﴿ وقد روى أبو داود من وجه آخر أحسن منه أن ركانة طلق أمرأته سهيمة ﴾ المهملة مضمومة تصغير سهمة ﴿ البتة فقال والله ما أردت بها إلا واحدة فردها إليه النبي صلى الله عليه وسلم ﴾ وأخرجه أبو يعلى وصححه ، وطرقه كلها من رواية محمد بن إسحاق عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس وقد عمل العلماء بمثل هذا الإسناد في عدة من الاحكام مثل حديث أنه صلى الله عليه وسلم رد ابنته على أبي العاص بالنـكاح الاول تقدم وقد صححه أبو داود لآنه أخرجه أيضا من طريق أخرى وهي التي أشار اليها المصنف بقوله أحسن منه وهي أنه أخرجه من حديث نافع بن عجير بن عبد يزيد ابن ركانة أن ركانة الحديث وصححه أيضا ابن حبان والحاكم وفيه خلاف بين العلماء بين مصحح ومضعف والحديث دليل على أن إرسال الثلاث التطليقات في مجلس

واحد يكون طلقة واحدة وقد اختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال ؛ الأول: أنه لا يقع بها شي. لانها طلاق بدعة وتقدم ذكرهم وأدلنهم . الشاني : أنه يقع به الثلاث وإليه ذهب عمر وابن عباس وعائشة ورواية عن على والفقهاء الاربعة وجمهـور السلف والخلف واستدلوا بآيات الطلاق وأنهـا لم تفرق بين واحدة ولا ثلاث وأجيب بما سلف أنها مطلقات تحتمل التقييد بالأحاديث واستدلوا بما في الصحيحين أن غويمرا العجلاني طلق امرأته ثلاثاً بحضرته صلى الله عليه وسلم ولم ينكر عليه فدل على إباحة جمع الثلاث وعلى وقوعها وأجيب بأن هذا التقرير لايدل على الجواز ولا على وقوع الثلاث لأن النهى إنمـا هو فيما يكون في طلاق رافع لنكاح كان مطلوب الدوام والملاعن أوقع الطلاق على ظن أنه نني له إمساكها ولم يعلم أنه باللعان حصلت فرقة الابد سواء كان فراقه بنفس اللعان أو بتفريق الحاكم فلا يدل على المطلوب واستدلوا بمـا فى المتفق عليه أيضاً فى حديث فاطمة بنت قيس أن زوجها طلقها ثلاثاً وأنه صلى الله عليه وسلم لما أخبر بذلك قال ليس لها نفقة وعليها العدة وأجيب بأنه ليس فى الحديث تصريح بأنه أوقع الثلاث في مجلس واحد فلا يدل على المطلوب قالوا عدم استفصاله صلى الله عليه وسلم هل كان في مجلس أو مجالس دال على أنه لافرق في ذلك ويجاب عنه بأنه لم يستفصل لأنه كان الواقع في ذلك العصر غالبا عدم إرسال الثلاث كما تقدم وقولنا غالبًا لئلا يقال قد أسلفنا أنها وقعت الثلاث في عصر النبوة لآنا نقول نعم لكن نادراً ومثل هذا ما استدلوا به من حديث عائشة أن رجلا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت فطلق الآخر فسثل رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم أتحل للأول قال لا حتى يذوق عسيلتها أخرجه البخارى والجواب عنه هو ما سلف ولهم أدلة من السنة فيها ضعف فلا تقوم بها حجة فلا نعظم بها حجم الكتاب وكذلك ما استدلوا به من فتاوى الصحابة أقوال أفراد لا تقوم بها حجة . القول الثالث : إنها تقع بها واحدة رجعية وهو مروى عن على وابن عبـاس وذهب

إليه الهـادى والقاسم والصادق والباقر ونصره أنو العباس بن تيمية وتبعه ابن القيم تلميذه على نصره واستدلوا بمـا مر من حديثي ابن عباس وهما صريحــان في المطلوب وبأن أدلة غيره من الاقوال غير ناهضة أما الاول والثاني فلما عرفت ويأتي مافي غيرهما . القول الرابع : أنه يفرق بين المدخول بها وغيرها فتقع الثلاث على المدخول سها وتقع على غير المدخول مها واحدة وهو قول جماعة من أصحاب ان عباس وإليه ذهب إسحاق بن راهوية واستدلوا بمـا وقع فى رواية أبى داود أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثًا قبل أن يدخل لها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وبالقياس فإنه إذا قال أنت طالق مانت منه بذلك فإذا أعاد اللفظ لم يصادف محلا للطلاق فكان لغوا وأجيب بما مر من ثبوت ذلك فى حق المدخولة وغـيرها فمفهوم حـديث أبى داود لا يقاوم عموم أحاديث أبن عباس ، واعلم أن ظاهر الآحاديث أنه لا فرق بين أن يقول أنت طالق ثلاثًا أو يكرر هذا اللفظ ثلاثًا وفي كنب الفروع أقوال وخلاف في التفرقة بين الألفاظ لم يستند إلى دليل واضح وقد أطال الباحثون فى الفروع فى هذه المسألة الأقوال وقد أطبق أهل المذاهب الاربعة على وقوع الثلاث متابعة لإمضاء عمر لهكا واشتد نكيرهم على مرس خالف ذلك وصارت هذه المسألة علما عندهم للرافضة والمخالفين وعوقب بسبب الفتيا بها شيخ الإسلام ابن تيمية وطيف بتلميذه الحافظ ابن القيم على جمل بسبب الفتوى بعدم وقوع الثلاث ولا يخنى أن هذه محض عصلية شديدة في مسألة فرعية قد اختلف فيهـا سلف الامة وخلفها فلا نكير على من ذهب إلى قول من الاقوال المختلف فبهاكما هو معروف وهاهنا يتميز المصنف من غيره من فحول النظار والاتقياء من الرجال.

٦ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • ثلَاثُ جِدُّ هُنَّ جِدُّ وهَرْلُهُنَّ جِدُّ النِّكَاحُ والطَّلَاقُ والرَّجْعَة ، رواه الاربعة إلا النسائى وصححه الحاكم وفى رواية ﴾ عن أبى هريرة رضى الله عنه ﴿ لا بن

عدى من وجه آخر ضعيف و الطَّلَاقُ والْعِتَاقُ والنِّكَاحُ ، ﴾ وقد بين معناها قوله:

٧ _ ﴿ وللحارث بن أَبِي أَسَامَةً من حديث عبادة بن الصامت يرفعه و لا يَجُوزُ اللَّعِبُ فَى ثَلَاثٍ : الطَّلَاقِ والنِّكَاحِ والْعِتَاقِ فَمَنْ قَالُهُنَّ فَقَدْ وَجَـبْنَ ، . وسنده ضعيف ﴾ لأن فيه ابن لهيعة وفيه انقطاع أيضا والاحاديث دلت على وقوع الطلاق من الهازل وأنه لا يحتاج إلى النية في الصريح وإليه ذهب الهادوية والحنفية والشافعية وذهب أحمد والناصر والصادق والباقر إلى أنه لا بد من النية لعموم حديث الاعمال بالنيات وأجيب بأنه عام خصه ما ذكر من الاحاديث ويأتي الكلام في العتق .

٨ 🗕 ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرَيْرَةَ رَضِّي الله عَنْهُ عَنْ النِّي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمُ قَالَ : • إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى تَجَاوِزَ عَنْ أُمَّتَى مَا حَدَّ ثَتْ بِهِ أَنْفُسَهَا مَا لَمْ تَعْمَلُ أَوْ تَكُمُّ • متفق عليه ﴾ ورواه ابن ماجه من حديث أبي هريرة بلفظ عما توسوس به صدورها مدل ما حدثت به أنفسها وزاد في آخره «وما استكرهوا ، عليه قال المصنف وأظن الزيادة هذه مدرجة كأنها دخلت على هشام بن عمار من حديث في حديث والحديث دليل على أنه لا يقع الطلاق بحديث النفس وهو قول الجمهور وروى عن ابن سيربن والزهرى ورواية عن مالك بأنه إذا طلق فى نفسه وقع الطلاق وقواه ابن العربى بأن من اعتقد الكفر بقلبه ومن أصر على المعصية أثم وكذلك من قذف مسلما بقلبه وكل ذلك من أعمال القلب دون اللسان ويجاب عنه بأن الحديث المذكور أخبر عن الله تعالى بأنه لا يؤاخذ الامة بحديث نفسها وأنه تعالى قال (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وحديث النفس يخرج عن الوسع نعم الاسترسال مع النفس في باطل أحاديثها يصير العبد عازما على الفعل فيخاف منه الوقوع فيها يحرم فهو الذي ينبغي أن يسارع بقطعه إذا خطر وأما احتجاج ابن العربي بالكفر والرياء فلا يخني أنهما من أعمال القلب فهما مخصوصان من الحديث على أن الاعتقاد وقصد الرياء قد خرجا عن حديث النفس وأما المصر على المعصية فالإثم على عمل المعصية المتقدم على

الإصرار فإنه دال على أنه لم يتب عنها واستدل به على أن من كتب الطلاق طلقت امرأته لآنه عزم بقلبه وعمل بكتابته وهو قول الجمهور وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك وسيأتى:

٩ _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال • إنَّ اللهَ تَعَالَى وضَعَ عَرِثِ أُمَّتِي الْخَطَأَ والنِّسْيَانَ ومَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ ، رواه ابن ماجه والحاكم وقال أبو حاتم لا يثبت ﴾ وقال النووى في الروضة في تعليق الطلاق إنه حـ ديث حسن وكذا قال في أواخر الاربعين له اه وللحديث أسانيد وقال ان أبي حاتم إنه سأل أباه عن أسانيده فقال هذه أحاديث منكرة كلها موضوعة وقال عبد الله بن أحمد في العلل سألت أبي عنه فأنكره جدا وقال ليس يروى هــذا إلا عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ونقل الخلال عن أحمد أنه قال من زعم أن الخطأ والنسيان مرفوع فقد خالف كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن الله أوجب في قتل النفس الخطأ الكفارة والحديث دليـل على أن الاحكام الاخروية مر. العقاب معفَّرة عن الامة المحمدية إذا صدرت عن خطا أو نسيان أو إكراه وأما ابتناء الاحكام والآثار الشرعية عليهـا فني ذلك خلاف بين العلمـاء فاختلفوا في طلاق الناسي فعن الحسن أنه كان يراه كالعمد إلا إذا اشترط أخرجه ابن أبي شيبة عنه. وعن عطاء وهو قول الجهور أنه لا يكون طلاقا للحديث وكذا ذهب الجماهير أنه لا يقع طلاق الحاطئ وعن الحنفية يقع واختلف فى طلاق المكره فعند الجماهير لايقع ويروى عن النخعي وبه قالت الحنفية إنه يقع واستدل الجهور بقوله تصالى (إلا من أكره وقلبه مطمئن بالإيمان) وقال عطاء الشرك أعظم من الطلاق وقرر الشافعي الاستدلال بأن الله تعـالى لمـا وضع الكفر عمن تلفظ به حال الإكراه وأسـقط عنه أحكام الكفر كذلك سقط عن المكره مادون الكفر لأن الأعظم إذا سقط سقط ما هو دونه بطريق الأولى .

10 🗕 ﴿ عن ابن عباس رضي الله عنه قال إذا حرم امرأته ليس بشي. وقال (لقد كان لكم في رســول الله أسـوة حسنة) رواه البخاري ولمسلم عن ابن عباس إذا حرم الرجل عليه امرأته فهو يمين يكفرها ﴾ الحديث موقوف وفيه دليـل على أن تحريم الزوجة لا يكون طلاقاً وإن كان يلزم فيه كفارة يمين كما دلت له رواية مسلم فمراده ليس بشيء ليس بطلاق لا أنه لا حكم له أصلا وقد أخرج عنه البخاري هذا الحديث بلفظ إذا حرم الرجل امرأته فإنما هي يمين يكفرها فدل على أنه المراد بقوله ليس بشيء أنه ليس بطلاق. ويحتمل أنه أراد لا يلزم فيه شيء وتكون رواية أنه يمين رواية أخرى فيكون له قولان في المسألة والمسألة اختلف فيها السلف من الصحابة والتابعين والحلف من الأئمة المجتهدين حتى بلغت الأقوال إلى ثلاثة عشر قولا أصولا وتفرعت إلى عشرين مذهباً : الأول: أنه لغو لا حكم له في شيء من الاشياء وهو قول جماعة مر. ﴿ السلف وقول الظاهرية والحجة على ذلك أن النحريم والتحليل إلى الله تعالى كما قال تعالى (ولا تقولوا لما تصف ألسنتكم الكذب هـذا حلال وهذا حرام) وقد قال لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم (لم تحرم ما أحل الله لك) وقال تعالى (يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم) قالوا ولانه لا فرق بين تحليل الحرام وتحريم الحلال فلما كان الاول ماطلا فليكن الثاني باطلاً . ثم قوله هي حرام إن أراد به الإنشاء فإنشاء التحريم ليس إليـه وإن أراد به الإخبار فهو كذب قالوا ونظرنا إلى ما سـوى هذا القول يعني من الأقوال التي هي في المسألة فوجدناها أقوالا مضطربة لا برهان عليهـا من الله فيتعين القول بهذا وهذا القول بدل عليه حديث ابن عباس وتلاوته لقوله تعالى (لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة) فإنه دال على أنه لا يحرم بالتحريم ما حرمه على نفسه فإن الله تعالى أنكر على رسوله تحريم ما أحل الله له وظاهره أنهــا لا تلزم الكفارة وأما قوله تعالى (قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم) فإنها كفارة حلفه صلى الله عليه وآله وسلم كما أخرجه الطبرى بسند صحيح عن زيد بن أسلم التابعي المشهور قال: أصاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أم إبراهيم ولده فى بيت بعض نسائه فقالت يارسول الله فى بيتى وعلى فراشى فجعلها عليه حراما فقالت يارسول الله كيف تحرّم الحلال ؟ فحلف بالله لا يصيبها فنزلت ؛ هذا أحد القولين فيها حرّمه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث وآله وسلم وسيأتى القول الآخر فى تحريم إيلائه صلى الله عليه وآله وسلم والحديث وإن كان مرسلا فقد أخرج النسائى بسند صحيح عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم كانت له أمة يطؤها فيلم تزل به حفصة وعائشة حى حرّمها فأنزل الله (يا أيها النبي لم تحرّم) وهذا أصح طرق سبب النزول والمرسل عن زيد قد شهد له هذا بالكفارة لليمين لا بحرّد التحريم وقد فهم هذا زيد بن أسلم فقال بعد روايته القصة يقول الرجل لام أنه أنت على حرام لغو وإنما يلزمه كفارة يمين أن حلف وحينئذ فالأسوة برسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إلغاء النحريم والتكفير إن حلف وهذا القول أقرب الأقوال المذكورة وأرجحها عندى فلم أسرد شيئاً منها .

ال وعن عائشة رضى الله عنها أن ابنة الجون لما أدخلت على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ودنا منها قالت أعوذ بالله منك . قال و لقد عُذْتِ بِمَظِيمٍ ، الْحَقِي بِأَ هُلِكِ ، رواه البخارى ﴾ اختلف فى اسم ابنة الجون المذكورة اختلافا كثيراً ونفع تعيينها قليل فلا نشتغل بنقله . أخرج ابن سعد من طريق عبد الواحد بن أبى عون قال قدم النعان بن أبى الجون الكندى على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال يارسول الله أزوجك أجمل أيم فى العرب كانت تحت ابن عم لها فتوفى وقد رغبت فيك قال نعم قال فابعث من يحملها إليك فبعث معه أبا أسيد الساعدى قال أبو أسيد فأقمت ثلاثة أيام ثم تحملت بها معى فى محقة فأنولتها فى بنى ساعدة ووجهت إلى رسول الله فأقبل الله عليه وآله وسلم وهو فى بنى عمرو بن عوف فأخبرته الحديث . قال ابن على مؤلى عون وكان ذلك فى ربيع الأول سنة سبع ثم أخرج ذلك من طريقين وفى تمام

القصة قيل لهـا استعيذي منه فإنه أحظى لك عنده وخدعت لمـا رثَّى من جمالها وذكر لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مر. حملها على ما قالت قال إنهن صواحب يوسف وكيدهن والحديث دليـل على أن قول الرجل لامرأته الحتي بأهلك طلاق لانه لم يرو أنه زاد غير ذلك فيكون كناية طلاق إذا أريد به الطلاق كان طلاقا قال البيهتي زاد ابن أبي ذهب عن الزهري الحتى بأهلك جعلها تطليقة ويدل على أنه كناية طلاق أنه قد جاء في قصة كعب بن مالك أنه لما قيل له اعتزل امرأتك قال الحقى بأهلك فكونى عندهم ولم يرد الطلاق فـلم تطلق وإلى هذا ذهب الفقهاء الأربعة وغيرهم وقالت الظاهرية لايقع الطلاق بالحق بأهلك قالوا والني صلي الله عليه وآله وسلم لم يكن قد عقد بابنة الجون وإنما أرسل إليها ليخطبها إذ الروايات قد اختلفت فى قصتها ويدل على أنه لم يكن عقد بها مافى صحيح البخارى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال هي لي نفسك قالت وهل تهب الملكة نفسها للسوقة فأهوى ليضع يده عليها لتسكن فقالت أعوذ بالله منك قالوا فطلب الهبة دال على أنه لم يكن عقد بهـا ويبعد ماقالوه قوله ليضع يده ورواية فلما دخل عليها فإن ذلك إنمــا يكون مع الزوجة وأما قوله هي لي نفسك فإنه قال تطييباً لخاطرها واستمالة لفلبها ويؤيده ماسلف من رواية أنها رغبت قيـك وقد روى اتفاقه مع أبيها على مقدار صداقها وهـذه وإن لم تـكن صرائح في العقد مها إلا أنه أقرب الاحتمالين .

۱۲ – ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و لا طلاق إلّا بعد نكاح ولا عِنْق إلّا بعد مِلْكِ ، رواه أبو يعلى وصححه الحاكم ﴾ وقال أنا متعجب من الشيخين كيف أهملاه لقد صح على شرطهما من حديث ابن عمر وعائشة وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر انتهى ﴿ وهو معلول ﴾ بما قاله الدارقطني الصحيح مرسل ليس فيه جابر قال يحيي بن معين لايصح عن الذي صلى الله عليه وآله وسلم لاطلاق قبل نكاح وقال ابن عبد البر روى من وجوه إلا أنها عند أهل العلم بالحديث معلولة انتهي ولكنه يشهد له قوله :

١٢ _ ﴿ وَأَخْرَجَ ابْنُ مَاجِهُ عَنِ الْمُسُورِ ﴾ بكسر المنم وسكون السين المهملة وفتح الواو فراء ﴿ ابن مخرمة ﴾ بفتح الميم فخاء معجمة ساكنة ﴿ مثـله وإسناده حسن لكنه معملول أيضاً ﴾ لأنه اختلف فيه على الزهرى قال على بن الحسمين ابن واقد عن هشام عن سعيد عن الزهري عن عروة عن المسور وقال حماد ابن خالد عن هشام بنن سعید عن الزهری عن عروة عن عائشة وعن أبی بکر وعن أبي هريرة وأبي موسى الأشعري وأبي سعيد الخدري وعمران بن حصيين وغيرهم، ذكرها البيهتي في الخلافيات. وقال البيهتي أصح حديث فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال الترمذي هو أحسن شيء روى في هذا الباب ولفظه عند أصحاب السنن وليس على رجل طلاق فما لايملك ، الحديث قال البهم قال البخاري أصح شيء فيه وأشهره حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ويأتي وحديث الزهري عن عائشة وعن على ومداره على جويبر عر. _ الضحاك عن النزال بن سبرة عن على وجويبر متروك ثم قال البيهتي ورواه ابن ماجه بإسناد حسن والحديث دليل على أنه لايقع الطلاق على المرأة الاجنبية فإن كان تنجيزا فإجماع وإن كان تعليقاً بالنـكاح كأن يقول إن نـكحت فلانة فهي طالق ففيه ثلاثة أقوال الاول أنه لايقع مطلقا وهو قول الهادوية والشافعية وأحمم وداود وآخرين ورواه البخباري عن اثنين وعشرين صحابيا ودليبل هذا القول حديث الباب وإن كان فيه مقال من قبل الإسناد فهو متأيد بكثرة الطرق وما أحسن ما قال ابن عباس قال الله تعـالى (يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن) ولم يقل إذا طلقتموهن ثم نكحتموهن وبأنه إذا قال المطلق إن تزوجت فلانة هي طالق مطلق لاجنبية فإنها حين أنشأ الطلاق أجنبية والمتجدد هو نكاحها فهو كما لو قال لاجنبيـة إن دخلت الدار فأنت طالق فدخلت وهي زوجته لم تطلق إجماعا وذهب أبو حنيفة وهو أحد قول المؤيد بالله إلى أنه يصح التطليق مطلقا وذهب مالك وآخرون إلى التفصيل فقالوا إن خص بأن يقول كل امرأة أتزوجها

من بني فلان أو من بلد كذا فهي طالق أو قال في وقت كذا وقع الطلاق. وإن عم وقال كل امرأة أتزوجها فهي طالق لم يقع شيء وقال في نهاية المجتهـد سبب الخلاف هل من شرط وقوع الطلاق وجود الملك متقدما على الطلاق بالزمان أو ليس من شرطه فمن قال هو من شرطه قال لايتعلق الطلاق بالاجنبية ومن قال ليس من شرطه إلا وجود الملك فقط قال يقع . قلت : دعوى الشرطية تحتاج إلى دليل ومن لم يدعها فالأصل معه ثم قال وأما الفرق بين التخصيص والنعميم فاستحسان مبنى على المصلحة وذلك إذا وقع فيه التعميم فلو قلنا بوقوعه امتنع منه الترويج فلم يجد سبيلا إلى النكاح الحلال فكان من باب النذر بالمعصية وأما إذا خصص فلا يمتنع منه ذلك أه . قلت : سبق الجواب عن هذا بعدم الدليل على الشرطية ، هذا والخلاف في العتق مثل الحلاف في الطلاق فيصح عند أبي حنيفة وأصحابه وعند أحمد فى أصح قوليه وغليه أصحابه ومنهم ابن القيم فإنه فرق بين الطلاق والعتاق فأبطله في الأول وقال به في الثاني مستدلا على الثاني بأن العتق له قوة وسراية فإنه يسرى إلى ملك الغير ولانه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبدا ليعتقه عن كفارة أو نذر أو اشتراه بشرط العتق ولأن العتق من باب القرب ، والطاعات وهو يصح النذر بها وإن لم يكن حال النذر به مملوكا كقولك لثن آثاني الله من فضله لاصدَّقَ بكذا وكذا ، ذكره في الهدى النبوي . قلت : ولا يخفي ما فيه فإن السراية إلى ملك الغير تفرعت من إعتاقه لما يملك من الشقص فحكم الشارع بالسراية لعدم ترمض العتق وأما قوله ولأنه يصح أن يجعل الملك سبباً للعتق كما لو اشترى عبداً ليعتقه فيجاب عنه بأنه لا يعتق هذا الذي اشتراه إلا بإعتاقه كما قال ليعتقه وهذا عتق لما يملكه . وأما قوله إنه يصح النذر ومثله بقوله اثن آتاني الله من فضله فهذه فها خلاف ودليل المخالف أنه قد قال صلى الله عليه وسلم لانذر فيما لايملك ان آدم كا يفيده قوله:

18 - ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضي الله عنه قال : قال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ لاَ نَذُرَ لِابْ آدَمَ فِيهَا لاَ يَمْـلِكُ ولا عِثْقَ لهُ فِيهَا لاَ يَمْـلِكُ ولا عِثْقَ لهُ فِيهَا لاَ يَمْـلِكُ ، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ونقل عن البخاري أنه أصح ما ورد فيه ﴾ تقدم الـكلام في ذلك مستوفى .

١٥ _ ﴿ وَعَنَ عَائِشَةَ رَضَى اللَّهُ عَنَّهَا عَنِ النَّبِي صَلَّىاللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ •رُفِحَ أَلْقَـلَمُ ﴾ أى ليس بجرى أصالة لا أنه رفع بعد وضع والمراد برفع القلم عدم المؤاخذة لا قـلم الثواب فلا ينافيه صحة إسلام الصي المميز كما ثبت في غلام اليهودي الذي كان يخدم النبي صلى الله عليه وآله وسلم فعرضعليه النبي صلى الله عليه وآله وسلمالإسلام فأسلم فقال الحمد لله الذي أنقذه من النار وكذلك ثبت أن امرأة رفعت إليه صلى الله عليه وآله وسلم صبيا فقالت ألهذا حج ؟ فقال نعم ولك أجر. ونحو هـذا كثير في الاحاديث ﴿ عَنْ ثَلَاثَةٍ : عَنِ النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ وَعَنِ الضَّغِيرِ حَتَّى يَكُبُرُ ١ وعَن الْمَجْنُونَ حَتَّى يَعْقِلَ أَوْ يُفِيقَ ، رواه أحمـد والاربعة إلا الترمذي وصححه الحاكم وأخرجه ابن حبان ﴾ الحديث فيه كلام كثير لأثمة الحديث وفيه دليل على أن الثلاثة لا يتعلق بهم تـكايف وهو فى النائم المستغرق إجمـاع والصغير الذى لا تمييز له وفيه خلاف إذا عقل وميز والحديث جعل غاية رفع القـلم عنه إلى أن يكبر فقيل إلى أن يطيق الصيام ويحصى الصلاة وهـذا لأحمد وقيل إذا بلغ اثنتي عشرة سنة وقيل إذا ناهز الاحتلام وقيل إذا بلغ والبلوغ يكون بالاحتلام في حق الذكر مع إنزال المني إجماعاً وفي حق الآنثي عند الهادوية وبلوغ خمس عشرة سنة وإنبات الشعر الاسود المتجعد فى العانة بعد تسع سنين عند الهــادوية وكذلك الإمناء في حال اليقظة إذا كان الشهوة وفي الـكل خلاف معروف . وأما المجنون فالمراد به زائل العقل فيدخل فيــه السكران والطفل كما يدخل المجنون . وقد اختلف في طلاق السكران على قولين : الاول : أنه لا يقع وإليه ذهب عثمان وجابر وزيد وعمر بن عبد العزيز وجماعة مر. السلف وهو مذهب أحمد وأهل الظاهر لهذا الحديث ولقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون)

فجُمل قول السكران غير معتبر لانه لا يعلم ما يقول وبأنه غير مكلف لانعقاد الإجماع على أن من شرط التكليف العقل ومن لا يعقل ما يقول فليس بمكلف أو بأنه كان يلزم أن يقع طلاقه إذا كان مكرها على شربها أو غير عالم بأنها خمر ولايقوله المخالف. الثاني : وقوع طلاق السكران ويروى عن على وابن عباس وجماعة من الصحابة وعن الهادي وأبي حنيفة والشافعي ومالك واحتج لهم يقوله تعالى (لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى) فإنه نهى لهم عن قربانها حال السكر والنهى يقتضي أنهم مكافون حال سكرهم والمكلف يصح منه الإنشاءات وبأن إيقاع الطلاق عقوبة له وبأن ترتيب الطلاق على التطليق من باب ربط الاحكام بأسبابها فلا يؤثر فيه السكر وبأن الصحابة أقاموه مقام الصاحى في كلامه فإنهم قالوا إذا شرب سكر وإذا سكر هذى فإذا هذى افترى وحد المفترى ثمانون وبأنه أخرج سعيد بن منصور عنه صلى الله عليه وآله وسلم « لا قيلولة في الطلاق، وأجيب بأن الآية خطاب لهم حال صحوهم ونهي لهم قبل سكرهم أن يقربوا الصلاة حالة أنهم لا يعلمون ما يقولون فهي دليل أنا كما سلف وبأن جعل الطلاق عقوبة يحتاج إلى دليل على المعاقبة للسكران بفراق أهله فإن الله لم بجعل عقوبته إلا الحدّ وبأن ترتيب الطلاق على التطليق محل النزاع وقد قال أحمد والبتي إنه لايلزمه عقد ولا بيم ولا غيره على أنه يلزمهم الفول بترتيب الطلاق على التطليق صحة طلاق المجنون والنائم والسكران غير العاصي بسكره والصي وبأن ما نقل عن الصحابة بأنهم قالوا إذا شرب إلى آخره فقال ابن حزم إنه خبر مكذوب باطل متناقض فإن فيه إيجاب الحد على من هذي والهاذي لا حد عليه وبأن حديث لا قيلولة في طلاق خبر غير صحيح وإن صح فالمراد طلاق المكلف العاقل دون من لا يعقل ولهم أدلة غمير هذه لا تنهض على المدعى .

كثاب الدجعة

١ _ ﴿ عن عمران بن حصين رضي الله عنه أنه ســـــُل عن الرجل يطلق ثم يراجع ولا يُشهد فقال : أشهد على طلاقها وعلى رجعتها . رواه أبو داود هكذا موقوفا وسنده صحيح وأخرجه البيهتي بلفظ أن عمران بن حصين ســـئـل عمن راجع امرأته ولم يُشهد فقال : في غير سـنة فليشهد الآن ـ وزاد الطبراني في رواية ويستغفر الله ﴾ دل الحديث على شرعية الرجعة والأصل فما قوله تعالى : (وبعولتهن أحق بردّهن) الآية . وقد أجمع العلماء على أن الزوج يملك رجعة زوجته في الطلاق الرجعي ما دامت في العـدة من غير اعتبــار رضاها ورضا ولها إذا كان الطلاق بعد المسيس وكان الحكم بصحة الرجعة بجمعاً عليــه لا إذا كان مختلفاً فيـه والحديث دل على مادلت عليـه آنة سورة الطلاق وهي قوله: (وأشهدوا ذوى عدل منكم) بعد ذكره الطلاق وظاهر الامر وجوب الإشهاد وبه قال الشافعي في القـديم وكأنه اسـتقر مذهبه على عدم وجوبه فإنه قال المرزعي في تيسير البيان وقد اتفق النياس على أن الطلاق من غير إشهاد جائز وأما الرجعة فيحتمل أنها تكون في معنى الطلاق لانها قرينته فلا بجب فهها الإشهاد لأنهما حق للزوج ولا بجب عليه الإشهاد على قبضه ويحتمل أن بجب الإشهاد وهو ظاهر الخطاب أنتهى والحديث يحتمل أنه قاله عمران اجتهاداً إذ للاجتهاد فيه مسرح إلا أن قوله راجع في غير سنة قد يقال إن السنة إذا أطلقت في لسان الصحابي يراد بها سنة النبي صلى الله عليـه وآله وسلم فيـكون مرفوعاً إلا أنه لا بدل على الإبجاب التردّد كونه من سنته صلى الله عليه وآله وسلم بين الإيجاب والندب والإشهاد على الرجعة ظاهر إذا كانت بالفول الصريح. واتفقوا على الرجعة بالقول واختلفوا إذا كانت الرجعة بالفعـل فقــال الشافعي والإمام يحيى إن الفعل محرم فلا تحل به ولأنه تعالى ذكر الإشهاد ولا إشهاد (١٥ - سبل السلام - ٣)

إلا على الفول . وأجيب : بأنه لاإثم عليه لأنه تعالى قال : (إلا على أزواجهم) وهي زوجة والإشهاد غير واجب كما سلف وقال الجمهور يصح بالفعل واختلفوا هل من شرط الفعـل النية فقال مالك لا يصح بالفعل إلا مع النية كأنه يقول لعموم الاعمال بالنيات وقال الجمهور يصح لانهـا زوجة شرعا داخلة تحت قوله (إلا على أزواجهم) ولا يشترط النية في لمس الزوجة وتقبيلها وغيرهما إجماعاً . واختلف هل يجب عليه إعلامها بأنه قد راجعها لئلا تتزوج غيره فذهب الجمهور من العلماء أنه يجب عليمه وقيـل لا يجب وتفرع من الخلاف لو تزوّجت قبـل علمها بأنه راجعها فقال الاولون النكاح باطل وهي لزوجها الذي ارتجعها واستدلوا بإجماع العلماء على أن الرجعة صحيحة وإن لم تعـلم بها المرأة وبأنهم أجمعوا أن الزوج الاول أحق بهـا قبـل أن تزوّج وعن مالك أنهـا للشـاني دخل بهـا أو لم يدخل واستدل بمـا رواه ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب عن ابن المسيب أنه قال مضت السنة في الذي يطلق امرأته ثم يراجعها ثم يكتمها رجعتها فتحل فتنكح زوجا غيره أنه ليس له من أمرها شيء ولكنها لمن تزوجها إلا أنه قيــل إنه لم يرو هــذا إلا عرب ابن شهاب فقط وهو الزهرى فيكون من قوله وليس بحجة ويشهد لكلام الجهور حديث الترمذي عن سمرة بن جنسدب أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال دأيما امرأة تزوّجها اثنان فهي للأول منهما = فإنه صادق على هـذه الصورة . واعـلم أنه قال تعـالى : (و بعولتهن أحق بردّهن في ذلك إن أرادوا إصلاحاً) أي أحق بردّهن في العدّة بشرط أن يريد الزوج بردّها الإصلاح وهو ُحسن العشرة والقيام بحقوق الزوجية فإلن أراد بالرجعة غير ذلك كمن يراجع زوجته ليطلقها كما يفعله العامة فإنه يطلق ثم ينتقل من موضعه فيراجع ثم يطلق إرادة لبينونة المرأة فهذه المراجعة لم يرد بها إصلاحا ولا إقامة حدود الله فهي باطلة إذ الآية ظاهرة في أنه لا تباح له المراجعة ويكون أحق بردّ امرأته إلا بشرط إرادة الإصلاح وأى إرادة إصلاح في مراجعتها ليطلقها

ومن قال إن قوله (إن أرادوا إصلاحا) ليس بشرط للرجعة فإنه قول مخالف لظاهر الآية بلا دليل .

٢ _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه لما طلق امرأته قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم لعمر ﴿ مُرْهُ فَلْـ يُرَاجِعْها * متفق عليه ﴾ تقدّم الكلام عليه بما يكنى من غير زيادة .

باب الإيلاء والظهار والكفارة

الإيلاء لغة الحلف وشرعا الامتناع باليمين من وط. الزوجة (والظهار) بكسر الظاء مشتق من الظهر لقول القائل: أنتِ على كظهر أى (والكمارة) وهي من التكفير: التغطية.

ا _ ﴿ عن عائشة رضى الله عنها قالت : آلى رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسائه وحرم وجعل الحرام حلالا وجعل لليمين كفارة . رواه الترمذى ورجاله ثقات ﴾ ورجح الترمذى إرساله على وصله . الحديث دليل على جواز حلف الرجل من زوجته وليس فيه تصريح بالإيلاء المصطلح عليه فى عرف الشرع وهو الحلف من وطء الزوجة . اعلم أنها اختلفت الروايات فى سبب إيلائه صلى الله عليه وآله وسلم وفى الشىء الذى حرمه على روايات : أحدها : أنه بسبب إفشاء حفصة للحديث الذى أسره إليها واختلف فى الحديث الذى أسره إليها أخرجه البخارى عن ابن عباس عرب عمر فى حديث طويل وأجمل فى رواية أخرجه البخارى هذه وفسره فى رواية أخرجها الشيخان بأنه تحريمه لمارية وأنه أسره إلى حفصة فأخبرت به عائشة أو تحريمه للعسل وقيسل بل أسر إلى حفصة أن أباها يلى أمر الاثة بعد أبى بكر وقال لا تخبرى عائشة بتحريمى مارية . وثانها ؛ السبب فى إيلائه أن فرق هدية جاءت له بين نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها في إيلائه أن فرق هدية جاءت له بين نسائه فلم ترض زينب بنت جحش بنصيبها فرادها مرة أخرى فلم ترض فقالت عائشة لفد أقت وجهك ترة عليك الهدية

فقال: لانتن أهون على الله من أن يغمى لا أدخل عليكن شهرا. أخرجه ابن سعد عن عمرة عن عائشة ومن طريق الزهرى عن عمرة عن عائشة نحوه وقال: ذبح ذبحا. ثالثها: أنه بسبب طلبهن النفقة. أخرجه مسلم من حديث جابر. فهذه أسباب ثلاثة: إما لإفشاء بعض نسائه السر وهي حفصة. والسر أحد ثلاثة: إما تحريم مارية أو العسل أو بتحريج صدره من قبل ما فرقه بينهن من الهدية أو تضييقهن في طلب النفقة. قال المصنف: واللاثق بمكارم أخلاقه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وسعة صدره وكثرة صفحه أن يكون مجموع هذه الإشياء سبباً لاعتزالهن وقولها وحرم أي حرم مارية أو العسل وليس فيه دليل على أن التحريم طلحاع حتى يمكون من باب الإيلاء الشرعي فلا وجه لجزم ابن بطال وغيره أنه للجاع حتى يمكون من باب الإيلاء الشرعي فلا وجه لجزم ابن بطال وغيره أنه من هذا الحديث ولا مستند له غيره فإنه قال المصنف: لم أقف على نقبل صريح في ذلك فإنه لا يلزم من عدم دخوله عليهن أن لا تدخل إحداهن عليه في المكان الذكور من المسجد فيتم استلزام عدم الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العيزم على ثرك الوطء لامتناع الدخول عليهن مع استمرار الإقامة في المسجد العيزم على ثرك الوطء لامتناع الوطء في المسجد.

٧ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : إذا مضت أربعة أشهر وقف المولى حتى يطلق ولا يقع عليه الطلاق حتى يطلق . أخرجه البخارى ﴾ الحديث كالنفسير لقوله تعالى (المذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) وقد اختاف العلماء في مسائل من الإيلاء : الأولى : في اليمين فإنهم اختلفوا فيها فقال الجهور : ينعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطء سواء حلف بالله أو بغيره . وقالت الهادوية : إنه لا ينعقد إلا بالحلف بالله قالوا لأنه لا يكون يميناً إلا ماكان بالله تعالى فلا تشمل الآية ماكان بغيره . قلت : وهو الحق . الثانية : في الأمم الذي تعلق به الإيلاء وهو ترك الجماع صريحاً أو كناية أو ترك المكلام عند البعض تعلق به الإيلاء وهو ترك الجماع صريحاً أو كناية أو ترك المكلام عند البعض

والجهور على أنه لا بد فيه من النصريح بالامتناع من الوط. لا مجرد الامتناع عن الزوجة ولا كلام أن الأصل في الإيلاء قوله تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر) الآبة فإنها نزلت لإبطال ماكان عليه الجاهلية من إطالة مدة الايلاء فإنه كان الرجل نولى من امرأته سنة وسنتين فأبطل الله قعــالى ذلك وأنظر المولى أربعة أشهر فإما أن بنيء أو يطلق . الثالثة . اختلفوا في مدة الإيلاء فعند الجهور والحنفية أنه لا مدأن يكون أكثر من أربعة أشهر وقال الحسن وآخرون ينعقد بقليل الزمان وكثيره لقوله تعالى (يؤلون من نسائهم) ورد بأنه لا دليل في الآبة إذ قد قدر الله المدة فيها يقوله تعالى (أربعة أشهر) فالاربعة قد جعلها الله مدة الإمهال وهي كأجل الدين لانه تعالى قال (فإن فاءوا) بفاء التعقيب وهو بعد الأربعة فلو كانت المدة أربعة أو أقل لكانت قد انقضت فلا يطالب بعدها والتعقيب للبدة لا للابلاء لبعده . والرابعة : أن مضى المدة لا يكون طلاقًا عند الجهور . وقال أبو حنيفة بل إذا مضت الأربعة أشهر طلقت المرأة قالوا والدليل على أنه لا يكون بمضها طلاقا أنه تعـالى خير في الآنة بين الفيئة والعزم على الطلاق فيكونان في وقت واحد وهو بعد مضي الاربعة فلوكان الطلاق يقع بمضى الأربعة والفيئة بعدهـا لم يكن تخيير لأن حق المخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر كالكفارة لأنه تعالى أضاف عزم الطلاق الى الرجل وليس مضى المدة من فعل الرجـل ولحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سياقه وإن كان موقوفًا فهو مُقَوَّ للأدلة الخامسة : الفيئة هي الرجوع ثم اختلفوا بماذا تبكون فقيل تبكون بالوطء على القادر والمعذور يبين عـذره بقوله لو قدرت لفئت لأنه الذي يقدر عليه لقوله تعالى (لا يكلف الله نفسا إلا وسعها) وقيل بقوله رجعت عن يميني وهذا للهادوية كأنهم يقولون المراد رجوعه عن يمينه لا إيقاع ما حلف عليه وقيل تكون في حق المعذور بالنية لأنها توبة يكني فها العزم ورد بأنها توبة عن حق مخلوق فلابد من إفهامه الرجوع عن الامر الذي عزم عليه . السادسة : اختلفوا هل تجب الكفارة

على من فاء فقال الجمهور تجب لانها يمين قد حنث فيها فتجب الكفارة لحديث • من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليكفر عن يمينه وليأت الذى هو خير • وقيل لا تجب لقوله تعالى (فإن فاؤا فإن الله غفور رحيم) وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب لا بالكفارة ويدل للمسئلة الخامسة قوله :

٣ _ ﴿ وعن سلمان بن يسار رضي الله عنه ﴾ بفتح المثناة فسين مهملة مخففة بعد الآلف را. هو أبو أبوب سلمان بن يسار مولى ميمونة زوج رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم وهو أخو عطاء بن يسار كان سلمان من فقها. المدينة وكبار التابعين ثقة فاضلا ورعا حجة هو أحـد الفقهاء السبعة روى عن ابن عباس وأبى هريرة وأم سلبة مات سنة سبع ومائة وهو ابن ثلاث وسبعين سنة ﴿ قَالَ أدركت بضعة عشر رجلا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كلهم يقفون المولى . رواه الشافعي ﴾ وفي الإرشاد لابن كثير أنه قال الشافعي بعد رواية الحديث وأقل ذلك ثلاثة عشر اله يريد أقل ما يطلق عليه لفظ بضعة عشر . وقوله يقفون بمعنى يقفونه أربعة أشهر كما أخرجه إسماعيل ـ هو ابن أبي إدريس _ عن سلمان أيضا أنه قال أدركنا الناس يقفون الإيلاء إذا مضت الاربعة فإطلاق رواية الكتاب محمولة على هـذه الرواية المقيدة وقد أخرج الدارقطني من طريق سهيل بن أبي صالح عن أبيه أنه قال سألت اثني عشر رجلا من الصحابة عن الرجل يولى فقالوا ليس عليه شيء حتى تمضى أربعة أشهر فيوقف فإن فاء وإلا طلق وأخرج إسماعيل المذكور من حديث ان عمر أنه قال إذا مضت أربعة أشهر موقف حتى يطلق ولا يقع عليها الطلاق حتى يطلق وأخرج الإسماعيلي أثر ابن عمر بلفظ أنه كان يقول أيمــا رجل آلى من امرأته فإذا مضت أربعة أشهر يوقف حتى يطلق أو ينيء ولا يقع عليها طلاق إذا مضت حتى يوقف. وفي الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لابد بعد مضى الاربعة الأشهر من إيقاف المولى ومعنى إيقافه هو أن

يطالب إما بالنيء وإما بالطلاق ولا يقع الطلاق بمجرد مضى المدة وإلى هذا ذهب الجماهير وعليه دل ظاهر الآية إذ قوله تعالى (وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم) يدل قوله «سميع ، على أن الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع ولو كان يقع بمضى المدة لكنى قوله «عليم» لما عرف من بلاغة القرآن وأن فواصل الآبات تشير إلى مادلت عليه الجملة السابقة فإذا وقع الطلاق فإنه يكون رجعيا عند الجمهور وهو الظاهر ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل .

٤ — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال كان إيلاء الجاهلية السنة والسنتين فوقت الله أربعة أشهر فإن كان أقل من أربعة أشهر فليس بإيلاء . أخرجه البيعق ﴾ وأخرجه الطبرانى أيضاً عنه وقال الشافعى كانت العرب فى الجاهلية تحلف بثلاثة أشياء وفى لفظ كانوا يطلقون الطلاق والظهار والإيلاء فنقل تعالى الإيلاء والظهار عما كان عليه الجاهلية من إيقاع الفرقة على الزوجة إلى ما استقر عليه حكمهما فى الشرع وبق حكم الطلاق على ماكان عليه والحذيث دليل على أن أقل ما ينعقد به الإيلاء أربعة أشهر .

■ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه أن رجلا ظاهر من امرأته ثم وقع عليها فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنى وقعت عليها قبل أن أكفر قال « فلا تقرّبها حَتّى تفْعَلَ مَا أَمَرَكَ الله به ، رواه الاربعة وصححه الترددي ورجح النسائى إرساله ورواه البزار مر ... وجه آخر عن ابن عباس وزاد فيه «كَفّرٌ ولا تعد ، ﴾ هذا من باب الظهار والحديث لايضر إرساله كما قررناه من أن إتيانه من طريق مرسلة وطريق موصولة لايكون علة بل بزيده قوة والظهار مشتق من الظهر لانه قول الرجل لامرأته أنت على كظهر أى فأخذ اسمه من لفظه وكنوا بالظهر عما يستهجن ذكره وأضافه إلى الاتم لانها أم المحرمات من لفظه وكنوا بالظهر عما يستهجن ذكره وأضافه إلى الاتم لانها أم المحرمات من لفظه وكنوا بالظهر عما يستهجن ذكره وأضافه إلى الاتم لانها أم المحرمات منكرا من القول وزورا) وأما حكمه بعد إيقاعه فيأتي وقد اتفتي العلماء على منكرا من القول وزورا) وأما حكمه بعد إيقاعه فيأتي وقد اتفتي العلماء على

أنه يقع بتشبيه الزوجة بظهر الام ثم اختلفوا فيه في مسائل : الاولى : إذا شبهها بعضو منها غيره فذهب الاكثر إلى أنه يكون ظهاراً أيضاً وقيل يكون ظهاراً إذا شبهها بعضو يحرم النظر إليه وقد عرفت أن النص لم يرد إلا في الظهر . الثانية أنهم اختلفوا أيضاً فيما إذا شبهها بغير الام من المحارم فقالت الهـادوية لأيكون ظهارا لأن النص ورد في الام وذهب آخرون منهم مالك والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه يكون ظهاراً ولو شبهها بمحرم من الرضاع ودليلهم القياس فإن العلة التحريم المؤبد وهو ثابت في المحارم كثبوته في الام وقال مالك وأحمد إنه ينعقد وإن لم يكن المشبه به مؤمد التحريم كالأجنبية بل قال أحمد حتى في الهيمة ولا يخني أن النص لم يرد إلا في الام وما ذكر من إلحاق غيرها فالقياس وملاحظة المعنى ولا ينتهض دليـلا على الحـكم . الثالثة : أنهم اختلفوا أيضاً هل ينعقد الظهار من الكافر فقيل نعم لعموم الخطاب في الآية وقيل لا ينعقد منه لان من لوازمه الكفارة وهي لا تصح من الكافر ومن قال ينعقد منه قال يكفر بالعتق أو الإطعام لا بالصوم لتعذره فى حقه وأجيب بأن العثق والإطعام إذا فعلا لأجل الكفارة كانا قربة ولا قربة لكافر . الرابعة : أنهم اختلفوا أيضاً في الظهار من الامة المملوكة فذهبت المادوية والحنفية والشافعية أنه لايصح الظهار منها لأن قوله تعالى (من نسائهم) لايتناول المملوكة في عرف اللغه للاتفاق في الإيلاء على أنها غير داخلة في عموم النساء وقياسا على الطلاق وذهب مالك وغيره إلى أنه يصح من الامة لعموم لفظ النساء إلا أنه اختلف القائلون بصحته منها في الكفارة فقيل لاتجب إلا نصف الكمارة فكأنه قاس ذلك على الطلاق عنده . الخامسة : الحديث دليل على أنه يحرم وطء الزوجة التي ظاهر منها قبل النكفير وهو مجمع عليه لقوله تعالى (من قبل أن يتماسا) فلو وطئ لم يسقط التكفير ولا يتضاعف لقوله صلى الله عليه وسلم « حتى تفعل ما أمرك الله ، قال الصلب بن دينار سألت عشرة من الفقها، عن المظاهر يجامع قبل التكفير فقالوا كفارة

واحدة وهو قول الفقهاء الاربعة وعن ابن عمر أن عليه كفارتين إحداهما للظهار الذي اقترن به العود والثانية للوطء المحرم كالوطء في رمضان نهارا ولا يخني ضعفه وعن الزهرى وابن جبير أنها تسقط الكفارة لانه فات وقتها فإنه قبل المسيس وقد فات وأجيب بأن فوات وقت الاداء لا يسقط الثابت في الذمة كالصلاة وغيرها من العبادات واختلف في تحريم المقدمات فقيل حكمها حكم المسيس في التحريم لانه شبهها بمن يحرم في حقها الوطء ومقدماته وهذا قول الاكثر وعن الاقل لا تحرم المقدمات لان المسيس هو الوطء وحده فلا يشمل المقدمات إلابجازا ولا يصح أن يراد لانه جمع بين الحقيقة والمجاز وعن الاوزاعي يحل له الاستمتاع بما فوق الإزار.

7 _ ﴿ وعن سلة بن صخر رضى الله عنه ﴾ هو البياضى بفتح الموحدة وتخفيف المثناة التحنية وضاد معجمة أنصارى خزرجى كان أحد البكائين . روى عنه سليان ابن يسار وابن المسيب . قال البخارى لا يصح حديثه يعنى هـذا الذى فى الظهار قال دخل رمضان فخفت أن أصيب امرأتى ﴾ وفى الإرشاد قال إنى كنت امرءاً أصيب من النساء مالا يصيب غيرى ﴿ فظاهرت منها فانكشف لى شى منها ليلة فوقعت عليها فقال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحرِّر وقبة " فقلت ما أماك إلا رقبتى ، قال = فصم شَهْرَين مُتتابِعَيْن = قلت وهل أصبتُ الذى أصبتُ إلا من الصيام ، قال و فصم فرقًا مِنْ تَمْر سِتِّينَ مِسْكِينًا ، أخرجه أحمد والاربعة إلا النسائى وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ﴾ وقد أعله عبد الحق بالانقطاع بين سليان بن يسار وسلمة لان سليان نم يدرك سلمة حكى ذلك الترمذى عن بين سليان بن يسار وسلمة لان سليان نم يدرك سلمة حكى ذلك الترمذى عن البخارى . وفى الحديث مسائل : الأولى : أنه دل على مادلت عليه الآية من ترتيب خصال الكفارة والترتيب إجماع بين العلماء . الثانية : أنها أطلقت الرقبة فى الآية وفى الحديث أيضا ولم تقيد بالإيمان كا قيدت به فى آية القتل فاختلف العلماء فى ذلك فذهب زيد بن على وأبو حنيفة وغيرهما إلى عدم التقييد فاختلف العلماء فى ذلك فذهب زيد بن على وأبو حنيفة وغيرهما إلى عدم التقييد

وأنها تجزئ رقبة ذمية وقالوا لا تقيد بما في آية الفتل لاختلاف السبب وقد أشار الزمخشري إلى عدم اعتبار القياس لعدم الاشتراك في العلة فإن المناسبة أنه لما أخرج رقبة مؤمنة من صفة الحياة إلى الموت كانت كفارته إدخال رقبة مؤمنة في حياة الحرية وإخراج عن موت الرقبة فإن الرق يقتضي سلب التصرف عر. للملوك فأشبه الموت الذي يقتضي سلب التصرف عن الميت فكان في إعناقه إثبات التصرف فأشبه الإحياء الذي يقنضي إثبات التصرف للحي. وذهبت الهادوية ومالك والشافعي إلى أنه لا يجزئ إعتاق رقبة كافرة وقالوا تقيد آية الظهار كما قيدت آية القتل وإن اختلف السبب قالوا وقد أيدت ذلك السنة فإنه لما جاءه صلى الله عليه وآله وسلم السائل يستفتيه في عتق رقبة كانت عليه سأل صلى الله عليه وآله وسلم الجارية: أين الله فقالت في السهاء فقال من أنا فقالت رسول الله قال فأعتقها فإنها مؤمنة أخرجه البخارى وغيره قالوا فسؤاله صلى الله عليه وآله وسلم لها عن الإيمان وعدم سؤاله عن صفة الكفارة وسبها دال على اعتبار الإبمان في كل رقبة تعتق عن سبب لأنه قد تقرر أن ترك الاستفصال مع قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال كما قد تقرر . قلت الشافعي قائل بهـذه القاعدة فإن قال بها من معه من المخالفين كان الدليل على التقييد هو السنة لا الكناب لأنهم قرروا في الاصول أنه لا يحمل المطلق على المقيد إلا مع أنحاد السبب ولكنه وقع فى حـديث أبى هريرة عند أبى داود ما لفظه فقال يا رسـول الله إن على رقبة مؤمنة الحديث إلى آخره قال عز الدين الذهبي هذا الحديث صحيح وحينئذ فلا دليل في الحديث على ما ذكر فإنه صلى الله عليه وسلم لم يسألها عن الإيمان إلا لأن السائل قال عليه رقبة مؤمنة . الثالثة : اختلف العلماء في الرقبة المعيبة بأى عيب فقالت الهادوية وداود تجزئ المعيبة لتناول اسم الرقبة لها وذهب آخِرُونَ إِلَى عدم إجزاء المعيبة قياساً على الهدايا والضحايا بجامع التقرب إلى الله .

وقصل الشافعي فقال : إن كانت كاملة المنفعة كالأعور أجزأت وإن نقصت منافعيه لم تجز إذا كان ذلك ينقصها نقصاناً ظاهراً كالأقطع والأعمى إذ العتق تمليك المنفعة وقد نقصت . وللحنفية تفاصيل في العيب يطول تحدادها ويعزّ قيام الآدلة عليها . الرابعة : أن قوله صلى الله عليه وسلم • فصم شهرين متتابعين • دال على وجوب النتابع وعليـه دلت الآية وشرطت أن تكون قبـل المسيس فلو مس فيهما استأنف وهو إجماع إذا وطنها نهاراً متعمداً وكذا ليـلا عنــد الهادوية وأبي حنيفية وآخرين ولو ناسياً للآية وذهب الشافعي وأبو يوسف إلى أنه لا يضر ويجوز لان علة النهى إفساد الصوم ولا إفساد بوطء الليـل وأجيب بأن الآية عاممة واختلفوا إذا وطئ نهاراً ناسياً فعند الشافعي وأي يوسف لا يضر لانه لم يفسد الصوم وقالت الهادوية وأبو حنيفة بل يستأنف كما إذا وطئ عامداً لعموم الآية قالوا : وليست العلة إفساد الصوم بل دل عموم الدليل للاحوال كلها على أنهـا لا تتم الكفارة إلا بوقوعها قبـل المسيس . الخامسة : اختلفوا أيضًا فيها إذا عرض له في أثناء صيامه عذر مأيوس ثم زال هل يبني على صومه أو يستأنف فقالت الهـادوية ومالك وأحمـد إنه يبني على صومه لانه فرقه بغير اختياره وقال أبو حنيفة وهو أحـد قولى الشافعي بل يستأنف لاختياره التفريق وأجيب بأن العـذر صـيره كغير الختار وأما إذا كان العـذر مرجوًا فقيـل يبني أيضاً وقيـل لا يبني لأن رجاء زوال العـذر صـيره كالمختار وأجيب بأنه مع العذر لا اختيار له . السادسة : أن ترتيب قوله صلى الله عليه وآله وسلم « فصم ، على قول السائل ما أملك إلا رقبتي يقضي بمـا قضت به الآية من أنه لا ينتقل إلى الصوم إلا لعـدم وجدان الرقبة فإن وجـد الرقبة إلا أنه يحتاجها لخدمته للعجز فإنه لا يصح منه الصوم. فإن قيل إنه قد صح التيمم لواجد الماء إذا كان يحتاج إليه فهلا قستم هذا عليه ؟ قلت : لا قياس لأن التيمم قد شرع مع العذر فيكأن الاحتياج إلى الماء كان لعذر . فإن قيل : فهل بحمل الشبق إلى الجماع عذراً يكون له معه العدول إلى الإطعام ويعـد صاحب الشبق غير مستطبع للصوم ؟ قلت : هو ظاهر حديث سلبة وقوله في الاعتذار عن التكفير بالصيام وهل أصبت الذي أصبت إلا من الصيام، وإقراره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على عذره وقوله ﴿ أَطْعُم ﴾ يدل على أنه عذر يعدل معه إلى الإطعام . السابعة : أن النص القرآني والنبوي صريح في إطعام ستين مسكينا كأنه جعل عن كل يوم من الشهرين إطعام مسكين . واختلف العلماء هل لابد من إطعام ستين مسكينا أو يكني إطعام مسكين واحد ستين نوما فذهبت الهـادوية ومالك وأحمد والشافعي إلى الأوَّل لظاهر الآية وذهبت الحنفية وهو أحد قولي زيد بن على والناصر إلى الثاني وأنه يكني إطعام واحــد ستين بوما أو أكثر من واحــد بقــدر إطعام ســـتين مسكينا قالوا : لأنه في اليوم الثـاني مستحق كقبل الدفع إليه وأجيب بأن ظاهر الآية تغاير المساكين بالذات ويروى عن أحمد ثلاثة أقوال كالقولين همذين والثالث : إن وجد غير المسكين لم بجز الصرف إليه وإلا أجزأ إعادة الصرف إليه . الثامنة ، اختلف في قدر الإطعام لكل مسكين فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الواجب ستون صاعاً من تمر أو ذرة أو شعير أو نصف صاع من بر ١ وذهب الشافعي إلى أن الواجب لكل مسكين مدّ والمدّ ربع الصاع واستدل بقوله في حــديث البــاب أطعم عرقا من تمر ستين مسكينا والعرق مكتل يأخــذ خمسة عشر صاعاً من تمر ولانه أكثر الروايات في حـديث سـلمة هـذا واسـتدل الاوّلون بأنه ورد في رواية عبــد الرزاق : اذهب إلى صاحب صدقة بني زريق فقل له فليدفعها إليـك فأطعم عنك منها وسقا ســتين مسكينا ، قالوا ؛ والوسق ستون صاعا وفي رواية لأبي داود والترمذي : فأطعم وسفا من تمر ستين مسكينا وجاء في تفسير العرق أنه ستون صاعاً . وفي رواية لابي داود أن العرق مكتل يسع ثلاثين صاعا قال أبو داود : وهذا أصح الحديثين ولما اختلف فى تفسير العرق على ئلائة أفوال واضطربت الروايات فيه جنح الشافعي إلى الترجيح بالكثرة وأكثر الروايات

لحمسة عشر صاعا وقال الخطابي في معالم السنن. العرق السقيفة التي من الخوص فتتخذ منها المكاتل قال وجاء تفسيره أنه ستون صاعا وفي روانة لأبي داود يسع ثلاثين صاعاً وفي رواية سلة يسع خمسة عشر صاعاً فذكر أن العرق يختلف في السعة والضيق قال فذهب الشافعي إلى رواية الخسة عشر صاعاً . قلت : يؤيد قوله أن الأصل براءة الذمة عن الزائد وهو وجه الترجيح . التاسعة : في الحديث دليل على أن الكفارة لا تسقط جميع أنواعها بالعجز وفيه خلاف قذهب الشافعي وأحد الروايتين عن أحمد إلى عدم سقوطها بالعجز لما فى حديث أبى داود عن خويلة بنت مالك بن ثعلبة قالت ظاهر منى زوجي أوس بن الصامت إلى أن قال لهـا رسول الله صلى الله عليه وسلم « يعتق رقبة " قالت لايجد قال « يصوم شهر بن متنابعين " قالت إنه شيخ كبير مابه من صيام قال " يطعم ستين مسكيناً ، قالت ما عنده من شيء يتصدق به وقال فإني سأعينه بعرق، الحديث فلو كان يسقط عنه بالعجز لاذنه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يعنه من عنده وذهب أحمد في رواية وطائفة إلى سقوطها بالعجزكما تسقط الواجبات بالعجز عنها وعن أبدالهـا وقيل إنها تسقط كمارة الوطء في رمضان بالعجز عنها لاغسيرها من الكفارات قالوا لأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر المجامع في نهار رمضان أن يأكل الكفارة هو وعياله والرجل لايكون مصرفا لكفارته. وقال الاولون إنما حلت له لأنه إذا عجز وكفر عنه الغير جاز أن يصرفها إليه وهو مذهب أحمد في كفارة الوطء في رمضان وله في غيرها من الكفارات قولان وهو نظير ماقالته الهـادوية من أنه بجوز للإمام إذا قبض الزكاة من شخص أن ردها إليه . العاشرة : قال الخطابي دل الحديث على أن الظهار المقيد كالظهار المطلق وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة ثم أصابها قبل انقضاء تلك المدة واختلفوا فيه إذا بر ولم يحنث فقال مالك وابن أبي ليلي إذا قال لامرأته أنت على كظهر أمي إلى الليل لزمته الكفارة وإن لم يقربها وقال أكثر أهل العلم لا شيء عليه إذا لم يقربها وجعل الشافعي في الظهار

المؤقت قولين أحدهما أنه ليس بظهار ﴿ فَائْدَةَ ﴾ قد يتوهم أن سبب نزول آية الظهار حديث سلمة هذا لاتفاق الحكمين في الآية والحديث وليس كذلك بل سبب نزولها قصة أوس من الصامت ذكره ابن كثير في الإرشاد من حديث خويلة بنت ثعلبة قالت : في والله وفي أوس أنزل الله سورة المجادلة . قالت : كنت عنده وكان شيخاً كبيراً قد ساء خلقه وقد ضجر قالت فدخل على يوما فراجعته بشيء فغضب فقال أنت على كظهر أمى قالت ثم خرج فجلس في نادي قومه ساعة ثُمْ دخل عليٌّ فإذا هو يريدني عن نفسي. قالت ا قلت كلا والذي نفس خويلة بيده لآتخلص إلىَّ وقد قلت ما قلت فحكم الله ورسوله فهما ـ الحديث ، رواه الامام أحمد وأبو داود وإسناده مشهور وأخذ منيه أنه إذا قصد بلفظ الظهار الطلاق لم يقع الطلاق وكان ظهاراً وإلى هذا ذهب أحمد والشافعي وغيرهما قال الشافعي ولو ظاهر يريد به طلاقا كان ظهاراً ولو طلق يربد ظهاراً كان طلاقا وقال أحمد إذا قال أنت على كظهر أى وعنى به الطلاق كان ظهاراً ولا تطلق وعلله ابن القيم بأن الظهار كان طلاقًا في الجاهلية فنسح فلم يجز أن يعاد إلى الأمر المنسوخ وأيضاً فأوس إنما نوى به الطلاق لما كان عليه فأجرى عليه حـكم الظهار دون الطلاق وأيضاً فإنه صريح في حكمه فلم يجز في جعله كناية في الحكم الذي أبطل الله شرعه وقضاء الله أحق وحكمه أوجب.

باباللعارب

هو مأخوذ من اللعن لانه يقول الزوج فى الخامسة لعنة الله عليه إن كان من الكاذبين ويقال فيه اللعان والالتعان والملاعنة واختلف فى وجوبه على الزوج فقال فى الشفاء للامير الحسين : يجب إذا كان ثمة ولد وعلم أنه لم يقربها وفى المهذب والانتصار أنه مع غلبة الظن بالزنا من المرأة أو العلم يجوز ولا يجب ومع عدم الظن يحرم

ا _ ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنه قال : سأل فلان ﴾ هو عويمر العجلائي كما فى أكثر الروايات ﴿ فقال يا رسول الله أرأيت أن لو وجد أحدنا امرأته على فاحشة كيف يصنع ؟ إن تكلم تكلم بأم عظيم وإن سكت سكت على مشـل ذلك ﴾ أى على أمر عظيم ﴿ فلم يجبه ، فلما كان بعد ذلك أناه فقال : إن الذي سألتك عنه قد ابتلیت به . فأنزل الله الآیات فی سورة النور ﴾ والاکثر فی الروایات أن سبب نزول الآيات قصـة هلال بن أميـة وزوجته وكانت متقـدّمة على قصـة عويمر وإنما تلاها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأن حكمها عامّ للأمّة ﴿ فتلاهنّ ووعظه وذكره ﴾ عطف تفسير إذ الوعظ هو التذكير ﴿ وأخبره أن عذاب الدنيا أهون من عذاب الآخرة ﴾ الموعود به فى قوله (لعنوا فى الدنيا والآخرة ولهم عذاب عظيم) ﴿ قال: لا . والذي بعثـك بالحق ماكذبت عليها . ثم دعاها فوعظها كذلك . قالت : لا . والذي بعثك بالحق إنه لكاذب . فبدأ بالرجل فشهد أربع شهادات بالله . ثم ثني بالمرأة . ثم فرّق بينهما . رواه مسلم﴾ في الحديث مسائل : الأولى : قوله فلم يجبه ، ووقع عنــد أبى داود : فـكره صلىالله عليه وآله وسلم المسائل وعليها قال الخطابي : يريد المسئلة عما لا حاجة بالسائل إليه ، وقال الشافعي : كانت المسائل فيها لم ينزل فيه حكم زمن نزول الوحى ممنوعة لئلا ينزل في ذلك ما يوقعهم في مشقة وتعنت كما قال تعالى (لا تسألوا عن أشياء) وفي الحديث الصحيح أعظم الناس جرما من سأل عرب شيء لم يحرم فحرم من أجل مسئلته ، وقال الخطابي قد وجـدنا المسألة في كتاب الله على وجهين أحدهما: ماكانت على وجه التبيين والتعليم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين . والآخر : ماكان على طريق التعنت والتكلف فأباح النوع الاؤل وأمر به وأجاب عنـه فقال (فأسألوا أهل الذكر) وقال (فاسأل الذين يقرءون الكتاب من قبلك) وأجاب تعالى في الآيات (يسألونك عن الاهلة) ، (ويسألونك عن المحيض) وغيرها وقال في النوع الآخر (ويسألونك عربي الروح قل الروح من أمر ربي) وقال

(يسألونك عن الساعة أيان مرساها فيم أنت من ذكراها) فكل ماكان من السؤال على هـذا الوجه فهو مكروه فإذا وقع السكوت عن جواب فإنمـا هو زجر وردع للسائل فإذا وقع الجواب فهو عقوية وتغليظ . الشانية : في قوله فيـدأ بالرجل ما يدل على أنه يبدأ به وهو قياس الحكم الشرعي لأنه المدّعي فيقدم وبه وقعت البداءة في الآية وقد وقع الإجماع على أن تقديمه سنة واختلف هل تجب البداءة به أم لا فذهب الجماهير إلى وجوبها لقوله صلى الله عليه وسلم لهلال • البينة وإلاحد في ظهرك ، فكانت البداءة لدفع الحدّ عن الرجل فلو بدأ بالمرأة كان دافعا لام لم يثبت وذهب أبو حنيفة إلى أنها تصح البداءة بالمرأة لأن الآية لم تدل على لزوم البداءة بالرجل لأن العطف فيها بالواو وهي لا تقتضي النرتيب وأجيب عنه بأنها وإن لم تقتض الترتيب فإنه تعالى لا يبدأ إلا بما هو الاحق في البداءة والاقدم في العناية وبين فعله صلى الله عليه وسلم ذلك فهو مثل قوله • نبدأ بمــا بدأ الله به • في وجوب البداءة بالصفا - الثالثة : قوله : ثم فرق بينهما دال على أن الفرقة بينهما لا تقع إلا بتفريق الحاكم لا بنفس اللعان وإلى هـذا ذهب كثير مستدلين بهـذا اللفظ في الحديث وأنه ثبت في الصحيح بأن الرجل طلقها ثلاثا بعـد تمام اللعان وأقرّه النبي صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك ولوكانت الفرقة تقع بنفس اللعان لبين صلى الله عليه وسلم أن طلاقه فى غير محله . وقال الجهور : بل الفرقة تقع بنفس اللعان وإنما اختلفوا هل تحصل الفرقة بتمام لعانه وإن لم تلتعن هي فقال الشافعي تحصل به وقال أحمد : لا تحصل إلا بتمام لعانهما وهو المشهور عند المـالكية وبه قالت الظاهرية . واستدلوا بما جاء في صحيح مسلم من قوله صلى الله عليه وسلم ذلكم التفريق بين كل متلاعنين وقال ابن العربى : أخبر صلى الله عليه وسلم بقوله ذلكم عن قوله لا سبيل لك عليها قال وكذا حكم كل متلاعنين فإن كان الفراق لا يكون إلا بحكم فقد نفذ الحكم فيه من الحاكم الاعظم صلى الله عليه وآله وسلم بقوله ذلكم التفريق بين كل متلاعنين قالوا وقوله فترق بينهما معناه إظهار ذلك وبيان حكم

الشرع فيه لا أنه أنشأ الفرقة بينهما قالوا: فأما طلاقه إياها فلم يكن عن أمره صلى الله عليه وآله وسلم وبأنه لم يزد التحريم الواقع باللعان إلا تأكيدا فلا يحتاج إلى إنكاره وبأنه لوكان لا فرقة إلا بالطلاق لجاز له الزواج بها بعد أن تنكح زوجا غيره وقد أخرج أبو داود عن ابن عباس الحديث وفيه : وقضى رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن لا بيت لها عليه ولا قوت من أجل أنهما يتفرقان من غير طلاق ولا متوفى عنها وأخرج أبو داود من حديث سهل بن سعد في حديث المتلاعنين قال مضت السنة بعد في المتلاعتين أن يفرق بينهما ثم لا مجتمعان أمدا وأخرجه البيهتي بلفظ فرق رسمول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم بينهما وقال لا يجتمعان أبدا وعن على وابن مسعود قالا مضت السنة بين المتلاعنين أن لا بجتمعان أبدا وعن عمر يفرق بينهما ولا يجتمعان أمدا . الرابعة : اختلف العلماء في فرقة اللعان هل هي فسخ أو طلاق بائن فذهبت الهادوية والشافعي وأحمد وغييرهم إلى أنهــا فسخ مستدلين بأنها توجب تحريما مؤبدا فكانت فسخا كفرقة الرضاع إذ لابحتمعان أبدا ولأن اللعان ليس صريحاً في الطلاق ولا كناية فيه وذهب أبو حنيفة إلى أنها طلاق مائن مستدلا بأنها لا تكون إلا من زوجة فهي من أحكام النكاح المختصة فهي طلاق إذ هو من أحكام النكاح المختصة بخلاف الفسخ فإنه قد يكون من أحكام غير النكاح كالفسخ بالعيب. وأجيب بأنه لا يلزم من اختصاصه بالنكاح أن يكون طلاقاكما أنه لا يلزم فيه نفقة ولا غـيرها . الحــامسة : وهي فرع الرابعة اختلفوا لو أكدب نفسه بعد اللعان هل تحل له الزوجة فقال أبو حنيفة تحل له لزوال المانع وهو قول سعيد بن المسيب فإنه قال فإن أكذب نفسه فإنه خاطب من الخطاب وقال امن جبير ترد إليه ما دامت في العدة وقال الشافعي وأحمد لا تحل له أيدا لقوله صلى الله عليه وسـلم لا سبيل لك عليها . قلت قد يجاب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم قاله لمن التعن ولم يكذب نفسه . السادسة : في حديث لعان هلال بن أمية أنه قذف امرأة عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم بشريك (١٦ _ سبل السلام _ ٣)

ابن سجماه الحديث عند أبي داود وغيره قال الخطابي فيه من الفقه أن الزوج إذا قدف امرأته برجل بعينه ثم تلاعنا فإن اللعان يسقط عنه الحد فيصير في التقدير ذكره المقذوف به تبعا ولا يعتبر حكمه وذلك أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لهلال بن أمية البينة أو حد في ظهرك فلما تلاعنا لم يتعرض لهلال بالحد ولا يروى في شيء من الاخبار أن شريك بن سجماه عفا عنه فصلم أن الحد الذي كان يلزمه بالقذف سقط عنه باللعان وذلك لأنه مضطر إلى ذكر من يقذفها به لإزالة الضرر عن نفسه فيلم يحمل نفسه على القصد له بالقذف وإدخال الضرر عليه . قلت : ولا يخفي أنه لا ضرورة في تعيين من قذفها به وقال الشافعي إنما يسقط الحد عنه إذا ذكر الرجل وسماه في اللعان فإن لم يفعل ذلك حد له وقال أبو حنيفة الحد لازم له وللرجل مطالبته به وقال مالك يحد للرجل ويلاعن للزوجة انتهى . قلت : ولا دليل في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف لأنه حق للبقذوف ولم يرد أنه طالب به في حديث هلال على سقوط الحد بالقذف لانه حق للبقذوف ولم يرد أنه طالب به حتى يقول له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد سقط باللعان أو يحد القاذف فيتبين الحكم . والأصل ثبوت الحد على القاذف ، واللعان أو يحد القاذف فيتبين الزوج والزوج والزوج والزوج والزوج والزوج والزوج والزوج والزوج والزوجة .

٢ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال للمتلاعنين • حِسَا بُكُما عَلَى الله ﴾ بينه بقوله ﴿ أَحَدُكُما كاذِبُ ﴾ فإذا كان أحدهما كاذبا فالله هو المتولى لجزائه ﴿ لاسبيلَ لَكَ عَلَيْها ، ﴾ هو إبانة للفرقة بينهما كا سلف ﴿ قال يا رسول الله مالى ﴾ يريد به الصداق الذي سلمه إليها ﴿ قال • إنْ كُنْتَ صَدَقْتَ عَلَيْها فَهُوَ بِمِا اسْتَحْلَلْتَ مِنْ فَرْجِها وإنْ كُنْتَ كَذَبْتَ عَلَيْها فَذَاكَ أَبْعَدُ لَكَ مِنْها ، متفق عليه ﴾ الحديث أفاد ما سلف من الفراق بينهما وأن أحدهما كاذب في نفس الآمر وحسابه على الله وأن لا يرجع بشيء مما سلمه من الصداق لأنه إن كان صادقا في القذف فقد استحقت المال بما استحل منها وإن كان كاذبا فقد استحقت المال بما استحل منها وإن كان كاذبا فقد استحقته أيضا بذلك ورجوعه إليه أبعد لانه هضمها بالكذب عليها

فكيف يرتجع ما أعطاها.

٣ _ ﴿ وَعَنَ أَنْسَ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّم ﴿ ﴿ أَبْصِرُوهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَبْيَضَ سَبِطًا ﴾ بفتح السين المهملة وكسر الباء الموحدة بعدها طاء مهملة وهو الكامل الخلق من الرجال ﴿ فَهُوَ لزَوْجِهَا وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ أَكْحَلَ ﴾ بفتح الهمزة وسكون الكاف هو الذي منابت أجفانه كلها سود كأن فيها كحلا وهي خلقة ﴿ جَعْدًا ﴾ بفتح الجيم وسكون العين المهملة فدال مهملة وهو من الرجال القصير ﴿ فَهُوَ لَّآلِنِي رَمَاهَا بِهِ ، متفق عليه ﴾ ولهما في أخرى فجاءت به على النعت المكروه وفى الاحاديث ثبتت له عدة صفات وفى رواية لها وللنسائي أنه قال صلى الله عليه وسلم بعد سرد صفات مافي بطنها اللهم بين فوضعت شبها بالذي ذكر زوجها أنه وجده عندها. وفي الحديث دليـل على أنه يصح اللعانب للمرأة الحامل ولا يؤخر إلى أن تضع وإليمه ذهب الجمهور لهذا الحديث وقالت الهـادوية وأبو يوسف ومحمد ويروى عن أبى حنيفة وأحمد أنه لالعان لنفي الحمل لجواز أن يكون ريحاً فلا يكون للعان حينتُذ معنى . قلت ا وهذا رأى في مقابلة النص وكأنهم يريدون أنه لا لعان بمجرد ظن الحمل من الاجنى لا لوجدانه معها الذي هو صورة النص . وفي الحديث دليـل على أنه ينتني الولد باللعان وإن لم يذكر النني في اليمين وإلى هذا ذهب أهـل الظاهر وعند بعض المالكية وبعض أصحاب أحمد أنه لا يصح اللعان على الحمـل إلا بشرط ذكر الزوج لنني الولد دون المرأة وأنه يصح نني الولد وهو حمل ويؤخر اللعان إلى مابعد الوضع ولا دليـل عليهما بل الحق قول الظاهرية فإنه لم يقع في اللعان عنده صلى الله عليه وسلم نني الولد ولم نره في حديث هـــلال ولا عويمر ولم يكن اللعان إلا منهما في عصره صلى الله عليه وآله وسلم وأما لعان الحامل فقد ثبت في هـذه الاحاديث وقد أخرج مالك عن نافع عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لاعن بين رجل وامرأته وانتنى من ولده ففرق

بينهما وألحق الولد بالمرأة وفى حديث سهل وكانت حاملا فأنكر حملها وذكر أنه انتنى من ولده ولكنه لايدل على اشتراط ننى الولد لانه فعله الرجل من تلقاء نفسه وقال أبو حنيفة لا يصح ننى الحمل واللعان عليه فإن لاعنها حاملا ثم أتت بالولد لزمه ولم يمكن من نفيه أصلا لان اللعان لايكون إلا بين الزوجين وهذه قد بانت بلعانهما فى حال حملها . ويجاب بأن هذا رأى فى مقابله النص الثابت فى حديث الباب وفى حديث ابن عمر هذا وإن كان البخارى قد بين أن قوله فيه وكانت حاملا من كلام الزهرى لكن حديث الباب صحيح صريح وفى الحديث دليل على العمل بالقيافة وكان مقتضاها إلحاق الولد بالزوج إن جاءت به على صفته لانه للفراش بين صلى الله عليه وآله وسلم المانع عن الحكم بالقيافة نفيا وإثباتا بقوله : لولا الإيمان لكان لى ولها شأن

الحال الله الا هو إنى لصادق _ يقول دلك أربع مرات ، الحديث بالله الله وعن الله عليه وسلم أمر وجلا أن يضع بده عند الخامسة على فيه وقال الأهوجبة ، رواه أبو داود والنسائى ورجاله ثقات ﴾ فيه دلالة على أنه يشرع من الحاكم المبالغة فى منع الحلف خشية أن يكون كاذباً فإنه صلى الله عليه وآله وسلم منع بالقول بالتذكير والوعظ كا سلف ثم منع ههنا بالفعل ولم يرو أنه أمر بوضع بد أحد على فم المرأة وإن أوهمه كلام الرافعى وقوله إنها الموجبة أى للفرقة ولعذاب الكاذب وفيه دليل على أن اللعنة الخامسة واجبة وأما كيفية التحليف فأخرج الحاكم والبيهتى من حديث ابن عباس فى تحليف هلال بن أمية أنه قال له رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلف بالله الذى لاإله إلا هو إنى لصادق _ يقول ذلك أربع مرات ، الحديث بطوله قال الحاكم صحيح على شرط البخارى

- ﴿ وعن سهل بن سعد رضى الله عنه فى قصة المتلاعنين ﴾ قال أى الرجل لما فرغا من تلاعنهما كذبت عليها يارسول الله إن أمسكتها فطلقها ثلاثاً قبل أن يأمره رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه ﴾ تقدم الكلام على تحقيق المقام

٦ _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال إن امرأتي لاترد بد لامس قال غَرُّ بها ، ﴾ بالغين المعجمة والراء وبا. موحدة قال في النهاية أي أبعدها يريد الطلاق ﴿ قَالَ أَخَافَ أن تتبعها نفسي قال = فاسْتَمْتِعْ بها ، رواه أبو داود والترمذي ورجاله ثقات ﴾ وأطلق عليه النووى الصحة لكنه نقل ابن الجوزي عن أحمد أنه قال لايثبت عن الني صلى الله عليه وآله وسلم في هذا الباب شي. وليس له أصل فتمسك بهذا ابن الجوزي وعده فى الموضوعات مع أنه أورده بإسناد صحيح وأخرجه النسائى من وجه آخر عن ابن عباس بلفظ • طَلَّقْها ، قال لا أصبر عنها قال فأمسكها ﴾ اختلف العلما. في تفسير قوله لاترة يد لامس على قولين : الأول : أن معناه الفجور وأنها لاتمنع من يريد منها الفاحشة وهذا قول أبي عبيـد والخلال والنسائي وابن الأعرابي والخطابي واستدل يه الرافعي على أنه لايجب تطليق من فسقت بالزنا إذا كان الرجل لايقدر على مفارقتها . والثاني : أنها تبذر بمال زوجها ولاتمنع أحدا طلب منها شيئًا منه وهـذا قول أحمد والاصمعي ونقله عن علمـاء الإسلام وأنكر ابن الجوزي على من ذهب إلى الاول قال في النهاية وهو أشبه بالحديث لأن المعنى الأول يشكل على ظاهر قوله تعالى (وحرّم ذلك على المؤمنين) وإن كان في معنى الآية وجوه كثيرة . قلت : الوجه الاول في غاية من البعد بل لايصح للآية ولانه صلى الله عليه وآله وسلم لايأمر الرجل أن يكون ديوثا فحمله على هذا لايصح. والثاني بعيد لأن التبذير إن كان بمالها فمنعها ممكن وإن كان من مال الزوج فكدلك ولا يوجب أمره بطلاقها على أنه لم يتعارف في اللغية أن يقال فلان لايرة يد لامس كناية عن الجود فالاقرب المراد أنها سهلة الاخلاق ليس فيها نفور وحشمة عن الاجانب لاأنها تأتى الفاحشة وكثير من النساء والرجال بهذه المثابة مع البعد من الفاحشة ولوأراد به أنها لاتمنع نفسها عن الوقاع من الأجانب المكان قاذفا لها

٧ ـ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين وأَبُما امْرَأَةٍ أَدْخَلَتْ عَلَى قَوْمٍ مَنْ لَيْسَ مِنْهُمْ فَلَى يَفُولُ حِينَ اللهِ في شَيْءٍ ولَمْ يُدْخُلُها اللهُ جَنْتَهُ وَقَضَحَهُ عَلَى رُوُوسِ الْأَوّالِينَ يَنْظُرُ إِلَيْهِ ﴾ أى يعلم أنه ولده ﴿ احْتَجَبَ اللهُ عَنْهُ وفضَحَهُ عَلَى رُوُوسِ الْأَوّالِينَ والآخِرِينَ ، أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه وصححه ابن حبان ﴾ وقد تفرد به عبد الله بن يونس عن سعيد المقبرى عن أبي هريرة ولا يعرف عبد الله إلا بهذا الحديث فني تصحيحه نظر وصححه أيضاً الدارقطني مع اعترافه بتفرد عبد الله وفي الحديث فني تصحيحه نظر وصححه أيضاً الدارقطني مع اعترافه بتفرد عبد الله وفي من طريق مجاهد عن ابن عمر نحوه أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند عن أبيه من طريق مجاهد عن ابن عمر فيه ومعني الحديث واضح

٨ ــ ﴿ وعن عمر رضى الله عنه قال من أقرّ بولده طرفة عين فليس له أن يتفيه . أخرجه البيهتي وهو حسن موقوف ﴾ فيه دليل على أنه لايصح النفي للولد بعد الإفرار به وهو مجمع عليه واختلف فيها إذا سكت بعد علمه به ولم ينفه فقال المؤيد إنه يلزمه وإن لم يعلم أن له النفي لآن ذلك حق يبطل بالسكوت وذلك كالشفيع إذا أبطل شفعته قبل علمه باستحقاقها وذهب أبو طالب إلى أن له النفي متى علم إذ لايثبت التخيير من دون علم فإن سكت عند العلم لزم ولم يمكن من النفي بعد ذلك ولا يعتبر عنده فور ولا تراخ بل السكوت كالإفرار وقال الإمام يحيى والشافعي بل يكون نفيه على الفور . قال وحد الفور مالم يعد تراخيا عرفا كما لو اشتغل بإسراج دابته أو لبس ثيابه أو نحو ذلك لم يعد تراخيا عرفا ولهم في المسألة تقادير ليس عليها دليل إلا الرأى وفروع على غير أصل أصيل

٩ _ ﴿ وعن أَبِى هريرة رضى الله عنه أن رجلا ﴾ قال عبد الغنى إن اسمه ضمضم ابن قتادة ﴿ قال يارسول الله إن امرأتى ولدت غلاما أسود قال • هَلْ لَكَ مِنْ إبل؟
 قال نعم قال * فَمَا أَنْوَانَها؟ * قال حمر قال • هَلْ فِيها مِنْ أُوْرَق؟ * ﴾ بالراء والقاف

ـ بزنة أحمر_ وهو الذي في لونه سواد ليس بحالك ﴿ قال: فعم، قال: فأَ نَى ذٰلِكَ؟ قال: لعله نزعه ﴾ بالنون فزاي وعين مهملة : أي جذبه إليه ﴿ عرق ، قال : فَلَـعَلَّ ا بْنَكَ هـٰذَا نَزَعَهُ عِرْق . متفق عليه وفي رواية لمسلم ﴾ أي عن أبي هريرة ﴿ وهو ﴾ أي الرجل ﴿ يَعْرَضُ بِأَنْ يَنْفِيهِ وَقَالَ فَي آخَرَهِ : وَلَمْ يُرْخُصُ لَهُ فَي الْانْتَفَاءُ مَنْهُ ﴾ قال الخطابي : هـذا القول مر. الرجل تعريض بالريبة كأنه يريد نفي الولد فحكم الني صلى الله عليه وسلم بأن الولد للفراش ولم يجعل خلاف الشبه واللون دلالة يجب الحكم بهما وضرب له المثل بما يوجد من اختلاف الألوان في الإبل ولقاحها واحد . وفي هذا إثبات القياس وبيان أن المتشامين حكمهما من حيث الشبه واحد ثم قال وفيه دليل على أن الحد لا يجب في المكاني وإنما بجب في القذف الصريح وقال المهلب التعريض إذا كان على جهة السؤال لاحـدّ فيـه وإنمـا بجب الحدّ في التعريض إذا كان على المواجهـة والمشاتمة وقال ابن المنير يفــرّق بين الزوج والاجني في التعريض أن الاجني يقصد الاذية المحضة والزوج قد يعذر بالنسبة إلى صيانة النسب . وقال القرطي لا خلاف أنه لا يجوز نني الولد باختـلاف الالوان المتقاربة كالسمرة والادمة ولا في البياض والسواد إذا كان قد أفر بالوطء ولم تمض مدّة الاستبراء قال في الشرح كأنه أراد في مذهبه وإلا فالحلاف ثابت عند الشافعية بتفصيل وهو إن لم ينضم إليه قرينة زنا لم بجز النفي وإن اتهمها بولد على لون الرجل الذي اتهمها به جاز النفي على الصحيح وعند الحنابلة بجوز النبي مع القرينة مطلقا والخلاف إنما هو عند عدمها والحديث يحتمله لانه لم يذكر أن معه قرينة الزنا وإنما هو مجرد مخالفة الألوان .

باب العدّة والإحداد

بكسر العين المهملة : اسم لمدّة تتربص بها المرأة عن التزويج بعد وفاة زوجها وفراقه لها إما بالولادة أو الأفراء أو الأشهر ، والإحداد ، بالحاء بعدها دالان

مهملتان بينهما ألف : وهو لغة المنع وشرعا ترك الطيب والزينة للمعتدة عن وفاة . ١ _ ﴿ عن المسور ﴾ بكسر المبيم وسكون السين المهملة فواو مفتوحة فرا. ﴿ ابن مخرمة ﴾ بفتح المبم وسكون الخاء المعجمة وفتح الراء ؛ تقدّمت ترجمته ﴿ أَن سبيعة ﴾ بضم السين المهملة فباء موحدة فمثناة تحتية : تصغير سبع وتاء التأنيث ﴿ الْاسلية نفست ﴾ بضم النون وكسر الفاء ﴿ بعد وفاة زوجها ﴾ هو سعيد بن خولة توفى بمكة بعد حجة الوداع ﴿ بليال ﴾ وقع فى تقديرها خلاف كبير لا حاجة إلى ذكره ويأتى بعضه قريبا ﴿ فجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاستأذنته أن تنكح فأذن لها فنكحت . رواه البخارى وأصله فى الصحيحين . وفى لفظ ﴾ للبخاري ﴿ أنَّهَا وَضَعَتَ بَعَـدُ وَفَاهُ زُوجِهَا بِأَرْبِعِينَ لَيِّـلَةً وَفَى لَفَظَ لَمُسَلِّم ﴾ أي عن المسور ﴿ قال الزهرى : ولا أرى بأسا أن تزوّج وهي في دمها ﴾ أي دم نفاسها ﴿ غير أنه لا يقربها زوجها حتى تطهر ﴾ الحديث دليل على أن الحامل المتوفي عنها زوجها تنقضي عدّتها بوضع الحمل وإن لم يمض عليها أربعة أشهر وعشر ويجوز بعده أن تنكح . وفي المسألة خلاف فهذا الذي أفاده الحديث قول جماهير العلماء من الصحابة وغيرهم لهذا الحديث ولعموم قوله تعالى (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) والآمة وإنكان ما قبلها في المطلقات لكن ذلك لا يخص عمومها وأيد بقاء عمومها على أصله ما أخرجه عبـد الله بن أحمد فى رواية المسند والضياء في المختارة وابن مردويه عن أبي بن كعب قال : قلت يا رسول الله (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) هي المطلقة ثلاثًا أم المتوفى عنها؟ قال • هي المطلقة ثلاثًا والمتوفى عنها ، وأخرجه ابن جرير وابن أبي حاتم وابن مردويه والدارقطني عن أَنَّى مِن وجه آخر قال لما أنزلت هذه الآية قلت يا رسول الله هذه الآية مشتركة أم مهمة ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أية آية ؟ قلت (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) المطلقة والمتوفى عنهـا زوجها قال: نعم. وثبت عر. ابن مسعود رضي الله عنه عدّة روايات دالة على قوله بهذا وأخرج عنه ابن مردويه قال نسخت سيورة النساء الفصري كل عدة (وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن) أجل كل حامل مطلقة أو متوفى عنهـا زوجها أن قضع حملها. وأخرج ابن مردويه عن أبي سعيد الخدري قال نزلت سورة النساء القصري بعد التي في البقرة بسمع سنين وأخرج الشيخان وأبو داود والترمذى والنسائى وابن ماجه وابن جرير وابن المنذر وابن مردويه عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال كنت أنا وابن عباس وأبو هربرة رضى الله عنهم فجاء رجل فقال أفتني في امرأة ولدت بعد وفاة زوجها بأربعين ليلة أحلت قال ابن عباس تعتد آخر الاجلين قلت أنا (وأولات الاحمال أجلهن أن يضعن حملهن) قال ابن عباس ذلك في الطلاق قال أبو سلمة أرأيت لو أن امرأة جرت حملها سنة فما عدتها قال ابن عباس آخر الاجلين قال أبو هريرة أنا مع ابن أخي يعني أبا سلمة فأرسل ابن عباس غلامه كريبا إلى أم سلمة يسألها أمضت في ذلك سنة فقالت « قتل زوج سبيعة الاسلمية و هي حبل فوضعت بعد مو ته بأربعين ليلة فخطبت فأنكحها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخرجه عبد بن حميد من حديث أبي سلمة وفيه أنهم أرسلوا إلى عائشة فسألوها فقالت ولدت سبيعة مثل ما مضى إلا أنها قالت بعد وفاة زوجها بليال. وفي الباب عدة روايات عن السلف دالة على أن الآبة باقية على عمومها فى جميع العدد وأن عموم آية البقرة منسوخ بهذه الآية الكريمة ومع تأخر نزولهـا كما صرحت به الروايات ينبغي أن يكون التخصيص أو النسح متفقا عليه وذهبت الهادوية وغيرهم ويروى عن علم أنها قعتد بآخر الاجلين إما وضع الحمل إن تأخر عن الاربعة الاشهر والعشر أو بالمدة المذكورة إن تأخرت عن وضع الحمل مستدلين بقوله تعالى (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) قالوا فالآية الكريمة فيها عموم وخصوص من وجه . وقوله (وأولات الاحمال أجلهن) كذلك فجمع بين الدليلين بالعمل بهما والخروج من العهدة بيقين بخلاف ما إذا عمل بأحدهما وأجيب عنه بأن حديث سبيعة نص في الحكم مبين بأن آنة النساء القصري شاملة للمتوفى عنها زوجها وأمد حديثها ماسمعته

من الاحاديث والآثار وأما الرواية عن على رضى الله عنه فقال الشعبى ما أصدق أن على بن أبى طالب كان يقول عدة المتوفى عنها زوجها آخر الاجلين . هذا وكلام الزهرى صريح أنه يعقد بها وإن كانت لم تطهر من دم نفسها وإن حرم وطؤها لاجل علة أخرى هي يقاء الدم وقال النووى في شرح مسلم قال العلماء من أصحابنا وغيرهم سواء كان الحمل ولدا أو أكثر كامل الخلقة أو ناقصها أو علقة أو مضغة فإنها تنقضي العدة بوضعه إذا كان فيه صورة خلقة آدى سواء كانت صورة خفية تختص النساء بمعرفتها أو صورة جلية يعرفها كل أحد وتوقف ابن دقيق العيد فيه من أجل أن الغالب في إطلاق وضع الحمل هو الحمل التام المتخلق وأما خروج المضغة والعلقة فهو نادر والحمل على الغمالب أقوى . قال المصنف ولهذا نقل عن الشافعي قول بأن العدة لا تنقضي بوضع قطعة لحم ليس فيها صورة وأما مالا يتحقق كونه حملا فلا لجواز أنه قطعة لحم والعدة لازمة بيقين فلا تنقضي عشكوك فيه .

٢ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت أُمرتُ ﴾ مغير الصيغة والآمر هو النبي صلى الله عليه وسلم ﴿ بريرة أن نعتد بثلاث حيض . رواه ابن ماجه ورواته ثقات لكنه معلول ﴾ وقد ورد ما يؤيده وهو دليل على أن العدة تعتبر بالمرأة عند من يجعل عدة المملوكة دون عدة الحرة لا بالزوج على القول الاظهر من أن زوج بريرة كان عبدا .

٣ - ﴿ وعرب الشعبي هو أبو عمرو عامر بن شرحبيل بن عبد الله الشعبي الهمذاني الكوفى تابعي جليل القدر فقيه كبير. قال ابن عيينة: كان ابن عباس في زمانه والشعبي في زمانه . مر ابن عمر بالشعبي وهو يحدث بالمغازي فقال شهدت القوم وهو أعلم بها مني وقال الزهري العلماء أربعة ابن المسيب بالمدينة والشعبي بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام . ولد الشعبي في خلافة بالكوفة والحسن البصري بالبصرة ومكحول بالشام . ولد الشعبي في خلافة

عمر كما في الكاشف للذهبي وقيـل لست خلت من خلافة عثمان ومات سنة أربع ومائة وله اثنتان وستون سنة ﴿ عن فاطمة بنت قيس عن الني صلى الله عليه وسلم في المطلقة ثلاثًا • الْيُسَ لَمَا تُسكُّنِّي ولا نَفَقَة ، رواه مسلم ﴾ الحديث دليـل على أن المطلقة ثلاثا ليس لهـا نفقة ولا سكني وفي المسألة خلاف. ذهب إلى ما أفاده الحديث : ابن عباس والحسن وعطا. والشعى وأحمد في إحدى الروايات والقياسم والإمامية وإسحياق وأصحابه وداود وكافة أهل الحبديث مستدلين بهمذا الحديث وذهب عمر بن الخطاب وعمر بن عبيد العزيز والحنفية والثورى وغيرهم إلى أنها تجب لها النفقة والسكني مستدلين على الأؤل بقوله تعالى (فأنفقوا عليهنّ حتى يضعن حملهنّ) وهـذا في الحــامل وبالإجمـاع في الرجعيــة على أنها تجب لها النفقة : وعلى الثـانى بقوله تعالى (أسكنوهن من حيث سكنتم) وذهب الهادي وآخرون إلى وجوب النفقة دون السكني مستدلين بقوله تعمالي (وللبطلقات متاع) ولأنها حبست بسببه كالرجعية ولا بحب لها السكني لأن قوله من حيث سكنتم يدل على أن ذلك حيث يكون الزوج وهو يقتضي الاختلاط ولا يكون ذلك إلا في حق الرجمية . قالوا وحديث فاطمة بنت قيس قد طعن فيه بمطاعن يضعف معها الاحتجاج به وحاصلها أربعة مطاعن . الأول : كون الراوى امرأة ولم تقترن بشاهدين عدلين يتابعانها على حديثها . الثاني : أن الرواية تخالف ظاهر الفرآن . الثالث : أن خروجها من المنزل لم يكن لاجل أنه لا حق لها في السكني بل لإيذائها أهل زوجها بلسانها . الرابع : معارضة روايتها برواية عمر . وأجيب بأن كون الراوى امرأة غير قادح فكم من سنن ثبتت عن النساء يعلم ذلك مرم عرف السير وأسانيد الصحابة . وأما قول عمر: لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندرى أحفظت أم نسيت ؟ فهذا تردّد منه في حفظها وإلا فإنه قد قبل عن عائشة وحقصة عدة أخبار وتردّده في حفظها عذر له في عدم العمل بالحديث ولا يكون شكه حجة على غيره . وأما قوله إنه مخالف للقرآن وهو

قوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن) فإن الجمع عمكن بحمل الحديث على التخصيص المبعض أفراد العام وأما رواية عمر فأرادوا بها قوله وسنة نبينا وقد عرف من علوم الحديث أن قول الصحابي • من السنة كذا ، يمكون مرفوعا . فالجواب أنه قد أنكر أحمد بن حنبل الزيادة من قول عمر وجعل يقسم ويقول وأين في كتاب الله إيجاب النفقة والسكني للطلقة ثلاثا وقال هذا لا يصح عن عمر قال ذلك الدارقطني وأما حديث عمر سمعت الذي صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول : لها السكني والنفقة . فإنه من رواية إبراهيم النخعي عن عمر وإبراهيم لم يسمعه من عمر فإنه لم يولد إلا بعد موت عمر بسنين وأما القول بأن خروج فاطمة من بيت زوجها كان لإيذائها الأهل بيته بلسانها فيكلام أجنبي عما يفيده الحديث الذي روت ولو كانت تستحق السكني لما أسقطه صلى الله عليه وآله وسلم لبذاءة لسانها ولوعظها وكفها عن إذاية أهل زوجها ولا يخفي ضعف هذه المطاعن في رد الحديث فالحق ما أفاده الحديث وقد أطال ابن القيم في ذلك في الهدى النبوي ناصر للعمل بحديث فاطمة .

٤ - ﴿ وعن أم عطية رضى الله عنها ﴾ اسمها نسيبة بضم النون وفتح المهملة صحابية لها أحاديث فى كتب الحديث ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال :
﴿ لا تُحِدَّ ﴾ بضم حرف المضارعة وكسر الحاء المهملة ويجوز ضم الدال على أن
﴿ لا ، نافية وجزمها على أنها نهى ﴿ آ مُرَأَةٌ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ
أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وعَشْرًا ولا تلْبَسَ ثُوبًا مَصْبُوعًا إِلَّا ثُوبَ عَصْبٍ ﴾ بفتح الدين المهملة وسكون الصاد المهملة فباء موحدة . فى النهاية أنها برود يمنية يعصب غزلها أى يجمع ويشد ثم يصبغ وينشر فيتى موشى لبقاء ما عصب منه أبيض لم يأخذه الصبغ ﴿ ولا تكتَحِلُ ولا تَمَسَّ طِيبًا إِلَّا إِذَا طَهْرَتُ نُبْذَةً ﴾ بضم النون وسكون الباء الموحدة فذال معجمة أى قطعة ﴿ مِنْ قُسْطٍ ﴾ بضم القاف وسكون السين المهملة . فى النهاية أنه ضرب من الطيب وقيل العود ﴿ أَوْ أَطْفَارَ ﴾ يأتى السين المهملة . فى النهاية أنه ضرب من الطيب وقيل العود ﴿ أَوْ أَطْفَارَ ﴾ يأتى

تفسيره ﴿ متفق عليه . وهـذا لفظ مسلم ولاني داود والنسـائي من الزيادة • ولا تَخْتَضِبْ • وللنسائي • ولا تَمْـ تَشِطْ • ﴾ الحديث فيه مسائل . الأولى : تحريم إحداد المرأة فوق ثلاثة أمام على أي ميت من أب أو غيره وجوزه ثلاثا عليه . وعلى الزوج فقط أربعة أشهر وعشراً إلا أنه أخرج أبو داود في المراسيل من حديث عمر بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم رخص للمرأة أن تحد على أبيها سبعة أيام وعلى من سواه ثلاثة أيام . فلو صمح كان مخصصا للأب من عموم النهي في حديث أم عطية إلا أنه مرسل لايقوى على التخصيص الثانية : في قوله امرأة إخراج للصغيرة يمفهومه فلا يجب علمها الإحداد على الزوج فلا تنهي عرب الإحداد على غيره أكثر من ثلاثة وإليه ذهب الحنفية والهادي وذهب الجهور إلى أنها داخلة في العموم وأن ذكر المرأة خرج مخرج الغالب والتكليف على وليهـا فى منعها من الطيب وغـيره ولأن العدة واجبة على الصغيرة كالكبيرة ولا تحل خطبتها . الثالثة : في قوله على ميت دليل على أنه لا إحداد على المطلقة فإن كان رجعيا فإجماع وإن كان ياثنا فذهب الجهور إلى أنه لا إحداد علمها وهو قول الهـادى والشافعي ومالك ورواية عن أحمد لظاهر قوله على ميت وإن كان مفهوما فإنه يؤيده أن الإحداد شرع لقطع مايدءو إلى الجماع ، وكان هـذا في حق المتوفى عنهـا لتعذر رجوعها إلى الزوج. وأما المطلقة باثنا فإنه يصح أن تعود مع زوجها بعقد إذا لم تكن مثلثة أى مطلقة ثلاثاً وذهب آخرون منهم على وزيد بن على وأبو حنيفة وأصحابه إلى وجوب الإحداد على المطلقة باثنا قياساً على المتوفى غنها لانهما اشتركتا فى العدة واختلفتا في سبها ولان العدة تحرم النكاح فحرمت دواعيه والقول الأول أظهر دليلاً . الرابعة : أنه لا دلالة في الحديث على وجوب الإحداد وإنما دل على حـله على الزوج الميت وذهب إلى وجوبه أكثر العلماء لما أخرجه أبو داود من حديث أم سلمة أنها قالت دخل علىّ رسول الله صلى الله تعالى

عليه وعلى آله وسلم حين توفى أبو سلمة وقد جعلت على صبرا الحديث سيأتى ورواه النسائي قال ابن كثير : وفي سنده غرابة قال ولكن رواية الشافعي عن مالك أنه بلغه غن أم سلمة فذكره وهو بما يتقوى به الحديث ويدلُّ على أن له أصلاً ولما أخرجه غنها أيضاً أحمد وأبو داود والنسائي أن رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال « المتوفى عنهـا زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشقة ولا الحلى ولا تختضب ولا تكتحل، قال الحافظ ابن كثير إسناده جيــد لكن رواه البيهقي موقوفا عليهـا وذهب الحسن والشعبي أن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها تكنحلان وتمتشطان وتتطيبان وتنقلدان وتننعلان وتصغان ما شاءتا واستدلا بما أخرجه أحمد وصححه ابن حبان من حديث أسماء بنت عميس قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم اليوم الثالث من قتل جعفر بن أبي طالب فقال « لاتحدّى بعد يومك ، هـذا لفظ أحمد وله ألفاظ كلها دالة على أمره صلى الله عليه وآله وسلم لهـا بعدم الإحداد بعد ثلاث وهذا ناسخ لاحاديث أم سلمة في الإحداد لانه بعدها فإن أم سلمة أمرت بالإحداد بعمد موت زوجها وموته متقدم على قتل جعفر وقد أجاب الجمهمور عن حديث أسماء بأجوبة سبعة كلها تـكاف لاحاجة إلى سردها . المسألة الخامسة : في قوله ﴿ أَرْبِعِهَ أَشْهُرُ وَعَشَرًا ﴾ قيل هي الحكمة في التقدير بهذه المدة أن الولد تتكامل خلقته وينفخ فيه الروح بعـد مضي مائة وعشرين يوما وهي زيادة على أربعـة أشهر بنقصان الاهملة فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط وذكر العشر مؤنثا باعتبار الليالى والمراد مع أيامها عند الجمهور فلا تحل حتى تدخل الليـلة الحادية عشر . المسألة السادسة : في قوله ثويا مصبوعًا دليل على النهي عن كل مصبوغ بأى لون إلا ما استثناه في الحديث وقال ابن عبد البر أجمع العلماء على أنه لابجوز للحادة لبس الثيباب المعصفرة ولا المصبوغة إلا ماصبغ بسواد فرخص فيـه مالك والشافعي لكونه لايتخذ للزينة بل هو من لبـاس الحزن

واختلف في الحرير فذهبت الشافعية في الاصح إلى المنع لهـا منه مطلقا مصبوغاً أو غير مصبوغ . قالوا لآنه أبيح للنساء النزىن به والحادّة ممنوعة من النزين وقال ابن حزم إنها تجتنب الثياب المصبوغة فقط ويحصل لهــا أن تلبس ما شاءت من حرس أبيض أو أصفر من لونه الذي لم يصبغ ويباح لها أن تلبس المنسوج بالذهب والحلي كله من الذهب والفضة والجوهر والياقوت وهذا جمود منه على لفظ النص الوارد في حديث أم عطية . وأما حديث أم سلمة الذي فيه النهي عن لبسها الثياب المعصفرة ولا المشقة ولا الحلى فقال إنه لم يصح لأنه من رواية إبراهم ان طهمان ورد عليه بأنه من الحفاظ الأثبات الثقات وقد صحح حديث جماعة من الأئمة كابن المبارك وأحمد وأبي حاتم ، وابن حزم أدار التحريم على ما ثبت عنده بالنص ، وغيره من الأئمة أداره على التعليل بالزينة فبتي كلامهم أن ثوب العصب إذاكان فيه زينة منعت منه ويخصصون الحديث بالمعنى المناسب للمنع وتقدم تفسير ثوب العصب عن النهامة وللعلماء في تفسيره أفوال أخر . المسألة السابعة : في قوله ولا تكنحل دليل على منعها مر. _ الاكتحال وهو قول الجهور وقال ان حزم ولا تكتحل ولو ذهبت عناها لا لبلا ولا نهارا ودليله حديث الباب وحديث أم سلمة المتفق عليه أن امرأة توفى عنها زوجها فخافوا على عينها فأثوا النبي صلى الله عليه وآله وسلم فاستأذنوه في الكحل فما أذن فيه بل قال « لا » مرتين أو ثلاثًا . وذهب الجهور مالك وأحمد وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه بجوز الاكتحال بالإثمد للتداوى مستدلين بحديث أم سلمة الذي أخرجه أبو داود أنهـا قالت في كحل الجلا. لما سألنها امرأة أن زوجها توفى وكانت تشتكي عينها فأرسلت إلى أم سلمة فسألتها عن كحل الجلاء فقالت أم سلمة لا يكتحل منه إلا من أمر لا مد منه يشتد عليك فتكتحلين بالليل وتمسحينه بالنهار . ثم قالت أم سلمة دخل على "رسول الله صلى الله علمه وآله وسلم حين توفي أبو سلمة وذكرت حديث الصر قال ابن عبد العر وهذا عندى وإن كان مخالفا لحديثها الآخر الناهي عرب الكحل مع الخوف

على العين إلا أنه يمكن الجمع بأنه صلى الله عليه وسلم عرف من الحالة التي نهاها أن حاجتها إلى الكحل خفيفة غير ضرورية والإباحة في الليل لدفع الضرر بذلك قلت : ولا يخنى أن فنوى أم سلمة قياس منها للكحل على الصبر والقياس مع النص الثابت والنهى المشكرر لا يعمل به عند مر. قال بوجوب الإحداد.

وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت جعلت على عبنى صبرا بعد أن توفى أبو سلمة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم و إنّه يَشِبُّ الْوَجْهَ ﴾ بفتح حرف المضارعة ﴿ فَلَا تَجْعَلِيهِ إِلاَّ بِاللَّيْلِ وانْزِعِيهِ بِالنَّهارِ ولا تَمْ تَشِطَى بِالطِّيبِ ولا بِالْحِينَاءُ فَإِنّهُ خِضَابٌ و قلت بأى شيء أمتشط ؟ قال و بِالسِّدْرِ ، رواه أبو داود والنسائى وإسناده حسن ﴾ فيه دليل على تحريم الطيب وهو عام لكل طيب وقد ورد في لفظ لا تمس طيبا ولكنه قد استثنى فيا سلف حال طهرها من حيضها وأذن لها في القسط والاظفار وقال البخارى القسط والكست مثل الكافور والقافور بجوز في كل منهما القاف والكاف قال النووى القسط والاظفار نوعان معروفان من البخور .

7 _ ﴿ وعنها أى أم سلمة رضى الله عنها أن امرأة قالت يا رسول الله إن ابنتى مات عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحلها ﴾ بضم الحاء ﴿ قال • لا ، متفق عليه ﴾ تقدم الكلام فى الكحل وظاهر الحديث أنها لا تكحلها للتداوى فمن قال إنه تمنع الحادة من الكحل بالإثمد لانه الذى تحصل به الزينة فأما الكحل التوتيا والعنزروت ونحوهما فلا بأس به لانه لازينة فيه بل يصح العين يرد عليه لفظ الحديث فإنها سألت عن كحل تداوى به العين لا عن كل الإثمد بخصوصه إلا أن يدعى أن الكحل إذا أطلق لا يتبادر إلا إليه .

٧ ـ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال طلقت خالتى فأرادت أن تجذ نخلها ﴾
 بالجيم والذال المعجمة هو القطع المستأصل كما فى القاموس وفى النهاية بالدال المهملة

صرام النخل وهو قطع ثمرها ﴿ فرزجرها رجل أن تخرج فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقال و بلّى تُجذّى تَخْلَكِ فَإِنّكِ عَسَى أَنْ تَصَدَّقِ أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا ، رواه مسلم ﴾ في باب جواز خروج المعتدة البائن كا بوبه النووى وأخرجه أبو داود والنسائى بزيادة طلقت خالتى ثلاثا . والحديث دليل على جواز خروج المعتدة من طلاق بائن من منزلها في النهار للحاجة إلى ذلك ولا يجوز لغير حاجة وقد ذهب إلى ذلك طائفة من العلماء وقالوا يجوز الخروج للحاجة والعذر ليلا ونهاراً كالخوف وخشية انهدام المنزل ويجوز إخراجها إذا تأذت بالجيران أو تأذوا بها أذى شديداً لقوله تعالى (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) وفسر الفاحشة بالبذاءة على الاحماء وغيرهم وذهبت طائفة منهم إلى جواز خروجها نهاراً مطلقاً دون الليل للحديث المذكور وقياساً على عدة الوفاة ولا يخفي أن الحديث المذكور علل فيه جواز الخروج برجاء أن تصدّق أو تفعل معروفاً وهذا عذر في الخروج وأما لغير عند يدبى في كل خروج عذر فلا يدل عليه ، إلا أن يقال إنما هذا رجاء فعل ذلك ، وقد يرجى في كل خروج في النتحاب الصدقة من التمر عند جذاذه واستحباب في التعريض لصاحبه بفعل الخير والتذكير بالمعروف والبر .

۸ - ﴿ وعن فريعة ﴾ بضم الفاء وفتح الراء وسكون المثناة التحقية وعين مهملة ؛ أخت أبي سعيد الخدرى شهدت بيعة الرضوان ولها رواية ﴿ بنت مالك أن زوجها خرج في طلب أعبد له فقتلوه قالت : فسألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أرجع إلى أهلى فإن زوجي لم يترك لى مسكناً يملكه ولا نفقة فقال ﴿ نَمَ مُ فَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهُ وَعَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ال

عند علما. الحجاز والعراق وأعله عبد الحق تبعاً لان حزم بجهالة حال زينب وبأن سمعد بن إسحاق غير مشهور العدالة وتعقب بأن زينب هـذه من الشابعيات وهي امرأة أبي سعيد روي عنها سعد من إسحاق وذكرها ابن حيان في كتاب الثقات وقد روی عنها سلمان بن محمد بن کرمب بن عجرة فهی امرأة تابعیة تحت حکم صحابی ثم روى عنهـا الثقات ولم يطعن فيهـا بحرف . وسعد بن إسحاق وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وروى عنه حماد من زيد وسفيان الثوري وابن جريج ومالك وغيرهم والحديث دليل على أن المتوفى عنها زوجها تعتد فى بيتها الذى نوت فيه العدّة ولا تخرج منه إلى غيره . وإلى هذا ذهب جماعة من السلف والخلف . وفي ذلك عدّة روايات وآثار عن الصحابة ومن بعدهم وقال بهذا أحمد والشافعي وأبو حنيفة وأصحابهم . وقال ابن عبد البر : وبه يقول جماعة من فقهاء الأمصار بالحجاز والشام ومصر والعراق وقضى به عمر بمحضر من المهاجرين والأنصار والدليـل حديث الفريعــة ولم يطعن فيــه أحــد ولا في رواته إلا ما عرفت وقد دفع ويجب لهــا السكني في مال زوجها لقوله تعالى (غير إخراج) والآبة وإنكان قد نسخ فيهــا استمرار النفقة والكسوة حولا فالسكني باق حكمها مدة العدة وقد قرر الشافعي الاستدلال بالآية بما فيه تطويل وذهبت طائفة من السلف والخلف إلى أنه لا سكني للمتوفى عنها . روى عبد الرزاق عن عروة عن عائشة أنها كانت تفتى المتوفى عنهـا بالخروج في عدّنهـا . وأخرج أيضاً عن ابن عبــاس أنه قال إنما قال الله تعتـد أربعة أشهر وعشراً ولم يقـل تعتـد في بيتهـا فتعتـد حيث شاءت ومثله أخرجه عن جالر بن عبـد الله ومثله عن جمـاعة من الصحالة وإليه ذهب الهادي فقال لا تجب لها السكني وبجب أن لا تبيت إلا في منزلها . ودليلهم ما ذكره ابن عباس من أنه تعالى ذكر مدة العدة ولم يذكر السكني . والجواب أنه ثبت بالسنة وهو حمديث الفريعـة وبالكتاب أيضًا كما تقدم إلا أن حديث الفريعة صرحت فيه أن البيت ليس لزوجها فيؤخذ منه أنها لاتخرج من البيت الذي مات وهي فيه سواء كان له أو لا . وقد أطال في الهدى النبوى الكلام على ما يتفرع من إثبات السكني وهل تجب على الورثة من رأس التركة أو لا ؟ وهل تخرج من منزلها للضرورة أو لا ؟ وذكر خلافا كثيراً بين العلماء في ذلك ليس للتطويل بنقله كثير فائدة إذ ليس على شيء من تلك الفروع دليل ناهض

ه _ (وعن فاطمة بنت قيس قالت: قلت يارسول الله إن زوجى طلقنى ثلاثا
 وأخاف أن يُقتحم) مغير الصيغة (على) أى يهجم على أحد بغير شعور (فأمرها فتحولت . رواه مسلم) تقدم الكلام على حديث فاطمة وحكم ما أفاده ولا وجه لإعادة المصنف له

10 _ ﴿ وغن عمرو بن العاص قال : لا تلبسوا علينا سنة نبينا ؛ عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها أربعة أشهر وعشرا . رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم وأعله الدارقطنى بالانقطاع ﴾ وذلك لانه من رواية قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص ولم يسمع منه قال الدارقطنى وقال ابن المنذر ضعفه أحمد وأبو عبيد وقال محمد بن موسى سألت أبا عبد الله عنه فقال لايصح وقال الميمونى وأيت أبا عبد الله يعجب من حديث عمرو بن العاص هذا ثم قال أى سنة للنبي صلى الله عليه وسلم فى هذا وقال أربعة أشهر وعشرا إنما هى عدة الحرة عن النكاح وإنما هذه أمة خرجت عن الرق إلى الحرية وقال المنذرى: فى إسناد حديث عمرو وإنما هذه أمة خرجت عن الرق إلى الحرية وقال المنذرى: فى إسناد حديث عمرو مطر بن طهمان أبو رجاء الوراق وقد ضعفه غير واحد وله علة ثالثة هى الاضطراب لانه روى على ثلاثة وجوه وقال أحمد حديث منكر وقد روى خلاس عن على مثل رواية قبيصة عن عمرو ولكن خلاس بن عمرو قد تكلم فى حديثه كان ابن معمين لايمبأ بحديثه وقال أحمد فى روايته عن على يقال إنها كتاب وقال البيهق رواية خلاس عن على ضعيفة عند أهل العلم . والمسألة فيها خلاف ذهب إلى ما أفاده حديث عمرو: الاوزاعى والناصر والظاهرية وآخرون وذهب مالك ما أفاده حديث عمرو: وذهب مالك

والشافعي وأحمد وجماعة إلاأن عدتها حيضة لآنها ليست زوجة ولا مطلقة فليس إلا استبراء رحمها وذلك بحيضة تشبهاً بالامة بموت عنها سيدها وذلك بمــا لاخلاف فيه وقال مالك فإن كانت بمن لاتحيض اعتدت بثلاثة أشهر ولها السكني وقال أبو حنيفة عدتها ثلاث حيض وهو قول على وانن مسعود وذلك لان العـدة إنما وجبت علما وهي حرة وليست يزوجة فتعتد عدة الوفاة ولا بأمة فتعتد عدة الأمة فوجب أن يستبرأ رحمها بعدة الحرائر . قلنا إذا كان المراد الاستبراء كفت حيضة إذ بها يتحقق وقال قوم عدتها نصف عدة الحرة تشبها لها بالأمة المزوجة عند من يرىذلك وسيأتي. وقالت الهادوية عدتها حيضتان تشبيها بعدة البائع والمشترى فإنهم يوجبون على البائع الاستبراء بحيضة وعلى المشترى كذلك والجامع زوال الملك . قال في نهاية المجتهد سبب الخلاف أنها مسكوت عنها أي في الكتاب والسنة وهي مترددة الشبه بين الامة والحرة فأما من شهها بالزوجة الامة فضعيف وأضعف منه من شهها بعدة الحرة المطلقة اه . قلت : وقد عرفت مافي حديث عمرو من المقال فالاقرب قول أحمد والشافعي أنها تعتد بحيضة وهو قول ابن عمر وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد والشعبي والزهري لآن الاصل البراءة من الحبكم وعدم حبسها عن الازوأج واستبراء الرحم يحصل بحيضة

11 - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت إنما الاقراء الاطهار . أخرجه مالك فى قصة بسند صحيح ﴾ والقصة هى ما أفاده سياق الحديث قال الشافعى الخبرنا مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة أنها قالت وقد جادلها فى ذلك ناس وقالوا إن الله يقول ثلاثة قروء فقالت عائشة صدقتم وهل تدرون ما الاقراء ؟ الاقراء الاطهار . قال الشافعى أخبرنا مالك عن ابن شهاب ما أدركت أحداً من فقها ثنا إلا وهو يقول هذا . يريد الذي قالت عائشة انتهى . واعلم أن هذه مسئلة اختلف فيها سلف الامة وخلفها مع الاتفاق أن القرء _ بفتح القاف وضها _ يطلق لغة على الحيض والطهر . وأنه لاخلاف أن المراد فى قوله قصالى (ثلاثة

قروء) أحدهما لا بجموعهما إلا أنهم اختلفوا في الأحد المراد منهما فيها فذهب كثير من الصحابة وفقهاء المدينة والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين وهو قول مالك وقال هو الآمر الذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا أن المراد بالاقراء في الآية الكريمة الأطهار مستدلين بحديث عائشة وهذا، وقال الشافعي إنه يدل لذلك الكتاب واللسان أي اللغة أما الكتاب فقوله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم في حديث ابن عمر « ثم تطهر ثم إن شاء أمسك وإن شاء طلق فتلك العدة التي أمر الله أن تطلق لها النساء " وفي حديث ابن عمر أو يسك وتلا صلى أنه حائضا وقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا طهرت فليطلق أو يسك وتلا صلى الله عليه وسلم (إذا طلقتم النساء فطلقوهن) لقبل عدتهن أو في قبل عدتهن قال الشافعي أنا شككت فأخبر صلى الله عليه وسلم أن العدة الطهر دون الحيض وقرأ فطلقوهن لقبل عدتهن وهو أن يطلقها طاهراً وحيند تستقبل عدتها فلو طلقت حائضا لم تكن مستقبلة عدتها إلا بعد الحيض، وأما اللسان فهو أن الغراس معناه الحبس تقول العرب هو يقرى الماء في حوضه وفي سقائه و تقول يقرى الماعام في شدقه يعني يحبس الطعام فيه و تقول إذا حبس الشيء أقرأه أي خبأه الطعام في شدقه يعني يحبس الطعام فيه و تقول إذا حبس الشيء أقرأه أي خبأه وقال الآعشي :

أفى كل يوم أنت جاشم غزوة ه تشد لاقصاها عزيم عزائكا مورثة عزا وفى الحي رفعة • لماضاع فيها منقروء نسائكا

فالقرء في البيت بمعنى الطهر لآنه ضيع أطهارهن في غزاته وآثرها عليهن أي آثر الغزو على القعود فضاعت قروء نسائه بلا جماع فدل على أنها الاطهار. وذهب جماعة من السلف كالخلفاء الاربعة وابن مسعود وطائفة كثيرة من الصحابة والتابعين إلى أنها الحيض وبه قال أثمة الحديث وإليه رجع أحمد ونقل عنه أنه قال كنت أقول إنها الاطهار وأنا اليوم أذهب إلى أنها الحيض وهو قول الحنفية وغيرهم. واستدلوا بأنه لم يستعمل القرء في لسان الشارع إلا في الحيض كقوله

تعمالي (ولا يحل لهن أن يكتمهن ما خلق الله في أرحامهن) وهذا هو الحيض والحمل لآن المخلوق في الرحم هو أحدهما وبهـذا فسره السلف والخلف وقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « دعى الصلاة أيام أقرائك ، ولم يقل أحد أن المراد به الطهر ولقوله صلى الله تعـالى عليه وآله وسلم فيما أخرجه أحمد وأبو داود في سبايا أوطاس ولا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة • وسيأتي . وأجابالاولون عنالآية بأن الآية أفادت تحريم كنمان ما خلق الله في أرحامهن وهو الحيض أو الحبل أو كلاهما ولا ريب أن الحيض داخل في ذلك ولكن تحريم كتمانه لا مدل على أن القرء المذكور في الآمة هو الحيض فإنها إذا كانت الاطهار فإنها تنقضي بالطعن في الحيضة الرابعة أو الثالثة فكتمان الحيض يلزم منه عدم معرفة انقضاء الطهر الذي تتم به العدة فتكون دلالة الآية على أن الاقراء الاطهار أظهر وعن الحديث الاول بأن الاصح أن لفظه كما قال الشافعي أخبرنا مالك عن نافع بن سلمان بن يسار عن أم سلمة أن الني صلى الله عليه وسلم قال « لتنتظر عداد الليالى والأيام التي كانت تحيضهن من الشهر قبل أن يصيبها الذي أصابها ثم لتدع الصلاة ثم لتغتسل ولتصل ، وهذه رواية نافع ونافع أحفظ من سلمان بن يسار الراوى لذلك اللفظ . هذا حاصل ما نقل عن الشافعي من رده للحديث الأول وعن الحـديث الثاني بأنه لا شك أن الاستبراء ورد بحيضة وهو النص عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول جمهور الأمة والفرق بين الاستبراء والعدة أن العدة وجبت قضاء لحق الزوج فاختصت بزمان حقه وهو الطهر وبأنها تشكرر فيعلم فيها البراءة بواسطة الحيض بخلاف الاستبراء . واعـلم أنه قد أكثر الاستدلال المتنازعون في المسألة مر. _ الطرفين كل يستدل على ماذهب إليه. وغاية مَا أفادت الادلة أنه أطلق القرء على الحيض وأطلق على الطهر وهو في الآية محتمل كما عرفت فإن كان مشتركا كما قاله جماعة فلا بد من قرينة لاحد معنييه وان كان في أحدهما حقيقة وفي الآخر بجــازا فالاصل الحقيقة

ولكنهم مختلفون هل هو حقيقة في الحيض مجاز في الطهر أو العكس؟ قال الاكثرون بالاول وقال الافلون بالثاني فالاؤلون يحملونه في الآية على الحيض لانه الحقيقة والاقلون على الطهر ولا ينهض دليل على تعيين أحد القولين لأن غاية الموجود في اللغة الاستعال في المعنيين ـ وللمجاز علامات من التبادر وصحة النبي ونحو ذلك ولا ظهور لها هنا وقد أطال ابن القيم الاستدلال على أنه الحيض واستوفى المقال . قال السيد رحمه الله ولم يقهرنا دليله إلى تعيين ما قاله . ومن أدلة القول بأن الاقراء الحيض قوله :

١٢ – ﴿ وَعَنَ ابْنُ عَمْرُ رَضَى اللَّهُ عَنْهِمَا طَلَاقَ الْآمَةُ ﴾ المزوجة ﴿ تَطْلَيْقَتَانَ وعدتها حيضتان . رواه الدارقطني ﴾ موقوفا على ابن عمر ﴿ وأخرجه مرفوعا وضعفه ﴾ لأنه من رواية عطية العوفى وقد ضعفه غير واحد من الأئمة ﴿ وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عائشة ﴾ بلفظ • طلاق الامة طلقتان وقرؤها حيضتان ، وهو ضعيف لأنه من حديث مظاهر بن مسلم قال فيه أبو حاتم منكر الحديث . وقال ابن معين لا يعرف ﴿ وصححه الحاكم وخالفوه فاتفقوا على ضعفه ﴾ لما عرفته فلا يتم به الاستدلال للسألة الأولى . واستدل به هنا على أن الامة تخالف الحرّة فتبين على الزوج بطلقتين وتكون عدّنهـا قرأين. واختلف العلماء في المسألة على أربعة أقوال : أقواها ما ذهب إليه الظاهرية من أن طلاق العبد والحرّ سواء لعموم النصوص الواردة في الطلاق من غير فرق بين حرّ وعبد وأدلة التفرقة كلها غير ناهضة وقد سردها في الشرح فلا حاجة بالإطالة بذكرها مع عدم نهوض دليل قول منها عندنا . وأما عدَّتها فاختلف أيضًا فيها فذهبت الظاهرية إلى أنها كعدّة الحرّة قال أبو محمد بن حزم لأن الله علمنا العدد في الكتاب فقال (والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قرو.) وقال (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) وقال (واللائى يُئْسَن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدّتهنّ ثلاثة أشهر واللائى لم

يحضن وأولات الإحمال أجلهن أن يضعن حملهن) وقد علم الله تعالى إذ أباح لنا الإماء أن عليهن العدد المذكورات وما فرق عز وجل بين حرة ولا أمة فى ذلك (وماكان ربك نسيا) وتعقب استدلاله بالآيات بأنها كلها فى الزوجات الحرائر فإن قوله (فلا جناح عليهما فيها افتدت به) فى حق الحرائر فإن افتداء الامة إلى الزوجين سيدها لا إليها وكذا قوله (فلا جناح عليهما أن يتراجعا) فجعل ذلك إلى الزوجين والمراد به العقد وفى الامة ذلك يختص بسيدها وكذا قوله (فإذا بلغن أجلهن فلا جناح عليهم فيها فعلن فى أنفسهن بالمعروف) والامة لا فعل لها فى نفسها ولا جناح عليهم فيها فعلن فى أنفسهن بالمعروف) والامة لا فعل لها فى نفسها ولا قبياس ناهض هنا فاذا يكون حكها فى عدتها فالاقرب أنها زوجة شرعا قطعا فهي سناهض هنا فاذا يكون حكها فى عدتها فالاقرب أنها زوجة شرعا قطعا فإن الشارع قسم لنا من أحل لنا وطأها إلى زوجة أو ما ملكت اليمين فى قوله (إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم) وهذه التى هى محل النزاع ليست ملك يمين قطعا فهى زوجة فتشملها الآيات وخروجها عن حكم الحرائر فياذكر من الافتداء والعقد والفعل بالمعروف فى نفسها لا ينافى دخولها فى حكم العدة لان هذه أحكام أخر تعلق الحق فيها بالسيد كما يتعلق فى الحرة الصغيرة بالولى فالراجح أنها كالحرة تطلمقا وعدة .

1٣ – ﴿ وعن رويفع ﴾ تصغير رافع ﴿ بن ثابت رضى الله عنه ﴾ من بنى مالك ابن النجار عداده فى المصربين توفى سنة ست وأربعين ﴿ عن النبى صلى الله عليه وسلم « لا يَحِلُّ لِامْرِيُّ مُؤْمِنُ بِاللهِ والْيَوْمِ الآخِرِ أَنْ يَسْقِيَ مَاءَهُ زَرْعَ غَيْرِهِ ، أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان والبزار ﴾ فيه دليل على تحريم وطه الحامل من غير الواطئ وذلك كالامة المشتراة إذا كانت حاملا من غيره والمسبية . وظاهره أن ذلك إذا كان الحمل متحققا أما إذا كان غير متحقق وملكت الامة بسبى أو شراء أو غيره فسيأتى أنه لا يجوز وطؤها . حتى تستبرأ بحيضة وقد اختلف العلماء في الوانية غير الحامل هل تجب عليها العدة أو تستبرأ بحيضة وقد اختلف العلماء في الوانية غير الحامل هل تجب عليها العدة أو تستبرأ بحيضة

فذهب الأفل إلى وجوب العدة عليها وذهب الآكثر إلى عدم وجوبها عليها والدليل غير ناهض مع الفريقين فإن الآكثر استدلوا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم والولد للفراش و ولا دليل فيه إلا على غدم لحوق ولد الزنا بالزانى والفائل بوجوب العدة بعموم الآدلة ولا يخنى أن الزانية غير داخلة فيها فإنها فى الزوجات ، نعم تدخل فى دليل الاستبراء وهو قوله صلى الله عليه وآله ولا توطأ حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة ، قال المصنف فى التلخيص إنما استدلت الحنابلة بحديث رويفع على فساد نكاح الحامل من الزنا واحتج به الحنفية على المناع وطنها قال وأجاب الاصحاب عنه بأنه ورد فى السبى لا فى مطلق النساء وتعقب بأن العبرة بعموم اللفظ .

على أن مذهب عمر: أن امرأة المفقود ـ بعد مضى أربع سنين من يوم رفعت أمرها إلى الحاكم ـ تبين من زوجها . كما يفيده ظاهر رواية الكتاب وإن كانت رواية ابن أبي شبيبة دالة على أنه يأمر الحاكم ولى الفقيد بطلاق امرأته وقد ذهب إلى هذا مالك وأحمد وإسحاق وهو أحد قولى الشافعي وجماعة من الصحابة بدليل فعل عمر . وذهب أبو يوسف ومحمد ورواية عن أبى حتيفة وأحد قول الشافعي إلى أنها لا تخرج عن الزوجية حتى يصح لهـا موته أو طلاقه أو ردّته ولا بد من تيقن ذلك قالوا لان عقدها ثابت بيقين فلا يرتفع إلا بيقين وعليه يدل ما رواه الشافعي عن على موقوفا • امرأة المفقود امرأة ابتليت فلتصبر حتى يأتبها يقين موته ، قال البيهتي هو عن على مطولا مشهورا ومثله أخرجه عنه عبد الرزاق قالت الهادوية فإن لم يحصل اليقين بموته ولا طلاقه تربصت العمر الطبيعي مائة وعشرين سنة وقيل مائة وخمسين إلى مائتين؛ وهذا كما قال بعض المحققين قضية فلسفية طبيعية يتبرأ الإسلام منها إذالاعمار قسم من الخالق الجبار والفول بأنها العادة غير صحيح كما يعرفه كل مميز بل هو أندر النادر، بل معترك المنايا كما أخبر به الصادق بين الستين والسبعين وقال الإمام يحيى ولا وجه للنربص لكر. إن ترك لها الغائب ما يقوم بها فهو كالحاضر إذ لم يفتها إلا الوطء وهو حق له لا لها وإلا فسخها الحاكم عند مطالبتها من دون المفقود لقوله تعمالي (ولا تمسكوهن ضرارا) ولحديث والاضرار والاضرار في الإسلام ، والحاكم وضع لرفع المضارة في الإيلاء والظهار وهـذا أبلغ والفسخ مشروع بالعيب ونحوه. قلت وهـذا أحسن الاقوال وما سلف عن على وعمر أقوال موقوفة. وفي الإرشاد لان كثير عن الشافعي بسنده إلى أبي الزناد قال سألت سعيد بن المسيب عن الرجل لابجد ما ينفق على امرأته قال يفرق بينهما قلت سنة قال سنة. قال الشافعي الذي يشبه أن قول سعيد سنة أن يكون سنة النبي صلى الله عليه وآله و سلم وقد طول الكلام في هـذًا في حواشي ضوء النهار وأخترنا الفسخ بالغيبة أو بعدم قدرة

الزوج على الإنفاق نعم لو ثبت قوله :

10 _ ﴿ وَعَنَ الْمُغِيرَةُ بِنَ شَعِبَةً قَالَ : قَالَ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم آمُراً أَنُهُ حَتَى يَأْتِيَهَا الْبَيَانُ ، . آخرجه الدارقطني بإسناد ضعيف ﴾ لكان مقويا لتلك الآثار إلا أنه ضعفه أبو حاتم والبيهني وابن الفطان وعبد الحق وغيرهم

17 _ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله بينيّن ﴾ من البيتوتة وهى بقاء الليسل ﴿ رَجُلُ عِنْدَ ٱ مْرَأَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ لَا يَجُوا أَوْ ذَا حَرْمٍ ، . أخرجه مسلم ﴾ وفي لفظ لمسلم أيضاً زيادة عند امرأة ثيب قيل إنهما خص الثيب لانها التي يدخل عليها غالبا وأما البكر فهى متصونة في العليب مجانبة للرجال أشد مجانبة ولانه يعلم بالأولى أنه إذا نهى عن الدخول على الثيب التي يتساهل الناس في الدخول عليها فبالأولى البكر . والمراد من قوله ناكما أي متروجا بها . وفي الحديث دليل على أنها تحرم الحلوة بالاجنبية وأنه يباح له الحلوة بالحرم وهذان الحكان مجمع عليهما وقد ضبط العلماء المحرم بأنه كل من حرم عليه نكاحها على التأبيد بسبب مباح يحرمها . فقوله على التأبيد احتراز من أخت الزوجة وعمتها وخالتها ونحوهن . وقوله بسبب مباح احتراز عن أم الموطوءة بشبهة وبنتها فإنها حرام على التأبيد لكن لابسبب مباح فإن وطء الشبهة لايوصف بأنه مباح ولا محرم ولا بغيرهما من أحكام الشرع الحنسة لانه ليس فعل مكلف وقوله يحرمها احتراز عن الملاعنة فإنها عرمة على التأبيد لالحرمتها بل تغليظا عليها ومفهوم يحرمها احتراز عن الملاعنة فإنها عرمة على التأبيد لاحرمتها بل تغليظا عليها ومفهوم عوله لابييتن أنه بجوز له البقاء عند الاجنبية في النابيد لاحرمتها بل تغليظا عليها ومفهوم عوله لابييتن أنه بجوز له البقاء عند الاجنبية في النابيد لاحرمتها بل تغليظا عليها ومفهوم قوله لابيتين أنه بجوز له البقاء عند الاجنبية في النابيد لاحرمة أو غيرها لكن قوله :

١٧ _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم • لا يَغْلُونَ رَجُٰلُ بِامْرَأَةٍ إِلَّا مَعَ ذِى تَحْرِمٍ ، أخرجه البخارى ﴾ دل على تحريم خلوته بها ليلا أو نهاراً وهو دليل لما دل عليه الحديث الذى قبله وزيادة وأفاد جواز خلوة الرجل بالاجنبية مع محرمها ،وتسميتها خلوة تسامح ، فالاستثناء متقطع

١٨ _ ﴿ وَعَنَ أَنَى سَعِيدَ رَضَى الله عَنْهُ أَنَ النِّي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ قَال في سبايا أوطاس ﴾ اسم واد في ديار هوازن وهو موضع حرب حنين وقيل وادى أوطاس غير وادى حنين ﴿ ﴿ لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ وَلَا غَيْرُ ذَاتِ خَمْلَ حَتَّى تَحِيضَ حَيْضَةً • أخرجه أبو داود وصححـه الحاكم وله شاهد عن ابن عباس ﴾ بلفظ نهى رسول الله صلى الله عليه وسـلم أن توطأ حامل حتى تضع أو حاثل حتى تحيض ﴿ في الدارقطني ﴾ إلا أنه من رواية شريك الفاضي وفيه كلام قاله ابن كثير في الإرشاد. والحديث دليل على أنه يجب على السابي استبراء المسبية إذا أراد وطأها بحيضة إلت كانت غير حامل ليتحقق براءة رحمها وبوضع الحمل إن كانت حاملا وقيس على غـير المسبية المشتراة والمتملكة بأى وجه من وجوه التملك بجامع ابتدا. التملك وظاهر قوله • ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة • عمدوم البكر والثيب فالثيب لما ذكر والبكر أخذا بالعموم وقياساً على العدة فإنها تجب على الصغيرة مع العلم ببراءة الرحم وإلى هذا ذهب الاكثرون. وذهب آخرون إلى أن الاستبراء إنما يكون في حق من لم يعلم براءة رحمها أما من علم براءة رحمها فلا استبراء عليها وهذا رواه عبد الرزاق عن ابن عمر قال. إذا كانت الأمة عذراء لم يستبرئها إن شاء ورواه البخاري في الصحيح عنه وأخرج في الصحيح مثله عن على رضي الله عنه من حديث بريدة ويؤيد هذا القول مفهوم ما أخرجه أحمد من حديث رويفع « مر. كان يؤمن بالله واليـوم الآخر فلا ينكح ثيبا من السبايا حتى تحيض ، وإلى هذا ذهب مالك على تفصيل أفاده قول المازرى من المالكية في تحقيق مذهبه حيث قال: إن القول الجامع في ذلك أن كل أمة أمن عليها الحمل فلا يلزم فيها الاستبراء وكل من غلب على الظن كونها حاملا أو شك فى حملها أو تردد فيه فالاستبراء لازم فيها وكل من غلب على الظن براءة رحمها لكنه يجموز حصوله فالمذهب على قولين فى ثبوت الاستبراء وسقوطه وأطال بمـا خلاصته أن مأخذ مالك في الاستبراء إنمـا هو العلم بالبراءة فحيث

لا تعلم ولا تظن البراءة وجب الاستبراء وحيث تعلم أو تظن البراءة فلا استبراء وبهذا قال ابن تيمية وتلميدة ابن القيم . والاحاديث الواردة في البياب تشير إلى أن العلة الحمل أو تجويزه وقد عرفت أن النص ورد في السبايا وقيس عليه انتقال الملك بالشراء أو غيره . وذهب داود الظاهري إلى أنه لايجب الاستبراء في غير السبايا لانه لا يقول بالقياس فوقف على محل النص ولان الشراء ونحوه عنده كالتزويج . واعلم أن ظاهر أحاديث السبايا جواز وطئهن وإن لم يدخلن في الإسلام فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يذكر في حل الوطء إلا الاستبراء بحيضة أو بوضع الحمل ولو كان الإسلام شرطا لبينه وإلا لزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ولا يجوز والذي قضي به إطلاق الاحاديث وعمل الصحابة في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جواز الوطء للمسببة من دون إسلام وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره . واعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل هذا طاوس وغيره . واعلم أن الحديث دل بمفهومه على جواز الاستمتاع قبل الاستبراء بدون الجماع وعليه دل فعل أن عمر أنه قال وقعت في سهمي جارية يوم جاولاء كأن عنقها إبريق فضة ، قال فها ملكت نفسي أن جعلت أُقبِّلها والناس بطورن . أخرجه البخارى .

19 — ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال ﴿ الْوَلَةُ لِلْفِرَاشِ ولِلْعَاهِرِ الْحَجَرُ ، متفق عليه من حديثه ﴾ أى أبي هريرة قال ابن عبد البر : إنه جاء عن بضع وعشرين نفساً من الصحابة والحديث دليل على ثبوت نسب الولد بالفراش من الآب ، واختلف العلماء في معنى الفراش فذهب الجهور إلى أنه اسم للبرأة وقد يعبر به عن حالة الافتراش وذهب أبو حنيفة إلى أنه اسم للزوج ثم اختلفوا بماذا يثبت فعند الجهور إنما يثبت للحرة بإمكان الوطه في نكاح صحيح أو فاسد وهو مذهب الهادوية والشافعي وأحمد وعند أبي حنيفة أنه يثبت بنفس العقد وإن علم أنه لم يحتمع بها بل ولو طلقها عقيبه في المجلس وذهب ابن تيمية إلى أنه لابد من معرفة الدخول المحقق واختاره في المجلس وذهب ابن تيمية إلى أنه لابد من معرفة الدخول المحقق واختاره

تلميذه ابن القيم قال وهل يعدّ أهل اللغة وأهل العرف المرأة فراشاً قبل البناء بهــا وكيف تأتى الشريعة بإلحاق نسب من لم يبن بامرأته ولا دخل بهـا ولا اجتمع بها لمجرد إمكان ذلك وهـذا الإمكان قد يقطع بانتفائه عادة فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق . قال في المنار : هـذا هو المتيقن ومن أين لنـا الحـكم بالدخول بمجرد الإمكان فإن غايته أنه مشكوك فيه ونحن متعبدون في جميع الاحكام بعلم أو ظن والممكن أعم من المظنون والعجب من تطبيق الجهور بالحكم مع الشك فظهر لك قوة كلام ابن تيمية وهو رواية عن أحمد؛ هذا في ثبوت فراش الحرة وأما ثبوت فراش الأمة فظاهر الحديث شموله له وأنه يثبت الفراش للامة بالوطم إذا كانت علوكة للواطئ أو في شبهة ملك إذا اعترف السيد أو ثبت بوجه ﴿ والحديث وارد في الآمة ولفظه في رواية عائشة قالت : اختصم سعد ابن أبي وقاص وعبد بن زمعة في غلام فقال سعد يارسول الله هذا ابن أخي عتبة بن أبي وقاص عهد إلى أنه ابنه انظر إلى شبهه . وقال عبد بن زمعة هـذا أخي بارسول الله ولد على فراش أبي من وليدته فنظر رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إلى شبهه فرأى شبهاً بينا بعتبة فقال « هو لك ياعبد بن زمعة الولد للفراش وللعاهر الحجر واحتجبي منه ياسودة ، فأثبت النبي صلى الله عليه وآله وسلم الولد لفراش زمعة للوليدة المذكورة فسبب الحكم ومحله إنما كان فى الامة ، وهذا قول الجهور وإليه ذهب الشافعي ومالك والنخمي وأحمد وإسحق. وذهبت الهـــادوية والحنفية إلى أنه لا يثبت الفراش للأمة إلا بدعوى الولد ولا يكفى الإفرار بالوط. فإن لم يدعه فلا نسب له وكان مِلْكًا لمَالُكُ الْأُمَّةُ وَإِذَا ثُبُتَ فَرَاشُهَا بِدَعُوى أول ولد منها فما ولدته بعد ذلك لحق بالسيد وإن لم يدّع المالك ذلك. قالوا وذلك للفرق بين الحرة والامة فإن الحرة تراد للاستفراش والوطء بخلاف ملك اليمين فإن ذلك تابع وأغلب المنافع غيره . وأجيب بأن الكلام في الآمة التي اتخذت للوط. فإن الغرض من الاستفراش قد حصل بها فإذا عرف الوطء كانت فراشا

ولا يحتاج إلى استلحاق والحديث دال لذلك فإنه لما قال عبد من زمعة ولد على فراش أبي ألحقه النبي صلى الله عليه وآله وسـلم بزمعة صاحب الفراش ولم ينظر إلى الشبه البين الذي فيه المخالفة للملحوق به وتأولت الحنفية والهادوية حديث أبى هريرة بتأويلات كثيرة وزعموا أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يلحق الغلام المتنازع فيه بنسب زمعة واستدلوا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم أم سودة بنت زمعة بالاحتجاج وأجيب بأنه أمرها بالاحتجاب منه على سبيل الاحتياط والورع والصيانة لامهات المؤمنين من بعض المباحات مع الشبهة وذلك لمـا رآه صلى الله عليه وسلم في الولد من الشبه البين بعتبة بن أبي وقاص وللمالكية هنا مسلك آخر فقالوا الحديث دل على مشروعية حكم بين حكمين وهو أن يأخذ الفرع شها من أكثر من أصل فيعطى أحكاما فإن الفراش يقتضي إلحاقه بزمعة والشبه يقتضي إلحاقه بعتبة فأعطى الفرع حكما بين حكمين فروعي الفراش في إثبات النسب وروعي الشبه البين بعتبة في أمر سودة بالاحتجاب قالوا وهذا أولى التقديرين فإن الفرع إذا دار بين أصلين فألحق بأحدهما فقط فقد أبطل شميه بالثاني من كل وجه فإذا ألحق بكل واحد منهما من وجه كان أولى من إلغا. أحدهما فى كل وجه فيكون هذا الحكم وهو إثبات النسب بالنظر إلى ما بجب للبدعي من أحكام البنَّوَّة ثَابِناً وبالنظر إلى ما يتعلق بالغير من النظر إلى المحارم غير ثابت قالوا ولا يمتنع ثبوت النسب من وجه دون وجه كما ذهب أبو حنيفة والاوزاعي وغيرهم إلى أنه لا يحل أن يتزوج بنته من الزنا وإن كان لها حكم الأجنبية وقد اعترض هذا ان دقيق العيد بما ليس بناهض وفي الحديث دليل على أن لغير الآب أن يستلحق الولد فإن عبد من زمعة استلحق أخاه بإقراره بأن الفراش لابيه وظاهر الرواية أن ذلك يصح وإن لم يصدقه الورثة فإن سودة لم بذكر منها تصديق ولا إنكار إلا أن يقال إن سكوتها قائم مقام الإقرار وفي المسئلة قولان : الأول : أنه إذا كان المستلحق غير الآب ولا وارث غيره وذلك كأن يستلحق الجد ولا وارث سواه صح

إقراره وثبت نسب المقر به وكذلك إن كان المستلحق بعض الورثة وصدَّته الباقون والاصل في ذلك أن من حاز المال ثبت النسب بإقراره واحداً كان أو جماعة وهذا مذهب أحمد والشافعي لأن الورثة قاموا مقام الميت وحلوا محله . الثاني : للهادوية أنه لايصم الاستلحاق من غير الاب وإنما المقر به يشارك المقر في الإرث دون النسب ولكن قوله صلى الله عليه سلم لعبد هو أخوك كما أخرجه البخارى دليل ثبوت النسب في ذلك ثم اختلف القائلون بلحوق النسب بإقرار غير الاب : هل هو إقرار خلافة ونيابة عن الميت فلا يشترط عدالة المستلحق بل ولا إسلامه ؟ أو هو إقرار شهادة فتعتبر فيه أهلية الشهادة ؟ فقالت الشافعية وأحمد : إنه إقرار خلافة ونيابة . وقالت المالكية : إنه إقرار شهادة ، واستدل الهادوية والحنفية بالحديث على عدم ثبوت النسب بالقيامة لقوله والولد للفراش، قالوا ومثل هذا التركيب يفيد الحصر والأنه لو ثبت بالقيافة لكانت قد حصلت بما رآه من شبه المدعى بعتبة ولم يحكم به له بل حكم به لغيره وذهب الشافعي وغيره إلى ثبوته بالقيافة إلا أنه إنما يثبت بها فيما حصل من وطأين محرمين كالمشترى والباثع يطآن الجارية في طهر قبل استبراء واستدلوا بما أخرجه الشيخان من استبشاره صلى الله عليه وسلم بقول بجزز المدلجي وقد رأى قدمي أسامة بن زيد وزيد : إن هذه الاقدام بعضها من بعض فاستبشر صلى الله عليه وآله وسلم بقوله وقرره على قيافته وسيأتى الكلام فيه فى آخر باب الدعاوى ويما ثبت من قوله صلى الله عليه وآله وسلم في قصة اللعان إن جاءت به على صفة كذا فهو لفلان أو على صفة كذا فهو لفلان فإنه دليل الإلحاق بالقيافة ولكن منعته الأيمان عن الإلحاق فدل على أن القيافة مقتض لكنه عارض العمل بها المانع وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لام سلم لما قالت أو تحلم المرأة ؟ فن أين يكون الشبه ، ولانه أمر سودة بالاحتجاب كما سلف لمـا رأى من الشبه وبأنه قال للذي ذكر له أن امرأته أتت بولد على غير لونه • لعله نزعه عرق •

فإنه ملاحظة للشبه ولكنه لا حكم للقيافة مع ثبوت الفراش فى ثبوت النسب وقد أجاب النفاة للقيافة بأجوبة لا تخلو عن تكلف والحمكم الشرعى يثبته الدليل الظاهر والتكلف لرد الظواهر من الادلة محاماة عن المذهب ليس من شأن المتسع لما جاء عن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم. وأما الحصر في حديث الولد للفراش فنعم هو لا يمكون الولد إلا للفراش مع ثبوته والمكلام مع انتفائه ولانه قد يكون حصرا أغلبيا وهو غالب ما يأتى من الحصر فإن الحصر الحقيق قليل يقال قد رجعتم إلى ما ذيمتم من التأويل. وأما قوله و وللعاهر ، أي الزاني و الحجر ، فالمراد له الخبية والحرمان وقيل له الرمى بالحجارة إلا أنه لا يخنى أنه يقصر الحديث على الزاني المحصن والحديث على الزاني الحصن والحديث على الزاني الحصن

باب الرضاع

بكسر الراء وفتحها ومثله الرضاعة .

الله على الله عليه وسلم الله على الله على الله عليه وسلم الله عليه وسلم الا تُحرِّمُ الْمَصَّةُ والْمَصَّتَانِ . أخرجه مسلم الله المصة الواحدة من المص وهو أخذ اليسير من الشي كما في الضياء وفي القاموس مصصته بالكسر أمصه ومصصته أمصه كخصصته أخصه شربته شربا رفيقا . والحديث دل على أن مص الصبي المثدى مرة أو مرتين لا يصير به رضيعا وفي المسئلة أقوال الأول أن الثلاث فصاعدا تحرم وإلى هذا ذهب داود وأتباعه وجماعة من العلماء لمفهوم حديث مسلم هذا وحديثه الآخر بلفظ لا تحرم الإملاجة والإملاجتان ا فأفاد بمفهومه تحريم ما قوق الاثنتين ، والقول الثاني لجماعة من السلف والخلف وهو أن قليل الرضاع وكثيره يحرم وهذا يروى عن على وابن عباس وآخرين من السلف وهو مذهب الهمادوية والحنفية ومالك . قالوا : وحده ما وصل الجوف بنفسه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم واستدلوا بأنه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم واستدلوا بأنه وقد ادعى الإجماع على أنه يحرم من الرضاع ما يفطر الصائم واستدلوا بأنه

تعالى علق التحريم باسم الرضاع فحيث وجد اسمه وجد حكمه وورد الحديث موافقًا للآية فقال صلى الله عليه وآله وسلم • يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، ولحديث عقبة الآتى وقوله صلى الله عليه وسلم • كيف وقد زعمت أنهـا أرضعتكما ، ولم يسنفصل عن عدد الرضعات فهذه أدلتهم ولكنها اضطربت أقوالهم فى ضبط الرضعة وحقيقتها اضطرابا كثيرا ولم يرجع إلى دليل ويجاب عما ذكروه من التعليق باسم الرضاع أنه جمل بينه الشارع بالعدد وضبطه به وبعد البيان لا يقال إنه ترك الاستفصال ، القول الثالث أنها لا تحرم إلا خمس رضعات وهو قول ابن مسعود وابن الزبير والشافعي وروانة عن أحمد.واستدلوا بما يأتي من حديث عائشة وهو نص في الخس وبأن سهلة بنت سهيل أرضعت سالمــا خمس رضعات ويأتى أيضا وهذا إن عارضه مفهوم حديث؛ المصة والمصتان ، فإن الحكم فى هذا منطوق وهو أقوى من المفهوم فهو مقدّم عليه وعائشة وإن روت أن ذلك كان قرآنا فإن له حكم خبر الآحاد في العمل به كما عرف في الاصول وقد عضده حديث سهلة فإن فيه أنها أرضعت سالما خمس رضعات لتحرم عليه وإن كان فعل صحابية فإنه دال أنه قد كان متقرراً عندهم أنه لا يحرم إلا الحنس الرضعات ويأتى تحقيقه . وأما حقيقة الرضعة فهي المرة من الرضاع كالضربة من الضرب والجلسة من الجلوس فمتى التقم الصي الثدى وامتص منه ثم ترك ذلك باختياره من غمير عارض كان ذلك رضعة والقطع لعارض كنفس أو استراحة يسيرة أو لشيء يلهيمه تُم يعود من قريب لا يخرجها عن كونها رضعة واحدة كا أن الآكل إذا قطع أكله بذلك ثم عاد عن قريب كان ذلك أكلة واحدة. وهذا مذهب الشافعي في تحقيق الرضعة الواحدة وهو موافق للغة فإذا حصلت خمس رضعات على هذه الصفة حرمت.

٢ - ﴿ وعنها رضى الله عنها ﴾ أى عن عائشة ﴿ قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • ٱ نُظُرُنَ مَنْ إِخْوَا أَنكُنَ فإنَّمَا الرَّضَاعَةُ مِنَ الْمَجَاعَةِ • متفق

عليه ﴾ في الحديث قصة وهو أنه صلى الله عليه وآله وسلم دخل على عائشة وعندها رجل فكأنه تغير وجهه كأنه كره ذلك فقالت إنه أخى فقال « انظرن من إخوانكن فإنمـا الرضاعة من المجاعة • قال المصنف لم أقف على اسمه وأظنه ابناً لأبي القعيس. وقوله انظرن أم بالتحقق في أمر الرضاعة هل هو رضاع صحيح بشرطه من وقوعه في زمن الرضاع ومقدار الإرضاع فإن الحكم الذي ينشأ من الرضاع إنما يكون إذا وقع الرضاع المشترط وقال أبو عبيد معناه أنه الذي إذا جاع كان طعامه الذي يشبعه اللين من الرضاع لاحيث يكون الغذاء بغير الرضاع وهو تعليـل لإمعان النحقق في شأن الرضاع وأن الرضاع الذي تثبت به الحرمة وتحل به الخيلوة هو حيث يكون الرضيع طفلا يسدّ اللبن جوعه لأن معدته ضعيفة يكفها اللبن وينبب بذلك لحه فيصير جزءا من المرضعة فيشترك في الحرمة مع أولادها فمعناه لا رضاعة معتبرة إلا المغنية عن المجاعة أو المطعمة من المجاعة فهو في معنى حديث ابن مسعود الآتي • لارضاع إلا ما أنشز العظم وأنبت اللحم " وحديث أم سلمة « لايحرم من الرضاع إلا مافتق الامعاء ، أخرجه الترمذي وضححه . واستدل به على أن التغذي بلبن المرضعة محرم سوا. كان شرباً أو وجوراً أو سعوطاً أو حقنة حيث كان يشدّ جوع الصبي وهو قول الجمهور. وقالت الهمادوية والحنفية لاتحرم الحقنة وكأنهم يقولون إنهما لاتدخل تحت اسم الرضاع . قلت إذا لوحظ المعنى من الرضاع دخل كل ماذكروا وإن لوحظ مسمى الرضاع فلا يشمل إلا التقام الشدى ومص اللمن منمه كما تقوله الظاهرية فإنهم قالوا لايحرم إلا ذلك ولما حصر في الحديث الرضاعة على ماكان من المجاعة كما قد عرفت وقد ورد:

٣ _ ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ قالت جاءت سهلة بنت سهيل فقالت بارسول الله إن سالما مولى أبى حذيفة معنا فى بيتنا وقد بلغ ما يبلغ الرجال فقال • أَرْضِعِيهِ تَحْرُمِي عَلَيْهِ . رواه مسلم ﴾ وفى سنن أبى داود فأرضعيه خمسة

رضعات فكان بمنزلة ولدها من الرضاعة معارضاً لذلك وكأنه ذكره المصنف كالمشير إلى أنه قد خصص هذا الحكم بحديث سهلة فإنه دال على أن رضاع الكبير يحرم مع أنه ليس داخلا تحت الرضاعة من المجاعة. وبيان القصة أن أبا حذيفة كان قد تبني سالما وزوجه وكان سالم مولى لامرأة من الانصار فلما أنول الله (ادعوهم لآبائهم) الآية كان من له أب معروف نسب إلى أبيه ومن لا أب له معروف كان مولى وأخا في الدمن؛ فعند ذلك جاءت سهلة تذكر مانصه الحديث في الكتاب وقد اختلف السلف في هـذا الحكم فذهبت عائشة رضي الله عنها إلى ثبوت حكم التحريم وإن كان الراضع بالغا عاقلا ، قال عروة : إن عائشة أم المؤمنين أخذت بهذا الحديث فكانت تأمر أختها أم كلثوم وبنات أخيها يرضعن من أحبت أن يدخل عليها من الرجال . رواه مالك ويروى عن على وعروة وهو قول الليث بن سعد وأبى محمد بن حزم ونسبه في البحر إلى عائشة وداود الظاهري وحجتهم حديث سهلة هـذا وهو حديث صحيح لاشك فى صحته ويدل له أيضا قوله تعالى : (وأمهاتكم اللاتى أرضعنكم وأخواتكم من الرضاعة) فإنه مطلق غير مقيد بوقت وذهب الجمهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنه لا يحرم من الرضاع إلا ماكان في الصغر وإنما اختلفوا في تحديد الصغر فالجهور قالوا مهما كان في الحولين فإن رضاعه يحرم ولا يحرم ماكان بعدهما مستدلين بقوله تعالى : (حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة) وقال جماعة الرضاع المحرم ما كان قبـل الفطام ولم يقدّروه بزمان وقال الاوزاعي إن فطم وله عام واحد واستمر فطامه ثم رضع في الحولين لم يحرم هذا الرضاع شيئًا وإن تمـادي رضاعه ولم يفطم فما يرضع وهو في الحولين حرم وما كان بعدهما لا يحرم وإن تمادى إرضاعه وفى المسألة أقوال أخر عارية عن الاستدلال فلا فطيل بهــا المقال واستدل الجمهور بحديث ﴿ إَنَّمَا الرَّضَاعَةُ مَرْ . ﴿ الْجَاعَةُ ۗ وَتَقَدُّمُ فَإِنَّهُ لَا يُصِدِّقُ ذَلْكُ إِلَّا عَلَى من يشبعه اللبن ويكون غذاءه لا غيره ا فلا يدخل الـكبير سيما وقد ورد بصيغة

الحصر وأجانوا عن حديث سالم بأنه خاص بقصة سهلة فلا يتعدى حكمه إلى غيرها كما يدل له قول أم سلمة أم المؤمنين لعائشة رضي الله عنهما لانرى هذا إلا خاصا بسالم ولا ندرى لعله رخصة لسالم أو أنه منسوخ . وأجاب القائلون بتحريم رضاع الكبير بأن الآية وحديث ﴿ إنما الرضاعة من المجاعة » واردان لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة للمرضعة والتي يجبر عليها الابوان رضيا أم كرها كما يرشد إليه آخر الآية وهو قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وعائشة هي الراوية لحديث؛ إنما الرضاعة من المجاعة ، وهي التي قالت برضاع الكبير وأنه بحرم فدل أنها فهمت ما ذكرناه في معنى الآية والحديث. وأما قول أم سلمة إنه خاص بسالم فذلك تظنن منها وقد أجابت عليها عائشة فقالت : أمالك في رسول الله أسوة حسنة ؟ فسكتت أم سلمة ولو كان خاصا لبينه صلى الله عليه وعلى آله وسلم كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجذعة من المعز. والقول بالنسخ يدفعه أن قصة سهلة متأخرة عن نزول آية الحولين فإنها قالت سهلة لرسـول الله صلى الله عليه وسلم كيف أرضعه وهو رجل كبير فإن هذا السؤال منها استنكار لرضاع الكبير دال على أن التحليل بعد اعتقاد التحريم . قلت : ولا يخفى أن الرضاعة لغة إنمـا تصدق على من كان في سن الصغر وعلى اللغة وردت آية الحولين وحديث • إنما الرضاعة من المجاعة ، والقول بأن الآية لبيان الرضاعة الموجبة للنفقة لاينافي أيضا أنها لبيان زمان الرضاعة بل جعله الله تعالى زمان من أراد تمــام الرضاعة وليس بعد التمام ما يدخل في حكم ما حكم الشارع يأنه قد تم . والأحسن في الجميع بين حديث سهلة وما عارضه: كلام أن تيمية فإنه يعتسر الصغر في الرضاعة إلا إذا دعت إليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لايستغني عن دخوله على المرأة وشق احتجابها عنه كحال سالم مع امرأة أبي حذيفة فمثل هذا الكبير إذا أرضعته للحاجة أثر رضاعه وأما من عداه فلا بد من الصغر اه. فإنه جمع بين الاحاديث حسن وإعمال لهما من غير مخالفة لظاهرها باختصاص ولا نسخ ولا إلغا. لمما

اعتبرته اللغة ودلت له الاحاديث

٤ _ ﴿ وَعَنْهَا ﴾ أي عن عائشة رضي الله عنها ﴿ أَنْ أَفَلَمَ ﴾ بفتح الهمزة ففاء آخره حاء مهملة مولى لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقيل مولى لام سلبة ﴿ أَخَا أَنَّى الْقَعِيسَ ﴾ 'بقاف مضمومة وعين وسين مهملتين بينهما مثناة تحتية ﴿ جَاءَ يستأذن عليها بعد الحجاب قالت فأبيت أن آذن له فلمـا جا. رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم أخبرته بالذي صنعته فأمرني أن آذن له عليَّ وقال ﴿ إِنَّهُ عَمُّكِ الْأُوَّلُ ﴾ متفق عليه ﴾ اسم أبي القعيس واثل بن أقلع الاشعرى وقيـل اسمه الجعد فعلى الأول يكون أخوه وافق اسمه اسم أبيه قال اين عبد البر لا أعلم لاى القعيس ذكراً إلا في هذا الحديث . والحديث دليل على ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة وذلك لآن سبب اللين هو ماء الرجل والمرأة معاً فوجب أن يكون الرضاع منهما . كالجد لما كان السبب ولد الولد أوجب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده لذلك قال ابن عبـاس في هذا الحكم : اللقاح واحد . أخرجه عنه ان أبي شيبة فإن الوطء مدرّ اللـين فللرجل منه نصيب وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه وفي روانة أبي داود زيادة تصريح حيث قالت دخل علىّ أفلح فاستترت منه فقال أتستترين منى وأنا عمك قلت من أين؟ قال أرضعتك امرأة أخى قلت إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجـل الحديث. وخالف فى ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المندر وداود وأتباعه فقالوا لايثبت حكم الرضاع للرجل لآن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها قالوا ويدل عليه قوله تعالى (وأمهاتكم اللاتي أرضعنكم) وأجيب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث فإن ذكر الأمهات لايدل على أن ما عداهن ليس كدلك ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح كما عرف في الإصول وقد استدلوا بفتوي جماعة من الصحابة بهذا المذهب ولا يخفي أنه لاحجة

فى ذلك وقد أطال بعض المتأخرين البحث فى المسألة وسبقه ابن القيم فى الهمدى واستحسنه ابن تيمية والواضح ماذهب إليه الجهور.

 ﴿ وعنها ﴾ أى عائشة رضى الله عنها ﴿ قالت كان فيها أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو فما يُقرأ من القرآن. رواه مسلم﴾ يقرأ بضم حرف المضارعة ا يريد أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدا حتى إنه توفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وبعض الناس يقرأ خمس رضعات ويجعلها قرآنا متلوّا لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهـده فلما بلغهم النسخ بعـد ذلك رجعوا عن ذلك وأجمعوا على أنه لا يتلى. وهذا مر. نسخ الثلاوة دون الحكم وهو أحد أنواع النسخ فإنه ثلاثة أقسام : نسخ التلاوة والحـكم مثل عشر رضعات يحرمن . والثانى : نسخ التلاوة دون الحكم كخمس رضعات وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما . والثالث : نسخ الحـكم دون التلاوة وهو كثير نحو قوله تعـالى : (والذين يتوفون منـكم ويذرون أزواجا الآية) وقد تقدم تحقيق القول في حكم هـذا الحديث وأن العمل على ما أفاده هو أرجح الاقوال والقول بأن حديث عائشة هـذا ليس بقرآن لانه لا يثبت بخبر الآحاد ولا هو حديث لانها لم تروه حديثاً ، مردود بأنها وإن لم تثبت قرآنيته ويجرى عليه حكم ألفاظ القرآن فقد روته عن الني صلى الله عليه وآله وسلم فله حكم الحديث في العمل به . وقد عمـل بمثل ذلك العلماء فعمل به الشافعي وأحمد في هذا الموضع وعمل به الهادوية والحنفية في قراءة ابن مسعود في صيام الكفارة ثلاثة أيام متتابعات وعمل مالك في فرض الآخ من الام بقراءة أبَّى: وله أخ أو أخت من أم، والناس كلهم احتجوا بهذه القراءة والعمل بحديث الباب هـذا لا عذر عنــه ولذا اخترنا العمل به فيما سلف .

روعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أريد)
 بضم الهمزة مبني للمجهول ﴿ على ابنة حزة ﴾ أى قيل له لو تزوجتها ﴿ فقال ﴿ إنَّها

لا تحيل في إنّها اثبتُهُ أخِي مِنَ الرَّضَاعَةِ ويَحُرُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ مَا يَحُرُمُ مِنَ النَّسَبِ المعتق عليه ﴾ اختلف في اسم ابنة حمزة على سبعة أقوال ليس فيها مايجزم به وإنما كانت ابنة أخيه صلى الله عليه وآله وسلم لانه رضع من ثويبة أمة أبي لهب وقد كانت أرضعت عمه حمزة. وأحكام الرضاع هي حرمة التناكح وجواز النظر والخلوة والمسافرة لا غير ذلك من التوارث ووجوب الإنفاق والعتق بالملك وغيره من أحكام النسب . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم ويحرم من الرضاع ما يحرم من النظر إلى المرضع فإن النسب يراد به تشبيهه به في التحريم . ثم التحريم ونحوه بالنظر إلى المرضع فإن أقارب للرضيع وأما أقارب الرضيع ماعدا أولاده فلا علاقة بينهم وبين المرضع فلا يثبت لهم شيء من الاحكام .

٧ _ ﴿ وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم • لا يَحْرُمُ مِنَ الرَّضَاعِ إِلاَّ مَا فَتَقَ • ﴾ بالفاء فثناة فوقية فقاف ﴿ الْأَمْعَاةَ ﴾ جمع المعا بكسر الميم وفتحها ﴿ وكَانَ قَبْلَ الْفِطَامِ ، رواه الترمذي وصححه هو والحاكم ﴾ والمراد ماسلك فيها من الفتق بمعني الشق والمراد ما وصل إليها فلا يحرم القليل الذي لا ينفذ إليها ويحتمل أن المراد ماوصلها وغذاها واكتفت به عن غيره فيكون دليلا على عدم تحريم رضاع الكبير . ويدل على أن المراد هذا قوله في الحديث وكان قبل الفطام فإنه يراد به قبل الحولين كما ورد في هذا الحديث الآخر ومدل لهذا الاخير قوله :

۸ ــ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال * لا رَضَاعَ إِلاَ فَى الْحَوْلَيْنِ * رَوَاه الدارقطنى وابن عدى مرفوعا وموقوفا ورجحا الموقوف ﴾ لأنه تفرد برفعه الهيثم بن جميل عن ابن عيينة قاله الدارقطنى وقال وكان ثقة حافظا ورواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة فوقفه . قلت : وهذا ليس بعلة كما قررناه مراراً وقال ابن عدى إن الهيثم كان يغلط وقال البهتي الصحيح إنه موقوف وروى البيهتي

التحديد بالحولين عن عمر وابن مسعود والحديث دال على اعتبار الحولين وأنه لايسمى الرضاع رضاعا إلا فى الحولين وقد تقدم أنه الذى دلت عليه الآية والقول بأنها إنمها دلت على حكم الواجب من النفقة ونحوها لا على مدة الرضاع تقدم دفعه ويدل لهذا الحمكم قوله ا

٩ ـــ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا رَضَاعَ إلاَّ مَا أَنْشَرَ ﴾ بشين معجمة فزاى أى شد وقوى ﴿ الْعَظْمَ وَأَنْبَتَ اللَّحْمَ • أخرجه أبو داود ﴾ فإن ذلك إنما يكون لمن هو فى سن الحولين ينمو باللبن ويقوى به عظمه وينبت عليه لحمه •

١٠ _ ﴿ وَعَنْ عَقْبَةً بِنَ الْحَارِثُ رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ ﴾ وهو أبو سروعة عقبة ابن الحارث بن عامر القرشي النوفلي أسلم يوم الفتح يعد في أهل مكة ﴿ أَنَّهُ تَرْوَجَ أم يحي بنت أبي إهاب ﴾ بكسر الهمزة ﴿ فِجاءت امرأة ﴾ قال المصنف لم أعرف اسمها ﴿ فَقَالَتَ قَدَ أَرْضَعَتُكُما فَسَأَلُ النِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمْ فَقَالَ ﴿ كُيْفَ وقَدْ قِيلَ؟ • ففارقها عقبة فنكحت زوجا غيره . أخرجه البخاري﴾ الحديث دليل على أن شهادة المرضعة وحدها تقبل وبوّب على ذلك البخارى وإليه ذهب ابن عباس وجماعة من السلف وأحمد بن حنبل وقال أبو عبيد بجب على الرجل المفارقة ولا يحب على الحاكم الحـكم بذلك. وقال مالك : إنه لا يقبل في الرضاع إلا امرأنان وذهب الهادوية والحنفية إلى أن الرضاع كغيره لا مد من شهــادة رجلين أو رجل وامرأتين ولا تكنى شهادة المرضعة لأنها تقرر فعلها وقال الشافعي تقبل شهادة المرضعة مع ثلاث نسوة بشرط أن لا تعرض بطلب أجرة قالوا وهـذا الحديث محمول على الاسـتحباب والنحرز عن مظانّ الاشـتباه وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر سما وقد تكرر سؤاله للني صلى الله عليه وآله وسلم أربع مرات وأجابه بقوله •كيف وقد قيل • وفي بعض ألفاظ • دعها ، وفي رواية الدارقطني * لا خير لك فيها ، ولو كان من باب الاحتياط لامر، بالطلاق مع أنه في

جميع الروايات لم يذكر الطلاق فيكون هـذا الحـكم مخصوصا من عموم الشهادة المعتبر فيها العدد وقد اعتبرتم ذلك في عورات النساء فقلتم يكتني بشهادة امرأة واحدة والعلة عندهم فيه أنه قلما يطلع الرجال على ذلك فالضرورة داعية إلى اعتباره ، فكذا هنا .

11 - ﴿ وَعَن زَيَادَةُ السَّهِمَى قَالَ نَهِى رَسُـُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسُـلُمُ أَن تُسْرَضُع الحُقَّاءُ ﴾ خفيفة العقل ﴿ أخرجه أبو داود وهو مرسل وليس لزياد صحبة ﴾ ووجه النهى أن للرضاع تأثيراً في الطباع فيختار من لا حماقة فيها ونحوها .

باب النفقات

جمع نفقة والمراد بها الشيء الذي يبذله الإنسان فيما يحتاجه هو أو غيره من الطعام والشراب وغيرهما .

ا ـ ﴿ عن عَائَشَة رضى الله عنها قالت دخلت هند بنت عتبة ﴾ بن ربيعة ابن عبد شمس بن عبد مناف أسلبت عام الفتح فى مكة بعد إسلام زوجها قتل أبوها عتبة وعمها شيبة وأخوها الوليد بن عتبة يوم بدر فشق عليها ذلك فلما قتل حمزة فرحت بذلك وعمدت إلى بطنه فشقته وأخذت كبده فلا كتها ثم لفظتها توفيت فى المحرم سنة أربع عشرة وقيل غير ذلك ﴿ امرأة أبى سفيان ﴾ أبو سفيان بن حرب اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس من رؤساء قريش أسلم عام الفتح قبل إسلام زوجته حين أخذته جند النبي صلى الله عليه وسلم فى يوم الفتح وأجاره العباس ثم غدا به إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسلم وكانت وفاته فى خلافة عثمان سنة اثنتين وثلاثين ﴿ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقالت يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح ﴾ الشح البخل عمر ص فهو أخص من بالبخل والبخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء ﴿ لا يعطيني من النفقة ما يكفيني ويكني بني إلا ما أخذت من ماله بغير علمه فهل علي فى ذلك من جناح ؟ فقال:

 خذى مِنْ مَالِهِ بِالمَعْرُوفِ مَا يَكْفِيكِ ومَا يَكْنى بِنِيكِ ، مَنفق عليه ﴾ الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان على وجه الاشتكاء والفتيا وهذا أحد المواضع الني أجازوا فيها الغيبة ودل على وجوب نفقة الزوجة والاولاد على الزوج وظاهره وإن كان الولد كبيراً لعموم اللفظ وعدم الاستفصال فإن أتى ما يخصصه من حديث آخر وإلا فالعموم قاض بذلك . وفيه دليل على أن الواجب الكفاية مر. تقدير للنفقة وإلى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الهادي والشافعي وعليه دل قوله تعالى (وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف) وفي قول للشافعي إنها مقدرة بالامداد فعلى الموسر كل يوم مذان والمتوسط مدّ ونصف والمعسر مدّ وعن الهادي كل يوم مدّان وفي كل شهر درهمان وعن أبي يعلى الواجب من الخبز رطلان كل يوم في حق المعسر والموسر وإنما يختلفان في صفته وجودته لأن الموسر والمعسر مستويان في قدر المأكول وإنمـا يختلفان في الجودة وغيرها. قال النووي وهذا الحديث حجة على من أعتبر التقدر قال المصنف تعقيباً له ليس صريحا في الرد عليهم ولكن التقدير بما ذكر محتاج إلى دليل فإن ثبت حملت الكفاية في ذلك الحديث على ذلك المقدار وفي قولها إلا ما أخذت من ماله دليل على أن للأم ولاية في الإنفاق على أولادها مع تمرد الاب وعلى أن من قعـــذر عليه استيفاء ما يجب له أن يأخذه لانه صلى الله عليه وسـلم أقرها على الاخذ في ذلك ولم يذكر لهـا أنه حرام وقد سألته هل عليها جناح فأجاب بالإباحة في المستقبل وأقرها على الآخذ في المـاضي وقد ورد في بعض ألفاظه في البخاري لاحرج عليك أن تطعميهم بالمعروف. وقوله خذي ما يكفيك وولدك يحتمل أنه فتيا منه صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أنه حـكم وفيه دليل على الحكم على الغائب من دون نصب وكيل عنه وعليه بوب البخارى « باب القضاء على الغائب ، وذكر هذا الحديث لكنه قال النووى شرط القضاء على الغائب أن يكون غائبًا عن البِلد أو متعززًا لايقدر عليه أو متعذرًا ولم يكن أبو سفيان

فيه شيء بل كان حاضراً في البلد فلا يبكون هذا من القضاء على الغائب إلا أنه قد أخرج الحاكم في تفسير الممتحنة في المستدرك أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما اشترط في البيعة على الفساء؛ ولا يسرقن، قالت هند لا أبايعك على السرقة إنى أسرق من زوجي فكف حتى أرسل إلى أبي سفيان يتحلل لها منه فقال أما الرطب فنعم وأما اليابس فلا وهذا المذكور يدل على أنه قضى على حاضر إلا أنه خلاف مابوب له البخاري والحاصل أن القصة مترددة بين كونه فتيا وبين كونه حكا وكونه فتيا أقرب لانه لم يطالبها ببينة ولا استحلفها وقد قيل إنه حكم بعله بصدقها فلم يطلب منها بينة ولا يمينا فهو حجة لمن يقول إنه يحكم الحاكم بعلمه الاأنه مع الاحتمال لاينهض دليلا على معين من صور الاحتمال إنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة على الزوج للزوجة وأولاده وعلى أن لها الآخذ من ماله إن لم يقم بكفايتها وهو الحكم الذي أراده المصنف من إيراد الحديث هذا هنا في باب النفقات

٢ ـ ﴿ وعن طارق المحاربي رضى الله عنه ﴾ هو طارق بن عبد الله المحاربي بضم الميم وحاء مهملة روى عنه جامع بن شداد وربعي بكسر الراء وسكون الموحدة وكسر العين المهملة وتشديد المثناة التحتية ابن حراش بكسر الحاء المهملة وتخفيف الراء والشين المعجمة ﴿ قال قدمنا المدينة فإذا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قائم على المنسبر يخطب الناس ويقول ﴿ يَدُ الْمُعْطِي الْعُلْيا وابْدَأْ يَن قُمُولُ أُمَّكَ وا بَاكَ وأُخْتَكَ وأخاكَ ثُمَّ ادْ نَاكَ فأَدْ نَاكَ ، رواه النسائي وصححه ابن حبان والدارقطني ﴾ الحديث كالتفسير لحديث اليد العليا خير من اليد السفلي ، وفسر في النهاية بالمعطية أو المنفقة واليد السفلي بالمانعة أو السائلة وقوله وابدأ بمن تعول، دليل على وجوب الإنفاق على القريب وقد فصله بذكر الأم قبل الآب إلى آخر ماذكره فدل هذا الترتيب على أن الآم أحق من الآب بالمبر قال الفاضي عياض وهو مذهب الجهور ويدل له ما أخرجه البخاري من بالمبر قال الفاضي عياض وهو مذهب الجهور ويدل له ما أخرجه البخاري من

حديث أبي هربرة فذكر الام ثلاث مرات ثم ذكر الاب معطوفا بثم فمر لا يجد إلاكماية لاحد أبويه خص بها الأمّ للأحاديث هذه ا وقد نبـه القرآن على زيادة حق الآمّ في قوله (ووصينا الإنسان يوالديه إحساناً حملته أمّه كرهاً ووضعته كرها) وفي قوله : وأختبك وأخاك ثم أدناك إلى آخره دليـل على وجوب الإنفاق للقبريب المعسر فإنه تفصيل لقوله • وامدأ بمن تعول ، فجعسل الأخ من عياله وإلى هـذا ذهب عمر وابن أبي ليلي وأحمـد والهـادي ولكنه اشترط في البحر أن يكون القريب وارثاً مستدلاً بقوله تعالى (وعلى الوارث مثــل ذلك) واللام للجنس وعنـد الشافعي أن النفقة تجب لفقـير غير مكتسب زمناً أو صغيراً أو مجنوناً لعجزه عن كفاية نفسه. قالوا فإن لم يكن فيـه إحدى هـذه الصفات الشلاث فأقوال أحسنها: تجب لأنه يقبح أن يكلف التكسب مع اتساع مال قريبه والشانى المنع للقدرة على الكسب فإنه نازل منزلة المال والثالث أنه يجب نفقة الأصل على الفرع دون العكس لأنه ليس من المصاحبة بالمعروف أن يكلف أصله التكسب مع علو السن وعنــد الحنفية يلزم التكسب لقريب محرم فقير عاجز عن الكسب بقدر الإرث مكذا في كتب الفريقين وفي البحر نقل عنهم ما يخالف هذا . وهذه أقوال لم يسفر فيها وجه الاستدلال وفى قوله تمالى (وآت ذا القربى حقه) ما يشعر بأن للقريب حقا على قريب والحقوق متفارتة فمع حاجته للنفقة تجب ومع عدمها فحفيه الإحسان بغيرها من البر والإكرام والحديث كالمبين لذوى القربى ودرجاتهم فيجب الإنفاق للمعسر على الترتيب في الحديث ولم يذكر فيه الولد والزوجة لانهما قد علما من دليـل آخر وهو الحديث الاوّل والتقييد بكونه وارثاً محل توقف . واعلم أن للعلماء خلافا في سقوط نفقة الماضي فقيـل تسقط للزوجة والاقارب وقيــل لا تسقط وقيـل تسقط نفقـة القريب دون الزوجـة وعللوا هـذا التفصـيل بأن نفقة القريب إنما شرعت للمواساة لاجل إحياء النفس وهـذا قد انتني بالنظر

إلى الماضى وأما نفقة الزوجة فهى واجبة لا لأجل المواساة ولذا تجب مع غنى الزوجة ولإجماع الصحابة على عدم سقوطها فإن تم الإجماع فلا التفات إلى خلاف من خالف بعده وقد قال صلى الله عليه وسلم و ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف، فهما كانت الزوجة مطبعة فهذا الحق الذى لها ثابت. وأخرج الشافعى بإسناد جيد عن عمر رضى الله عنه وأنه كتب إلى أمراء الاجناد في رجال غابوا عن نسائهم فأمرهم أن يأمروهم بأن ينفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا، وصححه الحافظ أبو حاتم الرازى. ذكره ابن كثير في الإرشاد.

" — (وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أيلم الله عليه وسلم الله الله المماوكة على السيد (طَعَامُهُ وكِسُو تُهُ ولا يُعكَّفُ مِنَ الْعَمَلِ إلاّ مَا يُطِيقُ ، رواه مسلم الحديث دليل على ما هو جمع عليه من وجوب نفقة المملوك وكسوته وظاهره مطلق الطعام والكسوة فلا يجبان من عين ما يأكله السيد ويلبسه وحديث مسلم للأمر بإطعامهم عما يطعم وكسوتهم عما يلبس محمول على الندب ولولا ماقيل من الإجماع على هذا لاحتمل أن هذا يقيد مطلق حديث الكتاب ودل على أنه لا يكلفه السيد من الإعمال إلا ما يطيقه وهذا مجمع عليه أيضاً.

٤ - ﴿ وعن حكيم بن معاوية القشيرى عن أبيه ﴾ معاوية بن حيدة ﴿ قال قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه قال ﴿ أَنْ تُطْعِمُهَا إِذَا طَعِمْتَ وتكُسُوهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ ، _ الحديث وتقدم فى عشرة النساه ﴾ بتمامه ونسبه إلى أحمد وأبى داود والنسائى وابن ماجه وأنه علق البخارى بعضه وصححه ابن حبان والحاكم وتقدم الكلام عليه .

ه - ﴿ وعن جابر فى حديث الحج بطوله قال فى ذكر النساء ، ولَهُنَّ عَلَيْكُمْ
 رِزْقَهُنَّ وكَسُو مُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ، أخرجه مسلم ﴾ وهو دليـل على وجوب النفقة والكسوة للزوجة كا دلت له الآية وهو جمع عليـه وقد تقـدم تحقيقه . وقوله

بالمعروف إعلام بأنه لا يجب إلا ما تعورف من إنفاق كل على قدر حاله كما قال تعالى : (لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آناها) ثم الواجب لهـا طعام مصنوع لانه الذي يصدق عليه أنه نفقة ولا تجب القيمة إلا برضا من يجب عليه الإنفاق وقد طول ذلك ابن القيم في الهـدى النبوى واختاره وهو الحق فإنه قال ما لفظه: وأما فرض الدراهم فلا أصل له فى كتاب الله تعالى ولا سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ولا عن أحد من الصحابة البتة ولا التابعين ولا تابعيهم ولا نص عليه أحد من الأثمة الاربعة ولا غيرهم من أثمة الإسلام والله تعـالى أوجب نفقة الأقارب والزوجات والرقيق بالمعروف وليس من المعروف فرض الدراهم بل المعروف الذي نص عليـه الشرع أن يكسوهم مما يلبس ويطعمهم مما يأكل وليست الدراهم من الواجب ولا عوضه ولا يصح الاعتياض عما لم يستقر ولم بملك فإن نفقة الاقارب والزوجات إنمـا تجب يوما فيوماً ولوكانت مستقرّة لم تصح المعاوضة عنها بغير رضا الزوج والقريب فإن الدراهم تجعل عوضاً عن الواجب الاصلى وهو إما الرُّ عند الشافعي أو المقتات عند الجهور فكيف بجبر على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير رضا ولا إجبار الشرع له على ذلك؟ فهذا مخالف لقواعد الشرع ونصوص الأئة ومصالح العباد ولكن إن اتفق المنفق والمنفق عليه جاز ماتفاقهما على أن في اعتياض الزوجة عن النفقة الواجية لهــا نزاعا معروفا في مذهب الشافعي وغيره.

٣ ـ ﴿ وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • كَنَى بِالمَرْءُ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ • رواه النسائى وهو عند مسلم بلفظ • أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْ لِكُ قُوتَهُ • ﴾ الحديث دليل على وجوب النفقة على الإنسان لمن يقوته فإنه لا يكون آثماً إلا على تركه لما يجب عليه وقد بلغ منا فى إثمه بأن جمل ذلك الإثم كافيا فى هلاكه عن كل إثم سواه . والذين يقوتهم ويملك قوتهم جمل ذلك الإثم كافيا فى هلاكه عن كل إثم سواه . والذين يقوتهم ويملك قوتهم

هم الذين يجب عليه الإنفاق عليهم وهم أهله وأولاده وعبيده على ماسلف تفصيله ولفظ مسلم خاص بقوت الماليك ولفظ النسائى عام .

٧ _ ﴿ وعن جابر يرفعه في الحامل المتوفى عنها زوجها قال لانفقة لها . أخرجه البهيق ورجاله ثقات اكن قال : المحفوظ وقفه وثبت نفي النفقة في حديث فاطمة بنت قيس رضي الله عنها كما تقدم . رواه مسلم ﴾ وتقدم أنه في حق المطلقة بائنا وأنه لانفقة لها وتقدم الكلام فيه والكلام هنا فى نفقة المتوفى عنها زوجها وهذه المسألة فها خلاف: ذهب جماعة من العلماء إلى أنها لا تجب النفقة للمتوفى عنها سواء كانت حاملاً أو حائلًا أما الاولى فلهذا النص وأما الثانية فبطريق الاولى . وإلى هذا ذهبت الشافعية والحنفية والمؤبد لهذا الحديث ولأن الأصل براءة الذمة. ووجوب التربص أربعة أشهر وعشرآ لايوجب النفقة وذهب آخرون منهم الهـادي إلى وجوب النفقة لهـا مستدلين بقوله : (متاعا إلى الحول) قالوا ونسخ المدة من الآنة لا نوجب نسخ النفقة ولانهـا محبوسة بسببه فتجب نفقتها. وأجيب بأنها كانت تجب النفقة بالوصية كما دل لهـا قوله تعـالى : (والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعا إلا الحول) فنسخت الوصية بالمتماع إما يقوله تعالى : (يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا) وإما بآية المواريث وإما بقوله صلى الله عليه وآله وسلم لاوصية لوارث. وأما قوله تعالى : (فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن) فإنها واردة في المطلقات فلا تتناول المتوفى عنها وفي سنن أبي داود من حديث ابن عباس أنهـا نسخت آنة : (والذين يتوفون منـكم ويذرون أزواجا وصية لازواجهم متاعاً إلى الحول) بآنة الميراث بمنا فرض الله لهن مر. _ الربع والثمن ونسخ أجل الحول بأن جعل أجلها أربعة أشهر وغشراً وأما ذكر المصنف حديث فاطمة بنت قيس فكأنه بربد أن البائن والمتوفى عنها حكمها واحد بجامع البينونة والحل للغير.

﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

وَ أَلْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ أَلْبَيْدِ الشَّفْلَى ﴾ تقدم تفسيرهما ﴿ وَيَبْدَأُ ﴾ أى فى البر والإحسان ﴿ ٱحَدُكُمْ ۚ مَنْ يَعُولُ تَقُولُ الْمَرْاَةُ اطْعِمْنَى أَوْ طَلَّـقْنَى ، رواه الدارقطنى وإسناده حسن ﴾ أخرجه من طريق عاصم عن أبي صالح عن أبي هريرة إلا أن في حفظ عاصم شيئاً . وأخرجه البخارى موقوفا على أبى هريرة وفى رواية الإسماعيلي: قالوا يا أبا هريرة شيء تقول عن رأيك أو عن قول رسول الله صلى الله تسالى عليه وآله وسلم قال هذا من كيسي إشارة إلى أنه من استنباطه هڪذا قاله الناظرون فى الاحاديث. والذى يظهر بل ويتعين أن أبا هريرة لمـا قال لهم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم قالوا هذا شيء تقوله عن رأيك أو عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ أجاب بقوله من كيسيجواب المته كم بهم لا مخبرا أنه لم يكن عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكيف يصح حمل قوله من كيس أبى هريرة على أنه أراد به الحقيقة وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فينسب استنباطه إلى قول رسول الله صلى الله عليه سلم وهل هـذا إلا كذب منه على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ وحاشا أبا هريرة من ذلك فهو من رواة حديث * من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » فالقرائن واضحة أنه لم يرد أبو هريرة إلا التهكم بالسائل ولذا قلنا إنه يتعين أن هـذا مراده والذي أتى له المصنف من الرواية بعض حديثه على أنه قد فسر قوله من كيس أبي هربرة أي من حفظه وعبر عنه بالكيس إشارة إلى مافى صحيح البخارى وغيره من أنه بسط ثُويه أو ثمرة كانت غليه فأملاه رسول الله صلى الله عليه وسلم حديثا كثيرا ثم لفه فسلم ينس منه شيئًا كأنه يقول ذلك الثوب صار كيساً . وأشرنا لك إلى أنه لم يأت المصنف بحديث أبي هريرة تاما وتمامه في البخاري • ويقول العبـد أطعمني واستعملني = وفي رواية الإسماعيلي « ويقول خادمك أطعمني وإلا بعني ويقول الابن إلى من تدعني ، والمكل دليل على وجوب الإنفاق على من ذكر من الزوجة والمملوك والولدوقد تقدم ذلك ودل على أنه يجب نفقة العبد وإلا وجب بيعه (۱۹ _ سيل السلام _ ۳)

وإيجاب نفقة الولد على أبيه وإن كان كبيراً قال ابن المنذر اختلف فى نفقة من بلغ من الأولاد ولا مال له ولا كسب فأوجب طائفة النفقة لجميع الأولاد أطفالا كانوا أو بالغين إناثا أو ذكرانا إذا لم يكن لهم أموال يستغنون بها عن الآباء وذهب الجمهور إلى أن الواجب الإنفاق عليهم إلى أن يبلغ الذكر وتتزوج الأنثى ثم لا نفقة على الآب إلا إذا كانوا زمنى فإن كانت لهم أموال فلا وجوب على الآب واستدل به على أن للزوجة إذا أعسر زوجها بنفقتها طلب الفراق ويدل له قوله:

٩ _ ﴿ وعن سعيد بن المسيب رضي الله عنه في الرجل لا بجد ما ينفق على أهله قال و يُفَرَّقُ بيْنَهُمَا ، أخرجه سعيد بن منصور عن سفيان عن أبي الزناد عنه رضى الله عنه قال: قلت لسعيد من المسيب سنة ؟ قال سنة. وهذا مرسل قوى) ومراسيل سعيد معمول بها لما عرف من أنه لا برسل إلا عن ثقة قال الشافعي والذي يشبه أن يكون قول سعيد سنة : سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأما قول انن حزم لعله أراد سنة عمر فإنه خلاف الظاهر وكيف يقول له الساثل سنة ويربد سؤاله عن سنة عمر ؟ هذا بما لا ينبغي حمل الكلام عليه وهل سأل السائل إلا عن سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما قال جماعة إنه إذا قال الراوى من السنة كذا فإنه يحتمل أن يريد سنة الخلفاء، وأما بعد سؤال الراوى فلا يريد السائل إلا سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولا يجيب الجيب إلا عنها لا عن سنة غيره لأنه إنما سأل عما هو حجة وهو سنته صلى الله عليه وسلم وقد أخرج الدارقطني والبيهتي من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • في الرجل لايجد ما ينفق على امرأته • قال يفرّق بينهما ، وأما دعوى المصنف إنه وهم الدارقطني فيه وتبعه البيهقي على الوهم فهو غير صحيح وقد حققناه في حواشي ضوء النهار وسيأتي كتاب عمر إلى أمراء الاجناد في أنهم يأخذون على من عندهم من الاجناد أن ينفقوا أو يطلقوا. وقد

اختلف العلماء في هذا الحـكم وهو فسخ الزوجية عند إعسار الزوج على أقوال الأول: ثبوت الفسخ وهو مذهب على وعمر وأبى هريرة وجماعة من التابعـين ومن الفقهاء مالك والشافعي وأحمد وبه قال أهل الظاهر مستداين بما ذكر وبحديث ولاضرر ولاضرار، تقدم تخربجه وبأن النفقة فى مقابل الاستمتاع بدليل أن الناشز لانفقة لها عند الجهور فإذا لم تجب النفقة سقط الاستمتاع فوجب الخيار للزوجة وبأنهم قد أوجبوا على السيد بينع مملوكه إذا عجز عن إنفاقه فإيجاب فراق الزوجة أولى لأن كسبها ايس مستحقا لازوج كاستحقاق السيد لكسب عبده . وبأنه قد نقل ابن المنذر إجماع العلماء على الفسخ بالعنة ، والضرر الواقع من العجز عن النفقة أعظم من الضرر الواقع بكون الزوج عنيناً وبأنه تعمالي قال (ولا تضارّوهن) وقال (فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان) وأى إمساك بمعروف وأى ضرر أشد من تركها بغير نفقة . والثاني ماذهب إليه الهـادوية والحنفية وهو قول للشافعي أنه لافسخ بالإعسار عن النفقة مستداين بقوله تعالى (ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آناه الله لايكلف الله نفساً إلا ما آناها) قالوا وإذا لم يكلفه الله النفقة في هذه الحال فقد ترك ما لا يجب عليه و لا يأثم بتركه الا يكون سبباً للتفريق بينه وبين سكنه وبأنه قد ثبت في صحيح مسلم «أنه صلى الله عليه وعلى آله وسلم لما طلب أزواجه منه النفقة قام أبو بكر وعمر إلى عائشة وحفصة فوجآ أعناقهما وكلاهما يقول تسألن رسول الله صلى الله عليه وسلم ماليس عنده؟ الحديث قالوا فهذا أبو بكر وعمر يضربان بنتيهما بحضرته صلى الله عليـه وآله وسلم لمـا سألناه النفقة التي لايجدها فلو كان الفسخ لها وهما طالبتان للحق لم يقرّ النبي صلى الله عليه وسـلم الشيخين على مافعلا ولبين أن لهما أن تطالباً مع الإعسار حتى تثبت على تقدير ذلك المطالبة بالفسخ ولأنه كان فى الصحابة المعسر بلا ريب ولم يخبر النبي صلى الله عليه وسلم أحداً منهم بأن للزوجة الفسخ ولا فسخ أحد . قالوا ولامها لو مرضت الزوجة وطال مرضها حتى تعذر على الزوج جماعها

لوجبت نفقتها ولم يمكن من الفسخ وكذلك الزوج . فدل أن الإنفاق ليس في مقابلة الاستمتاع كما قلتم . وأما حديث أبى هريرة فقد بين أنه من كيسه وحديثه الآخر لعله مثله وحديث سعيد مرسل . وأجيب بأن الآية إنما دلت على سقوط الوجوب عن الزوج وبه نقول. وأما الفسخ فهو حق للمرأة تطالب به وبأن قصة أزواجه صلى الله عليه وسلم وضرب أبى بكر وعمر إلى آخر ماذكرتم هي كالآية دلت على عدم الوجوب عليه صلى الله عليه وسلم وليس فيه أنهن سألن الطلاق أو الفسخ ومعلوم أنهن لايسمحن بفراقه فإن الله تعالى قد خيرهر. فاخترن رسول الله صلى الله عليه وسلم والدار الآخرة فلا دليل في القصة. وأما إفراره لابي بكر وعمر على ضربهما فلما علم من أن للآباء تأديب الابناء إذا أتوا مالا ينبغي ومعلوم أنه صلى الله عليه وسلم لايفرط فيما يجب عليه الإنفاق فلعلهن طلبن زيادة على ذلك فتخرج القصة عن محل النزاع بالـكلية . وأما المعسرون من الصحابة فلم يعلم أن امرأة طلبت الفسخ أو الطلاق لإعسار الزوج بالنفقة ومنعها عن ذلك حتى تكون حجة بل كان نساء الصحابة كرجالهن يصبرن على صنك العيش وتعسره كما قال مالك : إن نساء الصحابة كن بردن الآخرة وما عند الله تعالى ولم يكن مرادهن الدنيا فبلم يكن يبالين بعسر أزواجهن وأما نساء اليوم فإنمها يتزوجن رجاء الدنيا مر. _ الازواج والنفقة والكسوة . وأما حديث ان المسيب فقد عرفت أنه من مراسيله وأئمة العلم يختارون العمل بها كما سلف فهو موافق لحديث أبي هريرة المرفوع الذي عاضده مرسل سعيد ولو فرض سقوط حديث أبي هريرة ففيها ذكرناه غنية عنه . والقول الثالث : أنه يحبس الزوج إذا أعسر بالنفقة حتى يجد ما ينفق وهو قول العنسري وقالت الهادوية يحبس للتكسب. والقولان مشكلان لأن الواجب إنما هو الغذاء في وقته والعشاء في وقته فهو واجب في وقته فالحبس إن كان في خلال وجوب الواجب فهو مانع عنه فيعود على الغرض المراد بالنقض وإن كان قبله فلا وجوب فكيف يحبس لغير واجب وإن كان

بعـده صار كالدين ولا يحبس له مع ظهور الإعسار اتفاقا وفى هـذه المسألة قال محمد بن داود لامرأة سألته عن إعسار زوجها فقال : ذهب ناس إلى أنه يكاف السعى والاكتساب وذهب قوم إلى أنها تؤمر المرأة بالصبر والاحتساب فلم تفهم منه الجواب فأعادت السؤال وهو بجيبها ثم قال : يا هذه قد أجبتك ولست قاضياً فأقضى ولا سلطاناً فأمضى ولا زوجا فأرضى وظاهر كلامه الوقف فى هذه المسألة فيكون قولا رابعاً (القول الخامس) أن الزوجة إنكانت موسرة وزوجها معسر كلفت الإنفاق على زوجها ولا ترجع عليه إذا أيسر لقوله تعالى (وعلى الوارث مثل ذلك) وهو قول أبي محمد بن حزم . ورد بأن الآية سياقها في نفقة المولود الصغير ولعله لا يرى التخصيص بالسياق (القول السادس) لابن القيم وهو أن المرأة إذا تزوّجت عالمة بإعساره أوكان موسراً ثم أصابته جائحة فإنه لا فسخ لهـا وإلاكان لها الفسخ وكأنه جعل علمها رضاً بعسرته ولكن حيث كان موسراً عنـد تزوّجه ثم أعسر للجائحة لا يظهر وجه عدم ثبوت الفسخ لهـا . وإذا عرفت هـذه الاقوال عرفت أن أقواها دليلا وأكثرها قائلا هو القول الاقل. وقد اختلف القائلون بالفسخ في تأجيله بالنفقة فقال مالك : يؤجل شهراً وقال الشافعي : ثلاثة أيام وقال حماد سنة وقيل شهراً أو شهرين . قلت : ولا دليل على التعيين بل ما يحصل به التضرر الذي يعلم ومن قال إنه يجب عليه التطليق قال ترافعه الزوجة إلى الحاكم لينفق أو يطلق . وعلى القول بأنه فسخ ترافعه إلى الحاكم ليثبت الإعسار ثم تفسخ هي وقيل ترافعه إلى الحاكم ليجبره على الطلاق أو يفسخ عليه أو يأذن لها فى الفسخ نإن فسخ أو أذن فى الفسخ فهو فسخ لا طلاق ولا رجعة له وإن أيسر فى العدّة فإن طاق كان طلاقا رجعيا له فيه الرجعة .

ا - ﴿ وعن عمر رضى الله عنه أنه كتب إلى أمراء الاجناد فى رجال عابوا عن نسائهم أن يأخذوهم بأن يتفقوا أو يطلقوا فإن طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا . أخرجه الشافعي ثم البيهق بإسناد حسن ﴾ تقدّم تحقيق وجه هذا الرأي

من عمر وأنه دليل على أن النفقة عنده لا تسقط بالمطل فى حق الزوجة وعلى أنه يجب أحد الأمرين على الازواج: الإنفاق أو الطلاق .

١١ -- ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه أنه جاء رجل إلى رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فقال يا رسول الله عندى دينار قال ﴿ أَنْفِقُهُ عَلَى نَفْسِكَ ۗ قال : عندي آخر " قال ﴿ أُنْفِقُهُ عَلَى وَلَدِكَ ﴾ قال ؛ عندي آخر ، قال ﴿ أُنْفِقُهُ عَلَى أَهْلِكُ ، قال : عندى آخر ، قال ، أُنْفِقُهُ عَلَى خادِمِكَ ، قال : عندى آخر ، قال • أَنْتَ أَعْلَمُ ، أخرج الشافعي واللفظ له وأبو داود وأخرجـ النسائي والحاكم يتقديم الزوجة على الولد ﴾ وفي صحيح مسلم من رواية جابر تقديم الزوجة على الولد من غير تردّد وقال المصنف : قال ابن حزم : اختلف على يحيي القطان والثورى فقدم يحيي الزوجة على الولد وقدم سفيان الولد على الزوجة فينبغي أن لا يقدم أحدهما على الآخر بل يكونان سواء لانه قد صح أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا تكلم تكلم ثلاثاً فيحتمل أن يكون في إعادته قدم الولد مرة ومرة قدم الزوجة فصارا سواء . قلت : هذا حمل بعيد فليس تكريره صلى الله عليه وآله وسلم لما يقوله ثلاثاً بمطرد بل عدم التكرير غالب وإنما يكرر إذا لم يفهم عنه ومثل هذا الحديث جواب سؤال لا يجرى فيه التكرير لعدم الحاجة إليه لفهم السائل للجواب ثم رواية جابر التي لا تردّد فيها تقوّي رواية تقديم الأهل والحديث قد تقدم وفيه حث على إنفاق الإنسان ما عنده وأنه لا يدخر لأنه قال له في الآخر بعد كفايته وكفاية من بجب عليه: أنت أعلم ولم يقل اذخر لحاجتك وإن كانت هذه العبارة تحتمل ذلك .

۱۲ - ﴿ وعن بهز ﴾ بفتح الموحدة وسكون الهاء فزاى ﴿ ابن حكيم عن أبيه ﴾ حكيم ﴿ عن جده ﴾ معاوية بن حيدة القشيرى : صحابى تقدم ضبطه ﴿ قال قلت يا رسول الله من أبر ؟ قال ﴿ أُمَّكَ ، قلت : ثم من ؟ قال ﴿ أُمَّكَ ، قلت : ثم من ؟ قال ﴿ أُمَّكَ ، قلت : ثم من ؟ قال ﴿ أُمَّكَ ، قلت : ثم من ؟ قال ﴿ أُمَّكَ ، قلت : ثم من ؟ قال ﴿ أَمَّاكُ ثُمَّ الْأُقْرَبَ فَالْأَقْرَبَ ، أخرجه أبو داود

والترمذى وحسنه ﴾ وأخرجه الحاكم وتقدم الكلام عليه وأنه يقتضى تقديم الام بالبر وأحقيتها به على الاب .

ماب الحضانة

بكسر الحاء المهملة مصدر من حضن الصبى حضناً وحضانة جعله فى حضنه أو رباه فاحتضنه والحضن بكسر الحاء هو مادون الإبط إلى الكشح والصدر أو العضدان وما بينهما وجانب الشيء أو ناحيته كما في القاموس، وفي الشرع حفظ من لا يستقل بأمره وتربيته ووقايته عما يهلكه أو يضره .

١ _ ﴿ عَنْ عَبِدُ اللَّهِ بِنْ عَمْرُو ﴾ بفتح المهملة ووقع بضمها في نسخة وهو غلط ﴿ أَنَ امْرَأَةً قَالَتَ يَا رَسُولُ اللَّهِ إِنَّ ابْنِي هَذَا كَانْتَ بَطْنِي لَهُ وَعَالَ ﴾ بكسر الواو والمدّ وقد يضم ويقال الإعاء الظرف كما في القـاموس ﴿ وَتُدْبَى لَهُ سَفَّاءً ﴾ هو ككساه جلد السلخة إذا أجذع يكون للما. واللبن كا فيـه أيضا ﴿ وحجرى ﴾ بحاء مهملة مثلثة فجيم فرا. حضن الإنسان ﴿ له حواء ﴾ بحاء مهملة بزنة كساء أيضًا اسم المكان الذي يحوى الشيء أي يضمه ويجمعه ﴿ وَإِن أَبَّاهُ طَلَّقَنَّى وَأَرَادُ أن ينزعه مني فقال لهـا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و أنْتِ أَحَقُّ بِهِ مَا لَمْ تُسْكَحِي ، رواه أحمد وأبو داود وصحه الحاكم ﴾ الحديث دليـل على أن الام أحق بحضانة ولدها إذا أراد الاب انتزاعه منها وقد ذكرت هدذه المرأة صفات اختصت بهما تقتيني استحقاقها وأولويتها بحضانة ولدها وأنزها صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك وحكم لهما . ففيه تنبيه على المعنى المقتصى للحكم وأن العلل والمعانى المعتبرة في إثبات الاحكام مستةرة في الفطر السليمة . والحسكم الذي دل عليــه الحديث لا خلاف فيه وتضي به أبو بكر ثم عمر وقال ابن عباس ، ريحها وفراشها وحرّها خير له منك حتى يشب ويخار لنفسه ، أخرجه عبد الرزاق في قصة . ودل الحديث على أن الام إذا نكحت سقط حقها من الحضانة وإليه ذهب

الجماهير . قال ابن المنذر أجمع على هدا كل من أحفظ عنه من أهل العلم وذهب الحسن وابن حزم إلى عدم سقوط الحضانة بالنكاح واستدل بأن أنس بن مالك كان عند والدته وهي مزوّجة وكذا أم سلة تزوجت بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم وبقى ولدها في كفالتها وكذا ابنة حمزة قضى بها النبي صلى الله عليه وسلم لخالتها وهي مزوجة . قال وحديث ابن عمرو المذكور فيه مقال فإنه صحيفة يريد لانه قد قيل أن حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده صحيفة وأجيب عنه بأن حديث عمرو ابن شعيب قبله الآئمة وعملوا به : البخاري وأحمد وابن المديني والحميدي وإسحاق بن راهويه وأمناهم ، فلا يلتفت إلى القدح فيه وأما ما احتج به فإنه لا يتم دليلا إلا مع طلب من تنتقل إليه الحضانة ومنازعته وأما مع عدم طلبه فلا نزاع في أن للأم المزوّجة أن تقوم بولدها ولم يذكر في الفصص المذكورة أنه حصل نزاع في ذلك فلا دليل فيا ذكره على ما ادعاه .

٢ -- ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن امرأة قالت : يارسول الله إن زوجى يريد أن يذهب بابنى وقد نفعى وسقانى من بئر أبى عنبة ﴾ بكسر العين المهملة واحدة حبات العنب ﴿ فِحاء زوجها فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : يَا غُلامُ هٰـذَا أبُوكَ وهٰـذِهِ أُمُّكَ فُخُذْ بِيدِ أَيِّهِمَا شِمْتَ ، فأخذ بيد أمه فانطلقت به . رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذى ﴾ وصححه ابن القطان : والحديث دليل على أن الصبي بعد استغنائه بنفسه يخير بين الام والاب ، واختلف العلماء فى ذلك فذهب جماعة قليلة إلى أنه يخير الصبي عملا بهذا الحديث وهو قول إسحاق ابن راهوبه وحد التخيير من السبع السنين . وذهبت الهادوية والحنفية إلى عدم التخيير وقالوا الام أولى به إلى أن يستغنى بنفسه فإذا استغنى بنفسه فالاب أولى بالانثى ووافقهم مالك فى عدم التخيير لكنه قال إن الام أحق بالولد ذكراً كان أو أنثى قيـل حتى يبلغ ، وفى المسألة تفاصيل بلا دليل واستدل نفاة التخيير بعموم حديث ، أنت أحق به مالم تنكحى ، قالوا

ولو كان الاختيار إلى الصغير ماكانت أحق به . وأجيب : بأنه إن كان عاما في الأزمنة أو مطلفا فيها فحديث التخيير يخصصه أو يقيده وهذا جمع بين الدليلين فإن لم يختر الصي أحد أبويه فقيل يكون للأم بلا قرعة لأن الحضانة حق لها وإنما ينقل عنها باختياره فإذا لم يخير بتى على الاصل وفيل وهو الاقوى دليلا أنه يقرع بينهما إذ قد جاء في القرعة حديث أبي هريرة بلفظ : فقال النبي صلى الله عليه وسلم ه اسْتَهما ، فقال الرجل من يحول بيني وبين ولدى فقال صلى الله عليه وسلم اختر أبهما شئت فاختار أمه فذهبت به، أخرجه البيعتي وظاهره تقديم الفرعة على الاختيار لكن قدم الاختيار علما لعمل الخلفاء الراشدين به إلا أنه قال في الهـدى النبوى إن التخبير والقرعة لا يكونان إلا إذا حصلت به مصلحة الولد فلوكانت الام أصون من الآب وأغير منه قدمت عليه ولا التفات إلى قرعة ولا اختيار الصي في هذه الحالة فإنه ضعيف العقل يؤثّر البطالة واللعب فإذا اختار من يساعده على ذلك فلا التفات إلى اختياره وكان عند من هو أنفع له ولا تحتمل الشريعة غير هذا . والنبي صلى الله عليه وسلم قال • مروهم بالصلاة لسبع واضربوهم على تركها لعشر وفرَّ قوا بينهم في المضاجع ، والله يقول (قوا أنفسكم وأهليكم نارا) فإذا كانت الام تتركه في المكتب أو تعلمه القرآن والصي يؤثر اللعب ومعاشرة أقرانه وأنوه بمكنه من ذلك فإنها أحق به ولا تخيير ولا قرعة وكذلك العكسانتهيي. وهذا كلام حسن.

٣ - ﴿ عن رافع بن سنان رضى الله عنه أنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأفعد النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الآم فى ناحية والآب فى ناحية وأقعد الصبى بينهما فمال إلى أمه فقال واللهم أهده ، فال إلى أبيه فأخذه ، أخرجه أبو داود والنسائى وصححه الحاكم ﴾ إلا أنه قال ابن المنذر لا يثبته أهل النقل وفى إسناده مقال وذلك لآنه من رواية عبد الحميد بن جعفر بن رافع ضعفه الثورى ويحيى ابن معين . واختلف فى هذا الصبى فقيل إنه أنى وقيل ذكر والحديث فيه تخيير

الصبي والظاهر أنه لم يبلغ سن التخيير فإنه إنما أقعده صلى الله تعمالى عليه وعلى آله وسلم بينهما ودعا أن يهديه الله فاختار أباه لاجل الدعوة النبوية فليس من أدلة التخيير . وفي الحديث دليل على ثبوت حتى الحضانة للأم الكافرة وإن كان الولد مسلما إذ لو لم يكن لها حق لم يقعده النبي صلى الله عليه وسلم بينهما . وإلى هذا ذهب أهل الرأى والثورى . وذهب الجهور إلى أنه لا حق لهـا مع كفرها قالوا الحاضن يكون حريصا على تربية الطفل على دينه ولان الله تعالى قطع الموالاة بين الكافرين والمسلمين وجعل المؤمنين بعضهم أولى ببعض وقال (ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا) والحضانة ولاية لابد فيها من مراعاة مصلحة المولى عليه كما عرفت قريباً . وحديث رافع قد عرفت عدم انتهاضه . وعلى القول بصحته فهو منسوخ بالآيات القرآنية هذه ، وكيف تثبت الحضانة للأم الكافرة مثلا وقد اشترط الجهور وهم الهادوية وأصحاب أحمد والشافعي عدالة الحاضنة وأنه لاحق للفاسقة فيها وإن كان شرطا في غاية من البعد ولو كان شرطا في الحاضنة لضاع أطفال العالم ومعلوم أنه لم يزل منذ بعث الله رسوله صلى الله عليه وسلم إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم يربونهم لايتعرض لهم أحد من أهل الدنيا مع أنهم الاكثرون ولا يعلم أنه انتزع طفل من أبويه أو أحدهما لفسقه فهذا الشرط باطل لعدم العمل به . نعم يشترط كون الحاضن عاقلا بالغاً فلا حضانة لمجنون ولا معتوه ولا طفل إذ هؤلاء يحتاجون لمن يحضنهم ويكفيهم وأما اشتراط حرية الحاضن فقالت به الهادوية وأصحاب الأثمة الثلائة وقالوا لأن المملوك لا ولاية له على نفسه فلا يتولى غيره والحضانة ولاية . وقال مالك في حرّ له ولد من أمته : إن الآم أحق به مالم تبع فتنتقل فيكون الآب أحق به واستدل بعموم حديث « لا توله والدة عرب ولدها » وحديث " من فرق بين والدة وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة = أخرج الأول البيهقي من حـديث أبي بكر وحسنه السيوطي وأخرج الثـاني أحمـد والترمذي

والحاكم من حديث أبى أيوب وصححه الحاكم قال : ومنافعها وإن كانت مملوكة للسيد فحق الحضانة مستثنى وإن استغرق وقتاً من ذلك كالأوقات التي تستثنى للمملوك في حاجة نفسه وعبادة ربه .

٤ _ ﴿ وعن البراء بن عازب رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قضى في ابنة حمزة لحالتها وقال • النَّحَالَةُ بمَـنزلَةِ الْامِّ ، أخرجه البخاري وأحمد من حديث على رضي الله عنه قال : والجارية عند خالتها فإن الخالة والدة ﴾ الحديث دليل على ثبوت الحضانة للخالة وأنها كالآم ومقتضاه أن الحالة أولى من الاب ومن أم الآم ولكن خص ذلك الإجماع وظاهره أن حضانة المرأة المزوجة أولى من الرجال فإن عصية المذكورة من الرجال موجودون طالبون للحضانة كما دلت له القصة. واختصام على رضى الله عنـه وجعفر وزيد بن حارثة وقد سبقت وأنه قضى بها للخالة وقال الخالة بمنزلة الام وقد وردت رواية فى القصة أنه صلى الله عليه وسلم قضي بها لجعفر فاستشكل الفضاء بها لجعفر فإنه ليس محرما وهو وعليَّ رضي الله عنهما سواء في القرابة لها ، وجوابه أنه صلى الله عليه وآله وسلم قضي بها لزوجة جعفر وهي خالتها فإنها كانت تحت جعفر لكن لمــا كان المنازع جعفراً وقال في محل الخصومة بنت عمى وخالنها تحتى أي زوجتي قضي بها لمــا كان هو المطالب ظاهراً وقال الخالة بمنزلة الام إيانة بأن القضاء للخالة فمعنى قوله قضي مهما لجعفر قضي مهما لزوجة جعفر وإنما أوقع القضاء عليه لانه المطالب فلا إشكال في هذا إلا أنه استشكل ثانياً بأن الخالة مزوجة ولا حق لهـا في الحضانة لحديث أنت أحق به ما لم تنكحي . والجواب عنه أن الحق في المزوجة للزوج وإنما تسقط حضانتها لأنها تشتغل بالقيام بحقه وخدمته فإذا رضى الزوج بأنها تحضن مر. لها حق في حضانته وأحب بقاء الطفل في حجره لم يسقط حق المرأة من الحضانة وهـذه القصة دليـل الحكم وهـذا مذهب الحسن والإمام يحى وابن حزم وابن جرير ولان النكاح للسرأة إنما يسقط حضانة الإم وحمدها

حيث كان المنازع لها الآب وأما غيرها فلا يسقط حقها من الحضانة بالنزويج أو الآم والمنازع لها غير الآب. يؤيده ما عرف من أن المرأة المطلقة يشتد بغضها للزوج المطلق ومن يتعلق به فقد يبلغ بها الشأن إلى إهمال ولدها منه قصداً لإغاظته وتبالغ فى التحبب عند الزوج الثانى بتوفير حقه وبهذا يجتمع شمل الاحاديث والقول بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قضى بها لجعفر وأنه دال على أن للعصبة حقا فى الحضانة بعيد لانه وعليا رضى الله عنهما سواه فى ذلك لان قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، الحالة أم ، صربح أن ذلك علة القضاء ومعناه أن الام لا تنازع فى حضانة ولدها فلا حق لغيرها .

- ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ إذا أَتَى أَحَدَكُم ﴾ مفعول مقدم ﴿ خَادِمُهُ ﴾ فاعل ﴿ يِطَعَامِهِ فَلْمَيَخُلِثُ مَعَهُ فَانِ لَمَ مُعِلَّمُ فَانُمُ اللهُ مُقَمَّةً أَوْ اللهُ مُتَقَيّنِ ، متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ الخادم يطلق على الذكر والآنثى أعم من أن يكون مملوكا أو حرا . وظاهر الآم الإيجاب وأنه يناوله من الطعام ما ذكر مخيراً وفيه بيان أن الحديث الذي فيه الآمر بأن يطعمه مما يطعم ليس المراد به مؤاكلته ولا أن يشبعه من عين ما يأكل بل يشركه فيه بأدنى شيء من لقمة أو لقمتين . قال ابن المنذر عن جميع أهل العلم: إن الواجب إطعام الحادم من غالب القوت الذي يأكل منه مثله في تلك البلدة وكذا الإدام والكسوة وأن للسيد أن يستأثر بالنفيس من ذلك وإن كان الآفضل المشاركة ؛ وتمام الحديث ﴿ فإنه ولى حره وعلاجه ، فدل على أن ذلك يتعلق بالخادم الذي له عناية في تحصيل الطعام فيندرج في ذلك الحامل للطعام لوجود المعني فيه وهو قعلق نفسه به .

ح ﴿ وعن عمر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم قال ﴿ عُذَبِتِ الْمُرَأَةُ ﴾ قال المصنف لم أقف على اسمها وفى رواية أنها حميرية وفى رواية من بني إسرائيل ﴿ فَي هِرَّةٍ ﴾ هي أنثي السنور ، والهر : الذكر ﴿ سَجَنَتْهَا حَتَّى مَانَتْ

فد خَلَتِ النَّارَ فِهَا لا هِي أَطْعَمَتُها وسَقَتُها ﴾ إذ هي حبستها ﴿ ولا هِيَ تَرَكُتُها تَأْكُلُ مِنْ خَشَاشِ الْأَرْضِ ، ﴾ بفتح الحاء المعجمة ويجوز ضمها وكسرها وشينين معجمتين بينهما ألف والمراد هواتم الارض ﴿ متفق عليه ﴾ والحديث دليل على تحريم قتل الهرة لاغذاب إلا على فعل محرم ويحتمل أن المرأة كافرة فعذبت بكفرها وزيدت عذابا بسبب ذلك وقال النووي إنها كانت مسلمة إنما دخلت النار بهذه المعصية وقال أبو نعيم في تاريخ أصبهان كانت كافرة ورواه البيهتي في البعث والنشور عن عائشة فاستحقت العذاب بكفرها وظلمها وقال الدميري في شرح المنهاج إن الأصح أن الهرة بجوز قتلها حال عدوها دون هذه الحال. وجوز القاضي قتلها في حال سكونها إلحاقا لها بالحس الفواسق وفي الحديث دليل على جواز اتخاذ الهرة وربطها إذا لم يهمل إطعامها ، قلت ويدل على أنه لايجب إطعام الهرة بل الواجب تخليتها ببطش على نفسها ،

كتاب الجنايات

هى جمع جناية مصدر من جنى الذنب يجنيه جناية أى جرّه إليـه وجمعت وإن كانت مصدراً لاختلاف أنواعها فإنها قد تـكون فى النفس وفى الاطراف وتـكون عمداً وخطأ .

ا _ ﴿ عن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئَ مُسْلِم يَشْهَدُ أَنْ لا إِلٰهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنّى رَسُولُ اللهِ ﴾ هو تفسير لقوله : مسلم ﴿ إِلاَّ بِإِحْدَى ثَلَاثٍ : الشَّيْبِ الزَّانِي ﴾ أى الحصن بالرجم ﴿ وَالنّفْسِ بالنّفْسِ ، والتّاركِ لِدِينِهِ ﴾ أى المرتد عنه ﴿ الله فَارِقِ لِلْجَمَاعَةِ ، متفق عليه ﴾ فيه دليل على أنه لايباح دم المسلم إلا بإنيانه بإحدى الثلاث والمراد من النفس بالنفس القصاص بشروطه وسيأتى والتارك لدينه يعم كل مرتد عن الإسلام بأى ردّة كانت فيقتل إن لم يرجع إلى الإسلام ، وقوله المفارق للجهاعة يتناول كل خارج عن الجماعة ببدعة أو بغى أو غيرهما كالخوارج إذا قاتلوا وأفسدوا وقد أورد على الحصر أنه يجوز قتل الصائل وليس من الثلاثة وأجيب بأنه داخل تحت قوله المفارق للجهاعة ، أو أن المراد من هؤلاء من يجوز قتلهم قصداً والصائل لا يقتل الكافر الأصلى والحائل لا يقتل الكافر الأصلى والحلب إيمانه بل لدفع شره وقد بسطنا القول في ذلك في حواشي ضوء النهار وقد يقال إن الكافر الأصلى داخل تحت التارك لدينه لأنه ترك فطرته التي فطر عليها يقال إن الكافر الأصلى داخل تحت التارك لدينه لأنه ترك فطرته التي فطر عليها على في عله .

 الأول ﴿ فَيُقْتَلُ ، ورَجُلُ يَغُرُجُ مِنَ الإسْلامِ فَيُحَارِبُ اللهَ ورَسُولَهُ فَيُقْتَلُ أَوْ يُصْلَبُ أَوْ يُشْقَلُ ، ورَجُلُ يَغُرُجُ مِنَ الإسلامِ الله وراه أبو داود والنسائى وصححه الحاكم ﴾ الحديث أفاد ما أفاده الحديث الأول الذى قبله . وقوله فيحارب الله ورسوله بعد قوله يخرج من الإسلام بيان لحكم خاص لخارج عن الإسلام خاص وهو المحارب وله حكم خاص هو ما ذكر من القتل أو الصلب أو النفي فهو أخص من الذى أفاده الحديث الذى قبله ؛ والنفي الحبس عند أبي حنيفة وعند الشافعي النفي من بلد لا يزال يطلب وهو هارب قزع وقبل ينفي من بلده فقط ، وظاهر الحديث والآية أيضاً أن الإمام مخير بين هذه العقوبات في كل محارب مسلماً كان أو كافرا .

٣ ــ ﴿ وعن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعلى عليه وآله وسلم و أوّل مَا يقضى بين النّاس يَوْمَ القيامَةِ في الدّماء ، متفق عليه ﴾ فيه دليل على عظم شأن دم الإنسان فإنه لا يقدم في القضاء إلا الاهم ولكته يعارضه حديث اول ما يحاسب العبد عليه صلاته ، أخرجه أصحاب السنن من حديث أبي هريرة وبجاب بأن حديث الدماء فيما يتعلق بحقوق المخلوق وحديث الصلاة فيما يتعلق بعبادة الحلائق وبأن ذلك في أولية القضاء والآخر في أولية الحساب كا يدل له ما أخرجه النسائي من حديث ابن مسعود بلفظ وأول ما يحاسب عليه العبد صلاته وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، وقد أخرج البخاري من حديث على رضى الله عنه وغيره وأنه رضى الله عنه أول من بحثو بين يدى الرحمن المخصومة يوم القيامة في قتلي بدر _ الحديث ، فبين فيه أول قضية يقضى فيها وقد بين الاختصام حديث أبي هريرة وأول ما يقضى بين الناس في الدماء ، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه يقول يارب سل هذا فيم قتلي حد الحديث ، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه يقول يارب سل هذا فيم قتلي حديث ابن عباس يرفعه ويأتي المفتول معلقا رأسه بين الناس في الدماء ، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه يقول يارب سل هذا فيم قتلني حديث ابن عباس يرفعه ويأتي المفتول معلقا رأسه بين الناس في الدماء ، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه يقول يارب سل هذا فيم قتلني حالجديث ، ويأتي كل قتيل قد حمل رأسه يقول يارب سل هذا ولم قتلني حديث ابن عباس يرفعه ويأتي المفتول معلقا رأسه به يقال بيده المنبودة الاخرى قشحط أوداجه دماحتي يقفا بن بدى القاتبالي ،

وهذا في القضاء في الدماء . وفي القضاء بالأموال ما أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عمر يرفعه ه من مات وعليه دينار أو درهم قضى من حسناته وفي معناه عدة أحاديث وأنها إذا فنيت حسناته قبل أن يقضى ما عليه طرح عليه من سيئات خصمه وألتي في النار وقد استشكل ذلك بأنه كيف يعطى الثواب وهو لا يتناهى في مقابلة العقاب وهو يتناهى ؟ يعنى على القول بخروج الموحدين من النار وأجاب البيهتي بأنه يعطى من حسناته ما يوازى عقوبة سيئاته من غير المضاعفة التي يضاعف الله تعالى بها الحسنات لأن ذلك من محض الفضل الذي يخص الله تعالى به من يشاء من عباده وهذا فيهن مات غير ناو لقضاء دينه . وأما من مات وهو ينوى القضاء فإن الله يقضى عنه كما قدمناه في شرح الحديث الثالث من أبواب السلم .

٤ ـــ ﴿ وعن سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
مَنْ قَتَلَ عَبْدَهُ قَتَلْنَاهُ وَمَنْ جَدَعَ ﴾ بالجبم والدال المهملة ﴿ عَبْدَهُ جَدَعْنَاهُ ،
رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي وهو من رواية الحسن البصري عن سمرة وقد اختلف في سماعه منه ﴾ على ثلاثة أقوال . قال ابن معين : لم يسمع الحسن منه شيئا وإنما هو كتاب وقيل سمع منه حديث العقيقة وأثبت ابن المديني سماع الحسن من سمرة ﴿ وفي رواية أبي داود والنسائي بريادة ومن خصى عبده خصياه وصحح الحاكم هذه الزيادة ﴾ والحديث دليل على أن السيد يقاد بعبده في النفس والاطراف إذ الجدع قطع الانف أو الاذن أو اليد أو الشفة كا في القاموس . ويقاس عليه إذا كان القاتل غير السيد بطريق الاولي والمسألة فيها خلاف ذهب النخعي وغيره إلى أنه يقتل الحر بالعبد مطلقا عملا بحديث سمرة وأيده عموم قوله تعالى (النفس بالنفس) وذهب أبو حنيفة إلى أنه يقتل به إلا إذا كان سيده عملا بعموم الآية وكأنه يخص السيد بحديث ه لا يقاد مملوك من مالكه ولا ولد من والده ، أخرجه البهتي إلا أنه من رواية عمر بن عيسي يذكر مالكه ولا ولد من والده ، أخرجه البهتي إلا أنه من رواية عمر بن عيسي يذكر

عن البخاري أنه منكر الحديث وأخرج البهتي أيضاً مر. حديث ابن غمرو فى قصة زنباع لما جب عبده وجدع أنفه أنه صلى الله عليه وآله وسـلم قال : • من مثل بعبده وحرق بالنــار فهو حر وهو مولى الله ورسوله ، فأعتقه صلى الله عليه وآله وسلم ولم يقتص من سيده إلا أن فيه المثنى بن الصباح ضعيف ورواه عن الحجاج بن أرطاة من طريق آخر ولا يحتج به . وفي البــاب أحاديث لا تقوم بها حجة وذهبت الهادوية والشافعي ومالك وأحمد إلى أنه لا يقاد الحر بالعبد مطلقاً مستدلين عما يفيده قوله تعمالي : (الحرّ بالحرّ) فإن تعريف المبتدأ يفيد الحصر وأنه لا يقتل الحرّ بغير الحرّ ولأنه تعالى قال في صدر الآية : (كتب عليكم القصاص) وهو المساواة (الحر بالحر) تفسير وتفصيل لهما وقوله تعالى في آية المائدة (النفس بالنفس) مطلق وهمذه الآية مقيدة مبينة وهمذه صريحة لهمذه الامة وتلك سيقت في أهل الكتاب. وشريعتهم وإن كانت شريعة لنا لكنه وقع في شريعتنا التفسير بالزيادة والنقصان كثيراً فيقرب أن هـذا التقييد من ذلك وفيـه مناسبة إذ فيـه تخفيف ورحمة. وشريعة هـذه الأمة أخف من شرائع من قبلها فإنه وضع عنهم فيها الآصار التي كانت على من قبلهم . والقول بأن آية المائدة نسخت آية البقرة لتأخرها مردود بأنه لا تنافى بين الآيتين إذ لا تعمارض بين عام وخاص ومطلق ومقيمد حتى يصار إلى النسخ ولان آية المائدة متقدمة حكما فإنها حكاية لما حكم الله تعالى به في التوراة وهي متقدمة نزولا على القرآن وأخرج ابن أبي شيبة من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن أما بكر وعمر كانا لا يقتلان الحر بالعبد " وأخرج البيهني من حديث على رضي الله عنه « من السنة أن لا يقتل حرّ بعبـد ، وفي إسـناده جابر الجعفي ومثله عرب ابن عباس وفيـه ضعف وأما حديث سمرة فهو ضعيف أو منسوح بما سردناه من الاحاديث . هـذا وأما قتـل العبد بالحر فإجماع وإذا تقرّر أن الحر لا يقتل بالعبد فيلزم من قتله قيمته على خلاف فيهـا معروف ولو بلغت (۲۰ _ سبل السلام _ ۲)

ما بلغت وإن جاوزت دية الحر وقد بيناه فى حواشى ضوء النهار وأما إذا قتمل السيد عبده ففيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رجلا قتمل عبده صبراً متعمداً فجلده النبى صلى الله عليه وسلم مائة جلدة ونفاه سنة ومحا سهمه من المسلمين ولم يقده به وأمره أن يعتق رقبة ».

ه _ ﴿ وَعَنَ عَمْرُ مِنَ الْخَطَابِ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ ؛ سَمَّعَتَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: • لا يُقَادُ الْوَالِدُ بِالْوَلَدِ ، رواه أحمد والترمذي وابن ماجه وصححه ابن الجارود والبيهتي وقال البرمذي إنه مضطرب ﴾ قال البرمذي : وروى عن عمرو بن شعيب مرسلا وهـذا حديث فيـه اضطراب والعمل عليـه عنــد أهل العلم انتهى وفي إسناده عنـده الحجاج بن أرطاة ووجه الاضطراب أنه اختلف على عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده فقيل عن عمرو هي روانة الكتاب وقيل عن سراقة وقيـل بلا واسطة وفيهـا المثنى بن الصباح وهو ضعيف. قال الشافعي طرق هـذا الحديث كلها منقطعة وقال عبد الحق هـذه الاحاديث كلها معلولة لايصح فيها شيء والحديث دليل على أنه لا يقتـل الوالد بالولد قال الشافعي ! حفظت عن عدد مر أهل العلم لقيتهم أن لا يقتل الوالد بالولد. وبذلك أقول. وإلى هذا ذهب الجماهير من الصحابة وغيرهم كالهادوية والحنفية والشافعية وأحمد وإسماق مطلقاً للحديث قالوا : لأن الآب سبب لوجود الولد فلا يكون الولد سببا لإعدامه وذهب البتي إلى أنه يقاد الواله بالولد مطلقاً لعموم قوله تعالى (النفس بالنفس) وأجيب بأنه مخصص بالخبر وكأنه لم يصح عنده وذهب مالك إلى أنه يقاد بالولد إذا أضجعه وذبحه قال لآن ذلك عمد حقيقة لايحتمل غيره فإن الظاهر في مثل استعمال الجارح في المقتل هو قصد العمد والعمدية أم خؤ الابحكم بإثباتها إلا بما يظهر من قرائن الاحوال وأما إذا كان على غير هذه الصفة فما يحتمل عدم إزماق الروح بل قصد التأديب من الآب وإن كان في حق غيره بحكم فيه بالعمد وإنما فرق بين الاب وغيره لما للاب من الشفقة على ولده وغلبة قصد التأديب عند فعله ما يغضب الآب فيحمل على عدم قصد القتل وهذا رأى منه وإن ثبت النص لم يقاومه شيء وقد قضى به عمر فى قصة المدلجي وألزم الآب الدية ولم يعطه منها شيئاً وقال ليس لقاتل شيء. فلا يرث من الدية إجماعا ولا من غيرها عند الجمهور. والجدّ والام كالاب عندهم فى سقوط القود.

ح _ ﴿ وعن أبي جحيفة قال : قلت لعليَّ رضي الله عنه هل عندكم شيء من الوحى غير القرآن ؟ قال : لا والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إلا فهم ﴾ استثناء من لفظ شيء مرفوع على البدلية ﴿ يعطيه الله تعالى رجلا في القرآن ومافي هذه الصحيفة ﴾ أى الورقة المكتوبة ﴿ قلت وما في هـذه الصحيفة قال ﴿ الْمَقْـلُ ﴾ أي الدية سميت عقلا لأنهم كانوا يعقلون الإبل التي هي دية بفنا. دار المقتول ﴿ و فِيكَاكُ ﴾ بكسر الفاء وفتحها ﴿ الْأَسِيرِ وأنْ لا يُقْتَلَ مُسْلِمٌ بِكَافِرٍ ، رواه البخاري وأخرجه أحمد وأبو داود والنسائي من وجمه آخر عن عليّ رضي الله عنمه وقال فيمه الْدُوْ مُنُونَ تَتَكَافاً دِمَاوُهُمْ ﴾ أي تتساوي في الدية والقصاص ﴿ ويَسْعَى بِذِمَّتِهُمْ أَدْ نَاهُمْ وَهُمْ يَدُ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ ولا يُقْتَلَ مُؤْمِنٌ بِكَافِرٍ ولا ذُو عَهْدٍ في عَهْدِهِ • وصححه الحاكم ﴾ قال المصنف إنما سأل أبو جحيفة عليـا رضي الله عنه عن ذلك لأن جماعة من الشبيعة كانوا يزعمون أن لاهل البيت عليهم السلام لاسما علىَّ رضى الله عنه اختصاصاً بشيء من الوحي لم يطلع عليه غيره وقد سأل علياً رضى الله عنه عن هذه المسألة غير أبي جحيفة أيضاً ثم الظاهر أن المسئول عنه هو ما يتعلق بالاحكام الشرعية من الوحى الشامل لكناب الله المعجز وسنة النبي صلى الله عليه وسلم فإن الله تمالى سماها وحياً إذ فسر قوله تعالى (وما ينطق عن الهوى) بما هو أعم من القرآن ويدل عليه قوله « وما في هـذه الصحيفة " فلا يلزم منه نغي ما نسب إلى علىّ رضى الله عنه من الجفر وغيره وقد يقال إن هذا داخل تحت قوله • إلا فهم يعطيه الله تمالي رجلا في القرآن • فإنه كما نسب إلى كثير ممن فتح الله عليه بأنواع العلوم ونؤر بصيرته أنه يستنبط ذلك من الفرآن

والحديث قد اشتمل على مسائل : الأولى : العقــل وهو الدية ويأتى تحقيقها ؛ والثاني : فكاك الاسير أي حكم تخليص الاسير من مد العدق وقد ورد الترغيب في ذلك . والثالثة : عدم قتل المسلم بالكافر قوداً وإلى هـذا ذهب الجـاهير وأنه لا يقتل ذو عهد في عهده فذو العهد الرجل من أهل دار الحرب يدخل علينا بأمان فإن قتله محرّم على المسلم حتى يرجع إلى مأمنه . فلو قتله مسلم فقالت الحنفية يقتل المسلم بالذمى إذا قتله بغير استحقاق ولا يقتل بالمستأمن واحتجوا بقوله فى الحديث « ولا ذو غهد في عهده ، فإنه معطوف على قوله مؤمن فلا بد من تقييد في الثاني كما في الطرف الأول فيقدر ولا ذو عهد في عهده بكافر ولا مد من تقييد المكافر في المعطوف بلفظ الحربي لآن الذي يقتل بالذي ويقتل بالمسلم وإذا كان التقييد لا بذ منه في المعطوف وهو مطابق للمعطوف عليه فلا بد من تقدير مثــل ذلك فى المعطوف عليه فيكون التقيدير ولا يقتل مؤمن بكافر حربى ومفهوم حربى أنه يقتل بالذمى بدليل مفهوم المخالفة وإن كانت الحنفية لا تعمل بالمفهوم فهم يقولون إنّ الحديث يدل على أنه لا يقتل بالحربي صريحاً وأمّا قتله بالذى فبعموم قوله تعالى (النفس بالنفس) ولما أخرجه البيهتي من : أنه صلى الله عليه وآله وسلم قتل مسلما بمعاهد وقال «أنا أكرم مر وفي بذمّته ، وهو حديث مرسل من حديث عبــد الرحمن بن البيلماني وقد روى مرفوعاً قال البيهتي : وهو خطأ وقال الدارقطني ابن البيلماني ضعيف لا تقوم به حجة إذا وصل الحديث فكيف بما يرسله ؟ وقال أبو عبيد القاسم بن سلام هذا الحديث ليس بمسند ولا يجعل مثله إماما تسفك به دماء المسلمين وذكر الشافعي في الام إن حديث ابن البيلماني كان في قصة المستأمن الذي قتله عمرو بن أمية الضمرى قال فعلى هـذا لو ثبت لكان منسوخا لان حديث « لا يقتل مسلم بكافر ، خطب به النبي صلى الله عليه وآله وسلم يوم الفتح كما فى رواية عمرو بن شعيب وقصة عمرو بن أمية متقدمة قبــل ذلك بزمان . هذا وأما ما ذكرته الحنفية من التقدير فقد أجيب غنه بأنه لا بجب التقدير

لان قوله و ولا ذو عهد فى عهده وكلام تام فلايحناج إلى إضمار لان الإضمار خلاف الاصل فلا يصار إليه إلا لضرورة فيكون نهياً عن قتل المعاهد وقولهم إن قتل المعاهد معلوم وإلا لم يكن للعهد فائدة فلا حاجة إلى الإخبار به : جوابه أنه محتاج إلى ذلك إذ لا يعرف إلا بطريق الشارع وإلا فإن ظاهر العمومات يقضى بجواز قتله ولو سلم تقدير الكافر فى الثانى فلا يسلم استلزام تخصيص الاول بالحربي لان مقتضى العطف مطلق الاشتراك لا الاشتراك من كل وجه ومعنى قوله و ويسعى بذمتهم أدناهم وأنه إذا أمن المسلم حربيا كان أمانه أمانا من جميع المسلمين ولو كان ذلك المسلم امرأة كما فى قصة أم هانئ ويشترط كون المؤمن مكلفا فإنه يكون أمانا من الجيع فلا يجوز نكث ذلك وقوله وهم يد على من سواهم وأى هم مجتمعون على أعدائهم لا يحل لهم التخاذل بل يعين بعضهم بعضاً على جميع من عاداهم من أهل الملل كأنه جعل أيديهم يدا واحدة و فعلهم فعلا واحداً

٧ - ﴿ وعن أنس بن مالك رضى الله عنه أن جارية وجد رأسها قد رض بين حجرين فسألوها من صنع بك هذا ١ فلان ، فلان ؟ حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فأخذ اليهودى فأقر فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يرض رأسه بين حجرين . متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ الحديث دليل على أنه يجب القصاص بالمثقل كالمحدد وأنه يقتل الرجل بالمرأة وأنه يقتل بما قتل به فهذه ثلاث مسائل: الأولى : وجوب القصاص بالمثقل وإليه ذهب الهادوية والشافعي ومالك ومجد ابن الحسن عملا بهذا الحديث والمعنى المناسب ظاهر قوى وهو صيانة اادماء من الإهدار ولأن القتل بالمثقل كالقتل بالمحدد في إزهاق الروح وذهب أبو حنيفة والشعبي والنخمي إلى أنه الاقصاص في القتل بالمثقل واحتجوا بما أخرجه البهتي من حديث النعاف بن بشير مرفوعا = كل شيء خطأ إلا السيف ولكل خطأ أرش ، وفي لفظ ه كل شيء سوى الحديدة خطأ ولكل خطأ أرش ، وأجيب بأن الحديث مداره على جابر الجعني وقيس بن الربيع ولا يحتج بهما فلا يقاوم بأن الحديث مداره على جابر الجعني وقيس بن الربيع ولا يحتج بهما فلا يقاوم بأن الحديث مداره على جابر الجعني وقيس بن الربيع ولا يحتج بهما فلا يقاوم

حديث أنس هذا ؛ وجواب الحنفية عن حديث أنس بأنه حصل في الرض الجرح أو بأن المودي كان عادته قتل الصبيان فهو من الساعين في الأرض فساداً: تمكلف. وأما إذا كان القتل بآلة لايقصد بمثلها الفتل غالباً كالعصا والسوط واللطمة ونحو ذلك فعند الهادوية والليث ومالك بجب فيها القبود وقال الشافعي وأبو حنيفة وجماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم لاقصاص فيه وهو شبه العمد وفيه الدية مائة من الإبل مغلظة فها أربعون خلفة بطوتها أولادها لما أخرجه أحمد وأهل السنن إلا الترمذي من حديث عبد الله من عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال • ألا وإن في قتل الخطإ شبه العمد ماكان بالسوط والعصا مائة من الإبل فيها أربعون في بطونها أولادها = قال ابن كثير في الإرشاد: في إسناده اختلاف كثير ليس هذا موضع بسطه . قلت : إذا صح الحديث فقد اتضح الوجه وإلا فالاصل عدم اعتبار الآلة في إزهاق الروح بل ما أزهق الروح أوجب القصاص . المسألة الثانية : قتل الرجل بالمرأة وفيه خلاف ذهب إلى قتله مها أكثر أهل العلم وحكى ابن المنذر الإجماع على ذلك لهذا الحديث وعن الحسن البصرى أنه لايقتل الرجل بالانثى وكأنه يستدل بقوله تعـالى (والانثى بالانثى) ورد بأنه ثبت في كتاب عمرو بن حزم الذي تلقاه الناس بالقبول أن الذكر يقتل بالأثي فهو أقوى من مفهوم الآية وذهبت الهـادوية إلى أن الرجل يقاد بالمرأة ويوفى ورثته نصف ديته قالوا لتفاوتهما في الدية ولأنه تعمالي قال (والجروح قصاص) ورد بأن التفاوت في الدية لا يوجب التفاوت في النفس ولذا يقتل عبد قيمته ألف بعبد قيمته عشرون وقد وقعت المساواة فى القصاص لان المراد بالمساواة في الجروح أن لايزيد المفتص على ماوقع فيه من الجرح . المسألة الثالثة ؛ أن يكون القود بمثل ما قتل به وإلى هذا ذهب الجهور وهو الذي يستفاد من قوله تعـالي (وإن عاقبتم فعاقبوا بمشل ما عوقبتم به) وقوله (فاعتدوا عليه بمشل ما اعتدى عليكم) وبما أخرجه البيهتي من حديث البراء عنه صلى الله عليه وسلم • من غرض

غرضنا له ومن حرق حرقناه ومن غرق غرقناه ، أى من اتخذه غرضاً للسهام وهذا يقيد بما إذا كان السبب الدى قتل به بجوز فعله وأما إذا كان لا يجوز فعله كمن قتل بالسحز فإنه لا يقتل به لأنه محرم وفيه خلاف قال بعض الشافعية إذا قتل باللواط أو بإيجار الخر أنه يدس فيه خشبة ويوجل الخل وقيل يسقط اعتبار المائلة وذهب الهادوية والكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنه لا يكون الاقتصاص إلا بالسيف واحتجوا بما أخرجه البزار وابن عدى من حديث أبى بكرة عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « لا قود إلا بالسيف» إلا أنه ضعيف قال ابن عدى طرقه كلها ضعيفة واحتجوا بالنهى عن المثلة وبقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واحتجوا بالنهى عن المثلة وبقوله صلى الله عليه وسلم « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واحتجوا بالنهى عن المثلة وبقوله على الله عليه وسلم « إذا قتلتم فأحسنوا القتلة ، واحدة إذ لا دليل على أنه يكنى الإفرار مرة واحدة إذ لا دليل على أنه كرر الإقرار .

٨ - ﴿ وعرب عمران بن الحصين أن غلاما لاناس فقراء قطع أذن غلام لاناس أغنياء فأتوا النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم فلم يجعل لهم شيئا . رواه أحمد والثلاثة بإسناد صحيح ﴾ الحديث فيه دليل على أنه لا غرامة على الفقير إلا أنه قال البيهتي إن كان المراد بالغلام فيه المملوك فإجماع أهل العملم أن جناية العبد في رقبته فهو يدل والله أعلم أن جنايته كانت خطأ وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم إنما لم يجعل عليه شيئا لانه التزم أرش جنايته فأعطاه من عنده متبرعا بذلك وقد حمله الخطابي على أن الجاني كان حرّا وكانت الجناية خطأ وكانت عاقلته فقراء فلم يجعل عليهم شيئا إما لفقرهم وإما لانهم يعقلون الجناية الواقعة على العبد إن كان المجنى عليه علوكا كا قال البيهتي وقد يكون الجاني غلاما حرّا غير بالغ وكانت على عليه فوجدهم فقراء فلم يجعله عليه لكون جنايته في حكم الخطأ ولا عليهم على عاقلته فوجدهم فقراء فلم يجعله عليه لكون جنايته في حكم الخطأ ولا عليهم لكونهم فقراء والله أعلم انتهى . وقوله = ولم يجعل أرشها على عافلته = هذا مذهب الشافعي أن عهد الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة وقوله = أو رآه على عافلته = هذا مذهب الشافعي أن عهد الصغير يكون في ماله ولا تحمله العاقلة وقوله = أو رآه على عافلته =

يعنى مع احتمال خطأ وهـذا اتفاق ومع احتمال أنه عمد كما ذهب إليه الهـادوية وأبو حنيفة ومالك .

9 — ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنهم أن رجلا طعن رجلا بقرن فى ركبته فجاء إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال أقدنى فقال حتى تبرأ ثم جاء إليه فقال يا رسول الله عرجت فقال تعربيتك فعصيتنى فأبعدك الله وبطل عرجك ثم نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقتص من جرح حتى يبرأ صاحبه . رواه أحمد والدارقطنى وأعل بالإرسال بناء على أن شعيبا لم يدرك جده وقد دفع بأنه ثبت لقاء شعيب لجده وفي معناه أحاديث تزيده قوة وهو دليل على أنه لا يقتص من الجراحات حتى يحصل البرء من ذلك و تؤمن السرايا قال الشافعي إن الانتظار مندوب بدليل تمكينه صلى الله عليه وآله وسلم من الاقتصاص قبل الاندمال وذهب الهادوية وغيرهم إلى أنه واجب لآن دفع المفاسد واجب وإذنه صلى الله عليه وآله وسلم على يؤول إليه من المفسدة .

• ١٠ - ﴿ وعن أَبِ هُرِيرَةُ رَضَى الله عنه قال اقتتلت امرأتان مَرَ هذيل فرمت إحداهما الآخرى بحجر فقتلتها ومافى بطنها فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم * أَنَّ دِيةَ عَنِينِهَا خُرَّةٌ ﴾ بضم الغين المعجمة وتشديد الراء منون ﴿ عَبْدُ أَوْ ولِيدَةٌ ، ﴾ هما بدل من غرة وأو للتقسيم لا للشك ﴿ وقضى بدية المرأة على عاقلتها وورثها ولدها ومن معه ﴾ في سنن أبي داود أن المرأة التي قضى عليها بالغرة توفيت فقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ميراثها لبنيها والعقل على عصبتها ومثله في مسلم فضمير ورثها ، يعود إلى القاتلة وقيل يعود إلى المقتولة وذلك أن عاقلتها قالوا إن ميراثها لا فقضى بديتها لزوجها وولدها ﴿ فقال حمل ﴾ بفتح الحاء ميراثها لنا فقال لا فقضى بديتها لزوجها وولدها ﴿ فقال حمل ﴾ بفتح الحاء ميراثها لنا فقال لا النابغة ﴾ بالنون بعد الإلف موحدة فغين معجمة المهملة وفتح الميم ﴿ ابن النابغة ﴾ بالنون بعد الإلف موحدة فغين معجمة

وهو زوج المرأة القاتلة ﴿ الهـ فلى يا رسول الله كيف يغرم من لاشرب ولا أكل ولا نطق ولا استهل ﴾ الاستهلال رفع الصوت يريد أنه لم تعملم حاته بصوت أو نطق أو بكاء ﴿ فَشُلِّ ذَلَكَ أَيْطُلُ ﴾ بالمثناة التحتية مضمومة وتشديد اللام على أنه مضارع مجهـول من طل ومعناه يهدر ويلغى ولا يضمن ويروى بالموحدة وتخفيف اللام على أنه ماض من البطلان ﴿ فقال رسول الله صلى الله تعمالي عليه وآله وسلم « إنَّمَا هُـذًا ﴾ أي هذا القائل ﴿ مِنْ إِخْوَانَ الْكُهَّانِ • من أجل سجمه الذي سجع . متفق عليه ﴾ في الحديث مسائل : الأولى فيه دليل على أن الجنسين إذا مات بسبب الجناية وجبت فيه الغرّة مطلقا سوا. انفصل عن أمه وخرج ميتاً أو مات في بطنها فأما إذا خرج حيا ثم مات ففيه الدنة كاملة ولكنه لابد أن يصلم أنه جنين بأن تخرج منـه يد أو رجل والا فالاصل براءة الذمة وعدم وجوب الغرة وقد فسر الغرة في الحديث بعبـد أو وليبدة وهي الامة قال الشعبي الغرة خمسهائة درهم وعنبد أبي داود والنسائي من حديث بريدة مائة شاة وقيـل خمس من الإبل إذ هي الاصـل في الديات وهذا من جنين الحرة وأما جنين الامة فقيـل يخصص بالفياس على ديتُها فكما أن الواجب قيمتها في ضمانها فيكون الواجب في جنينها الأرش منسوباً إلى القيمة وقياسه على جنسين الحرة فإن اللازم فيه نصف عشر الدية فيكون اللازم فيله نصف عشر قيمتها . الثانية : قوله • وقضى بدية المرأة على عاقلتها • يدل على أنه لابجب الفصاص في مثـل هذا وهو من أدلة من يثبت شبه العمـد وهو الحق فإن ذلك الفتل كان بحجر صغير أو عود صغير لا يقصد به القتل بحسب الأغلب فتجب فيمه الدية على العافلة ولا قصاص فيه والحنفية تجعله مر. أدلة عدم وجوب القصاص بالمثقـل . الثالثة : في قوله على عاقلتها دليل على أنهـا تجب الدية على العاقلة ، والعاقلة هم العصبة وقد فسرت بمن عدا الولد وذوى الأرحام كما أخرجه البيهق من حديث أسامة بن عمير فقال أبوها : إنما يعقلها بنوها

فاختصموا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ﴿ الدُّنَّةُ عَلَى العصية وفي الجنين غرة ، ولهذا يوب البخياري • ياب جنين المرأة وأن العقبل على الوالد وعصبة الوالد لاعلى الولد، قال الشافعي : لا أعلم خلافًا في أن العافلة العصبة وهم القرامة من قبل الآب وقسر بالاقرب فالأقرب من عصبة الذكر الحر المكلف وفي ذلك خلاف يأتى في القسامة . وظاهر الحديث وجوب الدية على العباقلة وبه قال الجمهور وخالف جماعة في وجوبهـا عليهم فقالوا لا يعقل أحد عرب أحد مستدلين بما عند أحمد وأبي داود والنسائي والحاكم دأن رجلا أتي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم من هذا قال ابني فقال له الني صلى الله عليه وآله وسلم إنه لايجني عليك ولا تجني عليه ، وعند أحمد وأبي داود والترمذي من حديث عمرو بن الاحوص أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال = لايجني جان إلا على نفسه ولا يجنى جان على ولده ، وجمع بينهما وبين وجوب الدية على العاقلة بأن المراد به الجزاء الآخروي أي لايجني عليه جناية يعاقب بهـا في الآخرة وعلى القول بأن الوالد والولد ليسا من العاقلة كما قاله الخطابي فلا يتم به الاستدلال . الرابعة : قوله صلى الله عليه وسـلم • إنمـا هو من إخوان الـكمهان من أجل سجعه الذي سجع ، يظهر أن قوله من أجل سجعه مدرج فهمه الراوي ففيه دليل على كراهة السجع قال العلماء إنما كرهه من هذا الشخص لوجهين أحدهما: أنه عارض به حكم الشرع ورام إبطاله الثاني: أنه تـكلفه في مخاطبته وهذان الوجهان من السجع مذمومان وأما السجع الذي ورد منه صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الأوقات وهو كثير في الحديث فليس من هذا لأنه لايعارض حكم الشرع ولا يسكلفه فلا نهى عنه .

11 _ ﴿ وَأَخْرَجُهُ أَبُو دَاوِدُ وَالنَّسَائَى مِنْ حَدَيْثُ ابْنُ عَبَّاسَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ أَنْ عَمْرُ سَأَلَّ : مِنْ شَهْدُ قَضَاءُ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم في الجنين ؟ قال فقام على بن النابغة ﴾ المذكور في الحديث الذي قبله ﴿ فقال كنت بين يدى امرأتينِ

فضربت إحداهما الآخرى فدكره مختصرا وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ وأخرجه أبو داود بلفظ وأن عمر سأل الناس عرب أملاص المرأة فقال المغيرة شهدت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قضى فيها بغرة عبد أو أمة فقال اثننى بمن يشهد معك قال فأتاه محمد بن مسلمة فشهد له وثم قال أبو داود قال أبو عبيد أملاص المرأة إنما سمى أملاصا لآن المرأة ترلقه قبل وقت الولادة وكذلك كل ما زلق من اليد وغيرها فقد ملص انتهى ولا بد من أن يصلم أن الجنين قد تخلق وجرى فيه الروح ليتصف بأنه قتلته الجناية والشافعية فسروه بما ظهر فيه صورة الآدى من يد وأصبع وغيرهما فإن لم قظهر فيه الصورة ويشهد أهل الحبرة بأن ذلك أصل الآدى فحكمه كذلك إذا كانت الصورة خفية وإن شك أهل الخبرة لم يجب فيه شيء اتفاقا. وفيه دليل على أن في الجنين غرة ذكراً كان أو أثنى المطلاق الحديث .

١٢ – ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن الرُّبَيِّع ﴾ بضم الراء والباء الموحدة المفتوحة فثناة تحتية مشددة مكسورة أخت أنس ﴿ بنت النصر عمته ﴾ أى عمة أنس بن مالك وهي غير الربيع بنت معوذ وقع في سنن البيهتي بنت معوذ قال المصنف إنه غلط ﴿ كسرت ثنية جارية ﴾ أى شابة من الانصار كا في رواية ﴿ فطابوا ﴾ أى قرابة الربيع ﴿ إليها ﴾ أى إلى الجارية ﴿ العفو فأبوا فعرضوا الارش فأبوا فأتوا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأبوا إلا القصاص فأمر رسول الله أتكسر ثنية النه عليه وآله وسلم بالقصاص فقال أنس بن النضر يا رسول الله أتكسر ثنية وآله وسلم • يا أنس كِتَابُ الله القصاص • فرضى القوم فعفوا فقال رسول الله الله عليه وآله وسلم • إنَّ مِنْ عِبَادِ اللهِ مَنْ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى الله لاَ بَرَّهُ • صلى الله عليه متفق عليه والله طلبخارى ﴾ فيه مسائل: الأولى: أن فيه دليلا على وجوب متفق عليه واللهظ للبخارى ﴾ فيه مسائل: الأولى: أن فيه دليلا على وجوب المتقاص في السن بأن كانت بكالها فهو مأخوذ من قوله تعالى (والسن بالسن)

وقد ثبت الإجماع على قلع السن بالسن في العمد وأماكسر السن فقد دل هذا الحديث على القصاص فيه أيضاً قال العلما. وذلك إذا عرفت المائلة وأمكن ذلك من [دون سراية إلى غير الواجب قال أبو داود قلت لاحمـد _ يريد ابن حنبل _ كيف في السن قال تبرد أي يبرد من سن الجاني بقدر ماكسر من سن المجني عليه وقال بعضهم إن الحديث محمول على القلع وأنه أراد بقوله كسرت : قلعت وهو بعيد . وأما العظم غير السن فقد قام الإجماع على أنه لا قصاص فى العظم الذى يخاف منه ذهاب النفس إذا لم تتأت فيه المائلة بأن لا يوقف على قدر الذاهب وقال الليث والشافعي والحنفية لا قصاص في العظم غيير السن لأن دون العظم حائلًا من جلد ولحم وعصب فيتعذر معه المائلة فلو أمكنت لحكمنا بالقصاص ولكن لا نصل إلى العظم حتى ننال ما دونه بما لا يعرف قدره . الثانية : قوله • أتكسر ثنية الربيع ، ظاهر الاستفهام الإنكار وقد تؤول بأنه لم يرد به الحكم والمعارضة وإنما أراد به أن يؤكد النبي صلى الله عليه وسلم طلب الشفاعة منهم وأكد طلبه منالنبي صلى الله عليه وسلم بالقسم وقيل بل قاله قبل أن يعلم أن القصاص حتم وظن أنه يخير بينه وبين الدية أو العفو ويرشد إليه قوله فى جوابه • يا أنس كناب الله القصاص ، وقيل إنه لم يرد الإنكار بل قاله توقعا ورجاء من فضل الله أن يلهم الخصوم الرضاحتي يعفوا أو يقبلوا الارش وقد وقع الامر على ما أراد . وفى إلهامهم العفو وفى تقريره صلى الله عليه وسلم على الحلف دليل على أنه يجوز الحلف فيما يظن وقوعه . الثالثة قوله صلى الله عليه وسلم « كتاب الله القصاص » المشهور الرفع على أنه مبتدأ وخبر. ويجوز النصب في الأول على المصدر وفعله محذوف أى كتب كـاب الله وفى الثانى على أنه مفعول للكتاب أو للفعل المقدر ويحتمل وجوها أخر. قيل أراد بالكتاب الحكم أي حكم الله القصاص وقيل أشار إلى قوله تعالى (والجروح قصاص) أو إلى (فعاقبوا بمثل ماعوقبتم به) أو إلى (والسن بالسن) وقوله صلي الله عليه وسلم • إن من عباد الله من لو أقسم إلى آخره !

تُعجب منه صلى الله عليه وسلم بوقوع مثل هذا من حلف أنس على ننى فعل الغير وإضراره الغير على إيفاع ذلك الفعل وكأن قضية العادة فى ذلك أن يحنث فى يمينه فألهم الله تعالى الغير العفو فبر قسم أنس وأن هذا الاتفاق وقع إكراما من الله تعالى لانس ليبر فى يمينه وأنه من جملة عباد الله الذين يعطيهم الله تعالى أربهم ويجيب دعاءهم وغيه جواز الثناء على من وقع له مثل ذلك عند أمن الفتنة عليه .

١٣ _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنه قال ؛ قال رسول الله صلى الله علمه وسلم ﴿ • مَنْ قُتِلَ فَي عُمِّيًّا ﴾ بكسر العين المهملة وتشديد الميم والياء المثناة من تحت بالقصر فعيلي من العاء. وقوله ﴿ أَوْ رَمَّيًّا ﴾ بزنته مصدر يراد به المبالغة ﴿ بَحَجَر أَوْ سَوْطِ أَوْ عَصًا فَعَقْلُهُ عَقْلُ الْخَطَأُ وَمَنْ قَتَلَ عَمْدًا فَهُوَ قَوَدٌ ومَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللهِ ، أخرجه أبو داود والنسائى وابن ماجه بإسناد قوى ﴾ قال فى النهاية في تفسير اللفظين : المعني أن يوجد بينهم قتيل يعمى أمره ولا يتبين قاتله فحكمه حكم قتيل الخطأ تجب فيه الدنة . الحديث فيه مسألتان : الأولى أنه دليل على أن من لم يعرف قاتله فإنها تجب فيه الدنة وتكون على العافلة وظاهره من غير أيمـان قسامة . وقد اختلف في ذلك فقالت الهادوية : إن كان الحاضرون الذين وقع بينهم القتل منحصرين لزمت الفسامة وجرى فها حكمها من الابمـان والدية وإن كانوا غير منحصرين لزمت الدية في بيت المـال وقال الخطابي : اختلف هل تجب الدية في بيت الممال أو لا ؟ قال إسحاق بالوجوب وتوجيهه من حيث المعني أنه مسلم مات بفعـل قوم من المسلمين فوجبت ديته في بيت مال المسلمين وذهب الحسن إلى أن ديته تجب على جميع من حضر وذلك لأنه مات بفعلهم فلا تتعدّاهم إلى غيرهم وقال مالك إنه مهدر لأنه إذا لم يوجد قاتله بعينه استحال أن يؤخذ به أحد وللشافعي قول إنه يقال لوليه ادع على من شئت واحلف فإن حلف استحق الدية وإن نكل حلف المدّعي عليه على النني وسقطت المطالبة وذلك لأن الدم لا بحب إلا بالطلب وإذا عرفت هذا الاختلاف وعدم المستند القوى في أي هذه الأقوال وقد عرفت

أن سند الحديث قوى كما قاله المصنف : علمت أن القول به أولى الاقوال . المسئلة الثانية : في قوله ﴿ وَمَن قَتَل عَمْداً فَهُو قُودٍ ۚ دَلَيْلُ عَلَى أَنَ الَّذِي يُوجِبُهِ الْقَتَلُ عَمْداً هو القود عيناً وفي المسئلة قولان : الآول : أنه بجب القود عيناً وإليه ذهب زيد بن على وأبو حنيفة وجماعة ويدل له قوله تعمالي (كتب عليكم القصاص) وحديث «كتاب الله القصاص، قالوا : وأما الدية فلا تجب إلا إذا رضي الجاني ولا يجبر الجانى على تسليمها . والثانى : للهادوية وأحمد ومالك وغيرهم . وقول للشافعي إنه بجب بالقتل عمداً أحد أمرين : القصاص أو الدية لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « من قتل له قتيل فهو بخير النظرين إما أن يقيد وإما أن يدى ، أخرجه أحمد والشيخان وغيرهم وأجيب عنه بأن المراد من الحديث أن ولى المقتول عنير بشرط أن يرضى الجانى أن يغرم الدية قالوا وفى هذا النأويل جمع بين الدليلين . قلنا الاقتصار في الآلة وفي بعض الاحاديث على بعض ما بجب لا بدل على أنه لا يجب غير ما قام الدليل على وجوبه . وقد أخرج أحمد وأبو داود عن أبي شريح الخزاعي قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول • من أصيب مدم أو خبل _ والحبل الجراح _ فهو بالخيار بين إحدى ثلاث : إما أن يقتص أو يأخذ العقل أو يعفو فإن أراد الرابعة فخذوا على يديه فإن قبل من ذلك شيئاً ثم عدا بعد ذلك قان له النار ، .

15 — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إِذَا أَمْسَكَ الرَّجُلُ الرَّجُلُ وقَتَلَهُ الْآخَرُ يُقْتَلُ الَّذِى قَتَلَ ويُحْبَسُ الَّذِى أَمْسَكَ . رواه الدارقطنى موصولا ومرسلا وصححه ابن القطان ورجاله ثقات إلا أن البيهتي رجح المرسل ﴾ قال الحافظ ابن كثير فى الإرشاد : وهذا الإسناد على شرط مسلم . قلت إشارة إلى إسناد الدارقطنى فإنه رواه من حديث أبى داود الحفرى عن الثورى عن إسماعيل بن أمية عن نافع عن ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم - « الحديث ه ثم قال : قال الحافظ البيهتي ما رواه غير رسول الله صلى الله عليه وسلم - « الحديث ه ثم قال : قال الحافظ البيهتي ما رواه غير

أبي داود الجعفرى عن الثورى وغيره عن إسماعيل بن أمية مرسلا وهذا هو الصحيح والحديث دليل على أنه ليس على الممسك سوى حبسه ولم يذكر قدر مدته فهى راجعة إلى نظر الحاكم وأن القود أو الدية على القاتل وإلى هذا ذهبت الهادوبة والحنفية والشافعية للحديث ولقوله قعالى (فمن اعتدى عليه كم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليه كم وذهب مالك والنخعى وابن أبي ليلي إلى أنهما يقتلان جميعا إذ هما مشتركان في قتله فإنه لولا الإمساك ما قتل . وأجيب بأن النص منع الإلحاق فإن حكم ذلك حكم الحافر البئر والمردى إليها فإن الضمان على المردى دون الحافر اتفاقا ولكن الحديث الآتي دليل للأولين .

10 — ﴿ وعن عبد الرحمن بن البيلماني رضى الله عنه ﴾ بفتح الموحدة وسكون المثناة التحتية وفتح اللام ضعفه جماعة فلا يحتاج بما انفرد به إذا وصل فكيف إذا أرسل فكيف إذا خالف وفيه إبراهيم من محمد بن أبي ليلي ضعيف ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بمعاهد وقال ﴿ أَنَا أَوْلَى مَنْ وَفَي بِذِهَمِيتِهِ ۗ أَخْرِجِه عبد الرزاق هكذا مرسلا ووصله الدارقطني بذكر ابن عمر فيه وإسناده الموصول واه ﴾ تقدم الكلام في الحديث قريباً .

17 — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال فتل غلام غيلة ﴾ بحكسر الغين المعجمة وسكون المثناة التحتية أى سراً ﴿ فقال عمر رضى الله عنه لو اشترك فيه أهل صنعاه لقتلتهم به . أخرجه البخارى ﴾ وأخرجه ابن أبى شيبة من وجه آخر عن نافع أن عمر قتل سبعة من أهل صنعاه برجل وأخرجه فى الموطا بسند آخر من حديث ابن المسيب أن عمر قتل خمسة أو ستة برجل قتلوه غيلة وقال لو تمالاً عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا وللحديث قصة أخرجها الطحاوى والبيهتي عن عليه أهل صنعاء لقتلتهم به جميعا وللحديث قصة أخرجها الطحاوى والبيهتي عن أب وهب قال حدثني جرير بن حازم أن المغيرة بن حكيم الصنعاني حدثه عن أبيه أن امرأة بصنعاء غاب عنها زوجها وترك في حجرها ابناً له من غيرها غلاما يقال له أصيل فاتخذت المرأة بعد زوجها خليلا فقالت له إن هذا الغلام يفضحنا فاقتله

فأبي فامتنعت منه فطاوعها فاجتمع على قتل الغلام الرجل ورجل آخر والمرأة وخادمها فقتلوه ثم قطعوا أعضاءه وجعلوه في عيبة وطرحوه في ركبة في ناحية الفرية ليس فيها _ وذكر القصة وفيها _ فأخذ خليلها فاعترف ثم اعترف الباقون فكتب يعلى وهو يومئذ أمير شأنهم إلى عمر رضى الله عنه فكتب عمر بقتلهم جميعا وقال والله لو أن أهل صنعاء اشتركوا في قتله لقتلتهم أجمين ، وفي هذا دليل أن رأي عمر رضى الله عنه أنه تقتل الجماعة بالواحد وظاهره لو لم يباشره كل واحد ولذا قلنا إن فيه دليلا لقول مالك والنخعي وقول عمر : لو تمالًا أي توافق دليل على ذلك وفي قتل الجماعة بالواحد مذاهب. الأول: هذا وإليه ذهب جماهير فقهاء الأمصار وهو مروى عن على رضي الله عنه وغميره وقد أخرج البخاري • عن على رضي الله عنه في رجلين شهدا على رجل بالسرقة فقطعه على رضي الله عنه ثم أتياه بآخر فقالا هذا الذي سرق وأخطأنا على الاول فلم يجز شهـادتهما على الآخر وأغرمهما دية الأول وقال لو أعلم أنكما تعمدتما لقطعتكما ، ولا فرق بين القصاص في الأطراف والنفس . والثاني : للناصر والشافعي وجماعة ورواية عن مالك أنه يختار الورثة واحدا من الجماعة وفي رواية عن مالك يقرع بينهم فمن خرجت عليه القرعة قتـل ويلزم الباقون الحصة من الدية وحجتهم أن الكفاءة معتبرة ولا تقتل الجماعة بالواحد كما لا يقتل الحر بالعبد وأجيب بأنهم لم يقتلوا لصفة زائدة في المقتول بل لات كل واحد منهم قاتل . والثالث : لربيعة وداود أنه لا قصاص على الجماعة بل الدية رعاية للياثلة ولا وجه لتخصيص بعضهم . هـذه أقوال العلماء في المسألة والظاهر قول داود لانه تعـالي أوجب القصاص وهو الماثلة وقد انتفت هنا ثم موجب القصاص هو الجناية التي تزهق الروح بها فإن زمقت بمجموع فعلهم فكل فرد ليس بقاتل فكيف يقنل عنسد الجمهور وإنما يصح على قول النخمى وإن كان كل واحد قاتلا بانفراده لزم توارد المؤثرات على أثر واحد والجمهور يمنعونه على أنه لاسبيل إلى معرفة أنه مات

بفعلهم جميعاً أو بفعل بعضهم فإن فرض معرفتنا بأن كل جناية قاتلة بانفرادها لم يلزم أنه مات بكل منها فلا عبرة بالاسبق كا قيل وأما حكم عمر رضى الله عنه ففعل صحابي لاتقوم به الحجة. ودعوى أنه إجماع غير مقبولة وإذا لم يجب قتل الجماعة بالواحد فإنها تلزمهم دية واحدة الانها عوض عن دم المقتول وقيل تلزم كل واحد ونسب قائله إلى خلاف الإجماع هذا ما قررناه هنا ثم قوى لنا قتل الجماعة بالواحد وحررنا دليله في حواشي ضوء النهار وفي ذيلنا على الابجاعة بالواحد وحررنا دليله في حواشي ضوء النهار وفي ذيلنا على الابجاث المسددة .

١٧ – ﴿ وعرب أبي شريح رضي الله عنه ﴾ بضم الشين المعجمة وسكون المثناة التحتية فحاء مهملة ﴿ الحزاعي ﴾ بضم الحاء المعجمة فزاى بعد الالف عين مهملة واسمه عمرو بن خويلد وقيل غيره ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ فَمَنْ قُتِلَ لَهُ قَتِيلٌ بَعْدَ مَقَالَى هُلَدِهِ فَأَهْلُهُ بِيْنَ خِيرَتَيْنِ ﴾ بالخاء المعجمة فراء تثنية خيرة ، بينهما بقوله ﴿ إِمَّا أَنْ يَأْخُذُوا الْعَقْلَ أَوْ يَقْتُلُوا ، أخرجه أبو داود والنسائي وأصله في الصحيحين من حديث أبي هريرة بمعناه ﴾ أصل الحديث أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم في أثناء كلامه = ثم إنسكم معشر خزاعة قتلتم هذا الرجل من هذيل وإني عاقله فمن قتل له _ الحديث = وتقدم حديث أبي شريح فيه التخيير بين إحدى ثلاث ولا منافاة . قال في الهدى النبوى : إن الواجب أحد الشيئين إما القصاص أو الدية والخيرة في ذلك إلى الولى بين أربعة أشياء : العفو مجانا ، أو العفو إلى الدية أو القصاص ، ولا خلاف في تخييره بين هذه الثلاثة . والرابعة المصالحة إلى أكثر من الدية وفيـه وجهان أحدهما: أشهرهما مذهبا أي للحنابلة جوازه. الثانى: ليس له العفو على مال إلا الدية أو دونها وهذا أرجح دليلا فإن اختار الدية سقط القود ولم يملك طلبه بعد وهذا مذهب الشافعي وإحدى الروايتين عن مالك. وتقدم القول الثاني أن موجبه القود عينا وليس له العفو إلى الدية إلا برضا الجانى وتقدم المختار

باب الديات

الديات بتخفيف المثناة التحتية جمع دية كعدات جمع عدة . أصل دية ودية بكسر الواو مصدر ودى القتيل يديه إذا أعطى وليه ديته حذفت فاء المكلمة وعرضت عنها تاء التأنيث كما في عدة . وهي اسم لاعم مما فيه القصاص ومالا قصاص فيه .

١ ــ ﴿ وَعَنَ أَنَّى بِسَكُرُ بِنَ مُحْمَدُ بِنَ عَمْرُو بِنَ حَزِمٌ ﴾ بالحاء المهملة مفتوحة وسكون الزاى وهو تابعي ولى القضاء في المدينة لعمر بن عبد العزيز اسمه كنيته ﴿ عَن أَبِيهِ عَن جَدُه ﴾ عمرو بن حزم ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كتب إلى أهل اليمن فذكر الحديث ﴾ أوله « من محمد النبي إلى شرحبيل بن عبد كلال ونعيم بن عبد كلال والحرث بن عبد كلال قيـل ذى رعين أما بعـد ، إلى آخر. ماهنا ﴿ وَفَيْهِ ﴿ أَنَّ مَن ٱ عُتَبَطَ ﴾ بالعين المهملة بعدها مثناة فوقية ثم موحدة آخرها طاء مهملة أى من قتل قتيلا بلا جناية منه ولا جريرة توجب قتله ﴿ مُؤْمِنًا قَتْلًا عَنْ بِيِّنَةٍ فَإِنَّهُ قَوَدٌ إِلَّا أَنْ يَرْضَى أَوْ لِياءُ ٱلْمَقْتُولِ ﴾ فيه دليل على أنهم مخيرون كما قررناه ﴿ وَإِنَّ فِي النَّفْسِ الدِّيَةُ مِائَّةً مِنَ الإيلِ ﴾ بدل من الدية ﴿ وَفِي الْأَنْفِ إِذَا أُوعِبَ ﴾ بضم الهمزة وسكون الواو وكسر العين المهملة فموحدة ﴿ جَدْعُهُ ﴾ أَى قَطْع جميعه ﴿ الدِّيُّةُ وَفَى اللَّسَانِ الدِّيَّةُ ﴾ إذا قطع من أصله أو ما يمنع منه الـكلام ﴿ وَفِي الشَّفَتَيْنِ الدِّيَّةُ ، وَفِي الذَّكَرِ الدِّيَّةُ ﴾ إذا قطع من أصله ﴿ وَفِي الْبَـيْضَتَيْنِ الدِّيَةُ ، وفي الصُّلبِ الدِّيَةُ وفي الْعَلِينَيْنِ الدِّيَّةُ وفي الرِّجْلِ الْوَاحِدَةِ نِصْفُ الدِّيّةِ ﴾ إذا قطعت من مفصل الساق ﴿ وَفَى الْمَأْمُومَةِ ﴾ هي الجناية إلتي بلغت أم الرأس وهي الدماغ أو الجلدة الرقيقة عليها ﴿ ثُلُتُ الدُّيَّةِ وَفَى الْجَائِفَةِ ﴾ قال في القاموس هي الطعنة تبلغ الجوف ومثله في غيره ﴿ ثُلُثُ الدُّيةِ وَفَي الْمُنَقِّلَةِ ﴾ اسم فاعل من نقل مشدد القاف وهي التي تخرج منها صغار العظام وتنتقل من أماكنها وقيل التي تنقل العظم

أى تكسره ﴿ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنَ الإبل وفى كُلِّ إصْبَع مِنْ أَصَابِع أَلْيَدِ والرِّجْل عَشْرٌ مِنَ الإبل وفي السِّنِّ خَمْشُ مِنَ الإبلِ وفي اللَّهُ وضِّحَـةٍ ﴾ اسم فاعل من أوضح وهي التي توضح العظم وتكشفه ﴿ خَمْشُ مِنَ الْإِبْلِ ، وإنَّ الرَّجُلَ يُقْتَلُ بِالْمَرْأَةِ وَعَلَى أَهْلِ الذَّهَبِ أَلْفُ دِينَارٍ ، أخرجه أبو داود فى المراسيل والنسائى وابن خريمة وابن الجارود وابن حبان وأحمد واختلفوا في صحته ﴾ قال أبو داود في المراسيل قد أسند هذا ولا يصح . والذي قال في إسناده سليمان بن داود وهم ؛ إنما هو ابن أرقم وقال أبو زرعة عرضته على أحمد فقال سلمان بن داود هــذا لیس بشیء وقال ابن حبان سلمان بن داود الیمــانی ضعیف وسلمان بن داو<mark>د</mark> الخولاني ثقة وكلاهما برويان عن الزهري. والذي روى حديث الصـدقات هو الحولاني فمن ضعفه إنما ظنّ أن الراوي هو العاني . وقال الشافعي لم ينقلوا هذا الحديث حتى ثبت عندهم أنه كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ابن عبد البر : هذا كتاب مشهور عند أهل السير معروف ما فيه عند أهل العلم معرفة تغنى شهرتها عن الإسناد لآنه أشبه المتواتر لتلقى الناس إياه بالقبول والمعرفة . قال العقيلي حديث ثابت محفوظ إلا أنا نرى أنه كتاب غير مسموع عمن فوق الزهرى وقال يعقوب بن سفيان لا أعلم في الكنب المنقولة كتاباً أصح من كتاب عمرو بن حزم فإن الصحابة والتـابعين يرجعون إليه ويدعون رأيهـم . قال ابن شهاب قرأت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لعمرو بن حزم حين بعشه إلى نجران وكان الكتاب عنـد أبى بـكر بن حزم وصححه الحـاكم وابن حبان والبيهقي وقال أحمد أرجو أن يكون صحيحاً ، وقال الحافظ اس كثير في الإرشاد بعـد نقـله كلام أئمة الحديث فيـه ما لفظه : قلت وعلى كل تقـدير فهذا الكتاب متداول بين أئمة الإسلام قديمـا وحديثاً يعتمدون عليه ويفزعون في مهمات هـذا البـاب إليـه ثم ذكر كلام يعقوب بن سـفيان . وإذا عرفت كلام العلماء هـذا عرفت أنه معمول به وأنه أولى من الرأى المحض وقد اشتمل

على مسائل فقهية : الأولى : فيمن قتل مؤمناً اغتباطاً أي بلا جنابة منه ولا جربرة توجب قتله كما قدّمناه وقال الخطابي: اغتبط بقتله أي قتله ظلما لا عن قصاص؛ وقد روئي الاغتباط بالغين المعجمة كا يفيده تفسيره في سنن أبي داود فإنه قال إنه سئل يحيى بن يحيى الغساني عن الاغتباط فقال القاتل الذي يقتل في الفتنة فيرى أنه في هدى لا يستغفر الله تعالى منه ا فهذا يدل أنه من الغبطة الفرح والسرور وحسن الحال؛ فإذا كان المقتول مؤمنا وفرح بقتـله فإنه داخل في هـذا الوعيد ودل أنه يجب القود إلا أن يرضي أولياء المقتول فإنهم مخيرون بينه وبين الدية كما سلف. الثانية : أنه دل على أن قدر الدية مائة من الإبل وفيه دليل أيضا على أن الإبل هي الواجبة وأن سائر الاصناف ليست بتقدير شرعي بل هي مصالحة وإلى هـذا ذهب القاسم والشافعي وأما أسنانهما فسيأتي في حديث بصد هـذا بيانها إلا أن قوله في الحديث « وعلى أهل الذهب ألف دينار » ظاهره أنه أصل أيضا على أهل الذهب، والإبل أصل على أهل الإبل. ويحتمل أن ذلك مع عدم الإبل وأن قيمة المائة منها ألف دينار في ذلك العصر وبدل لهذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عرب عمرو بن شعيب عن أبيـه عن جـده أن رسول الله صلى الله تمالى عليه وآله وسلم كان يقوم دية الخطأ على أهل القرى أربعهائة دينار أو عدلها من الورق ويقوّمها على أثمان الإبل إذا غلت رفع من قيمتها وإذا هاجت ورخصت نقص من قيمتها . وبلغت على عهمد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما بين أربعهائة إلى ثمانمائة وعدلها من الورق ثمانية آلاف درهم قال وقضى على أهل البقر مائتي بقرة ومن كان دية عقله في الشاة ألفي شاة ، وأخرج أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنه ﴿ أَن رَجَلًا مِن بني عدى قَتَل فَجُعَلَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ديته اثني عشر ألفا " ومثله عند الشافعي وعند الترمذي وصرح بأنها اثنا عشر ألف درهم وعنـد أهل العراق أنهـا من الورق عشرة آلاف درهم ومثله عن عمر رضي الله عنه وذلك بتقويم الدينار بعشرة

دراهم واتفقوا على تقويم المشال بها في الزكاة وأخرج أبو داود عن عطا. أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم «قضى فى الدية على أهل الإبل مائة من الإبل وعلى أهل البقر مائتي بقرة وعلى أهل الشاء ألغي شاة وعلى أهل الحلل مائتي حلة وعلى أهل الفمح شيئًا لم يحفظه محمد بن إسحاق . وهذا يدل على تسهيل الأمر وأنه ليس بجب على من لزمته الدية إلا من النوع الذي يجده ويعتاد التعامل به في ناحيته وللعلماء هنا أقاويل مختلفة وما دلت عليه الاحاديث أولى بالاتباع وهذه النقديرات الشرعيـة كما عرفت . وقد استبدل الناس عرفا في الديات وهو تقديرها بسبعائة فرس ثم إنهم يجتمعون عروضاً يقطع فيها بزيادة كثيرة في أثمانها فتكون الدية حقيقة نصف الدية الشرعية ولا أعرف لهذا وجهاً شرعيا فإنه أمر صار مأنوساً ومن له الدية لايعذر عن قبول ذلك حتى أنه صار من الأمثال = قطع دية = إذا قطع شيء بثمن لايبلغه . المسألة الثالثة : قوله « وفي الانف إذا أوعب جدعه ، أى استؤصل وهو أن يقطع من العظم المنحدر من مجمع الحاجبين فإن فيه الدية وهذا حكم بجمع عليه. واعلم أن الانف مركب من أربعة أشياء: من قصبة ومارن وأرنبة وروثة فالقصبة هي العظم المنحمدر من بحمع الحاجبين والمبارن هو الغضروف الذي يجمع المنخرين والروثة بالراء وبالمثلثة طرف الآنف وفى القاموس المارن الآنف أو طرفه أو مالان منه . واختلف إذا جنى على أحد هذه فقيل تلزم حكومة عند الهادي وذهب الناصر والفقهاء إلى أن في المارن دية لما رواه الشافعي عن طاوس قال عندنا في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم • في الانف إذا قطع مارنه مائة من الإبل = قال الشافعي وهذا أبين من حديث آل حزم وفي الروثة نصف الدية لما أخرجه البيهق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيـه عن جده قال : قضى النبي صلى الله عليه وآله وسـلم إذا قطعت ثندوة الانف بنصف العقل خمسون من الإبل أو عدلها من الذهب أو الورق. قال في النهاية الثندوة هنا روثة الانف وهي طرفه ومقدمه . المسألة الرابعة : قوله « وفي اللسان الدية " أي

إذا قطع من أصله كما هو ظاهر الإطلاق وهذا مجمّم عليه وكذا إذا قطع منه ما يمنع الكلام وأما إذا قطع مايبطل بعض الحروف فحصة معتدرة بعدد الحروف وقيل بحروف اللسان فقط وهي ثمانية عشر حرفا لاحروف الحلق وهي ستة ولا حروف الشفة وهي أربعة . والأول أولى لأن النطق لايتأتى إلا باللسان . المسألة الخامسة : قوله و في الشفتين الدية ، واحدتهما شفة بفتح الشين وتكسر كما في القاموس واحد الشفتين من تحت المنخرين إلى منتهى الشدقين في عرض الوجه وفي طوله من أعلى الذقن إلى أسفل الخدين وهو بجمع عليه. واختلف إذا قطع إحداهما فذهب الجهدور إلى أن في كل واحدة نصف الدية على السواء وروى عن زيد ابن ثابت أن في العليا ثلثاً وفي السفلي ثلث بن إذ منافعها أكثر لحفظها للطعام والشراب . السادسة : قوله « وفي الذكر الدية » هذا إذا قطع من أصله وهو يجمع عليه فإن قطع الحشفة ففيها الدية عند مالك وبعض الشافعية واختاره المهدى كمذهب الهادوية وظاهر الحديث أنه لافرق بين العنين وغيره والكير والصغير وإليه ذهب الشافعي وعنـد الأكثر أن في ذكر الخصي والعنـين حكومة . السابعـة : قوله « وفي البيضتين الدية ، وهو حـكم بحمَم عليه وفي كل واحدة نصف الدية . وفي البحر عن على رضي الله عنه وعن ابن المسيب رضي الله عنـه أن في البيضة اليسرى ثلثي الدية لأن الولد يكون منها وفي اليمني ثلث الدية . الثامنــة : أن في الصلب الدية وهو إجمــاع والصلب بالضم والتحريك عظم من لدن الكاهل إلى العجب بفتح العين المهملة وسكون الجيم أصل الذنب كالصالبة قال تعالى (يخرج من بين الصلب والتراثب) فإن ذهب المني مع الكسر فديتان . التاسعة : أفاد أن في العينين الدية وهو مجمع عليه وفي إحداهما نصف الدية وهـذا في العين الصحيحة واختلف في الأعور إذا ذهبت عينه بالجناية فذهب الهادوية والحنفية والشافعية إلى أنه بجب فيها نصف الدية إذ لم يفصل الدليل وهو هذا الحديث وقياسا على من له يد واحدة فإنه ليس له

إلا نصف الدية وهو مجمع عليه . وذهب جماعة من الصحابة ومالك وأحمد إلى أن الواجب فيهـا دية كاملة لانها في معنى العينين واختلفوا إذا جني على عين واحدة فالجمهور على ثبوت القود لقوله تعالى (والعين بالعين) وعن أحمد أنه لا قود فيها . العاشرة : قوله وفي الرجل الواحدة نصف الدية وحدّ الرجل التي تجب فيها الدية من مفصل الساق فإن قطع من الركبة لزم الدية وحكومة في الزائد. واعلم أنه ذكر البيهتي عن الزهري أنه قرأ في كتاب عمرو بن حزم: وفى الآذن خمسون من الإبل قال وروينا عن عمر وعليّ أنهما قضيا بذلك وروى البيهق من حمديث معاذ أنه قال وفي السمع مائة من الإبل وفي العقل مائة من الإبل وقال البيهتي إسناده ليس بقوى قال ابن كثير لانه من رواية رشد ابن سبعد المصرى وهو ضعيف قال زيد بن أسلم : مضت السنة أن فى العقل إذا ذهب: الدية. رواه البيهتي . الحادية عشرة : أنه دل علىأن في المــأمومة والجائفة وتقدم تفسيرهما في كل واحدة ثلث الدية قال الشافعي : لا أعـلم خلافا أن رسـول الله صلى الله تعمالي عليه وعلى آله وسلم «قال في الجائفة ثلث الدية ، ذكره ابن كثير في الإرشاد وقال في نهاية المجتهد : اتفقوا على أن الجائفة من جراح الجسد لا من جراح الرأس وأنه لا يقاد منها وأن فيها ثلث الدية وأنها جائفة متى وقعت فى الظهر والبطن واختلفوا إذا وقعت في غير ذلك من الأعضاء فنفذت إلى تجويفه فحكي مالك عن سعيد بن المسيب أن في كل جراحة نافذة إلى تجويف عضو من الأعضاء أيّ عضو كان ذلك العضو ثلث الدبة واختاره مالك وأما سيعيد فإنه قاس ذلك على الجائفة على نحو ما روى عن عمر رضي الله عنه موضحة الجسد . الثانية عشرة : وفي المنفلة خمسة عشر من الإبل وتقدّم تفسيرها . الثالثة عشرة : أفاد أن في كل أصبع عشرا من الإبل سـواء كانت من اليدين أو الرجلين فإن فيها عشرا وهو رأى الجهور وفي حديث عمرو بن شعيب مرفوعاً بلفظ " والأصابع سواء ، أخرجه أحمـد وأبو داود وقد كان لعمر في ذلك رأى آخر ثم رجع إلى الحديث لما روى له

الرابعة عشر: أنه يجب فى كل سن خمس من الإبل وعليه الجمهور وفيه خلاف ليس له دليل يقاوم الحديث . الخامسة عشرة : أنه يلزم فى الموضحة خمس من الإبل وإليه ذهب الهادوية والفريقان وفيه خلاف ليس له ما يقاوم النص .

﴿ فائدة ﴾ روى البيه عن زيد بن ثابت أن فى الهاشمة عشراً من الإبل وحكاه البيه عن عدد من أهل العلم وروى عبد الله بن أحمد أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قضى فى رجل ضرب فذهب سمعه وبصره وعقله ونكاحه بأربع ديات . رواه عبد الله بن أحمد . وروى النسائى من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى فى العين العوراء السادة لمكانها إذا طمست بثلث ديتها وفى البيد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها وفى السن السوداء إذا نزعت بثلث ديتها و فى البيد الشلاء إذا قطعت بثلث ديتها و فى السن السوداء بالمرأة فتقدم الكلام فيه .

٢ ـ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله تعالى عنه عن الذي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال : و دية الخَطَأ انْحَاسًا ﴾ أى تؤخذ أو تجب بينة بقوله ﴿ عِشْرُونَ حِقَةً وعِشْرُونَ بَنَاتِ تَخَاضٍ وعِشْرُونَ بَنَاتِ اللّهِ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ تَخَاضٍ وعِشْرُونَ بَنَاتِ اللّهِ وَعَشْرُونَ بَنَاتِ اللّهِ وَعِشْرُونَ بَنَاتِ مَخَاضٍ بِعَ لَمُ فَا وَعَشْرُونَ بَنَاتٍ مَخَاضٍ بِله فَظ وعشرون بني لَبُونِ وَإِسناد الأول أقوى ﴾ أى من إسناد الأربعة فإن فيسه بني عناض بدل بني لبون وإسناد الأول أقوى ﴾ أى من إسناد الأربعة فإن فيسه خشف بن مالك الطائى قال الدارقطنى إنه رجل مجهول وفيه الحجاج بن أرطاة . واعلم أنه اعترض البهتي على الدارقطنى وقال إنّ جعله لبنى اللبون غلط منه ثم قال البيهتي والصحيح أنه موقوف على عبد الله بن مسعود والصحيح عن عبد الله أنه جعل أحد أخماسها بنى المخاض لا كما تَوَهم شيخنا الدارقطني رحمه الله تعالى . والحديث دليل على أن دية الحظأ تؤخذ أخماساً كما ذكر وإليه ذهب الشافعي ومالك وجماعة من العلماء وإلى أن الخامس بنو لبون وعن أبي حنيفة أنه بنو مخاض كا في رواية الأربعة وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعا بإسقاط كا في رواية الأربعة وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعا بإسقاط كما في رواية الأربعة وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعا بإسقاط كما في رواية الأربعة وذهب الهادي وآخرون إلى أنها تؤخذ أرباعا بإسقاط

بنى اللبون واستدل له بحديث لم يثبته الحفاظ وذهبوا إلى أنها أرباع مطلقاً وذهب الشافعي ومالك إلى أن الدية تختلف باعتبار العمد وشبه العمد والحظأ فقالوا إنها في العمد وشبه العمد تكون أثلاثاً كافى الحظأ وأما التغليظ فى الدية فإنه ثبت عن عمر وعثمان رضى الله عنهما فيمن قتل فى الحرم بدية وثلث تغليظا وثبت عن جماعة القول بذلك ويأنى الكلام فيه ، وأخرجه - أى حديث ابن مسعود - ابن أبي شيبة من وجه آخر موقوفا على ابن مسعود (وهو أصح من المرفوع) .

٣ _ ﴿ وَأَخْرَجُهُ أَبُو دَاوِدُ وَالنَّرَمَذَى مِنْ طَرِيقَ عَمْرُو بِنْ شَعِيبٌ عَنْ أَبِيهُ عَنْ جده رفعه ﴾ إلى الني صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ الدِّيَّةُ ثَلَاثُونَ جَذَعَةٌ و ثَلَاثُونَ حِقَّةً وَأَرْبُعُونَ خَلِفَةً فَى بُطُونَهَا أَوْلادُهَا ﴾ وقد تقدم تفسير هذه الاسنان في الزكاة ٤ ـــ ﴿ وَعَنَ ابْنُ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهُ عَنْ الَّذِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ ﴿ إِنَّ أَعْتَى ﴾ بفتح الهمزة وسكون العين المهملة فمثناة فوقية فألف مقصورة اسم تفضيل من العنق وهو النجبر ﴿ النَّـاسُ عَلَى اللَّهِ ۚ ثَلَاثُةٌ : مَنْ قَتَلَ فَ حَرَمُ اللَّهِ أُوَ قَتَلَ غَـيْرَ قَا تِلِهِ . أَوْ قَتَلَ لِذَحْل ﴾ بفتح الذال المعجمة وسكون الحاء المهملة الثأر وطلب المكافأة بجناية جنيت عليه من قتل أو غيره ﴿ الْجَاهِلِـيَّةِ ۗ . أخرجه ان حيان في حديث صححه ﴾ الحديث دليل على أن هؤلاء الثلاثة أزيد في العتق على غيرهم من العتاة . الأول من قتل في الحرم فمعصية قتله تزيد على معصية من قتل في غير الحرم وظاهره العموم لحرم مكة والمدينة ولكر. الحديث ورد في غزاة الفتح في رجل قتــل بالمزدلفة إلا أن السبب لا يخص به إلا أن يقال الإضافة عهدية والمعهود حرم مكة . وقد ذهب الشافعي إلى التغليظ في الدية على من وقع منه قتل الخطأ في الحرم أو قتل محرماً من النسب أو قتل في الأشهر الحرم . قال لان الصحابة غلظوا في هـذه الاحوال . وأخرج السـدى عن مرة عن ابن مسعود قال ه ما من رجل يهم بسيئة فتكتب عليه إلا أن رجــلا لو هم بعدن أن يفتل رجلا بالبيت الحرام إلا أذاقه الله تعالى من عذاب ألم ، وقد

رفعه في رواية . قلت : وهذا مبنى على أن الظرف في قوله تعالى (ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم) متعلق بغير الإرادة بل الإلحاد وإن كانت الإرادة في غيره والآبة محتملة وورد في التغليظ في الدية حديث عمرو بن شعيب مرفوعا بلفظ • عقل شبه العمد مغلظ مثل قتل العمد ولا يقتل صاحبه وذلك أن ينزو الشيطان بين الناس فتكون دماء في غير ضغينة ولا حمل سلاح ، رواه أحمد وأبو داود . والثاني : من قتل غير قاتله أي من كان له دم عند شخص فيقتل رجلا آخر غير من عنده له الدم سواء كان له مشاركة في القتل أو لا . الثالث قوله = أو قتل لذحل الجاهلية ، تقدم تفسير الذحل وهو العداوة أيضاً وقد فسر الحديث حديث أبي شريح الحزاعي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال = أعتى فسر الحديث حديث أبي شريح الحزاعي أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال = أعتى الناس من قتل غير قاتله أو طلب بدم في الجاهلية من أهل الإسلام أو بصر عينه مالم تبصر ، أخرجه البيهتي .

- ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص أن رسول الله صلى الله عليمه وآله وسلم قال و أَلا إِنَّ دِيَةَ الْخَطَأُ وشِبْهِ الْعَمْدِ _ مَا كَانَ بِالسَّوْطِ والْعَصَا _ مِائة مِنَ الْإِبلِ مِنْهَا أَرْبَعُونَ فَى بُطُونِها أَوْلادُهَا و أخرجه أبوداود والنسائى وابن ماجه وصححه ابن حبان ﴾ قال ابن القطان هو صحيح ولا يضره الاختلاف : وتقدم المكلام فى الحديث وإنما ذكره المصنف تفسيرا للحديث الذى سلف من حديث عمرو بن شعيب وفيه تغليظ عقل الخطأ ولم يبينه هنالك فبينه هنا .

 الإيل لِـكُلِّ إصْبَعٍ ﴾ وقد قدّمنا الكلام في هذا مستوفى .

٧ _ ﴿ وعن عمرو بن شعيب عن أبيه عرب جده رضي الله عنهم رفعه قال و مَنْ تَطَبَّبَ ﴾ أي تكلف الطب ولم يكن طبياً كما يدل له صيغة تفعّل ﴿ وَلَمْ ۚ يَكُنْ بِالطِّبِّ مَعْرُوفًا فَأَصَابَ نَفْسًا فَمَا دُونَهَا فَهُوَ ضَامِنُ ، أخرجه الدارقطني وصححه الحاكم هو عنـد أبي داود والنسائي وغيرهما إلا أن من أرسله أقوى عن وصله ﴾ الحديث دليل على تضمين المتطبب ما أتلفه من نفس فما دونها سواء أصاب بالسراية أو بالمباشرة وسواء كان عمداً أو خطأ وقد ادّعي على هـذا الإجماع وفي نهاية المجتهد إذا أعنت أي المتطبب كان عليه الضرب والسجن والدية في ماله وقيل على العافلة . وأعلم أن المتطبب هو من ليس له خبرة بالعلاج وليس له شيخ معروف والطبيب الحاذق هو من له شيخ معروف وثق من نفسه يجودة الصنعة وإحكام المعرفة . قال ابن القيم في الهدى النبوى : إن الطبيب الحاذق هو الذي يراعي في علاجه عشرين أمرآ وسردها هنالك . قال والطبيب الجاهل إذا تعاطى علم الطب أو علمه ولم يتقدم له به معرفة فقـد هجم بجهله على إتلاف الانفس وأقدم بالتهور على ما لا يعلمه فيكون قد غزر بالعليسل فيلزمه الضمان وهـذا إجماع من أهل العـلم . قال الخطابي لا أعلم خلافا في أن المعالج إذا تعـدى فتلف المريض كان ضامناً والمتعاطى علما أو عملاً لا يعرفه متعدٌّ ، فإذا تولد من فعله التلف ضمن الدية وسقط عنه القود لآنه لا يستبد بذلك دون إذن المريض وجناية الطبيب على قول عامّة أهل العلم على عاقلته اه وأما إعنات الطبيب الحاذق فإن كان بالسراية لم يضمن اتفاقا لأنها سراية فعل مأذون فيه من جهة الشرع ومن جهة المعالج وهكذا سراية كل مأذون فيه لم يتعـد الفاعل في سببه كسراية الحد وسراية القصاص عند الجمهور خلافا لابى حنيفة رضى الله عنه فإنه أوجب الضمان بها وفرق الشافعي بين الفعل المقدر شرعا كالحد وغير المقدر كالتعزير فلا يضمن في المقدر ويضمن في غير المقدر لأنه راجع إلى الاجتهاد فهو في مظنة العدوان

وإن كان الإعنات بالمباشرة فهو مضمون عليه إن كان عمداً وإن كان خطأً فعلى العاقلة .

٨ — ﴿ وعنه ﴾ أى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ﴿ أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال • فى المواضح ﴾ جمع موضحة ﴿ خَمْسُ خَمْسُ مِنَ الإبلِ ، رواه أحمد والأربعة . وزاد أحمد • والأصابع عمواً " كُلْهُنَ عَشْرٌ عَشْرٌ مِنَ الإبلِ، وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ﴾ وهو يوافق ما تقدم فى حديث كناب عمرو بن حزم وموضحة الوجه والرأس سواء بالإجماع إذ هما كالعضو الواحد .

٩ ـــ ﴿ وَعَنَّهُ أَى عَن عَمْرُو بِن شَعِيبُ عَن أَبِيهِ عَن جَدَّه ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ عَقْلُ أَهْلِ الذِّمَّةِ نِصْفُ عَقْلِ ٱلْمُسْلِمِينَ : رواه أحمد والاربعة ولفظ أبى داود « دِيَةُ الْمُعَاهَدِ نِـ °فَتُ دِيَةِ الْحُرِّ ، . والنسائى « عَقْلُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ عَقْلِ الرَّجُلِ حَتَّى يَبْلُغَ الثُّلُثَ مِنْ دِيَتِها، ، وصححه ابن خزيمة ﴾ لكنه قال ابن كثير إنه مر. رواية إسماعيل بن عياش وهو إذا روى عن غير الشاميين لا يحتج به عند جمهور الأئمة وهذا منه . قلت : تعنتوا في إسماعيل بن عياش إذا روى عن غير الشاميين وقبوله فى الشاميين والذى يرجع عن الظن قبوله مطلقا لثقته وضبطه وكأنه لذلك صحح ابن خزيمة هـذه وهي الرواية عن إسماعيل عن ابن جريج وابن جريج ليس بشامي واعلم أنه اشتمل الحديث على مسألتين . الأولى : فى دية أهل الذمّة ، وههنا للعلماء ثلاثة أقوال الأولى: أنها نصف دية المسلم كما أفاده الحديث . قال الخطابي في معالم السنن ليس في دية أهل الكتاب شيء أبين من هـذا وإليه ذهب عمر بن عبيد العزيز وعروة بن الزبير وهو قول مالك وابن شهرمة وأحمد بن حنيل غير أن أحمد قال إذا كان القتل خطأ فإن كان عمداً فلم يقد يه وتضاعف عليه اثني عشر ألفاً. وقال أصحاب الرأى وسفيان الثورى ديته دية المسلم وهو قول الشعبي والنخعي ويروى ذلك عن عمر وابن مسعود وقال الشافعي وإسحاق بن راهويه : ديته الثلث من دية المسلم اه . فعرفت أن دليل القول

الأول حديث الكتاب، واستدل للقول الشاني وهو قول الحنفيه وإليه ذهب الهادوية بقوله تعمالي (وإن كان من قوم بينكم وبينهم ميثاق فدية مسلمة إلى أهله) قالوا فذكر الدية والظاهر فها الإكمال وبما أخرجه البيهقي عن ابن جريج عن الزهري عن أبي هريرة قال : كانت دية البهودي والنصراني في زمن النبي صلى الله تمالى عليه وعلى وآله وسلم مثل دية المسلمين الحديث . وأجيب بأن الدية بحملة وحديث الزهري عر. _ أبي هربرة مرسل ومراسيل الزهري قبيحة وذكروا آثارًا كلها ضعيفة الإسناد ودليل القول الثالث هو مفهوم حديث عمرو بن حزم « وفي النفس المؤمنـة مائة من الإبل ، فإنه دل على أن غير المؤمنة بخلافها وكأنه جعل بيان هذا المفهوم ما أخرجه الشافعي نفسه عن ان المسيب أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قضي في دية اليهودي والنصراني بأربعة آلاف وفي دية المجوسي بثمانميائة ، ومثله عن عثمان رضي الله عنه فجعل قضاء عمر رضي الله عنه مبيناً للقدر الذي أجمله مفهوم الصفة ولا يخني أن دليـل القول الأول أقوى لاسما وقد صحح الحديث إمامان من أئمة أهل السنة . المسألة الثانية : ما أفاده قوله : وللنسائي أي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده " عقل المرأة مثل عقل الرجل حتى يبلغ الثلث من ديتها ، وهو دليل على أن أرش جراحات المرأة يكون كأرش جراحات الرجل إلى الثلث وما زاد عليه كان جراحتها مخالفة لجراحاته والمخالفة بأن يلزم فمها نصف ما يلزم في الرجل وذلك لأن دية المرأة على ألنصف من دية الرجل لقوله صلى الله عليه وسلم فى حديث معاذ • دية المرأة على النصف من دية الرجل = وهو إجماع فيقاس عليه مفهوم المخالفة من أرش جراحة المرأة على الدية الكاملة وإلى هذا ذهب الجهور من الفقهاء وهو قول عمر وجماعة من الصحابة وذهب على رضى الله عنه والهادوية والحنفية والشافعية إلى أن دية المرأة وجراحاتها على النصف من دية الرجل وأخرج البهتي عن على أيضاً أنه كان يقول • جراحات النساء على النصف من دية الرجل فما قل وكثر ، ولا يخفى أنه قد صحح

ابن خزيمة حديث وإن عقبل المرأة كعقل الرجل حتى يبلغ الثلث والعمل به متعين والظن به أقوى وبه قال فقهاء المدينة السبعة وجمهور أهل المدينة وهو مذهب مالك وأحمد ونقله أبو محمد المقدسي عن عمر وابنه وقال لانعلم لهما مخالفاً من الصحابة إلا عن على رضى الله عنه ولا نعلم ثبوته عنه قال ابن كثير قلت هو ثابت عنه وفى المسئلة أقوال أخر بلا دليل ناهض

الله عليه وآله وسلم و عَقْلُ شِبْهِ الْعَمْدِ مُغَلَّظٌ مِثْلُ عَقْلِ الْمَمْدِ ﴾ بينه فى حديث أبى داود بلفظ و مائة من الإبل منها أربعون فى بطونها أولادها ، وتقدم ولا يُقْتَلُ صَاحِبُهُ ﴾ وبين شبه العمد بقوله ﴿ وذٰلِكَ أَنْ يَسْرُوَ الشَّيْطَانُ ﴾ النزو بفتح النون فزاى فواو أى يثب ﴿ فَتَكُونَ دِمَاءٌ بَيْنَ النَّاسِ فى غَيْر ضَغِينَةٍ ولا بفتح النون فزاى فواو أى يثب ﴿ فَتَكُونَ دِمَاءٌ بَيْنَ النَّاسِ فى غَيْر ضَغِينَةٍ ولا مَلْ سِلَاحٍ ، أخرجه الدارقطنى وضعفه ﴾ وأخرجه البيهق بإسناد ولم يضعفه والحديث دليل أنه إذا وقع الجراح من غير قصد إليه ولم يكن بسلاح بل بحجر أوعصا أو نحوهما فإنه لاقود فيه وأنه شبه العمد فيلزم فيه الدية مغلظة كا تقدم فى دية العمد وقد تقدم أن الدية فى العمد وشبه العمد تكون أثلاثاً عند الشافعى ومالك وأنها أرباع عند الهادوية وتقدم ذلك وأما أنها تكون أخاساً كا أفاده حديث ابن مسعود الماضى فى الخطأ فتقدم أنه قال به أصحاب الرأى وغيرهم و وفيه دليل على مسعود الماضى فى الخطأ فتقدم أنه قال به أصحاب الرأى وغيرهم و وفيه دليل على النبات شبه العمد وقدمنا أنه الحق

11 - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال: قتل رجل رجلا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فحل النبى صلى الله عليه وسلم ديته اثنى عشر ألفاً ﴾ بين البيهتي أن المراد درهما . رواه الأربعة ورجح النسائى وأبو حاتم إرساله ﴾ وقد أخرج البيهتي عن على رضى الله عنه وعائشة وأبى هريرة وعمر بن الخطاب رضى الله عنهم مثل هذا . وإنما رجح النسائى وأبو حاتم إرساله لما قاله البيهتي إن محمد بن ميمون رواه عن سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن

ابن عباس إنما قال لنا فيه عن ابن عباس مرة واحدة وأكثر ماكان يقول عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انتهى. قلت: وزيادة العدل مقبولة وكونه قالها مرة واحدة كاف فى الرفع فإنه لو اقتصر عليها لحمكم برفع الحديث فإرساله مراراً لا يقدح فى رفعه مرة واحدة . وإلى هذا ذهب أكثر العلماء وذهب الهادوية وأهل العراق أنها عشرة آلاف درهم واستدل له فى البحر بقوله: لقول على به وهو توقيف انتهى إلا أنه لم يطرد هذا فيا ينقله عن على رضى الله عنه بل تارة يقول مثل هذا وثارة يقول إن قول على الجتهاد ولا يلزمنا ، ودعوى التوقيف غير صحيحة مثل هذا فيه للاجتهاد مسرح .

17 _ ﴿ وعن أَبِي رِمْة ﴾ بكسر الراء وسكون الميم وبالمثلثة اسمه رفاعة بن يثربي بفتح المثناة التحتية وسكون المثلثة فراء فموحدة فياء النسبة ، قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وعداده في أهل الكوفة ﴿ قال أتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ومعي ابني فقال ، مَنْ هَادَا ؟ ، فقلت ابني وأشهد به قال ، أمّا إنّه لا يَحْني عَلَيْك ولا تَجْني عَلَيْه ، رواه النسائي وأبو داود وصححه ابن خزيمة وابن الجارود ﴾ وأخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث عمرو بن الاحوص أنه شهد حجة الوداع مع النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ، لا يجني جان إلا على نفسه ولا يجني جان على ولده ، وفي الباب روايات أخر تعضده ، والجناية الذنب أو ما يفعله الإنسان مما يوجب عليه العقاب أو القصاص ، وفيه دلالة على أنه لايطالب أحد بجناية غيره سواء كان قريباً كالأب والولد وغيرهما أو أجنبيا فالجاني يطلب وحده بجنايته ولا يطالب بجنايته غيره قال الله تعالى ؛ (ولا تزر وازرة وزر أخرى) فإن قلت : هذا مخصص من الحكم العام وقيل إن ذلك ليس من تحمل الجناية بل من باب قلت ناه ها ببن المسلمين .

باب دعوى الدم والقسامة

القسامة بفتح القاف وتخفيف المهملة مصدر أقسم قسما وقسامة . وهى الأيمان تقسم على أولياء الفتيل إذا ادّعوا الدم أو على المدعى عليهم الدم وخص القسم على الدم بالقسامة قال إمام الحروين : القسامة عند أهل اللغة اسم للقوم الذين يقسمون وعند الفقهاء اسم للأيمان . وفي القاموس القسامة الجماعة يقسمون على الشيء ويأخذونه أو يشهدون . وفي الضياء القسامة الأيمان تقسم على خمسين رجلا من أهل البلد أو القرية التي يوجد فيها القتيل لا يعلم قاتله ولا يدعى أولياؤه قتله على أحد يعينه .

ا _ (عن سهل بن أبي حثمة) بفتح المهملة وسكون المثلثة واسم أبي حثمة : عبد الله بن ساعدة بن عامر أوسى أنصارى (عن رجال من كبراء قومه أن عبد الله بن سهل و عيصة) بضم الميم لحاء مهملة فثناة تحتية مشددة فصاد مهملة (ابن مسعود خرجا إلى خيبر من جهد) بضم الجيم وقتحها المشقة هنا (أصابهم فأتى تحييصة) مغير الصيفة (فأخبر أن عبد الله بن سهل قد قُتل وطرح) مغيران أيضاً (في عين فأتى) أي محيصة (يهود) اسم جنس يجمع على يهدان (فقال أنتم والله قتلتموه قالوا والله ما قتلناه فأقبل هو وأخوه حو يصة) بضم المهملة وفتح الواو فشناة تحتية فصاد مهملة مشددة (وعبد الرحمن بن سهل فذهب محيصة ليسكلم) وكان أصغر من حويصة وفي رواية فبدأ عبد الرحمن فذهب محيصة ليسكلم) وكان أصغر من حويصة وفي رواية فبدأ عبد الرحمن كسبر أي يشكلم وكان أصغر القوم (فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • كسبر كبر أي يشكلم من كان أكبر سنا (فقمكلم حويصة ثم تمكلم محيصة فقال رسول الله عليه وسلم • إماً أنْ يَدُوا يَحْرب ، فكتب أي رسول الله صلى الله عليه وسلم (إليهم في و و إماً أنْ يأذُنوا يَحْرب ، فكتب أي رسول الله عليه وسلم (إليهم في الله عليه و إلى الله و إلى المورد (صابح الله عليه وسلم (إليهم في الله عليه و الله و إلى الله و إلى الهود (صابح الله و إلى الله و إلى الهود (و الهود الله و الله و الله و الهود (و الهود الهود (و الهود الهود الهود و الهود الهود (و الهود الهود اللهود و الهود الهود (و الهود ال

ذلك ﴾ أى فيها ذكر من أنهم قتلوا عبد الله ﴿ فَكُنْبُوا ﴾ أى اليهود ﴿ إنا والله ما قتلناه فقال ﴾ أي النبي صلى الله تعمالي عليه وآله وسلم ﴿ لحويصة ومحيصة وعبد الرحمن بن سهل ﴿ أَتَحْلِفُونَ وَتَسْتَحِقُّونَ دَمَ صَاحِبِكُم ۗ ۚ قالوا: لا ﴾ وفي رواية عند مسلم : قالوا لم نحضر ولم نشهد . وفي بعض ألفاظ البخاري أنه قال لهم « تأنون بالبينة ؟ قالوا مالنا بينة ، فقال أتحلفون ؟ ﴿ قال • فَتَحْلِفُ لَكُمْ ۚ يَهُودُ ، قالوا ليسوا مسلمين ﴾ وفي لفظ قالوا لا نرضي بأيمـان اليهود . وفي لفظ كيف نأخذ بأيمـان كفار ﴿ فوداه رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده فبعث إليهم مائة ناقة . قال سهل فلقد ركضتني منها ناقة حمراء . متفق عليه ﴾ اعلم أن هذا الحديث أصل كبير فى ثبوت القسامة عند الفائلين بها وهم الجماهير فإنهم أثبتوها وبينوا أحكامها. ونتكلم على مسائل : الاولى ا أنها لا تثبت القسامة بمجرد دعوى القتل على المدعى عليهم من دون شبهة إجماعاً وقد روى عن الأوزاعي وداود ثبوتها من غير شبهة ولا دليل لها. واختلف العلماء في الشبهة التي تثبت بها القسامة فمنهم من جعل الشبهة اللوث وهو كما في النهاية أن يشهد شاهد واحـد على إقرار المقتول قبل أن يموث أن فلانًا قتلني أو يشهد شاهدان على عداوة بينهما أو تهديد له منه أو نحو ذلك . ومن اللوث التلطخ ومنهم من لم يشترطه كالهادوية والحنفية فإنهم قالوا وجود الميت وبه أثر القتل فى محل يختص بمحصورين تثبت به القسامة عندهم إذا لم يدع المدعى على غيرهم قالوا لأن الاحاديث وردت في مثل هـذه الحالة ورد بأن حديث الباب أصح ما ورد وفيـه دليل على اللوث وحقيقته شبهة يغلب الظن بالحكم بهاكما فصله فى النهاية وهو هنا العداوة فلهذا ذهب مالك والشافعي إلى أنه لا يثبت بهذا قسامة إلا إذا كان بين المقتول والمدعى عليهم عداوة كما كان في قصة خيبر قالوا فإنه يقتل الرجل الرجل ويلقيه في محل طائفة لينسب إليهم وقد عدّوا من صور اللوث قول المقتول قبـل وفاته قتلني فلان . وقال مالك إنه يقبل قوله وإن لم يكن به أثر أو يقول جرحني ويذكر (۲۲ _ سیل السلام _ 🖫)

العمد وادعى مالك أنه بما أجمع عليه الأئمة قديما وحديثا ورده ابن العربي بأنه لم يقله من فقهاء الأمصار غيره وتبعه عليه الليث واحتج مالك بقصة بقرة بني إسرائيل فإنه أحيى الرجل وأخبر بقاتله . وأجيب : بأن ذلك معجزة لني وتصديقها قطعي . قلت : ولأنه أحياه الله بعـد موته فعين قائله فإذا أحيا الله مقتولًا بعد موته وعين قاتله قلنا به ولا يكون ذلك أبدًا . واحتج أصحابه بأن الفاتل يطلب غفلة الناس فلو لم يقيل خبر المجروح أدّى ذلك إلى إبطال الدماء غالبا ولأنها حالة يتحرى فيها المجروح الصدق ويتجنب الكذب والمعاصي ويتحرى التقوى والبر فوجب قبول قوله ولا يخفي ضعف هـذه الاسـتدلالات وقد عدّوا صور اللوث مبسوطة في كتبهم. المسألة الثانية : أنه بعد ثبوت ما ذكر من الفتل وكل على أصله تثبت دعوى أولياء القنيل الفسامة فتثبت أحكامها فمنها القصاص عند كمال شروطها لقوله في الحديث ، تستحقون قنيلكم أو صاحبكم بأيمــان خمسين منكم على رجل منهم فيدفع بذمته، وقوله « دم صاحبكم، في لفظ مسلم " يقسم خمسون منكم على رجل منهم فيدفع بذمته ، وإن كان قوله ﴿ أَمَا أَنْ يَدُوا صَاحِبُكُمْ ؛ الحديث = يشعر بعـدم الفصاص إلا أن هذا التصريح في رواية مسلم أقوى في القول بالقصاص وهذا مذهب أهل المدينة فإن كانت الدغوى على واحد معين ثبت القود عليـه وإن كانت على جماعة حلفوا وثبتت عليهم الدية عند الشافعية وفي قول بجب عليهم القصاص والأول الصحيح عنه فإن كان الوارث واحدا حلف خمسين يمينا فإن الايمان لازمة للورثة ذكورا كانوا أو إناثا عمدا كان أو خطأ هذا مذهب الشافعي ومنها أن يبدأ بأيمان المدّعين في القسامة بخلاف غيرها من الدعاوى كما في هذه الرواية ويدل له حديث أبي هريرة ﴿ البينة على المدعى واليمين على المدعى عليـه إلا في القسامة ، وفي إسـناده لين إلا أنه قد أخرجه البيهقي من حديث عمرو بن شعيب ولم يشكلم فيه قالوا ولان جنبة المدعى إذا قويت بشهادة أو شبهة صارت اليمين له وهنا الشبهة قوية فصار المدعى في القسامة

مشابها للمدعى عليه المتأيد بالبراءة الاصلية . وذهبت الهادوية والحنفية وآخرون إلى أنه يحلف المدعى عليه ولا يمين على المدعين فيحلف خمسون رجلًا من أهل القرية ما قتلناه ولا علمنا قاتله وإلى هـذا جنح البخارى وذلك لآن الروايات اختلفت في ذلك في قصة الانصار ويهود خيير فيردّ المختلف إلى المتفق عليه من أن اليمين على المدعى عليه فإن حلفوا فهل تلزمهم الدية أم لا؟ ذهبت الهادوية إلى أنها تلزمهم الدية بعد الأيمان وذهب آخرون إلى أنهم إذا حلفوا خمسين يميناً برأوا ولا دية عليهم وعليه تدل قصة أبي طالب الآثية واستدل الجماعة المذكورة ومن معهم في إيجاب الدية بأحاديث لا تقوم بها حجة لعدم صحة رفعها عند أئمة هذا الشأن. وقوله فوداه رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من عنده وفي لفظ ﴿ أَنَّهُ وَدَاهُ مِنَ إِبِّلِ الصَّدَّقَةِ ، فَقَيلِ المرادِ بِهِ أَنَّهِ اقْتَرْضُهَا مَنْهَا وَأَنَّهُ لَما تحملها صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الإصلاح بين الطائفتين كان حكمها حكم القضاء عن الغارم لما غرمه لإصلاح ذات البين فلم يأخذها صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لنفسه فإن الصدقة لاتحل له ولكن جرى إعطاء الدية منها بجرى إعطائها فى الغرم لإصلاح ذات البين . وأمّا من قال إنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أعطى ذلك من سهم الغارمين فلا يصح فإن غارم أهل الذمة لا يعطى من الزكاة كذا قيل . قلت : وفيه نظر فإن اليهود لم تلزمهم الدية لأنه لم يحلف المدعون كما عرفت فما وداه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إلا تبرعا منه ائتلا يهدر دمه . وأما رواية النسائى أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قسمها على اليهود وأعانهم ببعضها فقال ابن القيم : إنَّ هذا ليس بمحفوظ فإن الدية لا تلزم المدعى عليهم بمجرِّد دعوى القتيل بل لا بد من إقرار أو بينة أو أيمان المدعين ولم يوجد هنا شيء من ذلك وقد عرض رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم على المدعين أن يحلفوا فأبوا فكيف يلزم اليهود بالدية بمجرد الدعوى؟ انتهى. قلت : ويظهر لى أنه ليس في هذا الحديث حكم منه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بالقسامة أصلاكما أفاده

الحديث وإنما دل الحديث على حكاية للواقع لا غير وذكر لهم صلى الله عليه وسلم قصة الحكم على التقديرين ومن ثمة كنب إلى يهود بعد أن دار بينهم البكلام المذكور وسيأتى تحقيقه. وقوله • فكتبوا والله ما قتلنا ، فيه دليل على الاكتفاء بالمكاتبة وبخبر الواحد مع إمكان المشافهة ﴿ فائدة ﴾ اختار مالك إجراء هذه الدعوى فى الاموال فأجاز شهادة المسلوبين على السالبين وإن كانوا مدعين قال: لأن قاطع الطريق إنما يفعل ذلك مع الغفلة والانفراد عن الناس انتهى ، ولا يخفى أنه لا يتم هذا إلا بعد تبوت أنه صلى الله عليه وسلم حكم بالقسامة وعرّ فناك هنا عدم نهوض ذلك وسنزيده بياناً عن قريب وإذا ثبت فهذا قياس من مالك مصادم لنص «البينة على المدعى واليمين على المنكر ، إلا أن يكون مذهبه جواز تخصيص عموم النص بالقياس وللعلماء كلام في حجية العام بعد تخصيصه .

٢ ـ ﴿ وعن رجل من الأنصار أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقر القسامة على ما كانت عليه في الجاهلية وقضى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم بين ناس من الأنصار في قتيل ادّعوه على اليهود . رواه مسلم ﴾ قوله على ما كانت عليه في الجاهلية كأنه أشار إلى ما أخرجه البخارى في قصة الهاشمي في الجاهلية وفيها أن أبا طالب قال الفاتل اختر منا إحدى ثلاث: إن شئت أن تؤدّى مائة من الإبل فإنك قتلت صاحبنا خطأ وإن شئت حلف خسون من قومك أنك لم تقتله وإن أبيت قتلناك به وفيه دليل على ثبوت القتل بالفسامة واعلم أنا قد أشرنا إلى أنه لم يثبت الفسامة إلا الجاهير كما قررناه عنهم وذهب سالم بن عبد الله وعمر بن عبد العزيز وأبو قلابة وابن علية والناصر إلى عدم شرعيتها لمخالفتها الأصول المقررة شرعا فإن وأبو قلابة وابن المدعى واليمين على المدعى عليه وبأن الآيمان لا تأثير لها في إثبات الدماء وبأن الشرع ورد بأنه لا يجوز الحلف إلا على ما علم قطعاً أو شوهد رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يحكم بها وإنما كانت حكما جاهليا فتلطف بهم رسول الله عليه وسلم لم يحكم بها وإنما كانت حكما جاهليا فتلطف بهم رسول الله عليه أصول الإسلام .

وبيان أنه لم يحكم بها أنهم لما قالوا له : وكيف نحلف ولم نحضر ولم نشاهد لم يبين لهم أن هـذا الحلف في القسامة من شأنه ذلك وأنه حكم الله فيها وشرعه بل عدل إلى قوله : يحلف لكم يهود فقالوا ليسوا بمسلمين فـلم يوجب صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عليهم ويبين لهم أن ليس لكم إلا اليمين من المدعى عليهم مطلقاً مسلمين كانوا أو غيرهم بل عدل إلى إعطاء الدية من عنده صلى الله عليه وآله وسلم ولوكان الحكم ثابتاً بهـا لبين وجهه لهم بل تقريره صلى الله عليه وآله وسلم لهم على أنه لا حلف إلا على شيء مشاهد مرتى دليـل على أنه لا حلف في الفسامة ، ولانه لم يطلب صلى الله عليه وآله وسلم اليهود للإجابة عن خصومهم فى دعواهم فالقصة منادية بأنه لم تخرج مخرج الحكم الشرعى إذ لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة فهذا أقوى دليمل بأنها ليست حكما شرعيا وإنما تلطف صلى الله عليه وآله وسلم فى بيان أنهـا ليست بحكم شرعى بهذا التدريج المنادى بعدم ثبوتها شرعا وأفرهم صلى الله عليه وآله وسلم بأنهم لايحلفون على ما لايعلمونه ولا شاهدوه ولا حضروه ولم يبين لهم بحرف واحد أن أيمــان القسامة من شأنهــا أن تــكون على ما لايعــلم وبذا تمرف بطلان القول بأن في القصة دليلا على الحكم على الغائب إذ لاحكم فيها أصلا وبطلان الجواب عن كونها مخالفة للأصول بأنها مخصصة من الاصول لأن القسامة سنة مستقلة بنفسها منفردة مخصصة للأصول كسائر المخصصات للحاجة إلى شرعيتها حياطة لحفظ الدماء وردع المعتدين ووجه بطلانه أنه فرع ثبوت الحكم بها عنالشارع فلو ثبت الحـكم بهـا لـكان هذا جواباً حسناً. وأما مافىحديث مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم • أقرّ القسامة على ماكانت عليه في الجاهلية وقضي بها بين ناس من الأنصار في قتيل ادَّءُوه على اليهود " فهو إخبار عن القصة التي في حديث سهل بن أبي حثمة وقد عرفت أنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقض بهـا فيــه كما قررناه وقد عرفت من حديث أبي طالب أنها كانت في الجاهلية على أن يؤدي الدية القاتل لا العافلة كما قال أبو طالب إما أن تؤدى مائة من الإبل فإنه ظاهر

أنها من ماله لامن عاقلته أو يحلف خمسون من قومك أو تقتل. وهنا فى قصة خيبر لم يقع شيء من ذلك فإن المدعى عليهم لم يحلفوا ولم يسلبوا دية ولم يطلب منهم الحلف وليس هذا قدحا فى رواية الراوى من الصحابة بل فى استنباطه لآنه قد أفاد حديثه أنه استنبط قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالقسامة من قصة أهل خيبر وليس فى تلك القصة قضاء وعدم صحة الاستنباط جائز على الصحابي وغيره اتفاقا وإنما رواية للحديث بلفظه أو بمعناه هى التى يتعين قبولها. وأما قول أبى الزناد «قتلنا بالفسامة والصحابة متوافرون إنى لارى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان الفسامة والصحابة متوافرون إنى لارى أنهم ألف رجل فما اختلف منهم اثنان الفيانة قال فى فتح البارى إنما نقله أبو الزناد عن خارجة بن زيد بن ثابت كما أخرجه يشبت أنه رأى عشرة من الصحابة فضلا عن ألف اه . قلت : لا يخفى أنه تقرير بقوله قتلنا ا وكأنه يربد قتل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم "م لا يخفى أن غايته بعد ثبوته بقوله قتلنا ا وكأنه يربد قتل معشر المسلمين وإن لم يحضرهم "م لا يخفى أن غايته بعد ثبوته عن خارجة فعل جماعة من الصحابة وليس بإجماع حتى يكون حجة ولا شك فى ثبوت عن خارجة فعل عمر بالقسامة وإن اختلف عنه فى الفتل بها وإنما نزاعنا فى ثبوت حكمه صلى الله وآله وسلم بها فإنه لم يثبت .

باب قتال أهل البغي

البغى مصدر بغى عليه بفتح الغين المعجمة بغياً بفتح الموحدة وسكون المعجمة علا وظلم وعدل عن الحق وله معان كثيرة وذكر الشارح رحمه الله معناه الاصطلاحي هنا وساقه على اصطلاح الهادوية وقد أبناً مافيه في حواشي ضوء النهار ولم نذكره هنا لعدم انطباق الاحاديث عليه .

١ حر عن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ه مَنْ حَملَ عَلَيْنَا السِّلَاحَ فليْسَ منَّا ، متفق عليه ﴾ أى من حمله لقتال المسلمين بغير

حق كنى بحمله عن المقاتلة إذ القتل لازم لحمل السيف فى الأغلب ويحتمل أنه لاكماية فيه وأن المراد حمله حقيقة لإرادة القتال ويدل له قوله وعلينا ، وقوله و فليس منا تقدم بيانه بأن المراد ليس على طريقتنا وهدينا فإن طريقته صلى الله عليه وآله وسلم نصر المسلم والقتال دونه لاترويعه وإخافته وقتاله وهذا فى غير المستحل فإن استحل القتال للمسلم بغير حق فإنه يكفر باستحلاله المحرم القطعى والحديث دليل على تحريم قتال المسلم والتشديد فيه وأما قتال البغاة من أهل الإسلام فإنه خارج من عموم هذا الحديث بدليل خاص

٢ _ ﴿ وَعَنَ أَبِّي هُرِيرَةَ رَضِّي اللَّهِ عَنْهُ عَنْ النِّي صَلَّى اللَّهِ تَعَـَالَى عَلَيْهِ وَعَلَى آله وسلم قال * مَنْ خَرَجَ عَنِ الطَّاعَةِ وَفَارَقَ الْجَمَاعَةَ وَمَاتَ فِيتَنُّهُ مِيتَةٌ ﴾ بكسر الميم مصدر نوعي ﴿ جَاهِلِـيَّةٌ ، أخرجه مسلم ﴾ قوله عن الطاعة أي طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكأن المراد خليفة أيّ قطر من الاقطار إذ لم يجمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية بل استقل أهلكل إقليم بقائم بأمورهم إذ لوحل الحديث على خليفة اجتمع عليه أهل الإسلام لقلت فائدته. وقوله • وفارق الجماعة ، أي خرج عن الجماعة الذين اتفقوا على طاعة إمام انتظم به شملهم واجتمعت به كانتهم وحاطهم عن عدةهم . قوله = فميتته ميتة جاهلية . أي منسوبة إلى أهل الجهل والمراد به من مات على الكفر قبل الإسلام وهو تشبيه لميتة من فارق الجماعة بمن مات على الكفر بجامع أن الكل لم يكن تحت حكم إمام فإن الحارج عن الطاعة كأهل الجاهلية لا إمام له وفى الحديث دليل على أنه إذا فارق أحد الجماعة ولم يخرج عليهم ولا قاتلهم أنا لانقاتله البرده إلى الجماعة ويذعن الإمام بالطاعة بل نخليه وشأنه لانه لم يأمر صلى الله عليه وسلم بقتاله بل أخبر عن حال موته وأنه كأهل الجاهلية ولا يخرج بذلك عن الإسلام ويدل له ماثبت من قول على رضى الله عنه للخوارج مكونوا حيث شئتم وبيلنا وبينكم أن لاتسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحدا فإن فعلتم

نفذت إليكم بالحرب، وهذا ثابت عنه بألفاظ مختلفة . أخرجه أحمد والطبرانى والحاكم من طريق عبد الله بن شداد قال عبد الله بن شداد فوالله ماقتلهم حتى قطعوا السبيل وسفكوا الدم الحرام . فدل على أن مجرّد الحلاف على الإمام لا يوجب قتال من خالفه .

٣ _ ﴿ وعن أم سلمة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تَقْتُلُ عَمَّارًا الْفِئَّةُ الْبَاغِيَةُ » رواه مسلم ﴾ تمامه فى مسلم « يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى النيار، قال ابن عبد البر: تواترت الاخبار بهذا وهو من أصح الحديث وقال ابن دحية : لامطعن في صحته ولو كان غير صحيح لردّه معاوية وإنما قال معاوية : قتله من جاء به ولو كان فيه شك لردّه وأنكره حتى أجاب عمرو ابن العاص على معاوية فقال : فرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل حمزة . وأما مانقله المصنف في التلخيص وتبعه الشارح في نقله من أنه نقل ابن الجوزي عن خلاد في العلل أنه حكى عن أحمد أنه قال قد روى هذا الحديث من ثمانية وعشرين طريقاً ليس فيها طريق صحيح . وحكى أيضاً عن أحمد وابن معين وان أبي خيثمة أنهم قالوا لم يصح فقد أجاب السيد محمد بن إبراهيم الوزير عن هذا بقوله: الاسترواح إلى ذكر هذا الخلاف الساقط من غير بيان لبطلانه من مثل ابن حجر عصبية شنيعة نأما ابن الجوزى فلم يعرف هــذا الشأن وقد ذكر الذهبي في ترجمته في النذكرة كثرة خطئه في مصنفاته فهو أجهل وأحقر مني أن ينتهض للعارضة أئمـة الحديث وفرسانه وحفاظه كابن عبد البر والبخارى ومسلم والحميمدى وقد رواه كاملا أبو داود والنرمذي والذهبي والحاكم وابن خزيمة والفرطبي والإسماعيلي والبرقاني وأمثالهم؛ وقد ذكر جملة منهم تواتره وصحتمه وجماعة منهم إجماع أهل السنة وأهـل الفقه وأهل العلم على ذلك وذكره القرطبي في آخر تذكرته والحاكم في عبلوم الحديث له وحكاه عن ابن خزيمة ــ المعروف بإمام الائمة ـ ولم يحك أحد عنهم خلافا فى ذلك وأما الذهبي فإنه حقق صحة دعواه

يما أورده من الطرق الصحيحة الجمة . والمنع من الصحة بمجرد العصبية من غير حجة صنيع من لا علم له بل من لا عقل له ولا حياه . انتهى . قلت : ولا يخفى أن ابن الجوزى نقل عن أحمد عدم صحته وليس له هو قدح فى صحته حتى يقال إنه أحقر من أن ينتهض لمعارضة أثمة الحديث وفرسانه وحفاظه؛ فالأولى فى الجواب عن نقل ابن الجوزى ما قاله السيد محمد أيضا أنه قد روى يعقوب بن شيبة الإمام الثقة الحافظ عن أحمد بن حنبل أنه قال فيه إنه حديث صحيح سمعه عنه يعقوب وقد سئل عنه . ذكره الذهبي فى ترجمة عمار فى النبلاء ويؤيده أنه رواه أحمد عن جماعة كثيرة من الصحابة وكان يرى الضرب على روايات الضعاف والمنكرات وهدا يدل على بطلان ما حكاه ابن الجوزى وإلا فغايته أنه قد تعارض عن أحمد القولان فيطرح وفى تصحيح غيره ما يغنى عنه كا لا يخفى . وأما الحكاية عن ابن معين وابن أبى خيشمة فإنه رواها المصنف بصيغة التمريض ولم ينسها إلى راو فيتمكم عليها . والحديث دليل على أن الفئة الباغية معاوية ومن فى حزبه والفئة الحقة على رضى الله عنه ومن فى حزبه والفئة الحقة على رضى الله عنه ومن فى عزبه والفئه الحقة من أتمتهم كالعامرى وغيره وأوضحناه فى الروضة الندية .

٤ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « هَلْ تَدْرِى يَا ابنَ أُمِّ عَبْدِ » ﴾ هو ابن مسعود لأنه المعروف بذلك وكأنه رواه عنه ابن عمر رضى الله عنهما أو سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يحدثه ﴿ كَيْفَ حُكُم اللهِ فِيمَنْ بغي مِنْ هٰذِهِ الْأُمَّةِ ؟ قال : الله ورسوله أعلم قال لا يُحْهَزُ عَلَى جَرِيحِهَا ﴾ أى لا يتمم قتل من كان جريحا من البغاة ﴿ ولا يُشْتَلُ السيرُهَا ولا يُطلبُ هَارِ بُها ولا يُشْتَمُ فَيْؤُهَا . رواه البزار والحاكم وصححه فوهم أسيرُهَا ولا يُطلبُ هَارِ بُها ولا يُشتح الكاف وسكون الواو ومثلثة مفتوحة فراه ﴿ إِن حكيم وهو متروك وصح عن على من طريق نحوه موقوقاً . أخرجه ابن أبي شيبة والحاكم ﴾ في الميزان : كوش بن حكيم عن عطاء ومكحول وهو كوفي

نزل حلب قال ابن معين : ليس بشيء وقال أحمد بن حنبل أحاديثه بواطيل انتهى قال ابن عدى هذا حديث غـير محفوظ وأما الرواية عن على عليه السلام فرواها البيهق وغيره وفى الحديث مسائل الاولى جواز قتال البغاة وهو إجماع لقوله تعالى (فقاتلوا التي تبغي) قلت والآية دالة على الوجوب وبه قالت الهــادوية ولكن شرطوا ظن الغلبة وعند جماعة من العلماء أن قتالهم أفضل من قتال الكفار قالوا : لما يلحق المسلمين من الضرر منهم . واعـلم أنه يتعين أوّلا قبل قتالهم دعاؤهم إلى الرجوع عن البغى وتكرير الدعاء كما فعل على رضى الله عنه في الخوارج فإنهم لما فارقوه أرسل إليهم ابن عباس فناظرهم فرجع منهم أربعة آلاف وكانوا ثمانية آلاف وبتي أربعة أبوا أن يرجعوا وأصروا على فرانه فأرسل إليهم • كونوا حيث شئتم وبيننا وبينكم أن لا تسفكوا دما حراما ولا تقطعوا سبيلا ولا تظلموا أحداً ، فقتلوا عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثم بقروا بطن سريته وهي حبلي وأخرجوا ما في بطنها فبلغ عليا كرم الله وجهه فكتب إليهم أفيدونا بقاتل عبد الله بن خباب فقالوا : كانا قتــله فأذن حينيَّذ في قتالهم وهي روايات ثابتة ساقها المصنف في فتح الباري . المسألة الثانية : أنه لا يجهز على جريحها وهو من أجهز على الجريح وجهز أي بت قتله وأسرعه وتمم عليه ودليله قوله : ولا يجهز على جريحها . وأخرج البيهق أن عليا عليه السلام قال لأصحابه يوم الجمل ، إذا ظهرتم على القوم فلا تطلبوا مدبرا ولا تجهزوا على جريح وانظروا ما حضرت به الحرب من آلنه فافيضوه وما سـوى ذلك فهو لورثته ، قال البيهتي هذا منقطع والصحيح أنه لم يأخذ شيئًا ولم يسلب قتيلاً . ودل الحديث أيضاً على أنه لا يقتل أسير البغاة قالوا وهذا خاص بالبغاة لأن قتالهم إنما هو لدفعهم عن المحاربة . ودل الحديث أيضاً على أنه لا يطلب هاربها وظاهره ولو كان متحيزا إلى فئة وإلى هذا ذهب الشافعي قال: لأن القصد دفعهم في تلك الحال وقد وقع . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أن

الهارب إلى فئة يقتل إذ لا يؤمن عوده . والحديث يرد هذا القول وكذا ما تقدّم من كلام عليَّ عليه السلام . المسألة الثالثة : قوله « ولا يقسم فيؤها ، أى لا يغنم فيقسم دال على أن أموال البغاة لا تغنم وإن أجلبوا بها إلى دار الحرب وإلى هذا ذهبت الشافعية والحنفية وأيد هذا بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من نفسه ، وقد صحح البيهتي أن عليا عليه السلام لم يأخذ سلباً فأخرجه عن الدراوردي عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام كان لا يأخذ سلباً وأخرج أيضاً عن أبى بكر بن أبى شيبة عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا عليه السلام يوم البصرة لم يأخذ من متاعهم شيئا وأخرج عن أبي أمامة قال شهدت يوم صفين وكانوا لا يجهزون على جريح ولا يقتلون موليا ولا يسلبون قتيلا وذهبت الهادوية إلى أنه يغنم ما أجلبوا به من مال وآلة حرب ويخمس لقول على عليه السلام: لكم المعسكر وما حوى . وأجيب بأن الحديث مصرح بأنها لا تغنم وبأن ما ذكرناه عن علىّ عليه السلام مما يوافق الحديث أكثر وأقوى طريقاً . المسألة الرابعة : يؤخذ من إطلاق قوله • ولا يجهز على جريحها " أنه لا يضمن البغاة ما أتلفوه في القتال من الدماء والأموال وإليه ذهب الإمام يحيى والحنفية واستدل أيضا بقوله تعالى (حتى تنيء إلى أمر الله) ولم يذكر ضمانًا بما أخرجه البيهق عن ابن شهاب قال : هاجت الفتنة الأولى فأدركت الفتنة رجالا ذوى عدد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن شهد معه بدراً وبلغنا أنهم كانوا يرون أن يهدر أم الفتنة ولا يفاوم فيها على رجل قاتل في تأويل القرآن قصاص فيمن قتل ولا حدّ في سباء امرأة سبيت ولا يرى عليها حد ولا بينها وبين زوجها ملاعنة ولا يرى أن يقذفها أحد إلا جلد الحد ويرى أن تردّ إلى زوجها الأوّل بعد أن تعتد فتنقضي عدتها من زوجها الآخر ويرى أن يرثها زوجها الاول . قلت : وهذا وإن لم يكن إجماعًا فإنه مقوَّ للبراءة الاصلية إذ الاصل أن أموال المسلمين ودماءهم معصومة وذهب الشافعي وحكى عن

الهادوية إلى أنه يقتص بمن قتل من البغاة واستدلوا بعموم الآيات والاحاديث نحو (ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا) وحديث « من اغتبط مسلما بقتل عن بينة فهو قود » وأجيب بأنها عمومات خصت بما ذكر من أدلة أهل القول الاقل .

٥ - ﴿ وعن عرفِحةً ﴾ بضم العين وسكون الراء وضم الفاء وجيم ﴿ ابن شريحٍ ﴾ بالشين المعجمة مصغر شرح وقيل بالمهملة ﴿ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول = مَنْ أَتَاكُمْ وأَمْرُكُمْ جَمِيعُ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعُ يُرِيدُ أَنْ يُفَرِّقَ جَمَاعَتَكُمْ وَأَقْتُلُوهُ = أخرجه مسلم ﴾ رواه مسلم بلفظ : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « ستكون هنات هنات فمن أراد أن يفرق أمر هذه الآمَّة وهي جميع فاضربوه بالسيف كاثنا من كان، وفي لفظ ﴿ فاقتلوه ، وفي لفظ ﴿ من أَنَاكُم وأمركم جميع على رجل واحد يريد أن يشق عصاكم أو يفرق جماعتكم فاقتلوه ، وأخرج الشيخان واللفظ للبخاري من حديث ابن عباس رضي الله عنه قال د من رأى من أميره شيئًا يكرهه فليصبر عليه فإنه من فارق الجماعة شبراً فمات مات ميتة جاهلية • وفي لفظ ، من خرج عن السلطان شبراً مات ميتة جاهلية . دلت هذه الالفاظ على أن من خرج على إمام قد اجتمع عليه كلمة المسلمين والمراد أهل قطر _كما قلناه _ فإنه قد استحق القتل لإدخاله الضرر على العباد وظاهره سواء كان جائراً أو عادلا وقد جاء في أحاديث تقييد ذلك بما أفاموا الصلاة وفي لفظ ما لم تروا كفراً بواحاً. وقد حققنا هذه المباحث في منحة الغفار حاشية ضوء النهار تحقيقا تضرب إليه آناط الإبل والحمد لله المنعم المتفضل .

باب قتال الجانى وقتل المرتدّ

ا - ﴿ عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ ، رواه أبو دارد والنسائي والترمذي

وصححه ﴾ وأخرجه البخاري من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص وأخرجه أصحاب السنن وانن حبـان والحاكم مر. حديث سعيد بن زمد . وفي الحديث دليل على جواز المقاتلة لمن قصد أخذ مال غيره يغيير حق قلسلا كان المال أوكثيراً وهـذا قول الجماهير وقال بعض المـالـكية لا بجوز القتال على أخذ القليل من المال قال القرطي : سبب الخلاف في ذلك هل القتال لدفع المنكر فلا يفترق الحال بين القلميل والكثير أو من باب دفع الضرر فيختلف الحال في ذلك ؟ وحكى الن المنذر عن الشافعي رضي الله عنه أن من أريد ماله أو نفسه أو حريمه ولم يمكنه الدفع إلا بالقتـل فله ذلك وليس عليمه قود ولا دبة ولا كفارة لكن ايس له أن يقصد القتـل من غير تفصيل قال ان المنذر والذي عليـه أهل العـلم أن للرجل أن مدفع عما ذكر إذا أرمد ظلماً بغير تفصيل إلا أن كل من يحفظ عنه من علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالأمر بالصبر على جوره وترك القيام عليه . وفرق الأوزاعي بين الحال التي للنـاس فما جماعة وإمام فحمل الحديث علمها وأما في حال الخلاف والفرقة فليستسلم ولا يقاتل أحدا . قلت : ويؤيد ما قاله ابن المنذر عن أهل العلم ما أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعا بلفظ « أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالي ؟ قال فلا تعطه . قال أرأيت إن قاتلني؟ قال قاتله . قال أرأيت إن قتلني ؟ قال فأنت شهيد. قال أرأيت إن قتلته ؟ قال فهو في النار ، وظاهر الحديث إطلاق الأحوال. قلت : هذا في جواز قتال من يأخذ المال فهل يجوز له أي لمن يراد أخذ ماله ظلما الاستسلام وترك المنع بالقتال ؟ الظاهر جوازه . وبدل له حديث " فكن عبد الله المقتول " فإنه دالعلىجوازه الاستسلام في النفس ، والمال بالأولى فيحمل قوله هنا ولا تعطه على أنه نهى لغير التحريم .

٢ = ﴿ وعن عمران بن حصين قال : قاتل يعلى بن أمية رجلا فعض أحدهما
 صاحبه فانتزع يده من فمه فنزع ثنيته فاختصما إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

فقال: وأيعَضُّ أحدُّكُم ﴾ بفتح حرف المضارعة والعين المهملة ماضيه عضض بكسر الضاد الأولى يعضض بفتحها في المضارع فأدغمت ونقلت حركتها إلى ما قبلها ﴿ أَخَاهُ كَمَا يَعَضُّ الْفَحْلُ ﴾ أى الذكر من الإبل ﴿ لا دِيةً لهُ ، متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ اختلف في العاض والمعضوض منهما فقال الحافظ الصحيح المعروف أن المعضود أجير يعلى لا يعلى قيل فيتعين أن يكون يعلى هو العاض . وفى الحديث دليل على أن هده الجناية التي وقعت لأجل الدفع عن الضرر تهدر ولا دية على الجانى وإلى هذا ذهب الجمهور وقالوا لا يلزمه شيء لأنه في حكم الصائل واحتجوا أيضاً بالإجماع على أن من شهر على آخر سلاحا ليقتله فدفع عن نفسه فقتل الشاهر أنه لاشيء عليه قالوا ولو جرحه المعضوض في محل آخر من بدنه لم يلزمه شيء . وشرط الإهدار أن يتألم المعضوض وأن لا يمكنه تخليص يده بغير ذلك من ضرب شدقه أو فك لحيه ليرسلهما ومهما أمكن التخلص بدون ذلك فعدل عنه إلى مأخوذ من القواعد الدكلية في الشرع وإلا فلا يفيده الحديث قان كان العض في موضع أخود من البدن جرى فيه هذا الحكم قياسا .

٣ - ﴿ وَعَن أَبِي هُرِيرَة رَضَى الله عنه قال : قال أَبُو القاسم صلى الله عليه وآله وسلم • لَوْ أَنَّ امْرَأً اطَّلَعَ عَلَيْكَ بِغَيْرِ إِذْنِ فَحَذَ فْتَهُ بِحَصَاةٍ فْفَقَأْتَ عَيْنَهُ لَمْ يَكُنْ عَلَيْكَ بُخَنَاتٌ * مَتْفَق عليه ﴾ دل الحديث على تحريم الاطلاع على الغير بغير إذنه وعلى أن من اطلع قاصداً للنظر إلى محل غيره مما لا يجوز الدخول إليه إلا بإذن مالكه فإنه يجوز للمطلع عليه دفعه بما ذكر ، وإن فقاً عينه فإنه لاضمان عليه ﴿ وفي لفظ لاحمد والنسائي وصححه ابن حبان : فلا دية له ولا قصاص ﴾ وأما إذا كان مأذونا بالنظر فالجناح غير مرفوع على من جني على الناظر وكذا لوكان المنظور إليه في محل لا يحتاج إلى الإذن ولو نظر منه ما لايحل له النظر إليه وإلى هذا ذهب الشافعي وغيره والحلاف

فيه للمالكية قال يحيي بن يعمر من المالكية لعل مالكا لم يباغه الحبر وقال ابن دقيق العيد تصرف الفقهاء في الحكم بأنواع من النصرفات منها أنه يفرق بين أن يكون هذا الناظر واففاً في الشارع أو في خالص ملك المنظور إليه أو في سكة منسدّة الاسفل اختلفوا فيه والاشهر أنه لا فرق. ولا يجوز مدّ العين إلى حرم الناس بحال وفى وجه للشافعية أنه لا تفقأ إلا عين من وقف في ملك المنظور إليه والحديث مطلق . ومنها أنه هل يجوز رمى الناظر قبل الإنذار والنهى ؟ فيه وجهان للشافعية أحدهما: لا ؛ والثانى: فعم . قلت : وهو الذي يدل له الحديث ويؤيده الحديث الآخر « أنه صلى الله عليه وآله وسـلم جعل يختل المطلع عليه ليطعنه " والختل فسره في النهاية بقوله يراوده ويطلبه من حيث لا يشعر وفي الحديث دليل أنه إنما يباح له قصد العين بشيء خفيف كالمدرى والبندقة والحصاة لقوله فقذفته . قال الفقها. فأما لو رماه بالنشاب أو بحجر يقتله فقتله فهذا قتيل يتعلق به القصاص أو الدية . ويما تصرف فيه الفقهاء أن هذا الناظر إذا كان له محرم في الدار أو زوجة أو متاع لم بجز قصد عينه لان له فى الناظر شبهة وقيل لا يخق إذا كان له فى الدار محرم بل إنميا يمتنع قصد عينه إذا لم يكن في الدار إلا محارمه . ومنها إذا لم يكن في الدار إلا صاحبها فله الرمى إن كان مكشوف العورة ولا ضمان وإلا فوجهان أظهرهما لا يجوز رميه . ومنها أن الحريم إذاكن فى الدار مستترات أو فى بيت فني وجه لا يجوز قصد عينه لآنه لا يطلع على شيء قال بعض الفقهاء : والأظهر الجواز لإطلاق الآخبار " وأنه لا تنضبط أوقات الستر والتكشف، والاحتياط حسم الباب . ومنها أن ذلك إنما يكون إذا لم يقصر صاحب الدار فإن كان بابه مفتوحاً أو ثُمّ كَوْة واسعة أو ثلبة مفتوحة فينظر فإن كان مجتازاً لم يجز قصده وإن كأن وقف وتعمد فقيل لا يجوز قصده لتفريط صاحب الدار بفتح الباب وتوسيع الكوّة . وقيل يجوز لتعديه بالنظر . وأجرى هذا الخلاف فما إذا نظر من سطح بيته أو نظر المؤذِّن مر للمئذنة لكن الاظهر ههنا عندهم جواز الرمى

لانه لاتقصير من صاحب الدار ثم قال : واعلم أن ماكان من هذه التصرفات الفقهية داخلا تحت إطلاق الحديث فهو مأخوذ منها وما لا فبعضه مأخوذ من فهم المعنى المقصود بالحديث وبعضه مأخوذ من القياس وهو قليل فيا ذكر انتهى كلامه . واعلم أنه يؤخذ من هذا الحديث صحة قول الفقهاء إنها تهدم الصوامع المحدثة المعورة وكذا تعلية الملك إذا كانت معورة وهو محكى عن القاسم الرسى وهو رأى عمر فإنه أخرج عنه ابن عبد الحكم في فتوح مصر عن يزيد بن أبي حبيب قال: أول من بني غرفة بمصر خارجة بن حذافة فبلغ ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فكتب إلى عمرو بن العاص و سلام عليك أما بعد فإنه بلغني أن خارجة بن حذافة بني غرفة ولقد أراد أن يطلع على عورات جيرانه فإذا أناك كتابي هذا فاهدمها إن شاء الله تعالى والسلام ه

٤ - ﴿ وعن البراء بن عازب رضى الله عنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأنَّ حُفْظ الْمَاشِيةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلَهَا وأنَّ حِفْظ الْمَاشِيةِ بِاللَّيْلِ عَلَى أَهْلَهَا وأنَّ عِفَى أَهْلِ الْمَاشِيةِ مَا أَصَابِتُ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ ، رواه أحمد والاربعة المهلها وأنَّ عَلَى أَهْلِ المُماشِيةِ مَا أَصَابِتُ مَاشِيَتُهُمْ بِاللَّيْلِ ، رواه أحمد والاربعة الا الترمذي وصححه أبن حبان وفي إسناده اختسلاف ﴾ مداره على الزهرى وقد اختلف عليه فإنه روى من طرق كلها عن الزهرى عن حزام عن البراء وحزام لم يسمع من البراء قاله عبد الحق تبعاً لابن حزم وأخرجه البيهق من طرق وفيها الاختلاف إلا أنه قال الشافعي وحمه الله أخذنا به النبوته واتصاله ومعرفة رجاله قال البيق ورويناه عن الشعبي عن شريح أنه كان يضمن ما أفسدته من الغنم بالليل ولا يضمن ما أفسدته بالنهار ويتأول هذه الآية (وداود وسليمان إذ يحكان في الحرث إذ نفشت فيه غنم القوم قال كان كرما فدخلت فيه ليلا فيا تركت فيه مسروق إذ نفشت فيه غنم القوم قال كان كرما فدخلت فيه ليلا فيا تركت فيه خضرا فدل الحديث أنه لايضمن مالك الهيمة ماجنته في النهار لانه يعتاد إرسالها في النهار ويضمن ماجنته بالليل لانه يعتاد إرسالها في النهار ويضمن ماجنته بالليل لانه يعتاد حفظها بالليل وإلى هذا ذهبت الهادوية ومالك

والشافعي ودليلهم الحديث والآية وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا ضمان على أهل الماشية مطلقا وحجته حديث والعجاء جرحها جبار ، أخرجه أحمد والشيخان من حديث أبي هريرة وأحمد والنسائي وابن ماجه عن عمرو بن عوف وفيه زيادة ولكنه قال الطحاوي مذهب أبي حنيفة أنه لا ضمان إذا أرسلها مع الحافظ وأما إذا أرسلها من دون حافظ فإنه يضمن وكدا المالكية يقيدون ذلك بما إذا سرحت الدواب في مسارحها المعتادة للرعى وأما إذا كانت في أرض مزروعة لا مسرح فيها فإنهم يضمنون ليلا أو نهاراً. وفي المسألة أقوال أخر لا تناسب النص هدذا ولا دليل لها يقاومه.

 حون معاذ بن جبل رضى الله عنه فى رجل أسلم ثم تهزد لا أجلس حتى يقتل . قضاء الله ورسوله ﴾ جوز في • قضاء ، رفعه على أنه خبر مبتدإ محذوف ونصه على أنه مصدر حذف فعله وهو يشير إلى حديث « من بدل دينه فاقتلوه » وسيأتي من خرجه ﴿ فأمر به فقتل . متفق عليه . وفي رواية لابي داود وكان قد استتیب قبل ذلك ﴾ الحدیث دلیل على أنه بجب قتل المرتدّ وهو إجماع وإنما وقع الخلاف هل تجب استتابته قبل قتله أو لا ؟ ذهب الجهور إلى وجوب الاستتابة لما في رواية أبي داود هذه وله في رواية أخرى فدعاه أبو موسى عشرين ليلة أو قريبًا منها وجاء معاذ فدعاه فأبي فضرب عنقه . وذهب الحسن وطاوس وأهل الظاهر وآخرون إلى عدم وجوب استتابة المرتد وأنه يقتل فى الحـــال مستدلين بقوله صلى الله عليه وآله وسلم • من بدُّل دينه فاقتلوه ، يعني والفاء تفيد التعقيب كما لا يخفى؛ ولان حكم المرتد حكم الحربي الذي بلغته الدعوة فإنه يقاتل من دون أن مدعى . قالوا : وإنما شرعت الدعوى لمن خرج عن الإسلام لا عن بصيرة وأما من خرج عن بصيرة فلا . وعن ابن عباس وعطاء إن كان أصله مسلما لم يستتب وإلا استتيب نقله عنهما الطحاوى ثم للقائلين بالاستتابة خلاف آخر وهو أنه هل يكني مرة أو لابد من ثلاث في مجلس أو في يوم أو في ثلاثة أيام؟ (۲۳ _ سبل السلام .. ٣)

ويروى عن على عليه السلام : يستتاب شهرا .

٦ _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم * مَنْ بَدُّلَ دِينَهُ فَاقْتُنُاوهُ ، رواه البخارى ﴾ الحديث دليل على قتــل من بدل دينه كما تقدم وهو عام للرجل والمرأة والأول إجماع وفي الثاني خلاف . ذهب الجهور إلى أنها تقتل المرأة المرتدة لأن كلة • من ، هنا تعم الذكر والأنثى ولانه أخرج ابن المنذر عن ابن عباس راوى الحديث أنه قال = تقتل المرأة المرتدة ، ولما أخرجه هو والدارقطني « أن أبا بكر رضي الله عنه قتل امرأة مرتدة في خلافته والصحابة متوافرون ولم ينكر عليه أحد، وهو حديث حسن وأخرج أيضا حديثًا مرفوعًا في قتــل المرأة ولكنه حديث ضعيف وقد وقع في حديث معاذ حين بعثه النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلى البين أنه قال له = أيمــا رجل ارتدّ عن الإسلام فادعه فإن عاد وإلا فاضرب عنقه ، وأيما امرأة ارتدت عن الإسلام فادعها فإن عادت وإلا فاضرب عنقها ، وإسناده حسن وهو نص في محـل النزاع وذهب الحنفية إلى أنهـا لا تقتل المرأة إذا ارتدت قالوا لانه قد ورد عنه صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن قتل النساء لما رأى امرأة مقتولة وقال ماكانت هـذه لتقاتل . رواه أحمـد . وأجاب الجهور بأن النهى إنمـا هو عن قنل الكافرة الاصلية كما وقع في سياق قصة النهي فيكون النهي مخصوصا يما فهم من العلة وهو لما كانت لا تقاتل فالنهى عن قتلها إنما هو لتركها المقاتلة مكان ذلك في دين الكفار الاصليين المتحزبين للقتال وبتي عموم قوله من بدل دينه سالما عن المعارض وأبدته الأدلة التي سلفت . واعـلم أن ظاهر الحـديث إطلاق التبديل فيشمل من تنصر بعد أن كان يهوديا وغير دلك من الاديان الكفرية وإلى هذا ذهبت الشافعية وسواء كان من الاديان التي تقرّ بالجزية أم لا لإطلاق هذا اللفظ. وخالفت الحنفية في ذلك وقالوا ليس المراد إلا تبديل الكفر بعد الإسلام قالوا وإطلاق الحديث متروك اتفافا في حق

الكافر إذا أسلم مع تناول الإطلاق له وبأن الكفر ملة واحدة فالمراد من بدل دين الإسلام بدين آخر ، فإنه قد أخرج الطبرانى من حديث ابن عباس مرفوعا « من خالف دينه دين الإسلام فاضربوا بعنقه ، فصرح بدين الإسلام .

٧ _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن أعمى كانت له أم ولد تشتم النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم وتقع فيه فينهاها فلا تنتهى فلما كان ذات ليلة أخذ المعول ﴾ بكسر الميم وعين مهملة وفتح الواو ﴿ فجله في بطنها واتـكاً عليه فقتلها فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال ﴿ أَلَا الشَّهَدُوا فَإِنَّ دَمَهَا هَدَرٌ ۗ ۥ رواه أبو داود ورواته ثقات ﴾ الحديث دليل على أنه يفتل من سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويهدر دمه فإن كان مسلما كان سبه له صلى الله عليه وســلم ردّة فيقتل قال ابن بطال: من غير استتابة . ونقل ابن المنذر عن الأوزاعي والليث أنه يستناب ، وإن كان من أهل العهد فإنه يقتل إلا أن يسلم . ونقل ابن المنذر عن الليث والاوزاعي والشافعي وأحمد وإسحاق أنه يقتل أيضا من غير استنابة وعن الحنفية أنه يعذر المعاهد ولا يقتل واحتج الطحاوى بأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يقتل اليهود الذين قالوا: السام عليك. ولوكان هذا مر. مسلم لكان ردّة ولان ماهم عليه من الكفر أشدّ من السب. قلت : يؤيده أن كفرهم به صلى الله عليه وآله وسلم معناه أنه كذاب وأي سب أفحش من هذا وقد أقرّوا عليه إلا أن يقال إن هذا النص في حديث الامة يقاس عليه أهل الذمة . وأما القول بأن دماءهم إنمـا حقنت بالعهد وليس فى العهد أنهم يسبون النبي صلى الله عليه وآله وسلم فمن سبه منهم انتقض عهده فيصير كافرا بلا عهد فيهدر دمه . فقد يجاب عنه أن عهدهم تضمن إقرارهم على تكذيبهم له صلى الله عليه وآله وسلم وهو أعظم سب إلا أن يقال يخص من بين غيره من السب والله أعلم .

⁽تم الجزء الثالث ـ بحمد الله ـ ويليه الجزء الرابع وأوله : كاب الحدود)

الجزء الثالث من سبل السلام شرح بلوغ المرام

٣٠ خيار الناس أحسنهم قضاه

٣١ باب التفليس والحجر

٣١ إذا ابتاع الرجل سلعة ثم أفلس وهي عنده بعينهافهو أحقيهامن الغرماء

٢٤ ليّ الواجد بحلّ عرضه وعقوبته

٣٥ يحجر الحاكم على المدين التصرف

في ما له ويبيعه عنه لفضاء غرمائه ٣٨ من لم يبلغ لا ينفذ تصرفه . ولا

يجوز للمرأة التصرف في مال زوجها إلا بإذنه

٣٦ باب الصلح ، والمساموت على

شر وطهم

١٦ باب الرخصة في العرايا وبيع ا ٤١ لا يمنع جار جاره أن يغرز خشبة في حداره

٣٤ باب الحوالة والضمان

٢٤ لا كفالة في حد

٤٧ باب الشركة والوكالة

٥١ باب الإقرار . ووصاياه صلى الله عليه وسلم لأبي ذر

٢٥ باب العارية

٣٥ أد الأمانة إلى من التمنك ولا

تخن من خانك ٥٦ باب الغصب صفحة

۲ باب الحار

٤ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا

٦ باب الربا

٨ بيان الأصناف التي يحرم فيها الربا

١٠ النهي عن بيع الصبرة من التمرالتي لايعلى مكيلها بالكيل المسمى من التمر

١٢ النهي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيثة

١٣ بيان الأشياء التي لو فعلتهـا الأمة لحقهم الذل حتى يرجهوا إلى دينهم

١٥ لـن رسول الله صلى الله عليه وسلم الراثى والرتثي

١٨ النهي عن بيع الـكالي بالـكالي ا

أصول الثمار

٢٠ النهيءن بيع الثمارحتي ببدو صلاحها

۲۲ النهي عن سع العنب حتى يسود وعن بيع الحبحتي يشتد

٢٥ أبواب السلم والقرض والرهن

٢٧ الحث على ترك استشكال أموال الناس والترغيب في حسن التأدية إلهم عند الدابنة

٢٨ انتفاء المرتهن بالمرهون وأقوال العامياء فيه

مفحة		صفحة
١٠٧ وصاياه صلى الله عليه وسلم	من زرع في أرض قوم بغير إذنهم	٥٩
١٠٧ منع الوصية بأكثر من الثلث	فليس لهمن الزرع شيءوله نفقته	
لمن له وارث	ليس لعرق ظالم حق	٦.
١١٢ باب الوديمة	باب الشفعة	71
١١٤ كتاب النكاح	الجار أحق بصقبه	75
١١٥ الحث على تحصيل ما يغض به	باب القراض	77
البصر ويحصن به الفرج	باب المساقاة والإجارة	۸۲
١١٨ الحث على مصاحبة أهل الدين	النهى عن الزارعة والأم بالؤاجرة	79
في كل شيء	يحل إعطاء الحجام أجرته	٧١
١١٩ جواز النظر المرأة عند إرادة	إن أحق ما أخذتم عليه أجرآ	٧٢
تزوجها	كتاب الله تعالى	
١٣١ جواز عرض المرأة نفسها على	باب إحياء الموات	٧٤
رجل من أهل الصلاح	لاضرر ولاضرار	٧٧
١٧٥ الأمر بإعلان النكاح	باب الوقف	٨١
١٢٧ أيما امرأة نكحت بغير إذن	باب الهبة	٨٤
وليها فنكاحها باطل	يحرم الرجوع في الهبة	7.
١٣٣ نهيه على الشفار	الحث على إهداه الجارة لجارتها	۹.
١٣٥ أيما امرأة زوجها وليان فهي	باب اللقطة	41
للأول منها	أحكام اللقطة	44
١٣٦ لايجمع بين المرأة وعمتها ولا	شروط اللاقط	9.8
بين المرأة وخالتها	النهي عن لفطة الحاج	90
١٣٩ ترخيصه عِلَيْكَةٍ في المتعة ثلاثة	باب الفرائض . لا يرث السلم	٩٧
ثم ثبي عنها	الكافر وعكسه	
١٤٢ لعن رسول الله عِمَالِلَهُ الحال	لا توارث بين أهل ملتين	
والمحلل له	الله ورسوله مولى من لامولى له	
١٤٣ باب الكفاءة والخيار		
١٤٤ لاعبرة فى الكفاءة بغير الدين	باب الوصايا	1.5

صفحة

١٤٨ أمره عَلَيْكَاتُهُ مِن أَسَلَمُ وَتَحَدَّهُ أختان بطلاق أبتها شاه

100 ترد المرأة إذا أسلت لزوجها إذا أسلم بدون عقد جديد وأقوال العلماء في ذلك

ا ا أنه الزوج وعامت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه الخ

١٥٢ اختلاف العلماء فى فسخ النـكاح بالديوب

١٥٥ قضي عمر أن العنين يؤجل سنة

١٥٧ باب عشرة النساء

۱۰۹ الأمر بالوصية بالنساء والصبر على عوج أخلاقهن

١٦٢ تحريم إفشاء الرجل ما يقع بينه وبين امرأته في أمور الوقاع

١٦٤ ما يقوله الرجل عند إرادته إينان امرأته

١٦٥ يجب على المرأة إجابة زوجها إذا دعاها للجاع

۱۹۷ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة

۱۷۱ بیان أن القسم لیس بواجب علیه

١١٢ باب الصداق محة جعسل المتق

١٧٤ أصدقة أزواجه عليالله

۱۷۹ كل ماصح جعله نمناصح جعله مهرا ۱۸۰ خير الصداق أيسره ۱۸۷ باب الوليمة الدعاء للعروس بالبركة ۱۸۵ إذا دعى أحدكم إلى وليمة فليأتها ۱۸۲ شر الطعام طعام الوليمة يمنعها من يأتيها

۱۹۰ الأمر بالنسمية عند الأكل والأكل والأكل باليمين ومما يليه الح ١٩٢ الأمر بالأكل من جانب الإناء دون وسطه وآداب الأكل

١٩٤ باب القسم بين الزوجات

۱۹۰ الوعيد الشديد على تارك القسم بين زوجاته

۱۹۷ المرأة إذا وهبت نوبتها لضرتها مقط حقها

٢٠٠ يجوز للرجل أن يضرب امرأته
 ضربا خفيفا

٢٠١ باب الخلع

۲۰۲ بجوزللرجل أن يأخذ من امرأته التي تريد الخلع مقدار الصداق والخلاف في الزيادة

٧٠٥ كتاب الطلاق

٥ ٧ أبغض الحلال إلى الله الطلاق

٢٠٧ النهى عن الطلاق البدعي

٢٠٩ جم الثلاث تطليقات بدعة

٢١٥ الطّلاق من الأمور التي هزلها جد

٢١٨ إذا خرم الرجل إمرأته فهو يمين

صفحة

. ڪفر ها

٢١٩ قول الرجال لامرأته الحق بأهلك طلاق

٢٢١ لاطلاق إلا بعد نكاح

٢٢٥ كتاب الرجعة

٧٢٧ باب الايلاء والظهار والكفارة

٣٣١ أقل ما ينعقد به الإيلاء أربعة أشهر

٢٣١ وجوب الكفارة على المظاهر

ع٣٤ أقوال العلماء في سقوط الكفارة عن الظاهر إذا عجز عنها

٢٣٨ باب اللمان

. ٧٤ الأحكام المنرتبة على اللمان

٣٤٣ أقوال العاماء في جواز لعان الحامل

٢٤٤ أمره صلى الله عليه وسلم رجلا أن يضع يده على فم الملاعن عند الخامسة

٢٤٦ لا يصبح النفي للولد بعد الإقرار به

٧٤٧ باب العدة والإحداد

• ٢٥٠ العدة تعتبر بالمرأة لا بالزوج

٢٥٢ مابجب على المرأة التي توفي زوجها

٢٥٦ بيان مايحر معلى المتوفى عنهاز وجها

٢٥٩ يجوز خروج المعتدة من منزلها

نهارا لحاجة

٢٥٩ عدة أم الولد إذا توفى عنها سيدها كعدة الحرة

٢٦٣ تطلق الأمة تطلقتان وعدتها حمضتات

صفحة

٧٦٥ امرأةالفقود تتربص أربع سنين ثم تعتد أربعة أشهر وعشرا

٢٦٧ نهي الرجل عن الخاوة بالمرأة الأحنسة لبلا أو نهارا

٢٧١ يجوز لغيرالأب أن يستلحق الولد

٣٧٣ باب الرضاع

٢٧٥ أقوال العلماء في رضاع الكبير

٢٨٠ يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب

٢٨٢ باب النفقات

٢٨٧ كني بالمرء إثماأن يضيعمن يقوت

٢٩٠ حكمالزوح إذاأعسر بنفقة زوجته

٢٩٥ باب الحضانة

٧٩٧ الأمأحق بحضانة ولدهامالم تتزوج

٢٩٩ تثبت الحضانة للخالة عندسقوطها عن الأم

٣٠١ تحريم قتل الهرة

٣٠٢ كتاب الجنايات

ع ٠٠٠ السيد يقاد بعيده

٣٠٦ لا يقتل الوالد بالولد

٣٠٧ لا يقتل المسلم بالكافر

٣١٥ وجوب الاقتصاص في السن

٣١٧ من لم يعرف قاتله تجب فيه الدية على العاقلة

• ٣٧ أقو الالعاماه في قتل الجماعة بالواحد

٣٢٢ باب الديات

٢٢٢ كتاب النبي صلى الله عليه وسلم

صفحة

على ماكانت عليه فى الجاهلية 727 باب قتال أهل البغى 728 تقتل عمارا الفئة الباغية 727 أحكام البغاة

۳٤۸ باب قتال الجانى وقتل المرتد ۳۵۶ من بدل دينه فاقتلوه صفحة

لأهل الين ببيان الديات ٣٢٣ بيان دية الأطراف

٣٣٢ أقوال العاماء في دية أهل الذمة

٣٣٦ باب دعوى الدم والقسامة

٣٣٧ إذا ثبت القتل في القسامة ثبتت

أحكامها

• ٢٤ إقراره صلى الله عليه وسلم القسامة

(تم الفهرس)

المرابع المرام : من أولة الأجكام

وهو شرح العلامة الصنعاني على متن بلوغ المرام للحافظ بن حجر العسقلاني رحمهما الله تعالى

الجُزع الزائخ

قو بلت هذه الطبعة على جملة نسخ مختلفة وصححت وعلق علمها بمعرفة لجنة من العلماء

بُطْلِكِ مُزَالِنَكَ أُوالِتَهَ الْمُتَالِثِي الْمُلِكِ مِنْ الْمُعْلِيْفِيلِ الْمُعْلِيْفِيلِ الْمُعْلِيفِ مُن الْمُعْلِيفِ مُن اللَّهِ مِنْ الْمُعْلِقِ مُنْ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّلْمِي اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّ

الطبعة الثالثة سنة ١٣٦٩ =

مُطْبَعَة إلاسْتِقامِة بَالفَاهِرَةُ مُطْبَعَة إلاسْتِقامِة بَالفَاهِرَةُ صَاعَ وَجَازَاشَنَارَةُ ١٢

بِسُمُ النَّهُ الْحُرْاتِينَ الْحُراتِينَ الْحُرْاتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينِ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينِ الْحُراتِينَ الْحُرْتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينَ الْحُراتِينِ الْحُراتِينِ الْحُراتِينِ الْحُراتِينَ الْحُراتِينِ الْحُراتِينَ الْحُراتِينِ الْحُراتِينَ الْحُراتِينِ الْحُراتِ الْحُراتِينِ الْحُراتِينِ الْحُراتِينِ الْحُراتِينِ الْحُرْتِينِ الْحُرْتِينِ ال

كتاب الحدود

الحدود جمع حدّ ، والحدّ أصله ما يحجز به بين شيئين فيمنع اختلاطهما السميت هذه العقوبات حدوداً لكونها تمنع عن المعاودة ويطلق الحد على التقدير وهذه الحدود مقدرة من الشارع ، ويطلق الحد على نفس المعاصى نحو قوله تعالى : (ومن يتعدّ حدود الله فلا تقربوها) وعلى فعل فيه شيء مقدّر نحو قوله تعالى : (ومن يتعدّ حدود الله فقد ظلم نفسه) .

باب حدّ الزاني

الآعراب أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فقال يارسول الله الأعراب أتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فقال يارسول الله أنشدك وقال في الفتح: ضمن أنشدك معنى أذكرك فحذف الساء أى أذكرك الله رافعاً نشيدتى أى صوتى وهو بفتح أوله فنون ساكنة وضم الشين المعجمة أى أسألك (الله إلا قضيت لى بكتاب الله تعالى) استثناء مفرغ إذ المعنى لا أنشدك إلا القضاء بكتاب الله (فقال الآخر وهو أفقه منه كأن الراوى يعرف أنه أفقه منه أو من كونه سأل أهل الفقه (نعم فافض بيننا بكتاب الله واثذن لى فقال : قل . قال : إن ابنى كان عسيفا) بالعين المهملة والسين المهملة فشناة تحتية ففاء كأجير وزنا ومعنى (على هدذا فزنى بامرأته ، وإنى أخبرت أن على البي الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فسألت أهل العلم فأخبروني أن

ماعلى ابنى : جلد مائة وتغريب عام وأن على امرأة هــذا الرجم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ﴿ وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَأَقْضَيَّنَّ بِيْنَكُمَا بِكِتَابِ اللهِ : الْوَلِيدَةُ وَالْغَنَّمُ رَدَّ عَلَيْكَ ، وعَلَى ابْنِكَ جَلْدُ مِائةٍ وتَغْرِيبُ عَامٍ ﴾ كأنه قد عـلم صلى الله عليه وسلم أنه غير محصن وقد كان اعترف بالزنا ﴿ وَاغْدُ يَا أُنَيْسُ ﴾ تصغير أنس رجل من الصحابة لاذكر له إلا في هذا الحديث ﴿ إِلَى امْرَأَةِ هَلْذَا فإن اعْتَرَفَتْ فَارْجُمْها ، متفق عليه . وهذا اللفظ لمسلم ﴾ الحديث دليـل على وجوب الحد على الزانى غمير المحصن مائة جلدة، وعليمه دل القرآن وأنه بجب عليه تغريب عام وهو زيادة على مادل عليه القرآن ودليل على أنه بجب الرجم على الاحكام. وإلى هـذا ذهب الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون وذهبت الهـادوية والحنفية والحنابلة وآخرون إلى أنه يعتبر في الإفرار بالزنا أربع مرات مستدلين بما يأتى من قصة ماعز ويأتى الجواب عنه في شرح حديثه. وأمره صلى الله عليه وآله وسلم أنيسا برجمها بعد اعترافها دليل لمن قال بجواز حكم الحاكم في الحدود ونحوها بما أقربه الخصم عنده وهو أحد قولى الشافعي وبه قال أبو ثوركما نفله القاضي عياض . وقال الجمهور : لايصح ذلك . قالوا وقصة أنيس يطرقها احتمال الأعذار وأن قوله فارجمها بعد إعلامه صلى الله عليه وآله وسلم أو أنه فوض الاس إليه والمعنى فإذا اعترفت بحضرة من يثبت ذلك بقوله حكمت . قلت : ولا يخفي أن هذه تـكلفات . واعلم أنه صلى الله عليه وسلم لم يبعث إلى المرأة لاجل إثبات الحد عليها فإنه صلى الله عليه وسلم قد أم باستنار من أتى بفاحشة وبالستر عليه ونهى عن التجسس وإنما ذلك لأنها لما قذفت المرأة بالزنا بعث إليها صلى الله عليه وسلم لتنكر فتطالب بحد القذف أو تقرّ بالزنا فيسقط عنه فكان منها الإقرار فأوجبت على نفسها الحد ويؤيد هـذا ما أخرجه أبو داود والنسائي عن ابن عبـاس د أن رجلا أقر أنه زنى بامرأة فجلده النبي صلى الله عليه وسلم مائة ثم سأل المرأة فقالت

كذب فجلده جلد الفرية ثمانين • وقد سكت عليه أبو داود وصحه الحاكم واستنكره النسائي .

٧ _ ﴿ وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • وُخُذُوا عَـنِّي خُذُوا عَـنِّي قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبيلًا الْبِكْرُ بِالبِّكْر جَلْدُ مِائةِ وَنَنْيٌ سَنَةٍ وَالثَّيْبُ بِالثَّيْبِ جَلْدُ مِائةٍ وَالرَّجْمُ ، رَوَاه مُسَلِّم ﴾ إشارة إلى قوله تعمالي (أو يجعل الله لهن سبيلا) بين به أنه قد جعل الله تعمالي لهن السبيل بمما ذكره من الحكم وفي الحديث مسئلتان : الأولى ا حكم البكر إذا زني والمراد بالبكر عند الفقهاء الحر البالغ الذي لم يجامع في نكاح صحيح وقوله • بالبكر ، هذا خرج مخرج الغالب لا أنه يراد به مفهومه فإنه بجب على البكر الجلد سواء كان مع بكر أو ثيب كما في قصة العسيف وقوله • نني سنة ، فيه دليل على وجوب التغريب للزاني البكر عاما وأنه من تمام الحد وإليمه ذهب الخلفاء الاربعية ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق وغيرهم ودعى فيه الإجماع . وذهبت الهـادوية والحنفيـة إلى أنه لابجب التغريب واسـتدل الحنفية بأنه لم يذكر فى آية النــور فالتغريب زيادة على النص وهو ثابت بخبر الواحد فلا يعمل به لأنه يكون ناسخا . وجوانه أن الحديث مشهور لكثرة طرقه وكثرة من عمل به من الصحابة وقد عملت الحنفية بمثله بل مدونه كنقض الوضوء مر. _ القهقهة وجواز الوضوء بالنبيــذ وغير ذلك ممـا هو زيادة على مافى القرآن وهذا منه . وقال ابن المنذر : أقسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم في قصة العسيف أنه يقضى بكتاب الله ثم قال • إن عليه جلد مائة وتغريب عام : وهو المبين لكتاب الله وخطب بذلك عمر على رءوس المنابر وكأن الطحاوى لما رأى ضعف جواب الحنفية هذا أجاب عنهم بأن حديث التغريب منسوخ بحديث • إذا زنت أمة أحدكم فليجلدها ثم قال في الثالثه فليبعها ، والبيع يفوت التغريب قال : وإذا سقط عن الأمة سقط عن الحرة لأنها في معناها قال : ويتأكد بجديث « لاتسافر المرأة إلا مع ذي محرم ، قال : وإذا انتنى عن النساء

انتنى عن الرجال انتهى . وفيه ضعف لأنه مبنى على أن العــام إذا خص لم يبق دليلا وهو ضعيف كما عرف في الاصول. ثم نقول الامة خصصت من حكم التغريب وكان الحديث عاما في حكمه للذكر والانثى والامة والعبد؛ فحصت منــه الامة وبتي ما عداها داخلا تحت الحكم . واستدل الهـادوية بمـا ذكره المهدى في البحر من قوله . قلت التغريب عقوبة لاحدّ لقول على • جـلد مائة وحبس سنة ، ولنفي عمر في الخرولم ينكر ثم قال لا أنني بعدها أحدا والحدود لا تسقط . انتهى . ولا يخنى ضعف ما قاله . أما كلام على عليمه السلام فإنه مؤيد لما قاله الجماهير فإنه جعـل الحبس عوضاً عن التغريب فهو نوع منه وأما نني عمر في الخر فاجتهاد منه زيادة في العقوية ثم ظهر له أن لا ينفي أحدا باجتماده والنفي في الزنا بالنص ويروى عن على عليه السلام وقال مالك والأوزاعي إن المرأة لا تغرب قالوا لانها عورة وفي نفيها تضييع لها وتعريض للفتنة ولهذا نهيت عن السفر مع غير محرم ولا يخفي أنه لا يرد ما ذكر ولانه قد شرط من قال بالتغريب أن تـكون مِع محرمها وأجرته منها إذ وجبت بجنايتهـا وفيل في بيت المـال كأجرة الجلاد. وأما الرقيق فإنه ذهب مالك وأحمد وغيرهما إلى أنه لا ينغي قالوا : لأن نفيه عقوبة لمالكه لمنعه نفعه مدة غربته وقواعد الشرع قاضية أن لا يعاقب إلا الجماني ومن ثمة سقط فرض الجهاد والحج عن المملوك وقال الثورى وداود ينفي لعموم أدلة التغريب ولقوله تعالى (فعليهن نصف ما على المحصنات من العذاب) وينصف في حق المملوك لعموم الآية. وأما مسافة التغريب فقالوا أقلها مسافة القصر لتحصل الغربة وغرب عمر من المدينة إلى الشام وغرب عثمان إلى مصر ومن كان غريبا لا وطن له غرب إلى غير البلد التي واقع فيها المعصية . المسئلة الثانية : في قوله = الثيب بالثيب = المراد بالثيب من قد وطئ في نكاح صحيح وهو حر بالغ عاقل والمرأة مثله وهذا الحكم يستوى فيه المسلم والكافر. والحمكم هو مادل له قوله جلد مائة والرجم فإنه أفاد أنه يحمع للثيب بين الجلد والرجم وهو قول على كما أخرجه البخارى • أنه جلد شراحة

يوم الخيس ورجمها يوم الجمعة وقال جلدتها بكناب الله ورجمتها بسنة رسول الله صلىالله عليه وسلم " قال الشعبي قيل لعلي جمعت بين حدّين فأجاب بمــا ذكر قال الحــازمي وذهب إلى هذا أحمد وإسحاق وداود وابن المنذر وهو مذهب الهادوية وذهب غيرهم إلى أنه لا يجمع بين الجلد والرجم. قالوا : وحديث عبادة منسوخ بقصة ماعز والغامدية واليهودية فإنه صلى الله عليه وسلم رجمهم ولم يُرْوَ أنه جلدهم قال الشافعي فدلت السنة على أن الجلد ثابت على البكر ساقط عن الثيب قالوا : وحديث عبادة متقدم . وأجيب بأنه ليس في قصة ماعز ومن ذكر معه على تقدير تأخرها تصريح بسقوط الجلد عن المرجوم لاحثمال أن يمكون ترك روايته لوضوحه ولكنه الاصل وقد احتج الشافعي بنظير هذا حين عورض في إيجاب العمرة بأن النبي صلى الله عليه وسلم أمر من سأله أن يحج عن أبيه ولم يذكر العمرة فأجاب بأن السكوت عن ذلك لا يدل على سقوطه إلا أنه قد يقال إن جلد من ذكر من الحنسة الذين رجمهم صلى الله عليه وسلم لو وقع مع كثرة من يحضر عذابهما من طوائف المؤمنين يبعد أنه لا يرويه أحد بمن حضر فعدم إثباته في رواية من الروايات مع تنوعها واختلاف ألفاظها دليل أنه لم يقع الجلد فيقوى معه الظن بعدم وجوبه وفعل على ظاهر أنه اجتماد منه لقوله جلدتها بكتاب الله ورجمتها بسنة رسدول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه ظاهر أنه عمل باجتهاده بالجمع بين الدليلين فلا يتم القول بأنه توقيف وإن كان في قوله بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يشعر بأنه توقيف. قلت: ولا يخني قوة دلالة حديث عبادة على إثبات جلد الثيب ثم رجمه ولا يخني ظهور أنه صلى الله عليه وسلم لم يجد من رجمه. فأنا أتوقف فيالحكم حتى يفتح الله وهو خير الفاتحين وكنت قد جزمت فيمنحة الغفار بقوة القول بالجمع بين الجلد والرجم ثم حصل لى التوقف هنا .

٣ - ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال أنى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل فناداه فقال يا رسول الله إنى زنيت فأعرض عنه فتنحى تلقاء وجهه ﴾ أى انتقل من الناحية التى كان فيها إلى الناحية التى يستقبل بها وجهه ﴿ فقال يا رسول الله

إنى زنيت فأعرض عنمه حتى ثنى ذلك عليه أربع مرات فلما شهد على نفسه أربع شهادات دعاه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال ﴿ أَبِكَ خُنُونٌ ؟ ۗ ۗ قال لا ، قال • فَهَلْ أَحْصَنْتَ ؟ ، ﴾ بفتح الهمزة فحاء مهملة فصاد مهملة أى تزوجت ﴿ قَالَ : نَعْمُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ ۚ اذْهَبُوا بِهِ فَارْجُمُوهُ ، مَتْفَق عليه﴾ الحديث اشتمل على مسائل : الأولى : أنه وقع منه إقرار أربع مرات فاختلف العلماء هل يشترط تكرار الإقرار بالزنا أربعاً أو لا ؟ ذهب من قدمنا ذكره وهم الحسن ومالك والشافعي وداود وآخرون إلى عدم اشتراط التكرار مستدلين بأن الاصل عدم اشتراطه في سائر الاقارير كالقتل والسرقة وبأنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال لانيس * فإن اعترفت فارجمها ، ولم يذكر له تكرار الاعتراف فلوكان شرطاً معتبراً لذكره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لانه في مقام البيان لا يؤخر غن وقت الحاجة وذهب الجماهير إلى أنه يشترط في الإقرار بالزنا أربع مرات مستدلين بجديث ماعز هـذا . وأجيب عنهم بأن حديث ماعز هذا اضطربت فيـه الروايات في عدد الإقرارات فجاء فيهـا أربع مرات ومثله فی حدیث جابر بن سمرة عند مسلم ووقع فی طریق أخری عنـد مسلم أيضاً مرتين أو ثلاثًا ووقع في حديث عنيده أيضاً في طريق أخرى فاعترف بالزنا ثلاث مرات . وقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فى بعض الروايات " قد شهدت على نفسك أربع مرات " حكاية لما وقع منــه فالمفهوم غير معتبر وماكان ذلك إلا زيادة في الاستثبات والتبين ولذلك سأل صلى الله عليه وآله وسلم: هل به جنون أو هو شارب خمر وأمر من يشم رائحته وجعل يستفسره عن الزناكم سيأتي بألفاظ عديدة كل ذلك لاجل الشبهة التي عرضت في أمره ولانها قالت الجهنية أتريد أن تردّني كما رددت ماعزاً فعلم أن الترديد ليس بشرط في الإقرار ؛ وبعد فلو سلمنا أنه لا اضطراب وأنه أفرّ أربع مرات فهذا فعل منه من غير أمره صلى الله تمالى عليه وآله وسلم ولا طلبه لنكرار إقراره بل فعله من تلقاه

نفسه وتقريره عليه دليل على جوازه لاعلى شرطيته واستدل الجمهور بالقياس على أنه قد اعتبر في الشهادة على الزنا أربعة ورد بأنه استدلال واضح البطلان لانه قد اعتبر في المال عدلان والإقرار به يكني مرة واحدة اتفاقاً . المسألة الثانية : دلت ألفاظ الحديث على أنه يجب على الإمام الاستفصال عن الأمور التي يجب معها الحدّ فإنه قد روى في هذا الحديث ألفاظ كثيرة دالة عليه فغي حديث بريدة أنه قال أشربت خمرا ؟ قال لا ؛ وأنه قام رجل يستنكهه فـلم يجد فيـه ريحا ، وفي حديث ابن عباس • لعلك قبلت أو غمزت ، وفي رواية • هل ضاجعتها ؟ قال : نعم ، قال فهل باشرتها؟ قال: نعم ، قال: هل جامعتها؟ قال: نعم ، وفي حديث ابن عباس ، أنكتها؟ ، لايكني . رواه البخاري وفي حديث أبي هريرة • أنكنها ؟ قال : نعم ، قال : دخل ذلك منك في ذلك منها . قال : نعم . قال : كما يغيب المرود في المكحلة والرشاء في البئر ؟ قال: نعم، قال: تدرى ما الزنا؟ قال: نعم أتيت منها حراما ما يأتى الرجل من امرأته حلالاً . قال : فما تريد بهذا القول ، قال : تطهرني فأمر به فرجم ، فدل جميع ماذكر على أنه يجب الاستفصال والتبين وأنه يندب تلقين ما يسقط الحدّ وأن الإقرار لابد فيـه من اللفظ الصريح الذي لايحتمل غير المواقعة وقد روى عن جماعة من الصحابة تلقين المقرِّ كما أخرجه مالك عن أبي الدردا. وعن على عليه السلام في قصة شراحة فإنه قال لها على • استكرهت؟ قالت : لا . قال : فلعل رجل أتاك في نومك؟ __ الحديث ، وعند المالكية أنه لايلقن من اشتهر بانتهاك الحرمات. وفي قوله « أشربت خمراً • دليل على أنه لا يصح إقرار السكران وفيه خلاف . وفيه دليل على أنه يحفر للرجل عند رجمه لأن في حديث بريدة عند مسلم فحفر له حفيرة وفي الحديث عند البخارى وأنها لما أذلفته الحجارة هرب فأدركناه بالحرّة فرجمناه ، زاد في رواية حتى مات ، وأخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم يعنى حين أخبر بهربه « هلا رددتموه إلى » وفى رواية « تركنموه لعله يتوب فيتوب الله عليه » وأخذ من هـذا الهـادوية والشافعي وأحمد أنه يصح رجوع المقرّ عن الإقرار فإذا هرب ترك لعله يرجع وفى قوله صلى الله عليه وآله وسلم و لعله يتوب ، إشكال لآنه ما جاء الا تائباً يطلب قطهيره من الذنب . وقد أخرج أبو داود أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم فى قصة ما عز و الذى نفسى بيده إنه الآن لنى أنهار الجنة ينغمس فيها ، ولعله يجاب بأن المراد لعله يرجع عن إقراره ويتوب بينه وبين الله تعالى فيغفر له أو المراد يتوب عن إكذابه نفسه . واعلم أن قوله و فأمر به فرجموه ، يدل أنه صلى الله عليه وسلم لم يحضر الرجم وأنه لا يجب أن يكون أول من يرجم الإمام فيمن ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعي والهادي والآولى حمل فيمن ثبت عليه الحد بالإقرار وإلى هذا ذهب الشافعي والهادي والآولى حمل الربع عليه الدب وعليه يحمل ما أخرج البيعتي عن على عليه السلام أنه قال: أيما أمرأة بغي عليها ولدها أو كان اعتراف فالإمام أول من يرجم فإن ثبت بالبينة فالشهود أول من يرجم فإن ثبت بالبينة

٤ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لما أتى ماعز بن مالك إلى النبى صلى الله عليه وسلم قال له و لعَلَّكَ قبَّلتَ أَوْ عَمُوْتَ ﴾ بفتح الغين المعجمة والميم فزاى في النهاية . أنه فسر الغمز في بعض الإحاديث بالإشارة كالرمن بالعين والحاجب ولعل المراد هنا الجس باليد لانه ورد في بعض الروايات و أو لمست ، عوضاً عنه ﴿ أَوْ نَظَرْتَ ؟ ، قال الإيا رسول الله . رواه البخارى ﴾ والمراد استفهامه هل هو أطلق لفظ الزنا على أى هذه مجازاً وذلك كما جاء و العين تزنى وزناها النظر ، والحديث دليل على التثبت وتلقين المسقط للحد وأنه لا بد من النصر يح في الزنا باللفظ الصريح الذي لا يحتمل غير ذلك .

• - ﴿ وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه خطب فقال : إن الله بعث محمداً بالحق وأنزل عليه الكتاب فكان فيا أنزل عليه آية الرجم قرأناها ووعيناها وعقاناها فرجم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورجمنا بعده فأخشى إن طال بالناس زمان أن يقول قائل ما نجد الرجم في كناب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله . وإن الرجم حق في كناب الله على من زنا إذا أحصن مر الرجال والنساء إذا

قاءت البينة أوكان الحبل ﴾ بفتح المهملة والموحدة ﴿ أو الاعتراف . متفق عليه ﴾ زاد الإسماعيلي بعد قوله أو الاعتراف وقد قرأناها • الشييخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما ألبتة ، وبين في رواية عند النسائي محلها من السورة وأنها كانت في سورة الاحزاب وكذلك أخرج هذه الزيادة في هذا الحديث الموطأ عن يحيي بن سعيد عن ابن المسيب وفي رواية زيادة • إذا زنيا فارجموهما ألبتة نكالا من الله والله عزيز حكيم ، وفي رواية • لولا أن يقول الناس زاد عمر في كناب الله لكتبتها بيدى ، وهذا القسم من نسخ الثلاوة مع بقاء الحمكم وقد عده الاصوليون قسما من أقسام النسخ . وفي الحديث دليل على أنها إذا وجدت المرأة الحالية من الزوج أو السيد حبلي ولم تذكر شبهة أنه يثبت الحد بالحبل وهو مذهب عمر وإليه ذهب مالك وأصحابه وقالت الهادوية والشافعي وأبو حنيفة أنه لا يثبت الحد إلا ببينة أو اعتراف لان الحدود تسقط بالشبهات . واستدل الاولون بأنه قاله عمر على المنبر ولم ينكر عليه فينزل منزلة الإجماع . قلمت : لا يخفي أن الدليل هو الإجماع لا ما ينزل منزلته .

ماعلى المحصنات من العذاب) . المسألة الثانية : قوله • ولا يثرب علما ، ورد في لفظ النسائي ولا يعنفها وهو بمعنى ما هنا وهو نهى عن الجمع لهـا بين العقوبة بالنعنيف والجلد ومن قال المراد أنه لا يقنع بالتعنيف دون الجلد فقد أبعد . قال ابن بطال : يؤخذ منه أن كل من أقيم عليه الحد لايعزَّر بالتعنيف واللوم وإنما يليق ذلك بمن صدر منه قبل أن يرفع إلى الإمام للتحذير والنخويف فإذا رفع وأقم عليه الحد كفاه ويؤيد هذا نهيه صلى الله عليه وآله وسلم عن سب الذي أقيم عليه حد الخر وقال « لاتكونوا عوناً للشيطان على أخيكم " وفى قوله « ثم إن زنت إلى آخره، دليل على أن الزاني إذا تكرر منه الزنا بعد إقامة الحد عليه تكرر عليه الحد وأما إذا زني مراراً من دون تخلل إقامة الحد لم بجب عليه إلا حد واحد ويؤخـذ من ظاهر قوله ﴿ فليبعها ، أنه كان عليهـا الحد قال المصنف في الفتح ا الارجح أنه يجلدها قبل البيع ثم يبيعها والسكوت عنه للعلم بأن الحد لايترك ولا يقوم البيم مقامه. المسألة الثالثية : ظاهر الامر وجوب ببع السيد للامة وأن إمساك من تكررت منه الفاحشة مخرم وهذا قول داود وأصحابه وذهب الجمهور إلى أنه مستحب لا واجب. قال ابن بطال: حمل الفقهاء الامر بالبيع على الحض على مباعدة من تكرر منه الزنا لئلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيكون ديوثا وقد ثبت الوعيد على من اتصف بالدياثة . وفيه دليل على أنه لابجب فراق الرانية لأن لفظ «أمة أحدكم، عام لمن يطؤها مالكها ومن لايطؤها ولم يجعل الشارع مجرد الزنا موجباً للفراق إذ لوكان موجباً له لوجب فراقها فى أول مرة بل لم يوجبه إلا فى الثالثة على القول بوجوب فراقها بالبيع كما قاله داود وأتباعه وهـذا الإيجاب لا لمجرد الزنا بل لتكريره لئلا يظن بالسيد الرضا بذلك فيتصف بالصفة القبيحة ويجرى هذا الحكم في الزوجة أنه لابجب طلاقها وفراقها لأجل الزنا بل إن تكرر منها وجب لما عرفت. قالوا : وإنما يؤمر ببيعها في الثالثة لما ذكرنا قريباً ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا قال وحمله بعضهم على الوجوب ولا سلف

له من الأمة فلا يشتغل به وقد ثبت النهى عن إضاعة المال فكيف بجب ببع ماله قيمة خطيرة بالحقير ؟ اه . قلت : ولا يخني أن الظاهر مع من قال بالو جوب ولم يآت القائل بالاستحباب بدليل على عدم الإيجاب قوله وقد ثبت النهى عن إضاعة المال قلنا وثبث هنا مخصص لذلك النهى وهو هذا الامر وقد وقع الإجماع علىجواز بيع الشيء الثمين بالشيء الحقير إذا كان البائع عالماً به وكذلك إذا كان جاهلا عند الجهور. وقوله ولما في ذلك من الوسيلة إلى تكثير أولاد الزنا فقال ليس في الأس ببيعها قطع لذلك إذ لاينقطع إلا بتركها له وليس في بيعها ما يصيرها تاركة له وقد قيل في وجه الحكم في الآمر ببيعها مع أنه ليس من موافع الزنا أنه جواز أن تستغني عند المشترى وتعلم بأن إخراجها من ملك السيد الأول بسبب الزنا فتتركه خشية من تنقلها عند الملاك أو لأنه قد يعفها بالتسرى لهـا أو بتزويجها . المسألة الرابعة : هل بجب على البائع أن يعرف المشترى بسبب ببعها لئلا مدخل تحت قوله • من غشنا فليس منا ، فإن الزنا عيب ولذا أم بالحط من القيمة يحتمل أنه لا يجب عليه ذلك لأن الشارع قد أمره ببيعها ولم يأمره ببيان عيبها ثم هـذا العيب ليس معلوما ثبوته في الاستقبال فقد يتوب الفاجر ويفجر البارّ وكونه قد وقع منها وأقم عليها الحد قد صيره كغيره الواقع ولهذا نهى عن التعنيف لهـا وبيان عينها قد يكون من التعنيف وهل يندب له ذكر سبب بيعها فلعله يندب وبدخل تحت عموم المناصحة . المسأله الخامسة : في إطلاق الحديث دليل على إقامة الحد على الامة مطلقاً سواء أحصنت أو لا وفى قوله تعالى (فإذا أحصن فإن أتين بفاحشة فعليهن نصف ماعلى المحصنات من العذاب) دليـل على شرطية الإحصان ولكن يحتمل أنه شرط للتنصيف في جـلد المحصنة من الإماء وأن علمهـا نصف الجلد لا الرجم إذ لايتنصف فيكون فائدة التقييد في الآية وصرح بتفصيل الإطلاق وقال على عليه السلام في خطبته " يا أيها الناس أقيموا على أرقائكم الحد من أحصن منهن ومن لم يحصن ، رواه ابن عيينة ويحبي بن سعيد عن ابن شهاب كما قال مالك

وهذا مذهب الجمهور . وذهب جماعة منالعلماء إلى أنه لا يحد من العبيد إلامنأحصن وهو مذهب ابن عباس ولكنه يؤيدكلام الجمهور إطلاق الحديث الآتى :

٧ _ ﴿ وَعَنَ عَلَى رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهُ وَآلُه وسلم «أَقِيمُوا الْأُحُدُودَ عَلَى مَا مَلكَتْ أَيمَا نُكُمْ ، رواه أبو داود وهو في مسلم موقوف على على رضى الله عنه وأخرجه البيهتي مرفوعا وقد غفل الحاكم فظر. أنه لم يذكره أحد الشيخين واستدركه عليهما . قلت يمكن أنه استدركه لكون مسلم لم مرفعه وقد ثبت عند الحياكم رفعه والحديث دل على ما دل عليه الحديث الأول من إقامة الملاك الحد على الماليك إلا أن هذا يعم ذكورهم وإناثهم فهو أعم من الأول ودل على إقامة الحد عليهم مطلقا أحصنوا أو لاوعلى أن إقامته إلى المالك ذكرا كان أو أنثي . واختلف في الأمة المزوجة فالجمهور يقولون إن حدها إلى سيدها وقال مالك حدها إل الإمام إلا أن يكون زوجها عبدا لمالكها فأسرها إلى السيد وظاهره أنه لا يشترط في السيد شرط صلاحية ولا غيرها ؛ قال ابن حزم: يقيمه السيد إلا أن يكون كافرا قال لانهم لا يقرون إلا بالصغار وفي تسليطه على إقامة الحد على بماليك منافاة لذلك . ثم ظاهر الحديث أن للسيد إقامة حد السرقة والشرب وقد خالف في ذلك جماعة بلا دليل ناهض وقد أخرج عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ﴿ أن ابن عمر قطع يد غلام له سرق ، وجلد عبداً له زنى من غير أن يرفعهما إلى الوالى • وأخرج مالك في الموطأ بسنده • أن عبدا لبني عبد الله بن أبي بكر سرق واعترف فأمرت به عائشة فقطعت بده، وأخرج الشافعي وعبد الرزاق بسندهما إلى الحسين بن مجمد بن على • أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حدت جارية لها زنت ، ورواه ان وهب عن ابن جريح عن عمرو بن دينار و أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تجلد وليدتها خمسين إذا زنت ، وذهبت الهادوية الل أنه لا يقيم الحد عليه إلا الإمام إلا ألا يوجد إمام أقامه السيد . وذهبت الحنفية إلى أنه

لا يقيم الحدود مطلقا إلا الإمام أو من أذن له . وقد استدل الطحاوى بما أخرجه من طريق مسلم بن يسار قال كان أبو عبد الله رجل من الصحابة يقول الزكاة والحدود والنيء والجمعة إلى السلطان ، قال الطحاوى ولا نعلم له مخالفا من الصحابة وقد تعقبه ابن حزم فقال بل خالفه اثنا عشر نفسا من الصحابة . وقد سمعت ما روى عن الصحابة وكني به ردا على الطحاوى ، ومن ذلك ما أخرجه البيهتي عن عمرو بن مرة وفيه عن عبد الرحمن بن أبى ليلي قال أدركت بقايا الانصار وهم يضربون الوليدة من ولائدهم في مجالسهم إذا زنت قال الشافعى : وكان ابن مسعود يأمر به وأبو برزة عدد وليدته .

٨ _ ﴿ وعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن امرأة من جهينة ﴾ هي المعروفة بالغامدية ﴿ أتت النبي صلى الله عليه وسلم وهي حبلي من الزنا فقالت يا نبي الله أصبت حدا فأقمه علىّ فدعا نبي الله صلى الله عليه وآله وسـلم وليها فقال ﴿ أُحْسِنُ إِلَيْهَا فَإِذَا وضَعَتْ فَاثْتِنِي بِهَا ، ففعل فأمر بِها فشكت ﴾ مبني للمجهول أى شدّت وورد فى رواية " عليها ثيابها ، ﴿ ثُم أَمْرُ بِهَا فَرَجْمَتُ ثُمْ صَلَّى عَلَيْهَا فَقَالَ عمر تصلى عليها يا رسول الله وقد زنت ؟ فقال = لقدْ تَابَتْ تَوْبَةً لَوْ قُسِّمَتْ بيْنَ سَبْعِينَ مِنْ أَهْلِ الْمَدِينَةِ لَوَ سِعَتْهُمْ ا وَهَلْ وَجَدْتَ أَفْضَلَ مِنْ أَنْ جَادَتْ بِنَفْسِهَا لله ؟ ، رواه مسلم ﴾ ظاهر قوله • فإذا وضعت فائتنى بها ففعل ، أنه وقع الرجم عقيب الوضع إلا أنه قد ثبت في رواية أخرى أنهـا رجمت بعد أن فطمت ولدها وأتت به وفي يده كسرة خـبز فغي رواية الكتاب طيّ واختصار قال النووي بعد ذكر الروايتين وهما فى صحيح مسلم ظاهرهما الاختلاف فإن الثانية صريحة فى أن رجمها كان بعد فطامه وأكله الخميز والأولى أنه رجمها عقيب الولادة فيجب تأويل الاولى وحملها على وفق الثانية فيكون قوله فى الرواية الاولى « قام رجل من الانصار فقال إلى رضاعه ، إنما قاله بعد الفطام وأراد برضاعه كفايته وتربيته وسمـاه رضاعا بجازا . أنتهى باختصار . والحديث دليل على وجوب الرجم

وتقدّم الكلام فيه وأما شدّ ثيابها عليها فلأجل أن لا تكشف عند اضطرابها من مس الحجارة . واتفق العلماء أنها ترجم المرأة قاعدة والرجل قائمًا إلا عنــد مالك فقال قاعداً وقيل يتخير الإمام بينهما . وفي الحديث دليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم صلى على المرأة بنفسه إن صحت الرواية فصلى بالبناء للمعلوم إلا أنه قال الطبرى إنها بضم الصاد وكسر اللام قال وكذا هو فى رواية ابن أبى شيبة وأبي داود وفي رواية لابي داود فأمرهم أن يصلوا؛ ولكن أكثر الرواة لمسلم بفتح الصاد وفتح اللام وظاهر قول عمر تصلى عليها أنه صلى الله عليه وآله وسلم ياشر الصلاة بنفسه فهو يؤيد رواية الاكثر لمسلم والقول بأن المراد من صلى أمر بأن يصلى وأنه أسند إليه صلىالله عليه وآله وسلم لكونه الآمر خلاف الظاهر فإن الاصل الحقيقة وعلى كل تقدير فقــد صلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليها أو أمر بالصلاة فالقول بكراهة الصلاة على المرجوم يصادم النص إلا أن تخص الكراهة بمن رجم بغير الإقرار لجواز أنه لم يتب فهذا ينزل على الخلاف فىالصلاة على الفساق فالجمهور أنه يصلى عليهم ولا دليل مع المانع عن الصلاة عليهم . وفي الحديث دليل على أن التوبة لاتسقط الحدّ وهو أصح القولين عند الشافعية والجمهور . والخلاف في حدّ الحارب إذا تاب قبل القدرة عليه فإنه يسقط بالتوبة عند الجمهور لقوله تعالى : (إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم) .

٩ _ ﴿ وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنه قال : رجم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم رجلا من أسلم ﴾ يريد ماعز بن مالك ﴿ ورجلا من اليهود وامرأة ﴾ يريد الجهنية ﴿ رواه مسلم وقصة اليهوديين فى الصحيحين مر حديث ابن عمر ﴾ أما حديث ماعز والجهنية فتقدّما . وفى الحديث دليل على إقامة الحد على الكافر إذا زنى وهو قول الجهور . وذهب المالكية ومعظم الحنفية إلى اشتراط الإسلام وأنه شرط للإحصان الموجب للرجم ونقل ابن عبد البر الاتفاق عليه ورد قوله بأن الشافعي وأحمد لايشترطان ذلك ودليلهما وقوع التصريح بأن اليهوديين

اللذين زنيا كانا قد أحصنا؛ وقد أجاب من اشترط الإسلام عن الحديث هذا بأنه صلى الله عليه وآله وسلم إنما رجمهما بحكم النوراة وليس من حكم الإسلام في شيء وإنما هو من باب تنفيذ الحكم عليهما بما في كتابهما فإن في التوراة الرجم على المحصن وعلى غيره . قال ابن العربي : إنما رجمهما لإقامة الحجة عليهما بما لايراه في شرعه مع قوله : (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) ومن ثمة استدى شهودهما لتقوم عليهما الحجة منهم ورده الخطابي بأن الله تعالى قال : (وأن احكم بينهم بما أزل الله) وإنما حليه الرواية فنبهم على أزل الله) وإنما جاءه القوم سائلين الحكم عنده كا دلت عليه الرواية فنبهم على ماكتموه من حكم التوراة ولا جائز أن يكون حكم الإسلام عنده مخالفاً لذلك لا يحوز الحكم بالمنسوخ فدل على أنه إنما حكم بالناسخ انتهى. قلت : ولا يخفى احتمال القصة للأمرين والقول الأول مبنى على عدم صحة شهادة أهل الذمة بعضهم على بعض . والثاني مبنى على جوازه وفيه خلاف معروف . وقد دلت القصة على صحة أنكحة أهل الكتاب لأن ثبوت الإحصان فرع عن ثبوت صحته وأن الكفار مخاطبون بفروع الشرائع كذا قيل . قلت : أما الخطاب بفروع الشرائع ففيه فظر لتوقفه على أنه حكم صلى الله عليه وآله وسلم بشرعه لا بما في التوراة على أحد الاحتمالين .

المعدد الواقدى صحبته على المين والسائل الواقدى صحبته على المين والسائل الواقدى صحبته المين والياً لعلى بن أبي طالب على المين وقال كان بين أبياتنا به جمع بيت ورجل وضعيف فحبث بالحاء المعجمة فموحدة فمثلثة أى فجر بأمة من إمائهم فذكر ذلك سعيد لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال واضر بُوه حدّه وقالوا يارسول الله إنه أضعف من ذلك قال و خُدُوا عِشْكَالًا به بكسر العين فمثلثة بزنة قرطاس وهو العذق و فيه ما تَهُ شُمْرَاخ به بالشين المعجمة أوله وراء آخره خاء معجمة بزنة عشكال وهو غصن دقيق في أصل العشكال وثم اضر بُوه به صَرْبَة واحِدة ، ففعلوا ، رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن لكن به صَرْبَة واحِدة ، ففعلوا ، رواه أحمد والنسائي وابن ماجه وإسناده حسن لكن

اختلفوا فى وصله وإرساله ﴾ قال البيهق : المحفوظ عن أبى أمامة أى ابن سهل بن حنيف كونه مرسلا وأخرجه أحمد وابن ماجه من حديث أبى أمامة عن سعيد ابن سعد بن عبادة موصولا . وقد أسلفنا لك غير مرة أن هذا ليس بعلة قادحة بل روايته موصولا زيادة من ثقة مقبولة . والمراد هنا بالعشكال الغصن الكبير الذى يكون عليه أغصان صغار وهو للنخل كالعنقود للعنب وكل واحد من تلك الأغصان يسمى شمراخا . وفى الحديث دليل على أن من كان ضعيفاً لمرض ونحوه ولا يطيق إقامة الحد عليه بالمعتاد أقبم عليه بما يحتمله بجموعا دفعة واحدة من غير تمكرار للضرب مثل العشكول ونحوه وإلى هذا ذهب الجماهير قالوا ولا بد أن يباشر جميعه المحدود جميع الشهاريخ ليقع المقصود من الحد . وقبل بجزئ وإن لم يباشر جميعه وهو الحق فإنه لم يخلق الله العثاكيل مصفوفة كل واحد إلى جنب الآخر عرضا منتشرة إلى تمام مائة قط ومع عدم الانتشار يمتنع مباشرة كل عود منها فإن كان المريض يرجى زوال مرضه أو خيف عليه شدة حر أو برد أخر الحد عليه كان المريض يرجى زوال مرضه أو خيف عليه شدة حر أو برد أخر الحد عليه كلي زوال ما مخاف .

11 - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال :

ه مَنْ وَجَدْ تُمُوهُ يَعْمَلُ عَمَلَ قَوْمٍ لُوطٍ فَاقْتُلُوهُ الْفَاعِلَ والْمَفْعُولَ بِهِ الوَمَنْ وَجَدْ تُمُوهُ وَقَعَ عَلَى بِهِ مِيمَةٍ فَاقْتُلُوهُ وَاقْتُلُوا الْبَهِيمَةَ ، رواه أحمد والأربعة ورجاله موثقون إلا أن فيه اختلافا ﴾ ظاهره أن الاختلاف فى الحديث جميعه لا فى قوله ومن وجدتموه . . . الح فقط وذلك أن الحديث قد روى عن ابن عباس مفرقا وهو مختلف فى ثبوت كل واحد من الأمرين أما الحكم الأول فإنه قد أخرج البيهق من حديث سعيد بن جبير ومجاهد عن ابن عباس : فى البكر يوجد على اللوطية قال يرجم . وأخرج عنه أنه قال ينظر أعلى بناء فى القرية فيرمى به منكساً اللوطية قال يرجم . وأخرج عنه أنه قال لا حد عليه فهذا الاختلاف عنه دل ابن عباس أنه سئل عن الذى يأتى البهيمة قال لا حد عليه فهذا الاختلاف عنه دل ابن عباس أنه سئل عن الذى يأتى البهيمة قال لا حد عليه فهذا الاختلاف عنه دل

على أنه ليس عنده سنة فيهما عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وإنما تكلم باجتهاده كذا قيـل في بيان وجه قول المصنف إن فيه اختلافًا . والحديث فيه مسألتان . الأولى : فيمن عمل عمل قوم لوط ولا ريب أنه ارتكب كبيرة وفي حكمها أقوال الأول : أنه يحد حد الزاني قياسا عليه بجامع إيلاج محرم في فرج محرم وهذا قول الهادوية وجماعة من السلف والخلف وإليه رجع الشافعي واعتــذروا عن الحديث بأن فيه مقالا فلا ينتهض على إباحة دم المسلم إلا أنه لا يخفي أن هذه الأوصاف التي جمعوها علة لإلحاق اللواط بالزنا لا دليـل على عليتها . والثانى : يقتــل الفــاعل والمفعول به محصنين كانا أو غير محصنين للحديث المذكور وهو للناصر وقديم قولي الشافعي وكأن طريقة الفقهاء أن يتمولوا في الفتــل فعــل ولم ينكر فلكان إجماعا سما مع تكريره من ألى بكر وعليٌّ وغيرهما وتعجب في المنار من قلة الذاهب إلى هـذا مع وضوح دليله لفظا وبلوغه إلى حد يعمل به سنداً. الثالث : أنه يحرق بالنار فأخرج البيهق أنه اجتمع رأى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على تحريق الفاعل والمفعول به وفيه قصة وفى إسناده إرسال . وقال الحافظ المنذرى : حرق اللوطية بالنار : أربعة من الخلفاء أبو بكر الصديق وعليَّ ابن أبي طالب وعبـد الله بن الزبير وهشام بن عبد الملك . الرابع : أنه يرمى به من أعلى بناء في الفرية منكسا ثم يتبع بالحجارة . رواه البيهق عن عليّ رضي الله عنه وتقدم عن ابن عباس رضى الله عنهما . المسألة الثانية : فيمن أتى بميمة ، دل الحديث على تحريم ذلك وأن حد من يأتيها قتله وإليه ذهب الشافعي في أخير قوليه وقال إن صح الحديث قلت به ، وروى عن القاسم وذهب الشافعي في قول له أنه يجب حد الزنا قياسا على الزاني . وذهب أحمد بن حنبل والمؤيد والناصر وغيرهم إلى أنه يعزر فقط إذ ليس بزنا ۽ والحديث قد تكلم فيه بمـا عرفت ودل على وجوب قتل المهيمة مأكولة كانت أو لا وإلى ذلك ذهب علىّ رضي الله عنه وقول للشافعي. وقيل لابن عباس : ما شأن البهيمة ؟ قال : ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم

فى ذلك شيئاً ولكن أرى أنه كره أن يؤكل من لحمها أو ينتفع بها بعد ذلك العمل و ويروى أنه قال فى الجواب: إنها ترى فيقال هذه التى فعل بها مافعل و ذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه يكره أكلها فظاهره أنه لا يجب قتلها. قال الحطابى الحديث هذا معارض بنهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل الحيوان إلا لما كله قال المهدى فيحتمل أنه أراد عقوبته بقتلها إن كانت له وهى مأكولة جمعا بين الادلة

۱۲ – ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم ضرب وغرب وأن أبا بكر ضرب وغرب وأن عمر ضرب وغرب . رواه الترمذي ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فى رفعه ووقفه ﴾ وأخرج البيهتي أن عليا عليه السلام جلد ونني من البصرة إلى الكوفة ومن الكوفة إلى البصرة وتقدم تحقيق ذلك فى النغريب وكأنه ساقه المصنف ردّا على من زعم نسخ التغريب

17 – ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: لعن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم المختثين ﴾ جمع مختث بالخاء المعجمة فنون فثلثة اسم مفعول أو اسم فاعل روى بهما ﴿ من الرجال والمترجلات من النساء وقال • أُخْرِجُوهُ مِنْ 'بُيُوتِكُمْ على رواه البخارى ﴾ اللعن منه صلى الله عليه وآله وسلم على مرتكب المعصية دال على كبرها وهو محتمل الإخبار والإنساء كا قدمنا والمختث من الرجال المراد به من تشبه بالنساء في حركاته وكلامه وغير ذلك من الامور المختصة بالنساء والمراد من من تخلق بذلك لامن كان ذلك من خلقته وجبلته ، والمراد بالمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال هكذا ورد تفسيره في حديث آخر أخرجه أبو داود وهذا دليل على تحريم تشبه الرجال بالنساء وبالعكس وقيل لا دلالة للمن على التحريم لانه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأذن في المخشين بالدخول على النساء وإنما نني من سمع منه وصف المرأة بما لايفطن له إلا من كان له إربة فهو لاجل تتبع أوصاف الاجنبية . قلت : يحتمل أن من أذن له كان ذلك صفة له خلقة لا تخلقاً . هذا وقال ابن الدين : أما من انتهى في النشبه ذلك صفة له خلقة لا تخلقاً . هذا وقال ابن الدين : أما من انتهى في النشبه

بالنساء من الرجال إلى أن يؤتى فى دبره وبالرجال من النساء إلى أن تتعاطى السحق فإن لهذين الصنفين من اللـوم والعقوبة أشد عمن لم يصل إلى ذلك . قلت : أما من يؤتى من الرجال فى دبره فهو الذى سلف حكمه قريباً

18 – ﴿ وعن أَبِي هُرِيرَةُ رَضِي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الدُّفَعُوا الْحُدُودَ مَا وَجَدُّ مَمْ لَمَا مَدْفَعًا ، أخرجه ابن ماجه بإسناد ضعيف وأخرجه البرمذي والحاكم من حديث عائشة بلفظ « ادْرَوُوا الْحُدُودَ عَنِ الْمُسْلِينَ مَا اسْتَطَعْلُمُ مَ وهو ضعيف أيضاً ورواه البهتي عن على رضى الله عنه من قوله بلفظ : ادْرَوُا الْحُدُودَ بِالشّبهَاتِ ﴾ وذكره المصنف في التلخيص عن على رضى الله عنه مرفوعا وتمامه « ولا ينبغي للإمام أن يعطل الحدود " قال وفيه المختار بن نافع وهو منكر الحديث قاله البخاري إلا أنه ساق المصنف في التلخيص عدة روايات موقوفة صحح بعضها وهي تعاضد المرفوع وتدل على أن له أصلا في الجملة وفيه دليل على أنه يدفع الحد بالشبهة التي يجوز وقوعها كدعوى الإكراه أو أنها أتيت المرأة وهي نائمة فيقبل قولها ويدفع عنها الحد ولا تكلف البيئة على مازعمته

10 _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و الجتَنِبُوا هٰذِهِ الْقَاذُورَاتِ ﴾ جمع قاذورة والمراد بها الفعل القبيح والقول السبي عما نهى الله تعالى عنه ﴿ الَّتِي نَهْسَى الله تعالى عَنْهَا فَمَنْ أَلَمَّ بِهَا فَلْمَيْسَتَرْ اللهِ وْلْيَتُبْ إِلَى اللهِ تعالى فَإِنَّهُ مَنْ يُبْدِى لنَا صَفْحَتُهُ نُقِمْ عَلَيْهِ كِتَابَ اللهِ تعالى ه وقال على شرطهما ﴿ وهو في الموطأ من مراسيل زيد ابن أسلم قال ابن عبد البر لا أعلم هذا الحديث أسند بوجه من الوجوه ومراده بذلك حديث مالك وأما حديث الحاكم فهو مسند مع أنه قال إمام الحرمين في النهاية إنه صحيح منفق على صحته . قال ابن الصلاح : وهذا مما يتعجب منه العارف

بالحديث وله أشباه لذلك كثيرة أوقعه فيها اطراحه صناعة الحديث التي يفتقر إليها كل فقيه وعالم ، وفي الحديث دليل على أنه يجب على من ألم بمعصية أن يستتر ولا يفضح نفسه بالإقرار ويبادر إلى التوبة فإن أبدى صفحته للإمام ـ والمراد بها هنا حقيقة أمره ـ وجب على الإمام إقامة الحد. وقد أخرج أبو داود مرفوعا ، تمافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب .

ال حد القذف

القذف لغة : الرمي بالشيء . وفي الشرع : الرمي بوط. يوجب الحد على المقذوف . ١ - ﴿ عَنْ عَائْشَةَ رَضَى اللَّهُ عَمْهَا قَالَتَ : لما نُولُ عَذَرَى قَامُ رَسُولُ اللَّهُ صلى الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن ﴾ من قوله (إن الذين جاءوا بالإفك) إلى آخر ثماني عشرة آية على إحدى الروايات في العدد ﴿ فُلْمَا نزل أمر برجلين ﴾ هما حسان ومسطح ﴿ وامرأة ﴾ هي حمنة بنت جحش ﴿ فضربوا الحد. أخرجه أحمد والاربعة وأشار إليه البخاري ﴾ في الحديث ثبوت حد الفذف وهو ثابت لقوله تعمالي (والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) الآية وظاهره أنه لم يثبت القذف لعائشة إلا من الثلاثة المذكورين وقد ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي بن سلول ولكن لم يثبت أنه جلده صلى الله عليه وسلم حد الفذف وقد ذكر ذلك ابن القيم وعد أعذارا في تركه صلى الله عليه وسـلم لحده ولكنه قد أخرج الحاكم في الإكليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم حده منجملة القذفة وأما قول الماوردي إنه صلى الله عليه وآله وسـلم لم بجلد أحدا من القذفة لعائشة وعلله بأن الحد إنما يثبت ببينة أو إقرار فقد ردّ قوله بأنه ثبت ما يوجبه بنص القرآن وحد القاذف يثبت بعدم ثبوت ما قذف به ولا يحتاج في إثباته إلى بينة . قلت : ولا يخفي أن القرآن لم يعين أحدا من القذفة وكأنه يريد ما ثبت في تفسير الآيات فإنه ثبت أن الذي تولى كبره عبد الله بن أبي بن سلول وأن مسطحاً من القذفة وهو المراد

بنزول قوله تمالى (ولا يأتل أولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولى القربي) الآية.

٧ _ ﴿ وعن أنس بن مالك قال : أول لعان كان في الإسلام أن شربك بن سحاء قذفه هلال بن أمية بامرأته فقال له النبي صلى الله عليه وسلم « الْبَدِّيَّنَّةُ وإلَّا فَحَدٌّ فَى ظَهْرِكَ ، الحديث أخرجه أبو يعلى ورجاله ثقات . وفى البخارى نحوه من حديث ابن عباس ﴾ قوله أول لعان قد اختلفت الروايات في سبب نزول آية اللعان فني رواية أنس أنها نزلت في قصة هلال وفي أخرى أنهــا نزلت في قصة عويمر العجلاني ولا ريب أن أول لعان كان بنزولها لبيان الحكم وجمع بينهما بأنها نزلت في شأن هلال وصادف مجيء عوبمر العجلاني وقيل غير ذلك . والحديث دليل على أن الزوج إذا عجز عن البينة على ما ادعاه من ذلك الأمر وجب عليه الحد إلا أنه نسخ وجوب الحد عليه بالملاعنة وهذا من نسخ السنة بالقرآن إن كانت آية جـلد الفذف وهي قوله (والذين يرمون المحصنات) الآية سابقة نزولا على آية اللعان وإلا فآية اللعان إما ناسخة على تقدير تراخى النزول عند من يشترطه لقذف الزوج أو مخصصة إن لم يتراخ النزول أو تكون آية اللعان قرينة على أنه أريد بالعموم في قوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الخصوص وهو من عدا القاذف لزوجته من باب استعال العام في الحاص بخصوصه كذا قيل والتحقيق أن الازواج القاذفين لأزواجهم باقون في عموم الآية وإنمـا جعل الله تعالى شهادة الزوج أربـع شهادات قائمة مقام الأربعة الشهداء ولذا سمى الله أيمانه شهادة فقال (فشهادة أحدهم أربع شهادات مالله) فإذا نكل عن الايمان وجب جلده جلد القذف كما أنه إذا رى أجنى أجنبية ولم يأت بأربعة شهداء جـلد للقذف فالأزواج باقون في عموم : (والذين يرمون المحصنات) داخلون في حكمه ولذا قال صلى الله عليه وسلم • البينة وإلا فحدٌ في ظهرك • وإنما أنول الله آيات اللمان لإفادة أنه إذا فقد الزوج البينة وهم الأربعة الشهداء فقد جعل الله تعالى عوضهم الاربع الايمــان وزاد

الخامسة للتأكيد والتشديد وجلد الزوج بالنكول وقول الجمهور فسكأنه قيل فى الآية الاولى (ثم لم يأتوا بأربعة شهداء) ولم يحلفوا إن كانوا أزواجا لمن رموا وغايته أنها قيدت الآية الثانية بعض أفراد عموم الاولى بقيد زائد عوضاً عن القيد الاول إذا فقد الاول والله أعلم -

٣ _ ﴿ وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة ﴾ هو أبو عمران عبد الله بن عامر القارئ الشامي كان عالما ثقة حافظًا لما رواه . في الطبقة الثانية من التابعين . أحد القراء السبعة روى عن واثلة بن الاسقع وغيره وقرأ القرآن على المغيرة بن شهاب المخزومي عن عثمان بن عفان . ولد سنة إحدى وعشربن من الهجرة ومات سينة ثماني عشرة ومائة ﴿ قال لقد أدركت أما بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم فـلم أرهم يضربون المملوك؛ ذكراً كان أو أنثى ﴿ في القذف إلا أربعين . رواه مالك والثوري في جامعه ﴾ دل على أن رأى من ذكر : تنصيف حد القذف على المملوك. ولا يخفي أن النص ورد في تنصيف حد الزنا في الإماء بقوله تعـالي (فعليهن نصف ماعلي المحصنات • ن العذاب) فـكأنهم قاسوا عليه حد القذف في الامة إن كانت قاذفة وخصوا بالقياس عموم (والذين يرمون المحصنات) ثم قاسـوا العبد على الامة في تنصيف الحد في الزنا والقذف بجـامع الملك وعلى رأى من يقول بعدم دخول الماليك في العمومات لا تخصيص إلا أنه مذهب مردود في الأصول وهذا مذهب الجماهير من علماء الامصار . وذهب ابن مسعود وعمر ابن عبد العزيز إلى أنه رأى الظاهرية . والتحقيق أن القياس غـير تام هنا لأنهم جعلوا العلة في إلحـاق العبد بالامة الملك ولا دليل على أنه العلة إلا ما يدعونه من السبر والتقسيم والحق أنه ايس من مسالك العلة وأي مانع من كون الانوثة جزء العلة لنقص حد الامة لان الإماء يمتهن ويغلبن ولذا قال تعالى (ومن يكرههن فإن الله من بعد إكراههن غفور رحيم) أي لهن ولم يأت مثل ذلك في الذكور إذ لا يغلبون على أنفسهم ، وحينتُذ نقول إنه لا يلحق العبد بالآمة في تنصيف حد

الزنا ولا القذف وكذلك الامة لاينصف لها حد القذف بل يحدّ لها كحدّ الحرة ثمانين جلدة ودعوى الإجماع على تنصيفه فى حد الزنا غير صحيحة لخلاف داود وأما فى القذف فقد سمعت الحلاف منه ومن غيره.

٤ - ﴿ وعن أَبِ هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • مَنْ قَذَفَ مَمْ لُوكَهُ يُقامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ كَا قَالَ ، مَنْ قَذَفَ مَمْ لُوكَهُ وَإِن كَانَ مَنْقَقَ عليه ﴾ فيه دليل على أنه لا يحد المالك في الدنيا إذا قذف مملوكه وإن كان داخلا تحت عموم آية القذف بناء على أنه لم يرد بالإحصان الحرية ولا التزقيج وهو لفظ مشترك يطلق على الحر وعلى المحصن وعلى المسلم لانه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أنه يحد لقذفه علوكه يوم القيامة ولو وجب حده في الدنيا لم يجب حده يوم القيامة إذ قد ورد أن هذه الحدود كفارات لمن أقيمت عليه وهذا إجماع . وأما إذا قذف غير مالكه فإنه أيضا أجمع العلماء على أنه لا يحد قاذفه إلا أمّ الولد ففيها خلاف فذهب الهادوية والشافعية وأبو حنيفة إلى أنه لا حد أيضا على قاذفها لانها أيضا عملوكة قبل موت سيدها وذهب مالك والظاهرية إلى أنه يحد وصح ذلك عن ابن عمر .

باب حد السرقة

ا - ﴿ عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الا تُقطعُ يَدُ السَّارِقِ إِلَّا فى رُبُع دِينَارِ فَصَاعِدًا ﴾ نصب على الحال ويستعمل بالفاء وبثم ولا يأتى بالواو . قيل معناه : ولو زاد وإذا زاد لم يكن إلا صاعدا فهو حال مؤكدة ﴿ متفق عليه ولفظ البخارى • تُقطعُ يَدُ السَّارِقِ فى رُبُع دِينَارٍ فَصَاعِدًا وفى رواية لاحمد ﴾ أى عن عائشة وهو .:

٢ = ﴿ اقْطَعُوا فَى رُبُع دِينَارٍ ولا تَقْطَعُوا فِيها هُوَ أَدْنَى مِنْ ذَلِكَ ﴾ إيجاب
 حد السرقة ثابت بالقرآن (والسارق والسارقة فاقطعوا أبديهما) الآية ولم

يذكر في القرآن نصاب ما يقطع فيه فاختلف العلماء في مسائل . الأولى : هل يشترط النصاب أو لا ؟ ذهب الجهور إلى اشتراطه مستدلين بهذه الاحاديث الثابتة . وذهب الحسر. والظاهرية والخوارج إلى أنه لا يشمترط بل يقطع في القليــل والكثير الإطلاق الآية ولمـا أخرجه البخاري من حــديث أبي هريرة أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم « لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحيل فتقطع يده • وأجيب بأن الآية مطلقة في جنس المسروق وقدره والحديث بيان لهـا وبأن المراد من حديث البيضة غير القطع بسرقتها بل الإخبار بتحقير شأن السارق وخسارة ما ربحه من السرقة وهو أنه إذا تعاطى هـذه الأشـيا. الحقميرة وصار ذلك خلفاً له جرأه على سرقة ما هو أكثر من ذلك بما يبلغ قدره ما يقطع به فليحذر هــذا الفليل قبــل أن تمليكه العادة فيتعاطى سرقة ما هو أكثر من ذلك . ذكر هـذا الخطابي وسبقه ابن قتيبة إليه . ونظيره حديث « من بني لله مسجداً ولو كمفحص قطاة » وحديث « تصدقي ولو بظلف محرق » ومن المعلوم أن مفحص القطاة لا يصح تسبيله ولا التصدق بالظلف المحرق لعدم الانتفاع بها فما قصد صلى الله عليه وآله وسلم إلا المبالغة في الترهيب. الثانية ا اختلف الجهور في قدر النصاب بعمد اشتراطهم له على أقوال بلغت إلى عشرين قولا والذي قام الدليل عليه منها قولان : الأول : أن النصاب الذي تقطع به ربع دينــار مر. الذهب وثلاثة دراهم من الفضة وهــذا مذهب فقهاء الحجاز والشافعي وغيرهم مستدلين بحديث عائشة المذكور فإنه بيان لإطلاق الآية وقد أخرجه الشيخان كما سمعت وهو نص في ربع الدينار قالوا : والثلاثة الدراهم قيمتها ربع دينار ولما يأتى من أنه صلى الله عليه وسلم قطع فى مجن قيمته ثلاثة دراهم قال الشافعي إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع. واحتج له أيضا بما أخرجه ابن المنذر أنه أتى عثمان بسارق سرق أترجة قومت بثلاثة دراهم من حساب الدينار باثني عشر فقطع . وأخرج أيضا أن عليا عليه السلام قطع

فى ربع دينار كانت قيمته درهمين ونصفا وقال الشافعي ربع الدينار موافق الثلاثة الدراهم وذلك أن الصرف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أثنا عشر درهما مدينار وكان كذلك بعده. ولهذا قومت الدية اثني عشر ألفا من الورق وألف دينار من الذهب . القول الشانى : للهادوية وأكثر فقهاء العراق أنه لا يوجب القطع إلا سرقة عشرة دراهم ولا يجب في أقل من ذلك . واستدلوا لذلك بمـا أخرجه البيهتي والطحاوى من طريق محمد بن إسحاق من حديث ابن عباس أنه كان ثمن المجن على عهــد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم . وروى أيضا محمد ابن إسحاق من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مثله . قالوا وقد ثبت في الصحيحين من حديث ابن عمر « أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قطع في مجن » وإنكان فهما أن قيمته ثلاثة دراهم لكن هذه الرواية قد عارضت رواية الصحيحين والواجب الاحتياط فيها يستباح به العضو المحرم قطعه إلا بحقه فيجب الآخــذ بالمتيقن وهو الأكثر . وقال ابن العربي ذهب سفيات الثوري مع جلالته في الحديث إلى أن القطع لا يكون إلا في عشرة دراهم وذلك أن اليد محرمة بالإجماع فلا تستباح إلا بما أجمع عليه والعشرة متفق على القطع بها عند الجميع فيتمسك به مالم يقع الاتفاق على دون ذلك . قلت : قد استفيد من هذه الروايات الاضطراب في قدر قيمة المجن من ثلاثة دراهم أو عشرة أو غير ذلك مما ورد في قدر قيمته ورواية ربع دينــار في حديث عائشة صريحة في المقدار فلا يقــدم عليها ما فيــه اضطراب ، على أن الراجح أن قيمة المجن ثلاثة دراهم لما يأتى من حديث ابن عمر المتفق عليه و ماقى الاحاديث المخالفة له لا تقاومه سنداً وأما الاحتياط بعـد ثبوت الدليل فهو في اتباع الدايل لا فما عداه ، على أن رواية التقدير لقيمة المجن بالعشرة جاءت من طريق ابن إسحق ومن طريق عمرو بن شعيب وفهما كلام مصروف وإن كنا لا نرى القدح في ابن إسحق إنمــا ذكروه كما قررناه في مواضع أخر . المسألة الثالثة : اختلف القائلون بشرطية النصاب فيما يقــدر به غير الذهب والفضة

فقال مالك فى المشهور: يقوم بالدراهم لابربع الديناريعنى إذا اختلف صرفهما مثل أن يكون ربع دينار صرف درهمين مثلا وقال الشافعى: الاصلى تقويم الاشياء هو الذهب لانه الاصلى فيجواهر الارض كلها. قال الخطابى: ولذلك فإن الصكاك القديمة كان يكتب فيها عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل فعرفت الدراهم بالدنانير وحصرت بها حتى قال الشافعى إن الثلاثة الدراهم إذا لم تكن قيمتها ربع دينار لم توجب القطع كما قدمناه. وقال بقول الشافعى فى التقويم أبو ثور والاوزاعى وداود، وقال أحمد بقول مالك فى التقويم بالدراهم وهذان القولان فى قدر النصاب تفرعا عن الدليل كما عرفت ، وفى الباب أقوال كما قدمنا لم ينهض لها دليل فلا حاجة إلى شغل الاوراق والاوقات بالقال والقيل .

٣ ـــ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قطع فى بِجَنّ قيمته ثلاثة دراهم . متفق عليه ﴾ المجر بكسر الميم وفتح الجيم الترس مفعل من الاجتنان وهو الاستتار والاختفاء وكسرت ميمه لانه آلة فى الاستتار قال :

وكان مجنى دون من كنتُ أتّى ثلاثُ شخوصُ كاعبان ومِغْفَرى وقد عرفت مما مضى أن الثلاثة الدراهم ربع دينار ويدل له قوله : وفى رواية لاحمد و ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك ، بعد أن ذكر الفطع فى ربع الدينار شم أخبر الراوى هنا أنه صلى الله عليه وسلم قطع فى ثلاثة دراهم ما ذلك إلا لأنها ربع دينار وإلا لنا فى قوله و ولا تقطعوا فيها هو أدنى من ذلك ، وقوله هنا ، قيمته ، هذا هو المعتبر أعنى القيمة وورد فى بعض ألفاظ هذا الحديث عند الشيخين بلفظ و ثمنه ثلاثة دراهم ، قال ابن دقيق العيد المعتبر القيمة وما ورد فى بعض الروايات من ذكر النمن فى كأنه لتساويهما عند الناس فى ذلك الوقت أو فى عرف الراوى ذكر النمن فى كأنه لتساويهما عند الناس فى ذلك الوقت أو فى عرف الراوى فو باعتبار الغلبة وإلا فلواختلفت القيمة والثمن الذى شراه به مالكه لم يعتبر إلا الفيمة وباعتبار الغلبة وإلا فلواختلفت القيمة والثمن الذى شراه به مالكه لم يعتبر إلا الفيمة ولم ويشرقُ الدين الله صلى الله عليه وسلم ولمن الله المنارق يشرقُ البينطة ويشرقُ الحبْلُ فَتُقطعُ يَدُهُ ويشرقُ الحبْلُ فَتُقطعُ يَدُهُ عَلَى الله عليه وسلم ولمن الله المن يشرقُ البينطة ويشرقُ الحبْلُ فَتُقطعُ يَدُهُ عَلَى الله عليه وسلم وله الله المن يُده منفق عليه وسلم وله الله المنارق يشرقُ البينطة عَنْهُ ويشرقُ الحبْلُ فَتُقطعُ يَدُهُ ويشرقُ العبلية ويشم ويشرقُ المنارق يشرقُ البينية منه قال المنارق يشرقُ البينية منه قال المنارق يشرقُ البينية ويشرقُ المنارق يشرقُ البينية ويشرقُ المنارق يشرقُ المنارق يشرقُ المنارة ويشرقُ المنارة المنارة ويشرقُ المنارة ويمارة ويشرقُ المنارة ويشرق المنارة ويشرقُ المنارة ويشرق المنارة المنارة المنارة ويشرق المنارة ويشرق المنارة المنارة ويشرق

أيضا ﴾ تقدم أنه من أدلة الظاهرية ولكنه مؤول بما ذكر قريبا والموجب لتأويله ماعرفته من قوله فى المتفق عليه الاتفطع يد السارق إلا فى ربع دينار ، وقوله فيما أخرجه أحمد وولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك ، فتعين تأويله بماذكر ناه وأما تأويل الاعمش له بأنه أريد بالبيضة ببضة الحديد وبالحبل حبل السفن فغير صحيح لآن الحديث ظاهر فى التهجين على السارق لتفويته العظيم بالحقير ، قيل فالوجه فى تأويله أن قوله فتقطع خبر لا أمر ولا فعل وذلك ليس بدليل الجواز أن يريد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه يقطعه من لايراعى النصاب أو بشهادة على النصاب ولا يصح إلا دونه أو نحو ذلك

ه 🗕 ﴿ وَعَنَ عَانَشَةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهَا أَنْ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمُ قَالَ ﴾ مخاطباً لاسامة ﴿ أَ تَشْنَمُ عُ فَي حَدِّ مِنْ حُدُودِ اللهِ ؟ ثم قام فخطب فقال : أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا هَلَكَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلُـكُمْ أَنَّهُمْ كَانُو ا إِذَا سَرَقَ فِيهِمُ الشَّرِيفُ تَرَكُوهُ وإذا سَرَقَ فِيهِمُ الصَّنعِيفُ أَقامُوا عَلَيْهِ الْحَدَّ • . متفق عليه واللفظ لمسلم وله ﴾ أى لمسلم ﴿ من وجه آخر عن عائشة رضي الله عنها قالت : كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها ﴾ الخطاب في قوله ﴿ أَتَشْفُع ﴾ لاسامة بن زيد كما يدل له مافى البخارى وأن قريشا أهمتهم المرأة المخزوميـة التي سرقت قالوا من يكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ومن يجترئ عليه إلا أسامة حب رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فكلم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال أتشفع ـ الحديث ، وهذا استفهام إنكار وكأنه قد سبق علم أسامة بأنه لاشفاعة في حد . وفي الحديث مسئلتان : الأولى : النهى عن الشفاعة في الحدود وترجم البخاري بباب كراهية الشفاعة في الحد إذا رفع إلى السلطان وقد دل لما قيده من أن الكراهة بعد الرفع مافى بعض روايات هذا الحديث فإنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لأسامة لما تشفع = لاتشفع في حد فإن الحدود إذا انتهت إلى فليست بمتروكة ، وأخرج أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده يرفعه

• تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب ، وصححه الحاكم وأخرج أبو داود والحاكم وصححه من حديث ابن عمر قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول « مر . حالت شفاعته دون حد من حدود الله فقــد ضادٌ الله في أمره " وأخرج الن أبي شيبة من وجه أصح عن الن عمر موقوفًا ، وفي الطبراني من حديث أبي هربرة مرفوعاً بلفظ • فقد ضادً الله في ملكه • وأخرج الدارقطني من حديث الزبير موصولا بلفظ واشفعوا ما لم يصل إلى الوالى فإذا وصل إلى الوالى فعفا فلا عفا الله عنه ، وأخرج الطبراني عن عروة ابن الزبير قال التي الزبير سارقاً فشفع فيه ، فقيل حتى يبلغ الإمام ، فقال إذا بلغ الإمام فلعن الله الشافع والمشفع، قيـل وهـذا الموقوف هو المعتمد، وتأتى قصة الذي سرق ردا. صفوان ورفعه إليه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ثم أراد أن لا يقطعه فقال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « هلا قبل أن تأتيني به ، ويأتي من أخرجه وهذه الاحاديث متعاضدة على تحريم الشفاعة بعد البلوغ إلى الإمام وأنه بحب على الإمام إقامة الحد وادّعي ابن عبد البر الإجماع على ذلك ومثله فى البحر ونقل الخطابى عن مالك أنه فرّق بين من عرف بأذية النـاس وغيره فقال لا يشفع في الأوّل مطلقاً وفي الثاني تحسن الشفاعة قبل الرفع " وفي حديث عن عائشة " أقيلوا ذوى الهيئات إلا في الحدود، وما يدل على جواز الشفاعة في التعزيرات لا في الحـدود ونقــل ابن عبد البر الاتفاق على ذلك . المسألة الثانية في قوله «كانت امرأة تستعير المتاع وتجحده ، وأخرجه النسائي بلفظ استعارت امرأة على ألسنة ناس يعرفون وهي لا تعرف فباعته وأخددت ثمنه وأخرجه عبـد الرزاق بسند ضحيح إلى أبي بكر ابن عبيد الرحمن أن امرأة جاءت فقالت وإن فلانة تستعير حليا فأعارتها إماه فكتت لا تراه فجاءت إلى التي استعارت لها فسألتها فقالت ما استعرتك شيئاً فرجعت إلى الآخرى فأنكرت فجاءت إلى الني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فدعاها فسألها فقالت : والذي بعثك بالحق ما استعرت منها شيئاً فقال اذهبوا إلى بيتها تجدوه

تحت فراشها فأتوه وأخذوه فأمر بها فقطعت . والحديث دليل على أنه يجب القطع على جحد العارية وهو مذهب أحمـد وإسحق والظاهرية ، ووجه دلالة الحديث على ذلك واضحة فإنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم رتب القطع على جحد العارية . وقال ابن دقيق العيـد : إنه لا يثبت الحكم المرتب على الجحود حتى يتبين ترجيح رواية من روى أنها كانت جاحدة على رواية من روى أنهاكانت سارقة ، وذهب الجماهير أنه لا يحب القطع في جحد العارية . قالوا : لأنَّ الآية في السارق، والجاحد لا يسمى سارقا ، ورد هذا ابن القيم وقال : إن الجمعد داخل في أسم السرقة . قلت : أما دخول الجاحد تحت لفظ السارق لغة فلا تساعده عليه اللغة وأما الدليل فثبوت قطع الجاحد بهذا الحديث . قال الجهور : وحديث المخزومية قد ورد بلفظ « أنها سرقت ، من طريق عائشة وجابر وعروة بن الزبير ومسعود بن الاسود أخرجه البخارى ومسلم والبيهتي وغيرهم مصرحا بذكر السرقة قالوا فقـد تقرر أنهـا سرقت ورواية جحد العارية لا تدل على أن القطع كان لها ، بل إنما ذكر جحدها العارية لأنه قد صار خلقًا لها معروفًا فعرفت المرأة به والقطع كان للسرقة ، وهــذا خلاصة ما أجاب به الخطابي ولا يخفي تكلفه . ثم هو مبنى على أن المعبر عنه امرأة واحدة وايس في الحديث ما مدل على ذلك لكن في عبارة المصنف ما يشعر لذلك فإنه جعل الذي ذكره ثانيا رواية وهو يقتضي من حيث الإشعار العادي أنهما حديث واحد أشار إليه ابن دقيق العيـد فى شرح العمدة والمصنف هنا صنع ما صنعه صاحب العمدة في سياق الحديث ثم قال الجهور ويؤيد ما ذهبنا إليه الحديث الآتى وهو قوله :

٦ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم = الْيْسَ عَلَى خَائِنٍ ولا تُخْتَلِسٍ ولا مُنْتَهِبٍ قَطْعٌ ... رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن حبان ﴾ قالوا : وجاحد العارية خائن ولا يخنى أنّ هذا عام لكل خائن ولكنه مخصص بجاحد العارية ويكون القاطع فيمن جحد العارية لا غيره من الخونة وقد محمد العارية لا غيره من الخونة وقد مدرية العارية ويكون القاطع فيمن جحد العارية لا غيره من الخونة وقد مدرية العارية العارية ويكون القاطع فيمن جدد العارية العارية الله عليه من الحونة وقد العارية العارية العارية المعلم المعلم

ذهب بعض العلما. إلى أنه يخص القطع بمن استعار على لسان غميره مخادعا للمستعار منه ثم تصرف في العارية وأنكرها لما طولب مها ، قال : فإن هذا لا يقطع بمجرد الخيانة بل لمشاركة السارق في أخذ المـال خفية . والحديث فيه كلام كثير لعلما. الحديث وقد صححه من سمعت . وهـذا دال على أن الحائن لا قطع عليه ، والمراد « بالخائن » الذي يضمر مالا يظهره في نفسه. والخائن هنا هو الذي يأخذ المــال خفية من مالكه مع إظهاره له النصيحة والحفظ . والخائن أعم فإنهـا قد تكون الخيانة في غـير المـال ومنه خائنة الاعين وهي مسارقة الناظر بطرفه ما لا يحل له نظره « والمنتهب ، المغيرة من النهبة وهي الغارة والسلب وكأن المراد هنا ما كان على جهة الغلبة والقهر . والمختلس : السالب من اختلسه إذا سلبه . واعلم أن العلماء اختلفوا فى شرطية أن تكون السرقة فى حرز فذهب أحمد بن حنبل وإسحـاق وهو قول للناصر والخوارج إلى أنه لا يشترط لعدم ورود الدليل باشتراطه من السنة ولإطلاق الآية وذهب غيرهم إلى اشتراطه مستدلين بهذا الحديث إذ مفهومه لزوم القطع فيها أخذ بغير ما ذكر وهو ماكان عن خفية وأجيب بأن هذا مفهوم ولا تثبت به قاعدة يقيد بها القرآن ويؤيد عدم اعتباره أنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع بد من أخذ رداء صفوان من تحت رأسه من المسجد الحرام وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم قطع يد المخزومية وإنماكانت تجحد ما تستعيره . وقال ابن بطال: الحرز مأخوذ في مفهوم السرقة لغة فإن صح فلا بد من التوفيق بينه وبين ما ذكر بما لا يدل على اعتبار الحرز فالمسألة كما ترى والاصل عـدم الشرط وأنا أستخير الله وأتوقف حتى يفتح الله .

الله حلى الله على إلله وسلم يقول « لا قَطْعَ فى تَمَرٍ ولا كَثرٍ » ﴾ هو بفتح الكاف وفتح المثلثة جمار النخل وهو شحمه الذى فى وسط النخلة كما فى النهاية ﴿ رواه المذكورون ﴾ وهم أحمد والاربعة ﴿ وصححه أيضاً الترمذى وابن حبان ﴾ كما صححا ما قبله قال

الطحاوى: الحديث تلقته الآمة بالقبول والثمر المراد به ما كان معلقا فى النخل قبل أن يجذ ويحرز وعلى هذا تأوله الشافعى وقال: حوائط المدينة ليست بحرز وأكثرها تدخل من جوانبها والثمر اسم جامع للرطب واليابس من الرطب والعنب وغيرهما كما فى البدر المنير. وأما الكثر فوقع تفسيره فى رواية النسائى بالجار والجمار بالجيم آخره راء بزنة رمان وهو شيم النخل الذى فى وسط النخلة كما فى النهاية . والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز القطع فى سرقة الثمر والكثر وظاهره سواء كان على ظهر المنبت له أو قد جذ . وإلى هذا ذهب أبو حنيفة . قال فى نهاية المجتهد : قال أبو حنيفة : لا قطع فى طعام ولا فيما أصله مباح كالصيد والحطب والحشيش وعمدته فى منعه القطع فى الطعام الرطب قوله صلى الله عليه وآله وسلم والحشيش وعمدته فى مثمر ولا كثر ، وعند الجمهور أنه يقطع فى كل محرز سواء كان على أصله باقيا أو قد جذ سواء كان أصله مباحا كالحشيش ونحوه " أو لا ، قالوا : لعموم الآية والاحاديث الواردة فى اشتراط النصاب . وأما حديث « لا قطع فى ثمر ولا كثر ، فقال الشافعى : إنه أخرج على ماكان عليه عادة أهل المدينة من عدم إحراز حوائطها فترك القبطع لعدم الحرز فإذا أحرزت الحوائط من عدم إحراز حوائطها فترك القبطع لعدم الحرز فإذا أحرزت الحوائط كانت كغيرها .

۸ — ﴿ وعن أَبِي أُمية المخزوى رضى الله عنه ﴾ لا يعرف له اسم ؛ عداده في أهل الحجاز . وروى عنه أبو المنذر مولى أبي ذرّ هذا الحديث ﴿ قال أَنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع . فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « مَا إِخَالُكَ سَرَقْتَ ، قال بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثًا فأمر به فقطع وجى ، به فقال « اسْتَغْفِر الله و تُب إليه ، فقال أستغفر الله وأتوب إليه . فقال « الله عليه _ ثَلاثًا ، أخرجه أبو داود واللفظ له وأحمد والنسائى ورجاله ثقات ﴾ وقال الخطابي فى إسناده مقال . والحديث إذا رواه مجهول لم يمكن حجة ولم يجب الحمكم يه قال عبد الحق : أبو المنذر المذكور رواه مجهول لم يمكن حجة ولم يجب الحمكم يه قال عبد الحق : أبو المنذر المذكور

في إسناده لم يرو عنه إلا إسحق بن عبد الله بن أبي طلحة . وفي الحديث دليل على أنه ينبغي للإمام تلقين السارق الإنكار وقد روى أن الذي صلى الله عليه وسلم قال لسارق وأسرقت ؟ قل : لا ، قال الرافعي لم يصححوا هـذا الحديث وقال الغزالي قوله وقل لا ، لم يصححه الأنمة وروى البيهقي موقوفا على أبي الدردا أنه أتى بجارية سرقت فقال وأسرقت ؟ قولى لا ، فقالت لا ، فخلي سبيلها ؛ وروى عبد الرزاق عن عمر أنه أتى برجل سرق: فسأله أسرقت ؟ قل لا ، فقال والسارق فتركه وساق روايات عن الصحابة دالة على التلقين واختلف في إقرار السارق فندهبت المادوية وأحمد وإسحاق إلى أنه لابد في ثبوت السرقة بالإقرار من إقراره مرتين وكأب هذا دليلهم ولا دلالة فيه لانه خرج مخرج الاستثبات وتلقين مرتين وكأب هذا دليلهم ولا دلالة فيه لانه خرج مخرج الاستثبات وتلقين يشترطوا الإقرار ثلاثا ولم يقولوا به . وذهب الفريقان وغيرهم إلى أنه يكني الإقرار مرة واحدة كسائر الاقارير ولانها قد وردت عدة روايات لم يذكر فيها اشتراط عدم الإقرار .

ه _ (وأخرجه) أى حديث أبي أمية (الحاكم من حديث أبي هربرة رضى الله عنه فساقه بمعناه وقال فيه: اذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه) بالمهملتين وأخرجه البزار أيضا) أى من حديث أبي هربرة . (وقال لا بأس بإسناده) الحديث دال على وجوب حسم ماقطع والحسم الكي بالنار أى يكوى محل القطع لينقطع الدم لان منافذ الدم تنسد وإذا ترك فربما استرسل الدم فيؤدى إلى التلف وفي الحديث دلالة على أنه يأمر بالقطع والحسم الإمام وأجرة القاطع والحسم من بيت المال وقيمته الدواء الذي يحسم به منه لان ذلك واجب على غيره (فائدة) من السنة أن تعلق يد السارق في عنقه لما أخرجه البيهق بسنده من حديث فضالة ابن عبيد وأنه سئل اأرأيت تعليق يد السارق في عنقه من السنة ؟ قال: نعم رأيت النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا ثم أمر بيده فعلقت في عنقه ، وأخرج بسنده النبي صلى الله عليه وسلم قطع سارقا ثم أمر بيده فعلقت في عنقه ، وأخرج بسنده

أن عليا رضى الله عنه قطع سارقا فمر به ويده معلقة فى عنقه ؛ وأخرج عنه أيضاً أنه أنتر عنده سارق مرتين فقطع يده وعلقها فى عنقه ؛ قال الراوى فـكأنى أنظر إلى يده تضرب صدره .

• ١ - ﴿ وَعَنَ عَبِدَ الرَّحْنَ بِنَ عَوْفَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ أَنْ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عليه وآله وسلم قال ﴿ لَا يَغْرَمُ السَّارِقُ إِذَا أَقِيمَ عَلَيْهِ الْحَدُّ ۚ ۚ رُواهِ النسائى وبين أنه منقطع وقال أبو حاتم : هو منكر ﴾ رواه النسائى من حديث المسور بن إبراهيم أن عبد الرحمن بن عوف والمسور لم يدرك جده عبد الرحمن بن عوف قال النسائى : هذا مرسل وليس بثابت وكذا أخرجه البهتي وذكر له علة أخرى وفي الحديث دليل على أن العين المسروقة إذا تلفت في يد السارق لم يغرمها بعد أن وجب عليه القطع سواء أتلفها قبل القطع أو بعده وإلى هذا ذهب الهمادوية ورواه أبو يوسف عن أبي حنيفة وفي شرح الكنز على مذهبه تعليل ذلك بأن اجتماع حقين في حق واحد مخالف للأصول فصار القطع بدلا من الغرم ولذلك إذا ثني سرقة ما قطع به لم يقطع . وذهب الشافعي وأحمد وآخرون ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه يغرم لقوله صلى الله عليه وآله وسلم « على اليد ما أخذت حتى تؤدّيه » وحديث عبد الرحمن هــذا لاتقوم به حجة مع ما قيل فيه ولقوله تعــالى (ولا تأكلوا أموالكم بيشكم بالباطل) و« لايحل مال امرئ مسلم إلا بطيبة من ففسه = ولأنه اجتمع فى السرقة حقان حق لله تعـالى وحق للآدمى فاقتضى كل حق موجبه ولأنه قام الإجماع أنه إذا كان موجوداً بعينه أخذ منه فيكون إذا لم يوجد في ضمانه قياساً على سائر الأموال الواجبة . وقوله : اجتماع الحقين مخالف للأصول دعوى غير صحيحة فإن الحقين مختلفان فإن القطع بحكمة الزجر 1 والتغريب لتفويت حق الآدى كما فى الغصب ولا يخني قوة هذا القول

ا ا _ ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه سئل عرب التمر المعلق فقال « مَنْ

أَصَابَ بِفِيهِ مِنْ ذِي حَاجَةٍ غَـيْرَ مُتَّخِذٍ نُحْبُنَة ، ﴾ بضم الخاء المعجمة وسكون الموحدة فنون وهو معطف الإزار وطرف الثوب ﴿ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ ۗ ۗ وَمَنْ خَرَجَ بَشَيْءٍ مِنْهُ فَعَلَيْهِ الْغَرَامَةُ والْعُقُوبَةُ ، ومَنْ خَرَجَ بِشَيْءٍ مِنْهُ بِعْدَ أَنْ يُؤْوِيَهُ الْجَرِينُ ﴾ هو موضع التمر الذي يجفف فيه ﴿ فَبَلْغَ ثُمَنَ الْمِجَنَّ فَعَلَيْهِ أَلْقَطْعُ = . أخرجه أبو داود والنسائى وصححه الحاكم ﴾ قال المنذرى : المراد بالتمر المعلق ماكان معلقاً في النخل قبل أن يجدّ ويجرن والتمر اسم جامع للرطب واليابس من التمر والعنب وغيرهما . وفي الحديث مسائل ؛ الأولى : أنه إذا أخذ المحتاج بفيه لسدّ فاقته فإنه مهاح له . والثانية : أنه يحرم عليه الخروج بشيء منه فإن خرج بشيء منه فلا يخلو أن يكون قبل أن بجذه ويؤويه الجرين أو بعده فإن كان قبل الجذ فعليه الغرامة والمقوبة وإنكان بعد القطع وإيواء الجرين له فعليه القطع مع بلوغ المأخوذ النصاب لقوله صلى الله تمالى عليه وعلى آله وسلم ه فبلغ ثمن المجن، وهذا مبنى على أن الجرين حرزكا هو الغالب إذ لا قطع إلا من حرزكا يأتى . الثالثة : أنه أجمل في الحديث الغرامة والعقوبة . ولكنه قد أخرج البيهتي تفسيرها بأنها غرامة مثلية وبأن العقوبة جلدات نكالاً . وقد استدل بحديث البيهتي هذا على جواز العقوبة بالمال فإن غرامة مثليه من العقوبة بالمال وقد أجازه الشافعي في القديم ثم رجع عنه وقال لا تضاعف الغرامة على أحد في شيء إنما العقوبة في الأبدان لا في الأموال وقال هذا منسوخ والناسخ له قضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أهل الماشية بالليل أن ما أتلفت فهو ضامن أى مضمون على أهلها قال وإنما يضمنونه بالقيمة . وقد قدمنا الكلام في ذلك في حديث بهر في الزكاة . الرابعة : أخذ منه اشتراط الحرز في وجوب القطع لقوله صلى الله عليه وآله وسلم • بعد أن يؤويه الجرين، وقوله في الحديث الآخر ، لا قطع في ثمر ولا في حريسة الجبل فإذا آواه الجرين أو المراح فالقطع فيها بلغ ثمن المجن ، أخرجه النسائي قالوا : والإحراز مأخوذ في مفهوم السرقة فإن السرقة والاستراق هو المجيء مستترآ

فى خفية لاخذ مال غيره من حرز كما فى القاموس وغيره. فالحرز مأخوذ فى مفهوم السرقة لغة ولذا لا يقال لمن خان أمانته سارق الهذا مذهب الجمهور. وذهبت الظاهرية وآخرون إلى عدم اشتراطه عملا بإطلاق الآية الكريمة إلا أنه لا يخفى أنه إذا كان الحرز مأخوذاً فى مفهوم السرقة فلا إطلاق فى الآية والله أعلم. واعلم أن حريسة الجبل بالحاء المهملة مفتوحة فراء فمثناة تحتية فسين مهملة والجبل بالجيم فوحدة قيل هى المحروسة ، أى ليس فيما يحرس بالجبل إذا سرق قطع لانه ليس بموضع حرز وقيل حريسة الجبل الشاة التي يدركها الليل قبل أن تصل إلى مأواها . والمراح الذى تأوى إليه الماشية ليلا ؛ كذا فى جامع الاصول وهذا الاخير أفرب بمراد الحديث والله أعلم .

71 _ ﴿ وعن صفوان بن أمية رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : لما أمر بقطع الذى سرق رداء فشفع فيه ، هلا كان ذلك قبل أن أنيي به ؟ ، أخرجه أحمد والاربعة وصححه ابن الجارود والحاكم ﴾ الحديث أخرجوه من طرق منها عن طاوس عن صفوان ورجحها ابن عبد البر وقال الن سماع طاوس من صفوان ممكن لانه أدرك عثمان وقال : أدركت سبعين شيخا من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وللحديث قصة : أخرج البهق عن عطاء بن أبى رباح قال ، بينها صفوان بن أمية مضطجع بالبطحاء إذ جاء إنسان فأخذ بردة من تحت رأسه فأتى به النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فأمر بقطعه فقال : إنى أعفو وأتجاوز فقال ا فهلا قبل أن تأتيني به ؟ ، وله ألفاظ فى بعضها ، أنه كان فى المسجد الحرام ، وفى أخرى ، فى مسجد المدينة نائماً ، وفى الحديث دليل على أنها تقطع بد السارق فيا كان مالكه حافظاً له وإن لم يكن مغلقا عليه فى مكان . قال الشافعي : رداء صفوان كان محرزاً باضطجاعه عليه ، وإلى هذا ذهب الشافعي والحنفية والمالكية ، وقال فى نهاية المجتهد : وإذا توسد النائم شيئا فتوسده له حرز على ما جاء فى رداء صفوان كان محرا على ما الكنز للحنفية : ومن سرق من له حرز على ما جاء فى رداء صفوان . قال فى الكنز للحنفية : ومن سرق من

المسجد متاعا وربه عنــده يقطع وإن كان غير محرز بالحائط لأنّ المسجد ما بني لإحراز الاموال فلم يكن المـال محرزاً بالمكان انتهى . وتفدّم الخلاف في الحرز واختلف الفائلون بشرطيته فقال الشافعي ومالك والإمام يحيى : إنّ لكل مال حرزًا يخصه فحرز المماشية ليس حرز الذهب والفضة . وقال الهادوية والحنفية ما أحرز فيه مال فهو حرز لغيره إذ الحرز ما وضع لمنع الداخل ألا يدخل والخارج ألا يخرج وماكان ليسكذلك فليس بحرز لا لغة ولا شرعاً . وكذلك قالوا المسجد والكعية حرزان لآلاتهما وكسوتهما . واختلفوا في الفير هل هو حرز للكفن فيقطع آخذه أو ليس بحرز ؟ فذهب إلى أنَّ النباش سارق: جماعة مر. السلف والهادي والشافعي ومالك وقالوا يقطع لآنه أخذ المال خفية من حرز له وقد روى عن على عليه السلام وعائشة وقال الثورى وأبو حنيفة : لا يقطع النباش لأنَّ القبر ليس بحرز . وفي المنار : هذه المسألة فيها صعوبة لأنَّ حرمة الميت كحرمة الحي لكن حرمة يد السارق كذلك الاصل منعها ولم يدخل النباش تحت السارق لغة والقياس الشرعي غير واضح وإذا توقفنا امتنع القطع انتهى واختلف في السارق من بيت المال فذهبت الهادوية والشافعي وأبو حنيفة إلى أنه لا يقطع من سرق من بيت المــال وروى عرب عمر وذهب مالك إلى أنه يقطع واتفقوا على أنه لا يقطع من سرق من الغنيمة والحنس وإن لم يكن من أهلها قالوا لآنه قد يشارك فها بالرضخ أو من الخس .

۱۳ _ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : جىء بسارق إلى الذي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ﴿ أَقْتُلُوهُ ﴾ فقال : إنما سرق يا رسول الله قال ﴿ أَقْتَلُوهُ ﴾ فقطع الله مجىء به الثانية فقال ﴿ أَقْتُلُوهُ ﴾ فذكر مثله ثم جىء به الثالثة فذكر مثله . ثم جى به الرابعة كذلك ، ثم جىء به الحامسة فقال ﴿ أَقْتُلُوهُ ■ . أخرجه أبو داود والنسائى ﴾ تمامه عندهما : فقال جابر ؛ فانطلقنا به فقتلناه ثم اجترزناه فألقيناه فى بئر ورمينا عليه الحجارة ■ ﴿ واستنكره ﴾ أى النسائى فإنه قال : الحديث منكر ومصعب عليه الحجارة ■ ﴿ واستنكره ﴾ أى النسائى فإنه قال : الحديث منكر ومصعب

ابن ثابت ليس بقوى في الحديث قيل لكن يشهد له الحديث الآتي. وهو قوله : ١٤ _ ﴿ وَأَخْرِجَ ﴾ أي النسائي ﴿ من حديث الحارث بن حاطب نحوه ﴾ وأخرج حديث الحرث الحاكم . وأخرج في الحلية لابي نعيم عن عبد الله ابن زيد الجهني . قال ابن عبد البر : حديث الفتل منكر لا أصل له ﴿ وذكر الشافعي أنَّ القتـل في الخامسـة منسوخ ﴾ وزاد ابن عبـد البر في كلام الشافعي لا خلاف فيـه بين أهل العـلم . وفي النجم الوهاج : إن ناسخه حـديث « لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث ، تقدّم . قال ابن عبد البر وهدا يدل على أن حكاية أبي مصعب عن عثمان وعمر بن عبـد العزيز أنه يقتــل لا أصــل له وجاء في رواية النسائي بعد قطع قوائمه الاربع ثم سرق الخامسة في عهد أبي بكر رضى الله عنه فقال أبو بكر : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أعلم بهذا حين قال « اقتلوه » ثم دفعه إلى فتية من قريش فقال افتلوه فقتلوه . قال النسائى : لا أعلم في هـذا الباب حديثا صحيحا والحديث دليـل على قتـل السارق في الخامسة وأن قوامًــه الاربع تقطع فى الاربع المرّات والواجب قطع البمين فى السرقة الأولى إجماعاً وقراءة ابن مسعود مبيئة لإجمال الآبة فإنه قرأ (فاقطعوا أنمانهما) وفي الثنانية الرجل اليسرى عنـد الاكثر لفعل الصحابة وعنـد طاوس اليـد اليسرى لقربها من اليمني : وفي الثالثة يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمني وهــذا عند الشافعي ومالك وأخرجه الدارقطني من حديث أبي هريرة أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال في السارق ﴿ إِنْ سَرَقَ فَاقَطَّعُوا بِدُهُ ثُمُّ إِنْ سَرَقَ فَاقَطَّعُوا أ رجله ثم إن سرق فاقطعوا بده ثم إن سرق فاقطعوا رجله » وفي إسناده الواقدي وأخرجـه الشافعي من وجـه آخر عرب أبي هريرة مرفوعا وأخرج الطبراني والدارقطني نحوه عن عصمة بن مالك وإسناده ضعيف . وخالفت الهـادوية والحنفية فقالوا يحبس في الثالثة لما رواه البيهتي من حديث على رضي الله عنه أنه قال بعد أن قطع رجله وأتى به فى الثالثة • بأى شى. يتمسح وبأى شى. يأكل؟ •

لما قيل له تقطع يده اليسرى ثم قال ، أقطع رجله ؟ على أى شيء يمشى ؟ إنى لاستحى من الله ثم ضربه وخلد في السجن ، وأجاب الأولون بأن هـذا رأى لا يفاوم النصوص وإن كان المنصوص فيه ضعف فقد عاضدته الروايات الآخرى . وأما محـل القطع فيـكون من مفصل الكف إذ هو أقل ما يسمى يدأ وانـعله صلى الله عليه وآله وسلم فيما أخرجه الدارقطني من حديث عمر بن شعيب و أتى النبي صلى الله عليه وسلم بسارق فقطع يده من مفصل الكف، وفي إسناده مجهول. وأخرج ابن أبي شيبة من مرسل رجاء بن حيوة أن النبي صلى الله عليه وسلم قطع من المفصل . وأخرجه أبو الشيخ من وجه آخر عن رجاء عن عدى رفعه وعن جابر رفعه وأخرجه سعيد بن منصور عن عمر . وقالت الإمامية ويروى عن على عليه السلام أنه يقطع من أصول الاصابع إذ هو أقل ما يسمى يداً ، ورد ذلك بأنه لا يقال لمن قطعت أصابعه مقطوع اليد لا لغة ولا عرفا وإنما يقال مقطوع الاصابع. وقد اختلفت الرواية عن على عليه السلام فروى أنه كان يقطع من يد السارق الحنصر والبنصر والوسطى وقال الزهري والحوارج : إنه يقطع من الإبط إذ هو اليد حقيقة والاقوى الاول لدليـله المأثور . وأما محل قطع الرجل فتقطع من مفصل القدم وروى عن على عليـه السلام أنه كان يقطع الرجل من الـكعب وروى عنه وهو للإمامية أنه من معقد الشراك ﴿خاتمة﴾ أخرج أحمد وأبو داود عن عطاه عن عائشة أن الذي صلى الله عليه وسلم قال لها ـ وقد دعت على سارق سرقها ملحفة «لا تسبخي عنه بدعائك عليه » ومعنا، لا تخني عنه الإثم الذي يستحقه بالسرقة . وهذا يدل على أن الظالم يخفف عنه بدعا. المظلوم عليه . وروى أحمد في كتاب الزهد عن عمر بن عبـد العزيز أنه قال بلغني أن الرجل ليظلم مظلمة فلا يزال المظلوم يشتم الظالم وينتقصه حتى يستوفى حقه ويكمون للظالم الفضل عليه ، وفى النرمذي عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال " من دعا على من ظلمه فقد انتصر " فإن قيل: قد مدح الله المنتصر من البغي ومدح العافى عن الجرم؟ قال ابن العربي :

فالجواب أن الأول محمول على ما إذا كان الباغى وقحاً ذا جرأة وفجور والثانى على من وقع منه ذلك نادراً فتقال عثرته بالعفو عنه . وقال الواحدى: إن كان الانتصار لاجل الدين فهو محمود وإن كان لاجل النفس فهو مباح لا يحمد عليه . واختلف العلماء في التحليل من الظلامة على ثلاثة أقوال كان ابن المسيب لا يحلل أحداً من عرض ولا مال وكان سليمان بن يسار وابن سيرين يحللان منهما . ورأى مالك التحليل من العرض دون المال .

باب حد الشارب وبيان المسكر

ا — ﴿ عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم أق برجل قد شرب الخر فجلده بجريدتين نحو أربعين قال ﴾ أى أنس ﴿ وفعله أبو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف أخف الحدود ثمانون فأمر به عمر . متفق عليه ﴾ الخر مصدر خر كضرب ونصر خرا يسمى به الشراب المعتصر من العنب إذا غلى وقذف بالزبد وهي مؤنثة وتذكر . ويقال خمرة وفي الحديث مسائل . الأولى ا أن الخر قطلق على ما ذكر حقيقة إجماعا وتطلق على ما هو أعم من ذلك وهو ما أسكر من العصير أو من النبيذ أو من النبيذ أو من النبيد ومن غير ذلك وإنما اختلف العلماء هل هذا الإطلاق حقيقة أو لا ؟ قال صاحب القاموس العموم أصح لانها حرمت وما بالمدينة خمر عنب ، ما كان إلا البسر والتمر انتهى . وكأنه يريد أن العموم حقيقة . وسميت خمراً ؛ قيل لانها تخمر العقل أى تستره فيكون بمعنى اسم الفاعل أى السائرة للعقل . وقيل لانها تخلط حتى تشتد يقال خمره أى غطاه فيكون بمعنى اسم المفعول . وقيل لانها تخلط العقل من خامره إذا خالطه ومنه ه هنيئاً مريئاً غير داء مخام ه أى مخاط . وقيل لانها تخاط من الحكل لاجهاع المعاني هذه فيها . قال ابن عبد البر : الاوجه كلها موجودة من الكل لاجهاع المعاني هذه فيها . قال ابن عبد البر : الاوجه كلها موجودة من الكل لاجهاع المعاني هذه فيها . قال ابن عبد البر : الاوجه كلها موجودة من الكل لاجهاع المعاني هذه فيها . قال ابن عبد البر : الاوجه كلها موجودة

في الحر لامها تركت حتى أدركت وسكنت فإذا شربت خالطت العقل حتى تغلب عليه وتغطيه . قلت : فالحمر تطلق على عصير العنب المشتد حقيقـة إجماعاً وفي النجم الوهاج: الخر بالإجماع المسكر من عصير العنب وإن لم يقلف بالزيد. واشترط أبو حنيفة أن يقذف وحينئذ لايكون مجمعاً عليه . واختلف أصحابنا في وقوع الخر على الانبذة فقال المزنى وجماعة بذلك لأن الاشتراك في الصفة يقتضى الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو جائز عند الاكثر وهو ظاهر الاحاديث ونسبه الرافعي إلى الاكثرين أنه لايقع عليها إلا مجازاً . قلت : وبه جزم ابن سيده في المحكم وجزم به صاحب الهداية من الحنفية حيث قال : الحر عندنا ما اعتصر من ماء العنب إذا اشتد وهو المعروف عند أهل اللغة وأهل العـلم . ورد ذلك الخطابي وقال : زعم قوم أن العرب لانعرف الخر إلا من العنب فيقال لهم : إن الصحابة الذين سموا غير المتخذ من العنب خمراً عرب فصحاء فلو لم يكن الاسم صحيحاً 1ـما أطلقوه . وقال القرطي: الاحاديث الواردة عن أنس وغيره على صحتها وكثرتها تبطل مذهب الكوفيين الفائلين بأن الخر لاتكون إلا من العنب وما كان من غيره لايسمى خمراً ولا يتناوله اسم الحمر وهو قول مخالف للغة العرب وللسنة الصحيحية ولفهم الصحابة لانهم لما نزل تحريم الخر فهموا من الاس باجتناب الخر تحريم كل مسكر ولم يفرقوا بين مايتخذ من العثب وبين ما يتخذ من غيره بل ستووا بينهما وحرّموا ما كان من غير عصـير العنب وهم أهل اللسان وبلغتهم نزل القرآن . فلوكان عندهم فيه تردد لتوقفوا عن الإرافة حتى يستفصلوا ويتحققوا التحريم ويأتى حديث عمر : أنه نزل تحريم الخر وهي مر. خمسة ، الحديث. وعمر من أهل اللغة وإن كان يحتمل أنه أراد بيان ما تعلق به النحريم لا أنه المسمى في اللغـة لانه بصدد بيان الاحكام الشرعية ولعل ذلك صار اسما شرعيا لهـذا النوع فيكون حقيقة شرعية، ويدل له حديث مسلم عن ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « كل مسكر خمر وكل خمر حرام ، قال الخطابي

إن الآمة لما نزلت في تحريم الخر وكان مسهاها مجهولا للمخاطبين بين أن مسهاها هو ما أسكر ؛ فيكون مثل لفظ الصلاة والزكاة وغيرهما من الحقائق الشرعية انتهى . قلت : هذا يخالف ماسلف عنه قريباً ولا يخنى ضعف هذا الكلام فإن الخركانت من أشهر الاشرية عند العرب واسمها أشهر من كل شيء عندهم وليست كالصلاة والزكاة وأشعارهم فيها لاتحصى ؛ فـكأنه يريد أنه ما كان تعمم الاسم بلفظ الخر لكل مسكر معروفا عندهم فعرفهم به الشرع فإنهم كانوا يسمون بعض المسكرات بغير لفظ الخر كالامزاز يضيفونها إلى ما يتخذ منه من ذرة وشمعير ونحوهما بل يطلقون عليمه لفظ الخر ؛ فجاء الشرع بتعميم الاسم لكل مسكر . فتحصل مما ذكر جميعا أن الحر حقيقة لغوية في عصمير العنب المشتد الذي يقذف الزبد وفي غيره مما يسكر حقيقة شرعية أو قياس في اللغة أو مجاز فقد حصل المقصود من تحريم ما أسكر من ماء العنب أو غيره إما بنقل اللهظ إلى الحقيقة الشرعية أو بغـيره . وقد علمت أنه أطلق عمر وغيره من الصحابة الخر على كل ما أسكر ، وهم أهل اللسان والأصل الحقيقة فقد أحسن صاحب الفاموس بقوله والعموم أصح . وأما الدعاوى التي تقدمت على اللغة كما قاله ابن سيده وشارح الكنز فما أظنها إلا بعد تقرير هذه المذاهب تكلم كل على مايعتقده ونزل في قلبه من مذهبه ثم جعله لاهل اللغة. المسئلة الثانية : قوله • فجلده بجريدتين نحو أربعين » فيه دليل على ثبوت الحد على شارب الخر وادعى فيه الإجماع ونوزع في دعواه لأنه قد نقل عن طائفة من أهل العلم أنه لايجب فيه إلا التعزير لآنه صلى الله عليه وسلم لم ينص على حد معين وإنمــا ثبت عنه الضرب المطلق وفيه دليل على أنه يكون الجلد بالجربد وهو سعف النخل. وقد اختلف العلماء هل يتعين الجلد بالجريد على ثلاثة أقوال أقربها: جواز الجلد بالعود غير الجريد ويجوز الاقتصار على الضرب باليدين والنعال قال فى شرح مسلم : أجمعوا على الاكتفاء بالجريد والنعال وأطراف الثياب ثم قال : والاصح جوازه بالسوط وقال المصنف توسط بعض المتأخرين فعين السوط للمتمردين وأطراف الثياب والنعال الضعفاء ومن عداهم بحسب ما يليق بهم. وقد عين قوله فى الحديث « نحو أربعين ، ما أخرجه البيهق وأحمد بلفظ « فأمر قريبا من عشرين رجلا فجلده كل واحد جلدتين بالجريد والنعال ، قال المصنف : وهدذا يجمع ما اختلف قيه على تشعبه وأن جملة الضربات كانت أربعين لا أنه جلده بجريدتين أربعين المسألة الثالثة : قوله « فلما كان عمر استشار _ إلى آخره ، سبب استشارته ما أخرجه أبو داود والنسائى « أن خالد بن الوليد كنب إلى عمر : إن الناس قد انهمكوا في الحمز وتحاقروا العقوبة قال وعنده المهاجرون والانصار فسألهم فأجمعوا على أن يضرب ثمانين . وأخرج مالك فى الموطأ عن ثور بن يزيد : أن عمر استشار فى الحمر فقال له على بن أبي طالب عليه السلام : نرى أن تجلده ثمانين فإنه إذا شرب سكر وإذا سكر هذى وإذا هذى وإذا هدنى افترى ؛ فجلد عمر فى الحمر ثمانين . وهذا معناه نكارة لانه قال إذا هذى افترى والهاذى لا يعد قوله فرية ؛ لانه لا عمد له ، ولا فرية إلا عن عمد . وقد أخرج عبد الرزاق قال جاءت الاخبار متواترة عن على عليه السلام أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم لم يسن فى الحمر شيئا ولا يخفى أن الحديث الآنى يؤمده .

٧ - ﴿ ولمسلم عن على فى قصة الوليد بن عقبة ﴾ حققناها فى منحة الغفار على ضوء النهار وفيها أن عثمان أمر عليا بجلد الوليد بن عقبة فى الخر فقال لعبد الله ابن جعفر الجلده فجلده فلما بلغ أربعين قال: أمسك ﴿ جَلد رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أربعين ، وجلد عمر ثمانين ، وكلُ سنة ، وهذا أحب إلى ؛ وفى الحديث أن رجلا شهد عليه أنه رآه يتقيأ الخر فقال عثمان إنه لم يتقيأها حتى شربها ﴾ يريد أنه أحب إليه مع جرأة الشاربين لا أنه أحب إليه مطلقاً فلا يرد أنه كيف يجعل فعل عمر أحب إليه من فعل النبي صلى الله عليه وسلم فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ، ولكنه يقال إن ظاهر قوله فإن ظاهر الإشارة إلى فعل عمر وهو الثمانون ، ولكنه يقال إن ظاهر قوله

أمسك بعمد الأربعين دال على أنه لم يفعل الاحب إليه . وأجيب عنه بأن في صحيح البخاري من رواية عبد الله بن عدى بن الخيار : أن عليا جلد الوليد ثمانين . والقصة واحدة والذي في البخاري أرجح وكأنه بعد أن قال وهذا أحب إلى أمر عبــد الله بتمام الثمانين. وهــذه أولى من الجواب الآخر وهو أنه جلده بسوط له رأسان قضرمه أربعين فكانت الجلة ثمانين فإن هذا ضعيف لعدم مناسبة سياقه له والروايات عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه جلد فى الخر أربعين كثيرة إلا أن في ألفاظها نحو أربعين وفي بعضها بالنعال فيكأنه فهم الصحابة أن ذلك يتقدر بنحو أربعين جلدة . واختلف العلماء في ذلك فذهبت الهادوية وأبو حنيفة ومالك وأحمد وأحد قولي الشافعي أنه بجب الحد على السكران ثمانين جلدة ، قالوا لقيام الإجماع عليه في عهد عمر فإنه لم ينكر عليه أحد . وذهب الشافعي في المشهور عنه وداود أنه أربعون لآنه الذي روى عنه صلى الله عليه وآله وسلم فعله ولأنه الذي استقرّ عليه الامر في خلافة أبي بكر رضي الله عنه ، ومن تتبع ما في الروايات واختلافها علم أن الاحوط الاربعون ولا يزاد علمها ، وفي هـذا الحديث ﴿ أَن رَجَلًا شَهِدَ عَلَى الوليدَ أَنَّهُ رَآهُ يَتَقَيَّأُ الْخَرِّ فَقَالَ عَبَّانَ إِنَّهُ لَم يَتَقَيَّاهَا حَتَّى شربها ﴾ وفي مسلم « أنه شهد عليه رجلان أحدهما حمران أنه شرب الخر وشهد عليه آخر أنه رآه يتقيؤها ، قال النووى فى شرح مسلم هـذا دليل لمـالك وموافقيه فى أن من تقيأ الخر يحد حد شارب الخر ، ومذهبنا أنه لا يحد بمجرّد ذلك لاحتمال أنه شربها جاهلا كونها خمراً أو مكرهاً عليه وغير ذلك من الاعذار المسقطة للحدود ، ودليـل مالك هنا قوى لأن الصحابة اتفقوا على جلد الوليد بن عقبة المذكور في هذا الحديث اه . قلت : وبمثل ما قاله مالك قالت الهادوية ثم لا يخني أن اقتصار المصنف على الشاهد بالق. وحده تقصير لإبهامه أنه جلد الوليد بشهادة واحد على التقيق.

٣ _ ﴿ وعن معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال في شارب الخر

إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ فَاجْلِدُوهُ * ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الثَّالثَةَ فَاجْلِدُوهُ ثُمَّ إِذَا شَرِبَ الرَّابِعَةَ فَاضْرَبُوا عُنْقَهُ * أَخْرَجُه أَحْمَد _ وهذا لفظه _ والأربعة ﴾ اختلفت الروايات في قتله هل يقتل إن شرب الرابعة أو إن شرب الخامسة؟ فأخرج أبو داود من رواية أبان القصار وذكر الجبلد ثلاث مرات بعد الأولى ثم قال « فإن شربوا فاقتلوهم ، وأخرج من حديث ان عمر من رواية نافع عنــه أنه قال وأحسيه قال في الخامسة = فإن شرمهـا فاقتلوه ، وإلى قتله فعهـا ذهب الظاهرية واستمر عليه ابن حزم واحتج له وادعى عـدم الإجماع على نسخه والجهور على أنه منسوخ ولم يذكروا ناسخاً صريحاً إلا ما يأتى من رواية أبى داود عن الزهري أنه صلى الله عليه وآله وسلم ترك الفتل في الرابعة وقد يقال القول أقوى من الترك فلعله صلى الله عليه وآله وسلم تركه لعذر ﴿ وذكر الترمذي ما مدل على أنه منسوخ وأخرج ذلك أبو داود صريحاً عن الزهري ﴾ يريد ما أخرجه من رواية الزهري عن قبيصة بن ذؤيب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « من شرب الخر فاجلدوه _ إلى أن قال _ ثم إذا شراب في الرابعة فاقتلوه . قال : فأتى برجل قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجلده ثم أتى به قد شرب فجمله ثم أتى به الرابعة فجلده فرفع القتل عن الناس فكانت رخصة ، وقال الشافعي هذا _ يريد نسخ القتل _ بما لا اختلاف فيه بين أهل العـلم ومثله قال الترمذي والله أعلم .

٤ — ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ إِذَا ضَرَبَ أَحَدُكُم ۚ فلْمَيَتَقِ الْوَجْة ، متفق عليه ﴾ الحديث دليل على أنه لا يحل ضرب الوجه في حد ولا غيره وكذلك لا يضرب المحدود في المراق والمذاكير لما أخرجه ابن أبي شيبة عن على عليه السلام أنه قال للجلاد * اضرب في أعضائه ، واعط كل عضو حقه ، واتق وجهه ومذاكيره ، . وأخرجه عبد الرزاق وسعيد بن منصور والبيهتي من طرق عن على عليه السلام . وإنما نهى عن عليه السلام . وإنما نهى عن

المراق والمذاكير لآنه لا يؤمن عليه مع ضربها . واختلف في ضربه في الرأس فذهب جماعة من العلماء إلى أنه لا يضرب فيه إذ هو غير مأمون . وذهبت الهادوية وغيرهم إلى جواز ضربه فيه قالوا لقول على عليه السلام للجلاد واضرب الرأس وفيه ولقول أبي بمكر رضى الله عنه واضرب الرأس فإن الشيطان فيه الخرجه ابن أبي شيبة وفيه ضعف وانقطاع . وذهب مالك أنه لا يضرب إلا في رأسه (فائدة) في الحديث أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أمر أن يحثى عليه التراب ويمكت فلما ولى شرع القوم يسبونه ويدعون عليه ويقول الفائل اللهم التراب ويمكت فلما ولى شرع القوم يسبونه ويدعون عليه ويقول الفائل اللهم العنه الله اللهم ارحمه وأوجب المازرى التثريب والتبكيت . وأما صفة سوط الضرب فأخرج مالك في الموطأ عن زيد بن أسلم مرسلا وأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أراد أن يجلد رجلا فأتي بسوط خلق . فقال فوق هذا ، فأتي بسوط جديد فقال دون هذا فيكون بين الجديد والحلق . وذكر الرافعي عن على عليه السلام وسوط فلق بين ضربين ، قال ابن الصلاح السوط هو المتخذ من سيور تلوى وتلف .

٥ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ولا تُقَامُ الْحُدُودُ فَى الْمَسَاجِدِ، رواه الترمذي والحاكم) وأخرجه ابن ماجه وفى إسناده إسماعيل بن مسلم المكى ضعيف من قبل حفظه. وأخرجه أبو داود والحاكم وابن السكن والدارقطني والبيهتي من حديث حكيم بن حزام . ولا بأس بإسناده . وله طرق أخر والكل متعاضدة وقد عمل به الصحابة ، فأخرج ابن أبي شيبة عن طارق بن شهاب قال ، أتى عمر بن الخطاب برجل في حد ؛ فقال أخرجاه من المسجد ثم اضرباه ، وأسنده على شرط الشيخين وأخرج عن على عليه السلام ، أب رجلا جاه إليه فسازه ، فقال : يا قنبر أخرجه من المسجد فأقم عليه الحد ، وفي سنده مقال ، وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد عليه الحد ، وفي سنده مقال ، وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد عليه الحد ، وفي سنده مقال ، وإلى عدم جواز إقامة الحد في المسجد ذهب أحمد

وإسحاق والكوفيون لما ذكر من الدليل . وذهب ابن أبى ليلى والشعبى إلى جوازه ولم يذكر له دليلا وكأنه حمل النهى على التنزيه . قال ابن بطال : وقول من نزه المسجد أولى : يريد قول الأولين

٦ ـــ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال أنزل الله تعالى تحريم الحزر وما بالمدينة شراب يشرب إلا من تمر . أخرجه مسلم ﴾ فيه دليل على ما سلف من تسمية فبيذ التمريم

٧ ـــ ﴿ وعن عمر رضى الله عنه قال قد نزل تحريم الحزر وهى من خمسة: من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير . والحمر ما خاص العقل . متفق عليه ﴾ وأخرجه الشلائة أيضاً . ولا يقال إنه معارض بحديث أنس لان حديث أنس إخبار عما كان من الشراب فى المدينة وكلام عمر ليس فيه تقييد بالمدينة وإنما هو إخبار عما يشربه الناس مطلقا وقوله • الحزر ما خاص العقل ، إشارة إلى وجه التسمية وظاهره أن كل ما خالط العقل أو غطاه يسمى خمرا لغة سواء كان مما ذكر أو غيره ويدل له أيضاً الحديث الآتى :

٨ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم قال : • كُلُّ مُسكر يسمى خَرْ وكُلُّ مُسكر حَرَامٌ • . أخرجه مسلم ﴾ فإنه دال على أن كل مسكر يسمى خمراً وفى قوله • كل مسكر حرام = دليل على تحريم كل مسكر وهو عام لكل ما كان من عصير أو نبيذ . وإنما اختلف العلماء فى المراد بالمسكر هل يراد تحريم القدر المسكر أو تحريم تناوله مطلقا وإن قل ولم يسكر إذا كان فى ذلك الجنس صلاحية الإسكار ؟ ذهب إلى تحريم الفليل والكثير مما أسكر جنسه : الجهور من الصحابة وغيرهم وأحمد وإسحاق والشافعي ومالك والهادوية جميعاً مستدلين بهذا الحديث وحديث جابر الآتي بعد هذا وبما أخرجه أبو داود من حديث عائشة • كل مسكر حرام وما أسكر منه الفرق فمل الكف منه حرام = وبما أخرجه ابن حبان والطحاوى من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وسلم أخرجه ابن حبان والطحاوى من حديث سعد بن أبي وقاص أنه صلى الله عليه وسلم

قال • أنهاكم عن قليل ما أسكر كثيره ، وفي معناه روايات كثيرة لاتخـلوا عن مقال في أسانيدها لكنها تعتضد بما سمعت قال أبو مظفر السمعاني : الأخبار في ذلك كثيرة لامساغ لاحد في العدول عنها وذهب الكوفيون وأبو حنيفة وأصحابه وأكثر علماء البصرة إلى أنه يحل دون المسكر من غمير عصير العنب والرطب. وتحقيق مذهب الحنفية قد بسطه في شرح الكنز حيث قال : إن أبا حنيفة قال : الحمر هو النيء من ماء العنب إذا غلى واشتد وقذف بالزبد حرم قليلها وكثيرها وقال : إن الغليان من آية الشدة وكماله بقذف الزبد وبسكونه إذ به يتميز الصافى من الكدر. وأحكام الشرع قطعية فتناط بالنهاية كالحدود وإكفار المتحل وحرمة البيمع والنجاسة . وعند صاحبيه إذا اشتد صار خمراً ولا يشترط القذف بالزبد لأن الاسم يثبت به والمعنى المقتضى للتحريم وهو المؤثر في الفساد وإيقاع العداوة ، وأما الطلاء بكسر الطاء وهو العصير من العنب إن طبخ حتى يذهب أقل من ثلثيه السكر بفتحتين وهو النيء من ماء الرطب . ونقيع الزبيب وهو النيء من ماء الزبيب فالكل حرام إن غلى واشتد وحرمتها دون الخر. والحـلال منها أربعة نبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وإن اشتد إذا شرب مالا يسكر بلا لهو وطرب والخليطان وهو أن يخلط ماء التمر وماء الزبيب ونبيذ العسل والتين والبر والشعير والذرة طبخ أو لا والمثلث العنبي، انتهى كلامه ببعض تصرف فيـه . فهذه الانواع التي لم ينقل تحريمها استدل لها بأنها لاتدخل تحت مسمى الخر فلا تشملها أدلة تحريم الحزر وتؤول حديث ابن عمر هذا بمـا قاله الطحاوى حيث قال في تأويل الحديث : قال بعضهم : المراد به مايقع السكر عنده قال ويؤيده أن الفاتل لايسمى قاتلا حيى يقتل قال : ويدل له حديث ابن عباس يرفعه " حرمت الخر قليلها وكثيرها والسكر من كل شراب، أخرجه النسائي ورجاله ثقات إلا أنه اختلف فى وصله وانقطاعه وفى رفعه ووقفه على أنه على تقدير صحته فقـد قال أحمد وغيره . إن الراجح أن الرواية فيه والمسكر بضم الميم وسكون السين لاالسكر

بضيم السين أو بفتحتين ؛ وعلى تقــدير ثبوته فهو حديث فرد لا يقاوم ما عرفت من الاحاديث التي ذكرناها ؛ وقد سرد لهم في الشرح أدلة من آثار وأحاديث لا يخلو شيء منها عن قادح فلا تنتهض على المدّعي . ثم لفظ الخر قد سمعت أن الحق فيه لغة عمومه لكل مسكر كما قاله مجد الدين فقــد تناول ما ذكر دليــل التحريم ؛ وقد أخرج البخاري عن ابن عباس لما سأله أبو جوبرية عن الباذق وهو بالياء الموحدة والذال المعجمة المفتوحة وقيـل المكسورة وهو فارسى معرب أصله د باذه ، وهو الطلاء فقال ابن عباس « سبق محمد الباذق ؛ ما أسكر فهو حرام . الشراب الحلال الطيب . ليس بعد الحلال الطيب إلا الحرام الخبيث = وأخرج البعق عن ابن عباس أنه أتماه فوم يسألون عن الطلاء فقال ابن عباس وما طلاؤكم هذا؟ إذا سألتموني فينوا لي الذي تسألونني عنه فقالوا هو العنب يعصر ثم يطبخ ثم بجعل في الدنان قال : وما الدنان؟ قالوا : دنان مقيرة . قال : مزفتة . قالوا : نعم : قال : يسكر ؟ قالوا : إذا أكثر منه . قال : فكل مسكر حرام وأخرج عنه أيضاً أنه قال في الطلاء: إن النار لا تحل شيئًا ولا تحرمه . وأخرج أيضًا عن عائشة في سؤال أبي مسلم الحولاني قال : يا أمّ المؤمنين إنهم يشربون شرابًا لهم - يعني أهل الشام _ يقال له الطلاء . قالت : صدق الله و بلغ حي ، سمعت حبي رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن أناسا من أمتي يشربون الحمر يسمونها بغير اسمها » وأخرج مثله عن أبي مالك الاشعرى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال = ليشربن أناس من أمتى الخر يسمونها بغير اسمها وتضرب على رءوسهم المعازف يخسف الله بهم الارض ويجعل منهم قردة وخنازير " وأخرج عن عمر أنه قال « إني وجدت من فلان ربح شراب فزعم أنه يشرب الطلاء وإني سائل عما يشرب فإن كان يسكر جلدته ؛ فجلده الحدّ نامًا * وأخرج عن أبي عبيد أنه قال : جاءت في الأشربة آثار كثيرة محتلفة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأصحابه وكل له تفسير . فأولها : الخروهي ما غلى من عصير العنب فهذه مما لا اختلاف في تحريمها من المسلمين إنمــا (1 _ my السلام _ 1)

الاختلاف في غيرها * ومنها ، السكر _ يعنى بفتحتين _ وهو نقيع التمر الذي لم تمسه النار وفيه يروى عن ابن مسعود أنه قال : السكر خمر * ومنها ، البتع : بكسر الباء الموحدة والمثناة أي الفوقية الساكنة والمهملة وهو نبيذ العسل * ومنها ، الجعة بكسر الجيم وهي نبيذ الشعير * ومنها ، المزر وهو من الذرة جاء تفسير هذه الاربعة عن ابن عمر رضي الله عنه وزاد ابن المنذر في الرواية عنه قال والخر من العنب والسكر من التمر * ومنها ، السكركة يعني بضم السين المهملة وسكون الكاف وضم الراء فيكاف مفتوحة عن أبي موسى أنها من الذرة * ومنها ، الفضيخ يعني بالفاء والضاد المعجمة والحاء المعجمة ماافتضيخ من البسر من غير أن تمسه نار وسماه ابن عمر الفضوخ قال أبو عبيد الفضوخ قال أبو عبيد المعرب قسمي الحرب قسم الحرب قسمي الحرب قسم الحرب والحرب قسم الحرب والحرب الحرب الحرب والحرب الحرب الحر

هي الخر تڪني الطلاء کا الذئب يکني أبا جعدة

قال وكذلك الخر سمى الباذق ، إذا عرفت فهذه آثار تؤيد العمل بالعموم ومع التعارض فالترجيح للمحرم على المبيح ومن أدلة الجمهور الحديث الآتى :

ه _ (وعن جابر رضى الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال = مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ ، أخرجه أحمد والاربعة وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه الترمذى وحسنه ورجاله ثقات ، وأخرج النسائى والدارقطنى وابن حبان من طريق عامر بن سعد بن أبى وقاص عن أبيه بلفظ « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قليل ما أسكر كثيره ، وفى الباب عن على عليه السلام وعرب عائشة رضى الله عنها وعن خوات وعن سعيد وعن ابن عمر وزيد بن ثابت كلها مخرجة فى كتب الحديث والكل تقوم به الحجة وتقدم تحقيقه ﴿ فائدة ﴾ ويحرم ما أسكر من أى شىء وإن لم يكن مشروباً كالحشيشة قال المصنف : من قال إنها لا تسكر من أى شىء وإن لم يكن مشروباً كالحشيشة قال المصنف : من قال إنها كلا تسكر وإنما تخدّر فهى مكابرة فإنها تحدث ما تحدث الخر من الطرب والنشأة قال : وإذا سلم عدم الإسكار فهى مفترة وقد أخرج أبو داود أنه • نهى رسول

الله عن كل مسكر ومفتر ، قال الخطابى ؛ المفتر : كل شراب يورث الفتور والخور فى الاعضاء . وحكى العراقى وابن تيمية الإجماع على تحريم الحشيشة وأن من استحلها كفر قال ابن تيمية : إن الحشيشة أول ما ظهرت فى آخر المائة السادسة من الهجرة حين ظهرت دولة التنار وهى من أعظم المنكرات وهى شر من الخر من بعض الوجوه لأنها تورث نشأة ولذة وطربا كالخر ويصعب الطعام عليها أعظم من الجروقة أخطأ القائل :

حرموها منغير عقل ونقل ۞ وحرام تحريم غير الحرام

وأما البنج فهو حرام قال ابن تيمية إن الحد فى الحشيشة واجب قال ابن البيطار إن الحشيشة وتسمى الفنب توجد فى مصر مسكرة جدا إذا تناول الإنسان منها قدر درهم أو درهمين ، وقبائح خصالها كثيرة وعد منها بعض العلماء مائة وعشرين مضرة دينية ودنيوية وقبائح خصالها موجودة فى الافيون وفيه زيادة مضار قال ابن دقيق العيد فى الجوزة إنها مسكرة ونقله عنه متأخرو علماء الفريقين واعتمدوه .

الله وسلم ينبذ له الزبيب فى السقاء فيشربه يومه والغد بعد الغد فإذا كان مساء الثالثة شربه وسلم ينبذ له الزبيب فى السقاء فيشربه يومه والغد بعد الغد فإذا كان مساء الثالثة شربه وسلما فإن فضل ﴾ بفتح الصاد وكسرها ﴿ شيء أهرقه . أخرجه مسلم ﴾ هذه الرواية إحدى روايات مسلم وله ألفاظ أخر قريبة من هذه فى المعنى ■ وفيه دليل على جواز الانتباذ ولا كلام فى جوازه وقد احتج من يقول بجواز شرب النبيذ إذا اشتد بقوله فى رواية أخرى « سقاه الخادم أو أمر بصبه » فإن سقيه الخادم دليل على جواز شربه وإنما تركه صلى الله عليه وآله وسلم تنزها عنه . وأجيب بأنه لا دليل على أنه بلغ حدّ الإسكار وإنما بدا فية بعض تغير فى طعمه من بأنه لا دليل على أنه بلغ حدّ الإسكار وإنما بدا فية بعض تغير فى طعمه من كأنه قال سقاه الخادم أو أمر به فأهريق أى إن كان بدا فى طعمه بعض تغير ولم كأنه قال سقاه الخادم وإن اشتد أمر بإهراقه وبهذا جزم النووى فى معنى الحديث يشتد سقاه الخادم وإن اشتد أمر بإهراقه وبهذا جزم النووى فى معنى الحديث

11 _ ﴿ وعن أم سلة رضى الله عنها عن الذي صلى الله عليه وسلم قال * إن الله آم يُعْعَلْ شِنْفَاءً كُمْ فِيمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ، أخرجه البهتى وصححه ابن حبان وأخرجه أحمد وذكره البخارى تعليفا عن ابن مسعود ويأنى ما أخرجه مسلم عن واثل بن حجر ، والحديث دليل على أنه يحرم النداوى بالخر لآنه إذا لم يكن فيه شفاه فتحريم شربها باق لا يرقعه تجويز أنه يدفع بها الضرر عن النفس وإلى هذا ذهب الشافعى . وقالت الهادوية إلا إذا غص بلقمة ولم يحد ما يسوغها به إلا الخر جاز وادّعى في البحر البول الإجماع على هذا وفيه خلاف وقال أبو حنيفة يجوز النداوى بها كما يجوز شرب البول والدم وسائر النجاسات للنداوى قلنا القياس باطل فإن المقيس عليه محرّم بالنص المذكور لعمومه لكل محرم ﴿ فَائدَة ﴾ في النجم الوهاج قال الشيخ : كل ما يقول الأطباء من المنافع في الخر وشربها كان عند شهادة القرآن أن فيها منافع للناس قيل وأما بعد نزول آية المائدة فإن الله تعالى الخالق لكل شيء سلبها المنافع جملة فليس فيها شيء من المنافع وبهذا تسقط مسألة النداوى بالخر . والذي قاله منقول عن الربيع والصحاك وفيه حديث أسنده الثعلي وغيره أن الذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وإن الله تعالى لما حرم الخر سلمها المنافع » .

17 - ﴿ وعن وائل ﴾ هو ابن حجر بضم الحاء وسكون الجيم ﴿ الحضرى أن طارق بن سويد رضى الله عنه سأل النبى صلى الله عليه وسلم عن الخر يصنعها للدواء فقال : • إنّها ليْسَتْ بِدَواهِ وللكِنّها دَاهْ • . أخرجه مسلم وأبو داود وغيرهما ﴾ أفاد الحكم الذى دل عليه الحديث الأول وهو تحريم النداوى بالخر وزيادة الأخبار بأنها داء وقد علم من حال من يستعملها أنه يتولد عن شربها أدواء كثيرة . وكيف لا يكون ذلك بعد إخبار الشارع أنها داء فقبح الله وصافها من الشعراء الخلعاء ووصاف شربها وتشويق الناس إلى شربها والعكوف عليها كأنهم يضادون الله تعالى ورسوله فيا حرمه ولا شك أنهم يقولون تلك الاشعار بلسان شيطاني يدعون إلى ما حرمه الله تعالى ورسوله .

باب التعزير وحكم الصائل

التعزير مصدر عزر من العزر وهو الرد والمنع وهو فى الشرع تأديب على ذنب لاحد فيه وهو مخالف للحدود من ثلاثة أوجه: الأول: أنه يختلف باختلاف الناس فتعزير ذوى الهيئات أخف ويستوون فى الحدود مع الناس. والثانى: أنها تجوز فيه الشفاعة دون الحدود. والثالث: التألف به مضمون خلافا لابى حنيفة ومالك وقد فرق قوم بين التعزير والتأديب ولا يتم لهم الفرق ويسمى تعزير الدفعة ورده عن فعل القبائح ويكون بالقول والفعل على حسب ما يقتضيه حال الفاعل؛ وقوله « وحكم الصائل » الصائل اسم فاعل من صال على قرنه إذا سطا عليه واستطال

ا _ ﴿ عن أَبِي بردة الآنصاري رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول * لا يُحْلَدُ ﴾ روى مبنيا للبعلوم ومبنيا للبجهول وبجزوما على النهى ومرفوعا على النفى ﴿ فَوْقَ عَشَرَةٍ أَسُّواطٍ إِلَّا فَ حَدِّ مِنْ تُحدُّودِ اللهِ تَمَالَى ، متفق عليه ﴾ وفي رواية عشر جلدات وفي رواية * لاعقوبة فوق عشر ضربات ، والمراد بحدود الله ما عين الشارع فيه عدداً من الضرب أو عقوبة مخصوصة كالقطع والرجم وهذان داخلان في عموم حدود الله خارجان عما فيه السياق إذ السياق في الضرب ، وقد اتفق العلماء على حد الزنا والسرقة وشرب الخر وحد الخارب وحد القذف بالزنا والفتل في الردة والقصاص في النفس . واختلفوا في القصاص في الأطراف هل يسمى حدا أم لا ؟ كما اختلفوا في عقوبة جحد العارية واللواط وإتيان البهيمة وتحميل المرأة الفحل من البهائم عليها والسحاق وأكل الدم والميتة و لحم الحنزير لغير ضرورة والسحر والقذف بشرب الخر وترك الصلاة تمكاسلا والأكل في رمضان هل يسمى حداً أو لا ؟ فمن قال يسمى حداً أولا ؟ فمن قال يسمى حداً أولا ؟ فمن قال يسمى حداً الجاز الزيادة في التحزير عليها على العشر الأسواط ومن قال لايسمى لم يجزه ! إلا أنه قد اختلف في العمل

بحديث الباب؛ فذهب إلى الآخذ به الليث وأحمد وإسحق وجماعة من الشافعية وذهب مالك والشافعي وزيد بن على وآخرون إلى جواز الزيادة في التعزير على العشرة ولكن لا يبلغ أدنى الحدود . وذهب القاسم والهادي إلى أنه يكون التعزير في كل حدّ دون حدّ جنسه لما يأتى من فعل على عليه السلام . قلت : لا دليل لهم إلا فعل بعض الصحابة كما روى أن عليا عليه السلام جلد من وجد مع امرأة من غير زنا مائة سوط إلا سوطين . وأن عمر رضى الله عنه ضرب من نقش على خاتمه مائة سوط . وكذا روى عن ابن مسعود . ولا يخنى أن فعل بعض الصحابة ليس بدليل ولا يقاوم النص الصحيح وأن ما نقل عن عمر لا يتم لهم دليلا ولعله لم يبلغ الحديث من فعل ذلك من الصحابة كما أنه قال صاحب التقريب معتذراً لو بلغ الخبر الشافعي لقال به لأنه قال : إذا صح الحديث فهو مذهبي . ومثله قال الداودي معتذرا لمالك : لم يبلغ ما كما يبلغ ما عدل عنه فيجب على من بلغه أن يأخذ به

٢ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: وأقيلُوا ذَوِى الْهَوْمَاتِ عَثَرَاتِهِمْ إِلَّا الْحُدُودَ . . رواه أحمد وأبو داود والنسائى والبيهق ﴾ وللحديث طرق كثيرة لاتخلو عن مقال . والإقالة هي موافقة البائع على نقض البيع . وأقيلوا هنا مأخوذ منها والمراد هنا موافقة ذي الهيئة على ترك المؤاخذة له أو تخفيفها . وفسر الشافعي ذوى الهيئات بالذين لا يعرفون بالشر فيزل أحدهم الزلة ، والعثرات جمع عثرة والمراد هنا الزلة ، وحكى الماوردي في ذلك وجهين : أحدهما أنهم أصحاب الصغائر دون الكبائر ؛ والثاني من إذا أذنب تاب . وفي عثراتهم وجهان أحدهما الصغائر والثاني أول معصية يزل فيها مطيع . واعلم أن الخطاب في أقيلوا للائمة لانهم الذين إليهم التعزير لعموم ولايتهم مطيع . واعلم أن الخطاب في أقيلوا للائمة لانهم الذين إليهم التعزير لعموم ولايتهم فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الاصلح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب فيجب عليهم الاجتهاد في اختيار الاصلح لاختلاف ذلك باختلاف مراتب الناس وباختلاف المعاصي وليس له أن يفقضه إلى مستحقه ولا إلى غيره .

وليس التعزير لغير الإمام إلا لثلاثة: الآب فإن له تعزير ولده الصغير للتعليم والزجر عن سيم الآخلاق والظاهر أن الآم فى مسألة زمن الصبا فى كفالته لها ذلك وللأمر بالصلاة والضرب عليها وليس للأب تعزير البالغ وإن كان سفيها . والثانى: السيد يعزّر رقيقه فى حق نفسه وفى حق الله تعالى على الآصح والثالث: الزوج له تعزير زوجته فى أمر النشوز كا صرح به القرآن . وهل له ضربها على ترك الصلاة ونحوها ؟ الظاهر أن له ذلك إن لم يكف فيها الزجر لآنه من باب إنكار المنكر والزوج من جملة من يكلف بالإنكار باليد أو اللسان أو الجنان والمراد هنا الآولان .

٣ _ ﴿ وعن عليَّ رضي الله عنه قال : ماكنت لاقيم على أحد حدًّا فيموت فأجد في نفسي إلا شارب الخر فإنه لومات وديته ﴾ بتخفيف الدال المهملة وسكون المثناة التحتية أي غرمت ديته ﴿ أخرجه البخاري ﴾ فيـه دليل على أن الخر لم يكن فيـه حدّ محدود من رسول الله تعالى صلى الله عليه وآله وسلم فهو من باب التعزيرات فإن مات ضمنه الإمام وكذا كل معزر يموت بالتعزير يضمنه الإمام وإلى هـذا ذهب الجمهور وذهبت الهـادوية إلى أنه لاشيء فيمن مات بحدّ أو تعزير قياساً منهم للتعرير على الحدّ بجامع أن الشارع قد أذن فيهما قالوا : وقول علىّ عليه السلام إنما هو للاحتياط. وتقدّم الجواب بأنه إذا أعنت في التعزير دل على أنه غير مأذون فيـه مر. أصله بخلاف الإعنات في الحدّ فإنه لا يضمن لآنه مأذون في أصله فإن أعنت فإنه للخطأ في صفته وكأنهم يريدون أنه لم يكن مأذونًا في غير ما أذن به بخصوصه كالضرب مثلا وإلا فهو مأذون في مطلق التعزير . وتأويلهم لقول على عليه السلام سانط فإنه صريح في أن ذلك واجب لامن باب الاحتياط ولان في تمـام حديثه • لان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يسنه ، وأما قوله • جلد رسول الله صالله عليه وآله وسلم أربعين ـ إلى قوله - وكل سُنة ، وقد تقدّم فلعله يريد أنه جلد جلداً غير مقدر ولا تقرّرت صفته

بالجريد والنعال والأيدى. ولذا قال أنس نحو أربعين. قال النووى فى شرح مسلم ما معناه: وأما من مات فى حدّ من الحدود غير الشرب فقد أجمع العلماء على أنه إذا جلده الإمام أو جلاده فمات فإنه لا دية ولا كفارة على الإمام ولا على جلاده ولا بيت المال وأما من مات بالنعزير فمذهبنا وجوب الضمان للدية والكفارة وذكر تفاصيل فى ذلك مذهبية.

٤ _ في قتال الصائل الذي ذكره في الترجمة ﴿ وعن عبد الله بن خباب ﴾ بفتح الخاء المعجمة فموحدة مشددة فألف فموحدة وهو خباب بن الارت صحابي تقدّمت ترجمته ﴿ قال سمعت أبي يقول سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول ﴿ تَكُونُ فِتَنْ ، فَكُنْ فِيهَا عَبْدَ اللَّهِ الْمَقْتُولَ وَلَا تَكُنِ الْقَاتِلَ ؛ أخرجه ابن أبي خيثمة ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة فثناة تحتية ساكنة فمثلثة ﴿ والدارقطني. وأخرج أحمد نحوه عن خالد بن عرفطة ﴾ بضم العين المهملة وسكون الراء وضم الفاء وبالطاء المهملة وخالد صحابي عداده في أهل الكوفة روى عنه أبو عثمان النهدى وعبد الله بن يسار ومسلم مولاه . ولاه سعد بن أبي وقاص القتال يوم القادسية ومات بالكوفة سنة ستين . والحديث قد أخرج من طرق كثيرة وفيها كلها راو لم يسم وهو رجل من عبد القيس كان مع الخوارج ثم فارقهم . وسبب الحديث أنه قال ذلك الرجل إن الخوارج دخلوا قرية فخرج عبد الله بن خباب صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذعرا يجرّ رداءه فقال : والله أرعبتموني مرتين قالوا : أنت عبد الله بن خباب؟ قال نعم قالوا هل سمعت مر. أبيك شيئًا تحدثنا به ؟ قال سمعته يحدّث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه ذكر فتنة القاعد فيها خير من القائم والقائم فيها خير منالماشي والماشي فيها خير من الساعي فإن أدركك ذلك فكن عبدالله المفتول ، قالوا أنت سمعت هذا من أبيك يحدث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؟ قال نعم فقدَّموه على ضفة النهر فضربوا عنقه وبقروا أم ولده عما في بطنها . والحديث قد أخرجه أحمد والطبراني وابن قافع من غير طريق المجهول إلا أن فيه على بن

زمد من جدعان وفيه مقال ولفظه عن خالد من عرفطة = ستكون فتنــة بعــدى وأحداث واختلاف فإن استطعت أن تكون عبـد الله المقتول لا القاتل فافعل • وأخرج أحمـد والترمذي مر_ حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قال فإن دخل على بيتي وبسط يده ليقتلني ؟ قال «كن كابن آدم . وأخرج أحمــد من حديث ابن عمر بلفظ « ما يمنع أحدكم إذا جاء أحد يريد قتله أن يكون مثل ابني آدم : القاتل في النار والمقتول في الجنة ، وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان من حديث أبى موسى أن رسول الله صلى الله تعـالى عليه وعلى آله وسلم قال فى الفتنة «كسروا فيهـا قسيكم وأوتاركم واضربوا سيوفكم بالحجارة فإن دخل على أحـدكم بيتـه فليكن كخير ابني آدم، وصححه القشيري في الاقتراح على شرط الشيخين والحديث دليل على ترك الفتال عند ظهور الفتن والتحذير من الدخول فيها قال القرطى : اختلف السلف فى ذلك فذهب سعد ىن أبى وقاص وعبد الله ىن عمر ومحمد بن مسلمة وغيرهم إلى أنه يجب الكف عن المقاتلة فمنهم من قال إنه يجب عليه أن يلزم بيته وقالت طائفة بجب عليه التحول من بلد الفتنة أصلا ، ومنهم من قال يترك المقاتلة وهو قول الجمهور . وشذ من أوجبه حتى لو أراد أحدهم قتله لم يدفعه عن نفسه ومنهم من قال يدافع عرب نفسه وعن أهله وعن ماله وهو معـذور إن قتــل أو قتل. وذهب جمهور الصحابة والتــابعين إلى وجوب نصر الحق وقتال الباغين وحملوا هـذه الاحاديث على من ضعف عن القتال أو قصر نظره عن معرفة الحق وقال بعضهم بالتفصيل وهو أنه إذا كان القتال بين طائفتين لا إمام لهم فالقتال حينئذ ممنوع وتنزل الاحاديث على هـذا وهو قول الاوزاعي وقال الطبرى : إنكار المنكر واجب على من يقدر عليه فمن أعان المحق أصاب ومن أعان المبطل أخطأ وإن أشكل الامر فهي الحالة التي ورد النهي عن القتال فيها ؛ وقيـل : إن النهى إنما هو فى آخر الزمان حيث تكون المقاتلة لطلب الملك . وفيه دليـل على أنه لا يجب الدفاع عن النفس وقوله إن استطعت يدل على أنها لا تحرم المدافعة وأن النهى للتنزيه لا للتحريم .

ه _ في الصائل _ ﴿ وعن سعيد بن زيد قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالهِ فَهُوَ شَهِيدٌ » رواه الاربعة وصححه الترمذي ﴾ في الحديث دليـل على جواز الدفاع عن المـال وهو قول الجهور وشذ من أوجبه فإذا قتل فهو شهيد كما صرح به هـذا الحديث وحديث مسلم عن أبى هربرة وأنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يا رسول الله أرأيت إن جاء رجل يريد أخذ مالى ؟ قال : فلا تعطه . قال : فإن قاتلني ؟ قال : فاقتله . قال : أرأيت إن قتلني؟ قال : فأنت شهيد . قال : أرأيت إن قتلته؟ قال : فهو في النار ، قالوا : فإن قتله فلا ضمان عليه لعدم التعدّى منه ، والحديث عام لقليل المال وكثيره وقد أخرج أبو داود وصححه الترمذي عنه صلى الله عليه وآله وسلم • من قتل دون دينه فهو شهيد . ومن قتل دون دمه فهو شهيد . ومن قتل دون ماله فهو شهيد . ومن قتــل دون أهله فهو شهيد " وفي الصحيحين ذكر المــال فقط ووجه الدلالة أنه لما جعله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم شهيداً دل على أن له الفتل والقتال . قال في النجم الوهاج : ومحل ذلك إذا لم يجد ملجأ كحصن ونحوه أو لم يستطع الهرب وإلا وجب عليه . قلت : لا أدرى ما وجه وجوب الهرب عليه : قالوا : ولا يجب الدفع عن المال بل يجوز له أن يتظلم إلا أنه قد تقدم أن علماء الحديث كالمجمعين على استثناء السلطان للآثار الواردة بالام بالصبر على جوره فلا يجوز دفاعه عن أخذ المال ويجب الدفع عن البضع لأنه لا سبيل إلى إباحته . قالوا : وكذلك يجب على النفس إن قصدها كافر لا إذا قصدها مسلم فلا يجب لما تقدم قريباً فى شرح الحديث الأوّل. وصح أن عثمان رضى الله عنه منع عبيده أن يدفعوا عنه وكانوا أربعائة وقال: من ألتي سلاحه فهو حرّ . قالوا وخالف المضطر فإن في القتــل شهـادة بخلاف ترك الأكل. وهل ترك الدفاع عن قتــل النفس مباح أو مندوب؟ فيه خلاف .

كتاب الجهاد

الجهاد مصدر جاهدت جهادا أى بلغت المشقة ، هذا معناه لغة. وفى الشرع بذل الجهد فى قتال الكفار أو البغاة .

ا _ ﴿ عن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • مَنْ مَاتَولُمْ يُغُرُ ولُمْ يُحَدِّثْ نَفْسَهُ بِهِ مَاتَ عَلَى شَعْبَةٍ مِنْ نِقَاقٍ، رواه مسلم ﴾ فيه دليل على وجوب العزم على الجهاد وألحقوا به فعل كل واجب، قالوا فإن كان من الواجبات المطلقة كالجهاد وجب العزم على فعله عند دخول وقته ، وإلى هذا ذهب جماعة من أمّة المؤقتة وجب العزم على فعله عند دخول وقته ، وإلى هذا ذهب جماعة من أمّة يغز بالفعل ولم يحدّث نفسه بالغزو مات على خصلة من خصال النفاق فقوله : ولم يحدث نفسه لا يدل على العزم الذي معناه عقد النية على الفعل بل معناه هنا لم يخطر بباله أن يغزو ولا حدّث به نفسه ولو ساعة من عمره ولو حدّثها به وأخطر الخروج للغزو بباله حينا من الأحيان خرج من الاتصاف بخصلة من خصال النفاق ، وهو نظير بباله حينا من الأحيان خرج من الاتصاف بخصلة من خصال النفاق ، وهو نظير قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم * ثم صلى ركعتين لا يحدث قيهما نفسه * أي خطر بباله شيء من الأمور وحديث النفس غير العزم وعقد النية ودل على أن من حدث نفسه بفعل طاعة ثم مات قبل فعلها أنه لا يتوجه عليه عقوبة من لم يحدث نفسه ما أصلا .

٢ ـ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال «جاهِدُوا المُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِـكُمُ وأَنْفُسِكُمُ وأَلْسِنَتِيكُمْ ، رواه أحمد والنسائى وصححه الحاكم ﴾ الحديث دليل على وجوب الجهاد بالنفس وهو بالخروج والمباشرة للكفار ، وها في الحال وهو بذله لما يقوم به من النفقة فى الجهاد والسلاح ونحوه ، وهذا وبالمال وهو بذله لما يقوم به من النفقة فى الجهاد والسلاح ونحوه ، وهذا المناسلة ويناسلان وهو بدله لما يقوم به من النفقة فى الجهاد والسلاح ونحوه ، وهذا المناسلة ويناسلان وهو بدله لما يقوم به من النفقة فى الجهاد والسلاح ونحوه ، وهدنا المناسلة ويناسلان وهو بدله لما يقوم به من النفقة فى الجهاد والسلاح ونحوه ، وهدنا المناسلة ويناسله ويناسله

هو المفاد من عدة آيات فى القرآن (جاهدوا بأموالكم وأنفسكم) والجهاد باللسان بإقامة الحجة عليهم ودعائهم إلى الله تعالى وبالأصوات عند اللقاء والزجر ونحوه من كل مافيه نكاية للعدق (ولا ينالون من عدق نيلا إلا كنب لهم به عمل صالح) وقال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم لحسان • إن هجو الكفار أشد عليهم من وقع النبل • .

٣ _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قلت يا رســول الله على النساء جهاد ؟ ﴾ هو خبر في معنى الاستفهام وفي رواية : أعلى النساء ﴿ قَالَ * نَعَمْ جِهَادٌ لا قِتَالَ فِيهِ ، هُوَ الْحَجُّ والْغُمْرَةُ » . رواه ابن ماجه وأصله في البخاري ﴾ بلفظ قالت عائشة استأذنت النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الجهاد فقال جهادكن الحج ، وفي لفظ له آخر « فسأله نساؤه عن الجهاد فقال: نعم " الجهاد الحج ، وأخرج النسائى عن أبي هريرة • جهاد الكبير _ أي العاجز والمرأة والضعيف _ الحج = دل ما ذكر على أنه لا يجب الجهاد على المرأة ، وعلى أن الثواب الذي يقوم مقام ثواب جهاد الرجال حجالمرأة وعمرتها ، ذلك لانالنساء مأمورات بالستر والسكون ، والجهاد ينافى ذلك . إذ فيه مخالطة الاقران والمبارزة ورفع الاصوات وأما جواز الجهاد لهن فلا دليل في الحديث على عدم الجواز . وقد أردف البخاري هذا الباب بباب خروج النساء للغزو وقتالهن وغير ذلك . وأخرج مسلم من حديث أنس • أنأم سلم اتخذت خنجراً يوم حنين وقالت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم اتخذته إن دنا مني أحد من المشركين بقرت بطنه ، فهو يدل على جواز القتال وإن كان فيه ما يدل على أنها لا تقاتل إلا مدافعة وليس فيه أنهـا تقصد العدق إلى صفته وطلب مبارزته . وفي البخاري مايدل علىأن جهادهن إذا حضرن مواقف الجهاد ستي الماء ومداواة المرضى ومناولة السهام .

فَجَاهِدٌ ، مَنْفَقَ عَلَيْه ﴾ سمى إتعاب النفس في القيام بمصالح الابوين وإزعاجها في طلب ما يرضهما وبذل المـال في قضاء حواثجهما جهاداً من ماب المشاكلة لمـا استأذنه في الجهاد من ماب قوله تعالى : (وجزاء سيئة سيئة مثلها) ويحتمل أن يكون استعارة بعلاقة الضدّية لأن الجهاد فيـه إنزال الضرر بالإعداء واستعمل في إنزال النفع بالوالدين . وفي الحديث دليـل على أنه يسقط فرض الجهاد مع وجود الأنوين أو أحدهما لما أخرجه أحمد والنسائى من طريق معاوية بن جاهمة أن أبا جاهمة جاء إلى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فقال بارسول الله أردت الغزو وجئت لاستشيرك فقال = هل لك من أم = ؟ قال نعم قال : • الزمها » وظاهره سواء كان الجهاد فرض عين أو فرض كفاية وسواء تصرر الابوان بخروجه أو لا . وذهب الجماهير من العلماء إلى أنه يحرم الجهاد على الولد إذا منعه الأبوان أو أحدهما بشرط أن يكونا مسلمين لان برَّهما فرض عين والجهاد فرض كفاية فإذا تعين الجهاد فلا . فإن قيل : برُّ الوالدين فرض عين أيضاً والجهاد عند تعينه فرض عين فهما مستويان فما وجه تقديم الجهاد ؟ قلت : لان مصلحته أعمِّ إذ هي لحفظ الدين والدفاع عن المسلمين فمصلحته عامة مقدمة على غيرها وهو يقدّم على مصلحة حفظ البدن. وفيه دلالة على عظم برَّ الوالدين فإنه أفضل من الجهاد وأن المستشار يشير بالنصيحة المحضة . وأنه ينبغي له أن يستفصل من مستشيره ليدله على ماهو الأفضل.

ولاحمد وأبي داود من حديث أبي سعيد نحوه ﴾ في الدلالة على أنه لا يجب عليه الجهاد ووالداه في الحياة إلا بإذنهما كما دل له قوله (وزاد) أي أبوسعيد في رواية ﴿ • ارجع فاستأذنهما فإن أذنا لك ﴾ بالحروج للجهاد ﴿ وإلا فبرهما ،) بعدم الحروج للجهاد وطاعتهما .

ح. ﴿ وعن جرير البجلي رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم • أَنَا بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ يُقِيمُ بِيْنَ ٱلْمُشْرِكِينَ • . رواه الثلاثة

وإسناده صحيح ورجح البخارى إرساله ﴾ وكذا رجح أيضاً أبو حاتم وأبو داود والترمذى والدارقطنى إرساله إلى قيس بن أبى حازم . رواه الطبرانى موصولا . والحديث دليل على وجوب الهجرة من ديار المشركين من غير مكة وهو مذهب الجمهور لحديث جرير ولما أخرجه النسائى من طريق بهز بن حكيم عن أبيه عن جده مرقوعا ، لايقبل الله من مشرك عملا بعد ما أسلم أو يفارق المشركين = ولعموم قوله تعالى : (إن الذين توفاهم الملائكة ظالمى أنفسهم) الآية ، وذهب الأقل إلى أنها لا تجب الهجرة وأن الاحاديث منسوخة للحديث الآتى وهو قوله :

٧ _ ﴿ وعن ابن عباس رضي الله عنـه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، لا هِجْرَةَ بُعْدَ الْفَتْحِ ولْكِنْ جِهادٌ ونِيَّة ، متفق عليه ﴾ قالوا فإنه عام ناسخ لوجوب الهجرة الدال عليه ماسبق وبأنه صلى الله عليه وآله وسلم لم يأس من أسلم من العرب بالمهاجرة إليه ولم ينكر عليهم مقامهم ببلدهم ولأنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا بعث سرية قاللاميرهم • إذا لقيت عدوَّكُ من المشركين فادعهم إلى ثلاث خلال فأيتهن أجابوك فاقبل منهم وكف عنهم " ثم آدعهم إلى التحول عن دارهم إلى دار المهاجرين ، وأعلمهم أنهم إن فعلوا ذلك أن لهم ما للمهاجرين وعليهم ماعلى المهاجرين ، فإن أبوا واختاروا دارهم فأعلمهم أنهم يكونون كأعراب المسلمين يجرى عليهم حكم الله تعالى الذي يجرى على المؤمنين • الحديث سيأتى بطوله، فـلم يوجب عليهم الهجرة ، والاحاديث غير حديث ابن عباس محمولة على من لا يأمن على دينه قالوا : وفي هذا جمع بين الاحاديث . وأجاب مر. أوجب الهجرة بأن حديث و لا هجرة ، يراد به نفيها عن مكة كما يدل له قوله و بعد الفتح، فإن الهجرة كانت واجبة من مكة قبله وقال ابن العربي الهجرة هي الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام وكانت فرضاً على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم واستمرت بعده لمن خاف على نفسه والتي انقطعت بالأصالة هي القصد إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم حيث كان ، وقوله « ولكن جهاد ونية ، قال الطيبي وغيره : هذا الاستدراك

يقتضى مخالفة حكم ما بعده لما قبله والمعنى أن الهجرة التي هي مفارقة للوطن التي كانت مطلوبة على الأعيان إلى المدينة قد انقطعت إلا أن المفارقة بسبب الجهاد بافية وكذلك المفارقة بسبب نية صالحة كالفرار من دار الكفر والخروج في طلب العلم والفرار من الفتن والنية في جميع ذلك معتبرة ؛ وقال النووى : المعنى أن الخير الذي انقطع بانقطاع الهجرة يمكن تحصيله بالجهاد والنية الصالحة وجهاد معطوف بالرفع على محل اسم لا .

٨ ـــ ﴿ وَعَنَ أَنَّى مُوسَى الْأَشْعَرَى رَضَّى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عليه وآله وسلم « مَنْ قَاتَلَ لِتَكُونَ كَيْمَةُ اللهِ هِيَ الْعُلْيَا فَهُوَ في سبيل اللهِ » . متفق عليه ﴾ وفي الحديث هنا اختصار ولفظه « عن أبي موسى أنه قال أعرابي للنبي صلى الله عليه وآله وسـلم الرجل يقاتل للمغنم والرجل يقاتل الذكر والرجل يقاتل ليرى مكانه، فمن في سبيل الله ؟ قال : من قاتل . . . ، الحديث . والحديث دليل على أن الفتال في سبيل الله يكتب أجره لمن قاتل لتكون كلمة الله هي العليا ومفهومه أن من خلا عن هذه الخصلة فليس في سبيل الله وهو من مفهوم الشرط. ويبقي الكلام فيما إذا انضم إليها قصد غيرها وهو المغنم مثلا هل هو فى سبيل الله أو لا؟ قال الطبرى : إنه إذا كان أصل المقصد إعلاء كلمة الله تعالى لم يضر ما حصل من غيره ضمناً وبذلك قال الجمهور . والحديث يحتمل أنه لا يخرج عن كونه في سبيل الله مع قصـد التشريك لأنه قد قاتل لتكون كلمة الله هي العليـا ويتأكد بقوله تعالى (ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلا من ربكم) فإن ذلك لا ينافى فضيلة الحج فكذلك في غيره . فعلى هذا العمدة الباعث على الفعل فإن كان هو إعلا. كلمة الله لم يضره ما انضاف إليه ضمناً ، وبتى الكلام فما إذا استوى القصدان فظاهر الحديث والآبة أنه لايضر إلاأنه أخرج أبو داود والنسائي من حديث أبي أمامة رضي الله عنه بإسناد جيد قال • جاء رجل فقال يا رسول الله أرأيت رجلا غزا يلتمس الاجر والذكر ، ماله ؟ قال : لا شيء له

فأعاده ثلاثاً ١ كل ذلك يقول لا شي. له ثم قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « إن الله تمالى لا يقبل من العمل إلا ماكان خالصاً وابتغى به وجهه ، . قلت : فيكون هـذا دليـلا على أنه إذا استوى الباعثان الاجر والذكر مثلا بطل الاجر ولعل بطلانه هنا لخصوصية طلب الذكر لأنه انقلب عمله للرياء والرياء مبطل لما يشاركه بخلاف طلب المغنم فإنه لا ينافي الجهاد بل إذا قصد بأخذ المغنم إغاظة المشركين والانتفاع به على الطاعة كان له أجر فإنه تعالى يقول (ولا ينالون من عدق نيلا إلاكتب لهم به عمل صالح) والمراد النيل المأذون فيه شرعا وفي قوله صلى الله عليه وآله وسلم " من قتل قتيلا فله سلبه قبل القتال ، دليل على أنه لا ينافى قصـد المغنم القتال بل ما قاله إلا ليجتهـد السامع في قتال المشركين. وفي البخاري من حديث أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • انتدب الله لمن خرج في سبيله لا يخرجه إلا إيمــان بي وتصديق برسولي أن أرجعه بمــا نال من أجر أو غنيمة أو أدخله الجنة • ولا يخني أن الاخبار هذه دليل على جواز تشريك النية إذ الإخبار به يقتضي ذلك غالبًا ؛ ثم إنه قد يقصــد المشركون لمجرّد نهب أموالهم كما خرج رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمن معه في غزاة بدر لاخذ غير المشركين ولا ينافى ذلك أن تكون كلمة الله هي العليا بل ذلك من إعلاء كلمة الله تعالى وأقرهم الله تعالى على ذلك بل قال تعالى (وتودّون أن غير ذات الشوكة تكون اكم) ولم يذمّهم بذلك مع أن في هذا الإخبار إخباراً لهم بمحبتهم للمال دون القتال فإعلاء كلمة الله يدخل فيـه إخافة المشركين وأخـذ أموالهم وقطع أشجارهم ونحوه ، وأمّا حديث أبي هريرة عند أبي داود «أن رجلا قال يا رسول الله رجل يريد الجهاد في سبيل الله وهو يبتغي عرضاً من الدنيا فقال لا أجر له فأعاد عليه ثلاثًا كل ذلك يقول لا أجر له ، فكأنه فهم صلى الله عليه وسلم أن الحامل هو العرض من الدنيا فأجابه بما أجاب وإلا فإنه قدكان شريك الجهاد بطلب الغنيمة أمرآ معروفا فى الصحابة فإنه أخرج الحاكم والبيهتي بإسناد صحيح أن عبد الله بن

جحش يوم أحد قال: اللهم ارزقنى رجلا شديداً أقاتله ويقاتلنى ثم ارزقنى عليه الصبر حتى أقتله وآخذ سلبه. فهذا يدل على أن طلب العرض من الدنيا مع الجهاد كان أمراً معلوما جوازه للصحابة فيدعون الله بنيله

9 - ﴿ وعن عبد الله بن السعدى رضى الله عنـه ﴾ هو أبو محمد عبد الله ابن السعدى وفى اسم السعدى أقوال وإنما قيل له السعدى لآنه كان مسترضعا فى بنى سعد ؛ سكن عبد الله الآردن ؛ ومات بالشام سنة خمسين على قول ؛ له صحبة ورواية . قاله ابن الآثير . ويقال فيـه ابن السعدى نسبة إلى جده ويقال فيـه ابن الساعدى كما فى أبى داود ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لا تَنْقَطِعُ الهِجْرَةُ مَا قُوتِل الْعَدُو ، رواه النسائى وصححه ابن حبان ﴾ دل الحديث على ثبوت حكم الهجرة وأنه باق إلى يوم القيامة فإن قتال العدو مستمر إلى يوم القيامة فإن قتال العدو مستمر وأما وجوبها ولا كلام فى ثوابها مع حصول مقتضيها وأما وجوبها ففيه ماعرفت

•) . . ﴿ وَعَن نَافِع ﴾ هو مولى ابن عمر يقال أبو عبد الله نافع بن سرجس بفتح السين وسكون الراء وكسر الجيم ؛ كان من كبار التابعين من أهل المدينة سمع ابن عمر وأبا سعيد وهو من الثقات المشهورين بالحديث المأخوذ عنهم مات سنة سبع عشرة ومائة وقيل عشرين ﴿ قال أغار رسول الله صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق ﴾ بضم الميم وسكون المهملة وقتح الطاء وكسر اللام بعدها قاف بطن شهير من خزاعة ﴿ وهم غارون ﴾ بالغين المعجمة وتشديد الراء جمع غاز أى غافلون فأخذهم على غرة ﴿ فقتل مقاتاتهم وسبى ذراريهم . حدثنى بذلك عبد الله بن عمر . متفق عليه وفيه : وأصاب يومئذ جويرية ﴾ فيه مسألتان : الأولى الحديث دايل على جواز المقاتلة قبل الدعاء إلى الإسلام في حق الكفار الذين قد بلغتهم الدعوة من غير إنذار وهذا أصح الاقوال الثلاثة في المسألة وهي عدم وجوب الإنذار مطلقا ، ويرد عليه حديث بريدة الآتي . والثاني وجوبه مطلقا ،

ويرد عليه هذا الحديث. والثالث: يجب إن لم تبلغهم الدعوة ولا يجب إن بلغتهم ولكن يستحب، قال ابن المنذر: وهو قول أكثر أهل العلم وعلى معناه تظاهرت الاحاديث الصحيحة وهذا أحدها وحديث كعب بن الاشرف وقتل ابن أبى الحقيق وغير ذلك وادعى فى البحر الإجماع على وجوب دعوة من لم تبلغه دعوة الإسلام. والثانية: فى قوله و فسبى ذراريهم و دليل على جواز استرقاق العرب لان بى المصطلق عرب من خزاعة وإليه ذهب جمهور العلماء وقال به مالك وأصحابه وأبو حنيفة والاوزاعى. وذهب آخرون إلى عدم جواز استرقاقهم وليس لم دليل ناهض ، ومن طالع كنب السير والمفازى علم يقينا استرقاقه صلى الله عليه وآله وسلم للعرب غير الكنابيين كهوازن وبنى المصطلق وقال الأهل مكة اذهبوا فأنتم الطلقاء وفادى أهل بدر والظاهر أنه الافرق بين الفداء والقتل والاسترقاق لثبوتها فى غير العرب مطلقاً وقد ثبتت فيهم ولم يصح تخصيص والا نسخ قال أحمد بن حنبل العرب كا ورد فى غير حديث وأبو بكر وعلى رضى الله عنهما سبيا بنى ناجية ويدل العرب ثا ورد فى غير حديث وأبو بكر وعلى رضى الله عنهما سبيا بنى ناجية ويدل له الحديث الآتى:

11 - ﴿ وعن سليمان بن بريدة عن أبيه عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا أمر أميراً على جيش ﴾ هم الجند أوالسائرون إلى الحرب أو غيره " في نسخة • لاغيرها ، ﴿ أو سرية ﴾ هي الفطعة من الجيش تخرج منه تغير على العدق وترجع إليه ﴿ أوصاه في خاصته بتقوى الله وبمن معه من المسلمين خيراً . ثم قال • آغُزُوا عَلَى اسم الله في سَبيلِ اللهِ تَعَالَى ، قاتِلُوا مَنْ كَفَرَ بِاللهِ آغُرُوا ولا تُغُدِرُوا ﴾ بالغين المعجمة والغلول الخيانة في المغنم مطلقاً ﴿ ولا تُغْدِرُوا ﴾ الغدر صد الوفاء ﴿ ولا تُمَشِّلُوا ﴾ من المشلة ، يقال مثل بالقتيل إذا قطع أنفه أو أذنه أو مذاكيره أو شيئا من أطرافه ﴿ ولا تَقْتُلُوا ولِيدًا ﴾ المراد غير البالغ

سن التَّكَلُّيفُ ﴿ وَإِذَا لَقِيتَ عَدُوَّكَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ فَٱدْعُهُمْ إِلَى ثَلَاثٍ خِصَالٍ ﴾ أَى إِلَى إِحَـدَى ثَلَاثُ خَصَالَ وَبِينِهَا بِقُولُه ﴿ فَأَيَّتُهُنَّ أَجَابُوكَ إِلَيْهِـا فَٱقْسَلْ مِنْهُمْ وَكُفَّ عَنْهُمْ ﴾ أى القتال وبينها بقوله ﴿ آدْعُهُمْ إِلَى الإِسْلَامِ فَإِنْ أَجَابُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ ثُمَّ آدْعُهُمْ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ دَارِهِمْ إِلَى دَادِ الْمُهَاجِرِينَ فَإِنْ أَبَوا فَأَخْبِرُهُمْ بِأَنَّهُمْ يَكُونُونَ كَأَعْرَابِ الْمُسْلِينَ ﴾ وبيان حمكم أعراب المسلمين تضمنه قوله ﴿ وَلَا يَكُونُ لَهُمْ فَى الْغَنِيمَةِ ﴾ الغنيمة ما أصيب من مال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخيل والركاب ﴿ وَالْنَيْءَ ﴾ هو ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولاجهاد ﴿ شَيْءٌ ۖ إِلاَّ أَنْ تُجَاهِدُوا مَعَ الْمُسْلِمِينَ فَإِنْ ثُمُّ أَيُّوا أَى الإسلام ﴿ فَاسْأَلْهُمُ ۚ الْجِزْيَةَ ﴾ وهي الخصلة الثانية من الثلاث ﴿ فَإِنْ هُمْ أَجَا بُوكَ فَاقْبَلْ مِنْهُمْ وَإِنْ ثُمْ أَبَوْا فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِمْ بِاللَّهِ تَعَالَى وَقَاتِلْهُمْ ﴾ وهذه هي الخصلة الثالثة ﴿ ﴿ وَإِذَا حَاصَرْتَ أَهْلَ حِصْنِ فَأَرَادُوكَ أَنْ تَجْعَـلَ لَهُمْ ذِمَّةَ اللَّهِ وَذِمَّة نَبِيِّهِ فَلَا تَفْعَلْ وَلَكِنِ اجْعَلْ لَهُمْ ذِمَّتَكَ ﴾ علل النهى بقوله ﴿ فَإِنَّكُمْ ۚ إِنْ تَخْفُرُوا ﴾ بالخاء المعجمة والفاء والراء من أخفرت الرجل إذا نقضت عهده وذمامه ﴿ ذِكَمَكُمْ ۚ أَهْوَنُ مِنْ أَنْ تَخْفُرُوا ذِمَّة اللهِ ۚ وإِذَا أَرَادُوكَ أَنْ تُـنْزَلَهُمْ عَلَى مُحكُّمُ اللهِ فَلَا تَفْعَلُ بِلْ عَلَى مُحكِّمِكَ ﴾ علل النهى بقوله ﴿ فَإِنَّكَ لا تَدْرى : أْتُصِيبُ فِيهِمْ كُحُمْ اللهِ تَعالَى أَمْ لا ، أخرجه مسلم ﴾ في الحديث مسائل: الاولى : دل على أنه إذا بعث الامير من يغزو أوصاه بتقوى الله و بمن يصحبه من المجاهدين خيراً ثم يخبره بتحريم الغلول من الغنيمة وتحريم الغدر وتحريم المثلة وتحريم قتــل صبيان المشركين وهذه محرّمات بالإجماع ودل على أنه يدعو لامير المشركين إلى الإسلام قبل قتالهم وظاهره وإن كان قد بلغتهم الدعوة لكنه مع بلوغها يحمل على الاستحباب كما دل له إغارته صلى الله عليه وسلم على بنى المصطلق وهم غازون

وإلا وجب دعاؤهم. وفيه دليل على دعائهم إلى الهجرة بعد إسلامهم وهو مشروع ندبًا بدليل ما في الحـديث من الإذن لهم في البقاء ، وفيه دليل على أن الغنيمة والغيء لايستحقهما إلا المهاجرون وأن الاعراب لاحق لهم فيهما إلا أن يحضروا الجهاد وإليه ذهب الشافعي، وذهب غيره إلى خلافه وادّعوا نسخ الحديث ولم يأنوا ببرهان على نسخه . المسئلة الثانية : في الحديث دليل على أن الجزية تؤخذ من كل كافر كتابي أو غير كتابي عربي أو غير عربي لقوله « عدوّك ، وهو عام وإلى هذا ذهب مالك والاوزاعي وغيرهما ؛ وذهب الشافعي إلى أنهـا لا تقبل إلا من أهل الكتاب والجوس عربًا كانوا أو عجمًا لقوله تعالى (حتى يعطوا الجزية) بعد ذكر أهل الكتاب ولقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم • سنوا بهم سنة أهل الكتاب، وما عداهم داخلون في عموم قوله تعالى (وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة) وقوله (فاقتلوا المشركين حيث وجدتموهم) واعتذروا عن الحديث بأنه وارد قبــل فتح مكة بدليل الامر بالتحول والهجرة والآيات بعد الهجرة فحديث بريدة منسوخ أو متأول بأن المراد بعدوّك من كان من أهل الكناب . قلت : والذي يظهر عموم أخذ الجزية من كل كافر لعموم حديث بريدة . وأما الآية فأفادت أخذ الجزية من أمل الكتاب ولم تتعرض لاخـذها من غـيرهم ولا لعدم أخذها والحديث بين أخذها من غيرهم ؛ وحمل • عدوك ، على أهل الكتاب في غاية البعد وإن قال ان كثير في الإرشاد : إن آية الجزية إنما نزلت بعد انقضاء حرب المشركين وعبدة الأوثان ولم يبق بعد نزولها إلا أهلالكتاب؛ قاله تقوية لمذهب إمامه الشافعي ولايخني بطلان دعواه بأنه لم يبق بعد نزول آية الجزية إلا أهل الكتاب بل بتي عباد النيران من أهل فارس وغيرهم وعباد الاصنام من أهل الهند وأما عـدم أخذها من العرب فلأنها لم تشرع إلا بعد الفتح وقد دخل العرب في الإسلام ولم يبق منهم محارب فلم يبق فيهم بعد الفتح من يسبى ولا من تضرب عليه الجزية بل من خرج بعد ذلك عن الإسلام منهم فليس إلا السيف أو الإسلام كما أن ذلك الحكم في أهــل

الردّة وقد سي صلى الله عليه وآله وسلم قبل ذلك من العرب بني المصطلق وهوازن ا وهل حديث الاستبراء إلا في سبايا أوطاس ؟ واستمر هـذا الحـكم بعد عصره صلى الله عليه وآله وسلم ففتحت الصحابة رضى الله عنهم بلاد فارس والروم وفى رعاياهم العرب خصوصاً الشام والعراق ولم يبحثوا عن عربى من عجمي بل عمموا حكم السبي والجزية على جميع من استولوا عليه . وبهذا يعرف أن حديث بريدة كان بعد نزول فرض الجزية وفرضها كان بعـد الفتح فـكان فرضها فى السنة الثانية عنــد ول سورة براءة ولذا نهى فيه عن المثلة ولم ينزل النهى عنها إلا بعد أحد . وإلى هـذا المعنى جنح ابن القبم في الهـدى ولا يخفي قوته . المسئلة الثالثة : تضمن الحديث النهى عن إجابة العدق إلى أن يجعل لهم الامير ذمة الله وذمة رسوله بل يجعل لهم ذمته وقد علله بأن الامير ومن معه إذا أخفروا ذمّتهم أى نقضوا عهدهم فهو أهون عنه الله من أن يخفروا ذمته تعالى وإن كان نقض الذمة محرما مطلقاً . قيـل وهـذا النهى للتنزيه لا للتحريم ولكن الاصل فيمه التحريم ودعوى الإجماع على أنه للتنزيه لا تتم ا وكذلك تضمن النهى عن إنزالهم على حكم الله وعلله بأنه لايدرى أيصيب فيهم حكم الله أم لا فلا ينزلهم على شىء لا يدرى أيقع أم لا؟ بل ينزلهم على حكمه وهو دليـل على أن الحق فى مسائل الاجتهاد مع واحد وليس كل مجتهد مصيبًا للحق ، وقد أقمنا أدلة حَقَّيَّة هــذا القول فی محل آخر .

17 _ ﴿ وعن كعب بن مالك أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أراد غزوة ورَّى ﴾ بفتح الواو وتشديد الراء أى سترها ﴿ بغيرها . متفق عليه ﴾ وقد جاء الاستثناء فى ذلك بلفظ الإفى غزوة تبوك فإنه أظهر لهم مراده ، وأخرجه أبو داود وزاد فيه : ويقول الحرب خدعة ا وكانت توريته أنه إذا قصد جهة سأل عن طريق جهة أخرى إيهاما أنه يريدها وإنما يفعل ذلك لآنه أنم فيما يريده من إصابة العدو وإتيانهم على غفلة من غير تأهيم له . وفيه دليل على جواز مثل

هذا وقد قال صلى الله عليه وسلم ه الحرب خدعة ، .

١٣ ـــ ﴿ وَعَنَ مَعَقَلُ بِنَ النَّمَانَ بِنَ مَقَرَّنَ ﴾ بضم الميم وفتح القاف وتشديد الراء فنون ولم يذكر ابن الآثير معقل بن مقرّن في الصحابة إنمـا ذكر النعان بن مقرّن وعزا هذا الحديث إليه ، وكذلك البخارى وأبو داود والترمذى أخرجوه عن النعمان ابن مقرِّن فينظر_ فما أظن لفظ معقل إلا سبق قلم _ والشارحوقع له أنه قال: هو معقل ابن النعمان بن مقرّن المزنى و لا يخني أن النعمان هو ابن مقرّن فإذا كان له أخ فهو معقل ابن مقرّن لا ابن النعمان. قال ابن الأثير إن النعمان هاجر ومعه سبعة إخوة له .بريد أنهم هاجروا كلهم معه فراجعت التقريب للبصنف فلم أجد فيه صحابيا يقال له معقل ابن النمان ولا ابن مقرّن بل فيه النمان بن مقرّن فتعين أن لفظ معقل في نسخ بلوغ المرام سبق قلم وهو ثابت فيما رأيناه من نسخه ﴿ قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا لم يقاتل أول النهار أخر القتال حتى تزول الشمس وتهب الرباح وينزل النصر . رواه أحمد والثلاثة وصححه الحاكم وأصله فى البخارى ﴾ فإنه أخرجه عن النعان ان مقرِّن بلفظ ﴿ إذا لم يقاتل في أول النهار انتظر حتى تهب الارواح وتحضر الصلاة ، قالوا والحكمة في التأخير إلى وقت الصلاة مظنة إجابة الدعاء ، وأما هبوب الرياح فقد وقع به النصر في الاحزاب كما قال تعـالي (فأرسلنا عليهم ريحاً وجنوداً لم تروها) فـكان توخى هبومها مظنة للنصر ۽ وقد علل بأن الرباح تهب غالباً بعد الزوال فيحصل بها تبريد حدّ السلاح للحرب والزيادة للنشاط . ولا يعارض هذا ما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم كان يغير صباحاً لآن هذا في الإغارة وذلك عند المصادفة للقتال.

1٤ _ ﴿ وعن الصعب بن جَثَّامة رضى الله عنه ﴾ تقدّم ضبطها فى الحج ﴿ قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴾ ووقع فى صحيح ابن حبان : السائل هو الصعب ولفظه سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم وساقه بمعناه ﴿ عن الدار من المشركين يبيَّتون ﴾ بصيغة المضارع من بيَّته مبنى للمجهول ﴿ فيصيبون من نسائهم وذراريهم

فقال و هُمْ مِنْهُمْ ، . متفق عليه ﴾ وفي لفظ البخاري عن أهل الدار وهو تصريح بالمضاف المحذوف والتبييت الإغارة عليهم في الليل على غفلة مع اختلاطهم بصبيانهم ونسائهم فيصاب النساء والصبيان من غير قصد لقتلهم ابتداء ، وهذا الحديث أخرجه ابن حبان من حديث الصعب وزاد فيه : ثم نهى عنهم يوم حنين وهي مدرجة في حديث الصعب وفي سنن أبي داود زيادة في آخره . قال سفيان : قال الزهرى : ثم نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بعد ذلك عن قتل النساء والصبيان ، ويؤيد أن النهى في حنين : ما في البخاري قال الني صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الاحدهم «آلحق خالداً فقل له : لا تقتل ذرَّية ولا عسيفاً ، وأول مشاهد خالد معه صلى الله عليه وسلم غزوة حنين كذا قيل ولا يخنى أنه قد شهد معه صلى الله عليه وسلم فتح مكة قبل ذلك وأخرج الطبرانى في الأوسط من حديث ابن عمر قال لما دخل النبي صلى الله عليه وآله وسلم مكة أتى مامرأة مقتولة فقال « ماكانت هذه تقاتل » ونهى عن قتل النساء ، وقد اختلف العلماء في هذا ۽ فذهب الشافعي وأبو حنيفة والجمهور إلى جواز قتل النساء والصبيان في البيات عملا برواية الصحيحين وقوله « هم منهم " أي في إباحة الفتل تبعا لا قصداً إذا لم يمكن انفصالهم عمن يستحق القتل . وذهب مالك والأوزاعي إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال حتى إذا تترس أهل الحرب بالنساء والصبيان أو تحصنوا بحصن أو سفينة هما فيهما معهم لم يجز قتالهم ولا تحريقهم وإليه ذهب الهــادوية إلا أنهم قالوا في التترس يجوز قتل النساء والصبيان حيث جعلوا ترسا ولايجوز إذا تترسوا بمسلم إلا مع خشية استئصال المسلمين ونقل ابن بطال وغيره اتفاق الجميع على عدم جواز القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهي عن ذلك . وفي قوله • هم منهم • دليل بإطلاقه لمن قال هم من أهل النار وهو ثالث الاقوال في المسألة والثاني أنهم من أهل الجنة وهو الراجح في الصبيان والأولى الوقف .

10 _ ﴿ وعن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لرجل ﴾

أى مشرك ﴿ تبعه في يوم بدر = ارْجِعْ فَلَنْ أَسْتَعِينَ بُشْرِكِ ، رواه مسلم ﴾ ولفظه عن عائشة قالت ؛ « خرج رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل بدر فلماكان بحرّة الوبرة أدركه رجل قد كان تذكر فيه جرأة ونجدة ففرح أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم حين رأوه فلما أدركه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم جئت لاتبعك وأصيب معك قال : أتؤمن بالله ؟ قال : لا ، قال : فارجع فلن أستعين بمشرك ، فلما أسلم أذن له ، والحديث من أدلة من قال ا لا بجوز الاستعانة عالمشركين فى القتال وهو قول طائفة من أهل العلم وذهب الهادوية وأبو حنيفة وأصحابه إلى جواز ذلك قالوا لآنه صلى الله عليه وسلم استعان بصفوان من أمية يوم حنين واستعان بهود بني قينقاع ورضخ لهم . أخرجه أبو داود في المراسيل، وأخرجه الترمذي عن الزهرى مرسلا ومراسيل الزهرى ضعيفة : قال الذهبي لأنه كان خطاء فغي إرساله شبهة تدليس وصحح البيهتي من حديث أبي حميد الساعدي أنه ردّهم قال المصنف: ويجمع بين الروايات بأن الذي ردّه يوم بدر تفرس فيه الرغبة في الإسلام فردّه رجاء أن يسلم فصدق ظنه أو أن الاستعانة كانت ممنوعة فرخص فيها وهذا أقرب. وقد استعان يوم حنين بجماعة من المشركين تألفهم بالغنائم وقد اشترط الهادوية أن يكون معه مسلمون يستقل بهم في إمضاء الاحكام. وفي شرح مسلم أن الشافعي قال : إن كان الكافر حسن الرأى في المسلمين ودعت الحاجة إلى الاستعانة استعين به وإلا فيكره . ويجوز الاستعانة بالمنافق إجماعاً لاستعانته صلى الله عليه وآله وسلم بعبد الله من أنيّ وأصحابه .

17 - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم رأى امرأة مقتولة فى بعض مغازيه فأنكر قتل النساء والصبيان ا متفق عليه ﴾ وقد أخرج الطبرانى أنه صلى الله عليه وآله وسلم لما دخل مكة أتى بامرأة مقتولة فقال • ماكانت هذه تقاتل • أخرجه عرب ابن عمر فيحتمل أنها هذه وأخرج أبو داود فى المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم • رأى امرأة مقتولة أبو داود فى المراسيل عن عكرمة أنه صلى الله عليه وآله وسلم • رأى امرأة مقتولة

بالطائف فقال: ألم أنه عن قتل النساء؟ من صاحبها؟ فقال رجل يا رسول الله أردفتها فأرادت أن تصرعنى فتقتلنى فقتلتها فأمر بها أن توارى ومفهوم قوله وتقاتل، وتقريره لهذا القاتل يدل على أنها إذا قاتلت قتلت وإليه ذهب الشافعى واستدل أيضاً بما أخرجه أبو داود والنسائى وابن حبان من حديث رباح ابن ربيع التميمي قال: كنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى غزوة فرأى الناس مجتمعين فرأى امرأة مقتولة فقال ما كانت هذه لتقاتل ...

1۷ _ ﴿ وعن سمرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ، اقْتُلُوا شُيُوخَ الْمُشْرِكِينَ واسْتَبْقُوا شُرْخَهُمْ ، ﴾ بالشين المعجمة وسكون الراء والخاء المعجمة هم الصغار الذين لم يدركوا ذكره فى النهاية ﴿ رواه أبو داود وصححه الترمذى ﴾ وقال : حسن غريب وفى فسخة صحيح وهو من رواية الحسن عن سمرة وفيها ماقدمناه ، والشيخ من استبانت فيه السن أو من بلغ خمسين سنة أو إحدى وخمسين كا فى الفاموس ، والمراد هنا الرجال المسان أهل الجلد والفوة على الفتال ولم يرد الهرى ، ويحتمل أنه أريد بالشيوخ من كانوا بالغين مطلقا فيقتل ومن كان صغيراً لا يقتل فيوافق ما تقدم من النهى عن قتل الصبيان . ويحتمل أنه أريد بالشرخ من كان

إن شرخ الشباب والشعر الآس ... ود مالم يعاص كان جنوبا فإنه يستبقى رجاه إسلامه كما قال أحمد بن حنبل: الشيخ لا يكاد يسلم والشباب أقرب إلى الإسلام فيكون الحديث مخصوصاً بمن يجوز تقريره على الكفر بالجزية . ١٨ ــ (وعن على رضى الله عنه أنهم تبارزوا يوم بدر . رواه البخارى وأخرجه أبه داو د مطة لا ﴾ وفي المغازي من البخاري عن على كرم الله وجهه أنه قال: أنا أول

أبو داود مطولاً ﴾ وفى المغازى من البخارى عن على كرم الله وجهه أنه قال: أنا أول من يجثو للخصومة يوم القيامة قال قيس: وفيهم أنزلت (هذان خصان اختصموا فى ربهم) قال هم الذين تبارزوا فى بدر: حمزة ، وعلى ، وعبيدة بن الحارث رضى الله عنهم وشيبة بن ربيعة وعتبة بن ربيعة والوليد بن عتبة. وتفصيله ما ذكره ابن إسحاق أنه برز عبيدة لعتبة وحمزة لشيبة وعلى للوليد. وعند موسى بن عقبة ا فقتل على وحمزة من بارزاهما واختلف عبيدة ومن بارزه بضر بتين فوقعت الضربة فى ركبة عبيدة فمات منها لما رجعوا بالصفراء ا ومال على وحمزة على من بارز عبيدة فأعاناه على قتله ا والحديث دليل على جواز المبارزة وإلى ذلك ذهب الجهور. وذهب الحسن البصرى إلى عدم جوازها وشرط الاوزاعي والثورى وأحمد وإسحاق إذن الامير كما فى هذه الرواية .

19 – ﴿ وَعَنَ أَنْ أَيُوبِ رَضِّي اللَّهُ عَنْهُ قَالَ إِنْمَـا أَنْزَلْتُ هَذَهُ الْآيَةَ فَيْنَا مَعْشَر الانصار يعني قوله تعالى (ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة) قاله ردا على من أنكر على من حمل على صف الروم حتى دخل فيهم . رواه الثلاثة وصححه الترمذي ﴾ وقال حسن صحیح غریب ﴿ وَابْنُ حَبَّانُ وَالْحَـاكُمُ ﴾ أُخْرَجُهُ المُدَكُورُونَ مَرَّ . حديث أسلم بن يزيد أبي عمران قال « كنا بالقسطنطينية فخرج صف عظم من الروم فحمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى حصل فيهم ثم رجع فيهم مقبلا فصاح الناس: سبحان الله ألقي بيده إلى التهلكة ، فقال أبو أيوب أيها الناس إنكم تؤؤلون هذه الآية على هـذا التأويل وإنمـا نزلت هـذه الآبة فينا معشر الأنصار إنا لما أعز الله دينه وكثر ناصره قلنا بيتنا سرا إن أموالنا قد ضاعت فلو أنا قمنا وأصلحنا ما ضاع منهـا فأنزل الله تعـالي هذه الآية فـكانت التهلـكة الإقامة التي أردنا ، وصم عن ابن عباس وغيره نحو هـذا في تأويل الآية . قيــل وفيه دليل على جواز دخول الواحد في صف الفتال ولو ظن الهلاك. قلت : أما ظن الهلاك فلا دليـل فيه إذ لا يعرف ماكان ظن من حمل هذا ا وكأن القائل يقول: إن الغالب في واحد يحمل على صف كبير أنه يظن الهلاك. وقال المصنف في مسألة حمل الواحد على العدد الكثير من العدو : أنه صرح الجهور أنه إذا كان لفرط شجاعته وظنه أنه برهب العدق بذلك أو بجرئ المسلمين عليهم أو نحو ذلك من المقاصد الصحيحة فهو حسن ومتى كان مجرَّد تهور فممنوع لاسما

إن ثرتب على ذلك وهن المسلمين . قلت : وخرج أبو داود من حديث عطاء ابن السائب ـ قال ابن كثير ولا بأس به ـ عن ابن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « عجب ربنا من رجل غزا فى سبيل الله فانهزم أضحابه فعلم ما عليه فرجع رغبة فيما عندى وشفقة مما عندى حتى أهريق دمه » قال ابن كثير والآحاديث والآثار فى هذا كثيرة تدل على جواز المبارزة لمن عرف من نفسه بلاء فى الحروب وشدة وسطوة

٢٠ ﴿ وعن ابن عررضى الله عنه قال: حرق رسول الله صلى الله عليه وسلم نخل بنى النضير وقطع. متفق عليه ﴾ يدل على جواز إفساد أموال أهل الحرب بالتحريق والقطع لمصلحة وفى ذلك نزلت الآية (ماقطعتم من لينة) الآية قال المشركون إنك تنهى عن الفساد فى الأرض فما بال قطع الاشجار وتحريقها. قال فى معالم التنزيل: اللينة فعلة من اللون ويجمع على ألوان وقيل من اللين ومعناه النخلة الكريمة وجمعها لين وذهب الجماهير إلى جواز النحريق والنخريب فى بلاد العدو وكرهه الاوزاعى وأبو ثور واحتجا بأن أبا بكر رضى الله عنه وصى جيوشه أن لا يفعلوا ذلك وأجيب بأنه رأى المصلحة فى بقائها لانه قد علم أنها قصير للمسلمين فأراد بقاءها لهم وذلك مدور على ملاحظة المصلحة.

٢١ ـ ﴿ وعن عبادة بن الصامت رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • لا تَعُلُّوا فإنَّ الْفُلُولَ ﴾ بضم الغين المعجمة وضم اللام ﴿ نَارْ عَلَى أَصْحَابِهِ فَى الذُّنْيا والْآخِرَةِ ، رواه أحمد والنسائى وصححه ابن حبان ﴾ تقدم أن الغلول الخيانة . قال ابن قتيبة سمى بذلك لان صاحبه يغله فى متاعه أى يخفيه وهو من الكبائر بالإجماع كما نقله النووى ، والعار الفضيحة فنى الدنيا أنه إذا ظهر افتضح به صاحبه وأما فى الآخرة فلعل ألعار ما يفيده ما أخرجه البخارى من حديث أبى هريرة رضى الله عنه قال • قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الغلول وعظم أمره فقال : لا ألفين أحدكم يوم القهامة على رقبته شاة لها

أفعاء على رقبته فرس له حمحمة يقول يارسول الله أغثى؛ فأقول: لا أملك لك من الله شيئا قد أبلغتك ـ الحديث ، وذكر فيه البعير وغيره . فإنه دل الحديث على أنه يأتى الغال بهذه الصفة الشنيعة يوم القيامة على رؤوس الأشهاد فلعل هذا هو العار فى الآخرة للغال ، ويحتمل أنه شيء أعظم من هذا ويؤخذ من هذا الحديث أن هذا ذنب لا يغفر بالشفاعة لقوله صلى الله عليه وسلم « لا أملك لك من الله شيئا ، ويحتمل أنه أورده فى محل التغليظ والتشديد ، ويحتمل أنه يغفر له بعد تشهيره فى ذلك الموقف . والحديث الذى سقناه ورد فى خطاب العاملين على الصدقات قدل على أن الغال الغال رد ما أخذ ؟ قلت : قال ابن المنذر : إنهم أجمعوا على أن الغال يعيد ما غل قبل الفسمة وأما بعدها فقال الأوزاعي والليث ومالك : يدفع إلى الإمام يعيد ما غل قبل الفسمة وأما بعدها فقال الأوزاعي والليث ومالك : يدفع إلى الإمام عليه أن يتصدق بالباقى وكان الشافعي لا يرى ذلك ، وقال : إن كان ملك فليس عليه أن يتصدق به فليس له التصدق بمال غيره والواجب أن يدفعه إلا الإمام كالاموال الضائعة

۲۲ → ﴿ وعن عوف بن مالك أن النبي صلى الله عليه و آله وسلم قضى بالسلب الذي يؤخذ اللقاتل . رواه أبو داود وأصله عند مسلم ﴾ ففيه دليل على أن السلب الذي يؤخذ من العدو الكافر يستحقه قاتله سواء قال الإمام قبل الفتال : من قتسل قتيلا فله سلبه ، أو لا ، وسواء كان القاتل مقبلا أو منهزما ، وسواء كان عن يستحق السهم في المغنم أولا إذ قوله • قضى بالسلب القاتل ، حكم مطلق غير مقيد بشيء من الاشياء ، قال الشافعي ؛ وقد حفظ هذا الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في مواطن كثيرة منها يوم بدر فإنه صلى الله عليه وآله وسلم حكم بسلب أبي جهل ما وكذا في قتل حاطب لمناذ بن الجموح لما كان هو المؤثر في قتل أبي جهل ، وحكذا في قتل حاطب ابن أبي بلنعة لرجل يوم أحد أعطاه النبي صلى الله عليه وسلم هي بمناه . رواه الحاكم والاحاديث في هذا الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم حنين • من والاحاديث في هذا الحكم كثيرة وقوله صلى الله عليه وآله وسلم في يوم حنين • من

قتل قتيلاً فله سليه ، يعد القتال لا ينافي هذا بل هو مقرّر للحكم السابق فإنّ هذا كان معلوماً عند الصحابة من قبل حنين ولذا قال عبد الله بن جحش : اللهم أرزقني رجلا شديداً _ إلى قوله _ أفتله وآخذ سلبه ؛ كما قدمناه قريباً . وأمّا قول أنى حنيفة والهادوية إنه لا يكون السلب للقاتل إلا إذا قال الإمام قبل القتال مثلا : من قتل قتيلا فله سلبه وإلا كان السلب من جملة الغنيمة بين الغانمين فإنه قول لا توافقه الادلة وقال الطحاوي ذلك موكول إلى رأى الإمام فإنه صلى الله عليه وسلم أعطى سلب أبى جهل لمعاذ بن الجموح بعد قوله له ولمشاركه في قتله كلاكما قتله لمــا أرياه سيفيهما . وأجيب عنه بأنه صلى الله عليه وسلم إنما أعطاه معاذاً لآنه الذي أثر في قتله لما رأى عمق الجناية في سيفه ، وأما قوله : كلاكما قتله فإنه قاله تطييباً لنفس صاحبه : وأما تخميس السلب الذي يعطاه القاتل فعموم الادلة من الاحاديث قاضية بعدم تخميسه وبه قال أحمد وابن المنذر وابن جرير وآخرون كأنهم يخصصون عموم الآية فإنه أخرج حديث عوف بن مالك وأبو داود وابن حبان بزيادة • ولم يخمس السلب • وكذلك أخرجه الطبراني . واختلفوا هل تلزم الڤائل البينة على أنه قتل من يريد أخذ سلبه ؟ فقال الليث والشافعي وجماعة من الممالكية إنه لا يقبل قوله إلا مالبينة لورود ذلك في بعض الروايات بلفظ • من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه • وقال مالك والأوزاعي : يقبل قوله بلا بينة . قالوا لانه صلى الله عليه وآله وسلم قد قبل قول واحد ولم يحلفه بل اكنني بقوله ، وذلك في قصة معاذ بن الجوح وغيرها فيكون مخصصاً لحديث الدعوى والبينة.

٧٣ _ (وعن عبد الرحمن بن عوف رضى الله عنه فى قصة قتل أبى جهل ﴾ يوم بدر ﴿ قال فابتدراه ﴾ تسابقا إليه ﴿ بسيفيهما ﴾ أى ابنى عفراه ﴿ حتى قتلاه ثم انصرفا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبراه . فقال • أَيْكُمَا قَتَلَهُ ؟ هَلْ مَسَحْتُمَا سَيْفَيْكُما ؟ ، قالا الا ، قال فنظر فيهما ﴾ أى فى سيفيهما ﴿ فقال • كِلاَ كُمَا قَتَلَهُ ، فقضى صلى الله عليه وآله وسلم بسلبه لمعاذ بن عمرو بن الجموح ﴾ بفتح الجيم

آخره حاء مهملة بزنة فعول ﴿ متفق عليه ﴾ استدل به على أن للإمام أن يعطى السلب لمن شاء وأنه مفوض إلى رأيه لآنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبر أن ابنى عفراء قتلا أبا جهل ثم جعل سلبه لغيرهما وأجيب عنه أنه إنما حكم به صلى الله عليه وسلم لمعاذ ابن عمرو بن الجوح لآنه رأى أثر ضربته بسيفه هى المؤثرة فى قتله لعمقها فأعطاه السلب وطيب قلب ابنى عفراء بقوله: كلاكما قتله ، وإلا فالجناية الفاتلة له ضربة معاذ ابن عمرو ونسبة القتل إليهما بجاز أى كلاكما أراد قتله ، وقرينة المجاز إعطاء سلب المفتول لغيرهما ، وقد يقال هذا محل النزاع .

٢٤ ــ ﴿ وعن مكحول رضى الله عنه ﴾ هو أبو عبد الله مكحول بن عبد الله الشامى كان من سبى كابل ، وكان مولى لامرأة من قيس وكان سنديا لا يفصح ، وهو عالم الشام ولم يكن أبصر منه بالفتيا فى زمانه ، سمع من أنس بن مالك ووائلة وغيرهما ، ويروى عنه الزهرى وغيره وربيعة الرأى وعطاء الخراسانى ، مات سنة ثمان عشرة وماثة ﴿ أن النبى صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على أهل الطائف . أخرجه أبو داود فى المراسيل ورجاله ثقات ووصله العقبلى بإسمناد ضعيف عن على رضى الله عنه ﴾ وأخرجه الترمذى عن ثور راويه عن مكحول ولم يذكر مكحولا فكان من قسم المعضل ، وقال السهبلى ذكر الرمى بالمنجنيق الواقدى كما ذكره مكحول وفكن من قسم المعضل ، وقال السهبلى ذكر الرمى بالمنجنيق الواقدى كما ذكره مكحول ابن سنان ومن حديث عبد الله عليه وقاله وسلم حاصرهم أمن الذي أشار به سلمان الفارسى وروى ابن أبى شيبة من حديث ابن عمر ابن سنان ومن حديث عبد الرحمن بن عوف أنه صلى الله عليه وآله وسلم حاصرهم خساً وعشرين ليلة ولم يذكر أشياء من ذلك . وفى الصحيحين من حديث ابن عمر حاصر أهل الطائف شهرا . وفى مسلم من حديث أنس أن المدة كانت أربعين ليلة . وفى الحديث دليل أنه يجوز قتل الكفار إذا تحصنوا بالمنجنيق ويقاس عليه غيره من المدافع ونحوها .

٢٥ - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة
 وعلى رأسه المغفر ﴾ بالغين المعجمة ففاء . فى القاموس المغفر كمنبر وبهاء وككتابة

زرد من الدرع يلبس تحت القلنسوة أو حلق يتقنع بهـا المسلح ﴿ فلما نزعه جا.ه رجل فقال : ان خطل ﴾ بفتح الخاء المعجمة وفنح الطاء المهملة ﴿ متعلق بأســـتار الكعبة فقال * اقْتُنُاوُهُ * متفق عليه ﴾ فيه دليل على أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دخلمكة غير محرم يوم الفتح لآنه دخل مقاتلا ولكن بختص به ذلك فإنه محرمالقتال فيها كما قال صلى الله تعالى عليه وسلم " وإنمـا أحلت لى ساعة من نهار " الحديث وهو متفق عليه . وأما أمره صلى الله عليهوآله وسلم بقتل ابن خطل وهو أحد جماعة تسعة أمر صلى الله عليه وسلم بقتلهم ولو تعلقوا بأستار الكعبة فأسلم منهم ستة وقتل ثلاثة منهم ابن خطل وكان ابن خطل قد أسلم فبعثه النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم مصدّقا وبعث معه رجلا من الانصار وكان معه مولى يخدمه مسلما فنزل منزلا وأمرمولاه أن يذبح له تيساً ويصنع له طعاما فنام فاستيقظ ولم يصنع له شيئا فعدا عليه فقتله ثم ارتد مشركا وكانت له قينتان تغنيانه بهجاء النبي صلى الله عليه وآله وسلم فأمر بقتلهما معه فقتلت إحداهما واستؤمن للأخرى فأمنها قال الخطابي : قتله صلى الله عليه وآله وسلم بحق ماجناه في الإسلام فدل علىأن الحرم لايعصم من إقامة واجب ولا يؤخره عن وقته اه . وقد اختلف الناس في هذا فذهب مالك والشافعي إلى أنه يستوفى الحدود والقصاص بكل مكان وزمان لعموم الأدلة ولهذه القصة . وذهب الجمهور مرم السلف والخلف وهو قول الهـادوية إلى أنه لا يستوفى فيهـا حد لقوله تعـالى (ومن دخله كان آمنا) ولقوله صلى الله عليه وسـلم • لا يسفك بها دم . وأجابوا عما احتج به الاولون بأنه لا عموم للأدلة في الزمان والمكان بل هي مطلقات مقيدة بمـا ذكرناه من الحديث وهو متأخر فإنه في يوم الفتح بعــد شرعية الحدود؛ وأما قتل ابن خطل ومن ذكر معه فإنه كان فى الساعة التي أحلت فيها مكة لرسول الله صلى الله عليه وسلم واستمرت من صبيحة يوم الفتح إلى العصر وقد قتل ابن خطل وقت الضحى بين زمزم والمقام وهذا الكلام فيمن ارتكب حدا في غير الحرم ثم التجأ إليه وأما إذا ارتكب إنسان في الحرم ما يوجب الحد

فاختلف القائلون بأنه لايقام فيه حد . فذهب بعض الهادوية أنه يخرج من الحرم ولا يقام عليه الحد وهو فيه وخالف ابن عباس فقال : من سرق أو قتل في الحرم أقم عليه في الحرم . رواه أحمد عن طاوس عن ابن عباس وذكر الآثرم عن ابن عباس أيضاً : من أحدث حدثاً في الحرم أقيم عليه الحد ما أحدث فيه من شيء والله تعالى يقول (ولا تقاتلوهم عند المسجد الحرام حتى يقاتلوكم فيه فإن قاتلوكم فاقتلوهم) ودل كلام ابن عباس رضي الله عنه أنه يقام . وفرقوا بينه وبين الملتجئ إليــه بأن الجانى فيه هاتك لحرمته والملتجئ معظم لهـا ولانه لم يقيم الحد على من جني فيه من أهمله لعظم الفساد في الحرم وأدّى إلى أن من أراد الفساد قصد إلى الحرم ليسكنه وفعل فيه ماتتقاضاه شهوته وأما الحد بغير الفتل فيما دون النفس من الفصاص ففيه خلاف أيضاً . فذهب أحمد في رواية أنه يستوفي لأن الادلة إنمـا وردت فيمن سفك الدم وإنما ينصرف إلى القتل ولا يلزم من تحريمه في الحرم تحريم مادونه لان حرمة النفس أعظم والانتهاك بالقتل أشد ولالن الحد فيما دون النفس جار مجرى تأديب السيد عبده فلم يمنع منه . وعنه رواية بعدم الاستيفاء لشيء عملا بعموم الأدلة ؛ ولا يخني أن الحـكم للأخص حيث صح أن سفك الدم لاينصرف إلا إلى الفتل. قلت: ولا يخني أن الدايل خاص بالقتل والمكلام من أوله في الحدود فلا بد من حملها على القتل إذ حد الزنا غير الرجم وحد الشرب والقذف يقام عليه .

٢٦ ـ ﴿ وعن سعيد بن جبير رضى الله عنه ﴾ هو أبو عبد الله سعيد بن جبير بضم الجيم وفتح الباء الموحدة فثناة فراء الاسدى مولى بنى والبة بطن من بنى أسد بن خزيمة كوفى . أحد علماء التابعين . سمع ابن مسعود وابن عباس وابن عمر وابن الزبير وأنسا وأخذ عنه عمرو بن دينار وأيوب . قتله الحجاج سنة خمس وتسعين فى شعبان منها ومات الحجاج فى رمضان من السنة المذكورة ﴿ أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا ﴾ فى القاموس : صبر الإنسان صلى الله عليه وآله وسلم قتل يوم بدر ثلاثة صبرا ﴾ فى القاموس : صبر الإنسان

وغيره على القتل أن يحبس ويرمى حتى يموت . وقد قتله صبراً ، وصبراً عليه ، ورجل صبورة المصبورة القتل انتهى ﴿ أخرجه أبو داود فى المراسيل ورجاله ثقات ﴾ والثلاثة هم طعيمة بن عدى والنضر بن الحارث وعقبة بن أبى معيط . ومن قال بدل طعيمة المطعم بن عدى فقد صحف كما قاله المصنف . وهذا دليل على جواز قتل الصبر إلا أنه قد روى عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم برجال ثقات وفى بعضهم مقال د لا يقتلن قرشى بعد هذا صبرا ، قاله صلى الله عليه وآله وسلم بعد قتل ابن الاخطل يوم الفتح .

٧٧ _ ﴿ وعن عمران بن حصين رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدى رجلين من المسلمين برجل مشرك . أخرجه الترمذى وصححه وأصله عند مسلم ﴾ فيه دليل على جواز مفاداة المسلم الآسير بأسير من المشركين . وإلى هذا ذهب الجمهور وقال أبو حنيفة لا تجوز المفاداة ويتعين إما قتل الآسير أو استرقاقه . وزاد مالك أو مفاداته بأسير . وقال صاحبا أبى حنيفة : تجوز المفاداة بغيره أو بمال أو قتل الآسير أو استرقاقه . وقد وقع منه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قتل الآسير كا فى قصة عقبة بن أبى معيط . وفداؤه بالمال كا فى أسارى بدر . والمن عليه كا من على أبى غرة يوم بدر على أن لا يقاتل فعاد إلى القتال يوم أحد فأسره وقتله وقال فى حقه = لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين » والاسترقاق وقع منه صلى الله عليه وسلم لأهل مكة ثم أعتقهم .

وأموالهم، الحديث . وفي الحديث دليل على أن من أسلم من الكفار حرم دمه وماله ، وللعلماء تفصيل فى ذلك . قالوا : من أسلم طوعا من دون قتال ملك ماله وأرضه وذلك كأرض اليمن . وإن أسلموا بعد القتال فالإسلام قد عصم دماءهم وأما أموالهم فالمنقول غنيمة وغير المنقول في. ثم اختلف العلماء في هذه الارض التي صارت فيثاً للمسلمين على أقوال : الآول : لمسالك ونصره ابن القيم أنها تكون وقفأ يقسم خراجها فى مصالح المسلمين وأرزاق المفاتلة وبنساء القناطر والمساجد وغير ذلك من سبل الخير إلا أن يرى الإمام فى وقت من الاوقات أن المصلحة فى قسمتها كان له ذلك . قال ابن القيم : وبه قال جمهور العلماء وكانت عليه سيرة الحلفاء الراشدين ونازع فى ذلك بلالا وأصحابه وقالوا لعمر : اقسم الارض التي فتحوها في الشام . وقالوا له : خذ خمسها وافسمها فقال عمر : هـذا غير المـال ولكرب أحبسه فيئأ بجرى عليكم وعلى المسلمين ثم وافق سائر الصحابة عمر رضي الله عنه . وكذلك جرى فى فتوح مصر وأرض العراق وأرض فارس وسائر البلاد التي فتحوها عنوة فلم يقسم منها الخلفاء الراشـدون قرية واحدة : ثم قال ووافقه على ذلك جمهور الأئمة وإن اختلفوا فى كيفية بقائها بلا قسمة فظاهر مذهب الإمام أحمد وأكثر نصوصه على أن الإمام مخير فيهما تخيير مصلحة لا تخيير شهوة . فإن كان الأصلح للسلبين قسمتها قسمها . وإن كان الاصلح أن يقفها على المسلمين وقفها عليهم . وإن كان الاصلح قسمة البعض ووقف البعض فعله . فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فعل الاقسام الثلاثة فإنه قسم أرض قريظة والنضير وترك قسمة مكة وقسم بعض خيبر وترك بعضها لما ينوبه من مصالح المسلمين . وذهب الهادوية إلى أن الإمام مخير فيها بين الأصلح من الاربعة الاشياء : إما القسم بين الغانمين أو يتركها لاهلها على خراج أو يتركها على معاملة من غلتها أو يمن بها عليهم ؛ قالوا : وقد فعل مثل ذلك النبي صلى الله عليه وآله وسلم .

٢٩ _ ﴿ وَعَنْ جَبِيرَ رَضَى الله عَنْهُ ﴾ بالجيم والموحدة والراء مصغراً ﴿ ابْنَ مطعم ﴾ بزنة اسم الفاعل أي ابن عدى . وجبير صحابي عارف بالأنساب . مات ستة ثمــان أو تسع وخمسين ﴿ أن النبي صــلي الله عليه وســلم قال في أساري بدر : • لَوْ كَانَ الْمُطْعِمُ بنُ عَدِي حَيًّا ﴾ هو والد جبير ﴿ ثُمَّ كُلَّمَنَى فَى هُــُؤُلاءِ النَّدْنَى﴾ جمع نتن بالنون والمثناة الفوقية ﴿ لَتَرَ كُتُهُمْ لَهُ ۚ . . رواه البخارى ﴾ المراد بهم أسارى بدر وصفهم بالنتن لماهم عليه من الشرك كما وصف الله قمالى المشركين بالنجس والمراد لو طلب مني تركهم وإطلاقهم من الاسر بغير فداء لفعلت ذلك مكافأة له على يد كانت له عند رسول اللهصلي الله عليه وآله وسلم وذلك أنه صلى الله عليه وسلم لما رجع من الطائف دخل النبي صلى الله عليه وسلم في جوار المطعم بن عدى إلى مكة . فإن المطعم بن عدى أم أولاده الاربعة فلبسوا السلاح وقام كل واحد منهم عند الركن من الكعبة فبلغ ذلك قريشاً فقالوا له : أنت الرجل الذي لا تخفر ذمتك وقيل إن اليد التي كانت له أنه أعظم من سعى في نقض الصحيفة التي كانت كتبتها قريش في قطيعة بيهاشم ومن معهم من المسلمين حين حصروهم فىالشعب وكان المطعم قد مات قبـل وقعة بدر كما رواه الطبراني . وفيه دليل على أنه يجوز ترك أخذ الفداء من الاسير والساحة به لشفاعة رجل عظيم وأنه يكافأ المحسن وإن كان كافرا.

٣٠ _ ﴿ وعن أبي سعيد الخدرى رضى الله عنه قال : أصبنا سبايا يوم أوطاس لهن أزواج فتحرجوا فأنزل الله تعالى ﴿ والمحصنات من النساء إلا ما ملكت أيمانكم ﴾ الآية أخرجه مسلم ﴾ قال أبو عبيد : البكرى أوطاس واد فى ديار هوازن . والحديث دليل على انفساخ نكاح المسبية فالاستثناء على هذا متصل وإلى هذا ذهبت الهادوية والشافعى وظاهر الإطلاق سواء سبى معها زوجها أم لا . ودلت أيضاً على جواز الوطء ولو قبل إسلام المسبية سواء كانت كتابية أو وثنية إذ الآية عامة ولم يعملم أنه صلى الله عليه وسلم عرض على سبايا

أوطاس الإسلام ولا أخبر أصحابه أنها لا توطأ مسبية حتى تسلم مع أنه لا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة . ويدل لهذا ما أخرجه الترمذى من حديث العرباض بن سارية أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم " حرم وطه السبايا حتى يضعن ما فى بطونهن ، فجعل للتحريم غاية واحدة وهى وضع الحمل ولم يذكر الإسلام . وما أخرجه فى السنن مرفوعا و لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقع على امرأة من السبي حتى يستبرئها ، ولم يذكر الإسلام وأخرجه أحمد وأخرج أحمد أيضا " من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا ينكح شيئاً من السبايا حتى تحيض حيضة " ولم يذكر الإسلام ولا يعرف اشتراط الإسلام فى المسبية فى حديث واحد . وقد ذهب إلى هذا طاوس وغيره . وذهب الشافعي وغيره من الأثمة إلى أنه لا يجوز وطه المسبية بالملك حتى قسلم إذا لم تكرب كنابية . وسبايا أوطاس هن وثنيات فلا بد عندهم من التأويل بأن حلهن بعد الإسلام ، ولا يتم ذلك إلا لجرد الدعوى فقد عرفت أنه لم يأت دليل بشرطية الإسلام .

٣١ ـ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنه قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سربة ﴾ بفتح السين المهملة وكسر الراء وتشديد الياء ﴿ وأنا فيهم قِبَل ﴾ بكسر القاف وفتح الباء الموحدة أى جهة ﴿ نجد فغنموا إبلاكثيرة وكانت سهمانهم ، بضم السين المهملة جمع سهم وهو النصيب ﴿ اثنى عشر بعيراً ونفلوا بعيرا بعيرا . متفق عليه ﴾ السرية قطعة من الجيش تخرج منه وقعود إليه وهى من مائة إلى خمسمائة ؛ والسرية التي تخرج بالليل والسارية التي تخرج بالنهار ، والمراد من قوله سهمانهم أى أنصباؤهم أى أنه بلغ نصيب كل واحد منهم هدذا القدر أعنى اثنى عشر بعيرا والنفل زيادة يزادها الغازى على نصيبه من المغنم وقوله « نفلوا » مبنى عشر بعيرا والنفل زيادة يزادها الغازى على نصيبه من المغنم وقوله « نفلوا » مبنى عشر بعيرا والنفل زيادة يزادها الغازى على نصيبه من المغنم وقوله « نفلوا » مبنى عشر بعيرا والنفل زيادة يزادها الغازى على نصيبه من المغنم وقوله « نفلوا » مبنى عشر بعيرا والنفل زيادة يزادها عن نافع عند مسلم أن القسم والننفيل كان من أمير عليه وسلم وظاهر رواية الليث عن نافع عند مسلم أن القسم والننفيل كان من أمير

الجيش وقرر النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك لانه قال ولم يغيره النبي صلى الله عليه وسلم . وأما رواية ابن عمر عند مسلم أيضاً بلفظ • ونفلنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم بعيرا بعيرا ، فقد قال النووى : نسب إلى الني صلى الله عليه و آله وسلم لماكان مقرراً لذلك ولكن الحديث عند أبي داود بلفظ • فأصبنا فعها كثيراً وأعطانا أميرنا بعيرا بعيرا لكل إنسان ثم قدمنا إلى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقسم بيننا غنيمتنا فأصاب كل رجل اثني عشر بعيراً بعد الخس ، فدل على أن التنفيل من الأمير والقسمة منه صلى الله عليه وآله وسلم وقد جمع بين الروايات بأن التنفيل كان من الامير قبل الوصول إلى النبي صلى الله عليه وسلم ثم بعد الوصول قسم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بين الجيش وتولى الأمير قبض ماهو للسرية جملة ثم قسم ذلك على أصحابه ، فمن نسب ذلك إلى النبي صلى الله عليه وسـلم فلـكونه الذي قسم أو لا ، ومن نسب ذلك إلى الامير فباعتبار أنه الذي أعطى ذلك أصحابه آخرا . وفي الحديث دليل على جواز التنفيل للجيش ودعوى أنه يختص ذلك بالنبي صلى الله عليه وسـلم لا دليل عليه بل تنفيل الامير قبل الوصول إليه صلى الله عليه وسلم في هذه القصة دليل على عدم الاختصاص. وقول مالك إنه يكره أن يكون التنفيل بشرط من الامير بأن يقول من فعل كذا فله كذا قال : لأنه يـكون الفتال للدنيا فلا يجوز، يرده قوله صلى الله عليه وسلم • من قتل قتيلا فله سلبه ، سواء قاله صلى الله عليه وسلم قبل القتال أو بعده فإنه تشريع عام إلى يوم القيامة 🛚 وأما لزوم كون القتال للدنيا فالعمدة الباعث عليه لانه لايصير قول الإمام : من فعلكذا فله كذا قتاله للدنيا بعد الإعلام له أن المجاهد في سبيل الله من جاهد لتكون كلمة الله هي العليا فمن كان قصده إعـلاء كلمة الله لم يضره أن يريد مع ذلك المغنم والاسترزاق كما قال صلى الله عليه وسلم • واجعل رزق تحت ظل رمحي ، واختاف العلماء هل يكون التنفيل من أصل الغنيمة أو من الحنس أو من خمس الحنس ؟ قال الخطابي : أكثر مَا روى من الأخبار يدل على أن النفل من أصل الغنيمة

٣٣ – ﴿ وعنه رضى الله عنه ﴾ أى ابن عمر ﴿ قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خير للفرس سهمين وللراجل سهما . متفق عليه واللفظ للبخارى . ولابى داود ﴾ أى عن ابن عمر ﴿ أسهم للرجل ولفرسه ثلاثة أسهم سهمين لفرسه وسهما له ﴾ الحديث دليل على أنه يسهم لصاحب الفرس ثلاثة سهام من الغنيمة له سهم ولفرسه سهمان . وإليه ذهب الناصر والفاسم ومالك والشافعي لهذا الحديث ولما أخرجه أبو داود من حديث أبي عمرة أن النبي صلى الله عليه وسلم • أعطى للفرس سهمين ولحكل إنسان سهما فكان للفارس ثلاثة أسهم " ولما أخرجه الفسائي من حديث الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت الهادوية والحنفية إلى الزبير أن النبي صلى الله عليه وسلم وذهبت الهادوية والحنفية إلى أن الفرس له سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظ • فأعطى للفارس له سهم واحد لما في بعض روايات أبي داود بلفظ • فأعطى للفارس واختلفوا إذا حضر بفرسين فقال الجهور لا يسهم إلا لفرس واحد ولا يسهم لها لا إذا حضر بها القتال .

٣٣ - ﴿ وعن معن ﴾ بفتح الميم وسكون العين المهملة . هو أبو زيد معن بن يزيد السلمى بضم السين المهملة . له ولا بيه ولجده صحبة شهدوا بدرا كا قيل ولا يعلم من شهد بدرا هو وأبوه وجده غيرهم وقيل لايصح شهوده بدرا . يعد فى الكوفيين ابن يزبد ﴿ قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول * لا نَفَلَ ﴾ بفتح النون وفتح الفاء هو الغنيمة ﴿ إلاّ بعد النحمس * رواه أحمد وأبو داود وصححه الطحاوى المراد بالنفل هو ما يزيده الإمام لاحد الغانمين على نصيبه وقد اتفق العلماء على جوازه واختلفوا هل يكون من قبل القسمة أو من الخس ؟ وحديث معن هذا ليس فيه دليل على أحد الامرين . بل غاية مادل عليه أنها تخمس الغنيمة قبل التنفيل منها . وتقدم ما قاله الخطابي من أن أكثر الاخبار دالة على أن التنفيل من أصل الغنيمة واختلفوا في مقدار التنفيل فقال بعضهم : لايجوز أن ينفل أكثر من أصل الغنيمة واختلفوا في مقدار التنفيل فقال بعضهم : لايجوز أن ينفل أكثر

من الثلت أو من الربع كما يدل عليه قوله :

٣٤ _ ﴿ وَعَنْ حَبَيْبِ بِنْ مُسَلِّمَةً رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ ﴾ بالحبأء المهملة المفتوحة وموحدتين بينهما مثناة تحتية . وهو عبد الرحمن بن حبيب بن مسلمة الفرشي الفهري وكان يقال له حبيب الروم لكثرة مجاهدته لهم . ولاه عمر أعمال الجزيرة وضم إليه أرمينية وأذربيجان وكان فاضلا مجاب الدعوة . مات بالشام أو بأرمينية سنة اثنتين وأربعين ﴿ قَالَ شَهْدَتَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَفُلُ الرَّبِعِ فَى البَّدَّأَةِ ﴾ يفتح الباء الموحدة وسكون الدال المهملة ﴿ والثلث في الرجعة . رواه أبو داود وصححه ابن الجارود وابن حبان والحاكم ﴾ دل الحديث أنه صلى الله عليه وسلم لم يحاوز الثلث في التنفيل وقال آخرون : للإمام أن ينفل السرية جميع ما غنمت لقوله تعالى (قل الانفال لله والرسول) ففوضها إليه صلى الله عليه وسلم والحديث لا دليل فيه على أنه لا ينفل أكثر من الثلث . واعلم أنه اختلف في تفسير الحديث فقال الخطابي رواية عن ابن المنذر ، إنه صلى الله عليه وسلم بين البدأة والقفول حين فضل إحدى العطيتين على الآخرى لقوة الظهر عند دخولهم وضعفه عند خروجهم، ولانهم وهم داخلون أنشط وأشهى للسير والإمعان في بلاد العدو وأجم وهم عند القفول لضعف دوابهم وأبدانهم وهم أشهى للرجوع إلى أوطانهم وأهاليهم لطول عهدهم بهم وحبهم للرجوع فيرى أنه زادهم في القفول لهذه العلة والله سبحانه وتعالى أعلم. قال الخطابي بعد نقله كلام ابن المنذر : هذا ليس بالبين لأن فحواه يوهم أن الرجعة هي القفول إلى أوطانهم وليس هو معنى الحديث والبدأة إنما هي ابتداء السفر للغزو إذا نهضت سرية من جملة العسكر فإذا وقعت بطائفة من العدو فما غنموا كان لهم فيه الربع ويشركهم سائر العسكر في ثلاثة أرباعه فإن قفلوا من الغزوة ثم رجعوا فأوقعوا بالعدو ثانية كان لهم مما غنموا الثلث لان نهوضهم "بعد القفول أشد لكون العدو على حذر وحزم انتهى وما قاله هو الأقرب .

٣٥ _ ﴿ عن ابن عمر رضي الله عنه قال كإن رسول الله صلي الله عليه وسلم

ينفل بعض من يبعث من السرايا لانفسهم خاصة سوى قسمة عامّة الجيش . متفق عليه ﴾ فيه أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن ينفل كل من يبعثه بل بحسب ما يراه من المصلحة في التنفيل .

٣٦ - ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عمر ﴿ قال : كنا نصيب فى مغازينا العسل والعنب فاكله ولا نرفعه . رواه البخارى ولابى داود ﴾ أى عن ابن عمر ﴿ فلم يؤخذ منهم الحنس وصححها ابن حبان ﴾ لا نرفعه لا نحمله على سبيل الادخار أو لا نرفعه إلى من يتولى أمر الغنيمة ونستأذنه فى أكله اكتفاء بما علم من الإذن فى ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه يجوز للغانمين أخذ الفوت وما يصلح به وكل طعام اعتبد أكله عموما وكذلك علف الدواب قبل القسمة سواء كان بإذن الإمام أو بغير إذنه ودليلهم هذا الحديث وما أخرجه الشيخان من حديث ابن مغفل قال * أصبت جراب شحم يوم خير فقلت لا أعطى منه أحداً فالتفت فإذا رسول الله صلى الله عليه وسلم يبتسم وهذه الاحاديث مخصصة لاحاديث النهى عرب الغلول. ويدل له أيضاً الحديث وهو قوله :

٣٧ – ﴿ وعن عبد الله بن أبى أو فى رضى الله عنه قال: أصبنا طعاما يوم خيبر فكان الرجل يجيء فيأخذ منه قدر ما يكفيه ثم ينصر ف . أخرجه أبو داود وصححه ابن الجاروذ والحاكم ﴾ فإنه واضح فى الدلالة على أخذ الطعام قبل القسمة وقبل التخميس قاله الخطابى وأما سلاح العدق ودوابهم فلا أعلم بين المسلمين خلافا فى جواز استعالها . فأما إذا انقضت الحرب فالواجب ردّها فى المغنم . وأما الثياب والحرث والادوات فلا يجوز أن يستعمل شىء منها إلا أن يقول قائل إنه إذا احتاج إلى شىء منها لحاجة ضرورية كان له أن يستعمله مثل أن يشتد البرد فيستدفئ بثوب ويتقوى به على المقام فى بلاد العدق مرصداً له لقتالهم . وسئل الاوزاعى عن ذلك فقال : لا يلبس الثوب إلا أن يخاف الموت . قلت الحديث الآتى :

٣٨ – ﴿ وعن رويفع بن ثابت رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله

عليه وسلم • مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللهِ والْيَوْمِ الْآخِرِ فَلَا يَرْكُبْ دَا بَّهَ مِنْ فَى الْمُسْلِمِينَ حَتَى إِذَا أَخْلَقُهُ رَدَّهُ وَتَى إِذَا أَخْلَقُهُ رَدَّهُ وَتَى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ وَتَى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ وَلا يَلْمَبُسُ ثَوْ بًا مِنْ فَى الْمُسْلِمِينَ حَتَى إِذَا أَخْلَقَهُ رَدَّهُ فِيهِ وَلا يَلْمَبُسُ وَرَجَالُهُ لا بأس بهم ﴾ يؤخذ منه جواز الركوب فيه ولبس الثوب وإنما يتوجه النهى إلى الإعجاف والإخلاق للثوب فلو ركب من غير إلجاف وإتلاف جاز .

٣٩ (وعن أبي عبيدة بن الجراح رضى الله عنه) بالجيم والراء والحاء المهملة وقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : • يُجِيرُ) بالجيم والراء بينهما مثناة تحتية من الإجارة وهي الامان ﴿ عَلَى الْمُسْلِينَ بَعْضُهُمْ . أخرجه ابن أبي شيبة وأحمد وفي إسناده ضعف ﴾ لان في إسناده الحجاج بن أرطاة ولكنه يجبر ضعفه الحديث الآتي وهو قوله :

٤٠ = ﴿ وللطيالسي من حديث عمرو بن العاص رضى الله عنه : • أيجيرُ عَلَى المُسْلمينَ أَدْ نَاهُمْ • ﴾ وما فى الصحيحين وهو :

ا ٤ - ﴿ عن على رضى الله عنه : • ذِمَّهُ الْمُسْلِمِينَ وَاحِدَةٌ يَسْعَى بِهَا أَدْنَاهُمْ • ﴾ زاد ابن ماجه ﴾ من حدیث علی أیضا ﴿ من وجه آخر : • وُبِحِیرُ عَلَیْهِمْ أَقْصَاهُمْ • ﴾ كالدفع لتوهم أنه لا يحير إلا أدناهم فتدخل المرأة فی جواز إجارتها علی المسلمین كا أفاده الحدیث الآتی :

٤٢ _ ﴿ وَقُ الصحيحين من حديث أم هانئ ﴾ بنت أبي طالب قبل اسمها ■ند وقبل فاطمة وهي أخت على بن أبي طالب عليه السلام • قَدْ أَجَرْنَا مَنْ أُجَرْتِ ■ وذلك أنها أجارت رجلين من أحمائها وجاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم تخبره أن عليا أخاها لم يجز إجارتها فقال صلى الله عليه وسلم • قد أجرنا • الحديث والاحاديث دالة على صحة أمان الكافر من كل مسئم ذكر أو أنثى حر أم عبد مأذون أو غير مأذون لفوله • أدناهم • فإنه شامل لكل وضيع ، وقعلم صحة أمان الشريف بالاولى وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند جماعة من أصحاب مالك فإنهم الشريف بالاولى وعلى هذا جمهور العلماء إلا عند جماعة من أصحاب مالك فإنهم

قالوا: لا يصخ أمان المرأة إلا بإذن الإمام وذلك لانهم حملوا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لام هانئ دقد أجرنا من أجرت، على أنه إجازة منه قالوا فلو لم بجز لم يصح أمانها وحمله الجمهور على أنه صلى الله عليه وسلم أمضى ما وقع منها وأنه قد العقد أمانها لانه صلى الله عليه وسلم عموم المسلمين في الحديث على ما يقوله بعض أثمة الاصول أو من باب التغليب بقرينة الحديث الآتى :

٤٣ _ ﴿ وعن عمر رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله تعمالي عليه وعلى آله وسلم يقول : ﴿ لَأَخْرَجَنَّ الْيَهُودَ والنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ ۗ حَتَّى لا أَدَعُ إِلاَّ مُسْلِمًا ، رواه مسلم ﴾ وأخرجه أحمد بزيادة • لئن عثمت إلى قابل ، وأخرج الشيخان من حديث ابن عباس رضي الله عنه أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أوصى عند موته بثلاث • أخرجوا المشركين من جزيرة العرب ، وأخرج البيهتي من حديث مالك عن ابن شهاب أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: • لا يجتمع دينان في جزيرة العرب ، قال مالك : قال ابن شهاب ففحص عمر عن ذلك حتى أناه الثلج واليقين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال • لا يحتمع دينان في جزيرة العرب فأجلي يهود خيبر • قال مالك وقد أجلي يهود نجران وفدك أيضاً . والحديث دليل على وجوب إخراج اليهود والنصارى والمجوس من جزيرة العرب لعموم قوله • لا مجتمع دينان في جزيرة العرب، وهو عام لكل دين والمجوس بخصوصهم حكمهم حكم أهل الكتاب كما عرفت . وأما حقيقة جزيرة العرب، فقال مجد الدين في القاموس: جزيرة العرب ما أحاط به بحر الهند وبحر الشام ثم دجلة والفرات ■ أو ما بين عـدن أبين إلى أطراف الشام طولاً ، ومن جـدّة إلى أطراف ريف العراق عرضاً ؛ انتهى : وأضيفت إلى العرب لأنها كانت أوطانهم قبل الإسلام وأوطان أسلافهم وهي تحت أيديهم . وبما تضمنته الاحاديث من وجوب إخراج من له دين غير الإسلام من جزيرة العرب قال مالك والشافعي وغيرهما ، إلا أن الشافعي والهادوية خصوا ذلك بالحجاز . قال الشافعي وإن سأل من يعطى الجزية

أن يعطيها ويجرى عليه الحكم على أن يسكن الحجاز لم يكن له ذلك ؛ والمراد بالحجاز مكة والمدينة والتمامة ومخاليفها كلها ، وفي القاموس الحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليفها كأنها حجزت بين نجد وتهامة أو بين نجد والسراة أو لأنها احتجزت بالحرار الخنس حرّة بني سليم وراقم وليلي وشوران والنار قال الشافعي : ولا أعلم أحداً أجلى أحداً من أهل الذمة من اليمن وقد كانت بها ذمة وليس اليمن بحجاز فلا يجلبهم أحد من اليمن ولا بأس أن يصالحهم على مقامهم باليمن . قلت : لا يخنى أن الاحاديث الماضية قيها الامر بإخراج من ذكر من أهل الاديان غير دين الإسلام مر . _ جزيرة العرب، والحجاز بعض جزيرة العرب وورد في حديث أبى عبيدة الامر بإخراجهم من الحجاز وهو بعض مسمى جزيرة العرب والحكم على بعض مسمياتها بحكم لا يعارض الحكم عليها كلها بذلك الحكم كما قرر في الأصول أن الحكم على بعض أفراد العام لا يخصص العام وهـذا نظيره وليست جزيرة العـرب من ألفاظ العموم كما وهم فيه جماعة من العلمـاء وغاية ما أفاده حـديث أبى عبيدة زيادة التأكيد في إخراجهم من الحجاز لأنه دخل إخراجهـم من الحجاز تحت الامر بإخراجهم من جزيرة العرب ثم أفرد بالامر زيادة تأكيـد لا أنه تخصيص أو نسخ وكيف وقد كان آخر كلامه صلى الله عليه وآله وسلم وأخرجوا المشركين من جزيرة العرب، كما قال ابن عباس أوصى عنــد موته وأخرج البيهتي من حديث مالك عن إسماعيل بن أبى حكيم أنه سمع عمر بن عبد العزيز يقول : بلغني أنه كان من آخر ماتىكلم به رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه قال ؛ قاتل الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد لا يبقين دينان بأرض العرب، وأما قول الشافعي إنه لا يعلم أحداً أجلاهم من اليمن فليس ترك إجلائهم بدليل فإن أعذار مر ترك ذلك كثيرة وقد ترك أبو بكر رضى الله عنه إجلاء أهل الحجاز مع الاتفاق على وجوب إجلائهم لشغله بجهاد أهل الرَّدَّة لم يكن ذلك دليـــلا على أنهم لا يجلون بل أجلاهم عمر رضي الله عنه ١

وأما الفول بأنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أقرهم فى اليمن بقوله لمعاذ خذ من كل حالم ديناراً أو عدله معافريا ، فهذا كان قبل أمره صلى الله عليه وآله وسلم بإخراجهم فإنه كان عند وفاته كما عرفت فالحق وجوب إجلائهم من اليمن لوضوح دليله ١ وكذا القول بأن تقريرهم في البمن قد صار إجماعا سكوتيا لا ينهض على دفع الاحاديث فإن السكوت من العلماء على أمر وقع من الآحاد أو من خليفية أو غيره من فعل محظور أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع ولا على جواز ما ترك فإنه إن كان الواقع فعملا أو تركا لمنكر وسكنوا لم يدل سكوتهم على أنه ليس بمنكر لما علم من أن مراتب الإنكار ثلاث باليد أو اللسان أو القلب وانتفاء الإنكار باليـد واللسـان لا يدل على انتفائه بالقلب وحينشـذ فلا يدُّل سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال قد أجمع عليه إجماعا سكوتيا إذ لا يثبت أنه قد أجمع الساكت إلا إذا علم رضاه بالواقع ولا يعلم ذلك إلا علام الغيوب . وبهذا يعرف بطلان الفول بأن الإجماع السكوتى حجة ولا أعلم أحداً قد حرر هذا فى ردّ الإجماع السكوتى مع وضوحه والحمد لله المنعم المتفضل فقد أوضحناه في رسالة مستقلة فالعجب بمن قال : ومثله قد يفيـد الفطع وكذلك قول من قال: إنه يحتمل أن حديث الامر بالإخراج كان عنـد سكوتهم بغير جزية باطل؛ لأن الامر بإخراجهم عند وفاته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم والجزية فرضت في التاسعة من الهجرة عند نزول براءة فكيف يتم هـذا ؟ ثم إن عمر أجلى أهل نجران وقد كان صالحهم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على مال واسع كما هو معروف وهو جزية . والتكلف لتقويم ما عليه النـاس ورد ما ورد من النصوص بمثل هذه التأويلات مما يطيل تعجب الناظر المنصف قال النووى: قال العلماء رحمهم الله تعمالي : ولا يمنع الكفار من التردّد مسافرين إلى الحجاز ولا يمكئون فيه أكثر من ثلاثة أيام " قال الشافعي ومن وافقه إلا مكة وحرمها فلا بجوز تمكين كافر من دخولها بحال . فإن دخل في خفية وجب إخراجه فإن

مات ودفن فيه نبش وأخرج مالم يتغير وحجته قوله قعالى (إنما المشركون نجس فلا يقربوا المسجد الحرام) قلت : ولا يخفى أن الباديان هم المجوس والمجوس حكمهم من حكم أهل الكتاب لحديث «سنوا بهم سنة أهل الكتاب فيجب إخراجهم من أرض اليمن ومن كل محل من جزيرة العرب وعلى فرض أنهم ليسوا بمجوس فالدليل على إخراجهم دخولهم تحت الا يجتمع دينان في أرض العرب .

٤٤ _ ﴿ وعنه ﴾ أي عمر رضي الله عنه ﴿ قال كانت أموال بني النضير ﴾ بفتح النون وكسر الضاد المعجمـة بعدها مثناة تحتية ﴿ بمـا أفاء الله على رسوله بمـا لم يوجف ﴾ الإبحاف من الوجف وهو السير السريع ﴿ عليه المسلمون بخيـل ولا ركاب ﴾ الركاب بكسر الراء الإبل ﴿ فكانت للنبي صلى الله عليه وآله وسلم خاصة فـكان ينفق على أهـله نفقة سنة ومابتي يجعله فى الـكراع ﴾ بالراء والعين المهملة بزنة غراب اسم لجمع الخيل ﴿ والسلاح عدَّة في سبيل الله تعالى . متفق عليه ﴾ بنو النضير قبيلة كبيرة من اليهود وادعهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعد قدومه إلى المدينة على أن لايحاربوه وأن لا يعينوا عليه عدوه وكانت أموالهم ونخيلهم ومنازلهم بناحية المدينة فنكثوا العهد وسار معهم كعب بن الأشرف فى أربعين راكبا إلى قريش فحالفهم وكان ذلك على رأس ستة أشهر من واقعة بدركما ذكره الزهرى وذكر ابن إسحاق في المغازي أن ذلك كان بعـد قصة أحد وبئر معونة ؛ وخرج إليهم النبي صلى الله عليه وآله وسلم يستعينهم في دية رجلين قتلهما عمرو بن أمية الضمرى من بني عامر فجلس النبي صلى الله عليه وسلم إلى جنب جدار لهم فتمالؤا على إلقاء صخرة عليه من فوق ذلك الجدار وقام بذلك عمرو بن جحاش بن كعب فأتاه الخبر من السماء فقام مظهرا أنه يقضى حاجة وقال لاصحابه : لاتبرحوا ورجع مسرعا إلى المدينة فاستبطأه أصحابه فأخبروا أنه رجع إلى المدينة فلحقوا به فأمر بحربهم والمسير إليهم فتحصنوا فأمر بقطع النخل والتحريق وحاصرهم ست

ليال ، وكان ناس من المنافقين بعثوا إليهم أن اثبتوا وتمنعوا فإن قوتلتم قاتلنا معكم فتربصوا فقذف الله الرعب في قلوبهم فلم ينصروهم ، فسألوا أن يجلوا من أرضهم على أن لهم ما حملت الإبل فصولحوا على ذلك إلا الحلقة بفتح الحاء المهملة وفتح اللام فقاف وهي السلاح فخرجوا إلى أذرعات وأريحا. من الشام وآخرون إلىالحيرة ولحق آل أبي الحقيق وآل حي بن أخطب بخيبرة وكانوا أول من أجلي من اليهود كما قال تعمالي (لأول الحشر) والحشر الثماني من خيبر في أيام عمر رضي الله عنه وقوله (بما أفاء الله على رسوله) الغيء ما أخذ بغير قتال " قال في نهاية المجتهد : إنه لاخمس فيه عند العلماء وأنما لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب لأن بني النضير كانت على ميلين من المدينة فمشوا إليها مشاة غير رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فإنه ركب جملا أو حمارا ولم تنل أصحابه صلى الله عليه وآله وسلم مشقة فى ذلك وقوله «كان ينفق على أهله » أى مما استبقاه لنفسه والمراد أنه يعزل لهم نفقة سنة ولكنه كان ينفقه قبل انقضاء السنة في وجوه الخير ولا يتم عليه السنة ولهذا توفي صلى الله عليه وآله وسلم ودرعه مرهونة على شعير استدانه لأجله . وفيه دلالة على جواز دخار قوت سنة وأنه لا ينافى التوكل وأجمع العلساء على جواز الادخار بمـا يستغله الإنسان من أرضه ،' وأما إذا أراد أن يشتريه من السوق وبدخره فإن كان في وقت ضيق الطعام لم بجز بل يشتري مالا يحصل به تضييق على المسلمين كقوت أمام أو شهر ، وإن كان في وقت سعة اشترى قوت السنة وهذا التفصيل نقله القاضي عماض عن أكثر العلماء

٥٤ — ﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بقيتها فى المغنم . رواه أبو داود ورجاله لا بأس بهم ﴾ الحديث من أدلة التنفيل وقد سلف الكلام فيه فلو ضمه المصنف رحمه الله إليها لكان أولى

٤٦ ــ ﴿ وَعَنْ أَبِي رَافِعُرُضِي اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولَ اللَّهُ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهُ وَآلُهُ وَسَلَّمُ

• إنّى لا أُخِيسُ ﴾ بالخاء المعجمة فشاء تحتية فسين مهملة فى النهاية لا أنقضه ﴿ بِالْعَهْدِ وَلا أَحْبِسُ الرُّسُل ، رواه أبو داود والنسائى وصححه ابن حبان ﴾ فى الحديث دليـل على حفظ العهد والوفاء به ولو لـكافر وعلى أنه لا يحبس الرسول بل يرد جوابه فعكان وصوله أمان له فلا يجوز أن يحبس بل يرد .

٧٤ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ﴿ وَأَيْمَا قَرْيَةٍ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولُهِ ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ ، رواه مسلم ﴾ قال القاضى ورَسُولَه ، ثُمَّ هِيَ لَكُمْ ، رواه مسلم ﴾ قال القاضى عياض في شرح مسلم : يحتمل أن يكون المراد بالقرية الأولى هي التي لم يوجف عليها عياض في شرح مسلم : يحتمل أن يكون المراد بالقرية الأولى هي التي لم يوجف عليها المسلمون بخيل ولا ركاب بل أجلى عنها أهلها وصالحوا فيكون سهمهم فيها أي حقهم من العطاء كما تقرر في النيء ويكون المراد بالثانية ما أخذت عنوة فيكون غنيمة يخرج منها الخس والباقي للغانمين وهو معنى قوله « هي لكم ، أي باقيها وقد احتج به من لم يوجب الخس في النيء قال ابن المنذر : لا نعلم أحدا قبل الشافعي قال بالخس في النيء .

باب الجزية والهدنة

الاظهر فى الجزية أنها مأخوذة من الإجزاء لانها تكنى من توضع عليه فى عصمة دمه و الهدنة ، هى متاركة أهل الحرب مدة معلومة لمصلحة ومشروعية الجزية سنة تسع على الاظهر وقيل سنة ثمان .

1 — ﴿ عن عبد الرحمن بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم أخذها _ يعنى الجزية من مجوس هجر . رواه البخارى وله طريق فى الموطا فيها انقطاع ﴾ وهى ما أخرجه الشافعى عن ابن شهاب أنه بلغه • أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذ الجزية من مجوس البحرين ، قال البيهتى وابن شهاب إنما أخذ حديثه عن ابن المسيب وابن المسيب حسن المرسل فهذا هو الانقطاع الذي أشار إليه المصنف

وأخرج الشافعي من حديث عبد الرحمن أن عمر بن الخطاب ذكر المجوس فقال : لا أدرى كيف أصنع في أمرهم ، فقال عبد الرحمن سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول = سنوا بهم سنة أهل الكتاب = وأخرج أبو داود والبيهق عن ابن عباس قال : جاء رجل من مجوس هجر إلى النبي صلى الله عليه وسلم فلمــا خرج قلت له : ما قضى الله ورسوله فيكم قال : شرا ؛ قلت : مه قال الإسلام أو الفتل . قال وقال عبد الرحمن ابن عوف قبل منهم الجزية . قال ابن عباس وأخذ الناس بقول عبد الرحمن وتركوا ما سمعت . قلت : لأن رواية عبد الرحمن موصولة وصحيحة ورواية ابن عباس هي عن مجوسي لا تقبل اتفاقاً . وأخرج الطبراني عن مسلم ابن علاء الحضرمي في آخر حديثه بلفظ « سنوا بالمجوس سنة أهل الكتاب ، وأخرج البيهق عن المغيرة في حديث طويل مع فارس وقال فيه • فأمرنا نبينا صلى الله عليه وآله وسلم أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده أو تؤدُّوا الجزية ، وكان أهل فارس مجوساً . فدلت هذه الاحاديث على أخذ الجزية من المجوس عموماً ومن أهل هجر خصوصاً كما دلت الآية على أخذها من أهل الكتاب اليهود والنصاري، قال الخطابي : وفي امتناع عمر رضي الله عنه مر. أخذ الجزية من المجوس حتى شهد عبد الرحمن أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أخذها من بجوس هجر ؛ دليل على أن رأى الصحابة أن لا تؤخذ الجزية من كل مشرك كما ذهب إليه الاوزاعي وإنما تقبل من أهل الكتاب . وقد اختلف العلماء في المعنى الذي من أجله أخذت الجزية منهم . فذهب الشافعي في أغلب قوليه إلى أنها إنما قبلت منهم لانهم من أهل الكتاب وروى ذلك عن على بن أبي طالب رضي الله عنه . وقال أكثر أهل العلم : إنهم ليسوا من أهل الكتاب وإنما أخذت الجزية من اليهود والنصاري بالكتاب ومن المجوس بالسنة انتهى . قلت : قدّمنا لك أن الحق أخذ الجزية من كل مشرك كما دل له حديث بريدة ولا يخفي أن في قوله « سنوا بهم سنة أهل الكتاب ، ما يشعر بأنهـم ليسوا بأهل كناب . ويدل لما قدّمناه قوله:

۲ ـــ ﴿ وَعَنَ عَاصِمَ بِنَ عَمْرَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ ﴾ هو أبو عمرو عاصم بن عمر بن الخطاب رضى الله عنه العدوى القرشي . ولد قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بسنتين وكان وسيها جسما خيرا فاضلا شاعرا مات سنة سبعين قبل موت أخيه عبد الله بأربع سنين 1 وهو جد عمر من عبد العزيز لأمه روى عنه أبو أمامة ابن سهل بن حنيف وعروة بن الزبير ﴿ عن أنس ﴾ أى ابن مالك ﴿ وعن عثمان ابن أبي سلمان ﴾ أى ابن جبير بن مطعم القرشي المـكي ، سمع أبا سلمة بن عبد الرحمن وعامر بن عبد الله بن الزبير وغيرهم ﴿ أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالد بن الوليد إلى أكيدر ﴾ بضم الهمزة بعد الكاف مثناة تحتية فدال مهملة فرا. ﴿ دومة ﴾ بضم الدال المهملة وسكون الواو . ودومة الجندل اسم محل ﴿ الجندل فأخذوه وأثوا به فحقن دمه وصالحه على الجزية . رواه أبو داود ﴾ قال الخطابي: أكيدر دومة رجل من العرب يقال إنه من غسان . ففي هذا دليل على أخذ الجزية من العرب كجوازه من العجم انتهى . قلت : فهو من أدلة ماقدمناه وكان صلى الله عليه وآله وسلم بعث خالدا من تبوك والنبي صلى الله عليه وآله وسلم بها في آخر غزاة غزاها وقال لخــالد إنك تجده يصيد البقر ، فمضى خالد حتى إذا كان من حصنه بمبصر العين فى ليلة مقمرة أقام وجاءت بقر الوحش حتى حكت قرونها بباب القصر فخرج إليها أكيدر فى جماعة من خاصته فتلقتهم جند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فأخذوا أكيدرآ وقتلوا أخاه حسان فحقن رسول الله دمه وكان نصرانيا واستلب خالد من حسان قباء ديباج مخوّصا بالذهب وبعث به إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسـلم وأجار خالد أكيدرا من القتل حتى يأتى به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم علىأن يفتح له دومة الجندل، ففعل ا وصالحه على ألفي بعير وثمانمائة رأس وألني درع وأربعائة رمح فعزم رسول الله صلى الله عليه وسلم صفيه خالصا ثم قسم الغنيمة ـ الحديث = وفيه أنه قدم خالد بأكيدر على رسول الله صلى الله عليه وسلم فدعاه إلى الإسلام فأبي فأقره على الجزية .

٣ _ ﴿ وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال : بعثني رسـول الله صـلى الله عليه وسلم إلى البين وأمرني « أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ حَالَم دِينَارًا أَوْ عَدْلَهُ ، ﴾ بالعين المهملة مفتوحة وتكسر: المثل، وقيـل بالفتح ما عادل من جنسه وبالكسر ما ايس من جنسه وقبيل بالعكس كما في النهاية ثم دال مهملة ﴿ مَعَافِرِيًّا ﴾ بفتح الميم فعين مهملة بعدها ألف ففاء وراء بعدها ياء النسبة إلى معافر وهي بلد باليمن قصنع فيها الثياب فنسبت إليها فالمراد أو عـدله ثويا معافريا ﴿ أخرجه الثلاثة وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ وقال الترمذي : حديث حسن ، وذكر أن بعضهم رواه مرسلا وأنه أصح وأعله ابن حزم بالانقطاع وأن مسروقًا لم يلق معاذًا ، وقيه نظر . وقال أبو داود إنه منكر قال وبلغني عن أحمد أنه كان ينكر هذا الحديث إنكارا شديدا. قال البيهق إنما المنكر رواية أبي معاوية عن الاعمش عن إبراهيم عن مسروق عن معاذ . فأما رواية الاعمش عن أبي وائل عن مسروق فإنها محفوظة قد رواها عن الأعمش جماعة ، منهم سفيان الثورى وشعبة ومعمر وأبو عوانة ويحيى بن شحبة وحفص بن غياث وقال بعضهم عن معاذ؛ وقال بعضهم إن النبي صلى الله عليه وسـلم لما بعث معاذا إلى اليمن أو معناه . والحديث دليل على تقدير الجزية بالدينار من الذهب على كل حالم أى بالغ وفى رواية محتـلم وظاهر إطلاقه سوا. كان غنيا أو فقيرا ، والمراد أنه يؤخذ الدينار بمن ذكر في السنة وإلى هذا ذهب الشاقحي فقال : أقل ما يؤخذ من أهل الذمة دينار عن كل حالم ، وبه قال أحمد فقال الجزية دينار أو عدله من المعافري لا يزاد عليه ولا ينقص إلا أن الشافعي جعل ذلك حدا في جانب القلة وأما الزيادة فتجوز لما أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس • أن النبي صلى الله عليه وسلم صالح أهل نجران على ألني حلة النصف في محرم والنصف في رجب يؤدونهما إلى المسلمين وعارية ثلاثين درعا وثلاثين فرسا وثلاثين بعيرا وثلاثين من صنف من أصناف السلاح يغزو بهـا المسلمون ضامنين لها حتى يردّها علمهم إن كان باليمن كيد = قال الشافعي وقد سمعت بعض أهل العلم من المسلمين ومن

أهل الذمة أن أهل نجران بذكر أن قيمة ما أخذوا من كل واحد أكثر من دينار وإلى هذا ذهب عمر فإنه أخذ زائداً على الدينار ، وذهب بعض أهل العلم إلى أنه لا توقيف في الجزية في القلة ولا في الكثرة وأن ذلك موكول إلى نظر الإمام ، وبجعل هذه الأحاديث محمولة على التخبير والنظر في المصلحة . وفي الحديث دليل على أنها لا تؤخذ الجزية من الأنثى لقوله • حالم ، قال في نهاية المجتهد : اتفقوا على أنه لا تجب الجزية إلا بثلاثة أوصاف: الذكورة والبلوغ والحرية. واختلفوا في المجنون والمفعد والشبيخ وأهل الصوامع والفقير قال : وكل هذه مسائل اجتهادية ليس فيها توقيف شرعى قال: وسبب اختلافهم هل يقتلون أم لا؟ اه. هذا وأما رواية البهق عن الحكم بن عتيبة أنه صلى الله عليه وسلم كتب إلى معاذ بالبمن « على كل حالم أو حالمة ديناراً أو قيمته • فإسنادها منقطع وقد وصله أبو شيبة عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس بلفظ • فعلى كل حالم دينار أو عدله من المعافر ذكر أو أنثى حرّ أو عبد دينار أو عوضه من الثياب، لكنه قال البيهق: أبو شيبة ضعيف. وفى الباب عن عمرو بن حزم واسكنه منقطع وعن عروة وفيه انقطاع وعن معمر عن الاعيش عن أبي واثل عن مسروق عن معاذ وفيه ﴿ وَحَالِمَةُ ۗ لَـكُنَّ قَالَ أَيُّمَةً الحديث. إن معمراً إذا روى عن غير الزهرى غلط كثيراً . وله يعرف أنه لم يثبت فى أخذ الجزية من الانثى حديث يعمل به . وقال الشافعي : سألت محمد ىن خالد وعبد الله بن عمرو بن مسلم وعدداً من علماء أهل البمن وكلهم حكوا عن عدد مضوا قبلهم يحكون عن عدد مضوا قبلهم كلهم ثقة أن صلح النبي صلى الله عليه وآله وسلم كانب لأهل الذمة بالىمن على دينار كل سنة ولا يثبتون أن النساء كن بمن يؤخذ منه الجزية . وقال عامتهم ولم يؤخذ من زروعهم وقد كان لهم زروع ولا من مواشيهم شيئاً علمناه . وقال وسألت عددا كثيرا من ذمة أهل اليمن متفرقين فى بلدان اليمن فكلهم أثبت لى لا يختلف قولهم أن معاذا أخذ منهم دينارا عن كل بالغ منهم وسموا البالغ حالما قالوا : وكان فى كتاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مع معاذ

• أن على كل حالم دينارا ، واعلم أنه يفهم من حديث معاذ وحديث بريدة المتقدّم أنه يجب قبول الجزية بمن بذلها ويحرم قتله وهو المفهوم من قوله تعالى (حتى يعطوا الجزية) الآية : أنه ينقطع الفنال المأمور به في صدر الآية من قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر) بإعطاء الجزية وأما جوازه وعدم قبول الجزية فتدل الآية على النهى عن الفتال عند حصول الغاية وهو إعطاء الجزية فيحرم قتالهم بعد إعطائها .

ع ـ ﴿ وعن عَائد بن عمرو المزنى عن الذي صلى الله عليه وسلم قال الإسلام على أهل يَعْلُو ولا يُعْلَى ، أخرجه الدارقطنى ﴾ فيه دليـل على علق أهل الإسلام على أهل الآديان في كل أمر لإطلاقه فالحق لاهل الآيمان إذا عارضهم غيرهم من أهل الملل كا أشير إليه في إلجائهم إلى مضايق الطرق ولا يزال دين الحق يعلو ويزداد علوا والداخلون فيه أكثر في كل عصر من الاعصار .

وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم قال لا تبدأوا البيهود والنصارى بالإسلام وإذا كفيتُم أَحدَهُم في طريق فاضطروه إلى اضيقه و رواه مسلم فيه دليل على تحريم ابتداء المسلم لليهودي والنصراني بالسلام لان ذلك أصل النهي وحمله على الكراهة خلاف أصله وعليه حمله الأفل ولا ولي التحريم ذهب الجههور من السلف والخلف. ذهب طائفة منهم ابن عباس إلى جواز الابتداء لهم بالسلام وهو وجه لبعض الشافعية إلا أنه قال الممازري إنه يقال السلام عليك بالإفراد، ولا يقال: السلام عليك واحتج لهم بعموم قوله تعالى (وقولوا السلام عليك بالإفراد، ولا يقال: السلام عليك واحتج لهم بعموم قوله تعالى (وقولوا الناس حسنا) وأحاديث الأمر بإفشاء السلام . والجواب أن هذه العمومات مخصوصة بحديث الباب وهدا إذا كان الذي منفردا وأما إذا كان معه مسلم جاز الابتداء بالسلام ينوى به المسلم لانه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سلم على مجلس فيه أخلاط من بالسلام ينوى به المسلم لانه قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم سلم على مجلس فيه أخلاط من وبدل له عموم قوله تعالى (وإذا حياتم بتحية فيوا بأحسن منها أو ردّوها) وأحاديث ومدل في المدوا، قوله تعليه وسلم سلم على المناور، وأحاديث والمسلمين والمه تعالى (وإذا حياتم بتحية فيوا بأحسن منها أو ردّوها) وأحاديث وبعدل به عموم قوله تعالى (وإذا حياتم بتحية فيوا بأحسن منها أو ردّوها) وأحاديث

وإذا سلم عليكم أهل الكناب فقولوا: وعليكم، وفى رواية وأن اليهود إذا سلبوا عليكم يقول أحدهم: السام عليكم فقولوا وعليك، وفى رواية وقل وعليك، أخرجها مسلم واتفق العلماء على أنه يرد على أهل الحكتاب ولكنه يقتصر على قوله: وعليكم، وهو همكذا بالواو عند مسلم فى روايات قال الخطابي عامة المحدثين يروون هذا الحرف بالواو ، قالوا: وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو وقال الخطابي هذا هو الصواب لأنه إذا حذف صار كلامه بعينه مردودا عليهم خاصة وإذا أثبت الواو اقتضى المشاركة معهم فيما قالوه. قال النسووى إثبات الواو وحذفها جائزان صحت به الروايات فإن الواو وإن اقتضت المشاركة فالموت هو علينا وعليهم ولا امتناع. وفي الحديث دليل على إلجائهم إلى مضايق الطرق إذا اشتركوا هم والمسلمون في الطريق فيمكون واسعة للمسلمين فإن خلت الطريق عن المسلمين فلا حرج عليهم. وأما ما يفعله اليهود في هذه الآزمنة من تعمد جعل المسلم على يسارهم إذا لاقاهم في الطريق فشيء ابتدعوه لم يرو فيه شيء وكأنهم يريدون التفاؤل بأنهم من أصحاب اليمين فينبغي منعهم مما يتعمدونه من ذلك لشدة محافظتهم عليه ومضادة المسلم.

٣ - ﴿ وعن المسور بن مخرمة ومروان رضى الله عنهما أن الذي صلى الله عليه وسلم خرج عام الحديبية - فذكر الحديث ﴾ هكذا فى نسخ بلوغ المرام بإفراد « ذكر • وكان الظاهر • فذكرا ، بضمير النثنية ليعود إلى المسور ومروان وكأنه أراد فذكر أى الراوى ﴿ بطوله وفيه : « هذا مَا صَالَحَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بُنُ عَبْدِ اللهِ سُهَيْلَ بنَ عَيْرٍ و : عَلَى وضْع الْحَرْبِ عَشْرَ سِنِينَ بأَمَنُ فِيها النّاسُ ويكُفُّ بَعْضُهُمْ عَنْ بَعْضٍ ، أخرجه أبو داود وأصله فى البخارى ﴾ الحديث دليل على جواز المهادنة بين المسلمين وأعدائهم من المشركين مدة معلومة لمصلحة يراها الإمام وإن كره ذلك أصحابه فإنه ذكر فى المهادنة ما يفيده الحديث الآتى وهو قوله :

٧ _ ﴿ وَأَخْرِجِ مِسْلُمُ بِعَضْهِ مِنْ حَدِيثُ أَنْسُ وَفِيهِ ﴿ أَنَّ مَنْ جَاءَنَا مِنْكُمْ ۚ لَمْ

تَرُدُّهُ عَلَيْكُمْ وَمَنْ جَاءَكُمْ مِنَّا رَدَدُنَّهُوهُ عَلَيْنَا ، ﴾ أي من جاء من المسلمين إلى كفار مكة لم يردّوه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن جاء من أهل مكة إليه صلى الله عليه وسلم ردّه إليهم فكره المسلمون ذلك ﴿ فقالوا : أتكتب هذا يارسول الله قال ﴿ نَعَمْ إِنَّهُ مَنْ ذَهَبَ مِنَّا إِلَيْهِمْ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ وَمَنْ جَاءَنَا مِنْهُمْ فَسَيَجْعَلُ اللَّهُ لَهُ فَرَجًا وَتَخْرَجًا ﴾ فإنه صلى الله عليه وسلم كتب هذا الشرط مع ما فيه من كراهة أصحابه له . والحديث طويل ساقه أئمة السير في قصة الحديبيــة واستوفاه ابن القيم في زاد المعاد وذكر فيه كثيراً من الفوائد. وفيه أنه صلى الله عليه وسلم رد إليهم أبا جندل بن سهيل وقد جاء مسلما قبل تمام كتاب الصلح وأنه بعد رده إليهم جعل الله له فرجا ومخرجاً قفر من المشركين ثم أقام بمحل على طريقهم يقطعها عليهم والضاف إليه جماعة من المسلمين حتى ضيق على أهل مكة مسالكهم . والقصة مبسوطة في كنب السير . وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم لم يردّ النساء الخارجات إليه فقيل لآن الصلح وقع فى حق الرجال دون النساء وأرادت قريش تعميم ذلك في الفريةين ، فإنها لمـا خرجت أم كلثوم بنت أبي معيط مهاجرة طلب المشركون رجوعها فمنع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن ذلك وأنزل الله تعـالى الآية وفها (فلا ترجعوهن إلى الكفار) الآية . والحديث دليل على جواز الصلح على رد من وصل إلينا من العدو كما فعله صلى الله عليه وآله وسـلم وعلى أن لايردوا من وصل منا إلهم

٨ ـ ﴿ وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : • مَنْ قَتَلَ مُعَاهَدًا لَمْ يَرحْ ﴾ بفتح المثناة التحتية وفتح الراء أصله يراح أى لم يجد ﴿ رَائِحَةَ الْجَنَّةِ وَإِنَّ رِيحَهَا لَيُوجَدُ مِنْ مَسِيرَةٍ أَرْ بَعِينَ عَامًا ، . أخرجه البخارى ﴾ وفى لفظ للبخارى • من قتل نفساً معاهداً له ذمة الله وذمة رسوله _ الحديث ، وفى لفظ له تقييد ذلك بغير جرم وفى لفظ له بغير حق . وعند أبى داود والنسائى بغير حلها والتقييد معلوم من قواعد الشرع . وقوله • من مسيرة والنسائى بغير حلها والتقييد معلوم من قواعد الشرع . وقوله • من مسيرة

أربعين عاما وقع عند الاسماعيلي سبعين عاما ووقع عند الترمذي من حديث أبي هريرة وعند البيهتي من رواية صفوان بن سليم عن ثلاثين من أبناء الصحابة بلفظ سبعين خريفا ، وعند الطبراني من حديث أبي مسيرة مائة عام وفيه من حديث أبي بكرة خمسائة عام وهو في الموطأ من حديث آخر وفي مسند الفردوس عن جابر وإن ريح الجنة ليدرك من مسيرة ألف عام وقد جمع العلماء بين هذه الروايات المختلفة قال المصنف ما حاصله ، إن ذلك الإدراك في موقف القيامة وإنه يتفاوت بتفاوت مراتب الاشخاص فالذي يدركه من مسيرة خمسائة أفضل من صاحب السبعين إلى آخر ذلك ؛ وقد أشار إلى ذلك شيخنا في شرح الترمذي ورأيت نحوه في كلام ابن العربي. وفي الحديث دليل على تحريم قتل المعاهد . وتقدّم الحلاف في الاقتصاص من قاتله ، وقال المهلب ، في هذا دليل على أن المسلم إذا قتل المعاهد أو الذي لا يقتص منه ، قال : لانه اقتصر فيه على ذكر الوعيد الاخروي دون الدنيوي . هذا كلامه .

باب السبق و الرمي أ

السبق بفتح السين المهملة وسكون الموحدة مصدر وهو المراد هنا ويقال بتحريك الموحدة ، وهو الرهن الذي يوضع لذلك « والري » مصدر ري والمراد به هنا المناضلة بالسهام للسبق .

ا _ ﴿ عن ابن عمر رضى الله عنهما قال: سابق النبى صلى الله عليه وآله وسلم بالحيل التى قد ضُمّرت ﴾ من النضمير وهو كما فى النهاية أن يظاهر عليها بالعلف حتى تسمن ثم لا تعلف إلا قوتها لتخف ، زاد فى الصحاح: وذلك فى أربعين يوما وهذه المدّة تسمى المضار والموضع الذى يضمر فيه الحيل أيضا مضار وقيل تشد عليها سروجها وتجلل بالاجلة حتى تعرق فيذهب رهلها ويشتد لحمها ﴿ من الحفياء ﴾ بفتح الحاء المهملة وسكون الفاء بعدها مثناة تحتية ممدودة وقد تقصر مكان خارج

المدينة ﴿ وكان أمدُها ﴾ بالدال المهملة أى غايتها ﴿ ثنية الوداع ﴾ محل قريب من المدينة سميت بذلك لأن الخارج من المدينة يمشى معه المودّعون إليها ﴿ وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بنى زريق وكان ابن عمر فيمن سابق . متفق عليه زاد البخارى ﴾ من حديث ابن عمر ﴿ قال سفيان من الحفياء إلى ثنية الوداع خمسة أميال أو ستة ومن الثنية إلى مسجد بنى زريق ميل ﴾ الحديث دليل على مشروعية السباق وأنه ليس من العبث بل من الرياضة المحمودة الموصلة إلى تحصيل المقاصد في الفزو والانتفاع بها في الجهاد وهي دائرة بين الاستحباب والإباحة بحسب الباعث على ذلك . قال القرطبي : لا خلاف في جواز المسابقة على الخيل وغيرها من الدواب وعلى الأقدام وكذا الترامي بالسهام واستعال الاسلحة . كما في ذلك من التدرّب على الحرب . وفيه دليل على جواز قضمير الخيل المعدّة للجهاد وقيل إنه يستحب .

٢ ــ ﴿ وعنه ﴾ أى ابن عمر رضى الله عنهما ﴿ أن النبي صلى الله عليه وسلم سابق بين الحيل وفضل القُرَّح ﴾ جمع قارح والقارح ما كملت سنه كالبازل فى الإبل ﴿ فى الغابة . رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان ﴾ فيه مثل الذى قبله دليل على مشروعية السباق بين الخيل وأنه يجعل غاية القرح أبعد من غاية ما دونها لقوتها وجلادتها وهو المراد من قوله: وفضل القرح .

٣ - ﴿ وعن أَبِي هربرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا سَبَقَ ﴾ بفتح السين المهملة وفتح الباء الموحدة هو ما يجعل للسابق على السبق مِن جُعل ﴿ إِلا فَي خُف ٍ أَوْ نَصْلِ أَوْ حَافِرٍ ، رواه أحمد والثلاثة وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه الحاكم من طرق وصححه ابن القطان وابن دقيق العيد وأعل الدارقطني بعضها بالوقف؛ قوله • إلا فى خف ، المراد به الإبل، والحافر الخيل ، والنصل السهم أى ذى خف أو ذى حافر أو ذى نصل على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه . والحديث دليل على جوار السباق على جعل فإن كان الجعل من غير مقامه . والحديث دليل على جوار السباق على جعل فإن كان الجعل من غير مقامه . والحديث دليل على جوار السباق على جعل فإن كان الجعل من غير مقامه . والحديث دليل على جوار السباق على جمل فإن كان الجعل من غير مقامه . والحديث دليل على جوار السباق على جمل فإن كان الجعل من غير مقامه .

المتسابقين كالإمام بجعله للسابق حل ذلك بلا خلاف وإن كان من أحد المتسابقين لم يحل لآنه من القار . وظاهر الحديث أنه لا يشرع السبق إلا فيما ذكر من الثلاثة وعلى الثلاثة قصره مالك والشافعي وأجازه عطاء في كل شيء . وللفقهاء خلاف في جوازه على عوض أو لا ، ومن أجازه عليه فله شرائط مستوفاة في المطولات .

٤ ـ (وعنه) أى عن أبي هريرة رضى الله عنه (عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال: « مَنْ أَدْخَلَ فَرَسًا بيْنَ فَرَسَيْنِ وهُو لا يَأْمَنُ أَنْ يُسْبَقَ) مغير الصيغة أى يسبقه غيره ﴿ فَلَا بأس بِه ، فَإِنْ أَمِنَ فَهُو قِمَانٌ ، . رواه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف ﴾ ولائمة الحديث في صحته إلى أبي هريرة كلام كثير حتى قال أبو حاتم: أحسن أحواله أن يكون موقوفا على سعيد بن المسيب وقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد من قوله ، انتهى . وهو كذلك في الموطإ عن الزهرى عن سعيد وقال ابن أبي خيشمة : سألت ابن معين عنه فقال هذا باطل وضرب على أبي هريرة وقد غلط الشافعي من رواه عن سعيد عن أبي هريرة . وفي قوله « وهو لا يأمن أن يسبق » دلالة على أن المحلل وهو الفرس الثالث في الرهان يشترط عليه أن لا يكون متحقق السبق وإلا كان قماراً وإلى هذا الشرط ذهب البعض عليه أن لا يكون متحقق السبق وإلا كان قماراً وإلى هذا الشرط ذهب البعض وبهذا الشرط يخرج عن القهار ، ولعل الوجه أن المقصود إنما هو الاختبار للخيل فياحة إجماعا .

هو عن عقبة بن عامر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو على المله الله عليه وسلم وهو على المنبر يقرأ (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخبل) الآية • أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْىُ أَلَا إِنَّ الْقُوَّةَ الرَّمْىُ ، رواه مسلم ﴾ أفاد الحديث تفسير الفوة في الآية بالرمى بالسهام لانه المعتاد في عصر النبوة ويشمل الرمى بالبنادق للشركين

والبغاة ويؤخذ من ذلك شرعية التدرّب فيه لأن الإعداد إنما يكون مغ الاعتياد إذ من لم يحسن الرمى لا يسمى معدّا للقوة .

كتاب الأطعمة

ا _ ﴿ عَنْ أَنَّى هُرِيرَةً رَضَّى الله عَنْهُ عَنْ النَّبِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلِهُ وَسَلَّمْ قَالَ : « كُلُّ ذِي نَابِ مِنَ السِّبَاعِ فَأَكْلُهُ حَرَامٌ » : رواه مسلم ﴾ دل الحديث على تحريم ماله ناب من سباع الحيوانات والناب: السنّ خلف الرباعية كما في القاموس والسبع هو المفترس من الحيوان كما في القاموس أيضاً ؛ وفيـه الافتراس الاصطياد ، وفي النهاية أنه نهى عن أكل كل ذي ناب من السياع هو ما يفترس الحيوان ويأكله قهراً وقسراً كالاسد والذئب والنمر ونحوها . واختلف العلماء في المحرم منها فذهب الهـادوية والشافعي وأبو حنيفة وأحمـد وداود إلى ما أفاده الحديث ولكنهم اختلفوا في جنس السباع المحرمة فقال أبو حنيفة كل ما أكل اللحم فهو سبع حتى الفيل والضبع واليربوع والسنور . وقال الشافعي يحرم من السباع ما يعدو على الناس كالاسـد والذئب والنمر دون الضبع والثعلب لانهما لا يعدوان على الناس. وذهب ابن عباس _ فيما حكاه عنه ابن عبد البر وعائشة وابن عمر ؛ على رواية عنه فيهـا ضعف ـ والشعبي وسـعيد بن جبير إلى حل لحوم السباع مستدلين بقوله تعالى (قل لا أجد فيما أوحي إلىّ محرما) الآية فالمحرم هو ما ذكر في الآية وما عـداه حلال . وأجيب : بأن الآية مكية وحــديث أبي هريرة بعد الهجرة فهو ناسخ للآية عند من يرى نسخ القرآن بالسنة . وبأن الآية خاصة بثمانية الازواج من الانعام ردًا على من حرم بعضها كما ذكر الله تعمالي قبلها من قوله (وقالوا مافي بطون هذه الانعام) إلى آخر الآيات . فقيل في الرد عليهم (قل لا أجد فيما أوحي إلى محرماً) الآية أي أن الذي أحللنموه هو المحرم والذي حرمتموه هو الحلال وأن ذلك افتراء على الله وقرن بهما لحم الخنزير لكونه مشاركا لها فى علة التحريم وهوكونه رجسا. فالآية وردت فى الكهار الذين يجلون الميتة والدم ولحم الخنزير وما أهل لغير الله به ويحرمون كثيرا بما أباحه الشرع، وكأن الغرض من الآية بيان حالهم وأنهم يضادون الحق فكأنه قيل ما حرم إلا ما حللنموه مبالغة فى الردّ عليهم. قلت: ويحتمل أن المراد قل لا أجد الآن محرما إلا ما ذكر فى الآية ثم حرم الله من بعد كل ذى ناب من السباع ويروى عن مالك أنه إنما يكره أكل كل ذى ناب من السباع لا أنه محرم.

٢ _ ﴿ وَأَخْرَجُهُ ﴾ أَى أُخْرَجَ مَعْنَى حَدَيْثُ أَنَّى هُرِيرَةً ﴿ مَنْ حَدَيْثُ ابْنَ عباس بلفظ « نهى ، ﴾ أي عن كل ذي ناب من السباع ﴿ وزاد ﴾ أي ابن عباس وكلِّ ذي مِخْلَب ، بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللام آخره موحدة ﴿ مِنَ الطَّايْرِ ﴾ وأخرج الترمذي من حديث جابر تحريم كل ذي مخلب من الطير، وأخرجه أيضاً من حديث العرباض بن سارية وزاد فيه : يوم خيبر . في القاموس ا المخلب: ظفر كل سبع من الماشي والطائر أو هو لما يصيد من الطير والظفر لما لا يصيد . وإلى تحريم كل ذي مخلب من الطير ذهبت الهادوية ونسبه النووي إلى الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وداود والجهور . وفي نهاية الجتهد : نسب إلى الجهور القول بحل كل ذي مخلب من الطير وقال وحرمها قوم . ونقل النووي أثبت لأنه المذكور في كنب الفريقين وأحمد فإن في دليل الطالب على مذهب أحمد ما لفظه : ويحرم من الطير ما يصيد بمخلبه كعقاب وباز وصقر وباشق وشاهين وعد كثيرا من ذلك ومثله في المنهاج للشافعية ومثله للحنفية وقال مالك : ويكره كل ذي مخلب من الطير ولا يحرم وأما النسر فقالوا : ليس بذي مخلب لكنه محرم لاستخبائه قالت الشافعية ويحرم ما ندب قتله كحية وعقرب وغراب أبقع وحدأة وفأرة وكل سبع ضارّ واستدلوا بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم • خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم ، وتقدّم في كناب الحج ، قالوا : ولأن هذه مستخبّات شرعا وطبعا . قلت : وفي دلالة الامر بقتلها على تحريم أكلها نظر ويأتى لهم أن الامر بعــدم

القتل دليل على التحريم وقد قالت الشافعية : إن الآدى إذا وطئ بهيمة من بهائم الانعام فقد أمر الشارع بقتلها قالوا : ولا يحرم أكلها فدل على أنه لا ملازمة بين الأمر بالقتل والتحريم .

٣ ـــ ﴿ وعن جابر رضي الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر عن لحوم الحمر الاهلية وأذن في لحوم الخيل . متفق عليه وفي لفظ البخاري ﴾ لرواية جابر هذه ﴿ ورخص ﴾ عوض ﴿ أَذَن ۚ وقد ثبت في روايات أنه صلى الله عليه وآله وسلم وجد القدور تغلى بلحمها فأمر بإرافتها وقال : لا تأكلوا من لحومها شيئًا والاحاديث في ذلك كثيرة وفي رواية إنها رجس أو نجس وفي لفظ: إنهـا رجس من عمل الشيطان . وفي الحديث مسألتان : الاولى : أنه دل منطوقه على تحريم أكل لحوم الحمر الاهلية إذ النهي أصله التحريم . وإلى تحريم أكل لحومها ذهب جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلا ابن عباس فقال : ليست بحرام . وفي رواية ابن جريج عن ابن عباس : وأبي ذلك البحر وتلا قوله تعالى (قل لا أجـد فيها أوحى إلى محرما) الآية وروى عن عائشـة وعر. مالك روايات أنها مكروهة أو حرام أو مباحة . وأما ما أخرجه أبو داود عن غالب بن أبجر قال • أصابتنا سنة فلم يكن في مالي ما أطعم أهلي إلا سمان حر فأتيت رسول الله صلى الله تعـالى عليه وعلى آله وسلم فقلت : إنك حرمت لحوم الحمر الأهلية وقد أصابتنا سنة . فقال : أطعم أهلك من سمين حمرك فإنمـا حرمتها من جهة جوالٌ القرية _ يعني الجلالة _ فقد قال الخطابي : أما حديث ابن أبجر فقد اختلف في إسناده قال أبو داود : رواه شعبة عن عبيد بن الحسن عن عبد الرحمن ابن معقل عن عبد الرحمن بن بشر عن ناس من مزينة أن سيد مزينة أبحر أو ابن أبي أبجر سأل النبي صلى الله عليه وآله وسلم ورواه مسعر فقال عن ابن عيينة عن أبي معقل عن رجلين من مزينة أحدهما عن الآخر وقد ثبت التحريم من حديث جابر يربد هذا وساقه من طريق أبي داود متصلا ثم قال وأما قوله

إنما حرمتها من أجل جوالًا القرية فإن الجوال هي التي تأكل العذرة وهي الجلة إلا أن هذا لا يثبت وقد ثبت أنه إنما نهى عن لحومها لأنها رجس وساق سنده إلى محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال « لمـا افتتح رســول الله صلى الله عليه وسلم خيبر أصبنا حمرا خارجـة من القرية فنحرنا وطبخنا منهـا فنـادى منادى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله ورسوله ينهيانكم عنها وإنها رجس من عمل الشيطان فأُكفئت القدور ، انتهى . وبهذا يبطل القول بأنها إنما حرمت مخافة قلة الظهر كما أخرجه الطبراني وابن ماجه عن ابن عباس إنما حرم رسمو ل الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الحمر الاهلية مخافة قلة الظهر وفى رواية البخاري عن ابن عباس في المغازي من رواية الشعبي أنه قال ابن عباس : لا أدري أنهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم من أجل أنها حمولة الناس فكره أن تذهب حمولتهم أو حرمها ألبتة يوم خيبر ؟ فإنه يقال قد عـلم بالنص أنه حرمها لانها رجس وكأن ابن عباس لم يعـلم بالحديث فتردد فى نقله النهى وإذ قد ثبت النهى وأصله التحريم عمل به وإن جهلنا علته . وأما ما أخرجه الطبراني من حديث أم نصر المحاربية : أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسـلم عن الحمر الأهلية فقال « أليس ترعى الكلاً وتأكل الشجر ؟ قال : فأصب من لحومها ، فهي رواية غـير صيحة لا تعارض بما الاحاديث الصحيحة . المسأله الثانية : دل الحديث على حل أكل لحوم الخيل وإلى حلها ذهب زيد بن على والشافعي وصاحبا أبي حنيفة وأحمد وإسحاق وجماهير السلف والخلف لهذا الحديث ولما في معناه من الاحاديث الصحيحة . وأخرج ابن أبي شيبة بسنده على شرط الشيخين عرب عطاء أنه قال لابن جريج: لم يزل سلفك يأكلونه قال ابن جريج : قلت له أصحاب رسول الله؟ قال نعم ويأتى حديث أسماء انحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فأكلناه . وذهبت الهـادوية ومالك وهو المشهور عنــد الحنفية إلى تحريم الخيل . واستدلوا بحديث خالد بن الوليد « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم

الخيل والبغال والحمير وكل ذي ناب من السباع ، وفي رواية بزيادة ، يوم خير ، وأجيب عنمه بأنه قال البيهتي فيه هذا إسناد مضطرب مخالف لرواية الثقات ، وقال البخارى : يروى عن أبي صالح ثور بن يزيد وسلمان بن سليم وفيه نظر . وضعف الحديث وأحمد والدارقطني والخطابي وابن عبد البر وعبد الحق واستدلوا بقوله تعـالى (لتركبوها وزينة) وتقدير الاسـتدلال بالآبة بوجوه : الاول أنَّ العلة المنصوصة تقتضي الحصر فإباحـة أكلهـا خلاف ظاهر الآية . وأجيب عنه بأن كون العلمة منصوصة لا يقتضي الحصر فيهـا فلا يفيد الحصر في الركوب والزينة فإنه ينتفع بها في غيرهما اتفاقا وإنمـا نص عليهما لكونهما أغلب ما يطلب ولو سلم الحصر لامتنع حمل الأثقال على الحيل والبغال والحمير ولا قائل به . الثانى : •ن وجوه دلالة الآية على تحريم الأكل عطف البغال والحمير فإنه دال على اشتراكهما معها في حمكم التحريم فن أفرد حكهما عن حكم ما عطف عليه احتاج إلى دليـل. وأجيب عنه بأنَّ هذا من باب دلالة الافتران وهي ضعيفة . الثالث : من وجوه دلالة الآية أنها سيقت للامتنان فبلو كانت بما يؤكل لكان الامتنبان به أكثر لانه يتعلق ببقاء البنية. والحكيم لا يمتنّ بأدنى النعم ويترك أعلاها سيما وقد امتنّ بالاكل فيها ذكر قبلها : وأجيب بأنه تعالى خص الامتنان بالركوب لأنه غالب ما ينتفع بالخيل فيمه عند العرب فخوطبوا بمما عرفوه وألفوه كما خوطبوا في الانعام بالأكل وحمل الاثقال لانه كان أكثر انتفاعهم بها لذلك فاقتصر في كل من الصنفين بأغلب ما ينتفع به فيه . الرابع : من وجوه دلالة الآية : لو أبيح أكلها لفاتت المنفعة التي امتن بها وهي الركوب والزينة . وأجيب عنه : بأنه لو لزم من الإذن في أكلها أن تفني للزم مثله في البقر ونحوها مما أبيح أكله ووقع الامتنان به لمنفعة أخرى . وقد أجيب عن الاستدلال بالآية بجواب إجمالي وهو أن آية النحل مكية اتفاقا والإذن في أكل الخيل كان بعد الهجرة من مكة بأكثر من

ست سنين ، وأيضاً فإن آية النحل ليست نصًا في تحريم الآكل والحديث صريح في جوازه ، وأيضاً لوسلم ماذكر كان غايته للدلالة على ترك الآكل وهو أعم من أن يكون للنحريم أو للننزيه أو خلاف الآولى ، وحيث لم يتعين هنا واحد منها لايتم بها التمسك فالتمسك بالآدلة المصرحة بالجواز أولى . وأما زعم البعض أن حديث جابر دال على التحريم لكونه ورد بلفظ الرخصة والرخصة استباحة المحظور مع قيام المانع ، فدل أنه رخص لهم فيها بسبب المخمصة فلا يدل على الحل المطلق فهو ضعيف لأنه ورد بلفظ أذن لنا ولفظ أطعمنا فعبر الراوى بقوله « رخص لنا ، عن « أذن ، لاأنه أراد الرخصة الاصطلاحية الحادثة بعد زمن الصحابة فلا فرق بين العبارتين " أذن ورخص ، في لسان الصحابة .

٤ ــ (وعن ابن أبي أوفى قال: غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سبع غزوات نأكل الجراد) وهو اسم جفس والواحدة جرادة يقع على الذكر والآنثى كحامة (متفق عليه) وهو دليل على حل الجراد. قال النووى: وهو إجماع وأخرج ابن ماجه عن أنس قال : «كان أزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتهادين الجراد في الأطباق. وقال ابن العربي في شرح الترمذي إن جراد الاندلس لا يؤكل لانه ضرر محض . فإذا ثبت ما قاله فتحريمها الأجل الضرر كا تحرم السموم ونحوها . واختلفوا هل أكل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الجراد أم لا؟ وحديث الكتاب يحتمل أنه كان يأكل معهم إلا أن في رواية البخاري زيادة لفظ « نأكل الجراد معه ، قيل وهي محتملة أن المراد غزونا معه فيكون تأكيداً لقوله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن المراد نأكل معه . قلت : لقوله مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويحتمل أن المراد نأكل معه . قلت : ما وقع في الطب عند أبي نعيم بزيادة : ويأكل معنا . وأما ما أخرجه أبو داود من حديث سليان : أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجراد فقال : من حديث سليان : أنه سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجراد فقال : « لا آكله و لا أحرمه ، فقد أعله المنذري بالإرسال وكذلك ما أخرجه ابن عدى

فى ترجمة ثابت بن زهير عن نافع عن ابن عمر • أنه صلى الله عليه وآله وسلم سئل عن الصب فقال: • لا آكله ولا أحرمه • وسئل عن الجراد فقال مثل ذلك ، فإنه قال الفسائى : ثابت ليس بثقة . ويؤكل عند الجماهير على كل حال ولو مات بغير سبب لحديث • أحل لنا ميتنان و دمان : السمك و الجراد • و الكبد و الطحال • أخرجه أحمد و المدار قطنى مرفوعا من حديث ابن عمر وقال : إن الموقوف أصح و رجح البيهتى الموقوف وقال : له حكم الرفع . و اختلف فيه هل هو من صيد البحر أم من صيد البر ؟ و و رد حديثان أنه من صيد البحر . و و رد عن بعض الصحابة أنه يلزم المحرم فيه الجزاء فدل أنه عنده من صيد البر ، و الاصل فيه أنه برتى حتى يقوم دليل على أنه بحرى .

٥ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه في قصة الأرنب قال فذبحها فبعث بوركها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبله . متفق عليه ﴾ وفي القصة أنه قال أنس: «أنفجنا أرنباً ونحن بمر الظهران فسعى القوم وتعبوا فأخذتها فجئت بها إلى أبي طلحة فبعث بوركها أو قال بفخذها إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقبلها ، وهو لايدل أنه أكل منها لكن في رواية البخارى في كتاب الهبة قال الراوى وهو هشام بن يزيد _ قلت لانس : وأكل منها ؟ قال وأكل منها ثم قال فقبله ؛ والإجماع واقع على حل أكلها ، إلا أن الهادوية وعبد الله بن عمر وعكرمة وابن أبي ليلى قالوا : يكره أكلها لما أخرجه أبو داود والبيهق من حديث ابن عمر أنها تحييض وأخرج البيهق عن عمر وعمار مثل ذلك وأنه أمر بأكلها ولم ينه عنها وزعم ولم يأكل منها ا قلت : لكنه لا يخني أن عدم أكله صلى الله عليه وآله وسلم لا يدل على كراهيتها " وحكى الرافعي عن أبي حنيفة تحريمها ﴿ فائدة ﴾ ذكر الدميرى في حياة الحيوانأن الذي يحيض من الحيوان: المرأة والضبع والحفاش والارنب ويقال أن الكلمة كذلك "

7 — ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب النملة والنحلة والهدهد والصرد . رواه أحمد وأبو داود وصححه ابن حبان ﴾ قال البيهق : رجاله رجال الصحيح ؛ قال البيهق هو أقوى ماورد في هذا الباب وفيه دليل على تحريم قتل ما ذكر ويؤخذ منه تحريم أكلها لأنه لو حل لما نهى عن القتل وتقدم لنا في هذا الاستدلال بحث . وتحريم أكلها رأى الجماهير وفي كلواحدة خلاف إلا النملة فالظاهر أن تحريمها إجماع .

٧ ــ ﴿ وعن ابن عمار رضى الله عنه ﴾ هو عبد الرحمن بن أبي عمار المكى و أله أبو زرعة والنسائى ولم يتكلم فيه أحد ويسمى القس لعبادته ووهم ابن عبد البر فى إعلاله وقال البيهق إن الحديث صحيح ﴿ قال : قلت لجابر : الضبع صيد هو؟ قال نهم . قلت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال نعم . رواه أحمد والأربعة وصححه البخارى وابن حبان ﴾ الحديث دليل على حل أكل الضبع . وإليه ذهب الشافعي فهو مخصص من حديث تحريم كل ذى ناب من السباع وأخرج أبو داود من حديث جابر مرفوعا « الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ويؤكل * وأخرجه الحاكم مرفوعا « الضبع صيد فإذا أصابه المحرم ففيه كبش مسن ويؤكل * وأخرجه الحاكم من غير نكير وحرمه الهادوية والحنفية عملا بالحديث العام كما أشرنا إليه ، ولكن أحاديث التحليل تخصصه وأما استدلالهم على التحريم بحديث خزيمة بن جزء وفيه « قال على الله عليه وآله وسلم أو يأكل الضبع أحد ؟ ، أخرجه الترمذي وفي إسناده عبد الكريم أبو أمية وهو متفق على ضعفه

٨ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما أنه سئل عن القنفذ ﴾ بضم القاف و فتحها وضم الفاه ﴿ فقال (قل لا أجد فيما أوحى إلى محرماً) الآية فقال شيخ عنده سمعت أبا هريرة يقول ذكر عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال : ﴿ إِنَّهَا خَبِيثَةٌ مِنَ الْخَبَائِثِ * فقال ابن عمر : إن كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا فهو كما قال : أخرجه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف ﴾ ضعف بجهالة الشيخ فهو كما قال : أخرجه أحمد وأبو داود وإسناده ضعيف ﴾ ضعف بجهالة الشيخ

المذكور قال الحطابي : ليس إسناده بذلك وله طرق قال البهق : لم يرد إلا من وجه ضعيف وقد ذهب إلى تحريمه أبو طالب والإمام يحيى . وقال الرافعي الفنفذ وجهان ا أحدهما أنه يحرم وبه قال أبو حنيفة وأحمد لما روى في الحبر أنه من الحبائث وذهب مالك وابن أبي ليلي إلى أنه حلال وهو أقوى من القول بتحريمه لعدم نهوض الدليل عليه مع القول بأن الأصل الإباحة في الحيوانات . وهي مسألة خلافية معروفة في الأصول فها خلاف بين العلماء

٩ _ ﴿ وعن ابن عمر رضي الله عنهما قياس قاعدته وعنــه ﴿ قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن الجلالة وألبانها . أخرجه الاربعة إلا النسائى وحسنه الترمذي ﴾ وأخرج الحاكم والدارقطني والبيهتي من حديث ابن عمرو ان العاص تحوه ، وقال « حتى تعلف أربعين ليلة ، ورواه أحمد وأبو داود والنسائي والحاكم من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ « نهى عن لحوم الحر الاهلية وعن الجلالة وعن ركومها، ولأبي داود وأن يركب عليها وأن يشرب ألبانها ، والجـلالة هي التي تأكل العذرة والنجاسات سواء كانت من الإبل أو البقر أو الغنم أو الدجاج . والحديث دليل على تحريم الجلالة وألبانها وتحريم الركوب عليها. وقد جزم ابن حزم أن من وقف في عرفات راكباً على جلالة لايصح حجه ، وظاهر الحديث أنه إذا ثبت أنها أكلت الجلة فقد صارت محرَّمة وقال النووي : لاتكون جلالة إلا إذا غلب على علفها النجاسة وقيل بل الاعتبار بالرائحة والنتن وبه جزم النووي والإمام يحي وقال : لا تطهر بالطبيخ ولا بإلقاء التوابل وإن زال الريح لأن ذلك تغطية لا استحالة ، وقال الخطابى : كرهه أحمد وأصحاب الرأى والشافعي وقالوا : لا تؤكل حتى تحبس أياماً . قلت : قد عين في الحديث حبسها أربعين موما وكان ابن عمر يحبس الدجاجة ثلاثة أيام ولم ير مالك بأكلها بأساً من غير حبس وذهب الثورى ورواية عن أحمد إلى التحريم كما هو ظاهر الحديث. ومن قال يكره ولا يحرم قال : لأن النهي الوارد

فيه إنما كان لتغير اللحم وهو لا يوجب التحريم بدليل المذكى إذا جف ولا يخنى أن هذا رأى فى مقابلة النص ولقد خالف الناظرون هنا السنة فقال المهدى فى البحر: المذهب والفريقان، وندب حبس الجلالة قبل الذبح ، الدجاجة ثلاثة أيام ، والشاة سبعة والبقرة والناقة أربعة عشر وقال مالك: لا وجه له . قلنا: لتطييب أجوافها اه والعمل بالاحاديث هو الواجب وكأنهم حملوا النهى على التنزيه ولا ينهض عليه دليل ، وأما مخالفتهم للتوقيت فلم يعرف وجهه .

١٠ ﴿ وعن أبى قتادة فى قصة الحمار الوحشى ؛ فأكل منه النبى صلى الله عليه وسلم . متفق عليه ﴾ تقدم ذكر قصة الحمار هذا الذى أهداه أبو قتادة فى كتاب الحج . وفى هذا دلالة على أنه يحل أكل لحمه وهو إجماع . وفيه خلاف شاذ أنه إذا علف وأنس صار كالاهلى .

11 — ﴿ وعن أسماء بنت أبى بكر رضى الله عنهما قالت : نحرنا على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرسا فأكناه . متفق عليه ﴾ وفى رواية : ونحن بالمدينة . وفى رواية الدارقطنى هنا فرسا ، فأكناه نحن وأهل بيت النبى صلى الله عليه وآله وسلم = والحديث دليل على حل أكل لحم الخيل وتقدّم الكلام فيه لان الظاهر أنه صلى الله عليه وآله وسلم علم ذلك وقرّره ؛ كيف وقد قالت : إنه أكل منه صلى الله عليه وآله وسلم وقالت : هنا نحرنا = وفى رواية الدارقطنى : ذبحنا ؛ فقيل فيه دليل على أن النحر والذبح واحد قيل ويجوز أن يكون أحد اللفظين بجازاً إذ النحر على أن النحر والذبح واحد قيل ويجوز أن يكون أحد اللفظين بجازاً إذ النحر قطع الأوداج فى غير الإبل . قال ابن التين : الأصل فى الإبل النحر وفى غيرها الذبح وجاء فى القرآن فى البقرة (فذبحوها) وفى السنة نحرها . وقد اختلف العلماء فى نحر ما يذبح وذبح ما ينحر ؛ فأجازه الجمهور والخلاف فيه لبعض المالكية وقوله فى الحديث ، ونحن بالمدينة = يردّ على من زعم أن حلها قبل فرض الجهاد فإنه فرض أول دخولهم المدينة .

١٢ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : أكل الصب على مائدة رسول الله صلى الله عليه وسلم . متفق عليه ﴾ فيه دليل على حل أكل الضب وعليه الجماهير وحكى عياض عن قوم تحريمه وعن الحنفية كراهته وقال النووى : أظنه لا يصح عن أحد فإن صح فهو محجوج بالنص وبإجماع من قبله . وقد احتج الفائلون بالتحريم بما أخرجه أبو داود • أن الني صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن الضب، وفي إسناده إسماعيل بن عياش ورجاله شاميون وهو قوى في الشاميين فلا يتم قول الخطابي: ليس إسناده بذلك؛ ولا قول ابن حزم: فيه ضعيف ومجهولون؛ فإن رجاله ثقات كما قاله المصنف، ولا قول البهتي: فيه إسماعيل بن عياش وليس بحجة ؛ لما عرفت من أنه رواه عن الشاميين وهو حجة في روايته عنهم . وبما أخرجه أبو داود من حديث عبد الرحمن بن حسنة «أنهم طبخوا ضباباً فقال الني صلى الله عليه وعلى آله وسلم: إن أمة من بني إسرائيل مسخت دواب في الأرض فأخشى أن تبكون هذه . فألقوها، وأخرجه أحمد وصححه ابن حبان والطحاوى وسنده على شرط الشيخين . وأجيب عن الأوّل بأن النهي وإنكان أصله التحريم لكن صرفه هنا إلى الكراهة ما أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال «كلوه فإنه حلال ولكنه ليس من طعامي، وهذه الرواية تردّ ما رواه مسلم أنه قال بعض القوم عند ابن عباس : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الضب « لا آكله ولا أنهى عنه ولا أحرمه » ولذا أعل ابن عباس هـذه الرواية فقال • بئسما قلتم ما بعث نبي الله إلا محرِّما أو محلِّلا • كذا في مسلم ، وأجيب عن الثاني بأنه يحتمل أنه وقع منه صلى الله عليه وسلم ذلك أعنى خشية أن تكون أمة ممسوخة قبل أن يعلمه الله تعالى أن الممسوخ لا ينسل . وقد أخرج الطحاوى من حديث ان مسعود قال «سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القردة والخنازير أهي مما مسخ ؟ قال : إن الله لم يهلك قوما أو يمسخ قوما فيجعل لهم نسلا ولا عاقبة ، وأصل الحديث في مسلم ولم يعرفه ابن العربي . فقال : قولهم إن الممسوخ لا ينسل : دعوى فإنه لا يعرف بالعقل إنما طريقه النقل وليس فيه أمر يعول عليه . وأجيب أيضا بأنه لو سلم أنه ممسوخ لا يقتضى تحريم أكله فإن كونه كان آدميا قد زال حكمه ولم يبق له أثر أصلا . وإنما كره صلى الله عليه وآله وسلم الاكل منه لما وقع عليه من سخط الله سبحانه كا كره الشرب من مياه ثمود . قلت : ولا يخنى أنه لو لم ير تحريمه لما أمر بإلقائها أو بتقريرهم عليه لانه إضاعة مال ولا أذن لهم فى أكله 1 فالجواب الذى قبله هو الاحسن . ويستفاد من المجموع جواز أكله وكراهته للنهى .

١٣ – ﴿وعن عبد الرحمن بن عثمان﴾ هو ابنعبد الله التيمى ﴿ القرشى رضى الله عنه ﴾ ابن أخى طلحة بن عبد الله الصحابي قيل إنه أدرك الذي صلى الله عليه وآله وسلم وليست له رؤية . أسلم يوم الفتح وقيل يوم الحديبية وقتل مع ابن الزبير فى يوم واحد روى عنه ابناه وابن المنكدر ﴿ أن طبيبا سأل الذي صلى الله عليه وسلم عن الضفدع ﴾ بزنة الحنصر ﴿ يحعلها فى دواء فنهى عن قتلها . أخرجه أحمد وصححه الحاكم ﴾ وأخرجه أبو داود والنسائى والبيهق بلفظ ■ ذكر طبيب عند الذي صلى الله عليه وسلم دواء وذكر الضفدع يحعلها فيه فنهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن قتل الضفادع ■ قال البيهق هو أقوى ما ورد فى النهى عن قتل الضفدع . وأخرج من حديث ابن عمر « لا تقتلوا الضفادع فإن نقيقها تسبيم و لا تفتلوا الخفاش فإنه لما خرب بيت المقدس قال يا رب سلطنى على البحر حتى أغرقهم ■ قال البيهق إسناده صحيح . وعن أنس « لا تقتلوا الضفادع فإنها مرت على نار إبراهيم فجملت فى أفواهها الماء وكانت ترشه على النار ■ والحديث دليل على تحريم قتل الضفادع . قالوا : ويؤخذ منه تحريم أكلها و لانها لو حلت لما نهى عن قتلها و تقدم نظير هذا الاستدلال وليس بواضح .

باب الصيد والذبائح

الصيد يطلق على المصدر أى التصيد وعلى المصيد . واعلم أنه تعالى أباح الصيد في آيتين من القرآن: الأولى قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا ليبلونكم الله بشيء من الصيد تناله أيديكم ورماحكم) والثانية (وما علمتم من الجوارح مكلبين) الآية . والآلة التي يصاد بها ثلاثة : الحيوان الجارح ، والمحتد ، والمثقل ؛ فني الحيوان :

١ _ ﴿ عن أَبَّى هُرِيرَةُ رضَّى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • مَنِ اتَّخَذَ كُلْبًا إلاَّ كُلْبَ مَاشِيَةٍ أَوْ صَيْدٍ أَوْ زَرْعِ انْتُقِصَ مِنْ أَجْرِهِ كُلْ يَوْمٍ قِيرَاطُ * متفق عليه ﴾ الحديث دليل على المنع من اتخاذ الكلاب واقتنائها وإمساكها إلا ما استثناه مر. الثلاثة وقد وردت مهذه الالفاظ روايات في الصحيحين وغيرهما . واختلف العلماء مل المنع للتحريم أو للكراهة؟ فقيل بالأول ويكون نقصان القيراط عقوبة في اتخاذها بمعنى أن الإثم الحاصل باتخاذها يوازن قدر قيراط من أجر المتخذ له وفي رواية قيراطان ، وحكمة التحريم ما في بقائهــا في البيت من التسبب إلى ترويع الناس وامتناع دخول الملائكة الذين دخولهم يقرب إلى فعل الطاعات ويبعد عن فعل المعصية ، و بعدهم سبب لضد ذلك ولتنجيسها الأواني ، وقيل بالثاني بدليل نقص بعض الثواب على التدريج فلو كان حراما لذهب الثواب مرة واحدة . وفيه أن فعل المكروه تنزيها لا يقتضي نقص شيء من الثواب . وذهب إلى تحريم اقتناء الكلب الشافعية إلا المستثنى . واختلف في الجمع بين رواية قيراط ورواية قيراطان ، فقيل إنه باعتبار كثرة الإضرار كما في المدن ينقص قيراطان ، وقلته كما في البوادي ينقص قيراط أو أن الأول إذا كان في المدينة النبوية والثاني في غيرها . أو قيراط من عمل النهار وقيراط من عمل الليل . فالمقتصر في الرواية باعتبار كل واحد من الليل والنهار؛ والمثني باعتبار جموعهما واختلفوا أيضا هل النقصان من العمل المـاضي أو من الاعمال المستقبلة

قال ابن التين: المستقبلة ، وحكى غيره الخلاف. وفيه دليل على أن من اتخذ المأذون منها فلا نقص عليه وقيس عليه انخاذه لحفظ الدور إذا احتيج إلى ذلك أشار إليه ابن عبد البر. واتفقوا على أنه لا يدخل الكلب العقور فى الإذن لانه مأمور بقتله . وفى الحديث دليل على التحذير من الإنيان بما ينقص الاعمال الصالحة . وفيه الإخبار بلطف الله تعالى فى إباحته لما يحتاج إليه فى تحصيل المعاش وحفظه ونبيه ورد فى مسلم الامر بقتل الكلاب فقال القاضى عياض: ذهب كثير من العلماء إلى الاخذ بالحديث فى قتل الكلاب إلا ما استثنى . قال : وهذا مذهب ما الله وأصحابه . وذهب آخرون إلى جواز اقتنائها جميعاً ونسخ قتلها إلا الاسود البهم قال : وعندى أن النهى أولا كان نهيا عاما عن اقتنائها جميعاً وأمر بقتلها جميعاً ما المستثنى اه والمراد البهم قال : وعندى أن النهى أولا كان نهيا عاما عن اقتنائها جميعاً وأمر بقتلها جميعاً بالاسود والنه شيطان والبهم الخالص السواد والنقطتان فوق عينيه

أن المعتبر كونه معلما فيحل صيده وإن لم يرسله صاحبه بناء على أنه خرج قوله ﴿ إِذَا أَرْسَلْتَ ، مُخْرَجِ الغَالَبِ فَلَا مَفْهُومَ لَهُ وَحَقَّيْقَةُ الْمُعْلَمُ هُو أَن يَكُونَ بحيث يغرى فيقصد ويزجر فيقعد.وقيـل التعليم قبول الإرسـال والإغراء حتى يمتثل الزجر في الابتداء لا بعـد العدو ويترك أكل ما أمسك فالمعتـبر امتثاله للزجر قبل الإرسال وأما بعد إرساله على الصيد فذلك متعذر والتكليب إلهام من الله تعالى ومكتسب بالعقل كما قال تعالى (تعلمونهن مما علمكم الله) قال جار الله : بما عرفكم أن تعلموه من اتباع الصيد بإرسال صاحبه والزجاره بزجره وانصرافه بدعائه وإمساك الصيد عليه وأن لايأكل منه . المسألة الثانية : فى قوله « فاذكر اسم الله عليه ، هذا مأخوذ من قوله تعـالى (واذكروا اسم الله عليه) فإن ضمير «عليه، يعود إلى ما أمسكن على معنى وسمـوا عليه إذا أدركتم ذكاته أو إلى ما علمتم من الجوارح أي سموا عليه عند إرساله كما أفاده الكشاف وكذلك قوله ﴿ إِن رميت فاذكر اسم الله = دليل على اشتراط التسمية عند الرمى وظاهر الكتاب والسنة وجوب التسمية . واختلف العلماء : فذهبت الهادوية والحنفية إلى أن التسمية واجبة على الذاكر عند الإرسال ويحب عليه أيضا عند الذبح والنحر فلا تحل ذبيحته ولا صيده إذا تركت عمداً مستدلين بقوله تعـالى (ولاتأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه) وبالحديث هذا . قالوا وقد عني عند الناسي بحديث وفع عن أمتى الخطأ والنسيان = ولما يأتى من حديث ابن عباس بلفظ « فإن نسى أن يسمى حين يذبح فليسم ثم ليأكل ، وسيأتي في آخر الباب إن شاء الله تعالى وذهب آخرون إلى أنها سنة منهم ابن عباس ومالك ورواية عن أحمد مستدلين بقوله تعمالي (إلا ما ذكيتم) قالوا فأباح التذكية من غير اشتراط التسمية ولقوله تعالى (وطعام الذين أوتوا الكتاب حِلُّ لكم) وهم لا يسمون . ولحديث عائشة الآتى ﴿ أَنْهُم قَالُوا يَا رَسُولُ اللَّهُ إِنْ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِلَّحْمِ لَا نَدْرَى أَذُكُر اسم الله عليه أم لا أفنأكل منه ؟ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : سموا عليه أنتم وكلوا ،

وأجابوا عن أدلة الإبجاب بأن قوله دولا تأكلوا، المراد به ما ذبح للاصنام كما قال تعمالي (وما ذبح على النصب _ وما أهل لغير الله به) لأنه تعالى قال (وإنه لفسق) وقد أجمع المسلمون على أن من أكل متروك التسمية عليه فليس بفاسق فوجب حملها على ما ذكر جمعاً بينه وبين الآبة السابقة وحديث عائشة . وذهبت الظاهرية إلى أنه لا يجوز أكل ما لم يسم عليه ولوكان تاركها ناسياً لظاهر الآية الكريمة ، وحديث عدى رضى الله عنه فإنه لم يفصل . قالوا : وأما حديث عائشة وفيه ﴿ أَنْهُمْ قَالُوا يَا رَسُولُ الله إِنْ قُومًا حَدَيْثُ عَهِدُهُمْ بِالْجَاهِلِيَةُ يَأْنُونَ بِلَحَانَ -الحديث . فقد قال ابن حجر إنه أعله البعض بالإرسال . قال الدارقطني: الصواب أنه مرسل على أنه لا حجة فيه لانه أدار الشارع الحكم على المظنة وهي كون الذابح مسلما وإنما شكك على السائل حداثة إسلام القوم فألغاه صلى الله عليه وسلم بل فيه دليل على أنه لا بدّ من التسمية وإلا لبين له عدم لزومها وهــذا وقت الحاجة إلى البيان ، وأما حديث ﴿ رفع عن أمتى الخطأ والنسيان ، فهم متفقون على تقدير رفع الإثم أو نحوه ولا دليل فيه ، وأما أهل الكتاب فهم يذكرون اسم الله على ذبائحهم فيتحصل قوة كلام الظاهرية فيترك ما تيقن أنه لم يسم عليه وأما ما شك فيه والذابح مسلم فكما قال صلى الله عليه وآله وسلم • اذكروا اسم الله وكلوا ، المسألة الثالثة : في قوله • فإن أدركته حيا فاذبحه ، فيه دليل على أنه يجب عليه تذكيته إذا وجده حيا ولا يحل إلا مها وذلك اتفاق ، فإن أدركه وفيه بقية حياة فإن كان قد قطع حلقومه أو مريثه أو جرح أمعاءه أو أخرج حشوه فيحل بلا ذكاة قال النووي ﴿ بِالإجماع ، وقال المهدى للهادوية إنه إذا بتي فيه رمق وجب تذكيته والرمق إمكان النذكية لو حضرت آلة. ودل قوله • وإل أدركته وقد قتل ولم ياً كل فكله ، أنه إذا أكل حرم أكله وقد عرفت أن من شرط المعلم أن لا يأكل فأكله دليل على أنه غير كامل التعليم . وقد ورد فى الحديث الآخر تعليل ذلك بقوله صلى الله عليه وآله وسلم. * فإنى أخاف أن يكون إنمـا أمسك على نفسه " وهو مستفاد

من قوله تعالى (فلكلوا مما أمسكن عليكم) فإنه فسر الإمساك على صاحبه بألا يأكل منه وقد أخرج أحمد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما • إذا أرسلت الكلب فأكل الصيد فلا تأكل ، فإنما أمسك على نفسه ، وإذا أرسلته ولم يأكل فكل فإنما أمسك على صاحبه، وإلى هـذا ذهب أكثر العلماء وروى عن عليَّ رضى الله عنه وجماعة من الصحابة حله وهو مذهب مالك لقوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم في حـديث أبى ثعلبة الذي أخرجه أبو داود بإسناد حسن أنه قال : يا رسول الله إن لي كلاما مكلبة فأفتني في صيدها قال دكل مما أمسكن عليك، قال : وإن أكل ؟ قال • وإن أكل، وفي حديث سلمان • كله وإن لم تدرك منه إلا نصفه ، قيل فيحمل حديث عدى على أن ذلك في كلب قد اعتاد الأكل فخرج عن التعليم وقيل إنه محمول على كراهة التنزيه ، وحديث أبى ثعلبة لبيان أصل الحل وقد كان عدى موسرا فاختار صلى الله تعمالي عليه وآله وسلم له الأولى وكان أبو ثعلية معسراً فأفتاه بأصل الحل ، وقال الاترلون الحديثان قد تعارضا وهذه الاجوبة لا يخني ضعفها فيرجع إلى الترجيح . وحديث عدى أرجح لانه مخرج فى الصحيحين ومتأيد بالآية وقد صرح صلى الله عليه وسلم بأنه يخاف أنه إنما أمسك على نفسه فيترك ترجيحا لجنبة الحظر كما قال صلى الله عليه وسلم في الحديث • وإن وجدت مع كايك كلبا آخر _ إلى قوله _ فلا تأكل • فإنه نهي عنه لاحتمالأن المؤثر فيه كلب آخر غير المرسل فيتركه ترجيحا لجنبة الحظر . وقوله • فإن غاب عنك يوما فلم تجد فيه إلا أثر سهمك فكله إن شئت . اختلفت الأحاديث في هذا . فروى مسلم وغيره من حديث أبى ثعلبة فى الذى يدرك صيده بعد ثلاث أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم «كل ما لم ينتن ، وروى مسلم أيضا من حديثه أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ إذا رميت بسهمك فغاب عنك مصرعه فكل ما لم يابت • ولاختلافها اختلف العلماء . فقال مالك : إذا غاب مصرعه ثم وجد به أثر من الكلب فإنه يأكله ما لم يبت فإذا بات كره. وفيه أقوال أخر . والتعايل بما لم ينتن

وما لم يبت هو النص ويحمل ذكر الاوقات على التقييد به وترك الاكل للاحتياط وترجيح جنبة الحظر وقوله • وإن وجدته غريقاً فلا تأكل ، ظاهره وإن وجد به أثر السهم لانه يجوز أنه ما مات إلا بالغرق . المسألة الرابعة : الحديث نص في صيد الكلب واختلف فيما يعملم من غيره كالفهد والنمر ، ومن الطيور كالبازى والشاهين وغيرهما فذهب مالك وأصحابه إلى أنه يحل صيدكل ما قبـل التعلم حتى السنور . وقال جماعة منهم مجاهد لا يحل إلا صيد الكلب . وأما ما صاده غير الكلب فيشترط إدراك ذكاته ، وقوله تعالى : (من الجوارح مكلبين) دليل للشانى بناء على أنه من الـكلب ـ بسكون اللام ـ فلا يشمل غيره من الجوارح ولكنه يحتمل أنه مشتق من الـكلب ـ بفتح اللام ـ وهو مصدر بمعنى التـكليب وهو التضرية فيشمل الجوارح كلها . والمراد بالجوارح هنا الكواسب على أهلها وهو عام . قال في الكشاف: الجوارح الكواسب من سباع البهائم والطير والكلب والفهد والنمر والعقاب والبيازى والصقر والشاهين والمراد بالكلب معلم الجوارح ومضراها بالصيد لصاحبها ورائضها لذلك بما عـلم من الحيـل وطرق النـأديب والتثقيف واشتقاقه من الكلب لان التأديب أكثر ما يكون في الكلاب فاشــتق له منه لكثرته في جنسه أو لأنّ السبع يسمى كلبًا ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم • اللهم سلط علمه كلباً من كلابك ، فأكله الاسد أو من الـكلب الذي هو يمعني الضراوة يقال هو كاب بكذا إذا كان ضارياً به اه . فدل كلامه على شمول الآية للكلب وغيره من الجوارح على تقدير الاشتقافين ، ولا شك أن الآية نزلت والعرب تصيد بالكلاب والطيور وغيرهما وقد أخرج الترمذي من حديث عدى ابن حاتم سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن صيد البازى فقال « ما أمسك عليـك فـكل، وقد ضعف بمجالد ولكن قد أوضحنا في حواشي ضوء النهار أنه يعمل عما رواه .

٣ ــ ﴿ وَعَنَ عَدَى رَضَى اللَّهِ عَنْهُ قَالَ : سَأَلْتَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم

عن صيد المعراض ﴾ بكسر المبم وسكون المهملة آخره معجمة يأنى تفسيره ﴿ فَقَالَ : • إِذَا أَصَابُتَ بِحَدِّهِ فَنَكُلُ ، وإِذَا أَصَابُتَ بِعَرْضِهِ فَقَتَلَ فَإِنَّهُ وقِيدً ﴾ بفتح الواو وبالقاف فثناة تحتية وذال معجمة بزنة عظيم يأتى بيانه ﴿ فَلَا تَأْكُلُ . رواه البخارى ﴾ اختلف في تفسير المعراض على أقوال لعمل أقربها ما قاله ابن التين إنه عصا في طرغه حديد يرمي به الصائد فما أصاب بحده فهو ذكي يؤكل وما أصاب بعرضه فهو وقيدًأى موقوذ، والموقوذ ما قتـل بعصا أو حجر أو ما لاحدّ فيــه والموقوذة المضروبة بخشبة حتى تموت، من وقذته ضربته ، وفي الحديث إشارة إلى آلة من آلات الاصطياد وهي المحدد فإنه صلى الله عليه وآله وسلم أخبره أنه إذا أصاب بحد المعراض أكل فإنه محدد وإذا أصاب بعرضه فلا يأكل وفيه دليل أنه لا يحل صيد المثقل ، وإلى هذا ذهب مالك والشافعي وأبو حنيفة وأحمد والثوري وذهب الاوزاعي ومكحول وغيرهما من علماء الشام إلى أنه يحل صيد المعراض مطلقا وسبب الخلاف معارضة الاصول فى هذا الباب بعضها لبعض ومعارضة الآثر لها وذلك أن من الاصول في هـذا الباب أن الوقيد محرّم بالكتاب والإجماع ومن أصوله أن العقر ذكاة الصيد فمن رأى أن ماقتله المعراض وقيذ منعه على الإطلاق ومن رآه عقراً مختصًا بالصيد وأن الوقذ غير معتبر فيـه لم يمنعه على الإطلاق ومن فرق بين ماخزق من ذلك وماً لم يخزق نظر إلى حديث عدى هذا وهو الصواب ، هذا وقوله • فإنه وقيد ، أي كالوقيد وذلك لأن الوقيد المضروب بالعصا من دون حدّ وهذا قد شاركه في العلة وهي القتل بغير حدّ .

٤ - ﴿ وعن أبى ثعلبه رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال : • إذَا رَمَيْتَ بِسَهْمِكَ فَغَابَ عَنْكَ فَأَدْرَكْتَهُ فَكُلْ مَالَمْ يُنْتِنْ ، أخرجه مسلم ﴾ تقدّم الكلام فيما غاب عن مصرعه من الصيد سواه كان بسهم أو جارح ، وفي الحديث دلالة على تحريم أكل ما أنتن من اللحم ، قيل ويحمل على مايضر الآكل أو صار مستخبثا أو يحمل على التنزيه ويقاس عليه سائر الاطعمة المنتنة .

ه ـــ ﴿ وَعَنَ عَائِشَةَ رَضَى الله عَنْهَا أَنْ قَوْمًا قَالُوا لَلَّذِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمُ إِنْ قوما يأنوننا باللحم لا ندرى أذكروا اسم الله عليه ﴾ أى عند ذكاته ﴿ أم لا ؟ قال « سَمُوا الله عَلَيْهِ أَنْتُمْ وكُلُوهُ » رواه البخاري ﴾ تقدم أن في رواية « إن قوما حديث عهدهم بالجاهلية ، وهي هنا في البخاري من تمام الحديث بلفظ " قالت وكانوا حديثي عهد مالكفر ، وفي رواية مالك زيادة ، وذلك في أول الإسلام ، والحديث قد أعل بالإرسال وليس بعلة عندنا على ما عرفت سما وقد وصله البخاري وتقدم أن الحديث من أدلة من قال بعدم وجوب التسمية ولا يتم ذلك ، وإنما هو دليل على أنه لايلزم أن يعلموا التسمية فيما يجلب إلى أسواق المسلمين وكذا ما ذبحه الأعراب من المسلمين الأنهم قد عرفوا التسمية ، قال ابن عبد البر : لأن المسلم لا يظن به في كل شيء إلا الحير إلا أن يتبين خلاف ذلك ويكون الجواب عنهم بقوله : فسموا الخ من الاسلوب الحكم وهو جواب السائل بغير ما يترقب كأنه يقول الذي يهمكم أنتم أن تذكروا اسم الله عليه وتأكلوا منه وهذا يقرر ما قدمناه من وجوب التسمية إلا أن تحمل أمور المسلمين على السلامة . وأما ما اشتهر من حديث « المؤمن يذبح على اسم الله سمى أم لم يسمّ ، وإن قال الغزالي في الإحياء إنه صحيح فقد قال النووى : إنه بحمع على ضعفه . وقد أخرجه البيهتي من حديث أبى هريرة وقال إنه منكر لا يحتج به ، وكذا ما أخرجه أبو داود فى المراسيل عن الصلت السدوسي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « ذبيحة المسلم حلال ذكر اسم الله أو لم يذكر ، فهو مرسل وإن كان الصلت ثقة فالإرسال علة عند من لم يقبل المراسيل ، وقولنا فيما تقدم إنه ليس الإرسال علة : نريد إذا أعلوا به حديثًا موصولًا ثم جا. مر. جهة أخرى مرسلا .

٦ - ﴿ وعن عبد الله بن مغفل رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الخذف ﴾ بفتح الخاء المعجمة وسكون الذال المعجمة ففاء وقال * إنّها ﴾ أنث الضمير مع أن مرجعه الخذف وهو مذكر نظرا إلى المحذوف

به وهى الحصاة ﴿ لا تَصِيدُ صَيْدًا ولا تَشْكُا ﴾ بفتح حرف المضارعة وهمزة في آخره ﴿ عَدُوًا ولَكِنَّهَا تَكْسُرُ السَّنَّ و تَفْقَأُ الْعَيْنَ ، . متفق عليه واللفظ لمسلم ﴾ الحذف رمى الإنسان بحصاة أو نواة أو نحوهما بجعلها بين أصبعيه السبابتين أو السبابة والإبهام . وفي تحريم ما يقتل بالحذف من الصيد الحلاف الذي مضى في صيد المثقل لان الحصاة تقتل بثقلها لا بحد . والحديث نهى عن الحذف الآنه لا فائدة فيه ويخاف منه المفسدة المذكورة ، ويلحق به كل ما فيه مفسدة . واختلف فيها يقتل بالبندقة فقال النووى: إنه إذا كان الرى بالبنادق وبالحذف إنها هو لتحصيل الصيد وكان الغالب فيه عدم قتله فإنه بجوز ذلك إذا أدركه الصائد وذكاه كرى الطيور الكبار بالبنادة . وأما أثر ابن عمر وهو ما أخرجه عنه البهق أنه كان يقول الملقولة بالبندقة ، وكلام النووى في الذي لا يقتلها بالبندقة تلك الموقوذة ، فهذا في المقتولة بالبندقة ، وكلام النووى في الذي لا يقتلها بالبندقة وذلك الآنه قتل بالمثقل . قلت : وأما البنادق المعروفة الآن فإنها ترى بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كالميل فيقتل بحده لا بصدمه فالظاهر بالرصاص فيخرج وقد صيرته نار البارود كالميل فيقتل بحده لا بصدمه فالظاهر بالمناقة من المناقة .

7 _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال:
﴿ لا تَشَخِذُوا شَيْمًا فِيهِ الرُّوحُ غَرَضًا ﴾ بفتح الغين المعجمة وفتح الراء فضاد معجمة هو فى الاصل الهدف يرمى إليه ثم جعل اسما لمكل غاية يتحرى إدراكها ﴿ رواه مسلم ﴾ الحديث نهى عن جعل الحيوان هدفا يرمى إليه والنهى للتحريم الآنه أصله ويؤيده قوة حديث و لعن الله من فعل هذا، لمما مر صلى الله عليه وسلم وطائر قد فصب وهم ير مونه ووجه حكمة النهى أن فيه إيلاما للحيوان وتضييعا لماليته وتفويتا لذكاته إن كان مما يذكى ولمنفعته إن كان غير مذكى .

الني صلى الله عليه وسلم فأمر بأكلها . رواه البخارى ﴾ الحديث دليل على صحة

تذكية المرأة وهو قول الجماهير وفيه خلاف شاذ أنه يكره ولا وجه له . ودليل على صحة النذكية بالحجر الحادّ إذا فرى الاوداج لانه جاء في رواية أنها كسرت الحجر وذبحت به والحجر إذا كسر يكون فيه الحدّ . ودليل على أنه يصح أكل ما ذبح بغير إذن المـالك وخالف فيه إسحاق بن راهويه وأهل الظاهر وغيرهم . واحتجوا بأمره صلى الله عليه وآله وسلم بإكفاء ما في قدور ما ذبح من المغنم قبل التسمية بذى الحليفة كما أخرجه الشيخان . وأجيب : بأنه إنما أمر بإراقة المرق وأما اللحم فباق جمع ورد إلى المغنم . فإن قيل : لم ينقل جمعه وردّه إليه . قلنا : ولم ينقل أنهم أتلفوه وأحرقوه فيجب تأويله بمـا ذكرنا موافقة للقواعد الشرعية . قلت : لا يخفى تكلف الجواب والمرق مال لوكان حلالا لمنا أمر بإراقته فإنه من إضاعة المال . وأمّا الاستدلال على المدّعي بشاة الأسارى فإنها ذبحت بغير إذن مالكها فأمر صلى الله عليه وسلم بالتصدّق بها على الأسارى كما هو معروف ، فإنه استدلال غير صحيح وذلك لأنه صلى الله عليه وسلم لم يستحل أكلها ولا أباح لاحد من المسلمين أكلها بل أمر أن تطعم الكفار المستحلين للميتة . وقد أخرج أبو داود من حديث رجل من الأنصار قال : • خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سفر فأصاب الناس مجاعة شديدة وجهد فأصابوا غنما فانتهبوها فإين قدورنا لتغلى إذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم على فرســه فأكفأ قدورنا ثم جعل يرمل اللحم بالتراب وقال : إن النهبة ليست بأحل من الميتة • فهذا مثل الحديث الذى أخرجه الشيخان وفيه التصريح بأنه حرام وفيه إتلاف اللحم لآنه ميتة فعرفت قوة كلام أهل الظاهر . وأما حديث الكتاب وأنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أمر بأكل ما ذبح بغير إذن مالكه فإنه لا يرة على أهل الظاهر لانهم لا يقولون بحل ما ذبح بغير إذن مالكه مخافة أن يموت أو نحوه . وفيه دليل على أنه يجوز تمكين الكفار بما هو محرم على المسلمين ويدل له أنه صلى الله عليه وآله وسلم نهى عمر عن لبس الحلة من الحرير فبعث بها عمر لاخيه المشرك إلى مكة . كما في البخاري

وغيره. قال المصنف فى الفتح: ويدل الحديث على تصديق الأجير الأمين فيما اؤتمن عليه حتى يتبين عليه دليل الخيانة لأن فى الحديث أنها كانت المرأة أمة راعية لغنم سيدها وهو كعب بن مالك فخشيت على الشاة أن تموت فذبحتها . ويؤخذ منه جواز تصرف المودع لمصلحة بغير إذن المالك .

٩ _ ﴿ وَعَنَ رَافَعَ مِنْ خَدَيْجِ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ عَنْ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّم قال ﴾ سبب الحديث أنه قال رافع بن خديج يا رسول الله إنا لاقو العدق غداً وليس معنا مدى فقال صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ ﴿ مَا أَنْهَـرَ الدُّمَ ﴾ بفتح الهمزة فنون ساكنة فها. مفتوحة فراء أى ما أساله وصبه بكثرة من النهر ﴿ وَذُكِرَ اللَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ فَكُلُّ ؛ لَيْسَ السِّنَّ والظُّهُرَ ، أَمَّا السُّنُ فَعَظْمٌ وأَمَّا الظُّهُرُ فَمُدَى ﴾ بضم الميم وبفتحها وفتح الدال المهملة فألف مقصورة : جمع مدية مثلثة الميم وهي الشفرة أي السكين ﴿ أَلْحَبَشَة ، متفق عليه ﴾ فيه دلالة صريحة بأنه يشترط في الذكاة ما يقطع ويجرى الدم . واعلم أنه تكون الذكاة بالنحر للإبل وهو الضرب بالحديد في لبة البدنة حتى يفرى أوداجها . واللبة _ بفتح اللام وتشديد الموحدة _ موضع القلادة من الصدر . والذبح لما عداها وهو قطع الاوداج أى الودجين وهما عرقان محيطان بالحلقوم فقولهم الاوداج تغليب على الحلقوم والمرى. فسميت الاربعة أوداجا . واختلف العلماء فقيل لا بدّ من قطع الاربعة وعن أبى حنيفة يكني قطع ثلاثة مر. أي جانب وقال الشافعي: يكني قطع الأوداج والمري. . وعن الثوري يجزيُّ قطع الودجين . وعن مالك يشترط قطع الحلقوم والودجين لقوله صلى الله عليه وآله وسلم • ما أنهر الدم ، وإنهاره إجراؤه وذلك يكون بقطع الاوداج لانها مجرى الدم وأما المرىء فهو مجرى الطعام وليس به من الدم ما يحصل به إنهاره والحديث دليل على أنه يجزئ الذبح بكل محدد فيدخل السيف والسكين والحجر والخشبة والزجاج والقصب والخزف والنحاس وسائر الأشياء المحددة . والنهي عن السن والظفر مطلقاً من آدمى أو غيره منفصل أو متصل ولوكان محدداً وقد بين

صلى الله عليه وسلم وجه النهى فى الحديث بقوله • أما السن فعظم • فالعلة كونها عظا وكأنه قد سبق منه صلى الله عليه وآله وسلم النهى عن الذبح بالعظم وقد علل النووى وجه النهى عن الذبح بالعظم أنه ينجس به وهو من طعام الجن فيكون كالاستجار بالعظم وعلل فى الحديث النهى عن الذبح بالظفر بكونه مدى الحبشة أى وهم كفار وقد نهيتم عن التشبه بهم • وأورد عليه بأن الحبشة تذبح بالسكين أيضاً فيلزم المنع من ذلك للتشبه . وأجيب : بأن الذبح بالسكين هو الاصل وهو غير محتص بالحبشة وعلل ابن الصلاح ذلك بأنه إنما منع لما فيه من التعذيب للحيوان ولا يحصل به الا الحنق الذي ليس على صفة الذبح . وفي المعرفة للبهتي رواية عن الشافعي أنه وهو لا يفرى فيكون في معنى الخلق . ولمل تحريم الذبح بما ذكر ذهب الجهور . وهو لا يفرى فيكون في معنى الخلق . ولمل تحريم الذبح بما ذكر ذهب الجهور . وعن أبي حنيفة وصاحبيه أنه يجوز بالسن والظفر المنفصلين واحتجوا بما أخرجه أبو داود من حديث عدى بن حاثم • أفر الدم بما شئت والجواب أنه عام خصصه حديث رافع بن خديج

• ١ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن يقتل شيء من الدواب صبرا . رواه مسلم ﴾ هو دليل على تحريم قتل أى حيوان صبراً وهو إمساكه حيا ثم يرمى حتى يموت وكذلك من قتل من الآدميين فى غير معركة ولا حرب ولا خطأ فإنه مقتول صبراً . والصبر : الحبس

11 - ﴿ وعن شدّاد بن أوس رضى الله عنه ﴾ شداد بالشين المعجمة ودالين مهملتين هو أبو يعلى شداد بن أوس بن ثابت النجارى الانصارى وهو ابن أخى حسان بن ثابت لم يصح شهوده بدراً ، نزل بيت المقدس وعداده فى أهل الشام ، مات به سنة ثمان وخمسين وقيل غير ذلك قال عبادة بن الصامت وأبو الدرداء كان شداد بمن أوتى العلم والحلم ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ، إنَّ اللهَ كَتَبَ الإحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فإذا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ﴾ وسلم ، إنَّ الله كَتَبَ الإحْسَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ ، فإذا قَتَلْتُمْ فَأَحْسِنُوا الْقِتْلَةَ ﴾

بكسر القاف مصدر نوعى ﴿ وَإِذَا ذَبَحْتُمْ فَأَحْسِنُوا الدَّبْحَةَ ﴾ بزنة الفتيلة ﴿ وُلْيُحِدَّ أَحُدُكُم * شَفْرَتَه * ا وُلْيُرِح ذَبِيحَتَه * . رواه مسلم ﴾ قوله كتب الإحسان أى أوجبه كا قال تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان) وهو فعل الحسن ضد القبيح فيتناول الحسن شرعاً والحسن عرفاً وذكر ما هو أبعد شيء عن اعتبار الإحسان وهو الإحسان في الفتل لأى حيوان من آدمى وغيره في حدّ وغيره ودل على نني المثلة مكافأة إلا أنه يحتمل أنه مخصص بقوله (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقد تقدم الكلام في ذلك وأبان بعض عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وقد تقدم الكلام في ذلك وأبان بعض حدف المضارعة من أحد السكين أحسن حدها ، والشفرة بفتح المعجمة السكين العظيمة وماعظم من الحديد وحدد وقوله « وليرح » بضم حرف المضارعة أى من الإراحة ويكون بإحداد السكين وتعجيل مرارها وحسن الصنيعة

17 - ﴿ وعن أَبِي سعيد الحدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذَكاةُ الْجَنِينِ ذَكاةُ أُمّّهِ ، رواه أحمد وصححه ابن حبان ﴾ الحديث له طرق عند الترمذي وأبي داود والدارقطني إلا أنه قال عبد الحق ؛ إنه لايحتج بأسانيده كلها وقال الجويني إنه صحيح لايتطرق احمال إلى متنه ولا ضعف إلى سنده وتابعه الغزالي والصواب أنه بمجموع طرقه يعمل به ، وقد صححه ابن حبان وا ، دقيق العيد وفي الباب عن جابر وأبي الدرداء وأبي أمامة وأبي هريرة قاله الترمذي . وفيه عن جماعة من الصحابة مما يؤيد العمل . والحديث دليل على أن الجنين إذا خرج من بطن أمه ميتاً بعد ذكاتها فهو حلال مذكى بذكاة أمه . والى هذا ذهب الشافعي وجماعة حتى قال ابن المنذر لم يرو عرب أحد من الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستثناف الذكاة فيه إلا الصحابة ولا من العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستثناف الذكاة فيه إلا ما يروى عن أبي حنيفة وذلك لصراحة الحديث فيه فني لفظ وذكاة الجنين بذكاة أمه ، أخرجه البيهتي فالباء سببية أي إن ذكاته حصلت بسبب ذكاة أمه ،

أو ظرفية لموافق ماعند السهق أيضاً • ذكاة الجنين في ذكاة أمه ، واشترط مالك أن مكون قد أشعر لما رواه أحمد بن عصام عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعا • إذا أشعر الجنين فذكاته ذكاة أمه ، لكنه قال الخطيب تفرّد مه أحمد من عصام وهو ضعيف وهو في الموطأ موقوف على ان عمر وهو أصح وعورض بمــا رواه ابن المبارك عن ابن أبي ليلي قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر « وفيه ضعف لسوء حفظ ابن أبى ليلى ولكنه أخرج البيهتي من حديث ابن عمر عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه قال : « ذكاة الجنين ذكاة أمه أشعر أو لم يشعر ، روى من أوجه عن ابن عمر مرفوعاً قال البيهق ورفعه عنه ضعيف والصحيح أنه موقوف . قلت : والموقوفان عنه قد صَّا وتعارضا فيطرحان ويرجع إلى|طلاق حديث الباب وما في معناه . وذهب الهادوية والحنفية إلى أن الجنين إذا خرج ميتا من المذكاة فإنه ميتة لعموم (حرمت عليكم الميتة) وكذا لو خرج حيًّا ثم مات وإليه ذهب ابن حزم وأجابوا عن الحديث بأن معناه ذكاة الجنين إذا خرج حيًّا فهر ذكاة أمه قاله في البحر . قلت : ولا يخفي أنه إلغاء للحديث عن الإفادة فإنه معلوم أن ذكاة الحي من الأنعام ذكاة واحدة من جنين وغيره كيف ورواية البيهتي بلفظ ذكاة الجنين في ذكاة أمه فهي مفسرة لروالة ذكاة أمه وفي أخرى بذكاة أمه .

الله عليه وآله وسلم قال : • أَلُمُسُلِم يَكُفِيهِ اسْمُهُ ، ﴾ الضمير للسلم وقد فسره حديث البيهق عن ابن عباس قال : • أَلُمُسُلِم يَكُفِيهِ اسْمُهُ ، ﴾ الضمير للسلم وقد فسره حديث البيهق عن ابن عباس قال فيه : • فإن المسلم فيه اسم من أسماء الله : ﴿ فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يُسَمِّى جِينَ يَدْبَعُ فَلْ مُنْ اللهُ مُ اللهُ وَفِيهِ راو في حفظه ضعف ﴾ بينه بقوله ﴿ وف المناده محمد بن يزيد بن سنان وهو صدوق ضعيف الحفظ ، وأخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح إلى ابن عباس موقوفا عليه ، وله شاهد عند أبي داود في مراسيله بلفظ ، وَنَهِ يَلْ كُنْ المُسْلَم حَلَالٌ ذَكَرَ الْهُمَ اللهِ عَلَيْهَا أَمْ لَمْ يَذْكُنْ اللهُ ورجاله موثفون ﴾

وفى الباب مرسل صحيح ولكنها لا تقاوم ما سلف من الأحاديث الدالة على وجوب التسمية مطلقا وتجعل ترك أكل مالم يسم عليه من باب التورّع .

باب الأضاحي

الاضاحي جمع أضحية بضم الهمزة ويجوزكسرها وبجوز حذف الهمزة وفتح الضادكأنها اشتقت من اسم الوقت الذي شرع ذبحها فيه وبها سمى اليوم يوم الاضحى. 1 _ ﴿ عن أنس بن مالك رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان يضحى بكبشين أملحين أقرنين ويسمى ويكبر ويضع رجله على صفاحهما ﴾ بالمهملتين الأولى مكسورة . في النهانة : صفحة كل شي. وجهه وجانبه ﴿ وَفَى لَفَظَ ذَبِحِهِمَا بِيدِهِ . وَفَى لَفَظَ سَمِينِينِ ، وَلَا بِي عَوَانَةً فِي صحيحه ﴾ أي عن أنس رضى الله عنه ﴿ ثمينين ـ بِالمثلثة بدل السين ﴾ هـذا مدرج من كلام أحد الرواة أو أبي عوانة أو المصنف ﴿ وَفَى لَفَظُ لَمُسَلِّمٌ ﴾ من رواية أنس ﴿ ويقول : ﴿ بِسْمِ اللَّهِ واللهُ أَكْبَرُ * ﴾ الكبش هو الثني إذا خرجت رباعيته والاملح الابيض الخالص وقيـل الذي يخالط بياضه شي. من سواد وقيـل الذي يخالط بياضه حمرة وقيـل هو الذي فيه بياض وسواد والبياض أكثرها والأقرن هو الذي له قرنان . واستحب العلماء التضحية بالأقرن لهـذا الحديث وأجازوها بالاجم الذى لاقرن له أصلا واختلفوا في مكسور القرن فأجازه الجهور وعنــد الهــادوية لا بجزئ إذا كان القرن الذاهب مما تحله الحياة ، واتفقوا على استحباب الأملح قال النووى : إن أفضلها عند الصحابة البيضاء ثم الصفراء ثم الغبراء وهي التي لا يصفو بياضها ثم البلقاء وهي التي بعضها أسود وبعضها أبيض ثم السوداء وأما حديث عائشة : « يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد ، فمعناه أن قوائمه وبطنه وما حول عينيه أسود . قلت : إذا كانت الافضلية في اللون مستندة إلى ماضحي به صلى الله

عليه وسلم فالظاهر أنه لم يتطلب لونا معينا حتى يحكم بأنه الأفضل بل ضحى بما اتفق له وتيسر حصوله فلا يدل على أفضلية لون من الألوان وقوله « ويسمى ويكبر الفسره لفظ مسلم بأند « بسم الله والله أكبر الما التسمية فتقدم الكلام فيها وأما التكبير فكأنه خاص بالتضحية والهدى لقوله تعالى (ولتكبروا الله على ما هداكم) وأما وضع رجله صلى الله عليه وآله وسلم على صفحة العنق وهي جانبه فليكون أثبت له وأمكن لئلا تضطرب الضحية . ودل هو وما بعده أنه يتولى الذبح منفسه نديا .

٧ _ ﴿ وَلَهُ مِنْ حَدَيْثُ ﴾ أي لمسلم من حَـديث ﴿ عَاتَشَةَ رضي الله عَنْهَا أَمَّ بكبش أقرن يطأ في سواد ويبرك في سواد وينظر في سواد فأتى به ليضحي به فقال لها مَا عَائِشَةُ هَلَى ٱلْمُدْ يَةَ * ثم قال * الْدَحَذِيها، ﴾ أي المدية تقدم ضبطها وهو بمعنى وليحدُّ أحدكم شفرته بِحَجَر . ففعلت ثم أخـذها ﴾ أي المدية ﴿ وأخذه فأضجعه ﴾ أَى الكبش ﴿ ثُم ذبحه ثُم قال " بِسُمِ اللهِ اللَّهُمَّ تَقَبَّلْ مِنْ تُحَمَّدٍ وآلِ تُحَمَّدِ ومِنْ أُمَّةٍ مُحَمَّدٍ • ثم ضحى به ﴾ فيه دليل على أنه يستحب إضجاع الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة لانه أرفق بها وعليه أجمع المسلمون ويكون الإضجاع على جانبها الايسر لانه أيسر للذابح في أخذ السكين باليمني وإمساك رأسها باليسار . وفيه أنه يستحب الدعاء بقبول الاضحية وغيرها من الاعمال ، وقد قال الخليل والذبيح عند عمارة البيت (ربنا تقبل منا أإنك أنت السميع العليم) وقد أخرج ابن ماجه أنه صلى الله تعمالي عليه وعلى آله وسلم قال عند التضحية وتوجيهها للقبلة (وجهت وجهي – الآية) ودل قوله «وآل محمد " وفي لفظ " عن محمد وآل محمد " أنه تجزئ النضحية من الرجل عن أهل بيته ويشركهم في ثوابها وأنه يصح نيابة المكلف عن غيره في فعل الطاعات وإن لم يكن من الغير أمر ولا وصية فيصح أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة كانت أو غييرها وقد تقدم ذلك ودل له ما أخرجه الدارقطني من حديث جابر « أن رجلا قال يا رسول الله إنه كان لي أبوان أبرهما في حال حيانهما

فكيف لى ببرهما بعد موتهما ؟ فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد البرأن تصلى لها مع صلاتك وأن تصوم لها مع صيامك .

٣ - ﴿ وَعَنَ أَنِي هُرَيْرَةً رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم مْ مَنْ كَانَ لَهُ سَعَةٌ وَلَمْ 'يُضَحِّ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلَّا نَا ، . رواه أحمد وابن ماجه وصححه الحاكم ورجح الأثمة غيره ﴾ أي غير الحاكم ﴿ وقفه ﴾ وقد استدل به على وجوب التضحية على من كان له سعة لأنه لما نهى عن قربان المصلى دل على أنه ترك واجبا كأنه يقول لا فائدة في الصلاة مع ترك هذا الواجب ولقوله تعالى (فصل لربك وانحر) ولحديث مخنف بن سليم مرفوعا «على أهل كل بيت في كل عام أضحية . دل لفظه على الوجوب، والوجوب قول أبي حنيفة فإنه أوجبها على المعدم والموسر وقيسل لاتجب والحديث الاول موقوف فلاحجة فيمه والثاني ضعف بأبي رملة قال الخطابي : إنه بجهول والآية محتملة فقد فسر قوله (وانحر) بوضع الكف على النحر في الصلاة أخرجه ابن أبي حاتم وابن شاهين في سننه وابن مردويه والبيهتي عن ابن عباس وفيه روايات عن الصحابة مثل ذلك ولو سـلم فهي دالة عن أن النحر بعد الصلاة فهي تعيين لوقته لا لوجوبه كأنه يقول إذا نحرت فبعد صلاة العيد فإنه قد أخرج ابن جرير عن أنس مكان الني صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ينحر قبل أن يصلي فأمر أن يصلي ثم ينحر ، ولضعف أدلة الوجوب ذهب الجهور من الصحابة والتابعين والفقهاء إلى أنها سنة مؤكدة بل قال ابن حزم لا يصح عن أحد من الصحابة أنها واجبة وقد أخرج مسلم وغيره من حديث أم سلمة قالت : قال رســول الله صلى الله عليه وآله وســلم • إذا دخلت العشر فأراد أحدكم أن يضحي فلا يأخذ من شعره ولا بشره شيئًا • قال الشافعي إن قوله • فأراد أحدكم " يدل على عدم الوجوب ولما أخرجه البيهتي من حديث عبد الله بن عمر أن رجلا أنى النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمرت بيوم الاضحى عيداً جعله الله لهذه الامة . فقال الرجل فإن لم أجد إلا منيحة أني أو شاة أهلي ومنيحتهم أذبحها ؟ قال لا _ الحديث ، ولما أخرجه البيهتي أيضاً من حديث ابن عباس أنه قال صلى الله عليه وعلى آله وسلم « ثلاث هن على فرض ولكم تطق ع ، وعد منها الضحية وأخرجه أيضاً من طريق أخرى بلفظ « كتب على النجر ولم يكتب عليكم ، وبما أخرجه أيضاً من أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لما ضحى قال : بسم الله والله أكبر اللهم عنى وعمن لم يضح « ن أمتى » وأفعال الصحابة دالة على عدم الإيجاب فأخرج البهتي عن أبى بكر وعمر رضى الله عنهما أنهما كانا لا يضحيان خشية أن يقتدى بهما وأخرج عن ابن عباس أنه كان إذا حضر الاضحى أعظى مولى له درهمين فقال اشتر بهما لحماً وأخبر الناس أنه ضحى ابن عباس وروى أن بلالا ضحى بديك ومثله روى عن أبى هريرة والروايات عن الصحابة فى هذا المعنى كثيرة دالة على أنها سنة .

البجلى العلقمى الاحسى ، كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها و مات فى البجلى العلقمى الاحسى ، كان بالكوفة ثم انتقل إلى البصرة ثم خرج منها و مات فى فتنة ابن الزبير بعد أربع سنين ﴿ قال : شهدت الاضحى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما قضى صلاته بالناس نظر إلى غنم قد ذبحت فقال : • مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلاةِ فَلَمَيْذُ بَحْ عَلَى اسْمِ الله ، متفق عليه ﴾ فلكيذ بُحْ شَاةً مَكَانَها ومَنْ لَمْ يتكُنْ ذَبَحَ فلْكِيذَ بَحْ عَلَى اسْمِ الله ، متفق عليه ﴾ فيه دليل على أن وقت النضحية من بعد صلاة العيد فلا تجزئ قبله والمراد صلاة المصلى نفسه ويحتمل أن يراد صلاة الإمام وأن اللام للعهد فى قوله • الصلاة ، يراد به المذكورة قبلها وهى صلاته صلى الله عليه وسلم وإليه ذهب مالك فقال لا يجوز قبل صلاة الإمام وخطبته وذبحه ودليل اعتبار ذبح الإمام ما رواه الطحاوى من حديث حلير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد نحر فأمرهم أن يعيدوا ، وأجيب بأن المراد وظنوا أن الذي صلى الله عليه وسلم قد نحر فأمرهم أن يعيدوا ، وأجيب بأن المراد زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدى إلى فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت فى الإحاديث زجرهم عن التعجيل الذي قد يؤدى إلى فعلها قبل الوقت ولذا لم يأت فى الإحاديث إلا تقييدها بصلى الله عليه وسلم وقال أحد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه إلا تقييدها بصلاته صلى الله عليه وسلم وقال أحد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه إلا تقييدها بصلاته صلى الله عليه وسلم وقال أحد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه الإلا تقييدها بصلاته صلى الله عليه وسلم وقال أحد مثل قول مالك ولم يشترط ذبحه

ونحوه عن الحسن والاوزاعي وإسحاق بن راهويه وقال الشافعي وداود : وقتها إذا طلعت الشمس ومضى قدر صلاة العيد وخطبتين وإن لم يصل الإمام ولا صلى المضحى ، قال القرطي ظواهر الحديث تدل على تعليق الذبح بالصلاة لكن لما رأى الشافعي أن من لا صلاة عليه مخاطب بالتضحية حمل الصلاة على وقتها ، وقال ابن دقيق العيد : هذا اللفظ أظهر في اعتبار قبل الصلاة وهو قوله في رواية « من ذبح قبل أن يصلي فليذبح مكانها أخرى ، قال : لكن إن أجريناه على ظاهره اقتضى أنها لا تجزئ الاضحية في حق من لم يصل العيد فإن ذهب إليه أحد فهو أسعد الناس بظاهر هـذا الحديث وإلا وجب الخروج عن هـذا الظاهر في هذه الصورة ويبقى ما عداها في محل البحث. وقد أخرج الطحاوى من حديث جابر « أن رجلا ذبح قبل أن يصلي رسول الله صلى الله عليه وسلم فنهى أن يذبح أحد قبل الصلاة . صححه ابن حبـان وقد عرفت الأفوى دليـلا من هذه الأفوال ا وهـذا الـكلام في ابتداء وقت الضحية وأما انتهاؤه فأقوال : فعند الهادوية العاشر ويومان بعده وبه قال مالك وأحمد ، وعنــد الشافعي أن أيام الأضحي أربعة . يوم النحر وثلاثة بعـده ، وعند داود وجماعة من التابعين يوم النحر فقط إلا في مني فيجوز في الثلاثة الأيام ، وعنمد جماعة أنه إلى آخر يوم من شهر ذي الحجة ، قال في نهاية المجتهد : سبب اختلافهم شيئان أحدهما الاختلاف في الآيام المعلومات أهي في قوله تعمالي (ليشهدوا منافع لهم) الآية فقيـل يوم النحر ويومان بعـده وهو المشهور وقيـل العشر الأول من ذي الحجة والسبب الثاني معارضة دليل الخطاب في هذه الآية بحديث جبير بن مطعم مرفوعاً أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم «كل فجاج مكة منحر وكل أيام التشريق ذبح = فن قال في الآيام المعلومات إنها يوم النحر ويومان بعــده في هذه الآية رجح دليل الخطاب فيها على الحديث المذكور وقال لا نحر إلا في هذه الآيام . ومن رأى الجمع بين الحديث والآية قال لا معارضة بينهما إذ الحديث افتضي حكما زائداً على ما في الآية مع أن الآية ليس المقصود فيها تحديد أيام النحر والحديث المقصود منه ذلك قال يجوز الذبح في اليوم الرابع إذا كان من أيام التشريق باتفاق ولا خلاف بينهم أن الآيام المعدودات هي أيام التشريق وأنها ثلاثة أيام بعد يوم النحر إلا ما يروى عن سعيد بن جبير أنه قال يوم النحر من أيام التشريق . وإنما اختلفوا في الآيام المعلومات على القولين ، وأما من قال يوم النحر فقط فبناء على أن المعلومات العشر الآول ، قالوا ، وإذا كان الإجماع قد انعقد على أنه لايجوز الذبح هنا إلا في اليوم العاشر وهو محل الذبح المنصوص عليه فوجب أن لايكون إلا يوم النحر فقط انتهى ﴿ فائدة ﴾ في النهاية أيضاً ذهب مالك في المشهور عنه إلى أنه لايجوز النبوم يطلق على اليوم والليلة نحو قوله (فتمتعوا في داركم ثلاثة أيام) ويطلق على النهار دون الليل نحو (سبع ليال وثمانية أيام) فعطف الآيام على الليالي والعطف يقتضى المغايرة ، ولكن بق النظر في أيهما أظهر والمحتج بالمغايرة في أنه لايصح بالليل على المغايرة ، ولكن بق النظر في أيهما أظهر والمحتج بالمغايرة في أنه لايصح بالليل المهار والأصل في الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر قبل با دخطر في الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر قبل إلى احة تقل قبل إلى الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر قبل بالذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر قبل إلى المة قبل إلى الذبح بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر قبل إلى الحقر قبل إلى الذبك بل قد أباح الله ذبح الحيوان في أي وقت وإنما كان الحظر قبل إلى المقل به الذبك .

٥ - ﴿ وعن البراه بن عازب رضى الله عنه قال: قام فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ه أرْبَعٌ لا تَجُوزُ فى الصَّحَايَا: الْعَوْرَاءُ الْبِيِّنُ عَوَرُهَا ه والْمَرِيضَةُ الْبَيِّنُ مَرَضَهَا ، والْعَرْجَاءُ البَيِّنُ ضِلَعُهَا ، والْكَبِيرَةُ الَّتِي لا تُنْقى ، ﴾ بصم المثناة الفوقية وإسكان النون وكسر الفاف أى التي لا ينقي لها بكسر النون وإسكان القاف وهو المنخ ﴿ رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن حبان ﴾ وصححه المقاف وقال على شرطهما وصوب كلامه المصنف وقال لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحهما ولكنه صحيح أخرجه أصحاب السنن بأسانيد صحيحة وحسنه أحمد بن حنبل فقال ما أحسنه من حديث وقال الترمذي صحيح حسن والحديث دليل على

أن هده الاربعة العيوب مانعة من صحة التضحية وسكت عن غيرها من العيوب فنهم أهل الظاهر إلى أنه لاعيب غير هذه الاربعة ، وذهب الجههور إلى أنه يقاس عليها غيرها بما كان أشد منها أو مساوياً لها كالعمياء ومقطوعة الساق وقوله ولا البين عورها ، قال في البحر إنه يعني عما إذا كان الذاهب الثلث في دونه وكذا في العرج قال الشافعي : العرجاء إذا تأخرت عن الغنم لاجله فهو بين . وقوله وضلعها ، أي اعوجاجها .

7 - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ لا تَذْ بَحُوا إِلا مُسِنَّةٌ إِلاَ إِنْ تَعَسَّرَ عَلَيْكُم فَتَذْ بَحُوا جَذَعَةً مِنَ الضَّانِ ، رواه مسلم ﴾ المسنة الثنية من كل شيء من الإبل والبقر والغنم فما فوقها كا قدمنا والحديث دليل على أنه لايجزئ الجذع من الضأن في حال من الاحوال إلا عند تعسر المسنة ؛ وقد نقل القاضى عياض الإجماع على ذلك ولكنه غير صحيح لما يأتى وحكى عن ابن عمر والزهرى أنه لايجزئ ولو مع التعسر وذهب كثيرون إلى إجزاء الجذع من الضأن مطلقاً وحملوا الحديث على الاستحباب بقرينة حديث أم بلال أنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ ضحوا بالجذع من الضأن ء أخرجه أحمد وابن جرير والبهتى * وأشار الترمذي إلى حديث ﴿ نعمت الاضحية الجذع من الضأن * وروى ابن وهب عن عقبة بن عامر بلفظ ﴿ ضحينا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بالجذع من الضأن * . قلت : ويحتمل أن ذلك كله عند قدسر المسنة

٧ - ﴿ وعن على رضى الله عنه قال أمرنا رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أن نستشرف العين والآذن ﴾ أى نشرف عليهما ونتأملهما لئلا يقع نقص وعيب ﴿ ولا نضحى بعوراه ولا مقابلة ﴾ بفتح الموحدة ما قطع من طرف أذنها شىء ثم بتى معلقاً ﴿ ولا مدابرة ﴾ والمدابرة بالدال المهملة وفتح الموحدة ما قطع من مؤخر أذنها شىء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة ما قطع من مؤخر أذنها شىء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أذنها شىء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أذنها شىء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أذنها شيء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أذنها شيء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أذنها شيء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أدنها شيء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أدنها شيء من مؤخر أدنها شيء وترك معلقا ﴿ ولا خرقاء ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة من مؤخر أدنها شيء المعرب إلى المعرب والمعرب إلى المعرب إلى الم

والراء ساكنة المشقوقة الاذنين ﴿ وَلا ثُرَى ﴾ بالمثلثة فراء ومنم وألف مقصورة هي من الثرم وهو سقوط الثنية من الاسـنان وقيل الثنية والرباعية وقيـل هو أن تنقطع السن من أصلها مطلقا وإنما نهى عنها لنقصان أكلها قاله في النهاية : ووقع في نسخة الشرح شرقاء بالشين المعجمة والراء والقاف وعلمها شرح الشارح ولكن الذي في نسخ بلوغ المرام الصحيحة الثرى كما ذكرناه ﴿ أخرجـه أحمد والاربعة وصححه الترمذي وابن حبان والحاكم ﴾ فيه دليل على أنهـا تجزئ الأضحية إلا ما ذكر وهو مذهب الهادوية " وقال الإمام يحي تجزئ وتكره وقواه المهدى وظاهر الحـديث مع الاول . وورد اللهي عن التضحية بالمُصفَرة بضم الميم وإسكان الصاد المهملة ففاء مفتوحة فراء أخرجه أبو داود والحساكم وهي المهزولة كما في النهاية وفي رواية: المصفورة قيل هي المستأصلة الآذن وأخرج أبو داود من حديث عقبة بن عامر السلمي أنه قال ﴿ إِنْمَا نَهِي رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ عليمه وعلى آله وسلم عن المصفرة والمستأصلة والنجقاء والمشيعة والكسراء، فالمصفرة التي تستأصل أذنها حتى يبدو صماخها ، والمستأصلة التي استؤصل قرنها من أصله ، والنجقاء التي تنجق عينها والمشيعة التي لا تتبع الغنم عجفاً أو ضعفاً والكسراء الكسيرة . هذا لفظ أبي داود وأما مقطوع الآلية والذنب فإنه بجزيُّ لما أخرجه أحمد وابن ماجه والبيهتي من حديث أبي سعيد قال • اشتريت كبشا لأضحى به فعدا الذتب فأخـذ منه الآلية فسألت النبي صلى الله عليه و آله وسلم فقال : « ضح به » وفيه جابر الجعني وشيخه محمد بن قرطة مجهول ، إلا أن له شاهدا عنسد البيهتي واستدل به ابن تيمية في المنتتي على أن العيب الحادث بعد تعيين الاضحية لا يضر . وذهبت الهادوية إلى عدم إجزاء مسلوب الآلية . وفي نهاية المجتهد أنه ورد في هذا الباب من الإحاديث الحسان حديثان متعارضان فذكر النسائي عن أبي مردة • أنه قال يا رسول الله أكره النقص يكون في القرن والآذن فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم وماكرهته فدعه ولا تحرّمه على غيرك ، ثم ذكر حديث على رضىالله

عنه المرنا رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن نستشرف العين الحديث فمن رجح حديث أبي بردة قال لا تتقى إلا العيوب الأربعة وما هو أشد منها ومن جمع بين الحديثين حمل حديث أبي بردة على العيب اليسير الذي هو غير بين وحديث على عليه السلام الكثير البين ﴿ فَائدة ﴾ أجمع العلماء على جواز التضحية من جميع بهيمة الأنعام وإنما اختلفوا في الأفضل. والظاهر أن الغنم في الضحية أفضل لفعله صلى الله عليه وآلم وسلم وأمره وإن كان يحتمل أن ذلك لانها المتيسرة لهم ثم الإجماع على أنه لا يجوز التضحية بغير بهيمة الأنعام إلا ما حكى عن الحسن بن صالح أنها تجوز التضحية ببقرة الوحش عن عشرة والظبي عن واحد وما روى عن أسماء أنها قالت ضحينا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالخيل وما روى عن أبي هريرة أنه ضحى مديك .

∧ — ﴿ وعن على بن أبي طالب رضى الله تعالى عنه قال: أمرنى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن أقوم على بُرنه وأن أقسم لحومها وجلودها وجلالها على المساكين ولا أعطى فى جزارتها شيئا منها . متفق عليه ﴾ هذا فى بدنه صلى الله عليه وآله وسلم التى ساقها فى حجة الوداع وكانت مع التى أنى بها على رضى الله عنه من اليمن مائة بدنة نحرها صلى الله عليه وسلم يوم النحر بمنى نحر بيده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثا وستين ونحر بقيتها على رضى الله عنه . وقد تقدم فى كتاب الحج والبُدْن تطلق لغة على الإبل والبقر والغنم إلا أنها هنا للإبل وهكذا استعالها فى أحاديث وفى كتب الفقه فى الإبل خاصة . ودل على أنه يتصدق بالجلود والجلال كا يتصدق باللحم وأنه لا يعطى الجزار منها شيئا أجرة لان ذلك فى حكم البيع كا يتصدق باللحم وأنه لا يعطى الجزار منها شيئا أجرة لان ذلك فى حكم البيع لا يحوز بيع لها واختلفوا فى جلدها وشعرها مما ينتفع به ، فقال الجهور : لا يجوز وقال أبو حنيفة بجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض ، وقال عطاء : وقال أبو حنيفة بجوز بيعه بغير الدنانير والدراهم يعني بالعروض ، وقال عطاء :

يجوز بكل شي. دراهم وغيرها ، وإنما فرق أبو حنيفة بين الدراهم وغيرها لأنه رأى أن المعاوضة في العروض هي من باب الانتفاع لإجماعهم على أنه يجوز الانتفاع به .

٩ _ ﴿ وَعَنْ جَارِ بِنَ عَبِدُ اللَّهِ قَالَ : نحرنا مع رسولَ الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عام الحديبية البدنة عن سبعة والبقرة عن سبعة . رواه مسلم ﴾ دل الحديث على جواز الاشتراك في البدنة والبقرة وأنهما بجزيان عن سبعة وهـذا في الهـدى ويقاس عليـه الاضحية بل قد ورد فيها نص فأخرج الترمذي والنسائي من حديث ابن عباس قال : «كنا مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى السفر فحضر الأضحى فاشتركنا في البقرة سبعة وفي البعير عشرة ، وقد صمح اشـتراك أهل بيت واحد في ضحية واحدة كما في حديث مخنف. وإلى هذا ذهب زمد بن على وحفيده أحمد ابن عيسى والفريقال، قال النووى: سواء كانوا مجتمعين أو متفرقين مفترضين أو متطوّعين أو بعضهم متقرّبا وبعضهم طالب لحم وبه قال أحمد وذهب مالك إلى أنه لا بجوز الاشتراك في الهدى إلا في هدى التطوع ، وهدى الإحصار عندي من هدى التطوع. واشترطت الهادوية فى الاشتراك اتفاق الغرض قالوا ولايصح مع الاختلاف لان الهـدى شيء واحد فلا يتبعض بأن يكون بعضه واجبا وبعضه غير واجب وقالوا إنها تجزئ البدنة عن عشرة لما سلف من حديث ان عباس وقاسوا الهدى على الاضحية وأجيب : بأنه لا قياس مع النص وادَّعي ابن رشد الإجماع على أنه لا بجوز أن يشترك في النسك أكثر من سبعة قال : وإن كان روى من حديث رافع بن خديج : « أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عدل البعير بعشر شياه = أخرجه في الصحيحين ومن طريق ابن عباس وغيره « البدنة عن عشرة " قال الطحاوى : وإجماعهم دليـل على أن الآثار في ذلك غير صحيحة اله ولا يخفي أنه لا إجماع مع خلاف من ذكرنا وكأنه لم يطلع عليه . واختلفوا في الشاة فقال الهـادوية تجزئ عن ثلاثة فى الاضحية قالوا وذلك لمما تقدّم من تضحية النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بالكبش عن محمد وآل محمد قالوا : وظاهر الحديث أنها تجزئ عن أكثر

لكن الإجماع قصر الإجزاء على الثلاثة . قلت : وهذا الإجماع الذي ادَّعوه يباين ماقاله في نهاية المجتمد فإنه قال إنه وقع الإجماع على أن الشاة لا تجزئ إلا عن واحد . والحق أنها تجزئ الشاة عن الرجل وعن أهل بيته لفعله صلى الله عليه وآله وسلم ولما أخرجه مالك في الموطأ من حديث أبي أبوب الأنصاري قال: • كنا نضحي مالشاة الواحدة يذبحها الرجل عنمه وغر. أهل بيته ثم تباهي النياس بعـد ، ﴿ فَأَنَّذَهُ ﴾ من السنة لمن أراد أن يضحى أن لا يأخذ من شعره ولا من أظفاره إذا دخل شهر ذي الحجة لما أخرجه مسلم من أربع طرق من حديث أم سلمة قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : • إذا دخلت العشر وأراد أحدكم أن يضحى فلا يمس من شعره وبشره شيئًا ، وأخرج البيهتي من حديث عمرو بن العاص أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل سأله عن الضحية وأنه قد لا جدها فقال • قلم أظافرك " وقص شاربك، واحلق عانتك : فذلك تمام أضحيتك عند الله عز وجل = وهذا فيه شرعية هذه الأفعال في يوم التضحية وإن لم يترك من أول شهر الحجة. وذهب أحمد وإسحق أنه يحرم للنهى وإليه ذهب ابن حزم ، وقال من لم يحرمه قد قامت القرينة على أن النهي ليس للتحريم وهو ما أخرجه الشيخان وغيرهما من حديث عائشة قالت : « أنا فتلت قلائد هدى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيدى ثم قلدها رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده ثم بعث بها مع أبى فلم يحرم على رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء مما أحله الله حتى نحر الهدى ، قال الشافعي : فيه دلالة على أنه لايحرم على المرء شيء يبعثه بهديه والبعث بالهدى أكثر من إرادة التضحية . قلت : هذا قياس منه والنص قد خص من يريد التضحية بما ذكر ﴿ فَائْدَةَ أَخْرَى ﴾ يستحب للضحي أن يتصدّق وأن يأكل واستحب كثير من العلماء أن يقسمها أثلاثًا ، ثلثا للادخار وثلثاً للصدقة وثلثاً للأكل لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : • كلوا وتصدَّقوا والدخروا ، أخرجه الترمذي بلفظ « كنت نهيشكم عن لحوم الاضاحي فوق ثلاث ليتسع ذوالطول على من لاطولله فكلوا مابدا لكم وتصدّقوا واذخروا، ولعل الظاهرية

توجب التجزئة ، وقال عبد الوهاب أوجب قوم الأكل وايس بواجب في المذهب .

باب العقيقة

العقيقة هى الذبيحة التى تذبح للمولود . وأصل العق الشق والقطع وقيل للذبيحة عقيقة لآنه يشق حلقها ويقال عقيقة للشعر الذى يخرج على رأس المولود من بطن أمه وجعله الزمخشرى أصلا والشاة المذبوحة مشتقة منه .

1 — ﴿ عن ابن عباس رضى الله عنهما أن الذي صلى الله عليه وسلم عق عن الحسن والحسين كبشا كبشا . رواه أبو داود وصححه ابن خريمة وابن الجمارود وعبد الحق لكن رجح أبو حاتم إرساله ﴾ وقد أخرج البيهتي والحاكم وابن حبان من حديث عائشة بزيادة « يوم السابع وسماهما وأمر أن يماط عن رأسيهما الآذى » وأخرج البيهتي من حديث عائشة رضى الله عنها أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم عق عن الحسن والحسن والحسن رضى الله عنها أن الذي صلى الله عليه وسلم « عق عن البيهتي أيضاً من حديث جابر رضى الله عنه أن الذي صلى الله عليه وسلم « عق عن الحسن والحسين وختنهما لسبعة أيام » قال الحسن البصرى : إماطة الآذى حلق الرأس . وصححه ابن السكن بأنم من هذا وفيه « وكان أهل الجاهلية يجعلون قطنة فى دم العقيقة ويجعلونها على رأس المولود فأمرهم الذي صلى الله عليه وسلم أن يجعلوا مكان الدم خلوقا » ورواه أحمد والنسائى من حديث بريرة وسنده صحيح ويؤيد هذه مكان الدم خلوقا » ورواه أحمد والنسائى من حديث بريرة وسنده صحيح ويؤيد هذه الأحاديث الحديث الآتى وهو قوله :

٢ - ﴿ وأخرج ابن حبان من حديث أنس نحوه ﴾ والاحاديث دلت على مشروعية العقيقة . واختلف فيها مذاهب العلماء . فعند الجمهور أنها سنة . وذهب داود ومن تبعه إلى أنها واجبة . واستدل الجمهور بأن فعله صلى الله عليه وآله وسلم دليل على السفية وبحديث ، من ولد له ولد فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل ، أخرجه مالك واستدلت الظاهرية بما يأتى من قول عائشة رضى الله عنها أنه

صلى الله عليه وسلم أمرهم بها والامر دليل الإيجاب وأجاب الاولون بأنه صرفه عن الوجوب قوله * فأحب أن ينسك عن ولده فليفعل * وقوله فى حديث عائشة ويوم سابعه * دليل أنه وقتها وسيأتى فيه حديث سمرة وأنه لايشرع قبله ولا بعده وقال النووى : إنه يعق قبل السابع وكذا عن الكبير فقد أخرج البيهتى من حديث أنس : * أن النبي صلى الله عليه وسلم عق عن نفسه بعد البعثة ، ولكنه قال منكر وقال النووى حديث باطل وقيل تجزئ فى السابع والثانى والثالث لما أخرجه البيهتى عن عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : * العقيقة تذبح لسبع ولاربع عشرة ولاحدى وعشرين ، ودل الحديث على أنه يجزئ عن الغلام شاة ؛ لكن الحديث الآتى وهو قوله :

٣ ـ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى الله وسلم أمرهم أن يعق عن الغلام شاتان ﴾ وفي رواية ﴿ مكافشان ﴾ قال النووى بكسر الفاء وبعدها همزة ويأتى تفسيره ﴿ وعرب الجارية شاة . رواه الترمذي وصححه ﴾ وقال حسن صحيح إلا أنى لم أجد لفظة و أن يعق ، في نسخ الترمذي قال أحمد وأبو داود معنى مكافشان متساويتان أو مقاربتان وقال الخطابي : المراد الشكافؤ في السن فلا تكون إحداهما مسنة والآخرى غير مسنة بل يكونان بما يجزي في الاضحية وقيه لل معناه أن يذبح إحداهما مقابلة الآخرى . دل الحديث على أنه يعق عن الخارية . وإليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وداود عن الغلام بضعف ما يعق عن الجارية . وإليه ذهب الشافعي وأبو ثور وأحمد وداود لهذا الحديث وذهبت الهادوية ومالك إلى أنه يجزئ عن الذكر والآنئي عن كل واحد شاة للحديث الماضي . وأجيب : بأن ذلك فعل وهذا قول والقول والقول أفوى وبأنه يجوز أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ذبح عن الذكر كبشا أيون أنه يجزئ وذبح الاثنين مستحب ، على أنه أخرج أبو الشيخ حديث ابن عباس من طريق عكرمة بلفظ كبشين كبشين . ومن حديث عمرو بن شعيب مثله وحيشذ فلا تعارض . وفي إطلاق لفظ الشاة دليه على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في فلا تعارض . وفي إطلاق لفظ الشاة دليه على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في فلا تعارض . وفي إطلاق لفظ الشاة دليه على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في فلا تعارض . وفي إطلاق لفظ الشاة دليه على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في في فلا تعارض . وفي إطلاق لفظ الشاة دليه على أنه لا يشترط فيها ما يشترط في في في المنافقة و المحديث عمرو بن شعيب مثله وحينشد في في المنافقة و المحديث عمرو بن شعيب مثله وحينشد في في في في أنه لا يشترط فيها ما يشترط في في في أنه المحديث عمرو بن شعيب مثله وحينشد في في في أنه المحديث عمرو بن شعيب مثل المحديث عمرو بن شعيب مثله وحينشد في في في أنه لا يشترط فيها ما يشترط في أنه المحديث عمرو بن شعيب مثلاً وحينشد في أنه المحديث عمرو بن شعيب مثل و المحديث ال

الاضحية ومن اشترطها فبقياس

٤ _ ﴿ وأخرج أحمد والأربعة عن أم كرز ﴾ بضم أوله وسكون الراء بعدها زاى ﴿ الكعبية ﴾ المكية صحابية لها أحاديث، قاله المصنف في التقريب ﴿ نحوه ﴾ أى نحو حديث عائشة ولفظه في الترمذي عن سباع بن ثابت أن محمد بن ثابت ابن سباع أخبره أن أم كرز أخبرته أنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن العقيقة قال وعن الغلام شاتان وعن الأنثى واحدة ولا يضركم أذكرانا كن أم إناثا، قال أبو عيسى _ يعني الترمذي _ حسن صحيح وهو يفيد ما يفيد الحديث الثالث .

= _ ﴿ وَعَنْ سَمْرَةَ أَنْ النَّبِي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ قَالَ • كُلُّ غُلَّامٍ مُرْتَهَنّ بِعَقِيقَتِهِ أَذْ بَحُ عَنْهُ يَوْمَ سَابِعِهِ وَيُخْلَقُ ويُسَمَّى ، رواه أحمد والاربعـة وصححه البّرمذي﴾ وهذا هو حديث العقيقة الذي اتفقوا على أنه سمعه الحسن من سمرة واختلفوا في سماعه لغيره منه من الأحاديث، قال الخطابي اختلف في قوله « مرتهن بعقيقته ، فذهب أحمد بن حنبـل أنه إذا مات وهو طفل لم يعق عنـه أنه لا يشفع لابويه قلت : ونقله الحليمي عن عطاء الخراساني ومحمد بن مطرف وهما إمامان عالمــان متقدمان على أحمد وقيسل إن المعنى العقيقة لازمة لابد منها فشبه لزومها للمولود بلزوم الرهن للبرهوري في يد المرتهن وهو يقوى قول الظاهرية بالوجوب. وقيل المراد أنه مرهون بأذى شعره ولذلك جاء • فأميطوا عنه الآذى • ويقوّى قول أحمد ما أخرجه البيهتي عن عطاء الخراساني وأخرجه ابن حزم عن بريدة الأسلمي قال: إن الناس يعرضون يوم القيامة على العقيقة كما يعرضون على الصلوات الخس ، وهذا دليل لوثبت لمن قال بالوجوب . وتقدم أنها موقتة باليوم السابع كما دل له مامضي ودل له هذا أيضاً . وقال مالك تفوت بعده وقال من مات قبل السابع سقطت عنه العقيقة . وللعلماء خلاف في العق بعده وفي قولها أمرهم أي المسلمين بأن يعق كل مولود له عن ولده فعند الشافعي يتعين على كل من تلزمه (١٠) _ سيل السلام _ 1)

النفقة للمولود وعند الحنابلة يتعين على الآب إلا أن يموت أو متنع وأخذ من لفظ تذبح بالبناء للجهول أنه يجزئ أن يعق عنه الاجنبي وقد تأيد بأنه صلى الله عليه وآله وسلم عق عن الحسين كما سلف إلا أنه يقال قد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم أبوهما كما ورد به الحديث بلفظ «كل بني أم ينتمون إلى عصبة إلا ولد فاطمة ـ رضي الله عنها _ فأنا وليهم وأنا عصبتهم ، وفي لفظ ﴿ وأنا أبوهم ، أخرجه الخطيب من حديث فاطمة الزهراء رضي الله تعالى عنها ومن حديث عمر رضي الله تعالى عنه . وأما ما أخرجه أحمد من حديث أبى رافع أن فاطمة رضي الله تعمالي عنها لمما ولدت حسناً قالت ما رسمول الله ألا أعتى عر. ولدى مدم؟ قال ولا ولكن احلتي رأسه وتصدّق بوزن شعره فضة ، فهو من الأدلة على أنه قد أجزأ عنــه ما ذبحه النبي صلى الله عليه وسلم عنه وأنها ذكرت هذا فمنعها ثم عق عنه وأرشدها إلى تولى الحق والتصدّق وهذا أقرب لآنها لا تستأذنه إلا قبل ذبحه وقبل مجيء وقت الذبح وهو السابع. وفي قوله في حديث سمرة « ويحلق ، دليل على شرعية حلق رأس المولود يوم سابعه وظاهره عام لحلق رأس الغلام والجارية . وحكى المــازني كراهة حلق رأس الجارية ، وعن بعض الحنابلة تحلق لإطلاق الحديث . وأما تثقيب أذن الصبية لأجل تعليق الحلى فمها الذي يفعله الناس في هـذه الأعصار وقبلها فقال الغزالي في الإحياء : إنه لايرى فيه رخصة فإن ذلك جرح مؤلم ومثله موجب للقصاص فلا يجوز إلا لحاجة مهمة كالفصد والحجامة والختان ، والتزين بالحلى غير مهم فهذا وإن كان معتاداً فهو حرام اه وفي كتب الحنابلة أن تثقيب آذان الصبايا للحلي جائز ويكره للصبيان وفي فتاوي قاضي خان مر. الحنفية : لا بأس بثقب أذن الطفـل لأنهم كانوا في الجاهليـة يفعلونه ولم ينكره علمهم الني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قوله • ويسمى ، هذا هو الصحيح في الرواية . وأما روايته بلفظ وبدى من الدم أى يفعل فى رأسه من دم العقيقة كما كانت تفعله الجاهلية فقد وهم راويها بل المراد تسمية المولود . وينبغي اختيار الاسم الحسن

له لما ثبت من أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يغير الاسم القبيح وصم عنه " إن أخنع الاسماء عند الله رجل تسمى شاهان شاه ملك الاملاك لا ملك إلا الله تعالى ، فتحرم التسمية مذلك وألحق مه تحريم التسمية بقاضي القضاة وأشنع منه حاكم الحكام نص عليه الأوزاعي . ومن الألقاب القبيحة ما قاله الزمخشري : إنه توسع الناس في زماننا حتى لقبوا السفلة بألفاب العلية وهب أن العذر مبسوط فما أقول في تلقيب من ليس من الدين في قبيل ولا دبير بفلان الدين هي لعمري والله الغصة التي لا تساغ . وأحب الاسماء إلى الله عبد الله وعبد الرحمن ونحوهما وأصدقها حارث وهمام ولا تبكره التسمية بأسماء الانبياء ويس وطه خلافا لمبالك وفي مسند الحرث ابن أبي أسامة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال • من كان له ثلاثة من الولد ولم يسم أحدهم بمحمد فقد جهل ، فينبغي التسمى باسمه صلى الله عليه وآله وسلم فقد أخرج في كتاب الخصائص لابن سبع عن ابن عباس أنه إذا كان يوم القيامة نادى مناد ألا ليقم من اسمه محمد فليدخل الجنة تكرمة لنبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم وقال مالك : سمعت أهل المدينة يقولون ما من أهل بيت فيهم اسم محمد إلا رزقوا رزق خير وقال ابن رشد : يحتمل أن يكونوا عرفوا ذلك بالتجربة أو عندهم فيه أَثْرُ ﴿ فَائْدَةً ﴾ رُوى أَبُو داود والترمذي أن النبي صلى الله عليه وسلم أذَّن في أذن الحسن والحسين حين ولدا . ورواه الحاكم والمراد الآذن اليمني وفي بعض المسانيد « أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في أذن مولود سورة الإخلاص وأخرج ابن السني عن الحسن بن على رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «من ولد له مولود فأذَّن فى أذنه اليمني وأقام الصلاة فى أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان « وهي التابعة من الجنّ » ويستحب تحنيكه بتمر لما في الصحيحين من حديث أبي موسى قال: ولد لى غلام فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فسماه إبراهيم وحنكه بتمرة ودعا له بالبركة . والتحنيك أن يضع التمر ونحوه فى حنك المولود حتى ينزل فى جوفه منه شيء وينمغي أن يكون المحنك من أهل الحنير بمن ترجى بركنه .

كتاب الايمان والنذور

الايمان بفتح الهمزة جمع يمين وأصل اليمين فى اللغة اليـد وأطلقت على الحلف لاتهم كانوا إذا تحالفوا أخذ كل بيمين صاحبه « والنذور ، جمع نذر وأصله الإنذار بمعنى التخويف وعرفه الراغب بأنه إيجاب ما ليس بواجب لحدوث أمر .

ا _ ﴿ عن ابن عمر رضى الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أدرك عمر بن الخطاب رضى الله عنه فى ركب ﴾ الركب ركبان الإبل اسم جمع أو جمع وهم العشرة فصاعدا وقد يكون للخيل ﴿ وعمر يحلف بأبيه فناداهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم • أَلَا إِنَّ اللهَ يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُوا بِآ بَائِيكُمُ فَمَنْ كَانَ حَالَفًا فَلْكُمْ عَلَيْهُ الله عليه وآله وسلم • أَلَا إِنَّ الله يَنْهَاكُمُ أَنْ تَحْلِفُ إِلا بهذا اللفظ بدليل أنه صلى الله عليه وسلم كان يحلف بغيره نحو • مقلب القلوب • كا يأتى ﴿ أَوْ لِيَصَمْتُ • ﴾ بضم الميم مثل قتل في قتل ﴿ متفق عليه ﴾ .

٢ - ﴿ وَفَ رَوَايَةٌ لَا يَ دَاوِدُ وَالْفَسَائَى عَنَ أَبِي هُرِيرَةً مَ فُوعاً ﴿ لا تَحْلِفُوا وَلَمْ مِلَا وَلَا اللّٰهِ وَلَا يَأْ اللّٰهِ اللّٰهِ وَلَا يَعْلَمُ وَلَا يَاللّٰهُ وَلَا اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ اللّٰهِ وَاللّٰهِ وَلَا تَحْلَفُوا يَاللّٰهِ إِلّٰا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ ﴾ الحديثان دليل على واللات والعزى ﴿ ولا تَحْلِفُوا يَاللّٰهِ إِلّٰا وَأَنْتُمْ صَادِقُونَ ﴾ الحديثان دليل على اللهى عن الحلف بغير الله تعالى وهو للتحريم كما هو أصله وبه قالت الحنابلة والظاهرية . وقال ابن عبد البر : لا يجوز الحلف بغير الله تعالى بالإجماع . وفي رواية عنه إن اليمين بغير الله مكروهة منهى عنها لا يجوز لاحد الحلف بها . وقوله ولا يجوز الحد أن يحلف أحدا بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر وإذا لا يجوز لاحد أن يحلف أحدا بغير الله تعالى لا بطلاق ولا عتاق ولا نذر وإذا حلف الحاكية أنه للكراهة ومثله للهادوية مالم يسق في التعظيم . قلت : لا يخفي أن المالكية أنه للكراهة ومثله للهادوية مالم يسق في التعظيم . قلت : لا يخفي أن

الاحاديث واضحة في التحريم لما سمعت ولما أخرج أبو داود والحاكم واللفظ له من حديث ابن عمر أنه قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : « مر. حلف بغير الله كفر ، وفي رواية للحاكم « كل يمين يحلف بها دون الله تعالى شرك ، ورواه أحمد بلفظ « من حلف بغير الله فقد أشرك » وأخرج مسلم « من حلف منكم فقال في حلفه : واللات والعزَّى؛ فليقل لا إله إلا الله ، وأخرج النسائي من حديث سعد ابن أبي وقاص أنه حلف باللات والعزى قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فقال : • قل لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفث عن يسارك ثلاثاً وتعوّذ بالله من الشيطان الرجم ولا تعد . فهذه الاحاديث الاخيرة تقوّى القول بأنه محرّم لتصريحها بأنه شرك من غير تأويل ولذا أمر بتجديد الإسلام والإتيان بكلمة النوحيد . واستدل الفائل بالكراهة بحديث : " أفلح ـ وأبيه ـ إن صدق ، أخرجه مسلم . وأجيب عنه أولا بأنه قال ابن عبد البر إن هـذه اللفظة غير محفوظة وقد جاءت عن راويها : ﴿ أَفَلُمُ وَاللَّهُ إِنَّ صدق ، بل زعم بعضهم أن راويها صحف « والله » إلى « وأبيه » وثانياً أنها لم تخرج مخرج القسم بل هي من الـكلام الذي يجرى على الالسنة مثل: تربت يداه، ونحوه . وقولنا من غير تأويل إشارة إلى تأويل القائل بالكراهة فإنه تأول قوله • فقد أشرك ، بما قاله الترمذي : قد حمل بعض العلماء مثل هذا على التغليظ كما حمل بعضهم فوله • الرياء شرك ، على ذلك . وأجيب بأن هـذا إنمـا يرفع القول بكفر من حلف بغير الله ولا يرفع التحريم كما أن الرياء محرّم اتفاقا ولا يكفر من فعله كما قال ذلك البعض . واستدل القائل بالكراهة بأن الله تعالى قد أقسم فى كتابه بالمخلوقات من الشمس والقمر وغيرهما . وأجيب بأنه ليس للعبد الاقتداء بالرب تعالى فإنه يفعل ما يشا. ويحكم ما يريد على أنهـا كلها مؤوّلة بأن المراد ورب الشمس ونحوه ووجه التحريم أن الحلف يقتضي تعظيم المحلوف به ومنع النفس عن الفعل أو عزمها عليه بمجرّد عظمة من حلف به وحقيقة العظمة مختصة بالله تعـالى فلا يلحق به

غيره ويحرم الحلف بالبراءة من الإسلام أو من الدين أو بأنه يهودى أو نحو ذلك لما أخرجه أبو داود وابن ماجه والنسائى بإسناد على شرط مسلم من حديث بريدة أن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال: « من حلف فقال إنى برىء من الإسلام فإن كان كاذبا فهو كا قال وإن كان صادقا فلن يرجع إلى الإسلام سالما " والإظهر عدم وجوب الكفارة في الحلف بهذه المحرّمات إذ الكفارة مشروعة فيا أذن الله تمال أن يحلف به لافيا نهى عنه ولانه لم يذكر الشارع كفارة بل ذكر أنه يقول كلمة التوحيد لاغير.

٣ _ ﴿ وعن أَبَّى هُرَيْرَةَ رَضَّى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم • يَمينُكَ عَلَى مَا يُصَدِّقُكَ به صَاحِبُكَ ، وفي رواية • الْبَيْمِينُ عَلَى نِيَّةِ الْمُسْتَحْلِفِ ، أخرجهما مسلم ﴾ الحديث دليـل على أن الهين تـكون على نية المحلف ولا ينفع فيها نية الحالف إذا نوى بهـا غير ما أظهره ، وظاهره الإطلاق سواء كان المحلف له الحاكم أو المدعى للحق ، والمراد حيث كان المحلف له التحليف كما يشير إليه قوله « على مايصدّقك به صاحبك ، فإنه يفيد أن ذلك حيث كان للمحلف التحليف وهو حيث كأن صادقا فيما ادّعاه على الحالف وأما لوكان على غير ذلك كانت النية نية الحالف واعتبرت الشافعية أن يكون المحلف الحاكم وإلاكانت إليه نية الحالف. قال النووى : وأما إذا حلف بغير استحلاف ورّى فتنفعه ولا يحنث سواء حلف ابتداء من غير تحليف أو حلفه غير القاضي أو غير نائبه ولا اعتبار في ذلك بنية المحلف بكسر اللام غير القاضي . والحاصل أن اليمين على نية الحالف في جميع الاحوال إلا إذا استحلفه القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليـه فتـكون اليمين على نية المستحلف وهو مراد الحديث. أما إذا حلف بغير استحلاف القاضي أو نائبه في دعوى توجهت عليه فتكون اليمين على نية الحالف ، وسواء في هذا كله اليمين بالله تعالى أو بالطلاق والعتاق إلا أنه إذا حلفه القاضي بالطلاق والعتاق فتنفعه التورية ويكون الاعتبار بنية الحالف لآن القاضي ليس له التحليف بالطلاق والعتاق وإنما يستحلف بالله اه . قلت : ولا أدرى من أين جاء تقييد الحديث بالقاضى أو نائبه بل ظاهر الحديث أنه إذا استحلفه من له الحق فالنية نية المستحلف مطلقا .

٤ _ ﴿ وعن عبد الرحمن بن سمرة ﴾ بن حبيب بن عبد شمس العبشمي أبي سعيد صحابي من مسلمة الفتح افتتح سجستان ثم سكن البصرة ومات بها سنة خمسين أو بعدها ﴿ قَالَ ؛ قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهِ عَلَيْهِ وَآلَهِ وَسَلَّمَ * وَإِذَا حَلَفْتَ عَلَى يَمِينَ ﴾ أي على محلوف منه سماه يمينًا مجازًا ﴿ ورَأَيْتَ غَيْرَهَا خَيْرًا مِنْهَا فَكُفِّرْ عَنْ يَمِينُكَ واثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ ۗ مَتْفَقَ عَلَيْهِ وَفَى لَفَظَ البِخَارِي ﴿ فَأَثْتِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ وكَفَّرْ عَنْ يَمِينِكَ ، وفي رواية لابي داود ﴾ عن عبد الرحمن أيضاً ﴿ • فكُفِّرْ عَنْ يَمِينِكَ أُمَّمَ أَثْنِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ * وإسنادهما ﴾ بالنثغية أي لفظ البخاري ورواية أبي داود والأولى إفراد الضمير ليعود إلى رواية أبي داود فقط لما علم من عرفهم أن ما في الصحيحين صحيح لا يحتاج إلى أن يقال إسناده ﴿ صحيح ﴾ الحديث دليل على أن من حلف على كل شيء وكان تركه خيراً مر. _ التمادي على اليمين وجب عليه التكفير وإتيان ما هو خيركما يفيده الامر ولكنه صرح الجماهير بأنه إنما يستحب له ذلك لا أنه يجب. وظاهره وجوب تقديم الكفارة واكنه ادّعي الإجماع على عدم وجوب تقديمها وعلى جواز تأخيرها إلى ما بعد الحنث وعلى أنه لا يصح تقديمها قبل اليمين . ودلت رواية ﴿ ثُمُ اثْتَ الذي هو خير ۗ على أنه يقدِّم الكفارة قبل الحنث لاقتضاء « ثم ، الترتيب ورواية الواو تحمل على رواية • ثم ، حملا المطلق على المقيد قإن تم الإجماع على جواز تأخيرها وإلا فالحديث دال على وجوب تقديمها وبمن ذهب إلى جواز تقـديمها على الحنث مالك والشافعي وغيرهما وأربعة عشر من الصحابة وجماعة من النابعين وهو قول جماهير العلماء . لكن قالوا : يستحب تأخيرها عن الحنث وظاهره أن هذا جار في جميع أنواع الكفارة . وذهب الشافعي إلى عدم إجزاء تقديم التكفير بالصوم وقال لا يجوز قبل الحنث لأنها عبادة بدنية

لا يجوز تقديمها على وقتها كالصلاة وصوم رمضان وأما التكفير بغير الصوم فجائز تقديم تقديمه كا يجوز تعجيل الزكاة . وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يجوز تقديم التكفير على الحنث على كل حال قالت الهادوية لأن سبب وجوب الكفارة هو بحوع الحنث واليمين فلا يصح التقديم قبل تمام سبب الوجوب وعند الحنفية السبب الحنث . ولا يخفى أن الحديث دال على خلاف ما عللوا به وذهبوا إليه فالقول الأول أقرب إلى العمل به .

ه ـــ ﴿ وَعَنَ أَنِ عَمْرُ رَضِّي اللَّهُ عَنْهُمَا أَنْ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَآلُهُ وَسَلَّم قال ﴿ مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينِ فَقَالَ : إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَلَا حِنْثَ عَلَيْهِ ، رواه أحمد والاربعة وصححه ابن حبان ﴾ قال الترمذي لا نعلم أحدا رفعه غير أيوب السختياني ، قال ابن علية : كان أيوب يرفعه تارة وتارة لا يرفعه ، قال البيهتي ، لا يصم رفعه إلا عن أيوب مع أنه شك فيه . قلت : كأنه يريد أن رفعه تارة ووقفه أخرى ولا يخني أن أيوب ثقة حافظ لا يضر تفرّده برفعه وكونه وقفه تارة لا يقدح فيه لأن رفعه زيادة عدل مقبولة وقد رفعه عبـد الله العمرى وموسى بن عقبة وكثير ابن فرقد وأيوب بن موسى وحسان بن غطية كلهم عن نافع مرفوعا فقوى رفعه على أنه وإن كان موقوفًا فله حكم الرفع إذ لا مسرح للاجتهاد فيه وإلى ما أفاده الحديث ذهب الجماهير ؛ وقال ابن العربي وأجمع المسلمون بأن قوله إن شاء الله يمنع العقاد اليمين بشرط كونه متصلا قال : ولوجاز منفصلا كما قال بعض السلف لم يحنث أحد في يمين ولم يحتج إلى الكفارة . واختلفوا في زمن الاتصال . فقال الجهور : هو أن يقول إن شاء الله متصلا باليمين من غير سكوت بينهما ولا يضره التنفس . قلت : وهذا هو الذي تدل له الفاء في قوله • فقال ، وعن طاوس والحسن وجماعة من التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه ، وقال عطاء: قدر حلبة ناقة ، وقال سعيد بن جبير بعد أربعة أشهر ، وقال ان عياس له الاستثناء أبدا متى يذكر . قلت : وهذه تقادير خالية عن الدليل وقد تأوّل بعضهم هذه الاقاويل

بأن مرادهم أنه يستحب له أن يقول إن شاء الله تبركا أو يجب على ماذهب إليه بعضهم لقوله تعالى (واذكر ربك إذا نسيت) فيكون الاستثناء رافعا للإثم الحاصل بتركه أو لتحصيل ثواب الندب على الفول باستحبابه . ولم يريدوا به حل اليمين ومنع الحنث . واختلفوا هل الاستثناء مانع للحنث في الحلف بالله وغـيره من الطلاق والعتاق وغيره من الظهار والنذر والإفرار ؟ فقال مالك لاينفع إلا في الحلف بالله دون غيره واستقواه ابن العربي واستدل بأنه قعـالي قال (ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم) فلا يدخل في ذلك اليمين الشرعية وهي الحلف مالله وذهب أحمد إلى أنه لا يدخل العتق لما أخرجه البيهتي من حديث معاذ مرفوعا • إذا قال لا مرأته أنت طالق إن شاء الله لم تطلق ، وإذا قال لعبده أنت حر إن شاء الله فإنه حر ، إلا أنه قال البيهتي تفرّد به حميد بن مالك وهو مجهول واختلف عليه في إسناده وذهبت الهادوية إلى أن الاستثناء بقوله إن شاء الله معتبر فيه أن يكون المحلوف عليه فيها شاءه الله أو لا يشاؤه فإن كان تما يشاؤه الله بأن كان واجباً أو مندوباً مباحاً في المجلس أو حال التكلم ـــ لأن مشيئة الله حاصلة في الحال ــ فلا تبطل اليمين بل تنعقد به وإن كان لا يشاؤه بأن يبكون محظوراً أو مكروها فلا تنعقد اليمين فجيلوا حكم الاستثناء بالمشيئة حكم التقييد بالشرط فيقع المعلق عند وقوع المعلق به وينتني بانتفائه وكذا قوله إلا أن يشاء الله حكمه حكم إن شاء الله . ولا يخني أن الحديث لاقطابقه هذه الاقوال. وفي قوله فقال إن شاء الله ، دليل على أنه لايكنى في الاستثناء النية وهو قول كافة العلماء. وحكى عن بعض المالكية صحة الاستثناء بالنية مر. غير لفظ وإلى هذا أشار البخاري وبترب عليه باب النية في الأيمان ــ يعني بفتح الهمزة ــ ومذهب الهادوية صحة الاستثناء بالنية وإن لم يلفظ بالعموم إلا من عدد منصوص فلا بد من الاستثناء ماللفظ

٦ _ ﴿ وَعَنَ ابْنَ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهِمَا قَالَ : كَانْتَ يُمِينَ رَسُولُ الله صَلَّى الله

عليه وآله وسلم ﴿ لا ؛ ومُقَلِّب الْقُلُوبِ ۗ وواه البخاري ﴾ المراد أن هذا اللفظ الذي كان يواظب عليه في القسم وقد ذكر البخاري الالفاظ التي كان صلى الله عليه وآله وسلم يقسم بها «لا ؛ ومُقَلِّب الْقُلُوبِ » ﴾ وفي رواية • لا ومصرف القلوب ـ والذي نفسي بيده ـ والذي نفس محمد بيده ـ والله ـ ورب السكعبة ، ولابن أبي شيبة كان إذا اجتهد في اليميين قال : ﴿ والذي نفس أبي القاسم بيده ، ولابن ماجه كانت يمين رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم التي يحلف سها ﴿أَشْهِدُ عَنْـدُ اللهِ وَالَّذِي نَفْسَى بَيْدُهُ ۚ وَالْمَرَادُ بِتَقْلَيْبِ الْقَنْلُوبِ تَقْلَيْبِ أَعْرَاضُهَا وأحوالهـا لا تقليب ذات القلب . قال الراغب تقليب الله القـاوب والبصائر صرفها عن رأى إلى رأى. والتقلب. التصرف قال الله تعمالي (أو يأخذهم في تقليهم) وقال ابن العربي : القلب جزء من البدن خلقه الله وجعله للإنسان محل العلم والكلام وغير ذلك من الصفات الباطنة وجعل ظاهر البدن محل التصرفات الفعلية والقولية ووكل به ملكا يأمر بالخير وشيطانا يأمر بالشر والعقــل بنوره يهديه والهوى بظلمته يغويه والفضاء مسيطر على الكل ؛ والقلب يتقلب بين الخواطر الحسنة والسيئة " واللمة من الملك تارة ومن الشيطان أخرى والمحفوظ من حفظه الله اه . قلت : وقوله « والكلام ، بناء منه على إثبات الـكلام النفسي وأن محله القلب وقوله صلى الله عليه وآله وسلم • لا ، رد ونفي للسابق من الكلام . والحديث دليل على جواز الإقسام بصفة من صفات الله وإن لم تكن من صفات الذات وإلى هذا ذهبت الهادوية حيث قالوا ؛ الحلف بالله أو بصفة لذاته أو لفعله لايكون على ضدها ، ويريدون بصفة الذات كالعلم والقدرة ولكنهم قالوا : لابد من إضافتها إلى الله تعمالي كعلم الله ويريدون بصفة الفعل كالعهد والامانة إذا أضيفت إلى الله إلا أنه قد ورد حديث بالنهى عن الحلف بالأمانة أخرجه أبو داود من حديث بريدة بلفظ ، من حلف بالامانة فليس منا ، وذلك لان الامانة ليست من صقاته تعمالي بل من فروضه على العباد ، وقولهم لايكون على ضدها احتراز

عن الغضب والرضا والمشيئة فلا تنعقد بها اليمين . وذهب ابن حزم ـ وهو ظاهر كلام المالكية والحنفية ـ إلى أن جميع الاسماء الواردة فى القرآن أو السنة الصحيحة وكذا الصفات صريح فى اليمين وتجب به الكفارة ، وفصلت الشافعية فى المشهور عنهم والحنابلة فقالوا إن كان اللفظ يختص بالله تعالى كالرحمن ورب العالمين وخالق الخلق فهو صريح ينعقد به اليمين سواء قصد الله تعالى أو أطلق ، وإن كان يطلق عليه تعالى أو على غيره لكن يقيد كالرب والخالق فتنعقد به اليمين وإن كان يطلق عليه وعلى غيره على السواء نحو الحي والموجود فإن نوى غير الله تعالى أو أطلق فليس بيمين وإن نوى به الله تعالى انعقد على الصحيح .

عليه وآله وسلم . قال ابن القبم : إنه صلى الله عليه وآله وسلم حلف فى أكثر من مُانين موضعًا وهذه هي المرادة في حديث = إن الله تعالى يحب أن يحلف به ، وذلك لما يتضمن من تعظيم الله تعالى. والثاني : وهو معلوم الكذب اليمين الغموس ويقال لها الزور والفاجرة وسميت في الاحاديث يمين صبر ويمينا مصبورة قال في النهامة سميت غموساً لأنهـا تغمس صاحبها في النار فعلي هــذا فهي فعول بمعني فاعل وقد فسرها في الحديث بالتي يقتطع بها مال المرء المسلم فظاهره أنهـا لا تـكون غموسا إلا إذا اقتطع بها مال امرئ مسلم إلا أن كل محلوف عليه كذبا يكون غموسا ولكنها تسمى فاجرة . الثالث : ما ظن صدقه وهو قسمان : الأول : ما انكشف فيه الإصابة فهذا ألحقه البعض بمـا علم صدقه إذ بالانكشاف صار مثله. والثاني : ما ظن صدقه وانكشف خلافه وقد قيـل لا يجوز الحلف في هذين القسمين لأن وضع الحلف لقطع الاحتمال فكأن الحالف يقول : أنا أعلم مضمون الخبر ١ وهـذا كذب فإنه إنما حلف على ظنه . الرابع: ما ظن كذبه والحلف عليه محرّم . الخامس: ما شك في صدقه وكذبه وهو أيضا محرم . فتخلص أنه يحرم ما عدا المعلوم صدقه . وقوله ما الكبائر ؟ فيه دليـل على أنه قد كان معلوما عنــد السائل أن في المعاصي كيائر وغيرها . وقد اختلف العلماء في ذلك فذهب إمام الحرمين وجماعة من أثمة العلم إلى أن المعاصي كلها كبائر وذهب الجماهير إلى أنها تنقسم إلى كبائر وصغائر واستدلوا بقوله تعالى (إن تجتنبوا كبائر ما تنهون عنه) وبقوله (الذين بجتنبون كبائر الإثم والفواحش إلا اللم) . قلت : ولا يخنى أنه لا دليل على تسمية شيء من المصاصى صغائر وهو محل النزاع وقيـل لا خلاف في المعنى إنمـا الخلاف لفظى لاتفاق الكل على أن من المعاصى ما يقدح فى العدالة ومنها ما لا يقدح فيها . قلت : وفيه أيضا تأمل وقوله • فذكر الحديث ، ذكر فيه الإشراك بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس . وقد تعرّض الشارح رحمه الله إلى ما قاله العلماء في تحديد الكبيرة وأطال نقل أقاويلهم في ذلك وهي أقاويل

مدخولة . والتحقيق أن الكبر والصغر أمر نسى فلا يتم الجزم بأن هذا صغير وهـذا كبير إلا بالرجوع إلى ما نص الشارع على كبره فهو كبير وما عداه باق على الإيهام والاحتمال . وقد عدّ العلائي في قواعد، الكبائر المنصوص عليها بعد تتبعها من النصوص فأبلغها خمساً وعشرين ، وهي الشرك بالله ، والقتل، والزني _ وأفحشه بحلملة الجار _ والفرار من الزحف ، وأكل الربا ، وأكل مال اليتم " وقذف المحصنات، والسحر ، والاستطالة في عرض المسلم بغير حق، وشهادة الزور، والىمين الغموس، والنميمة ، والسرقة، وشرب الخر ، واستحلال بيت الله الحرام، ونكث الصفقة " وترك السنة " والتعرب بعــد الهجرة ، واليأس من روح الله ، والامن من مكر الله ، ومنع ابن السبيل من فضل المــاء ، وعدم التنزه من البول ، وعقوق الوالدين والتسبب إلى شتمهما ، والإضرار في الوصية ، وتعقب بأر السرقة لم يرد النص بأنها كبيرة وإنما في الصحيحين ، لا يسرق السارق حين يسرق وهو مؤمن ، وفي رواية النسائي ؛ فإن فعل ذلك فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه . فإن تاب تاب الله عليه ، وقد جاء في أحاديث صحيحة : النص على الغلول وهو إخفاء بعض الغنيمة بأنه كبيرة . وجاء في الجمع بين الصلاتين لغير عذر ، ومنع الفحل ولكنه حديث ضعيف وجاء في الاحاديث ذكر أكبر الكبائر كحديث أبي هريرة ﴿ إِنْ مِنْ أَكْبِرِ الْكِبَائِرِ اسْتَطَالَةَ المُرْءُ فِي عَرْضَ رَجِلُ مُسْلَمُ ۗ أُخْرِجُهُ ابن أبي حانم بإسـناد حسن ونحوه من الاحاديث ، ولا مانع من أن يكون في الذنوب الكبير والأكبر . وظاهر الحديث أنه لا كفارة في الغموس. وقد نقل ابن المنذر وابن عبد البر اتفاق العلماء على ذلك وقد أخرج ابن الجوزى في التحقيق عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أنه سمع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول د ليس فيها كفارة : يمين صبر يقتطع بها مالا بغير حق ، وفيه راو بجهول. وقد روى آدم بن أبي إياس وإسماعيل الفاضي عن ابن مسعود موقوفا : كنا نعد الذنب الذي لا كفارة له: اليمين الغموس، أن يحلف الرجل على مال أخيه كاذبا

ليقتطعه . قالوا ولا مخالف له من الصحابة ولكن تبكلم ابن حزم في صحة أثر ابن مسعود . وإلى عدم الكفارة ذهبت الهادوية . وذهب الشافعي وآخرون إلى وجوب الكفارة فيها وهو الذي اختاره ابن حزم في شرح المحلي لعموم (ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته _ الآية) واليمين الغموس معقودة قالوا : والحديث لا تقوم به حجة حتى تخصص الآية والقول بأنه لا يكفرها إلا التوبة فالكفارة تنفعه في رفع إثم اليمين ويبقى في ذمته ما اقتطعه بها من مال أخيه فإن تحلل منه وتاب مجا الله تعالى عنه الإثم .

م _ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها فى قوله تعالى ؛ ﴿ لا يؤاخذكم الله باللغو فى أيمانكم ﴾ قالت ؛ هو قول الرجل لا والله و بلى والله . أخرجه البخارى ﴾ موقوفاً على عائشة ﴿ ورواه أبو داود مرفوعا ﴾ فيه دليل على أن اللغو من الايمان مالايكون عن قصد الحلف وإنما جرى على اللسان من غير إرادة الحلف وإلى تفسير اللغو بهذا ذهب الشافعى ونقله ابن المنذر عن ابن عمر وابن عباس وغيرهما من الصحابة وجماعة من التابعين . وذهب الهادوية والحنفية إلى أن لغو اليمين أن يحلف على الشى وغلق صدقه فيكشف خلافه وذهب طاوس إلى أنها الحلف وهو غضبان وفى ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب لانها شاهدت عضبان وفى ذلك تفاسير أخر لا يقوم عليها دليل وتفسير عائشة أقرب لانها شاهدت التنزيل وهى عارفة بلغة العرب . وعن عطاء والشعبي وطاوس والحسن وأبي قلابة : لا والله ، و بلى والله لغة من لغات العرب لا يراد بها اليمين وهى من صلة السكلام ولان اللغو في اللغة ما كان باطلا وما لا يعتد به من القول فني القاموس اللغو واللغى كالفتى : السقط ، وما لا يعتد به كلام وغيره .

وعن أبى هربرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله يتشعّبة وتشعين أشمًا مَنْ أحْصَاهَا ﴾ وفى الفظ من حفظها ﴿ دَخَلَ الْجَنَّة .
 متفق عليه وساق الترمذى وابن حبان الأسماء والتحقيق أن سردها إدراج من بعض الرواة بعض الرواة ﴾ اتفق الحفاظ من أثمة الحديث أن سردها إدراج من بعض الرواة

وظاهر الحديث أن أسماء الله الحسني منحصرة في هذا العدد بناء على القول بمفهوم العدد ، ويحتمل أنه حصر لها باعتبار ما ذكر بعده من قوله : من أحصاها دخل الجنة وهو خبر المبتدأ . فالمراد أن هذه التسعة والتسعين تختص بفضيلة من بين سائر أسمائه تعالى وهو أن إحصاءها سبب لدخول الجنة وإلى هذا ذهب الجمهور . وقال النووي ليس في الحديث حصر أسماء الله تعالى ، وليس معناه أنه ليس له اسم غير التسعة والتسعين 1 وبدل عليه ما أخرجه أحمد وصححه ابن حيان من حديث ابن مسعود مرفوعاً : أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك : فإنه دل على أن له تعالى أسماء لم يعرفها أحد من خلقه بل استأثر بها . ودل على أنه قد يعلم بعض عباده بعض أسمائه ولكنه يحتمل أنه من التسعة والتسعين . وقد جزم بالحصر فيها ذكر أبو محمد بن حزم فقال قد صح أن أسماءه تعالى لا تزيد على تسعة وتسمين شيئًا لقوله صلى الله عليه وآله وسلم مائة إلا واحدًا فنني الزيادة وأبطلها ، ثم قال ، وجاءت أحاديث فى إحصاء التسعة والتسعين اسما مضطربة لا يصح منها شيء أصلا وإنمـا تؤخذ من نص القرآن وما صح عن النبي صلى الله عليه وســلم ثم سرد أربعة وثمانين أسما استخرجها من القرآن والسنة ، وقال الشارح تبعا لكلام المصنف في التلخيص إنه ذكر ابن حزم أحدا وثمانين اسما والذي رأيناه في كلام انن حزم أربعة وثمـانون وقد نقلنا كلامه وتعيين الاسمـاء الحسني على ما ذكره فى هامش التلخيص . واستخرج المصنف من القرآن فقط تسعا وتسعين اسما وسردها في التلخيص وغيره ، وذكر السيد محمد بن إبراهيم الوزير في ايثار الحق أنه تتبعها من القرآن فبلغت مائة وثلاثة وسبعين اسما وإن قال صاحب الإيثار مائة وسبعة وخمسين فإنا عددناها فوجدناها كما قلنا أولا. وعرفت من كلام المصنف أن مراده أن أسرد الآسماء الحسني المعروفة مدرج عند المحققين وأنه ليس من كلامه صلى الله عليه وسلم وذهب كثيرون إلى أن عدها مرفوع ، وقال المصنف

بعد نقله كلام العلما. في ذكر عدد الاسما. والاختلاف فيها مالفظه : ورواية الوليد بن مسلم عن شعيب هي أقرب الطرق الواضحة وعليها عوّل غالب من شرح الأسماء الحسني ثم سردها على رواية الترمذي وذكر اختلافا في بعض ألفاظها وتبديلا فى إحدى الروايات للفظ بلفظ ثم قال : واعلم أن الأسماء الحسني على أربعة أقسام : القسم الأول الاسم العلم وهو الله ، والثانى ما يدل على الصفات الثابتة للذات كالعليم والقدير والسميع والبصير ، والثالث ما يدل على إضافة أمر إليسه كالحالق والرازق ، والرابع ما يدل على ساب شيء عنه كالعلى والقدوس ؛ واختلف العلماء أيضا هل هي توقيفية يعني أنه لا يجوز لأي أحد أن يشتق من الأفعال الثابتة لله تعالى اسما بل لا يطلق عليه إلا ما ورد به نص الكتاب والسنة فقال الفخر الرازى : المشهور عن أصحابنا أنهـا توقيفية . وقالت المعتزلة والكرامية ا إذا دل العقل على أن معنى اللفظ ثابت في حق الله تعالى جاز إطلاقه على الله تعالى . وقال القاضي أبو بكر والغزالي الاسماء توقيفية دون الصفات ، قال الغزالي كما أنه ليس لنا أن نسمى النبي صلى الله عليه وآله وسلم باسم لم يسمه به أبوه ولا أمه ولا سمى به نفسه كذلك في حق الله تعالى . واتفقوا على أنه لا يجوز أن يطلق عليه تعالى اسم أو صفة توهم نقصا فلا يقال ماهد ولا زارع ولا فالق وإن جاء في القرآن (فنعم الماهدون ـ أم نحن الزارعون ـ فالق الحب والنوى) ولا يقال ماكر ولا بناء وإن ورد (ومكروا ومكر الله _ والسماء بنيناها) وقال القشيرى الاسماء تؤخذ توقيفا من الكتاب والسنة والإجماع فكل اسم ورد فيهـا وجب إطلاقه فى وصفه ومالم يرد لم يجز ولو صح معناه . وقد أوضحنا هذا البحث فى كتابنا إيقاظ الفكرة . وقوله « من أحصاها ، اختلف العلماء في الإحصاء فقال البخاري وغيره من المحققين معناه حفظها وهو الظاهر فإن إحدى الروايتين مفسرة للأخرى ، وقال الخطابى : يحتمل وجوها أحدها أن يعدها حتى يستوفيها بمعنى أن لا يقتصر على بعضها فيدعو الله مها كلها ويثني عليه بجميعها فيستوجب الموعود

عليها من الثواب . وثانيها المراد بالإحصاء الإطاقة والمعنى من أطاق القيام بحق هذه الاسماء والعمل بمقتضاها وهو أن يعتبر معانبها فيلزم نفسه بمواجبها فإذا قال الرزاق وثق بالرزق وكذا سائر الاسماء . ثالثها المراد به الإحاطة بمعانيها . وقيل أحصاها عمل بها فإذا قال: الحكم؛ سلم لجميع أوامره لأن جميعها على مقتضى الحكمة وإذا قال: الفدّوس؛ استحضر كونه مقدساً منزهاً عرب جميع النقائص واختاره أبو الوفاء ابن عقيل . وقال ابن بطال : طريق العمل مها أن ما كان يسوغ الاقتداء به فيها كالرحيم والكريم فيمرّن العبد نفسه على أن يصح له الاتصاف بها ، وماكان يختص به نفسه كالجبار والعظم فعلى العبد الإقرار بها والخضوع لهــا وعدم التحلي بصفة منها ، وماكان فيه معنى الوعد يقف فيه عند الطمع والرغبة وماكان فيه معنى الوعيد يقف منه عند الخشية والرهبة. ويؤيد هذا أن حفظها لفظا من دون عمل واتصاف كحفظ القرآن من دون عمل لاينفع كما جاء • يقرؤن القرآن لايجاوز حناجرهم ، ولكن هذا الذي ذكرته لايمنع من ثواب من قرأها سرداً وإن كان متلبساً بمعصية وإن كان ذلك مقام الـكمال الذي لايقوم به إلا أفراد من الرجال وفيه أقوال أخر لاتخلو من تسكلف تركناها . فإن قلت : كيف يتم أن المراد من حفظها على ماهو قول جمع من المحققين ولم يأت بعددها حديث صحيح ؟ قلت : لعل المراد من حفظ كل ماورد في القرآن وفي السنة الصحيحة وإن كان الموجود فعهما أكثر من تسعة وتسمين فقد حفظ التسعة والتسعين في ضمنها فيكون حثا على تطلعها من الكتاب والسنة الصحيحة وحفظها

10 ﴿ وَعَن أَسَامَةً بِن زِيد رَضَى الله عَهُما قال : قال رَسُول الله صلى الله عليه وسلم ، مَنْ صُنِيعَ إليهِ مَعْرُوفْ فَقَالَ لِفَاعِلِهِ : جَزَاكَ اللهُ خَيْرًا فَقَدْ أَبْلَغَ فَى الشَّنَاء ، أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان ﴾ المعروف الإحسان والمراد من أحسن إليه إنسان بأي إحسان فكافأه بهذا القول فقد بلغ في الثناء عليه مبلغاً عظيما ولا يدل على أنه قد كافأه على إحسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على عظيما ولا يدل على أنه قد كافأه على إحسانه بل دل على أنه ينبغي الثناء على

المحسن. وقد ورد في حديث آخر ، إن الدعاء إذا عجز العبد عن المسكافأة مكافأة ، ولا يخنى أن ذكر الحديث هنا غير موافق لباب الايمان والنذور وإنما محله باب الادب الجامع .

١١ ــ ﴿ وَعَنَ ابْنَ عَمْرُ رَضَى اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهُ وَآلُهُ وَسَلَّمُ أنه نهى عن النذر وقال ﴿ إِنَّهُ لا يَأْتَى بَغَيْرِ وَإِنَّمَا كُيسْتَخْرَجُ بِهِ مِنَ ٱلْبَخِيلِ ، متفق عليه ﴾ هذا أول الـكلام في النذور . والنذر لغة : التزام خير أو شر ، وفي الشرع التزام المكلف شيئًا لم يكن عليه منجزًا أو معلقًا واختلف العلماء في هذا النهي " فقيل هو على ظاهره ، وقيل بل متأوِّل قال ابن الآثير في النهاية : تكرُّر النهي عن النذر في الحديث وهو تأكيد لامره وتحذير عن التهاون به بعد إيجابه ولوكان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لـكان في ذلك إبطال لحـكمه وإسقاط للزوم الوفاء به ، إذا كان بالنهى يصير معصية فلا يلزم وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهسم أن ذلك الامر لا يجر لهم في العاجل نفعاً ؛ ولا يصرف عنهم ضرا ولا يردّ قضاء فقال : لا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئًا لم يقدّره الله تعالى لكم أو تصرفون به عنكم ما قدّر عليكم فإذا نذرتم ولم تعتقدوا هذا فأخرجوا عنه بالوفاء فإن الذي نذرتموه لازم لكم اه . وقال المازري بعد نقل معناه عن بعض أصحابه . وهذا عندى بعيد عن ظاهر الحديث . قال : ويحتمل عندى أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستثقلا لها لما صارت عليه ضربة لازب فلا ينشط العقل نشاط مطلق الاختيار أو لان الناذر يصير القربة كالعوض عن الذي نذر لاجله فلا تكون خالصة ويدل عليه قوله ﴿ إنه لا يأتى بخير ، وقال القاضي عياض ! إن المعنى أنه يغالب القدر والنهي لخشية أن يقع في ظن بعض الجهلة ذلك . وقوله « لا يأتي بخير » معناه أن عقباه لا تحمد . وقد يتعذر الوفاء به وأن لا يكون سبباً لخير لم يقدر فيكون مباحاً . وذهب أكثر الشافعية _ ونقل عن المـالكية _ إلى أن النذر مكروه لثبوت النهى . واحتجوا بأنه ليس طاعة محضة لانه لم يقصد به

خالص القربة وإنما قصد أن ينفع نفسه أو يدفع عنها ضرراً بمـا التزم. وجزم الحنابلة بالكراهة ، وعندهم رواية أنها كراهة تحريم ونقل الترمذي كراهته عن بعض أهل العلم من الصحابة . وقال ان المبارك : يكره النذر في الطاعة والمعصية فإن نذر مالطاعة ووفى به كالن له أجر . وذهب النووي في شرح المهذب إلى أن النذر مستحب، وقال المصنف وأنا أتعجب عن أطلق لسانه بأنه ليس بمكروه مع ثبوت النهى الصريح فأقل درجاته أن يكون مكروها . قال ابن العربي النذر شبيه بالدعاء فإنه لا يردّ القدر لكنه من القدر وقد ندب إلى الدعاء ونهى عن النذر لأن الدعاء عبادة عاجلة ويظهر به التوجه إلى الله والخضوع والتضرع والنذر فيه تأخير العبادة إلى حين الحصول ، وترك العمل إلى حين الضرورة اه . قلت : القول بتحريم النذر هو الذي دل عليه الحديث و يزيده تأكيداً تعليله بأنه لا يأتى بخير فإنه يصير إخراج المال فيه من باب إضاعة المال وإضاعة المال محرمة فيحرم النذر بالمال كما هو ظاهر قوله " وإنما يستخرج به من البخيل ، وأما النذر بالصلاة والصيام والزكاة والحج والعمرة ونحوها من الطاعات فلا تدخل فى النهى ويدل له ما أخرجه الطبراني بسند صحيح عن قتادة في قوله تعمالي (يوفون بالنذر) قال : كانوا ينذرون طاعات من الصلاة والصيام وسائر ما افترض الله عليهم وهو وإن كان أثراً فهو يقوّيه ما ذكر في سبب نزول الآية . هذا وأما النذور المعروفة في هذه الازمنة على القبور والمشاهد والأموات فلا كلام في تحريمها . لأن الناذر يعتقد في صاحب القبر أنه ينفع ويضر ، وبجلب الخير ويدفع الشر ؛ ويعافي الأليم ، ويشغي السقيم وهذا هو الذي كان يفعله عباد الأوثان بعينه فيحرم كما يحرم النذر على الوثن ويحرم قبضه لآنه تقرير على الشرك . ويجب النهى عنه وإيانة أنه من أعظير المحرّمات وأنه الذي كان يفعله عبّاد الاصنام ، لكن طال الامد حتى صار المعروف منكراً والمنكر معروفًا ، وصارت تعقد اللواءات لقباض النذور على الأموات وبجعل للقادمين إلى محـل الميت الضيافات . وينحر في مانه النحائر من الأنصام . وهذا هو بعينه الذي كان عليه عباد الاصنام فإنا لله وإنا إليه راجعون ، وقد أشبعنا الكلام في هذا في رسالة تطهير الاعتقاد ، عن درن الإلحاد . والحديث ظاهر في النهى عن النذر مطلقا ما ينذر به ابتداء كمن ينذر أن يخرج من ماله كذا وما يتقرّب به معلقا كأن يقول إن قدم زيد تصدّقت بكذا .

١٢ _ ﴿ وعن عقبة بن عامر رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • كَفَّارَةُ النَّذْرِ كَفَّارَةُ يَمين ، رواه مسلم . وزاد الترمذي فيه • إذَا لَمْ يُسَمَّهِ ، وصححه ﴾ الحديث دليل على أن من نذر بأى نذر من مال أو غيره فكفارته كفارة يمين ولا بجب الوفاء به وإلى هذا ذهب جماعة مر. فقهاء أهل الحديث كما قال النووى. وقد أخرج البيهتي عن عائشة رضي الله عنهـا • في رجل جعل ما له في المساكين صدقة قالت «كفارة يمين» وأخرج أيضا عن أم صفية أنهـا سمعت عائشة رضى الله عنهـا وإنسان يسألها عن الذي يقول : كل ماله في سبيل الله أو كل ما له في رتاج الكعبة ، ما يكفر ذلك ؟ قالت عائشة « يكفره ما يكفر اليمين » وكذا أخرجه عن عمر وابن عمر وأم سلمة ، قال البيهتي هذا في غير العتق فقد روى عن ابن عمر من وجه آخر أن العتاق يقع ، وكذلك عن ابن عباس ؛ ودليلهم حديث عقبة هذا . وذهب آخرون إلى تفصيل في المنذور به فإن كان المنذور به فعلا فالفعل إن كان غير مقدور فهو غير منعقد ، وإن كان مقدوراً فإن كان جنسه واجبا لزم الوفاء به عند الهادوية ومالك وأبى حنيفة وجماعة آخرين ، وقول للشافعي إنه لا ينعقد النذر المطلق بل يكون يميناً فيكفرها • ذكر هـذا الخلاف في البحر . وذهب داود وأهل الظاهر وذكر النووي في شرح مسلم أنه أجمع المسلمون على صحة النذر ووجوب الوفاء به إذا كان الملتزم طاعة فإن كان معصية أو مباحا كدخول السوق لم ينعقد النذر ولا كفارة عليه عندنا وبه قال جمهور العلماء . وقال أحمد وطائفة : فيـه كفارة يمين . وقال في نهاية الجتهد : إنه وقع الاتفاق على لزوم النذر بالمال إذا كان في سبيل البر وكان على جهة الجزم ،

وإن كان على جهة الشرط فقال مالك: يلزم كالجزم ولا كمارة يمين فى ذلك ، إلا أنه إذا نذر بجميع ماله لزم ثلث ماله إذا كان مطلقا وإن كان المنذور به معينا لزمه وإن كان جميع ماله ، وكذا إذا كان المعين أكثر من الثلث وذهب الشافعي إلى أنها تجب كفارة يمين لانه ألحقها بالايمان ، ثم ذكر أقاويل فى المسألة لاينهض عليها دليل وذكر متمسك القائلين بأدلة ليست من باب النذر ولا تنطبق على المدعى ، وحديث عقبة أحسن ما يعتمد الناظر عليه ، وقد حمله جماعة من فقها الحديث على جميع أنواع المنذورات بين الحديث على جميع أنواع النذر ، وقالوا هو مخير فى جميع أنواع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين ذكره النووى فى شرح مسلم وهو الذى دل عليه اطلاق حديث عقبة .

17 _ (ولابي داود من حديث ابن عباس رضى الله عنهما مرفوعا
من نَذَرَ نَذْرًا لَمْ يُسَمِّ فَكُفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينِ ، ومَنْ نَذَرًا لا يُطِيقُهُ فَكَفَّارَتُهُ كَفَّارَةُ يَمِينٍ ، ومَنْ نَذَر الذي لم يسم كأن يقول: لله على نذر ، فقال كثير من العلماء: في ذلك كفارة يمين لا غير وعليه دل حديث عقبة وحديث ابن عباس وأما النذر بالمعصية فكفارته كفارة يمين كا صرح عقبة وحديث ابن عباس وأما النذر بالمعصية فكفارته حكفارة يمين كا صرح به الحديث سواء فعل المعصية أم لا ، وكذلك من نذر نذراً لا يطبقه عقلا ولا شرعا كطلوع الساء وحجتين في عام لا ينعقد وتلزمه كفارة يمين ، وعند الشافعي ومالك وداود وجماهير العلماء لا تلزمه الكفارة لما دل عليه الحديث الآن وهو قوله :

1٤ _ ﴿ وأخرج البخارى من حديث عائشة ، مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِى اللّهَ فَلَا يَعْصِهِ وَلَمْ يَذَرَ أَنْ يَعْصِي اللّهَ فَلَا يَعْصِهِ وَلَمْ يَذَكُم كَفَارة وحديث عمر ، لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله الخرجه ابن ماجه . وذهبت الهادوية وابن حنبل إلى وجوب الكفارة لحديث ابن عباس رضى الله عنهما . وأجيب عنه بأن الاصح أنه موقوف .

وأما الزيادة فى حديث عمران بن حصين « وكفارته كفارة يمين ، فقد أخرجها النسائى والحاكم والبهتى ولكن فيه محمد بن الزبير الحظلى وليس بالقوى وله طريق أخرى فيها علة ورواه الاربعة من حديث عائشة وفيه راو متروك ورواه الدارقطنى وفيه أيضا متروك ولا يلزم الوفاء بنذر المعصية لقوله « فلا يعصه ، ولما يفيده قوله :

10 - ﴿ ولمسلم من حديث عمران ﴿ لا وَفَاءَ لِنَذْرٍ فِي مَعْصِيَةٍ ﴾ فإنه صريح في النهى عن الوفاء كالذي قبله .

١٦ - ﴿ وعن عقبة بن عامر قال نذرت أختى أن تمشى إلى بيت الله حافية فأمرتني أن أستفتى لها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاستفتيته فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ لِتُمْشُ وَلْتَرْكُبْ ۗ مَتْفَقَ عَلَيْهِ وَاللَّفْظُ لَمُسلِّم : ولاحمد والأربعة فقال ﴿إِنَّ الله تَعَالَى لا يَصْنَعُ بِشَقَاءِ أُخْتِكَ شَيْئًا ، مُرْهَا فَلْـتَخْتَمِرْ وْلْتَرْ كَبْ وْلْتَصُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، ﴾ دل الحديث على أن من نذر أن يمشى إلى بيت الله لا يلزمه الوفاء وله أن تركب لغير عجز وإليه ذهب الشافعي وذهبت الهادوية إلى أنه لا يجوز الركوب مع القدرة على المشى فإذا عجز جاز له الركوب ولزمه دم مستدلين برواية أبي داود لحديث عقبة بأنه قال فيه • إن أختى نذرت أن تحج ماشية وإنها لا تطيق فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن الله تعمالي لغني عن مشي أختك فلتركب ولتهد بدنة • فنقييد رواية الصحيحين بأن المراد ولتمش إن استطاعت وتركب في الوقت لا تطيق المشي فيـه أو يشق عليهـا . وقوله فلتختمر « ذكر ذلك لانه وقع في الرواية أنها نذرت أن تحج لله ماشية غير مختمرة قال فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال «مرها الحديث» ولعمل الأمر بصيام ثلاثة أيام لاجمل النذر بعدم الاختمار فإنه نذر بمعصية فوجب كفارة يمين وهو من أدلة من يوجب الكفارة في النذر بمعصية إلا أنه ذكر البيهتي أن في إسناده اختلافا وقد ثبت في رواية أبي داود عن ابن عباس بعد قوله : فلتركب « ولنهد بدنة » قيل وهو على شرط الشيخين إلا أنه قال البخارى لايصح فى حديث عقبة بن عامر الامر بالإهداء فإن صح فكأنه أمر ندب وفى وجهه خفاء .

الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه فقال و اقضه صلى الله عليه وآله وسلم في نذر كان على أمه توفيت قبل أن تقضيه فقال و اقضه عنها ، متفق عليه له لم يبين في هذه الرواية ما هو النذر وجاء في رواية و أفيجزئ أن أعتق عنها ؟ فقال أعتق عن أمك ، فظاهر هذه الرواية أنها نذرت بعتق وأما ما أخرج النسائي عن سعد بن عبادة قال : قلت : يا رسول الله إن أمي ما تت أفات قصدق عنها ؟ قال و نعم ، قلت فأى الصدقة أفضل ؟ قال و ستى الماء ، فإنه في أمر آخر غير الفتيا إذ هذا في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا في أمر آخر غير الفتيا إذ هذا في سؤاله صلى الله عليه وآله وسلم عن الصدقة تبرعا وقد قدمنا ذلك في آخر كناب الجنائز وهل يجب ذلك على الوارث ؟ ذهب الجمهور إلى أنه لا يجب على الوارث أن يقضى النذر عن الميت إذا كان ماليا ولم يخلف تركة وكذا غير المالى . وقالت الظاهرية يلزمه ذلك لحديث سعد . وأجيب بأن حديث سعد لا دلالة فيه على الوجوب ، والظاهر مع الظاهرية إذ

١٨ _ ﴿ وعن ثابت بن الضحاك رضى الله عنه ﴾ هو ثابت بن الضحاك الأشهلى . قال البخارى هو بمن بايع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره الأشهلى . قال البخارى هو بمن بايع تحت الشجرة حدث عنه أبو قلابة وغيره قال : نذر رجل على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن ينحر إبلا ببوانة ، بضم الموحدة وبفتحها وبعدها واو ثم ألف وبعد الألف نون موضع بالشام وقيل أسفل مكة دون يلملم ﴿ فأنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : قَلَ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهُمْ ؟ ■ قَلَ لَا . قَال : « فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهُمْ ؟ ■ فقال لا. فقال : • فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهُمْ ؟ ■ فقال لا. فقال : • فَهَلْ كَانَ فِيهَا عِيدٌ مِنْ أَعْيَادِهُمْ ؟ ■

رَحِم ولا فِيمَا لا يَمْ لِكُ ابْنُ آدَمَ ، رواه أبو داود والطبراني واللفظ له وهو صحيح الإسناد وله شاهد من حديث كردم ﴾ بفتح الكاف وسكون الراء وفتح الدال المهملة ﴿ عند أحمد ﴾ والحديث له سبب عند أبي داود وهو أنه • قال يا رسول الله إنى نذرت إن ولد لى ولد ذكر أن أذبح على رأس بوانة _ في عقبة من الصاعد عنه _ الحديث ، وهو دليل على أن من نذر أن يتصدق أو يأني بقربة في محل معين أنه يتعين عليه الوفاء بنذره مالم يكن في ذلك المحل شيء من أعمال الجاهلية وإلى هذا ذهب عماعة من أثمة الهادوية . وقال الخطابي إنه مذهب الشافعي وأجازه غيره لغير أهل عماد الكان اه . ولكنه يعارضه حديث • لاتشد الرحال • فيكون قرينة على أن ذلك المكان اه . ولكنه يعارضه حديث • لاتشد الرحال • فيكون قرينة على أن الأمر هنا للندب كذا قيل و مدل له أيضاً قوله :

19 __ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن رجلا قال يوم الفتح ﴾ أى فتح مكة ﴿ يارسول الله إنى نذرت إن فتح الله عليك مكة أن أصلى فى بيت المقدس فقال • صَلِّ هَاهُنَا ، فسأله فقال • فَشأْ نَكَ إِذًا ، رواه أحمد وأبو داود وصححه الحاكم ﴾ وصححه ابن دقيق العيد فى الافتراح وهو دليل على أنه لا يتعين المكان فى النذر _ وإن عين _ إلا ندباً

٢٠ - ﴿ وعن أبي سعيد الحدرى رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : ﴿ لا تُشَدُّ الرِّحَالُ إلاَّ إلى ثلاثةِ مَسَاجِدَ : مَسَجِدِ الْحَرَامِ ومَسْجِدِ اللَّوْصَى ومَسْجِدِى هذا ، . متفق عليه واللفظ للبخارى ﴾ تقدم الحديث فى آخر باب الاعتكاف ولعله أورده هنا للإشارة إلى أن النذر لا يتعين فيه المكان إلا أحد الثلاثة المساجد . وقد ذهب مالك والشافعي إلى لزوم الوفاء بالنذر بالصلاة فى أى المساجد الثلاثة وخالفهم أبو حنيفة فقال : لا يلزم الوفاء " وله أن يصلى فى أى المساجد الثلاثة المساجد المشي إلى المسجد الحرام إذا كان لحج أو عمرة أى محل شاء وإنما بجب عنده المشي إلى المسجد الحرام إذا كان لحج أو عمرة وأما غير الثلاثة المساجد فذهب أكثر العلماء إلى عدم لزوم الوفاء لو نذر بالصلاة فقال فيها إلا ندبا ، وأما شد الرحال للذهاب إلى قبور الصالحين والمواضع الفاضلة فقال

الشيخ أبو محمد الجوينى: إنه حرام وهو الذى أشار القاضى عياض إلى اختياره. قال النووى: والصحيح عند أصحابنا وهو الذى اختاره إمام الحرمين والمحققون أنه لا يحرم ولا يكره، قالوا والمراد أن الفضيلة التامة إنما هى فى شدّ الرحال إلى الثلاثة خاصة، وقد تقدم هذا فى آخر باب الاعتكاف.

ان اعتكم ليلة في المسجد الحرام قال و فأوفي بِنَدْرِكَ ، متفق عليه وزاد البخارى في رواية : فاعتكف ليلة ﴾ دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء البخارى في رواية : فاعتكف ليلة ﴾ دل الحديث على أنه يجب على الكافر الوفاء بما نذر به إذا أسلم . وإليه ذهب البخارى وابن جرير وجماعة من الشافعية لهذا الحديث وذهب الجماهير إلى أنه لا ينعقد النذر من الكافر . قال الطحاوى لا يصح منه التقرّب بالعبادة ، قال ولكنه يحتمل أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فهم من عمر أنه سمح بفعل ما كان نذر فأمره به لان فعله طاعة وليس هو ما كان نذر به في الجاهلية : وذهب بعض المالكية إلى أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آل وعلى آله وسلم إنما أمر به استحباباً وإن كان الترمه في حال لا ينعقد فيها . ولا يخفى أن القول الأول أوفق بالحديث ، والناويل تعسف . وقد استدل به على أن الاعتكاف لا يشترط فيه الصوم إذ الليل ليس ظرفا وتعقب بأن في رواية عند مسلم ومء وهو ضعيف .

كتاب القضاء

القضاء بالمدّ الولاية المعروفة وهو فى اللغة مشترك بين أحكام الشيء والفراغ منه ومنه (فقضاهن سبع سموات) وبمعنى إمضاء الآمر ومنه (وقضينا إلى بنى إسرائيل) وبمعنى الحتم والإلزام ومنه : (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه) وفى الشرع إلزام ذى الولاية بعد الترافع ؛ وقيل هو الإكراه بحكم الشرع فى الوقائع الحاصة لمعين أو جهة والمراد بالجهة كالحكم لبيت المال أو عليه .

 إعن بريدة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • الْقُضَاأَة ثَلَاثَةٌ : اثْنَانِ فِي النَّارِ وَوَاحِدُ فِي أَلْجَنَّةٍ ﴾ وكأنه قيل من هم؟ فقال ﴿ رَجُلُ عَرَفَ اْلَحَقَّ فَقَضَى بِهِ فَهُوَ فِي الْجَنَّةِ ، ورَجُلٌ عَرَفَ الْحَقَّ فَلَمْ يَقْض بِهِ وَجَارَ فِي الْحُكُم فَهُوَ فَى النَّارِ ۚ وَرَجُٰلُ لَمْ يَعْرِفِ الْحَقَّ فَقَضَى لِلنَّاسِ عَلَى جَهْلِ فَهُوَ فَى النَّارِ ، رواه الاربعة وصححه الحاكم، وقال في علوم الحديث تفرّد به الخراسانيون ورواته مراوزة قال المصنف له طرق غير هذه جمعتها في جزء مفرد . والحديث دليل على أنه لا ينجو من النار من القضاة إلا من عرف الحق وعمل به والعمدة العمل فإن من عرف الحق ولم يعمل به فهو ومن حكم بجهل سواء في النار . وظاهره أن مر. حكم بجهل وإن وافق حكمه الحق فإنه في النار لانه أطلقه وقال فقضي للنـاس على جهل فإنه يصدق على من وافق الحق وهو جاهل فى قضائه _ أنه قضى على جهل : وفيه يصدق من حكم بجهل أو بخلاف الحق مع معرفته به . والذي في الحديث أنه الناجي من قضى بالحق عالما به ، والاثنان الآخران في النار وفيه أن يتضمن النهي عن تولية الجاهل القضاء . قال في مختصر شرح السنة : إنه لا بجوز لغير المجتهد أن يتقلد القضاء ولا يجوز للإمام توليته قال : والمجتهد من جمع خمسة علوم : عـلم كتاب الله ، وعلم سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأفاويل علماء السلف من إجماعهم واختلافهم . وعلم اللغة ، وعلم الفياس . وهو طريق استنباط الحكم

من الكتاب والسنة إذا لم يحده صريحا فى نص كتاب أو سنة أو إجماع فيجب أن يعمل من علم الكتاب الناسخ والمتسوخ والمجمل والمفسر والخاص والعام والمحدم والمتشابه والكراهة والتحريم والإباحة والندب ويعرف من السنة هذه الاشياء، ويعرف منها الصحيح والضعيف والمسند والمرسل: ويعرف ترتيب السنة على الكتاب وبالعكس حتى إذا وجد حديثاً لا يوافق ظاهره الكتاب اهتدى إلى وجه محمله فإن السنة بيان للكتاب فلا تخالفه، وإنما تجب معرفة ما ورد منها من أحكام الشرع دون ما عداها من القصص والاخبار والمواعظ وكذا يجب أن يعرف من عملم اللغة ما أتى فى الكتاب والسنة من أمور الاحكام دون الإحاطة بجميع لغات العرب؛ ويعرف أقاويل الصحابة والتابعين فى الاحكام ومعظم فناوى فقهاء الامة حتى لا يقع حكمه مخالفا لاقوالهم فيأمن فيه خرق الإجماع فإذا عرف كل نوع من هذه الانواع فهو مجهد وإذا لم يعرفها فسبيله التقليد اه.

٧ - ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم = مَنْ وُلِي القَضَاء فَقَدْ ذُبِحَ بِغَيْرِ سِكِينِ ، رواه أحمد والاربعة وصححه ابن خزيمة وابن حبان ﴿ دل الحديث على التحذير من ولاية القضاء والدخول فيسه كأنه يقول من تولى الفضاء فقد تعرض لذيح نفسه فليحذره وليتوقه فإنه إن حكم بغير الحق مع عليه به أو جهله له فهو فى النار ، والمراد من ذبح نفسه إهلاكها أى فقد أهلكها بتوليه الفضاء ، وإنما قال بغير سكين للإعلام بأنه لم يرد بالذبح فرى الاوداج الذي يكون فى الغالب بالسكين بل أريد به إهلاك النفس بالعذاب ألا خروى وقيل ذبح ذبحاً معنويا وهو لازم له لانه إن أصاب الحتى فقد أتعب نفسه فى الدنيا الإرادته الوقوف على الحق وطلبه واستقصاء ما يجب عليه رعايته فى النظر فى الحكم ، والموقف مع الحصمين ، والنسوية بينهما فى العدل والقسط فى النظر فى الحكم ، والموقف مع الحصمين ، والنسوية بينهما فى العدل والقسط وإن أخطأ فى ذلك لزمه عذاب الآخرة فلا بد له من التعب والنصب . ولبعضهم

كلام في الحديث لا يوافق المتبادر منه .

٣ - ﴿ وعنه ﴾ أى أى أنى هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • إنَّكُمُ لتَحْر صُونَ عَلَى الإمَارَةِ ﴾ عام لكل إمارة من الإمامة العظمي إلى أدنى إمارة ولو على واحد ﴿ وَسَتَكُونُ نَدَامَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَيْعْمَتِ الْمُرْضِعَةُ ﴾ أى فى الدنيا ﴿ و بِنُّسَتِ أَلْفَاطِمَةُ ۦ ﴾ أى بعد الحروج منها ﴿ رواه البخارى ﴾ قال الطبيي تأنيث الإمارة غير حقيق فترك تأنيث • نعم • وألحقه ببئس نظراً إلى كون الإمارة حينئذ داهية دهياء وقال غيره أنث فى لفظ وتركه فى لفظ للافتتان وإلا فالفاعل واحد وأخرج الطبرانى والبزار بسند صحيح من حديث عوف بن مالك بلفظ ﴿ أُولِهَا مَلَامَةً ۚ ﴿ وَثَانِيهَا نَدَامَةً ۚ ۚ وَثَالَتُهَا عَذَابٍ يُومِ القيامَة ، إلا من عدل ، وأخرج الطبرانى من حديث زيد بن ثابت يرفعه « نعم الشيء الإمارة لمن أخذها بحقها وحلها ، وبئس الشيء الإمارة لمن أخذها بغير حقها تكون عليه حسرة يوم القيامة ، وهذا يقيد ما أطلق فيما قبله . وقد أخرج مسلم من حديث أبي ذرّ قال قلت يا رسول الله ألا تستعملني قال ﴿ إنك ضعيف وإنها أمانة وإنها يوم القيامة ـ خزى وندامة إلا من أخذها بحقها وأدّى الذي عليه فيها ، قال النووى ؛ هذا أصل عظيم في اجتناب الولاية لا سما لمن كان فيه ضعف وفي حق من دخـل فيهـا بغير أهلية ولم يعدل فإنه يندم على ما فرط فيه إذا جوزى بالجزاء يوم القيامة وأما من كان أهلا لها وعدل فيها فأجره عظم كما قضافرت به الاخبار ولكن في الدخول فيها خطر عظم ولذلك امتنع الأكابر منها ، فامتنع الشافعي لما استدعاه المأمون لقضاء الشرق والغرب . وامتنع منه أبو حنيفة لما استدعاه المنصور فحبسه وضربه ، والذين امتنعوا مر. الأكابر جماعة كثيرون وقد عدّ في النجم الوهاج جماعة ﴿ تَنْبِيهِ ﴾ في قوله • ستحرصون ، دلالة على محبة النفوس للإمارة لما فيها من نيل حظوظ الدنيا ولذاتها ونفوذ الكلمة ولذا ورد النهيي عن طلها كما أخرج الشيخان أنه صلى الله عليه وسلم قال لعبد الرحمن • لا تسأل الإمارة فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها " وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها ، وأخرج أبو داود والترمذى عنه صلى الله عليه وآله وسلم " من طلب القضاء واستعان عليه بالشفعاء وكل إليه ؛ ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدّده " وفي صحيح مسلم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال " والله إنا لا نولى هذا الامر أحداً سأله ولا أحداً حرص عليه " حرص بفتح الراء قال الله تعالى (وما أكثر الناس ولو حرصت بمؤمنين) ويتمين على الإمام أن يبحث عن أرضى الناس وأفضلهم فيوليه . لما أخرجه الحاكم والبهتي أن النبي صلى الله عليه وسلم قال " من استعمل رجلا على عصابة وفى تلك العصابة من هو أرضى لله تمالى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة من المسلمين " وإنما نهى عن طلب الإمارة لأن الولاية تفيد قوة بعد ضعف ؛ وقدرة بعد عجز تتخذها النفس المجبولة على الشر وسيلة إلى الانتقام من العدو " والنظر فودرة بعد عجز تتخذها النفس المجبولة على الشر وسيلة إلى الانتقام من العدو " والنظر فالاولى أن لا تطلب ما أمكن وإن كان قد أخرج أبو داود بإسناد حسن عنه صلى الله عليه وسلم " من طلب قضاء المسلمين حتى يناله ، فغلب عدله جوره فله الجنة ومن غلب جوره عدله فله النار "

٤ - ﴿ وعن عمرو بن العاص أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول و إذا حكم الدحاكم للهوله ﴿ فَاجْتَهَدَ ﴾ فإن الاجتهاد قبل الحكم ﴿ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ وإذَا حَكمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطاً ﴾ أى لم يوافق ما هو عند الله تعالى من الحكم ﴿ فَلَهُ أَجْرٌ ، متفق عليه ﴾ الحديث من أدلة القول بأن الحكم عند الله في كل قضية واحد معين قد يصيبه من أعمل فكره وتتبع الادلة ووفقه الله فيكون له أجران أجر الاجتهاد وأجر الإصابة . والذي له أجر واحد هو من اجتهد فأخطأ فله أجر الاجتهاد . واستدلوا بالحديث على أنه يشترط أن يكون الحاكم بجتهداً . قال الشارح وغيره : وهو المتمكن من أخذ الاحكام من يكون الحاكم بجتهداً . قال الشارح وغيره : وهو المتمكن من أخذ الاحكام من الادلة الشرعية قال ولكنه يعزّ وجوده بل كاد يعدم بالكلية ومع تعدره فن

شرطه أن يكون مقلدًا مجتهداً في مذهب إمامه . ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته وينزل أحكامه عليها فيما لم بجده منصوصا من مذهب إمامه اه . قلت ولا يخني ما في هذا الـكلام من البطلان . وإن تطابق عليه الاعيان وقد بينا بطلان دعوى تعذَّر الاجتهاد في رسالتنا المسهاة بإرشاد النقاد إلى تيسير الاجتهاد بما لا يمكن دفعه وما أرى هذه الدعوى التي تطابقت عليها الأنظار إلا من كفران نعمة الله عليهم فإنهم _ أعني المدّعين لهذه الدعوى والمقرّرين لهـا _ مجتهدون يعرف أحدهم من الأدلة ما يمكنه بها الاستنباط عما لم يكن قد عرفه عتاب بن أسيد قاضي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على مكة ولا أبو موسى الاشعرى قاضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اليمن ولا معاذ بن جبل قاضيه فيها وعامله علمها ولا شريح قاضي عمر وعلى رضي الله عنه على الـكوفة وبدل لذلك قول الشارح فمن شرطه أى المقلد أن يكون مجتهدا في مذهب إمامه وأن يتحقق أصوله وأدلته أى ومن شرطه أن يتحقق أصول إمامه وأدلته وينزل أحكامه عليهـا فيما لم بجده منصوصاً من مذهب إمامه فإن هذا هو الاجتهاد الذي حكم بكيدودة عدمه بالكلية وسماه متعذرا فهلا جعل هذا المقلد إمامه كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم عوضا عن إمامه وتتبع نصوص الكتاب والسنة عوضا عن تتبع نصوص إمامه والعبارات كلها ألفاظ دالة على معان فهلا استبدل بألفاظ إمامه ومعانيها ألفاظ الشارع ومعانيها ونزل الاحكام عليها إذا لم يجد نصا شرعيا عوضا عن تنزيلها على مذهب إمامه فيما لم يجده منصوصاً ؟ تالله لفد استبدل الذي هو أدني بالذي هو خير مر. معرفة الكتاب والسنة إلى معرفة كلام الشيوخ والاصحاب وتفهم مرامهم ، والتفتيش عن كلامهم . ومن المعلوم يقينا أن كلام الله تعمالي وكلام رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أقرب إلى الافهام وأدنى إلى إصابة المرام فإنه أبلغ السكلام بالإجماع ، وأعذبه في الأفواه والأسماع وأقربه إلى الفهم والانتفاع ولا ينكر هذا إلا جلمود الطباع ومن لاحظ له في النفع والانتفاع .

والأفهام التي فهم بهـا الصحابة الـكلام الإلهي والخطاب النبوي هي كأفهامنا ، وأحلامهم كأحلامنا وإذ لوكانت الافهام متفاوتة تفاوتاً يسقط معه فهم العبارات الإلهية ، والاحاديث النبوية لمـاكنا مكلفين ولا مأمورين ولا منهيين لا اجتهاداً ولا تقليدًا ا أما الاول فلاستحالته ، وأما الثاني فلأنا لانقلد حتى نعلم أنه يجوز لنــا التقليد ؛ ولا نعلم ذلك إلا بعد فهم الدليل من الكتاب والسنة على جوازه لتصريحهم بأنه لابجوز التقليد في جواز التقليد فهذا الفهم الذي فهمنا به هذا الدليـل نفهم به غيره من الأدلة من كثير وقليل ، على أنه قد شهد المصطفى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بأنه يأتى من بعده من هو أفقه بمن في عصره وأوعى لكلامه حيث قال • فرب مبلغ أفقه من سامع ، وفي لفظ • أوعى له من سامع • والـكلام قد وفينا حقه في الرسالة المذكورة ، ومن أحسن ما يعرفه القضاة كتاب عمر رضي الله عنه الذي كتبه إلى أبي موسى الذي رواه أحمد والدارقطني والبيهتي قال الشيخ أبو إسحاق: هو أجل كتاب فإنه بين آداب القضاة وصفة الحـكم وكيفية الاجتهاد واسـتنباط القياس ولفظه • أما بعد فإن القضاء فريضة محكمة وسنة متبعة ا فعليك بالعقــل والفهم وكثرة الذكر ، فافهم إذا أدلى إليــك الرجل الحجة فأقض إذا فهمت وامض إذا قضيت . فإنه لا ينفع تكلم بحق لا نفاذ له . آس بين النــاس فى وجهـك ومجلسك وقضائك حتى لا يطمع شريف فى حيفك ، ولا ييأس ضعيف من عدلك . البينة على المدعى واليمين على من أنكر ، والصلح جائز بين المسلمين إلا صلحاً أحل حراماً ، أو حرّم حلالاً . ومن ادّعي حقا غائباً أو بينة فاضرب له أمداً ينتهي إليه فإن جاء ببينته أعطيته حقه ، وإلا استحللت عليه القضية فإن ذلك أبلغ في العذر وأجلي للعمى ، ولا يمنعك قضاء قضيت فيه اليوم فراجعت فيه عقلك وهديت فيه لرشدك أن ترجع إلى الحق فإن الحق قديم ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل. الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما ليس في كناب الله وسنة رسوله صلى الله تعـالى عليه وعلى آله وسلم ثم اعرف الاشباه والامثال

وقس الأمور عند ذلك واعمد إلى أقربها إلى الله تعالى وأشهها بالحق . المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حدّ ، أو مجرّ ما عليمه شهادة زور ، أو ظنينا في ولاء أو نسب أو قرابة فإنب الله تعالى تولى منكم السرائر . وادرأ بالبينات والابمان وإماك والغضب والقلق والضجر والتأذّي بالنباس عنبد الخصومة والتنكر عند الخصومات فإن القضاء عنبد مواطن الحق بوجب الله تعالى به الأجر ويحسن به الذكر . فمن خلصت نيته في الحق ولو على نفسه كفاه الله تعالى ما بينه وبين الناس ومن تخلق للناس بمــا ليس في قليه شانه الله تعالى ، فإن الله لا يقبل مر. _ العباد إلا ما كان خالصا . فما ظنك بثواب من الله في عاجل رزقه ، وخزائن رحمته والسلام اه ، ولامير المؤمنين على عليه السلام في عهد عهده إلى الاشتر لما ولي مصر فيه عدة مصالح وآداب ومواعظ وحكم وهو معروف في النهج لم أنقله لشهرته . وقد أخذ من كلام عمر رضي الله عنه أنه ينقض القاضي حكمه إذا أخطأ ويدل له ما أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « بينها امرأتان معهما " ابناهما جاء الذئب فذهب مان إحداهما فقالت هذه لصاحبتها إنما ذهب مابنك وقالت الآخرى إنما ذهب بابنك فتحاكمنا إلى داود عليه السلام فقضي به للكبرى فخرجنا إلى سلمان فأخبرتاه فقال:اتتوني بالسكين أشقه بينـكما فصفين فقالت الصغري لا تفعل يرحمك الله هو ابنها فقضى به للصغرى ، وللعلماء قولان فى المسألة : قول إنه ينقضه إذا أخطأ ، والآخر لاينقضه لحديث • وإن أخطأ فله أجر ، . قلت : ولايخني أنه لادليل فيه لأن المراد أخطأ ماعند الله وما هو في نفس الامر من الحق وهــذا الخطأ لايعلم إلا يوم القيامة أو يوحي من الله تعالى . والكلام في الخطأ الذي يظهر له في الدنيا من عدم استكمال شرائط الحكم أو نحوه .

ه ــــ ﴿ وعن أَبِى بِكُرة رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لا يَحْكُمُ و أَحَدُ بَيْنَ ا ثُنَيْنِ وهُو َ غَضْبَانُ ، متفق عليه ﴾ النهى ظاهر

في التحريم وحمله الجمهور على الكراهة وترجم النووى في شرح مسلم له بياب كراهة قضاء الفاضي وهو غضبان وترجم البخاري بباب هل يقضي الفاضي أو يفتي المفتي وهو غضبان ؟ وصرح النووي بالكراهة في ذلك ، وإنما حملوه على الكراهة نظراً إلى العلة المستنبطة المناسبة لذلك وهي أنه لما رتب النهى على الغضب والغضب بنفسه لامناسبة فيه لمنع الحكم وإنما ذلك لما هو مظنة لحصوله وهو تشويش الفكر ومشغلة القلب عن استيفاء ما يجب من النظر وحصول هذا قد يفضي إلى الخطأ عن الصواب ولكنه غير مطرد مع كل غضب ومع كل إنسان فإن أفضى الغضب إلى عدم تمييز الحق من الباطل فلا كلام في تحريمه وإن لم يفض إلى هذا الحدّ فأقل أحواله الكراهة وظاهر الحديث أنه لافرق بين مراتب الغضب ولا بين أسبابه وخصه البغوى وإمام الحرمين بما إذا كان الغضب لغير الله وعلل بأن الغضب لله يؤمن معه من التعدّي بخلاف الغضب للنفس واستبعده جماعة لمخالفته لظاهر الحديث والمعنى الذي لاجله نهي عن الحمكم معه ، ثم لا يخني أن الظاهر في النهي التحريم وأن جهل العلة المستنبطة صارفة إلى الكراهة بعيد . وأما حكمه صلى الله عليه وسلم مع غضبه في قصة الزبير فلما علم من أن عصمته ما نعة عن إخراج الغضب له عن الحق ثم الظاهر أيضاً عدم نفوذ الحكم مع الغضب إذ النهي يقتضي الفساد. والتفرقة بين النهي للذات والنهي للوصف كما يقوله الجمهور غير واضح كما قرر في غير هـذا المحل وقد ألحق بالغضب الجوع والعطش المفرطان لمما أخرجه الدارقطني والبيهتي بسند تفرد به القاسم العمري وهو ضعيف عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « لا يقضي القاضي إلا وهو شبعان ريان = وكذلك ألحق به كل ما يشغل القلب ويشوش الفكر من غلبة النعاس أو الهم أو المرض أو نحوها .

٣ - ﴿ وَعَن عَلَى رَضَى الله عَنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِذَا تَقَاضَى إِلنَّهِ كَ رَجُلاَنِ فَلَا تَقْضِ لِلْأُوّلِ حَتَّى تَسْمَعَ كَلاَمَ الآخَرِ فَسَـوْفَ تَقَاضَى إِلنَّهِ كَ تَقْضِى ، قال على رضى الله عنه : فما زلت قاضياً بعد . رواه تَدْرِي كَيْفَ تَقْضِى ، قال على رضى الله عنه : فما زلت قاضياً بعد . رواه

أهد وأبو داود والترمذى وحسنه وقواه ابن المدينى وصححه ابن حبان ﴾ الحديث اخرجوه من طرق أحسنها رواية البزار عن عمرو بن مرة عن عبد الله بن سلمة عن على رضى الله عنهوفى إسناده عمرو بن أبى المقدام ، واختلف فيه على عمرو بن مرة فرواه شعبة عنه عن أبى البخترى قال حدّثنى من سمع عليا رضى الله عنه أخرجه أبو يعلى وإسناده صحيح لولا هذا المبهم وله طرق أخر تشهد له ، ويشهد له الحديث الآتى ؛ وهو قوله :

٧ __ ﴿ وله شاهد عند الحاكم من حديث ابن غباس رضي الله عنه ﴾ والحديث دليـل على أنه يجب على الحاكم أن يسمع دعوى المدّعي أولا ثم يسمع جواب المجيب ولا بجوز له أن يبني الحـكم على سمـاع دعوى المدعى قبـل جواب المجيب فإن حكم قبل سماع الإجابة عمداً بطل قضاؤه وكان قدحاً في عدالته وإن كان خطأ لم يكن قادحا وأعاد الحبكم على وجه الصحة وهـذا حيث أجاب الخصم ، فإن سكت عن الإجالة أو قال لا أقر ولا أنكر فني البحر عن الإمام يحيي ومالك يحكم عليه لتصريحه بالتمرد وإن شاء حبسه حتى يقر أو ينكر وقيل بل يلزمه الحق بسكوته إذ الإجابة تجب فورا فإذا سكت كان كنكوله . وأجيب بأن النكول الامتناع من اليمين وهـذا ليس منه ؛ وقبل يحبس حتى يقر أو يسكر . وأجيب بأن التمرد كاف في جواز الحكم إذ الحكم شرع لفصل الشجار ودفع الضرار ، وهذا حاصل ما في البحر . قيل والأولى أن يقال ذلك حكمه حكم الغائب فمن أجاز الحكم على الغائب أجاز الحكم على الممتنع عن الإجابة باشتراكهما في عدم الإجابة وفي الحكم على الغائب قولان ، الأول: أنه لا يحكم على الغائب لانه لو كان الحكم عليه جائزًا لم يكر الحضور عليه واجباً ولهذا الحديث فإنه دل على أنه لا يحكم حتى يسمع كلام المدعى عليه ، والغائب لا يسمع له جواب ، وهذا الذي ذهب إليه زيد بن على وأبو حنيفة . والثاني: يحكم عليه لما تقدم من حديث هنــد وتقــدم الـكلام فيه مستوفى . وهـذا مذهب الهادوية ومالك والشافعي وحملوا حديث علىّ هـذا على

الحاضر ، وقالوا الغائب لايفوت عليه حق فإنه إذا حضر كانت حجته قائمة وتسمع ويعمل بمقتضاها ولو أدى إلى نقض الحسكم لأنه فى حكم المشروط

٨ ــ ﴿ وَعَنَ أَمْ سَلَّمَةً رَضَى الله عَنْهَا قَالَتَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمٍ . إِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَى فَلَعَلَّ بِعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَنْحَنَ بُحُجِّتِهِ مِنْ بَعْضِ فَاقْضِي لَّهُ عَلَى نَحُو مَا أَسْمَعُ مِنْهُ فَمَنْ قَطَعْتُ لَهُ مِنْ حَقِّ أَخِيهِ شَيْئًا ﴾ زاد في رواية « فلا يأخذه ، رواه ابن كشير في الإرشاد ﴿ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ .. متفق عليه ﴾ اللحن هو الميل عرب جهة الاستقامة والمراد أن بعض الخصاء يكون أعرف بالحجة وأفطن لها من غيره وقوله «على نحو ما أسمع، من الدعوى والإجابة والبينة أو اليمـين ، وقد تـكون باطلة في نفس الأمر قيقطع من مال أخيه قطعة من نار باعتبار ما يؤول إليه من باب (إنما يأكلون في بطونهم ناراً) والحديث دليـل على أن حكم الحاكم لايحل به للمحكوم له ما حكم له به على غيره إذا كان ما ادعاه باطلا في نفس الأمر ، وما أقامه من الشهادة كاذبًا ؛ وأما الحاكم فيجوز له الحـكم بمـا له والإلزام به . وتخليص المحـكوم عليه ممـا حكم به لو امتنع وينفذ حكمه ظاهرا ولكنه لايحل به الحرام إذا كان المدعى ميطلا وشهادته كاذبة . وإلى هذا ذهب الجمهور . وخالف أبو حنيفة فقال إنه ينفذ ظاهراً وباطناً وأنه لو حكم الحاكم بشهادة زور أن هـذه المرأة إزوجة فلان حلت له واستدل بآثار لا يقوم بها دليل وبقياس لا يقوى على مقاومة النص ، وفي الحديث دليل أنه صلى الله عليه وآله وسلم يقر على الخطأ وقد نقل الاتفاق عن الاصوليين أنه لا يقرُّ فيما حـكم فيه باجتهاده بناء على جواز الخطا في الأحـكام ، وجمع بين اتفاقهم وما أفاده الحديث بأن مرادهم أنه لايقر فيما حكم فيه باجتهاده بناء على جواز الخطأ عليه فيـه وذلك كقصة أسارى بدر والإذن للمتخلفين. وأما الحـكم الصادر عن الطريق التي فرضت كالحمكم بالبينة أو يمين المحكوم عليه فإنه إذا كان مخالفاً للباطن لا يسمى الحكم به خطأ بل هو صحيح لانه على وفق ما وقع به التكليف من وجوب

العمل بالشاهدين وإن كانا شاهدى زور فالتقصير منهما . أما الحاكم فلا حيلة له فى ذلك ولا عتب عليه بسببه . بخلاف ما إذا أخطأ فى الاجتهاد الذى وقع الحم على وفقه مثل أن يحكم بأن الشفعة مثلا للجار وكان الحكم فى ذلك فى علم الله أنها لاتئبت إلا للخليط فإنه إذا كان مخالفاً للحق الذى فى علم الله فيثبت فيه الخطأ للجتهد على من يقول الحق مع واحد وهدا هو الذى تقدم أنه إذا أخطأ كان له أجر . واستدل بالحديث على أنه لا يحكم الحاكم بعلمه لانه صلى الله عليه وسلم كان يمكنه اطلاعه على أعيان القضايا مفصلا كذا قاله ابن كثير فى الإرشاد قلت : وفيه تأمل لانه صلى الله عليه وسلم إنما أخبر أنه يحكم على نحو ما يسمع ولم ينف أنه يحكم بما علم والتعليل بقوله " فإنما أقطع له قطعة من النار " دال على أن ذلك فى حكمه بما يسمع فإذا حكم بما علمه فلاتجرى فيه العلة .

٥ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول • كَيْفَ تُقَدَّسُ أُمَّةٌ ﴾ أى قطهر ﴿ لا يُؤخذُ مِنْ شَدِيدِهِمْ لِصَعِيفِهِمْ ؟ • رواه ابن حبان ﴾ وأخرج حديث جابر أيضاً ابن خزيمة وابن ماجه وقد شهد له الحديث :

١٠ _ وهو قوله ﴿ وله شاهد من حديث بريدة عند البزار ﴾ وفى الباب عن قابوس بن المخارق عن أبيه رواه الطبراني وابن قانع وفيه عن خولة غير منسوبة فقيل إنها امرأة حمزة رواه الطبراني وأبو نغيم وشواهد حديث هذا الباب كثيرة منها ماذكر ومنها الحديث:

11 _ وهو قوله ﴿ وآخر ﴾ أى وله شاهد ﴿ من حديث أبى سعيد عند ابن ماجه ﴾ والمراد أنها لا تطهر أمة من الذنوب لا ينتصف لضعيفها من قويها فيما يلزم من الحق له فإنه بجب نصر الضعيف حتى يأخذ حقه من القوى كما يؤيده حديث «انصر أخاك ظالما أو مظلوماً »

١٢ _ ﴿ وَعَنْ عَائِشَةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهَا قَالَتَ سَمَّعَتَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسُلَّم

يقول : ﴿ يُدْعِنِي بِالْقَاضِي الْعَادِل يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيَلْقَى مِنْ شِـدَّةِ الْحِسَابِ مَا يَتَمَـنَّى أَنْ لَمْ يَقْض بَيْنَ اثْمَنَيْن في تُحُرِّهِ ۚ رواه ابن حبان وأخرجه البيهق ولفظه ق تُمرَة، ﴾ في الحديث دليل على شدة حساب القضاة يوم القيامة وذلك لما يتعاطونه من الخطر . فينبغي له أن يتحرّى الحق ـ ويبلغ فيه جهده ويحذر من خلطاء السوء من الوكلاء والاعوان فقد أخرج البخاري وغيره من حديث أبي سعيد الخدري مرفوعا « ما استخلف الله من خليفة إلا له بطانتان بطانة تأمره بالخير وتحضه عليه . وبطانة تأمره بالشر وتحضه عليه والمعصوم من عصمه الله تعالى = وأخرجه النسائي من حمديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ « ما من وال إلا له بطانتان = الحديث ويحذر الغرماء والوكلاء ويروى لهم حــديث • من خاصم فى باطل وهو يعلمه لم يزل فى سخط الله حتى ينزع ، وفي لفظ « من أعان على خصومة بظلم فقد با. بغضب من الله ، رواهما أبو داود من حديث ابن عمر . ولما عرفته من تجنب أكابر العلما. ولاية القضاءكما قدمناه . وإذا كان هذا في القاضي العدل فكيف بقضاة الجور والجهالة ؟ في ترجمة عبد الله بن وهب في الغريال: أنه كنب إليه الخليفة بقضاء مصر فاختفى في بيته فاطلع عليه بعضهم يوما فقال يابن وهب ألا تخرج فتحكم بين الناس بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم فقال: أما علمت أن العلماء يحشرون مع الانبياء والقضاة مع السلاطين ؟

۱۳ – ﴿ وعن أَبِي بِكُرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال و لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ ولوا أَمْرَهُمُ الْمَرَأَةً ، رواه البخارى ﴾ فيه دليل على عدم جواز تولية المرأة شيئا من الاحكام العامة بين المسلمين وإن كان الشارع قد أثبت لها أنها راعية في بيت زوجها وذهب الحنفية إلى جواز توليتها الاحكام إلا الحدود وذهب ابن جرير إلى جواز توليتها مطلقا . والحديث إخبار عن عدم فلاح من ولى أمرهم امرأة وهم منهيون عن جلب عدم الفلاح لانفسهم مأمورون باكتساب ما يكون سببا للفلاح .

١٤ - ﴿ وَعَنَ أَنَّى مُرْجُمُ الْأَرْدَى رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ ﴾ وهو صحابي اسمه عمرو بن مرة الجهني روى عنه ابن عمه أبو الشماخ وأبو المعطل وغيرهما ﴿ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ﴿ مَنْ ولاَّهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ فَاحْتَجَبَ عَنْ حَاجَتِهُم وفقيرهُم احْتَجَبَ اللهُ دُونَ حَاجَتِهِ . أخرجه أبو داود والترمذي ولفظه عنمد الترمذي « ما من إمام يغلق بابه دون ذوي الحاجة والخلة والمسكنة إلا أغلق الله أبواب السهاء دون خلته وحاجته ومسكنته، وأخرجه الحاكم عن أبي مخيمرة عن أبي مريم وله قصة مع معاوية . وذلك أنه قال لمعاوية سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله و الم يقول « من ولاه الله _ الحديث ، فجمل معاوية رجلا على حوائج المسلمين . ورواه أحمد من حديث معاذ بلفظ «من ولى من أمور المسلمين شيئا فاحتجب عن أولى الضعف والحاجة احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة ، ورواه الطبراني في الكبير من حديث ابن عباس بلفظ « أيما أمير احتجب عن الناس فأهملهم احتجب الله تعالى عنه يوم القيامة ، وقال ان أبي حاتم عن أبيه في هذا الحديث : منكراً . وأخرج الطبراني برجال ثقات إلا شيخه فإنه قال المنذري لم يقف فيــه على جرح ولا تعديل من حديث أبي جحيفة أنه قال لمعاوية : سمعت من رســول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم حديثا أحببتأنأضعه عندك مخافة أن لاتلقاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول «يًا أيها الناس من ولى منكم عملا فحجب بابه عن ذي حاجة للمسلمين حجبه الله أن يلج باب الجنة ، ومن كانت همته الدنيا حرّم الله عليه جواري فإنى بعثت بخراب الدنيا ولم أبعث بعارتها ، والحديث دليل على أنه يجب على من ولى أمرا من أمور عباد الله أن لا يحتجب عنهم وأن يسهل الحجاب ليصل إليه ذو الحاجة مر. _ فقير وغيره وقوله " احتجب الله عنه " كناية عن منعه له من فضله وعطائه ورحمته.

الله صلى الله عليه وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : • لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرَّاشِي والمُرْتشِي ﴾ في النهاية : الراشي من يعطى الذي يعينه على الباطل

والمرتشى الآخذ ﴿ فِي الْحُكُمُ * رواه أحمد والاربعة وحسنه الترمذي وصححه ابن حبان ﴾ وزاد أحمد * والرائش هو الذي يمشى بينهما * وهو السفير بين الدافع والآخذ وإن لم يأخذ على سفارته أجراً فإن أخذ فهو أبلغ .

17 🗕 ﴿ وَلَهُ شَاهِدُ مِنْ حَدَيْثُ عَبِدُ اللَّهِ مِنْ عَبْرُو عَنْدُ الْأَرْبُعَةُ إِلَّا النَّسَائي ﴾ إلا أنه لم يذكر فيه لفظ في الحـكم وكذا في رواية أبي داود لم يذكرها إنمــا زادها في رواية الترمذي . والرشوة حرام بالإجماع سواء كانت للفاضي أو للعامل على الصدقة أو لغيرهما . وقد قال تعالى (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا سما إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنثم تعلمون) وحاصل ما يأخذه القضاة مر. _ الاموال على أربعة أقسام : رشوة وهدية وأجرة ورزق ؛ فالاول الرشوة إن كانت ليحكم له الحاكم بغير حق فهي حرام على الآخذ والمعطى وإن كانت ليحكم له مالحق على غربمه فهي حرام على الحاكم دون المعطى لأنهـا لاستيفاء حقه فهي كجعل الآبق وأجرة الوكالة على الخصومة وقيل تحرم لانها توقع الحاكم في الإثم . وأما الهدية وهي الثاني فإن كانت ممن يهاديه قبل الولاية فلا تحرم استدامتها وإن كان لا يهدى إليه إلا بعد الولاية فإن كانت بمن لا خصومة بينه وبين أحد عنده جازت ، وكرهت وإن كانت بمن بينه وبين غريمه خصومة عنده فهي حرام على الحاكم والمهدي . ويأتي فيه ما سلف في الرشوة على باطل أو حق . وأما الاجرة وهي الثالث فإن كان للحاكم جراية من بيت المــال ورزق حرمت بالاتفاق لأنه إنما أجرى له الرزق لأجل الاشتغال بالحكم فلا وجه للأجرة وإن كان لا جراية له من بيت المال جاز له أخذ الأجرة على قدر عمله عير حاكم _ فإن أخذ أكثر مما يستحقه حرم عليه لانه إنما يعطى الاجرة لكونه عمل عملا لا لاجل كونه حاكما؛ فأخذه لما زاد على أجرة مثله غير حاكم إنما أخذها لا في مقابلة شيء بل في مقابلة كونه حاكما ولا يستحق لأجل كونه حاكما شيئًا من أموال الناس اتفاقا فأجرة العمل أجرة مثله فأخذ الزيادة على أجرة مثله حرام

ولذا قيل إن تولية القضاء لمن كان غنيا أولى من تولية من كان فقيرا وذلك لأنه لفقره يصير متعرّضا لتناول مالا يجوز له تناوله إذا لم يكن له رزق من بيت المال. قال المصنف لم ندرك فى زماننا هذا من يطلب القضاء إلا وهو مصرح بأنه لم يطلبه إلا لاحتياجه إلى ما يقوم بأوده مع العلم بأنه لا يحصل له شيء من بيت المال أه.

١٧ _ ﴿ وعن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما قال : قضي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أن الخصمين يقعدان بين يدى الحاكم . رواه أبو داود وصححه الحاكم ﴾ وأخرجه أحمد والبيهتي كلهم من رواية مصعب بن ثابت بن عبد الله ان الزبير وفيه كلام ، قال أبو حاتم : إنه كثير الغلط. والحديث دليل على شرعية قعود الخصمين بين يدى الحاكم ويسترى بينهما في المجلس ما لم يكن أحدهما غير مسلم فإنه يرفع المسلم كما في قصة على عليه السلام مع غريمه الذي عند شريح ، وهي ما أخرجه أبو نعيم في الحلية بسنده قال « وجد على بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه درعاً له عند يهودي التقطها فعرفها فقال : درعي سقطت عن جمل لي أورق فقال البهودي : درعي وفي يدي ، ثم قال البهودي بيني.وبينك قاضي المسلمين فأتوا شريحاً فلما رأى علياً قد أقبل تحرف عرب موضعه وجلس على فيه ثم قال على : لوكان خصمي من المسلمين لساويته في المجلس لكني سمعت رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم يقول لا تساووهم في المجلس ، وساق الحديث . قال شريح : ما تشاء يا أمير المؤمنين قال درعي سقط عن جمل لي أورق فالتقطها هذا اليهودي. قال شريح : ما تقول يا يهودي قال درعي وفي يدى . قال شريح : صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك ولكن لا بد لك من شاهدين فدعاً قنبرا والحسن بن على فشهدا إنها لدرعه - فقال شريح أما شهادة مولاك فقد أجزناها . وأما شهادة ابنك فلا نجيزها فقال على عليه السلام ثـكلتك أمك أما سمعت عمر بن الخطاب يقول : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : «الحسر. والحسين سيدا شباب أهل الجنة ، قال : اللهم نعم ؛ قال : أفلا تجيز شهادة سيدا شباب أهل الجنة ؟ ثم قال لليهودى : خذ الدرع ، فقال اليهودى : أمير المؤمنين جاء معى إلى قاضى المسلمين فقضى لى ، ورضى ؛ صدقت والله يا أمير المؤمنين إنها لدرعك سقطت عن جمل لك التقطتها أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله فوهبها له على رضى الله عنه وأجازه بتسعائة وقتل معه يوم صفين . اه، وقول شريح : والله إنها لدرعك كأنه عرفها . ويعلم أنها درعه لكنه لا يرى الحكم بعلمه كما أنه لا يرى شهادة الولد لا بيه . فانظر ما أبرك العمل بالحق من الحاكم والمحمكوم عليه وما آل من الحير للمدّعى عليه .

باب الشهادات

الشهادة مصدر شهد .. جمع لإرادة الآنواع ، قال الجوهرى: الشهادة خبر قاطع والشاهد حامل الشهادة ومؤدّيها لآنه مشاهد لما غاب عن غيره . وقيل مأخوذة من الإعلام من قوله تعالى (شهد الله أنه لا إله إلا هو) أى علم .

ا _ ﴿ عن زيد بن خالد الجهني أن الذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال وأَن أَخْرِرُكُم عَنِيْرِ الشَّهَدَاء ؟ هُوَ الَّذِي يَأْتِي بِالشَّهَادَةِ قَبْلَ أَنْ يُسْأَلَهَا ، رواه مسلم ﴾ دل على أن خير الشهداء من يأتي بالشهادة لمن هي له قبل أن يسأله إلا أن يعارضه الحديث الثاني وهو حديث عمران وفيه ، ثم يكون قوم يشهدون ولا يستشهدون ، في سياق الذم لهم . ولما تعارضا اختلف العلماء في الجمع بينهما على ثلاثة أوجه ، الأول: أن المراد بحديث زيد إذا كان عند الشاهد شهادة بحق لا يعلم بها صاحب الحق فيأتي إليه فيخبره بها أو يموت صاحبها فيخلف ورثة فيأتي إليهم فيخبرهم بأن عنده لهم شهادة ، وهدا أحسن الأجوبة وهو جواب يحيي ابن سعيد شيخ مالك . الثاني : أن المراد بها شهادة الحسبة وهي ما لا تتعلق بحقوق الآدميين المختصة بهم محضاً وبدخل في الحسبة ما يتعلق بحق الله تمالى

أو ما فيه شائبة منه كالصلاة والوقف والوصية العامة ونحوها . وحديث عمران المراد به الشهادة فى حقوق الآدميين المحضة . الثالث : أن المراد بقوله أن يأتى بالشهادة قبل أن يسألها المبالغة فى الإجابة فيكون لقوة استعداده كالذى أتى بها قبل أن يسألها كما يقال فى حق الجواد إنه ليعطى قبل الطلب ، وهذه الآجوبة مبنية على أن الشهادة لا تؤدى قبل أن يطلبها صاحب الحق . ومنهم من أجاز ذلك عملا برواية زيد وتأول حديث عمران بأحد تأويلات : الآول : أنه محول على شهادة الزور أى يؤدون شهادة لم يسبق لهم بها علم ، حكاه الترمذى عن بعض أهل العلم . الثانى : أن المراد إنيانه بالشهادة بلفظ الحلف نحو أشهد بالله ماكان الإكذا وهذا جواب الطحاوى . الثالث أن المراد به الشهادة على ما لا يعلم مما سيكون من الامور المستقبلة فيشهد على قوم بأنهم من أهل النار وعلى قوم بأنهم من أهل النار وعلى قوم بأنهم من أهل الخذة مرب غير دليل كما يصنع ذلك أهل الاهواء : حكاه الخطابى . والاول أحسنها .

٣ ـ ﴿ وعن عمران بن حصين رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم و إِنَّ حَيْرَكُم وَرْنِي مُمَّ الَّذِينَ يلُونَهُم مُمَّ اللَّذِينَ ولا يُؤْتَمَنُونَ وينْذِرُونَ ولا يُوتَمَنُونَ وينْذِرُونَ ولا يُوقُونَ ويظْهَرُ فِيهِم السِّمَن و متفق عليهم ﴾ القرن أهل زمان واحد متقارب أو فُونَ ويظْهَرُ فِيهِم السِّمَن و متفق عليهم ﴾ القرن أهل زمان واحد متقارب اشتركوا في أمر من الامور المقصودة ويقال إن ذلك مخصوص بما إذا اجتمعوا في زمان أو رئيس يجمعهم على ملة أو مذهب أو عمل ويطلق القرن على مدة من الزمان واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين . قال المصنف إنه لم ير واختلفوا في تحديدها من عشرة أعوام إلى مائة وعشرين . قال المصنف إنه لم ير أما المائة والعشرون فصرح به في القاموس فإنه قائل . قلت . أما التسعون فنعم . وأما المائة والعشرون فصرح به في القاموس فإنه قال أو مائة أو مائة وعشرون . والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لغلام ، عش أو مائة وعشرون . والاول أصح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم لغلام ، عش

قرنا ، فعاش مائة سنة انتهى قال صاحب المطالع القرن أمة هلكت فلم يبق منهم أحد وقرئه صلى الله عليه وآله وسلم المراد به هم المسلمون في عصره وقوله « ثم الذين يلونهم ، هم التابعون والذين يلون التابعين أتباع التابعين وهذا يدل على أن الصحابة أفضل من التابعين والتابعين أفضل من تابعيهم وأن التفضيل بالنظر إلى كل فرد فرد . وإليه ذهب الجماهير . وذهب ابن عبد البر إلى أن التفضيل بالنسبة إلى مجموع الصحابة لا إلى الأفراد فمجموع الصحابة أفضل ممن بعدهم لا كل فرد منهم ؛ إلا أهل بدر وأهل الحديبية فإنهم أفضل من غيرهم " يريد أن أفرادهم أفضل من أفراد من يأتى بعدهم . واستدل على ذلك بمـا أخرجه الترمذي من حديث أنس وصححه ابن حيان من حديث عمار من قوله صلى الله عليه وآله وسلم = أمتى مثل المطر لايدرى أوله خير أم آخره ، ويما أخرجه أحمد والطبراني والدارمي من حديث أبي جمعة ؟ قال : قال أبو عبيدة يا رسول الله أحد خير منا ؟ أسلمنا معك ، وهاجرنا معك ، قال = قوم يكونون من بعدكم يؤمنون بي ولم يروني " وصححه الحاكم . وأخرج أبو داود والترمذي من حديث ثعلبة يرفعه يأتي أيام للعامل فيهن أجر خمسين ، قيل منهم أو منا يا رســول الله ؟ قال « بل منكم، وأخرج أبو الحسن القطان في مشيخته عن أنس يرفعه « يأتي على الناس زمان الصابر فيه على دينه له أجر خمسين منكم، وجمع الجمهور بين أحاديث بأن للصحبة فضيلة ومزية لايوازيها شيء من الأعمال ا فلمن صحبه صلى الله عليه وآله وسلم فضيلتها وإن قصر عمله وأجره باعتبار الاجتهاد فى العبادة وتكون خيريتهم على من سيأتي باعتباره كثرة الاجر لا بالنظر إلى ثواب الاعمال وهذا قد يكون في حق بعض الصحابة وأما مشاهير الصحابة فإنهم حازوا السبقمن كل نوع من أنواع الحير وبهذا يحصل الجمع بين الاحاديث . وأيضا فإن المفاضلة بين الاعمال بالنظر إلى الاعمال المتساوية في النوع وفضيلة الصحبة مختصة بالصحابة لم يكن لمن عداهم شيء من ذلك النوع . وفي قوله «ثم يكون قوم ـ إلى آخره ، دليـل على أنه

لم يكن فى القرنين الأولين من بعد الصحابة من يتصف بهذه الصفات المذمومة ولكن الظاهر أن المراد بحسب الأغلب . واستدل به على قعديل القرون الثلاثة ولكنه أيضاً باعتبار الأغلب وقوله « لايؤمنون » أى لا يراهم الناس أمنا. ولا يثقون بهم لظهور خيانتهم . وقد ثبت أن الأمانة أول مايرفع من الناس ومعنى قوله « يظهر فيهم السمن » أنهم يتوسعون فى المآكل والمشارب وهى أسباب السمن » وقيل أراد كثرة المال وقيل المراد أنهم يسمنون أى يتكثرون بما ليس فيهم ، ويدعون ماليس لهم من الشرف . وفى حديث أخرجه الترمذي بلفظ « ثم يجئ قوم يتسمنون ويحبون السمن » فجمع بين السمن أى التكثر بما ليس عندهم وتعاطى يتسمنون ويحبون السمن » فجمع بين السمن أى التكثر بما ليس عندهم وتعاطى أسباب السمن .

٣ ـ ﴿ وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • لا تَجُوزُ شَهَادَةُ خَانِ ولا خَائِنَةٍ ولا ذِى غَمرٍ ﴾ بفتح الغين المعجمة وفتح الميم وكسرها بعدها راء فسره أبو داود بالحنة ـ بالحاء المهملة ـ وهى الحقد والشحناء ﴿ عَلَى أَخِيهِ ولا تَجُوزُ شَهَادَةُ الْقَانِع ﴾ بالفاف وبعد الآلف نون ثم عين مهملة يأتى بيانه ﴿ لِأَهْلِ الْبَيْتِ ، رواه أحمد وأبو داود ﴾ وأخرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ ورد واضرجه أبو داود من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن حديث عائشة رضى الله وإسناده قوى وأخرجه الترمذي والدارقطني والبيهتي من حديث عائشة رضى الله عنها بلفظ ولا تجوز شهادة خائن ولا خائنة ولا ذي غير الآخيه ـ الحديث ، وفيه عنها بلفظ وابن حزم الجوزي وقال أبو زرعة في العلل منكر ، وضعف عبد الحق وابن حزم الجوزي وقال البيهتي لا يصح من هذا شيء عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقوله والحائن ، قال أبو عبيدة الاراه خص به الحيانة في أمانات الناس دون ما افترض الله على عباده وأتمنهم عليه فإنه قد سمى ذلك أمانة . قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا الاتخونوا الله والرسول وتخونوا ذلك أمانة . قال الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا الاتخونوا الله والرسول وتخونوا والله والمول وتخونوا والله والمه والمها والمهدة والمها والمهد والمها والمها والمها والمها والمنه والمها و

أماناتكم) فن ضيع شيئًا مما أمرالله به أو ما نهى عنه فليس ينبغي أن يكونعدلا ، فإنه إذا كان خائنا فليس له تقوى ترده عن ارتكاب محظورات الدين التي منها الكذب فلا يحصل الظن بخبر. لانه مظنة تهمة أو مسلوب الاهلية ، وأما ذو الغمر فالمراد به ما ذكرناه من الحقد والشحناء ، والمراد بأخيه المسلم المشهود عليــه والكافر مثله لا بجوز أن يشهد ذو حقد عليه إذا كانت العداوة بسبب غير الدين فإن ذا الحقد مظنة عدم صدق خبره لمحبته إنزال الضرر بمن يحقد عليه وأما المسلم إذا لم يكن ذا حقد على الكافر بسبب غمير الدين فإنها تقبل شهادته عليه، وإن كان بينهما عداوة في الدين فإن عداوة الدين لا تقتضي أن يشهد عليه زورا فإن الدين لا يسوغ ذلك وإنما خرج الحـديث على الأغلب. والقانع هو الحـادم لاهل البيت والمنقطع إليهم للخدمة وقضاء الحوائج وموالاتهم عند الحاجة. وفي تمام الحديث وأجازها أى شهادة القانع لغيرهم أى لغير من هو تابع لهم وإنما منع من شهادته لمن هو قانع لهم لأنه مظنة تهمة فيجب دفع الضرر عنهم وجلب الخير إليهم فمنع من الشهادة . ومنع هؤلاء من الشهادة دليل على اعتبار العدالة في الشاهد وعليه دل قوله تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منكم) وقد رسموا العدالة بأنها محافظة دينية تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ليس معها بدعة. وقد نازعناهم في هذا الرسم في عدة من المباحث كرسالة : المسائل المهمة فيما تعم به البلوى حكام الامة وحققنا الحق في العدالة في رسالة : ثمرات النظر في علم الآثر ، وفي منحة الغفار حاشية ضوء النهار ولله الحمد . واخترنا أن العدل هو من غلب خيره شره ولم يجرّب عليه اعتياد كذب وأقمنا عليه الادلة هنالك والشارح هنا مشي مع الجماهير وذكر بعض مايتعلق بتفسير مرادهي.

٤ ـــ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول • لا تَجُوزُ شَهَادَةُ بَدَوي عَلَى صَاحِبِ قَرْيَةٍ ، رواه أبو داود وابن ماجه ﴾ البدوى من سكن البادية نسب على غير قياس النسبة والقياس

بادوى والقرية _بفتح القاف وقد تكسر_ المصر الجامع. وفيه دليل على عدم صحة شهادة البدوى على صاحب القرية لا على بدوى مثله فتصح. وإلى هذا ذهب أحمد بن حنبل وجماعة من أصحابه وقال أحمد أخشى أن لا تقبل شهادة البدوى على صاحب القرية لهذا الحديث ولانه منهم حيث أشهد بدويا ولم يشهد قرويا. وإليه ذهب مالك إلا أنه قال لا تقبل شهادة البدوى لما فيه من الجفاء فى الدين والجهالة بأحكام الشرائع ولانهم فى الغالب لا يضبطون الشهادة على وجهها. وذهب الاكثر إلى قبول شهادتهم وحملوا الحديث على من لاتعرف عدالته من أهل البادية إذ الاغلبأن عدالتهم غير معروفة وقد استدل فى البحر لقبول شهادتهم بقبوله صلى الله عليه وسلم لشهادة الاعرابي على هلال رمضان.

٣ - ﴿ وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه خطب فقال: إن أناسا كانوا يؤخذون بالوحى فى عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وإن الوحى قد انقطع وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم. رواه البخارى ﴾ وتمامه • فمن أظهر لنا خيرا أمناه وقربناه وليس لنا من سريرته شيء: الله يحاسبه فى سريرته . ومن أظهر لنا سوءا لم نأمنه ولم نصدقه . وإن قال إن سريرته حسنة ، استدل به على قبول شهادة من لم يظهر منه ريبة نظرا إلى ظاهر الحال وأنه يكنى فى التعديل ما يظهر من حال المعدل من الاستقامة من غير كشف عن حقيقة محريرته لأن ذلك متعذر إلا بالوحى وقد انقطع ، وكأن المصنف أورده وإن كان معابى لا حجة فيه لأنه خطب به عمر وأقره من سمعه فكان قول جماهير الصحابة ، ولأن هذا الذي قاله هو الجارى على قواعد الشريعة وظاهر كلامه أنه لا يقبل المجهول ، ومدل له مارواه ابن كثير فى الإرشاد • أنه شهد عند عمر رجل فقال له عمر لست أعرفك ولا يضرك أن لا أعرفك اثمت بمن يعرفك فقال رجل من القوم أنا أعرفه . قال بأى شيء تعرفه ؟ قال بالعدالة والفضل فقال : هو جارك الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله و عزجه ؟ قال لا . قال فعاملك بالدينار الأدنى الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله و عزجه ؟ قال لا . قال فعاملك بالدينار المناك بالدينار المناك بالدينار فعاملك بالدينار ومدخله وغرجه ؟ قال لا . قال فعاملك بالدينار المناك بالدينار في المناك بالدينار في الذي تعرف ليله ونهاره ومدخله و غرجه ؟ قال لا . قال فعاملك بالدينار في الذي المد في المدون الذي المد في المدون المناك بالدينار في المدون المدون المناك بالدينار في المناك بالدينار في المدون المدون المؤلف المدون المدون المدون المدون المدون المدون المدون المدون المدفية و عربية و عربية

والدرهم اللذين يستدل بهما على الورع ؟ قال لا ، قال فرفيقك فى السفر الذى يستدل به على مكارم الاخلاق؟ قال لا . قال لست تعرفه ثم قال للرجل ائت بمن يعرفك ، قال ابن كثير رواه البغوى بإسناد حسن .

٦ _ ﴿ وَعَنَ أَنِي بِكُرَةً رَضَى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه عدَّ شهادة الزور في أكبر الكبائر . متفق عليه ﴾ في حديث ولفظه أنه صلىالله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: • ألا أنبشكم بأكبر الكبائر ـثلاثاً ـ قالوا: بلي ، قال: الإشراك بالله ، وعقوق الوالدين . وجلس وكان متكنًا ثم قال " ألا وقول الزور " فما زال يكررها حتى قلنا ليته سكت = تقدم تفسير شهادة الزور قال الثعلي : الزور تحسين الشيء ووصفه بخلاف صفته حتى يخيل إلى منسمعه أو رآه أنه بخلاف ماهو به فهو تمويه الباطل بما يوهم أنه حق ا وقد جعل صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قولالزور عديلا للإشراك ومساويا له قال النووى وليس على ظاهره المتبادر وذلك لآن الشرك أكبر بلا شك وكذلك القتل فلا بد من تأويله وذلك بأن التفضيل لهـــا بالنظر إلى ما يناظرها في المفسدة وهي التسبب في أكل المــال بالباطل فهي أكبر الكيائر بالنسبة إلى الكبائر التي يتسبب بها إلى أكل المال بالباطل فهي أكبر من الزنا ومن السرقة وإنما اهتم صلى الله عليه وسلم بإخبارهم عن شهادة الزور وجلس وأتى بحرف التنبيه وكرر الإخبار لكون قول الزور وشهادة الزور أسهل على اللسان والتهاون بهـا أكثر ولان الحوامل عليه كثيرة من العداوة والحسد وغيرها فاحتيج إلى الاهتمام بشأنه بخلاف الإشراك فإنه ينبو عنه قلب المسلم ولأنه لاتتعدّى مفسدته إلى غير المشرك بخلاف قول الزور فإنه يتعدّى إلى من قيل فيـه والعقوق يصرف عنه كرم الطبيع والمروءة .

لا _ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن الذي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال لرجل ﴿ تَرَى الشَّمْسَ ؟ ، قال نعم : قال ﴿ عَلَى مِثْلِهَا فَاشْهَدْ أَوْ دَعْ ، أخرجه الن عدى بإسناد ضعيف وصححه الحاكم فأخطأ ﴾ لأن فى إسناده محمد بن سلمان بن

مشمول ضعفه النسائى وقال البيهتي لم يرو من وجه يعتمد عليه ، وفيه دليل على أنه لا يجوز للشاهد أن يشهد إلا على مايعلمه علما يقيناً كما تعلم الشمس بالمشاهدة. ولا تجوز الشهادة بالظنّ فإن كانت الشهادة على فعل فلا بد من رؤيته وإن كانت على صوت فلا بد من سماع ذلك الصوت ورؤية الصوت أو التعريف بالصوت بعدلين أو عدل عند من يكتني به إلا في مواضع فإنها تجوز الشهادة بالظن . وقد بوب البخارى للشهادة على الظنّ بقوله • باب الشهادة على الانساب والرضاع المستفيض ، والموت القديم ، وذكر أربعة أحاديث في ثبوت الرضاع ، وثبوته إنما هو بالاستفاضة ولم يذكر حديثاً على رؤية الرضاع، وأشار بذلك إلى ثبوت النسب ، فإن من لازم الرضاع ثبوت النسب ، وأما ثبوت الرضاعة نفسها بالاستفاضة فإنه مستفاد من صريح الاحاديث فإن الرضاعة المذكورة فهاكانت في الجاهلية وكان ذلك مستفيضاً عند من وقع له . وحدّ الاستفاضة عند الهادوية شهرة في المحلة تشمر ظنا أو علما ، وإنما اكتفى بالشهرة في المذكورة إذ لاطريق له إلى التحقيق بالنسب لتعدُّر التحقق فيه في الأغلب وأراد البخاري بالموت القديم ماتطاول الزمان عليه ، وحدّه البعض بخمسين سنة وقيل أربعين وذلك لأنه يشق فيه التحقيق . وإلى العمل بالشهرة في النسب ذهب الهادوية والشافعية وأحمد ومثله الموت كذلك ذهبت إليه الهادوية في ثبوت الولاء وقال المصنف في الفتح : اختلف العلماء في ضابط ماتفيد فيه الشهادة بالاستفاضة فيصح عند الشافعية في النسب قطعاً والولادة وفي الموت والعتق والولاء والولاية والوقف والعزل والنكاح وتوابعه والتعديل والتجريح والوصية والرشد والسفه وذلك على الراجح في جميع ذلك : وبلغها بعض المتأخرين من الشافعية بضعة وعشرين موضعاً وهي مستوفاة في قو اعد العلائي إلى آخر كلامه.

٨ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 قضى بيمين وشاهد أخرجه مسلم وأبو داود والنسائى وقال : إسناده جيد ﴾ قال ابن

عبد البر لا مطعن لاحد فى إسناده كذا قال لكنه قال الترمذى فى العلل: سألت محمداً يعنى البخارى عنه فقال: لم يسمعه عندى عمرو من ابن عباس يريد عمرو ابن دينار راويه عن ابن عباس. وقال الحاكم قد سمع عمرو من ابن عباس عدّة أحاديث وسمع من جماعة من أصحابه فلا ينكر أن يكون سمع منه حديثاً. وسمعه من أصحابه عنه وله شواهد.

٩ _ ﴿ وعن أبي هريرة رضي الله عنه مشله أخرجه أبو داود والترمذي وصححه ابن حبان ﴾ وأخرجه أيضا الشافعي وقال ابن أبي حاتم في العلل عن أبيه هو صحيح وقد أخرج الحديث عن اثنين وعشرين مر. الصحابة وقد سرد الشارح أسماءهم. والحديث دليل على أنه يثبت القضاء بشاهد ويمين وإليه ذهب جماهير من الصحابة والتابعين وغيرهم وهو مذهب فقهاء المدينة السبعة والهــادوية ومالك وقال الشافعي وعمدتهم هذه الاحاديث ، واليمين وإن كان حاصلها تأكيد الدعوى لكن يعظم شأنها فإنها إشهاد لله سبحانه أن الحقيقة كما يقول ولو كان الاس على خلاف الدعوى لكان مفتريا على الله أنه يعـلم صدقه فلمـا كانت بهذه المنزلة العظيمة هابها المؤمن بإيمانه وعظمة شأن الله عنده أن يحلف به كاذبا وهابها الفاجر لما يراه من تعجيل عقوية الله لمن حلف يميناً فاجرة فلما كان لليمين هذا الشأن صلحت للهجوم على الحكم كشهادة الشاهد وقد اعتبرت الايمــان فقط فى اللعان وفي القسامة في مقام الشهود . وذهب زيد بن على وأبو حنيفة وأصحابه إلى عـدم الحسكم باليمين والشاهد مستدلين بقوله تعالى (وأشهدوا ذوى عدل منسكم) وقوله (فإن لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان) قالوا وهذا يقتضي الحصر ويفيد مفهوم المخالفة أنه لا يكون بغير ذلك ، وزيادة الشاهد واليمين تكون نسخاً لمفهوم المخالفة وأجيب عنه بأنه على تقدير اعتبار مفهوم المخالفة ، ويصح نسخه بالحديث الصحيح أعنى حديث ابن عباس . واستدلوا بقوله صلى الله عليه وسلم " شاهداك أو يمينه " وأجيب بأن هذا الحديث صحيح وحديث الشاهد واليمين صحيح يعمل بهما فى منطوقهما (۱۳ _ سيل السلام _ ٤)

فإن مفهوم أحدهما لا يقاوم منطوق الآخر . هذا وفى سنن أبى داود أنه قال سلمة فى حديثه : قال عمرو * فى الحقوق ، يربد أن عمرو بن دينار الراوى عن ابن عباس خص الحركم بالشاهد واليمين بالحقوق . قال الخطابى وهذا خاص بالاموال دون غيرها فإن الراوى وقفه عليها والخاص لا يتعدّى به محله ولا يقاس عليه غيره واقتضاء العموم منه غير جائز لانه حكاية فعل والفعل لا عموم له اه والحق أنه لا يخرج من الحركم بالشاهد واليمين إلا الحد والقصاص للإجماع أنهما لا يثبتان بذلك .

باب الدعاوي والبينات

«الدعاوى = جمع دعوى وهى اسم مصدر من ادّعى شيئًا إذا زعم أن له حقاً أو باطلا «والبينات ، جمع بينة وهى الحجة الواضحة ، سميت الحجة بينة لوضوح الحق وظهوره بها .

ا _ ﴿ عن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال: ﴿ لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعُو الهُمْ لادّى عَاسُ دِمَاء رَجَالِ وأَمُو الهُمْ ، ولكن وسلم قال: ﴿ لَوْ يُعْطَى النَّاسُ بِدَعُو الهُمْ لادّى عَلَى مَن حديث ابن عباس ﴿ بإسناد صحيح : ﴿ الْبَدِّينَةُ عَلَى الْمُدّعِي والْيَمِينُ عَلَى مَن أَنْكَرَ ﴾ ﴾ وفي الباب عن ابن عمر عند ابن حبان وعن عمر و بن شعيب عن أبيه عن جدّه عند الترمذي . والحديث دال على أنه لا يقبل قول أحد فيا يدعيه لمجرد دعواه بل يحتاج إلى البينة أو قصديق المدّعي عليه فإن طلب يمين المدّعي عليه فله ذلك وإلى هذا ذهب سلف الآمة وخلفها . قال العلماء : والحكمة في كون البينة على المدّعي أن جانب المدّعي ضعيف لأنه يدّعي خلاف الظاهر فكلف الحجة القوية وهي البينة فيقوى بها ضعف المدّعي ، وجانب المدّعي عليه قوى لأن الأصل فراغ ذمّته فاكتفي منه باليمين وهي حجة ضعمفة .

٢ ـ ﴿ وعن أبي هريرة رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم عرض على قوم اليين فأسرعوا فأمر أن يسهم بينهم فى اليمين أيهم يحلف . رواه البخارى ﴾ يفسره ما رواه أبو داود والنسائى من طريق أبى رافع عن أبي هريرة أن رجلين اختصا فى متاع ليس لواحد منهما بينة فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم و استهما على اليمين ماكان أحبا ذلك أو كرها ، قال الخطابى : ومعنى الاستهام هنا الافتراع يريد أنهما يقترعان فأيهما خرجت له القرعة حلف وأخذ ما ادعى ، وروى مثله عن على بن أبي طالب عليه السلام وهو أنه أتى بنعل وجد فى السوق يباع فقال رجل ا هذا نعلى لم أبع ولم أهب وقرع على خسة يشهدون وجاء آخر يدعيه يزعم أنه نعله وجاء أبين لكم ذلك . أما صلحه فأن يباع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خسة ولهذا أبين لكم ذلك . أما صلحه فأن يباع النعل فيقسم على سبعة أسهم لهذا خسة ولهذا أثنان ، وإن لم يصطلحا فالقضاء أن يحلف أحد الخصمين أنه ما باعه ولا وهبه وإنه نعله فإن تشاحميًا أيكما يحلف فإنه يقرع بينكما على الحلف فأيكما قرع حلف . انتهى كلام الخطابى .

٣ ـ ﴿ وعن أَبِي أَمَامَةُ الحَارِثِي رَضِي الله عنه أَن رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم قال « مَنِ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِي مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ الله لَه أَ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ، فقال له رجل : وإن كان شيئاً يسيراً يا رسول الله قال : وإنْ كان قَضِيبًا مِنْ أَرَاكِ ، رواه مسلم ﴾ الحديث دليل على شدة الوعيد لمن حلف ليأخذ حقا لغيره أو يسقط عن نفسه حقا فإنه يدخل تحت الاقتطاع لحق المسلم والتعبير بحق المر المسلم يدخل فيه ما ليس بمال شرعا كجلد الميتة ونحوه ، وذكر المسلم خرج مخرج الغالب وإلا فالذي مثله في هذا الحكم ، قيل ويحتمل أن هذه العقوبة تختص بمن اقتطع بيمينه حقالمسلم لاحق الذي وإن كان محرما فله عقوبة أخرى ، وإبحاب النار وتحريم الجنة مقيد بما إذا لم يتب ويتخلص من الحق الذي أخذه باطلا ثم المراد باليمين اليمين اليمين النمين الفاجرة وإن كانت مطلقة في الحديث فقد قيدها الحديث الآتي وهو قوله :

٤ _ ﴿ وعن الأشعث رضى الله عنه ﴾ بشين معجمة ساكنة فعين مهملة مفتوحة فثلثة وهو أبو محمد ﴿ ابن قيس ﴾ بن معديكرب الكندى قدم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في وفد كندة وكان رئيسهم وذلك في سنة عشر وكان رئيساً في الجاهلية مطاعاً في قومه وجيها في الإسلام وارتد عن الإسلام بعد موت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم رجع إلى الإسلام في خلافة أبي بكر رضى الله عنه ، وخرج للجهاد مع سعد بن أبي وقاص وشهد القادسية وغيرها ثم سكن الكوفة ومات بها سنة اثنتين وأربعين وصلى عليه الحسن بن على رضى الله عنه ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال * مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمين يَقْتَطِعُ بِها مَالَ امْرِئ مُسْلِم في أن يكون متعمدا عالما أنه غير محق وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمه جنته فيها أن يكون متعمدا عالما أنه غير محق وإذا كان تعالى عليه غضبان حرمه جنته وأوجب عليه عذابه .

وعن أبي موسى رضى الله عنه أن رجلين اختصا فى دابة ليس لواحد منهما بينة فقضى بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهما نصفين رواه أحمد وأبو داود والنسائى وهذا لفظه وقال: إسناده جيد ﴾ قال الخطابى: يشبه أن يكون هذا البعير أو الدابة كانت فى أيديهما معا فجعله النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهما لاستوائهما فى الملك باليد ولو لا ذلك لم يكونا بنفس الدعوى يستحقانه لو كان الشيء فى يد أحدهما . وقد روى أبو داود عقيبه حديثا فقال " ادعيا بعيرا فى عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فبعث كل واحد منهما بشاهدين فقسمه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بينهما نصفين " قال الخطابى وهو مرى بالإسناد الأول إلا أن فى الحديث المتقدم لم يكن لواحد منهما بينة وفى هذا أن كل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن تكون القضية واحدة إلا أن لكل واحد منهما قد جاء بشاهدين فاحتمل أن تكون القضية واحدة إلا أن بكل واحد منهما في اليد ويحتمل أن يكون العير فى يد غيرهما فلما بينهما نصفين لاستوائهما فى اليد ويحتمل أن يكون البعير فى يد غيرهما فلما بينهما نصفين لاستوائهما فى اليد ويحتمل أن يكون البعير فى يد غيرهما فلما بينهما نصفين لاستوائهما فى اليد ويحتمل أن يكون البعير فى يد غيرهما فلما بينهما نصفين لاستوائهما فى اليد ويحتمل أن يكون البعير فى يد غيرهما فلما بينهما نصفين لاستوائهما فى اليد ويحتمل أن يكون البعير فى يد غيرهما فلما بينهما نصفين لاستوائهما فى اليد ويحتمل أن يكون البعير فى يد غيرهما فلما بينهما نصفين لاستوائهما فى اليد ويحتمل أن يكون البعير فى يد غيرهما فلما به مديرة المهدين المهدين الهديرة فى يد غيرهما فلميا المهديرة المهدين المهديرة في مد غيرهما فلما المهديرة المهديرة المهديرة المهدين المهديرة في المهديرة في المهديرة المهديرة المهديرة في المهديرة في المهديرة المهديرة المهديرة المهديرة المهديرة المهديرة في المهديرة المهديرة

أقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نرع الشيء من يد المدعى عليه ودفعه إليهما. وقد اختلف العلماء في الشيء يكون في يد الرجل يتداعاه اثنان يقيم كل واحد منهما بينة فقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه يقرع بينهما فمن خرجت له القرعة صار له . وكان الشافعي يقول به قديما ثم قال في الجديد فيه قولان ؛ أحدهما ! يقضى به بينهما نصفين وبه قال أصحاب الرأى وسفيان الثورى . والقول الثانى : يقرع بينهما فأيهما خرج سهمه حلف : لقد شهد شهوده بحق ثم يقضى له به ، وقال مالك : لا أقضى به لواحد منهما إن كان في يد غيرهما وحكى عنه أنه قال : هو لاعدلها شهوداً وأشهرهما في الصلاح ، وقال الأوزاعي : يؤخذ بأكثر البينتين عددا ، وحكى عن الشعبي أنه قال : هو بينهما على عصص الشهود اه كلام الحطابي . وفي المنار أن القرعة ليس هذا محلها وإنما وظيفتها حيث تعذر التقريب إلى الحقيقة من كل وجه وكون المدعى هنا مشتركا أحد المحتملات فلا وجه لإبطاله بالقرعة واختار قسمة المدعى وهو الصواب في هذه الصورة .

٣ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن الذي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال : • مَنْ حَلَفَ عَلَى مِنْ بَرِى هَـٰذَا بِيَمِينِ آثِمَـةٍ تَبُواً مَقْعَدَهُ مِنَ النَّالِ = رواه أحمد وأبو داود والنسائى وصحه ابن حبان ﴾ وأخرجه النسائى برجال ثقات من حديث أبى أمامة مرفوعا = من حلف عند منبرى هـذا بيمين كاذبة يستحل بهـا مال امرئ مسلم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا ، والحديث دليسل على عظمة إثم من حلف على منبره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كاذبا ، واخديث لا دليل قيه تغليظ الحلف بالمكان والزمان هل يجوز للحاكم أو لا ؟ والحديث لا دليل قيه على أحد القولين إنما فيه عظمة إثم من حلف على منبره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كاذبا ، وذهب الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه وسلم كاذبا ، وذهب الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه وسلم كاذبا ، وذهب الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه وسلم كاذبا ، وذهب الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه وسلم كاذبا ، وذهب الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه وسلم كاذبا ، وذهب الهادوية والحنفية والحنابلة إلى أنه لا تغليظ بزمان ولا مكان وأنه وسلم كاذبا .

لا يجب على الحالف الإجابة إلى ذلك . وذهب الجمهور إلى أنه يجب التغليظ فى الزمان والمكان قالوا : فنى المدينة على المنبر " وفى مكة بين الركن والمقام وفى غيرهما فى المسجد الجامع " وكأنهم يقولون فى الزمان ينظر إلى الاوقات الفاصلة كبعد العصر وليلة الجمعة ويومها ونحو ذلك . احتج الاولون بإطلاق أحاديث « اليمين على المدعى عليه " وبقوله « شاهداك أو يمينه " واحتج الجمهور بحديث جابر وحديث أبى أمامة وبفعل عمر وعثمان وابن عباس وغيرهم من السلف . واستدلوا للتغليظ بالزمان بقوله تعالى : (تحبسونهما من بعد الصلاة) قال المفسرون : هى صلاة العصر . وقال آخرون : يستحب التغليظ فى الزمان والمكان ولا يجب . وقيل : هو موضع اجتهاد للحاكم إذا رآه حسناً ألزم به .

٧ - وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « ثلاثة لا يُدكّمهُ مُ الله يَوْمَ الْقِيّامَةِ ولا يُنظُرُ إليهم ﴾ هذا كناية عن غضبه تعالى وإشارة إلى حرمانهم من رحمته ﴿ ولا يُزكّيهم ﴾ أى لا يطهرهم عن أدناس الذنوب بالمغفرة ﴿ ولهم عَذَابُ أَلَيْم : رَجُلٌ عَلَى فَضْلِ مَا يَالفَلاَة يَمْ مَنَ أَنَّهُ مِنَ ابنِ السَّبِيلِ ورَجُلٌ بَايَع رَجُلًا بِسِلْعَة بِعْدَ الْعَصْرِ فَحَلْفَ لَهُ بِاللهِ لاَ يُتَا يُعهُ إلاَ للدُّنيا فإنْ أَعْطَاهُ مِنْهَا وَق وإنْ لَم يُعْطِه مِنْهَا لَم يَنه ما لا حاجة لله يُتَا يعه كناب البيع وقوله « وصدقه ، أى عليه من هو محتاج له وتقدم الكلام عليه في كناب البيع وقوله « وصدقه ، أى المشترى وضمير « هو » للآخذ مصدر قوله لاخذها لدلالة فعله عليه مثل (اعدلوا هو أقرب للنقوى) أى والآخذ على غير ما حلف عليه فهذا ارتكب أمرين عظيمين الحلف بالله والكذب في قيمة السلعة وخص بعد العصر لشرف الوقت وهو من أدلة من غلظ بالزمان وقوله « بايع إماما لايبايعه إلا للدنيا ، أى لما يعطيه منها .

والوعيد يحتمل أنه لمجموع ماذكر من المبايعة لأجل الدنيا فإنها نية غير صالحة ولعدم الوفاء بالحروج عن الطاعة وتفريق الجماعة . والأصل في بيعة الإمام أن يقصد بها إقامة الشريعة ويعمل بالحق ويقيم ما أمر الله بإقامته ويهدم ما أمر الله بهدمه ووقع في البخاري ورجل حلف على يمين كاذبة بعد العصر ليقتطع بها مال رجل مسلم ، فيكون من توعد بهذا النوع من الوعيد أربعة . وفي مسلم مثل حديث أبي هريرة قال « وشيخ زان " وملك كذاب " وعائل مستكبر » وأخرج أيضا من حديث أبي ذر مرفوعا « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة : المنان الذي لا يعطى شيئا إلا منه " والمنفق سلعته بالحلف الفاجر " والمسجل إزاره " فصل من جموع الاحاديث تسع خصال إن جعلنا المنفق سلعته بالحلف الكذب والذي حلف بعد العصر لقد أعطى كذا وكذا : شيئا واحدا ، وإن جعلناهما شيئين كا هو الظاهر " فإن المنفق سلعته بالكذب أعم من الذي يحلف لقد أعطى ـ فتكون عشرا .

۸ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه أن رجلين اختصا فى ناقة فقال كل واحد منهما نتجت هذه الناقة عندى وأقاما ﴾ أى كل واحد ﴿ بينة فقضى بها رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى وآله وسلم للذى هى فى يده ﴾ سيأتى من أخرجه وأخرج الذى بعده وقد أخرج هذا البيهتى ولم يضعفه وأخرج نحوه عن الشافعى إلا أن فيه م تداعيا دابة ، ولم يضعف إسناده أيضا . والحديث دليل على أن اليد مرجحة للشهادة الموافقة لها وقد ذهب إلى هذا الشافعى ومالك وغيرهما قال الشافعى يقال لها قد استويتما فى الدعوى والبينة وللذى هو فى يده سبب بكينونته فى يده هو أقوى من سببك فهو بفضل قوة سببه ، وذكر هذا الحديث . وذهب الهادوية وجماعة من الآل وابن حنبل إلى أنها ترجح بينة الحديث . وذهب يكن فى يده قالوا : إذ شرعت له ـ وللهنكر اليمين ـ ولقوله صلى الله عليه وآله وسلم * البينة على المدعى ، فإنه يقتضى أنه لاتفيد بينة المنكر ، ويروى عن وسلم * البينة على المدعى ، فإنه يقتضى أنه لاتفيد بينة المنكر ، ويروى عن

على رضى الله عنه أنه قال د من كان فى يده شى، فبينته لا تعمل له شيئا ، ذكره فى البحر وأجيب عن ذلك بأن حديث جابر خاص وحديث « البينة على المدعى » عام والحاص مخصص مقدم ؛ وأثر على رضى الله عنه لم يصح وعلى صحته فعارض بما سبق . وعن القاسم أنه يقسم بينهما لآن اليد مقوية لبينة الداخل فساوت بينة الخارج . ويروى عنه كفول الشافعى ، وللحنفية تفصيل لم يقم عليه دليل .

٩ ـــ ﴿ وَعَنَ ابْنَ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهُمَا أَنَ الَّذِي صَلَّى الله عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمُ رَد اليمين على طالب الحق رواهما ﴾ أي هذا والذي قبله ﴿ الدارقطني وفي إسنادهما ضعف لأن مدارهما على محمد بن مسروق عن إسحاق بن الفرات ، ومحمد لا يعرف ، وإسحاق مختلف فيه كما قاله المصنف . وقال الذهبي في الكاشف : إن إسحاق بن الفرات قاضي مصر ثقة معروف وقال البيهتي الاعتماد في هـذا الباب على أحاديث القسامة فإنه قال صلى الله عليه وآله وسلم لأولياء الدم « أتحلفون؟ فأبوا قال فتحلف يهود • وهو حديث صحيح وساق الروايات في القسامة وفيهــا رد اليمين ، قال فهذه الأحاديث هي المعتمدة في رد اليمين على المدعى إذا لم يحلف المدعى عليه . قلت : وهذا منه قياس إلا أنه قد ثبت عندهم أن القسامة على خلاف القياس وثبت أنه لا يقاس على ما خالف القياس . وقد استدل بجديث الكتاب على ثبوت رد اليمين على المدعى والمراد به أنها تجب اليمين على المدعى ولكن إذا لم يحلف المدعى عليه . وقد ذهب الشافعي وآخرون إلى أنه إذا نكل المدعى عليه فإنه لا بجب بالنكول شيء إلا إذا حلف المدعى. وذهب الهادوية وجماعة إلى أنه يثبت الحق بالنكول من دون تحليف للبدعي وقال المؤيد لا يحكم به ولكن يحبس حتى يحلف أو يقر . استدل الهادوية بأن النكول كالإقرار . ورد بأنه مجرد تمرد عن حق معلوم وجوبه عليه هو اليمين فيحبس له حتى يوفيه أو يسقطه بالإقرار ١ واستدلوا أيضا بأنه حكم به عمر وعثمان وابن عباس وأبو موسى وأجيب بعـدم حجة أفعالهم. نعم لو صح حديث ابن عمر كان الحجة فيه .

١٠ ـــ ﴿ وَعَنَ عَانَشَهُ رَضَى اللَّهُ عَنْهَا قَالَتَ : دَخُلُ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللّه عليه وسلم ذات يوم مسروراً تبرق ﴾ بفتح المثناة الفوقية وضم الرا. ﴿ أسارير وجهه ﴾ هي الخطوط التي في الجبهة واحدها سر وسرر وجمعها أسرار وأسرة وجمع الجمع أسارير أي تضيء وتستنير من الفرح والسرور ﴿ فَقَالَ : ﴿ أَلَمْ تَرَيُّ إِلَى يُحِرِّزُ ﴾ بضم الميم وفتح الجيم ثم زاى مشدّدة مكسورة ثم زاى أخرى اسم فاعل لانه كان في الجاهلية إذا أسر أسيراً جزَّ ناصيته وأطلقه ﴿ الْمُدْلِجِيِّ ﴾ بضم الميم وبالدال المهملة وجيم بزنة مخرج نسبة إلى بني مدلج بن مرة بن عبد مناف بن كنانة ﴿ نَظَرَ آنِفًا ﴾ أى الآن ﴿ إِلَى زَيدِ بن حَارثَةَ وأَسَامَة بن زَيدِ فَقَالَ : هَـٰذِهِ الْأَقْدَامُ بْعُضُهَا مِنْ بْعْضِ ، متفق عليه ﴾ في رواية للبخارى أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال : ﴿ أَلَمْ تَرَى أَنْ مَجْزِزاً المَدلِّجِي دَخُلُ فَرَأَى أَسَامَةً وَزَيْداً وَعَلَّمُما قَطْيَفَةً قَد غُطِّيا رؤوسهما ومدّت أقدامهما فقال : إن هذه الأفدام بعضها من بعض = واعلم أن الكفار كانوا يقدحون في نسب أسامة لكونه كان أسود شديد السواد . وكان زيد أبيض كذا قاله أبو داود. وأم أسامة هي أم أيمن كانت حبشية سودا. ووقع فى الصحيح أنها كانت حبشية وصيفة لعبد الله والدالني صلى الله علميه وآله وسلم . ويقال كان من سى الحبشة الذين قدموا زمن الفيل فصارت لعبد المطلب فوهبها لعبد الله والد النبي صلى الله تمالى عليه وعلى آله وسلم . وتزوجت قبل زيد عبيداً الحبشىڤولدت له دأيمن، فكنيت به واشتهرت بكنيتها واسمها بركة والحديث دليل على اعتبار القيافة فى ثبوت النسب ، وهي مصدر قاف قيافة والقائف الذي يتتبع الآثار ويعرفها ويعرف شبه الرجل بأبيه وأخيه . وإلى اعتبارها فى ثبوت النسب ذهب مالك والشافعي وجماهير العلماء مستدلين بهذا الحديث . ووجه دلالته ما علم من أن التقرير منه صلى الله عليه وسلم حجة لأنه أحد أفسام السنة . وحقيقة التقرير أن يرى النبي صلى الله عليه وسلم فعلا من فاعل أو يسمع قولا من قائل أو يعلم

به وكان ذلك الفعل من الأفعال التي لا يعلم تقدّم إنكاره لها كمضي كافر إلى كنيسة أو مع عدم القدرة كالذي كان يشاهده من كمار مكة من عبادة الاوثان وأذاهم للمسلمين ولم ينكره كان ذلك تقريراً دالا على جوازه ؛ فإن استبشر به فأوضح كما في هذه القصة فإنه استبشر بكلام مجزّز في إثبات نسب أسامة إلى زيد فدل ذلك على تقرير كون القيافة طريقاً إلى معرفة الأنساب، وبما رواه مالك عن سلمان ابن يسار أن عمر بن الخطاب كان يليط أولاد الجاهلية بمن ادّعاهم في الإسلام فأتى رجلان إلى عمر رضى الله عنه كلاهما يدعى ولد امرأة فدعا قائفا فنظر إليه القائف فقال لقد اشتركا فضربه عمر بالدرة ثم دعا المرأة فقال أخبريني خبرك فقالت كان هذا _ لاحد الرجلين _ يأتمها في إبل لاهلها فلا يفارقها حتى يظنّ أنه قد استمرّ بها حمل ثم ينصرف عنها فأهريقت عليه دما ثم خلف عليها هذا _ يعني الآخر _ فلا أدرى من أيهما هو ، فكبر القائف، فقال عمر للغلام: فإلى أيهما شئت فانتسب، فقضى عمر بمحضر من الصحابة بالقيافة من غير إنكار من واحد منهم فكان كالإجماع تقوى به أدلة القيافة ، قالوا : وهو مروى عن ابن عباس وأنس ابن مالك ولا مخالف لهما من الصحابة ؛ ويدل عليه حديث اللعان . وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إن جاءت به على صفة كذا وكذا فهو لفلان ، أو على صفة كذا وكذا فهو لفلان ، فجاءت به على الوصف المكرو، فقال ، لولا الإيمان لكان لى ولهما شأن ، فقوله فهو لفلان إثبات للنسب بالقيافة وإنما منعت الإيمان عن إلحاقه بمن جاء على صفته وذهبت الهادوية والحنفية إلى أنه لا يعمل بالقيافة في إثبات النسب والحكم في الولد المتنازع فيه أن يكون للشريكين أو المشتريين أو الزوجين . وللهادوية في الزوجين تفاصيل معروفة في الفروع ؛ وتأولوا حديث مجزز هذا وقالوا ليس من باب التقرير لأن نسب أسامة كان معلوما إلى زيد وإنمــا كان يقدح الكفار في نسبه لاختلاف اللون بين الولد وأبيه ، والقيافة كانت من أحكام الجاهلية وقدجاء الإسلام بإبطالها ومحو آثارها فسكوته صلى الله عليه وسلم

عن الإنكار على مجرّز ليس تقريرا لفعله واستبشاره إنما هو لإلزام الخصم الطاعن في نسب أسامة بما يقوله ويعتمده فلا حجة في ذلك. قلت: ولا يخني أن هذا الجواب مبنى على أنه قد سبق منه صلى الله عليه وسلم إنكار للقيافة وإلحاق النسب بها كتقدّم إنكاره مضى كافر إلى كنيسة وهذا لا دليل عليه بل الدليل قائم على خلافه وهو قوله صلى الله عليه وسلم في قصة اللعان بما سمعت ثم فعل الصحابة من بعده. وقولهم: بثبوت النسب به من الادلة على عدم إنكاره صلى الله عليه وسلم وأما قوله: والولد للفراش فذلك فيما إذا علم الفراش فإنه معلوم أن الحكم به مقدم قطعاً وإنما القيافة عند عدمه ثم الاصح عند القائلين بالإلحاق أنه يكنى قائف واحد وقيل: لا بد من اثنين وحديث الباب دال على الاكتفاء بالواحد.

كتاب العتق

العتق الحرّية ، ويقال عتق عتفاً بكسر العين وفتحها فهو عتيق وعاتق . وفى النجم الوهاج ، العتق إسقاط الملك من الآدى تقرّباً لله وهو مندوب وواجب في الكفارات ، وقد حث الشارع عليه كا فال تعالى (فك رقبة) فسرت بعتقها من الرق والاحاديث في فضله كثيرة منها :

ا _ ﴿ عن أَنِي هريرة رضى الله تعالى عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأيّما امْرِي مُسْلِم أعْتَقَ امْرَأَ مُسْلِمًا اسْتَنْقَذَ الله بِيكُلِّ عُضْوٍ ﴾ بكسر العين وضها ﴿ مِنْهُ عُضُوًا مِنَ النّارِ * متفق عليه ﴾ وتمامه فى البخارى * حتى فرجه بفرجه ، وفيه وأنه إذا كان المعتق والمعتق مسلمين أعتقه الله من النار * وفى قوله واستنقذ * ما يشعر بأنه بعد استحقاقه لها واشتراط إسلامه لآجل هذا الآجر وإلا فإن عتى الكافر يصح * وقولهم لا قربة لكافر ليس المراد أنه لا ينفذ منه ما من شأنه أن يتقرب به كالعتق والهبة والصدقة وغير ذلك . إنما المراد أنه لا يثاب عليها وإلا فهى نافذة منه لكن لا نجاة له بسببه من النار . وفى تقييد الرقبة المعتقة بالإسلام أيضا دليل على أن هذه الفضيلة لا تنال إلا بعتق المسلمة وإن كان فى عتى الكافرة فضل لكن لا يبلغ ما وعد به هنا من الأجر . ووقع فى رواية مسلم و إرب ، عوض عضو وهو بكسر الهمزة وإسكان الراء فموحدة العضو . مسلم و إرب ، عوض عضو وهو بكسر الهمزة وإسكان الراء فموحدة العضو . وقيه أن عتى كامل الاعضاء أفضل من عتى ناقصها فلا يكون خصيا ولا فاقد غيره من الاعضاء والاغلى ثمنا أفضل كا يأتى . وعتى الذكر أفضل من عتى الاثى عتى الذكر أفضل من عتى الاثى كا مذل له قوله :

إلى المرمذي وصححه عن أبي أمامة : • وأَثْيَمَا امْرِي مُسْدِلْمِ أَعْتَقَ الْمَرَأَ تَانِ مُسْدِلْمَ الْعَرَاقَ أَجْرَهُ عَلَى النَّادِ • ﴾ فعتق المرأة أجره على النصف من عتق الذكر فالرجل إذا أعتق امرأة كانت فكاك نصفه من النار والمرأة إذا من عتق الذكر فالرجل إذا أعتق امرأة كانت فكاك نصفه من النار والمرأة إذا من عتق الذكر فالرجل إذا أعتق امرأة كانت فكاك نصفه من النار والمرأة إذا إلى المراقة إذا إلى المراقة إذا إلى المراقة إذا المراقة المرا

أعتقت الأمة كانت فكاكها من الناركما دل له مفهوم هذا ومنطوق قوله :

٣ _ ﴿ وَلَا بِي دَاوِدِ مِن حَدِيثَ كَعَبِ بِن مَرَةَ رَضِّي الله عَنْهُ ﴿ أَيُّمَا امْرَأَةٍ مُسْلِمَةِ أَعْتَقَتِ آمْرَأَةً مُسْلِمَةً كَانتْ فِيكَاكَهَا مِنَ النَّارِ ، ﴾ وبهذا والذي قبله استدل من قال عتق الذكر أفضل ؛ ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الإناث من الشهادة والجهاد والقضاء وغير ذلك بمـا يختص بالرجال إما شرعا وإما عادة ولان فى الإماء من تضيع بالعتق ولا يرغب فيها بخلاف العبد . وقال آخرون عتق الآنثي أفضل لآنه يكون ولدها حرّا سواء تزوجها حر أو عبد . وقوله في روانة « حتى فرجه بفرجه ، استشكله ابن العربي قال لأن المعصية التي تتعلق بالفرج هي الزنا والزناكبيرة لا تكفر إلا بالتوبة إلا أن يقال إن العتق يرجح عند الموازنة بحيث تكمون حسناك العتق راجحة توازى سيئة الزنا مع أنه لا اختصاص لهذا بالزنا فإن اليد يكون بها القتل والرجل يكون بها الفرار من الزحف وغير ذلك ﴿ فَاتَدَهُ ﴾ فى النجم الوهاج : أنه أعتق النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثلاثاً وستين نسمة عدد سنى عمره وعد أسماءهم . قال : وأعتقت عائشة سبعاً وستين وعاشت كذلك ، وأعتق أبو بكر كثيراً وأعتق العباس سبعين عبدا رواه الحاكم وأعتق عثمان وهو محاصر عشرين . وأعتق حكيم بن حزام مائة مطوقين بالفضة . وأعتق عبد الله ابن عمر ألفا واعتمر ألف عمرة وحج ستين حجة ، وحبس ألف فرس في سبيل الله . وأعتق ذو الكلاع الحيرى فى يوم واحد ثمانية آلاف عبد ، وأعتق عبد الرحمن بن عوف ثلاثين ألف نسمة انتهى .

٤ - ﴿ وعن أَبِى ذَرَ رضى الله عنه قال : سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى العمل أفضل ؟ قال • إيمانٌ بِاللهِ وَجِهَادٌ فى سَبِيلِهِ • قلت : فأى الرقاب أفضل ؟ قال • أغلاها ﴾ روى بالعين المهملة والغين المعجمة ﴿ ثُمَنًا وأَ نَفَسَهَا عِنْدَ أَهْلِهَا مَنْقَى عليه ﴾ دل على أن الجهاد أفضل أعمال البر بعد الإيمان . وقد تقدّم فى كتاب الصلاة أن الحلاة فى أول وقتها أفضل الاعمال على الإطلاق : وتقدم الجمع الصلاة أن الحمال وقتها أفضل الاعمال على الإطلاق : وتقدم الجمع المحمدة أن الصلاة أن الحمال وقتها أفضل الاعمال على الإطلاق : وتقدم الجمع المحمدة الم

بين الاحاديث هنالك . ودل على أن الاغلى ثمنا أفضل من الادلى قيمة . قال النووى محله والله أعلم فيمن أراد أن يعتق رقبة واحدة أما لوكان مع شخص ألف درهم مثلا فأراد أن يشترى بها رقابا يعتقها فوجد رقبة نفيسة ورقبتين مفضولتين قال فثنتان أفضل بخلاف الاضحية فإن الواحدة السمينة أفضل لان المطلوب فى العتق فك الرقبة وفى الاضحية طيب اللحم انتهى . والاولى أن هدا لا يؤخذ قاعدة كلية بل يختلف باختلاف الاشخاص فإنه إذا كان شخص بمحل عظيم من العلم والعمل وانتفاع المسلمين به فعتقه أفضل من عتق جماعة ليس فيهم هذه السمات فيكون الضابط اعتبار الاكثر نفعا . وقوله و أنفسها عند أهلها ، أى ماكان اغتباطهم بها أشد وهو الموافق لقوله تعالى (لن تنالوا البرحتى تنفقوا على تحبون) .

• _ ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
﴿ مَنْ أَعْتَقَ شِرْكًا لَهُ فَى عَبْدٍ فَكَانَ لَهُ مَالٌ يَبْلُغُ ثَمَنَ الْعَبْدِ قُومً عَلَيْهِ قِيمَةَ عَدْلِ ﴾

بفتح العين أى لا زيادة فيه ولا نقص ﴿ فَأَعْطَى شُرَكاءً وَصَصَهُم وَعَتَقَ عَلَيْهِ

الْعَبْدُ وإلا ﴾ يكن له مال يبلغ ثمن العبد ﴿ فَضَدْ عَتَقَ ﴾ بفتح العين المهملة ﴿ مِنْهُ

مَا عَتَقَ ﴾ بفتح العين ويجوز ضمها ﴿ متفق عليه ﴾ دل الحديث على أن من له
حصة فى عبد إذا أعتق حصته فيه وكان موسرا لزمه تسليم حصة شريكه بعد

تقويم حصة الشريك تقويم مثله وعنق عليه العبد جميعه وقد أجمع العلماء على

أن نصيب المعتق يعتق بنفس الإعتاق ودل على أنه لا يعتق نصيب شريكه إلا مع

أن نصيب المعتق لا مع إعساره لقوله فى الحديث ﴿ وإلا ﴾ أى وإلا يكن له مال

ع فقد عتق منه ما عتق * وهى حصته وظاهره تبعيض العتق إلا أنه قد وقع فى هذا

اللفظ نزاع بين الآئمة ، فقال ابن وضاح : ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه

وآله وسلم لانه رواه أيوب عن نافع قال : قال نافع ﴿ وإلا فقد عتق منه

ما عتق * ففصله من الحديث وجعله من قول نافع قال أيوب مرة لا أدرى

هو من الحديث أو هو شيء قاله نافع . وقال غيره قد رواه مالك وعبيد الله العمرى فوصلاه بكلام النبي صلى الله عليه وآله وسلم وجعلاه منه . قال القاضى عياض وما قاله مالك وعبيد الله العمرى أولى وقد جوّداه ، وهما فى نافع أثبت من أيوب عند أهل هذا الشأن ، وكيف وقد شك أبوب فيه كما ذكرنا . وقد رجح الأثمة رواية من أثبت هذه الزيادة من قول النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعى لا أحسب عالما فى الحديث يتشكك فى أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أبوب لا أحسب عالما فى الحديث يتشكك فى أن مالكا أحفظ لحديث نافع من أبوب الحجة مع من لم يشك . هذا وللعلماء فى المسئلة أقوال ، أقواها ما وافقه هذا الحديث وهو أنه لا يعتق نصيب الشريك إلا بدفع القيمة ، وهو المشهور من مذهب مالك ، وبه قال أهل الظاهر ، وهو قول للشافعى . وقالت الهادوية وآخرون إنه يعتق وبه قال أهل الظاهر ، وهو قول للشافعى . وقالت الهادوية وآخرون إنه يعتق العبد جميعه وإن لم يكن للبعتق مال فإنه يستسعى العبد فى حصة الشريك العبد جميعه وإن لم يكن للبعتق مال فإنه يستسعى العبد فى حصة الشريك مستدلين بقوله :

٣ - ﴿ وَلَمَا ﴾ أى الشيخين ﴿ عن أبي هريرة رضى الله عنه و والا قُوم الْعَبْدُ عَلَيْهِ واسْتَسْعَى غَيْرَ مَشْقُوقِ عَلَيْهِ واللهِ واستسعى فى قيمة حصة الْخَبْرِ ، ﴾ فإنه ظاهر أنه إذا لم يكن للشريك مال قوم العبد واستسعى فى قيمة حصة الشريك وأجيب بأن ذكر السعاية ليست من كلامه صلى الله عليه وآله وسلم بل مدرجة من بعض الرواة فى الخبر كما أشار إليه المصنف . قال ابن العربى اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأنه من قول قتادة قال النسائى بلغنى أن هماما رواه فجمل هذا الكلام أعنى الاستسعاء من قول قتادة مدرج على ما روى من قول قتادة . وقد رد جميع ماذكر من همام . وجزم ابن المنذر والخطابي بأنه من فتيا قتادة . وقد رد جميع ماذكر من إدراج السعاية باتفاق الشيخين على رفعه فإنهما فى أعلى درجات التصحيح وقد روى السعاية باتفاق الشيخين على رفعه فإنهما فى أعلى درجات التصحيح وقد روى السعاية فى الحديث سعيد بن أبى عروبة عن قتادة وهو أعرف بحديث

قتادة لكثرة ملازمته له ولكثرة أخذه عنه من همام وغيره فإنه كان أكثر ملازمة لقتادة من همام وشعبة وماروياه لاينافى رواية سعيد لانهما اقتصرا في رواية الحديث على بعضه وأما إعلال رواية سعيد بن أبي عروبة بأنه اختـلط فمردود لأن روايته في الصحيحين قبل الاختـلاط فإنه فيهما من رواية يزيد بن زريع وهو من أثبت الناس في سعيد وروايته عن سعيد كانت قبل اختلاطه ثم رواه البخـاري من رواية جرير بن حازم لمتابعته له لينتني عنــه التفرد ثم أشار إلى أن غيرهما تابعهما ثم قال اختصره شعبة كأنه جواب سيؤال مقدر تقديره إن شعبة أحفظ الناس لحديث قتادة فكيف لم يذكر الاستسعاء؟ فأجاب بأن هذا لايؤثر فيه ضعفا لانه أورده مختصراً وغيره ساقه بتمامه والعدد الكثير أولى بالحفظ من الواحد . قلت : وبهذا تعرف المجازفة في قول ابن العربي: اتفقوا على أن ذكر الاستسعاء ليس من قول النبي صلى الله عليه وآله وسـلم . وبعد تقرر هذا لك فقد عرفت تعارض كلام هؤلا. الأثمة الحفاظ في هذه الزيادة ولا كلام في أنها قد رويت مرفوعة والاصل عدم الإدراج حتى يقوم عليه دليـل ناهض. وقد تقاومت الادلة هنا ولكنه عضد القول برقع زيادة السعاية اليه صلى الله عليه وسلم أن الاصل عدم الإدراج ومع ثبوت رفعها فقد عارضت رواية • وإلا فقد عتق منه ما عتق " وقد جمع بينهما بوجهـين : الأول أن معنى قوله وإلا فقد عتق منه ماعتق أي بإعتاق مالك الحصة حصته وحصة الشريك تعتق بالسعاية فيعتق العبد بعد تسلم ما عليه ويكون كالمكاتب وهذا هو الذي جزم به البخاري ويظهر أن ذلك يكون باختيار العبد لقوله غير مشقوق عليه فلوكان ذلك على جهة اللزوم بأن يكلف العبد الاكتساب والطلب حتى يحصل ذلك لحصل له غاية المشقة وهو لايلزم في الكتابة ذلك عند الجمهور لأنها غير واجبة فهذا مثلها وإلى هذا الجمع ذهب البيهتي وقال ؛ لاتبتي بين الحديثين معارضة أصلا وهو كما قال ، إلا أنه يلزم منه أن يبقى الرق في حصة الشريك إذا لم يختر العبد السعاية ويحمل حديث

أبي المليح عن أبيه أن رجلا أعتق شقصا له في غلام فذكر ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال « ليس لله شريك ، وفي رواية فأجاز عتقه وأخرجه النسائي بإسـناد قوى ومثله ما أخرج أحمد بإسناد حسن من حـديث سمرة أن رجلا أعتق شقصاً فى مملوك فقال النبي صلى الله عليه وآله وســلم « هو كله فليس لله شريك » على الموسر فتندفع المعارضة . وأما ما أخرجه أبو داود من طريق ملقام عن أبيه : أن رجلا أعتق نصيبه في مملوك فلم يضمنه النبي صلى الله عليه وسلم ، وإسناده حسن فهو في حق المعسر . ويدل له ما أخرجه النسائي عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ « من أعتق عبدا وله فيه شركا. وله وفا. فهو حر ويضمن نصيب شركاته بقيمته لما أساء من مشاركتهم وليس على العبد شي. • فقال وله وفاء . والثاني مِن وجهي الجمع أن المراد بالاستسعاء أن العبد يستمر في خدمة سيده الذي لم يعتق رقيقًا بقدر ماله من الرق. ومعنى غير مشقوق عليه أنه لا يكلفه سيده من الخدمة فوق ما يطيقه ، ولا فوق حصته من الرق ، قيل إلا أنه يبعد هـذا الجمع ما أخرجه الطبراني والبيهتي من حديث رجل من بي عذرة : أن رجلا منهم أعتق علوكا له عند موته وليس له مال غيره فأعتق رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثه وأمره أن يسعى في الثلثين . قلت قد يقول من اختار هذا الوجه من الجمع أن المراد من أمره صلى الله عليه وسلم أن يسعى في الثلثين يسعى على مواليه بقدر ثلثي رقبته من الخدمة لأنه الذي بتي رقا لهم . وإيضاح الجمع بين الاحاديث أن قوله صلى الله عليه وسلم « لا شريك لله ، فما إذا كان مالك الشقص غنيا فهو في حكم المالكين فيعتق العبد كله ويسلم قيمة ماهو اشركائه ؛ ويحمل حديث السعاية على ما إذا كان العبد قادراً عليها كما يرشد إليه قوله صلى الله عليه وسلم " غير مشقوق عليه " وحديث • وإلا فقد عتق منه ما عتق ، على ما إذا كان المعتق فقيرا والعبد لا قدرة له على السعاية . واعلم أن هذا كله فيما إذا كان المعتق يملك بعض العبد وأما إذا كان يملكه كله فأعتق بعضه فجمهور العلماء يقولون يعتق كله وقال أبو حنيفة وأهل الظاهر (١٤ _ سبل السلام _ ١٤)

يعتق منه ذلك القدر الذى عتق ويسعى فى الباقى وهو قول طاوس وحماد وحجة الأولين حديث أبى المليح وغيره ، وبالقياس على عتق الشقص فإنه إذا سرى إلى ملك الشريك فبالأولى إذا لم يكن له شريك وحجة الآخرين أن السبب فى حق الشريك هو ما يدخل على شريكه من الضرر فأما إذا كان العبد له جميعه لم يكن هناك ضرر فلا قياس ولا يخنى أنه رأى فى مقابلة النص .

٧ - ﴿وعن أَبِيهِ مِرِهُ وضي الله عنه قال : قال وسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يَجْرِي ﴾ بفتح حرف المضارعة أي لا يكافئ ﴿ ولَهُ والدَهُ إِلاَّ أَنْ يَجِدَهُ مَمْ لُوكاً فيَشْتَريَهُ فَيَعْتِقَهُ ، وواه مسلم ﴾ فيه دليل على أنه لا يعتق عليه بمجرد الشراء وأنه لا بد من الإعتاق بعده وإلى هذا ذهب الظاهرية . وذهب الجمهور إلى أنه يعتق بنفس الشراء و تأولوا فيعتقه بأنه لما كان شراؤه تسبب عنه العتق نسب إليه العتق مجازاً ولا يخنى أن الأصل الحقيقة إلا أنه صرفه عن الحقيقة حديث سمرة الآتى وفيه تعليق الحرية بنفس الملك كما يأتى وإنما كان عتقه جزاء لابيه لان العتق أفضل مامن به أحد على أحد لتخليصه بذلك من الرق فتكلله أحوال الآحرار من الولاية والقضاء والشهادة بالإجماع ، والحديث نص في عتق الوالد ومثله قول من عدا داود في حق الأم أيضا .

۸ — (وعن سمرة بن جندب رضى الله عنه أن النبى صلى الله عيه وسلم قال مَنْ مَلَكَ ذَا رَجِم مَحَرَمٍ فَهُو حُرٌ ، رواه أحمد والاربعة ورجح جمع من الحفاظ أنه موقوف ﴾ وأخرجه أبو داود مرفوعا من رواية حماد . وموقوفا من رواية شعبة وقال : شعبة أحفظ من حماد فالوقف حينئذ أرجح وأخرجه أيضا من طريق شعبة عن قتادة أن عمر بن الخطاب قال « من ملك ـ الحديث = فوقفه على عمر . وقال أبو داود لم يحدث بهذا الحديث إلا حماد وقد شك فيه . قال ابن المديني هو حديث منحكر . وقال البخاري لا يصح . رواه ابن ماجه والنسائي والترمذي والحاكم من طريق ضمرة عن الثوري عن عبد الله بن دينار

عن ابن عمر رضي الله عنهم . قال النسائي حديث منكر ، وقال الترمذي لم يتابع ضمرة عليه وهو خطأ . وقال الطبراني : وهم في هذا الإسناد والمحفوظ مهذا الإسناد = نهي عن بيع الولا. وعن هبته ، ورد الحاكم هذا وقال : إنه روى من طريق ضمرة الحديثان بالإسناد الواحد وصححه ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وقالوا : ضمرة بن ربيعة لايضر تفرده لأنه ثقة لم يكن في الشام رجل يشبهه. قلت فقد رفعه ثقة فإرسال غيره له لا يضِر كما قررناه : وفي الحديث دليل على أنه من ملك من بينه وبينه رحامة محرّمة للنكاح فإنه يعتق عليمه وذلك كالآباء وإن علوا والاولاد وإن سيفلوا والإخوة وأولادهم والآخوال والاعمام لا أولادهم . وإلى هيذا ذهبت الهادوية والحنفية مستدلين بالحديث وذهب الشافعي إلى أنه لا يعتق إلا الآباء والأبناء للنص في الحديث الاول عن الآباء . وقياسا للأبناء عليهم وبناء منــه على عدم صحة هذا الحديث عنده ، وزاد مالك الإخوة والآخوات قياسًا على الآباء ، وذهب داود إلى أنه لا يعتق أحد مهذا السبب لظاهر حديث أبي هربرة المأضي فيشتريه فيعتقه فلا يعتق أحد إلا بالإعتاق عنده . هذا الحديث كا عرفت وقد صححه أثمة فالعمل به متعين وظاهره أن مجرد الملك سبب للعتق فيكون قرينة الحميل " فيعتقه ، على المصنى الجازى كما قاله الجمهور فلا يكون فيسه حجة لداود .

٩ - ﴿ وعن عمران بن حصين رضى الله عنه أن رجلا أعتق ستة بماليك له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له قولا شديدا ﴾ وهو ما رواه النسائى وأبو داود أنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال دلو شهدته قبل أن يدفن لم يدفن فى مقابر المسلمين • ﴿ رواه مسلم ﴾ دل الحديث على أن حكم الوصية ينفذ من الثلث وإليه ذهب مالك والشافعى وأحمد وإنما اختلفوا هل تعتبر التقويم فإذا كانوا اختلفوا هل تعتبر التقويم فإذا كانوا المحتلفوا هل تعتبر التقويم فإذا كانوا المحتلفة والهد من غير تقويم ؟ فقال مالك يعتبر التقويم فإذا كانوا المحتلفة والهد من غير تقويم ؟ فقال مالك يعتبر التقويم فإذا كانوا المحتلفة والهد من غير تقويم ؟ فقال مالك يعتبر التقويم فإذا كانوا المحتلفة والهد من غير تقويم ؟ فقال مالك يعتبر التقويم فإذا كانوا المحتلفة و المحتلفة و المحتلة و المحتلفة و المحتلة و المحتلفة و المحتلفة و المحتلفة و المحتلفة و المحتلفة و المحتلة و المحتلفة و المح

ستة أعبد اعتق الثلث بالقيمة سواء كان الحاصل من ذلك اثنين منهم أو أفل أو أكثر وذهب البعض إلى أن المعتبر العدد من غير تقويم فيعتق اثنان فى مسئلة الستة الاعبد وخالفت الهادوية والحنفية وذهبوا إلى أنه يعتق من كل عبد ثلثه . ويسعى كل واحد فى ثلثى قيمته للورثة قالوا : وهذا الحديث آحادى خالف الاصول وذلك لان السيد قد أوجب لكل واحد منهم العتق فلو كان له مال لنفذ العتق فى الجيع بالإجماع . وإذا لم يكن له مال وجب أن ينفذ لكل واحد منهم بقدر الثلث الجائز تصرف السيد فيه . ورد بأن الحديث الآحادى من الاصول فكيف يقال إنه خالف الاصول ولو سلم فن الاصول أنه لا يدخل ضرراً على الغير وقد أدخلتم الضرر على الوفاء الورثة وعلى العبيد المعتقين وإذا جمع العتق فى شخصين كا فى مسألة الحديث حصل الوفاء على العبد وحق الوارث ونظير مسألة العبد لو أوصى بجميع التركة فإنه يقف مازاد على الثلث على إجازة الورثة اتفاقا ثم إذا أريد القسمة تعينت الانصباء مالقرعة اتفاقا .

10 __ ﴿ وعن سفينة رضى الله عنه ﴾ بالسين المهملة ففا، فثناة تحتية فنون وال كنت مملوكا لأم سلمة فقالت: أعتقك وأشترط عليك أن تخدم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ما عشت . رواه أحمد وأبو داود والنسائى والحاكم ﴾ الحديث دليل على صحة اشتراط الحدمة على العبد المعتق وأنه يصح تعليق العتق بشرط فيقع بوقوع الشرط . ووجه دلالته أنه علم أنه صلى الله عليه وآله وسلم قرر ذلك إذ الحدمة له وروى عن عمر أنه أعتق رقيق الإمارة وشرط عليهم أن يخدم الخليفة بعده ثلاث سنين : أنه قال في نهاية المجتهد : لم يختلفوا في أن العبد إذا أعتقه سيده على أن يخدمه سنين لا يتم عتقه إلا بخدمته وجهذا قالت الهادوية والحنفية .

11 - ﴿ وَعَنَ عَائَشَةَ رَضَى الله عَنْهَا أَنْ رَسُولَ الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال ﴿ إِنَّمَا الْوَلَا ۚ لِمَنْ أَعْتَقَ ﴾ متفق عليه ﴾ في حديث تقدم في البيع في قصة بريرة وتقدم شرحه بما فيه كفاية وأفادت كلية ﴿ إنما ﴾ الحصر وهو إثبات الولا.

لمن ذكر ونفيه عمر. عداء فاستدل به على أنه لا ولاء بالإسلام . خلافا للهادوية والحنفية .

17 — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و الوّلاء لُحْمَة ﴾ في القاموس بضم اللام وفتحها في النسب والثوب كُمُحْمَةِ النَّسَبِ لا يُبَاعُ ولا يُوهَبُ " رواه الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم وأصله في الصحيحين بغير هذا اللفظ ﴾ يريد أنه فيهما بلفظ و نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الولاء وعن هبته ، أخرجه البخاري من حديث عبد الله بن دينار عن عمر وأخرجه مسلم من هذه الطريق وقال الترمذي بعد تخريجه حسن صحيح ومعني تشبيهه بلحمة النسب أنه يجرى الولاء بحرى النسب في الميراث كما تخالط اللحمة سدى الثوب حتى يصير كالشيء الواحد كما يفيده كلام النهاية والحديث دليل على عدم صحة بيح الولاء ولا هبته فإن ذلك أمر معنوى كالنسب لا يتأتى انتقاله كالآبوة والآخرة لا يتأتى انتقاله كالآبوة والآخرة عن ذلك وعليه جماهير العلماء وروى عن بعض السلف جواز بيعه وعن آخرين منهم جواز هبته وكأنهم لم يطلعوا على الحديث أو حملوا النهى على التنزيه وهو خلاف أصله.

باب المدبر والمكاتب وأم الولد

المدبر اسم مفعول وهو الرقيق الذي علق عتقه بموت مالكه سمى بذلك لأن مالكه دبر دنياه وآخرته أما دنياه فاستمرار انتفاعه بخدمة عبده وأما آخرته فتحصيل ثواب العتق والمكاتب اسم مفعول أيضاً هو من وقعت عليه الكتابة وحقيقة الكتابة تعليق عتق المملوك على أدائه مالا أو نحوه من مالك أو نحوه وهو على خلاف القياس عند من يقول إن العبد لا يملك وأم الولد تقدّم ذكرها في كتاب البيع .

١ ـــ ﴿ عن جابر رضى الله عنه أن رجلا ﴾ اسمه مذكار كما في رواية مسلم وتقدّم فى أول كتاب البيع من رواية أبى داود والنسائى أن اسمه أبو مذكار واسم غلامه أبو يعقوب ﴿ من الْأَنْصَارَ أَعْتَقَ غَلَامًا لَه ﴾ اسمه يعقوب كما في مسلم أيضا ﴿ عن دبر ﴾ بضم الدال المهملة وبضم الموحدة وسكونها ﴿ ولم يكن له مال وغيره فبلغ ذلك الني صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال • مَنْ يَشْتَرِيهِ مِـنِّي ؟ فاشتراه نعيم بن عبد الله بثمانمائة درهم ، متفق عليه وفى لفظ للبخارى فاحتاج . وفى رواية النساني ﴾ أي عرب جابر ﴿ وكان عليه دين فباعه بْمَانْمَـانَّة درهم فأعطاه وقال « اقْض دَاْينَكَ ﴾ الحديث دليل على مشروعية التدبير وهو متفق على مشروعيته واختلف العلماء هل ينفذ من رأس المال أو من الثلث فذهب الجمهور إلى أنه ينفذ من الثلث وذهب جماعة من السلف والظاهرية إلى أنه ينفذ من رأس المال. واستدل الجمهور بقياسه على الوصية بجامع أنه ينفذ بعد الموت ، وبحديث ابن عمر مرفوعاً «المدبر من الثلث» ورد الحديث بأنه جزم أثمة الحديث بضعفه وإنكاره وأن رفعه ماطل وإنما هو موقوف على ابن عمر . وقال البيهين : الصحيح أنه موقوف وروى البيهتي عن أبي قلابة مرسلا : أن رجلا أعتق عبداً له عن دبر فجعله صلى الله عليه وآله وسلم من الثلث . وأخرج عن على عليه السلام كذلك موقوفًا . واستدل الآخرون بالفياس على الهبة ونحوها بمـا يخرجه الإنسان من ماله في حال حياته ودليل الاولين أولى لتأييد القياس بالمرسل والموقوف ولأن قياسه على الوصية أولى من القياس على الهبة وفى الحديث دليل على جواز بيع المدير لحاجته لنفقته أو قضاء دينه وذهب طائفة إلى عدم جواز بيعه مطلقاً مستدلين بقوله تعمالي (أوفوا بالعقود) ورد بأنه عام خصصه حديث الكتاب وذهب آخرون منهم الشافعي وأحمد إلى جواز بيعه مطلقاً مستدلين بحديث جانر وبشبهه بالوصية فإنه إذا احتاج الموصى باع ما أوصى به وكذلك مع استغنائه قالوا والحديث ليس فيه قصر البيع على الحاجة والضرورة وإنما الواقع جزئى من جزئيات صور

جواز بيعه وقياسه على الوصية يؤيد اعتبار الجواز المطلق والظاهر القول الآول ٢ – ﴿ وَعَنْ عَمْرُو بِنَ شَعِيبٌ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدَّهُ عَنْ النَّبِّي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلُهُ وسلم قال و الْمُكَاتَبُ عَبْدٌ مَا بِنَي عَلَيْهِ مِنْ مُكَا نَبَيْهِ دِرْهَمْ ، أخرجه أبو داود بإسناد حسن وأصله عنـد أحمد والثلاثة وصححه الحاكم ﴾ وروى من طرق كلها لاتخلو عن مقال . قال الشافعي في حديث عمرو بن شعيب : لا أعلم أحداً روى هذا إلا عمرو بن شعيب ولم أر من رضيت من أهل العــلم يثبته ؛ وعلى هذا فتيا المفتين . والحديث دليل على أن المكاتب إذا لم يف بما كوتب عليه فهو عبد له أحكام الماليك. وإلى هذا ذهب الجهور : الهـادوية والحنفية والشافعي ومالك، وفي المسئلة خلاف فروى عن على عليه السلام أنه يعتق إذا أدّى الشرط ويروى عنه أنه يعتق بقدر ما أدى ودليـله ما أخرجه النسائي من رواية عكرمة عن الني صلى الله عليه وآله وسلم قال « يودى المكاتب بحصة ما أدى دية حر وما بتي دية عبد ، قال البيهتي : قال أبو عيسي فيما بلغني عنه ؛ سألت البخاري عن هـذا الحديث فقال روى بعضهم هذا الحديث عن أيوب عن عكرمة عن على واختلف على عكرمة فيه ورواية عكرمة عن على مرسلة وروايته عن النبي صلى الله عليه وآله وسـلم مرسلة وروى عن على من طرق مرفوعاً وموقوفاً . قلت : فقد ثبت له أصل إلا أنه قد عارضه حديث الكتاب. وقول الجمهور دليله الحديث وإن كان ما خلت طرقه عن قادح إلا أنه أبدته آثار سلفية عن الصحابة ولانه أخذ بالاحتياط في حق السيد فلا يزول ملكه إلا بمـا قد رضي به من تسليم ما عند عبده فالأقرب كلام الجهور

٣ _ ﴿ وعن أم سلمة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ إِذَا كَانَ لاِحْدَا كُنَّ مَكَا تَبُ وكَانَ عِنْدَهُ مَا يُؤَدِّى فَلْسَحْتَجِبْ مِنْهُ ■ رواه أحمد والاربعة وصححه الترمذي ﴾ وهو دليل على مسئلتين : الأولى : أن المكاتب إذا صار معه جميع مال المكاتبة فقد صار له ماللاحرار فتحتجب منه سيدته إذا كان مملوكا لامرأة وإن لم يكن قد سلم ذلك وهو معارض بحديث عمرو

ابن شعيب وقد جمع بينهما الشافعي فقال : هذا خاص بأزواج النبي صلى الله عليه وآله وسلم وهو احتجاجهن عن المكاتب وإن لم يكن قد سلم مال الكنابة إذا كان واجداً له وإلا منع من ذلك كما منع سودة من نظر ابن زمعة إليها مع أنه قد قال « الولد للفراش » قلت ولك أن تجمع بين الحديثين بأن المراد أنه قن إذا لم يجد ما بتي عليه ولوكان درهما وحديث أم سلمة في مكاتب واجد لجميع مال الكنابة ولكنه لم يكن قد سلبه وأما حديث أم سلبة أن رسول الله صلى الله تعــالى عليه وعلى آله وسلم قال لها و إذا كاتبت إحداكن عبدها فليرها ما بتي عليه شيء من كتابته فإذا قضاها فلا تكلمه إلا من وراء حجاب، فإنه ضعيف لا يقاوم حديث الكتاب. المسئلة الثانية : دل بمفهومه على أنه يجوز لمملوك المرأة النظر إليها مالم يكاتبها وبجد مال الكتابة وهو الذي دل له منطوق قوله تعمالي (أو ماملكت أيمانهن) في سورة النور وفي سورة الاحزاب. ويدل له أيضا قوله صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة لما تقنعت بثوب وكانت إذا قنعت به رأسها لم يبلغ رجليهما وإذا غطت به رجليهما لم يبلغ رأسها فقال النبي صلى الله عليه وسلم " ليس عليك بأس إنما هو أبوك وغلامك، أخرجه أبو داود وابن مردويه والبهتي من حديث أنس وأخرج عبد الرزاق عن مجاهد قال كان العبيد يدخلون على أزواج النبي صلى الله عليه وسلم بريد بماليكهن . وفي تيسير البيان للأوزاعي أن رؤية المملوك لمـالكته المنصوص أى للشافعي وذكر الخلاف لبعض الشافعية ورده وهو خلاف مانقلنا عنه أولا . فيحتمل أنه قول له وإلى هذا ذهب أكثر العلماء من السلف وهو قول الشافعي . وذهبت الهادوية وأبو حنيفة إلى أن المملوك كالآجني قالوا مدل له صحة تزويجها إياه بعد العتق وأجابوا عن الحديث بأنه مفهوم لايعمل به . وعن الآية بأن المراد ماملكت أيمانهن المملوكات من الإماء للحرائر وخصهن بالذكر رفعا لتوهم مغارتهن للحرائر في قوله تعالى (أو نسائهن) إذ الإماء لسن من نسائهن . ولا يخني ضعف هذا وتكلفه . والحق بالاتباع أولى ٤ - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وعلى آله وسلم قال و يُودَى ﴾ بضم حرف المضارعة مبنى للجهول من وداه يديه ﴿ الْمُكَاتِبُ بِقَدْرِ مَا رَقَّ مِنْهُ دِيَةَ الْعَبْدِ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي مَا عَتَقَ مِنْهُ دِيةَ الْعَبْدِ، رواه أحمد وأبو داود والنسائي سقط هذا الحديث بشرحه من الشرح. وهو دليل على أن للمكاتب حكم الحر في قدر ما سلمه من كنابته فتبعض ديته إن قتل وكذلك الحد وغيره من الاحكام التي تنصف وهذا قول الهادوية وذهب على عليه السلام وشريح إلى أنه يعتق كله إذا سلم قسطا من مال الكتابة ، وعن على عليه السلام رواية مثل كلام الهادوية واستدل من قال لا تتبعض أحكامه بأنه عبد ما بني عليه درهم لحديث ابن عمر وأخرجه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أبو داود والنسائي لكن والترمذي والنسائي من حديث على عليه السلام وابن عباس مرفوعين بلفظ «المكاتب والله هو ويقام عليه الحد بقدر ماعتق ، ولا علة له وهو يؤيد حديث الكتاب ولعله هو وإنما اختلف لفظه و وتقدم الخلاف في المسألة وبيان الراجح منها .

٥ - ﴿ وعن عمرو بن الحارث رضى الله عنه ﴾ هو عمرو بن الحارث بن أبي ضرار بكسر الضاد المعجمة وراء خفيفة عداده فى أهل الكوفة روى عنمه أبو وائل شقيق بن سلمة وغيره ﴿ أخى جويرية أم المؤمنين رضى الله عنها قال ما ترك رسول الله صلى الله تعمالى عليه وعلى آله وسلم عند موته درهما ولا دينارا ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا إلا بغلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة . رواه البخارى ﴾ الحديث دليل على ماكان عليه صلى الله عليه وآله وسلم من تنزهه عن الدنيا وأدناسها وأعراضها وخلو قلبه وقالبه عن الاشتغال بها لانه متفرغ للإقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة مولاه والاشتغال بما يقربه إليه وما متفرغ للإقبال على تبليغ ما أمر به وعبادة مولاه والاشتغال بما يقربه إليه وما

يرضاه وقوله و ولا عبد ولا أمة ، وقد قدمنا أنه صلى الله عليه وآله وسلم أعتق ثلاثا وستين رقبة فلم يمت وعنده مملوك والارضالتي جعلها صدقة قال أبو داودكانت نخل بنى النضير لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خاصة أعطاه الله إياها فقال (ما أفاء الله على رسوله) فأعطى أكثرها المهاجرين وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي في أيدى بنى فاطمة ؛ ولابي داود أيضا من طريق ابن شهاب كانت لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ثلاث صفايا بنو النضير وخيبر وفدك فأما بنو النضير في أما بنو النضير في أما بنو الناه السبيل وأما فدك فكانت حبسا لابناء السبيل وأماخيبر فقراء المهاجرين .

7 - ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أَيْمًا أَمَةٍ ولَدَتْ مِنْ سَيِّدِهَا فهِى حُرَّةٌ بعْدَ مَوْتِهِ ، أخرجه ابن ماجه والحاكم بإسناد ضعيف ﴾ إذ فى سنده الحسين بن عبد الله الهاشمى ضعيف جدا ﴿ ورجح جماعة وقفه على عمر رضى الله عنه ﴾ الحديث دال على حربة أم الولد بعد وفاة سيدها وعليه دل الحديث الأول حيث قال ولا أمة فإنه صلى الله عليه وسلم توفى وخلف مارية القبطية أم إبراهيم وتوفيت في أيام عمر فدل أنها عتقت بوفاته صلى الله عليه وسلم ولا جل هذا الحكم ذكر المصنف الحديث الاول ونقدم الكلام فى أم الولد مستوفى في كتاب البيع .

٧ - ﴿ وعن سهل بن حنيف رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ﴿ مَنْ أَعَانَ بُجاهِدًا فى سَبِيلِ اللهِ أَوْ غَارِمًا فى عُسْرَتِهِ ﴾ الغارم الذى يلتزم ما ضمنه وتكفل به ويؤديه قاله فى النهاية ﴿ أَوْ مُكَاتَبًا فى رَقبَتِهِ أَظلَّهُ اللهُ يَوْمَ لا ظِلَّ إلا ظِلَّ إلا ظِلَّهُ ، رواه أحمد وصححه الحاكم ﴾ فيه دليل على عظم أجر هذه الإعانة لمن ذكر وذكر هنا لاجل المكاتب ، وقد قال تعالى فى المكاتب (فكاتبوهم إن

علمتم فيهم خيراً وآتوهم من مال الله الذي آناكم) وقد أخرج النسائي من حديث على رضى الله عنه مرفوعا أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : • في الآية ربع الكتابة ، قال النسائي والصواب وقفه ، وقال الحاكم في رواية الرفع صحيح الإسناد وقد فسر قوله تعالى (وفي الرقاب) بإعانة المكاتبين وأخرج ابن جرير وغيره عن على عليه السلام أنه قال : أمر الله السيد أن يدع الربع للمكاتب من ثمنه ، وهذا تعليم من الله وليس بفريضة ولكن فيه أجر .

كتاب الجامع

أى الجامع لأبواب سنة : الآدب · والبر ، والصلة " والزهد ، والورع " والترهيب من مساوئ الآخلاق " والترغيب فى مكارم الآخلاق " والذكر " والدعاء . الآول :

باب الأدب

١ 🗕 ﴿ عَنِ أَبِّي هُرَيْرَةَ رَضَى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّم حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ سِتَّ : إِذَا لَةِيتُهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ وإِذَا دَعَاكَ فأَجْبُهُ وإِذَا اسْـتَنْصَحَكَ فَانْصَحْهُ وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ فَشَمَّتُهُ ﴾ بالسين المهملة والشين وإِذًا مَرضَ فَعُدْهُ وإِذَا مَاتَ فأتْبَعَهُ ۚ ٤ . رواه مسلم ﴾ وفي رواية له : خمس أسقط مما عده هنا . وإذا استنصحك فانصحه ، والحديث دليل على أن هذه حقوق المسلم على المسلم والمراد بالحق ما لا ينبغي تركه ويكون فعله إما واجباً أو مندوباً ندبًا مؤكدًا شبيهًا بالواجب الذي لا ينبغي تركه ويكون استعاله في المعنيين من باب استعال المشترك في معنيه فإن الحق يستعمل في معنى الواجب كذا ذكره ابن الأعرابي . فالأولى من الست : السلام عليه عند ملاقاته لقوله إذا لقيته فسلم عليه . والامر دليل على وجوب الابتداء بالسلام إلا أنه نقل ابن عبد البر وغيره أن الابتداء بالسلام سنة وأن رده فرض وفي صحيح مسلم مرفوعا الأمر بإفشاء السلام . وأنه سبب للتحاب وفي الصحيحين • إن أفضل الأعمال إطعام الطعام وتقرأ السلام على من عرفت وعلى من لم تعرف، قال عمار : ثلاث من جمعهن فقد جمع الإيمان : إنصاف من نفسك ، وبذل السلام للعالم ، والإنفاق من الإقتار . ويا لها من كلمات ما أجمعها للخير ؛ والسلام ؛ اسم من أسمــا. الله تعمالي فقوله : السلام عليكم أي أنتم في حفظ الله . كما يقال الله معمك والله

يصحبك وقيل السلام يمعني السلامة أي سلامة الله ملازمة لك وأقل السلام أن يقول: السلام عليكم، وإن كان المسلم عليه واحداً يتناوله وملائكته وأكمل منه أن يزيد ورحمة الله وبركاته وبجزيه السلام عليك وسلام عليك بالإفراد والتنكير فإن كان المسلم عليه واحداً وجب الرد عليه عينا وإن كان المسلم عليهم جماعة فالرد فرض كفاية في حقهم ، ويأتي قريبًا حديث • يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم " ويجزئ عن الجماعة أن يردّ أحدهم " وهـذا هو سنة الكفاية ويشترط كون الرد على الفور وعلى الغائب وفي ورقة أو رسول. ويأتى حديث وأنه يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير ، ويؤخذ من مفهوم قوله «حق المسلم على المسلم ، أنه ليس اللذى حق فى رد السلام وماذكر معـه ويأتى حديث « لا تبدأوا البهـود والنصارى بالسلام » ويأتى فيه الكلام ؛ وقوله ﴿ إذا لقيته ، يدل أنه لا يسلم عليه إذا فارقه لكنه قد ثبت حديث ا إذا قعـد أحدكم فليسلم وإذا قام فليسلم وليست الأولى بأحق من الآخرة ، فلا يعتبر مفهوم إذا لقيته ثم المراد بلقيه وإن لم يطل بينهما الافتراق لحديث أبي داود = إذا أتي أحدكم صاحبه فليسلم عليه فإن حال بينهما شجرة أو جدار ثم لقيه فليسلم عليه ، وقال أنس كان أصحاب رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم يتماشون فإذا لقيتهم شجرة أو أكمة تفرقوا بمينا وشمالا فإذا التقوا من وراتها يسلم بعضهم على بعض . والثانية « إذا دعاك فأجبه ، ظاهره عموم حقية الإجابة في كل دعوة يدعوه لها وخصها العلماء بإجابة دعوة الوليمة ونحوها والاولى أن يقال : إنها في دعوة الوليمة واجبة وفيما عداها مندوبة لثبوت الوعيد على من لم يحب في الأولى دون الثانية . والثالثة قوله « وإذا استنصحك ، أي طلب منك النصيحة « فانصحه » دليـل على وجوب نصيحة من يستنصح وعدم الغش له وظاهره أنه لايجب نصيحة إلا عند طلبها ، والنصح بغير طلب مندوب لأنه من الدلالة على الخير والمعروف . الرابعة قوله « وإذا عطس فحمد الله فشمته ، بالسين المهملة

والشين المعجمة. قال تُعلب يقال شمت العاطس وسمته إذا دعوت له بالهــــدى : حسن السمت المستقيم قال : والأصل فيه السين المهملة فقلبت شينا معجمة . فيه دليـل على وجوب التشميت للعاطس ألحامد . وأما الحمد على العطاس فما في الحديث دليـل على وجونه ، وقال النووى إنه متفق على استحبابه . وقد جاء كيفية الحمد وكيفية التشميت وكيف جواب العاطس فما أخرجه البخارى من حديث أبي هريرة عنه صلى الله عليه وآله وسـلم « إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله وليقل هو : يهديكم الله ويصلح بالكم " وأخرجه أيضاً أبو داود وغيره بإسناد صحيح وفيه زيادة من حديث أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال . إذا عطس أحدكم فليقل الحمد لله على كل حال وليقل له أخوه أو صاحبه يرحمك الله ويقول هو يهديكم الله ويصلح بالكم ، أى شأنكم وإلى هذا الجواب ذهب الجمهور وذهب الكوفيون إلى أنه يقول يغفر الله لنا ولكم استدلوا بأنه أخرجه الطبراني عن ابن مسعود وأخرجه البخــاري في الادب المفرد وقيل يتخير أيّ اللفظين وقيل يجمع بينهما . وإلى وجوب التشميت لمن ذكر ذهبت الظاهرية وابن العربى وأنه يجب على كل سـامع ويدل له ما أخرجه البخــارى من حديث أبي هريرة وإذا عطس أحدكم وحمد الله كان حقاً على كل مسلم يسمعه أن يقول يرحمك الله ، وكأنه مذهب أبي داود صاحب السنن فإنه أخرج عنه ابن عبد البر بسند جيد أنه كان في سفينة فسمع عاطسا على الشط فاكترى قاربا مدرهم حتى جاء إلى العاطس فشمته ثم رجع فسئل عن ذلك فقال لعله يكون مجاب الدعوة فلما رقدوا سمعوا قائلا يقول لأهل السفينة إن أيا داود اشترى الجنة من الله بدرهم انتهى. ويحتمل أنه إنما أراد طلب الدعوة كما قاله ولم يكن يراه واجبا . قال النووى: ويستحب لمن حضر من عطس فلم يحمد أن يذكره الحمد ليحمد فيشمته وهو من باب النصح والأمر بالمعروف . ومن آداب العاطس على ما أخرجه الحاكم والبيهق من حديث أبي هريرة مرفوعا * إذا عطس أحدكم فليضع كفيه على

وجهه وايخفض مها صوته، وأن نزمد بعد الحمد لله كلمة رب العالمين فإنه أخرج الطراني من حديث ابن عباس وإذا عطس أحدكم فقال الحمد لله قالت الملائكة رب العالمين فإذا قال أحدكم رب العالمين قالت الملائكة رحمك الله، وفيه ضعف ويشرع أن يشمته ثلاثاً إذا كرر العطاس ولا يزيد عليها لمـا أخرجه أبو داود عن أبي هرمرة مرفوعاً ﴿ إِذَا عَطْسُ أَحْدُكُمْ فَلْيُشْمَتُهُ جَلِيسُهُ فَإِنْ زَادَ عَلَى ثَلَاثُ فَهُو مزكوم ولا يشمت بعد ثلاث، قال ابن أبي جرة : في الحديث دليل على عظم نعمة الله على العاطس يؤخذ ذلك بما رتب عليه من الخير وفيه إشارة إلى عظمة فضل الله على عبده فإنه أذهب عنه الضرر بنعمة العطاس ثم شرع له الحمد الذي يثاب عليه ثم الدعاء بالخير لمن شمته بعد الدعاء منه له بالخير ولما كان العاطس قد حصل له بالعطاس نعمة ومنفعة بخروج الأبخرة المحتقنة في دماغه التي لو بقيت فيه أحدثت أدواء عسرة شرع له حمد الله على هذه النعمة مع بقاء أعضائه على هيئتها والتئامها بعـد هذه الزلزلة التي هي للبدن كزلزلة الأرض لها ومفهوم الحديث أنه لا يشمت غير المسلم كما عرفت وقد أخرج أبو داود والترمذي وغيرهما بأسانيد صحيحة من حديث أبي موسى قال كان اليهود يتعاطسون عنــد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يرجون أن يقول لهم يرحمكم الله فيقول « يهديكم الله ويصلح بالكم ، ففيه دليل أنه يقال لهم ذلك ولكن إذا حمدواً . الخامسة قوله = وإذا مرض فعده ، ففيه دليل على وجوب عيادة المسلم للبسلم وجزم البخارى بوجوبها ، قيل يحتمل أنها فرض كفاية ، وذهب الجهور إلى أنها مندوية . ونقل النووي الإجماع على عدم الوجوب قال المصنف: يعني على الاعيان : وإذا كان حقا للسلم على المسلم فسواء فيه من يعرفه ومن لا يعرفه . وسواء فيه القريب وغيره ١ وهو عام لكل مرض . وقد استثنى منه الرمد ولكنه قد أخرج أبو داود من حديث زيد ابن أرقيم قال « عادنى رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع بعيني » وصححه الحاكم وأخرجه البخارى فى الادب المفرد وظاهر العبارة ولو فى أوَّل المرض إلا أنه قد

أخرج ابن ماجه من حديث أنس «كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يعود الا بعد الثلاث ، وفيه راو متروك . ومفهومه كما عرفت دال على أنه لا يعاد الذي الا أنه قد ثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم عاد خادمه الذي وأسلم ببركة عيادته وكذلك زار عمه أبا طالب في مرض موته وعرض عليه كلمة الإسلام . السادسة قوله « وإذا مات فاتبعه ، دليل على وجوب تشييع جنازة المسلم معروفا كان أو غير معروف .

٢ _ ﴿ وعن أَبَّى هُرِيرَةً رضَى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ الْظُرُوا إِلَى مَنْ ثُمُوَ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ۖ وَلا تَنْظُرُوا إِلَى مَنْ ثُمُوَ فَوْقَـكُمْ ﴾ وقوله ﴿ فَهُوَ أَجْدَرُ ﴾ بالجيم والدال المهملة فراء أحق ﴿ أَنْ لا تَزْدَرُوا ﴾ تحتقروا ﴿ نَعْمَةَ اللَّهِ عَالَيْكُمْ ۗ ﴾ علة للأمر والنهى معاً ﴿ متفق عليه ﴾ الحديث إرشاد للعبد إلى ما يشكر به النعمة . والمراد بمن هو أسفل من الناظر في الدنيا فينظر إلى المبتلي بالاسقام وينتقل منه إلى ما فضل به عليه من العافية التي هي أصل كل إنعام ، وينظر إلى من فى خلقه نقص من عمى أو صمم أو بكم وينتقل إلى ما هو فيه من السلامة عن تلك العاهات التي تجلب الهم والغم . وينظر إلى من ابتلى بالدنيا وجمعها والامتناع عما بجب عليه فيها من الحقوق ويعلم أنه فضل بالإفلال وأفع عليه بقلة تبعة الاموال في الحال والمآل وينظر إلى من ابتلي بالفقر المدقع أو الدين المفظع ويعلم ما صار إليه من السلامة من الأمرين وتقرُّ بمـا أعطاه ربه العين ، وما من مبتلي في الدنيا بخير أو شر إلا ويجد من هو أعظم منه بلية فيتسلى به ويشكر ما هو فيه نما يرى غيره ابتلى به ، وينظر من هو فوقه فى الدين فيعلم أنه من المفرّطين فبالنظر الأول يشكر ما لله عليه من النعم، وبالنظر الثانى يستحى من مولاه ويقرع باب المتاب بأنامل الندم فهو بالأول مسرور بنعمة الله وفى الثانى منكسر النفس حياء من مولاه. وقد أخرج مسلم من حديث أبى هريرة مرفوعاً ﴿ إذا نظر أحدكم إلى من فضل عليه في المال والخلق فلينظر إلى من هو أسفل منه ۽ .

٣ 🔃 ﴿ وَعَنَ النَّوَاسُ ﴾ بفتح النَّون وتشديد الواو وسين مهملة ﴿ ان سمعان ﴾ بفتح السين المهملة وكسرها وبالعين المهملة. ورد سمعان الـكلابي على رسـول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وزوجه ابنته وهي التي تعوّذت من الني صلى الله عليه وسلم _ سكن النواس الشام وهو معدود منهم _ وفي صحيح مسلم نسبته إلى الأنصار . قال المـازري والقاضي عياض : والمشهور أنه كلابي ولعله حليف الأنصار ﴿ قَالَ سَأَلَتَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنَ الَّذِ وَالْإِنْمُ فَقَالَ ﴿ الْشُّ خُسْنُ الْخُلُق ، والإثْمُ مَا حَاكَ في صَدْركَ وكَرْهْتَ أن يُطّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ . . أخرجه مسلم ﴾ قال النووى : قال العلماء : العربكون يمعني الصلة ويمعني الصدقة وبمعنى اللطف والمرة وحسن الصحبة والعشرة وبمعنى الطاعة ،وهـذه الأمور هي مجامع حسن الخلق وقال القاضي عياض : حسن الخلق مخالقة الناس بالجميل والبشر والتودّد لهم والإشفاق عليهم واحتمالهم والحمل عنهم والصبر عليهم فى المكاره وترك الكبر والاستطالة علمم ومجانبة الغلظة والغضب والمؤاخذة . وحكى فيه خلافا هل هو غريزة أو مكتسب؟ قال والصحيح أن منه ما هو غريزة ومنه ما هو مكتسب بالتخلق والاقتداء بغيره وقال الشريف في التعريفات : قيل حسن الخلق هيئة راسخة تصدر عنها الافعال المحمودة بسهولة وتيسر من غير حاجة إلى إعمال فكر وروية انتهى. قيل ويجمع حسن الخلق قوله صلى الله عليه وسلم • طلاقة الوجه وكف الأذى وبذلك المعروف حسن الخلق، وقوله • والإئم ما حاك في صدرك وكرهت أن يطلع عليه الناس ، أي تحرك الخاطر في صدرك وترددت هل تفعله الكونه لا لوم فيه أو تتركه خشية اللوم عليه من الله سبحانه وتعالى ومن الناس لو فعلته فلم ينشرح به الصدر ولاحصلت الطمأنينة بفعله خوف كونه ذنباً . ويفهم منه أنه ينبغي ترك ماتردد في إباحته . وفي معناه حديث « دع ما يريبك إلى مالا يريبك » : أخرجه البخاري من حديث الحسن بن على وفيه دليل على أنه تعالى قد جعل للنفس إدراكا لما لا يحل فعله وزاجرا عن فعله .

ع _ ﴿ وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • إِذَا كُنْـُتُمْ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ ﴾ المناجاة المشاورة والمساررة ﴿ دُونَ الْآخَرَ حَتَّى تَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ ﴾ وعلله بقوله ﴿ مِنْ أَجْلِ أَنَّ ذٰلِكَ أَيْخُزُنُهُ ۗ ﴾ من أحزن يحزن مثل أخرج يخرج أو من حزن يحزن بضم الزاى ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ وَاللَّفَظَ لمسلم ﴾ فيه النهي عن تناجي الاثنين إذا كان معهما ثالث إلا إذا كانوا أكثر من ثلاثة لانتفاء العلة التي نص عليها وهي أنه يحزنه انفراده وإيهام أنه بمن لا يؤهل للسر أو يوهمه أن الخوض من أجله . ودلت العلة على أنهم إذا كانوا أربعة فلا نهى عن انفراد اثنين بالمناجاة لفقد العلة. وظاهره عام لجميع الأحوال في سفر أو حضر وإليه ذهب ابن عمر ومالك وجماهير العلماء ، وادعى بعضهم نسخه ولا دليل عليه . وأما الآيات في سـورة الجـادلة فهي نهى اليهود عن التناجي كما أخرجه عبد بن حميد وابن المنذر عن مجاهد في قوله تعـالي (ألم تر إلى الذين نهوا عن النجوى) قال اليهودى . وأخرج ابن حاتم عن مقاتل بن حيان قال • كان بين اليهود ۗ بين النبي صلى الله عليه وسلم موادعة فكانوا إذا مر بهم رجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم جلسوا يتناجون بينهم حتى يظن المؤمن أنهم يتناجون بقتله أو بما يكره المؤمن فإذا رأى المؤمن ذلك خشيهم فترك طريقه عليهم فنهاهم النبي صلى الله عليه وسلم عن النجوي فلم ينتهوا فأنزل الله : ﴿ أَلَمْ تُرَ إِلَى الذِّينَ نهوا عن النجوى).

وعن ابن عررضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يُقيمُ الرَّجُلُ الرَّجُلَ مِن مُجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ ولْكِنْ تَفَسَّحُوا وتَوَسَّعُوا ، متفق عليه ﴾ وفى لفظ لمسلم • لا يقيمر. ، بصبغة النهى مؤكداً لفظ الحبر في هـذا الحديث الذي أتى به المصنف في معنى النهى . وظاهره التحريم فمن سبق إلى موضع مباح من مسجد أو غيره لصلاة أو غيرها من الطاعات فهو أحق به ويحرم على غيره أن يقيمه منه إلا أنه قد أفاد حديث * من قام من مجلسه ثم

رجع إليه فهو أحق به ، أخرجه مسلم أنه كان إذا كان قد سبق فيه حق لأحد بقعوده فيه من مصل أو غيره ثم فارقه لأى حاجة ثم عاد وقد قعد فيه أحد أن له أن يقيمه منه . وإلى هذا ذهب الهادوية والشافعية وقالوا لا فرق في المسجد بين أن يقوم ويترك فيه سجادة أو نحوها أو لا ؟ فإنه أحق به قالوا وإنما يكون أحق به في تلك الصلاة وحدها دون غيرها . والحديث يشمل من قعد في موضع مخصوص لتجارة أو حرفة أو غيرهما قالوا وكذلك من اعتاد في المسجد محلا يدرس فيه فهو أحق به ، قال المهدى : إلى العشى . وقال الغزالي إلى الأبد ما لم يضرب ، وأما إذا قام القاعد من محله لغيره فظاهر الحديث جوازه وروى عن ابن عمر أنه إذا قام له الرجل من مجلسه لا يقعد فيه ، وحمل على أنه تركه تورعاً لجواز أنه قام له حياء من غير طيبة نفس .

٣ ـ ﴿ وعن ابن عباس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ إِذَا أَكُلَ أَ دُكُم طَعَامًا فَلا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتّى يلْمُعَهَا ﴾ بنفسه ﴿ أَوْ يلْمِقَهَا ﴾ غيره الآول بفتح حرف المضارعة من لعق والثانى بضمه من ألعق ﴿ متفق عليه ﴾ والحديث دليل على عدم تعيين غسل اليد من الطعام وأنه يجزئ مسحها وفيه دليل على أنه يجب لعق اليد أو إلعاقها الغير وعلله فى الحديث : بأنه لا يدرى فى أى طعامه البركة ، كا أخرجه مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أمر بلعق الأصابع والصحفة ، وقال ﴿ إنكم لا تدرون فى أى طعامكم البركة ، وكذلك أم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتقاط اللقمة ومسحها وأكلها ، كا فى رواية لمسلم أيضاً بلفظ و إذا وقعت لقمة أحدكم فليمط ماكان بها من أذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان ، وهذه الأمور مر للعق والإلعاق ولعتى الصحفة وأكل ما يسقط ظاهر الأوام وجوبها . وإلى هذا ذهب أبو محمد ابن حزم وقال إنها فرض . والبركة هى النماء والزيادة وثبوت الخير والمراد هنا ما يحصل به التغذية وتسلم عاقبته من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . وهذه البركة قد تكون فى لعق بده من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . وهذه البركة قد تكون فى لعق بده من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . وهذه البركة قد تكون فى لعق بده من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . وهذه البركة قد تكون فى لعق بده من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . وهذه البركة قد تكون فى لعق بده من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . وهذه البركة قد تكون فى لعق بده من أذى ويقوى على طاعة الله وغير ذلك . وهذه البركة قد تكون فى لعق بده

أو لعق الصحفة أو أكل ما يسقط من لفمة وإن كان علل أكل الساقط بأنه لا يدعها للشيئان. والمراد من قوله ديده، هو أصابع يده الثلاث كما ورد أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يأكل بثلاث أصابع، ولا يزيد الرابعة والخامسة إلا إذا احتاجهما بأن يكون الطعام غير مشتد ونحوه. وقد أخرج سعيد بن منصور: أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان إذا أكل أكل بخمس. وهو مرسل وفيه دلالة على أنه لا بأس بإلعاق الغير أصابعه من زوجة وخادم وولد وغيرهم فإن تنجست اللقمة الساقطة فيزيل ما فيها من نجاسة إن أمكن وإلا أطعمها حيواناً ولا يدعها للشيطان كا ذكره النووى بناء على جواز إطعام المتنجس وعليه إجماع الأمة فعلا خلفاً عن سلف وتقدّم الكلام في ذلك.

٧ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم " لِيُسلِّم الصّغيرُ عَلَى الْكَبِيرِ والْمَارُ عَلَى الْقَاعِدِ والْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ ، متفق عليه وفي رواية لمسلم ﴾ من رواية أبي هربرة ﴿ والرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي " ﴾ بل هو في البخاري وقال المصنف إنه لم يقع تسليم الصغير على الكبير في صحيح مسلم فيشكل جعل الحديث من المتفق عليه . وظاهر الأمر الوجوب وقال المازري إنه للندب قال فلو ترك المأمور بالابتداء فبدأ الآخر كان المأمور تاركا للستحب والآخر فاعلا للسنة . قلت ! والأصل في الأمر الوجوب وكأنه صرفه عنه الاتفاق على عدم وجوب البداءة بالسلام ، والحديث فيه شرعية ابتداء السلام من الصغير على الكبير . قال ابن بطال عن المهلب وإنما شرع للصغير أن يبتدئ الكبير لاجل حق الكبير ولانه أمر بتوقيره والتواضع له ولو تعارض الصغر المعنوي والحسى كأن يكون الأصغر أعلم مثلا قال المصنف لم أر فيه نقلا والذي يظهر والحسى كأن يكون الأصغر أعلم مثلا قال المصنف لم أر فيه نقلا والذي يظهر السن لان الظاهر تقديم الحقيقة على المجاز : وفيه شرعية ابتداء الماز عالسلام المازري لانه قد يتوقع الفاعد منه الشر ولا سما إذا كان راكباً فإذا ابتداء بالسلام أمن منه وأنس إليه أو لان في النصرف في الحاجات والمحاد في المحاد في المحاد في المحاد المهاد في المحاد المهاد في المحاد المان المناد في المهاد في المحاد المان في المحاد في المحاد المان في المحاد في المحاد المحاد في المحاد المان في المحاد في المحاد في المحاد المحاد في المحاد المحاد في المحاد المحاد في المحاد المحدد في المحاد المحدد في المحاد في المحدد في المحدد

امتهاناً فصار للقاعد من بة فأم المار بالابتداء أو لأن القاعد يشق عليه مراعاة المارين مع كثرتهم فسقطت البداءة عنه للشقة عليه وفيه شرعية ابتداء القليل بالسلام على الكثير . وذلك لفضيلة الجماعة أو لأن الجماعة لو ابتــدأوا لخيف على الواحد الزهو فاحتيط له فلو مر جمع كثير على جمع قليل أو مر الكبير على الصغير قال المصنف لم أر فيه نصا واعتبر النووي المرور فقال الوارد يبدأ سواءكان صغيراً أو كبيرًا . وذكر المـاوردي أن من مشي في الشوارع المطروقة كالسوق أنه لا يسلم إلا على البعض لآنه لو سلم على كل من لقي لتشاغل به عن المهم الذي خرج لآجله وخرج به عن العرف. وفيه شرعية ابتداء الراكب على الماشي وذلك لأن للراكب مزية على الماشي فعوض الماشي بأن يبدأ الراكب بالسلام احتياطاً على الراكب من الزهو لو حاز الفضيلتين ، وأما إذا تلاقى راكبان أو ماشيان فقد تكلم فيها المازري فقال يبدأ الادني منهما على الأعلى قدراً في الدين إجلالا لفضله لأن فضيلة الدين مرغب فيها في الشرع وعلى هـذا لو التق راكبان ومركوب أحدهما أعلى في الجنس من مركوب الآخر كالجمل والفرس فيبدأ راكب الفرس أو يكنني بالنظر إلى أعلاهما قدراً في الدين ڤيبدأ الذي هو أدنى الذي هو ڤوقه والثاني أظهركما لا ينظر إلى من يكون أعلاهما قدراً من جهة الدنيا إلا أن يكون سلطاناً يخشي منه ، وإذا تساوى المتلاقيان مرم كل جهة فكل منهما مأمور بالابتداء وخيرهما الذي يبدأ مالسلام كما ثبت في حديث المتهاجرين وقد أخرج البخاري في الأدب المفرد بسند صحيح من حديث جابر والماشيان إذا اجتمعا فأيهما بدأ بالسلام فهو أفضل = وأخرج الطبراني بسند صحيح عن الاغرّ المزني قال: قال لي أبو بـكر لا يسبقك أحد بالسلام ، وأخرج الترمذي من حديث أبي أمامة مرفوعاً • إن أولى الناس بالله من بدأ بالسلام ، وقال حسن والطبراني في حديث • قلنا يا رسول الله إنا نلتتي فأينا يبدأ بالسلام؟ قال: أطوعكم لله تعالى . .

٨ _ ﴿ وعن علىَّ رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

و يُجْزِئُ عَنِ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُّهُمْ وَيُجْزِى عَنِ الْجَمَاعَةِ أَنْ يَرُدُّ أَحَدُهُمْ * رواه أحمد والبيهق ﴾ فيه أنه يجزئ تسليم الواحد عن الجماعة ابتــداء وردا قال النووى يستثنى من عموم ابتداء السلام من كان يأكل أو يشرب أو يجامع أوكان في الخلاء أو في الحمام أو نائمًا أو ناعسا أو مصلياً أو مؤذنا مادام متلبسا بشيء ما ذكر إلا أن السلام على من كان في الحمام إنماكره إذا لم يكن عليه إزار وإلا فلاكراهة ، وأما السلام حال الخطبة في الجمعة فيكره للأمر با لإنصات فلو سلم لم يجب الرد عليه عند من قال الإنصات واجب ويجب عند من قال إنه سنة ، وعلى الوجهين لا ينبغي أن يرد أكثر من واحد وأما المشتغل بقراءة القرآن فقال الواحدى : الأولى ترك السلام عليه فإن سلم كفاه الردّ بالإشارة وإن ردّ لفظاً استأنف الاستعاذة وقرأ ؛ قال النووى : فيه نظر . والظاهر أنه يشرع السلام عليه وبجب عليه الرد . ويندب السلام على من دخل بيتا ليس فيه أحد لقوله تعالى (فإذا دخلتم بيوتاً فسلموا على أنفسكم) الآية . وأخرج البخارى فى الادب المفرد وابن أبي شيبة بإسناد حسن عن ابن عمر رضي الله عنه « يستحب إذا لم يكن في البيت أحد أن يقول: السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، وأخرج الطبراني عن ابن عباس نحوه ا فإن ظن المارّ أنه إذا سلم على القاعد لا يرد عليه فإنه يترك ظنه ويسلم فلعل ظنه يخطئ فإنه إن لم يرد عليه سلامه ردت عليه الملائكة كما ورد ذلك وأما من قال لا يسلم على من ظن أنه لا يرد عليه لانه يكون سببًا لتأثيم الآخر فهو كلام غير صحيح لان المأمورات الشرعية لا تترك بمثل هـذا ، ذكر معناه النووى ، وقال ابن دقيق العيد : لا ينبغي أن يسلم عليه لأن توريط المسلم في المعصية أشدّ من مصلحة السلام عليه وامتثال حديث الامر بالإفشاء يحصل مع غير هذا ، فإن قيل هل يحسن أن يقول ﴿ رُدُّ السلام فإنه واجب ، ؟ قيل: نعم فإنه من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيجب فإن لم يجب حسن أن يحلله من حق الرد .

٩ _ ﴿ وَعَنِ أَنِي هُرِيرَةً رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وآله وسلم ﴿ لَا تُبْدَأُوا الْمَهُودَ ولا النَّصَارَى بِالسَّلَامِ وإِذَا لَقِيتُمُومٌ فَي طَرِيقِ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ ، أخرجه مسلم ﴾ ذهب الآكثر إلى أنه لابجوز ابتـدا. اليهود والنصاري بالسلام . وهو الذي دل عليه الحديث إذ أصل النهي التحريم وحكى عن بعض الشافعية أنه يجوز الابتداء لهم بالسلام . ولكن يقتصر على قول السلام عليكم ، وروى ذلك عن ابن عبـاس وغيره حكى القاضي عياض عن جماعة جواز ذلك لكن للضرورة والحاجة . وبه قال علقمة والاوزاعي . ومن قال لایجوز یقول : إن سلم علی ذمی ظنه مسلماً ثم بان له أنه یمودی فینبغی أن يقول له : رد عليّ سلامي . وروى عن ابن عمر أنه فعل ذلك والغرض منه أن وحشه ويظهر له أنه ليس بينهما ألفة . وعن مالك أنه لا يستحب أن يسترده واختياره ابن العربي فإن ابتدأ الذي مسلماً بالسيلام فني الصحيحين عن أنس مرفوعاً ﴿ إِذَا سُلُّمُ عَلَيْكُمْ أَهُلُ الْكُتَابُ فَقُولُوا ؛ وعَلَيْكُمْ ۚ وَفَي صحيح البخاري عن ابن عمر أنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال د إذا سلم عليكم اليهود فإنما يقول أحدهم السام عليك فقل وعليك ، وإلى هذه الرواية بإثبات الواو ذهب طائفة من العلماء ، واختار بعضهم حذف الواو لئلا يقتضي التشريك وقد قدمنا ذلك وما ثبت به النص أولى بالاتباع : وقال الخطابي : عامة المحدثين يروون هذا الحرف وعليكم بالواو وكان ابن عيينة يرويه بغير الواو وقال الخطابي : وهذا هو الصواب قلت : وحيث ثبتت الرواية بالواو وغيرها فالوجهان جائزان : وفي قوله • فقولوا وعليك وقولوا وعليكم " مايدل على أيجاب الجواب عليهم في السلام وإليه ذهب عامة العلماء ويروى عن آخرين أنه لايرد عليهم . والحديث يدفع ما قالوه : وفي قوله فاضطروهم إلى أضيقه * دليل على وجوب ردهم عن وسط الطرقات إلى أضيقها وتقدم فيه الكلام.

١٠ _ ﴿ وعنه ﴾ أي عن أبي هريرة رضي الله عنه ﴿ عنِ النبي صلى الله عليه وسلم

قال ، إذَا عَطْسَ أَحَدُكُمْ فَلْـيَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلِيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ : يَوْحَمُكَ اللَّهُ فإذَا قَالَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فإذَا قَالَ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فلْـيَقُلَّ يَهْدِيكُمُ اللَّهُ ويُصْلِحُ بَالَـكُمْ * أخرجه البخارى * تقدم فيه الكلام ولو أتى به المصنف بعد أول حديث في الباب لكان الصواب

11 — ﴿ وعنه ﴾ أى عن أبي هريرة رضى الله عنه ﴿ قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • لا يَشْرَبَنَ أَحَدُكُم والبيما ، أخرجه مسلم ﴾ وتمامه • فمن نسى فليستقى " من التي وأخرجه أحمد من وجه آخر عن أبي هريرة : أنه صلى الله عليه وسلم رأى رجلا يشرب قائما فقال : مه ، قال لمه ؟ فقال أيسرك أن يشرب معك الهتر ؟ قال لا . قال قد شرب معك ما هو شر منه : الشيطان " وفيه راو لا يعرف ووثقه يحي بن معين . والحديث دليل على تحريم الشرب قائما الآنه الآصل فى النهى وإليه ذهب ابن حزم . وذهب الجهور إلى أنه خلاف الأولى وآخرون إلى أنه مكروه ، كأنهم صرفوه عن ذلك لما فى صحيح مسلم من حديث ابن عباس • سقيت رسول الله صلى الله عليه وسلم من زمنهم فشرب وهو قائم ، وفي صحيح البخارى " أن عليا عليه السلام شرب قائماً ، وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كا رأيتمونى فعلت ، فيكون فعله صلى الله عليه وسلم بياناً لكون النهى ليس للتحريم . وأما قوله فليستق فإنه نقل اتفاق العلماء على أنه ليس على من شرب قائما أن يستقى و أما هوله الأمر أيضاً على الندب .

17 - ﴿ وعنه ﴾ أى عن أبي هريرة رضى الله عنه ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • إذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُم * فلْسَيْبَدَأْ بِاليَمِينِ وإذَا نَزَعَ ﴾ أى نعله ﴿ فلْسَبْدَأْ بِاليَمِينِ وإذَا نَزَعَ ﴾ أى نعله ﴿ فلْسَبْدَأُ بِالشَّمالِ ولْتَسَكُنِ الْيُمْنَى أَوَّلَهُمَا تُنْعَلُ وآخِرَهُما تُنْزَعُ ، . أخرجه مسلم ﴾ إلى قوله بالشمال وأخرج باقيه مالك والترمذي وأبو داود ، ظاهر الامر الوجوب ولكنه ادعى القاضى عياض الإجماع على أنه للاستحباب . قال ابن العربي البداءة باليمين مشروعة في جميع الاعمال الصالحة لفضل اليمين حسا في القوة وشرعا في الندب إلى تقديمها . قال الحليمي : إنما يبدأ بالشمال عند الحلع لان اللبس كرامة لانه لانتقديمها . قال الحليمي : إنما يبدأ بالشمال عند الحلع لان اللبس كرامة لانه

وقاية للبدن فلما كانت اليمين أكرم من اليسرى بدأ بها فى اللبس وأخرت فى النزع لتكون الكرامة لها أدوم وحصتها منها أكثر . وقال ابن عبد البر : من بدأ فى الانتعال باليسرى أساء لمخالفة السنة . ولكن لا يحرم عليه لبس فعليه . وقال غيره ؛ ينبغى أن تنزع النعل من اليسرى ويبدأ باليمين ، ولعل ابن عبد البر يريد أنه لا يشرع له الخلع . إذا بدأ باليسرى ثم يستأنف لبسهما على الترتيب المشروع لانه قد فات محله . وهذا الحديث لا يدل على استحباب الانتعال لانه قال إذا انتعل أحدكم ولكنه يدل عليه ما أخرجه مسلم . استكثروا من النعال فإن الرجل لا يزال راكباً ما انتعل أى يشبه الراكب فى خفة المشقة وقلة النصب وسلامة الرجل من أذى الطريق ، فإن الامر إذا لم يحمل على الإيجاب فهو للاستحباب .

الله عليه وآله وسلم : « لا يَمشِ أَحَدُكُم فَى نَعْلِ واحِدةٍ وْلَيْسَعِلْهُما ﴾ بضم حرف المضارعة من أفعل كما ضبطه النووى وضمير التثفية للرجْلين ولمن لم بحر لهما ذكر فإنه قد ذكر ما يدل عليهما من النعل ﴿ بَحِيعًا أَوْ لِيَخْلَعُهُما ﴾ أى النعلين وفي رواية للبخارى ﴿ أو ليحفهما جميعاً ﴿ وهو للقدمين ﴿ بَحِيعًا ﴾ متفق عليه ﴾ فله رالنهى عن المشى فى فعل واحدة التحريم وحمله الجمهور على الكراهة فإنهم جعلوا القرينة حديث الترمذي عن عائشة قالت ﴿ ربحا انقطع شسع فعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فمشى فى النعل الواحدة حتى يصلحها ﴾ إلا أنه رجح البخارى وقفه . وقد ذكر رزين عنها قالت : « رأيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله عليه وآله وسلم النعال شرعت لوقاية الرجل عما يكون فى الأرض من شوك ونحوه فإذا انفردت ينتعل قائما ومتاج الماشى أن يتوقى الإحدى رجليه ما لا يتوقى للآخرى فيخرج لذلك عن سجية مشيته ولا يأمن مع ذلك العثار ، وقيل إنها مشية الشيطان فيخرج لذلك عن سجية مشيته ولا يأمن مع ذلك العثار ، وقيل إنها مشية الشيطان

وقال البهبق الكراهة لما فى ذلك من الشهرة فى الملابس. وقد ورد فى رواية لمسلم الذا انقطع شسع أحدكم فلا يمشى فى نعل واحدة حتى يصلحها و تقدم ما يعارضه من حديث عائشة فيحمل على الندب . وقد ألحق بالنعلين كل لباس شفع كالحفين . وقد أخرج ابن ماجه من حديث أبى هريرة ولا يمشى أحدكم فى نعل واحدة ولا خف واحدة ، وهو عند مسلم من حديث جابر وعند أحمد من حديث أبى سعيد وعند الطبرانى من حديث ابن عباس ، وقال الخطابي وكذا إخراج اليد الواحدة من الكرون الآخرى والارتداء على أحد المنكبين دون الآخر . قلت : ولا يخنى أن هذا من باب الفياس ولم قعلم العلة حتى يلحق بالاصل فالاولى الاقتصار على محل النص .

18 — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم * لا ينظر الله إلى مَنْ جَرَّ ثُوبَهُ خُيلًا * * بضم الخاء المعجمة والمد البطر والكبر ﴿ متفقعليه ﴾ فسر نفى نظر الله بنظر رحمه إليه أى لا يرحم الله من جرّ ثوبه خيلاء سواء كان من النساء أو الرجال . وقد فهمت ذلك أم سلمة فقالت عند سماعها الحديث منه صلى الله عليه وآله وسلم : فكيف تصنع النساء بذيولحن ؟ فقال صلى الله عليه وآله وسلم « يزدن فيه شبرا » قالت إذا تنكشف أقدامهن قال : فيرخينه ذراعا لا يزدن عليه » أخرجه النسائي والترمذي * والمراد بالذراع ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة ، والمراد جرّ الثوب على الارض وهو ذراع اليد وهو شبران باليد المعتدلة ، والمراد جرّ الثوب على الارض وهو وتقييد الحديث البخاري * ما أسفل من المكتبين من الإزار في النار ، وتقييد الحديث بالخيلاء دال بمفهومه أنه لا يكون من جره غير خيلاء داخلا في الوعيد وقد صرح به ما أخرج البخاري وأبو داود والنسائي أنه قال أبو بكر رضى الله عنه لما سمع هذا الحديث : إن إزاري يسترخي إلا أن أتعاهده فقال له رسول الله على الله عليه وآله وسلم * إنك لست ممن يفعله خيلاء وهو دليل على اعتبار المفاهيم من هذا النوع وقال ابن عبد البر : إن جره لغير الخيلاء مذموم اعتبار المفاهيم من هذا النوع وقال ابن عبد البر : إن جره لغير الخيلاء مذموم اعتبار المفاهيم من هذا النوع وقال ابن عبد البر : إن جره لغير الخيلاء مذموم اعتبار المفاهيم من هذا النوع وقال ابن عبد البر : إن جره لغير الخيلاء مذموم

وقال النووى : إنه مكروه وهـذا نص الشافعي . وقد صرحت السنة أن أحسن الحالات أن يكون إلى نصف الساق كما أخرجه الترمذي والنسائي عن عبيــد ان خالد قال « كنت أمشى وعلى ود أجرّه فقال لى رجل : ارفع ثوبك فإنه أبتى وأنتي فنظرت فإذا هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم فقلت إنمـا هي بردة ملحاء فقال : مالك في أسوة ؟ قال فنظرت فإذا إزاره إلى نصف ساقيه • وأما ماهو دون ذلك فإنه لاحرج على فاعله إلى الكعبين وما دون الكعبين فهو حرام إن كان للخيلاء ، وإن كان لغيرها فقال النووي وغيره إنه مكروه وقد يتجه أن يقال إن كان الثوب على قدر لابسه لكنه يسدله فإن كان لا عن قصد كالذي وقع لابي بكر فهو غير داخل في الوعيد ، وإن كان الثوب زائدًا على قدر لابسه فهو ممنوع من جهة الإسراف محرم لاجله ولاجل التشبه بالنساء ، ولاجل أنه لا يأمن أن تتعلق به النجاسة . وقال ابن العربي : لايجوز للرجـل أن بجاوز بثوبه كعبه فيقول لاأجره خيلاء لأن النهي قد تناوله لفظا ولا يجوز لمن يتناوله اللفظ أن يخالفه إذ صار حكمه أن يقول لا أمتثله لأن تلك العلمة ليست في فإنها دعوى غير مسلمة بل إطالة ذيله دالة على تكره اه وحاصله أن الإسبال يستلزم جر الثوب وجر الثوب يستلزم الخيلا. ولو لم يقصده اللابس وقد أخرج ابن منيع عن ابن عمر في أثناء حديث رفعه ﴿ إِياكُ وجرَ الإزار فإن جر الإزار من المخيلة ، وقد أخرج الطبراني من حديث أبي أمامة وفيـه قصة لعمرو بن زرارة الأنصاري ﴿ إِنْ اللَّهُ لا يحب المسبل . والقصة أن أما أمامة قال « بينها نحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ لحقنا عمرو بن زرارة الأنصاري في حلة: إزار ورداء ، قد أسبل فجعل رسول الله صلى الله عليه وآله وسالم يأخذ بناحية ثوبه ويتواضع لله ويقول : عبدك وابن عبدك وأمتك ، حتى سمعها عمرو فقال يا رسول الله إنى حمش الساقين فقيال : يا عمرو إن الله قد أحسن كل شيء خلقه إن الله لايحب المسبل. وأخرجه الطبرى عن عمرو بن زرارة وفيه : وضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم أربع أصابع تحت ركبة عمرو وقال و ياعمرو هذا موضع الإزار ، الحديث ورجاله ثقات أصابع تحت الأربع ثم قال : يا عمرو وهذا موضع الإزار ، الحديث ورجاله ثقات وحكم غير الثوب والإزار حكمهما وكذلك لما سأل شعبة بحارب بن دئار قال شعبة : أذكر الإزار ؟ قال ماخص إزاراً ولا قيصاً ومقصوده أن التعبير بالثوب يشمل الإزار وغيره وأخرج أهل السنن إلا الترمذي عن ابن عمر عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال والإسبال في الإزار والقميص والعامة ، من جر منها شيئاً خيلاه لم ينظر الله إليه يوم القيامة ، وإن كان في إسناده عبد العزيز بن أبي رواد وفيه مقال، قال ابن بطال : وإسبال العامة المراد به إرسال العذبة زائداً على ماجرت به العادة ، وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وعلى العادة ، وأخرج النسائي من حديث عمرو بن أمية أن النبي صلى الله عليه وعلى المعتاد كما يفعله بعض أهل الحجاز إسبال بحرم ، وقد نقل القاضي عياض عن العلساء المعتاد كل ما زاد على العادة وعلى المعتاد في الماس من الطول والسعة ، قلت : وينبغي أن يراد في المعتاد ماكان في عصر النبوة

10 – ﴿ وعنه ﴾ أى عن ابن عمر رضى الله عنه ﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إِذَا أَكُلَ أَحَدُكُم * فَلْمَيْأُكُل بِيمِينِهِ وإِذَا شَرِبَ فَلْمَيْشَرَبْ بِيمِينِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ * أخرجه مسلم ﴾ الحديث دليل على تحريم الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ فَعَل الشيطان وخلقه والمسلم مأمور بتجنب الأكل والشرب بالشمال فإنه علله بأنه فعل الشيطان وخلقه والمسلم مأمور بتجنب طريق أهل الفسق فضلا عن الشيطان. وذهب الجمهور إلى أنه يستحب الأكل باليمين والشرب بها لا أنه بالشمال محرم وقد زاد نافع : الآخذ والإعطاء

17 - ﴿ وَعَن عَمْرُو بِن شَعِيبُ عَن أَبِيهُ عَن جَدَهُ رَضَى اللهُ عَنْهِما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهُ صَلَى اللهُ عَلَيهِ وَآلهُ وَسَلَمُ * كُلُّ وَاشْرَبُ وَالْبَسْ وَلَصَدَّقُ فَى غَيْرٍ سَرَفُ وَلا يَخِيلَةٍ * ﴾ بالخاء المعجمة ومثناة تحتية وزن عظيمة : التكبر ﴿ أَخْرِجُهُ أَبُو دَاوِدُ وَأَحْمَدُ وَعَلَقُهُ البِخَارِي ﴾ دل على تحريم الإسراف في المأكل والمشرب والملبس

والتصدق. وحقيقة الإسراف مجاوزة الحد فى كل فعل أو قول وهو فى الإنفاق أشهر والحديث مأخوذ من قوله تعالى (كلوا واشربو ولا تسرفوا) وفيه تحريم الخيلاء والكبر. قال عبيد اللطيف البغدادى هذا الحديث جامع لفضائل تدبير الإنسان نفسه. وفيه تدبير مصالح النفس والجيد فى الدنيا والآخرة فإن السرف فى كل شىء مضر بالجيد ومضر بالمعيشة ويؤدى إلا الإتلاف فيضر بالنفس إذا كانت تبالغه للجيد فى أكثر الاحوال، والمخيلة تضر بالنفس حيث تكسبها العجب، وتضر بالآخرة حيث تكسبها العجب، وتضر على الآخرة حيث تكسبها العجب، وقد مقد البخارى عن ابن عباس دكل ما شئت واشرب ما شئت ما أخطأنك اثفتان السرف ومخيلة ه

باب البر والصلة

البر بكسر الموحدة هو التوسع فى فعل الحير. والبر بفتحها التوسع فى الخيرات وهو من صفات الله تعالى، والصلة بكسر الصاد المهملة مصدر وصله كوعده فى النهاية تكرر فى الحديث ذكر صلة الارحام وهى كناية عن الإحسان إلى الافربين من ذوى النسب والاصهار والتعطف عليهم والرفق بهم والرعاية لاحوالهم وكذلك إن تعدوا وأساءوا وضد ذلك قطيعة الرحم. اه

ا _ ﴿ عَن أَبِي هُرِيرَة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ ﴾ مغير صيغته : أى يبسط الله ﴿ لَهُ فَى رِزْقِهِ ﴾ أى يوسع له فيه ﴿ وأَنْ يُنْسَأَ لَهُ ﴾ مثله فى ضبطه . بالسين المهملة مخففة أى يؤخر له ﴿ فَ أَرْهِ ﴾ بفتح الهمزة والمثلثة فراء أى أجله ﴿ فَلْيَصِلْ رَحِمُهُ ، أخرجه البخارى ﴾ وأخرج المرمذي عن أبي هريرة • أن صلة الرحم محبة في الأهل مثراة في المال منسأة في الأجل ، وأخرج أحمد عن عائشة رضى الله عنها مرفوعا • صلة الرحم وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار • وأخرج أبو يعلى من حديث وحسن الجوار يعمران الديار ويزيدان في الأعمار • وأخرج أبو يعلى من حديث

أنس مرفوعاً ﴿ إِن الصدقة وصلة الرحم يزيد الله بهما في العمر ويدفع مهما ميتة السوم، وفي سنده ضعف. قال ابن التين: ظاهر الحديث أي حديث البخاري معارض لقوله تعالى (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) قال : والجمع بينهما من وجهين أحدهما أن الزيادة كناية عن البركة في العمر بسبب التوفيق إلى الطاعة وعمارة وقته بمـا ينفعه في الآخرة وصيانته عن تضييعه في غير ذلك " ومثل هذا ما جاء أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم تقاصر أعمار أمته بالنسبة إلى أعمار من مضى من الأمم فأعطاه ليلة القدر . وحاصله أن صلة الرحم تكون سببًا للتوفيق للطاعة والصيانة عن المعصية فيبتى بعده الذكر الجميل فـكأنه لم يمت : ومن جملة ما يحصل له من التوفيق العملم الذي ينتفع به من بعده بتأليف ونحوه والصدقة الجارية عليه ، والخلف الصالح وثانيهما أن الزيادة على حقيقتها وذلك بالنسبة إلى علم الملك الموكل بالعمر ، والذي في الآية بالنسبة إلى علم الله كأن يقال للملك مثلا إن عمر فلان مائة إن وصل رحمه وإن قطعها فستون وقد سبق في علمه أنه يصل أو يقطع ، فالذي في علم الله لايتقدم ولا يتأخر والذي في عـلم الملك هو الذي يمكن فيه الزيادة والنقص وإليه الإشارة بقوله تعـالى (يمحو الله مايشاء ويثبت وعنده أم الكتاب) والمحو والإثبات بالنسبة إلى ما في عـلم الملك ومافي أم الكتاب ، وأما الذي في عـلم الله فلا محو فيه البتة . ويقال له القضاء المبرم ويقال للأول القضاء المعلق . والوجه الاول أليق فإن الاثر ما يتبع الشيء فإذا أخر حسن أن يحمل على الذكر الحسن بعد فقد المذكور ورجحه الطبيي. وأشار إليه في الفائق . ويؤيده ما أخرجه الطبراني في الصغير بسند ضعيف عرب أبى الدرداء قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم من وصل رحمه أنسى له في أجله فقال: إنه ليس زيادة في عمره قال تعالى (فإذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون) ولكن الرجل تكون له الذرية الصالحة يدعون له ،ن بعده • وأخرجه في الكبير مرفوعاً من طريق أخرى وجزم ابن فورك بأن المراد

بزيادة العمر نفى الآفات عن صاحب البر فى فهمه وعقله قال غيره ا فى أعم من ذلك وفى علمه ورزقه . ولابن القيم فى كناب الداء والدواء كلام يقضى بأن مدة حياة العبد وعمره هى مهما كان قلبه مقبلا على الله ذاكراً له مطيعاً غير عاص فهذه هى عمره ومتى أعرض القلب عن الله تعالى واشتغل بالمعاصى ضاعت عليه أيام حياة عمره فعلى هذا معنى أنه ينسأ له فى أجله أى يعمر الله قلبه بذكره وأوقاته بطاعته ويأتى تحقيق صلة الرحم فى شرح قوله :

٢ _ ﴿ وعن جبير بن مطعم رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : ﴿ لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قاطِعٌ ۚ ﴿ يَعْنَى قاطع رَحْمٍ ﴿ مَتَفَقَ عَلَيْهِ ﴾ وأخرج أبو داود من حديث أبى بكرة يرفعه « ما من ذنب أجدر أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما ادّخر له في الآخرة من قطيعة الرحم • وأخرج البخاري في الأدب المفرد من حديث أبي هريرة يرفعه " إن أعمال أمتي تعرض عشية الحميس ليلة الجمعة فلا يقبل عمـل قاطع رحم • وأخرج فيـه من حديث ابن أبي أوفى • إن الرحمة لا تنزل على قوم فيهم قاطع رحم " وأخرج الطبرانى من حديث ابن مسعود إن أبواب السماء مغلقة دون قاطع الرحم ، واعلم أنه اختلف العلماء في حدّ الرحم التي تجب صلتها فقيل : هي التي يحرم السكاح بينهما بحيث لوكاب أحدهما ذكراً حرم على الآخر . فعلى هـذا لا يدخل أولاد الاعمام ولا أولاد الاخوال . واحتج هذا القائل بتحريم الجمع بين المرأة وعمتها وخالتها في النكاح لما يؤدى إليه من التقاطع . وقيـل هو من كان متصلا بميراث . ويدل عليـه قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « ثم أدناك أدناك ، وقيـل من كان بينه وبين الآخر قرابة سواء كان يرثه أو لا . ثم صلة الرحم كما قال الفاضي عياض : درجات بعضها أفضل من بعض وأدناها ترك المهاجرة وصلتها بالكلام ولو بالسلام ويختلف ذلك باختلاف الفدرة والحاجة فمنها واجب ومنها مستحب فلو وصل بعض الصلة ولم يصل غايتها لم يسم قاطعاً ولو قصر عما يقدر عليـه وينبغي له

لم يسم واصلاً . وقال القرطبي : الرحم التي توصل عامة وخاصة ؛ فالعامة رحم الدين ، وتجب صلتها بالتوادد والتناصح والعمدل والإنصاف والقيام بالحقوق الواجبة والمستحبة . والرحم الخاصة تزيد بالنفقة على القريب وتفقد حاله والتغافل عن زلته . وقال ابن أبي جمرة : المعنى الجامع إيصال ماأمكن من الحبير ودفع ما أمكن من الشر بحسب الطاقة " وهذا في حق المؤمنين . وأما الكفار والفساق فتجب المقاطعة لهم إذا لم تنفع الموعظة . واختلف العلماء أيضاً بأى شيء تحصل القطيعة للرحم فقال الزين العراقي : تكون بالإساءة إلى الرحم ؛ وقال غيره : تكون بترك الإحسان لأن الأحاديث آمرة بالصلة ناهية عن القطيعة فلا واسطة بينهما ، والصلة نوع من الإحسان كما فسرها بذلك غير واحد ، والقطيعة ضدها وهي ترك الإحسان . وأما ما أخرجه الترمذي من قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « ليس الواصل بالمكافئ ولكن الواصل الذي إذا قطعت رحمه وصلها ، فإنه ظاهر في أن الصلة إنمـا هي ما كان للفاطع صلة رحمه . وهذا على رواية قطعت بالبناء للفاعل وهي رواية فقال ابن العربي في شرحه المراد الـكاملة في الصلة وقال الطبي معناه ليس حقيقة الواصل ومن يعتد بصلته من يكافئ صاحبه بمثل فعله ولكنه من يتفضل على صاحبه ، وقال المصنف : لا يلزم من نني الوصل ثبوت القطع فهم ثلاث درجات واصل ومكافئ وقاطع ، فالواصل هو الذى يتفضل ولا يتفضل عليه ، والمكافئ هو الذي لا يزيد في الإعطاء على ما يأخذه ، والقاطع الذي لا يتفضل عليه ولا يتفضل. قال الشارح: وبالأولى من يتفضل عليه ولا يتفضل أنه قاطع قال المصنف وكما تقع المكافأة بالصلة من الجانبين كذلك تقع بالمقاطعة منالجانبين فمن بدأ فهو القاطع فإن جوزي سمى من جازاه مكافئاً .

عليه وعلى آله وسلم قال : ﴿ إِنَّ اللهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ ۚ عُقُوقَ الْأُمَّهَاتِ ، ووأْدَ الْبَنَاتِ ،
 ومَنْمًا وهَاتِ ١ وكَرِهَ لَكُمْ ۚ قِيلً وقال وكَـثْرَةَ الشُؤَالِ وإضَاعَة الْمَالِ * متفق

عليه ﴾ الامهات جمع أمهة لغة في الام ولا تطلق إلا على من يعقل بخلاف أم فإنها تعم، وإنما خصت الام هنا إظهاراً لعظم حقها وإلا فالاب محرم عقوقه ، وضابط العقوق المحرّم كما نقل خلاصته عن البلقيني وهو أن يحصل مر. _ الولد للأنوين أو أحدهما إبذاء ليس بالهين عرفا؛ فيخرج من هذا ما إذا حصل من الأبوين أمر أو نهى فخالفهما بما لا يعدُّ في العرف مخالفته عقوقًا فلا يكون ذلك عقوقًا وكذلك لوكان مثلا على أبوين دين للولد أو حق شرعى فرافعه إلى الحاكم فلا يكون ذلك عَمْوِقًا كَمَا وَقَعْ مِن بِمُضَ أُولَادِ الصَّحَانَةِ شَكَانَةِ الآبِ إِلَى الَّذِي صَلَّى اللَّهُ تَصَالَى عَلَيْه وعلى آله وسلم فى احتياجه لماله فلم يعـدّ النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم شكايته عقوقًا . قلت : في هذا تأمل فإن قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم وأنت ومالك لابيك = دليـل على نهيه عن منع أبيه عن ماله وعن شكايته ثم قال صاحب الضابط : فعلى هذا : العقوق أن يؤذى الولد أحد أبويه بما لو فعله مع غير أبو به كان محرما من جملة الصغائر فيكون في حق الأبوين كبيرة " أو مخالفة الأمر أو النهى فيما يدخل فيه الحوف على الولد من فوات نفسه أو عضو من أعضائه في غير الجهاد الواجب عليه أو مخالفتهما في سفر يشق علمهما وليس بفرض على الولد أو في غيبة طويلة فيما ليس لطلب علم نافع أو كسب ، أو ترك تعظيم الوالدين فإنه لو قدم عليه أحدهما ولم يقم إليه أو قطب في وجهه فإن هذا وإن لم يكن في حق الغير معصية فهو عقوق في حق الابوين . قوله " ووأد البنات ، بسكون الهمزة وهو دفن البنات حية وهو محرم وخص البنات لانه الواقع من العرب فإنهم كانوا يفعلون ذلك في الجاهلية كراهة لهن . يقال أول من فعله قيس بن عاصم التيمي وكان من العرب من يقتل أولاده مطلقاً خشية الفاقة والنفقة . وقوله « منعا وهات ، المنع مصدر من منع يمنع والمراد منع ما أمر الله أن لا يمنع وهات فعل أمر مجزوم والمراد النهى عن طلب ما لا يستحق طلبه . وقوله • وكره لكم قيل وقال ، يروى بغير تنوين حكاية للفظ الفعل . وروى منونا وهي رواية في البخاري ، قيلا وقالا ا (١٦ _ سيل السلام _ ١١)

على النقل من الفعلية إلى الاسمية والأول أكثر والمراد به نقل الكلام الذي يسمعه إلى غيره فيقول قيـل كذا وكذا بغير تميين القائل وقال فلان كذا وكذا. وإنمــا نهى عنه لأنه من الاشتغال بما لا يعني المشكلم لكونه قد يتضمن الغيبة والنميمة والكذب ولا سما مع الإكثار من ذلك قلما يخلو عنه ؛ وقال المحب الطبرى: فيه ثلاثة أوجه ؛ أحدما : أنهما مصدران للقول تقول قلت قولاً وقيلاً . وفي الحديث الإشارة إلى كراهة كثرة الكلام " ثانيها : إرادة حكاية أفاويل الناس والبحث عنها لنخبر عنها فتقول قال فلان كذا وقيل له كذا . والنهى عنه إما للزجر عن الاستكثار منه وإما لما يكرهه المحكى عنه . ثالثها : أن ذلك في حكاية الاختلاف في أمور الدين كفوله قال فلان كذا وقال فلان كذا ومحل كراهة ذلك في أن يكثر منه بحيث لا يأمن من الزلل وهو في حق من ينقل بغير تثبت في نقله لما يسمعه ولا يحتاط له، ويؤيد هذا الحديث الصحيح دكني بالمر. إثما أن يحدث بكل ما سمع ، أخرجه مسلم . قلت : ويحتمل إرادة كل من الثلاثة . وقوله « وكثرة السؤال » هو السؤال للسال أو عن المشكلات من المسائل أو مجموع الأمرين وهو أولى وتقدّم في الزكاة تحريم مسئلة المـال وقد نهى عن الأغلوطات . أخرجه أبو داود وهي المسائل التي يغلط بهـا العلمـاء للزلوا فينتج بذلك شر وفتنة . وإنما نهى عنها لكونها غير نافعة في الدين ولا يكاد أن يكون إلا فما لا ينفع . وقد ثبت عن جمع من السلف كراهة تكلف المسائل التي يستحيل وقوعها عادة أو ينــدر وقوعها جدا لمــا فى ذلك من التنطع والقول بالظن الذى لا يخلو صاحبه عن الخطأ . وقيل كثرة السؤال عر. أخبار الناس وأحداث الزمان وكثرة سؤال إنسان معين عن تفاصيل حاله وكان بما يكرهه المسؤول . وقوله : • وإضاعة المال ، المتبادر من الإضاعة : ما لم يكن لغرض ديني ولا دنيوي وقيل هو الإسراف في الإنفاق . وقيده بعضهم بالإنفاق في الحرام ورجح المصنف أنه ما أنفق في غير وجوهه المأذون فيهما شرعا سواء كانت

دينية أو دنيوية لأن الله تعالى جعل المال قياما لمصالح العباد وفي التبذير تفويت تلك المصالح إما في حق صاحب المـال أو في حق غيره . قال : والحاصل أن في كثرة الإنفاق ثلاثة وجوه ؛ الأول: الإنفاق فيالوجوه المذمومة شرعاً ولا شك في تحريمه ؛ الثاني : الإنفاق في الوجوء المحمودة شرعا ولا شك في كونه مطلوبا مالم يفوت حقًا آخر أهم من ذلك المنفق فيه . والثالث : الإنفاق في المياحات وهو منقسم إلى قسمين ا أحدهما : أن يكون على وجه يليق بحال المنفق وبقدر ماله فهذا ليس بإضاعة ولا إسراف، والثاني يكون فيما لا يليق به عرفا فإن كان لدفع مفسدة إما حاضرة أو متوقعة فذلك ليس بإسراف وإن لم يكن كذلك فالجمهور على أنه إسراف ، قال ابن دقيق العيد : ظاهر القرآن أنه إسراف وصرح بذلك القاضي حسين فقال في قسم الصدقات : هو حرام وتبعه الغزالي وجزم به الرافعي في الكلام على الغارم ، وقال الياجي من المالكية : إنه يحرم استيعاب جميع المال مالصدقة قال ويكره كثرة إنفاقه في مصالح الدنيا ولا بأس به إذا وقع نادرا لحادث كضيف أو عيـد أو ولمة . والإتفاق على كراهة الإنفاق في البناء الزائد على قدر الحـاجة ولا سما إن الضاف إلى ذلك المبالغة في الزخرفة وكذلك احتمال الغبن الفاحش في المبايعات بلا سبب . وقال السبكي في الحلبيات . وأما إنفاق المال في الملاذّ المباحـة فهو موضع اختلاف وظاهر قوله تعـالى (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) أن الزائد الذي لايليق بحـال المنفق إسراف . ومن بذل مالا كثيراً في عرض يسير فإنه يعده العقلاء مضيعاً انتهى . وقد تقدم المكلام في الزكاة على التصدق بجميع المال بما فيه كفاية .

٤ = ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال = رضى الله في رضى الوالد ين وسَخطُ الله في سَخطِ الْوَالِد ين عليه وآله وسلم قال = رضى الله في رضى الوالد ين وسَخطُ الله في سَخطِ الْوَالِد ين الحديث دليل على وجوب إرضاء أخرجه الترمذي وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ الحديث دليل على وجوب إرضاء

الولد لوالدبه وتحريم إسخاطهما فإن الاول فيه مرضاة الله والثاني فيمه سخطه فيقدم رضاهما على فعل ما بجب عليه من فروض الكفاية كما في حديث ابن عمر أنه جاء رجل يستأذنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى الجهاد فقال أحى والداك؟ قال نعم قال ففيهما فجاهد ، وأخرج أبو داود مر. حديث أبي سعيد أن رجلا هاجر إلى رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم من اليمن فقال يا رسول الله إنى قد هاجرت قال • هل لك أهل باليمن ؟ فقال أبواي، قال: أذنا لك ؟ قال لا ، قال فارجع فاستأذنهما فإن أذنا لك فجاهد وإلا فبرهما ، وفي إسناده مختلف فيه وكذلك غير الجهاد من الواجبات. وإليه ذهب جماعة من العلماء كالأمير حسين ذكره فى الشفاء والشافعي فقالوا يتعين ترك الجهاد إذا لم يرض الابوان إلا فرض العين كالصلاة فإنها تقدم وإن لم يرض بها الأبوان بالإجماع . وذهب الأكثر إلى أنه يجوز فعل فرض الكفاية والمندوب وإن لم يرض الابوان مالم يتضررا بسبب فقد الولد ، وحملوا الاحاديث على المبالغة في حق الوالدين وأنه يتبع رضاهما مالم يكن في ذلك سخط الله كما قال تعمالي (وإن جاهداك على أن تشرك بي ما ليس لك به عـلم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفاً) قلت : الآية إنمـا هي فيها إذا حملاه على الشرك ومثله غيره من الكبائر وفيه دلالة على أنه لا يطبعهما في ترك فرض الكفامة والعين لكن الإجماع خصص فرض العين وأما إذا تعارض حق الآب وحق الام فحق الام مقدم لحديث البخاري = قال رجل يا رسـول الله من أحق بحسن صحبتي ؟ قال أمك ـ ثلاث مرات ـ ثم قال أبوك ، فإنه دل على تقديم رضا الأم على رضا الآب . قال ابن بطال : مقتضاه أن يكون للأم ثلاث أمثال ما للأب قال وكأن ذلك لصعوبة الحمل ثم الوضع ثم الرضاع. قلت وإليه الإشارة بقوله تعالى(ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه كرها ووضعته كرها) ومثلها (حملته أمه وهناً على وهن) قال القاضي عياض ، ذهب الجمهور إلى أن الآم تفضل على الآب في البر ، ونقل الحارث المحاسى الإجماع على هذا واختلفوا

في الآخ والجد من أحق ببره منهما ؟ فقال القاضى : الآكثر الجد وجزم به الشافعية ويقدم من أدلى بسببين على من أدلى بسبب ثم القرابة من ذوى الرحم ويقدم منهم المحارم على من ليس بمحرم ثم العصبات ثم المصاهرة ثم الولاء ثم الجار وأشار ابن بطال إلى أن الترتيب حيث لايمكن البر دفعة واحدة . وورد في تقديم الزوج ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه الحاكم من حديث عائشة «سألت النبي صلى الله عليه وآله وسلم أى الناس أعظم حقا على المرأة قال : زوجها، قلت : فعلى الرجل ؟ قال أمه ، ولعل مثل هذا مخصوص بما إذا حصل التضرر للوالدين فإنه يقدم حقهما على حق الزوج جمعاً بين الآحاديث

 ه عنه أنس رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال « والَّذِي نفْسِي بِيَدِهِ لا يُؤْمِنُ عَبْدُ حَتَّى بُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ • متفق عليه ﴾ الحديث وقع في لفظ مسلم بالشك في قوله لاخيه أو لجاره . ووقع في البخــاري لاخيه بغير شك . الحديث دليـل على عظم حق الجار والآخ وفيه نني الإبمـان عمن لا يحب لها ما يحب لنفسه وتأوله العلماء بأن المراد منه نني كال الإيمـان إذ قد علم من قواعد الشريعة أن من لم يتصف بذلك لايخرج عن الإيمان وأطلق المحبوب ولم يعين . وقد عينه ما في رواية النسائي في هذا الحديث بلفظ « حتى يحب لأخيه من الحبير ما يحب لنفسه ، قال العلماء والمراد من الطاعات والأمور المباحة. قال ابن الصلاح : وهـذا قد يعد من الصعب الممتنع ، وليس كذلك إذ معناه لا يكمل إيمان أحدكم حتى يحب لاخيه في الإسلام ما يحب لنفسه من الحير . والقيام بذلك يحصل بأن يحب له مثــل حصول ذلك من جهة لايزاحمه فيها بحيث لاتنقص النعمة على أخيه شيئا من النعمة عليه وذلك سهل على القلب السلم وإنما يعسر على القلب الدغل . عافانا الله وإخواننا أجمعين اله هــذا على رواية الآخ . ورواية الجار عامة للسلم والكافر والفاسق والصديق والعدو والقريب والاجنى والافرب جوارآ والابعد فمن اجتمعت فيه الصفات الموجبة لمحبة الخير

له فهو في أعلى المراتب ، ومن كان فيه أكثرها فهو لاحق به وهلم جرّا إلى الخصلة الواحدة فيعطى كل ذي حق حقه بحسب حاله ، وقد أخرج الطبراني من حديث جار « الجميران ثلاثة : جار له حق وهو المشرك له حق الجوار ، وجار له حقان وهو المسلم له حق الجوار وحق الإسلام وجار له ثلاثة حقوق جار مسلم له رحم له حق الإسلام والرحم والجوار ، وأخرج البخارى فىالادب المفرد أن عبد الله بن عمر ذبح شاة فأهدى منها لجاره اليهودى فإن كان الجار أخا أحب له ما يحب لنفسه وإن كان كافراً أحب له الدخول في الإيمان مع ما يحب لنفسه من المنافع بشرط الإيمان قال الشيخ محمد بن أبي جمرة : حفظ حق الجار من كمال الإيمــان والإضرار به من الكبائر لقوله صلى الله عليه وآله وسلم • من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره ، قال : ويفترق الحال في ذلك بالنسبة إلى الجار الصالح وغيره . والذي يشمل الجميع إرادة الخير وموعظته بالحسني والدعاء له بالهداية وترك الإضرار له إلا في الموضع الذي يحل له الإضرار بالقول والفعـل. والذي يخص الصالح هو جميع ما تقدم ، وغير الصالح كفه عن الاذي وأمره بالحسني على حسب مراتب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر ، والكافر يعرض الإسلام عليه والترغيب فيه برفق . والفاحق يعظه بمما يناسبه بالرفق ويستر عليه زلته وينهاه بالرفق فإن نفع وإلا هجره قاصداً تأديبه بذلك مع إعلامه بالسبب ليكف ويقدّم عند التعارض من كان أقرب إليه باباً كما في حديث عائشة • يا رسـول الله إن لي جارين فإلى أيهما أهدى ؟ قال : إلى أقرمهما يابًا ، أخرجه البخاري والحكمة فيه أن الاقرب بابا يرى ما يدخل بيت جاره من هدمة وغيرها فيتشوف له بخلاف الابعد . وتقدم أن حد الجار أربعون داراً من كل جهة وجاء عن على عليه السلام • من سمع النداء فهو جار ، وقيل : من صلى معك صلاة الصبح في المسجد فهو جار

٦ ـــ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 أى الذنب أعظم ؟ قال أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًا ﴾ هو الشبه ويقال له : ند ونديد ﴿ وهو

خَلَقَكَ ، قلت ثم أى ؟ قال ، أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَأْكُلَ مَعَكَ ، قلت ثم أى ؟ قال ، أَنْ تُرَانِي بِحَلِيلَةِ ﴾ بفتح الحاء المهملة الزوجة ﴿ جَارِكَ ، . متفق عليه ﴾ قال تعالى : (فلا تجعلوا لله أندادا) وقال تعالى : (ولا تقتلوا أولادكم من إملاق) والآية الاخرى (خشية إملاق) وقوله أن ترانى بحليلة جارك أى بزوجته التي تحل له وعبر بترانى لان معناه ترنى بها برضاها . وفيه فاحشة الزنا وإفساد المرأة على زوجها واستمالة قلبها إلى غيره وكل ذلك فاحشة عظيمة . وكونها حليلة الجار أعظم لآن الجار يتوقع من جاره الذب عنه وعن حريمه ويأمن بوائقه ويركن إليه وقد أمر الله تعالى برعاية حقه والإحسان إليه فإذا قابل هذا بالزنا بامرأته وإفسادها عليه مع تمكنه منها على وجه لايتمكن منه غيره كان غاية في القبيح . والحديث دليل أن أعظم المعاصى الشرك ثم القتل بغير حق وعليه نص الشافعي ثم تختلف الكبائر باختلاف مفاسدها الناشئة عنها .

٧ - ﴿ وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال : " مِنَ الْكَبَائِرِ شَدْيُمُ الرَّجُلِ والدَّهِ ، قيل : وهل يسب الرجل والديه ؟ قال : « نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيَسُبُ الرَّجُلُ أَبَاهُ وَيَسُبُ أَمَّهُ ، متفق عليه ﴾ قوله : شتم الرجل والديه أى يتسبب إلى شتمهما فهو من المجاز المرسل من استعاله المسبب في السبب وقد بينه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بجوابه عن سأله " فعم " وفيه تحريم التسبب إلى أذية الوالدين وشتمهما ويأثم الغير بسبّه لها قال ابن بطال : هذا الحديث أصل في سدّ الذرائع ويؤخذ منه أنه إن آل أمره إلى محرم عليه الفعل وإن لم يقصد المحرم ، وعليه دل قوله تعالى : (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم) واستنبط منه المحاوردي تحريم بيع الثوب الحرير إلى من يتحقق منه لبسه ، والغلام الامرد إلى من يتحقق منه فعل الفاحشة والعصير ان يتحذه خمراً. وفي الحديث دليل على أنه يعمل بالغالب لان الذي يسب أبا الرجل قد لايجازيه بالسب لكن

الغالب هو المجازاة.

٨ _ ﴿ وعن أَبِي أَيُوبِ رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال : • لا يَحِلُ لِمُسْلِمِ أَنْ يَهْجُرَ أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ يَلْـتَقِيَانَ فَيُعْرِضُ هُـٰذَا ويُعْرِضُ هُـٰذَا وخَيْرُهُمَا الَّذِي يَبْدَأُ بِالسَّالَامِ = متفق عليه ﴾ نفي الحل دال على التحريم فيحرم هجران المسلم فوق ثلاثة أيام . ودل مفهومه على جوازه ثلاثة أيام وحكمة جواز ذلك هذه المدة أن الإنسان مجبول على الغضب وسوء الحلق ونحو ذلك فعنى له هجر أخيه ثلاثة أيام ليذهب ذلك العارض تخفيفاً على الإنسان ودفعاً للإضرار به فني اليوم الأول يسكن غضبه وفى الثاني يراجع نفسه وفى الثالث يعتذر وما زاد على ذلك كان قطعاً لحقوق الاخرّة وقد فسر معنى الهجر بقوله : المتهان... إلى آخره وهو الغالب من حال المتهاجرين عند اللفاء . وفيه دلالة على زوال الهجر له بردّ السلام وإليه ذهب الجمهور ومالك والشافعي واستدل له يمــا رواه الطبراني من طريق زيد بن وهب عن ابن مسعود في أثناء حديث موقوف ، وفيه • ورجوعه أن يأتى فيسلم عليه • قال أحمد وابنالقاسم إن كان يؤذيه ترك الـكلام فلا يكفيه رد السلام بل لابدّ من الرجوع إلى الحال الذي كان بينهما ؛ وقيل ينظر إلى حال المهجور فإن كان خطابه بما زاد على السلام عند اللقاء بما تطيب به نفسه ويزيل علة الهجركان من تمام الوصل وترك الهجر وإنكان لايحتاج إلى ذلك كني السلام. وأما فوق اليوم الثالث فقال ابن عبد البر أجمعوا على أنه يجوز الهجر فوق ثلاث لمن كانت مكالمنه تجلب نقصاً على المخالف له في دينه أو مضرة تحصل عليه فينفسه أو دنياه فرب هجر جميل خير من مخالطة مؤذية وتقدم الكلام في هجر من يأتي ما يلام عليمه شرعا وقد وقع من السلف التهاجر بين جماعة من أعيان الصحابة والتابعين وتابعيهم وقد عدّ الشارح جماعة من أولئك يستنكر صدوره من أمثالهم أقاموا عليه ولهم أعذار إن شاء الله والحمل على السلامة متعين والعباد مظنة المخالفة . وأما قول الذهبي إنه لايقبل جرح الأقران بعضهم على بعضهم سيما السلف قال: وحدهم رأس ثلاثمائة من الهجرة فقد بينا اختلال ما قال فى ثمرات النظر فى علم الآثر وقد نقل فى الشرح قضايا كثيرة لا يحسن ذكرها إذ طيّ ما لا يحسن ذكره لا يحسن نشره .

٩ _ ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم « كُلُّ مَعْرُوفِ صَدَقَة » أخرجه البخارى ﴾ المعروف ضد المنكر قال ابن أبي جمرة : يطلق اسم المعروف على ما عرف من أدلة الشرع أنه من أعمال البر سواء جرت به العادة أم لا فإن قارنته النية أجر صاحبه جزما وإلا ففيه احتمال، والصدقة هي ما يعطيه المتصدّق لله تعالى فيشمل الواجبة والمندوبة والإخبار عنه بأنه صدقة من باب التشبيه البليغ وهو إخبار بأن له حكم الصدقة في الثواب وأنه لا يحتقر الفاعل شيئًا من المعروف ولا يبخل به وفي الحديث ﴿ إِنْ كُلِّ تَسْبَيْحَةٌ صَدَّقَةً وَكُلُّ تَكْبَيْرَةً صدقة والأمر بالمعروف صدقة والنهى عن المنكر صدقة ، وقال ، في بضع أحدكم صدقة ، والإمساك عن الشر صدقة ، وغير ذلك من الاعمال الصالحة ولفظ كل معروف عام . وقد أخرج الترمذي وحسنه مرفوعا من حديث أبي ذرّ ه تبسمك في وجه أخيك صدقة لك ، وأمرك بالمعروف ونهيك عن المنكر صدقة لك . وإرشادك الرجل في أرض الضلالة صدقة لك ، وإماطتك الحجر والشوك والعظم عن الطريق صدقة لك ، وإفراغك مر. _ دلوك إلى دلو أخيك صدقة ، وأخرجه ابن حبان في صحيحه . وفي الاحاديث إشارة إلى أن الصدقة لا تنحصر فيما هو أصلها وهو ما أخرجه الإنسان من ماله متطوعا فلا تختص بأهل اليسار بل كل واحد قادر على أن يفعلها في أكثر الاحوال من غير مشقة فإن كل شيء يفعله الإنسان أو يقوله من الخير يكتب له به صدقة .

١٠ ﴿ وعن أَبِى ذَرّ رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ١٠ ﴿ لاَ تَتْحْقِرَنَّ مِنَ الْمَعْرُوفِ شَيْئًا ولَوْ أَنْ تَلْـتَى أَخَاكَ بِوَجْهٍ طَلْقٍ ، ﴾ بإسكان اللام
 ويقال : طليق . والمراد سهل منبسط .

11 _ ﴿ وعنه ﴾ أي أبي ذرّ ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

إذا طَبَخْتَ مَرَقَةً فأَكْثِرْ مَاءَهَا وتَعَاهَدْ جِيرَانكَ وأخرجهما مسلم ﴾ فيهما الحث على فعل المعروف ولو بطلاقة الوجه والبشر والابتسام فى وجه من يلاقيه من إخوانه وفيه الوصية بحق الجار وتعاهده ولو بمرقة تهديها إليه .

١٢ 🗕 ﴿ وَعَنَ أَنَّى هُرَيْرَةً رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عَلَيْهِ وسلم « مَنْ نَفَّسَ ﴾ لفظ مسلم : من فرّج ﴿ عَنْ مُسْلِمٍ كُرَّبَةً مِنْ كُرَّبِ الذُّنْيَا نَفَّسَ اللَّهُ عَنْمُهُ كُرْبَةً مِنْ كُرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ وَمَنْ يَشَرَ عَلَى مُعْسِر يَشَرَ الله عَلَيْهِ فَى الدُّنْيَا والْآخِرَةِ ﴾ هـذا ليس فى مسلم كما قال الشارح وقد أخرجه غيره ﴿ وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَاهُ اللَّهُ فَي الذُّنْيَا وِالْآخِرَةِ وِاللَّهُ فَي عَوْنِ الْعَبْيِدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ في عَوْنِ أَخِيهِ ، أخرجه مسلم ﴾ الحديث فيه مسائل : الأولى : فضيلة من فرج عن المسلم كربة من كرب الدنيا وتفريجها إما بإعطائه من ماله إنكانت كربته من حاجة أو بذل جاهه في طلبه له من غيره أو قرضه ، وإن كانت كربته من ظلم ظالم له فرجها بالسعى في رفعها عنه أو تخفيفها وإن كانت كرية مرض أصابه أعانه على الدواء إن كان لديه أو على طبيب ينفعه " وبالجلة تفريج الكرب باب واسع فإنه يشمل إزالة كل ما ينزل بالعبد أو تخفيفه . الثانية : التيسير على المعسر هو أيضاً من تفريج الكرب وإنما خصه لانه أبلغ وهو إنظاره لغريمه في الدين أو إبراؤه له منـه أو غير ذلك فإن الله ييسر له عليه أموره ويسهلها له لتسهيله لاخيه فيا عنده له . والتيسير لأمور الآخرة بأن يهون عليه المشاق فيها ويرجح وزن الحسنات ويلتي في قلوب من لهم عنـده حق يجب استيفاؤه منـه في الآخرة المسامحة وغير ذلك ويؤخـذ منه أن من عسر على معسر عسر عليه ويؤخـذ منه أنه لا بأس على من عسر على موسر لان مطله ظلم يحل عرضه وعقوبته . الثالثة ١ من ستر مسلماً اطلع منه على ما لا ينبغي إظهاره من الزلات والعثرات فإنه مأجور بما ذكره من ستره فى الدنيا والآخرة فيستره فى الدنيا بأن لا يأتى زلة يكره اطلاع غيره عليها وإن أثاها لم يطلع الله عليها أحـدا وستره في الآخرة

بالمغفرة لذنوبه وعدم إظهار قبائحه وغير ذلك وقد حث صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم على الستر للبسلم فقال في حق ماعز • هلا سترت عليه بردائك يا هزال ، : وقال العلمـا. وهذا الستر مندوب لا واجب فلو رفعه إلى السلطان كان جائزاً له ولا يأثم به . قلت : ودليله أنه صلى الله عليه وسلم لم يلم هزالا ولا أبان له أنه آثم بل حرضه على أنه كان ينبغي له ستره فإن علم أنه تاب وأقلع حرم عليه ذكر ما وقع منه ووجب عليه ستره وهو في حق من لا يعرف بالفساد والتمادي في الطغيان ؛ وأما من حرف بذلك فإنه لا يستحب الستر عليه بل يرفع أمره إلى من له الولاية إذا لم يخف من ذلك مفسدة وذلك لأن الستر عليه يغريه على الفساد وبحرَّتُه على أذبة العباد وبجزئ غيره من أهل الشر والعناد وهـذا بعد انقضاء فعل المعصية، فأما إذا رآه وهو فمها فالواجب المبادرة لإنكارها والمنع منها مع القدرة على ذلك ولا يحل تأخيره لانه من باب إنكار المنكر لا يحل تركه مع الإمكان وأما إذا رآه يسرق مال زيد فهل يحب عليه إخبار زيد بذلك أو ستر السارق ؟ الظاهر أنه بجب عليـه إخبار زيد وإلا كان معيناً للسارق بالكثم منه على الإثم والله تعمالي يقول (ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) وأما جرح الشهود والرواة والأمناء على الاوقاف والصدقات وغير ذلك فإنه مر. ياب نصيحة المسلمين الواجبة على كل من اطلع عليها وليس من الغيبة المحرمة بل من النصيحة الواجبة وهو مجمع عليه . الرابعة : الإخبار بأن الله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه فإنه دال على أنه تعمالي يتولى إعانة من أعان أخاه وهو يدل على أنه يتولى عونه في حاجة العبد التي يسعى فنها وفي حوائج نفسه فينال من عون الله ما لم يكن يناله بغير إعانته وإن كان تعـالي هو المعين لعبده في كل أموره لـكن إذا كان في عون أخيه زادت إعانة الله فيؤخذ منه أنه ينبغي للعبد أن يشتغل بقضاء حوائج أخيه فيقدمها على حاجة نفسه لينال من الله كمال الإعانة في حاجاته وهذه الجمل المذكورة في الحديث دلت على أنه تعمالي بجازي العبد من جنس فعله فمن ستر ستر عليه ومن

يسر يسر عليه ومن أعان أعين . ثم إنه تعالى بفضله وكرمه جعل الجزاء فى الدارين فى حق الميسر علىالمعسر والساتر للمسلم وجعل تفريج الكربة يجازى به فى يوم القيامة ؛ كأنه لعظائم يوم القيامة أخر عز وجل جزاء تفريج الكربة ويحتمل أن يفرج عنه فى الدنيا أيضا لكنه طوى فى الحديث وذكر ما هو أهم .

۱۳ ـــ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلْهِ ، أخرجه مسلم ﴾ دل الحديث على أن الدلالة على الخير يؤجر بها الدال عليه كأجر فاعل الخير وهو مثل حديث • من سن سنة حسنة في الإسلام كان له أجرها وأجر من عمل بها ، والدلالة تكون بالإشارة على الغير بفعل الخير وعلى إرشاد ملتمس الخير على أنه يطلبه من فلان والوعظ والتذكير وتأليف العلوم النافعة ، ولفظ خير يشمل الدلالة على خير الدنيا والآخرة فلله درّ الدكلام النبوى ما أشمل معانيه وأوضح مبانيه ودلالته على خير الدنيا والآخرة .

18 — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال و مَنِ السّتَعَاذَكُم والله فأعيدُ و مَنْ سَأَليكم والله فأعطوه و مَن أَ قَى إليْدكم مَعْرُوفًا فكَافِيُوهُ فَإِنْ لَمْ تَجِدُوا فادْعُوا له و أخرجه البيهق ﴾ وقد أخرجه أبو داود وابن حبان في صحيحه والحاكم وفيه زيادة و و استجار بالله فأجيروه ومن أتى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تجدوا فادعوا له حتى تعلموا أنكم قد كافأتموه وفي رواية وفإن عجزتم عن مكافأته فادعوا له حتى تعلموا أن قد شكرتم و فإن الله يحب الشاكرين و أخرج الترمذي وقال : حسن غريب و من أعطى عطية فوجد فليجز بها فإن لم يجد فليثن فإن من أثني فقد شكر و ومن كتم فقد كفر ومن تحلى بباطل فهو كلابس ثوبي زور و والحديث دليل على أن من استعاذ في بناطل فهو كلابس ثوبي زور و والجديث دليل على أن من استعاذ بنه من أي أمر طلب منه غير واجب عليه فإنه يعاذ ويترك ما طلب منه أي يفعل وأنه يجب إعطاء من سأله بالله وإن كان قد ورد أنه لا يسأل بالله إلا

الجنة. فن سأل من المخلوقين بالله شيئاً وجب إعطاؤه إلا أن يكون منهيا عن إعطائه وقد أخرج الطبرانى بسند رجاله رجال الصحيح إلا شيخه وهو ثفة على كلام فيه من حديث أبى موسى الاشعرى أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول ملمون من سأل بوجه الله ؛ وملعون من سئل بوجه الله ثم منع سائله ما لم يسأل هجراً ، بضم الهاه وسكون الجيم أى أمراً قبيحاً لا يليق ، ويحتمل ما لم يسأل سؤالا قبيحاً أى بكلام يقبح ولكن العلماء حملوا هذا الحديث على الكراهة ويحتمل أنه يراد به المضطر ويكون ذكره هنا أن منعه مع سؤاله بالله أقبح وأفظع وبحمل لعن السائل على ما إذا ألح في المسألة حتى أضجر المسؤول ودل الحديث على وجوب المكافأة المهجد فإنه يكافئه بالدعاء وأجزأه إن علم أنه قد طابت نفسه أو لم تطب به وهو ظاهر الحديث .

باب الزهد والورع

الزهد هو قلة الرغبة في الشيء وإن شئت قلت قلة الرغبة عنه . وفي اصطلاح أهل الحقيقة بغض الدنيا والإعراض عنها ، وقيل ترك راحة الدنيا لراحة الآخرة وقيل أن يخلو قلبك مما خلت منه يدك . وقيل : بذل ما تملك ولا تؤثر ما تدرك . وقيل ترك الاسف على معدوم ، ونني الفرح بمعلوم . قاله المناوى في تعريفاته وأخرج الترمذي وابن ماجه من حديث أبي ذرّ مرفوعا « الزهادة في الدنيا ليست بتحريم الحلال ولا إضاعة المال ، ولكن الزهادة في الدنيا أن تكون بما في يد الله أوثق منك بما في يديك وأن تكون في ثواب المصيبة إذا أنت أصبت بها أرغب منك فيها لو أنها بقيت لك ، انتهى فهذا التفسير النبوى يقدم على كل تفسير والورع تجنب الشبهات خوف الوقوع في محرم وقيل : ترك ما يريبك ونني ما يعيبك ؛ وقيل : الاخذ بالاوثق وحمل النفس على الاشق ؛ وقيل النظر في المطعم واللباس ، وترك ما به بأس ، وقيل تجنب الشبهات " ومراقبة الخطرات .

 النعان بن بشير رضى الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يقول _ وأهوى النعان بأصبعيه إلى أذنيه _ • إنَّ الْحَلَالَ بَيِّنْ وَالْحَرَامَ بَيِّنْ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبَهَاتٌ ﴾ ويروى «مشبهات، بضم الميم وتشديد الموحدة ومشبهات بضمها أيضاً وتخفيف الموحدة ﴿ لا يُعْلَمُهُنَّ كَثِيرٌ مِنَ النَّاس فمَنِ اتَّقَى الشُّبُرَاتِ فقيد اسْتَسْراً ﴾ بالهمزة من البراءة أي حصل له البراءة من الذم الشرعى وصان عرضه من ذم الناس ﴿ لِدينِهِ وعِرْضِهِ ومَنْ وقَعَ فِي الشُّبْهَاتِ وقَعَ فى الْحَرَامِ ﴾ أى يوشك أن يقع فيه وإنما حذفه لدلالة ما بعـده عليه إذ لوكان الوقوع في الشبهات وقوعاً في الحرام لكانت من قسم الحرام البين وقد جعلها قسما برأسه وكما يدل له التشبيه بقوله ﴿ كَالرَّاعِي يَرْعَلَى حَوْلَ الْحِمْلَى يُوشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ ، أَلَا وإنَّ لِكُلِّ مَلك حِّي ، أَلا وإنَّ حَي اللَّهَ تحارمُهُ ، أَلَا وإنَّ في الْجَسَدِ مُضْغَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ وإِذَا فَسَدَتْ فَسَدَ الْجَسَدُ كُلُّهُ ؛ أَلَا وهِيَ الْقَلْبُ = مَنْفَقَ عليه ﴾ أجمع الأنمة على عظم شأن هذا الحديث وأنه من الاحاديث التي تدور عليها قواعد الإسلام قال جماعة هو ثلث الإسلام فإن دورانه عليه وعلى حديث الاعمال بالنيات ، وعلى حـديث ، من حسن إسلام المر. تركه ما لا يعنيه ، وقال أبو داود إنه يدور على أربعة . هــذه ورابعها حديث « لا يؤمن أحدكم حتى بحب الآخيه ما يحب لنفسه ، وقيل حديث « ازهد في الدنيا يحبك الله ، وازهد فيما في أيدى الناس يحبك الناس ، قوله ، الحلال بيِّن ، أى قد بينه الله ورسوله إما بالإعلام بأنه حلال نحو (أحل لكم صيد البحر) الآية وقوله تعالى (فكلوا مما غنمتم حلالا طيبا) أو سكت عنه تعالى ولم يحرّمه فالاصل حله أو بما أخبر عنه رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بأنه حلال امتن الله ورسوله به فإنه لازم حله وقوله • والحرام بيَّن ، أى بينه الله لنا فى كتابه على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم نحو (حرمت عليكم الميتة) أو بالنهى عنه نحو (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) والإخبار عن الحلال بأنه بين إعلام بحل الانتفاع به

في وجوه النفع كما أن الإخبار بألث الحرام بين إعلام باجتنابه وقوله : • وبينهما مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس ، المراد بهما التي لم يعرف حلها ولا حرمتها فصارت متردّدة بين الحل والحرمة عند الكثير من النياس وهم الجهال فلا يعرفها إلا العلماء بنص فما لم يوجد فيه شيء من ذلك اجتهد فيه العلماء وألحقوه بأيهما بقياس أو استصحاب أو نحو ذلك قان خني دليـله فالورع تركه وبدخل تحت • فمن اتق الشهات فقـد استبرأ ـ أى أخذ بالبراءة ـ لدينه وعرضه ، فإذا لم يظهر فيـه للعـالم دايـل تحريمه ولا حله فإنه يدخل في حكم الأشياء قبـل ورود الشرع فمن لا يثبت للعقل حكما يقول لا حكم فيها بشيء لأن الأحكام شرعية والفرض أنه لا يعرف فيها حكم شرعى ولا حكم للعقل ؛ والفائلون بأن العقل حاكم؛ لهم في ذلك ثلاثة أقوال التحريم والإماحة والوقف . وإنما اختلف في المشتبهات هل هي بما اشتبه تحريمه أو ما اشتبه بالحرام الذي قد صح تحريمه ؟ رجح المحققون الآخير ومثاوا ذلك بما ورد فى حديث عقبة بنالحارث الصحابى الذى أخبرته أمة سوداء بأنها أرضعته وأرضعت زوجته فسأل الني صلىالله عليه وآله وسلم عن ذلك فقال صلىالله تعالى عليه وعلى آله وسلم • كيف وقد قيـل ، فقد صح تحريم الآخت من الرضاعة شرعا قطعا وقد التبست عليه زوجته بهذا الحرام المعلوم ومثله التمرة التي وجدها صلي الله عليه وآله وسلم في الطريق فقال « لو لا أني أخاف أنها من الزكاة أو من الصدقة لا كاتبا ، فقد صح تحريم الصدقة عليه ثم التبست هذه التمرة بالحرام المعلوم . وأما ما التبس هل حرمه الله علينا أم لا ؟ فقد وردت أحاديث دالة على أنه حلال؛ منها حديث سعد بن أبي وقاص و إن من أعظم الناس إثما في المسلمين من سأل عن شيء لم يحرَّم فحرم من أجل مسألته ، فإنه يفيد أنه كان قبل سؤاله حلالا ولما اشتبه عليه سأل عنه فحرم من أجل مسألته ، ومنها حديث • ماسكت الله عنه فهو مما عني عنه ، له طرق كثيرة ويدل له قوله تعالى : (ويحل لهم الطيبات) فكل ما كان طيباً ولا يثبت تحريمه فهو حلال وإن اشتبه علينا تحريمه والمراد بالطيب هو ما أحله الله على لسان

رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو سكت عنه ، والخبيث ماحرمه وإن عدته النفوس طيباً كالخر فإنه أحد الاطيبين في لسان العرب في الجاهلية وقال ابن عبد البر: إن الحلال الكسب الطيب وهو الحلال المحض وإن المتشابه عندنا في حيز الحلال مدلائل ذكرناها في غير هذا الموضع ذكره صاحب تنضيد التمهيد فيالترغيب فيالصدقة نقله السيد محمد بن إبراهيم وقد حققنا أنه من قسم الخلال البين في رسالتنا المسهاة القول المبين. وقال الخطاق: ما شككت فيه فالأولى اجتنابه، وهو على ثلاثة أحوال: واجب ، ومستحب ، ومكروه ، فالواجب اجتناب ما يستلزم المحرم ، والمندوب اجتناب معاملة من غلب على ماله الحرام ، والمكروه اجتناب الرخصة المشروعة اه قال في الشرح : وقد ينازع في المندوب فإنه إذا كان الاغلب الحرام فأولى أن يكون واجب الاجتناب وهو الذي بني عليه الهـادوية في معاملة الظالم فيها لم يظنّ تحريمه لآن الذي غلب عليه الحرام يظنّ فيه التحريم اله وقد أوضحنا هذا في حواشي ضوء النهار . وقسم الغزالي الورع أقساما ورع الصديقين وهو ترك مالم تكن فيــه بينة واضحة على حله ، وورع المتقين وهو ما لاشمة فيه ولكن يخاف أن بجر إلى الحرام ، وورع الصالحين وهو ترك ما يتطرق إليه احتمال بشرط أن يكون لذلك الاحتمال موقع وإلا فهو ورع الموسوسين قلت : ورع الموسوسين قد بوب له البخاري فقال • ياب من لم ير الوسواس في الشمات ، كمن يمتنع من أكل الصيد خشية أن يكون انفلت من إنسان وكمن ترك شراء مايحتاج إليه من مجهول لامدري أماله حرام أم حلال ولا علامة تدل على ذلك التحريم وكمن ترك تناول شي. لخبر ورد فيـه متفق على ضعفه ويكون دليـل إباحته قوبا وتأويله نمتنع أو مستبعد والكلام في الحديث متسع وفي هذا كفاية وقوله • إن لكل ملك حمى ، إخبار عما كانت عليه ملوك العرب وغيرهم فإنه كان لكل واحد حمى يحميه من الناس ويمنعهم عن دخوله فمن دخله أوقع به العقوبة ومن أراد نجاة نفسه مر. العقوبة لم يقربه خوفًا من الوقوع فيه ا وذكر هـذا كضرب المثل للمخاطبين ثم أعلمهم أن حماه

تعالى : الذي حرّمه على العباد . وقوله : «ومن وقع فى الشبهات الخ، أي من وقع فهما فقد حام حول حمى الحرام فيقرب ويسرع أن يقع فيه . وفيه إرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام وإن كانت غير محرّمة فإنه يخاف من الوقوع فيهـا الوقوع فيه فمن احتاط لنفسه لا يقرب الشبهات لئلا يدخل في المعاصي . ثم أخبر صلى الله عليه وآله وسلم منهاً مؤكدا بأن في الجسد مضغة وهي القطعة من اللحم سميت بذلك لانها تمضغ فى الفم لصغرها وأنها مع صغرها عليها مدار صلاح الجسد وفساده فإن صلحت صلح وإن فسدت فسد . وفي كلام الغزالي أنه لا يراد بالقلب المضغة إذ هي موجودة للبهائم مدركة بحاسة البصر بل المراد بالقلب لطيفة ربانية روحانية لها بهذا القلب الجسماني تعلق . وتلك اللطيفة هي حقيقة الإنسان . وهي المدركة العارفة من الإنسان وهو المخاطب والمعاقب والمطالب ولهذه اللطيفة علاقة مع القلب الجساني . وذكر أن جميع الحواس والاعضاء أجناد مسخرة للقلب وكذلك الحواس الباطنة في حكم الخدم والأعوان وهو المتصرف فيهما والمردد لها وقد خلقت مجبولة على طاعة القلب لا تستطيع له خلافا ولا عليه تمرّدا فإذا أمر العين بالانفتاح انفتحت وإذا أمر الرجل بالحركة تحرّكت وإذا أمر اللسان بالكلام وجزم به تكلم وكذا سائر الاعضاء وتسخير الاعضاء . والحواس للقلب يشبه _ منوجه _ تسخير الملائكة لله تعالى فإنهم جبلوا على طاعته لا يستطيعون له خلافًا وإنما يفترقان في شيء وهو أن الملائكة عالمة بطاعتها الرب والاجفان تطيع القلب بالانفتاح والانطباق على سبيل التسخير وإنما افتقر القلب إلى الجنود من حيث افتقاره إلى المركب والزاد لسفره إلى الله تعـالى وقطع المنازل إلى لقائه فلأجله خلقت القلوب قال الله تعالى : (وما خلقت الجنّ والإنس إلا ليعبدون) وإنما مركبه البدن وزاده العلم وإنما الأسباب التي توصله إلى الزاد وتمكنه من التزوّد منه هو العمل الصالح ثم أطال في هذا المعني بما يحتمل مجلدة لطيفة وإنما أشرنا إلى كلامه لبعلم مقدار الكلام النبوى وأنه بحر قطراته (١٧ _ سبل السلام _ ١)

لا تنزف. وأما كونه محل العقل أو محله الدماغ فليست من مسائل علم الآثار حتى نشتغل بذكرها وذكر الخلاف فيها.

٢ ـــ ﴿ وَعَنْ أَنِي هُرِيرَةً رَضِّي الله عَنْهُ قَالَ : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ تَّعِسَ ﴾ في الفاموس كسمع ومنع وإذا خاطبت قلت تعس كمنع وإذا حكيت قلت تمس كفرح وهو الهلاك والعثار والسقوط والشر والبعد والانحطاط ﴿ عَبْدُ الدِّينَارِ والدِّرْهُمِ والْقَطِيفَةِ ﴾ الثوب الذي له خمل ﴿ إِنْ أَعْطِيَ رَضِيَ وإِنْ لَمْ يُعْطَ لَمْ رَصْ ، أخرجه البخاري ﴾ أراد بعبد الدينار والدرهم من استعبدته الدنيا بطلبها وصار كالعبد لها تتصرف فيه تصرف المالك لينالها وينغمس في شهواتها ومطالبها. وذكر الدينار والفطيفة مجرد مثال؛ وإلا فكل من استعبدته الدنيا في أي أمر وشغلته عما أمر الله تعمالي وجعل رضاه وسخطه متعلقاً بنيل ما يربد أو عدم نيله فهو عبده فن الناس من يستعبده حب الإمارات ومنهم من يستعبده حب الصور ومنهم من يستعبده حب الاطيان . واعلم أن المذموم من الدنيا كل ما يبعد العبد عن الله تعالى ويشغله عن واجب طاعته وعبادته لا ما يعينه على الاعمال الصالحة فإنه غير مذموم وقد يتعين طلبه وبجب عليه تحصيله . وقوله « رضى » أي عن الله بمــا ناله من حطامها ه وإن لم يعط لم يرض ، أي عنه تعالى ولا عن نفسه فصار ساخطا فهذا الذي تعس لأنه أراد رضاه على مولاه وسخطه على نيل الدنيا وعدمه. والحديث نظير قوله تعالى (ومن الناس من يعبد الله على حرف فإن أصابه خير آطمأن به وإن أصابته فتنة انقلب على وجهه) الآنة .

٣ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : أخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنكبي ﴾ يروى بالإفراد والتثنية وهو بكسر الكاف يجمع الكتف والعضد ﴿ فقال : ﴿ كُنْ فَى الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرٌ سَبِيلٍ ، وكان ابن عمر رضى الله عنهما يقول : إذا أمسيت فلا تنتظر الصباح وإذا أصبحت فلا تنتظر المساء وخذ من صحتك لسقمك ومن حياتك لموتك ، أخرجه البخارى ﴾ الغريب من لا مسكن من صحتك لسقمك ومن حياتك لموتك ، أخرجه البخارى ﴾ الغريب من لا مسكن

له يأونه ولا سكن يأنس نه ولا بلد يستوطن فيه كما قيل في المسيح : سعد المسيمح يسيح لا ولد يموت ولا بناء يخرب . وعطف «عابر سبيل» من باب عطف الترقى و اأو ، ليست للشك بل للتخيير أو الإناحة والأمر للإرشاد . والمعنى : قدر نفسك ونزولها منزلة من هو غريب أو عابر سبيل لأن الغريب قد يستوطن : ويحتمل أن أو للإضرار والمعنى: بلكن في الدنياكأنك عابر سبيل لأن الغريب قد يستوطن بلداً بخلاف عابر السبيل فهمه قطع المسافة إلى مقصده والمقصد هنا إلى الله (وأن إلى ربك المنتهى) قال ابن بطال لما كان الغريب قليل الانبساط إلى الناس بل هو مستوحش منهم لا يكاد يمرّ بمن يعرفه فيأنس به فهو ذليل في نفسه خائف وكذلك عابر السبيل لا ينفذ في سفره إلا بِقُوتُه وتخفيفه من الاثقال غير متشبث بما يمنعه عن قطع سفره ا معه زاده وراحلته ببلغانه إلى ما يغنيه من مقصده . وفي هذا إشارة إلى إيثار الزهد في الدنيا وأخذ البلغة منها والكفاف ، فكما لا يحتاج المسافر إلى أكثر بما يبلغه إلى غاية سفره فكذلك المؤمن لا يحتاج في الدنيا إلى أكثر بما يبلغه المحل. وقوله " وكان ابن عمر الح: ، قال بعض العلماء : كلام ابن عمر متفرّع من الحديث المرفوع وهو متضمن لنهاية تقصير الأجل أن العاقل إذا أمسى ينبغي له أن لا ينتظر الصباح وإذا أصبح ينبغي له أن لا ينتظر المساء بل يظن أن أجله يدركه قبل ذلك. وفي كلامه الإخبار بأنه لا بد للإنسان من الصحة والمرض فيضنم أيام صحته وينفق ساعاته فيها يعود عليه نفعه فإنه لا يدرى متى ينزل به مرض يحول بينه وبين فعل الطاعة ولانه إذا مرض كتب له ماكان يعمل صحيحاً فقد أخذ من صحته لمرضه حظه من الطاعات . وقوله " من حياتك لموتك ، أي خذ من أيام الحياة والصحة والنشاط لموتك بتقيديم ما ينفعك بعيد الموت وهو نظير حديث ﴿ بادروا بالاعمال سبعاً ما تنتظرون إلا فقرآ منسيا أو غنى مطغيا أو مرضا مفسداً أو هرما مفنداً أو موتاً جهزاً أو الدجال فإنه شر منتظر أو الساعة والساعة أدهى وأمر» أخرجه الترمذي والحاكم من حديث أبى هريرة .

٤ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
من تَشَبّه بِقوم فهُو مِنْهُم ، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ﴾ الحديث فيه
ضعف وله شواهد عند جماعة من أثمة الحديث عن جماعة من الصحابة تخرجه عن
الضعف ومن شواهده ما أخرجه أبو يعلى مرفوعا من حديث ابن مسعود « من
رضى عمل قوم كان منهم ، والحديث دال على أن من تشبه بالفساق كان منهم
أو بالكفار أو بالمبتدعة في أي شيء مما يختصون به من ملبوس أو مركوب أو هيئة والوا: فإذا تشبه بالكافر في زي واعتقد أن يكون بذلك مثله كفر، فإن لم يعتقد ففيه
خلاف بين الفقهاء منهم من قال: يكفر ، وهو ظاهر الحديث ومنهم من قال:
لا يكفر ، ولكن يؤدّب .

و له وسلم يوما فقال و يَا عُملاًمُ احْفَظِ اللهَ يَحْفَظُكَ ﴾ جواب الآمر (احْفَظِ اللهَ يَحْفُظُكَ) جواب الآمر (احْفَظِ اللهَ يَحِدُهُ) مثله (تُجَاهَكَ) في الفاموس : وجاهك وتجاهك ؛ مثلين : تلقاء وجهك (وإذَا سَأَ لُتَ) حاجة من حوائج الدارين (فَاسْأَلِ اللهَ) فإن بييده أمورهما فوإذَا اسْتَعَنْتَ فاسْتَعِنْ بإللهِ ، . رواه الترمذي وقال حسن صحيح) وتمامه و وإغل أن الآمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلا بشيء قد كتبه الله لك وإن اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلا بشيء قد كتبه الله عليك جفت الآفلام وطويت الصحف ، وأخرجه أحمد عن ابن عباس بإسناد حسن بلفظ مكنت رديف الذي صلى الله عليه وآله وسلم فقال يا غلام أو يا غليم ألا أعليك كلمات ينفعك الله بهن الفقلت : بلى . قال : احفظ الله يحفظك . احفظ الله تجده أمامك ، تعرف إلى الله في الرخاء يعرفك في الشدة وإذا سألت فاسأل الله ، أمامك ، تعرف إلى الله الله قد جف القلم بما هو كائن ا فلو أن الخلق جميما أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يضموك لم يقدروا عليه ، وإن أرادوا أن ينفعوك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه ا واعلم أن في الصبر على ما تكره يضروك بشيء لم يكتبه الله عليك لم يقدروا عليه ا واعلم أن في الصبر على ما تكره

خيراً كثيرًا ، وأن النصر مع الصبر وأن الفرج مع الكربة وأن مع العسر يسرا ، وله ألفاظ أخر وهو حديث جليل أفرده بعض علماء الحنابلة بتصفيف مفرد فإنه اشتمل على وصايا جليـلة والمراد من قوله • احفظ الله ، أي حدوده وعهوده وأوامره ونواهيه . وحفظ ذلك هو الوقوف عند أوامره بالامتثال ، وعنــد نواهيه مالاجتناب . وعند حدوده أن لايتجاوزها ولا يتعدى ما أمر به إلى ما نهي عنه فيدخل في ذلك فعل الواجبات كلها وترك المنهيات كلها . وقال تعالى : (والحافظون لحدود الله) وقال (هـذا ما توعدون لـكل أواب حفيظ) فسر العلماء (الحفيظ) بالحافظ لأوامر الله ، وفسر بالحافظ لذنوبه حتى يرجع منها فأمره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بحفظ الله يدخل فيــه كل ما ذكر وتفاصيلها واسعة . وقوله « تجده أمامك » وفي اللفظ الآخر « يحفظك » والمعني متقارب أي أمامك تجده بالحفظ لك من شرور الدارين جزاء وفاقا من باب (وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم) يحفظه في دنياه عن غشيان الذنوب وعن كل أمر مرهوب ويحفظ ذريته من بعده كما قال تعالى : (وكان أبوهما صالحًا) وقوله = فاسأل الله = أمر بإفراد الله عز وجل بالسؤال وإنزال الحاجات به وحده وأخرج الترمذي مرفوعا سلوا الله من فضله فإن الله يحب أن يسأل ، وفيه من حديث أنى هريرة مرفوعا • من لا يسأل الله يغضب عليه ، وفيه • إن الله يحب الملحين في الدعاء • وفي حديث آخر « يسأل أحدكم ربه حاجته كلها حتى يسأله شسع نعله إذا انقطع " وقد بايع النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم جماعة من الصحابة على أن لا يسألوا النـاس شيئًا : منهم الصديق وأبو ذرّ وثوبان،وكان أحدهم يسقط سوطه أو يسقط خطام ناقته فلا يسأل أحداً أن يناوله وإفراد الله بطلب الحاجات دون خلقه يدل له العقل والسمع فإن السؤال بذل لماء الوجه وذل لا يصلح إلا لله تمالي لأنه القادر على كل شيء الغني مطلقاً والعباد بخلاف هذا ، وفي صحيح مسلم عن أبي ذرّ رضي الله عنه عنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم حديث قدسي فيـه • يا عبادي لو أن أو لكم

وآخركم وإنسكم وجنكم قاموا فى صعيد واحد فسألونى فأعطيت كل إنسان مسألته مانقص ذلك بما عندي إلا كما ينقص المخيط إذا غمس في البحر ، وزاد في الترمذي وغيره « وذلك بأنى جواد واجد ماجد أفعل ما أريد عطائى كلام وعذانى كلام إذا أردت شيئًا فإنما أقول له كن فيكون ، وقوله • إذا استعنت فاستعن بالله ، مأخو ذ من قوله (وإياك نستمين) أى نفردك بالاستعانة . أمره صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أن يستعين بالله وحده في كل أموره أي إفراده بالاستعالة على مابريده وفي إفراده تعالى بالاستعانة فائدتان فالأولى: أن العبد عاجز عن الاستقلال بنفسه في الطاعات ، والثانية: أنه لامعين له على مصالح دينه ودنياه إلا الله عز وجل فمن أعانه الله فهو المعان ، ومن خذله فهو المخذول . وفي الحديث الصحيح • احرص على ما ينفعك واستعر . بالله ولا تعجز ، وعلم صلى الله عليه وعلى آله وسلم العباد أن يقولوا في خطبة الحاجة • الحمد لله نستعينه ، وعملم معاذاً أن يقول دبر الصلاة إِ اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ، فالعبد أحوج شيء إلى موَّلاه في طلب إعانته على فعل المـأمورات وترك المحظورات والصبر على المقدورات . قال يعقوب صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فى الصبر على المقدور : (والله المستعان على ما تصفون) وما ذكر من هذه الوصايا النبوية لا ينافى القيام بالاسباب فإنها من جملة سؤال الله والاستعالة به فإن من طلب رزقه بسبب من أسباب المعاش المأذون فيها رُزق من جهته فهو منه تعالى وإن حرم فهو لمصلحة لايعليها ولوكشف الغطاء لعلم أن الحرمان خير من العطاء والكسب الممدوج المأجور فأعله عليه هو ماكان لطلب الكفاية له ولمن يعوله أو الزائد على ذلك إذا كان يعدُّه لفرض محتاج أو صلة رحم أو إعانة طالب علم أو نحوه من وجوه الخير لا لغير ذلك فإنه يكون من الاشتغال بالدنيا وفتح باب محبثها الذي هو رأس كل خطيئة . وقد ورد في الحديث • كسب الحلال فريضة • أخرجه الطبراني والبيهتي والقضاعي عن ابن مسعود مرفوعاً وفيه عباد بن كثير ضعيف . وله شاهد من حديث أنس

عتد الديلى وطلب الحلال واجب، ومن حديث ابن عباس مرفوعا وطلب الحلال جهاد، رواه القضاعى ومثله فى الحلية عن ابن عمر قال العلماء: الكسب الحلال مندوب أو واجب إلا للعالم المشتغل بالتدريس والحاكم المستغرقة أوقاته فى إقامة الشريعة ومن كان من أهل الولايات العامة كالإمام فترك الكسب بهم أولى لما فيه من الاشتغال عن القيام بما هم فيه ويرزقون من الاموال المعدة للصالح.

7 - ﴿ وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال : جاء رجل إلى النبى صلى الله عليه وآله وسلم فقال : يا رسول الله دانى على عمل إذا عملته أحبنى الله وأحبنى الناس فقال : ازْهَدْ في الدُّنْيَا مُحِبَّكَ الله وازْهَدْ فيما عِنْدَ النَّاسِ مُحِبَّكَ النَّاسُ ، رواه فقال : ازْهَدْ في الدُّنْيَا مُحِبَّكَ الله وازْهَدْ فيما عِنْدَ النَّاسِ مُحِبَّع على تركه ونسب ابن ماجه وغيره وسنده حسن ﴾ فيه خالد بن عمرو القرشى مجمع على تركه ونسب إلى الوضع فلا يصح قول الحاكم إنه صحيح وقد أخرجه أبو نعيم فى الحلية من حديث مسلا محاهد عن أنس برجال ثقات إلا أنه لم يثبت سماع مجاهد من أنس وقد روى مرسلا وقد حسن النووى الحديث كأنه لشواهده والحديث دليل على شرف الزهد وفضله وأنه يكون سبباً لمحبة الله لعبده ولمحبة الناس له لآن من زهد فيا هو عند العباد وأنه يكون سبباً لمحبة العباد والسعى فيا يكسب ذلك بل هو مندوب أيديم . وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعى فيا يكسب ذلك بل هو مندوب أيديم . وفيه أنه لا بأس بطلب محبة العباد والسعى فيا يكسب ذلك بل هو مندوب على أنه أو واجب كما قال صلى الله عليه وآله وسلم ، والذى نفسى بيده لا تؤمنوا الحجبة وإلى المقادى ونحو ذلك .

٧ _ ﴿ وعن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : • إنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعَبْدَ التَّقِيَّ الْغَنِيَّ الْغَنِيَّ الْغَنِيَّ الْغَنِيَّ الْغَنِيَّ الْغَنِيَّ الْغَنِيَّ الْغَنِيَّ الْعَنْفِيَّ ، أخرجه مسلم ﴾ فسر العلماء محبة الله لعبده بأنها إرادته الحنير له وهدايته ورحمته ونقيض ذلك بغض الله له . والتتي هو الآتي بما بجب عليه المجتنب لما بحرم عليه . والغني هو

غنى النفس فإنه الغنى المحبوب قال صلى الله عليه وسلم وليس الغنى بكثرة العرض ولكن الغنى غنى النفس، وأشار عياض إلى أن المراد به غنى المال وهو محتمل والحنى - بالخاء المعجمة والفاء - أى الحامل المنقطع إلى عبادة الله والاشتغال بأمور نفسه وضبطه بعض رواة مسلم بالحاء المهملة ذكره القاضى عياض والمراد به الوصول للرحم اللطيف بهم وبغيرهم من الضعفاء وفيه دليل على تفضيل الاعتزال وترك الاختلاط مالناس.

٨ 🗕 ﴿ وَعَنَ أَنِي هُرَيْرَةَ رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّم ه مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَالًا يَعْنِيهِ : ﴾ أي يهمه من عناه يعنوه ويعنيه أهمه ﴿ رَوَّاهُ التَّرُّمَذَى وَقَالَ حَسَنَ ﴾ هذا الحديث من جوامع الكلم النبوية يعم الأقوال كما روى أن في صحف إبراهيم عليه السلام من عدَّ كلامه من عمله قل كلامه إلا فيما يعنيه . ويعم الافعال فيندرج فيه ترك التوسع في الدنيا وطلب المناصب والرياسة وحب المحمدة والثناء وغير ذلك مما لا يحتاج إليه المر. في إصلاح دينه وكفايته من دنياه . وأما اشتغال العلماء بالمسائل الفرضية فقيل إنه ليس من الاشتغال بما لايعني بل هو بما يؤجرون فيه لانهم لما عرفوا من الاحاديث النبوية أنه في آخر الزمان يقل العلم ويفشو الجهل اجتمدوا في ذلك لما يأتي من الزمان ومن يأتى من العباد المحتاجين إلى معرفة الاحكام مع عجزهم عرب البحث فإنهم أتعبوا القرائح وخرّجوا النخاريج وقدّروا التقادير . والاعمال بالنيات . قلت : لا يخني أن تخريج التخاريج وتقدير التقادير ليس من العلم المحمود لان غايتها أقوال خرجت من أقوال المجتهدين وليست أقوالا لهم ولا أقوالا لمن يخرجها ولا احتياج إليها والعمل بها مشكل إذ ليست لقائل إذ القائل بها ليس بمجتهد ضرورة فلا يقلد لأنه إنما يقلد مجتهد عدل والفرض أن المخرجين ليسوا مجتهدين وأما تقدير التقادير فإنه قسم من التخاريج إذ غالب ما يقدر أنه يجاب عنه بأقوال المخرجين وفى كلام علىَّ عليه السلام العلم نقطة كثرها الجهال بل هذه الموضوعات فى التخاريج كانت مضرة للناظر فى الكتاب والسنة إذ شغلت الناظرين عن النظر في التخاريج . وقد أشبع الكلام على فيهما ونيل بركتهما فقطعوا الاعمار فى تقرير تلك التخاريج . وقد أشبع الكلام على ذلك وعلى ذم الاشتغال به طوائف من علماء التحقيق وإن كان الاشتغال بها قد عم كل فريق .

٩ _ ﴿ وعن المقدام بن معديكرب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • مَا مَلَأً ابْنُ آدَمَ وعَاءً شَرًّا مِنْ بُطْنِهِ ، أخرجه النّرمذي ﴾ وأخرجه ابن حبان في صحيحه وتمامه « فحسب ابن آدم أكلات يقمن صلبه فإن كان فأعلا لا محالة ، وفى لفظ ابن ماجه « فإن غلبت ابن آدم نفسه فثلثاً لطعامه . وثلثاً لشرابه . وثلثًا لنفسه، والحديث دليـل على ذم النوسع في المأكول والشبع والامتلا. والإخبار عنمه بأنه شر لما فيمه من المفاسد الدينية والبدنية فإن فضول الطعام بجلبة للسقام ومثبطة عن القيام بالاحكام. وهـذا الإرشاد إلى جعل الاكل ثلث ما يدخل المعدة من أفضل ما أرشد إليه سيد الآنام صلى الله عليه وعلى آله وسلم فإنه يخف على المعـدة ويستمد من البـدن الغـذاء وتنتفع به القوى ولا يتولد عنه شيء من الأدواء . وقد ورد من الكلام النبوي شيء كثير في ذم الشبع فقد أخرج البزار بإسنادين أحـدهما رجاله ثقات مرفوعاً بلفظ • أكثرهم شبعاً في الدنيـا أكثرهم جوعا يوم الفيامة ، قاله صلى الله عليه وآله وسلم لاى جحيفة لما تجشأ فقال « ما ملات بطني منذ ثلاثين سنة » وأخرج الطبراني بإسناد حسر. • أهل الشبع في الدنيا هم أهل الجوع غداً في الآخرة ، زاد البيهق ﴿ الدنيا سِجن المؤمن وجنة الكافر • وأخرج الطبراني بسند جيد أنه صلى الله عليه وآله وسلم رأى رجلا عظيم البطن فقال بأصبعه « لو كان في غير هذا لكان خيراً لك ، وأخرج البيهتي واللفظ له وأخرجه الشيخان مختصراً • ليؤتين يوم القيامة بالعظيم الطويل الأكول الشروب فلا يزن عند الله جناح بعوضة اقرأوا إن شئتم (فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا) ، وأخرج ابن أبي الدنيا = أنه صلى الله عليه وسلم أصابه جوع يوما فعمد إلى حجر

فوضعه على بطنه ثم قال " ألا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جائعة عاربة يوم القيامة " ألا رب مكرم لنفسه وهو لها مهين ، ألا رب مهين لنفسه وهو لها مكرم • وصح حديث = من الإسراف أن تأكل كل ما اشتهيت = وأخرج البيهتي بإسناد فيه ابن لهيعة عن عائشة قالت • رآني النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد أكلت في اليوم مرتين فقال • يا عائشة أما تحبين أن لا يكون لك شغل إلا جوفك ؟ الأكل في اليوم مرتين من الإسراف والله لا يحب المسرفين ، وصح «كلوا واشربوا والبسوا في غير إسراف ولا مخيلة ، وأخرج ابن أبي الدنيا والطبراني في الأوسط « سيكون رجال من أمتى يأكلون ألوان الطعام ويشربون ألوان الشراب ويلبسون ألوان الثياب ويتشدَّقون في الحكام فأولئك شرار أمتى = وقال لفإن لابنه : ما بني إذا امتلات المعدة نامت الفكرة وخرست الحكمة وقعـدت الاعضاء عن العبادة ، وفي الخلو عن الطعام فوائد ، وفي الامتلاء مفاسد ، فني الجوع صفاء الفلب وإيقاد القريحة ونفاذ البصيرة فإنّ الشبع مورث البلادة ويممى القلب ويكثر البخار في المعدة والدماغ كشبه السكر حتى يحتوى على معادن الفكر فيثقل القلب بسببه عن الجريان في الأفكار ، ومن فوائده كسر شهوة المعاصي كلها والاستيلاء على النفس الامارة بالسوه فإن منشأ المعاصي كلها الشهوات والقوى ومادّة القوى الشهوات، والشهوات لا يحالة الاطعمة فتقليلها يضعف كل شهوة وقوة وإنما السعادة كلها في أن ملك الرجل نفسه والشقاوة كلها في أن تملكه نفسه . قال ذو النون : ما شبعت قط إلا عصيت أو هممت بمعصية . وقالت عائشة رضى الله عنها : أول بدعة حدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الشبع إن القوم لما شبعت بطونهم جمحت بهم نفوسهم إلى الدنيا . ويقال : الجوع خزانة من خزائن الله وأول ما يندفع بالجوع شهوة الفرج وشهوة الكلام فإن الجائع لا تتحرُّك عليـه شهوة فضول الكلام فيتخلص من آفات اللسان ولا تنحـرَك عليـه شهوة الفـرج فيتخلص من الوقوع في الحرام . ومن فوائده قلة النوم فإن من أكل كثيراً شرب

كثيراً فنام طويلا وفى كثرة النوم خسران الدارين وفوات كل منفعة دينية ودنيوية . وعد الغزالى فى الإحياء عشر فوائد لتقليل الطعام وعد عشر مفاسد للتوسيع منه فلا ينبغى للعبد أن يعود نفسه ذلك فإنها تميل به إلى الشره ويصعب تداركها وليرضها من أول الامر على السداد فإن ذلك أهون له من أن يجرئها على الفساد وهذا أمر لا يحتمل الإطالة إذ هو من الامور التجريبية التي قد جربها كل إنسان ، والتجربة من أقسام البرهان .

المنطقة المنط

11 _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : • الصَّمْتُ حِكْمَةٌ وقَلِيلٌ فاعِلُهُ ، أخرجه البيهتى فى الشعب بسند ضعيف وصحح أنه موقوف من قول لفهان الحكيم ﴾ وسببه أن لفهان دخل على داود عليه السلام فرآه يسرد درعا لم يكن رآها قبل ذلك فجعل يتعجب عما رأى فأراد أن يسأله عن ذلك فتعته حكمته عن ذلك فترك ولم يسأله فلما فرغ قام داود ولبستها

ثم قال: فعم الدرع للحرب فقال لقمان : الصمت حكمة _ الحديث . وقيل تردد إليه سنة وهو بريد أن يعلم ذلك ولم يسأله . وفيه دليل على حسن الصمت ومدحه والمراد به عن فضول الكلام. وقد وردت عدة أحاديث دالة على مدح الصمت ومدحه العقلاء والشعراء وفي الحديث • من صمت نجا ، وقال عقية بن عامر : قلت لرسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم: ماالنجاة ؟ قال : ﴿ أَمْسَكُ عَلَيْكُ لَسَانَكُ ﴾ الحديث وقال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : • من تكفل لى بما بين لحييه ورجليه أتكفل له بالجنة • وقال معاذ رضى الله عنه له صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : أنؤاخذ بمـا نقول ؟ قال : « ثكلتك أمك و هل يكب الناس على مناخرهم إلا حصائد ألسنتهم ؟ « وقال صلى الله عليه وآله وسلم : « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيراً أو ليصمت ، والاحاديث فيه واسعة جدا والآثار عن السلف كذلك ، واعلم أن فضول الـكلام لاتنحصر ، بل المهم محصور في كتاب الله تعالى حيث قال : (لاخير في كثير مر. نجواهم إلا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس) وآفاته لاتنحصر فعد منها الخوض فىالباطل وهو الحكاية للمعاصي من مخالطة النساء ومجالس الحر ومواقف الفساق وتنعم الاغنياء وتجبر الملوك ومراسمهم المذمومة وأحوالهم المكروهة فإنكل ذلك بما لا يحل الحوض فيه فهذا حرام ومنها الغيبة والنميمة وكني بهما هلاكا في الدين. ومنها المراء والمجادلة والمزاح ومنها الخصومة والسب والفحش وبذاءة اللسان والاستهزاء بالناس والسخرية والكذب. وقد عد الغزالي في الإحياء عشرين آفة وذكر فى كل آفة كلاما بسيطًا حسنا وذكر علاج هذه الآفات .

اب الترهيب من مساوئ الأخلاق

ا حر (عن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : • إيّاكُم والتحسدَ فإنّ التحسدَ فأكُلُ التحسنَاتِ كما تأكُلُ النّارُ التحطبَ ، أخرجه أبو داود . ولابن ماجه من حديث أنس نحوه ﴾ إياكم ضمير

منصوب على التحذير والمحذر منه الحسد . وفى الحسد أحاديث وآثار كثيرة . ويقال كان أول ذنب عصى الله به الحسد فإنه أمر إبليس بالسجود لآدم فحسده فامتنع عنه فعصى الله فطرده وتولد من طرده كل بلاء وفتنة عليه وعلى العباد والحسد لا يكون إلا على نعمة فإذا أنعم الله على أخيك نعمة فلك فيها حالتان ، إحداهما : أن تمكره تلك النعمة وتحب زوالها وهذه الحالة تسمى حسدا . الثانية أن لا تحب زوالها ولا تكره وجودها ودوامها له ولكنك تريد لنفسك مثلها فهدذا يسمى غبطة ، فالأول حرام على كل حال إلا نعمة على فاجر أو كافر وهو يستعين بها على تهييج الفتنة وإفساد ذات البين وإيذاء العباد فهذه لا يضرك كراهتك لها ولا محبتك زوالها فإنك لم تحب زوالها من حيث هى آلة للفساد ووجه تحريم الحسد مع ما علم من الاحاديث أنه تسخط لقدر الله تعالى وحكمته فى تفضيل بعض عاده على بعض ولذا قبل :

ألا قل لمن كان لى حاسداً أتدرى على مَنْ أسأت الآدب؟ أسأت على الله فى فعـله لانك لم ترض لى ما وهب!!

ثم الحاسد إن وقع له الخاطر بالحسد فدفعه وجاهد نفسه في دفعه فلا إثم عليه بل لعله مأجور في مدافعة نفسه ، فإن سعى في زوال نعمة المحسود فهو باغ وإن لم يسع ولم يظهره لمسانع العجز فإن كان بحيث لو أمكنه لفعل فهو مأزور وإلا فلا اأى لا وزر عليه لآنه لا يستطيع دفع الحواطر النفسانية فيكفيه في مجاهدتها أن لا يعمل بها ولا يعزم على العمل بها وفي الإحياء فإن كان بحيث لو ألتي الآمر إليه ورد إلى اختياره لسعى في إزالة النعمة فهو حسود حسداً مذموماً وإن كان تزعه التقوى عن إزالة ذلك فيعني عنه ما يحده في نفسه من ارتباحه إلى زوال النعمة من محسوده مهما كان كارهاً لذلك من نفسه بعقله ودينه وهمذا التفصيل يشير إليه ما أخرجه عبد الرزاق مرفوعا وثلاث لا يسلم منهن أحد : الطيرة والظن والحسد . قيل : فما المخرج منها يا رسول الله ؟ قال وإذا تطيرت فلا ترجع وإذا

ظننت فلا تحقق وإذا حسدت فلا تبغ، وأخرج أبو نعيم «كل ابن آدم حسود ولا يضر حاسدًا حسده مالم يتكلم باللسان أو يعمل باليد ، وفي معناه أحاديث لانخلو عن مقال. وفي الزواجر لان حجر الهيتميإن الحسد مراتب وهي إما محبة زوال نعمة الغير وإن لم تنتقل إلى الحاسد وهذا غاية الحسد أو مع انتقالها إليه أو انتقال مثلها إليه وإلا أحب زوالها ائتلا يتميز عليه أولا مع محبة زوالها وهذا الآخير هو المعفق عنه من الحسد إن كان في الدنيا والمطلوب إن كان في الدين انتهى وهذا القسم الآخير يسمى غيرة فإن كان في الدين فهو المطلوب وعليه حمل ما رواه الشيخان من حديث ابن عمر أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا حسد إلا فى اثنتين : رجل آثاه الله القرآن فهو يقوم به آناء الليل وآناء النهار ، ورجل آناه الله ما لا فهو ينفق منه آناء الليل وآناء النهار ، والمراد أنه يغار عن اتصف بهاتين الصفتين فيقتدى به عبة للسرور في هذا المسلك ولعل تسميته حسداً مجازاً والحديث دليل على تحريم الحسد وأنه من الكبائر . ونسبة الاكل إليه مجاز من باب الاستعارة . وقوله • كما تأكل النار الحطب ، تحقيق لذهاب الحسنات بالحسدكما يذهب الحطب بالنار ويتلاشى جرمه . واعلم أن دواء الحسد الذي يزيله عن القلب معرفة الحاسد أنه لا يضر بحسده المحسود في الدين ولا في الدنيا وأنه يعود وبال حسده عليه في الدارين إذ لا تزول نعمة بحسد قط وإلا لم تبق لله نعمة على أحد حتى نعمة الإيمان لان الكفار يحبون زواله عن المؤمنين ؛ بل المحسود يتمتع بحسنات الحاسد لأنه مظلوم من جهة سما إذا أطلق لسانه بالانتقاص والغيبة وهتك الستر وغيرها من أنواع الإيذاء فيلتي الله مفلساً من الحسنات محروما من نعمة الآخرة كما حرم من نعمة سلامة الصدر وسكون القلب والاطمئنان في الدنيا فإذا تأمل العاقل هذا عرف أنه جرّ لنفسه بالحسد كل غم ونكد في الدنيا والآخرة.

٢ _ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اليُسَ الشَّدِيدُ بِالصَّرَعَةِ ﴾ بضم الصاد المهملة وفتح الراء وبالمين المهملة على زنة

همزة صيغة مبالغة أي كثير الصرع ﴿ إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمُلكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضب • متفق عليه ﴾ المراد بالشديد هنا شدّة الفؤة المعنوية وهي مجاهدة النفس وإمساكها عند الشر ومنازعتها للجوارح للانتقام بمن أغضبها فإن النفس في حكم الاعداء الكثيرين وغلبتها عما تشتهيه في حكم من هو شديد القوّة في غلبة الجماعة الكثيرين فيها بريدونه منه . وفيه إشارة إلى أن مجاهدة النفس أشدّ من مجاهدة العدوّ لأنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم جعل الذي يملك نفسه عند الغضب أعظم الناس قوة . وحقيقة الغضب حركة النفس إلى خارج الجسد لإرادة الانتقام . والحديث فيه إرشاد إلى أن من أغضبه أمر وأرادت النفس المبادرة إلى الانتقام بمن أغضبه أن بجاهدها وبمنعها عما طلبت. والغضب غريزة في الإنسان فمهما قصد أو نوزع في غرض مّا اشتعلت نار الغضب وثارت حتى يحمر الوجه والعينان من الدم لأن البشرة تحكى لون ما وراءها وهذا إذا غضب على من دونه واستشعر القدرة عليه وإن كان بمن فوقه تولد منه انقباض الدم من ظاهر الجلد إلى جوف الفلب فيصفر اللون خوفا وإن كان على النظير تردّد الدم بين انقباض وانبساط فيحمر ويصفر والغضب يترتب عليه تغير الباطرس والظاهر كنغير اللون والرعدة في الاطراف وخروج الافعال على غير ترتيب واستحالة الخلقة حتى لو رأى الغضبان نفسه فى حالة غضبه لسكن غضبه حياء من قبح صورته واستحالة خلقته ، هذا في الظاهر ، وأما في الباطن فقيحه أشد من الظاهر لأنه بولد حقداً في القلب وإضمار السوء على اختلاف أنواعه بل قبح باطنه متقدّم على تغير ظاهره فإن تغير الظاهر ثمرة تغير الباطن فيظهر على اللسان الفحش والشتم ويظهر فى الافعال بالضرب والقتل وغير ذلك من المفاسد . وقد ورد في الاحاديث دواء هذا الداء . فأخرج ابن عساكر موقوفاً والغضب من الشيطان والشيطان خلق من النار، والماء يطفئ النار فإذا غضب أحدكم فليغتسل ، وفي رواية ﴿ فليتوضأ ، وأخرج ابن أبي الدنيا ﴿ إذا غضب أحدكم فقال: أعوذ بالله سكن غضبه ، وأخرج أحمد الذا غضب أحدكم فليسكت،

وأخرج أحمد وأبو داود وابن حبان « إذا عضب أحدكم فليجلس فإذا ذهب عنه الغضب وإلا فليضطجع » وأخرج أبو الشيخ « الغضب من الشيطان فإذا وجده أحدكم قائما فليجلس وإن وجده جالساً فليضطجع » والنهى متوجه إلى الغضب على غير الحق ؛ وقد بوب البخارى « باب ما يجوز من الغضب والشدّة لأمر الله » وقد قال تصالى : (جاهد الكفار والمنافقين واغلظ عليهم) وذكر خمسة أحاديث في كل منها غضبه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أسباب مختلفة راجعة إلى أن كل ذلك كان لامم الله وإظهار الغضب فيه منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ليكون أوكد وقد ذكر تمالى في موسى وغضبه لما عبد قومه العجل وقال : (فلما سكت عن موسى الغضب).

٣ — ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « النُّطْهُمُ عُلْلَمَاتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » متفق عليه ﴾ الحديث من أدلة تحريم الظلم وهو يشمل جميع أنواعه سواء كان فى نفس أو مال أو عرض فى حق مؤمن أو كافر أو فاسق. والإخبار عنه بأنه ظلمات يوم القيامة فيه ثلاثة أقوال: قيل هو على ظاهره فيكون ظلمات على صاحبه لا يهتدى يوم القيامة سبيلا حيث يسعى نور المؤمنين يوم القيامة بين أيديهم وبأيمانهم وقيل إنه أريد بالظلمات الشدائد وبه فسر قوله تعالى: (قل من ينجيكم من ظلمات البر والبحر) أى من شدائدهما وقيل إنه كناية عن النكال والعقوبات.

٤ - ﴿ وعن جابر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اتَّقُوا الشَّلَمُ فَإِنَّ الظُّلُمَ ظُلُمَاتُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ واتَّقُوا الشُّحَ فَإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ * ، أخرجه مسلم ﴾ في الشح وفي النفرقة بينه وبين البخل أقوال فقيل في تفسير الشح إنه أشد من البخل وأبلغ في المنع من البخل وقيل هو البخل مع الحرص وقيل البخل في بعض الامور والشح عام وقيل البخل بالمال خاصة والشح عام وقيل البخل بالمال خاصة والشح عام وقيل البخل بالمال خاصة والشح على ما ليس عنده والبخل

يما عنده . وقوله : « فإنه أهلك من كان قبلكم ، يحتمل أن يريد الهلاك الدنيوي المفسر بما بعده في تمام الحديث وهو قوله : « حملهم على أن سفكوا دماءهم واستحلوا محارمهم ، وهذا هلاك دنيوى والحامل لهم هو شحهم على حفظ المال وجمعه وازدياده وصيانته عن ذهابه فى النفقات فضموا إليه مأل الغيير صيانة له ولا يدرك مال الغير إلا بالحرب والغصيبة المفضية إلى القتل واستحلال المحارم ويحتمل أن يراد به الهلاك الآخروي فإنه يتفرع عما اقترفوه من ارتكاب هـذه المظالم والظاهر حمله على الأمرين . واعملم أن الأحاديث في ذمّ الشم والبخل كثيرة والآيات القرآنية كقوله تعالى : (الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل) (ومن يبخل فإنما يبخل عن نفسه) (ولا نحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شرطم) (ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون) وفي الحديث و ثلاث مهلكات : شح مطاع ، وهوى متبع ، وإعجاب كل ذي رأى برأيه ، أخرجه الطبراني في الأوسط وفيـه زيادة ، وفي الدعاء النبوي : « اللهم إنى أعوذ بك من الهم والحزن _ إلى قوله _ والبخل ، أخرجه الشيخان وقال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : • شر مافى الرجل شح هالع ، وجبن خالع ، أخرجه البخاري في التاريخ وأبو داود عن أبي هريرة مرفوعا والآثار فيه كثيرة . فإن قلت ؛ وما حقيقة البخل المذموم وما من أحد إلا وهو يرى نفسه أنه غير يخيل ويرى غيره بخيلا وربمــا صدر فعل من إنسان فاختلف فيه الناس فيقول جماعة : إنه بخيل ويقول آخرون : ليس بخيلا فاذا حدّ البخل الذي يوجب الهلاك وما حدّ البذل الذي يستحق العبد به صفة السخاوة وثوامها ؟ قلت : السخاء هو أن يؤدّى ما أوجب عليه والواجب واجبان : واجب الشرع : وهو مافرضه الله تعالى من الزكاة والنفقات لمن بحب عليه إنفاقه وغير ذلك وواجب المروءة والعادة . والسخى هو الذي لا يمنع وأجب الشرع ولا وأجب المروءة فإن منع وأحداً منهما فهو بخيل لكن الذي بمنع واجب الشرع أبخل فمن أعطى زكاة ماله مثلا ونفقة (۱۸ _ سبل السلام _ 1)

عياله بطيبة نفسه ولا يتيمم الخبيث من ماله في حق الله فهو سخيٌّ . والسخاء في المروءة أن يترك المضايقة والاستقصاء في المحقرات فإن ذلك مستقبح ويختلف استقباحه باختلاف الاحوال والاشخاص وتفصيله يطول فمن أراد استيفاء ذلك راجع الإحياء للغزالي رحمه الله . وأعلم أن البخل داء له دواء وما أنزل الله من داء إلا وله دواء ، وداء البخل سبيه أمران الأول : حب الشهوات التي لا يتوصل إلىها إلا بالمال وطول الأمل ؛ والثاني : حب ذات المال والشغف به وببقائه لدبه فإن الدنانير مثلا رسول تنــال به الحاجات والشهوات فهو محبوب لذلك ثم صار محبوباً لنفسه لآن الموصل إلى اللذات لذمذ فقد ينسي الحاجات والشهوات وتصير الدنانير عنده هي المحبوبة ، وهذا غابة الضلال فإنه لا فرق بين الحجر وبين الذهب إلا من حيث أنه تقضى به الحاجات فهذا سبب حب المال ويتفرع منه الشح وعلاجه بضده فعلاج الشهوات القناعة باليسير وبالصبر وعلاج طول الأمل الإكثار من ذكر الموت وذكر موت الافران والنظر في ذكر طول تعهم في جمع المال ثم ضياعه بعدهم وعدم نفعه لهم وقد يشح بالمال شفقة على من بعده من الأولاد وعلاجه أن يعلم أن الله هو الذي خلقهم فهو يرزقهم وينظر في نفسه فإنه ربمـا لم يخلف أبوه له فلساً ثم ينظر ماأعد الله عز وجل لمن ترك الشم وبذل من ماله في مرضاة الله وينظر في الآيات الفرآنية الحائة على الجود المانعة عن البخل ا ثم ينظر في عواقب البخل في الدنيا فإنه لابدّ لجامع المال من آفات تخرجه على رغم أنفه فالسخاء خيركله مالم يخرج إلى حدّ الإسراف المنهى عنه . وقد أدّب الله عباده أحسن الآداب فقال ؛ (والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما) فخيار الامور أوسطها. وخلاصته أنه إذا وجد العبد المـال أنفقه في وجوه المعروف بالتي هي أحسن ويكون بمـا عند الله أوثق منه بما هو لديه وإن لم يكن لديه مال لزم القناعة والتكفف وعدم الطمع .

ه 🗕 ﴿ وَعَنْ مُحْمُودُ بِنَ لَبِيدُ رَضَى الله عَنْهُ ﴾ هو محمُودُ بِنَ لَبِيدُ الْأَلْصَارَى

الأشهيل ولد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وحدث عنه أحاديث قال البخاري له صحبة وقال أبو حاتم لا تعرف له صحبة وذكره مسلم في التــابعين قال ابن عبد البر الصواب قول البخاري وهو أحد العلماء ، مات سنة ست وتسعين ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ * إِنَّ أُخْوَفَ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمُ الشُّرْكُ الْأَصْغَرُ : ﴾ كأنه قيل ما هو ؟ فقال صلى الله عليه وسلم ﴿ الرِّ يَاءُ ، أخرجه أحمـ د بإسناد حسن ﴾ الرباء : مصدر راءى ؛ فاعل ؛ ومصدره يأتى على بناء مفاعلة وفعال وهو مهموز العين لأنه من الرؤية ويجوز تخفيفها بقلبها ياء وحقيقته لغة أن يرى غيره خلاف ما هو عليه وشرعا أن يفعل الطاعة ويترك المعصية مع ملاحظة غير الله أو يخبر بها أو يجب أن يطلع عليها لمقصد دنيوي من مال أو نحوه . وقد ذمه الله في كتابه وجعله من صفات المنافقين في قوله ﴿ رَاءُونَ النَّاسُ وَلَا بَذَكُرُونَ الله إلا قليـــلا) وقال (فمن كان يرجو لقا. ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك يصادة ربه أحداً) وقال (فو يل للبصلين _ إلى قوله _ الذين هم براءون) وورد فيه من الاحاديث الكثيرة الطيبة الدالة على عظمة عقاب المرائي فإنه في الحقيقة عابد لغير الله وفي الحديث القدسي « يقول الله تعمالي من عمل عملا أشرك فيـــه غيرى فهو له كله وأنا عنه برى. وأنا أغنى الاغنياء عن الشرك ، واعلم أن الرباء يكون بالبدن وذلك بإظهار النحول والاصفرار ليوهم بذلك شدة الاجتهاد والحزن على أمر الدين وخوف الآخرة وليدل بالنحول على قلة الأكل وبتشعث الشعر ودرن الثوب يوهم أن همه بالدين ألهاء عن ذلك وأنواع هـذا واسعة وهو معنى أنه من أهل الدين ويكون في القول بالوعظ في المواقف ويذكر حكايات الصالحين ليدل على عنايته بأخيار السلف وتبحره في العلم ويتأسف على مقارفة النــأس للمعاصي والتأوِّه من ذلك والامر بالمعروف والنهى عرب المنكر بحضرة الناس والرياء بالقول لا تنحصر أبوابه وقد تكون المراءاة بالاصحاب والاتباع والتلاميذ فيقال فلان متبوع قدوة والرياء باب واسع . إذا عرفت ذلك فبعض أبواب الرياء أعظم

من بعض لاختـلافه ماختـلاف أركانه وهي ثلاثة: المراءي به والمراءي لاجله ونفس قصد الرباء؛ فقصد الرباء لا يخلو من أن يكون مجرداً عن قصد الثواب أو مصحوباً بإرادته والمصحوب بإرادة الثواب لا يخلو عن أن تكون إرادة الثواب أرجح أو أضعف أو مساوية فكانت أربع صور ، الأولى ؛ أن لا يكون قصد الثواب بل فعل الصلاة مشلا ليراه غيره وإذا انفرد لا يفعلها وأخرج الصدقة لثبلا يقال إنه بخيبل وهبذا أغلظ أنواع الرياء وأخبثها وهو عبادة للعباد 1 الثانية: قصد الثواب لكن قصدا ضعيفًا بحيث أنه لا يحمله على الفعل إلا مراءاة العباد ولكنه قصد الثواب فهذا كالذي قيله ، الثالثة : تساوى القصدان بحيث لم يبعثه على الفعل إلا مجموعهما ولو خلى عن كل واحد منهما لم يفعله فهذا تساوى صلاح قصده وفساده فلعله يخرج رأسا برأس لا له ولا عليه ، الرابعة : أن يكون اطلاع النياس مرجحا أو مقوما لنشاطه ولو لم يكن لما ترك العبادة . قال الغزالى : والذى نظنه ـ والعلم عند الله ـ أنه لا يحبط أصـل الثواب واكنه ينقص ويعاقب على مقدار قصد الرياء ويثاب على مقدار قصد الثواب وحمديث وأنا أغني الاغنياء عن الشرك، محمول على ما إذا تساوى القصدان أو أن قصد الرياء أرجح . وأما المراءى به وهو الطاعات فيقسم إلى الرياء بأصول العبادات وإلى الرباء بأوصافها وهو ثلاث درجات الرباء بالإبمان وهو إظهار كلمة الشهادة وباطنه مكذب فهو مخلد في النار في الدرك الأسفل منها وفي هؤلاء أنزل الله تعالى (إذا جاءك المنافقون قالوا نشهـد إنك لرسـول الله والله يصلم إنك لرسوله ﴾ الآية وقريب منهم الباطنية الذين يظهرون الموافقة في الاعتقاد ويبطنون خلافه ، ومنهم الرافضة أهل التقية الذين يظهرون لكل فريق أنهم منهم تقية . والرياء بالعبادات كما قدّمناه وهذا إذا كان الرياء في أصل المقصد وأما إذا عرض الرباء بعــد الفراغ من فعل العبادة لم يؤثر فيه إلاإذا ظهـر العمل للغـير وتحـدث به . وقد أخرج الديليي مرفوعاً • إن الرجل ليعمل

عملا سرا فيكنبه الله عنده سرا فلا يزال به الشيطان حتى يتكلم به فيمحى من السر ويكتب علانية فإن عاد تـكلم الثانية محى من السر والعلانية وكتب ريا. ، وأما إذا قارن باعث الرياء باعث العبادة ثم ندم في أثناء العبادة فأوجب البعض من العلماء الاستئناف لعدم العقادها . وقال بعضهم : يلغو جميع ما فعله إلا التحريم وقال بعض : يصح لأن النظر إلى الخواتم كما لو ابتدأ بالإخلاص وصحبه ألرياء من بعده قال الغزالي ا والقولان الآخران خارجان عن قياس الفقه وقد أخرج الواحدي في أسباب النزول جواب جندب بن زهير لما قال للني صلى الله عليه وسلم إني أعمل العمل لله وإذا اطلع عليه سرنى فقال صلى الله عليه وسلم . لا شريك لله في عبادته وفي رواية = إن الله لا يقبل ما شورك فيه ، رواه ابن عباس وروى عن مجاهد أنه جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : إنى أتصدّق وأصل الرحم ولا أصنع ذلك إلا لله فيذكر ذلك مني فيسرني وأعجب به . فلم يقل النبي صلى الله عليه وآله وسلم له شيئًا حتى نزلت الآية يعني قوله تعالى (فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه أحداً) فني الحديث دلالة على أن السرور بالاطلاع على العمل ريا. ولكنه يعارضه ما أخرجه الترمذي من حديث أبي هريرة وقال حديث غريب قال : " قلت يا رسول الله بينا أنا في بيتي في صلاتي إذ دخل عليّ رجل فأعجبني الحال التي رآني عليها فقال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لك أجران؛ وفي الكشاف من حديث جندب أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال له « لك أجران أجر السر وأجر العلانية » : وقد يرجح هذا الظاهر قوله تعالى : (ومن الاعراب من يؤمن بالله واليوم الآخر ويتخذ ما ينفق قربات عند الله وصلوات الرسول) فدل على أن محبة الثناء من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لا تنافى الإخلاص ولا تعدُّ من الرباء ويتأول الحديث الأول بأن المراد بقوله : • إذا اطلع عليه سرنى ، لمحبته للثناء عليه فيكون الرياء في محبته للثناء على العمل وإن لم يخرج العمل عن كونه خالصاً وحديث أبي هريرة ليس فيه تعرّض

لمحبة الثناء من المطلع عليه . وإنما هو مجرّد محبة لما يصدر عنه وعلم به غيره ويحتمل أن يراد بقوله فيعجبه أى يعجبه شهادة الناس له بالعمل الصالح لقوله صلى الله عليه وآله وسلم وأنتم شهداء الله في الارض ، وقال الغزالي أما مجرّد السرور باطلاع الناس إذا لم يبلغ أمره بحيث يؤثر في العمل فبعيد أن يفسد العبادة .

٣ ــ ﴿ وعن أبي هربرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ آيَةُ الْمُنَافِقِ﴾ أي علامة نفاقه ﴿ ثَلَاث : إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ ؛ وإِذَا وَءَ ۖ أُخْلَفَ ، وإِذَا اثْتُمِنَ خَانَ . . متفق عليه ﴾ وقد ثبت عند الشيخين من حديث عبد الله بن عمر رابعة وهي : • وإذا خَاصَمَ فَجَرَ ، والمنافق من يظهر الإيمـان ويبطن الكفر . وفي الحديث دليل على أن من كانت فيه خصلة من هذه كانت فيه خصلة من النفاق فإن كانت فيه هذه كلها فهو منافق وإن كان موقنا مصدَّفاً بشرائع الإسلام. وقد استشكل الحديث بأن هذه الخصال قد توجد في المؤمن المصدّق الفائم بشرائع الدين ولما كان كذلك اختلف العلماء في معناه قال النووي : قال المحققون : والاكثرون ـ وهو الصحيح المختار ـ أن هـذه الحصال هي خصال المنافقين فإذا اتصف بها أحد من المصدّقين أشبه المنافق فيطلق عليه اسم النفاق بجازاً فإن النفاق هو إظهار ما يبطن خلافه وهو موجود في صاحب هذه الخصال ويكون نفاقه في حق من حدَّثه ووعده وأتمنه وخاصمه وعاهده من الناس لاأنه منافق في الإسلام وهو يبطن الكفر ، وقيل إن هذا كان في حق المنافقين الذين كانوا في أيامه صلى الله عليه وسلم تحدّثوا بإيمانهم فكذبوا وأتمنوا على رسلهم فخانوا ووعدوا في الدين بالنصر فغدروا وأخلفوا وفجروا في خصوماتهم ، وهذا قول سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح ورجع إليه الحسن بعد أن كان على خلافه وهو مروى عن ابن عباس وابن عمر وروياه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال الفاضي عياض : وإليه مال كثير من الفقها. وقال الخطابي عن بعضهم إنه ورد الحديث فى رجل معين وكان النبي صلى الله عليه وآله وسلم لايواجههم بصريح القول فيقول

فلان منافق وإيما يشير إشارة . وحكى الخطابي أن معناه التحذير للسلم أن يعتاد هذه الخصال التي يخاف عليه منها أن تفضى به إلى حقيقة النفاق وأيد هذا القول بقصة ثعلبة الذي قال فيه تعالى : (فأعقبهم نفاقاً في قلوبهم إلى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعدوه وبما كانوا يكذبون) فإنه آل به خلف الوعد والكذب إلى الكفر فيكون الحديث للتحذير من التخلق بهذه الاخلاق التي تؤول بصاحبها إلى التفاق الحقيق الكامل .

٧ _ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم = سِبَابُ ﴾ بكسر السين المهملة مصدر سبه ﴿ أَلْمُسْلَم فُسُوقٌ وقِتَالُهُ كُفْرٌ ۗ مَتْفَقَ عَلَيْهِ ﴾ السب لغة الشَّم والتَّكُلُّم في أعراض الناس بمـا لا يعني كالسباب والفسوق،مصدر فسق وهو لغة الخروج وشرعا الخروج من طاعة الله. وفي مفهوم قوله المسلم دليل على جواز سب الكافر فإن كان معاهداً فهو أذية له وقد نهى عن أذيته فلا يعمل بالمفهوم في حقه وإن كان حربيا جاز سبه إذ لا حرمة له. وأما الفاسق فقد اختلف العلماء في جواز سبه بما هو مرتكب له من المعاصي فذهب الاكثر إلى جوازه لان المراد بالمسلم في الحديث الكامل الإسلام والفاسق ليس كذلك وبحديث « اذكروا الفاسق بمـا فيه كي يحذره الناس ، وهو حديث ضعيف وأنكره أحمد وقال البيهق ليس بشيء فإن صح حمل على فاجر معلن بفجوره أو يأتى بشهادة أو يعتمد عليـه فيحتاج إلى بيان حاله لئلا يقع الاعتماد عليه انتهى كلام البيهقي ، ولكنه أخرج الطبراني في الأوسط الصغير بإسناد حسن ورجاله موثقون وأخرجه فىالكبير أيضاً من حديث معاوية بن حيدة قال : خطبهم رسول الله صلىالله عليه وسلم فقال • حتى متى ترعوون عن ذكر الفاجر ؟ اهتكوه حتى يحذره الناس • وأخرج البيهقي من حديث أنس بإسناد ضعيف * من ألقي جلباب الحياء فلا غيبة له * وأخرج مسلم « كل أمتى معافى إلا المجاهرون ، وهم الذين جاهروا بمعاصيهم فهتكوا ماستر الله عليهم فيبيحون بهما بلا ضرورة ولا حاجة . والاكثر يقولون بأنه

يجوز أن يقال للفاسق يا فاسق ويا مفسد وكذا في غيبته بشرط قصد النصيحة له أو لغيره لبيان حاله أو للزجر عن صنيعه لا لقصد الوقيعة فيه فلا بد من قصد صحيح إلا أن يكون جواباً لمن يبدأه بالسب فإنه يجوز له الانتصار لنفسه لقوله تعالى (ولمن انتصر بعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل) ولفوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « المتسايان ما قالا فعلى السادى؛ مالم يعتد المظلوم ، أخرجه مسلم ولكنه لا يجوز أن يعتدي ولا يسبه بأم كذب، قال العلماء : وإذا انتصر المسبوب استوفى ظلامته وبرئ الأول من حقه وبقي عليه إثم الابتلاء والإثم المستحق لله تعالى وقيل برئ من الإثم ويكون على البادئ اللوم والذم لا الإثم . وبجوز في حال الغضب لله تعالى لقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لابي ذرّ : ﴿ إِنْكَ امْرُو فَيْكُ جَاهَلِيَّةُ ۗ وقول عمر في قصة حاطب دعني أضرب عنق هذا المنافق؛ وقول أسيد لسعد : إنما أنت منافق تجادل عن المنافقين ولم ينكر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذه الاقوال وهي بمحضره. وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم • وقتاله كفر ۽ دال على أنه يكفر من يقاتل المسلم بغير حق وهو ظاهر فيمن استحل قتل المسلم أو قاتله حال إسلامه وأما إذا كانت المقاتلة لغير ذلك فإطلاق الكفر عليه مجاز أو براد به كفر النعمة والإحسان وأخوة الإسلام لا كفر الجحود، وسماه كفراً لأنه قد يؤول به ما يحصل من المعاصي من الرين على القلب حتى يعمى عن الحق فقد يصير كفراً أو أنه فعل كفعل الكافر الذي يقاتل المسلم.

۸ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : ﴿ إِيَّاكُمُ والظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحديث ، منفق عليه ﴾ المراد بالتحذير التحذير من الظن بالمسلم شرَّا نحو قوله : (اجتنبوا كثيراً من الظن) والظن هو ما يخطر بالنفس من التجويز المحتمل للصحة والبطلان فيحكم به ويعتمد عليه كذا فسر الحديث في مختصر النهاية . وقال الخطابي المراد التهمة ومحل التحذير والنهى إنما هو عن التهمة التي لا سبب لما يوجبها كمن اتهم بالفاحشة ولم يظهر والنهى إنما هو عن التهمة التي لا سبب لما يوجبها كمن اتهم بالفاحشة ولم يظهر

عليه ما يقتضي ذلك. وقال النووي : والمراد التحذير من تحقيق التهمة والإصرار عليها وتقرُّرها في النفس دون ما يعرض ولا يستقر فإن هـذا لا يكلف به كما في الحديث « تجاوز الله عما تحدثت به الامة أنفسها ما لم تشكلم أو تعمل ، ونقله عياض عن سفيان . والحديث وارد في حق من لم يظهر منه شتم ولا فحش ولا فجور ويقيد إطلاقه حديث واحترسوا من الناس بسوء الظنّ ، أخرجه الطبراني في الأوسط والبهج والعسكري من حديث أنس مرفوعا قال البهج تفرد به بقية وأخرج الديليي عن علىّ رضي الله عنه موقوفًا « يحرم سوء الظن » وأخرجه القضاعي مرفوعًا من حديث عبـد الرحمن بن عائذ مرسلا وكل طرقه ضعيفة وبعضها يقوى بعضاً ويدل على أن لها أصلا وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم « أخوك البكرى ولا تأمنه » أخرجه الطبراني في الاوسط عن عمر وأبو داود عن عمرو بن الفعواه. وقد قسم الزمخشرى الظن إلى واجب ومندوب وحرام ومباح فالواجب حسن الظن بالله والحرام سوء الظن به تعالى و بكل من ظاهره العدالة من المسلمين وهو المراد بقوله صلى الله عليه وآله وسلم « إياكم والظن » الحديث والمندوب حسن الظن بمن ظاهره العدالة من المسلمين والجائز مثل قول أبي بكر لعائشة: إنما هو أخواك أو أختاك لما وقع في قلبه أن الذي في بطن امرأته اثنان . ومن ذلك سوء الظن بمن اشتهر بين الناس بمخالطة الريب والمجاهرة بالخبائث فلا يحرم سوء الظن به لأنه قد دل على نفسه ومن ستر على نفسه لم يظن به إلا خير ومن دخل في مداخل السوء أتهم ومن هتك نفسه ظننا به السوء . والذي يميز الظنون التي يجب اجتنابها عما سواها أن كل ما لا تعرف له أمارة صحيحة وسبب ظاهر كان حراما واجب اجتنابها وذلك إذاكان المظنون به بمن شوهد منه الستر والصلاح ومن عرفت منه الأمانة في الظاهر فظن الفساد والخيانة به محرم بخلاف من اشتهر بين الناس بتعاطى الريب فنقابله بعكس ذلك . ذكر معناه في الكشاف وقوله • فإن الظر. أكذب الحديث ، سماه حديثاً لانه حديث نفس ، وإنما كان الظن أكذب الحديث لأن الكذب مخالفة

الواقع من غير استناد إلى أمارة وقبحه ظاهر لا يحتاج إلى إظهاره وأما الظرف فيزعم صاحبه أنه استند إلى شيء فيخنى على السامع كونه كاذبا بحسن الغالب فكان أكذب الحديث .

٩ _ ﴿ وعن معقل بن يسار رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول • مَا مِنْ عَبْــد يَسْتَرْعِيهِ اللَّهُ رَعِيَّةً يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشُّ لرَعِيَّتِهِ إِلاَّ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ ، متفق عليه ﴾ أخرجه البخاري من رواية الحسن وفيه قصة وهي أن عبيد الله من زياد عاد معقل من يسار في مرضه الذي مات فيه وكان عبيد الله عاملًا على البصرة في إمارة معاوية وولده يزيد ؛ أخرجه الطبراني فى الكبير من وجه آخر عن الحسن قال قدم إلينا عبيد الله بن زياد أميراً أمره علينا معاوية غلاما سفيها يسفك الدماء سفكا شديدا وفيها معقل المزنى فدخل عليه ذات يوم فقال له : انته عما أراك تصنع ، فقال له : وما أنت وذاك ثم خرج إلى المسجد فقال له : ماكنت تصنع بكلام هذا السفيه على رءوس الناس فقال : إنه كان عنــدى علم فأحببت أن لا أموت حتى أقول به على رءوس الناس ثم مرض فدخل عليه عبيد الله يعوده فقال له معقل بن يسار إنى أحدثك حديثا سمعته من رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ؛ قال « ما من عبد يسترعيه الله رعية فلم يحظها بنصيحة لم يرح رائحة الجنة، ولفظ رواية المصنف أحد روايتي مسلم وأخرج مسلم • ما من أمير يلي أمر المسلمين لا يجتمد معهم ولا ينصح لهم إلا لم يدخل معهم الجنة ، ورواه الطبراني وزاد : كنصحه لنفسه ، وأخرج الطبراني بإسناد حسن ما من إمام ولا وال بات ليلة سودا. غاشا لرعيته إلا حرم الله عليه الجنة وعرفها يوجد يوم القيامة من مسيرة سبعين عاما " وأخرج الحاكم وصححه من حديث أبي بكر رضى الله عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال « من ولى من أمر المسلمين شيئا فأمر عليهم أحدآ محاياة فعليه لعنة الله لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا حى يدخله جهنم ، وأخرج أحمد والحاكم أيضاً وصححه من حمديث ابن

عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • من استعمل رجلا على عصابة وفهم من هو أرضى لله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين ، وفي إسناده واه إلا أن ابن نمير وثقه وحسن له الترمذي أحاديث والراعي هو القائم بمصالح من يرعاه . وقوله * يوم يموت ، مراده أن بدركه الموت وهو غاش لرعيته غير تاثب من ذلك . والغش بالكسر ضد النصح ويتحقق غشه بظلمه لهم وأخذ أموالهم وسفك دمائهم وانتهاك أعراضهم واحتجابه عن خائهم وحاجتهم وحبسه عنهم ما جعله الله لهم من مال الله سبحانه المعين للمصارف وترك تعريفهم بما يجب عليهم من أمر دينهم ودنياهم وإهمال الحدود وردع أهل الفساد وإضاعة الجهاد وغير ذلك مما فيمه مصالح العباد ومن ذلك توليته لمن لا يحوطهم ولا يراقب أمر الله فيهم وتوليته من غيره أرضى لله منه مع وجوده . والاحاديث دالة على تحريم الغش وأنه من الكبائر لورود الوعيد عليه بعينه فإن تحريم الجنة هو وعيد الكافرين في القرآن كما قال تعالى (فقد حرّم الله عليه الجنة) وهو على رأى من يقول بخلود أهل الكبائر فى النار واضح ۽ وقد حمله من لا يري خلود أهل الكبائر في النار على الزجر والتغليظ ، قال ابن بطال : هـذا وعيد شديد على أئمة الجور فن ضبع من استرعاه الله عليهم أو خانهم أو ظلمهم فقد توجه إليه الطلب بمظالم العباد يوم القيامة فكيف يقدر على التحلل من ظلم أمة عظيمة ؟ ومعنى " حرم الله عليه الجنة ، أي أنفذ عليه الوعيد ولم برض عنه المظلومين .

• اللهُمَّ مَنْ ولِي مِنْ أَمْرِ أُمِّي شَيْئًا فَشَقَ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ ، مَتْفَقَ عَلَيه وسلم اللهُمَّ مَنْ ولِي مِنْ أَمْرِ أُمِّي شَيْئًا فَشَقَ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ ، مَتْفَق عليه أخرجه مسلم شق عليهم أدخل عليهم المشقة أى المضرة . والدعاء عليه منه صلى الله عليه وسلم بالمشقة جزاء من جنس الفعل وهو عام لمشقة الدنيا والآخرة وتمامه « ومن ولى من أمر أمتى شيئا فرفق بهم فارفق به « ورواه أبو عوالة في صحيحه بلفظ « ومن ولى منهم شيئا فشق عليهم فعليه بهلة الله فقالوا يا رسول الله : وما بهلة الله ؟ قال لهنة

الله والحديث دليل على أنه يجب على الوالى تيسير الامور على من وليهم والرفق بهم ومعاملتهم بالعفو والصفح وإيثار الرخصة على العزيمة فى حقهم اللا يدخل عليهم المشقة ويفعل بهم ما يحب أن يفعل به الله .

11 _ ﴿ وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قاتَلَ أَحَدُكُم ﴾ أى غيره كما يدل له فاعل ﴿ فلْ يَبَحْتَنِ الْوَجْهَ ، متفق عليه ﴾ وفى رواية • إذا ضرب أحدكم ، وفى رواية • فلا يلطمن الوجه ، الحديث ؛ وهو دليل على تحريم ضرب الوجه وأنه يتتى فلا يضرب ولا يلطم ولو فى حدّ مر الحدود الشرعية ولو فى الجهاد وذلك لانالوجه لطيف بجمع المحاسن وأعضاؤه لطيفة وأكثر الإدراك بها فقد يبطلها ضرب الوجه وقد ينقصها وقد يشين الوجه والشين فيه فاحش لانه بارز ظاهر لا يمكن ستره ومتى أصابه ضرب لا يسلم غالباً من شين وهذا النهى عام لكل ضرب ولطم من تأديب أو غيره .

17 — ﴿ وعنه ﴾ أى أبى هريرة ﴿ أن رجلا قال : يا رسول الله أوصنى . قال و لا تَغْضَبْ ، أخرجه البخارى ﴾ جاء فى رواية أحمد تفسيره بأنه جارية _ بالجيم _ ابن قدامة وجاء فى حديث أنه سفيان بن عبد الله الثقنى قال : قلت يا رسول الله قل لى قولا أنتفع به وأفلل . قال و لا تغضب ولك الجنة ، وورد عن آخرين من الصحابة مثل ذلك ، والحديث نهى عن الغضب وهو كا قال الخطابي نهى عن اجتناب أسباب الغضب وعدم التعرض لما يجلبه وأما نفس الغضب فلا يتأتى النهى عنه لانه أمر جبلى . وقال غيره : وقع النهى عماكان من قبيل ما يكتسب فيدفعه بالرياضة وقيل هو نهى عما ينشأ عنه الغضب وهو الكبر لكونه يقع عند مخالفة أمر يريده فيحمله الكبر على الغضب والذي يتواضع حتى تذهب عنه عزة النفس يسلم من شر الغضب . وقيل معناه : لا تفعل ما يأمرك به الغضب . قيل عضو بأ . وكان صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم على هذه اللفظة لان السائل كان غضو بالرياضة تعالى عليه وآله وسلم يفتى كل أحد بما هو أولى به قال

ابن النين : جمع النبى صلى الله عليه وآله وسلم فى قوله • لا تغضب • خيرى الدنيا والآخرة لأن الغضب يؤول إلى النفاطع ومنع الرفق ويؤول إلى أن يؤذى الذى غضب عليه يما لا يجوز فيكون نقصاً فى دينه انتهى . ويحتمل أن يكون من باب التنبيه بالاعلى على الادنى لأن الغضب ينشأ عن النفس والشيطان فمن جاهدهما حتى يغلبهما مع مافى ذلك من شدّة المعالجة كان أملك لفهر نفسه عن غير ذلك بالاولى. وتقدّم كلام يتعلق بالغضب وعلاجه .

17 _ ﴿ وعن خولة الانصارية رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ﴿ إِنَّ رَجَالاً يَتَخَوَّ ضُونَ فَى مَالِ اللهِ بِغَيْرِ حَقِّ فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أخرجه البخارى ﴾ الحديث دليل على أنه يحرم على من يستحق شيئًا من مال الله بألا يكون من المصارف التى عينها الله تعالى أن يأخذه ويتملكه وأن ذلك من المعاصى الموجبة للنار وفى قوله • يتخوضون ، دلالة على أنه يقبح توسعهم منه زيادة على ما يحتاجون فإن كانوا من ولاة الاموال أبيح لهم قدر ما يحتاجونه لانفسهم من غير زيادة ؛ وقد تقدم الكلام فى ذلك .

18 — ﴿ وعن أَبِى ذَرَّ رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فيا يرويه عن ربه ﴾ من الاحاديث القدسية ﴿ قال ﴾ الرب تبارك وتعالى : ﴿ مَا عِبَادِي إِنِّي حَرَّمْتُ الظَّمْمُ عَلَى نَفْسِي ﴾ وأخبرنا بأنه لا يفعله فى كتابه بقوله (وما ربك بظلام للعبيد) ﴿ وَجَعَلْتُهُ بِيْنَكُمْ * تُحَرَّمًا فلا تَظَالَمُوا ، أخرجه مسلم ﴾ التحريم لغة المنع عن الشيء وشرعا ما يستحق فاعله العقاب : وهذا غير صحيح إرادته فى حقه تعالى بل المراد به أنه تعالى منزه متقدس عن الظلم وأطلق عليه لفظ التحريم لمشابهته الممنوع بجامع عدم الشيء والظلم مستحيل فى حقه تعالى لأن الظلم في عرف اللغة التصرف فى غير الملك أو بجاوزة الحد وكلاهما محال فى حقه تعالى لأنه المالك للعالم كله المتصرف بسلطانه فى دقه وجله وقوله : (فلا تظالموا) تأكيد لقوله ؛ وجعلته بينكم محرّما ، والظلم قبيح عقلا أقرّه الشارع وزاده قبحاً وتوعد

عليه بالعذاب (وقد خاب من حمل ظلما) وغيرها .

١٥ _ ﴿ وَعَنِ أَنِي هُرُمُ وَ رَضِّي اللَّهُ عَنْهُ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وعلى آله وسلم قال : ﴿ أَ تَدْرُونَ مَا الْغِيبَةُ ؟ ﴾ بكسر الغين المعجمة ﴿ قالوا : الله ورسوله أعلم قال : • ذِكْرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ ، قال : أَفْرَأَيْت إِنْ كَانَ فَي أَخَى مَا أَقُولَ ؟ قَالَ : ﴿ إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدِ اغْتَنْبَتُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ فَقَدْ بَهِـتُّهُ ﴾ ﴾ بفتح الموحدة وفتح الهـاء من البهتان ﴿ أخرجه مسلمٍ ۗ الحديث كأنه سبق لتفسير الغيبة المذكورة في قوله تعالى : (ولا يغتب بعضكم بعضا) ودل الحديث على حقيقة الغيبة قال في النهاية : هي أن تذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه وقال النووي: في الإذكار تبعاً للغزالي ذكر المرء بمنا يكره سواءكان في بدن الشخص أو دينه أو دنياه أو نفسه أو خلقه أو ماله أو والده أو ولده أو زوجه أو خادمه أو حركته أو طلاقته أو عبوسته أو غير ذلك بما يتعلق به ذكر سوء سوا. ذكر باللفظ أو بالرمن أو بالإشارة قال النووى : ومن ذلك التعريض في كلام المصنفين كقولهم قال من يدّعي العلم أو بعض من ينسب إلى الصلاح أو نحو ذلك يما يفهم السامع المراد به ومنه قولهم عند ذكره : الله يعافينا 1 الله يتوب علينا 1 نسأل الله السلامة ، ونحو ذلك ؛ فـكل ذلك من الغيبة وقوله : • ذكرك أخاك بمــا يكره ، شامل لذكره في غييته وحضرته وإلى هـذا ذهب طائفة ، ويكون الحديث بياناً لمعناها الشرعي . وأما معناها لغة فاشتقاقها من الغيب يدل على أنها لا تكون إلا في الغيبة . ورجم جماعة أن معناها الشرعي موافق لمعناها اللغوى ورووا في ذلك حديثاً مسنداً إلى النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه قال: • ما كرهت أن تواجه به أخاك فهو غيبة ، فيكون هذا إن ثبت مخصصاً لحديث أى هريرة وتفاسير العلماء دالة على هـذا ففسرها بعضهم بقوله : ذكر العيب بظهر الغيب، وآخر بقوله هي أن تذكر الإنسان من خلفه بسوء وإنكان فيه . نعم ذكر العيب في الوجه حرام لما فيه من الآذى وإن لم يكن غيبة . وفي قوله . • أخاك ، أي أخ الدين دليل على

أن غير المؤمن تجوز غيبته وتقدّم الكلام في ذلك . قال ابن المنذر في الحديث دليل على أن من ليس بأخ كالمودى والنصراني وسائر أهل الملل ومن قد أخرجته مدعته عن الإسلام لاغيبة له وفي التعبير عنه بالآخ جذب للمغتاب عن غيبته لمن يغتاب لأنه إذا كان أخاه فالأولى الحنز عليه . وطى مساويه والتأول لمعايسه لا نشرها بذكرها . وفي قوله : • بما يكره ، ما يشعر بأنه إذا كان لا يكره ما يعاب به كأهل الخلاعة والمجون فإنه لا يكون غيبة وتحريم الغيبة معلوم من الشرع ومتفق عليه . وإنما اختلف العلماء هل هو من الصغائر أو الكبائر فنقل القرطى الإجماع على أنها من الكبائر . واستدل لكبرها بالحديث الثابت • إن دمامكم وأعراضكم وأموالكم عليكم حرام = وذهب الغزالي وصاحب العمدة من الشافعية إلى أنها من الصغائر قال الاوزاعي لم أر من صرح أنها من الصغائر غيرهما . وذهب المهدى إلى أنها محتملة بناء على أن ما لم يقطع بكبره فهو محتمل كما تقوله المعتزلة . قال الزركشي والعجب بمن يعد أكل الميتة كبيرة ولا يعد الغيبة كذلك والله أنزلهـا منزلة أكل لحم الآدى أي ميتاً . والاحاديث في التحذير من الغيبـة واسعة جدا دالة على شدّة تحريمها . واعـلم أنه قد استثنى العلماء من الغيبة أموراً ستة . الأولى : النظلم فيجوز أن يقول المظلوم فلان ظلمَى وأخذ مالى أو أنه ظالم ولكن إذا كان ذكره لذلك شكاية على من له قدرة على إزالتها أو تخفيفها ، ودليله قول هند عند شكايتها له صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم من أبى سفيان إنه رجل شخيم. الثاني : الاستعانة على تغيير المنكر بذكره لمن يظن قدرته على إزالته فيقول : فلان فعل كذا في حق من لم يكن مجاهراً بالمعصية . الثالث : الاستفتاء بأن يقول للمفتى فلان ظلمني بكذا فما طريقي إلى الخلاص عنه ودليله أنه لا يعرف الخلاص عما يحرم عليه إلا بذكر ما وقع منه . الرابع : النحذير للسلمين من الاغترار كجرح الرواة والشهود ومن يتصدّر للتدريس والإفتاء مع عدم الاهلية ودليله قوله صلى الله عليه وآله وسلم « بئس أخو العشيرة ، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم « أما معاوية

فصعلوك و وذلك أنها جاءت فاطمة بنت قيس تستأذنه صلى الله عليه وسلم وتستشيره وتذكر أنه خطبها معاوية بن أبى سفيان وخطبها أبو جهم فقال: و أما معاوية فصعلوك لا مال له وأما أبو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه ثم قال انكحى أسامة و الحديث الخامس: ذكر من جاهر بالفسق أو البدعة كالمكاسين وذوى الولايات الباطلة فيجوز ذكرهم بما يجاهرون به دون غيره و تقدّم دليله فى حديث و اذكروا الفاجر و السادس: التعريف بالشخص بما فيه من العيب كالاعور والاعرج والاعش ولا يرد به نقصه وغيبته وجمعها ابن أبى شريف فى قوله:

تحقيقها في البيع ووجه النهى عنها أنها مر. أسباب العداوة والبغضاء . وقد روى بغير هذا اللفظ في الموطأ بلفظ « ولا تنافسوا » من المنافسة وهي الرغبة في الشيء ومحبة الانفراد به ويقال نافست في الشيء منافسة ونفاسا إذا رغبت فيه والنهى عنهـا نهى عرب الرغبة في الدنيا وأسبامها وحظوظها . والثالث : النهى عن التباغض وهو تفاعل وفيـه ما في «تحاسدوا ، من النهي عن التقابل في المباغضة والانفراد بهما بالأولى، وهو نهى عن تعاطى أسبابه لات البغض لا يكون إلا عن سبب. والذم متوجه إلى المباغضة لغير الله فأما ماكانت لله فهي واجبة فإن البغض في الله والحب في الله من الإيمان بل ورد في الحمديث حصر الإيمان عليهما . الرابع : النهى عن التداير قال الخطابي أي لا تهاجروا فيهجر أحمدكم أخاه مأخوذ من تولية الرجل للآخر دبره إذا أعرض عنه حين يراه وقال ابن عبد البر: قيل للإعراض تدابر لأن من أبغض أعرض ومن أعرض ولى دبره والمحب بالعكس. وقيل معناه لا يستأثر أحدكم على الآخر وسمى المستأثر مستديرًا لانه يولي ديره حين يستأثر بشيء دون الآخر : وقال المازري : معنى التداير المعاداة تقول دايرته أي عاديته وفي الموطأ عن الزهري: النداير الإعراض عن السلام يدير عنه يوجهه وكأنه أخذه من بقية الحديث وهي « يلتقيان فيعرض هذا ويعرض هذا وخيرهما الذي يبدأ بالسلام = فإنه يفهم أن صدور السلام منهما أو من أحدهما يرفع الإعراض. الخامس: النهي عن البغي؛ إن كان بالغين المعجمة وإن كأن بالمهملة فعن بيع بعض على بيع بعض وقد تقدم فى كناب الهيم قال ابن عبد البر : تضمن الحديث تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعته بعد صحبته بغير ذنب شرعى والحسد له على ما أنعم الله تعالى عليه ثم أمر أن يعامله معاملة الآخ النسيب ولا يبحث عن معايبه ولا فرق في ذلك بين الحاضر والغائب والحي والميت. وبعد هذه المناهي الخسة حثهم بقوله « وكونوا عباد ألله إخوانا » فأشار بقوله «عباد، إلى أن من حق العبودية لله الامتثال لمــا أم ، قال القرطي : (١٩ _ سيل السلام _ ٤)

المعنى كونوا كإخوان النسب في الشفقة والرحمية والمحية والمواساة والمماونة والنصيحة ، وفي رواية لمسلم زيادة • كما أمر الله • أي بهذه الامور فإن أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر منه تعالى وزاد • المسلم، حثا على أخوة المسلم بقوله : • المسلم أخو المسلم » وذكر من حقوق الأخوة أنه لا يظلمه وتقدم تحقيق الظلم وتحريمه والظلم محرم فى حق الكافر أيضا وإنمـا خص المسلم لشرفه •ولايخذله. والخذلان ترك الإعانة والنصر ومعناه إذا استعان به في دفع أي ضر أو جلب أى نفع أعانه • ولا يحقره • ولا يحتقره ولا يتـكبر عليه ويستخف به وبروى • لايحتقره ، وهو بمعناه . وقوله • التقوى هاهنا ، إخبار بأن عمدة التقوى ما يحل في الفلب من خشية الله ومراقبته وإخلاص الاعمال له . وعليه دل حديث مسلم • إن الله لا ينظر إلى أجسامكم ولا إلى صوركم ولمكن ينظر إلى قلوبكم ، أي أن المجازاة والمحاسبة إنما تكون على مافي القلب دون الصورة الظاهرة والاعسال البارزة فإن عمدتها النيات ومحلها القلب. وتقدم أن فى الجسد مضغة إذا صلحت صلح الجسد ، وإذا فسدت فسد الجسد . وقوله • بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه ، أى يكفيه أن يكون من أهل الشربهذه الخصلة وحدها وفى قوله • كل المسلم على المسلم حرام ، إخبار بتحريم الدماء والاموال والاعراض وهو معلوم مر. الشرع علما قطعيا .

١٧ – ﴿ وَعَن قَطَبَة ﴾ بضم القاف وسكون الطاء المهملة وفتح الموحدة ﴿ ابن مالك ﴾ يقال له التغلبي بالمثناة الفوقية والغين المعجمة ويقال الثعلبي بالمثلثة والعين المهملة ﴿ قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول • الله بَمَنْكُرَاتِ الْأَخْلَاقِ والْأَغْمَالِ والْأَهْوَاءُ والْأَدْواءُ ، أخرجه الترمذي وصححه الحاكم واللفظ له ﴾ التجنيب المباعدة أي باعدني والاخلاق جمع خلق قال القرطبي : الاخلاق أوصاف الإنسان التي يعامل بها غيره ، وهي محمودة ومذمومة فالمحمودة على الإجماع أن تكون مع غيرك على نفسك فتنتصف

منها ولا تنتصف لها وعلى التفصيل: العفو والحلم والجود والصبر وتحمل الآذى والرحمة والشفقة وقضاء الحوائج والنودد ولين الجانب ونحو ذلك. والمذمومة ضد ذلك وهي منكرات الآخلاق التي سأل صلى الله عليه وعلى آله وسلم ربه أن يجنبه إياها في هذا الحديث. وفي قوله « اللهم كما حسنت خلقي فحسن خلقي " أخرجه أحمد وصححه ابن حبان، وفي دعائه صلى الله عليه وآله وسلم في الافتتاح « واهدني لاحسن الاخلاق لا يهدى لاحسنها سواك، واصرف عني سيئها لا يصرف عني سيئها غيرك « ومنكرات الاعمال ما ينكر شرعا أو عادة ومنكرات الاهواء جمع هوى والهوى هو ما تشتهيه النفس من غير نظر إلى مقصد يحمد عليه شرعا، ومنكرات الادواء جمع داء وهي الاسقام المنفرة التي كان النبي صلى الله عليه وآله وسلم يتعوذ منها كالجذام والبرص والمهلكة: كذات الجنب وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يستعيذ من سئ الاسقام .

المن الله وعلى آله وسلم الله أتمار من الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الا تمار من الماراة وهى المجادلة ﴿ أَخَاكَ ولا تُمَارِ مُ مَنْ عِدًا فَتَخْلِفَهُ ، أخرجه الترمذي بسند ضعيف كه لكن في معناه أحاديث سيها في المراء فإنه روى الطبراني أن جماعة من الصحابة قالوا مخرج علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم ونحن نتماري في شيء من أمر الدين فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله ثم انتهرنا وقال المهذا يا أمة محمد أمرتم ؟ إنما أهلك من كان قبلكم بمثل هدذا ، ذروا المراء لفلة خيره الفروا المراء فإن المؤمن لا يماري ، ذروا المراء فإن المهاري لا أشفع له يوم الفيامة ، ذروا المراء فأنا زعيم بثلاثة أبيات في الجنة في رياضها أسفلها وأوسطها وأعلاها لمن ترك المراء وهو صادق ، ذروا المراء فإنه أول ما نهاني عنه ربي بعد عبادة الأوثان المنتجر وأخرج الشيخان مرفوعا وإن أبغض الرجال إلى الله الآلد الخصم الي الشديد وأخرج الشيخان مرفوعا وإن أبغض الرجال إلى الله الآلد الخصم الي الشديد

أى الشديد المراء أى الذي يحج صاحبه ، وحقيقة المراء طعنك فى كلام غيرك لإظهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله وإظهار مزبتك عليه والجدال هو ما يتعلق بإظهار المذاهب وتقربرها ، والخصومة لجاج فى الكلام ليستوفى به أو غيره ويكون تارة ابتسداه و تارة اعتراضا ، والمراء لا يكون إلا اعتراضا والكل قبيم إذا لم يكن لإظهار الحق وبيانه وإدحاض الباطل وهدم أركانه ، وأما مناظرة أهل العلم للفائدة وإلن لم تخل عن الجدال فليست داخلة فى النهى وقد قال تعالى وخلفا ، وأفاد الحديث النهى عن المحلون سلفا علم وخلفا ، وأفاد الحديث النهى عن ممازحة الآخ والمزاح الدعابة والمنهى عنه الحياب الوحشة أو كان بباطل ، وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التخاطب وجبر ما يحلب الوحشة أو كان بباطل ، وأما ما فيه بسط الخلق وحسن التخاطب وجبر الخراط فهو جائز ، فقد أخرج الترمذي من حديث أبي هريرة أنهم قالوا : يا رسول الله إنك لتداعبنا ؛ قال ، إنى لا أقول إلا حقا ، وأفاد الحديث النهى عن المخلاف الوعد وتقدّم أنه من صفات المنافقين وظاهره التحريم وقد قيده حديث المخدي النهى . .

19 — ﴿ وعن أَبِي سعيد الحندري رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله قعالى عليه وآله وسلم • خَصْلَتَانِ لا يَعْتَمِعَانِ في مُوْمِنِ : الْبُعْلُ وسُوءُ الْنُحُلُقِ ، أَعلى عليه وآله وسلم • خَصْلَتَانِ لا يَعْتَمِعَانِ في مُوْمِنِ : الْبُعْلُ وسُوءُ الْنُحُلُ وسُوءُ النَّالِينِ المَحْرِجِهِ السّرمذي وفي إسناده ضعف ﴾ قد علم قبح البخل عرفا وشرعا وقد ذمه الله في كنابه : بقوله (الذين يبخلون ويأمرون الناس بالبخل) وبقوله في الكانزين (فبشرهم بعداب أليم) بل ذم من لم يأمر الناس ويحثهم على خلافه فقال تعالى (ولا يحض على طعام المسكين) جعله من صفات الذين يكذبون بيوم الدين وقال في الحكاية عن الكفار إنهم قالوا وهم في طبقات النار (ولم نك فطعم وقال في الحكاية ، وإنما اختلف العلماء في المذموم منه وقدمنا كلامهم في ذلك وحده بعضهم بأنه في الشرع منع الزكاة ، والحق أنه منع حكل واجب ا

فن منع ذلك كان بخيلا يناله العقاب، قال الغزالى : وهذا الحد حثير كاف فإن من يرقد اللحم والحبر إلى القصاب والحباز لنقص وزن حبة يعد بخيلا اتفاقا وكذا من يضايق عياله فى لقمة أو تمرة أكلوها من ماله بعد ما سلم لهم ما فرض القاضى لهم وكذا من بين يديه رغيف فحضر من يظن أنه يشاركه فأخفاه يعد بخيلا اه قلت : هذا فى البخيل عرفا ، لا من يستحق العقاب فلا يرد نقضا . وأما حسن الخلق فقد تقدم الفول فيه ، وسوء الخلق ضده وقد وردت فيه أحاديث دالة على أنه ينافى الإيمان فأخرج الحاكم «سوء الخلق يفسد العمل كما يفسد الخل العسل * وأخرج ابن منده «سوء الخلق شؤم ، وطاعة النساء ندامة ، وحسن الملكة نماء » وأخرج الخطيب * وإن لكل شيء توبة إلا صاحب سوء الخلق فإنه لا يتوب من ذنب إلا وقع فيا هو شر منه * وأخرج السابونى «ما من ذنب إلا وله عند الله توبة إلا سوء الخلق فإنه لا يتوب صاحبه من ذنب إلا وقع فيا هو شر منه * وأخرج البرمذى وابن ماجه * لا يدخل الجنة سيء الخلق » والأحاديث فى الباب واسعة ولعله يحمل المؤمن فى الحديث على كامل الإيمان أو أنه خرج مخرج التحذير والتنفير أو أراد إذا ترك إخراج الزكاة مستحلا الركب واحب قطعى .

• ٢ - ﴿ وعن أَبِي هُرِيرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و المُسْتَبَّانِ مَا قالا فعَلَى الْبَادِيِّ مَا لَم يَعْتَدِ الْمَظْلُومُ * و أخرجه مسلم ﴾ دل الحديث على جواز مجازاة من ابتدأ الإنسان بالاذية بمثلها وأن إثم ذلك عائد على البادئ لانه المتسبب لمكل ماقاله الجيب إلا أن يعتدى الجيب فى أذيته بالكلام فيختص به إثم عدوانه لانه إنما أذن له فى مثل ما عوقب به (وجزاه سيئة سيئة مثلها _ فمن اعتدى عليم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) وعدم المكافأة والصبر والاحمال أفضل فقد ثبت أن رجلا سب أبا بكر رضى الله عنه بحضرته صلى الله عليه وسلم فسكت أبو بكر والنبي صلى الله عليه وسلم قاعد ثم أجابه أبو بكر كان ملك فقام النبي صلى الله عليه وسلم قاعد ثم أجابه أبو بكر كان ملك فقام النبي صلى الله عليه وسلم قاعد ثم أجابه أبو بكر كان ملك

يجيب عنه فلما انتصف لنفسه حضر الشيطان ـ أو نحو هذا اللفظ ، قال تعالى (ولمن صبر وغفر إن ذلك لمن عزم الأمور) .

71 — ﴿ وعن أبي صِرمة ﴾ بكسر الصاد المهملة وسكون الراء اشتهر بكنيته واختلف في اسمه اختلافا كثيرا وهو من بني مازن ابن النجار شهد بدرا وما بعدها من المشاهد ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ! • مَنْ ضَارَّ مُسْلِمًا ضَارَّةُ اللهُ ومَنْ شَانَّ مُسْلِمًا شَقَّ اللهُ عَلَيْهِ ، أخرجه أبو داود والقرمذي وحسنه ﴾ الله ومَنْ شَانَّ مُسْلِمًا شَقَّ الله عليه المورة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق ضاره ألله أي من أدخل علي مسلم مضرة في ماله أو نفسه أو عرضه بغير حق ضاره ألله أي جازاه من جنس فعله وأدخل عليه المضرة . والمشافة المنازعة أي من نازع مسلما ظلما وتعديا أنزل الله عليه المشقة جزاءً وفاقا . والحديث تحذير عن أذي المسلم بأي شيء .

٢٢ ــ ﴿ وَعَنَ أَبِى الدرداء رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الله أَنْ الله يُبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِيَّ ، أخرجه البرمذي وصححه ﴾ البغض ضد المحبة وبغض الله عبده إنزال العقوبة به وعدم إكرامه إياه والبذي : فعيل من البذاء وهو السكلام القبيح الذي ليس من صفات المؤمن كما دل له الحديث الآتي :

٢٣ - ﴿ وله ﴾ أى الترمذى ﴿ من حديث ابن مسعود رفعه • ليْسَ الْمُوْمِنُ بِالطَّعَّانِ ولا اللَّهَانِ ولا الْفَاحِشِ ولا الْبَذِيِّ، وحسنه وصححه الحاكم ورجح الدارقطنى وقفه ﴾ الطعن السب يقال طعن فى عرضه أى سبه ، واللعان اسم فاعل للبالغة بزنة فعال أى كثير اللعن ومفهوم الزيادة غير مراد فإن اللعن محرّم قليله وكثيره . والحديث إخبار بأنه ليس من صفات المؤمن الحامل الإيمان السب واللعن إلا أنه يستثنى من ذلك لعن الحافر وشارب الحرز ومن لعنه الله ورسوله .

٢٤ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • لا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فإنَّهُمْ قدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا ، أخرجه البخارى ﴾ سب الاموات عام للكافر وغيره وقد تقدم. وعلله صلى الله عليه وآله وسلم بإفضائهم

إلى ما قدّموا من أعمالهم وصار أمرهم إلى مولاهم وقد مر الحديث بلفظه فى آخر الجنائز والكلام عليه .

٢٥ _ ﴿ وعن حذيفة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم = لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَّاتُ * ﴾ بقاف ومثناة فوقية وبعد الالف مثناة أيضا وهو النمام وقد روى بلفظه ﴿ مَنْفَقَ عَلَيْهِ ﴾ وقيل إن بين الفتات والنمام فرقا فالنمام الذي يحضر القصة ليبلغها ، والقتات الذي يتسمع من حيث لا يعلم به ثم ينقل ما سمعه . وحقيقة النميمة نقل كلام الناس بعضهم إلى بعض للإفساد بينهم وقال الغزالي إن حدها كشف ما يكره كشفه سواء كرهه المنقول إليه أو المنقول عنه أو ثالث وسواء كان الكشف بالرمن أو بالكتابة أو بالإيماء . قال : فحقيقة النميمة إفشاء السر وهتك الستر عما يكره كشفه فلو رآه يخني ما لا لنفسه فذكره فهو نميمة كذا قاله . قلت : ويحتمل أن مثل هذا لا يدخل في النميمة بل يكون من إفشاء السر وهو محرّم أيضاً . وورد في النميمـة عدة أحاديث أخرج الطبراني مرفوعاً « ليس منا ذو حسد ولا نميمة ولا كهانة ولا أنا منه ، ثم تلا قوله تعالى : (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا مهتانا وإثما مبينا) وأخرج أحمد وخيار عباد الله الذين إذا رؤوا ذكر الله ، وشر عباد الله المشاؤن بالنميمة الباغون للبرءاء العيب يحشرهم الله مع الـكلاب، وغير هذا من الاحاديث وقد تجب النميمة كما إذا سمع شخصا يتحدّث بإرادة إيذاء إنسان ظلما وعدوانا فيحدّره منه فإن أمكن تحذيره بغير ذكر من سمعه منه وإلا ذكر له ذلك . والحديث دليل على عظم ذنب النمام . قال الحافظ المنذرى : أجمعت الآمة على أن النميمة محرّمة وأنها من أعظم الذنوب عند الله. وفي كلام للغزالي ما يدل على أنها لا تـكون كبيرة إلا مع قصد الافساد .

 من حديث ابن عمر عند أبى الدنيا ﴾ تقدّم الكلام فى الغضب مرارا . وهذا الحديث فى فضل من كف غضبه ومنع نفسه من إصدار ما يقتضيه الغضب ولا يكون ذلك إلا بالحلم والصبر وجهاد النفس وهو أمر شاق ولذا جعل الله جزاء، كف عذابه عنه ، وقد قال تعالى فى صفات المؤمنين (وإذا ما غضبوا هم يغفرون).

٧٧ - ﴿ وعن أبى بكر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • لا يَدْخُلُ الْجَنَّة ﴾ من أول الامر ﴿ خَبُ ﴾ بالخاء المعجمة مفتوحة وبالموحدة الحداع ﴿ ولا يَخِيلُ ﴾ تفدّم الحكلام على البخيل ﴿ ولا سَيِّ المَلكَة ، ﴾ وهو يترك ما يجب عليه من حق الماليك أو يتجاوز الحد في عقوبتهم ومثله تركه لنأديبهم بالآداب الشرعية من قمليم فرائض الله وغيرها وكذلك البهائم سوء الملكة يكون بإهمالها عن الطعام وتحميلها ، الا تطيقه من الأحمال والمشقة عليها بالسير والضرب العنيف وغير ذلك ﴿ أخرجه الترمذي وفرقه حديثين وفي إسناده ضعف ﴾ ولكن له شواهد كثيرة وقد مضى كثير منها .

٣٨ – ﴿ وعن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، مَرَثُ تسمَّعَ حَدِيثَ قَوْمٍ وهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صُبَّ فَى أَذُنْيهِ الْآنُكُ ﴾ بفتح الهمزة والمد وضم النون ﴿ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، يعنى الرصاص ﴾ هو مدرج فى الحديث تفسيراً لما قبله ﴿ أخرجه البخارى ﴾ هكذا فى نسخ بلوغ المرام ، تسمع ، بالمثناة الفوقية وتشديد الميم ولفظ البخارى من استمع والحديث دليل على تحريم استماع حديث من يكره سماع حديثه ويعرف بالقرائن وبالتصريح وروى البخارى فى الأدب المفرد من رواية سعيد المقبرى قال : مردت على ابن عمر ومعه رجل يتحدّث فقمت إليهما فلطم صدرى وقال : إذا وجدت اثنين يتحدّثان فلا تقم معهما حتى تستأذنهما . قال ابن عبد البر : لا يجوز لاحد أن يدخل على المتناجيين فى حال تناجهما . قال المصنف : ولا ينبغى للداخل عليهما القعود على المتناجيين فى حال تناجهما . قال المصنف : ولا ينبغى للداخل عليهما القعود

عندهما ولو تباعد عنهما إلا بإذنهما لأن افتتاحهما الكلام سرا وليس عندهما أحد دل على أنهما لا يريدان الاطلاع عليه. وقد يكون لبعض الناس قرة فهم إذا سمع بعض الكلام استدل به على باقيه فلا بد منه له من معرفة الرضا فإنه قد يكون في الإذن حياء وفي الباطن الكراهة ويلحق باستهاع الحديث استفشاق الرائحة ومس الشوب واستخبار صغار أهل الدار ما يقول الاهل والجيران من كلام أو ما يعملون من الاعمال. وأما لو أخبره عدل عن منكر جاز له أن يهجم ويستمع الحديث لإزالة المنكر.

٢٩ _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • طُوبَى لِمَنْ شَغَلَهُ عَيْبُهُ عَنْ عُيُوبِ النّاسِ • أخرجه البزار بإسناد حسن ﴾ طوبى مصدر من الطيب أو اسم شجرة فى الجنة يسير الراكب فى ظلها مائة عام لا يقطعها . والمراد أنها لمن شغله النظر فى عيوبه وطلب إزالتها أو الستر عليها عن الاشتغال بذكر عيوب غيره والتعرف لما يصدر منهم من العيوب وذلك بأن يقدم النظر فى عيب نفسه إذا أراد أن يعيب غيره فإنه يجد من نفسه ما يردعه عن ذكر غيره .

وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ، مَنْ تَعَاظَمَ فى نَفْسِهِ والْخَتَالَ فى مِشْيَتِهِ آقِي الله وهُو عَلَيْهِ عَضْبَانُ ، أخرجه الحاكم ورجاله ثقات ﴾ تفاعل يأنى بمعنى فعل مشل توانيت بمعنى ونيت فيه مبالغة وهو المراد هنا أى من عظم نفسه إما باعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره بمن لا يعلم استحقاقه الإهانة . ويحتمل هنا أن تعاظم بمعنى تعظم مشددة أى اعتقد فى نفسه أنه عظيم كتكبر اعتقد أنه كبير ، أو يكون تفاعل بمعنى استفعل أى طلب أن يكون عظيما وهذا يلاقى معنى تكبر والكبر كا قال المهدى فى كتاب تكملة الاحكام ؛ هو اعتقاد أنه يستحق من التعظيم فوق ما يستحقه غيره بمن لا يعلم استحقاقه الإهانة ، وقد أخرج

مسلم والحاكم والترمذي من حديث ان مسعود أنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى وآله وسلم • لا يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرّة من كبر • قال رجل : يا رسول الله إن الرجل يحب أن يكون ثوله حسناً ونعله حسناً ؛ قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم • إن الله جميل يحب الجمال ؛ الكبر بطر الحق وغمط الناس ، قيل : هو أن يتكبر عن الحق فلا يراه حقا ، وقيل : هو أن يتكبر عن الحق فلا يقبله . وقال النووى : معناه الارتفاع عن الناس واحتقارهم ودفع الحق وإنكاره ترفعًا وتجبراً . وجاء في رواية الحاكم • ولكن الكبر من بطر الحق وازدري الناس، فبطر الحق دفعه وردّه وغمط الناس_ بفتح المعجمة وسكون الميم وبالطاء المهملة _ هو احتقارهم وازدراؤهم " هكذا جاء مفسراً عند الحاكم قاله المنذري ولفظه « من ، رويت بالكسر لميمها على أنها حرف جرّ وبفتحها على أنها موصولة والتفسير النبوى دل على أنه ليس من قبيل الاعتقاد وإنما هو بمعنى عدم الامتثال تعززاً وترفعاً واحتقاراً للناس ، وقال ابن حجر في الزواجر : الكبر إما باطن وهو خلق في النفس واسم الكبر بهـذا أحق ، وإما ظاهر وهو أعمـال تصـدر من الجوارح وهي ثمرات ذلك الخلق وعنـد ظهورها يقال تـكبر وعنــد عدمها يقال كبر ، فالأصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح والركون إلى رؤية النفس فوق المتكبر عليه فهو يستدعى متكبراً عليه ومتكبراً به، وبه فارق العجب فإنه لا يستدعي غير المعجب به حتى لو فرض انفراده دائمًا لما أمكن أن يقع منه العجب دون الكبر ، فالعجب مجرّد استعظام الشيء فإن صحبه من يرى أنه فوقه كان تكبراً اه . والاختيال في المشية هو من النكبر وعطفه عليه من عطف أحـد نوعي الكبر على الآخر ، كأنه يقول من جمع بين نوعين من أنواع هـذا الكبر يستحق الوعيد ، ولا يلزم منه أن أحدهما لا يكون بهذه المثابة لانه قد ثبتت أحاديث في ذم الكبر مطلقاً . والحديث وغيره دال على تحريم الكبر وإيجابه لغضب الله تعالى . ٣١ - ﴿ وعن سهل بن سعد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « العَجَلَةُ مِنَ الشَّيْطَانِ » أخرجه الترمذى وقال : حسن ﴾ العجلة هي السرعة في الشيء وهي مذمومة فيما كان المطلوب فيه الآناة محمودة فيم يطلب تعجيله من المسارعة إلى الخيرات ونحوها وقد يقال لا منافاة بين الآناة والمسارعة فإن سارع بتؤدة وتأنَّ فيتم له الآمران والضابط أن خيار الأمور أوسطها .

٣٢ ــ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " الشُّوّمُ سُوعُ النّحُلقِ " أخرجه أحمد وفى إسناده ضعف ﴾ الشؤم ضد الىمن وتقدم الـكلام على حقيقة سوء الخلق وأنه الشؤم وأن كل ما يلحق من الشرور فسببه سوء الخلق " وفيه إشعار بأن سوء الخلق وحسنه اختيار مكتسب للعبد وتقدم تحقيقه .

٣٣ ـ ﴿ وعن أَبِي الدردا. رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الله الله عليه وآله وسلم الله الله وسلم الله الله وسلم الله الله وسلم الله الله الله الله الله الله الله والحديث إخبار بأن كثيرى اللهن ليس لهم عند الله قبول شفاعة يوم الفيامة أى لايشفعون حين يشفع المؤمنون فى إخوانهم . ومعنى ولا شهدا قيل لا يكونون يوم الفيامة شهداء على تبليغ الامم رسلهم إليهم الرسالات ، وقيل لا يكونون شهداء فى الدنيا ولا تقبل شهادتهم لفسقهم لان إكثار اللمن من أدلة التساهل فى الدين ا وقيل لا يرزقون الشهادة وهى الفتل فى سبيل الله . فيوم الفيامة متعلق بشفعاء وحده على هذين الاخيرين ويحتمل عليهما أن يتعلق بهما ويراد أن شهادته لم الم تقبل فى الدنيا لم يكنب له فى الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك لا يكون له فى الآخرة ثواب من شهد بالحق وكذلك

٣٤ _ ﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ عَيَّرَ أَخَاهُ بِذَنْبٍ ﴾ من عابه به ﴿ لمْ يَمُتُ حَتَّى يَعْمَلَهُ * أخرجه

الترمذى وحسنه وسنده منقطع ﴾ كأنه حسنه الترمذى لشواهده فلا يضره انقطاعه _ وكأن من عير أخاه _ أى عابه من العار وهو كل شىء لزم به عيب كما فى القاموس _ يجازى بسلب التوفيق حتى يرتكب ما عير أخاه به وذاك إذا صحبه إعجابه بنفسه بسلامته مما عير به أخاه وفيه أن ذكر الذنب لمجرد التعيير قبيح يوجب العقوبة وأنه لا يذكر عيب الغير إلا للامور الستة التى سلفت مع حسن القصد فيها.

٢٥ - ﴿ وعن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده ﴾ معاوية بن حيدة رضي الله عَنهُما ﴿ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمُ * وَيْلُ لِلَّذِي يُحَدِّثُ فَيَـكُذِبُ لِيُضْحِكَ بِهِ الْقَوْمَ وَيْلُ لَهُ مُمَّ وَيْلُ لَهُ مُ أَمَّ وَيْلُ لَهُ ، أخرجه الثلاثة وإسناده قوى ﴾ وحسنه الترمذي وأخرجه البيهتي . والويل الهلاك ، ورفعه على أنه مبتدأ خبره الجار والمجرور وجاز الابتداء بالنكرة لأنه من باب: سلام عليكم . وفي معناه الاحاديث الواردة في تحريم الكذب على الإطلاق مثل حديث ، إياكم والكذب فإن الكذب يهدى إلى الفجور والفجور يهدى إلى النار ، سيأتي وأخرج ابن حبان في صحيحه ﴿ إِيَّاكُمْ وَالْكُذُبِ فَإِنَّهُ مَعَ الْفَجُورُ وَهُمَا فَيَ النَّارِ ﴾ ومثله عند الطبراني . وأخرج أحمد من حديث ابن لهيعة ه ما عمل أهل النار ؟ قال الكذب. فإن العبد إذا كذب فجر وإذا فجر كفر وإذا كفر دخل النار، وأخرج البخاري أنه قال صلى الله عليه وآله وسلم في الحديث الطويل ومن جملته قوله • رأيت الليلة رجلين أتياني قال لي : الذي رأيته يشق شدقه فكذاب يكذب الكذبة تحمل عنه حتى تبلغ الآفاق • في حديث رؤياه صلى الله عليه وآله وسلم . والاحاديث في الباب كثيرة . والحديث دليل على تحريم الكذب لإضحاك القوم ، وهذا تحريم خاص . ويحرم على السامعين سماعه إذا علموه كذبا لأنه إقرار على المنكر بل بحب علمهم النكير أو القيام من الموقف. وقد عدّ الكذب من الكبائر قال الروياني من الشافعية إنه كبيرة ومن كذب قصداً ردت شهادته وإن لم يضر بالغير لأن الكذب حرام بكل حال وقال المهدى: إنه ليس بكبيرة ولا يتم له نني كبره على العموم

فإن الكذب على النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أو الإضرار بمسلم أو معاهد كبيرة . وقسم الغزالي الكذب في الإحياء إلى واجب ومباح ومحرم وقال : إن كل مقصد محمود يمكن التوصل إليه بالصدق والكذب جميعاً فالكذب فيه حرام ، وإن أمكن التوصل إليه بالكذب وحده فمباح إن أنتج تحصيل ذلك المقصود، وواجب إن وجب تحصيل ذلك وهو إذا كان فيه عصمة من بجب إنقاذه وكذا إذا خشي على الوديعة من ظالم وجب الإنكار والحلف وكذا إذا كان لا يتم مقصود حرب أو إصلاح ذات البين أو استمالة قلب المجنى عليه إلا بالكذب فهو مباح وكذا إذا وقعت منه فاحشة كالزنا وشرب الخر وسأله السلطان فله أن يكذب ويقول ما فعلت ، ثم قال : وينبغي أن تقابل مفسدة الكذب بالمفسدة المترتبة على الصدق فإن كانت مفسدة الصدق أشدّ فله الكذب وإن كانت بالعكس أو شك فها حرم الكذب وإن تعلق بنفسه استحب أن لا يكذب وإن تعلق بغيره لم تحسن المسامحة بحق الغير . والحزم تركه حيث أبيح . واعلم أنه يجوز الكذب اتفاقا فى ثلاث صور كما أخرجه مسلم في الصحيح قال ان شهاب . لم أسمع برخص في شيء بمنا يقول الناس كذب إلا فى ثلاث:الحرب والإصلاح بين الناس. وحديث الرجل امرأته ، وحديث المرأة زوجها . قال القاضي عياض : لا خلاف في جواز الكذب في هذه الثلاث الصور . وأخرج ابن النجار عن النواس بن سمعان مرفوعاً • الكذب يكتب على ابن آدم إلا في ثلاث : الرجل يكون بين الرجلين ليصلح بينهما والرجل يحدث امرأته ليرضمها بذلك والكذب في الحرب، . قلت : أنظر في حكمة الله ومحيته لاجتماع القلوب كيف حرّم النميمة وهي صدق لما فيها من إفساد القلوب وتوليد العداوة والوحشة وأباح الكذب وإن كان حراما إذا كان لجمع القلوب وجلب المودة وإذهاب العداوة.

 وأخرجه ابن أبي شيبة في مسنده والبيهتي في شعب الإيمان وغيرهما بألفاظ مختلفة من حديث أنس وفي أسانيدهما ضعف . وروى من طريق أخرى بمعناه والحاكم من حديث حذيفة والبيهتي قال: وهو أصح، ولفظه قال: وكان في لساني ذرب علي أهلي فسألت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال: أين أنت من الاستغفار يا حذيفة ؟ إنى لاستغفر الله في كل يوم ما ئة مرة " وهذا الحديث لا دليل فيه فصا أنه لاجل الاغتياب بل لعله لدفع ذرب اللسان. وفي الحديث دليل على أن الاستغفار من المغتاب لمن اغتابه يكني ولا يحتاج إلى الاعتذار منه. و فصلت الهادوية والشافعية فقالوا إذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه وأما إذا لم يعلم فلا " ولا يستحب فقالوا إذا علم المغتاب وجب الاستحلال منه وأما إذا لم يعلم فلا " ولا يستحب أيضا لانه يحلب الوحشة وإيغار الصدر " إلا أنه أخرج البخاري من حديث أبي هريرة مرفوعا « من كانت عنده مظلمة لاخيه في عرضه أو شيء فليتحلله منه اليوم قبل أن لا يكون له دينار ولا درهم إن كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلمته وإن لم يكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه " وأخرج نحوه البيهتي من حديث أبي موسي وهو دال على أنه يجب الاستحلال ولمن لم يكن قد علم المبيعي من قد بلغه ويكون حديث أنس فيمن لم يعلم ويقيد به إطلاق حديث البخاري.

٣٧ ـ ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • أَبْغَضُ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الْأَلَٰذُ الْخَصِمُ * ﴾ بفتح الحاء وكسر الصاد المهملة ﴿ أخرجه مسلم ﴾ الآلد مأخوذ من لديدى الوادى وهما جانباه والحنصم شديد الحصومة الذي يحج مخاصمه ووجه الاشتقاق أنه كلما احتج عليه بحجة أخذ في جانب آخر . وقد وردت أحاديث في ذم الخصومة كحديث • من جادل في خصومة بغير علم لم يزل في سخط الله حتى ينزع * تفدّم تخريجه . وأخرج الترمذي وقال : غريب من حديث ابن عباس مرفوعاً • كنى بك إثما أن لا تزال مخاصما * وظاهر إطلاق الاحاديث أن الخصومة مذمومة ولو كانت في حق . وقال النووى في الاذكار

فإن قلت: لا بد للانسان من الخصومة لاستيفاء حقه فالجواب ما أجاب به الغزالى أن النم إنما هو لمن خاصم بباطل وبغير علم كوكيل القاضى فإنه يتوكل قبل أن يعرف الحق فى أى جانب ويدخل فى الذم من يطلب حقا لكن لا يقتصر على قدر الحاجة بل يظهر اللدد والكذب لإيذاء خصمه وكذلك من يحمله على الخصومة محض العناد لفهر خصمه وكسره ا ومثله من يخلط الخصومة بكلمات تؤذى وليس إليها ضرورة فى التوصل إلى غرضه فهذا هو المذموم بخلاف المظلوم الذى ينصر حجته بطريق الشرع من غير لدد وإسراف وزيادة الحجاج على الحاجة من غير قصد عناد ولا إيذاء ففعله هذا ليس مذموما ولا حراما لكن الاولى تركه ما وجد إليه سبيلا. وفى بعض كتب الشافعية أنها ترد شهادة من يكثر الخصومة الانها تنقص المروءة لا لكونها معصمة.

باب الترغيب في مكارم الاخلاق

المبالغة وهو الصديق ، وأصل الفجور الشق فهو شق الديانة ؛ ويطلق على الميل إلى الفساد وعلى الانبعاث في المعاصى وهو اسم جامع للشر ، وقوله ، وما يزال الرجل يكذب ، هو كما مر في قوله ، وما يزال الرجل يصدق ، في أنه إذا تكرر منه الكذب استحق اسم المبالغة وهو الكذاب . وفي الحديث إشارة إلى أن من تحرى الصدق في أقواله صار سجية ومن تعمد الكذب وتحراه صار له سجية ، وأنه بالتدرّب والاكتساب تستمر صفات الخير والشر . الحديث دليل على عظمة شأن الصدق وأنه ينتهى بصاحبه إلى النار ، ينتهى بصاحبه إلى النار ، وذلك من غير ما لصاحبهما في الدنيا فإن الصدوق مقبول الحديث عند الناس مقبول الشهادة عند الحكام محبوب مرغوب في أحاديثه ، والحكذوب عظمة هذا كله .

٢ ـــ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال ﴿ إِيَّاكُم والظَّنَّ ﴾ بالنصب محذور منه ﴿ فإنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الحديث ، متفق عليه تقدّم بيان معنا، وأنه تحذير من أن يحقق ما ظنه وأما نفس الظن فقد يهجم على القلب فيجب دفعه والإعراض عن العمل عليه .

٣ ـ ﴿ وعن أبي سعيد رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
﴿ إِيَّاكُم وَالْجُلُوسَ فَى الطُّرُقَاتِ * ﴾ بضمتين جمع طريق ﴿ قالوا يا رسول الله مالنا
بد من مجالسنا نتحدث فيها قال ﴿ فَإِمَّا إِذَا أَبْيْتُم ﴾ أى امتنعتم عن ترك الجلوس على
الطرقات ﴿ فَأَعُطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ ، قالوا وما حقه ؟ قال ﴿ غَضُّ الْبَصِرِ ﴾ عن
المحرمات ﴿ وكَفُّ الأَذَى ﴾ عن المارين بقول أو فعل ﴿ ورَدُّ السّلام ﴾ إجابته على
من ألقاه عليكم من المارين إذ السلام يسنّ ابتداء للمار لا للقاعد ﴿ والْأَمْنُ بِالمَعْرُوفِ
والنَّهْيُ عَنِ المُنْكَرِ * متفق عليه ﴾ قال القاضى عياض : فيه دليل على أنهم فهموا
أن الامر ليس للوجوب وأنه للترغيب فيا هو الأولى إذ لو فهموا الوجوب
لم يراجعوه . قال المصنف : ويحتمل أنهم راجعوا وقوع النسخ تخفيفا لما شكوا

من الحاجة إلى ذلك . وقد زيد فى أحاديث حق الطريق على هذه الخمسة المذكورة زاد أبو داود • وإرشاد ابن السبيل وتشميت العاطس إذا حمد الله • وزاد سعيد ابن منصور • وإغاثة الملهوف • وزاد البزار • والإعانة على الحمل • وزاد الطبرانى • وأعينوا المظلوم واذكروا الله كثيراً • قال السيوطى فى التوشيح فاجتمع من ذلك ثلاثة عشر أدبا ، وقد نظمها شيخ الإسلام ابن حجر فقال فى أربعة أبيات :

جمعت آداب من رام الجلوس على الطريق من قول خير الخلق إنسانا أفش السلام وأحسن فى الكلام وشم تعاطساً وسلاما رد إحسانا فى الحمل عاون ومظلوماً أعن وأغث لهفان واهد سبيلا واهد حيرانا بالعرف من وانه عن نكر وكف أذى وغض طرفا وأكثر ذكر مولانا

إلا أن الاحاديث التي قدمناها وذكرها السيوطى في التوشيح فيها أحد عشر أدبا وفي الابيات ثلاثة عشر لانه زاد: حسن الكلام وهو ثابت في حديث لابي هريرة وزاد فيها: وإفشاء السلام ولم أجده في حديث إنما فيها ردّ السلام وقد ذكره فيها والحكمة في النهى عن الجلوس في الطرقات أنه لجلوسه يتعرّض للفتنة فإنه قد ينظر إلى الشهوات بمن يخاف الفتنة على نفسه من النظر إليهن مع مرورهن وفيه التعرّض المزوم حقوق الله والمسلمين ولو كان قاعداً في منزله لما عرف ذلك ولا لزمته الحقوق التي قد لا يقوم بها ولما طلبوا الإذن في البقاء في مجالسهم وأنه لا بد لهم منها عرفهم بما يلزمهم من الحقوق. وكل ما ذكر من الحقوق قد وردت به الاحاديث مفرقة تقدّم بعضها ويأتي بعضها.

٤ _ ﴿ وعن معاوية قال: قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الله تعالى عليه وعلى آله وسلم الله مَنْ يُرِدِ الله بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهُ فَى الدِّينِ ، متفق عليه ﴾ والحديث دليل على عظمة شأن التفقه فى الدين وأنه لا يعطاه إلا من أراد الله به خيراً عظياكا يرشد إليه التنكير ويدل له المقام . والفقه فى الدين تعلم قواعد الإسلام ومعرفة الحلال والحرام ومفهوم الشرط أن من لم يتفقه فى الدين لم يرد الله به خيراً . وقد ورد هذا المفهوم منطوقا (٢٠ _ سبل المسلام _ ١)

فى رواية أبى يعلى • ومن لم يفقه لم يبال الله به • وفى الحديث دليل ظاهر على شرف الفقه فى الدين ، والمتفقهين فيه على سائر العلوم والعلماء . والمراد به معرفة الكتاب والسنة .

وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : • مَا مِنْ شَيْءٍ فى الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلْقِ ، أخرجه أبو داود والترمذى وصححه) وتقدّم الكلام فى حقيقته بما لا يحتاج فيه إلى الإعادة لقرب عهده .

ح ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: • الْحَيَاءُ مِنَ الإيمَانِ ، متفق عليه ﴾ الحيا. في اللغة تغير وانكسار يلحق الإنسان من خوف ما يعاب به . وفي الشرع خلق يبعث على اجتناب القبيح ويمنع من النقصير في حق ذي الحق . والحياء وإن كان قد يكون غريزة فهو في استماله على وفق الشرع يحتاج إلى اكتساب وعلم ونية فلذلك كان من الإيمــان. وقد يكون كسبياً ، ومعنى كونه من الإيمان أن المستحى ينقطع بحيائه عن المعاصى فيصير كالإيمان القاطع بينه وبين المعاصى. وقال ابن قتيبة : معناه أن الحياء يمنع صاحبه من ارتكاب المعاصى كا يمنع الإيمان فسمى إيمانا كا يسمى الشيء باسم ما قام مقامه والحياء مركب من جبن وعفة . وفي الحديث ﴿ الحياء خير كله ولا يأتي إلا بخير ، فإن قلت : قد يمنع الحياء صاحبه عن إنكار المنكر وهو إخلال ببعض ما يجب فلا يتم عموم : إنه لا يأتي إلا بخير : . قلت : قد أجيب عنه بأن المراد من الحياء في الاحاديث الحياء الشرعي . والحياء الذي ينشأ عنه ترك بعض ما بجب ليس حياء شرعيا بل هو عجز ومهانة وإنما يطلق عليه الحياء لمشابهته الحياء الشرعي، وبجواب آخر وهو أن من كان الحياء من خلقه فالخير عليه أغلب أو أنه إذا كان الحياء من خلقه كان الخير فيه بالذات فلا ينافيه حصول التقصير في بعض الاحوال. قال القرطبي في المفهم شرح مسلم : وكان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد جمع له النوعان من الحياء المكنسب والغريزي وكان في الغريزي أشد حياء من

العذراء في خدرها وكان في المكتسب في الذروة العليا صلى الله عليه وسلم.

٧ - ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم = إنَّ عِمَّا أَدْرَكَ النَّاسُ مِنْ كَلاَمِ النَّبُوَّةِ الْأُولَى: إذا لَمْ تَسْتَحِ فَاصْنَعْ مَا شِئْتَ ، أخرجه البخارى ﴾ لفظ « الأولى » ليس فى البخارى بل فى سنن أبى داود ووقع فى حديث أبى حذيفة « إن آخر ما تعلق به أهل الجاهلية من كلام النبقة الأولى إلى آخره ، أخرجه أحمد والبزار والمراد من كلام النبقة الأولى ما اتفق عليه الأنبياء ولم ينسخ كما نسخت شرائعهم لأنه أمر أطبقت عليه العقول . وفى قوله " فاصنع ما شئت ، قولان : الأول أنه بمعنى الخير أى صنعت ما شئت وعبر عنم بلفظ الأمر للإشارة إلى أن الذي يكف الإنسان عن مدافعة الشرهم أو الحياء فإذا تركه توفرت دواعيه على موافعة الشرحتى كأنه مأمور به أو الأمر فيه للتهديد أى اصنع ما شئت فإن الله بجازيك على ذلك . الثانى أن المراد انظر ولا تبالى بالخلق .

٨ - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم " الْمُوْمِنُ الْقَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُ إِلَى اللهِ مِنَ الْمُوْمِنِ الضّعيفِ وَفَ كُلِّ ﴾ من حرص من القوى والضعيف ﴿ خَيْرٌ ﴾ لوجود الإيمان فيهما ﴿ احْرِص ﴾ من حرص يحرص كضرب يضرب ويقال حرص كسمع ﴿ عَلَى مَا يَنْفَعُكَ ﴾ في دنياك ودينك ﴿ واسْتَعِنْ بِاللهِ ﴾ عليه ولا تعجز بفتح الجيم وكسرها ﴿ وإنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا وَاسْتَعِنْ بِاللهِ ﴾ عليه ولا تعجز بفتح الجيم وكسرها ﴿ وإنْ أَصَابَكَ شَيْءٌ فَلَا تَقُلُ لَوْ أَنِّى فَعَلْتُ كَذَا كَانَ كَذَا وَكَذَا وَلَكِنْ قُلْ قَدَرَ اللهُ ومَا شَاءَ اللهُ فَعَلَ فَإِنَّ تَقْتَحُ عَمَلَ الشَّيْطَانِ " أخرجه مسلم ﴾ المراد من القوى قوى عزيمة النفس في فإنَّ الاخروية فإن صاحبها أكثر إقداما في الجهاد وإنكار المذكر والصبر على الآذى في ذلك راحتهال المشاق في ذات الله والقيام بحقوقه من الصلاة والصوم وغيرهما والضعيف بالعكس من هذا إلا أنه لا يخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه " ثم أمره والضعيف بالعكس من هذا إلا أنه لا يخلو عن الخير لوجود الإيمان فيه " ثم أمره

صلى الله عليه وسلم بالحرص على طاعة الله وطلب ما عنده وعلى طلب الاستعانة به فى كل أموره إذ حرص العبد بغير إعانة الله لا ينفعه .

إذا لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتماده

ونهاه عن العجز وهو التساهل في الطاعات وقد استعاذ منه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله • اللهم إنى أعوذ بك من الهم والحزن ؛ ومن العجز والكسل = وسيأتي . ونهاه بقوله: إذا أصابه شيء ، من حصول ضرر أو فوات نفع عن أن يقول • لو ، قال بعض العلماء هذا إنما هو لمن قال معتقدا ذلك حتما وأنه لو فعل ذلك لم يصبه قطعا فأما من رد ذلك إلى مشيئة الله وأنه لايصيبه إلا ما شاء الله فليس من هذا . واستدل له يقول أبي بكر في الغار " ولو أن أحدهم رفع رأسه لرآنا ، وسكوته صلى الله تمالى عليه وآله وسلم . قال الفاضي عياض وهذا لا حجة فيه لأنه إنما أخبر عن أمر مستقبل وليس فيه دعوى لرد قدره بعد وقوعه قال وكذا جميع ما ذكره البخاري في باب ما يجوز من اللو كحديث الولا حدثان قومك بالكفر، الحديث و « لو كنت راجماً بغير بينة » و « لولا أن أشق على أمتى ، وشبيه ذلك فكله مستقبل ولا اعتراض فيه على قدر فلا كراهية فيه لأنه إنما أخبر عر. اعتقاده فيماكان يفعل لولا المانع وعما هو في قدرته فأما ماذهب فليس في قدرته . قال القاضي : فالذي عندي في معنى الحديث أن النهبي على ظاهره وعمومه لكن نهيي تَنزيه . وبدل عليه قوله صلى الله عليه وآله وسلم = فإن • لو ، تفتح عمل الشيطان ، قال النووى: وقد جاء من استعال لو في المـاضي قوله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « لو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى » وغير ذلك فالظاهر أن النهى إنما هو عن إطلاق ذلك فيما لا فائدة فيه فيكون نهى تنزيه لا تحريم . وأما من قاله تأسفا على ما فاته من طاعة الله وما هو متعذر عليه من ذلك ونحو هذا فلا بأس به وعليه يحمل أكثر الاستعال الموجود في الأحاديث .

٩ ــ ﴿ وعن عياض بن حمار رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه

وسلم « إِنَّ اللهَ تَعَالَى أَوْحَىٰ إِلَى اللهِ عَلَى أَدْ تَوَاضَعُوا حَتَى لا يَبْغِيَ أَحَدُ عَلَى أَحَدِ المحبر وتقدّم تفسير ولا يَفْخَرَ أَحَدُ عَلَى أَحَدِ الحرجه مسلم ﴾ التواضع عدم الكبر وتقدّم تفسير الكبر . وعدم التواضع يؤدى إلى البغى لأنه يرى لنفسه مزية على الغير فيبغى عليه بقوله أو فعله ويفخر عليه ويزدريه والبغى والفخر مذمومان . ووردت أحاديث في سرعة عقوبة البغى منها عن أبى بكرة قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم « ما من ذنب أجدر .. أو أحق ـ من أن يعجل الله لصاحبه العقوبة في الدنيا مع ما يدخر له في الآخرة من البغى وقطيعة الرحم ، أخرجه الترمذي والحاكم وصححاه وأخرجه ابن ماجه وأخرج البيهتي اليس شيء بما عصى الله به هو أسرع عقوبة من البغى » .

١٠ ﴿ وعن أبى الدردا. رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وآله وسلم قال * مَنْ رَدَّ عَنْ عِرْضِ أَخِيهِ بِالغَيْبِ رَدَّ اللهُ عَنْ وَجْهِهِ النَّارَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ * أخرجه التَّرمذي وحسنه ﴾ .

11 _ ﴿ وَلاحمد من حديث أسماء بنت يزيد نحوه ﴾ في الحديثين دليل على فضيلة الرد على من اغتاب أخاه عنده وهو واجب لانه من باب الإنكار للمنكر ولذا ورد الوعيد على تركه كما أخرجه أبو داود وابن أبي الدنيا ه ما من مسلم يخذل امره ا مسلماً في موضع تنتهك فيه حرمته وينتقص من عرضه إلا خذله الله في موطن يحب فيه نصرته * وأخرج أبو الشيخ * من رد عن عرض أخيه رد الله عنه النار يوم القيامة * وتلا رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم (وكان حقا علينا فصر المؤمنين) وأخرج أبو داود وأبو الشيخ أيضا * من حمى عرض أخيه في الدنيا بعث الله له ملكا يوم القيامة يحميه حرب النار * وأخرج الإصمالي و من اغتيب عنده أخوه فاستطاع فصرته فنصره فصره الله في الدنيا والآخرة وإن لم ينصره أذله الله في الدنيا والآخرة * بل ورد في الحديث أن المستمع للغيبة وجب عليه أحيد أمور : الردّ عن عرض أخيه أحيد المغتابين فهن حضر الغيبة وجب عليه أحيد أمور : الردّ عن عرض أخيه

ولو بإخراج من اغتاب إلى حديث آخر أو القيام عن موقف الغيبة أو الإنكار بالفلب أو الكراهة للقول وقد عدّ بعض العلماء السكوت كبيرة لورود هذا الوعيد ولدخوله في وعيد من لم يغير المنكر ولانه أحد المغتابين حكما وإن لم يكن مغتايا لغة وشرعا .

١٢ ـ ﴿ وَعَنَ أَبِي هُرِيرَةً رَضَى الله عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهُ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وعلى آله وسلم « مَا نَقَصَتْ صَـدَقَةٌ مِنْ مَالِ وَمَا زَادَ اللَّهُ عَبْدًا بَعَفُو إِلاَّ عِزَّا ومَا تَواضَعَ أَحَدُ لِلَّهِ إِلاَّ رَفَعَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، أخرجه مسلم ﴾ فسر العلماء عدم النقص بمعنيين : الأول : أنه يبارك له فيه ويدفع عنه الآفات فيجبر نقص الصورة بالبركة الحفية . والثاني : أنه يحصل بالثواب الحاصل عن الصدقة جبران نقص عينها فكأن الصدقة لم تنقص المال لما يكتب الله من مضاعفة الحسنة إلى عشر أمثالها إلى أضعاف كثيرة . قلت : والمعنى الثالث أنه تعالى يخلفها بعوض يظهر به عدم نقص المــال بل و بمــا زادته ودليله قوله تِعالى (وما أنفقتم من شيء فهو يخلفه) وهو مجرّب محسوس وفي قوله • ما زاد الله عبداً بعفو إلا عزا ، حث على العفو عن المسيء وعدم مجازاته ُعلى إساءته وإن كانت جائزة قال تعالى ﴿ فَمَن عَفَا وأَصَلَّحَ فَأَجَّرُهُ عَلَى الله) وفيه أنه يجعل الله تعالى للعافى عزا وعظمة في القلوب لأنه بالانتصاف يظنّ أنه يعظم ويصان جانبه ويهاب ويظن أن الإغضاء والعفو لا يحصل به ذلك فأخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم بأنه يزداد بالعفو عزا ؛ وفي قوله « وما تواضع أحد ته ، أي لاجل ما أعده الله للمتواضعين « إلا رفعه الله » دليل على أن النواضع سبب للرفعة فى الدارين لإطلاقه . وفى الحديث حث على الصدقة وعلى العفو وعلى التواضع وهذه من أمهات مكارم الآخلاق .

١٣ = ﴿ وعن عبد الله بن سلام رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم « يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ وصلُوا الْأَرْحَامَ وأَطْمِمُوا

الطُّعَامَ وصَـلُوا بِاللَّيْلِ والنَّـاسُ نِيَامُ تَدْخُلُوا ٱلجَنَّةَ بِسَلامٍ ، أخرجه الترمذي وصححه ﴾ الإفشاء لغـة الإظهار والمراد نشر الســـلام على من يعرفه وعلى من لا يعرفه وأخرج الشيخان من حديث عبد الله بن عمر أن رجلا سأل النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم: أي الإسلام خير ؟ قال: « تطعم الطعام ، وتقرأ السلام على من عرفت ومن لم تعرف ، ولا بد في السلام أن يكون بلفظ مسمع لمن يرد عليه . وقد أخرج البخارى في الأدب المفرد بسند صحيح عن ابن عمر : إذ إذا سلت فأسمع فإنها تحية من عند الله ، قال النووى أقله أن يرفع صوته بحيث يسمع المسلم عليه فإن لم يسمعه لم يكن آتياً بالسنة فإن شك استظهر . وإن دخل مكاناً فيه أيقاظ ونيام فالسنة ما ثبت في صحيح مسلم عن المقداد قال : كان الذي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يجيء من الليـل فيسلم تسليما لايوقظ نائمًا ويسمع اليقظان فإن لتي جماعة يسلم عليهم جميعاً ، ويكره أن يخص أحدهم بالسلام لآنه يولد الوحشة ومشروعية السلام لجلب التحاب والآلفة؛ فقد أخرج مسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً • ألا أدلكم على ما تحابون به؟ أفشوا السلام بينكم • ويشرع السلام عنــد القيام من الموقف كما يشرع عنــد الدخول لما أخرجه النسائي من حديث أبي هريرة مرفوعاً * إذا قعد أحدكم فليسلم · وإذا قام فليسلم فليست الاولى أحق من الآخرة ، وتكره أو تحرم الإشارة باليد أو الرأس لما أخرجه النسائي بسند جيد عن جابر مرفوعاً • لا تسلموا تسلم اليهود فإن تسليمهم بالرؤوس والاكف، إلا أنه يستثنى مر. ذلك حال الصلاة فقد وردت أحاديث بأنه صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كان يردّ على من يسلم عليــه وهو يصلي بالإشارة وقد قدمنا تحقيق ذلك في الحديث العشرين من باب شروط الصلاة في الجزء الأول. وجوزت الإشارة بالسلام على من بعد عن سماع لفظ السلام قال ابن دقيق العيد وقد يستدل بالأمر بإنشاء السلام من قال بوجوب الابتداء بالسلام ويرد عليه أنه لوكان الابتداء فرض عين على كل أحدكان فيه حرج

ومشقة والشريعة على التخفيف والتيسير فيحمل على الاستحباب اه. قال النووى فى التسليم على من لم يعرف إخلاص العمل لله تعالى واستعال التواضع وإفشاء السلام الذى هو شعار هذه الآمة وقال ابن بطال فى مشروعية السلام على غير معروف استفتاح المخاطبة للتأنيس ليسكون المؤمنون كلهم إخوة فلا يستوحش أحد من أحد . وتقدم الكلام على صلة الآرحام مستوفى وعلى إطعام الطعام فيشمل من يجب عليه إنفاقه ويلزم إطعامه ولو عرفا أو عادة وكالصدقة على السائل للطعام وغيره فالآمر محمول على فعل ما هو أولى من تركه ليشمل الواجب والمندوب . والآمر بصلاة الليل فى قوله « وصلوا بالليل » قد ورد تفسيره بصلاة المشاء والمراد بالناس اليهود والنصارى ويحتمل أنه أريد ذلك وما يشمل نافلة الليل . وقوله « تدخلوا الجنة بسلام » إخبار بأن هذه الآفعال من أسباب دخول الجنة وكأنه بسبها يحصل لفاعلها التوفيق وتجنب مايوبقها من من أسباب دخول الجنة وكأنه بسبها يحصل لفاعلها التوفيق وتجنب مايوبقها من الاعمال وحصول الجاتمة الصالحة .

15 – ﴿ وعن تميم الدارى رضى الله عنه ﴾ هو أبو رقية تميم بن أوس بن خارجة نسب إلى جده ددار، ويقال الديرى نسبة إلى دير كان فيه قبل الإسلام وكان نصرانيا وليس فى الصحيحين والموطأ دارى ولا ديرى إلا تميم ، أسلم سنة تسع كان يختم القرآن فى ركعة وكان ربما ردد الآية الواحدة الليل كله إلى الصباح ، سكن المدينة ثم انتقل منها إلى الشام وروى عنه النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم فى خطبته قصة الجساسة والدجال ، وهى منقبة له وهى داخلة فى رواية الأكابر عن الأصاغر وليس له فى البخارى شىء عن الأصاغر وليس له فى صحيح مسلم إلا هذا الحديث وليس له فى البخارى شىء ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ﴿ الدِّينُ النَّصِيحَةُ ، ثَلاَ تًا لَي قالما ثلاثاً ﴿ قلنا لمن هى يارسول الله ؟ ﴾ أى من يستحقها ﴿ قال : • لله وليكتابه ولرسُوله ولاً ثمّة أنه أحد الاحاديث الأربعة التي يدور عليها الإسلام وقال النووى ١ ليس العلماء إنه أحد الاحاديث الأربعة التي يدور عليها الإسلام وقال النووى ١ ليس

الأمر كا قالوه بل عليه مدار الإسلام ، قال الخطابي : النصيحة كلمة جامعة معناها حيازة الحظ للنصوح له . ومعنى الإخبار عن الدين مها أن عماد الدين وقوامه النصيحة قالوا : والنصح لله الإيمـان به ونني الشرك عنه وترك الإلحاد في صفاته ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها وتنزيهه تمالى عن جميع أنواع النقائص والقيام بطاعته واجتناب معاصيه والحب فيه والبغض فيه وموالاة من أطاعه ومعاداة من عصاه وغير ذلك بما يجب له تعالى . قال الخطابى : وجميع هذه الأشياء راجعة إلى العبد من نصيحة نفسه والله تعالى غنيَّ عن نصح الناصح. والنصيحة لكتابه الإيمــان بأنه كلامه تعالى وتحليل ما حلله وتحريم ما حرّمه والاهتداء بمـا فيه والنــدبر لمعانيه والقيام بحقوق تلاوته والاتعاظ بمواعظه والاعتبار بزواجره والمعرفة له. والنصيحة لرسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم تصديقه بمـا جا. به وانباعه فيما أمر به ونهى عنه وتعظيم حقه وتوقيره حيا وميتاً ومحبة من أمر بمحبته من آله وصحبه ومعرفة سنته والعمل بهـا ونشرها والدعاء إليها والذب عنها . والنصيحة لأئمة المسلمين إعانتهم على الحق وطاعتهم فيه وأمرهم به وتذكيرهم لحوانج العباد ونصحهم في الرفق والعدل. قال الخطابي : ومن النصيحة لهم الصلاة خلفهم والجهاد معهم . وتعدّد أسباب الحنير في كل من هذه الأفسام لا تنحص . قيل وإذا أريد بأئمة المسلمين: العلماء ؛ فنصحهم بقبول أقوالهم وتعظيم حقهم وألاقتداء بهم ويحتمل أنه يحمل الحديث عليهما فهو حقيقة فيهما . والنصيحة لعامة المسلمين بإرشادهم إلى مصالحهم في دنياهم وأخراهم وكف الأذي عنهم وتعليمهم ما جهلوه وأمرهم بالمعروف ونهيم عن المنكر ونحو ذلك. والمكلام على كل قسم يحتمل الإطالة وفي هذا كفاية . وقد بسطنا الـكلام عليه في شرح الجامع الصغير . قال ابن بطال في الحديث دليل على أن النصيحة تسمى ديناً وإسلاما وأن الدين يقع على العمل كما يقع على القول ، قال : والنصيحة فرض كفاية بجزئ فيها من قام بها وتسقط عرب الباقين والنصيحة لازمة على قدر الطاقة البشرية إذا علم النباصح أنه

يقبل نصحه ويطاع أمره وأمن على نفسمه المكروه فإن خشى أذى فهو فى سعة والله أعلم .

10 - ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ أَكُنَّرُ مَا يُدْخِلُ الْجَنَّةَ تَقُوكَ اللهِ وحُسْنُ الْخُلَقِ ، أخرجه الترمذي وصححه الحاكم ﴾ الحديث دليل على عظمة تقوى الله وحسن الحلق وتقواه تعالى هي الإتيان بالطاعات واجتناب المفبحات فن أتى بها وانتهى عن المنهيات فهي من أعظم أسباب دخول الجنة . وأما حسن الحلق فتقدم الكلام فيه .

17 - ﴿ وعنه ﴾ أى أبي هريرة رضى الله عنه ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • إنَّكُم ولا تَسَعُونَ النَّاسَ بِأَمْوَالِكُم ولكِن لِيَسَعْهُمْ مِنْكُم بَسْطُ الوّجْهِ وحُسْنُ الْخُلْقِ ، أخرجه أبو يعلى وصححه الحاكم ﴾ أى لا يتم لكم شمول الناس بإعطاء المال لكثرة الناس وقلة المال فهو غير داخل فى مقدور البشر ولكن عليكم أن تسعوهم ببسط الوجه والطلاقة ولين الجانب وخفض الجناح ونحو ذلك عما يوجب التحاب بينكم فإنه مراد الله وذلك فيها عدا المكافر ومن أمر بالإغلاظ عليه .

١٧ — ﴿ وعنه ﴾ أى أبى هريرة ﴿ قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم م النه ومن م آة أخيه النه ومن ه النه ومن م آة أخيه النه ومن على المؤمن لاخيه المؤمن كالمرآة التى ينظر فيها وجهه فالمؤمن يطلع أخاه على ما فيه من عيب وينبه على إصلاحه ويرشده إلى ما يزينه عند مولاه تعالى وإلى ما يزينه عند عباده وهذا داخل فى النصيحة .

١٨ - ﴿ وعن ابن عمر رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم • الْمُؤْمِنُ الَّذِي يُخَالِطُ النَّاسَ ويَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ خَيْرٌ مِنَ الَّذِي لا يُخَالِطُ النَّاسَ ولا يَصْبِرُ عَلَى أَذَاهُمْ • أخرجه ابن ماجه بإسناد حسر. وهو عند الترمذي إلا أنه لم يسم الصحابي ﴾ فيه أفضلية من يخالط الناس مخالطة بأمرهم

فيها بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحسن معاملتهم فإنه أفضل من الذي يعتز لهم ولا يصبر على المخالطة ، والاحوال تختلف باختلاف الاشخاص والازمان ولكل حال مقال ومرز رجح العزلة فله على فضلها أدلة . وقد استوفاها الغزالى في الإحياء وغيرها .

19 — ﴿ وعن أَنِ مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * اللهُمَّ كَمَّ حَسَّنْ خَلْقِ ﴾ بفتح الحاء المعجمة وسكون اللام ﴿ فَحَسَّنْ خُلْقِ ، ﴾ بضمها وضم اللام ﴿ رواه أحمد وصححه ابن حبان ﴾ قد كان صلى الله تعالى عليه وسلم من أشرف العباد خلقا وخلقا وسؤاله ذلك اعترافا بالمنة وطلبا لاستمرار النعمة وتعلما للأمة .

باب الذكر والدعاء

الذكر مصدر ذكر وهو ما يجرى على اللسان والقلب والمراد به ذكر الله والدعاء مصدر دعا وهو الطلب ، ويطلق على الحث على فعل الشيء نحو دعوت فلانا استعنته . ويقال دعوت فلانا سألته . ويطلق على العبادة وغيرها . واعدلم أن الدعاء ذكر لله وزيادة ؛ فكل حديث فى فضل الذكر يصدق عليه وقد أم الله تعالى عباده بدعائه فقال (ادعونى أستجب لكم) وأخبرهم بأنه قريب بجيب دعاءهم فقال (وإذا سألك عبادى عنى فإنى قريب أجيب دعوة الداع إذا دعان) وسماه مخ العبادة فني الحديث عند الترمذى من حديث أنس مرفوعا والدعاء مخ العبادة وأخبر صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أن لله تعالى يغضب على من لم يدعه فإنه أخرج البخارى فى الآدب المذرد من حديث أبى هريرة مرفوعا * من لم يدعه فإنه يغضب عليه ، وأخبر صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أن تعالى يجب أن يسأل الله يغضب عليه ، وأخبر صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم أنه تعالى يجب أن يسأل ، فأخرج الترمذى من حديث ابن مسعود مرفوعا • سلوا الله من فضله فإنه يحب أن يسأل ، والأحاديث فى الحث عليه كثيرة وهو يتضمن حقيقة العبودية والاعتراف

بغني الرب وافتقار العبد، وقدرته تعالى وعجز العبد وإحاطته تعالى بكل شيء علما . فالدعاء يزيد العبد قربا من ربه واعترافا بحقه ولذا حث صلى الله عليه وسلم على الدعاء وعلم الله عباده دعاءه بقوله (ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا) الآلة ونحوها وأخبرنا مدعوات رسله وتضرعهم حيث قال (وأبوب إذ نادي ربه أني مسني الضر وأنت أرحم الراحمين) وقال زكريا عليه السلام (رب لاتذرنى فردا) وقال (فهب لئ من لدنك وليا) وقال أبو البشر (ربنا ظلمنا أنفسنا) الآبة وقال بوسف (رب قد آتيتني من الملك وعلمتني من تأويل الاحاديث ـ إلى قوله ـ توفني مسلما وألحقني بالصالحين) وقال يونس (لا إله إلا أنت سبحانك إنى كنت من الظالمين) ودعا نبينا صلى الله عليه وسلم في مواقف لا تنحصر عند لفاء الاعداء وغميرها ، ودعواته في الصباح والمساء والصلوات وغيرها معروفة . فالعجب من الاشتغال بذكر الخلاف بين من قال التفويض والتسليم أفضل من الدعاء فإن قائل هــذا ما ذاق حلاوة المناجاة لربه ولا تضرعه واعترافه بحاجته وذنبه. واعلم أنه قد ورد مر. حديث أبي سسعيد عند أحمد « إنه لا يضيم الدعاء بل لا بد للداعي من إحدى ثلاث إما أن يعجل له دعوته وإما أن يدخرها له فى الآخرة وإما أن يصرف عنه من السوء مثلها ، وصححه الحاكم وللدعاء شرائط ولقبوله موانع قد أودعناها أوائل الجزء الثاني من التنوير شرح الجامع الصغير وذكرنا فائدة الدعاء مع سبق القضاء .

الحرافي الله عليه والله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ويَقُولُ الله تَعَالَى: أَنَا مَعَ عَبْدِى مَا ذَكَرَنِي وَتَحَرُّكَتْ بِي شَفَتَاهُ وَ أَخرجه ابن حبان وذكره البخارى تعليقا ﴾ وهو فى البخارى بلنظ قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ويقول الله عز وجل أنا عند ظن عبدى بى وأنا معه إذا ذكرنى فإن ذكرنى فى نفسه ذكرته فى نفسى وإن ذكرنى فى ملإ ذكرته فى ملا خير منهم وإن تقرب إلى شبرا تقربت إليه ذراعا وإن تقرب إلى ذراعا في ملا خير منهم وإن تقرب إلى شبرا تقربت إليه ذراعا وإن تقرب إلى ذراعا

تقربت إليه باعا وإن أتانى يمشى أتيته هرولة ، وهذه معية خاصة تفيد عظمة ذكره تعالى وأنه مع ذاكره برحمته ولطفه وإعانته والرضا بحاله . وقال ابن أبي جمرة معناه أنا معه بحسب ما قصده من ذكره لى ثم قال : يحتمل أن يراد الذكر بالقلب أو باللسان أو بهما معا أو بامتثال الامر واجتناب النهى ، قال : والذي تدل عليه الاخبار أن الذكر على نوعين ، أحدهما مقطوع لصاحبه بما تضمنه هذا الخبر ، والثانى على خطر ، قال : والاول مستفاد من قوله تعالى ، (فمن يعمل مئقال ذرة خيراً يره) والثانى من الحديث الذي فيه ، من لم تنهه صلاته عن الفحشاء والمنكر لم يردد من الله إلا بعداً ، لكن إن كان في حال المعصية يذكر الله لحوف ووجل فإنه يرجى له .

٢ _ ﴿ وعن معاذ بن جبل رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : • مَا عَمِلُ الْبُنُ آدَمَ عَمَلًا أَنْجَىٰ لهُ مِنْ عَذَابِ اللهِ مِنْ فَذَكِ اللهِ مِنْ اللهِ مِنْ وَلَا اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ اللهِ مِنْ اللهِ اللهُ اللهِ ال

٣ - ﴿ وَعَن أَبِي هُرِيرة رَضَى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : • مَا جَلَسَ قَوْمٌ جَبُلِسًا يَذْكُرُونَ اللهَ فِيهِ إِلاَّ حَفَّتُهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَغَشِينَهُمُ الرَّحْمَةُ وَذَكَرَهُمُ اللهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ * أخرجه مسلم ﴾ دل الحديث على فضيلة مجالس الذكر والذاكرين وفضيلة الاجتماع على الذكر . وأخرج البخارى • إن لله ملائكة يطوفون في الطرق يلتمسون أهل الذكر فإذا وجدوا قوما يذكرون الله تعالى تنادوا هلموا إلى حاجتكم قال فيحفونهم بأجنحتهم إلى السماء الدنيا - الحديث * وهذا من فضائل مجالس الذكر تحضرها الملائكة بعد التماسهم لها . والمراد

بالذكر هو التسبيح والتحميد وتلاوة القرآن ونحو ذلك وفي حديث البزار : ه أنه تعالى يسأل ملائكته ما يصنع العباد _ وهو أعلم بهم _ فيقولون يعظمون آلاءك ويتلون كنابك ويصلون على نبيك ويسألونك لآخرتهم ودنياهم ، والذكر حقيقة في ذكر اللسان ويؤجر عليه الناطق ولا يشترط استحضار معناه وإنما يشترط أن لا يقصده غيره فإن انضاف إلى الذكر باللسان الذكر بالقلب قهو أكمل وإن انضاف إلهما استحضار معنى الذكر وما اشتمل عليه من تعظم الله تعالى ونفي النقائص عنه ازداد كالا فإن وقع ذلك في عمل صالح بما فرض من صلاة أو جهاد أو غيرهما فكذلك فإن صح التوجه وأخلص لله فهو أبلغ في الكمال . وقال الفخر الرازي : المراد بذكر اللسان الالفاظ الدالة على التسبيح والتحميد والنمجيد والذكر بالقلب التفكر في أدلة الذات والصفات وفي أدلة التبكليف من الامر والنهي حتى يطلع على أحكامه وفي أسرار مخلوقات الله . والذكر بالجوارح هو أن تصير مستغرقة بالطاعات ومن ثمة سمى الله الصلاة ذكراً في قوله : • فاسعوا إلى ذكر الله • وذكر بعض العارفين أن الذكر على سبعة أنحاء : فذكر العينين بالبكاء وذكر الأذنين بالإصغاء وذكر اللسان بالثناء وذكر اليدين بالعطاء وذكر البدن بالوفاء وذكر القلب بالخوف والرجاء وذكر الروح بالتسليم والرضاء . وورد في الحديث مايدل على أن الذكر أفضل الاعمال جميعها وهو ما أخرجه الترمذي وابن ماجه وصححه الحاكم من حديث أبي الدرداء مرفوعاً • ألا أخبركم بخير أعمالكم وأزكاها عند مليكم وأرفعها في درجاتكم وخير لكم من إنفاق الذهب والورق وخير لكم من أن تلقوا عدَّوكم فتضربوا أعنافهم ويضربوا أعنافكم ؟ قالوا بلي قال ذكر الله ، ولا تعارضه أحاديث قضل الجهاد وأنه أفضل من الذكر لآن المراد بالذكر الافضل من الجهاد ذكر اللسان والقلب والتفكر في المعنى واستحضار عظمة الله فهذا أفضل من الجهاد والجهاد أفضل من الذكر باللسان فقط . وقال ابن العربي : إنه ما من عمل

صالح إلا والذكر مشترط فى تصحيحه فمن لم يذكر الله عند صدقته أو صيامه فليس عمله كاملا فصار الذكر أفضل الأعمال من هذه الحيثية ويشير إليه حديث دنية المؤمن خير من عمله ، .

٤ _ ﴿ وعنه ﴾ أي أي هريرة ﴿ قال ؛ قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم * مَا قَعَدَ فَوْمٌ مَقْعَدًا لم ۚ يَذْكُرُوا اللَّهَ فِيهِ ولَمْ ۚ يُصَلُّوا عَلَى النَّى ِّ صلى الله عليه وآله وسلم إلاًّ كانَّ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، أخرجه الترمذي وقال حسن ﴾ زاد " فإن شاء عذبهم وإن شاء غفر لهم " وأخرجه أحمد بلفظ • ما جلس قوم مجلساً لم يذكروا الله تعـالى فيه إلا كان عليهم ترة ، وما من رجل يمشي طريقا فلم يذكر الله تعالى إلا كان عليه ترة ، وما من رجل أوى إلى فراشه فلم يذكر الله عز وجل إلا كان علمه ترة ، وفي روانة « إلا كان عليه حسرة نوم القيامة . وإن دخل الجنة " والترة بمثناة فوقية مكسورة فراء بمعنى الحسرة وقال ابن الأثير: هي النقص والحديث دليل على وجوب الذكر والصلاة على النبي صلى الله تعـالى عليه وآله وسلم في المجلس سما مع تفسير الترة بالنار أو العذاب فقد فسرت بهما فإن التعذيب لا يكون إلا لترك واجب أو فعل محظور وظاهره أن الواجب هو الذكر والصلاة عليه صلى الله عليه وسلم معاً . وقد عدّت مواضع الصلاة عليه صلى الله عليه وآله وسلم فبلغت ستة وأربعين موضعاً ، قال أبو العالمية : معنى صلاة الله على نبيه ثناؤه علمه عند ملائكته ومعنى صلاة الملائكة عليه الدعاء له بحصول الثناء والتعظيم . وفيها أقوال أخر هذا أجودها . وقال غيره : الصلاة منه تعـالى على رسوله تشريف وزيادة تـكرمة وعلى من دون النبي رحمة فمعنى قولنا : اللهم صل على محمد : عظم محمداً أو المراد بالتعظيم إعلاء ذكره . وإظهار دينه وإبقاء شريعته في الدنيا ، وفي الآخرة بإحراز مثوبته وتشفيعه في أمته . والشفاعة العظمي للخلائق أجمعين في المفام المحمود ومشاركة الآل والازواج بالعطف يراد به في حقهم التعظيم اللاثق بهم . وبهذا يظهر وجه اختصاص الصلاة بالانبياء استقلالا دون غيرهم . ويتأيد هذا بمــا أخرجه الطبراني

من حديث ابن عباس يرفعه ﴿ إذا صليتم على فصلوا على أنبياء الله فإن الله تعالى بعثهم كما بعثني * فجعل العلة البعثة فتكون مختصة بمن بعث . وأخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عرب ابن عباس ، ما أعلم الصلاة تنبغي لأحد على أحد إلا على النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « وحكى القول به عن مالك وقال ؛ ما تعبدنا به . وقال القاضي عياض عامة أهل العلم على الجواز قال : وأنا أميل إلى قول مالك وهو قول المحققين من المتكلمين والفقهاء قالوا : بذكر غير الانبياء بالترضي والغفران والصلاة على غير الانبياء يعني استقلالًا لم تكن من الامر بالمعروف وإنما حدثت فى دولة بنى هاشم يعنى العبيديين . وأما الملائكة فلا أعلم فيه حديثاً وإنما يؤخذ ذلك من حديث ابن عباس لأن الله سماهم رسلا . وأما المؤمنون فقالت طائفة لاتجوز استقلالا وتجوز تبعاً فما ورد به النص كالآل والازواج والذرَّبة ولم يذكر في النص غيرهم فيكون ذلك خاصا ولا يقاس علمم الصحابة ولا غيرهم وقد بينا أنه يدعى للصحابة ونحوهم بمـا ذكره الله من أنه رضي عنهــم وبالمغفرة كما أمر بها رسوله (واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات) وأما الصلاة علمهم فلم ترد. والمسئلة فمها خلاف معروف فقال بجوازه البخاري ووردت أحاديث بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى على آل سعد بن عبادة . أخرجه أبو داود والنسائى بسند جيد وورد بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صلى على آل أبى أوفى فمن قال بجوازه استقلالا على سائر المؤمنين فهذا دليله. ومن أدلته أن الله تعالى قال: (هو الذي يصلي عليكم وملائكته) ومن منع قال هذا ورد من الله ومن رسوله صلى الله عليه وسلم ولم يرد الإذن لنا - وقال ابن القيم : يصلى على غير الانبياء والملائكة وأزواج النبي صلى الله عليه وسلم وذرّيته وأهل طاعته على سبيل الإجمال . ويكره فى غير الانبياء لشخص مفرد بحيث يصير شعاراً لا سما إذا ترك في حق مثله وأفضل منه _ كما تفعله الرافضة _ فلو اتفق وقوع ذلك مفرداً فى بعض الاحايين من غير أن يتخذ شعاراً لم يكن فيه بأس . واختلفوا أيضاً في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على

مشروعيته فى تحية الحى فقيل يشرع مطلقا وقيل تبعا ولا يفرد بواحد لكونه صار شعاراً للرافضة ونقله النووى عن الشيخ محمد الجوينى. قلت: هذا التعليل بكونه صار شعاراً لا ينهض على المنع والسلام على الموتى قد شرعه الله على لسان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم « السلام عليكم دار قوم مؤمنين » وكان ثابتا فى الجاهلية كما قال الشاعر:

علیك سلام الله قیس بن عاصم و رحمته ما شاء أن يترحما و ما كان قیس موته موت و احد ﴿ وَلَكُنَّهُ بَنْيَانِ قُومُ تُهَـدُمَا

 ﴿ وعن أبى أبوب رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • مَنْ قَالَ لَا إِلٰهَ ۚ إِلاَّ اللَّهُ وحْدَهُ لَا ثَبِرِيكَ لَهُ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ وهُوَ عَلى كُلِّ سَّيْءٍ قَدِيرٌ عَشْرَ مَرَّاتٍ كَانَ كَمَنْ أَعْتَقَ أَرْبَعَةً أَنْفُس مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ، متفق عليه ﴾ زاد مسلم • له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ، وفي لفظ • من قال ذلك في يوم مائة مرة كانت له عدل عشر رقاب وكنبت له مائة حسنة ، ومحيت عنه مائة سيئة وكانت له حرزا من الشيطان يومه ذلك حتى يمسى ولم يأت أحد بأفضل يما جاء به إلا أحد عمل أكثر من ذلك ، وأخرج أحمد من طريق عبد الله بن يعيش عن أبي أيوب وفيه • من قال إذا صلى الصبح لا إله إلا الله ، فذكره بلفظ عشر مرات كن كعدل أربع رقاب وكنب له بهن عشر حسنات ومحى عنه بهن عشر سيئات ورفع له بهن عشر درجات وكنّ له حرزا من الشيطان حتى يمسى وإذا قالهًا بعـد المغرب فمثل ذلك، وسنده حسن وأخرجه جعفر في الذكر عن أبي أيوب رفعه قال • من قال حين يصبح ـ فذكر مثله ، لكن زاد : يحيى ويميت . وقال : تعدل عشر رقاب وكان له مسلحة من أوَّل نهاره إلى آخره ولم يعمل يومئذ عملاً يقهرهن ، وإن قال مثل ذلك حين يمسى فمثل ذلك = وذكر العشر الرقاب في بعضها والاربع في بعضها كأنه باعتبار الذاكرين في استحضارهم معاني الالفاظ بالقلوب، وإمحاض النوجه والإخلاص لعلام الغيوب. فيكون اختلاف (۲۱ _ سيل السلام _ ٤)

مراتبهم باعتبار ذلك وبحسبه كما قال القرطبي .

٦ __ ﴿ وعن أَنَّى هُرَيْرَةً رضَّى الله عنه قال ا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللهِ وبحَمْدِهِ مِاثَةَ مَرَّةٍ خُطَّتْ عَنْهُ خَطَّامَاهُ وإنْ كَانَتْ مَثْلَ زَبِّدِ الْبَحْرِ • متفق عليه ﴾ معنى سبحان الله تنزيهه عما لا يليق به من نقص فيلزم منه نني الشريك والصاحب والولد وجميع ما لا يليق والتسبيح يطلق على جميع ألفاظ الذكر ويطلق على صلاة النافلة ومنه صلاة التسبيح خصت بذلك لكثرة التسبيح فها . وفيـه أنه تكفر مهـذا الذكر الخطابا وظاهره ولوكبائر ، والعلمـاء يقيدون ذلك بالصغائر ويقولون لا تمحى الكبائر إلا بالتوبة وقد أورد على هـذا سؤال وهو أنه يدل على أن التسبيح أفضيل من التهليل فإنه قال في التهليل • إن من قال مائة مرة في يوم محيت عنه مائة سيئة ، كما قدمناه وهنا قال • حطت عنه خطاياه ولوكانت مثل زيد البحر • والاحاديث دالة على أن التهليل أفضـل فقـد أخرج الترمذي والنسائى وصححه ابن حبان والحاكم مرب حديث جابر مرفوعا • أفضل الذكر لا إله إلا الله وأفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي لا إله إلا الله وهي كلمة التوحيد والإخلاص وهي اسم الله الاعظم • ومعنى التسبيح داخل فيها فإنه النفزيه عماً لا يليق مالله وهو داخل في لا إله إلا الله وحده لا شريك له " له الملك . . . الخ 1 وفضائلها عديدة وأجيب عنه بأنه انضاف إلى ثواب التهليل مع التفكير ثلائة أمور رفع الدرجات وكنب الحسنات وعتق الرقاب والعتق يتضمن تكفير جميع السيئات فإن من أعتق رقبة أعتق الله بكل عضو منها عضوا منه من النار كما سلف . وظاهر الاحاديث أن هذه الفضائل لكل ذاكر . وذكر القاضي عن بعض العلماء أن الفضل الوارد في مثل هـذه الاعمال الصالحة والأذكار إنمـا هو لاهل الفضل في الدين والطهارة من الجرائم العظام وليس من أصر على شهواته وانتهك دين الله وحرماته بلاحق من الأفاضل المطهرين في ذلك ويشهد له قوله تعـالي (أم حسب الذين اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا

الصالحات) الآية .

٧ - ﴿ وعن جويرية بنت الحارث رضى الله عنها قالت: قال لى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ﴿ لَقَدْ قُلْتُ بُعْدَكِ أَرْبَعَ كِلْمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتُ بَعْدَكِ أَرْبَعَ كِلْمَاتٍ لَوْ وُزِنَتْ بِمَا قُلْتِ بَعْدَكِ وَمِنْهُ الْيَوْمَ لُوزَنَّتُهُنَّ : سُبْحَانَ الله وَبِحَمْدِهِ عَدَد خَلْقِهِ وَمِدَادَ كَلِمَاتِهِ * أخرجه مسلم ﴾ عدد خلقه منصوب صفة مصدر محذوف تقديره أسبحه تسبيحا ومشله أخواته . وخلقه شامل لما في السموات والارض وفي الدنيا والآخرة ورضاء نفسه أي عدد من رضي الله عنهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ورضاه عنهم لاينقضي ولا ينقطع . وزنة عرشه أي زنة مالا يعلم قدر وزنه إلا الله . ومداد كلماته بكسر المي وهو ما تمد به الدواة كالحبر والكلمات هي معلومات الله ومقدوراته وهي لا تنحصر وهي لا تتناهي ومدادها هو كل مدة يكتب بها معلوم أو مقدور وذلك لا ينحصر فتعلقه غير منحصر كما قال تعالى (قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي) الآية : الحديث دليل على فضل هذه الكلمات وأن قائلها يدرك فضيلة تكرار القبول اللهدد المذكور .

٨ - ﴿ وعن أَبِي سعيد الحدري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم • الْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ لا إِلهَ إِلاَّ اللهُ وسُبْحَانَ اللهِ واللهُ أَكْبَرُ والْحَمْدُ للهِ ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ ، أخرجه النسائي وصححه ابن حبان والحاكم ﴾ الباقيات الصالحات براد بها الاعمال الصالحة التي يبقي لصاحبها أجرها أبد الآباد وفسرها صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بهذه الكلمات ويحتمل أنه تفسير لقوله تعالى (والباقيات الصالحات خير عند ربك ثواباً وخير أملا) وقد جاء في الاحاديث تفسيرها بأفعال الخير ، فأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وابن مردويه من حديث ابن عباس • الباقيات الصالحات : هن ذكر لا إله إلا الله والله أكبر وسبحان الله والحد لله وتبارك الله ولا حول ولا قوة إلا بالله وأستغفر الله وصلى الله وسبحان الله والحد لله وتبارك الله ولا حول ولا قوة إلا بالله وأستغفر الله وصلى الله

على رسول الله صلى الله عليه وسلم والصيام والصلاة والحج والصدقة والعتق والجهاد والصلة ؛ وجميع أنواع الحسنات وهن الباقيات الصالحات التي تبقى لاهلها في الجنة ، وأخرج ابن أبي شيبة وابن المنذر عن قتادة « الباقيات الصالحات كل شيء من طاعة الله فهو من البافيات الصالحات ، ولا ينافى تفسيرها في الحديث بما ذكر فإنه لا حصر فيه عليها .

٩ ـ ﴿ وعن سمرة بن جندب رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم و أَحَبُ الْكَلاَمِ إِلَى اللهِ أَرْبَعُ لا يُضُرُكُ بِأَيّهِنَّ بَدَأْتَ سُبْحَانَ اللهِ والْحَمْدُ للهِ ولا إِلهَ إِلاَ اللهُ واللهُ أَكْبَرُ و أخرجه مسلم ﴾ يعنى إنما كانت أحبه إليه تعالى لاشتمالها على تنزيه وإثبات الحمد له والوحدانية والاكبرية . وقوله ولا يضرك بأيهن بدأت ، دل على أنه لا ترتيب بينها ولكن تقديم التنزيه أولى لانه تقدّم التخلية _ بالخاء المهملة _ والتنزيه تخلية عن كل قبيح وإثبات الحمد والوحدانية والاكبرية تحلية بكل صفات الكمال ، لكنه في من هذه الكمات بحموعة ومتفرقة بحر لا تنزفه الدلاء ولا ينقصه والإحاديث في فضل هذه الكمات بحموعة ومتفرقة بحر لا تنزفه الدلاء ولا ينقصه الإملاء وكفي بما في الحديث من أنها الباقيات الصالحات وأنها أحب الكلام الله تعالى .

10 _ (وعن أبي موسى الاشعرى رضى الله عنه قال: قال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم • يَا عَبْدَ اللهِ "بنَ قيْسٍ أَلاَ أَدُلْكَ عَلَى كَنْزِ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ لا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلاّ بِاللهِ ، متفق عليه زاد النسائى) من حديث أبي موسى • لا ملجأ من الله إلا إليه ، أى أن ثوابها مدخر فى الجنة وهو ثواب نفيس كا أن الكنز أنفس أموال العباد فالمراد مكنون ثوابها عند الله لكم وذلك لانها كلمة استسلام وتفويض إلى الله واعتراف بالإذعان له وأنه لا صافع غيره ولا راة لامره وأن العبد لا يملك شيئا من الامر ، والحول: الحركة غيره ولا راة لامره وأن العبد لا يملك شيئا من الامر ، والحول: الحركة

والحياة أى لاحركة ولا استطاعة ولا حيلة إلا بمشيئة الله وروى تفسيرها مرفوعا «أى لاحول عن المعاصى إلا بعصمة الله ولا قوة على طاعة الله إلا بالله ، ثم قال صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم كذلك أخبرنى جبريل عن الله تبارك وتعالى . وقوله (ولا ملجأ) مأخوذ من لجأ إليه وهو بفتح الهمزة _ يقال لجأت إليه والنجأت إذا استندت إليه واعتضدت به أى لامستند من الله ولا مهرب عن قضائه إلا إليه .

11 _ (وعن النعمان بن بشير رضى الله عنه عن النبى صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم قال : • إنَّ الدُّعَاءَ هُوَ أَلْعِبَادَةُ ، رواه الآربعة وصححه الترمذى ﴾ ويدل له قوله تعالى : (ادعونى أستجب لكم) ثم قال : (إن الذين يستكبرون عن عبادتى سيدخلون جهنم داخرين) وتقدّم الكلام عليه .

17 - ﴿ وله ﴾ أى الترمذى ﴿ من حديث أنس مرقوعاً بلفظ * الدُّعَا ﴾ ثُخُ الْعِبَادَةِ ﴾ أى خالصها لآن مخ الشيء خالصه ، وإنما كان مخها لامرين؛ الاول: أنه امتثال لامر الله حيث قال (ادعوني) الشاني: أن الداعي إذا علم أن نجاح الامور من الله انقطع عما سواه وأفرده بطلب الحاجات وإنزال الفاقات وهذا هو مراد الله من العبادة .

۱۳ ـــ (وله) أى الترمذي ﴿ عن أبي هريرة رضى الله عنه رفعه • ليْسَ شَيْءٌ ۗ أَكْرَمَ عَلَى اللهِ مِنَ الدُّعَاءِ • ﴾ وصححه ابن حبان والحاكم .

1٤ – ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم • الدُّعَاءُ بيْنَ الْأَذَانِ والإقامَةِ لا يُرِدُ = أخرجه النسائى وصحه ابن حبان وغيره ﴾ تقدم الحديث بلفظ آخر فى باب الآذان وتقدم الحكام عليه ويتأكد الدعاء بعد الصلاة المكنوبة لحديث الترمذي عن أبي أمامة قلت يارسول الله أي الدعاء أسمع ؟ قال • جوف الليل وأدبار الصلوات المكنوبات ، وأما هذه الهيئة التي يفعلها الناس في الدعاء بعد السلام من الصلاة بأن يبقى الإمام

مستقبل القبلة والمؤتمون خلفه يدعو ويدعون ، فقال ابن القيم : لم يكن من ذلك هدى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا روى عنه فى حديث صحيح ولا حسن . وقد وردت أحاديث فى الدعاء بعد الصلاة معروفة وورد التسبيح والتحميد والتكبير كا سلف فى الاذكار -

10 — ﴿ وعن سلمان رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : • إنَّ رَبِّكُمْ حَبِي ﴾ بزنة نسى وحشى ﴿ كَرِيمُ يَسْتَحِى مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ إِلَيْهِ أَنْ يَرُدُّهُما صِفْرًا ، أخرجه الاربعة إلا النسائى وصححه الحاكم ﴾ وصفه تعالى بالحياء يحمل على ما يليق به كسائر صفاته نؤمن بها ولا نكيفها ولا يقال إنه مجاز وتطلب له العلاقات هذا مذهب أثمة الحديث والصحابة وغيرهم وصفرا ، بكسر الصاد وسكون الفاء أى خالية وفى الحديث دلالة على استحباب رفع اليدين فى الدعاء والاحاديث فيه كثيرة ، وأما حديث أنس • لم يكن النبي صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يرفع يديه فى شيء من الدعاء إلا فى الاستسقاء ، فالمراد به المبالغة فى الرفع وأنه لم يقع إلا فى الاستسقاء . وأحاديث رفعه صلى الله عليه وآله وسلم يديه فى الدعاء أفردها الحافظ المنذرى فى جزء . وأخرج أبو داود وغيره من وسلم يديه فى الدعاء أن ترفع يديك حذو منكبيك ، والاستسقاء أن تشير بأصبع واحدة والابتهال أن تمد يديك جميعاً ، وهو موقوف وأما مسح اليدين بعد الدعاء فورد فيه الحديث الآتى:

17 - ﴿ وعن عمر رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إذا مدّ يده فى الدعاء لم يردّهما حتى يمسح بهما وجهه . أخرجه الترمذى . وله شواهد منها عند أبى داود من جديث ابن عباس وغيره وبحموعها يقضى بأنه حديث حسن ﴾ وفيه دليل على مشروعية مسح الوجه باليدين بعد الفراغ من الدعاء . قيل وكأن المناسبة أنه تعالى لما كان لا يردّهما صفراً فكأن الرحة أصابتهما فناسب إفاضة ذلك على الوجه الذى هو أشرف الاعضاء وأحقها بالتكريم

1V _ ﴿ وعن ابن مسعود رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَكْ تَرُهُمْ عَلَى ّ صَلَاةً ، أخرجه النرمذى وصححه ابن حبان ﴾ المراد أحقهم بالشفاعة أو القرب من منزلته فى الجنة . وفيه فضيلة الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم . وقد تقدمت قريباً ولو أضاف هذا الحديث إلى ما سلف لكان أوفق .

١٨ ... ﴿ وعن شدَّاد بن أوس رضى الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • سَيَّدُ الاِسْتَغْفَارِ أَنْ يَقُولَ الْعَبْدُ : اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لا إِلٰهَ إِلاَّ أَنْتَ خَلَقْتَنَى وَأَنَا عَبْدُكَ وَأَنَا عَلَى عَهْدِكَ وَوَعْدِكَ مَا اسْتَطَعْتُ أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرٍّ مَا صَنَعْتُ أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَى ٓ وَأَبُوءُ بِذَنْبِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاًّ أَنْتَ ، . وتمام الحديث • من قالها من النهار موقنا بها فمات من يومه قبل أن يمسى فهو من أهل الجنة " ومن قالها من الليل وهو موقن بها فمات قبل أن يصبح فهو من أهل الجنة " قال الطيبي لما كان هذا الدعاء جامعا لمعانى النوبة استعير له اسم « السيد » وهو في الاصل الرئيس الذي يقصد إليه في الحوائج . ويرجع إليه في الأمور . وجاء في رواية الترمذي • ألا أدلك على سيد الاستغفار . . وفي حديث جابر عند النسائي « تعلموا سيد الاستغفار ، وقوله : « لا إله إلا أنت خلقتني " ووقع في رواية : • اللهم لك الحمد لا إله إلا أنت خلقتني " وزاد فيه •آمنت لك مخلصاً لك ديني ، وقوله : ﴿ وأنا عبدك ، جملة مؤكدة لقوله : أنت ربي، ويحتمل أنا عبدك بمعنى عامدك فلا يكون تأكيداً ويؤيده عطف قوله ا وأنا على عهدك . ومعناه كما قال الخطابي : أنا على ما عاهدتك عليه وواعدتك مر. الإيمـان بك وإخلاص الطاعة لك ما استطعت ومتمسك به ومستنجز وعدك في المعونة والأجر وفي قوله : • ما استطعت ، اعتراف بالعجز والقصور عن القيام بالواجب من حقه تمالى قال ابن بطال : يرمد بالعهد الذي أخذه الله على عباده حيث أخرجهم أمثال الذرِّ . وأشهدهم على أنفسهم • ألست بربكم ، فأقرُّوا له بالربوبية وأذعنوا

له بالوحدانية ، وبالوعد ما قال على لسان نبيه أن من مات لا يشرك بي شيئًا أن يدخله الجنة ، ومعنى «أبوه» أقرّ وأعترف وهو مهموز وأصله البواء ومعناه اللزوم . ومنه بوَّاه الله منزلا أي أسكنه فكأنه ألزمه به « وأبوء بذني ، أعترف به وأقرَّ ، وقوله « فأغفر لي فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت » اعترف بذنبه أولا ثم طلب غفرانه ثانيا . وهـذا من أحسن الخطاب وألطف الاستعطاف كقول أى البشر (ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الحاسرين). وقد اشتمل الحديث على الإفرار بالربوبية لله تعالى . وبالعبودية للعبد في التوحيد له وبالإفرار بأنه الخالق ، والإفرار بالعهد الذي أخذه على الامم . والإفرار بالعجز عن الوفاء من العبد ، والاستعادة به تعـالي من شر السيئات نحو « نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، والإفرار بنعمته على عباده وأفردها للجنس والإقرار بالذنب . وطلب المغفرة وحصر الغفران فيه تعمالي . وفيه أنه لا ينبغي طلب الحاجات إلا بعد الوسائل. وأما ما استشكل به من أنه كيف يستغفر وقد غفر له صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم ما تقدّم من ذنبه وما تأخر وهو أيضا معصوم فإنه من الفضول لآنه صلى الله عليه وسـلم أخبر بأنه يستغفر الله ويتوب إليه في اليوم سبعين مرة . وعلمنـا الاستغفار فعلمينا التأسي والامتثال لا إيراد السؤال والإشكال . وقد عـلم هذا من خاطبهم بذلك فلم يوردوا إشكالا ولا سؤالا ويكفينا كونه ذكر الله على كل حال ، وهو مثل طلبنا للرزق. وقد تكفل به وتعليمه لنا على ذلك (وارزقنا وأنت خير الرازقين) وكله تعبد وذكر لله تعالى .

19 - ﴿ وَعَنَ ابْنَ عَمْرُ رَضَى الله عَنْهِمَا قَالَ : لَمْ يَكُنَ رَسُولُ الله صَلَى الله تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَمْ بِدَعَ هُوْلاً الْسَكَلَمَاتُ حَيْنَ يَمْسَى وَحَيْنَ يَصَبِيْحَ : اللّهُمَّ إِنِّى أَسْأَلُكَ الْمَافِيَةَ فَى دِينِي وَدُنْيَاكَ وَأَهْلِي وَمَالِي ، اللّهُمَّ اسْنَتُنْ عَ رُاتِي وآمِنْ رَوْعَاتِي وَاحْفَظْنِي اللّهُمُّ اسْنَتُنْ عَ رُاتِي وآمِنْ رَوْعَاتِي وَاحْفَظْنِي مِنْ بَيْنِ يَدَى وَمِنْ فَوْقَى وَأَعُوذُ بَعَظَمَتِكُ مِنْ بَيْنِ يَدَى وَمِنْ فَوْقَى وَأَعُوذُ بَعَظَمَتِكُ

اغَمَالَ مِنْ تَحْتَى ، أُخرِجه النسائي وابن ماجه وصححه الحــاكم ﴾ العافية في الدين السلامة من المعاصي والابتداع وترك مابجب والتساهل في الطاعات وفي الدنيا السلامة من شرورها ومصائبها ، وفي الأهل السلامة من سوء العشرة والأمراض والاسقام وشغلهم بطلب التوسع في الحطام وفي المال السلامة من الآفات التي تحدث فيه وسأر العورات عام لعورة البدن والدين والاهل والدنيا والآخرة وتأمين الروعات كذلك والروعات جمع روعة وهى الفزع وسأل الله الحفظ له من جميع الجهات لأن العبد بين أعدائه من شياطين الإنس والجن كالشاة بين الذئاب إذا لم يكن له حافظ من الله فماله من قوة . وخص الاستعاذة بالعظمة عن الاغتيال من تحته لأن اغتيال الشيء أخذه خفية هو أن يخسف به الارض كما صنع الله تعالى بقارون أو بالغرق كما صنع بفرعون فالكل اغتيال من النحت ٢٠ _ ﴿ وَعَنَ ابْنَ عَرَ رَضَى الله عَنْهِمَا قَالَ كَانَ رَسُولُ الله صَلَّى الله عليه وسَمْ يَقُولُ ﴿ اللَّهُمَّ ۚ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ زَوَالَ نِعْمَتِكَ وَتَّحَوُّلُ عَافِيَتِكَ وَفُجَاءَةٍ نِقْمَتِكَ وَجَمِيهِ عِ سَخَطِكَ ، أخرجه مسلم ﴾ الفجأة بفتح الفاء وسكون الجيم مقصور وبضم الفاء وفتح الجم والمد وهي البغتة وزوال النعمة لا يكون منه تعالى إلا بذنب يصيبه العبد فالاستعاذة من الذنب في الحقيقة كأنه قال نعوذ بك من سيئات أعمالنا وهو تعلم للعباد ، وتحول العافية انتقالها ولا يكون إلا بحصول ضدها وهو المرض.

٢١ ــ ﴿ وعن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و الله م إنّى أعُوذُ بِكَ مِنْ غَلْبَةِ الدينِ وغَلَبَةِ الْعَدُوِّ وشَمَا تَةِ الْأَعْدَاء ■ رواه النسائى وصححه الحاكم ﴾ غلبة الدين ما يغلب المدين قضاؤه: ولا ينافى الاستعادة كونه صلى الله عليه وسلم استدان ومات ودرعه مرهونة فى شىء من شعير فإن الاستعادة من الغلبة بحيث لا يقدر على قضائه . ولا ينافيه أن الله مع المدين حتى يقضى دينه مالم يكن فيما يكره الله وروى هذا عن عبد الله

ابن جعفر مرفوعا لانه يحمل على مالا غلبة فيه فن استدان دينا يعلم أنه لا يقدر على قضائه فقد فعل محرما وفيه ورد حديث د من أخذ أموال الناس يربد أدامها أداها الله عنمه ومن أخذها يربد إتلافها أتلفه الله ، أخرجه البخارى وقد تقدم ولذا استعاذ صلى الله عليه وسلم من المغرم وهو الدين ؛ ولما سألته عائشة عن وجه إكثاره من الاستعاذة منه قال « إن الرجل إذا غرم حدّث فكذب ووعد فأخلف ، فالمستدين يتعرض لهذا الامر العظيم . وأما غلبة العدو أى بالباطل لان العدو في الحقيقة إنما يعادى في أمر باطل إما لامر ديني أو لامر دنيوى كغصب الظالم لحق غيره مع عدم القدرة على الانتصاف منه وغير ذلك . وأما شمانة الاعداء ما ينكأ الاعداء فهي فرح العدو بضر نزل بعدوه . قال ابن بطال شمانة الاعداء ما ينكأ القلب و تبلغ به النفس أشد مبلغ . وقد قال هرون لاخيه عليهما السلام (فلا تشمت لل الاعداء) لا تفرحهم بما تصيبي به .

عدم . فإن قلت : المعروف تفدّم كون المولود مولوداً على كونه والداً ا فكان هذا يقتضى أن يقال الذى لم يولد ولم يلد . قلت القصد الاصلى هذا نفى كونه تعالى ليس له ولدكما ادّعاه أهل الباطل ولم يدع أحد أنه تعالى مولود فالمقام مقام تقديم نفى ذلك . فإن قلت : فلم ذكر ولم يولد مع عدم من يدعيه ؟ قلت : تعميا لتفرد الله تعالى عن مشابهات المخلوقين وتحقيقاً لكونه ليس كمثله شي . والكفؤ : الماثل أى لم يكن أحد يماثله في شيء من صفات كماله وعلو ذاته . وفي الحديث دليل على أنه ينبغي تحرى هذه الكابات عند الدعاء لإخباره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه إذا سئل بها أعطى وإذا دعى بها أجاب والسؤال الطلب للحاجات والدعاء أعم منه فهو من عطف العام على الخاص .

٣٣ ــ ﴿ وعن أَبِي هريرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم إذا أصبح يقول : • اللهُمَّ بِكَ أَصْبَحْنَا و بِكَ أَمْسَيْنَا و بِكَ نَحْيَا و بِكَ ثَمُوتُ و إِلَيْكَ النَّشُورُ ، و إذا أمسى قال مثل ذلك إلا أنه قال • و إليك المصير ، أخرجه الاربعة ﴾ الظرف متعلق بمقدر أى بقوتك وقدرتك و إيجادك أصبحنا أى دخلنا في الصباح إذ أنت الذي أو جدتنا وأو جدت الصباح ، و مثله أمسينا ، والنشور من نشر الميت إذا أحياه و فيه مناسبة لان النوم أخو الموت فالإيقاظ منه كالإحياء بعد الإمانة كما ناسب في المساء ذكر المصير لانه ينام فيه و النوم كالموت . و فيه الإقرار بأن كل إنعام من الله تعالى .

75 _ ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال ا أكثر دعاء رسول الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم : ﴿ رَبُّنَا آتنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وقِنَا عَذَابَ النَّارِ وَ مَتفق عليه ﴾ قال القاضى عياض إنما كان يدعو بهذه الآية لجمعها معانى الدعاء كله من أمر الدنيا والآخرة قال والحسنة عندهم ههنا النعمة فسأل نعيم الدنيا والآخرة والوقاية من العذاب نسأل الله أن يمن علينا بذلك . وقد كثر كلام السلف في تفسير الحسنة : فقال ابن كثير : الحسنة في الدنيا تشمل كل مطلوب دنيوى

من عافية ودار رحبة ، وزوجة حسناه وولد بار ، ورزق واسع وعلم نافع وعمل صالح ومركب هنى وثياب جميلة إلى غير ذلك مما شملته عباراتهم فإنهما مندرجة في حسنات الدنيما ؛ فأما الحسنة الآخرة فأعلاها دخول الجنة وتوابعه مر الامن وأما الوقاية من النار فهى تقتضى تيسير أسبابه فى الدنيما من اجتناب المحارم وترك الشبهات أو العفو محضاً. ومراده بقوله وتوابعه ما يلحق به فى الذكر لا ما يتعقبه حقيقة .

٢٥ ــ ﴿ وَعَنِ أَنِي مُوسَى الْأَشْعَرِي رَضِّي الله عَنْهِ قَالَ : كَانَ رَسُولَ الله صلى الله تعالى عليه وعلى آله وسلم يدعو : • اللُّهُمَّ اغْفِرْ لى خَطِيلَتَى وَجَهْلِي وَإِسْرَافِي في أَمْرِي وَمَا أَنْتَ أَعْـلَمُ بِهِ مِنِّي ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي جِدِّي وَهَزْلِي وَخَطَيُ وَعَمْدِي وَكُلُّ ذَٰلِكَ عِنْدِي ، اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ومَا أَخَّرْتُ ومَا أَسْرَرْتُ ومَا أَعْلَنْتُ ومَا أَنْتَ أَعْـلَمُ بِهِ مِنِّي أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قديرٌ ۗ متفق عليه ﴾ الخطيئة الذنب. والجهل ضد العلم. والإسراف مجاوزة الحدّ في كل شي. وقوله = في أمرى ، يحتمل تعلقه بـكل ماتقدّم أو بقوله إسرافي فقط . والجد بكسر الجيم ضدّ الهزل وقوله « وخطئي وعمدي » من عطف الخاص على العام إذ الخطيئة تكون عن هزل وعن جدّ وتكرير ذلك لتعدّد الأنواع التي تقع من الإنسان من المخالفات والاعتراف بهـا وإظهار أن النفس غير مبرأة من العيوب إلا ما رحم علام الغيوب . وقوله « وكل ذلك عنـدى ، خبره محذوف أى موجود ومعنى أنت المقدم ، أى تقدّم من تشا. من خلقك فيتصف بصفات الكالات ويتحقق بحقائق العبودية بتوقيقك وأنت المؤخر لمن تشاء من عبادك بخذلانك وتبعيدك له عن درجات الخير قال المصنف : وقع في حديث ابن عباس أنه صلى الله عليه وآله وسلم كان يقوله في صلاة الليل وتقدم بيانه ووقع في حديث على عليه السلام أنه كان يقوله بعد الصلاة . واختلفت الروايات هلكان يقوله بعد السلام أو قيله ؟ فني مسلم من حديث ابن عمر رضى الله عنه • أنه كان يقوله بين التشهد والسلام ، وأورده

ابن حبان فى صحيحه بلفظ «كان إذا فرغ من الصلاة، وهو ظاهر فى أنه بعد السلام ويحتمل أنه كان يقوله قبله وبعده .

٢٦ - ﴿ وعن أَبِي هربرة رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول و الله ما أَصْلِحْ لِي دُنْيَاىَ الَّتِي فِيهَا يَقُولُ و الله مَا أَصْلِحْ لِي دُنْيَاىَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي وَأَصْلِحْ لِي دُنْيَاىَ الَّتِي فِيهَا مَعَاشِي وَأَصْلِحْ لِي النَّهَ لِي الله الله الله الله واجْعَلِ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فَي كُلِّ خَيْرٍ واجْعَلِ الْحَيَاةَ زِيَادَةً لِي فَي كُلِّ خَيْرٍ واجْعَلِ الله والله والله على على الله الله على حواز الدعاء بالموت بل إنما دل على سؤال أن يجعل الموت في قضائه عليه ونزوله به راحة من شرور الدنيا ومن شرور القبر لعموم كل شر أي من كل شر قبله وبعده .

٢٧ - ﴿ وعن أنس رضى الله عنه قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ﴿ اللَّهُمَّ انْفَعْنِي بِمَا عَلَيْتَنِي وَعَلَمْنِي مَا يَنْفَعْنِي وَارْزُقْنِي عِلْمًا يَنْفَعْنِي • رواه النّسائى والحاكم .

٢٨ ـ ﴿ وللنسائى من حديث أبى هريرة نحوه وقال فى آخره * وزِدْنِي عِلْمًا * الْحَمْدُ للهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ وأَعُوذُ بِاللهِ مِنْ حَالِ أَهْلِ النَّارِ * وإسناده حسن * فيه أنه لا يطلب من العلم إلا النافع والنافع ما يتعلق بأمر الدين والدنيا فى ما يعود فيها على نفع الدين وإلا فما عدا هذا العلم فإنه بمن قال الله فيه (ويتعلمون ما يضرهم ولا ينفعهم) أى فى أمر الدين فإنه ننى النفع عن علم السحر لعدم نفعه فى الآخرة بل لانه ضار فيها وقد ينفعهم فى الدنيا لكنه لم يعده نفعا .

٢٩ - ﴿ وعن عائشة رضى الله عنها أن الذي صلى الله عليه وآله وسلم علمها هـذا الدعاء • اللهُمَّ إِنِّى أَسْأَلُكَ مِنَ الْخَيْرِ كُلَّةٍ عَاجِلِهِ وآجِلِهِ مَا عَلَمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ . وَمَا لَمْ أَعْلَمْ أَعْلَمْ أَعْلَمْ . اللهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ مِنْ الشَّرِّ كُلَّةِ عَاجِلِهِ وآجِلِهِ مَا عَلَمْتُ مِنْهُ وَمَا لَمْ أَعْلَمْ . اللهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ وَنَبِيكَ وأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا عَاذَ اللهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ مِنْ اللهُمَّ إِنِي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِليْهَا مِنْ أَ * لِ أَوْ عَمَلٍ مِنْهُ عَبْدُكَ و نَبِيكَ اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ أَ * لِ أَوْ عَمَلٍ مِنْهُ عَبْدُكَ و نَبِيكَ اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ أَ * لِ أَوْ عَمَلٍ مِنْهُ عَبْدُكَ و نَبِيكَ اللهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ أَ * لِ أَوْ عَمِلٍ مِنْهُ عَبْدُكَ و نَبِيكَ اللّهُمَ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ أَنْ لِي أَوْ عَمْلِ اللهُمْ عَلَيْهِ اللهُمْ إِنْهُ إِلَيْهَا مِنْ أَنْ إِلَيْهَا مِنْ أَنْ اللهُمْ إِلَيْهِا مِنْ أَوْ عَلَى الْمُنْهُ عَلَيْهُ اللّهُ مَا عَلَيْهُ مَا عَلَيْهُ عَبْدُكَ و نَبِيكَ اللّهُمْ إِنِي أَسْأَلُكَ الْجَنَّةَ وَمَا قَرَّبَ إِلَيْهَا مِنْ أَنْ لِلْهُ عَلَيْهِ إِلَيْهِا مِنْ أَنْهُمْ إِلَيْهُ إِلَيْهَا مِنْ أَنْ اللّهُمْ إِلَى الْسَأَلُكَ الْجَنْهُ الْمَالِقُولُ اللّهُ عَلَيْهُ إِلَيْهَا مِنْ أَنْ اللّهُ الْمَالِكُ الْعَلَمْ الْمَالِكُ الْمَالِكُ الْمَالُكُ الْمَالِقُولُ اللّهَ الْمَالِيْهَا مِنْ أَنْ اللّهُ الْمَالِكُ الْمُعْمَلِكُ وَلَيْكُ الْمُعْمَلِي اللّهُ الْمُ الْمُؤْمِنِهُ إِلَيْهَا مِنْ أَنْهُ اللّهُ الْمِنْ اللّهُ الْمَالِمُ اللّهُ الْمَالِكُ اللّهُ الْمَالِمُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ الْمَالِمُ اللّهُ الْمِنْ اللّهُ الْمُعَلّمُ اللّهُ الْمُنْ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الْمُؤْمِ اللّهُ اللّهُ الْمُعْلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللْمُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ الْ

وأُعُوذُ بِكَ مِنَ النَّارِ ومَا قَرَّبَ إليْهَا مِنْ قَوْلِ أَوْ عَمَلِ وأَسَّأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ كُل قضاء قضاء قضاء في خيرًا، أخرجه ابن ماجه وصححه ابن حبان والحاكم الحديث تضمن الدعاء بخيرى الدنيا والآخرة والاستعاذة من شرهما وسؤال الجنة وأعمالها وسؤال أن يجعل الله كل قضاء خيرا وكأن المراد سؤال اعتقاد العبد أن كل ما أصابه خير وإلا فإن كل قضاء قضى الله به خير وإن رآه العبد شرا في الصورة وفيه أنه ينبغي للعبد تعليم أهله أحسن الادعية لأن كل خير ينالونه فهو له وكل شر يصيبهم فهو مضرة عليه .

٣٠ _ ﴿ وَأَخْرَجِ الشَّيْخَانَ عَنِ أَنَّى هُرَيْرَةً رَضَّى اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم • كَلِمَتَان حَسِيَتَان إِلَى الرَّاشْنِ خَفِيفَتَان عَلَى الْلَسَان تَقِيلَتَان في أَلْمِيزَانِ : سُبْحَانَ اللهِ وَيَحْمُدِهِ سُبْحَانَ اللهِ أَلْعَظِيمٍ ، هـذا آخر حديث ختم به البخاري صحيحه وتبعه جماعة من الأئمة في ختم تصانيفهم في الحديث والمراد من السكلمتين الكلام نحو كلمة الشهادة وهو خ مقدّم وقوله « سبحان الله . . . الخ ، مبتـدأ مؤخر وصح الابتـدا. به وإن كان جملة لانه في معنى هـذا اللفظ ، وإنما قدم الخبر تشويقا للسامع إلى المبتدإ سما بعـد ما ذكر مر. الاوصاف والحبيبة بمعنى المحبوبة أى محبوبتان له تعالى والخفيفة فعيلة بمعنى فاعلة والثفيلة فعيلة بمعنى فاعلة أيضا . قال الطبيي الخفة مستعارة للسهولة شبه سهولة جريانها على اللسان بما خف على الحامل من بعض الامتعة فلا يتعبه كالشيء الثقيل ، وفيه إشارة إلى أن سائر التكاليف شاقة على النفس ثقيلة وهـذه سهلة عليها مع أنها تثقل في الميزان كثقل الشاق من الاعمال وقد سئل بعض السلف عن سبب ثقل الحسنة وخفة السيئة فقال لأن الحسنة حضرت مرارتها وغابت حلاوتها فثقلت فلا يحملك ثقلها على تركها ، والسيئة حضرت حلاوتها وغابت مرارتهـا فلذلك خفت فلا تحملنك خفتها على ارتكامها والحديث من الأدلة على ثبوت الميزان كما دل عليه القرآن . واختلف العلماء في الموزون فقيل الصحف لأن الاعمال أعراض فلا

توصف بثقل ولاخفة ولحديث السجلات والبطاقة. وذهب أهل الحديث والمحققون إلى أن الموزون نفس الأعمال وأنها تجسد في الآخرة ، وبدل له حـديث جار مرفوعاً ﴿ تُوضَّعُ المُوازِّينِ يُومُ القيامَةُ فَتُوزَنَ الْحَسَّنَاتِ وَالسِّيثَاتِ فَمَن تَفْلَت حسناته على سيئاته مثقال حبة دخل الجنة ، ومن ثقلت سيئاته على حسنانه مثقال حبة دخل النار قيل له فمن استوت حسناته وسيئاته قال أولئك أصحاب الاعراف. أخرجه خيثمة في فوائده وعند ابن المبارك في الزهد عر. ﴿ ابن مسعود نحوه مرفوعا والأحاديث ظاهرة في أن أعمال بني آدم توزن أنه عام لجميعهم وقال بعضهم : إنه يخص المؤمن الذي لا سيئة له وله حسنات كثيرة زائدة على محض الإيمــان فيدخل الجنة بغير حساب كما جاء في حديث السبعين ألفا . ويخص منه الكافر الذي لا حسنة له ولا ذنب له غير الكفر فإنه يقع فى النار بغير حساب ولا ميزان . نقل الفرطبي عن بعض العلماء أنه قال : الكافر مطلقا لا ثواب له ولا توضع حسنته في الميزان لقوله تعالى (فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا) ولحديث أبي هريرة في الصحيح الكافر لا يزن عند الله جناح بعوضة ، وأجيب بأن هذا مجاز عن حقارة قدره ولا يلزم منه عدم الوزن . والصحيح أن الكافر توزن أعماله إلا أنه على وجهين أحدهما أن كفره يوضع في كفة ولا يجد حسنة يضعها في الآخرى لبطلان الحسنات مع الكفر فتطيش التي لا شيء فيها . قال : القرطي وهذا ظاهر قوله تعالى (ومن خفت موازينه فأولئك الذين خسروا أنفسهم) فإنه وصف الميزان بالخفة والثاني أنه قد يقع منه العتق والعر والصلة وسائر أنواع الخير المبالية ممما لو فعلها المسلم لكانت له حسنات فمن كانت له جمعت ووضعت فى الميزان غير أن الكفر إذا قابلها رجح بها . ويحتمل أن هذه الاعمال توزن ما يقع منه من الاعمال السيئة كظلم غيره وأخذ ماله وقطع الطريق فإن ساوتها عذب بالكفر وإن زادت عـذب بمـا كان زائداً على الكفر منه وإن زادت أعمــال الخـير معه طاح عقاب سائر المعاصي وبتي عقاب الكفر كما جاء في حديث أبي طالب

أنه في ضحضاح من نار .

0 0 0

اللهم ثقل مرازين حسناتنا إذا وزنت . وخفف موازين سيثاتنا إذا فى كفة الميزان وضعت . واجعل سجلات ذنوبنا عند بطاقة توحيدنا طائشة من كفة الميزان . ووفقنا بجعل كلمة النوحيد عند المات آخر ما ينطق به اللسان .

قد انتهى بحمد ولى الإنعام ، ما قصدناه من شرح بلوغ المرام (سبل السلام) نسأل الله أن يجعله من موجبات دخول دار السلام ، وأن يتجاوز عما ارتكبناه من الخطايا والآثام ، وأن يجعل فى كفات الحسنات ما جرت به فيه وفى غيره الاقلام ، وأن ينفع به الانام ، إنه ذو الجلال والإكرام . والمولى لعباده من إفضاله كل مرام .

والحمد لله حمداً لا يفنى ما بقيت الليالى والآيام . ولا يزول إن زال دوران الشهور والاعوام . والصلاة والسلام على رسوله الـكاشف بأنوار الوحى كل ظلام ، وعلى آله العلماء الاعلام ، وأضحابه الكرام .

وحسبنا الله و نعم الوكيل ، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العلى العظيم .

وقد وافق الفراغ منه فى صباح الأربعاء ليلة السابع والعشرين من شهر ربيع الآخر سنة ١١٦٤ من هجرة سيد الآنام ، عليه أفضل الصلاة وأتم السلام .

ختمها الله تعالى بخير وما بعدها من الاعوام

﴿ تُم الجزء الرابع ـ ولله الحمد أولا وآخرا ـ وبه تمام الكتاب ﴾

فهرس الجزء الرابع

من سبل السلام: شرح بلوغ المرام من أدلة الاحكام

مفحة

- ٣٠ يجب القطع على من جحد العارية
- ۳۰ لیس علی خائن ولا منتهب ولامختلس قطع
 - ٣٠ يأمر بالقطع والحسم الإمام
- ٣٥ إذا أخذ المحتاج بفيه لسد حاجته فلا قطع عليه
- ۳۷ تقطع يد السارق فيما كان مالكه حافظا له وإن لم يكن معلقاً عليه
- ٣٩ من دعا على من ظلمه فقد انتصر
- وي باب حد الشارب وبيان المسكر
- ٤١ ثبوت الحد على شارب الحقــر بالإجماع
 - ه، إذا ضرب أحدكم فليتق الوجه
- ٢٦ النهى عث إقامة الحدود في و الساجد
 - ٧٤ ما يحل من الأشربة وما يحرم
 - ٨٤ ما أسكر كثيره فقليله حرام
 - ان الله لم يجعل شفاء كم فيا حرم عليكم
 - ٣٥ باب التعزير وحكم الصائل
 - ع أقياوا ذوى الهيئات عثراتهم
 - ه ه ڪل معزر يموت بالتمزير

(۲۲ ـ سيل السلام ـ ٤)

صفحة

- ۲ كتاب الحدود
- حد الزانى غير المحصن مائة جلدة
 وتغريب عام
 - ع حد الزاني المحصن الرجم
- بحب على الإمام الاستفصال عن
 الأمور التي بجب معها الحد
 - ٩ ما يثبت الزنا
- ا إذا علم السيد بزنا أمته جلدها
 وإن لم تقم شهادة
- ۱۳ أقيموا الحدود على ماملكت أيمانكم
- 18 يقام الحد على الحامل بعد الوضع وبعد مضى مدة الرضاع
- ۱۷ من وجدتموه يعمل عمــــل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به
 - ١٨ حد من يأتى البهيمة : القتل
 - ٢١ باب حد القذف
 - ٢٤ حد القذف على العبد
 - عې باب حد السرقة
- ۲٦ أقوال العاماء في النصاب الذي تقطع فيه يد السارق
 - ۲۸ النهي عن الشفاعة في الحدود

صفحة

٨٧ ما يباح للمجاهدين قبل القسمة

هب إخراج من على دين غـير
 الإسلام من جزيرة العرب

٩٣ أموال بني النضير كانت للنبي مالية النبي النبي النبي النبية خاصة

٩٤ إجماع العلماء على جواز الادخار
 ٩٤ يستغله الإنسان من أرضه

٥٥ باب الجزية والهدنة

٩٨ تؤخذ الجزية من كل حالم دينارا

٠٠٠ الإسلام يعاو ولا يعلى عليه

المسلمين بين المسلمين وأعدائهم من الشركين لمدة معلومة لمصلحة الخ

١٠٣ باب السبق والرمى

١٠٤ لا سبق إلا في خف أو نصلأو حافر

١٠٦ كتاب الأطعمة

۱۰۷ النهى عن أكل كل ذى تاب من السباع

 ۱۰۸ إذنه صلى الله عليه وسلم فى لحوم الحيل

حل أكل الجراد

۱۱۳ نهيه صلى الله عليه وسلم عن قتل أربع من الدواب يضمنه الإمام

۸۵ من قتل دون ما له فهو شهید

٥٩ ڪتاب الجهاد والترغيب في
 الاخلاص فيه

٦٦ استئذان الأصول في الجهاد

٣٣ الترغيب في الجهاد لتكون كلة
 الله هي العليا

٦٥ لا تنقطع الهجرة ما قوتل المدو

77 نهى المجاهد عن التمثيل بالمقتول وعن الغاول الح

٣٩ التورية في الغزو

٧٧ عدم الاستعانة بالمشركين

٧٣ النهي عن قتل النساء والصبيان

٧٤ النهى عث الإلفاء بالنفس في النهلكة

٧٦ القضاء بالسلب للقاتل

۷۸ جـواز الرمى بالمنجنيــق .
 ودخـول الحرم وعلى رأســه
 المغفر

٨٠ جواز القتل صبراً وقداء السامين
 عشرك

٨١ من أسلم أحرز ماله ودمه

٨٢ انفساخ نكاح المسبية

٨٤ قدم الغنيمة بين مستحقيها

صفحة

صفحة

١١٤ نهيه وَيُطَلِّنَهُ عَنِ الجَلالَة وأَلبانها ١١٦ بحل أكل الضب

١١٨ باب الصيد والذبائح

۱۱۹ لا يحل صيد الكلب إلا إذا أرسله صاحبه

۱۲۱ فما صاده الـكلب إذا أدرك حيا فيذكي

۱۲۶ ما أصيب بحد القراض يؤكل وما أصيب بعرضة فلا يؤكل

۱۲۵ النهى عن الحذف وعن اتخاذ شىء فيه الروح غرضا

۱۲۹ إن الله تعالى كتب الإحسان على كل شي.

١٣١ المسلم يكفيه اسمه

١٣٢ باب الأضاحي

۱۳۳ يستحب اضطجاع الغنم ولا تذبح قائمة ولا باركة

١٣٥ وقت التضحية من بعد صلاة العيد

١٣٧ العيوب المانعة من صحة التضحية ١٣٨ ما لا يجزئ في الأضحية

۱٤٠ يتصدق المضحى باللحوم
 والجلود والجلال

١٤٣ باب المقيقة

۱٤٥ ڪل غلام مرتهن بعقيقتـه نذبح عنه

۱٤٦ يستحب حلق رأس الولود يوم سابعه وكذا تسميته

١٤٨ كتاب الأيمان والنذور

١٥٠ اليمين تـكون على نية المحلف

١٥٢ من حلف على يمين فقال إن شاء الله فلا حنث عليه

102 الصبغ التي كات محلف بها رسول الله عليانية

١٥٥ اليمين الغموس من السكبائر

۱۵۲ بیان الذنوب الکبائر واختلاف العلماء فیها

۱۰۸ إن لله تسعة وتسعين اسما من أحصاها دخل الجنة

۱۹۲ نهيمه عَيَّلِيَّتُهُ عَنِ النَّهُ وَأَنَّهُ لا يأتَى نخير وإنما يستخرج به من البخيل

۱۹۳ أقوال العاماء فى النذر وما يباح منه وما يحرم ١٩٤ باب الدعاوى والبينات

۱۹۵ عظم إثم من حلف على منبره عصاليته كاذبا

۱۹۸ بیان من لایکلمهم الله تعالی یوم الفیامة ولا ینظر إلیهم ولا یز کیهم ... الخ

۲۰۰ ترد البين على المدعى إذا لم يحلف المدعى عليه

٢٠١ اعتبار القيافة في ثبوت النسب

٢٠٤ كتاب العتق

٣٠٥ فضائل العتق

٢٠٦ من أعتق حصة له فى عبد وكان موسراً قوم عليـــه حصــــة شريكه ... الخ

۲۱۰ من ملك ذا رحم محرم فهو حر
 ۲۱۳ باب المدىر والمكاتب وأم الوله

۲۱۵ المكاتب عبد ما بق عليه من مكاتبته درهم

۲۱۷ المكاتب إذا صار معه جميع مالالمكاتبة فقد صار له ما للأحرار

٣١٧ ماكان عليه عليه الله عليه عن عن الدنيا وخاو قلبه عن الاشتغال مها

.. ۲۲۰ كتاب الجامع ۱۳۵ بیان النسذور التی تازم فیما کفارة یمین

١٦٧ لا وفاء لنذر في معصية

١٧٠ كتاب القضاء

۱۷۱ التحـــذير من ولاية القضاء والدخول فيه

۱۷۳ إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران ... الح

١٧٤ كتاب عمر في آداب القاضي

١٧٦ النبى عن القضاء في حالة العضب آداب النساه

١٨٠ كيف تقدس أمة لا يؤخذ من شديدهم لضعيفهم ؟

۱۸۲ یجب علی من ولی أی أم من أمور عباد الله ألا محتجب عنهم لمن رسول الله علیالله الراشی والمرتشی

١٨٥ باب الشهادات

۱۸٦ أفضل الفرون قرنه عَلَيْنَا مُهُ مُ الدِين يلونهم الدين يلونهم

۱۸۸ بیان من تجوز شهادتهم

١٩١. شهادة الزور من أكبر الكمائر

١٩٢ يثبت القضاء بشاهد ويمين

صفحة

٠٧٠ باب الأدب : حقوق المسلم على المسلم

ه النعمة العبد إلى ما يشكر له النعمة

۲۲٦ لا يقيم الرجل الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه

۲۲۸ آداب السلام بدءا وردا

۲۳۱ النهى عن بدء اليهود والنصارى بالسلام

٢٢٢ النهي عن النرب قائما

۲۴۳ النهى عن لبس نعل واحد وعن جر الثوب خيلاء

٢٣٦ آداب الأكل والشرب

٢٣٧ النهى عن الإسراف فى الأقوال والصلة والأفعال . باب البر والصلة

٢٣٩ لا يدخل الجنة قاطع للرحم

٢٤٠ بيان ماحرمه الله تعالى على عباده

٣٤٣ رضا الله في رضا الوالدين الخ

٢٤٥ نفي الإيمان عن من لا يحب لجاره ما يحد لنفسه

۲٤٦ بيان الذنوب المكبائر وأكبر الكبائر وأكبر الكبائر

۲٤٩ كل معروف صدقة

٢٥٠ الترغيب في فعل الخير

صفحة

٢٥٢ الدال على الخير كفاعله

۲۵۳ باب الزهد والورع

٢٥٤ إن الحلال بين والحرام بين

۲۵۳ الإرشاد إلى البعد عن ذرائع الحرام وإن كانت غير محرمة

۲۰۸ تعس عبد الدينار والدرهم والقطفة

. ٢٦٠ من تشبه بقوم فهو منهم

٢٦٠ الحث على الدعاء والتوجه إلى الله
 فى كل المطالب

۲۹۶ من حسن إســـــلام المرء تركه مالا يعنيه

٢٦٥ ماملاً الن آدم وعاء شرا من بطنه

٣٦٧ الحث على التوبة ومدح الصمت

۲۹۸ باب الترهيب من مساوئ الأخلاق

۲۲۹ دم الحسد والغضب وبیات مایتداوی به منها

٢٧٢ الظلم ظلمات يوم القيامة

۲۷۵ ذم البخل وبيان علاجه والتحذير
 من الشرك الأصغر

٢٧٦ ذم الرياء بجميع أقسامه

۲۷۸ علامات النفاق

٠٨٠ التحدير من سوء الظن بالمسلمين

صفحة

٢١٢ الدين النصيحة

٣١٤ أكثر ما يدخل الجنة تقوى الله وحسن الخلق

٣١٥ ماك الذكر والدعاء

٣١٧ ذكر الله من أعظم أسباب النجاة من مخاوف الدنيا والآخرة

٣١٩ فضل الذكر وذم تاركه

٣٢٠ أقوال العاماه في الصلاة والسلام
 على غـير نبينا محمد صـلى الله
 عليه وسلم

٣٢٢ فضل التسبيح والتحميد

۳۲۳ الباقیات الصالحات وأحب الـ کلام الی الله تعالی

٣٢٦ استحباب رفع اليدين في الدعاء

۲۲۷ سيد الاستغفار . والكايات التي

داوم عليها صلى الله عليه وسلم صياحاً ومساء

٣٢٩ ماكان يستعيذ منه صلى الله عليه وسلم. وما يبتدئ به الدعاء

۳۳۱ أكثر دعاء النبي صلى الله عليه وسلم وبنا آتنا... الخ

۳۳۶ كلتان حبيبتاث إلى الرحمن خفيفتان على اللسان الخ ۳۳۵ وزن أعمال بنى آدم كلهم صفيحة

٣٨٢ الوعيد الشديد على أثمة الجور

۲۸۳ دعاؤه صلى الله عليه وسلم على من ولى من أمر الناس شيئا فشق عليهم

٢٨٦ بيان حقيقة الغيبة وذمها

٢٨٨ بيان الأمور التي تبييح الغيبة

۲۸۸ تحريم بغض المسلم والإعراض عنه وقطيعته بغيرذنب شرعى الح

۲۹۱ النهى عن الياراة والمزاح وخلف الوعد

٢٩٤ التحذير من أذى السلم بأى شيء

٢٩٤ النهي عن سب الأموات

٢٩٦ الوعيد الشديد على النمام

۲۹۷ طوبی لمن شغله عیبه عن عیوب الناس . وذم السکیر

٢٩٩ من عيراً خاه بذنب لم يمتحق يعمله

٣٠١ كفارة من اغتبته أن تستغفر له

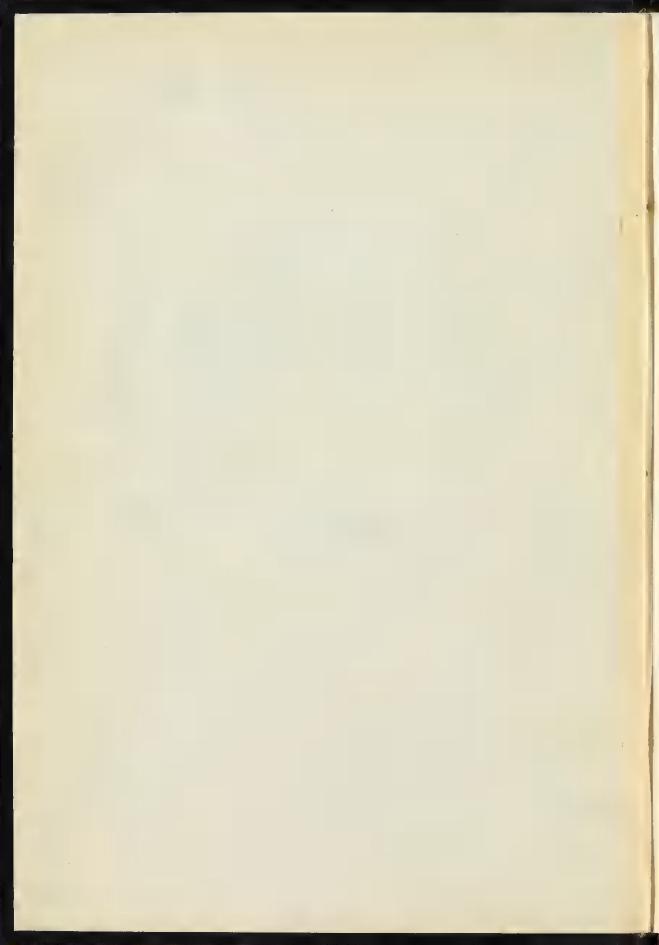
٣٠٣ باب الترغيب في مكارم الأخلاق

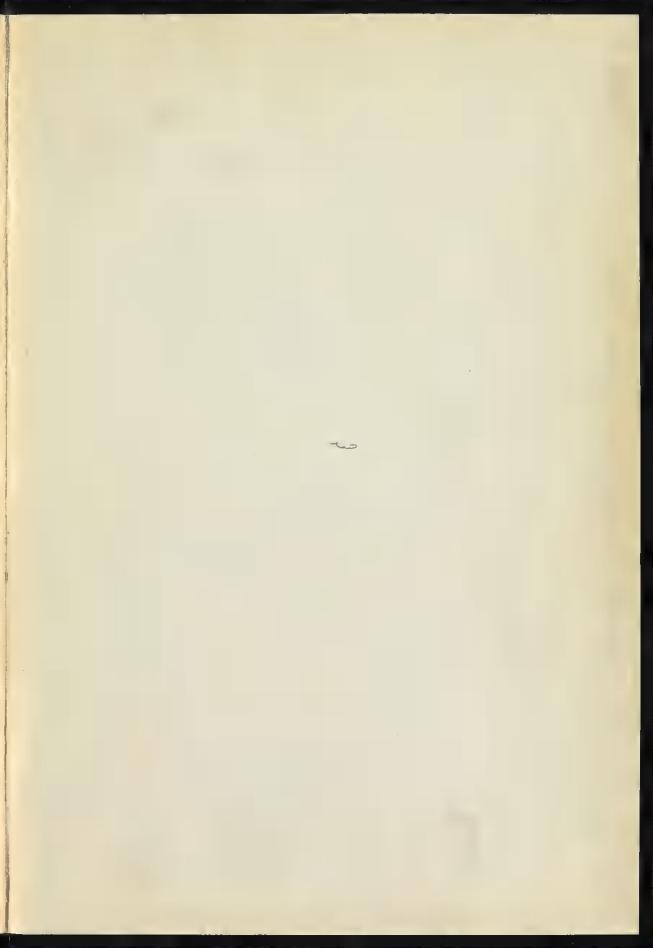
٣٠٤ آداب الجلوس في الطريق

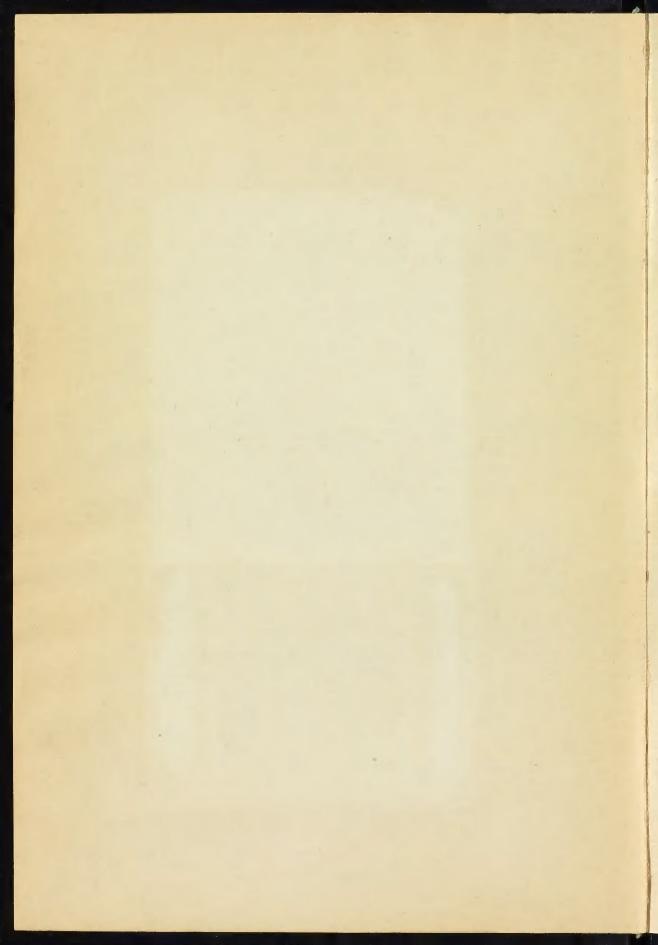
٣٠٦ الحياء من الإيمان

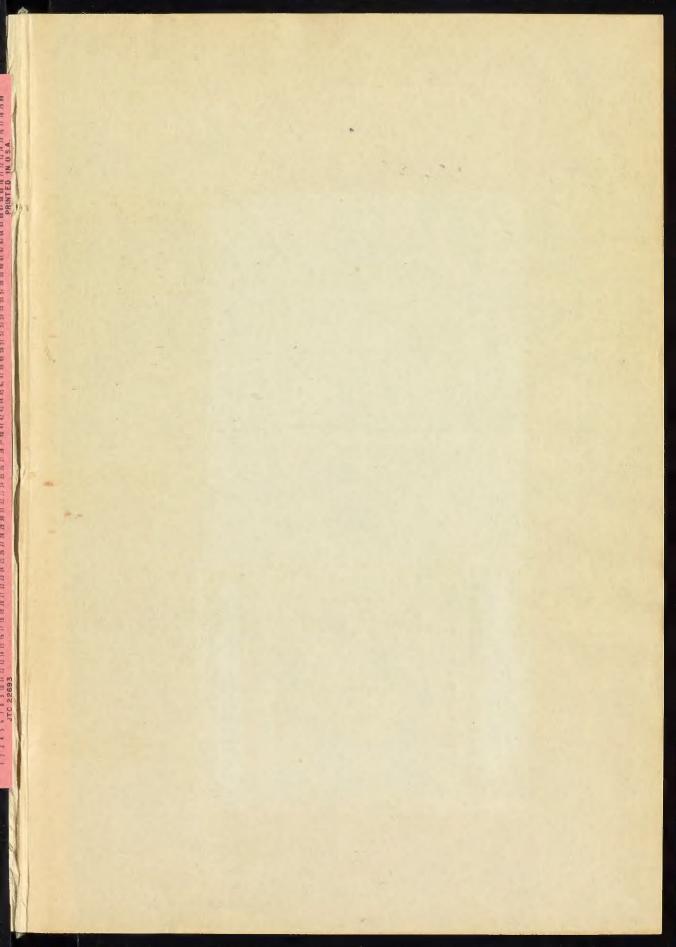
٣٠٩ فضل التواضع ومن رد عن عرض أخيه الخ

٣١٠ فضل الصدقة والعفو وإفشاء
 السلام وصلة الأرحام الح











893.795 Ib53431 v. 3-4

10698833

